مذکّرات نوبارباشا

صدر هذا الكتاب عن
مركز الدراسات التاريخية
لدار الشروق
أسسه د. يونان لبيب رزق

رئيس التحرير : د. لطيفة محمد سالم

مستشارو التحرير : د. أحمد زكريا الشلق
د. حمادة محمود إسماعيل
د. محمد عفيفى

MEMOIRES DE NUBAR PACHA
INTRODUCTION ET NOTES DE
MIRRIT BOUTROS GHALI
LIBRAIRIE DU LIBAN
BEYROUTH 1983

الطبعة الأولى ٢٠٠٩

رقم الإيداع ١٣٦٣٥ /٢٠٠٨
ISBN 978-977-09-2467-3

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون : ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢) +
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

مذكّرات نوبار باشا

مقدمة وملاحظات

ميريت بطرس غالي

ترجمة

جارو روبير طبقيان

مراجعة

د. إلهام ذهني

تقديم ودراسة وتعليق

د. لطيفة محمد سالم

دار الشروق



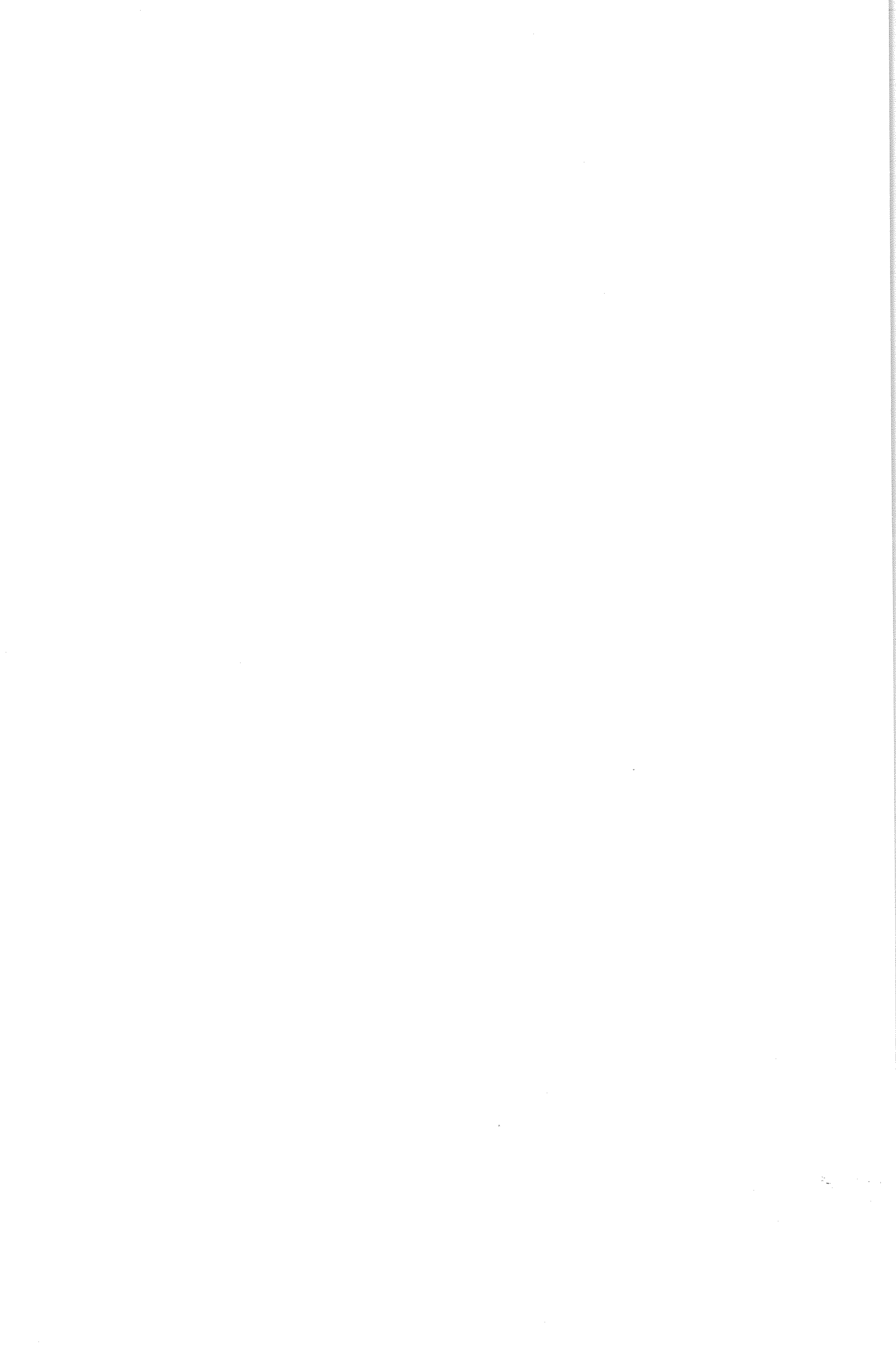
المحتويات

القسم الثالث

سعيد

القسم الرابع

إسماعيل



كلمة شكر وتقدير

إلى روح المرحوم الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق الذي شمل هذا العمل برعايته منذ أن كان مسودات بقلم الرصاص . . شكرا لهذا الرجل العظيم الذي شجعني وأعطاني دفعة تلو الأخرى من أجل إنهاء هذا العمل ، وأرجو من الله أن يتغمد هذا الرجل العظيم برحمته .

شكرا من القلب إلى الأستاذة الدكتورة لطيفة سالم لتلك الدراسة التى قدمتها وذلك التعليق الذى قامت به . . كل الشكر لهذه الأستاذة الجليلة لرعايتها لى بعد رحيل أستاذي العظيم .

شكرا عميقا للسيدة الفاضلة الدكتورة إلهام ذهنى لما بذلته من مجهود مخلص وجهد كبير فى صياغة اللغة العربية بالعمل .

شكرا للباحث فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر : الدكتور محمد رفعت الإمام الذى فتح أمامى أبواب العمل فى مجال الترجمة من خلال مجلة أريف العربية التى يرأس تحريرها ، وهو نعم الصديق المخلص .

كما أقدِّر أيضا كل من رفضوا مساعدتى بل وحاولوا إثنائى عن المضى قدما فى هذا الطريق ، وأقدِّر كل من لم يؤمنوا بى أو بإمكانية ظهور هذا العمل إلى النور .

جارو طبقيان

تقديم

منذ وقت بعيد، وعبر اللقاءات العلمية الكثيرة التى جمعت المثقفين، وبخاصة أولئك الذين يهتمون بتاريخ مصر الحديث ممن احترفوا الكتابة التاريخية أو غيرهم، واسم نوبار يتردد على الألسنة بوصفه شخصية أسهمت فى صناعة الأحداث بمصر في أثناء مرحلة مهمة من تاريخها فى القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من أن شخصيات معاصرة تولت مناصب مرموقة قد كُتبت عنها دراسات علمية رصينة، وأصبح من السهل أن نجدها على رفوف المكتبات، فإننا نجد صعوبة فى العثور على دراسة ذات ثقل أكاديمى لنوبار، مع أن الوثائق العربية والأجنبية غير المنشورة والمنشورة التى تُعد المنبع الأساسى لها متوافرة، وكذلك الأمر لباقى المنابع المعرفية الأخرى.

حقيقة إن هناك بعض الأعمال التى كتبت عن نوبار، منها رسالة الدكتوراه التى نوقشت عام ٢٠٠٥ (كلية السياحة والفنادق - جامعة حلوان)، وأخرى تمت مناقشتها عام ٢٠٠٨ (كلية آداب دمنهور - جامعة الإسكندرية) وأيضا كتابات أخرى، لكن ذلك لم يشبع نهم المتخصصين، ومن ثم فلا بد من أن يأخذ هذا الرجل حقه الكامل فى الدراسات التاريخية المستقبلية.. ولعل مذكراته المترجمة تكون حافزا ودافعا ومحركا لتحقيق ما نسعى إليه، حيث تُمثل إحدى القواعد المهمة فى بناء شخصيته.

ومذكرات نوبار نشرتها مكتبة لبنان فى بيروت عام ١٩٨٣ باللغة الفرنسية التى كتبها بها صاحبها، وقد استغرق فى كتابتها مدة ثلاث سنوات ونصف السنة (نوفمبر ١٨٩٠ - مايو ١٨٩٤)، واختصت بالفترة (١٨٤٢-١٨٧٩) بعد قصة سردها ميريت بطرس غالى فى مقدمته الطويلة بشأن تأخير النشر.. وفي أثناء ذلك تمكن البعض من الاطلاع على المخطوطة.

وعلى رغم الأهمية البالغة للمذكرات، فإنها لم تترجم كاملة إلى اللغة العربية، وإن كان قد تعرض لها بشكل مختصر د. أحمد عبد الرحيم مصطفى فى كتابه «عصر حككيان» الذى صدر عن الهيئة العامة للكتاب عام ١٩٩٠، وفى العام التالى صدر عن مؤسسة أخبار اليوم كتاب «نوبار فى مصر» حيث قام أ. نبيل زكى بعرض وتقديم المذكرات مستخدما طريقة الاختزال واللقطات السريعة. وبالتالى أصبح من الضرورى أن تتم ترجمة المذكرات كاملة، لما فى ذلك من فائدة تعم على الدارسين والقراء.

وعندما كنا نعد العدَّة لتأسيس مركز الدراسات التاريخية بدار الشروق، أدخل المؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق مقرر اللجنة العلمية للمركز المذكرات السياسية تحت نشاطه، ورشح مذكرات نوبار بعد أن قام بترجمتها أ. جارو طبقيان، وتولت د. إلهام ذهنى مراجعتها، لتكون من بين إصدارات المركز، الذى رأى أن تسبق المذكرات دراسة تحليلية تحتاج إليها المذكرات، بالإضافة إلى تعليق يتخذ مكانه فى هوامش صفحات هذه المذكرات بجوار الهوامش الموجودة الخاصة بملاحظات كاتب المقدمة وبوغوص نوبار وناشر النص الفرنسى، والتى تحمل أرقاما. . وعلى ذلك اختيرت الحروف الأبجدية للتعليق على معلومات يحتاج النص لها، وأيضا يتطلب الأمر ضبطها وتصحيحها، ووُكلت تلك المهمة إلى د. لطيفة سالم.

ومن المؤكد أن هذه المذكرات سوف تشغل المكانة اللائقة بها فى المكتبة التاريخية، إذ إن صاحبها رجل دولة كان له التأثير البالغ فى تاريخ مصر الحديث، حيث أمسك بناصية مناصب مهمة. . وقد أعانته ثقافته، ومعرفته بالعديد من اللغات الأجنبية، وعلاقاته الخارجية المتشعبة فى جعل حكام مصر لا يستغنون عنه. . وحتى عندما يغضبون عليه وينهون خدماته، كانوا يعودون فى طلبه. . وقد كان معتدا بشخصيته سواء عندما يترك مهامه أو يرجع إليها.

واستفاد نوبار جيدا من استغلال الحاجة إليه، فأقدم على تنفيذ كثير مما وجده فى أجندته وتعلَّق بالإصلاح كما رآه، وإن لم يأت جميعه بما كان ينتظره. لكنه على أي حال لم يكن بالصورة القاتمة التى تثبتت فى أذهان المصريين؛ فهناك سلبيات

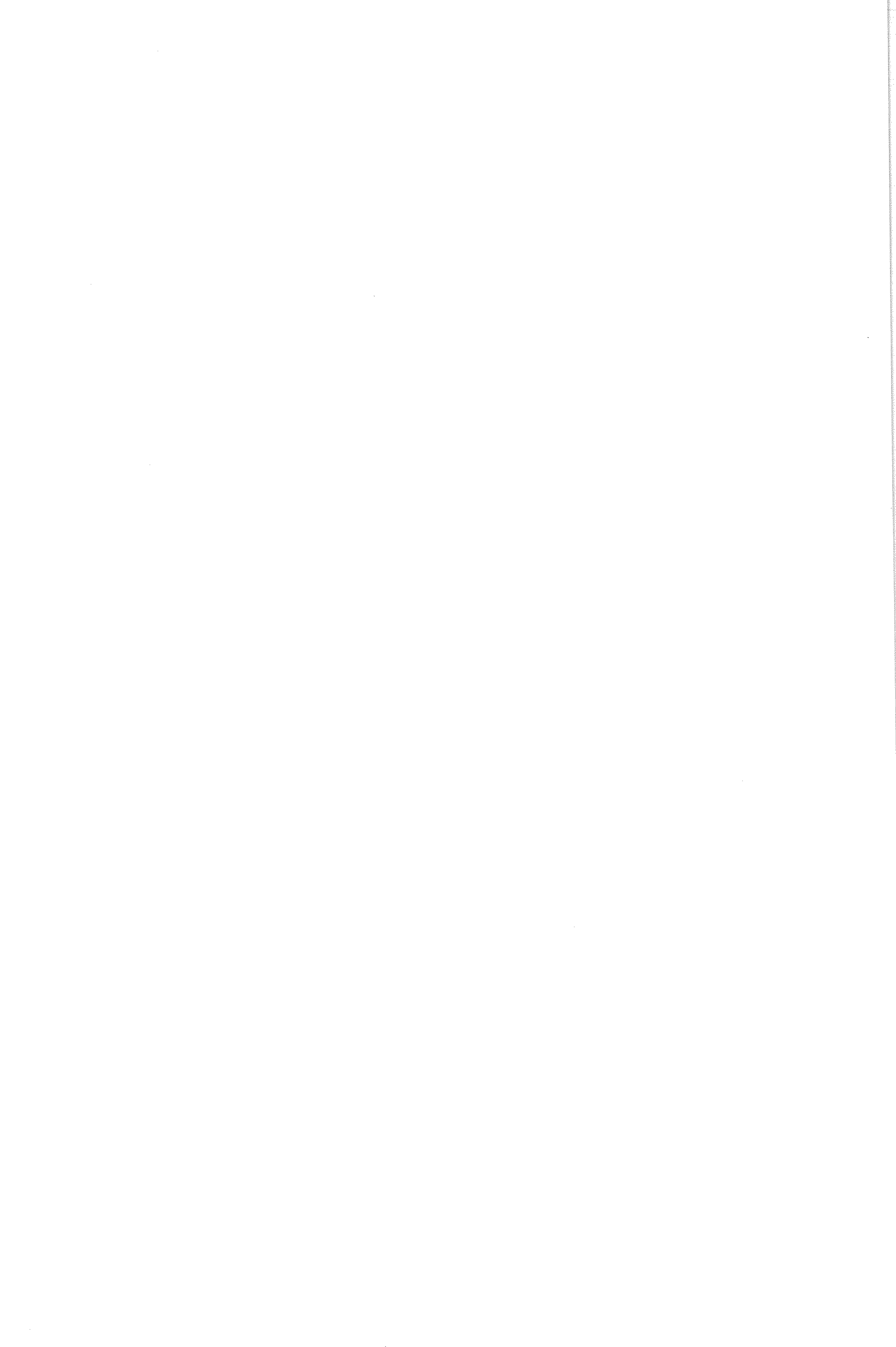
وبجوارها إيجابيات . وعلى الرغم من أن ثورة يوليو قد رفعت تمثاله الذى كان وسط حدائق الشلالات الممتدة بالإسكندرية ، فإنها لم تطمس اسمه الذى ما زال يُطلق على أحد شوارع وسط البلد بالعاصمة ، وكذلك الحال بالنسبة للشارع الذى يحمل اسمه بالإسكندرية ويقع فيه مبنى محكمة الاستئناف (المختلطة سابقا) ، والشيء نفسه ينطبق على ترعة النوبارية وأراض كان يمتلكها .

وحتى لا نثقل على القارئ بالمزيد ، فإننا نكتفى بهذا القدر ، ونتركه مع صفحات من التاريخ .

وعلى الله قصد السبيل . .

مقرر اللجنة العلمية

مركز الدراسات التاريخية



دراســـة

مذكرات نوبار باشا . استدعاء الماضى

فى مصر ومع النصف الثانى من القرن العشرين، لقيت المذكرات التى كتبها أصحابها رواجا ملحوظا، سواء أكان هؤلاء أشخاصا أدلوا بدلوهم فى الأحداث ولهم الدور البارز فيها، أم آخرين سبحوا مع التيار بالرغم من أنهم لم يؤثروا أو يتأثروا بتلك الأحداث. وهذا عكس ما كان سائدا من قبل، فلدينا مذكرات السياسيين وبخاصة التى كتبت فى النصف الأول من القرن العشرين، ولها الموقع المهم فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر.

أما إذا رجعنا إلى القرن التاسع عشر، فنجد أن من دوَّن مذكراته من السياسيين البارزين قليل، حيث لم يكن الإدراك بأهمية تسجيل الوقائع فى شكل مذكرات موجودا. وهنا بالطبع نستبعد الذين كتبوا وفقا لنظام الحوليات ورصدوا فيها الأحداث التى شاهدوها أو سمعوها أو نقلوها عن آخرين، ولم يكن لهم يد فى صنعها.

وبالتالى فإن ما كتبه نوبار باشا من مذكرات يُعد أمرا غير مألوف فى تلك الفترة المبكرة. . وبالطبع فإن ذلك يرجع إلى نوعية شخصيته، من حيث ثقافته، وحرصه الشديد على اقتناء المعرفة، وكثرة سفرياته لأوروبا، وعلاقاته بذوى المستوى الرفيع فيها، مما جعله يتذوق فن السياسة ويجيد ألاعيبها. أيضا فإن تشربه لمبادئ إصلاحية مكَّنه من مواجهة السلطة، إذ اتَّبع سياسة لها طابعها الخاص معها، ذلك الطابع الذى كاد أن ينفرد به عن غيره.

والسؤال الذى نطرحه، هل ما كتبه نوبار مذكرات ؟ من المعروف أن الغرب قد سبقنا فى معرفة هذا النوع من الكتابة. . والمذكرات تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أولها اليوميات Diaries وتأتى فى المقدمة، وهى التى كتبها صاحبها يوما بيوم تبعا لما يحدث له، أى بما قام به كفاعل، وبما شاهده وسمعه فى حينه. وثانيها المذكرات Memoir ويُدوِّنها صاحبها بعد مرور بعض من الوقت لتكون الأحداث التى شارك فيها بمعنى تجربته الشخصية ماثلة أمامه، وله أن يستغنى عن وقائع ويذكر أخرى. وثالثها الذكريات Recollections التى يشحذ فيها الكاتب ذهنه لاستدعاء أحداث الماضى، ليجمعها بعد فترة طويلة من وقوعها، ومن ثم يكتنفها بعض القصور: فإما أن يسقط بعضها أو يتداخل، وإما أن تتم الاستعانة بمن كتب تلك الأحداث وتكون معلوماته غير دقيقة، وفضلا عن ذلك فإن المبررات التى تسجلها الذكريات، ونغمة الأنا التى قد تعلو، يجب وضعها فى الحسبان.

ومذكرات نوبار كتبها ما بين نوفمبر ١٨٩٠ ومايو ١٨٩٤، أى بدأ فيها وهو فى عمر يناهز الخامسة والستين - ولم يكن قد اعتزل العمل السياسى بعد - واشتملت على الفترة الممتدة منذ عام ١٨٤٢ وحتى عام ١٨٧٩، أى سبعة وثلاثين عاما، تغطى المدة من قدومه لمصر إلى عزل الخديو إسماعيل. إذن فإنه بعد مرور تلك السنوات استحضر وقائع مضى عليها الكثير، ومن هذا المنطلق ينطبق عليها مسمى ذكريات.

❊ ❊ ❊

ويؤكد نوبار هذا المفهوم، فيسجل عبر فصوله أنه يستدعى الأحداث والشخصيات التى كان لها التأثير فى تحول مصر أولا ثم تطورها ثانيا. . وهو يكرر جملة «عندما أعود بالذاكرة»، وبأنه يتعجل هذه الذكريات التى بدأت تصير مؤلمة، حيث إنه عندما يتذكرها تصيبه بالحزن والاكتئاب، ويجد صعوبة جمة فى كتابتها وروايتها بشكل يكون واضحا للآخرين، ثم يذكر أن ما يقوم به قد أدى الغرض منه ونال مكافأته؛ إذ استطاع أن يصف تركيبة مصر وطبيعة إدارتها فى ظل إرهاصات نفسية مضطربة تتصرف دون رقيب.

وعلى رغم محاولات نوبار اتباع الترتيب الزمنى، فإنه لا يتقيد تماما بذلك؛ إذ يعود إلى الخلف ليسبح مع تيار الذكريات، ثم يشير إلى ما سوف يحدث، وذلك

بصدد موضوع معين، نظرا لتشابه ظروفه . . ويُعلل عدم التزامه بالتدرج بأنه لا يقوم بكتابة نص تاريخى. ومما يلاحظ أن ارتباط الأحداث بالسنوات غير مكتمل، إذ تتداخل الأولى بعد أن تتوه منه الثانية، ويقر بهذا، فيذكر أنه يستطرد ويبعد أحيانا عن ترتيب الوقائع، وذلك على رغم تدخل ابنه بوغوص وكاتب مقدمة المذكرات فى ضبط الأحداث مع تاريخها. كذلك فإن نوبار يعترف بأن ذكرياته غير دقيقة، فهو لا يجزم برأى، وإنما يعرض الاحتمالات . . وحتى عندما يستنتج رأيا يردفه بأنه لا يتعدى أن يكون افتراضا شخصيا. وكثيرا ما يعرض أكثر من رواية للحدث، ويقول إنه لا يدرى أي واحدة هى الصحيحة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه نوعا من الأمانة فى الكتابة.

وعلى أي حال، فإن هناك رأيا آخر - وهو الشائع حاليا - يطلق على اليوميات والذكريات مذكرات، وبناء على هذا التشابك، فإن ذكريات نوبار باشا تدخل تحت المذكرات، ذلك الاسم الذى جرى على الألسنة، واختاره من وقع عليهم مهمة النشر للنص الفرنسى الأصلى.

ومن المؤكد أن للمذكرات أهميتها العلمية، فلها المكانة بين المصادر التى يُعتمد عليها فى الكتابة التاريخية، ولكن لا بد من أن تُخضع لمنهج البحث التاريخى . . ولا نريد أن نسترسل فى بيان كيفية استخدامها، وإنما لا بد من الإشارة إلى أن قراءتها يجب أن تكون فى حدود الزمن الذى عايشته حتى لا نصدر الأحكام التى تدين أو تبرئ أصحابها.

ومذكرات نوبار تنقسم إلى أربعة أقسام تضم واحدا وأربعين فصلا، بالإضافة إلى مقدمة وملاحظات كتبهما ميريت بطرس غالى، وبعض الملاحق وأقسام المذكرات غير متوازنة؛ فبينما يخصص صاحب المذكرات ستة فصول لمحمد على وإبراهيم وأربعة لعباس وستة لسعيد، فإن إسماعيل يستحوذ على خمسة وعشرين فصلا . . وبديهى أن ذلك يرجع إلى عدة أسباب، منها أن تلك الفترة قد تم فيها صياغة المشروع التحديثى، وأن نوبار قد بلغ مرحلة من النضج والخبرة مما كان له الأثر فى إسهامه بدور فعال فى توجيه الأحداث.

* * *

ينتمى نوبار إلى الأرمن الذين أصبح لهم الوضع الخاص مع دولة محمد على، إذ اعتمد عليهم فى تنفيذ سياسته، بعد أن أيقن أمانتهم وثقافتهم ومهارتهم. وكان بوغوص يوسفيان الأرمنى المسيحى الرمز والمثل للعمل مع الباشا الكبير الذى قربه إليه وأصبح لسان حاله مع الخارج عن طريق إجادته للترجمة. وبناء على عادة الأرمن بشأن استقدام أقاربهم للعمل فى مصر، جاء نوبار - ابن أخت بوغوص - عام ١٨٤٢ وذلك فى أعقاب إجهاض مشروع محمد على النهضوى.

ومن خلال مذكرات نوبار، نرى أنه بالرغم من قصر الفترة الزمنية التى قضاها مع محمد على وابنه إبراهيم باشا، فإنه بذكائه استطاع أن يلتقط خيوط الشخصيتين.. وكما يبدو فإنه كان شديد الإعجاب بالأب وخصوصا فى مسألة تحضره بشأن معاملة المسيحيين. وقد استطاع أن ينفذ إلى كنه العلاقة بين الوالد وولده، وكيف أصبحا ندين من أجل العرش.. كما أنه عندما اقترب من إبراهيم وجد صورة حية تعكس فكره عن تقدم مصر وازدهارها. كذلك فإن نوبار يتعرض لقضايا مهمة بشأن مشروع محمد على التوسعى ما زالت حتى الآن قيد بحث وتمحيص.

ومنذ البداية، فإنه يمكن الحكم على صاحب المذكرات من خلال ذلك الخط الذى التزم به فى أسلوب تعامله مع الولاة بما ينم عن فطنة ملحوظة؛ فهو يعى تماما متى يكون قريبا ومتى يبعد، وكيف يكتسب ثقة المتضادين، وقد جرى العرف على أن الحاكم الشرقى غالبا ما يستغنى عن مجموعة العاملين مع سلفه، وخصوصا إذا كان العداء يجمعه به؛ وهذا ما حدث مع عباس الأول (١٨٤٨-١٨٥٤). ولكن الأمر اختلف مع نوبار الذى تمكن من إبهار هذا الوالى برغم يقينه من أنه رجل عمه.

وكان لوجود نوبار بالمعية أهمية بالغة، بالإضافة إلى شخصيته القوية، إذ تمتع بقدرة فائقة فى الإصرار على قضية يكون متحمسا لها، لا يتراجع إلا نادرا وأمام ظروف صعبة، حيث إن التصميم من صفاته. وقد كان قاسما مشتركا فى مشروعات كبيرة نفذت فى مصر مثل مشروع سكة الحديد الذى أيده وشجع عباس الأول على قبوله. وفى عهد الأخير صعد نجم نوبار فى سماء العلاقات الخارجية سواء مع الدولة العثمانية صاحبة الموقف المضاد من الأرمن، أو الدول الأوروبية

وبخاصة بريطانيا. وعندما اختلف مع الوالى انسحب من خدمته، وكان ذلك فى حد ذاته تحديا كبيرا منه، لأن الجميع يعتبرون أنفسهم «عبيد أفندينا».. ومع هذا فقد استدعاه عباس وولاه مركزا - وكيلا - فى ڤيينا. ومما يُسجل أن نوبار من القليلين الذين سجلوا إيجابيات هذا الوالى.

ولم يكن نوبار يرتاح لسعيد (١٨٥٤-١٨٦٣)، ووضعه دائما فى مجال المقارنة مع أبيه وأخيه وابن أخيه، ولم يؤيد مشروع امتياز قناة السويس ولا القائمين عليه وبالذات دلسبس، وعاب على سعيد اهتمامه بالجيش فقط، لكنه لم يغبنه فى باقى إصلاحاته.. وفى الوقت ذاته انتقد تبذيره وسطوة الأجانب فى عهده. وهنا برزت مسألة مهمة للغاية، وهى رصد نوبار لمساوئ الامتيازات الأجنبية، وبخاصة الشق المتعلق بالقضاء القنصلى، وتلك الأحكام التى صدرت ضد الأهالى وكذلك الحكومة، وما فرض عليها من تعويضات باهظة للأجانب، وبداية طريق القروض التى لم يكن راضيا عنها.

وحرص نوبار على ألا يُبلَّغ بالإقالة، ومع ذلك فقد حدث، ويُفهم أنه كان هناك من يعمل ضده فى الخفاء، ليخلخل مركزه الوظيفى الذى تعددت مجالاته، ولكن الوالي سرعان ما كان يستدعيه، فمارس مهامه بنجاح.. ومما يحسب له أنه وضع نصب عينيه استخدام المصريين فى قيادة قاطرات سكة الحديد، ودخل فى تحد مع القنصل الإنجليزى، إذ كان مقتنعا بكفاءتهم، لكنه حرص فى الحين ذاته على أهمية مراقبتهم فى أعمالهم.

* * *

لم يختل وضع نوبار مع إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)؛ فمنذ البداية راح الوالى يستشيره.. ليس هذا فقط، وإنما رأى فيه المعبِّر عن أفكاره، والأداة المنفذة لها. ومن هنا وجد صاحب المذكرات أن الفرصة قد حانت ليترجم الإصلاح المنشود كما يراه. ومضت مهامه الصعبة تأخذ سبلها. فعندما تعقدت مسألة قناة السويس، حاول معالجتها، لكنه لم يحصد النقاط لصالحه كما أراد، وحين صدر التحكيم وجده ظالما وانتقده. وسعى فى الحصول على المميزات التى ترفع من شأن مصر، وتمثلت فى الفرمانات المتتالية لإسماعيل.

وأقلقته مسألة السخرة، وتأزم من استخدامها فى كثير من الأعمال، ولمسها عن قرب عندما تولى إدارة سكة الحديد، حيث عايش بؤس الفلاحين الذين سُخروا وتركوا زراعاتهم وهجروها، وكانوا فى الوقت نفسه مطالبين بدفع الضرائب، تلك التى شغلته وأرَّقته.

وشكَّلت مسألة العدالة محورا أساسيا فى برنامجه للإصلاح، وربطها بالنظام القضائى، ورأى أنه لا بد من إسباغها على جميع سكان مصر، لأنها الطريق الموصل إلى الحرية والاستقلال عن النفوذ الأجنبى الذى يعشش فى القنصليات التى عُدت بمثابة دولة داخل دولة. وأن تلك العدالة لن تتحقق إلا بتأديب الجاليات الأجنبية التى تعدت حدود ما منحته لها الامتيازات الأجنبية، وأنه مثلما فعل محمد على بشأن الاستفادة من الخبرات الأجنبية فى كثير من المجالات، يكون الاستعانة بقضاة لهم مكانتهم فى بلادهم، ليقضوا على فوضى الأحكام السائدة والجائرة.

وبدأ نوبار أولى خطواته، وتمكن من انتزاع موافقة إسماعيل على مشروع المحاكم الجديدة، برغم كونها تمثل عائقا يقف بالمرصاد أمام أوتقراطيته، لأنه سوف يطبَّق عليه قانونها. وسافر نوبار من أجل السعى لدى كثير من الدول صاحبة الامتيازات، وبالطبع فإن الدولة العثمانية هى الأساس، فضلا عن أن سفراء الدول المعنية لديها يمثلون الأهمية، وقد عرف مدخل كل واحد منهم، وراح يُجرب العلاج بأساليب دبلوماسية مختلفة، دلت على حنكته وتفوقه فى ثقافة الحوار، وتمتعه بامتلاك أدوات الإقناع، وفى الحين ذاته أجاد فى اختيار وسائل الدعاية عن طريق الصحافة المؤيدة وأعضاء البرلمان المؤازرين. وقد احتاج الأمر إلى إنفاق بسخاء، ومما يذكر أن نوبار قد استفاد منه.

ومضى فى رحلاته المتنقلة بين إستانبول والعواصم الأوروبية وبخاصة لندن وباريس، ولقى المساعدة من الإنجليز، بينما وجد التعنت من فرنسا التى كانت صاحبة مصالح قوية فى مصر: الرعايا، ورأس المال، والعلاقات التجارية، وقناة السويس، والإحساس بالمسئولية تجاه احتضان الامتيازات الأجنبية. وطالت المفاوضات التى تخللتها فترات انقطاع، وكثرت المذكرات، وعقدت اللجان، وحضرها نوبار الذى امتلك القدرة والشجاعة على شرح كيف أصبحت مصر على حافة الهاوية من جراء الأحكام القضائية للقنصليات، وأن الهدف الذى يسعى لتحقيقه هو إنقاذ الفلاح المصرى البائس والصعود به إلى مستوى الأوروبى، وأن

تتوافر له شروط الأمن والأمان التى يتمتع بها الأخير. ونجح فى كثير من الدول، واستمر موقف فرنسا المعارض الذى أصرت عليه، ولكن نوبار لم ييأس، وواصل مساعيه، وساعدته الظروف عندما طرأت بعض التغييرات على فرنسا كانت فى مصلحة المشروع.

وأسفرت مجهودات نوبار على موافقة الدول صاحبة الامتيازات على إقامة نظام قضائى مختلط، يقتصر نظره على القضايا المدنية والتجارية بين المصريين والأجانب وبين الأجانب المختلفى الجنسية، وتحدَّدت نسبة القضاة الأجانب فى المحاكم. وحاول الخديو عرقلة المشروع، لكن نوبار أحبط تخطيطه، ومن اللافت للنظر أنه بعد أن كان يتخذ أى إجراء يخبر الخديو حتى يضعه أمام الأمر الواقع.

وانتهز شريف ناظر الحقانية عدم وجود نوبار بمصر - ولم يكن كل منهما يرتاح للآخر - وتساهل مع فرنسا فيما يختص بالقضاة، بالإضافة إلى إقرار تشريع الرهن العقارى، ولم يكن صاحب المذكرات يشاركه فى ذلك، وإنما اعترض عليه.. ويقر نوبار أنه بذلك تحولت المحاكم شيئا فشيئا إلى محاكم أجنبية.

وفى صدد هذا الموضوع يمكن القول إن المحاكم المختلطة التى افتتحت فى ٢٨ يونيو ١٨٧٥ حملت بعض المزايا، فقد أدخلت مصر فى دائرة التقنين الأوروبى الحديث، وأرست قواعد التشريعات الغربية على أرضها، تلك التى اعتمدت عليها فى قضائها الحديث.. وبهذه المحاكم استقل القضاء عن الإدارة بعد أن فصلت السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، ونجحت إلى حد معقول فى الحد من فوضى القضاء القنصلى الذى التهم السيادة المصرية، وقلَّلت من ضغط القضاء على السياسة. ومع ذلك كانت لها جوانبها الأخرى السيئة، إذ أصدرت أحكامها ضد الحكومة، كما أنها خلقت مصطلح «الصالح المختلط»، ووسعت دائرة الأجانب، وكانت لها تشريعها بالنسبة للعقارات من حيث الرهن والحجز، وبالتالى انتزعت أحكامها أراضى الفلاحين.

* * *

ووضع نوبار تصرفات إسماعيل تحت المنظار، فهو دائما وأبدا ينتقده من منطلق أن ما أقدم عليه قد حمَّل الخزانة أموالا طائلة مما اضطره إلى الاقتراض، ليضفى

على نفسه المظاهر التى كان يتوق إليها. ويسوق نوبار الأمثلة: مجلس شورى النواب، والمسارح، والأزبكية وتجميل القاهرة، وحفلات افتتاح القناة، والقصور الحديثة، وما تكلّفته الفرمانات. وليس معنى هذا أنه كان كارها لذلك، ولكنه وضع فى حسبانه تلك الأموال التى لا طاقة لمصر بها. كذلك ينتقد الوسائل الداخلية التى لجأ إليها الخديو ليحصل على الأموال مثل قانون المقابلة، ويشن حملته على الضرائب والقائمين عليها، وما نتج عن ذلك من لجوء الفلاحين للاقتراض بالربا الفاحش مما تسبب فى إيذائهم.. وقد واجه إسماعيل وتناقش معه فى مسألة فداحة الضرائب وآثارها. وعلى جانب آخر يتعرض نوبار لأملاك الخديو، ويُبين كيف أن عدم التوازن يخلق وضعا خطيرا فى مصر. ومع تأزم الوضع المالى، يسدى النصح لإسماعيل - فى شكل تهديد - بأن عليه تقديم حل عملى للإسهام فى التخفيف من الأزمة بالتنازل عن أراضيه، لأن الأخطار ليست محدقة به وحده، ولكن بمصر أيضا. ومما لا شك فيه أن ذلك مثّل جرأة متناهية منه. ومما هو جدير بالملاحظة أن نوبار كان من أكبر ملاك الأراضى فى مصر، تلك التى جاءت معظمها منحة من ولاة الأمور.

ولم يقتصر الأمر على مناقشة نوبار للخديو فى الشئون الداخلية، وإنما عرَّج على الخارجية، فهو يعارض الاستيلاء على دارفور وحرب الحبشة واتفاقية إلغاء تجارة الرقيق، ومع هذا يرى أن تكون البحيرات (أعالى النيل) الحدود الطبيعية لمصر للقضاء على تلك التجارة، وربما لم يغب عنه العمق الإستراتيچي لمصر جنوبا.

ويأسف نوبار لما وصلت إليه حالة مصر المالية من تدهور، وأن الحديث عن إفلاسها أصبح قاب قوسين أو أدنى. وينتقد إسماعيل لاستقدامه بعثة كيف، ويعدها باكورة التدخل الإنجليزى فى شئون مصر الداخلية، ويُعبر عن مشاعره إبَّان لقائهما بأن الدماء المصرية قد غلت فى عروقه. وهنا لا بد من الإشارة إلى ترديده أنه مصرى أثناء مفاوضاته بالخارج، وهو من خلال صفحات مذكراته يكرر ذلك الأمر، ويذكر أن مصر تستوعب بل تفترس بشكل كامل الأجانب الذين يعيشون على أرضها.

ولما كان نوبار يشكل عقبة أمام الخديو، فقد طلب منه مغادرة مصر وألا يعود إليها، فسافر إلى فرنسا ومكث بها فترة، تضخمت خلالها الأزمة المالية، وتتابعت

شدة الإجراءات الأجنبية، وعندئذ احتاج إسماعيل إلى نوبار، فطلب منه العودة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وتبنى صاحب المذكرات اقتراح تأسيس نظارة مسئولة، ولم يجد مانعا من أن ينضم إليها خبيران إنجليزى وفرنسى ـ وعبر السطور يتبين أن لندن وباريس كانتا وراء تلك الخطوة ـ وضغط على الخديو ليوافق، لأن معنى وجود مجلس نظار له اختصاصاته هو سحب سلطات منه. وكانت لنوبار طريقة إقناع فى تعامله مع الدولة العثمانية وولاة مصر، ارتكزت فى أحيان كثيرة على مس الوتر الإسلامى.. فمثلا يتحدث مع إسماعيل عن الشورى فى الإسلام، وأنه سوف يحكم مع مجلس النظار ومن خلاله، والنتيجة أنه شكَّله فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ .

* * *

وبعد أن أصبح نوبار رئيس مجلس النظار، عقد الأمل على أن يكون قدم خير وبه تصلح الأحوال.. وجاء الواقع بغير ذلك، لدرجة أنه وهو يخط بقلمه عن تلك الفترة يُسجل أنه يتعجل فى إنهاء ما يسطره عن ذكرياته، وينتقد الناظرين الأجنبيَّيْن (ولسون الإنجليزى ودى بلنيير الفرنسى)، مبينا أن سلطة الخديو المطلقة التى كان يريد تقويضها، تحوَّلت إلى جهة أخرى واحتلت موقعا جديدا، وسيطر عليه التشاؤم، وتوقع أن هناك كارثة منتظرة.

ووقعت الواقعة، عندما قرر ولسون ـ ناظر المالية ـ تسريح أعداد من ضباط الجيش بلغت ٢٥٠٠ ضابط لضغط المصروفات. ومن خلال ما كتبه نوبار نلمس أنه لم يعترض، لكنه وجد فى تلك الخطوة النهاية المحتومة. وقامت مظاهرة الضباط فى ١٨ فبراير ١٨٧٩، وحدث اعتداء على نوبار الذى اتهم رجال القصر بإيعاز من إسماعيل بتدبير الحادث، وعلى أثر ذلك قدم استقالته التى قبلها الخديو فى الحال. وعند هذه اللقطة يُسدل الستار على كتابة كل ما يتعلق بحياته العملية؛ وإن كان أحيانا يتعرض سريعا لبعض الأمور التى جرت بعد تاريخ التوقف.

ويُذيِّل نوبار المذكرات ببعض الأخبار التى نفهم منها أن بريطانيا وفرنسا أرادتا عودته، وأن الخديو رفض. وهنا نتساءل: هل كان يستطيع أن يرفض طلبا لهما؟ فالمعروف أن السلطة الأنجلو فرنسية كانت طاغية، وقد تمكنت بعد أشهر قليلة من عزل إسماعيل. على أي حال فإن نوبار اختار أن يعيش هادئا فى عزبته، لكن الخديو عز عليه ذلك، وطلب منه مغادرة مصر فورا وهدَّده.

وشد صاحب المذكرات رحاله إلى باريس، لكن أمل العودة إلى مصر ظل يلاحقه، وتفيض مشاعره تجاهها بأسلوب عذب يدل على مدى ارتباطه بها، ويُسطر ذلك على صفحات خطاباته إلى زوجته. وفي هذا الصدد فإنه لا يقصر تلك الأحاسيس على مصر، ولكنه يعبر أيضا عن تعاطفه مع المصريين.

ويأتى قلم نوبار ليسجل الختام الذى يعكس قلقه على مستقبل مصر السياسى، فهو يرى أنها مغلوبة على أمرها، ويُشيد بشعبها، لكنه يشبهه بالطفل الوديع الذى يتحول فى لحظة إلى طفل مشاغب، ويُبين كيف استغل الغزاة هذا الشعب منذ القدم، ويُلوِّح بما يفهم منه بأن الله على كل شىء قدير، أى بيده الخلاص. وهنا نلاحظ أن هناك لمسات دينية أسبغها نوبار على ما كتبه بين الحين والآخر، بما يعنى أن الله يلهمه الصواب ويسدد خطاه ويجعل له مخرجا.

* * *

استبعد نوبار من مذكراته حياته الخاصة، وهذا أمر مسلم به لأنه لم يكتب سيرة ذاتية Biography، كما أسقط فترة تولية نظارتيه الثانية (١٠ يناير ١٨٨٤ - ٩ يونيو ١٨٨٨) والثالثة (١٥ إبريل ١٨٩٤ - ١٢ نوفمبر ١٨٩٥).. وقد أرجع ميريت بطرس غالى السبب إلى أن صحته لم تكن تساعده على تسجيل الأحداث. ولكن هناك اعتقادا بوجود أسباب أخرى جعلته يبتعد عن الكتابة فى تلك الأثناء، حيث كان الاحتلال البريطانى جاثما على صدر مصر.

وعلى الرغم من أن المذكرات توقفت عند استقالة نوبار من نظارته الأولى فى ٢٣ فبراير ١٨٧٩، فإنه من الأفضل المرور سريعا على نظارتيه الأخريين من منطلق أن الشخصية لا تتجزأ.. وحتى تكتمل صورة نوبار. بعد استقالة نظارة شريف فى ١٠ يناير ١٨٨٤ لمعارضته إخلاء السودان، وقع الاختيار على نوبار ليشكل نظارته الثانية لينفذ المطلوب، لكنه سرعان ما دخل فى صراع مع مسئولى السياسة البريطانية، وانتصر فى البداية ووقف أمام تغلغل الموظفين الإنجليز فى الإدارة، وعلى ذلك رأى كرومر المعتمد البريطانى إقالته، وبالتالى فشل فى تحقيق خطته. أما عن نظارته الثالثة، فإن كرومر الذى كان غاضبا عليه اختاره بعد رياض الذى استقال نتيجة لأزمة الحدود، وحدث نوع من التوازن فيما يتعلق بمسألة تولى الوظائف بين

الإنجليز والمصريين، ولكن وكما بدا أن التشدد الذى كان من سمة نوبار قد خفت حدته. وما لبث أن تدهورت علاقته بالخديو عباس حلمى الثانى بعد أن رفض عودة إسماعيل إلى مصر، لذا صمم الخديو على إبعاده ولم يعترض المعتمد البريطانى. وبذلك يتضح أنه أبعد من النظارتين ولم يستقل.

والواقع أن فترة نظارتيه مهمة، وكان بتسجيلها تكتمل المذكرات وتشكل وحدة مترابطة لتاريخ مصر الحديث فى أكثر من نصف قرن، عاصر فيه نوبار سبعة من حكام مصر وتعامل معهم، وكان له الموقع المتميز على الخريطة السياسية.

* * *

كتب نوبار مذكراته وفقا لطابع الكتابة فى القرن التاسع عشر وبخاصة الأجنبية فيما يتعلق بالشكل، فإنه يبدأ الفصل بالعناصر المتتابعة التى يتكون منها، وهى تتفاوت فى حجمها وفقا لما يحتويه الفصل، ولكنها لا تشكل عناوين داخلية، تلك التى تُيسر أمر الاطلاع.

أما عن الأسلوب الذى اتبعه، فهو السهل الممتنع، والثرى الشائق، اختار التعبير القصصى - فى أحيان كثيرة - وذلك باستحضار الأمثلة ونقل الحوارات سواء التى تدور بينه وبين الآخرين وخصوصا الممثلين الأجانب أو التى يسمعها ممن أدركوها، مما يجذب القارئ ويجعله يسارع فى تقليب الصفحات وكله شغف ليعرف المزيد والمزيد. . كذلك فإن اتباعه طريقة طرح الأسئلة عن استنتاجات وأفكار، وكثيرا لا يجيب عنها ويذكر أنها مجرد تساؤلات، وهذا يشحذ الأذهان لما وراء القصد.

وعندما استخدم نوبار مصطلحاته كان متأثرا فيها بالكتابات الأجنبية. فعلى سبيل المثال يذكر وزيرا بدلا من ناظر، والإمبراطورية العثمانية بدلا من الدولة العثمانية، والقسطنطينية بدلا من إستانبول، والقوى الأوروبية أو الأجنبية أو العظمى أو القوى فقط بدلا من الدول الأوروبية، وإنجلترا بدلا من بريطانيا. وكثيرا ما يقول الأهالى بدلا من المصريين. وقد آثرنا ترك المسميات كما وردت فى النص الفرنسى لما فى ذلك من تفسيرات ودلالات.

وشغلت الهوامش - التى اتخذت أرقاما - المكان فى المذكرات، إذ تُعد مكملة

لها، كما أعطتها الحيوية، وشكّلت فى معظمها مقتطفات من الخطابات التى بعث بها نوبار إلى زوجته، وقد عكست مدى أهمية المرأة بالنسبة له، وكيف عاشت معه الأحداث وشاركته السعادة والشقاء. ومن اللافت للنظر أن تلك الخطابات اقتصرت على جانب واحد هو الزوج.

* * *

والآن وبعد هذه الصفحات، هناك علامات استفهام تفرض نفسها: هل كان نوبار ذلك الرجل الذى أحب مصر وكان يعمل على مصلحتها؟ وهل هذه الصورة الوردية عنه والتى رسمتها مذكراته قد استُخدمت فيها اللمسات الناعمة.

من خلال قراءات تاريخ العصر، نخرج منها بأن شخصية نوبار التصقت بها السلبيات، وبخاصة أن فترة إسهاماته فى الحياة السياسية تُمثل ذروة التدخل الأجنبى فى شئون مصر، وكما هو معلوم انتهى بالاحتلال البريطانى لها الذى عمل معه نوبار حوالى خمس سنوات. والواقع أن شخصيته ارتبطت فى الخطاب الوطنى بأنه المعبر عن المصالح الإنجليزية، وعندما قامت الثورة الوطنية المعروفة بالعرابية (١٨٨١/ ١٨٨٢) أسقطته من حساباتها تماما، واختارت شريف على أساس أنه من الأتراك الدستوريين. ولكن يجب أن يوضع فى الاعتبار فى أثناء محاولة الكشف عن الجانب الآخر من الشخصية ضرورة المعايشة الكاملة لها فى ضوء الظروف المحيطة بها وفى ظل ملابسات الفترة الزمنية. ووفقا لذلك هناك بعض الملاحظات:

* على رغم ما أقدم عليه محمد على بشأن جعل مصر دولة مدنية، مما انعكس على مسيحيى مصر، فإن الاتجاه الإسلامى الذى كاد أن يسود المجتمع جعل ظهور شخصية نوبار المسيحى والأرمنى لا تلقى القبول، مع أنه قد أطلق عليه لقب «أبو الفلاح» نظرا لتعاطفه معه إزاء ما كان يعانيه من الضرائب والسخرة، وذلك الغبن الذى وقع عليه نتيجة أحكام المحاكم القنصلية الجائرة. وهنا من الضرورى مراعاة شعور الانتماء للدولة العثمانية فيما يتعلق بمسألة الخلافة الإسلامية من ناحية، وعلاقتها السيئة بالأرمن من ناحية أخرى، وقد انعكس ذلك على المصريين عندما أمسك نوبار بزمام مناصب مهمة. حقيقة إن مصر مثلت بوتقة انصهرت فيها العناصر المختلفة، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هناك استثناء تمثَّل في أولئك الذين

شكّلوا قوة اجتماعية تربعت على قمة السلم الاجتماعى وأغلقت على نفسها، وعملت من أجل مصالحها ؛ وذلك لا ينطبق على من هم أدنى منهم الذين امتزجوا بالمجتمع.

* لقد كان لنوبار رؤية نبعت من تكوينه وثقافته ومهامه داخل مصر وخارجها مما أكسبه الخبرات، ومن أحوال المجتمع التى درسها جيدا، وتوصل إلى أن مصر لم تزل فى مرحلة الطفولة التى لا تستطيع معها أن تكون دولة مستقلة.. وهو لا يعارض السيادة العثمانية عليها، وفى الوقت ذاته فقد رغب فى أن يتم ذلك دون تبعات مالية باهظة. ونظرا لمعارضته سلطة الحاكم الأوتقراطية التى عدَّها بيت الداء، رأى العلاج فى سلطة أجنبية تسقط الاستبدادية وتضبط الحكم، وتوسَّم فيها خيرا، لكنه أدرك أخيرا أنها لم تكن كذلك.

* ركَّز نوبار على مسألة مهمة اختصت بالوافدين الأجانب على مصر، إذ وجد فيهم وجهين: الأول إيجابى، بمعنى إمكانية الاستفادة منهم لخدمة البلاد، لما لهم من باع فى النهضة والتقدم وذلك مثلما فعل محمد على. أما الثانى فهو سلبى، وتمثَّل فيما يقومون به من أعمال ضارة بمصر والمصريين، وبالتالى لا بد لهم من الالتزام بالقانون الذى هو توأم العدالة.

* هاجم نوبار الضرائب بكل أدواتها والسخرة بكل ما تحمله من آلام، وكان محقا تماما فى ذلك، ليس فقط من منطلق رفع الأعباء والناحية النفسية للفلاحين، وإنما كذلك لأن ما يحدث يلقى بضغوط مكثفة عليهم، وهم القوة الإنتاجية الأساسية، وأن ما يفرض عليهم هو ضرب لتلك القوة. ويُذكر أنه قد جاهد من أجل إلغاء السخرة التى افتخر كرومر بأنه صاحب الفضل فى تلك الخطوة.

* شبكة علاقات نوبار الخارجية الممتدة كانت ورقة رابحة فى يده، حيث تمكَّن من أن يكون قريبا من صنَّاع القرار فى العواصم الخارجية، فضلا عن لباقته وإجادته فن التعامل مع المؤسسات الرسمية والصحافة، فزاد هذا من تأصيل الثقة فى نفسه، وأضفى على شخصيته المزيد من القوة والطموح، مما جعله يرنو ببصره إلى منصب كبير فى الخارج، ولكن الظروف لم تساعده. ومن الواضح أن هذا الاتجاه يتعارض مع ما سجَّله من لهفة وشوق للرجوع إلى مصر، ولكن الواقع العملى والتطلع

لتحقيق المكاسب كثيرا ما يطغى على المشاعر الرومانسية، وحينئذ يصبح صاحبها براجماتيا.

* أما عن مسألة علاقة نوبار القوية ببريطانيا فهى مؤكدة. ومن المسلَّم به أنه فى ذلك الوقت كانت الإمبريالية قد فرضت نفسها، وغدا الصراع الدولى على أشده، ونُظر إلى مصر آنئذ كفريسة يجب الانقضاض عليها. وعندئذ اختار نوبار بريطانيا برغم ثقافته الفرنسية، ووفقا لمنهجه فقد رأى فيها المعين للإصلاح، وهى من ناحيتها نجحت فى استقطابه لما له من تأثير على حكام مصر لتكسب الجولات ضد فرنسا. وبالطبع فإن ذلك قد حُسب عليه، ولكن تبعا للظروف التى كانت مصر تمر بها وقتها، فإن غيره من رجال عصره إذا وضع مكانه، فسوف يتبع المسلك نفسه وإن كان بطريقته الخاصة.. والأمثلة على ذلك كثيرة.

* عندما قبل نوبار التعاون مع سلطات الاحتلال، وأصبح رئيسا لمجلس النظار، أصر على ألا تكون هناك عناصر أجنبية فى نظارته، حيث استرجع ما سبق أن حدث له، كما أنه دخل فى مصادمات مع المسئولين الإنجليز لرغبته في الحد من توغلهم فى الإدارة، مما تسبب فى الاستغناء عنه.. معنى هذا أنه لم يعارض الاحتلال، ولكنه أراد أن تكون له حرية التصرف فى إدارة نظارته، ولم تكن مسألة الاعتماد على المصريين بجديدة عليه، إذ آمن بضرورة تدريبهم على مختلف الأعمال التى يشغلها الأجانب.

* وفى النهاية يمكن القول إن مذكرات نوبار حملت بين طياتها نبرات صادقة، ومن خلالها ندرك أن صاحبها فى كثير مما أقدم عليه أراد به الإصلاح، ولكنه يعترف بأن النتائج لم تكن ثمراتها حلوة المذاق كما أرادها، بل كان منها العلقم، وذلك لتدخل الآخرين داخليا وخارجيا الذين تعددت وسائلهم، ولم يستطع مواجهتها.

ومع ختام هذه الدراسة التى نأمل أن تكون قد حققت ما هدفنا إليه من إفادة، ندعو القارئ للإبحار مع نوبار من خلال مذكراته.

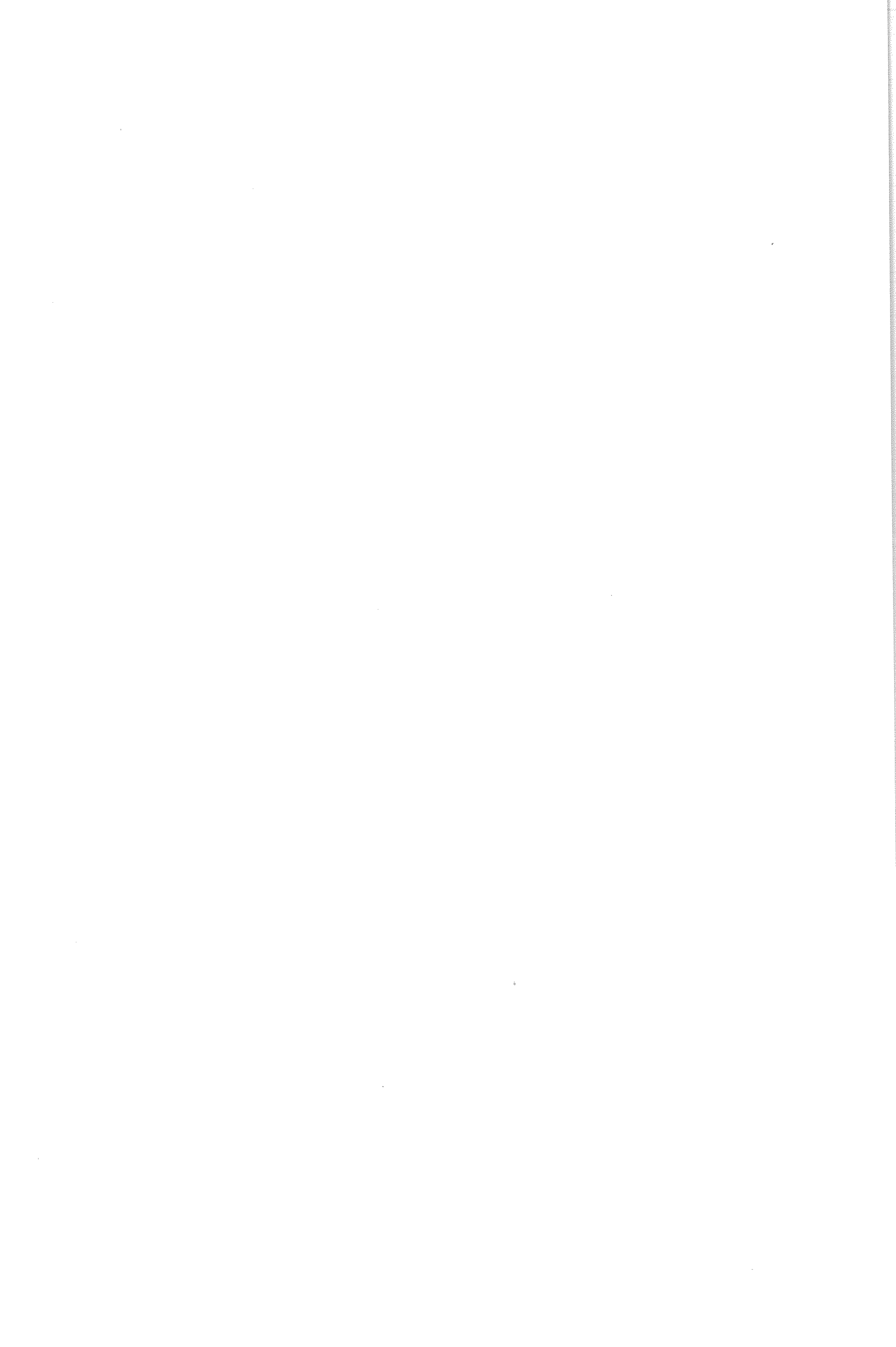
والله ولى التوفيق

الإسكندرية، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

د. لطيفة محمد سالم

MÉMOIRES
DE
NUBAR PACHA

INTRODUCTION ET NOTES
DE
MIRRIT BOUTROS GHALI



مقدمة وملاحظات

ولد نوبار نوباريان فى أزمير (Smyrne) يوم ٤ فبراير ١٨٢٥ من نسل عائلة عريقة ترجع أصولها إلى «أعالى أرمينيا». [١] وبعد أن أتم دراسته الابتدائية فى چنيڤ التحق مع أخيه أراكيل بمدرسة سوريز (Soreze) بالقرب من تولوز حيث أمضيا فيها أربعة أعوام من سنة ١٨٣٦ إلى سنة ١٨٤٠ .

كان نوبار فى السابعة عشرة من عمره عندما تم استدعاؤه إلى القاهرة من قبل خاله بوغوص بك يوسفيان الذى كان يشغل منصب وزير[أ] التجارة والأمور الإفرنجية لوالى مصر محمد على باشا [٢]. وبعد أن عمل نوبار سكرتيرا[ب] فى مكتب خاله - الذى توفى عام ١٨٤٤ - أصبح سكرتيرا ومترجمًا لمحمد على، ثم التحق بخدمة إبراهيم باشا الذى اصطحبه معه فى كل أسفاره حتى وفاته عام

---

(١) للمراجعة والمقارنة مذكرة فارتكيز إلى زارتاريان، نشرت فى دار أخوان زارتاريان ، دار الطباعة والنشر بابيكيان، القسطنطينية سنة ١٩١٠ ، ص ص ٢٧٨ - ٢٩٤ . (ملاحظة كاتب المقدمة)

(أ) هذا اللقب هو خاص بالدولة العثمانية، ولما كانت مصر دولة تابعة لها، فقد استخدمت لقب ناظر - وذلك قبل إنشاء النظارة المسئولة عام ١٨٧٨ - وحمله مديرو الدواوين التى أنشأها محمد علي، تلك التى تحولت إلى نظارات فيما بعد. واستمر الأمر على هذا النحو إلى أن تمكنت مصر من تغيير اللقب إلى وزير مع إنهاء السيادة العثمانية وإعلان الحماية البريطانية عليها عام ١٩١٤ . وقد جرت العادة بالنسبة للكتب الأجنبية أن تسجل لقب وزير دون لقب ناظر .

(٢) للمقارنة مقال يعقوب (هاجوب) أرتين باشا عن بوغوص بك ١٧٦٨ - ١٨٤٤ ناظر التجارة والأمور الإفرنجية فى عهد محمد علي باشا. نشر فى مجلة مصر بمعرفة المطابع الأميرية بالقاهرة عام ١٨٩٥ . (ملاحظة كاتب المقدمة)

(ب) أى أمين سر .

١٨٤٨ . وفى عام ١٨٥٠ تزوج نوبار من السيدة فوليك ابنة كيفورك بك يراميان[(١)] قره كهيا (وكيل) محمد على فى القسطنطينية[(أ)] .

كان ذكاء نوبار الفطرى منذ البداية وحيويته ورغبته فى التعلم ومعرفته للغات وبخاصة اللغات الفرنسية والإنجليزية والتركية من العوامل المؤثرة لتشكيل مستقبله .

وكانت المشكلات السياسية التى عانت منها مصر بسبب موقعها الجغرافى الفريد ، سواء من قبل الباب العالى من ناحية أو القوى الاستعمارية الأوروبية من ناحية أخرى ، هى الحقل الذى اختاره نوبار للعمل فيه منذ البداية .

وقد تغلغل نوبار مبكراً فى شئون الدولة بفضل ذكائه وحيويته ؛ ففى سن الخامسة والعشرين ناقش نوبار مشكلات مصر مع ستراتفورد كانج (Stratford Canning) سفير بريطانيا القوى لدى الآستانة ، وفى سن السادسة والعشرين تم إيفاده إلى لندن لمناقشة المشكلات نفسها مع اللورد بالمرستون (Palmerston) الذى كان حينذاك سكرتيراً للدولة بوزارة الخارجية .

وفى مثل هذه المدرسة اكتسب نوبار منذ نعومة أظافره خبرة الأعمال والرجال والتى أهلته فيما بعد ليؤدى دوراً مهما جدّا فى مجال الأعمال العامة ، ولم تُستثن حياة نوبار من المواجهات والمواقف الكبيرة أو الصغيرة ، كما أنها لم تخل من المجاملات والمواقف الحرجة التى كان يسببها له عمله فى خدمة الدولة تحت راية الإمبراطورية[(ب)] العثمانية . وفى هذه الأثناء صعد نوبار السلم السياسى والإدارى تدريجًا مما أتاح له تولى رئاسة مجلس الوزراء ثلاث مرات ، مرة فى عهد الخديو

---

(١) ترجع أصول كيفورك بك إلى إحدى العائلات الأرمينية التي كانت تشغل المناصب المهمة فى بلاط الإمبراطورية العثمانية ، وذلك بالطبع قبل تلك التحولات المفاجئة والعنيفة والدموية التي قام بها الأتراك ضد الأرمن فى أثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني ثم بعد ذلك فى أثناء حكم تركيا الفتاة . احتفظ محمد علي طيلة حياته بثقة خاصة فى كيفورك ـ قر كهيا (وكيل أعماله) ـ كما نال ابن الأخير والمعروف باسم أبراهام باشا ثقة خلفاء محمد علي حتى إنه نال لقب وكيل لدى الباب العالي وأصبح ممثلاً لهم لديه . (ملاحظة كاتب المقدمة).

(أ) هى إستانبول وأيضا الآستانة .

(ب) مصطلح الإمبراطورية لم يعرف فى الدولة الإسلامية ، وقد جرت الكتب الأجنبية على استخدامه .

إسماعيل من سنة ١٨٧٨ إلى سنة ١٨٧٩ ، ثم مرة أخرى فى عهد الخديو توفيق من سنة ١٨٨٤ إلى ١٨٨٨ ثم مرة فى عهد الخديو عباس حلمى الثانى من سنة ١٨٩٤ إلى ١٨٩٥ .

وقد خدم نوبار باشا فى عهد ستة من ولاة مصر ، محمد على باشا ثم عباس حلمى الأول ثم سعيد ثم إسماعيل ثم توفيق وأخيراً عباس حلمى الثانى . بل يمكن القول إنه خدم فى عهد سبعة منهم إذا حسبنا مدة الثلاثة الأشهر التى أمضاها مستشارا للوالى إبراهيم قبل وفاته بعد هذه الأشهر الثلاثة . ولكن الفترة الأكثر أهمية فى حياة نوبار السياسية هى تلك التى أمضاها فى أثناء حكم الخديو إسماعيل من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩ ، وكان عمره مع بداية حكم إسماعيل ٣٨عامًا ، وفى نهاية حكمه كان نوبار قد بلغ الرابعة والخمسين من عمره ، لكنه بذل خلال هذه الفترة كثيرا من الجهد والتفكير .

وتقلد نوبار كثيراً من المناصب ما بين الإدارية والسياسية ، لكنه فى الوقت نفسه لم ينشغل مباشرة بالمسائل المالية أو العسكرية ، ومن ثم فلم يكن مسئولاً عن الأخطاء التى أدت إلى إنهاء استقلال مصر . بيد أن بعض مفاوضات القروض التى كُلف بها رسميّا من قبل الخديو إسماعيل لطلب المال من بعض الدول الأوروبية وتكليفه بالاشتراك فى مفاوضات تسوية الأوضاع المالية مع شركة قناة السويس ، كانا الاستثناءين الوحيدين اللذين دفعا نوبار للانشغال بالمسائل المالية . وكانت حياة نوبار عبارة عن ترحال دائم بين مصر وتركيا والدول الأوروبية مسافراً بالبواخر والقطارات ، بل ويمكن تشبيه أجندة نوبار فى دقتها وكثرة ارتباطاتها بأجندة أحد السياسيين فى عصرنا ممن اعتادوا السفر بالطائرات[١] .

وقد دفعت شخصية نوبار القوية ومعتقداته الشخصية وارتباطه العميق بمصر إلى تحمل المسئولية التى كان كثيرون يتحاشونها ، واتبع نوبار دائمًا سياسة خاصة مستقلة تكاد تكون نابعة من شخصيته واتباعا لأفكار لم تكن الحكومة التى يمثلها هى دائمًا

---

(١) يمكننا متابعة تحركات وانتقالات نوبار باشا تقريبًا يومًا بيوم إذا قرأنا الترتيب الزمنى للأحداث الذى أعده بوغوص بن نوبار باشا وذلك فى الفصل الملحق بعنوان «مقتطفات من الخطابات وملاحظات على الترتيب الزمنى للأحداث» ص ٦٧٣ وما بعدها . (ملاحظة كاتب المقدمة) .

مصدرها . . وبمعنى آخر كان كثيراً ما يستقل برأيه ويصدر قراراته بنفسه . وعبر مشواره الطويل المتقلب والصعب لم يحد نوبار قط عن المبادئ الأساسية التى كانت الدافع الرئيسى للقرارات الجريئة التى كان يتخذها لصالح الشعب المصرى حتى وإن كانت هذه القرارات لا تلقى قبول السلطة التى تتوعده دائمًا باحتمال إبعاده عن مصر وعدم العودة إليها .

تلخصت مبادئ نوبار فى مضمون العدل الذى كان مصدراً لإلهامه طوال حياته . كتب نوبار باشا خطابًا فى اليوم الرابع من أغسطس عام ١٨٨٦ عندما كان وزيراً للحقانية والخارجية بجانب عمله رئيسًا للوزراء إلى بطرس باشا غالى(١) ، وكان آنذاك سكرتيراً أول فى وزارة الحقانية ، جاء فيه : «استمروا فى طريقكم ولا تهابوا المخاطر لكن هابوا العدالة لأنه لا توجد حقيقة سواها فى مصر» . كان نوبار لا يجد كثيراً من المساندة لتطبيق سياسته ، إلا أنه كان يعمل بكل جد وبكل طاقته لكى يرفع عن مصر ثلاث مظالم كان الشعب المصرى يعانى منها بكل قسوة .

الأولى ، تمثلت فى التعسف عند تقدير الضرائب وذلك بشكل مبالغ فيه وجمعها باستخدام السوط والتعذيب ، وتحصيل مبالغ سبق أن حصلت من قبل . بل إن هذا النظام العشوائى كان سائداً أيضًا بين أوساط متخذى القرارات الإدارية والمالية التى لم تخضع بدورها لأى رقابة سياسية أو قضائية .

أما المظلمة الثانية فكانت تتعلق بنظام الامتيازات الذى استشرى أيضًا فى مصر بعد وفاة محمد على باشا بسبب ضعف شخصية خلفائه ، بينما ازداد نفوذ الدول الأوروبية حتى أصبح حملاً ثقيلاً غير محتمل على كاهل مصر .

أما المظلمة الثالثة فكانت متعلقةً بالسخرة التى كانت متبعة فى مصر منذ عهد بعيد ولا سيما إذا تعلق الأمر بالمشروعات العامة العاجلة المرتبطة بالرى وفيضان النيل كحفر الترع وتطهير المصارف . كان العمل يتم فى ظل ظروف غير إنسانية فى ضياع وأراض كان الوالى يمتلكها . كذلك طبقت السخرة لصالح الشركات الأجنبية العاملة فى مصر وبالأخص شركة قناة السويس ، وكان نوبار على خلاف دائم معها بسبب هذا النظام .

---

(١) بطرس باشا غالي (١٨٤٦-١٩١٠) أصبح فيما بعد وزيرا للخارجية ثم رئيسا لمجلس الوزراء حتى اغتياله يوم ٢١ فبراير ١٩١٠ . (ملاحظة كاتب المقدمة).

وبنضال نوبار ضد المظالم الثلاث، أعلن الحرب على مبادئ كان الأوروبيون يتفاخرون ويشيدون بأنهم لا يطبقونها فى بلادهم بينما كانوا يحاربون لبقائها وتطبيقها على المصريين.

وأصبحت مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بسبب نظام الامتيازات والسيادة العثمانية عليها علاوة على زيادة النفوذ الأوروبى بشكل كبير لا تستطيع السيطرة على مشكلاتها لدرجة أن أى مشكلة ولو ثانوية تصبح مشكلة دولية يتدخل فيها جميع الأطراف بشكل يسيء إلى سيادة الحكومة المصرية وقدرتها على قيادة دفة الأمور فى مصر لدرجة أن أصبحت مشكلات الدولة الداخلية مثل تلك التى كانت تهدف إلى إدخال العدالة فى نظام الضرائب والكفاح ضد السخرة.. مشكلات ومسائل تناقش فى القنصليات الأوروبية بحجة أنها تمس مصالح الأجانب.

كانت كل هذه التدخلات سببًا فى تضخم المشكلات وتزايد أحوال البلاد سوءًا وإسباغ كثير من الغموض والخلاف على المسائل السياسية المصرية، فكانت أقل مشكلة تثير قدرًا هائلاً من الجدل والثرثرة والتصريحات؛ لذا كان من اللازم وجود شخص على قدر هائل من الصبر يتمتع بروح الحزم، وفى الوقت نفسه يكون مرنًا وصريحًا، وفى هذه اللعبة المعقدة يمكن أن يقال: إن نوبار كان أستاذًا. ولكى ينفذ سياسته نجده تارة يضغط على الوالى، وتارة أخرى يضغط على السلطان العثمانى، وتارة ثالثة يضغط على الصدر الأعظم، وتارة رابعة يضغط على هذه أو تلك من الحكومات الأجنبية.

وباختصار، فقد كان نوبار يلعب بكل الأوراق المتاحة، وذلك لمصلحة مصر، مما أدى إلى اتهامه بانتهاج سياسة وصفت مرة بأنها معادية للإمبراطورية العثمانية ومرة أخرى بأنها معادية لروسيا، ومرة ثالثة بأنها معادية لإنجلترا وفرنسا. فعندما كان يعترض على التجاوزات البريطانية والفرنسية فى مصر كان يُتهم بأنه ضد الدولتين.

وعلى الرغم من ارتياحه للإقامة فى فرنسا ـ وإن كانت اللغة الفرنسية هى لغته المفضلة ـ فإنه كان على خلاف معها، وكثيرًا ما كان يدخل فى مناقشات حادة بشأن قناة السويس والإصلاح القضائى.

ومن خلال تتبع أفكار نوبار باشا[١] نجده يتجاهل تعليمات الولاة، ويسير باستمرار عكس اتجاه زملائه فى الحكومة، وكان دائمًا يسلك الطريق الذى كان يراه هو فقط الأنسب لأنه الأفضل كى يقوده إلى هدفه المنشود، ألا وهو العدالة. وقد حارب نوبار دون هوادة ضد تدخلات السلاطين العثمانيين والقوى[أ] الأوروبية فى مقدرات الشعب المصرى، وكلما سنحت له الفرصة دافع عن مصالحهم ضد نظام الضرائب المجحف الذى يفرضه الحاكم، وكذلك حارب ضد تدخل واستفزاز القوى الأجنبية التى كانت دائما ما تتستر وراء نظام الامتيازات.

إن الإحساس بمدى صعوبة السياسة التى انتهجها نوبار يبدو واضحا وجليا فى رغبته فى الدفاع عن مصالح مصر ضد التدخل الأجنبى وفى الوقت نفسه في الدفاع عن المصريين ضد حكومتهم، مما شكل لنوبار تحديًا يصعب التغلب عليه. إن الدليل على قدرات نوبار وصلابته كان ينعكس من خلال نجاحه المتواصل الذى مكنه من تقليص نظام الجباية وتحييد نظام الامتيازات والقضاء على السخرة، ولكن سياسة كهذه كانت تستلزم أن يكون نوبار فى موضع المحايد دائمًا وأن يتجنب سوء التفاهم فى كل تحركاته؛ لأنه كان يتحتم عليه الضغط على الوالى لحثه على مقاومة الامتيازات الأجنبية، ومن ناحية أخرى يتحتم عليه الضغط على القوى الأجنبية لمساندته ضد نظام الجباية التى كان الوالى يفرضها، وكان كل ذلك يستلزم منه أن يكون على قدر كبير من الثقة بنفسه كى يستطيع أن يكمل الطريق الشاق الذى رسمه لنفسه.

وقد يدهشنا أن رجلاً بمثل هذه الحكمة والحنكة لجأ للاعتماد على القوى الأجنبية كى تعالج هذا النظام الإدارى الفاسد، بينما كانت مثل هذه المساندة من شأنها أن تصطدم بكل قوة مع مصالح فئة كاملة من الأجانب المقيمين فى مصر تعتمد كل مصالحها على هذا النظام. إن مثل هذا الخطأ فى التقدير لم يظهر بوضوح فى رأينا إلا عندما جاءت الوزارة المختلطة[ب] ١٨٧٨-١٨٧٩ .

---

(١) كانت ألقاب أفندى وبك وباشا لا تعطى بالوراثة، وإنما كانت تقترن باسم الشخص الحاصل على اللقب. وكما هو متبع ومعروف، فإن اسم الشخص كان لزامًا أن يذكر قبل اللقب الذى أنعم عليه ويكون بمثابة تعريف للشخص. كان يقوم بدور اسم العائلة أو اسم الأب. و ينطبق ذلك أيضا على لقب هانم الذى كان ينعم به على السيدات رفيعات المستوى. وكل هذه الألقاب هى من أصل تركى. (ملاحظة كاتب المقدمة).

(أ) هنا بمعنى الدول.

(ب) أى النظارة التى دخلها ناظران إنجليزى وفرنسى.

لكن مهما حدث فلن تبقى سوى حقيقة واحدة، تلك هى أن نوبار كان أول رجل دولة مصرى ينادى فى القرن التاسع عشر بمبادئ الإنسانية والعدالة الاجتماعية فى وقت كان فيه الرأى المصرى ينبع من مجتمع الصفوة، وجازف بنفسه مرارًا حتى يتمكن فى النهاية من إعلان وتطبيق مبادئه لصالح الشعب المصرى.

وفى سبيل ذلك اصطدم كثيرًا بالمصالح العليا، وواجه مراكز تبدو فى ذلك الحين غير قابلة لانتقادها. وقد تعرض نوبار لكثير من الهجوم من رجال السياسة والصحافة، بل إن المؤرخين الذين عاصروا الرجل وهذه الأحداث كان كل منهم يفسر اصطدام نوبار المتكرر مع ذوى النفوذ كل على حسب هواه وميوله السياسية دون موضوعية أو تحليل أمين للموقف. بالتأكيد كان المعجبون بنوبار أكثر بكثير من متهميه ومنتقديه، لكن يبدو أن الموقف الذى اتخذته هذه القلة قد انتصر فى النهاية. والغريب أنها لم تنتصر فى الخارج (مما كان من الممكن أن يبدو مفهومًا) إنما انتصرت للأسف هذه المعارضة الداخلية فى تشويه نوبار فى بلده مصر وأصبح بالنسبة لمعظم المصريين رجل المحاكم المختلطة. ذلك اللقب الذى كان يجب أن يجلب له الاحترام والعرفان من الجميع أصبح السبب فى انتقاده بمرور الوقت متناسين أنه هو الذى نجح فى القضاء على السخرة. بل اتهمه البعض بالخيانة؛ لكن دعونا نبين بمنتهى الموضوعية حقيقة تاريخية ولنكن منصفين للتاريخ ولهذا الرجل الذى أحب مصر حبًا خالصًا أمينًا.

كانت هذه المحاكم أكبر إنجاز لنوبار باشا، وجلبت لمصر والمصريين كثيرا من الفوائد المهمة. إذا سلمنا بأنه فى هذه الفترة من تاريخ مصر لم يكن أحد يستطيع أن يفكر فى أن القوى العظمى فى مقدورها التخلى عن نظام الامتيازات فى حين أنه كان من المستحيل على مصر القضاء على هذا النظام من جانب واحد، لكن محاكم الإصلاح (المحاكم المختلطة) مكنت من وضع حد لتجاوزات حقوق الامتيازات، وكذلك إيقاف الزحف الوحشى للقضاء القنصلى، كما أنها وهبت مصر أول نظام قضائى فى العصر الحديث.

كان من الممكن للمحاكم المختلطة أن تقوم بدور أكبر وبفاعلية أكثر إذا نُفذت قبل عدة سنوات من الموعد الذى أنشئت فيه، وأيضًا إذا كانت قد أضيفت إليها بجانب اختصاصها فى الشئون المدنية اختصاصها فى القضايا الجنائية. إلا أن نوبار

باشا ارتضى بأن يشمل عمل المحاكم المختلطة الأمور المدنية خشية أن يفقد ثمرة عمل سنين طويلة من الكفاح، وخشية أيضًا أن يجابه رفض الحكومة الفرنسية وتذبذب الخديو إسماعيل. وإذا كانت المحاكم المختلطة قد استمرت على الماهية التى أسست عليها لكانت ضمنت لمصر العدالة التى لم تعرفها منذ كثير من السنين.

كانت المحاكم المختلطة طوال فترة عملها الذى استمر لمدة ٧٠ عامًا منذ إنشائها عام ١٨٦٧ إلى أن ألغيت نهائيًا سنة ١٩٤٩[١] قد هيأت لوجود هيئة قضائية مستقلة يشترك فيها الأهالى والأجانب الذين عملوا سويًا بمستوى راق جدًا من الأخلاق والحياد المهنى، ومثلت ضمانًا لعدالة أشاد بها كل من كانت لهم شكاوى وقضايا أمام هذه المحكمة.

لكن هذه المحاكم ظلت دائمًا مرتبطة فى أذهان الناس بنظام الامتيازات والقضاة الأجانب الذين لم يحققوا العدالة، وتناسوا الأعمال السيئة التى أوقفتها المحاكم ولم يتذكروا منها سوى الامتيازات وتناسوا أنها كانت سببًا لإنشاء المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ والتى تم إسناد القضايا الجنائية والمدنية إليها لتحل محل المحاكم الشرعية[أ].

كان نوبار أيضًا موضع اتهام ونقد من جماعة أخرى من الرأى العام الذى اتهمه بأنه هو من أدخل إلى مصر هذه المحاكم الأجنبية وأمر بإنشائها. وكذلك تعرض للنقد لاتهامه بأن الأسباب التى أنشئت هذه المحاكم من أجلها باتت تتفاقم بل وأخذت فى التمادى[٢]، لكن من يقرأ مذكرات نوبار قد يجد فيها بعدًا آخر أصح

---

(١) أُلغيت الامتيازات من مصر عام ١٩٣٧ بعد اتفاق مونترو التي اشتركت فيها كل القوى العظمى صاحبة الامتيازات حينذاك ما عدا روسيا، وكان ضمن بنود الاتفاق أن تبقى المحاكم المختلطة لفترة انتقالية لمدة ١٢ عامًا ثم تلغى بعد ذلك نهائيًا، وذلك من أجل تأمين انتقالها بالتدريج و بشكل منظم إلى المحاكم الوطنية (ملاحظة كاتب المقدمة).

(أ) المقصود المجالس القضائية.

(٢) شُيد سنة ١٩٠٣ تمثال من البرونز نحته الفنان دنيس بويش (Denys Puech) فى باريس ثم بموجب اكتتاب وطني أمر بوضع التمثال فى إحدى الحدائق العامة فى الإسكندرية، وذلك من أجل إحياء ذكرى الشخص الذي أنشأ المحاكم المختلطة، غير أن هذا التمثال تقرر رفعه بأمر السلطات سنة ١٩٦٦ و أمر بوضعه فى أحد طرقات متحف صغير مجهول، وكتبت جريدة الجمهورية فى تلك الفترة خبرًا صغيرًا يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٦٦ تشير فيه إلى أنه «هكذا أسدل الستار على الرجل الذي أنشأ المحاكم المختلطة فى مصر». ولكننا نأمل أن فى هذه الأيام التي تشهد فيها مصر ديمقراطية حقة أن يكون هناك فهم أعمق للتاريخ وفيه بعض العدالة التي تتيح فى يوم من الأيام عودة هذا التمثال إلى مكانه الطبيعي. (ملاحظة كاتب المقدمة).

تحليلاً حيث يروى الرجل بنفسه قصة كفاحه فى سبيل إنشاء هذه المحاكم لصالح مصر والتى يقص فيها حكاية جهوده وتحركاته المضنية والتى تشهد له بأنه كان على درجة كبيرة جداً من الحماسة والروح المعنوية العالية وصاحب مجهود مخلص مستمر أصبح مثالاً للتفانى الذى لا ينضب.

* * *

كتب نوبار باشا مذكراته فى الفترة ما بين نوفمبر ١٨٩٠ ومايو ١٨٩٤ . ويمكن أن يتبين لنا مدى الجهد الذى بُذل لمدة ثلاثة وأربعين عاماً من خلال الخطابات التى بعث بها إلى زوجته، وكان يكتب هذه المذكرات ما بين القاهرة وباريس ونيس خلال أسفاره، وكلما كان الوقت يسمح له، وتغطى هذه المذكرات فترة ٣٧ عاماً منذ جاء نوبار إلى مصر عام ١٨٤٢ حتى دخل فى خدمة إسماعيل وأصبح رئيساً لمجلس الوزراء ١٨٧٨-١٨٧٩، وعلى رغم أن نوبار تولى بعد هذا التاريخ نفس المنصب مرتين أخريين حتى عام ١٨٩٥ عندما اعتزل العمل السياسى وتوفى فى عام ١٨٩٩ فإنه لم يكتب شيئاً عن الفترة التى عاصر فيها توفيق وعباس حلمى الثانى، كما أنه لم يذكر الأسباب التى توقف بسببها عند تاريخ ١٨٧٩؛ لكنه ليس من الصعب معرفة سبب ذلك بعد قراءة مذكراته وخطاباته. كان نوبار كثير الابتعاد عن زوجته فوليك هانم إما بسبب وجوده فى الوزارة وإما بسبب المناخ والظروف الصحية، إلا أنه كان دائم الاتصال بها و بشكل منتظم عن طريق البرقيات والخطابات.

وللأسف فإن خطابات فوليك هانم لم يتم العثور عليها، بينما شكلت الخطابات التى أرسلها نوبار لزوجته مجموعة نادرة وفريدة وذات أهمية تاريخية وإنسانية كبيرة شملت أكثر من ١٥٠٠ خطاب سرد فيها نوبار تفصيل أفكاره وتصرفاته وكذلك الأحداث التى كان طرفاً فيها، وكان ذلك فى فترة ما قبل كتابة المذكرات ولكنها كانت مكملة لها بحيث إننا نستطيع من خلالها تتبع سياق الأحداث وتطور الأفكار وتسلسل اتخاذ القرارات وتبنى المواقف.

ويمكننا أن نلاحظ نتيجة ذلك التغير الذى حدث لنوبار بعد سنة ١٨٧٩ حيث تبدلت الحماسة المتوهجة والبريق والرغبة فى العمل وسبق الأحداث بل والطموح الشخصى إلى الحديث عن الرغبة فى اعتزال العمل السياسى وأنه لا شىء يهم بعد

ذلك. لقد وجد نوبار أن ضعف الخديو إسماعيل وعدم قدرته على مواجهة ومحاربة التعسف والاستبداد، ووقوفه مكتوف الأيدى أمام الظلم قد جعلت مصر تشهد نهاية عصر من الحرية التى لم تعد تنعم بها بسبب التنازلات التى اضطرت إلى تقديمها. كانت هذه هى الحالة التى وصلت إليها البلاد، والتى كانت تثير لدى نوبار إحساسًا بالمرارة، وكان شديد الحزن لأنه تنبأ بالخطر الذى ينتظر مصر دون أن يستطيع منعه على الرغم من نصائحه المتكررة للخديو إسماعيل وجهوده الجبارة التى لم يبخل بها. ويُظهر إحساسه هذا بالمرارة والحزن العميق فى خطاباته التى أرسلها لزوجته بعد سنة ١٨٧٩ والتى نستطيع من خلالها أن نستشف الأسباب التى منعت نوبار من استكمال تدوين مذكراته لكتابة قصة كان يرى أنها أقل أهمية مما سبقها من أحداث عظيمة فى تاريخ مصر، ولكنه ظل نشطًا فى مجال الأعمال العامة لمدة ١٥ سنة أخرى بعد تاريخ ١٨٧٩ فاستمر فى محاربة السخرة إلى أن قضي عليها تمامًا سنة ١٨٩٠[١].

كرس نوبار نفسه لخدمة العدالة وتحسين النظام القضائى فى مصر، وفى نوفمبر ١٨٩٥ استقال نوبار من الفترة الثالثة لرئاسة مجلس الوزراء، وكانت استقالته بسبب اشتداد المرض عليه والتعب ورغبته فى ترك السلطة بينما لا يزال مطلوبًا لها وهو متأكد أن استقالته سوف تحزن كثيرًا من الناس. وكتب فى خطاب إلى زوجته يوم استقالته: «دخلت إلى هذه الوزارة غير مكترث، وسوف أخرج منها برغبتى أيضًا وأنا غير مكترث».[٢] ومنذ ذلك التاريخ ترك نوبار تمامًا العمل وانسحب من الحياة العامة متأثرًا بأمراض الشيخوخة وبحادث أصاب كاحله عام ١٨٩٤، ومكث بعد ذلك بصفة شبه دائمة فى باريس حيث توفى يوم ١٤ يناير ١٨٩٩ محاطًا بأفراد أسرته، وأُقيمت المراسم الرسمية لجنازته فى الإسكندرية حيث ووري جثمانه فى مدافن البطريركية الأرمينية، بينما توفيت زوجته فوليك هانم عام ١٩٠٦.

* * *

(١) «لم يبذل نوبار جهدًا خارقًا ومجهودًا كبيرًا مثلما بذل من أجل كفاحه الطويل ضد نظام السخرة». مقولة مأخوذة من كتاب ألفريد ميلنر (Alfred Milner) بعنوان إنجلترا فى مصر (England in Egypt) عام ١٨٩٢ وترجم إلى اللغة الفرنسية تحت عنوان (L'Angleterre en Egypte) بواسطة م. ف مازوك (M.F.Mazuc) باريس ١٨٩٨ صفحة ١٨٧. (ملاحظة كاتب المقدمة).

(٢) خطاب نوبار لزوجته من القاهرة إلي باريس ٨ نوفمبر ١٨٩٥. (ملاحظة كاتب المقدمة).

كان نوبار معجبًا بمحمد على باشا واحترم كذلك إبراهيم وحتى الخديو عباس الأول، ولكنه لم يكن متسامحًا أبدًا مع سعيد، وكان متزمتًا بصفة خاصة مع إسماعيل بشكل يعكس إحساسه بالإحباط لما سوف تئول إليه حالة مصر، إذا لم يكن الحاكم قصير النظر وكان أكثر ذكاء وحاضر الذهن. كذلك نجدأن تحليل نوبار ورأيه فى الخديو إسماعيل والذى يمكن استخراجه من خطاباته لزوجته لم يكن نتيجة تفكير فى ضوء النتائج التى ترتبت عليها سياسة الخديو وإنما كانت نتيجة لآراء نوبار ورأيه فى الخديو إسماعيل منذ أصبح وثيق الصلة به وقبل أن يصبح حاكمًا على مصر. أما بالنسبة لتوفيق وعباس حلمى الثانى فلم تكن لنوبار أى أحاسيس محددة تجاههما حيث إنه كان يقترب فى عهدهما من نهاية مشواره، وكما نستخلص أيضًا من خطاباته كان نوبار ينظر إلى الأمور بشيء من التواصل.

عندما كان نوبار على قيد الحياة كان أصدقاؤه يحثونه على نشر مذكراته، وكانت قد بدأت ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية على يد إدوار ديسى (Edward Dicey)[1] ولكن نوبار قرر وقفها، بل وقرر عدم نشر المذكرات. وشرح فى خطاب لزوجته أنه كان يرغب فى نشر ما يرتبط منها بمحمد على وعباس الأول وسعيد، لكن الجزء الخاص بالخديو إسماعيل كان من الصعب نشره. ويستكمل نوبار، ليقول إن ما كتبه عن محمد على وعباس وسعيد يُعد المقدمة، أما الجزء الحقيقى والأهم فهو ما قام بكتابته عن عهد الخديو إسماعيل[2].

ومن ناحية أخرى لم يكن نوبار يرغب فى أن تُجزأ الخطابات والمذكرات، وانتهى الأمر بأنه وكل مهمة نشرها إلى ورثته. وبعد ربع قرن من كتابتها رأى كل من الملك فؤاد والملك فاروق[أ] أن الوقت لم يحن بعد لنشر هذه المذكرات، وكانت رغبتهما فى عدم النشر محل احترام أبناء وأحفاد نوبار باشا.

---

(١) إدوار ديسى ١٨٣٢-١٩١١ صحفي وناشر وكاتب إنجليزي، ومن ضمن كتاباته «مصر وإنجلترا» ١٨٨٤ ثم «مصر المستقبل» ١٩٠٧. تحدث نوبار باشا فى خطاباته عن أدوار مشروعه لترجمة مذكراته والتي يوجد منها ٤٠ صفحة، غير أن هذا المشروع لم يستكمل ولم يعرف سبب لذلك. (ملاحظة كاتب المقدمة).

(٢) خطاب أرسله نوبار إلى زوجته من لندن إلى ڤيڤري (Vevery) يوم ٢أكتوبر ١٨٩٢. (ملاحظة كاتب المقدمة).

(أ) بعد قرن من كتابتها، أى عام ١٩١٩، كان فؤاد سلطانا، ولم يكن فاروق قد ولد بعد.

وبعد ثورة ١٩٥٢ وإلغاء النظام الملكى المصرى، رأى أحفاد نوبار أن من السابق لأوانه الإسراع فى نشر هذه المذكرات، فمثل هذا الأمر سوف يعطى انطباعًا بأن عائلة نوبار انضمت إلى قلب الانتقادات الموجهة إلى الأسرة الحاكمة المخلوعة. ولكن على الرغم من ذلك فقد سمُح لبعض المؤرخين والمفكرين والمتخصصين بالاطلاع على هذه المذكرات واستخدامها فى مجال أبحاثهم. واليوم(أ) وقد مضى كذلك ربع قرن، لا نجد أن هناك أى عائق يمنع نشر هذه المذكرات ووضعها بين أيدى الناس، فقد مر اليوم(ب) ١٠٠ عام على آخر حدث قد روى فى هذه المذكرات.

نُشرت مذكرات نوبار باشا من جانبنا دون أى حذف أو إضافة أو أى تعليق. فقط قمنا بإدراج بعض التواريخ التى وردت فى النص لتساعد على تتبع الأحداث وفهمها، كما نوهنا عن أسماء الأشخاص والأماكن التى جرت فيها الأحداث، ثم كتبنا ترجمة للكلمات غير الفرنسية التى استخدمها نوبار فى مذكراته أضيفت لاستكمال هذا الكتاب. إن تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر معروف جدًا ولا يلزمنا اللجوء إلى تحديد أو تعريف سواء الكادر السياسى أو الاجتماعى الذى كتب نوبار باشا خلاله هذه السطور وعاصرها، إن القراءة المستنيرة والعميقة لهذه الصفحات ضرورة رئيسية ليس فقط لتاريخ مصر وإنما للمسألة الشرقيةكلها.

القاهرة فى يناير ١٩٨٣ **ميريت بطرس غالي**(جـ)

(أ) المقصود يناير ١٩٨٣ (تاريخ كتابه المقدمة ثم النشر)، وهذا التاريخ لا يتوافق مع مرور الأعوام التى ذكرها.

(ب) المقصود أيضا يناير ١٩٨٣، وبالتالى لم يمر على آخر حدث توقفت عنده المذكرات مائة عام. ربما يعنى كاتب المقدمة مائة عام بعد انتهاء نوبار من كتابة المذكرات (١٨٩٤).

(جـ) ميريت نجيب بطرس غالى (١٩٠٨- ١٩٩٢) هو مفكر ليبرالي ورائد اجتماعى معروف، له دراسات قيمة، وتولى عدة مناصب مهمة قبل ثورة يوليو وبعدها.

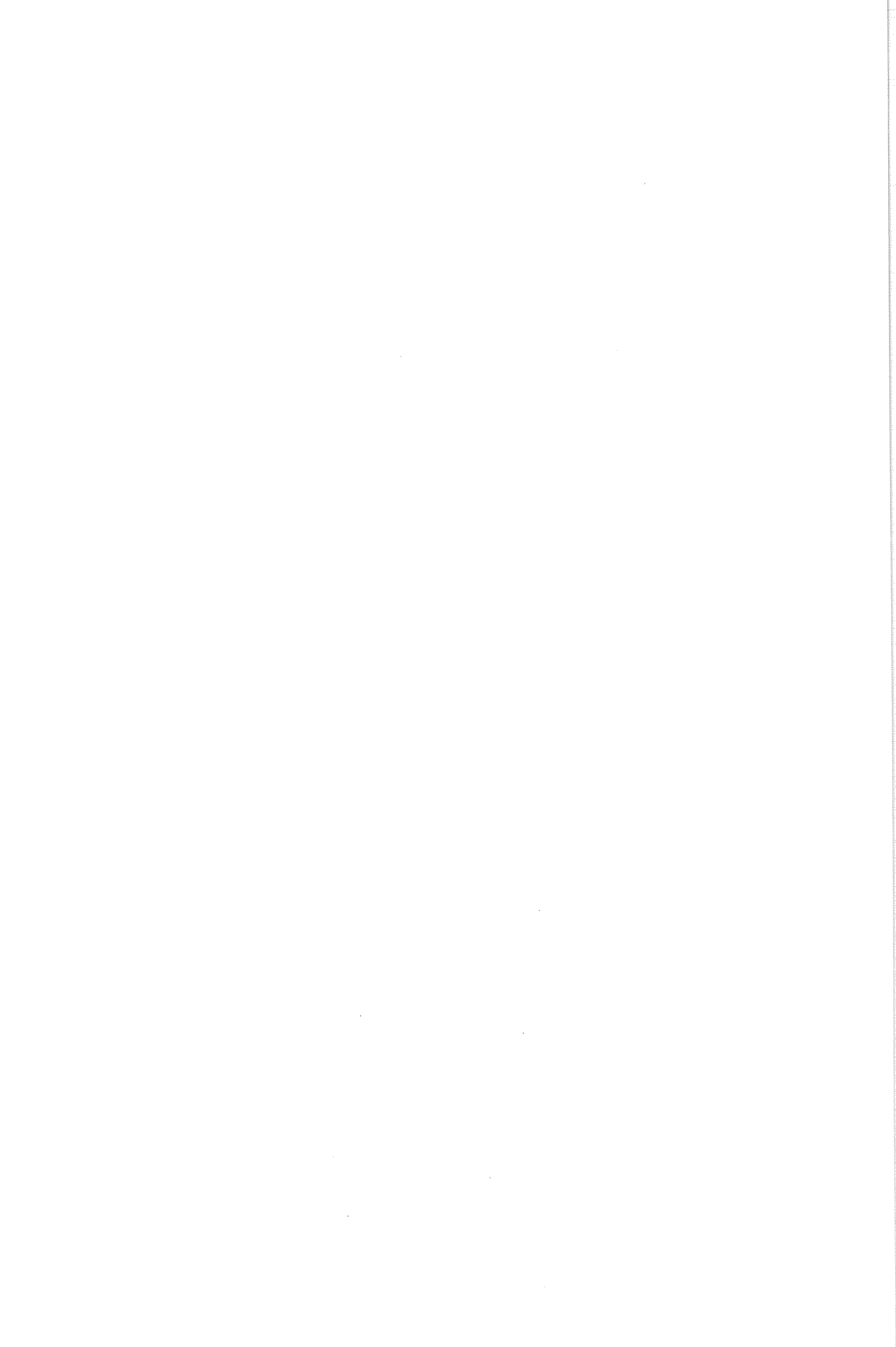
مدخل

إن من يرى مصر منذ أربعين عامًا لا يسعه إلا أن يندهش من التحولات والإصلاحات التى حدثت بها. إنه عالم جديد هذا الذي يظهر إلى من يرجع؟ وما السبب في هذا التحول؟ وكيف حدث؟

ما أن يتعلق الأمر بمصر الحديثة، فإنه دائمًا يجب الرجوع إلى محمد علي الكبير. إنه هو الذي حولها وفتح لها أبواب المدنية الحديثة والمنافسة مع أوروبا، ومن خلال الأبواب التى فتحها محمد علي جرت الأحداث ودخلت الأفكار التي أكملت العمل الذي بدأه. وقد وجدتُ نفسى مدعوّا لأداء دور في هذه الأحداث، بل ووجدتُ نفسى واحدًا من الذين ابتكروا كثيرا من هذه الأفكار. والآن وقد وصلت إلى عمر لا يعنى معه المستقبل شيئًا كثيرًا بالنسبة لي، سوف أعيش وأعايش هذه الذكريات والأحداث التي كنت أنا نفسي شاهدًا عليها، وسوف أترك لنفسي العنان كي أُبحر معها وسط تيار أفكارى.

نوبار

مدينة كان الفرنسية، نوفمبر ١٨٩٠



القسم الأول

محمد على
و
إبراهيم

الفصل الأول

(١٨٤٢-١٨٤٤)

فرمان ١٨٤١ يمنح محمد على حكم مصر بالوراثة ـــ بعد وفاة والده المفاجئ فى مدينة مرسيليا الفرنسية، استدعاء نوبار إلى مصر من قبل خاله بوغوص بك ناظر محمد على باشا كى يدخله فى معيته ـــ وصول نوبار إلى مصر عام ١٨٤٢ ـــ وصف مدينة الإسكندرية وبلاط محمد على ـــ صورة نصفية (بورتريه) محمد على ـــ صورة نصفية لبوغوص بك، عمله، طباعه، علاقته بمحمد على ـــ وفاة بوغوص ووصف لجنازته المهيبة ـــ النياشين العسكرية التى حصل عليها بوغوص تكريما لشخصه.

* * *

نحن نعرف الأحداث التى دفعت السلطان عبد المجيد؛ ليمنح محمد على حكم مصر بموجب فرمان عام ١٨٤١ . . وبداية من هذا التاريخ سوف أبدأ فى اقتحام ذكرياتى عن مصر.

يُخيل إلى قبل كل شيء أنه من المهم أن نعرف بدقة ونحدد صفات هذه الأداة السياسية التى ثبتت الكيان السياسى للبلاد.

منح حكم مصر لمحمد على بموجب فرمان عام ١٨٤١، مع حق الحكم بالوراثة فى أسرته ولأبنائه، ونظمت هذه الخلافة بأولوية السن ولم تشترط بتولى الابن الأكبر.

وعلى رغم هذا الحق الوراثى فإن حاكم مصر ظل جزءا من الإمبراطورية، وظلت المعاهدات السياسية والاقتصادية التى عُقدت أو ستُعقد من جانب الباب العالى مع القوى المختلفة واجبة التنفيذ على حاكم مصر.

طُبقت قوانين الإمبراطورية وقراراتها وبخاصة المرتبطة بمبادئ خط شريف الذى وُقِّعَ فى قصر كلخانة (Culkhane) فى مصر، كذلك كانت القوانين الأساسية التى صدرت أو التى سوف تصدر موجبة التنفيذ. وكان مسموحًا فقط بالتعديل فى إجراءات التنفيذ بهدف تطبيعها بقدر الإمكان وفق طباع وتقاليد الشعوب.

لم يكن فى مقدور الحاكم الاحتفاظ بجيش يضم أكثر من ١٨ ألف جندى، وكان يحق له منح الرتب حتى قائمقام (Colonel)[أ] فقط. أما الرتب العليا فقد كان حق منحها يرجع فقط إلى السلطان والباب العالى. وكان لا بد أن تسك العملة فى القاهرة باسم السلطان العثمانى.

كانت الضرائب تجبى باسم السلطان العثمانى، وكل عام يحول من مجموع هذه الضرائب ما يوازى ثلاثمائة ألف جنيه إسترلينى إلى الخزانة العثمانية كجزية.

لم يكن من الممكن إنجاز أى مشروع مهم فى مصر إلا بعد عرضه أوّلاً على الباب العالى والحصول على الموافقة بشأنه.

كما ورد ضمن بنود الفرمان أنه لا يوجد تميز بين الولايات العثمانية ومصر التى ظلت جزءًا لا يتجزأ من الإمبراطورية مع وجود حاكم عليها يتمتع ببعض الصلاحيات وبالأخص تلك المتعلقة بوراثة الحكم.

باختصار فقد استثنى الفرمان أسرة مميزة ولكنه لم يعترف بأى امتيازات لصالح مصر نفسها؛ لأنه فى حالة انتهاء حكم محمد على وأسرته كان مقدراً لمصر أن تعود إلى الوضع الذى كانت عليه من قبل مثلها فى ذلك مثل سائر الولايات.

لقد استدعيتُ إلى مصر بعد وقت قصير من صدور هذا الفرمان، أى فى خلال عام ١٨٤٢. وكان والدى الذى يعمل وكيلاً للوالى محمد على فى باريس فى أثناء أحداث الشام قد توفى فجأة فى مدينة مرسيليا على متن السفينة التى سوف تقله للعودة إلى مصر.

(أ) هى رتبة قائمقام، والصحيح أن فرمان ١٨٤١ أعطى محمد على حق منح الرتب العسكرية حتى رتبة أميرلاى (عميد حاليا). أما رتبتا لواء وفريق فقد سمح له بمنحهما، ولكن بعد استئذان الباب العالى.

وما أن وصل الخبر إلى القنصل التركى فى مرسيليا ـ ولأن والدى كان رعية عثمانية[أ] ـ حتى أسرع بوضع الأختام على أوراقه كلها تمهيدًا لإرسالها إلى القسطنطينية.

هذا وقد تدخلت السلطات الفرنسية رسميًا وأبلغ مندوب فرنسا فى مصر محمد على قائلاً: «ليس لدينا الرغبة ـ ولا حاجة بى إلى أن أقول ذلك ـ فى أن تقع مراسلات الرجل مع الحكومة الفرنسية فى يد الباب العالى».

لذلك تم الاتفاق بين محمد على وخالى بوغوص بك بأن يتم إرسالى إلى مرسيليا للمطالبة بأوراق والدى الشخصية، وقد علمت بهذا القرار عن طريق خالى فى أثناء وجودى فى مدينة أزمير، وأبحرت سريعًا إلى الإسكندرية، وعندما اقتربت السفينة من مصر أيقنت أننى على وشك الدخول إلى عالم جديد.

وسرنا من ميناء الإسكندرية حتى منزل خالى وسط ضوضاء وجموع من الناس يرتدون ثيابا رثة، ومر بنا ضباط من الجيش وموظفون مدنيون يمتطون جميعًا ظهور خيولهم حاملين خناجرهم يتقدمهم سياسهم.

ولما وصلتُ إلى ساحة كبيرة دخلتها فوجدت فى وسطها مبنى كبيرًا. كان ذلك هو بيت خالى. وفى الداخل كان الخدم والقواسون يذهبون ويجيئون فى حركة دائبة. كذلك كان أمناء السر والكتبة حاملو الحبارات المثبتة فى أحزمتهم والخناجر يعبرون الدهاليز صعودًا وهبوطًا على الدرجات منتظرين دورهم لاستقبال خالى.

اصطحبنى البعض إلى صالة بدت لى واسعة جدا، ولم يكن فيها من الأثاث سوى مائدة صغيرة وأريكة كانتا تتوسطان المكان. وفى زاوية من الحجرة كان هناك باب يؤدى إلى ديوان يوجد به سرير، كانت هذه هى الدار المخصصة لى.

وفى اليوم التالى، قابلتُ خالى. كان يرتدى سروالا من القطيفة السوداء، وحزاما من الحرير الدمشقى ومعطفا أسود، وعمامة بيضاء، وكانت ثيابه تبدو عليها النظافة الباهرة، رأسه يميل إلى الأمام، الوجه نحيف شاحب من التعب ونظرة قاتمة تكسو عينيه.

(أ) أى من المسيحيين.

وبعد أن شرح لى باختصار المنتظر منى، اصطحبنى فى المساء إلى قصر رأس التين للقاء الوالى. وفى ساحة القصر كانت هناك مجموعة من المشاعل مثبتة فى الأرض تنبعث منها الأضواء وأدخنة البخور التى تنعكس على بعض السُّياس والخيل الواقفة فى الساحة.

وفى أعلى الدرجات رأيت نجفا ضخمة تضىء دوراً مسحوراً شاسعًا، ومجموعة من الضباط والموظفين المدنيين يحملون على صدورهم الرُّتب التى تشير إلى درجاتهم، وكلهم يحملون الخناجر على جوانبهم. يختلط بينهم الفراشون والعبيد السود وبعض من الشباب الأتراك أو الچراكسة الملحقين بخدمتهم. وبدا لى أن هذا هو مقر إقامة الوالى محمد على.

وفي نهاية صالة كبيرة جميلة متناسقة فى تقسيم نسبها وفراغاتها تضيئها نجفة من الكريستال الأبيض جلس رجل فى أحد أركانها على أريكة تكسوها أقمشة فاخرة منسوجة بخيوط من الذهب. كان ذلك الرجل هو محمد على شخصيًا.

أسند ظهره إلى وسادة، وكانت ركبتاه مثنيتين بشكل خفيف، وخنجره فى متناول يده، يستمع إلى أحد أمناء سره يقرأ عليه البريد على ضوء شمعدان مصنوع من الحديد الأبيض كان يحمله له أحد القواسين؛ لكى يكون عند مستوى عينيه، ومن حوله وقف خمسة أو ستة من المماليك مضمومى الأذرع تبدو عليهم أمارات الخضوع يُتابعون كالمتفرجين الخرس ما يحدث فى المقابلة.

وعلى الأريكة نفسها وعلى مسافة من الوالى كان يجلس شاب نبتت لحيته السوداء وعلى وجهه أمارات القلق يخفض النظر باحترام، عرفتُ فيما بعد أنه كان الأميرال أحمد باشا الذى سَلَّم الأسطول التركى لمحمد على بعد وفاة السلطان محمود.

أشار الوالى إلى خالى الذى استند إلى الأريكة بدلاً من الجلوس عليها، وبعد أن تبادلا معًا بعض الكلمات قال لى محمد عَلى على أثرها وهو يلتفت نحوى: «اعمل حتى أراكَ وأنت تعمل». بدأتُ فى الخروج بمنتهى الاحترام بعد أن قَبَّلْتُ طرف سجادته على حسب أصول البروتوكول المتبع.

كنت شابا حديث التخرج من المدرسة التى نشأت بها فى أوروبا، وأحسستُ فجأة أننى نُقلتُ إلى عالم غريب وجديد، أصبحت فيه فى خضم العصور الوسطى الشرقية.

نمت لدى هذه الانطباعات الأولى بسرعة؛ وبعد عدة أيام رأيتُ عند خالى عددًا كبيرًا من موائد الطعام، يتوافد إليها جموع مختلفة يأكلون ثم يذهبون كما جاءوا. كذلك رأيتُ أيضا فى سراى رأس التين خدم المنازل يرتدون القفاطين الملونة ويحملون على رؤوسهم صوانى مغطأة بمفارش حمراء، يوزعون الطعام على منازل الضباط والموظفين المدنيين الذين كانوا فى خدمة الوالى.

كنت أرى تحت نافذة مقر إقامتى، وفى أثناء مرورى فى الطرقات المؤدية إلى القصر، أمام كل منزل خيولا مربوطة الأرجل مسرجة وملجمة وكأن أصحابها ينتظرون أن يُرسل إليهم فى أى لحظة لينضموا إلى حملة عسكرية. كان ما رأيته بحق يمثل حياة العصور الوسطى. وعندما وصلت إلى مصر عشت بالفعل آخر عهود حكم الإقطاعيات فى الشرق، والتى أكرر أنها تركت فى نفسى انطباعات عميقة.

ولا أزال حتى هذه اللحظة أرى تجربة خالى ماثلة أمامى وهو يعيش منطويًا ومنزويًا فى صالون صغير يرتدى نفس الثياب بنفس الطريقة. وكان يحتفظ فقط بزيه القديم الذى كان يرتديه المسيحيون (الرعية) لا يستقبل أحدًا ولا يذهب إلى الوالى قبل أن يصلى صلاة قصيرة وكأنه يدخل إلى قفص الأسد، وذلك بسبب تأثير الأحداث التى مر بها والمواقف الدموية التى كان شاهدًا عليها وتركت آثارها فى نفسيته، بل إنه هو نفسه كاد أن يصبح ضحية غضب الوالى فى يوم من الأيام.

حدثت هذه الواقعة بعد فترة قليلة من تنصيب محمد على واليًا على حكم مصر وكان بوغوص أو الخواجة (وهى كلمة تعنى سيد العمل) رئيسا لخزانة جمارك دمياط، وعلى أثر مناقشة بينه وبين محمد على فى بعض الأمور المالية استشاط الأخير غضبا وصاح قائلا: « فليُسق من قدميه». وكانت هذه عبارة تعنى اعتقال شخص لإعدامه، فتقدم أحد القواسة بسرعة لتنفيذ الأوامر، وسيق بوغوص إلى خارج الغرفة، ولكن القواس كان تركيًا وكان مدينًا بمعروف له فتظاهر بأنه يقوده

إلى شاطئ النيل لإلقاء جثته فيه بعد تنفيذ حكم الإعدام فيه وأخذه إلى منزل مهجور حيث اختبأ وعاد القواس ليخبر محمد على بأن أوامره نُفذت .

بعد فترة قصيرة مر محمد على بضائقة مالية فى رشيد واحتاج بشدة إلى النصيحة ، فلم يستطع أن يمنع نفسه من الصياح قائلا : «رباه ؛ لو كان بوغوص هنا لأنقذنى من هذه المحنة» . كان القواس الذى أمر بقتل بوغوص حاضراً واعتقد أن محمد على بهذه الكلمات تساوره الشكوك نحوه ويريد التأكد من تنفيذه لأوامره فارتمى تحت قدميه طالبًا الرحمة فسأله : «لم الرحمة»؟

ارتجف القواس وأقر بأنه لم ينفذ الأوامر .

فصاح محمد على : «بوغوص حى؟! اذهب وأحضره حالاً ، و إلا دفعت رأسكَ ثمنًا عن رأسه»! تم استدعاء بوغوص ومنذ ذلك الحين لم تمر أى سحابة سوداء لتعكر صفو الثقة التى رسخها بوغوص فى نفس سيده .

رأيت هذا الرجل شديد الحياء يقاوم رغبات محمد على ويرد بنغمات متقطعة على تدليل سيده الذى كان يسعى لإقناعه بمزايا حججه ويقول بصوت يملؤه الحنان : «لكن لا تكن هكذا متمسكًا بأفكارك ، إنكَ مخطئ . إن ما أقوله لك هو الصواب يا حملى الوديع يا قلبى يا روحى! . . . » . وخالى يقف أمامه دون حراك . عيناه تنظران إلى الأرض ويجيبه بكل احترام : «كلا لن أتمكن من تنفيذ رغباتكم!» .

هذا المزيج الغريب من الحياء والشجاعة كان من صفات الرعية فى وقت الشدائد فى مواجهة نزوات الحاكم الذى كانت حياة الرجال لا تعنى بالنسبة له الأمر الكثير . لقد عرفتُ مثل خالى كثيرين شديدى الحياء ، وبالرغم من ذلك يعيشون على حافة الخطر ويجدون وسط الأهوال المتلاحقة نوعًا من الرضا الذى يُشجعهم .

كان خالى فى تلك الأثناء يحس أن أسهمه بدأت تنخفض ، (لأن زمن المتاعب كان قد انتهى بالنسبة لمحمد على) ولم يكن بوغوص فى سن تسمح له بالنضال ضد من هم أصغر منه سنا ولهم صفات تلقى قبول الوالى أكثر من صفاته .

كان الحزن يضنيه ولا سيما أنه تلقى ضربة قاصمة أدت إلى موته ، فلم يكتب له راتب أو مخصصات لبيته ، باستثناء جميع الموظفين ، حيث كان مسموحًا له بسحب

ما يشاء من خزانة الدولة، إلا أنه لم يسئ يوما أبداً استخدام المال، ولم يأخذ يومًا سوى ما يكفى لسد جوعه.

وعلى الرغم من ذلك فقد وصله يومًا إعلان من عباس باشا الذى صار آنذاك كخيا يُخطره فيه أن معاملته المالية لم تعد غير محددة، بل سوف تحدد وأن عليه أن ينتظر الرواتب المخصصة له كغيره من الموظفين (وفى هذه الفترة لم تكن الرواتب تصرف بانتظام). منذ هذه اللحظة انهار خالى وتم استدعاء طبيبه الخاص فرفض أن يستقبله.

علم محمد على بما حدث فبعث إليه بواسطة أحد موظفى أمانة سره يأمره بأن يُعالج وأن يتعافى. وتم استدعاء الطبيب مرة أخرى ودخلت معه إلى غرفة المريض، ويبدو أن خالى كان يريد معه شاهداً على أنه كان مطيعًا لأوامر سيده عندما قال: إن عظمته أمرنى أن أعالج فلتفعلوا ما يجب. وكتب الطبيب الدواء تلو الدواء، ولكن المعدة كانت تلفظه وقد اعترف لى خادم غرفته بأنه كان مضربًا عن الطعام منذ عدة أيام، وكأنه يريد أن يموت جوعًا. ومات خالى فى شهر يناير من عام ١٨٤٤.

ويوم وفاته كان خالى قد طلب أن يلبسوه ثيابه الرسمية وأن ينقلوه على أريكته إلى الصالون؛ ليختم بعض الخطابات التى سلمها له أمين سره الچركسى سليمان أفندى. كان يريد الموت واقفا فى مكتبه وختمه فى يده، ثم حدثت له انتكاسة نُقل على أثرها إلى سريره. كانت سكرات موته هادئة وساكنة، وأستطيع القول إنه انتقل من الحياة إلى الموت بشكل لم يحس به أحد.

قمنا أنا وسكرتيره الخاص والخدم الموجودون بالمنزل بجمع كل الأوراق الخاصة به بسرعة ودون وعى، وألقيناها كلها فى صندوق تم ختمه بالشمع الأحمر، ثم تم تشميع كل دواليب المنزل، وفى مكتبه وجدنا ١٩ تسع عشرة قطعة من الذهب فئة خمسة قروش.

عندما علم محمد على فى القاهرة بوفاة بوغوص، وعندما قالوا له إنه لم يتم العثور فى منزلة إلا على ١٩ قطعة من الذهب فئة خمسة قروش قال: «هذا لا يمكن لقد سُرق بغوص.. لقد أعطيته بنفسى ماسة تزن ١٧ قيراطًا، إذا لم يتم العثور عليها إذن فقد سُرقت ومعها كل الثروة التى تركها».

حدث هرج ومرج كبير. وفى صباح اليوم التالى وصلت الأوامر من القاهرة إلى زكى أفندى محافظ الإسكندرية وراتب بك رئيس الديوان للحضور إلى المنزل لإجراء تحقيق حول هذا الموضوع. ومن ناحية أخرى جلسنا أنا وسليمان أفندى على الأريكة وجهًا لوجه على رُكبنا أمام الصندوق الذى وضعنا فيه الخطابات والأظرف أمس بسرعة ودون تركيز لنبحث عن الماسة فى كل ظرف من الأظرف الموجودة فى الصندوق، ونحن نفكر ماذا سيحدث إن لم نجدها؟ وماذا سوف يحل من العقاب على الموجودين فى المنزل وبخاصة من لديهم الإذن بالدخول إلى غرفة المريض مثلى ومثل سليمان أفندى وخادم بوغوص الأمين.

فجأة رأيتُ سليمان أفندى يقف ممسكًا فى يده ظرفا يرفعه إلى أعلى ويضغط عليه بأصبعه بشكل مستمر وهو غير قادر على الحديث. فقد وجد الماسة التى أعطاها محمد على لبغوص، فلم تكن هناك أى سرقة.. ثم اكتشفنا بين أوراقه أيضًا ستة صكوك على بياض عليها ختم محمد على تركها لبوغوص قبل سفره إلى السودان لاستخدامها حين الضرورة (وكان هناك ستة صكوك أخرى استخدمها بوغوص لتسيير أمور وزارته). وتم تسليم الماسة والصكوك الستة إلى زكى أفندى محافظ الإسكندرية، وفيما بعد اكتشف أن بوغوص بك الذى تقلد فى مصر لمدة أربعين عاما منصبًا فريدًا ونال ثقة فريدة مات فقيرًا وترك أيضا بعض الديون.

قال محمد على: «لو كنت أعلم أن بوغوص لن يترك شيئًا لكنتُ خبأت تحت سريره ١٠٠ ألف تالارى[أ] حتى لا يُقال إن محمد على يهمل من يقومون بخدمته».

أضحكنى ذلك لأن محمد على كان يعرف أن خالى هو القناعة نفسها، ولكنه كان يعتقد أنه لا بد أن يقول شيئًا أمام الرأى العام أو بالأحرى أمام الأشخاص الذين يلهثون وراء الاستفادة من ثروته ويقول كلمته هذه لتُحدث تأثيرًا وتبقى على مر الزمن نرددها حتى دون أن نعيد التفكير فيها.

(أ) التالارى أو التالر عملة ألمانية فضية تعاقدية، استخدمتها الدول كوسيلة للتبادل التجارى، وقد انتشرت فى مصر، وقيمة وحدتها تماثل سعر القرش، وأشير إليها باسم (أبو طاقة).

في يوم الجنازة كان المنزل قد امتلأ بالجموع وجاءت لحظة رفع الجثمان ونحن ننتظر بيأس قدوم الفرقة العسكرية، وشارك في الجنازة فقط سكان الإسكندرية من الأهالي والأجانب ملبين جميعا نداءً واحدًا وإحساسا واحدًا.

بعد ثلاثة أيام - وهي الفترة التي تستغرقها وصول الخطابات من وإلى الإسكندرية - جاء أمر من الوالي وجهه إلى قائد قواده وقد قرأتُ هذا الخطاب بنفسي وإليكم ما جاء فيه حرفيا:

« إلى نجلي المبجل جدًا إلى السيد المحظوظ جدا اللواء عثمان باشا؛ إنك حمار؛ إنك غبي. كيف لا تصطحب أنت والقوات التي تحت إمرتكَ الرجل الذي أخلص لك وقام بتربيتك إلى مثواه الأخير؟! عندما يصلك هذا الأمر توجه في الحال أنت وكل الضباط في حامية الإسكندرية إلى كنيسة الأرمن وقم بإخراج جثمان بوغوص ودفنه مرة أخرى في جنازة عسكرية وتشريفة، أحذرك أن تعصى الأوامر».

لم يتم إعادة دفن الرفات، لكن أقيم قداس مهيب بالفعل حضره كل قوات الضباط و اصطف عسكر حامية الإسكندرية في حديقة الكنيسة بكامل أسلحتهم، بينما كان اللواء وضباطه كلهم داخل الكنيسة واليوم إن تصطحب قوات مسلمة مسيحيًا إلى مثواه الأخير لا يمثل أي نوع من الدهشة، لكنه في الحقيقة بالنسبة للفترة التي أتحدث عنها فالعكس هو الصحيح؛ لأنه إذا رجعنا إلى هذه الفترة (وأتحدث طبعًا عن عام ١٨٤٤ حتى عام ١٨٦٠) مَنْ كان الباشا والشخصية الكبيرة (حتى في القسطنطينية) التي تستطيع وتجرؤ على مصافحة مسيحي في الطريق العام حتى ولو كان صديقًا أقرب إليه من أقاربه بأكثر من إيماءة بالعين أو حركة خفيفة بالرأس؟!

الفصل الثانى

(١٨٤٤)

إنجازات محمد على ـ سياسته ـ مساواة المسيحيين (الرعية) فى المعاملة بالمسلمين ـ محمد على يفتح مصر أمام العنصر الأجنبى. ـ خواطر حول إنجازات وشخصية محمد على ـ نوبار يتم تعيينه سكرتيرا لمحمد علىِ عام ١٨٤٤ ـ مفارقة اقتراض محمد على المال، عندما كان ضابطًا صغيرا فى قوله، من مدير الصرافة الذى أصبح فيما بعد صهر نوبار، وكان هذا القرض أساس ثروة محمد على وما وصل إليه ـ تميز نوبار فى بلاط محمد على لمعرفته باللغة الفرنسية.

* * *

فتح محمد على مصر أمام التقدم الصناعى الأوروبى، بل وأقول إنه استدعى الطبيب والمهندس والبحار واحترم كل هؤلاء حتى يتعلم الناس بدورهم احترامهم.

فقد كان هذا شيئًا هينًا؛ لأنهم كانوا من الأجانب والضيوف والسادة. لكن أن يتم رفع شأن المسيحى (الرعية) وأن يُحترم من المسلم وأن يسير جنبًا إلى جنب مع البك والباشا التركى أو الشركسى وأن تتم مساواته بالمسلم ويحظى بنفس الاهتمام والتكريم ـ هنا بالفعل كانت صعوبة العمل الذى مثل انقلابًا لكل المعتقدات والأفكار المتجمدة فى البلاد.

ولكى ندرك ما حدث يجب أن نعلم بأنه لم يكن مسموحا للرعية بأن يبقى على ظهر دابته إذا التقى بتركى أو مسلم حيث كان يتحتم عليه الترجل كرمز للاحترام والخضوع، ثم يمر أمامه حاملاً نعليه فى يديه. وأذعن الجميع فى هذه الفترة لإرادة محمد على، بل إن مستشاره الوحيد لسنوات طويلة والوحيد الذى يستمع لرأيه كان مسيحيًا وهو خالى بوغوص بك، كذلك شقيقى الكبير وبكرى بك وزير المالية

الذى كان مسيحيا أيضًا . وكان الثلاثة من الأوائل الذين حصلوا من بين الموظفين على لقب بك . لقد احترمهم محمد على حتى يحترموه بدورهم .

حدث ذات يوم بناء على أمر منه أن أرسل كبير السياس فرسا هدية إلى أحد أمناء سره ، وكان مسيحيا ، ثم اكتشف محمد على بعد ذلك أن الفرس به عيب فنادى عليه فى الديوان وقال له : « كيف اخترت فرسًا معيبًا لتعطيه لفلان ، بينما أمرتكَ أن تعطيه فرسًا جيدًا؟ ! » .

فرد عليه كبير السياس : « لكن الذى اخترته يا سيدى حسن جدًا بالنسبة لكافر ! » . فقال له محمد على : « إن الكافر هو الذى لا يُنفذ أوامرى » . وأمر أن يعاقب فى الحال وأن يُضرب بالعصا على قدميه .

أتذكر أنه في يوم حدثت جريمة فى الإسكندرية ارتكبها مركبى عربى[أ]، وكان الضحية شابًا مسيحيًا قُتل وتم إلقاء جثته فى الماء ، ثم اكتُشف القاتل وصدرت الأوامر بالقبض عليه وإرساله إلى السجن لحين تنفيذ حكم الإعدام فيه ونُصبت المشنقة بالقرب من عامود بطليموس .

فسارت جموع غفيرة من الناس خلف المحكوم عليه بالإعدام فى أثناء اقتياده لتنفيذ الحكم وهى تشعر بالمهانة وتردد همسًا : «كيف يشنق مسلم لأنه قتل كافرًا؟ ! » ، « ألم يعلمنا أساتذتنا فى القانون أن حياة مسلم تساوى حياة عشرة من الكفرة؟ ! إذا تم شنق هذا الرجل فعلينا إذن أن نقتل تسعة آخرين من هؤلاء المسيحيين الكلاب ! » .

ولكن بمجرد أن أعلن طاهر بك رئيس البوليس (وهو أعرج) ببساطة أن الوالى أمر بأن يشنق إلى جوار القاتل أى شخص تسول له نفسه إبداء أقل ملاحظة ، انصرفت الجموع فجأة واختفت .

أقول إن هذا العادل الكبير ، هذا المصلح للعادات وللأفكار المظلمة ، كان محل تقدير الشعوب الكردية والتركية فى آسيا الوسطى واعتبروه ممثل الإسلام بحق ومدافعًا صلدًا عن العقيدة فى مواجهة المسلمين غير الأوفياء فى القسطنطينية الذين تأثروا بالتقاليد الأوروبية ويتلقون أوامرهم من موسكو .

(أ) المقصود وطنى .

لكننا الآن بعيدون جدًا عن هذه الأيام، وحتى بعيدون عن عام ١٨٥٤ الذى رأيتُ فيه أثناء فترة حرب القرم[أ] عجوزًا تركيًا لحيته بيضاء يدخل إلى مكتب صراف أرمنى كى يسأله النجدة منهكًا من قسوة الزمن، ويقول: «يقولون إن قيصر الروس أعلن الثورة وأنه سوف يحارب الدولة العثمانية. ماذا كان يمكن أن أقول للسلطان محمود رحمه الله الذى أرسل فى يوم ما إلى هذا الكلب الكافر قلادة وتاج السلطنة؟!».

ألم أسمع أيضًا أخر يقول: «كيف تريد لثروة المسلمين أن تزداد مع كل هذه الاختراعات الجديدة التى ظهرت مع بداية الأربعينيات من هذا القرن والتى وضعت نهاية لوحشية مرض الطاعون، فحرمت خزانة الدولة من ثروات العائلات الفانية؟! ألا ترى أن حرمان الخزانة من هذه المصادر خسارة؟! كيف تُريد إذن وفى ظل هذه الظروف أن تكون الإمبراطورية غنية ومنتعشة وفى حالة رخاء؟!».

ألا نشعر عند سماع مثل هذه الأفكار بأننا نعيش فى زمن البربرية وزمن الجهل إذا ذكرنا كلمة «تركى»؟!

اعتبرت أوروبا محمد على أنه مجرد شخص طموح لم يقتبس من أوروبا براعتها فى الإدارة إلا لكى يُحقق ربحًا أكبر من عمل رعاياه البؤساء الذين مناهم بوضع اقتصادى أفضل بينما كان حاكمًا غير رحيم لأمة من العبيد وليس حاكما لدولة سياسية.

تبدو وجهة النظر الخاطئة فى مثل هذه الأقوال، لأن محمد على الحقيقى هو الذى غير فى مصر كل الأفكار السائدة فى الشرق، كل هذه الأفكار المتخلفة عن أوروبا، وقد جعل الرعية (المسيحى) متساويًا مع المسلم والبك الكردى والبك الدرى الأناضولى[ب]. . إنه هو الذى كسر واخترق الحاجز الذى كان الشرق قد غلّفَ نفسه به باستدعاء العنصر الأوروبى وتشجيعه على الإقامة فى البلاد والاستقرار بها عن طريق تملكه الأرض للبناء والاستكشاف. فى كلمة واحدة: لقد

(أ) شبت بين الدولة العثمانية وروسيا في الفترة (٤ أكتوبر ١٨٥٣ـ ٣٠ مارس ١٨٥٦).
(ب) انظر الفقرة الأخيرة، ص ٧٩.

جعل من مصر البلد المنعزل فى اتصال مع التقدم الذى تمثله أوروبا . ومن هذا المنطلق أصبح محمد على المصلح الكبير ، وإن الإصلاحات والتحولات التى حدثت فى مصر حدثت بالفعل خلال فترة حكم محمد على .

أى قوة إرادة وعبقرية استخدمها محمد على فى مثل هذا العمل المهم الذى عكست روحه وشخصيته وأفكاره ؛ ليصبح بذلك محل تقدير واحترام العالم الإسلامى كرجل محافظ على تقاليد الإسلام .

لم يكن أبدًا من الممكن أن تقنع تركيًا من الأناضول أن هذا المسلم الصلد الذى خاض الحروب ضد حاكمه كى يُنقذ الإسلام من تأثير المسيحية يشرب النبيذ ، وحتى إذا رآه يشرب بعينيه سيعتقد أنه ضحية خدعة أو يعتقد أن جنية شريرة بدلت لون الماء كنوع من السحر . إن مثل هذه الأفكار لا وجود لها فى مصر هذه الأيام ولا حتى فى القسطنطينية التى أصبحت بيئة مستنيرة ، وأستطيع القول أيضا إنها حاليًا لا وجود لها فى الأناضول كله .

* * *

بعد وفاة خالى وبناء على أوامر من محمد على بقى منزله مفتوحًا لحين عودة الأخير إلى الإسكندرية ، وتم الاعتناء بالمنزل على نفقة الحكومة كنوع من العرفان بالجميل الذى اعتقد محمد على أنه يجب أن يقدمه لذكرى بوغوص .

عندما عاد محمد على إلى الإسكندرية دخلتُ فى معيته الخاصة ، وأنعم علىّ برتبة بكباشى وكانت رتبة كبيرة نسبيًا فى وقت لم يكن فيه تساهل وسخاء مثل اليوم . . كان محمد على بخيلاً فى منح الرتب . وإذا اعتبرنا أن وظيفتى الجديدة قد قربتنى منه ووضعتنى فى قلب الأحداث و الحكم ، إلا أنه كان مثيرًا للدهشة مثل هذا التقدم السريع الذى حدث لى .

عمل كل من خالى وأخى الأكبر(١) رحمهما الله مترجمين لدى محمد على ، وتوفى أخى فى أثناء الخدمة من جراء التعب والإرهاق ؛ إن الرتبة والعمل الذي

(١) كارلو نوبار ؛ توفى سنة ١٨٣٩ (ملاحظة بوغوص نوبار) .

أُسند إلىّ كانا إن جاز القول حقّا مكتسبًا وتقليدًا سائدًا فى الشرق، إضافة إلى أن والدى أيضًا خدم محمد على وخاض معه المخاطر، فقبل أن يصبح وكيلاً له بصفة رسمية فى باريس، كان وكيلاً لأعمال الوالى فى مدينه أزمير.

هذا الحديثُ يذكرنى بحادثة عندما كنتُ طفلاً فى الخامسة أو السادسة ولا أذكر بالتحديد التاريخ، ربما قبل أو بعد اجتياح وباء الكوليرا أزمير، وقبل أو بعد الحملة على قونية، إنهم اصطحبونى إلى حديقة كبيرة يصطف فيها مئات من الجنود المصريين على الجانبين يجلسون وأمامهم أكوام من الأرز وأعداد من الخراف التى قُدمتَ لهم كطعام، ثم قالوا لنا إن والدى مدعو بموجب أمر من القسطنطينية للذهاب إلى قصر الحاكم بعد ذلك اصطحبونى لزيارته، وكانت الغرفة التى يجلس فيها الحاكم كبيرة، بها نوافذ كبيرة تطل على البحر، وفى وسطها نافورة كبيرة. ثم رأيتُ بعد ذلك حاكم مدينة أزمير وهو قادم إلى منزلنا متجهًا إلى الصالون، كان رجلاً مسنّا ذا لحية بيضاء، يرتدى الملابس التركية التقليدية. وكانت تسبقه وتلحقه حاشية ويسير بجانبه اثنان آخران يرتديان نفس الثياب وأيضًا فى سن الشيخوخة. جلس الثلاثة على الأريكة بينما كان الحرس يضعون الأختام على كل غرف المنزل عدا غرفة واحدة احتُجزنا فيها أنا ووالدتى وشقيقاتى وأشقائى. استغرق الأمر عدة أيام، علمنا بعدها أن والدى تم ترحيله إلى القسطنطينية تمهيدًا لإعدامه كما قالوا لنا.

أتذكر كم كانت والدتى محطمة، ثم فى يوم رُفعت الأختام عن المنزل.. لقد نجا والدى من الموت وقالوا لنا إنه ترك القسطنطينية متجهًا إلى القاهرة، وعلمتُ بعد هذه الحادثة بأعوام من إبراهيم باشا أن نجاة والدى كان بفضل شجاعته ورزانته وحنكته حيث إنه فى الحال بعد وصوله إلى القسطنطينية طلب والدى المثول أمام خسرو باشا ألد أعداء محمد على الذى هزمه ونفاه من مصر وأصبح له فيما بعد ذلك النفوذ القوى فى القسطنطينية وشغل منصب وزير الحربية، فطلب منه والدى قبل الدخول عليه الحماية والأمان فمنحهما له، ولا أدرى ماذا قال له والدى؟ لكن خسرو الذى لم يكن يملك سوى التعجب من هذه المساعى اضطر إلى حماية والدى الذى نجا من موت محقق.

وكاد جد زوجتي وكان صرافا [١] بمصر أن يلقى نفس المصير ؛ لأنه كان من رجال محمد على ، لكنه أنقذ بطريقة أخرى حيث قام ممثل مصر كابو كخيا (Capou Kehia) بالتدخل بكثير من المساعى وسانده فى ذلك مبلغ ألفى قطعة من الفضة وزعت كرشاوي فى القصر الحاكم عن طريق أرمنى يدعى كازاز أرتين (Kazaz Artine) رئيس خزانة القصر والمقرب جدًا من السلطان محمود .

إن المناصب التى أسندت لى والتي منحتنى حق نيل هذه الرتب التى خولت لى كانت بسبب شيء آخر هو أننى كنتُ أعرف قليلاً من الإنكليزية و هى لغة لم يكن أحد من معية محمد على يعرفها فى حين أيضًا أنه سبقتنى سمعة بأننى رجل مثقف وعالم ، وكانت هذه السمعة سببًا لتعرضى لموقف مثير ، لكنه لم يكن له تأثير كبير . تلقى محمد على رسالة من دوق دى راجيز (De Raguse) وكان الخط رديئًا لا يُقرأ فلم يستطع ترجمان محمد على الأول ولا الثانى قراءة الرسالة أو حل رموزها .

ثم تم الاستعانة بمواطن فرنسى اسمه «لوبر بك» (Luber) . كان رجلا غريبا وله جسم مضحك - إذا جاز التعبير - وكان مرحًا وكان المدير السابق للأوبرا الفرنسية في أثناء حكم شارل العاشر . جاء إلى مصر بحثًا عن الثراء ووجدها فى صورة أربع من الإماء السود ومنزل كان يشغله مؤرخ للتاريخ ليجعل من الإماء حريمًا ومن المكان مصدرا للدخل (بيت ملذات) .

فما كان من لوبر بك إلا أن استسلم وأعلن أنه غير قادر على فهم معنى الرسالة بسبب الخط الرديء فتم إرسال الخطاب إلى عمى بوغوص بك الذى لم يتأخر بدوره فى تسليم الخطاب لى . . بالفعل كان الخطاب من الصعب فك طلاسمه ، لكنه فى نهاية الأمر لم يكن مكتوبًا بالهيروغليفية . . ترجمت الخطاب الذى أعيد مصحوبًا بالترجمة إلى قصر محمد على .

---

(١) كان محمد علي قد عين قره كيهيا (Kara Kehya) جد زوجتي صرافا له في القسطنطينية عرفانًا بالجميل الذي أسداه له الأخير عندما كان محمد علي يستعد للحاق كرجل ثان ومساعد لحاكم مدينة قوله (Gavala) الذي قاد ٣٠٠ رجل أثناء الحملة على مصر ، لكن محمد علي لم يكن لديه المال الكافى وقت ذاك لتمويل الفرقة فتقدم إلى جد زوجتي وقال له : «إني ذاهب فى حملة إلى مصر وأحتاج إلى ١٢ ألف قرش هل تستطيع إعطاءها لي ؟ إذا حييت ونجحت سوف أردها إليكَ ، أما إذا هلكت فسوف تفقدها» . فرد عليه قره كيهيا : «سوف تحيا وتنجح» . وبعد أن نُصِّب محمد على واليًا على مصر وحاكمًا عاما عليها عينه بدوره صرافًا له فى القسطنطينية (ملاحظة بوغوص نوبار) .

ذاعت شهرتى : كنت بالفعل رجلا علامة مثقفا . وكنتُ بحق الموظف المثالى فى نظرهم . ويجب أن أقول إن الأتراك الذين أخذوا هذه الفكرة عنى كانوا محقين تمامًا فيما يبدو .

نحن نعرف أنه يوجد الآن لغتان تركيتان ، اللغة المكتوبة واللغة المتحدث بها والفرق بينهما فى هذه الأيام يبدو طفيفا للغاية خصوصا فى الأوساط المتعلمة ومنذ أن سَهَّل المترجمون اللغة المكتوبة وتخلصوا من المصطلحات المعقدة والأسلوب البلاغى الذى لم يعد يُستخدم حتى فى الأوساط الدبلوماسية .

لكن الأمر لم يكن كذلك فى الفترة التى أتحدثُ عنها . ففى هذه الفترة كان يمكننا أن نتحدث التركية بطلاقة ، بل وأن نقرأ أى مستند مكتوب بالتركية العامية لكن من دون أن نفهم حتى ولو كلمة من اللغة الفصحى . وكان التفكير السائد أن هذا هو الحال مع اللغة الفرنسية وأنه يجب أن يكون لها لغة فصحى غير مفهومة على الإطلاق لأى شخص لم يتلق تعليمًا عاليًا .

إن خطابًا مثل الذى كتبه المارشال مارمون (Marmont) لم يكن مكتوبًا إلا باللغة الفرنسية رفيعة المستوى و المصطلحات . واستطعت وحدى قراءته و فهمه .

كان للأدب مكانة خاصة فى قصر محمد على وكان الرجال الذين يُشكلون منهج بلاطه السياسى من كبار الأدباء المميزين جدًا مثل سامى باشا ، كامل بك وصبحى بك المكلفين بالمراسلات مع القسطنطينية وهو العمل الذى لم يكونوا فيه أقل مهارة وكفاءة من أقرانهم فى الباب العالى .

كانوا باختصار يعرفون كيف يُترجمون أفكار محمد على بأسلوب مفعم بالصور البلاغية والكنايات بشكل يُضفى على المراسلات شيئًا من القافية الشعرية . وإنى أعترف من جانبى أنى لم أعرف لهم حسنة غير ذلك .

لكن مهما كان فإن نفوذهم فى البلاط لم يكن هينًا حيث كانت آراؤهم وأحكامهم التى يصدرونها على الرجال الذين يعملون فى بلاط محمد على تؤخذ باهتمام كبير من جانب الوالى . لقد كان لاهتمامهم بى عند دخولى فى معية محمد على فائدة كبيرة علىّ ، لكن ألم أكن أستحق بالفعل هذا الاهتمام؟ ألم أكن كاتبًا وموظفًا مثقفًا؟ ألم أكن أنا مَنْ فك لهم طلاسم خطاب دوق دي راجيز؟!

الفصل الثالث

(١٨٤٤)

محمد على يلحق نوبار بمعية ابنه إبراهيم كسكرتير ــ توتر العلاقات بين محمد على وإبراهيم بسبب الشكوك فى مؤامرات للاستيلاء على السلطة ــ محمد على يهدد بالانسحاب إلى الحجاز ــ نادرة وفاة الأميرال التركى أحمد باشا الذى سَلَّمَ في سنة ١٨٣٩ الأسطول العثمانى لمحمد على ــ محمد على يتراجع عن فكرة سفره إلى الحجاز وينسحب إلى سرايته بشبرا.

* * *

بعد شهرين أو ثلاثة من دخولى فى ديوان محمد على، جاء إبراهيم باشا إلى الإسكندرية لقضاء الوقت وطلب من والده إلحاقى بخاصته.

ذكرنى هذا الطلب بيوم كان يتحدث فيه بوغوص بك بصفة ودية مع طبيبه الخاص وقال له: «لقد أمضيتُ مع الأتراك من الزمن ما يجعلنى إذا رأيتُ ذبابة تقف على ركبتى ثم تطير وتعود مرة ثانية أن أفكر وأتساءل عن السبب و الدافع وراء عودتها مرة أخرى!».

لماذا إذن لم يصطحب إبراهيم باشا سكرتيره معه؟ لماذا طلبنى من والده؟ أعتقد أن إبراهيم علم بشكوك والده نحوه فأراد أن يزيح هذه الشكوك باستعارة رجل من خاصة والده وديوانه ليصبح شاهداً ومترجماً لمحادثاته مع القناصل العموميين.

منحتنى وظيفتى الجديدة بجوار إبراهيم باشا الفرصة لحضور مشهد يمثل العادات والتقاليد، ومازال حاضرا فى ذهنى وكأنه حدث بالأمس عندما دعا محمد على لعقد اجتماع فى رأس التين بحضور ورئاسة إبراهيم باشا وحضره عدد كبير من الشيوخ والنبلاء وذلك لمعرفة آرائهم وأفكارهم فى حالة البلد ولا سيما الزراعة والإدارة.. باختصار كان اجتماعًا بحضور كل الوزراء والكبراء.

كنت متوجهًا أحد أيام المؤتمر لحضور الجلسة التحضيرية لاجتماع هذا اليوم ولأؤدى عملى بجانب إبراهيم باشا فى السراى، غير أننى وجدت المكان شبه خال فلم أجد سوى مساعد واحد كلفنى بالصعود إلى حضرة الباشا؛ لأنه يريدنى، وأضاف: «إن هناك أشياء غريبة تحدث اليوم!». كان إبراهيم جالسا فى صالونه الخاص ولم ألاحظ على ملامحه وتصرفاته أى شىء غير طبيعى أو غريب.

ما أن دخلتُ إلى الصالون حتى أمرنى بأن أصطحبه. وكانت العربة جاهزة، وفى الطريق قال لى دون أن أستطيع قراءة أى تعبيرات على وجهه وملامحه: إن والده اعتكف فى سراى محرم بك ويهدد بترك مصر والذهاب إلى الحجاز، وهزت هذه الثقة مشاعرى قليلاً، لكننى أولاً لم أكن أفهم شيئًا، وثانيًا لأن إبراهيم كان هادئًا لدرجة أن كل محاولاتى من أجل أن أفهم السبب الذى من أجله انسحب محمد على إلى محرم بك باءت بالفشل.

وعند وصولنا إلى محرم بك رفض محمد على استقبال ابنه، فاتجهنا مباشرة إلى سراى رأس التين حيث كان الوجهاء الذين يشاركون فى أعمال الاجتماع قد تجمعوا.

وفى هذه الأثناء، علمتُ أن المجلس شعر بأنه قدم توصيات بخصوص الضرائب والإصلاح الإدارى أغضبت محمد على إلى أقصى درجة. وكان الحضور يتهامسون أن ابنته نازلى جلبت له بالأمس جارية من قصر الحريم ونظراً لصغر سنها أعطوا محمد على بعض المقويات كى يسترد صحته وشبابه.. وأخيرا قيل همسا بأنه ذهب للصيد وهو فى كامل نشاطه.

هل كانت نية محمد على التى أعلنها بالاعتكاف فى الحجاز خدعةً؟ أم كانت حقيقةً؟ ماذا يمكن أن يخفى هذا الإصرار غير المفهوم من جانب رجل يحسب دائمًا حسابا لكل ما يفعله ويعرف دائمًا ماذا يريد؟ كان الناس المجتمعون فى رأس التين بعضهم هادئ والبعض الآخر غير قادرين على إخفاء توترهم. انعقدت الجلسة وكُتب خطاب لمحمد على يحوى تساؤلا عما إذا كان يمكنه أن يُفصح عن رغباته التى لن تجد سوى العبيد المطيعين لها، وسلم الخطاب إلى صبحى بك المقرب من محمد على.

لكن بعد قليل من الوقت عاد صبحى بك بالخطاب فلقد عُرفت الرسالة وحاملها وعَلّقَ الوالى على هذا الخطاب بأن هناك فى هذا المجلس شخصا غادرًا وآخر طامعا، وأراد من المجلس تسليمهما له. . من كان يقصد بهذا القول؟ كل فرد فى هذا المجلس كان يعرف من هما المقصودان، ولكنه لم يكن يجرؤ على القول بأن الغدار كان إبراهيم، أما الطماع فكان شريف باشا.

لكن لماذا لا يتم الإعلان عنهما؟ لماذا أراد محمد على أن يقوم المجلس بتسليمهما له؟ أليس هو الحاكم؟ أليس النفوذ كله له؟ وقلنا بأنه من الطبيعى أن يحترم محمد على الرأى العام، وكان يريد أن يتحد المجلس إما على كراهيته وإما على مناصرته فى غضبه، وارتسم القلق على الوجوه كلها، ثم كُتب خطاب جديد إلى الوالى طالب فيه المجلس بكل تواضع من محمد على أن يفصح عن الشخصين المقصودين، وأعلن المجلس استعداده لتنفيذ رغبته، ولا شىء سوى رغبته.

أخبرنى كامل بك صباح اليوم التالى أنه عندما تساءل أعضاء المجلس عن كيفية إرسال هذا الخطاب إلى محمد على أخبرهم إبراهيم باشا ألا يقلقوا ؛ لأن لديه وتحت يديه الرجل المطلوب. وكان هذا الرجل هو أنا. لماذا وقع الاختيار علىّ أنا الحديث العهد بالبلاد وأكاد أكون صبيًا؟ مازلتُ أجهل السبب. وأيًا كان السبب فقد خصص لى إبراهيم باشا عربته الخاصة من طراز فيكتوريا العتيق ـ فلم يكن إبراهيم من النوع الذى يتخلى ولو قليلاً عن كل ما هو مريح ومترَف ـ وكان علىّ ترك كل هذا عند مدخل الحى الفرنسى من أجل الركوب على ظهر حمار للوصول إلى ميدان القناصل، ثم كان علىّ اجتياز هذا الميدان على الأقدام ببطء وكأنى فى نزهة ثم بعد الانتهاء منها أركض المسافة التى تفصل بين نهاية هذا الميدان وقصر محرم بك. وبمجرد أن أصل إلى القصر أسلم الخطاب إلى قائد المماليك يعقوب بك وأنتظر الرد فى حالة وجوده.

اتبعت التعليمات حرفيا وسلمت الخطاب ليعقوب بك الذى أبدى فى البداية صعوبة لتسلمه، لكنه فى النهاية دخل إلى السراى وعاد يقول لى إن الوالى يسأل عن الرسول وإنه يطلب مقابلتى. . ويجب أن أعترف أن ما سمعته فى سراى رأس

التين عن تهيج أعصاب الوالى قد أثر فى بشكل كبير وأخافتنى أوامر محمد على بالمثول أمامه فى الوقت الذى لم يكن فيه يستقبل أحدًا حتى صبحى بك الرجل الأثير لديه. صعدتُ إلى حيث كان محمد على يجلس فى صالون صغير يوجد على يسار الدرجات المؤدية إلى الطابق المسحور وكان يجلس فى مندره مسندًا ظهره على وسائد متكئة على حائط وأخرى على أريكة، ركبتاه مضمومتان قليلاً نحوه، وخنجر فى متناول يده، ووقف عن يمينه ستة من المماليك مكتوفى الأذرع على صف واحد وستة آخرون فى الوضع نفسه إلى اليسار.

قال لى: «من أرسلك؟» . وقبل أن يترك لى أى فرصة للرد أكمل قائلا: «قل لهم إنى لم أقرأ خطابهم وليس لدى أى رد أرسله إليهم ولا يوجد عندى مترجم، لكن طالما أنا فى مصر فليحذروا على أنفسهم. أما فى حالة رحيلى. . .» . صمت محمد على ولم يكمل هذه الجملة التى أكملتها أنا فى سرى. كان صوته محمومًا ومهزوزًا، وكان يبدو لى فى صورة نمر يستعد للدفاع عن النفس. خرجتُ من عند محمد على وقلبى مرتاح على عكس حالتى عند الدخول إليه. . أسرعتُ إلى رأس التين لنقل الرد إلى إبراهيم، الذى قال موجهًا كلامه إلى المجلس: «الآن لا يبقى لنا سوى الانصراف والانتظار». فانصرف الجميع، وكان القلق الذى بدا واضحًا على موظفى القصر قد انعكس ليجتاح المدينة، وبدأ الناس يُرددون: « الوالى سوف يعتكف فى الحجاز». البلاد سوف تُحرم من قائدها المرسل لها من السماء وليس له من قبل ولا من بعد، ماذا سوف يحدث لمصر؟ كانت الصدمة.

فى صباح اليوم التالى رحل محمد على إلى القاهرة دون مقابلة أحد بينما ذهبت المجموعة القنصلية إلى إبراهيم باشا لتستفسر فأجاب إبراهيم الجميع بنفس الكلام البسيط عما حدث دون أدنى تعليق أو ملاحظات من جانبه.

أرضت هذه الإجابة القناصل جميعا عدا المركيز دى لا ڤاليت (De La Velette) الذى ـ وأجهل لماذا؟ ربما محاولة انتهاز فرصة لأداء دور يحوز من خلاله على استحسان وتقدير حكومته ـ اعتقد أنه يجب أن ينصح إبراهيم بتعجل رحيل أبيه والانفراد بالسلطة. وهى نصيحة رفض إبراهيم بإصرار واضح حتى الاستماع إليها ربما بدافع حسابات أو بدافع الخوف.

إنى أقص الأحداث كما وقعت بالفعل. هذه الأحداث التى أصبحتُ شاهدًا عليها وأنا شاب، إلا أنها فى ذلك الحين لم تثر لدىّ أى أفكار أو أثرت فىّ بأى شكل. لكن عندما أصبحتُ أكثر نضجًا وتقدمًا فى السن ودخلتُ إلى أوساط أخرى بدأتُ أتساءل: كيف أن استفزاز وإغضاب محمد على كان كفيلاً بإثارة قلق الرجال مثلما حدث لشريف باشا المسن وإبراهيم بصفة خاصة إلى حد أن يخشيا على حياتيهما، لأنهما فى قرارة أنفسهما كانا يعرفان أن أفكارهما وتوجهاتهما فى كفة وحياتهما فى كفة.

وقد سمعتُ بنفسى ذات يوم إبراهيم باشا يقول لأحد القناصل الذين كان يثق بهم، وهو السيد داناستازى (M. D'anastasie): «إن هذه الأزمة لن تنتهى من دون إراقة دماء، وإن هذه الدماء ستكون دماءه هو شخصيًا». كان يتكلم باقتناع دون أى تغيير فى نبرات الصوت وبمنتهى الهدوء.

لقد قمت بتحليل الموقف والبحث، فوجدتُ أنه ربما كان محمد على يفكر فى حجة يواجه بها أوروبا والرأى العام ليحاكم ويعدم إبراهيم، أو كان يفكر كيف يمكن لإبراهيم أن يختفى فى ظروف غامضة. لكنى كنتُ أقول لنفسى إن محمد على لن يكون متهورًا إلى هذا الحد ليتحدى الرأى العام الأوروبى. . إذن كانت مخاوف إبراهيم فى رأيى تبدو مبالغًا فيها.

لكن فى الوقت نفسه على الرغم منى كنتُ أرى دائمًا أمام عينى وجه هذا النمر المتحفز وهو فى حالة الدفاع عن النفس فى محرم بك، وأقول لنفسى إن الرأى العام الأوروبى لن يكون له التأثير فى مثل هؤلاء الرجال بحيث ينجح فى وقف مخططات الأول وتهدئة الثانى، وإنه فى النهاية من أجل إرضاء الوالى وامتصاص غضبه فإنه يمكن بوسائل أكثر تحفظًا وإقناعا تدبير فضيحة ومحاكمة علنية وإعدام أمام العامة.

إن هؤلاء الرجال على أى حال كانوا يعرفون أنفسهم، وكانوا على دراية تامة بما يستطيعون القيام به وبالتحديد إبراهيم الذى كان يعرف ما كنتُ أجهله فى ذلك الحين، وهو أنه قبل هذه الأحداث التى أقصها عليكم مباشرة كان عباس باشا قد تلقى الأوامر بقتل عمته نازلى هانم بسبب جريمة قتل أُرتكبت بتحريض منها

للتخلص من عشيق لها، وكانت نازلى تعتبر بشخصيتها هذه النسخة الحديثة لمرجريت دى بورجونى (Marguerite De Bourgogne) لكن لم ينقذ حياتها سوى حرص عباس نفسه الذى أبى أن يرتكب جريمة فى الأسرة وتراجع عن تنفيذ الأوامر وكرس ليلة كاملة قضاها مع محمد على من أجل محاولة إقناعه بالعدول عن القرار.

هذه الأحداث والتفاصيل رواها لى عباس بنفسه. أما إبراهيم الذى كان يعرف بهذه الأحداث أيضًا وكان يمكن أن يسأل ما الذى يمنع والده من اتخاذ مثل هذا القرار معه والذى سوف يتهافت البعض على تنفيذه، كان يخشى أيضًا بأنه من الممكن أن يلقى نفس مصير الأميرال التركى أحمد باشا الذى سَلَّم فى عام ١٨٣٩ الأسطول العثمانى لمحمد على.

وكان الباب العالى قد طلب مرارًا من محمد على تسليم الأميرال إلا أنه ـ عرفانًا بالجميل ـ كان يرفض دائمًا تسليمه، وظل لمدة أربع سنوات يتجاهل الإلحاح المتكرر من القسطنطينية.

ولكن فى يوم دعا زكى أفندى حاكم الإسكندرية أحمد باشا إلى ديوانه لأن لديه رسالة تهمه وكان محمد على حينذاك فى القاهرة. لبى الأميرال الدعوة واستقبله الحاكم وفقًا للنظم والتقاليد أمام الباب الرئيسى للديوان ممسكًا به بكل احترام لمساندة خطواته، ثم أجلسه فى المكان المخصص للتشريفة بينما جلس هو فى ركن متواضع من الديوان على ركبتيه. وبعد أن تبادلا بعض الجمل المعتادة فى الأدب التركى قال زكى أفندى: سيدى إنك تعرف أن عالمنا هذا ما هو إلا ممر نعبر منه، وأننا جميعًا نخضع لإرادة الله سبحانه وتعالى.

فأجاب أحمد باشا من دون أن يظهر أية علامات على وجهه تدل على أى مشاعر: إنكَ على حق فلتأمروا لي سعادتكم بسجادة.

بعد أن تم فرش السجادة قام الأميرال دون انتظار ودون أى علامة تدل على الاضطراب بالركوع والصلاة، وبعد الانتهاء من الصلاة عاد للجلوس إلى مكانه دون أن يتخلى عن هذا الهدوء. . صفق زكى أفندى وكان مسنًا ذا لحية بيضاء طالبًا القهوة.

جاءت القهوة وقدم مملوكًا قدحًا واحدًا لأحمد باشا الذى أخذ يرشف منها ببطء وعلى مهل كما كانت تقتضى أصول الإتيكيت واستمر الحديث الأكثر هدوءا فى العالم.

ثم اصطحب حاكم الإسكندرية الأميرال إلى عربته. . وفى صباح اليوم التالى عرفنا أن أحمد باشا توفى فى أثناء نومه بعد إصابته بنوبة قلبية.

كان إبراهيم بالتأكيد وهو يتحدث مع السيد داناستازى، قد استحضر كل هذه الأحداث وغيرها فى ذهنه وتفكيره. كنتُ شابًا صغيرًا لا أكترث كثيرًا لتكوين تقييم دقيق للموقف. عمومًا أيًا كانت الأسباب، علمنا من القاهرة أن محمد على اعتكف فى شبرا وأنه يقوم بتحضير الأسلحة لمماليكه، وأنه أمر بتجهيز مبلغ مائتى ألف جنيه التى كان من المفروض أن يحملها معه للسفر إلى الحجاز.

بعد أن جاءت هذه المعلومات ترك أعضاء المجلس الإسكندرية واحدًا تلو الآخر، وكان آخرهم إبراهيم، ولم أتبعه؛ لأنه كلفنى ببعض التعليمات أنقلها إلى القناصل. وبعد عدة أيام علمت أن محمد على استقبل أعضاء المجلس كلاً على حدة وأن الأمور عادت إلى طبيعتها.

وبعد ثلاث سنوات من هذه الأحداث سألت قبطان بك مملوك إبراهيم وقائد السفن الحربية فى أثناء الحملة على الشام كيف سارت المقابلة الأولى بين محمد على وابنه بعد هذه الأحداث؟

فقصّ علىّ أنه عند العودة إلى القاهرة تلقى إبراهيم خطابًا من محمد على مليئا بالعتاب وأنه أمضى اليوم كله نائمًا واضعا الخطاب على بطنه، وقال: «أريد أن يُدفن هذا الخطاب معى وذلك من شدة الاتهامات وقسوة العتاب الظالم الذى لا أساس له. إنه يحمل لى اتهامات أريد أن أحملها معى إلى القبر».

وفى صباح اليوم التالى اصطحبنى معه ـ والحديث لا يزال على لسان المملوك ـ فى عربته للذهاب إلى محمد على فى شبرا: كان الموقف يبدو لى سيئًا؛ لأنه عند الاقتراب من القصر قال له إبراهيم باشا: «اضرب بسيفك» فقال له: «مَنْ؟» فقال إبراهيم: «من سيقوم بإعطاء الأمر». كان إبراهيم باشا ومملوكه يعيشان بنفس

الأفكار ولديهما نفس الإحساس بالموقف. فلم يكن ثمة داع لأن يتبادلا الجمل الطويلة كي يتفاهما[١] . لكن أي مشهد هذا الذى يساوى مشهد ذهاب إبراهيم إلى والده وهو متخوف من الوقوع فى مصيدة و يستعد للدفاع عن نفسه مسلمًا أباه لضربات مملوكه وهو يعرف جيدًا أنه لن يتردد فى إطاعة الأوامر؟! أى مشهد هذا الذى يساوى مشهد رجلين يتفاهمان بدون كلام وفى مثل هذه المواقف واللحظات الخطيرة يلخصان أفكارهما فى ثلاث كلمات متبادلة؟! ألم أكن محقّا فى قولى: إننى كنتُ أعيش فى خضم العصور الوسطى؟

لم يكن إبراهيم باشا ينام الليل أو غالبًا كان ينام قليلاً وكان نومه متقطعًا دائما، وكان عادة يرسل فى طلبى لنتجاذب معًا أطراف الحديث كى ينسى همومه قليلاً. كنا نتحدث عن أشياء وأشياء لكننى كنتُ ألاحظ دائمًا أن ذهنه يكون غائبا عن أحاديثنا مشغولاً أو منشغلاً بأمور أخرى. أصبحتُ رفيق السهد وكانت حياة السهر هذه بالنسبة لى متعبة.

سألتُ ذات يوم العبد الحبشى عمر الذى كان يسهر معنا أيضًا: «هل سوف يستمر هذا الوضع لمدة طويلة؟». فأجابنى: «آه، نعم إن الرجال الذين قتلهم يجيئون لإيقاظه من نومه ليلاً». إن فكرة الندم الغريبة على عقل عبد حبشى صغير تبلورت لديه فى صورة وشكل ملموس. أليس هذا أمرا فريدا من نوعه؟ أليست هذه هى طباع البدائى الذى لا يستطيع أن يفهم أو يستوعب فكرة ما، ما لم تتجسد فى شكل ما؟ أما بالنسبة لى إذا كنت قد استطعتُ أن أصدقَ أن حالات الأرق التى تنتاب إبراهيم هى بسبب الإحساس بالذنب. فالآن وبعد أن عرفت بشكل أفضل أفكار الشرقيين يُخيل لى أن الإحساس بالذنب بالنسبة لشخص مثل إبراهيم لم يكن سوى كلمة، وأن الماضى هو الماضى واهتمامه منصب على الحاضر، وعينيه صوب المستقبل الذى كان يقلقه وذلك بسبب رؤية كانت شغله الشاغل وكانت تقضى بأن إبراهيم لا بد أن يسبق والده إلى القبر.

---

(١) «اضرب بسيفك»
مَنْ أضربُ بسيفي؟
مَنْ سوف يعطي الأوامر لقتلنا. (من الصعب ترجمة الاختصارات اللغوية التركية إلى اللغة الفرنسية ترجمة حرفية). (ملاحظة بوغوص نوبار).

الفصل الرابع

(١٨٤٥ ـ ١٨٤٨)

محمد علي يكلف نوبار باصطحاب سامي باشا المريض إلى حمامات مدينة لوكوكيى (Lucuques) الإيطالية ثم إلى باريس ـــ فى العام التالي يقع إبراهيم مريضا ويسافر بدوره إلى أوروبا ـــ نوبار يلحق به ويصطحبه إلى مدينة فرنيه (Vernet) على جبال البرانس الفرنسية ـــ الإقامة فى فرنيه حيث استقبل بكل حفاوة ـــ علاقات الصداقة بين إبراهيم ونوبار ـــ مشروع إبراهيم الكريم من أجل مستقبل مصر والذى كان يأمل أن يعيش طويلاً من أجل تحقيقه ـــ الإقامة فى باريس ـــ مقابلة الملك لويس فليب ـــ نوبار يتقلد وسام الاستحقاق من يدى الملك ـــ زيارة قصر فرساى ومعارض اللوحات التاريخية التى قام نوبار بشرح موضوعاتها التى كانت تجذب اهتمام إبراهيم بشكل خاص فخوراً وسعيداً من المعلومات التاريخية التى يعلمها سكرتيره الشاب ـــ إبراهيم يزور المدرسة المصرية فى باريس ـــ نشأة وتنظيم وهدف المدرسة ـــ أفكار نوبار من أجل إدخال التعديلات على نظام هذه المدرسة لتوثيق الصلة بين الطلاب المصريين وزملائهم الفرنسيين ـــ السفر والإقامة فى لندن ـــ خطبة إبراهيم أمام الأميرال جودرينجتون (Godrington) ـــ العودة إلى مصر على متن السفينة الملكية ـــ قلق إبراهيم من مقابلة والده له ـــ نوبار يسافر لقضاء عطلة فى أزمير ـــ بعد عودته يرتقى نوبار إلى درجة قائم مقام وعُين ترجمانًا ثانيًا لمحمد على فى سنة ١٨٤٦ ـــ مرض إبراهيم مرة أخرى وسفره إلى أوروبا؛ ليذهب إلى مدينتى بيزا وفلورنسا ـــ نوبار يصطحبه مرة أخرى مع أخيه أراكيل ـــ المرض يجعل إبراهيم أكثر عصبية وخوفًا ـــ محمد على يصاب بالدوزنتاريا ويذهب إلى جزيرة مالطة ثم نابولى حيث يقابل إبراهيم ونوبار ـــ يعود الجميع إلى مصر.

* * *

إن الأزمة التى أشرتُ إليها كانت نتائجها على غير المتوقع.

مرض سامى باشا الترجمان التركى لمحمد على والذى اختاره مفوضًا لدى الباب

العالى إثر إلزام مصر بفرمان ١٨٤١، وذلك بسبب التوتر الشديد الذى عانى منه نتيجة المخاطر التى مر بها أو خُيل إليه أنه يمر بها، ونصحه طبيبه الخاص بالسفر إلى أوروبا لتبديل الهواء. وبعد التماسه للعطلة من محمد عَلى وافق عليها؛ لأنه كان بشكل أو بآخر يريد إبراز شخصية مصرية فى هذا المنصب، وربما لأسباب أخرى ألف لها محمد على السيناريو الآتى من الأحداث.

وطلب سامى باشا أن أصطحبه فى سفره، فوافق محمد على فى الوقت الذى كنتُ أستعدُّ فيه لتولي وظيفتى فى القاهرة. كان علىَّ أن أبحر إلى إيطاليا على متن سفينة بخارية وضعها الوالى تحت تصرف سامى باشا، فاتجهنا إلى حمامات مدينة لوكوكيي ثم إلى باريس سنة ١٨٤٥.

لم ينقض على هذا الحدث العام إلا ومرض إبراهيم وسافر إلى أوروبا مصابًا بداء فى الرئة لا أستطيع تحديده. كما أنه أيضًا كان يجب أن يخضع لجراحة من أجل إزالة ورم ما. شفى إبراهيم من الداء الذى أصاب رئتيه فى مدينة لوكوكيي فاصطحبه طبيبه المعالج الدكتور لاليمان (Lalemand) إلى منطقة ڤرنيه على سفوح جبال البرانس.

ثم قام إبراهيم بعد زيارة قصيرة لباريس بإعادة كل طاقم أمناء السر المرافقين إلى القاهرة وطلب من والده أن أكون مرة أخرى ضمن معيته فى أثناء السفر. كنتُ آنذاك فى باريس إلى جوار سامى باشا عندما صدرت الأوامر ليحل أمين سر آخر مكانى، ثم سافرتُ إلى مدينة ڤرنيه سنة ١٨٤٦ للحاق بمعية إبراهيم التى كانت تتألف من سليمان باشا (لواء فى سلاح الفرسان) والضابط السابق فى الجيش العظيم الذى يمثل حقيقةً فى طباعه ولغته وحتى فى شخصيته الحرس القديم، وحاليا يشغل منصب رئيس أركان الجيش المصرى، ورئيس الحرس الخاص لإبراهيم باشا وهو فى الوقت نفسه ابن أخ محمد على وكان موجودًا حينذاك فى أوروبا لأسباب صحية. هو شخصية سطحية تمامًا على رغم كل المناصب الرفيعة التى كان يشغلها من قبل فى الحجاز والشام. وفى معية إبراهيم وكقائد للفرقة الثانية للحرس الخاص چركسى لا يأكل اللحم بحجة أنه ملوث فعاش على أكل الخبز ومنتجات الألبان والخضراوات. ثم القبطان مصطفى وهو ألبانى إلا أنه لم تكن لديه الصفات

السابقة نفسها ثم رجل إبراهيم لكل المهام، ويدعى بونفور ورئيسه چاك (Jacque) أمين سر إبراهيم للاحتياجات الخاصة وكان أسلوب الأخير ولغته يتسمان بحيوية ونظام رجل الأعمال المحنك، باختصار كان المسئول المالى للقافلة.

وأمضينا ما يقرب من أربعة أشهر فى مدينة ڤرنيه حيث اكتسبتُ خلالها بالفعل ثقة وعطف إبراهيم الذى كان بالكاد يعطى عطفه وثقته لشخص ما. ولن أقوم بكتابة يومياتنا فى ڤرنيه أو فى باريس أو فى إنجلترا، وإنما سوف أكتب انطباعاتى عن هذا الرجل الذى يجسد الشرق فى طريقة تكوينه وتفكيره مستنداً إلى مجموعة من الأشياء التى لم يكن يعرف عنها سوى أفكار مبهمة.

كانت فكرة الشرق عن المرأة الأوروبية مهينة جدّا، فتأثر إبراهيم دون أدنى تفكير أو اطلاع بهذه الأفكار، ولكنه كان قادراً على التمييز فكان يقول لى: «إن سامى باشا مخطئ فى قوله إن كل نساء أوروبا يعشن حياة سيئة». وأكمل قائلاً: «كنت ذات يوم فى لوكوكيى أتنزه فى الريف وقابلتُ امرأة أعجبتنى فعرضتُ عليها صرة من الذهب، ولكنها رفضت صحبتى ونهرتنى. هل يمكن أن يكون هذا ممكنا عندنا حيث لم يكن من الممكن أن يصدق أحد أن امرأة قروية يمكن لها أن ترفض مثل هذا العرض؟ فى الشرق نتحدث عن الحب الأبوى والحب العذرى.. إننا نخدع أنفسنا.. إن البحث عنهما يجب أن يكون هنا!».

لم يكن إبراهيم باشا بالتأكيد يتحدث بهذه اللهجة الجريئة أمام أى شخص سواى لأن لغته كانت غريبة بالنسبة لشخص مسلم.

كان الحكم الذى كونه إبراهيم عن المجتمع الغربى إنما يدل على اقتناع شخصى. إن هذا الصدق فى التعبير والتقدير والبحث عن الحقيقة دليل قوى على مدى مشاركة إبراهيم إلى جوار والده فى سبيل نهضة وتحديث مصر.

رأيتُ هذا الرجل الذى أشعل النار وسفك الدماء فى المورة (Moree) يبكى عند رؤية الريف فى ضواحى مدينة أچين (Agen).. كان هذا المشهد غير منتظر لدرجة أننى أرجعتُ هذه الدموع إلى آلام عضوية انتابته فجأة.. وفيما يبدو أنه قرأ هذا الإحساس على وجهى فقال لى:

«لا . . انظر كم هى جميلة!» .

وبالفعل لقد كان نهر الدوردونى (Dordogne) ينساب وسط السهول والمزارع الخضراء ، وعلى شاطئيه المحصولات الغنية بالخير والرخاء .

وأكمل يقول : «إنى أبكى لأنى أرى هذه البلاد تنعم بالرخاء بينما مصر تعانى من البؤس على رغم أن أرضها أكثر خصوبة ، سوف أغير كل ذلك إذا أمد الله فى عمرى» . .

فهذه كلمات جميلة وأحاسيس نبيلة ولكن يا حسرة! هل سيترك له جشعه وحبه فى التملك الفرصة ليحقق نواياه؟ لكن فكرة مصر البائسة تحت يدى والده القاسية كانت تطارده . ففى خلال رحلته الثانية إلى أوروبا وفى مدينة بيزا (Piza) الإيطالية سنه ١٨٤٧ قام رسام برسم صورة شخصية له ، موجودة حاليًا بقصر رأس التين ، وهى بورتريه يظهر فيه إبراهيم جالسًا بينما أقف أنا عن يمينه وأخى عن يساره . . وكان إبراهيم فى هذه الفترة مصابًا بحالة من الهذيان تنتابه من آن لآخر بشكل غامض .

وفى أثناء إحدى جلسات الرسم وقف فجأة وكأن زنبركا قد قذفه ثم ضرب بكفيه على مقبض مقعده وقال صائحًا : «لا لن أموت! لقد خلقنى الله لخير مصر ولجعلها غنية . . وكى يعم الرخاء فيها لن يكون من الإنصاف أن يدعونى الرب إلى جواره قبل أن أعيد الحياة إلى مصر وأجعلها سعيدة» .

ثم جلس مرة أخرى فى منتهى الهدوء دون أى مقاطعة ليستأنف الرسام عمله .

لقد صدقتُ هذه المشاعر الحقيقية والمخلصة ، ولكننى مازلتُ إلى الآن أتساءل : كيف وهو فى قمة الانفعال لم يخطئ وهو يتحدث عن يدى أبيه الصارمة الجاثمة على مصر ليتحدث عن يدى أبيه الجاثمة عليه هو شخصيّا؟!

* * *

لن أسترسل فى الحديث عن أحداث سفرنا من ڤرنيه إلى باريس ، لكننى سوف أقصر قولى على الاستقبال الذى ناله إبراهيم من الشعب الفرنسى والذى تحول إلى هتاف مستمر ـ لأن الجموع كانت تنظر إليه باعتباره المنتصر فى موقعة نزيب

(Nezib)[أ] ـ إلى صديق فرنسا والذى وقفت الحكومة الفرنسية فى طريق انتصاراته بدلاً من مساندته ومساعدته.

احتشدت الجموع فى كل من تولوز (Touluse) وبوردو (Bordeaux) تحت نوافذ الفندق الذى يقيم فيه حتى صباح اليوم التالى.. وفى باريس كانت الجموع تُسرع نحو موكبه فى كل مرة يخرج فيها من قصر الإليزيه (Elysee) أو يدخل إليه.

استُقبل إبراهيم رسميًا من قبل ملك فرنسا الذى قدمه إليه السفير التركى ثم دُعِىَ إبراهيم بعد الانتهاء من المراسم إلى سهرة عائلية حميمة فى مدينة نوييلى (Neuilly) مع أفراد العائلة المالكة الفرنسية. كنتُ متخوفًا من هذا اللقاء، وقلقا بخصوص هذه السهرة خشية من إقدام إبراهيم على أحد تصرفاته الجافة التى كانت بالنسبة له أمرًا معتادًا.

تقدمنا إلى البلاط فى هذا اليوم الجنرال تيرّى (Thierry) دوق مقاطعة مونتبونسيه (Montpensier) والملحق بصفة مؤقتة فى خدمة إسماعيل. دخلنا إلى صالون حيث كان الملك يقف كما لو كان على وشك أن تلتقط له صورة رسمية، بينما جلست الملكة إلى جواره، وأستطيع أن أقول: إن ملامح شخصيتها كانت يظهر عليها نوع من الصرامة بل والجمود.. ثم كانت أميرة مدينة چونڤيل (Joinville) تقف وهى طويلة القامة بعض الشيء، ثم دوقة نيموس (Nemous) وهى سيدة كبيرة فى السن بيضاء وكأنها تمثال من المرمر. كان الأمراء والأميرات يقفون حول الملكة، ثم أخيرًا وفى وسط الحلقة السيدة أدليد (Adelaide) بهيئتها الرقيقة والبشوشة وأناقتها تبدو كأنها لوحة مرسومة لسيدة عظيمة من القرن الماضى نزلت توّا من بروازها.

كنتُ أنظر إلى إبراهيم الذى بدت عليه بحق ملامح عظيمة فى الصالون، تحدث مع الملك حديثًا طويلاً حيث اعترض الأخير على قرار محمد على بالسفر إلى القسطنطينية، فقد أذعن الوالى بالفعل لضغوط عبد المجيد عليه فذهب إلى عاصمة الإمبراطورية، وأصبح هذا الحدث بالفعل حينذاك حديث الشرق. كما أعرب ملك فرنسا عن مخاوفه لإبراهيم بالنسبة لسلامة الوالى، واسترسل فى إقناعه بعدم التفكير فى الذهاب إلى القسطنطينية، ثم حدثه عن فنجان القهوة الشهير.

(أ) الاسم الصحيح هو نصيبين.

ثم فى أثناء الحديث، التفت الملك إلىّ فرأى أننى على رغم صغر سنى أعامل بكل ود وحنان من قبل إبراهيم، فسألنى: «لكن مَنْ أنتم؟ ومن أى بلد أتيتم»؟

ترجمت هذه الأسئلة لإبراهيم الذى رفع رأسه بكل فخر، وقال لى: «أجب وقل له: إنك كنت خادم أبى وأسرتى منذ كنت رضيع والدتك». ترجمت هذه الكلمات حرفيًا.

بعد انتهاء الحفل وفى أثناء العودة إلى العربة قبلتُ يد إبراهيم الذى ابتسم قائلاً: «اعترف أنكَ كنت تخشى أن أرتكب بعض الحماقات الليلة».

فى صباح اليوم التالى، أعدَّ استقبال فى قصر التويلرى (Tuilerie) حيث كان يجب أن ينال إبراهيم وسليمان وباقى الحاشية وسام الشرف العسكرى بمختلف درجاته على أيدى الملك، ولم تتضمنى القائمة؛ لأن درجتى الوظيفية لم تكن ضمن الدرجات والرتب المكرمة؛ لذا أعد لى وزير الخارجية مسدسين هدية.

انتهت المراسم وبينما نسلك رواق قصر التويلرى للرحيل انضم إلينا أحد ضباط المراسم بناء على طلب الملك لويس فيليب الذى أراد رؤيتى، وعندما استدرتُ وجدتُ فى الطرف الآخر من الرواق الملك لويس فيليب فى المقدمة يتبعه موكب من حرس المعسكر سائرًا فى اتجاهنا، واقترب منى قائلاً: «إن وزيرى يقول لى إنه لم يشأ أن يعطيكم وسام الشرف العسكرى؛ لأنكم صغير السن، وأنه قد أعد لكم هدية ولكنى لا أجد هدية أجمل من هذه يمكننى أن أقدمها لك».

قال هذا وهو يمسك فى يده وسامًا قد انتزعه من على صدر أحد ضباط الحاشية فأخذتُ النيشان وهرولتُ إلى إبراهيم وأنا أسمع ضحكات الملك لويس دون حتى أن أعبر له عن شكرى لعطيته. وفى المساء جاء دوق مقاطعة مونتبونسيه (Montpensier) لزيارة إبراهيم ونقل لى رسالة شفهية من الملك الذى كلفه بأن يكرر لى مرة أخرى أن الوسام الذى نلته كان مقدمًا من الملك بصفته الشخصية لا من حكومته. كانت هذه المبادرة من ملك فرنسا لها وقع حسن جدًّا فى نفس إبراهيم وجعلته يشعر بكثير من السرور ربما أكثر من تلك التى أحسستُ بها أنا شخصيا وأنا أحصل على النيشان.

❊ ❊ ❊

مكثنا فى باريس مدة أربعين يومًا تعاقبت خلالها المقابلات والحفلات ودعوات العشاء دون توقف، بالإضافة إلى الزيارات الرسمية مثل زيارة مصنع الجوبلان (Gobelins) للنسيج والسجاد، ثم بعض المصانع الأخرى. وأذكر أن إبراهيم كان يبحث كل التفاصيل باهتمام شديد ويناقش أدق الأمور وفى جيبه قطعة من الخبز كان يأكل منها فى أثناء زيارته للمصنع. كان يعرف كل شىء يتعلق بالصناعة، فقد كان على علم بكل ما تحقق من تقدم فى هذا المجال؛ لأنه درس كل هذه المعلومات من خلال التقارير التى كانت تصل إليه مع القادمين إلى مصر من ذوى المكانة الرفيعة فى أثناء فصل الشتاء؛ ليحلوا ضيوفًا على الوالى محمد على حيث كان إبراهيم يتجاذب معهم أطراف الحديث.

وكانت مناقشات الصالونات ومباحثات هؤلاء الضيوف مع الوزراء فى إنجلترا وفرنسا تترجم لمحمد على وابنه ليعكفا سويّا على دراستها وقراءتها بعناية ويحللان ما بها من معلومات بأنفسهما، وأستطيع القول إنهما لم يكونا بمعزل عن أى أمر يتعلق بالسياسة والتقدم العلمى فى أوروبا.

كشفت زيارة إبراهيم لمتحف ڤرساى عن جانب من أوروبا لم يكن هو ولا أبوه يعرفان عنه شيئا، فلم تكن اللوحات الموجودة فى المتحف هى التى يمكن أن تسترعى اهتمامه، فالرسم كان بالنسبة له مثل الموسيقى حيث كانت اللوحات كبيرة الحجم تساوى فى نظره الآلة الرئيسية فى الفرقة الموسيقية التى تعزف وهى بالنسبة لفن الموسيقى تعكس الذوق الأرفع مقامًا. لكن مجموعة اللوحات المعروضة فى ڤرساى كانت تشكل حقبا متعاقبة وكاملة لتاريخ أوروبا، وكل لوحة منها كانت تمثل واقعة تاريخية كان يجب علىّ أن أشرحها وأعرضها كاملة على إبراهيم فى نفس الوقت والمكان الذى نقف فيه. كان إبراهيم يجد فى هذا الماضى الأوروبى حاضر الشرق وأحداثه المعاصرة.

رأى إبراهيم أمام عينيه بكوات الدرى بالأناضول، وهم كبار الإقطاعيين فى الإمبراطورية العثمانية يتلاشون فى أثناء التغييرات الإدارية الجذرية التى قام بها السلطان محمود.

تذكر إبراهيم باشاوات الشوام وأمراء لبنان الذين قضى عليهم وأذلهم، ثم تذكر شيوخ البدو وكيف انتزع هو وأبوه مصر من أيدى الإقطاعيين المماليك فى مصر .

وكيف انفصلا بمصر عن بقية ولايات الإمبراطورية ؛ لكى تصبح إقليمًا يتمتع بالحكم الذاتى بعد أن دخلا الحرب ضد السلطان حاكمها .

ألم يكن هذا الماضى فى التاريخ الأوروبى هو نفس حاضر الشرق؟ هذا بالرغم من أنه فى تلك الفترة التى أتحدثُ عنها كان هذا الحاضر فى طريقه إلى الانحسار . كان إبراهيم يعرف أسباب نهضة المجتمع الأوروبى الحديث بينما كان الشرق قد دخل فترة الحضانة . كان إبراهيم يتوقع ويعرف أن التحول قادم لا محالة ويجب أن يحدث فى بلده .

كنتُ حديث التخرج من الجامعة واتجهتُ بالفطرة إلى دراسة التاريخ وقرأتُ لفرنسوا جيزو (Francois Guizot) وأوجستين تيورى (Augustin Thierry) وكل الكتاب والمؤرخين المعروفين لدى الشباب فى تلك الفترة، مما مكننى من أن أكون على مستوى يسمح لى بأن أشرح لإبراهيم ما أسميه أنا بروح ومنطق التاريخ . وكانت أهم هذه الدراسات التاريخية التى نالت اهتمام إبراهيم بشكل رئيسى ذلك الجزء الخاص بكيفية استطاعة أوروبا الوصول إلى الوضع الذى هى عليه الآن والعوامل التى أدت إلى ذلك .

وأتذكر بهذا الصدد أنه بعد فترة وجيزة وفى أثناء وجودنا فى مدينة ليڤربول البريطانية بينما كان إبراهيم يتأمل مستندًا إلى نافذة حجرته صاح فجأة قائلاً : «تعال، تعال بسرعة!» . وأشار إلى مجموعة صغيرة من الأشخاص فى الطريق العام وقال : «هل ترى هذين الشخصين؟ إنهما مخموران . وكانا يتشاجران عندما وصل هذا الشرطى إلى المكان، الذى لم يفعل سوى أنه أشار إلى عصاه فما كان منهما إلا أن فضا الاشتباك بينهما على الفور، وهما الآن يتبعانه بمنتهى الهدوء إلى نقطة الشرطة . إن هذا يمثل عظمة إنجلترا، وليس فقط فى المصانع التى قمنا بزيارتها» .

تربى الإنسان الأوروبى على الأفكار الحديثة وامتلك المعارف التى يضعها التعليم

فى متناول الجميع، وكل هذا يؤدى إلى احترام القانون وهو الأمر الذى يُشكل العظمة الحقيقية لإنجلترا. لن يدهش هذا الكلام من إبراهيم أحدا هنا فى أوروبا ولكن أن عربيّا وأن رجلاً غير مثقف مثل إبراهيم لم يمض فى أوروبا سوى بضعة أشهر يصل بتفكيره وتأمله الشخصى إلى أن يكتشف ويعبر عن هذه الحقيقة هذا يبدو لى وأعتقد للجميع أنه ينم عن قدرات وملكات ثقافية عالية. استكمالاً لهذه النقطة أريد من الآن أن أعبر عن رأيى فى إبراهيم الذى كان يمثل بالنسبة لى الرزانة والانسجام فى الملكات والقدرات، وبتعبير أقوى وأدق: كان إبراهيم يصل إلى حدود العبقرية.

لقد استدعيت ذكرياتى بخصوص هذا الموضوع ليس فقط بسبب سحر وتأثير هذه الشخصيات علىّ لكنه بالأخص كى أوضح للقارئ أن البلاد التى حكمها محمد على وابنه كان يجب أن تتغير وتتبدل مرغمة؛ لأنها تواصلت وتفاعلت مع قدرات ذكائهما الفذ حيث ترك كل منهما بصماته التى لن تنمحى آثارها فى مصر، وفى كل مكان مرّا عليه. الآن وبعد مرور فترة كبيرة على رحيلهما ما زالت شعوب الشام تدعو برغبتها فى صلاتها لهذا الغازى القاسى ولهذا العادل الذى لا يرحم، والذى لفترة عشر سنوات متصلة أعطاهم الأمان والهدوء.

أقول: إننى عشتُ من الزمن ما يكفى كى أرى أن هذين العملاقين قد تم نسيانهما فى مصر على يد جيل يكاد يكون جديدا.

* * *

لاحظتُ بعض التغيرات فى طريقة تعامل إبراهيم معى منذ زيارتنا لمتحف قصر فرساى، فلم يعد يعاملنى كشاب صغير ذكى وسمح لى ببعض الحرية فى صحبته، وأصبح يسألنى عن رأيى فى كثير من المناسبات والأمور، وكثيراً ما كان يتناقش معى، وكانت هذه الأحاديث كالمعتاد تتم ليلاً فى تلك الليالى البائسة التى على حد قول العبد الحبشى يأتى فيها ضحاياه الذين قتلهم لزيارته وينتزعونه من نومه المضطرب.

حتى وفاة إبراهيم كنت فى هذه الليالى أجيب عن الأسئلة التاريخية والإدارية مما

كان يهيئ له بعض لحظات من الاسترخاء بعيداً عن التفكير فى ضحاياه. كما كان الهدف من هذه الأسئلة التى يطرحها هو تنظيم معلوماته التى كان يهتم بها وكأنه صاحب هذه المعلومات.

كان يهتم بكل شيء، كان مغرمًا بأرضه وكان بحق فخوراً بالإصلاحات الملموسة و المهمة التى أدخلها ـ ويجب أن نرد له هذا الحق ـ فى «أبعادياته» التى كانت تقع معظم أراضيها فى مناطق زراعة الأرز، وهى الأفقر فى مصر.

ورأيتُ يومًا خطابًا يثير الفضول فى أثناء إقامتنا فى إيطاليا كان إبراهيم يرسله إلى ناظر دائرته.. خطابًا ظلت سطوره محفورة فى ذاكرتى إلى الآن يقول فيها: «كتب لى أحمد القاضى ناظر زراعة شباسات بأنه فى هذا العام زرع الأرز فى مساحة تزيد ٨٠٠ فدان عن المساحة التى زرعها المرحوم حسن أفندى (الناظر السابق للزراعة هناك)؛ ولذلك فإننى أنوى كتابة نسخة أخرى من هذا الخطاب لأعلقها على صدرك كى تُفضح كرامتك أمام زملائك بسبب إهمالك، وهذا من شأنه أن يُعلمكَ فى المرة القادمة مراقبة وإدارة الأنفار الذين تحتَ يديكَ بشكل أفضل. أما الخطاب الأصلى فإنى أنوى أن أعلقه على شاهد ضريح المرحوم حسن قائلاً له: «أترى ماذا يفعل خلفكَ أحمد القاضى»؟ وسوف أترك هذا الخطاب معلقًا على قبره حتى يحمل معه عاره إلى العالم الآخر كما حمله فى هذا العالم».

أكان فرعون يستطيع فى مثل هذه الظروف أن يعبر عن نفسه بشكل أفضل من هذا؟ لكن إبراهيم كان يعرف كيف يتحدث إلى كل شخص بلغته. فقد كان هو ووالده من العارفين بالرجال واستعمل التعبير التركى الذى كان يعنى أنهما كانا يعرفان كيفية التعامل مع كل شخص على حسب ثقله. كتب إبراهيم يومًا فى أثناء الحملة على الشام خطابًا لأحد قواده المتهمين بالإهمال احتوى على قدر كبير من القسوة والإهانة دفعت سكرتيره الذى حكى لى بنفسه هذه الواقعة إلى تنبيه إبراهيم ببعض الملاحظات قائلاً: «أليس يا سيدى من شأن هذه الكنايات أن تُثير كراهية هذا القائد ضدكَ، بل وربما ينضم إلى صفوف الأعداء؟!». فكان رد إبراهيم: «لا. إننى أعرفه جيداً هو والجميع، فلقد تناقشت مع والدى ووزنا كلاًّ منهم على حدة.. إن عتابى له ولومى عليه سيثيران لديه الشعور بالندم.. سوف تكون كلماتى لها عليه

وقع طعنة الخنجر . . سوف ترى». وأقول بالفعل: إن هؤلاء الرجال من أمثال إبراهيم ومحمد على لم يكونوا ليفعلوا شيئًا من دون تفكير وتفكير عميق.

* * *

زار إبراهيم فى أثناء إقامتنا فى باريس وهو النصير الكبير للتعليم المدرسة المصرية التى أسسها والده، وهذه هى أصل قصة المدرسة المصرية: قام محمد على بتعميم المدارس على مستوى مصر وأنشأها كما كان يُنشئ المصانع. وبناءً علي أوامره، كان يتم إرسال الأطفال دون اختيار أو رغبة الوالدين إما إلى المدارس وإما إلى المصانع. كان دور المصنع هو إمداد الدولة بالأيدي العاملة الماهرة، أما المدارس فقد كان دورها تعليم الأطفال القراءة والكتابة فقط لتدعيم الدولة بالكتبة والموظفين. ولم يكن مطلوبا من الطلبة والمدرسين أكثر من ذلك.

غاب الجانب الثقافي تمامًا عن ذهن الوالي الذي لم يكن يدري أصلاً شيئًا عنه. ومن البديهي والمعروف أن تنمية قدرة القيادة لدى الآخرين لا يكون عن طريق الشخصية فقط وإنما بالتعليم أيضًا والخبرة التي تضع تحت تصرفه الأدوات اللازمة من أجل ذلك.

ولذا كان الشباب الذي يظهر عليه القدرة على التفوق في الدراسة يتم إرسالهم من سن الثامنة عشرة أو العشرين إلى أوروبا، وكان هؤلاء الشباب فى باريس يخضعون لإشراف صوري بينما فى الحقيقة كانوا يعيشون في حرية تامة وينخرطون فى الحياة الأوروبية.

لكن لا أعرف تحت تأثير أى نصيحة قام محمد علي بتعديل هذا النظام وأقام المدرسة التي أتحدثُ عنها على هيئة مدرسة داخلية. وقد تركها تحت رئاسة المارشال سولت (Soult) الذي عين وكيلاً لها كولونيل لم أعد أتذكر اسمه، بينما تولى إدارة المدرسة شخص اسمه إسطفان بك وهو أرميني مصري، وقد تمكنا بمساعدة اثنين من أبناء محمد علي وإبراهيم من تجميع خمسين شابًا تتراوح أعمارهم ما بين السابعة عشرة والثامنة عشرة من أبناء الباشوات وأبناء الفلاحين الذين تم اختيارهم من جميع أنحاء المدارس الحكومية المصرية.

بعد أن قام إبراهيم بتفقد المدرسة وإدارتها بشكل دقيق أعرب عن عدم رضائه عنها، ولكن فى الوقت نفسه لم يتمكن من الإدلاء بأي انتقادات. كان يحس أن هناك خطأ ما ولكنه لم يكن قادراً على اكتشافه، وكانت هذه المسألة واحدة من الموضوعات المطروحة فى «أحاديث الليالي»، كان يريد أن يأخذ رأيى بكل ترحاب. وإليكم الملاحظات التي قدمتها لإبراهيم فى هذا الشأن. قلت له:

يعيش التلاميذ فى هذه المدرسة فيما بينهم محتفظين إذا أمكن القول بشكل دائم بالمناخ المصري، فكانوا يتحدثون فيما بينهم التركية أو العربية يفكرون بطريقة الأتراك والعرب فيظلون على ما هم عليه قبل دخول المدرسة، بالإضافة إلى أن سن القبول فى المدرسة يُعتبر كبيراً. ففى سن الثامنة عشرة تكون شخصية الشاب قد تكونت ولا يمكنه الاندماج مع أفكار الآخرين. وبدلاً من الانفتاح على المجتمع والتقاليد الجديدة التي يعيشها الغرب نجدهم بشكل تلقائي يسخرون منها وينتقدونها، وعندما يعودون إلى مصر يظلون محتفظين بنفس أفكارهم القديمة الرجعية ويبالغون لدرجة كبيرة في عدائهم للآخر سواء برغبتهم أو لعدم قدرتهم على تجاوز ما يسمى بالصدمة الثقافية التى تلقوها لدى الآخر.

بالتالي نصحتُ إبراهيم أن يغير تمامًا من النظام القائم وأن يخفض عدد المدارس نظرًا لصعوبة إيجاد المدرسين مع الاحتفاظ ببعض المدارس وتحسينها وإنفاق الأموال لإرسال الأطفال من سن التاسعة أو العاشرة إلى أوروبا على أن يتم توزيعهم واحدًا بعد الآخر أو اثنين اثنين على عدد من المدارس الداخلية الموجودة أساسا خارج باريس. بذلك يختلط الأطفال مع زملائهم الأوروبيين ويدرسون نفس المناهج ويخضعون لنفس الامتحانات.. ويمكننا أيضًا أن نرسل اثنين أو ثلاثة من العلماء لإعطاء الأطفال دروسا فى اللغة العربية وتعليمهم أصول الدين الإسلامي. وحتى إذا فرضنا أن هؤلاء الأطفال سوف ينسون قليلاً لغتهم الأم فإنهم سرعان ما سيسترجعون ما فقدوه فى فرنسا بعد عودتهم إلى مصر؛ لأن اللغة الأم التي يبدأ الطفل الحديث بها يمكن أن تنسى، ولكنها لا تمحي أبدًا من الذاكرة.

هكذا يتعلم الأطفال منذ صغرهم الثقافة الأوروبية ويعودون إلى مصر وعائلاتهم بأفكار ومشاعر تتفق تمامًا مع روح الإسلام ومبادئه وهي الأفكار التي

تحدث معي عنها إبراهيم في مدينة فرنيه لكنها تختلف عن الأخلاقيات والطباع السائدة فى البلاد.

لا أعرف إذا كنتُ على حق فيما فكرتُ فيه، غير أنني أميل إلى تصديق أن إبراهيم كان صادقًا بالفعل فيما أعرب عنه من أحاسيس. وأضيف أنه قبل وفاته بفترة قصيرة كان يفكر فعلاً فى تطبيق هذه الأفكار ووضعها فى حيز التنفيذ.

كلما تحدث محمد رشدي باشا ـ الذي تولى منصب الصدر الأعظم لعدة مرات ـ مع إبراهيم عن الرجال الذين تم إرسالهم إلى أوروبا من قبل الحكومة العثمانية لإكمال دراستهم كان إبراهيم يقول له: «لقد سلكتم أنتم ووالدي الطريق الخطأ لأنني لا أومن بأي من الرجال الذين تتحدثون عنهم؛ لأن من بين من أعرفهم لا يوجد سوى اثنين فقط عادا من أوروبا مرموقين ـ كان يقصدني أنا وأخي ـ وذلك لأن والدهما أرسلهما وتابع دراستهما بنفسه».

عندما قال إبراهيم ذلك الحديث ظننت أنه يريد أن ينسيني توبيخه لى في اليوم السابق، لكن بعد تفكير في الأمر توصلت إلى استنتاج وقلت لنفسي إن إبراهيم توصل إلى معرفه الفرق بين التعليم والثقافة وهو فرق لا يتوصل إلى معرفته إلا قليل من الرجال فى الشرق حين ذاك.

وجدت فى آخر مرة دخلت فيها الوزارة سنه ١٨٨٤ أن المدرسة المصرية تحولت إلى ملاجئ يطلب التلاميذ الدخول فيها؛ كي يتم إيواؤهم وإطعامهم وكي يكون لهم الحق عند التخرج منها فى العمل بوظيفة صغيرة، بينما في أوروبا ـ كما سبق أن قلت ـ كان الطلبة الذين تم إرسالهم من كبار السن؛ لذلك كانوا فى وضع لا يسمح لهم بالتعلم والانخراط، بل كانوا يتعلمون فقط الطباع والعادات السيئة. لقد أصلحتُ كل هذا فى ذلك الحين، قلصتُ عدد الطلبة وأرسيتُ مبدأ خفض نسبة المجانية وأعدتُ من أوروبا الطلبة من كبار السن وحددتُ سن القبول بالنسبة للبعثات التعليمية الموفدة لأوروبا بحيث لا يزيد سن الطفل المتقدم على تسعة أو عشرة أعوام، ولكن هذه القرارات ألغيت عند خروجي من الخدمة وأسفت لذلك من أجل مصر.

* * *

لا يوجد شيء يستحق أن أقصه خلال إقامتنا مدة ستة أسابيع فى إنجلترا سوى حفلات الاستقبال الرائعة فى القصر والجموع الغفيرة أمام أبواب الفندق، دعوات عشاء من قبل خمس أو ست من المؤسسات الكبيرة، وكثير من الخطب. هذه هي باختصار الذكريات التي بقيت لدي عن هذه الرحلة. لا أحد فى إنجلترا يمكنه أن ينسى أنه فى الوقت الذي كانت فيه الحكومة الإنجليزية تحارب محمد علي وتقوم بقصفه متقمصة شخصية القديسة چان دارك لحساب تركيا، كان محمد علي يحمي تجارة الهند ويؤمن مرورالبريد والعملة المرسلة من الإنجليز عبر الأراضي المصرية إلى الهند (١).

كان إبراهيم فى إنجلترا يرد على الخطب العديدة التي كانت تلقى فى حضرته تاركًا لي الحرية الكاملة للترجمة، لكن فقط فى موقف واحد قام إبراهيم بالرد بنفسه، وكان ذلك فى أثناء اجتماع مقام على شرفه فى إحدى الأمسيات حيث كان الأميرال جودرينجتون (Godrington) قائد الأسطول البريطاني فى موقعة نڤارين (Navarin) هو المتحدث، وتكلم عن هذه الموقعة وارتكب خطأ فاحشًا بالإصرار على الحديث عنها. كنت أترجم لإبراهيم تباعًا وأول بأول كلمات الأميرال وكان إبراهيم ينتظر النهاية ثم نهض وشدّ على ذراعي بشيء من القوة و قال لي: «ترجم ما سوف أقول بأمانة». ثم تحدث قائلاً: «هناك مقولة فى بلادي ربما لا يعرف الأميرال عنها شيئًا وهي تقول: إن الماضي هو الماضي. أما عن نفسي فإني نسيتُ الحدث الذي يُذكرنا به الأميرال. . وهكذا الحديث الذي تحدث به الآن لا أتذكر منه فقط سوى الترحيب الرائع الذي قوبلت به فى بريطانيا». وما إن انتهى إبراهيم من إلقاء حديثه حتى عمت صيحات الاستحسان قاعة الاجتماعات. أبحرنا بعد ذلك علي ظهر الباخرة أدڤنشر (Adventure) التى وضعت تحت تصرف إبراهيم بأمر من قيادة البحرية، ورست بنا فى موانئ لشبونة وقادس ونابولى. وقال لى إبراهيم فى إحدى الليالى: «فى خلال يومين سنصل إلى الإسكندرية وسوف يتصل بك هذا أو ذاك (وأعطانى اسمى اثنين من العاملين فى ديوان والده) وسوف يسألانك بشكل شبه مباشر عنى وعما فعلت ورأيت وقلت فى أوروبا كى يخبرا أبى».

---

(١) كان محمد علي يقول: أنا لست فى حرب مع الإنجليز، أما حكومتهم فهي تقود الحرب ضدي بشكل غير عادل، لكن الإنجليز أصدقاء لي و يجب عليَّ الحفاظ على مصالحهم. (ملاحظة بوغوص نوبار).

فأجبته «لن أقول شيئًا» . فقال لي : «فى هذه الحالة من الممكن أن يستجوبكَ أبي بنفسه» .

فقلتُ له : « لكننا لم نقل شيئا يستحق كل هذا . . سيكون من الصعب عليَّ الرد» .

فقال لي : «إنك على حق، ولكنك لا تعرف بعد العجوز عندما يغضب ويكشر عن أنيابه» .

فقلتُ له : « فى أسوإ الفروض لن أقولَ له شيئًا» .

فقال لي : « نعم سوف تقاوم . . إنى واثق، لكن فى هذه الحالة سوف يلجأ للنيل منك عن طريق الأحاسيس وسيقول لك؛ ألستَ أنتَ ابن أخت بغوص ابن مجرديتش وشقيق كارلو؟ ألستَ أنتَ لي؟ ألست تنتمي إليّ »؟ .

فقلت له بسذاجة : «آه فى هذه الحالة سوف أطيعه» . تكلم معي إبراهيم فى موضوعات أخرى بعد هذا الرد . لم أكن أفهم شيئًا . . لقد بحثتُ الأمر جيداً ولم أجد شيئًا فى سلوكه أو فى لهجته التي استخدمها فى أوروبا ما يمكن أن يكون قد أساء أو قلل من شأن والده؛ حقيقة إن محمد علي يتسم بالشك والحذر ومن الممكن أن تتخذ معه الأمور طابعًا وشكلاً مختلفًا تمامًا . ربما كنتُ أقول فى نفسي : إن التكريم الذي ناله ابنه فى أوروبا أثار حفيظته و غيرته!

فى اليوم التالي، أعاد إبراهيم الحديث معي فى هذا الموضوع فقال لي : «إذا وصلنا إلى ميناء الإسكندرية وكان أبي قد عاد من رحلته إلى القسطنطينية لا يبقي لنا سوى أن نترك الأمور تسير وفق الظروف، لكن إن لم يكن قد عاد بعد من السفر، اطلب إذنًا بإجازة وسوف تسافر إلى بلدك أزمير حيث تنتظر أن أرسلَ إليك . . » . إذن لو أنه كان يريد الوصول إلى هذا فلماذا قام بكل هذه المناورة ؟ ألم يكن فى استطاعته ببساطة أن يعطيني أمرا بذلك؟

وعلى أي حال، علمنا فى اليوم التالي عندما وصلنا إلى الإسكندرية أن الوالي لم يكن قد عاد بعد من القسطنطينية، فأخذتُ إجازة وسافرتُ إلى أزمير، وبعد ثلاثة أشهر أرسل إلى إبراهيم يطلب مني العودة فعدتُ لآخذ موقع خدمتي إلى

جوار الوالي. وكنتُ أتقدم فى الدرجات ورُقيت إلى رتبة قائم مقام وأصبحتُ فى وظيفة سكرتير وترجمان ثان سنة ١٨٤٦ . وقد أكسبتني هذه الوظيفة مقامًا رفيعا بمعنى أنها كانت تكفل لي فرصة الوجود بشكل مستمر مع الوالي فى كل وقت والاطلاع على كل المسائل الكبيرة أو الصغيرة. حدث بالفعل ما توقعه إبراهيم، فقد أرسل لي الوالي بعد يومين أو ثلاثة من وصولي إلى مصر. كان كامل باشا يجلس بالقرب منه، لكن بدلاً من أن يستعلم مني عن الأحداث والأفعال وتحركات ابنه فى أثناء سفره إلى أوروبا سألني عن رد فعل زيارته هو للسلطان العثماني فى فرنسا.

فقلتُ له: «رد فعل يكاد يكون مؤلمًا». فقال لي: «لماذا» ؟ فقلت له: «سيدي يعرف كم هو محبوب ومشهور فى فرنسا ولذلك فقد نظروا بعدم الرضا إلى أي خطوة من شأنها ولو حتى صوريًا أن تقلل من عظمتكم».

فكر محمد علي برهة ثم استدار قليلا نحو كامل باشا وكان كأنه يتحدث مع نفسه: إنهم مخطئون، أنا رجل مسن وإبراهيم أكبر مني سنًا بسبب مرضه وهو مكسور الجناح ومن بعده عباس إنه هابا (كلمة بالتركية تعني كسول ومستهتر) ومن بعده لا يوجد سوى أطفال كيف سيمكنهم الحفاظ على مصر؟ ستصبح فريسة لأى قوة إذا لم أربطها بأواصر قوية إلى الإمبراطورية، وبدون هذه الخطوة الوقائية ماذا سوف يصبح مصير مصر؟

كان محمد على دائمًا تطارده فكرة أن إنجلترا تبحث عن فرصة للسيطرة على مصر، هذه الفكرة التي أدهشت حين ذاك بوركهارت (Burckardt) نفسه عندما التقى به سنة ١٨١٦ فى الطائف بالقرب من مكة.

* * *

كنت أسمع دائمًا عندما كنت صغيرًا فى الجامعة بفرنسا عن فكرة تكوين محمد عَلي «لإمبراطورية عربية»، وعندما وصلت إلى سن الرجولة بدأت أتساءل وحاولت أن أفهم ما المعنى المقصود من كلمة «إمبراطورية عربية» وما زلت أتساءل وأنا فى هذه السن المتقدمة السؤال نفسه، لأنه لم تكن هناك فكرة أبدًا مفرغة من المضمون يمكن أن تخطر على بال محمد عَلي مثل هذه الفكرة فهو ربما قد يتقبل لقب

قائد العرب لكونه حاكمًا على الشام . . لكن أن يقيم إمبراطورية عربية ويصبح حاكمها كانت فكرة لها طابع تركي متطرف كما أن مشروعا بهذه الطبيعة لم يكن مقبولاً فى ذلك الحين، بيد أن محمد علي كان يدرك ذلك تمامًا ويقول: «إن زمن الأنبياء قد ولى!».

لكن طُرحت أيضًا على محمد علي فكرة الاستيلاء على الإمبراطورية فى أثناء انتصارات إبراهيم على الجيش التركي فى قونيه ووصوله إلى مسافة بضعة أيام من القسطنطينية ليهزم بعدها السلطان محمود ويُنصب نفسه بدلا منه. لكن محمد علي كان يعرف تمامًا طباع سلالته ولم ينسها، وكان يعرف بلاده جيدًا حتى يقبل أيضًا مثل هذه الفكرة.

كان محمد على يتطلع إلى شيء آخر أكبر من حكم مصر والشام، وفى الوقت نفسه أصغر من فكرة الاستيلاء على الخلافة. فلم يكن يرغب إلا فى شغل منصب فى القسطنطينية ويؤدى نفس الدور الذي كانت تقوم به عائلة كوبرللى (Keupruli) فى أثناء القرن السابع عشر، فقد شغل أربعة من أفراد هذه العائلة بالتتابع منصب رئيس الوزراء بشكل يكاد يكون سياديًا. أصدق أنه كان من الممكن أن يكون هناك مثل هذا الطموح لدى محمد علي وأُصدق أيضًا أنه كان ممكنا أن يدخل إلى القسطنطينية ويعزل أو يزيح السلطان محمود ويحكم الإمبراطورية كصدر أعظم متسترًا وراء أحد أبناء السلطان محمود الذي سيقوم بتنصيبه سلطانًا على الدولة، ولا يمكن أن يذهب بتفكيره إلى أبعد من هذا. واستنادًا وتأييدًا للنظرية الثانية أستطيع أن أقص عليكم حدثًا قصه على أحد الأتراك فى القسطنطينية فذكر لي أن السلطان محمود بعد هزيمة جيوشه فى قونيه توقع نتائج زحف إبراهيم المحتمل إلى الأمام ففكر فى العمل على إخفاء أبنائه الاثنين من أجل إرغام محمد عَلي عَلَى أن يحترم فى شخصه آخر أبناء عائلة عثمان والوحيد المتبقى على قيد الحياة.

لكن السلطان محمود تخلى عن هذه الفكرة ولم يهتم بمتابعتها؛ لأنه تخلص من كل المخاوف التي كانت تسيطر عليه بعد تحالف القوى العظمى ضد محمد علي ووصول القوات الروسية المكلفة بحماية القسطنطينية ضد أي هجوم من جانب إبراهيم.

* * *

وقع إبراهيم مريضًا مرة أخرى سنه ١٨٤٧ ، وطلب من والده إلحاقي بمعيته. وفى شهر أكتوبر من نفس العام سافرنا إلى مدينة بيزا وكان أخي يصطحبنا فى هذه الرحلة وكان إبراهيم قد سأل والده فى أثناء وجودي فى أزمير أن ألتحق نهائيًا بمعيته غير أن محمد علي رفض. فسألني إبراهيم عن رأيي فى مدى كفاءة أخي وإمكانية أن يحل محلي فى خاصته، فأجبته: «أزكيه بامتياز». وعلى هذا أرسل إليه للحضور من أزمير وإلحاقه ضمن معيته.

خلال فترة الشهرين التي أمضيناها فى مدينة بيزا و فلورنسا الإيطاليتين لاحظت بعض التغيرات على طباع وعادات إبراهيم، فلم يكن هو الذي عرفته فى أثناء سفرياتنا الأولى، وكان مضطربًا قلقًا يترصد وبشكل دائم الأخبار من الإسكندرية. يبدو أنه قد وجد الوقت قد طال وأن والده تأخر كثيراً فى التنازل له عن مكانه فضلاً عن أنه كان يشعر بأنه فى منأى من النبوءة التي كانت تقول: إن حياة محمد علي ستكون أطول من حياة إبراهيم خصوصا بعد أن توفى أحد أقاربهم واسمه إبراهيم الذي كان بصحبتنا فى رحلتنا السابقة إلى مدينة ڤيرنيه. إذن فقد تحققت النبوءة وتوفى شخص اسمه إبراهيم قبل محمد علي. إذن فقد ارتضى القدر وبالتالي فإن الوقت كان بالنسبة لإبراهيم يبدو أنه قد طال دون أن يصبح واليا. كانت تحكماته قد بدأت تثقل علي وعلى أخي كثيراً، فقد كنا نحن الاثنين نحمل فى أعماق شخصيتنا الاستقلالية التي لم يكن إبراهيم معتاداً عليها من قبل لدى العاملين لديه.

فقال لي يومًا كان مزاجه فيه معتدلاً: «إلى متى ستظل هكذا ؟ متى سوف يكون لك مدخل أستطيع أن أدخل منه إليك لأتحكم فيك من خلاله»؟ فقلت له: «عندما أبلغ الخامسة والعشرين يا سيدي».

فنظر إليَّ يستفسر ردي هذا، أكملتُ قائلا: «نعم سيدي؛ لأني أستطيع حتى أبلغ هذه السن أن أترك الخدمة وألتحق للعمل فى أي مجال آخر أرغب فيه، لكن عند سن الخامسة و العشرين سوف ينتهي الأمر، وسوف أكون مرغمًا على أن أنصاع لأوامركم». وقوبل هذا التفسير فى الحال بكثير من الضحكات. وكان بالفعل قد أصبح عدوانيًا وغير اجتماعي، والأكثر من ذلك أنه كان كثير الإلحاح على مطالبه. ففى إحدى نوبات فقدان الصبر على تأخر الأنباء القادمة من الإسكندرية ووصول

البريد الخاص أراد إيقاف البريد القادم على أول سفينة تمر وأن أقوم بنفسي بفتح الحقائب التي تحتوي على الخطابات للبحث عن شيء يخصه. كما أنه كان فى هذه الأثناء كثير اللوم علي ونعتني بسوء النية مما دفعني يوما إلى الرد عليه بأنني إذا كنت بجواره وأنني لم أتركه فى الحال فهذا لأنني مكلف مباشرة من قبل والده وأنفذ أوامره التي ألحقتني بمعيته طوال مدة سفره، ولكن لو بكل ذهب العالم لن أبقى لحظة واحدة فى معيته بعد عودتنا إلى القاهرة. أما ما حدث بعد ذلك، فقد كان مشهداً مؤثراً جدّاً ثم تغير الوضع قليلا فيما بعد. كان إبراهيم قد أخضع كثيرا من النفوس واستمال الآن كثيرا من الشخصيات إلا إرادتي وشخصيتي. بيد أنه كان يعتقد أنني ما زلت طفلاً أمامه القليل من الوقت حتى يكبر وينضج عندئذ يمكن أن يقيده ويسيطر عليه.

كان إبراهيم قد تغاضى عن كثير من الأمور وتركها تمر دون أن يتخذ بسببها موقفًا مني حتى وفاته. إلا أنه بعد عودتنا إلى القاهرة بوقت قصير أدركتُ أن طبيعة الإنسان أحيانًا تطغى على ما فى داخله. كان إبراهيم قد دعا لحفل عشاء كل الوجهاء والأعيان فى قصر النيل بمدينة القاهرة وأرسل لي كي أنضم إلى المائدة. لكن بالإضافة إلى أنني لم أكن أرغب فى الذهاب كنت أيضا على دراية تامة بهذه الموائد والولائم التي تتدفق عليها قوارير النبيذ والشمبانيا بغزارة؛ ولذا رفضتُ ولم يصر بدوره على حضوري.

بعد انتهاء مراسم العشاء مباشرة، دخلتُ إلى قاعة صالون الجلوس، فقال لي: «اقترب مني هنا، لماذا لم تأت عندما أرسلتُ إليكَ؟ هل كنتَ تخشى أن أجبرك على احتساء الخمر؟ حسنًا ولو فعلت ماذا بعد؟ هل كنتَ ستلقى حتفكَ؟ سوف أعرف كيف أجعلك تخضع لإرادتي» - ثم بعد أن صمت برهة قال: «لم أنس موقفكَ فى إيطاليا، سوف أنتقم لذلك كن متأكدًا من هذا ولن تخسر كثيرا وأنت تنتظر هذا». دهشتُ فى الحقيقة من هذه الكلمات ولم أفهم شيئًا من كلامه. كنتُ قد رأيتُ إبراهيم قبل ذلك فى حالة السُكر وتحت تأثير الخمر ينغمس فى الحديث عن المواقع الحربية التي خاضها. كانت جبهته العريضة يسطع عليها الضوء، بينما كانت عيونه الزرقاء الشفافة بطبيعتها تتلألأ، وتختفي من على وجهه صفات الوحشية

التي كانت من خصائص تكوينه الشخصي. لكن هذه المرة لم أر شيئًا يشبه ذلك.. رأيتُ شفتيه وذقنه غير طبيعيتين إطلاقًا، بل من شدة سُكره أصبحت تميل بزاوية ثقلت معها قدرته على الحديث.. لقد اختفى الإنسان وحل محله الوحش الكاسر. سوف يكون من الصعب عليّ أن أعبر عما طاف فى داخلي تلك الليلة من مشاعر بسبب هذه التهديدات غير المنتظرة حيث هربت مني الكلمات التي من الممكن أن تعبر عنها. ويبدو أن هذه التهديدات كانت بسبب مسألة ما تشغل ذهنه وكنتُ أجهلها. بعد أن تمالك نفسه استدار بحركة لم أستطع تفسير معناها إلى ابن أخيه عباس الجالس إلى جواره وقال له:

«لا يمكن لأحد غيري أن يستخدم معه مثل هذا الأسلوب، فلا تأخذ هذه مثالاً عني تحتذي به؛ لأنه قادر على أن يقفز على عنقك».

وأيضًا لم أفهم شيئًا من هذا المشهد، لكنني منذ هذه اللحظة أصبحتُ آخذ حذري وأُراقب تصرفاتي جيدًا وسمحت لنفسي بمساحة أقل من الحرية معه.

كنا نستعد لترك مدينة بيزا والتوجه إلى مدينة نابولي لنبحر منها إلى الإسكندرية عندما علمنا نبأ إصابة محمد علي بالدوزنتاريا الحادة وترك مصر متجهًا إلى جزيرة مالطا للمثول فى الحجر الصحي. وأضافت الأنباء أنه مع استفحال المرض لجأ الأطباء إلى دواء بطولي عبارة عن محلول نترات الفضة والتي نجحت فى وقف المرض لكنها فى الوقت نفسه وبسبب مضاعفات الدواء نالت من قدراته العقلية التي اضطربت.

وبعد رفع الحجر الصحي رجع محمد على إلى نابولي سنة ١٨٤٨. كانت نظرات إبراهيم لوالده كلها قلق وحيرة، فلم يكن من الممكن أن أقول: إن محمد علي فقد عقله تماما لأنه فى لحظات ما كان يُدرك تمامًا الحالة التي هو عليها ويُراقب نفسه فما أن يشعر بأنه سوف يدخل فى نوبة هذيان أو فقدان العقل إلا وقد كان يختلي بنفسه، فى عزلة تامة محاولاً بكل قوة أن يستعيد تسلسل أفكاره. سواء كان يستطيع هذا أم لا إلا أن هيئته ومظهره لم يتغيرا.

فكان على ما هو عليه منذ أن عرفته محتفظًا بهيبته الكبيرة وبهذه القدرة الفائقة

على أن يظل أنيقًا ونظيفًا إلى حد التبلور داخل هذه الأناقة والنظافة. كانت عيناه دائما متيقظتين ونشطتين، دائمًا يجلس وركبتاه نصف مثنيتين ودائمًا خنجره فى متناول يده. كل التناقض بين هذا وبين حال ابنه إبراهيم الواقف أمامه محني الرأس، يداه مضمومتان إلى صدره دليل الطاعة والاحترام، يرتدي معطفًا قبيحًا فى انتظار أمر أو كلمة من والده وهو ينظر إليه خلسة متسائلاً إن كان مرض والده هذا حقيقيا أم مصطنعًا.

تركنا إيطاليا والوالي على متن يخته. بينما إبراهيم وأنا وأخي عدنا على متن فرقاته بريطانية وضعت تحت تصرفنا من قبل السلطات البريطانية.

الفصل الخامس

(١٨٤٨)

محمد علي تصيبه الشيخوخة ـ غير قادر على الحكم ـ التفكير فى المطالبة بالوصاية ـ إبراهيم يرفض الفكرة ـ يقرر الذهاب إلى القسطنطينية لطلب الولاية ـ زيارته للسفير البريطاني السير سترافورد كاننج ـ يحصل على الولاية فى ١٣ يونية ١٨٤٨ـ يعود إلى مصر ـ تفاقم مرض إبراهيم أثناء السفر يُسبب له موجات من ارتفاع الحرارة التي أرعبت كل المحيطين به ـ نوبار ينجح وحده فى تهدئة إبراهيم والترويح عنه بالحديث عن حملاته العسكرية وانتصاراته ـ نوبار يمضى الليالي فى قمرة إبراهيم يُهدئ من روعه حتى الوصول إلى الإسكندرية ـ إقامة إبراهيم بعد عودته إلى القاهرة فى القصر العالي ثم انتقل للإقامة فى القلعة ـ محمد على يعيش منعزلاً فى سرايته بشبرا ـ عباس الوريث المنتظر يخشى إبراهيم ويسافر للإقامة فى الحجاز ـ آخر أيام إبراهيم وساعة وفاته بين أذرع نوبار بعد عودته إلى القاهرة باثنين وسبعين يومًا كما ذكرت التكهنات من قبل.

* * *

بدأت المشكلات والمصاعب بعد أن وصلنا إلى القاهرة فى إبريل ١٨٤٨ . لم يكن فى استطاعتنا إعلان جنون محمد علي، ولم يكن من الممكن أيضًا الاعتراف بسلامة قواه العقلية؛ لذلك قررنا عدم تغيير أي شيء فى سير الأمور من الناحية الشكلية ولجأ النظار ورؤساء الإدارات فقط إلى إبراهيم لتلقي الأوامر أو عرض مقترحاتهم عليه. وطُرحت فكرة تكوين مجلس وصاية برئاسة إبراهيم، إلا أن الأخير رفض هذا الأمر.

وأرد إبراهيم أن تكون له السلطة الفعلية وليس الوصاية، ومن ناحية أخرى كان يخشى من فكرة شفاء والده الذي سيجعله يدفع حياته ثمنًا لكل عمل فعله لتدعيم

سلطته رسميًا؛ لأن محمد علي كان سيعتبره اغتصابًا للسلطة. فكر إبراهيم بحكمة فوجد أن تكوين مجلس وصاية يستلزم تأييد وموافقة الباب العالى كي يُصبح شرعيًا ويعترف به ممثلو القوى العظمى فى مصر. كما كان يمكنه أيضًا استغلال الموقف وتقلد السلطة دون النظر إلى مجلس وصاية أو غيره، لكن هذا كان يستلزم أيضًا تأييد وموافقة الباب العالى.

لكن هل سيعطيه الباب العالى ما يريد، أم أنه فى ظل الأوضاع الراهنة ستقترن موافقته ببعض الشروط التى ستحط من شأنه أو يدس فى فرمانه بعض الجمل المألوفة لدى الدبلوماسية التركية والتى يمكن استخدامها بعد ذلك ذريعة للتدخل فى شئون مصر؟ إبراهيم يرى أمنه فى ولاية تُعطى له من قبل الباب العالي نهائيًا تُؤهله للحكم فى نظر الشعب والقوى الكبرى.

من ناحية أخرى كان سيسمح له بتقلد الحكم تلقائيًا عند وفاة والده دون انتظار القسطنطينية أو الذهاب للبحث عن الولاية التى كفلها له فرمان ١٨٤١ بعد المطالبة بها فى حياة والده. وكان من الصعب القيام بمثل هذه الخطوة عن طريق المراسلات؛ فهذه الطريقة لم تكن تُناسب مزاج إبراهيم على الإطلاق فلم يكن يريد سوى أن يتم العمل دون معوقات من أى نوع.

لم يكن أمامه إذن أي مجال سوى الذهاب إلى القسطنطينية لطلب الولاية، لكن كيف يذهب للإفصاح عما يرمي إليه من وراء زيارته؟ كان يجب العثور على حجة للسفر وسيكون الأمر مختلفًا تمامًا لو تلقى دعوة من السلطان لكنه لم يكن يجرؤ على إثارة مثل تلك المسألة حيث لم يكن لديه أى أمل فى الموافقة عليها؛ لأنه كان يعرف تمامًا أن الباب العالي يخشاه ويشحذ كل إمكانياته للتخلص منه وإبعاده عن الساحة.

فى أثناء تردد إبراهيم فى اختيار أى من الحلول السابقة، خرج يوما من قصر محرم بك حيث يقيم عند شقيقته نازلي ووضع أمامي منديله الملوث بالدماء. ولم يكن يريد استدعاء الأطباء، ولكنني بطريقة أو بأخرى أرغمته على استدعاء كلوت بك.

ووجد الأخير أن الحالة عضال وصرح لى بصفة شخصية وسرية بأنه يعتقد بأنها

إصابة قوية فى الرئة . وظل هذا الأمر سرّاً وتوقف النزيف بفضل الدواء الفعال الذي وصفه كلوت بك .

وفى أثناء هذه الأحداث انتشرت الكوليرا بشكل مفاجئ فى الإسكندرية واتخذ إبراهيم قراره فى الحال إذ وجد الحجة المثلى التى يبحث عنها للذهاب إلى الآستانة فأصدر أوامره بتجهيز السفينة الحربية الوحيدة الباقية من الأسطول الذى كونه محمد علي .

ولكي يُصدق الجميع أن الغرض الوحيد من وراء سفره هو تفشى الوباء ، أرسل ابنيه مصطفى وأخاه الصغير محمد علىّ أولاً على ظهر يخت شراعي أمر قائده بالتوقف فى عرض البحر بين جزيرة رودس والإسكندرية دون الرسو فى أي ميناء أيّا كانت الأسباب .

وفى لحظة الصعود على متن السفينة دعا إبراهيم كامل باشا لاصطحابه ، ولكنه رفض ؛ لأنه فيما يبدو أنه كان يشعر بالغرض من هذه الرحلة مما أدى إلى ضيق إبراهيم الشديد لهذا الرفض . تركنا الإسكندرية إلى جزيرة رودس وكنا ثلاثة مكلفين بصحبته : حسن بك طبيبه الخاص ، وبيدان بك (Bedan) وأنا .

عند وصولنا إلى رودس كانت أول سفينة رآها إبراهيم فى الميناء هى اليخت الشراعي المصري الذى يحمل أبناءه ، فقبض على قبطان اليخت الذي حاول أن يتأسف لعصيان أوامره مراراً معللاً ذلك بأنه أذعن لضغوط الأمراء الصغار إلا أنه تم تقييده على ظهر مدفع وتلقى ٣٠٠ جلدة . (ملاحظة بوغوص نوبار) .

وبعد هذا الحادث تأخر أحد المماليك عن تقديم طاقم أسنان إبراهيم الصناعية ، فتم تقييده أيضًا على ظهر مدفع وتلقى نفس المعاملة الوحشية . وفقد المسكين وعيه طويلاً وكف عن الصياح . . وعندما ذهبت إلى إبراهيم أرجو العفو عنه كان رده «اذهب ، اذهب» . كان إبراهيم فى حالة مخيفة فخشيتُ منه ، وظل المملوك بين الحياة والموت لمدة ثمانية أيام .

بعد هذه الأحداث عادت لإبراهيم حالات تقيؤ الدم من فمه ، فتم استدعاء طبيب مخضرم من رودس أكد لنا أنه يعرف أن ثمة مكانا ما على شواطئ ساحل الكارامان (Caramanie) ولكن لا يستطيع تحديد موقعه جغرافيا بالضبط حيث توجد

عيون مياه كبريتية. وظنّا من إبراهيم أن هذه المياه قد يكون تأثيرها عليه هو نفس تأثير المياه التي عولج بها فى مدينتي ڤرنيه ولوكوكيى، فكان علىّ أن أذهب للبحث عن هذه العيون الصحية، لكن أين؟ وكيف؟ لا أعرف. أعطيت الأوامر بناء على هذا لقبطان السفينة بتجهيز القوارب، لكن إبراهيم وجد أن القبطان قد أخذ كثيراً من الوقت لتنفيذ هذه الأوامر.

فقال لي: اذهب لتستفسر عن سبب هذا التباطؤ. رد علىّ شاهين القبطان قائلا: بحق السماء إنكم ذاهبون إلى عرض البحر وستمكثون للوصول إلى هدفكم من ثلاثين إلى أربعين ساعة وربما أكثر، من يدري؟ أليس من المفروض أن أعد للجميع المؤن اللازمة للرحلة وإطعام البحارة؟

وحملتُ الرد إلى إبراهيم فقال لى: «ليس هذا ما فى الأمر.. إن شاهين مملوك أبي. إنه يُريد موتى.. اسمع ولا تنس هذه الكلمات: عندما تسمع شخصًا يتحدث إليك أو يُحاول اتخاذ تصرف ما معك توقع منه سوء النية فى كلامه وتصرفاته. هكذا دائما تتحاشى الوقوع فى الخطأ وتكون على صواب». وعليه أمر بإلغاء تجهيزات السفر مما بعث بالسرور فى قلوب الجميع؛ لأن الطقس كان سيئًا وكان تمسكه بالإبحار من أجل هذه المهمة ربما سيكون سببا فى عدم بلوغ أي منا لهدفه.

ظللنا فى خليج بحر رودس لفترة كان إبراهيم ينتظر خلالها الأخبار من الإسكندرية فى الوقت الذي رأينا فيه باخرة تابعة للبحرية التركية تقترب منا وعلى متنها كبير صرافي محمد علي فى القسطنطينية». وبعد مداولات طويلة مع إبراهيم عاد من حيث أتى وفى صباح اليوم التالي أبحرنا صوب القسطنطينية. كان يخت السلطان (المجيدية) فى انتظارنا على مدخل الدردانيل فصعدنا على متنه، وفى مساء اليوم التاليَ وصلنا إلى القسطنطينية عبر مضيق البوسفور حيث كان من المقرر أن نبقى فى الحجر الصحي لفترة مما جعل إبراهيم يشعر بإهانة شديدة دفعت الأميرال الكبير إلى محاولة التفاهم معه.

فكان رد إبراهيم: «لو كنتُ أعلم أن هذه سوف تكون طريقتكم فى التصرف لكنتُ قد جئتُ بسفينة حرب وكنا سنرى ما يحدث». وعلى هذا تقرر أن يبقى تحت الملاحظة الطبية لمدة ٤٨ ساعة فى قصر تشيراغان (Tcheraghan) الصغير. وبعد

انتهاء إجراءات الحجر، توافد الوزراء وكبار رجال الدولة والنبلاء جميعهم للترحيب بإبراهيم.

لم تكن تصرفات إبراهيم هى نفسها التي كان يتحلى بها فى بلاط فرنسا أو إنجلترا. كان يعامل زائريه برعونة، ويرفض أن يتقيد معهم بأصول ولغة الدبلوماسية المتعارف عليها فى الباب العالى التى تُساير تقاليد البلاط السلطاني.

كانت مقابلته مع السير ستراتفورد كاننج الحاكم الفعلي للإمبراطورية البريطانية الذي كان يرتعش أمامه وزراء السلطان قد تخللت بعض مراحلها منعطفات صعبة وسيئة حيث كان كاننج مصرّا على ألا يتجاوز عدد جنود الجيش المصري ما نصت عليه الأرقام فى بنود الفرمان فرد عليه إبراهيم: «لدي ستون ألف رجل مسلحين وأعتزم الإبقاء عليهم وإن رأيتُ أن هذا العدد لا يكفى لضمان أمن مصر وترابها فسوف أزيدُ عددهم!».

بيد أن كاننج كان مصرّا على موقفه مما دفعه لأن يقول لإبراهيم: «كم من القوات تحتفظ بها إنجلترا فى مالطة؟ ـ وأضاف ـ مع الأخذ فى الاعتبار أن مالطة من ممتلكات التاج البريطانى والملكة هي حاكمتها»؟ فقال له إبراهيم: «كل هذا جيد لكنني أحملُ فى يديّ مفاتيح مصر وسوف أعرف كيف أحتفظ بها». بيد أن هذه المحادثات التى ظلت على هذا المنوال انتهت بطريقة أفضل مما كنتُ أتوقع.

كنتُ أرى إبراهيم إلى حد ما يشعر بالقلق إلا أنه لم يبح لى بشيء ولم يتحدث معى عن أى من مخاوفه لكني سمعته يقول يومًا وكأنه يتحدث إلى نفسه: «سوف ألقى مصير الأغبياء الذين لا يعرفون كيف يتبعون النصيحة الجيدة». (وتذكرتُ عندما قال هذا: نصيحة ملك فرنسا لويس فيليب التي حذرته من السفر إلى القسطنطينية).

كان هناك بالتأكيد أمر يشغل باله و إن كان قلقه هذا لا يظهر أمام أعين من حوله فى أي مظهر من المظاهر الخارجية تبدو عليه أو على ملامحه. لكننى كنتُ قادرًا على الشعور بقلقه هذا بالرغم من هيئته الهادئة. بالفعل كان قلقه بسبب أخبار عن تردد الباب العالى فى منحه الولاية التي كان يُطالب بها فى حياة أبيه حيث طرحت

عليه قبول منصب الحاكم العام فى مصر دون ولاية . فرفض إبراهيم ، لكن ما العمل فى حالة إصرار الباب العالى على هذا الاقتراح ؟ ألم يكن هو من يملك كل مفاتيح هذه اللعبة؟ ألم يكن هو تحت رحمة الوزراء الأتراك الذين فى إمكانهم الاعتراض على عودته إلى مصر؟ وكان يقول : «لا حاجة لى فى أن أبرر رفضي هذا ، سوف أتدبر أمري فى مصر» . فى حين أن الكل كان يعتبره خائنًا للإمبراطورية ومتمردًا سابقًا خارجًا على القانون ورجلاً طموحًا وخطيراً يُمكنه أن يخلق المشكلات مجدداً لتركيا . كان إبراهيم لا يعلم كل هذه الأفكار ، وأصبح الموقف غامضًا .

جاء عراف القصر ليُخرج الجميع من هذا المأزق وهذه الحيرة لحسن الحظ وليعلن أنه بعد استشارة الكواكب كان الرد أن إبراهيم سيموت قبل مرور ستة أشهر ، وكانت هذه النبوءة تتفق مع ما أعلنه أيضًا طبيب القصر النمساوي المكلف برعايته ، فبعد أن قام بفحصه تبين له أن إبراهيم يتقيأ الدم من فمه نتيجة إصابة خطيرة فى الرئة .

ومن ثم فقد تقرر منحه الولاية وفقا لبنود فرمان ١٨٤١ ، بل إنه أعفى من مشقة المرور بالمراسم التقليدية ومُنح الولاية فى (١٣ يونية ١٨٤٨) . تركنا القسطنطينية صباح اليوم التالي بعد حضور الوزراء وكبار رجال الدولة لوداع إبراهيم الذي ودَّعهم قائلا : « أترون هذه الأعمدة ؟ لقد أصبحت أطلالاً بينما أنا وأبي زرعنا فى مصر عشرة ملايين شجرة . . أنتم على العكس خربتم ما حباه الله لكم ! » .

تركنا اليخت السلطاني فى عرض الدردنيل ؛ لنصعد على متن سفينتنا التي أبحرت بنا باسطة كل أشرعتها صوب رودس .

كنتُ بمفردي على سطح السفينة فى حوالي الساعة الرابعة من بعد الظهر عندما لحق بي أحد مماليك إبراهيم ليخبرنى : «بأن إبراهيم يبحث عن كالوست (وكيل أعماله فى القسطنطينية) ويكاد يفقد صوابه ؛ لأنه خدعه وغالطه فى صفقة الفراء . فقلت له : إن كالوست ظل فى القسطنطينية بناء على أوامر إبراهيم الذى رفض أن يُصدق ذلك وادعى أن كالوست يختبئ فى مخزن السفينة . وطلب منى إحضاره وإلقاءه فى البحر» . بعد إبلاغي بهذه المعلومات تركني المملوك وذهب من حيث أتى . وسبب هذا الخبر قلقا لى ، فمن المؤكد أن إبراهيم كان يمر بحالة من حالات

الحمى الشديدة، مما يمثل خطورة عند شخص مثله؛ لأنه بمنتهى البرود يمكن أن يرتكب جريمة وهو فى وعيه. لكن عندما يفقد عقله فإنه يكون قادراً على عمل أى شيء. كنت على دراية تامة بحالته العقلية، كان خائفًا على حياته ويعانى من خشونة الصوت نتيجة التهاب حباله الصوتية من جراء القيء المستمر. وقد أمضى لحظات كلها قلق فى القسطنطينية، ولكنه لحسن الحظ استطاع الخروج من هذه المصيدة التي أوقع نفسه فيها وتمكن من الهروب من هذا الخطر، بينما كان هناك خطر آخر يلوح له فى الأفق وهو أكبر من الأول يطارده منذ طفولته ألا وهو خوفه إلى حد الرعب من والده؛ لأنه إذا وصلنا إلى الإسكندرية ووجدنا محمد علي قد شُفى تمامًا من مرضه، فإن ذلك سيعني بالفعل أن إبراهيم سيلقى مصيراً مظلما ولن ينجيه لا قبطان بك ولا كل مماليكه. لم يكن إبراهيم يهذي فى هذا الشأن ولا فى إحساسه بالخوف والكراهية تجاه والده فقد كان يعرف تماما أن شفاء محمد علي فيه ضياعه الأكيد، فلا وزن عنده لأى ولاية أو فرمان.

لكن على النقيض إذ وجد أباه على نفس الحالة التي تركه عليها قبل السفر غير قادر على القيام بأعباء الحكم والقبض على السلطات التي كان يمارسها؟ ألم يكن من الممكن أن يستغل لحظة من لحظات استقرار حالة أبيه الذهنية ليعرضه على الشعب والعلماء والجيش والضباط والجنرالات الذين شاركوا فى الحروب تحت قيادته هو إبراهيم؟ لكن من كان سيقبل؟ فكلهم كانوا تقريبا مماليك أبيه ورجاله المخلصين. . لن يجرؤ أحد على الانحياز ضده سرا أو علانية.

وسواء كانت هذه المخاوف مبالغا فيها أم لا، لها أساس أم لا، كنت أحس أنها موجودة فى رأس إبراهيم وكانت دائمة الحضور أمام مخيلته المتعبة والمنهكة بسبب كل هذه الأحداث، حاضرة ليس كأحلام ولكن كحقائق.

كان إبراهيم فى أثناء نوبات الحمى التي تنتابه يلقي بالاتهامات على كالوست الغائب، وكنت أخاف أنه فى يوم آخر يقوم بالتحامل على شخص آخر أو عليَّ أنا نفسي المقيم معه بصفة شبه دائمة، وهذه المخاوف كانت تتصاعد خاصة عندما تذكرت تهديده لي فى قصر النيل بإرغامي على التوبة. أتوب عن ماذا ؟ عن استقلال شخصيتي التي يبدو أنها فى نظر إبراهيم تعتبر جريمة لا تغتفر. فى الحقيقة

إن اضطرابات إبراهيم النفسية كانت تؤثر على حيث إنني كنت شابا حين ذاك. كانت الرياح مواتية وكانت السفينة تقطع عشرة أميال بحرية فى الساعة.

وفى اليوم التالي تم إخطاري بأن إبراهيم انتابته نوبة أخرى من حالات الاضطراب النفسي وكان كالوست دائما وكالعادة هو من يبحث عنه ويتهدد بقتله. وصلنا إلى مرتفعات رودس، وكانت الرياح مستمرة فى الهبوب فى اتجاه أشرعتنا ولكنها كانت تميل للبرودة، وكل ساعة كانت تمر لحسن الحظ كانت تقربنا من الإسكندرية.. وفى حوالي الساعة الواحدة من بعد ظهر ذلك اليوم كنا أنا وحسن باشا وبيدان بك نتبادل الحديث على ممرات الدور الأول عندما رأينا شرين بك قائد السفينة قادما إلينا وهو رجل شجاع كنا نحبه جميعا قال لنا فى نبرة هادئة وساكنة:

«لقد كلفني السر عسكر[أ] أن أقول لكم: إنكم أنتم الثلاثة خونة، وإنك يا حسن باشا خنته مع عباس، وأنت (متجها بنظره لبيدان بك) خنته مع أرتين بك شاراكيان، وأنت (مستديرا نحوى) خنته مع والده، لكن وقبل أن تصلوا إلى الإسكندرية ولكى يسلم من أى خيانة أخرى من جانبكم سيأمر بقطع رءوسكم ويضعها بين أرجلكم ويلقى بكم فى البحر».

كنتُ أنظر إلى حسن باشا، فرأيت خديه قد انكمشا ووجهه قد أصابه الشحوب المفاجئ، ثم نظرت إلى بيدان بك فكان وجهه أبيض كالكفن. قال حسن باشا فى صوت مرتعش لشرين بك: لكنكَ لن تُنفذ مثل هذا الأمر إذا أعطاه لك.

فرد شرين بك دون أن يتخلى للحظة عن هدوئه: «حسنا! إن عدم تنفيذي للأمر لن يُقدم أو يؤخر شيئًا كثيرًا من أمركم؛ لأن مساعدي سوف يُلقي بي فى الماء وبذلك أكون الرابع». قال ذلك وسار بعيدًا مثلما جاء محتفظًا بكل سمات الهدوء الذي فى العالم.

كان لهذا الحديث تأثير علىّ وسأكون مبالغًا إذا قلت بأنه لم يُؤثر علي إطلاقًا فهذا غير صحيح، ولكنه لم يضر بي بشكل كبير. ربما يكون الأمر بكل بساطة له علاقة بطبيعتي. لكن كى لا أغفل شيئًا فى داخلى وأبوح بكل ما فيها، فربما كان هذا

(أ) اللقب الذى حمله إبراهيم، أي القائد العام.

الشعور لأنني لم أر إبراهيم فى الميدان بالشام ولم تكن لي نفس دوافع الخوف التى كانت لدى بيدان بك وحسن باشا.

كان الاثنان لا يكفان عن النظر لى والتساؤل بنظراتهما، فقلت لهما: «احتفظا بهدوئكما وتصرفا كما لو أن شيئًا لم يحدث». فسألاني: «ماذا سوف تفعل»؟ فقلتُ: «لا أعرف».

وكنتُ بالفعل لا أدري ماذا سأفعل. ولكن الوقت كان قد حان للصعود إلى سطح السفينة، وكان قراري قد أُتخذَ، إذ كان يتعين علي أن أقوم بالترويح عن إبراهيم وأن أبعد عن تفكيره هذه المخاوف التى تنتابه. وباختصار فقد كان يجب عليَّ أن أمنع حالات الاضطراب والهذيان والسيطرة عليها و على ذهنه. كنتُ ألاحظ أن إبراهيم حتى وهو غاضب كان يبعد عينيه عن نظراتي دائمًا، وكان ذلك فيما يبدو، يعني أنني صاحب نوع من السيطرة عليه.

دخلتُ الصالون الذى كان يشغله على سطح السفينة كما كنتُ معتادًا أن أفعل عدة مرات فى اليوم، فوجدته يجلس على مرتبة على الأرض يلعب لعبة المنجلة مع أحد مماليكه. كانت ملامح وجهه لا يبدو عليها أي علامات للاضطراب. ولما انتهت المباراة قال لي إبراهيم: «أهذا أنت؟! تعال اجلس». جلستُ على خشب الحجرة على ركبتي مثنيتين بجانب حافة السرير فى المكان نفسه الذي كنتُ معتادًا الجلوس فيه. وبعد تبادل بعض العبارات عن الطقس وعن سير السفينة التي كانت سرعتها تُقربنا من الإسكندرية دون أي هوادة، انتقلت للحديث معه عن القسطنطينية وإلى الطريقة التي تعامل بها مع وجهاء الإمبراطورية.

فكان إبراهيم يقاطعني ليكمل هو بنفسه الكلمات القاسية التي قالها لهذا أو عدم ترحيبه بذاك بشكل لائق.. وفى الحقيقة لقد عاملهم معاملة سيئة.

فقلتُ له: «نعم، إننى لم أكف عن الإعجاب بك. لكن فى نهاية الأمر لقد كنا بين أيديهم؛ اعترف يا سيدي بأنكَ ارتكبتَ خطأ بالتخلى عن حذرك، وأنه كانت هناك لحظات كنتَ تأسف فيها على عدم اتباع نصيحة لويس فيليب الذي حذرك من أى سفر إلى القسطنطينية.. لحسن الحظ إن كل شيء تم بشكل جيد وحصلتَ على ولاية مصر».

هنا قاطعني قائلاً: «بهذا الصدد، فإنك الوحيد الذي لم يُهنئنى عند عودتي من القصر حاملاً الفرمان الخاص بولايتي! فما معني هذا؟!».

فقلتُ له: «هذا معناه أن الولاية بالنسبة لى لم تزد من عظمتكَ شيئًا، فأنت الآن وستظل إلى الأبد إبراهيم الذي انتزع الدرعية من الوهابيين والذي زعزع عرش الدولة (العثمانية)؛ فقل لي ماذا يمكن أن تُضيف الولاية من بريق إلى اسمك وقوة سلطانك؟! فأنت بالنسبة لى كنت تمتلك كل هذا».

إن تذكيره بانتصاراته وبالخطر الحقيقي الذي تعرض له فى القسطنطينية والذي نجا منه بالحصول على ما كان يرمى إليه بكل قوة كان سببًا قويًا فى تبديد أفكاره ومخاوفه. . ورد على قائلا: «نعم! نعم! لقد انتزعتُ منهم الولاية». فقلت له: «إن الولاية شيء جميل. أما اليوم فينبغي أن تشفى من المرض. إن ما لديك ليس شيئا يذكر وأنا واثق بأن الطبيب لاليمان سوف يشفيك فى خلال خمسة عشر يومًا. . وهذا ما سوف أفعله: بمجرد أن نصل إلى القاهرة، سوف أكتبُ إليه فى أول بريد أبعث به ليأتي إلى مصر من أجل العناية بك».

أعجبته الفكرة لكنه قال لي «لا. . لا يجب أن يكتب إليه للحضور بل لتذكيره بوعده لى بالمجيء لزيارة مصر».

كان البخيل يريد فعلاً الحصول على عناية الطبيب لاليمان، ولكنه فى الوقت نفسه يريد التهرب من دفع الأتعاب، وقد فهمت ذلك.

عمومًا كنتُ دائمًا أجد السبيل للترويح عنه ولأتحدث معه عن أمر والده فكنت أذَكِّره دائما بأن الشفاء من أمراض المخ أمر مستحيل ولا سيما فى سن والده، وكررتُ له للمرة المائة ما قاله له طبيبه الخاص فى نابولي بخصوص هذا الشأن وإن كان يتذكره جيداً لكنه دائما كان فى حاجة إلى تكرار سماعه حتى يطمئن قلبه بقدر الإمكان.

كنتُ أبقى إلى جواره حتى ساعات متأخرة من الليل تارة لمساعدته على الجلوس فى سريره وتارة أخرى نتحدث وتارة ثالثة نتشاور فى الطقس والرياح وحساب المسافة التى تم قطعها والمسافات الباقية للوصول إلى الإسكندرية. وكان عندما

يسمعني أتحدث عن المستقبل بهذه الثقة المطلقة يحس بالاطمئنان، وكانت أفكاره السوداء تتلاشى تدريجيًا.

تركتُ مجلسه فى حوالي الساعة الواحدة صباحًا وطلبت من أحد مماليكه الذين أثقُ فيهم وفى إخلاصهم ويمكنني الاعتماد عليه أن يقول لي مهما كان الثمن أى تغير يستجد على سيده حتى ولو كان بسيطًا.

مضت الليلة فى هدوء، وفى صباح اليوم التالي كانت الرياح فى صفنا دائمًا تهب على أشرعتنا. وكنا نقترب أكثر فأكثر من الإسكندرية. دخلتُ إلى إبراهيم وقابلني بنظرة كفيلة ببعث الاطمئنان فى نفسي. أمضيتُ فترة الصباح معه، أدخل وأخرج بأى حجة أتبادل معه الحديث فى أى موضوع كنت أجد أنه يصلح للترفيه عنه. كان حسن باشا يرقب تحركاتي بنظرات يغلفها القلق والتساؤل، وفى كل مرة كنتُ أقول له: «إن كل شيء على ما يرام». وفى كل مرة كان الرجل المسكين يعود إلى حساباته حيث كان قد تفرغ للتنجيم وقراءة الطالع يسأل القدر عن مصير إبراهيم وذلك بطريقة يقوم فيها بإلقاء بعض الأحجار الصغيرة على الورق بشكل عشوائي ثم يقوم بجمعها متبعا بعض القواعد المركبة للكشف عن المستقبل فأخبره الطالع أن إبراهيم سيموت وهو ينزف دمًا وأنه لن يحكم سوى اثنين وسبعين يوما.

اطمأننتُ تمامًا فى المساء وكانت الرياح دائمًا فى صالحنا وكان من المقدر لنا أن نصل إلى فنار الإسكندرية فى اليوم التالي. وبالفعل فى العاشرة صباحًا من يوم ١٤ سبتمبر ١٨٤٨ رأينا فنار الإسكندرية. وبعد ساعة ظهر القبطان على متن السفينة وكنت أتناقش معه. كل شيء كان هادئًا، وكان الموظفون قد تجمعوا فى سراى رأس التين من أجل استقبال الوالى الجديد.

حملتُ هذه الأنباء إلى إبراهيم الذي كان لا يزال راقدًا على فراشه، ثم انصرفت إلى حجرتي ونمت نوما عميقا وأنا بكامل ثيابي، فقد ظهرت علىّ ردود أفعال الموقف الذي مررتُ به وشعرت بالإجهاد وأدركت أن تهديد إبراهيم سبب لى الاضطراب.

سافرنا إلى القاهرة فى صباح اليوم التالى على متن سفينة بخارية ولحق بنا

فى سفينة أخرى كبار الشخصيات. مكث إبراهيم فى قصر النيل حيث كان يشغل غرفة صغيرة بسبب عودة حالة تقيؤ الدم إليه، كنتُ أريد الكتابة للطبيب لاليمان ولكنه رفض.

وبعد بضعة أيام ترك قصر النيل متجهًا للإقامة فى القلعة حيث شغل سراى الحرملك الذى أصبح فيما بعد مقرا لنظارة الحربية، ومكثت بجواره أخدمه كممرض وحاجب وأمين سر وكل شيء، وكان أخي يساعدني. سارت الأمور كما كانت فى الأيام العادية ولكنني كنتُ ألاحظ قلق كبار الشخصيات وهم يستفسرون عن حقيقة حالة الوالي الصحية.

ارتسمت على الوجوه علامات السرور بشكل واضح كلما ذاع خبر عن تردي صحته، فقد كان إبراهيم مهيبًا يخشاه الجميع وذاعت شهرة قسوته، بيد أنني وأخي شعرنا بالاشمئزاز لهذا الموقف. . والوحيد الذي لم يتركه للحظة هو قبطان بك مملوكه.

وفى أثناء مرحلة مرضه الأخيرة التي لم تتوقف عن النيل منه دون هوادة، استغل عباس بعض لحظات الهدنة مع المرض وطلب منه الإذن بالسفر إلى الحجاز.

كان عباس يخشى بوصفه خليفة إبراهيم المنتظر أى مفاجآت غير سارة، وكان الحذر يحتم عليه أن يظل بعيداً عن متناول يدي عمه المريض.

اضطر إبراهيم فيما بعد إلى الانسحاب فى جناح الحريم ولم يتركه، وقرر الكتابة إلى الطبيب لاليمان لكن كانت مسألة أجر الطبيب تشغله دائمًا فاكتفى بتذكيره مرة أخرى بوعده بالقدوم إلى مصر لزيارتها. ولم يسمح لأحد بالدخول إليه سوى أخي وبونفور (Bonfort) والطبيب الخاص ديامنتى (Diamanti) وقبطان بك وأنا.

وعندما كنا ندخل إلى الحرملك كانت تسبقنا تحذيرات الأغاوات بس. . بس (أي البسبسة) لتهرول النساء الموجودات فى الطرقات إلى مقارهن. كانت شقيقته نازلى هانم المعروفة بتاريخها الدامي والشهواني تجلس دائمًا إلى جواره على حافة الفراش بينما إبراهيم كعادته نائم على مرتبة على الأرض.

وكنا عند دخولنا تقوم نازلى بالتخفى فى منتهى العناية وراء ستارة سوداء كبيرة يحملها اثنان من الأغاوات لتحول بيننا و بينها . و لكنهم نسوا أن المرايا التي تكسو كل حوائط الحجرة، كانت تعكس صورة وجهها ذي الأنف المحدب الذي يشبه منقار الصقر، وعندما كانت ترغب فى الخروج فى أثناء وجودنا كنا ننبطح على الأرض وأعيننا تنظر إليها بينما تمر هى وراء الستارة السوداء التي كان الأغاوات يحملونها مفرودة دائمًا يتحركون معها كلما تقدمت خطوة إلى الخارج .

ثم جاء اليوم الذي أخبرنا فيه الطبيب أن النهاية قد أوشكت . . واستمرت سكرات الموت مدة ثلاث ساعات كانت هي الصراع الرهيب بين الحياة والموت . لم يغب هذا المشهد عن عيني للحظة أبدًا . . لم يكن إبراهيم قادرا على أن ينطق كلمة واحدة أو حتى حرفًا واحدًا كانت فقط شفتاه تتحركان، وأستطيع القول إنني كنت أفهم ما يريد من خلال حركة شفتيه .

كلفتني شقيقته نازلى بعد حديث معي من خلال فتحة كالون باب الحريم أن أسأل إبراهيم إذا كان يُريد أن يسمح لها بإحضار ابنه مصطفى . . رفض فى البداية ثم فى الساعة الأخيرة من حياته وافق . حضر ستة أشخاص سكرات موت إبراهيم واللحظات الأخيرة من عمره، أربعة مسيحيين و اثنان من المسلمين . إلى جانب فراشه كان أخي يقف وإلى جواره بونفور ثم ابنه مصطفى ثم قبطان بك عند مؤخرة الفراش ثم الطبيب وأخيرًا أنا عند حافة الفراش فى مواجهة أخي أقوم بين لحظة وأخرى بإسناد رأس المحتضر . تنقل إبراهيم بنظراته ببطء بيننا لكن عندما وصل بنظراته إلى ابنه أغمض عينيه وكأن الألم يعتصر قلبه؛ لأنه سيتركه لمصير مجهول، ثم توقف بنظره لثوان عند قبطان بك وكانت نظرته الأخيرة لي فى يوم ٢٥ نوفمبر ١٨٤٨ .

بناءً على نصيحة الطبيب انسحبنا جميعا وتركناه لعناية الحريم وشقيقته . كانت الساعة الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل عندما خرجنا من عنده، وفى الثانية صباحًا سمعنا صرخات مدوية، أكانت صرخات ألم؟ أشك . . كانت صرخات الحريم اللاتي كن ينتظرن لحظة خلاصه من آلامه كما كنا نحن فى الخارج ننتظر .

وأرسلتُ ـ كما كان من المنتظر أن أفعل ـ فارسًا إلى كامل باشا لأخبره . سرعان

ما انتشر الخبر . وكنت أظن أن كبار رجال الدولة سوف يهرعون ويتسابقون من أجل المجيء للعزاء ، لكن يبدو أني أخطأتُ التقدير فلم يهرع أحد ولم يتسابق أحد للمجيء ، بل لم ينزعج أحد . صحيح ما الضرورة حتى يُزْعجوا أنفسهم ويقطعوا نومهم؟ إن من كانوا يرهبونه لم يعد هنا . تذكرتُ فى هَذه اللحظة حسن بك وحساباته الفلكية على متن السفينة التي جلبتنا من القسطنطينية . . كانت حساباته هذه فى منتهى الدقة . توفى إبراهيم فى تمام اليوم الثاني والسبعين بعد وصولنا إلى الإسكندرية .

وفى الساعة السابعة صباحًا وصل كامل باشا ثم شريف باشا وسامي باشا ودخلوا جميعا إلى الحجرة التي كنتُ أشغلها فى مواجهة السُّلَّم . . واكتظ الدور المسحور الكبير فى القصر بكثير من الناس ، ولكن ما كل علامات الرضا هذه التى كانت تكسو الوجوه؟ وما كل هذه الأحاديث التي انطلقت مرة واحدة وبصوت عال كما لو كنا فى ميدان عام ، حتى إن كامل باشا قال لي : «إنك الوحيد الذي أرى عينيه قد احمرتا . . أنتَ الوحيد الذي بكيت!» .

«لا»! فى الحقيقة لم أبك ، يجب أن أعترف ، بل كنتُ منهكًا بدنيّا ونفسيّا لدرجة أنني لم أكن قادرًا على الإفصاح عن أي أحاسيس . لكن هذه السعادة التي كانت تكسو وجوه هذا الجمع الموجود فى الدور المسحور ، هذا المكان الهائل الاتساع الذي كاد أن ينهار تحت وطأة كل هذه الأقدام أثارت فى داخلي إحساسًا غريبًا لا وصف له .

فى الوقت الذى كان فيه كبار الموظفين يجلسون فى حجرتي فى منتهى الهدوء كما لو كانوا فى يوم عاد ينادون على عبيدهم ليجلبوا لهم الغليون ، جاء بعض الأشخاص يخبروننا أن النعش كان عند مدخل القصر . . كان هناك زحام رهيب ، هرج ومرج صاخب ، أناس يهبطون وغيرهم يصعدون الدرجات فى فوضى تشبه من يصطحب موكب عروس سعيد ، لا أناس يستعدون للسير وراء جنازة . نزل الناس من القلعة كمن يتسابقون للوصول إلى خط النهاية بخطوات سريعة ، وعند المنعطف الأول والمؤدي إلى شارع الموسكى ركب العديد من كبار رجال الدولة خيولهم تاركين الموكبَ ، حتى إنهم لم يحاولوا ذلك فى الخفاء ، وتبعهم فى ذلك

مساعدوهم. وعند المنعطف الثاني المؤدي إلى مسجد السلطان حسن انصرف الموظفون من الموكب. أما من بقي من الجنازة ومن وصلوا إلى مدافن الأسرة فكانوا الفلاحين حاملي النعش على أكتافهم تتبعهم النادبات ووراءهم عربة بداخلها نساء أسرة الوالي. حُمل النعش بشكل سريع إلى المدافن. . كان مشهدًا قاتمًا وحزينًا تغلفه الوقاحة والانحطاط؛ لأن هذه كانت نهاية الرجل الذي أضاء اسمه الشرق وهز عرش السلطان محمود ولم ينقذه سوى تحالف القوى العظمى الأوروبية ضد إبراهيم وأوقفته على مشارف القسطنطينية التي كان شعبها المبهور به يدعو له بخالص الأمنيات.

الفصل السادس

(١٨٤٨)

محمد علي فى لحظة من لحظات صفاء الذهن يعلم بوفاة ابنه إبراهيم وجلوس حفيده عباس حلمي على الحكم ــ والي الجديد يأتي لتقبيل يد جده قبل السفر إلى القسطنطينية ليتقلد الولاية ــ تقييم لعظمة العمل السياسي والاقتصادي لمحمد علي: ــ تغيير طرق الزراعة ــ إقامة السدود والقناطر الخيرية على النيل ــ إدخال زراعة القطن وقصب السكر وغيرها.

* * *

فى أثناء اللامبالاة المهينة التي لازمت إبراهيم إلى قبره، كان أبوه كلما أفاق للحظات من غفلته الذهنية المستمرة يطوف شوارع القاهرة فى حراسة مماليكه وسط جموع الناس التي كانت تنظر إليه باحترام ويرون فيه أحد المجاذيب (ويعني الشخص الملهم من عند الله). كانت الناس تقول إنه قبل رحيل إبراهيم بوقت كبير إلى القسطنطينية رأى محمد على رؤيا عن سفر ابنه وولايته وعودته ثم وفاته.

عندما أخبر بوفاة ابنه رد قائلاً: «كنتُ أعرف. . لقد حبسني. . كان قاسيًا معي كما كان مع الجميع . . لقد عاقبه الله وأماته، لكنى أجد نفسي لكوني أباه من الواجب علي أن أترحم عليه وأدعو له الله». (عاش محمد علي بعد هذه الكلمات لعدة أشهر تطارده دون هوادة فكرة أنه ما زال محبوسًا).

كنت فى سراية شبرا يوم ٢٨ نوفمبر ١٨٤٨ عندما أتى حفيده عباس ليقبل يده قبل السفر إلى القسطنطينية، فقال له محمد علي: «لقد لعنتُ إبراهيم؛ لأنه حبسني ولذا قبض الله روحه فلا تتصرف نحوي مثله إذا كنتَ تريد ألا ألعنكَ أنت أيضًا». طمأنه عباس وقال له وهو يقبل يده مرة أخرى: «أنت سيدنا وستظل كذلك دائمًا».

بدأت صحوة محمد علي تتلاشى شيئًا فشيئًا، وحكي لي أحد مماليكه أنه الآن يتخيل نفسه وهو على رأس جيشه وأحيانًا وهو يدحر جنود القيصر من أسوار القسطنطينية وأحيانا أخرى وهو يُجلس لويس على العرش.

ولم أكن فى مصر عندما توفى فى يوم (٢ أغسطس ١٨٤٩) لكن علمت أن مشاعر الحزن كانت عميقة ومن القلب حيث اصطحب سكان القاهرة جميعًا موكبه الجنائزي المهيب إلى مسجده الذي شيده فى القلعة وحدد مكان قبره بنفسه.

ومع اختفاء محمد علي اختفت العبقرية التي كانت تسهر على مصر، بل إن مصر كانت هو وهو كان مصر. كانت قدرته على التأثير فى الرجال رهيبة وكان السلطان محمود يعلم هذا، لذلك كان دائمًا يشعر بالقلق من تأثير قوة شخصيته وسيادته على مصر.

ففى أثناء حرب الاستقلال فى اليونان ولكي يطمئن قلب السلطان على مجريات الأمور أرسل إلى مصر رجلا على درجة كبيرة من صفاء الذهن والقدرة على الملاحظة، وهذا الرجل هو برتو باشا (Pertew) بحجة التفاهم مع محمد علي باشا بشأن حملة المورة، وكان عليه أن يقدم للسلطان تقريرًا مفصلاً عن مهمته التي لم تكن سهلة بالمرة حيث كان عليه أن يخبر بالحقيقة كاملة سيدًا فى مثل قسوة ومهابة السلطان محمود.. لقد قص علي عجوز تركي من القسطنطينية الحوار الذي دار بين السلطان محمود وبرتو باشا معربا عن إعجابه الشديد بفصاحة هذا المبعوث.

قال برتو باشا للسلطان محمود: «أيا سيدي العظيم! كنتُ عند خادمكم محمد علي فى أثناء قراءة سكرتاريته لآخر أوامركم السلطانية عليه الخاصة بحملة الموره، وفى أثناء قراءة المرسوم كان يأمر بأن يأتوا إليه بهذا وذاك من الأشخاص واحدًا وراء الآخر. وأشار هكذا إلى خمسة أو ستة أشخاص، وفى الحال أسرع القواسة لتنفيذ أوامره، وبعد نصف ساعة رأيتُ من أرسل فى طلبهم يتوافدون واحدًا تلو الآخر، أشخاص تبدو على سماتهم الغباء وخُيِّل إلي أنهم لا يقلون بلادة بعضهم عن بعض. قال محمد علي للأول: أريد إرسال كذا إردب من القمح إلى الإسكندرية فى ظرف ثمانية أيام وتخزينها فى الشونة. وقال للثاني أريد كذا إردب من الفول تأخذها إلى شونة أخرى، وقال لكل واحد من الآخرين أريد كذا إردب من الشعير

والقش والبقسماط، ثم أضاف أن آخر مهلة محددة لتسليم كل هذه الكميات الكبيرة من المؤن للإسكندرية يجب ألا تتعدى اثني عشر يومًا».

أكمل برتو قائلاً: «كنتُ أقول لنفسي: إن مؤنًا بهذه الضخامة وبمثل هذا الشكل تسلم خلال هذا الوقت القصير إلى الإسكندرية لأمر غير ممكن.. وتخيلتُ للحظة أنني أجلس فى بيمارستان لمجانين يرأسهم مجنون لكن كم كانت دهشتي عندما رأيتُ النيل بعد بضعة أيام مغطى بالمراكب الشراعية والصنادل والقوارب من كل الأحجام محملة بالقمح والقش والبقسماط والشعير تتجه جميعها إلى الإسكندرية باسطة أشرعتها ومستخدمة المجاديف فى الوقت نفسه».

تمكن برتو وبدون أن يحرج نفسه أن يبرهن للسلطان على قوة محمد علي لا بالكلام وإنما بالفعل، وأضاف التركي العجوز صاحب هذه الرواية: «لا يجب أن تنسى أنه إذا كان محمد علي هو العبقرية التي نفعت مصر كما تقول لكنه كان بالنسبة للإمبراطورية ولقومه العبقرية التي أضرت بهم. لقد كانت طموحاته التي لا ضابط لها ولا كابح لجماحها هي سبب قدوم القوى الخارجية والتدخل فى شئوننا ووصايتها علينا ولن تتركنا أبدًا وسوف تؤدي بنا إلى نهايتنا وضياعنا». وكان الرجل على حق فقد تسبب محمد علي فى زعزعة الإمبراطورية ولكن حتى لو لم يكن محمد علي قد برز على الساحة كم من الوقت كانت تركيا تستطيع الصمود والهروب أمام التدخلات الأوروبية؟! ألا تبقى الحقيقة أن محمد علي كان يمثل بالنسبة لمصر العبقرية النافعة وكل شيء هنا يحمل بصماته حتى الأرض والنيل؟!

* * *

كانت أرض مصر مقسمة منذ أقدم العصور إلى أحواض كل حوض محاط بالترع تحتفظ لبعض الوقت بماء النيل الذي يأتي فى فترة الفيضان وذلك من خلال مجار مفتوحة لهذا الغرض، كما كان يأتي معها أيضًا الطمي ليترسب على جانبي النهر. كانت مياه هذه الأحواض فى فترات هبوط النهر تتحول مرة أخرى إلى مجراها الطبيعي ولم يكن على الفلاح سوى أن يقوم ببعض الحرث البسيط للأرض ثم يبذر بذور محصوله ليحصد القمح والفول والشعير بعد خمسه أو ستة أشهر.

كانت الزراعة المصرية فى ظل هذه الأحوال ذات عائد ضعيف وليس بالأهمية المرجوة. وإذا كانت مصر منذ أقدم العصور تمتعت بسمعة متوارثة عن خصوبتها فهذا فى رأيي يرجع إلى سهولة الزراعة فى أرضها وليس وفرة المحصول.

أصبحت مصر بسبب هذه الطريقة فى الزراعة بلداً لا يستطيع سوى إنتاج الحبوب. وكان الكتان وحده الذى يُزرع كنبات صناعي لأنه كان موجوداً أصلاً منذ أقدم العصور؛ لأن أوقات زراعته تتفق مع موسم زراعة القمح. أما السمسم والذرة فكانت تُزرع على فترات متقطعة وفقط فى الأراضي المرتفعة التي لا يطولها الفيضان وكانت تستخدم من أجل زراعتها نظاما ماهراً من القنوات التي كانت فى فترة الحياض تجلب الماء للري (ري الحياض) كانت مصر أيضًا منذ العصور الوسطى تزرع القطن والقصب، لكن بالطبع على نطاق صغير وفى حقول لا تستطيع مياه الفيضان الوصول إليها.

فى حوالي سنة ١٨٢٠ـ إذا كانت معلوماتي صحيحة ـ ترك درويش سوداني وهو فى طريق عودته إلى السودان بعض البذور لمحو بك (Maho) أحد رجال محمد علي كتذكار لحسن الضيافة، فقام لمحو بك وهو تركي يهوى البستنة بإحضار هذه الحبوب معه وغرسها فى حديقته التي ما زالت موجودة حتى الآن فى شبرا، وبعد خمسة أو ستة أشهر نبتت البذور التي تعرف عليها چوميل (Jumel) (فرنسي كان يعمل فى خدمة محمد علي) وأكد أنها قطن من أجود الأصناف.

هكذا، ومن هذه البذور خرج القطن الذي ما زال إلى الآن يعرف باسم قطن محو أو قطن جوميل. رأى محمد علي فى هذا النسيج مصدرا لثراء مصر، لكن القطن كان لا يمكن زراعته على فترات متقطعة مثل السمسم، كما كانت فترات ازدهار القطن تتوافق مع أوقات فيضان النيل، لذلك كان يجب قبل الشروع فى زراعته على نطاق واسع حماية المحصول من مخاطر الفيضان، وسريعًا ما تم العثور على حل للمشكلة. تم تشييد القناطر المرتفعة والعريضة من القاهرة إلى دمياط على ضفاف النيل والتي يمكنها حجز مياه النهر أمامها ومنعها من إغراق الأرض الزراعية والحفاظ على مياه النيل فى مجراه الطبيعي.

كانت هناك أيضًا مشكلة أخرى، فحتى بعد حماية المحصول من خطر الفيضان

كان يحتاج للري فى فصل الصيف؛ كي ينمو ويزدهر؛ لذا كان من الضروري تحسين أنظمة الري وتطوير القنوات الموجودة حيث إنها كانت مصممة فقط لفترة الفيضان وكانت محفورة على عمق غير كاف؛ ولذلك كان لزامًا من أجل ري القطن بصفة منتظمة فى الفترات التي تنحسر فيها مياه الفيضان أن يتم تعميق هذه القنوات وحفر غيرها على أعماق أكبر لتستوعب المزيد من المياه . لذلك كان فى الوقت الذي يتم فيه بناء السدود والقناطر على النيل، كانت الدلتا تشقها الترع على مختلف الأعماق لتجلب بدورها المياه فى فترات انخفاض منسوب النيل مباشرة إلى الحقول المزروعة، وهنا كان الفلاح يرفع هذه المياه إما بالطريقة اليدوية أو بالشادوف والسواقي . تم إنجاز هذا العمل الجبار فى فترة عشرة أعوام من سنة ١٨٢٠ إلى ١٨٣٠ ، وكان سكان الدلتا كلهم وجزء أيضًا من أهل الصعيد قد تم تجنيدهم لهذا العمل، وأُرغموا على العمل بدون أجر وبالقوة .

كان خوفو قد سبق ولجأ للعمل الإجبارى من أجل بناء الهرم الأكبر الذي يحمل اسمه وكان مقررًا أن يكون قبرًا له، لكن هيرودوت ذكر أن الأجيال التي جاءت بعده لعنت ذكراه وأن أصداء أعماله البائسة كانت تتردد إلى الوقت الذي زار هو فيه مصر . بينما ستظل ذكرى محمد علي خالدة ومقدسة متساوية بذلك فى وجدان الناس بذكرى الأولياء الصالحين .

صحيح أن هذا التخليد لذكراه شيء عادل؛ لأن هذا الوالى الكبير حَوَّلَ أرض مصر بيديه القويتين وسيطر على النيل الجامح، وأعطى للناس أسباب غناها، فحَوَّلَ مصر من بلد زراعي فقير إلى بلد يمتلك زراعة غنية، وإن كان مع كل هذه الوفرة ظل الفلاح بائسًا، فإن الفلاح نفسه يعرف أن كل هذا سببه تناسى البعض لتقاليد الفلاح وأسلوب حياته البائسة التي كان عليها أيضًا فى العهد السابق .

* * *

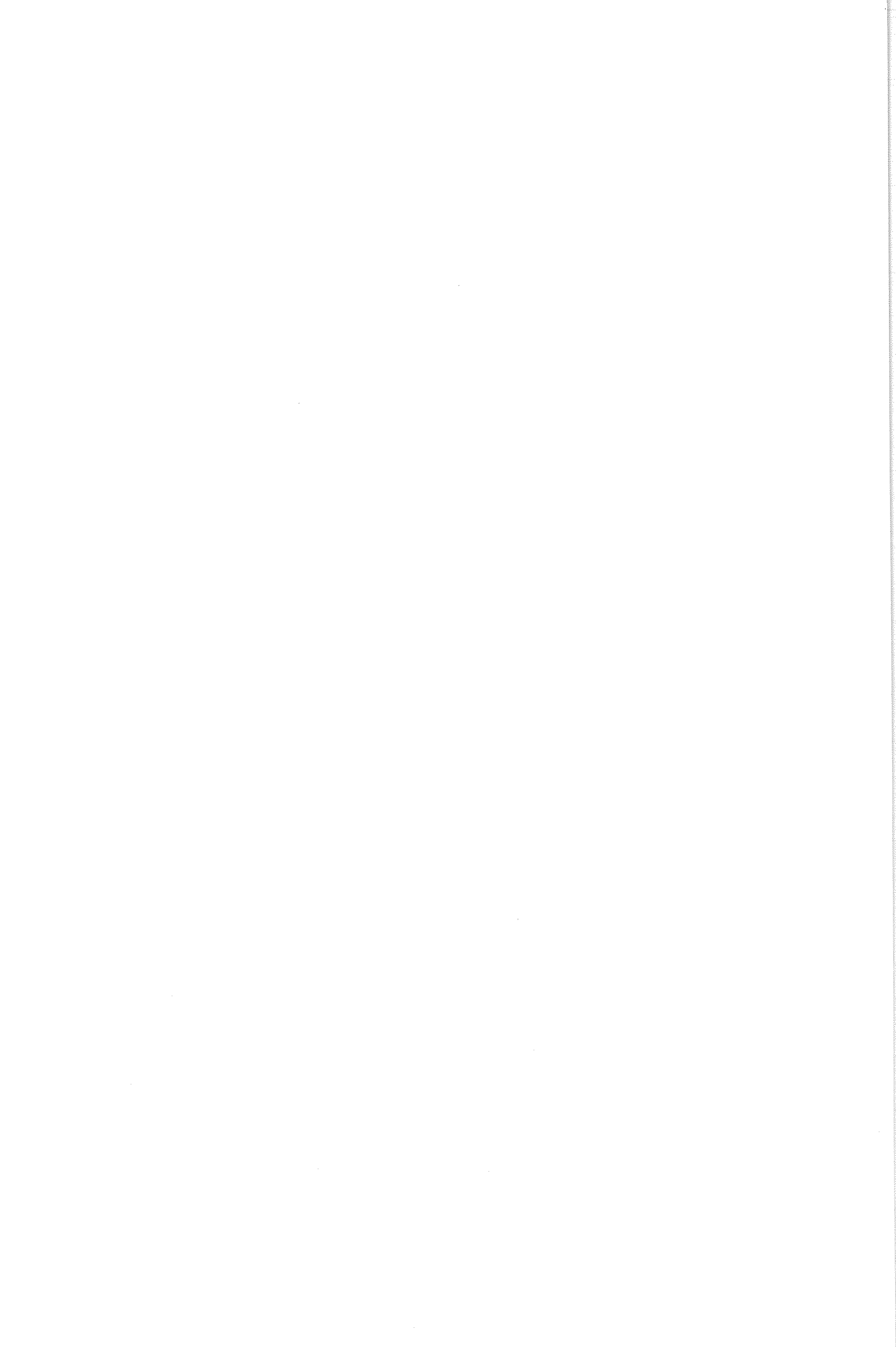
وعندما زار إمبراطور النمسا مصر سنة ١٨٦٩ جاء إلى القاهرة بعد حضور حفل افتتاح قناة السويس وزار القلعة ومسجد محمد علي، وكان لي شرف مرافقته وخدمته فى فترة زيارته . وعند وصولنا إلى المكان الذي يوجد فيه قبر محمد على

إلى يمين مدخل المسجد استدار ونظر إلي بنظرة فهمت معناها، وقلتُ له: «سيدي إنه كلما نبتعد عن الطريق الذي رسمه لنا، نسير فى طريق خطأ ونضل السبيل».

كان يمكنني أن أضيف: وتضيع مصر منا.. لكن فى هذه الفترة كانت لجنة الإصلاحات القضائية تعقد أولى جلساتها وكنتُ أعتقد أنني مازلت قادرا، وتمكنت فى الوقت المناسب من تدارك ومحو الأخطاء التي أدت إلى ضياعنا.

القسم الثانى

عباس



الفصل السابع

عباس

(١٨٤٨ ـ ١٨٤٩)

عباس يعود من مكة حيث كان يقيم عندما توفى إبراهيم ــ جلوسه على الحكم ـ شخصيته ــ نوبار يلتحق بمعيته ويذهب معه إلى القسطنطينية لينال الوالى الجديد فرمان الولاية ــ تاريخ نشأة خدمة تجارة الترانزيت ونقل البريد عبر الأراضى المصرية ــ مشروع خط سكة حديد الإسكندرية السويس ـ تخوف الصدر الأعظم من نتائج هذا المشروع وينصح عباس بالعدول عنه ـ علاقات عباس مع السلطات القنصلية والأوروبيين عمومًا تتخذ شكلاً رسميًا بحتًا ـ انخفاض شعبيته فى الأوساط الرسمية والشعبية ـ تاريخ نشأة المؤسسات المالية فى مصر قبل حكم عباس ـ عباس يعيد توزيع الأراضى التى خصصها محمد على لكبار موظفيه على الفلاحين ـ غضب فى أوساط الموظفين ـ طرد العرافين والدجالين الذين يؤثرون تأثيرا سيئًا على الناس ـ طرفة تخص التكهن بطالع نوبار تنبأ بها أحد هؤلاء الذين يجيدون سرد المغامرات الجميلة ــ نوبار يحصل على لقب بك ويعين سكرتيرًا أول وترجمانا للوالى.

* * *

بعد عدة أيام من وفاة إبراهيم عاد عباس من مكة، فى يوم الوفاة اجتمع كبار موظفى الدولة فى حجرتى وكلفوا مارى بك (Marie) قارع طبول فى الجيش الفرنسى سابقًا وأصبح فيما بعد قائمقام فى أثناء حروب الحجاز بأن يحمل إليه الخبر.

رحل عباس من مكة فى الحال بينما تضاربت الآراء حوله فى مصر. كان الأوروبيون يعتبرونه رجلاً متعصبًا ورجعيًا، وأستطيع القول بأن المصطلحيْن اليوم كما فى ذلك الحين معناهما واحد عند الأوروبيين. أما فى أوساط الموظفين فكان

خليفة إبراهيم بالنسبة لهم شخصًا لا يجيد فن التعامل مع الأزمات، وشبهوه بشخص لا يعرف كيف يتراجع فى الوقت المناسب عن ارتكاب جريمة.

وقد كانوا يعرفون أنه ينهمك جدًا فى الأمور الإدارية، لكنه يحب العزلة ولا يشعر بالسرور إلا فى محيط أسرته. كان معروفًا بين الكبار بأنه كسول كما وصفه أمامى جده. ولذلك كانوا يجدون صعوبة فى التأقلم مع فكرة أنه أصبح سيدًا عليهم بعد أن عرفوه طفلاً ثم مراهقًا، وكثيرًا ما كان يتلقى منهم الأوامر الصادرة من جده وتوبيخه له فى أحيان كثيرة فكان يلجأ إلى مكاتبهم. فى ظل هذه الظروف كان من الطبيعى أن تصبح فكرة الطاعة العمياء فى نظرهم على الأقل غريبة. إنى مقتنع بأنهم إذا وجدوا من بينهم رجلاً أو رجلين من ذوى الشخصية الذين لديهم القدرة على أخذ المبادرة فإنى مقتنع بأنهم سوف يحاولون السيطرة على الوالى الجديد أو توجيهه وإيجاد قوة تكون بمثابة رد فعل لقوة السلطة المطلقة التى يتمتع بها الحاكم. لكنهم كانوا جميعا من حيث القدرة على اتخاذ المبادرة وقوة الشخصية أصفارًا وعاجزين تمامًا. لكن هل يمكن أن يكون الوضع غير ذلك؟ ففى خلال فترة عملهم الطويلة: هل كان لديهم فكرة واحدة عبروا بها عن شخصيتهم؟ ألم يظلوا دائمًا الأدوات القادرة فقط إلى حد ما على تنفيذ وأداء مهام الوظيفة؟ دائما منكسرين فى يدى سيد كان يفكر ويتصرف بالنيابة عنهم؟

وفيما بعد تمكنت من معرفة أن «عباس» مقتنع بوجود مؤامرة، أو على الأقل اتفاق فيما بين كبار رجال الدولة على وضعه تحت السيطرة. وفى رأيى الشخصى لم أصدق مثل هذا الكلام. من الممكن أنهم تبادلوا الآراء والمخاوف أو الآمال.. هذا ممكن، وفكروا فى تطبيق نظام للأمور مشابه لما هو قائم فى القسطنطينية حيث كانت السلطة المطلقة للسلطان لا تمنع من مناقشة كل أمور الدولة واتخاذ القرار بشأنها من خلال الباب العالى. أستطيع أن أتقبل مثل هذا التفكير والتحليل للأمور لكن مع التحفظ على أن هذه الأفكار ظلت كلها فى مرحلة التكون.

وباختصار: أنا مقتنع بأنه من جانبهم كانت هناك نية للاستقلال، لكن وبسبب شخصياتهم الضعيفة فإنى أرفض تمامًا أن أصدق بوجود خطة حقيقية أو مؤامرة تم إيقافها.

كان عباس بطبيعته لا يثق بأحد، شكاكا بطبعة . . ومَنْ لم يكن هكذا؟! ألم يكن إبراهيم يعيش على الشك دائمًا وأبدًا؟ ألم يظل محمد على نفسه الذى سيطر على الجميع بذكائه أسير هذا الإحساس لآخر يوم فى حياته؟ وهل كان يستطيع حتى وهو فى حالة نصف الجنون التى كانت تنتابه البقاء ولو للحظة دون سيفه وحاجبه؟! ألم يكن بناءً على أوامره أنه فى كل مرة يتم تقديم الماء والقهوة له تكون حركته الأولى هى إبعاد الكوب أو الفنجان، ثم يقول إنها غير نظيفة فيرد المملوك الذى تعود منه على هذا التصرف بالرد عليه بنفس الجملة دائمًا :

«فلأُحرم من استعمال ذراعىّ وساقىّ، وأن أظل طوال حياتى أهيم على وجهى أتسول من الناس عبر الطرقات إذا لم يكن هذا الماء نظيفًا» . كان الباشا الكبير يقرر فقط بعد هذه الكلمات وتلك الطقوس المتكررة فى كل مرة وبنفس الكلمات شرب الماء أو فنجان القهوة المقدم له .

وبالإضافة إلى هذا الاتجاه الفطرى والطبيعى للشك كانت ميول عباس إلى التسلط عظيمة إلى أقصى حد، ولديه إحساس غريزى يلزمه بالارتباط برجاله المقربين الذين اعتبرهم كذلك من ذويه . . هكذا يمكننا أن نتبين وبكل سهولة أن زمن استخدام العنف بشكل جلى وواضح قد ولى، لكن مع الأخذ فى الحسبان رغبة عباس المطلقة فى إبعاد رجال الحكم السابق عن البلاد مهما كان الثمن .

وفى الوقت الذى كون فيه الأوروبيون المقيمون آراءهم من ناحية ومشاعر كبار رجال الدولة من ناحية أخرى تجاه عباس، حدث أمران كان لهما أكبر الأثر فى تحول مصر : الأول هو : إنشاء خط السكك الحديدية، والثانى هو : توزيع الأراضى على الفلاحين، تلك الأراضى التى هجروها لسبب أو لآخر أو تم ترحيلهم منها لإقامة إقطاعيات يملكها كبار رجال الدولة، وسوف أعود فى وقت لاحق إلى هذه المسألة .

لم يلزم الفرمان الذى خَوَّلَ لورثة محمد على حق الجلوس على حكم مصر الوالى الجديد كما قلت من قبل بالسفر إلى القسطنطينية للحصول على أمر الولاية، لكن الأحداث التى أجبرت إبراهيم على اتخاذ مثل هذه الخطوة دفعت «عباس» أيضًا لكى ينتهج نهج عمه، ونتيجة لهذا سافرنا إلى القسطنطينية .

كانت نظرة عباس لى فى حياة إبراهيم نظرة سيئة لأننى كنتُ أحد رجاله المخلصين، أو لأن إبراهيم كان دائمًا يشملنى بعطفه ورعايته. ولكن «عباس» لم يتردد فى اتباع طريقة سلفيه فى التعامل معى وألحقنى بمعيته عندما أصبح حاكمًا، وبالتالى رافقته إلى القسطنطينية حيث نال فرمان الولاية وتمت قراءة الأوامر السلطانية بصوت عال فى القاعة الكبيرة للقصر حيث كنا نقف جميعًا، قرأها علينا حاجب البلاط ثم تلت هذه المراسم بعض الأناشيد الدينية التى أنشدها العلماء وكان يصحبها نوع من الأنغام المرتلة. كان هذا المشهد مؤثرا، وعلى رغم بساطته فإنه أضاف شيئًا من العظمة المؤثرة.

فرق كبير بين هذا الاستقبال وذاك الذى استقبل به إبراهيم، لم نكن نشعر مطلقًا بالخوف والقلق من الوزراء العثمانيين مثلما حدث من قبل، فقد عاملوا «عباس» كزميل لهم، له سلطة مهمة عظيمة، فكان من الضرورى تبادل الود معه. وقد استطاع الوالى الاستفادة من هذه المشاعر بشكل جيد وممتاز عمليًا حيث لم نتأخر فى معرفة أن سامى باشا ـ وهو إحدى الشخصيات التى كان عباس يحرص على التخلص منها ـ قد اختير حاكما على تساليا (Thessalie) من قبل الباب العالى.

فى الحقيقة أننى أجهل ما دار بين الصدر الأعظم وعباس. هل أعرب الأول عن رغبته فى إبعاد سامى باشا بشكل مباشر واضح أم على العكس أنه حصل على ولاية تساليا كمكافأة له على خدماته الطويلة؟ وأيًا كان الأمر وعلى أى حال، استغل رئيس الوزراء هذه الفرصة بكل إصرار ليكسب رضا الوالى الجديد، وكى يؤكد فى الوقت نفسه على المبدأ الذى أعلن فى فرمان ١٨٤١، بأن الموظفين المصريين تابعين للباب العالى مباشرة.

* * *

بعد أن تمت تسوية هذه النقطة تطرق الصدر الأعظم إلى مسألة لم تكن ضمن جدول الأعمال المطروحة للمناقشة، وكنت على دراية تامة بها لأن «عباس» أشركنى فى هذه القضية بعد انتهائه مباشرة من لقاء الصدر الأعظم.

لا أحد يجهل أنه إلى عام ١٨٣٤ كانت الاتصالات بين أوروبا والشرق الأقصى تتم عن طريق رأس الرجاء الصالح فقط، وفى هذه الفترة قام النقيب

واجهورن (Waghorn) وهو أحد الضباط العاملين فى جيش الهند بقطع المسافة ما بين السويس والإسكندرية عدة مرات بالمراكب وعلى ظهر الجمال، كما سافر بين عدن والسويس على متن السفن العربية فى البحر الأحمر واقتنع بضرورة تأسيس خدمة بريدية عبر مصر تضمن الاتصال المباشر ما بين بريطانيا والهند.

لقد اعتقد محمد علَى فى الفكرة وشجع جهود صاحبها وكانت النتيجة قيام شركة إنجليزية باسم شركة بينينسولير (La Peninsulaire) التى أنشأت خطّا ملاحيّا بين ميناءى ساوثها مبون الإنجليزية والإسكندرية بالتنسيق مع سفن تقوم بالرحلة ما بين السويس وبومباى. وقد تحسنت هذه الخدمة تدريجيّا، وسارت بشكل منتظم ومستمر. كانت حقائب المسافرين والبريد تُنقل فى البداية بواسطة مراكب تجرها الخيول برّا من الإسكندرية إلى القاهرة، ثم استبدل بها فى الفترة التى وصلتُ أنا فيها إلى مصر عام ١٨٤٢ السفن البخارية. عند وصول هذه البضائع إلى القاهرة، كان البريد يشحن على ظهر الجمال، والمسافرون يستقلون العربات ذات العجلتين للذهاب إلى السويس فيما بين ست عشرة إلى ثمانى عشرة ساعة، كان نقل كل هذه الأمتعة والبضائع والركاب عبر مصر لا يستغرق أكثر من ٧٢ ساعة. وبعد أن تقدمت الخدمة وتوسعت لم يقتصر النقل فقط على حقائب المسافرين والبريد، وإنما شمل أيضًا الجرائد الصادرة فى إنجلترا والمرسلة إلى الهند، وكذلك البضائع الثمينة المستوردة من الهند مثل الحرير والنيلة.

وبفضل الشركة عادت التجارة إلى الطريق القديمة المستخدمة منذ عهد البطالمة والرومان والتى ظل البنادقة متمسكين بها لبعض الوقت حتى بعد اكتشاف فاسكو دى جاما، ولم تهمل إلاّ فى أعقاب تدهور الحكم فى مصر فى أواخر عصر المماليك وهجرت تمامًا مع الغزو التركى فى عصر سليم الأول. غير أن الأمن والأمان الذى تمتعت به مصر على يد محمد على ويده القوية سمح بإعادة استخدام هذه الطريق القديمة للاتصالات ما بين أوروبا والشرق الأقصى.

وكان حقّا شيئًا مثيرًا أن ترى كل خمسة عشر يومًا سفينة كبيرة تفرغ حمولتها من ركاب وبضائع وبريد وصناديق الجرائد والبضائع الثمينة فى ميناء الإسكندرية وتتبع خط سيرها وهى فى الطريق إلى الجمرك يسير خلفها وحولها جموع من الناس

تتحرك فى كل اتجاه تشارك فى تحميل هذه البضائع بشكل لا بأس به على العربات الطويلة ذات العجلات الأربع، ليتم إرسالها الواحدة تلو الأخرى تحت حراسة سائق واحد فقط من الجمرك إلى رصيف كرموز المطل على ترعة المحمودية، لتشاهد هناك تحميلها مرة أخرى على مسطحات ليتم نقلها إلى القاهرة نهاراً أو ليلاً وسط أضواء المشاعل وبخورها المعطر، ويتم تفريغ هذه البضائع بسرعة فى بولاق بشكل غير مرتب وسط ثلاثة آلاف أو ألفين من الجمال المكلفة بنقلها إلى السويس حيث تصل الحمولة دون أن تنقص قشة منها أو يتم تحويل مسارها، ولكنى لا أستطيع أن أصف لكم مشاهد الارتباك والفوضى المثيرة للشفقة التى رأيت بنفسى بعض مشاهدها فى أثناء رحيل هذه القوافل. . سيكون ذلك أمراً مستحيلاً أن أفعله.

ولن أحاول كثيراً تفسير كيف كانت كل هذه الطرود والحقائب والبضائع التى تمر على كل هذه الأيدى والمراحل من رجال الميناء إلى سائقى العربات إلى ملاحى النيل وأخيراً بدو الصحراء وكيف كانت تصل إلى محطتها الأخيرة دون أن تعبث بها يد، بل أستطيع فى النهاية أن أقول: إن الخوف الذى كان يبثه هذا الذكاء الساهر على أمن كل شىء وأى شخص فى مصر لابد أنه كان عظيماً إلى درجة أنه كانت لديه القدرة على تأمين هذه القوافل.

وقام محمد على بتقسيم الصحراء بين القاهرة والسويس إلى مناطق تتحرك داخلها القبائل المختلفة من البدو. كانت كل قبيلة مسئولة عن أى شىء وكل شىء يمكن أن يحدث داخل أراضيها، وتم إلزام زعماء القبائل بتوفير العدد اللازم من الجمال وضمان حسن سير وسلوك الجمَّالين الذين عُهد إليهم قيادة القوافل. لم تكن هذه الضمانات مجرد كلمة فحسب. ففى بداية تأسيس هذه الخدمة حدثت سرقة شُنق بسببها ثلاثة من رؤساء قبائل البدو على أحد أبواب القاهرة وهو الباب المطل على الصحراء. ومنذ ذلك الحين إلى عام ١٨٥٨ العام الذى تم فيه مد خط السكك الحديدية إلى السويس تحت إدارتى مما سمح بإلغاء خدمة الجمال، ولا أتذكر أبداً أنه وقعت أى حوادث سوى أنه فى عام ١٨٥٨ وقبل شهور قليلة من تسليم وبدء تشغيل الخط الحديدى اكتُشف عند وصول إحدى القوافل اختفاء سبعة من الصناديق تحمل كل منها ١٠٠٠ تالارى. كلفت فى الحال بالتوجه مباشرة وبنفسى

إلى الصحراء لمتابعة البحث، وكانت النتيجة أنه فى ظرف سبعة أيام وجدت الجمال التى كانت قد تخلصت من قيودها وانفصلت عن بقية القافلة لتهيم على وجهها فى الصحراء ووجدت الصناديق على ظهورها.

باختصار: كان الأمن فى مصر يدعو حقيقة إلى الإعجاب والانبهار. هذا العرض السريع ربما يوضح لماذا استقبلنا الشعب الإنجليزى بكل هذا الترحاب وأقامت بلدية لندن حفلاً خاصّا لتكريم إبراهيم باشا فى أثناء سفرنا إلى إنجلترا. ألم يكن هو ووالده من يرجع إليهما الفضل فى أن تجارة إنجلترا. وجدت وسائل النقل السريع ما بين الهند ومراكزها فى لندن؟

وعلى الرغم من هذا، فإن تجار المملكة المتحدة غاضبون حيث اتفقوا على عدم إظهار الرضا، فى حين أن الرد على الخطاب بدلاً من أن يتأخر لمدة عام فى طريق رأس الرجاء الصالح كان الرد يصل فى غضون سبعين يومًا منها خمسة وثلاثون يومًا للذهاب ومثلهما للإياب. لكن ما لبثت هذه المدة أيضًا أن بدت طويلة وكانت أوروبا فى هذه الفترة التى أتحدث عنها، أى عام ١٨٤٩ قد أصيبت بحمى السكك الحديدية. وكان من الطبيعى إذن لتسهيل نقل البضائع عن طريق مصر أن تنشأ فكرة الربط بين السويس والإسكندرية عن طريق خط سكك حديدية وتتبلور فى عقول البعض. أما بالنسبة لبقية الأحداث، فلم تكن الفكرة جديدة. ففى أواخر عهد محمد على كان قد بدأ بالفعل الحديث بقوة عن مشروع للسكك الحديدية، بل أيضًا كان الكلام قد بدأ عن قناة السويس.

وأتذكر بهذا الخصوص أن مديرى الشركة الشرقية تقدموا بعد استشارة محمد على أو بعد تفاهم فيما بينهم: بمذكرة توليت أنا ترجمتها كانت عن قناة السويس والمزايا المنتظرة عند افتتاحها والتى تعود على التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى. لكن بعد ذلك قالوا لى، بل وقرأت فى مكان ما أن محمد على رفض فكرة القناة؛ لأنها ستكون مصدرًا للخطر على أمن مصر وبقائها.

فهل هذا صحيح؟ لا أعلم لكنى لم أسمع أى حديث فيما بعد عن هذه المذكرة التى قدمت لمحمد على.

فى أثناء إقامتنا فى القسطنطينية مع عباس عام ١٨٤٨ اتجهت النوايا إلى تأسيس خط للسكك الحديدية فى مصر وكانت هذه إحدى النقاط التى أصبحت موضوع مشاورات بين رئيس وزراء تركيا وعباس والتى أشرتُ إليها من قبل.

وحذر الصدر الأعظم «عباس» من أى تفكير فى خط حديدى. وأجهل بناءً على أى استنتاج توصل الصدر الأعظم إلى أن وجود سكك الحديد معناه تسليم مصر إلى الاحتلال البريطانى.

ولم يقم عباس بعرض هذه الأفكار علىَّ فحسب وإنما أشركنى معه باقتناع كامل. وأضيف أيضًا أن سفير فرنسا الچنرال أوبيك (Aupick) تحدث مع الوالى فى حضورى وفى مناقشة سرية حضرها الصدر الأعظم عن الفكرة نفسها، وبذلك يكون عباس قد حذر بشكل مضاعف بخصوص هذا الشأن.

أستطيع أن أفهم تحذير رشيد باشا له من إنشاء السكك الحديدية؛ لأنه كان يرى أن نمو حجم الترانزيت والعلاقات المصرية الأوروبية هى بداية لدخول أفكار جديدة إلى البلاد.. من ناحية أخرى فهى مجال لتدخل القوى العظمى فى شئون تركيا وهو التدخل الذى ازداد يوما بعد يوم بعد حروب محمد على وإعلان خط كلخانة فبدأ يُخيف الباب العالى بشكل جدى. كان رشيد إذن يمكن أن يكون على حق لأن أفكاره ومعتقداته الإسلامية حول العزلة عن الغرب تجعله بالتأكيد على حق فى مثل هذا التفكير. لكن ماذا عن الجنرال (Aupick)؟ كانت لهجته ومواقفه إلى اليوم لا تفسير لها سوى أن الدبلوماسية والسياسة التى يسير عليها كانت تؤيد كل معارضة يبديها الباب العالى أمام توسع التجارة المصرية عندما تكون الاستفادة منها أكثر بالنسبة لآخرين عن المصالح التى يمثلها هو.

* * *

وعلى أى حال يمكن تلخيص الموقف عند رحيلنا من القسطنطينية كالتالى: تقارب بين عباس والوزراء الأتراك مهد ليكونوا وسيلته للتخلص من أى شخص يُسبب له المتاعب. كانت الفكرة التى تدور فى ذهن عباس هى استغلال هذا التقارب ستارا يتخلص من ورائه من أشخاص آخرين غير سامى باشا ومن كل الذين كان يعتقد عداءهم سواء كان محقّا أم مخطئًا. وضع عباس داخل هذا

التصنيف أعضاء عائلته الخاصة ولا سيما من لا يُظهر منهم فروض الولاء والطاعة بشكل كامل كما كان يفعل مماليكه (الخاصة)، فى حين لم يكن هذا موقفه من أسرته هو.

بل وحدث أن عاد أحمد وإسماعيل ابنا إبراهيم باشا الصغيران إلى مصر من المدرسة التى كانا مقيمين فيها فى باريس من دون إذن مسبق من عباس فاعتبر ذلك نوعًا من الاستخفاف وعدم الاحترام، فأعادهما مرة أخرى إلى مدرستيهما. هذا الأمر يتعلق بأطفال، لكن سعيد بن محمد على لم يكن طفلاً حيث كان والده قد نصبه أميرًا للأسطول. حقيقة إن هذا الأسطول الذى كونه محمد على لم يعد له وجود الآن؛ لأنه صنع من الأخشاب التى لم تُجفف جيدًا مما ترتب عليه التلف السريع للسفن. غير أن هذا لم ينقص من مهام سعيد بوصفه قائد الأسطول، وظل ضباط البحرية الموجودون بعد تلف السفن تحت قيادته وفى معيته. وكان سعيد قد جلب لنفسه المدرسين الفرنسيين وكان يتحدث الفرنسية بطلاقة وبشكل صحيح، وكانت أساليبه الصريحة ومعاملته المتفتحة وروحه المرحة قد جعلت منه شخصية محبوبة بين أعداد الأوروبيين فى الإسكندرية والتى ازدادت بشكل كبير عقب قيام الحركات الثورية التى انتشرت فى كل من فرنسا والنمسا وإيطاليا.

كان معظم أفراد هذه الجاليات يتكون من طبقة النبلاء التى تحولت إلى طبقة كادحة، وكانوا أذكياء نشطين يحاولون بذل كل الجهود الممكنة من أجل إبراز كل ما لديهم من فنون وخبرات لاكتساب رزقهم. وكان طبيعيًّا أن يبحثوا عنه حيث يوجد، أى فى قصر الوالى الذى يعد مركز الإعداد لكل التعاملات التجارية مع الحكومة، لكن باءت كل جهودهم مع عباس بالفشل لأنه كان يرفض دائمًا استقبالهم.

واختلف الوالى الجديد عمن سبقوه فى شخصيته وأفكاره. . فمحمد على كان يحب أن يحيط نفسه بالقليل من الأوروبيين المقيمين فى مصر أو الذين يفدون إليها زائرين، وكان هؤلاء يعملون كهمزة وصل بينه وبين أوروبا ويُعَرفونه بها. لكن لم تكن لدى عباس الدوافع التى تحمله لمواصلة اتباع التقاليد التى كان يسير عليها كل من جده وإبراهيم اللذين كان عليهما القيام بإصلاح البلاد وتأسيس دولة لها وضعها

الاجتماعى وإخراجها من الظلمات إلى النور؛ لأنه على النقيض كان يرى بلداً أصبحت أهميتها السياسية والتجارية واقعًا ملموسًا. وكان منهجه الاقتصادى فى شئون التجارة والصناعة يختلف على أى حال عن ذلك الذى كان جده يتبعه. وبعيداً عن طبيعته المتشككة وميوله النفسية التى كانت تدفعه للحياة فى عزلة وسط القليل من رجاله، كان عباس يختار أناسًا يشاركونه نفس الأفكار: إرادتهم هى إرادته، ويؤيدون نظريته التى تقول: إنه ليس من الضرورى استمرار العلاقات مع الأجانب فى مصر كما كان متبعًا فى عهد محمد على وإبراهيم، فكان عباس يرفض مقابلة أيٍّ من الذين يتقدمون إليه، وكان يقول:

«أنا لستُ تاجراً ولا شأن لى بهؤلاء السادة، فليتفرغوا لتجارتهم فإنى لا أرجو منهم ما هو أفضل من ذلك. وإذا تعرضوا لأى عراقيل أو اضطهاد فأنا هنا لحمايتهم. وإذا كانوا يحتاجون لمساندة خاصة فليلتمسوا إذنًا بالمقابلة فى القصر وسوف أوافق على ذلك فقط إذا كانت الأسباب وجيهة. لا أريد أن يصبح الأمر كما كان فى عهد جدى أو كما تسير الآن فى سراى سعيد. لا أريد أن يصبح قصرى كالمقهى أو مكانًا للتجمع والحديث يجىء إليه كل من يريد؛ لأنهم لا يجدون ما يفعلونه».

وكانت علاقات عباس مع الهيئة القنصلية علاقة مباشرة تخلو من طابع الود الشخصى الذى كان يحلو لمحمد على أن يصبغه على مثل هذه العلاقات. كانت مقابلات عباس تتسم دائمًا بالبرود وبعض الفتور بسبب قلة اهتمامه بما كانت الأمور تمثله فى أوروبا.

وعلى الرغم من ذلك فإنه أصيب بالدهشة فى أثناء زيارته الأخيرة للقسطنطينية من الطريقة الأرستقراطية والمعاملة المهذبة التى عامله بها السفراء الأجانب. فقد كان عباس لا يجد هذه المعاملة المهذبة والأرستقراطية من قبل أفراد الهيئة القنصلية. فباستثناء البعض كان معظم القنصليات ومفوضيها لا يتعاملون معه بالشكل اللائق. كان عباس يغضب بشدة من الحرية التى كان بعض القناصل يسمحون بها لأنفسهم للحضور إلى السراى فى الساعة التى تناسبهم، فقال لى عباس ذات مرة:

« لقد رأيتُ فى القسطنطينية الأوروبى على حقيقته، وكانوا سفراء بحق

يسألوننى عن الساعة التى أستطيع مقابلتهم خلالها. كانوا يعلنون عن قدومهم ويأتون مرتدين الملابس الرسمية كما ينبغى أن يفعل الرجال ذوو المقامات الرفيعة، وأنا لا أقبل أن يكون الوضع أقل من هذا هنا فى مصر». بالفعل أتذكر أنه فى يوم ما حضر السيد بينيدتى(Benedtti) إلى سراى الخرنفش بالقاهرة مرتديًا اللباس المخصص لحجرة النوم «الروب دى شومبر» وتم إعلان حضوره على الوالى بهذه الملابس، بيد أن بينيدتى أصيب بالدهشة لمجرد أن المقابلة رُفضت، وبعد أن سمع على لسانى أننى قلت إنه فى المستقبل إذا كان يرغب فى رؤية الوالى فعليه أن يتقدم بطلب للمقابلة أولاً وأن يكون مرتديًا الرداء نفسه الذى سيرتديه فى فرنسا عندما يقابل وزيره.

وكما ذكرت من قبل لم تكن شعبية عباس كبيرة فى أوساط الكبار والنبلاء والهيئات الوظيفية وفى أوساط الأوروبيين. بالنسبة للمجموعة الأولى فإنها لم تستطع أن تقبل الحجة التى تم بها تعيين سامى باشا حاكما على تساليا لأنه تبين أن «عباس» كان مصرّاً على التخلص منهم وإبعادهم والإبقاء على رجاله المخلصين فقط؛ لأنه لا يريد رجالاً كانوا فى الماضى إلى جوار عمه أو جده.

ولذا التمس كثير من هذه الشخصيات الإذن بالعودة إلى بلادها ولكن الكثير منهم لم يتبع هذه الخطوة لأنهم كانوا مرتبطين بالأرض التى يمتلكونها لأن محمد عَلى كان قد تنبه إلى ذلك الأمر واتخذ الاحتياطات اللازمة عن طريق توزيع الأراضى عليهم، بل فى أحيان كثيرة على الرغم منهم. فهل بعد ذلك سيوافقون على التضحية بمصالحهم فى سبيل إرضاء مشاعرهم الشخصية؟.. وفى المقابل لم تكن ثرواتهم التى يمتلكونها وموقفهم منها تسمح بمثل هذا التفكير فى الرحيل؛ لأنه كان عليهم ضرائب متأخرة لا يستطيعون سدادها؛ لذلك مثلت الأراضى عبئًا عليهم أكثر منها مصدراً للدخل.

قام عباس عقب عودته مباشرة من القسطنطينية بخطوة أدت إلى ابتعاد طبقة الموظفين عنه تماما عندما قام بسحب كل الأراضى التى كانت فى حيازتهم فحرمهم من النفوذ الذى مارسوه على الناس.

* * *

ولشرح أسباب مثل هذا القرار وتداعياته أجد نفسى مضطرا إلى الدخول فى بعض التفاصيل التى تمس وضع حيازة الأملاك (الأراضي) فى مصر وتصرفات الوالى حيال المغامرين من الأروام والألبان والأكراد الذين تشبثوا بثرواتهم.

فقد كانت أرض مصر عبر كل العصور ملكًا يخص الحكومة، وكان المزارعون فيها منتفعين فقط، وقد أكدت هذه الحقيقة كلمات الكتاب المقدس، وكذلك شامبليون وفيچياك (Figeac) الذى يرجع صحة هذه النظرية إلى قصة سيدنا يوسف الذى حصل فى السنة السابعة من المجاعة على بعض المخصصات كمكافأة له نظير إنقاذه مصر من مخاطرها، فأعطيت له بيعة هذه الأراضى على أنها نظام الانتفاع، بمعنى أن تترك له حرية زراعتها واستغلال محصولاتها، لكن دون امتلاكها.

اختلف رأى علماء المسلمين استنادًا إلى الشريعة الإسلامية التى تعتبر كل أرض يستصلحها صاحبها ويزرعها مالكًا لها. لكن فى بلد مثل مصر التى تندر الأمطار بها ـ وتقوم الزراعة بها على مياه النيل، تصبح ملكية الأرض ـ نتيجة لهذه الظروف الطبيعية ـ للحكومة التى تقوم بالفعل بشق الترع وحفر القنوات وتقسيم وتنظيم المياه وتمهيد وتجهيز الأرض واستصلاحها للزراعة.

ولذلك فى ظل هذه الظروف كانت الأرض ملكًا للحكومة التى تهبها للشعب فى مقابل عائد يسمى الخراج. وضع هذا النظام على أساس القوانين السائدة على الأراضى الزراعية المصرية وهى نفس القوانين التى تسرى فى المناطق التى تعتمد فيها الزراعة على ظروف مماثلة لمصر كما فى بلاد الرافدين حيث ترجع ملكية الأراضى أيضًا للدولة ويعمل المزارعون فيها بوصفهم فقط منتفعين يدفعون للحكومة إيجارًا.

وهذه القوانين لا تسرى بالطبع فى البلاد العربية الإسلامية التى تخضع الزراعة فيها لحركة الأمطار. ففى هذه الأراضى تعود ملكية الأرض قانونا إلى من يكتشفها ويستصلحها ويزرعها ولا تتدخل الحكومة للقيام بأى عمل على نفقتها نظير إصلاحها. وفى هذه الحالة لا يُصبح ما يجب على صاحب هذه الأرض دفعه للدولة خراجًا أو أجرة، وإنما يُصبح ضريبة تسمى «العشر».

فبينما كان أصحاب الأراضى فى آسيا الوسطى لهم حق طرح أراضيهم للبيع أو

التنازل عنها كرهن أو وهبها كوقف أو التنازل عنها كبديل للمال فى حالة الفدية، كان الفلاح المصرى يزرعها فقط، ولم يكن له حق فى بيع المحصول إلا لمرة واحدة كانت فى بعض الأحيان تكون موسمًا زراعيا واحدًا، لذا كان من السهل على الحكومة ومندوبيها الانتفاع من النظام السائد لفرض حقوق انتفاع جديدة كل عام وبذلك يضمنون لأنفسهم كل عام مصدراً جديداً للمكاسب والدخل.

وفى ظل وجود المماليك بعد غزو(Conquête)[أ] سليم الأول لمصر حصل البكوات الچراكسة المنضمون إلى خدمة الدولة كعسكر على بعض المخصصات على هيئة أراض زراعية، وكان جزء من عوائد هذه الأراضى يُدفع لخزانة الدولة والجزء الآخر يحتفظون به للعناية بمماليكهم والإنفاق على حملاتهم العسكرية وثكنات جنودهم، وكان البكوات بدورهم يسلمون هذه الأراضى إلى مزارعين ونظار زراعة يقومون بمباشرة الأرض وزراعة الجيد منها وتأجير ما تبقى منها، وهى الأراضى الأقل جودة للفلاحين الفقراء نظير دفع مبلغٍ من المال كان يحدده عمدة القرية التى تقع الأرض فى زمامها.

لكن بعد أن تم القضاء على المماليك وتفرقهم واندثار قوتهم، ألغى محمد على هذا النظام، كما ألغى امتيازات نظار الزراعة وصادر أراضيهم لصالح الحكومة. ولم يكن محمد على يريد وسطاء بين الخزانة والشعب.. بمعنى آخر أراد أن يصبح على علاقة مباشرة مع الناس يجمع الضرائب منهم مباشرة وبنفسه، وقد عُوِّض بعض الذين ملكوا بعض الحقوق بالوراثة، حيث تم تسجيل أسمائهم فى السجلات الكبيرة للدولة «الروزنامة» والسجل يشبه إلى حد كبير الكتاب الكبير فى أوروبا. ويتضح من هذا أنه مع كل هذه القدرة على التفرد فى القرار والسلطان والقوة لم يكن محمد على يريد أو لم يكن قادراً على التنكر للحقوق المكتسبة[١].

(أ) وتعنى أيضا فتح أو استيلاء.

(١) تعليقًا على هذه النقطة أقول إنني فى عام ١٨٨٠ رأيتُ وعرفتُ الرجال الذين أرسلتهم أوروبا إلى مصر بتفويض لإدارة البلاد كيف يتنكرون بمنتهى الاستخفاف والوقاحة لحقوق الشعب الشرعية. فبدلاً من التحديث، هذا التحديث الذي يتحدث عنه هؤلاء الذين كانوا يتفاخرون بأنهم مصلحو البلاد، ألم يكن من الأفضل لهم اتباع النهج الذي سار عليه فى كثير من الأمور هذا المتبربر العبقرى محمد علي والذي يبدو أنهم نسوا أصلاً أنه كان موجودًا؟ (ملاحظة بوغوص نوبار).

كان الوالى الكبير قد تنبه إلى أنه من الضرورى توفير الضمانات اللازمة للعاملين فى مجال الزراعة، الأمر الذى لم يكن حق الانتفاع وحده يوفره، وبالتالى كان لا يسمح بزيادة الإنتاج.

وفى أواخر عهده أيضًا أمر لابن الفلاح الذى يعمل فى الأرض بنظام الالتزام أن يستمر بهذا النظام بعد وفاة والده. صحيح أن محمد على لم يُعدل فى نظام الانتفاع لكنه ظل موجودًا بشكل نظرى على الوضع الذى كان عليه من قبل. لكن على أرض الواقع كان قد تم إبطال كثير من فاعليته وبشكل واضح. واستمر الفلاح فى الانتفاع بالأرض طالما كان يدفع الضرائب، وكذلك كان أبناؤه يفعلون من بعده. وكما قلت من قبل لم تضف أى بنود أو شروط جديدة على هذا النظام، وإنما كانت تُطبق بروح يسودها كثير من التسامح أكثر مما كان من قبل.

لكن مع كل هذا ومع بقاء الفلاح على الحيازة الاعتبارية للأرض وبقائه أيضًا فى نفس القرية التى كان يعيش فيها ظل على الحال الذى كان عليه دائما لا ضمان عنده أو عند غيره من الفلاحين يخول له القدرة على دفع الضرائب. ولم تغير إدارة محمد على شيئًا من الوضع القائم بالنسبة للنظام الضريبى سواء كانت الأرض تزرع كلها أم جزء منها حيث كان يتم تقدير ضرائب أرض أى قرية بنسبة محددة كان لزامًا على أهلها توفير المبلغ المقرر، يدفع الغنى فيها نصيب الفقير، فى المقابل كان يتم تعويضه وتخفيف المصروفات عليه بمعرفة شيخ البلد الذى يجمع الأموال من حق الانتفاع؛ ليسلمها لهذا الغنى عن طريق أحد عماله أو موظفيه الذين يثق فى قدرتهم على توفير المبلغ اللازم من الانتفاع.

وكان هذا النظام فى دفع الضرائب بين سكان القرية الواحدة يمتد أحيانا؛ ليشمل سكان مجموعة من القرى المتجاورة. هكذا كان محافظ الإقليم فى حالة عجز إحدى هذه العشائر عن الدفع، يأخذ من عشيرة أخرى حرصًا على ألاَّ يدون هذا المبلغ كدين لم يدفع يطالب به فى العام التالى.

وبالطبع لم يكن هذا النظام يوافق القانون، لكنه على أى حال كان ملائما للعادات والتقاليد السائدة والمعمول بها فى البلاد على مستوى النظم الضريبية. كانت هذه الضرائب ربما تمثل نوعًا من المغالاة فى جمع الضرائب فى حين لم يكن

محمد على من النوع الذى يتراجع أمام أى شىء فيه إسراف خصوصا إذا كانت ظروف الخزانة تستدعى مثل هذا الأمر فى جمع الضرائب، كما أن الأمر كله كان من سمات التفكير السائد حينذاك. ألم يكن كل شى ينتمى إلى السيد؟ كانت هذه الاحتياجات المستمرة نتيجة لتحركات الجيش المصرى الهائلة وضرورة تأمين النظام داخل هذه المساحة الهائلة من الأراضى التى كانت تسيطر عليها البحرية المصرية ويرفرف عليها الراية المصرية دائمًا.

إلا أنه فى الحقيقة يجب أن أنصف الوالى الكبير وأرد الحق إليه فيما يخص الاتهامات التى وُجهت إليه بسبب الإجراءات التى اتخذها بخصوص الضرائب التى كانت فى الحقيقة قد اتخذت فقط بدافع حاجة الدولة ولم يتم جمعها إلا تحت وطأة الحاجة. كان الوالى الكبير بسمو أخلاقه وإحساسه المرهف بالمصلحة العامة يشعر بأن العامل البسيط من الواجب حمايته، والدليل أنه فى أعقاب حرب الشام بدأ نظام التعسف فى جمع الضرائب يقل شيئًا فشيئًا حتى تلاشى تمامًا.

وتزامن سوء الطالع هذا مع ظهور وباء الكوليرا الذى كان يظهر تقريبًا كل عام فى مصر، وكان ينتج عنه إخلاء قرى بأكملها من سكانها الذين يذهبون ضحية الوباء، فإذا كانت قرية مثلا تتألف من كذا ألف فدان ويسكنها عدد من الرجال يكفون لزراعتها والذهاب للعمل فى السخرة من أجل دفع الضرائب، يقل هذا العدد ليصل إلى الربع وينخفض إجمالى سكانها المقيمين إلى النصف. وبالتالى وفى ظل هذه الظروف، كان من المستحيل توفير العدد الكافى من الأيدى العاملة للزراعة وتوفير الالتزامات فى مواجهة الضرائب.

وفى ظل هذه الظروف، كان الفلاحون غالبا ما يستخدمون حقهم الشرعى فى التخلى عن الأرض التى لا يقدرون على زراعتها للحكومة؛ لأنهم ليسوا ملاكا لها، بل مجرد منتفعين، وكانت الخزانة تُقرر ما إذا كانت ستقبل أو ترفض هذه الإخلاءات حسب رغبة أو رؤية حاكم الإقليم، و النتيجة كانت أن كثيراً من الأراضى الزراعية ظلت من دون فلاحة، والحكومة نتيجة الالتزام بنظام الدفع السائد كانت لا توفق فى تحصيل المال اللازم لها.

وزع محمد عَلى الأراضى المهجورة على ضباط جيشه والوجهاء وكبار الموظفين

بل والتجار الأوروبيين. وعلى الرغم من أنها كانت من أجود أنواع الأراضى الزراعية، فإنها كانت تُعطى على شكل هبة وهدية باهظة التكاليف، حيث كان على مالكها أن يدفع المبالغ اللازمة أولاً من أجل تمهيد الأرض للزراعة وهى مبالغ لم يكن الجميع قادرين على دفعها أو بالأحرى غير مستعدين للتضحية بها. ففى الحقيقة لم تكن هذه الأراضى هى ما تجذب انتباه المغامرين بل المال. فلم يكونوا على استعداد للبقاء إلى الأبد فى مصر بل كانت لديهم دائمًا الرغبة والتفكير فى العودة إلى بلادهم الأصلية.

ولم يحتقر الوالى الكبير هذا الإحساس، لكنه كى يقضى على كل فكرة بداخلهم للرحيل، استخدم طريقة الإقناع وأحيانا الضغط النفسى، وذلك عن طريق توزيع الأراضى عليهم وهو الرباط القوى الذى يجعل حتى الصعلوك الغجرى يرتبط بالمكان وينسى حياته المتفردة فى البادية. ولكى يجعل هذه الأراضى أكثر قبولاً كهبات لدى الحاصلين عليها قرنها أو ربطها ببعض الامتيازات منها إعفاؤها إلى الأبد من الضرائب، وعلى كل مائة فدان كان للمالك حق أن يُخصص للعمل فيها ثمانية من رجال القرية التى تقع فى زمامها الأرض تعتقهم الحكومة من العمل فى السخرة من أجل تطهير الترع والمصارف والعمل فى المشروعات العامة. كانت هذه الأراضى تخرج إذن من نطاق نظام الانتفاع ولا تصبح تابعة للدولة. وباختصار فقد كانت تعتبر ملكًا للحاصل عليها كهبة وورثته من بعده الذين كان بمقدورهم التخلى عنها لصالح عمل الخير أو تسليمها للأوقاف.

وفى تقديرى أنه فى عهد محمد على تم توزيع ما يقرب من أربعمائة ألف فدان بهذا الشكل. وتأكيدًا على صحة قولى بخصوص هذه الهدايا المكلفة سأقص عليكم تجربة مررتُ بها أنا نفسى حيث كان محمد على قد أهدانى خمسمائة فدان لم يعودوا علىَّ يومًا بأى مكسب فيما عدا ذلك اليوم الذى اشتراها عباس منى ومن أجل خاطرى مقابل ثمن كان فى ذلك الوقت يعتبر مبلغًا كبيرًا [١] حتى بالنسبة للأراضى التى تقع فى الأقاليم الغنية فى المنيا وبنى مزار وهو جنيهان للفدان.

---

(١) بلغ سعر هذه الأراضى سنة ١٨٩٠ من أربعين إلى خمسين جنيهًا للفدان. (ملاحظة بوغوص نوبار).

لم تتوقف رغبة محمد على و القرارات التى اتخذها، بل أصبحت فكرة ربط الرجال الذين جاءوا؛ ليتعلقوا بثروته بمصر ومحو الرغبة فى العودة إلى بلادهم من نفوسهم شغله الشاغل تماماً كما كان يفكر فى كيفية ضمان تحقيق رغبته فى دخول الضرائب إلى الخزانة، لذا خصص مجموعات من القرى وجعلها جفالك أى إقطاعيات، وحرص على أن يختارها من بين القرى الفقيرة ليهبها ويعطيها لكبار رجال الدولة والوجهاء رغما عنهم. وكان يحق لأصحاب الچفالك زراعة الأراضى التى هجرها المنتفعون السابقون من الفلاحين، بل وامتدت الصلاحيات التى خولها محمد على إلى السماح لمالك الأرض بحق استكشاف واستغلال كل الأراضى التى تحلو له فى القرية لحسابه، بل وأن يأمر من يشاء من السكان للعمل فيها بالسخرة، وفى المقابل كان المالك يدفع الضرائب عن الفلاحين، وإن لم يكن فى استطاعة القرية دفع الضرائب بالكامل فكان عليه أن يدفع المبلغ المتبقى فى حين كان الفلاحون دائماً مدينين بهذا الفرق، ولذلك كانوا يعملون فى المقابل فى الأرض إلى الأبد دون أجر ولا يستطيعون ترك القرية مطلقاً، وإذا فعلوا ذلك اعتبروا من الفارين، وكان من حق صاحب الأرض أو مالك الچفلك المطالبة قانوناً بإعادتهم إلى الأرض لأنهم - بالرغم من أنهم لم يكونوا عبيداً - أصبحوا مدينين بالمال الذى يجعلهم رغماً عن أنوفهم مرتبطين بها.

وباختصار فقد كان محمد على قد أعاد النظام القائم فى أثناء حكم المماليك، وذلك عن طريق إعادة تكوين الإقطاعيات السابقة، وبالتالى إيجاد نوع من الأرستقراطية فى الأقاليم. وبالفعل كان هناك أشخاص يمتلكون ثلاثين وأربعين وخمسين ألف فدان وكانوا يتمتعون فى أراضيهم وبوصفهم رؤساء على هذه الممتلكات بسلطات معنوية كبيرة كانت تترجم فى الغالب إلى صلاحيات لا حدود لها ولم تكن تشكل أى عوائق مع وجود أمير قوى مثل محمد علَى، ولكنها كانت من الممكن أن تكون خطيرة فى ظل حكومة ضعيفة.

وبالإضافة إلى ذلك كان الباشا الكبير محمد على قد كون على غرار البكوات المماليك لنفسه أبعادية خاصة به، وخصص لنفسه الجزء الأكبر أربعمائة ألف فدان.

وفى الحقيقة لم أتوصل إلى تفسير لما دفع الوالى الكبير لتكوين إقطاعية خاصة به قامت على حساب الفلاح الذى يعيش على هذه الأرض التى تتكون منها الإقطاعية وقد انتشرت التعليقات تقول: إنه فعل هذا كى يكون مثالاً يحتذى به الآخرون، وكذلك من أجل إدخال النظم الزراعية الحديثة والمتقنة. أما بالنسبة لى فإنى أميل إلى التصديق بأن محمد على كان دائمًا بداخله شىء من صفات التاجر.

وقبل وفاته بقليل فطن إبراهيم إلى أنه من المستحيل إعادة توزيع كل هذه الكمية من الأراضى على الفلاحين معدومى الإمكانات لزراعتها، فما كان منه إلا أنه قام بإعادة توزيعها على الموظفين الكبار مرفقًا بهذه الهبة تسهيلات كبيرة.

وقد كانت الأراضى التى توزع كإقطاعيات تُصرف معها البذور اللازمة لزراعتها وكانت تكاليف هذه التسهيلات تُسدد على قدر ما أتذكر خلال عشر سنوات. غير أن رواتب ومخصصات الموظفين كان يتأخر صرفها أحيانًا لمدة سنة أو سنة ونصف أحيانًا أخرى لمدة سنتين، الأمر الذى أدى إلى اتفاق ودى بين الحكومة والموظفين أصحاب الأرض تم بمقتضاه خصم الضرائب والمبالغ المتأخرة عليهم من إجمالى رواتبهم المستحقة على أن تُصرف لهم ما تبقى من الرواتب فيما بعد. يمكننا من خلال كل هذا أن نفهم السبب وراء تسامح محمد على مع كبار رجال الدولة المتأخرين فى سداد الضرائب، كما نستطيع بكل بساطة أن نفهم لماذا بعد ذلك شجعت التسهيلات التى أعطيت لهم مع تأخر رواتبهم بشكل متكرر كثيرا من الموظفين على طلب أراض من تلك التى كانت فى الماضى تخص محمد على وكانت الموافقة تأتى فى هذه الحالة سريعة جدًا.

تلك كانت الخطوط العريضة للحياة الاجتماعية وملكية الأرض فى مصر، والتى قام عباس باشا بقلبها فجأة رأسا على عقب بعد عودته مباشرة من القسطنطينية.

وفى البداية انتشرت أخبار سرعان ما أصبحت مؤكدة بعد ذلك، وهى أن الملاك الذين لم يسددوا المبالغ المتأخرة عليهم كلها فى شهر سبتمبر وهو التاريخ المحدد لدفع الضرائب سوف تسحب منهم إقطاعياتهم، وسوف يتم إعادة توزيعها على الفلاحين. ووجد الجميع أنفسهم فى هذا الموقف حتى أكثر ملاك الأراضى ثراء ونفوذًا. لم يفتقر هذا الإجراء لا للقوة ولا للعزيمة لتنفيذه ووجد كل ملاك

وأصحاب الأراضى الذين حصلوا عليها من الأربعمائة ألف فدان التى تمثل أبعادية محمد على وبعضهم كان يمتلك إقطاعيات يعود تاريخ حصولهم عليها إلى ما قبل حكم محمد على ـ وجدوا أنفسهم مجردين من كل شيء يشاهدون أراضيهم وهى توزع على الفلاحين.

وكانت فترة السلام التى سادت خلال عشر السنوات التالية لحرب الشام قد دفعت هؤلاء الملاك إلى زراعة الأرض التى كانت قد أهملت بسبب نقص الأيدى العاملة والإمكانات ونقص الإرادة والعزيمة وهى أرض لم تكن أبدًا من المفروض أن تهجر.

وكانت نتيجة هذا القرار غضب كبار الموظفين وحجب التأثير الذى كانوا يتمتعون به فى الأرياف عن عباس، لكن القرار من جهة أخرى أعاد توزيع سُبع المساحة المزروعة حين ذاك فى مصر على صغار الفلاحين.

ولقد كان القرار الذى اتخذه عباس صحيحًا ومتماشيًا أيضًا مع الأوضاع الاقتصادية الواقعية فى البلاد. أما فيما يخص العدل، فلم يكن لدى عباس ما يضيفه ليؤكد صراحة أنه كان رجلاً عادلاً، بل إن تنفيذ كل القرارات التى اتخذها كانت تتم بمنتهى الرأفة والتسامح. كنا نمتلك أنا وأخى خمسة وأربعين ألف فدان: خمسة عشر ألفًا يمتلكها أخى فى المنيا وبنى مزار بينما امتلكت أنا ثلاثين ألف فدان فى الفيوم، ولم تكن قيمة التربة هى التى دفعتنى لقبول هذه الهدية؛ لأنها كانت من النوع الفقير وإنما موقعها الفريد الذى يقع داخل واحة الفيوم على ضفاف بحيرة قارون، الأمر الذى دفعنى إلى التضحية بالمصلحة المادية من أجل الحصول على ما هو غريب ونادر الوجود.

إلا أنه يُمكنكم الحكم بشكل صحيح على المشكلات التى سببتها هذه القرارات الجديدة من خلال متابعة حالة من هم مثلى، الذين وجدوا أنفسهم أصبحوا مجردين من أراضيهم وإقطاعياتهم فى يوم وليلة. ويكفى أن أقول: إننى وجدتُ نفسى مدينًا للخزانة بمبلغ ٥٠٠ ألف قرش وهو مبلغ ضخم؛ حقيقى أن «عباس» خفض من هذا المبلغ من أجلى ولكن كان على غيرى التخلص مما يملك.

* * *

وفى سياق آخر مختلف تمامًا من الأفكار سأتحدثُ عن قرار آخر نقلنى للحظات قصيرة إلى عالم من الخيال حيث يعيش شخصيات وأبطال روايات الكاتب الألمانى هوفمان، هذا القرار الذى طبقه عباسَ أيضًا بعد أيام من عودته من القسطنطينية.

وهو ما فعله الأمير الشاب فى إحدى روايات الكاتب عندما خلف أباه على عرش بلاده وقام بطرد كل العرافين والمنجمين الذين كانوا يمارسون المهنة من إمارته. وكما فعل بطل الرواية فعل عباس الذى أمر بطرد جميع السحرة والمنجمين من القاهرة والإسكندرية وكل أنحاء البلاد، كما أمر بطرد كل العرافين الذين يطوفون ويقصون القصص الجميلة والأساطير المثيرة بين الناس وكانوا كثيرين فى ذلك الحين، وازدادت أعدادهم اليوم وكثرت لأنه كان للمجهول والخيال دائمًا القدرة على إثارة الإنسان بوجه عام والرجل الشرقى بوجه خاص.

كانت شوارع القاهرة والإسكندرية تعج بمثل هؤلاء الناس من ضاربى الودع والمنجمين الذين يحكون الحكايات الجميلة مستعدين دائمًا وفى مقابل بعض القروش، إفشاء أسرار المستقبل بمساعدة الودع الذى يلقى على حفنة من الرمال أمام الجموع.

وكان بعض هؤلاء العرافين والمنجمين يعيشون فى كنف كبار رجال الدولة، هذا النوع من الرجال الذين كانوا دائما يعانون من الأرق وغالبًا كانوا تحت تأثير قلة النوم والنعاس يلجئون إلى استشارة هؤلاء العرافين فى الخفاء داخل أكواخ القش التى كانوا يعقدون فيها الجلسات والمكان مغلق عليهم. وعمومًا وباختصار كان العامة من الشعب المصرى يحبون جلسات المنجمين. لكن بالرغم من كل هذا كان عباس نفسه يؤمن بشدة بهذه الأشياء، ألم يكن منجمًا ذلك الذى أخبره بالتحديد بيوم وفاة إبراهيم؟ ألم تكن هذه النبوءة تعنى أن هناك ما يدل على حكمة ومعرفة صاحبها؟ صحيح أن «عباس» لم يعترف يومًا جهرًا بلجوئه وتصديقه لهذه العلوم التى تبحث بواطن الأمور، إلا أن لجوء عباس إليها لم يكن سرّا يخفى على أحد حيث لم يكن يمضى يوم دون أن يستشيرهم عباس.

وكان الچراكسة يستخدمون أكتاف الحملان المذبوحة فى الحال للتنجيم بدلاً من

استخدام الودع والرمل، وأتذكر أننى فى يوم فاجأت «عباس» وهو يستمع بكل اقتناع إلى تكهنات الجنرال حمزة بك التى حصل عليها من خلال قراءه المكتوب على كتف أحد الحملان المعلقة على زجاج إحدى النوافذ.

وعلى أي حال، فلقد تم طرد هؤلاء الناس البسطاء بدون رحمة ولا هوادة على أيدى البوليس التى كانت تعتقلهم وتبعث بهم إلى المنفى فى أقاصى الصعيد أو إلى السودان وقد عانيت كثيرًا حتى استطعت أن أنقذ شخصا يدعى لطيف أفندى، وهو من أصل عراقى من بغداد، كان من قبل فى خدمة خالى بوغوص بك قد أحضر إلى القاهرة مع غيره مكبلاً بالأغلال من عنقه، وكان يقرأ الطالع وكنتُ أعرف عنه هذا الأمر، لكنه لم يكن يتخذه مهنة يتكسب منها. كان الرجل من هواة البحث عن الثروات؛ نوع آخر من الهوس السائد فى هذه الفترة، كان يتقاسمه بعض الناس المعروفين فى ذلك الحين، لكن لطيف أفندى كان يمتلك بالإضافة إلى مهارته هذه قدرة حقيقية ورائعة تمكنه من الإمساك بالثعابين الشرسة واللعب معها كما لو كان يفعل هذا مع الحيوانات الأليفة، وكان يقول لى: إن هذه القدرات أو العلم كما كان يحلو له أن يطلق عليها قد تعلمها عندما كان فى التاسعة من عمره حين أرسله عمه إلى شيخ قام بهمهمة بعض التعويذات على رأسه ثم بصق فى كفيه وقال له: «اذهب وأمسك الآن بالثعابين.. إنها سوف تطيعك». ومنذ ذلك الحين أصبح ومن دون أن يدرى حاويًا، وعلى الرغم من ذلك كان يخشى العناكب والعقارب التى تسبب له إحساسا رهيبا بالرعب إذ لم يكن يجرؤ على لمسها. لكن فى النهاية عانيتُ كثيرًا قبل أن أتمكن من الإفراج عنه كما قلت من قبل.

واستهدف عباس رجلاً آخر ذا مكانة كبيرة يدعى حسن أفندى كان يعيش فى كنف صديقه حسن حيدر، وكان حسن أفندى قد تنبأ بوفاة إبراهيم فى أثناء السفر إلى القسطنطينية ولذلك اختبأ ولكن الأمر انتهى بكشف مخبئه وإلقاء القبض عليه وسيق للمثول أمام عباس الذى أمر بسجنه لحين التحقيق معه وسؤاله فى موضوع العلوم الخاصة بكشف المستقبل.

ورد حسن أفندى على الأمر بسخرية ووصف الموضوع بأنه وهم وليس هناك ما

يُسمى بـ«علوم الأسرار والخبايا» والتنجيم والتنبؤ بالمستقبل قائلاً: «لا يوجد أى شيء من الواقع فى هذه الحرفة ولا خوف منها. إن الخوف وحده يكون من السحر والسحرة وهؤلاء هم مَنْ يجب تعقبهم ونفيهم من مصر».

فسأله عباس: «هل يوجد مثل هؤلاء فعلاً فى مصر»؟ فرد حسن أفندى: «أنا لا أعرف سوى أخطر اثنين من هؤلاء الناس، لديهم القدرة من خلال طقوس معينة على إرسال أى إنسان فى ظرف ليلة واحدة من القاهرة إلى السودان». فقال له عباس وهو فى ذروة الاهتمام بما يسمع: «مَنْ هذان الرجلان؟ سمهما لى»! فرد عليه حسن أفندى المنجم قائلاً: «حسن باشا الطويل وإسماعيل أفندى».

كان الأول مطلعًا على أدق اهتمامات عباس، والثانى على مساوئ عباس الأكثر إثارة للخجل. أخذ عباس ينظر إلى محدثه فى دهشة دفعت الأخير إلى استئناف حديثه قائلا: «نعم سيدى، فهما ليس عليهما سوى اختراع أى افتراء أو اتهام كاذب ضد أى صعلوك فقير كى يتم جذبه من منزله ليسير فى اتجاه السودان بناء على أوامركم».

تلقى عباس فى هذه المقابلة درسًا قاسيًا دفعه إلى إعادة التفكير مرة أخرى فى الموضوع برمته، فأعلن العفو عن حسن أفندى قارئ الطالع وخصص له راتبًا شهريًا قدره عشرة جنيهات، غير أنه استمر فى الاستعانة بالتنجيم باقتناع تام كما احتفظ فى معيته بحسن باشا الطويل وإسماعيل أفندى. لم أسمع فى أى وقت بعد هذه المقابلة عن أى إجراء اتُخذ ضد قارئى الطالع، سواء بسبب انتشار ردود أفعال القرار السابق أو لأنه لم تعد هناك أى عمليات تنفيذ للطرد.

وقبل أن أنتهى من مسألة المنجمين يبقى فقط أن أفتح قوسا؛ لأقص عليكم واقعة حدثت لى شخصيًا. فقد كنتُ كما قلت من قبل بصحبة الوالى فى رحلته إلى القسطنطينية ليتسلم فرمان الولاية، وكان من ضمن فوائد هذه الرحلة ومراسم الولاية حصول كل من فى معية الوالى والموجودين معه على علاوات وترقيات، وكنتُ قائمقام، وكان لا بد لى أن أرقى إلى رتبة أعلى وأنال لقب بك، وكان أخى فى أثناء سفرى قد استشار أحد المنجمين فى ذلك الأمر فقال له العراف:

«لن ينال أى ترقية فى القسطنطينية، لكن بعد فترة وجيزة من عودته سوف يصبح بك إذا لم يقتل فى الحال بعد سقوطه من على فرسه».

ولقد تحققت النبوءة بحذافيرها، فكنتُ الوحيد الذى لم ينل أى علاوة أو ترقية من معية عباس الموجودين معه فى القسطنطينية.. وبعد فترة وجيزة من عودتنا إلى مصر سقطتُ فعلاً فى وسط شارع الموسكى من على جوادى الذى جنح وسقط فوقى وتمكنتُ لحسن الحظ من تفادى محنية السرج التى كان من الممكن أن تمزق أحشائى.

صحيح أننى بقيت لمدة ثلاثة أسابيع طريح الفراش دون حراك، إلا أنه بعد أن استعدت عافيتى حصلتُ على لقب بك ووظيفة سكرتير وترجمان باشى الوالى سنة ١٨٤٩.

الفصل الثامن

(١٨٤٩)

شخصية وطباع الحاكم الكبير عباس ــ مزيج من القسوة والكرم ــ إداري جيد ومدبر للخزانة ـ القضاء على احتكار الحكومة ـ تاريخ تأسيس الاحتكارات الصناعية التي كونها محمد علي ـ تاريخ السخرة ـ التناقض بين إدارتي محمد علي وعباس ـ التذكرة بأساليب اتبعها محمد علي للنهوض بالزراعة وزراعة القطن ـ الضريبة القاصمة «الفردة» ـ اعتراضات الأمراء ورثة محمد علي ــ نفى كامل باشا.

* * *

كان عباس فى نظري يُجسد دائمًاصورة السيد الكبير الأمير الشرقى، كان يعيش بحق فى عزلة ووحدة يدبر كل شيء بمنتهى الاستبداد من داخل أعماق قصره، يطاع بشكل تام طاعة عمياء من الجميع . كان القصر الذي أنشأه لنفسه فى صحراء العباسية قد تم تأثيثه بذوق مرهف على أيدي كبار الفنانين، لكن على الرغم من هذا كان القصر وأثاثه كئيبًا، ويمكن أن أقول: إنه كان مغلفًا بالسكون ويهيأ لك فى أي لحظة أنه يمكنكَ سماع ذبابة وهى تطير . كنتُ فى بعض الأحيان أحس بالانقباض وأنا أسير داخل القصر وبداخلي إحساس بالبرودة العارمة التي لا نهاية لها .

كانت مصر كلها على مدار أربع سنوات من حكمه تشبه سراى عباس، حيث لم يكن الناس يتزاورون أو حتى يدعو بعضهم بعضًا . وكان كل فرد يعيش منطويًاومنعزلاً فقد كان خليفة إبراهيم رجلاً قاسيًا إلى حد التوحش .

ففى ذات مرة قال لي وأنا أحاول التماس العذر لأحدهم : « إنني قادر على فعل أي شيء، وكل من حولي يجب أن يكونوا مثلي قادرين على فعل أي شيء» . وفى

مرة أخرى أمر عباس بحياكة فم إحدى وصيفاته لأنها تجرأت على التدخين فى جناح الحريم مخالفة بذلك أوامره. ولما كانت حظائره تضم خيرة وأجمل سلالات الخيول العربية، فقد منع دخولها تمامًا مثل الحرملك. كانت هذه هي بعضًا من طباعه الحادة التي كانت فى حد ذاتها برهانا على أنه لم يكن يشعر بالرغبة فى الاستمتاع بالمباهج أو العيش فى حياة الترف والبذخ سواء هو أو من حوله. كان شخصية صامتة متأملة على طريقة خالي بوغوص بك الذي كان يبحث عن الهدف من وراء تكرار عودة الذبابة إلى نفس المكان. كانت النتائج التى يستخلصها من التفاصيل الصغيرة التافهة والرأي الذي يكونه لنفسه من خلال ملاحظة التغيرات البسيطة والطبيعية فى تصرفات وشخصيات من حوله، فى كثير من الأحيان مدهشة؛ ملكة جميلة لكنها من الممكن أن تكون خطيرة؛ لأن خطأ بسيطا فى الاستنتاج كان يؤدي إلى خطأ فى الحكم يتوقف عليه فى كثير من الأحيان مصير أحد الرجال.

على الرغم من كل شيء وكما قلتُ من قبل كان سيدًا عظيمًا وكبيرًا، وكان يحلو له أن يُردد دائما: «أنا وزير ابن وزير وحفيد وزير؛ أنا لستُ تاجرًا مثل جدي وعمي، وإذا كان من واجبي حماية التجار فهذا لا يعني أنه من المفروض أن أقلدهم».

فقد كان كريما لكن ليس على طريقة والده طوسون بك المستعد فى أي وقت لأن يهب أحدهم رداءه المصنوع من الكشمير الرائع أو يعطيه فرسه الأصيل الذي يمتطيه. وكان إبراهيم يقول لي دائما: «إن أخي طوسون عُرف عنه الكرم واشتهر به، لكن هل يمكن أن نقول عنه إنه مثلاًساعد خادمًا على أن يحيا حياة كريمة أو جنبه السؤال مثلما فعلت أنا مرات كثيرة وأفعله كل صباح أنا الذي يعتبرونني بخيلاً»؟! لم أكن أعرف طوسون حتى أستطيع أن أقيِّم ما فى كلام إبراهيم من صحة لكنني كنت أبحث فى نفسي عن هؤلاء الأشخاص الذين زعم إبراهيم أنه أعطاهم من أجل الاستقرار ووضعهم بمنأى عن الحاجة.

ولم يكن شكل الكرم لدى عباس كما هو الحال لدى هذا القرة عثمان أوغلو

حاكم أزمير الذي ضربت الأمثال عن كرمه فى الأناضول حتى إن تركيّا قال لي يومًا :

«تخيل أنه لم يَرُدّ يوما أحدًا يستعطفه، حتى تجار الجمال القادمون من القوقاز طائفين بقوافلهم بين ولايات أزمير كان يساعدهم فى تصريف تجارتهم وجمالهم إذا تعثروا، فما كان عليهم سوى التوجه إليه ليأخذ منهم كل ما لديهم من جمال ويوزعها بين الأغنياء أصحاب الأراضى الذين يدفعون الثمن الذي يحدده و هم مسرورون. وهكذا يذهب التجار أيضًا وهم مسرورون بعد إنهاء صفقاتهم مباركين له كرمه». كرم جميل هذا الذي يقوم على الأخذ من شخص لإعطاء آخر.

ولم يكن كرم عباس بالطبع يشبه هذا فى شيء. فقد كان الشخص الذي يختاره عباس ليتمتع بعطاياه بالتأكيد يتولد لديه إحساس بالرضا أقل بكثير من إحساس عباس وهو يقدم هذه العطية. فمثلاً لمرتين متتاليتين سدد عباس ديونًا عني من ماله الخاص، ولم تكن عدة أشهر تمر إلا وكان يسألني إذا كانت لدي ديون.. وكانت طريقته هذه فى التصرف تجعلني أستحي من طلب المزيد. وأقول أيضًا إنني لم أكن الحالة الوحيدة. لم يكن عباس عمومًا يرغب فى أن يكون فى معيته رجال يشعرون بالضيق بسبب صعوبات مالية؛ لأنه كان يرى أن ديون أحد رجاله ستكون وسيلة يصبح بعدها تحت رحمة دائنيه بدلاًمن أن يكون مخلصا له هو. مع ذلك كله كان عباس يوفر لخزائن الدولة ويصرف بحساب ويتجنب كل ما كان يراه غير مفيد أو سابقًا لأوانه.

اقترح عليه وزير الجهادية يومًا أن يعيد إلى القاهرة اللواء المتمركز فى دمياط وأن يرسل بدلاًمنه لواءً آخر، فسأله عباس: «هل هذا الأمر جد ضروري؟ هل تم حساب النفقات جيدًا»؟ ومن ثم رفض الإجراء.

حقيقي أن الشعب المصري عاش فى ظل حكمه نظامًا مرعبًا لكنه لم يخضع أيضًا يومًا للحاجة أو الابتزاز بسبب أي من الأمور الطارئة أو غير المتوقعة كما كان معتادًا عليها فى أثناء ما كانت الحاجة الملحة للمال تدفع جده إلى اللجوء إلى هذا الأسلوب مصدرًا يحصل منه على المال.

على سبيل المثال اقترح عليه وزير المالية يومًافرض ضريبة جديدة، فرد عليه

قائلاً: «هل ميزانيتنا متوازنة»؟ فردَّ عليه الناظر: «إن ميزانيتنا متوازنة، بل بها أيضًا فائض فى الحسابات». فقال له عباس: « إذن ما الداعي لفرض مصاريف جديدة على الشعب؟! إن هذه جريمة وخطيئة، فاحترس لنفسك وأنت تقترح مثل هذه الاقتراحات فى المستقبل!». ولم يكتف بهذا اللوم، بل فى أول جلسة من جلسات المجلس الكبير الذي كان يرأس اجتماعاته قصَّ هذا الاقتراح على المجلس و اللوم الذي وقع على صاحبه دون ذكر اسمه.

* * *

وكان محمد علي قد أنشأ صناعات بتكاليف باهظة استمرت الحكومة فى الحفاظ عليها وتدعيمها بتكاليف باهظة أيضًا. وقد بدت الصناعة وكأنها جامحة وبعيدة عن مسارها الصحيح بسبب خطأ حال دون وجود المناخ المناسب لمساندته، وكانت المواد الخام متوافرة، هذا صحيح لكنها بالنسبة للصناعة تأتي فى المركز الثاني لأن المنتجات المصرية من المنظور الاقتصادي كانت باهظة التكاليف لا تُدر سوى الخسارة، ومن المنظور الصناعي كانت منتجات رديئة النوعية، الأمر الذي دفع عباس إلى إصدار الأوامر بإغلاق هذه المصانع مقتنعًا بأنه على صواب وأن الإدارة سوف تجد مكسبًا أفضل وتوجه اقتصادها بشكل أفضل فى مواجهة احتياجاتها بتوجهها مباشرة إلى الصناعة الأوروبية.

إن الاحتكار الذي أوجده محمد علي انهار بسبب هذه الاتفاقيات التجارية، لكنها ظلت لفترة تقاوم حتى بدأت بالتدريج فى الاندثار. فى المقابل ترك عباس الفلاح حرّا يبيع منتجات أرضه كما يحلو له، وكانت هذه هي نقطة الانطلاق لنهاية النظام الاقتصادي الذي كان قائمًا فى مصر على أن تجمع الحكومة فى يدها كل الأمور التى تخص التجارة والصناعة فى البلاد. لقد استطاع عباس بما لديه من غريزة السيد الكبير أن يُكوِّن لنفسه رؤية صائبة ومعرفة تامة بتاريخ حكم جده وتبين مساوئ النظام الذي كان يسير عليه، لكن لم يكن مقدراً لهذا النظام أن ينتهي بشكل كامل إلا تحت حكم سعيد باشا خليفة عباس.

لقد تنبهتُ إلى أنني عدت إلى الوراء وأنني استُدرجتُ إلى الحديث من جديد عن محمد علي وأفكاره بخصوص التجارة والصناعة، وهى أفكار كانت تنتهجها

عقلية غير مثقفة أوجدت الاحتكار والسيطرة على كل قطعة من قطع المصانع فى مصر .

وفى الحقيقة لم تكن هذه الأفكار نتاج طريقة تفكير محمد علي وحدها وإنما أيضًا نتيجة الوسط الذي نشأ وعاش فيه حيث كان نظام الاحتكار هو السائد والمعمول به فى كل أنحاء الإمبراطورية العثمانية . كانت طريقة التفكير هذه فى ذلك الحين تمثل نظامًا اقتصاديًا مفضلاًبدرجة كبيرة لتحقيق الرخاء لأي حكومة . بالنسبة للصناعة ألا يعني إنشاء المصانع أن تتعدى البلاد مرحلة الإسهام فى الدفع لأوروبا وتعمل على توفير ما يلزمها من المنتجات التي تحتاج إليها؟ ألا تعني إقامة صناعة ناجحة الحفاظ أيضًا من خلالها علي النقود التي تُصدَّر إلى الخارج والإبقاء علي الأرصدة التي هي وحدها المؤشر على الرخاء أو العكس؟ أليس وجود صناعة قوية يعني رخاء البلاد وبالتالي ثراء حكومتها؟

إن الحكومة إذا قامت بالنيابة عن الدولة بتوفير الاكتفاء الذاتي وتقوم بالتصدير لا الاستيراد أليس هذا هو الهدف الذي يسعى إليه كل رجل دولة حكيم وبعيد الرؤية بل ويجب أن يعمل من أجله؟ لكن فى الوقت نفسه أدى قيام صناعة مصرية قوية إلى مواجهة خطر من الممكن أن تسببه للبلاد دولة عظمى مثل إنجلترا عن طريق العمل على حصار مصر وتجميد علاقاتها مع الدول الأوروبية . على أي حال ما الصعاب التي يمكن أن تواجه إنشاء المصانع؟ إن المسألة محسوبة . فبالنسبة للتجهيزات لم يكن علينا سوى طلب المواد اللازمة من أوروبا ، أما فيما يتعلق بمسألة الأيدي العاملة لم يكن هناك شيء أسهل من تعليم العمال . لقد استطاع محمد علي أن يجعل من الفلاحين الذين لم يعرفوا قط سوى استخدام عربات الكارو محاربين عظامًا وجنودا أشداء ، ويبدو أن هذا كان سببًا أقوى جعله يعتقد أن من حقه التفكير فى أنه قادر على أن يجعل منهم عمالاً بل وعمالاً مهرة .

كانت المواد الخام متوافرة فى مصر وهي فى الأساس دولة زراعية ، غير أن الوالي الكبير فاجأ البعض تمامًاحتى الأوروبيين الذين كانوا يشجعون خطته داخل مؤسساته بقولهم إن ثمن المواد الخام لا يُمثل سوى جزء ضئيل جدًا من تكلفة المنتج المصنع ،

لكن على أرض الواقع كان من المؤكد أن المشروع الذي كان يستهدف محمد علي من ورائه أن يجعل من مصر دولة صناعية محكوم عليه مسبقًا، ولم يكن عباس فى حاجة إلاّ لبعض من الحس الجيد كي يتعظ من التجربة التي تصدى لها جده.

* * *

حقيقة أنه قبل أن يندثر نظام الاحتكار بفضل نجاح السياسة التجارية للوالي الجديد كان قد تعرض لحروب شرسة من جانب الدبلوماسية الأوروبية التي استخدمت كل ما لديها من أساليب التحريض والتشهير. فقد نظمت المعاملات بين شعوب الدولة العثمانية والدول الأوروبية عن طريق اتفاقيات يعقدها كل سلطان يتولى الحكم، وكانت تعرف باسم الامتيازات، وبنهاية حكم السلطان محمود عقدت فرنسا وإنجلترا على وجه الخصوص مفاوضات مع الباب العالي بشأن التوسع فى علاقتهما التجارية التي كانت تعرقلها القيود الموضوعة على الإنتاج وانتقال البضائع والمنتجات داخل الدولة بسبب الحقوق التي كانت قد اكتسبتها الأقاليم المختلفة وأيضًا بسبب الاحتكارات المتعددة. بالنسبة لرجال الدولة العثمانية، كان من حق السلطان أن يُعدِّل كما يتراءى له فى قوانين التجارة الداخلية وأن يستكشف ثروات البلاد حسب تصوره الاقتصادي.

فهو يدرس الأمور بشكل يخدم مصالحه ومصالح دولته ساعيًا إلى تطبيق ما يراه مناسبًامن هذه الأفكار مستعينًا بسلطاته وسلطانه من أجل تنمية التجارة فى ولاياته. كل هذه الأمور كانت من حقه، ولكن أن يتخذ قرارات من شأنها إقحام القوى الأجنبية فإن هذا كان يعنى أنه يقيد يديه ويتقبل وصايتهم عليه وتدخلهم فى إدارة الدولة (العثمانية).

وكانت كل الأمور والأحداث فى ذلك الحين تشير إلى أنها مواتية لمثل هذا التدخل عندما راودت سكرتيرا شابّا فى السفارة البريطانية اسمه هنري بولور (Henry Bulwer) فكرة إثارة جدل تكون نتيجته إذا نما الأمر إلى علم السلطان تذليل كل العقبات أمام التدخل الأوروبي فى شئون الدولة وكان هذا الجدل قوامه أن محمد علي حشد كل موارده وقواه من أجل الحفاظ على الاحتكارات التي أسسها

فى مصر وأن الوسيلة الوحيدة للنيل منه هى إلغاء الاحتكارات بها وسيكون نتيجة ذلك تدخل محمد على ضد أوروبا، الأمر الذي سيدفع السلطان العثماني إلى أن يأخذ على عاتقة مسؤولية إلغاء كل الاحتكارات فى إمبراطوريته.

ومن ثم فقد أصبحت فكرة القضاء على محمد على والنيل منه عن طريق تحطيم ثرواته وقوته هي الشغل الشاغل لأوروبا، ووقعت لذلك معاهدات عام ١٨٣٦ [أ] فى القسطنطينية، لكن الوالي الكبير استطاع أن يحبط كل المؤامرات وادعى أنه لم يكن يمارس سياسة الاحتكار وأنه ترك للمزارعين حرية بيع محصولاتهم لمن يدفع أعلى سعر شريطة أن يكونوا قد سددوا ما عليهم من ديون وضرائب. وأضاف قائلاً: ولأن مصر بلد تصعب فيه وسائل الاتصال، ألا يعتبر عندما نأخذ من المزارع محصوله من أجل تسديد الضرائب المستحقة عليه وتجنيبه مشاق النقل والتحميل ونقص السيولة المالية لديه مساعدة له؟

كان من الظلم الفادح وإنكار لواقع الأشياء إلباس الاحتكار ثوب النظام الذي يهدف إلى حماية المزارع وتسهيل طرق تسوية الضرائب أمامه. لكن فى ظل هذه الإجراءات المبررة استمرت الاحتكارات فى مصر على رغم القيود التي فرضتها عليها بنود معاهدات التجارة المبرمة التى عقدت الإمبراطورية سنة ١٨٣٦ [ب]. بدأت هذه الاحتكارات فى الاختفاء بشكل فعلي فى أثناء حكم عباس فقط، على ورغم استمرار نظام تسديد الضرائب عينًا فإنه لم يصبح ملزمًا بشكل نظري أو عملي. ولكن لنتحدث بوضوح، كان المزارع يجد فى هذا الإجراء المسهل ميزة طالما كانت تترك له حرية الاختيار عندما يتعذر عليه بيع محصوله كي يلجأ إلى هذه الطريقة من أجل تسوية ضرائبه.

وفى الدلتا حيث بدأ اليونانيون والشوام فى التوغل كان الفلاح يجد المشترين

(أ)، (ب) في عام ١٨٣٥ صدر فرمان إلى محمد علي لصالح بريطانيا، حيث ألغى احتكار محمد علي للحرير وفك القيود التي فرضها على التجارة. وفي عام ١٨٣٦ صدر فرمان لصالح روسيا تحت المعنى نفسه. وفي عام ١٨٣٨ أبرمت الدولة العثمانية مع بريطانيا معاهدة بالطه ليمان التي ألغت الاحتكار من جميع الولايات العثمانية، وأعطت بريطانيا التسهيلات الاقتصادية، وأعقبتها معاهدات مماثلة مع دول أوروبية أخرى.

لمنتجاته، وكان يمكنه أيضًا سداد ما عليه من ضرائب نقدًا، لكن على النقيض من ذلك فى مصر العليا حيث كان التوغل صعبًا فلم يستطع الفلاح بيع محصوله بسهولة.

* * *

سواء كان عباس قد استمد أفكاره الخاصة بالتجارة والصناعة فى مصر من خلال رؤيته الشخصية أو من خلال حكمه على التجارب السابقة، إلا أننا لا نستطيع القول بأن مصر لم تحرز تقدمًاوأصبحت أفضل مما كانت عليه فى عهد جده، لقد تقدمت البلاد ولا شك فى ذلك، لكنها ظلت فى مكانها لا تتحرك. وفى الحقيقة لم يكن هناك أي تقدم ملموس فى مجال إدارة الأعمال التي كانت تمثل مسألة حيوية ورئيسية بالنسبة لمصر؛ لأنها كان يمكنها أن تُصبح بفضل طبيعة أرضها ونيلها العظيم ونظامها الزراعي مصنعًا كبيرًا للمشروعات العامة.

واعتبر كل من عباس ومحمد علي العمل بدون أجر والسخرة المفروضة على الشعب أمرًا طبيعيًا بل واقتصاديًا أيضًا. بالطبع هل كان هناك سبيل أفضل للتوفير من عدم الدفع؟ كانت الأعمال تُنجز دون أن تصرف الخزانة شيئا، كما استفاد الاثنان من العمل المجاني بشكل كبير ولا سيما محمد علي الذي فاق حفيده فى هذا المجال، فقد كون كل شيء وما كان على عباس سوى الحفاظ على ما تم. لكن كان للاثنين عذرهما أيضًا فى موضوع السخرة؛ لأنهما كانا يتبعان ويطبقان أفكارًاكانت سائدة فى مصر منذ عصور تواصلت وتوالت حتى وصلت لعصرهما؛ فقد كان العمل بالسخرة أمرًا مقبولاً فى الشرق منذ أقدم العصور.

كانت السخرة فى بعض البلدان تأخذ شكلاً فيه نوع من التمادي الذي يستمد قوته من سلطة الحاكم المطلقة والمستبدة. لكن فى مصر يبدو لي أن السبب فى قبول العمل بالسخرة كان يرجع إلى أصل طبيعتها التي كانت تحتم وبالضرورة وجود السخرة التي فرضتها الأرض والنظام الزراعي للدولة.

هذا النظام الذي يعتمد كما قلتُ من قبل على شبكة من القنوات التي تم تطويرها بقدر كبير كي تستطيع مواكبة الاهتمام الحكومي الكبير برخاء البلاد كان الهدف منها

هو الحصول على المياه فى أثناء فيضان النيل والحفاظ عليها من أجل تحويلها بعد انخفاض الفيضان إلى أطراف الحقول لمواصلة الزراعة الموسمية وإنتاج حصاد آخر من محصولات الشعير والسمسم أو غيرهما من المحصولات سريعة الإنبات. هذا وقد ظهرت الحاجة إلى السخرة من أجل مواجهة ظاهرة انحسار المياه التي كانت تترك هذه القنوات غارقة بالطمي كلها أو معظمها تقريبًا بعد الفيضان، فكان لابد من تطهيرها بل وأقول أيضًا إعادة حفرها من جديد. كان هذا العمل الشاق يتطلب كثيراً من الأيدي العاملة؛ لكي يتم فى فترة زمنية قصيرة بقدر الإمكان حتى لا تبقى المحصولات التي كانت تزرع فى عقب المحصول الرئيسي دون مياه. فى ظل هذه الظروف كان من الطبيعي أن يكون التفكير فى استخدام الفلاحين مجانًا من أجل هذا الغرض قد خطر على بال أول الفراعنة، وكانت مصلحة البلاد تقتضي وجود مثل هذا النظام، وكان العاملون من الشعب هم فى المرتبة الأولى مَنْ يمثلون هذه المصالح.

وهكذا أصبحت فى نهاية الأمر مسألة هذا العمل الإلزامي أو المجاني المسمى بالسخرة أمراًقائمًا، وتم إيجاد التبريرات من أجل وجودها إلى أن أصبحت مسموحًابها قانونًا. . لكن باتت الأمور حتى وصلت لمنعطف لم يصبح معها الأمر لا قانونيّاولا مبرراً وهو منعطف ضعف النفس البشرية التي أضافت بنوداً أخرى إلى بند المصلحة العامة وحفر القنوات، حيث رُئى أيضا أنه من المصلحة العامة استخدام السخرة فى بناء القصور والحدائق العامة ومنازل الوجهاء وترميم مقابر الفراعنة. إن الوصول إلى هذا المنعطف قد جعل أمر السخرة يتفاقم ويتعاظم، وفى ظل حكم الأمراء المستبدين استباح كبار الملاك وكبار رجال الدولة حق اللجوء إلى السخرة من أجل إنجاز مصالح شخصية وأصبح هؤلاء الناس امتداداًللسلطة التي جعلت فى وقت ما المصلحة العامة مصلحة شخصية لها.

وقد كان هذا كما أرى هو أصل نظام السخرة فى مصر. وعلى أي حال فقد كانت الأمور فى الفترة التي تعود إليها ذكرياتي تسير هكذا، وكان سيصبح غريبًاجدّاً إذا قيل للوالي أو الموظفين أو حتى شيخ البلد إن استخدام السخرة حق مرفوض، كما كان سيكون غريبًا أيضًا إذا حاول أحدهم أن يبرهن على أن هذا النظام ليس فقط غير فعال اقتصاديّا بل خاطئ ومغلوط، حتى القول بأنه مشروع من

أجل حفر القنوات كان فيه تعسف كبير و دعوة لاستخدامه فى قضاء المصالح الخاصة.

كان الجميع يرى فى السخرة مؤسسة تعمل منذ فجر التاريخ ونظامًا اقتصاديّا وضرورة، وادعوا أنه وجد بسبب كسل وعدم اكتراث الفلاح الذي لم يكن من الممكن التغلب عليه إلا باستخدام السوط وإرغامه على العمل.

واستلزم الادعاء بكسل الفلاح استخدام القوة لدفعه إلى العمل حتى ولو كان من أجل المصلحة الشخصية، وقد عُدَّ هذا الأمر للأسف حقيقة معروفة ومسلمًا بها [١].

* * *

كان عباس يعيش منطويًا داخل أعماق قصره كما قلتُ من قبل، لكن يقظته ونشاطه لم يكونا أقل أبدًا من أي شخص آخر وامتدت إلى كل أنحاء البلاد. كان يعرف كل شيء وأي شيء من خلال الطرق السرية كما لو كان على اتصال مع كل الأطراف فى مصر عن طريق خطوط تلغراف غير مرئية. كانت يقظة ونشاط جده موجودة وتطبق لكن بشكل مختلف وطريقة أخرى. كان عباس كل عام يتجول فى جزء من الدلتا يفتش بنفسه على كل شيء، يتفقد ويفحص جميع الناس راكبًا على ظهر دابة أو حصان يتبعه مماليكه وأعوانه، وكان يمر على كل القرى الفقيرة ويتوقف بها ليقيم مخيمًا فيها يصدر منه الأوامر، ويستقبل بداخله ويفحص التظلمات التي يبعثها إليه أفقر الفقراء الذين تمتعوا بمطلق الحرية فى تقديمها بأنفسهم. وكان الأمر نفسه ساريا حتى فى القاهرة عندما يكون فى سرايته الريفية بشبرا أو فى الإسكندرية عندما كان يذهب إلى حديقة رأس التين فى فترة بعد الظهيرة، أو سراى محرم بك؛ كي يستريح، وكان الفلاحون يمرون من أمامه دون أي مضايقة يقدمون له الشكاوى حيث كان سكرتيره يقرؤها عليه فى الحال. وأيّا كانت الشكوى المقدمة كان يتم سؤال الشاكي عنها ويتم الحكم عليها من خلال أجوبته ما إذا كانت تستحق

(١) عموما ألم تكن هذه هي الحجة التي تمسك بها فيما بعد السيد دى ليسبس و ساندها بكل قوة وكل صوت عال فى باريس من أجل إجبار الحكومة المصرية على أن تبقي على السخرة من أجل قناة السويس؟! (ملاحظة بوغوص نوبار).

النظر فيها من عدمه وكانت الورقة تُرد إلى صاحبها إما ممزقة أو كما هي ليتم إعادة النظر فيها من جديد.

كانت وظيفتي مرتبطة به شخصيًا؛ ولذلك أصطحبه يوميًا فى أثناء جولاته وكان يطوف فى مخيلتي دائمًا وأنا معه صورة لويس التاسع وهو يرد المظالم إلى أصحابها وهو تحت ظل شجرة بقصر فنسان (Vincennes) لكن كم كان الاختلاف بين الرجلين: أحدهما كان طيبًا بالفطرة يقوم بواجب مقدس وهو نشر العدالة ورد المظالم، والآخر مجرد من دافع ديني حيث كان يرى فى رد المظالم والنظر فيها وسيلة للتوصل إلى معرفة الحقيقة ووسيلة للسيطرة على موظفيه وتجنب كل تعسف لا داعي له، من شأنه أن يمنع دون داع الفلاح من الإنتاج وتوفير الرخاء للدولة وله شخصيًا.

كانت الإسكندرية عام ١٨١٨ ميناء، بلغ تعداده خمسة عشر أو ستة عشر ألف نسمة، وكان محمد علي يقول عن هذه الفترة: «كم كنتُ أنتظر بكل قلق سفن الجرمة المحملة بالغلال والقمح التى تبحر مجتازة ممر رشيد لكي تصل إلى الإسكندرية، وكم كانت فرحتي عندما أراها وقد وصلت سالمة إلى الميناء!». وعندما قام محمد علي بافتتاح ترعة المحمودية التي تصل الإسكندرية مباشرة بالنيل ازدهرت المدينة وكأنها ترد له الجميل وأصبح تعدادها اليوم مائة ألف نسمة.

وقال لي يوم كنا فى مدينة المنصورة: «ستصبح الإسكندرية يومًا باريس الشرق». لكنه فاجأني وأنا على وجهي ابتسامة المشكك فيما يسمع، فأشار لي بهزة رأس وقال لي بنظرة أدخلت الرعب فى قلبي: «نعم ستصبح باريس أقول لك هذا!».

يا له من رجل عظيم! كم كانت رؤيته صائبة، ولولا جنوح وغرابة أطوار أحد خلفائه وهو ابنه سعيد الذي وافق على امتياز حفر قناة السويس لكانت الإسكندرية مدينة البطالمة العظيمة قد أصبحت ليس فقط باريس الشرق ولكن مركزًا لتجارة الشرق الأقصى.

من ناحية أخرى فقد كانت الخطوات التي اتخذت من أجل النهوض بالزراعة وجلب الخير للبلاد غير مكتملة لكنها تحمل بصمات الإرادة الحديدية للمشرف على مقدرات الأمور فى مصر وهى خطوات فعالة جدًا.

وفى هذا الأمر قال لي أحد أصدقائي وكانت له أبعادية فى قرية باستره: إنه ذات يوم عندما كان فى دمنهور فى أثناء إحدى الجولات التفتيشية للوالي الكبير، جلس الشيوخ كما جرت التقاليد فى حضرته، فدار هذا الحديث عن المحصولات والتجهيزات اللازمة لها من أجل بذرها وزراعتها فوبخهم محمد علي عَلى قلة مساحة الأراضي التي تم تجهيزها لزراعة الأرز، وقال لهم:

« إن خمسمائة فدان بالنسبة لزمام مثل زمامكم أمر ليس بكثير» ـ ولكي يضيف لرأيه وزنًاوأهمية أضاف ـ «ألا تشاركونني هذا التفكير؟». أسرع الشيوخ يرددون:

«بلى بالتأكيد يا سيدنا». «فقال محمد علي: «إذن عليكم بزراعة خمسمائة فدان أرزًا وفى خلال عدة أشهر سوف أعود إليكم».

إن زراعة خمسمائة فدان أرزًا ليس بالشيء الهين إذا وضعنا فى الاعتبار ما تحتاج إليه من إعداد ودواب وأيد عاملة وماء لازم لهذه الزراعة الفقيرة فى حد ذاتها. وبعد عدة أشهر استقبل صديقي هذا زيارة هؤلاء المشايخ ويا لها من حالة يرثى لها، كانوا عليها جميعًا يعرجون وأرجلهم منهكة من التعب، فسألهم صديقي وهو غير قادر على كتم ضحكاته: «ماذا حدث إذن لكم؟».

فردوا عليه بقولهم: إن محمد علي عاد إليهم كما سبق أن وعد، ووجدهم بعيدين تمامًا عن إمكانية زراعة العدد الذي حدده من قبل بالأرز، فأنزل عليهم العقاب وأمر أن يُضربوا بالفلقة على أرجلهم. فقال لهم صديقي: «لماذا إذن تتعهدون بشيء بينما كنتم تعرفون مسبقًا أنكم لن تستطيعوا الوفاء به؟!». فردوا عليه بصوت مثير للشفقة: «هل نستطيع أن نخالف الوالي؟». لم أستطع أنا نفسي أن أكتم ضحكاتي وأنا أكتب لكم هذه القصة الطريفة التي تعبر عن الطريقة التي كان الباشا الكبير محمد علي يعتقد أنها التشجيع المفروض أن يُعطيه للزراعة. أيضًا كان عبد الله باشا العارف بكثير من الأمور قد قصَّ علينا يومًا ما حدث فى أثناء إحدى جلسات مجلس النظار التي حضرها من أجل التشاور، وكان أمرًا طبيعيًا جدًا فى هذا العصر الإقطاعي، فقال فى بداية حديثه:

«كان محمد علي كل عام يُحدد مساحة الأرض التي يجب زراعتها بالقطن وكانت تُجهز على هذا الأساس؛ لأنه كان يعرف عن موارد الأقاليم أكثر مما كان

مديروها يعرفون عنها». ثم أكمل عبد الله باشا: «كنتُ حينذاك مديراً لإقليم المنوفية فجمعت مشايخ القرى وتركتُ لهم فيما بينهم حرية تقسيم مساحات الأفدنة المقررة لزراعة القطن فى المنوفية، لكنني كنتُ فى ذلك أكثر حنكة من الوالي نفسه لأنني أخبرتُ المشايخ بعد أن تم تجهيز الأرض للزراعة أنني أطالبهم بعائد لا يقل عن أربعة قناطير قطنًا عن الفدان».

فسألته: «ثم ماذا حدث»؟

فردَّ عليَّ: «حدث أن كل شيخ وَرَّدَ إلى شونة المديرية الكمية المطلوبة وفى بعض الأراضي كانت الكمية قد تجاوزت الرقم المحدد سلفًا، وفى البعض الآخر على العكس لم تصل إلى الرقم المطلوب».

فسألته: «ماذا فعلت؟».

وكنتُ أفكر فى نفسي أنه لا بد أنه عوض النقص بالزيادة لكنه رد على بسرعة وهدوء:

«أخذتُ الفائض وأمرتُ بأن يعاقب الشيوخ الذين وَرَّدُوا كميات أقل من تلك التي سبق أن حددتها بالضرب بالفلقة».

كان عبد الله باشا قد اتبع مثال الوالي وبطريقة طبيعية جدًا كان يصنع لنفسه المجد متذرعًا بنفس الأسباب التي تدفع الوالي إلى مثل هذه السياسة (رخاء البلاد) ولم يكن أبدًا من المستغرب أنه قد ساق إلى العقاب بالعصي هؤلاء الذين لم تفلح أرضهم فى تحقيق الرقم الذي يرضيه. ويجب هنا أن أسرع وأقول إن هذه السياسة البدائية قد كانت بداية النهاية لها السنوات التي وصلت فيها إلى مصر حيث لم تعد لهذه السياسة لزوم، كما لم يكن هناك أيضًا لزوم للأساليب القاسية المستخدمة فى إدارة وجمع الضرائب أو بتعبير أوضح جمع المال بشكل عشوائي.. ففى أثناء الحملة على الشام كانت الحاجة إلى المال ملحة وعاجلة جعلت مديري الزراعة يلجئون من أجل تدبير المبالغ المطلوبة إلى إجراءات أقل سطحية من تلك التي اتبعها عبد الله باشا، ولم يقعوا فى الخطأ الذي وقع فيه. فلم يكن هناك أكثر من الوزراء الذين لم يكن فى إمكانهم أن يأخذوا لأنفسهم إردبًا من القمح أو حتى يستخدموا

فرسًا دون إذن كتابي من الوالي باستثناء بوغوص بك، لكن على النقيض كانت لديهم مطلق الحرية فى استخدام كافة الوسائل التي يرون أنها فعالة من أجل تدفق المال إلى خزانة الدولة وهذه الحرية كانوا يستغلونها بشكل مبالغ فيه.

* * *

وفرض محمد علي قبل قدومي إلى مصر بوقت طويل ضريبة جديدة ألا وهى ضريبة الفردة السيئة السمعة وهى ضريبة شخصية ألزم بدفعها جميع الرجال والنساء والأطفال. وبعد إلغائها ظلت القصص التي تروى عن طريقة جمعها تثير الرعب حقًا فقد ارتفعت بسببها الشكاوى والاعتراضات فى كل مكان ولم يكن من الممكن إلغاؤها فى ظل الحاجة المتكررة للمال. ولكن كان لا بد من اتخاذ بعض القرارات بتهدئة الشعور بعدم الرضا الذي بات خطيراً.

ولذلك ذهب إبراهيم إلى المنصورة واجتمع بالمشايخ فى اجتماع عام حيث استمع فيه إلى شكواهم وتوسلاتهم، ومتلمسًا لهم العذر قال لهم: إن الخطأ ليس خطأ أبي الذي يتم إخفاء الحقيقة عنه، بل إن الخائن هو الملتزم الذي يقوم بجمع هذه الضرائب ويحصلها بكل هذه القسوة وهو جالس إلى جواري فى هذا المجلس».

وأشار وسط خجل المشايخ إلى المعلم غالي ناظر المالية وهو قبطي اصطحبه إبراهيم معه إلى الاجتماع ثم سحب مسدسًا من حزامه وأطلق النار مباشرة عليه فأرداه قتيلاً وسط المجلس الذي انسحب منه الشيوخ فى الحال مذعورين، وأخذت العدالة مجراها وساد إحساس بالرضا ولكن ظلت الضريبة سارية.

ويبدو أنه يجب أن تسير الأمور هكذا فى البلاد التي تحكم فيها السلالات الغازية حيث تتطابق الأساليب وتتشابه، فما أن تنتهي فترة الغزو حتى يبدأ فى عملية تنظيم الإدارة، ودائمًا ما تُعطى المناصب الإدارية الخاصة بالمالية إلى رجل من أهل البلاد التي يتم غزوها وتُخول له سلطة جمع الضرائب تحت ستار أي رتبة أو وظيفة، سواء لأن الرجل الذي من أهل تلك البلاد يملك المعرفة والمعلومات القانونية واللوائح بينما يجهلها الغازي، أو سواء لأنه من أجل إدخال أفكاره ووجهة نظره فى البلاد المحتلة يكون بحاجة إلى أن يكون تحت يديه بوق يُردد ما يريد وضحية يضحى بها فى اللحظة التي يثور فيها الناس من أجل تهدئة غضبهم. لكن عندما نفدت الموارد

وعجز الجباة عن جمع المال استبدل إسماعيل باشا بالمديرين ومفتشي الضرائب من ذوي الأصول التركية الفلاحين. ورداً على ملاحظة قدمتها له بخصوص هذا القرار قال لي: «إن الفلاحين يعرفون بعضهم البعض وسيعرفون كيف يستخلصون المال بشكل أفضل من التركي». لم يكن مقتل ناظر المالية فى وقت لاحق بأمر من إسماعيل باشا إلاّ بسبب فكرة تحميل الغير وزر المبالغات التي تُرتكب أمام الدول الأوروبية والشعب المصري.

لكني أكرر مرة أخرى أن محمد علي قام بتعديل كل هذه المساوئ بعد انتهاء الحروب السورية وانتهاء الضرورة من جمع مثل هذه الأموال، فاختفت هذه المساوئ تماماً كي تفسح المكان لبداية أكثر تنظيماً ووضوحاً وقانونية.

* * *

لقد جرفني تيار ذكرياتي بعيداً؛ لأن القرارات التي كان عباس قد اتخذها قد دفعتني إلى العودة للوراء، لأن ما حدث قبل عصره من أحداث تشابهت مع ما حدث فى عصره، فقد تشابهت الأحداث المتشابكة قبل عصره بتلك التي حدثت فى عهده، فقد كانت الصلة بينهما وطيدة إلى حد أنني وجدت نفسي مرغماً على الدخول فى بعض التفاصيل الطويلة التي لم أكن أتوقع أنها ستكون ضرورية.

وعلى أي حال فقد ازدادت المصاعب الداخلية على عباس وكانت نفسية، ولم تكن مادية على الإطلاق، فقد أدخل قراره بسحب الإقطاعيات الرعب فى قلوب الموظفين كما ذكرت من قبل وترك كثيرون البلاد فى الساعات الأولى للقرار بينما لحق آخرون بهم للهروب من الملاحقات التي كانوا يتوقعونها. ومن بين هؤلاء ناظر سابق لجأ إلى التنكر حتى يتمكن من الفرار من البلاد، وتقريباً تجمع الجميع فى القسطنطينية وبدءوا فى تكوين حزب ضد الوالي الجديد.

من ناحية أخرى، طالب أبناء محمد علي وعلي رأسهم سعيد بميراث والدهم متهمين «عباس» بأنه يمنعه عنهم من دون وجه حق. وذكروا أن والدهم قد ترك مجموعة من الألماس تعد جزءاً من ثروته الشخصية لم تكن ملكاً للخزانة فطالبوا بها، كما اتهموا الحكومة أيضاً بأنها استولت علي أربعمائة ألف فدان من أملاك

محمد على الإقطاعية، وأصروا على أن تُسدد لهم قيمة المصاريف التي أنفقت على تحسينها وتجهيزها للزارعة كذلك قيمة الإنشاءات والزراعات والأشجار إلخ . .

أضيف إلى إعلام الوراثة بوجه خاص التركة التي تركها الوالي الكبير التي تصل قيمتها إلى رقم فلكي .

كانت مطالب ورثة محمد علي قانونية، لكنها فى بلاد كان سيد كل شىء فيها يمثل كل شيء، فكيف كان من الممكن تطبيق القانون بشكل لا يتم معه التفريق بين ما كان يخص هذا أو ذاك؟ وكما كان عباس يقول : «بأي مال كان محمد علي قد أمر ببناء القصور التي يطالب بها أبناؤه؟ هل دفع ثمن الألماس الموجود الآن فى الخزانة؟ هل دفع ثمن المقتنيات التي فى أبعادياته وضياعه؟ أليس ذلك كله من أموال الحكومة»؟ وباختصار فقد كان عباس يرى أن ما يجب أن يكون هو عودة كل هذه الأشياء بعد وفاة الوالي الكبير إلى الحكومة والدولة .

اعتمد سعيد وإخوته فى مطالبتهم على الرأي العام الأوروبي فى مصر الذي لم يكن راضيًا عن عباس، والذي بدأ يشكل بعض الضغط عن طريق التأثيرات على تفكير السفراء فى القسطنطينية، وكان من هؤلاء السفراء السير ستراتفورد كاننج الذى يتمتع بقدر كبير من الوزن والاهتمام لدى الباب العالي .

تجمع كل أفراد أسرة الوالي فى القسطنطينية باستثناء مصطفى بك ابن إبراهيم باشا الذي كان متعلقًا بعمه عباس، مما جعل الوالي يشعر بالإهانة، فقال غاضبًا :

«إذا خرج العجوز من قبره لقطع رقابهم جميعًا، كنتُ أشكو من إبراهيم وذهبتُ إلى الحجاز، لكنى لم أكن أفكر أبدًا فى الذهاب إلى القسطنطينية للتآمر عليه بمساعدة أعداء عائلتنا التقليديين» .

وإضافة إلى مصطفى بك ظل فى مصر كامل باشا صهر محمد علي الذي عُين دفتردارًا وكان يعرف أنه مراقب ومستهدف من قبل عباس . ولم يكن يجهل أن الأخير يحاول بشتى الطرق أن يوقع به وأن يضيعه، لكن على الرغم من كل هذا فإنه لم يذهب . . ويبدو أنه لم يكن يُريد بلا شك أن يتهم بأنه قد هجر أو خان حفيد من أحسن إليه، وكمسلم حقيقي خضع لقضاء الله ولم يحاول أن يفر منه .

وأتذكر بهذا الخصوص أنه فى أثناء زيارة قام بها قنصل فرنسا إلى كامل باشا دار

الحديث حول عباس وإدارته ومشاعر الضيق والكراهية التي كانت تتعاظم ضده فى القسطنطينية، وقد أرسل لي القنصل تقريراً عن المقابلة وكان من المفروض أن أنقل انطباعاتي عنها إلى الوالي. لم يكن هناك أي شيء معيب فى سلوك أو إجابات أو مشاعر كامل باشا التي بالفعل أخبرت بها «عباس» على أمل أن تكون هذه المقابلة ولهجة كامل قد غيرت من أفكار عباس بصدده.

توقعت احتمال نشوب صراع مع القسطنطينية، ورأيت أن من الضروري تفاديه بقدر الإمكان، وفى حالة اشتعال الصراع كنتُ أود أن يكون أعداؤنا على الأقل من المصريين فقط، ولكني وجدتُ أن أعداد أعدائنا الذين يشهرون مخالبهم فى وجه عباس كثرة ولهم أنياب قوية وراسخة.

هذا فى الوقت الذى كان فيه عباس يحكم بالعاطفة دائمًا على كل شيء، فكما كان شديد التمسك بالرجال الذين اعتبرهم من معيته كان شديد التعصب أيضًا ضد هؤلاء الذين اعتقد بعدم إخلاصهم سواء كان على حق أم على باطل.

وبعد أيام قليلة من زيارة القنصل العام الفرنسي لكامل باشا كنتُ قد ذهبتُ إلى الأخير لا أتذكر لماذا، وكان يتنزه فى منطقة الأزبكية فى نفس المكان الذي أصبح الآن جزءاً تم إضافته ليصبح ضمن فندق شبرد عام ١٨٨٩، فقال لي: «يا نوبار. عباس يتهمني بالتآمر ضده، ويُدعم اتهامه هذا بما قلته أنت عن حواري المزعوم مع القنصل الفرنسي». فأجبته: «إن هذا مستحيل. إن ما نقلتُ له عن مقابلتك لا يمكن أن يكون إلا شهادة بإخلاصك له». فأكمل قائلاً: «لست فى حاجة للاعتذار، لو أن ملاكا جاءني يقول لي: إنك مذنب تكذب أو تضمر شرّاً لكنتُ كذبتُ ما يقول رسميّا». ولمّا وجد أنني على استعداد للذهاب إلى عباس لإعادة الأمور إلى نصابها، قال لي: «لا، ستضيع نفسك دون أن تفيدني فى شيء، دع الأمور كما هي وليحدث ما يحدث».

وظللت تحت تأثير انطباع مؤلم وصدمة؛ لأنه فى موقف مشابه أراد عباس من قبل أن يستغل اسمي فى أمور لم تكن تتفق كثيراً مع طبيعتي وشخصيتي. كنتُ صديقًا شخصيّا لحسن حيدَر باشا صداقة يرجع تاريخها إلى يوم كنا على متن السفينة التي كانت تقلنا منَ القسطنطينية حاملين معنا الفرمان الذي بمقتضاه نال

إبراهيم الولاية، وهي الرحلة التي هددنا إبراهيم فيها بقطع رؤوسنا أنا وحسن حيدر باشا، وعلى رغم أن الأخير كان ملحقًا بخدمة عباس فإن الأخير كان دائمًا يرى فيه أنه ابن شقيق الدفتردار الذي شغل مناصب كبيرة رفيعة فى عهد جده وتمكن من الاحتفاظ بأبعادية كبيرة فى صعيد مصر. وهو ما أدخله ضمن فئة الناس الذين أراد الوالي التخلص منهم. كان عباس قادرًا على تذليل الصعوبات بفضل مثابرته، فظل على رأس الإدارة وعلى رأس كل ما يتعلق بأبعادياته والضرائب.

ولكي يضع حسن جيدَر باشا ثروته بمأمن من عباس، فقد فكر فى أن يجعل نفسه مدينًا لصراف يهودي نمساوي الجنسية، وبالطبع كان هذا الدين صوريًا وهو الأمر الذي ما لبث عباس أن اكتشفه.. وفى يوم أخذني من يدي وذهب بي إلى قاعة بعيدة منعزلة عن الأعين، وبعد أن جلستُ على الأريكة منتظرًا منه أن يوجه لي الحديث قال لي: «سوف تحلف باسم ربك وبكل ما تعتقد به بأنك ستقول الحقيقة». فقلت له: «يا سيدي كلمتي فيها الكفاية، اسألني سموك وأنا أجيب». فقال لي: «إن حسن لا يخفى عنك شيئا وأنا أعرف هذا، فلقد صرح لي بنفسه بذلك، فقل لي هل دينه حقيقي أم صوري»؟ وبحت فى سري حسن باشا الثرثار، ثم شعرت بأن نبضات قلبي لم تعد تعمل بانتظام وأجبته: «يا سيدي إنني أجهل هذا الأمر». فنهض عباس فى الحال مقتضبًا بعد أن خاب ظنه.

بعد أقل من يومين اضطر حسن باشا إلى ترك مصر والتوجه إلى القسطنطينية حيث تم تعيينه حاكما على بيغا (Bigha). أما بالنسبة لكامل باشا فقد اتُّخذ حياله قرار عنيف.

كنا كلنا نجلس فى سراى الحلمية بالقاهرة عندما طلب الوالي حضور كامل، واجتمع الاثنان فى الصالون الموجود فى أقصى يمين البهو المسحور، وفجأة رأينا «كامل» خارجًامن الحجرة مستندًا على اثنين من القواسة شاحب اللون منهارًا ومحني الرأس، ومن السراى نقل مباشرة على ظهر مركب بخاري إلى منفاه فى أسوان تحت ملاحظة أحد أصدقائي. كان كامل رجلاً ميتًا لا محالة فلقد قص لي صديقي أنه ما إن صعد على ظهر المركب حتى قدمت له القهوة كما هو المعتاد، بينما يتساءل كامل بنظرات لا نهاية لها نحو مراقبه الذي أخذ فنجان القهوة واحتسى منه

بعض الرشفات للرد. وأضاف صديقي قائلاً: «إن كامل باشا لم يحتس القهوة إلا بعد أن تفحص بنظراته ما يجول بفكري».

ونفى كامل باشا قبل إيفاد حسن باشا بوصفه كخيا إلى القسطنطينية بأيام قليلة، وكان الباب العالي مستاء جدّامن قرار النفي، ووجد الصدر الأعظم فى ذلك فرصة للتدخل فى شئون الإدارة المصرية عليه أن يتمسك بها؛ ولذا كان حسن باشا مطالبا بتقديم تفسيرات بخصوص تصرف الوالي.

ولم تكن اختيارات عباس لمبعوثيه صائبة، فحسن باشا الذي ارتدى ثوب الكخيا كان رجلاًعسكريا شريفًا وممتازًا لكنه كسائر الموظفين كان مجردا من روح التقدم والمبادرة والإقدام وانحصرت أفكاره كلها فى نطاق الإدارة والوظيفة وهى أفكار جامدة مثلها مثل النظم الإدارية التي كان مسئولاً عن تحسين أدائها.

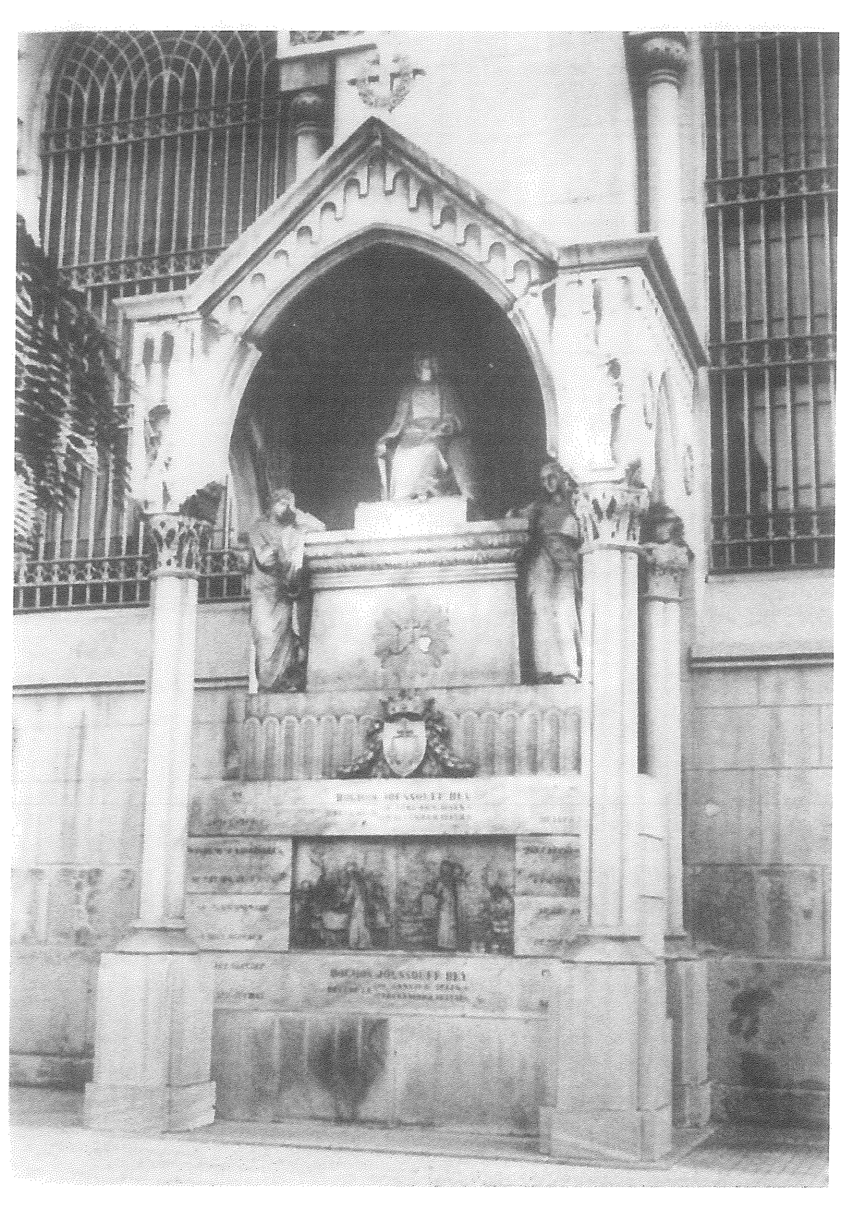
كان الرجال الوحيدون الذين لهم قيمة حقيقية هم الذين كانوا عن طريق اتصالاتهم بالقناصل إبان الحكام السابقين فى عهد جده هم القادرين على إدارة المفاوضات مع القسطنطينية، وهم على الأخص من يريد عباس ألا يستفيد من خدماتهم واضطهدهم؛ لأنهم على مستوى أعلى من الذكاء والثقافة ويحتلون مكانة أخلاقية لدى الجميع أعلى من بقية الموظفين.



والدة نوبار جول هانم يوسفيان دبرو زوجة مجيرديتش نوبار
(صورة مصغرة داخل إطار عاجى)



صورة لبوغوص يوسفيان دابرو (١٧٦٨ - ١٨٤٤)
(صورة زيتية)



شاهد قبر بوغوص يوسفيان
في البطريركية الأرمنية في الإسكندرية



شاهد قبر نوبار باشا

في البطريركية الأرمنية في الإسكندرية

١٨٢٥-١٨٩٩

الفصل التاسع

(١٨٤٩ ـ ١٨٥٠)

نوبار بك يجمع بين عمله مديرا لمجلس الصحة ومهامه كسكرتير للوالي (١٨٤٩) ـ الكوليرا فى مصر ـ إعادة تشكيل التنظيمات داخل الإمبراطورية ـ تعريف التنظيمات ـ الأسباب التي حالت دون تطبيق التنظيمات فى مصر ـ نهاية وباء الكوليرا سنة ١٨٥٠ ونوبار يتوجه إلى القسطنطينية للزواج ــ فى الوقت نفسه يكلفه عباس بمحاربة إدخال التنظيمات إلى مصر ـ نوبار بك يتفاوض مع الباب العالي ـ زيارته للسير ستراتفورد كاننج الذي أيد ادعاءات الباب العالي ــ زواج نوبار بك وعودته إلى مصر ـ نوبار ينصح «عباس» بإنشاء خط سكك حديد الإسكندرية السويس؛ لينال مساندة إنجلترا فى مسألة التنظيمات ـ عباس يتبع نصيحته ويبدأ فى المباحثات مع القنصل البريطاني العام ـ عباس يقرر إيفاد نوبار بك إلى لندن من أجل التفاهم بخصوص إنشاء خط سكة الحديد.

* * *

كلفني عباس بإدارة مجلس الصحة بجانب وظيفتي سكرتيرا له . كان مقر مجلس الصحة فى الإسكندرية ، وقد تألف من الأطباء الأوروبيين ، لأن أوروبا كانت من أجل سلامة رعاياها تسهر على الحالة الصحية فى مصر ، وكان رئيس هذه الخدمة الرائعة الذي نظمها بعناية فائقة هو كلوت بك ، وبطبيعة الحال كان على اتصال دائم ومباشر بالهيئات القنصلية ، الأمر الذي دفع «عباس» إلى التفكير فى إرسالي إلى الإسكندرية حيث كان يريد رجلاًمن معيته يمكنه الاعتماد عليه . لم أكن وزيرا للخارجية رسميّا لكن فعليا كان جزء من مهام هذه الوزارة موكلاً لي كما أراد عباس .

ومن خلال العلاقات التي كنتُ قد أقمتها سلفًا مع الهيئات القنصلية كان يتم

الاستعانة بي من أجل توضيح وتقديم الأسباب الحقيقية والصحيحة وراء القرارات الإدارية التي كان الوالي يتخذها، والتي كانت دون استثناء تؤخذ بعدم رضاء وعداء من قبل الجاليات الأوروبية المناهضة لسياساته.

وفى أثناء هذه الأحداث، كان يجب أن أسافر إلى القسطنطينية من أجل الزواج وكنتُ قد أتممت كل الاستعدادات للسفر، ولم يكن قد بقي سوى الحصول على عطلة من الوالي عندما انتشر وباء الكوليرا بشكل مفاجئ فى القاهرة سنة ١٨٥٠ مما اضطرني إلى إرجاء سفري إلى تاريخ آخر. لم يكن فى استطاعتي فى الحقيقة بصفتي رئيسًا للخدمة الصحية أن أترك مصر فى الوقت الذي كان فيه وجودي أمرًا ضروريًا. بعد انتهاء الوباء أرسل عباس فى طلبي من على متن يخته الخاص حيث كان يخضع للحجر الصحي، وقال لي:

«سترحل إلى القسطنطينية فى الحال، ولن أعهد إليكَ بأي مهمة خاصة. إنك ستذهب من أجل زواجك لكنكَ ستقابل حسن باشا الذي كتب يقول إنه قبل باسمي إدخال التنظيمات فى مصر. سوف تقول له إنني أرفض رفضًا قاطعًا وستقابل رشيد باشا والسفراء خصوصا كاننج فإذا تحدثوا إليكَ فى موضوع التنظيمات سيكون ردكَ بهذا المعني».

كانت المسألة التي أثارها الباب العالي خطيرة جدًا بالنسبة للوالي؛ لأنه تحت ستار التنظيمات كان رشيد باشا سيربط مصر قضائيًا بالقسطنطينية ويقضي بضربة واحدة وينهي فى الحال سلطة وهيبة الوالي فى البلاد، وهنا أرى أن بعض الكلمات ستكون ضرورية لشرح الموقف.

* * *

إن الذين تابعوا بقدر الإمكان عن قرب الأحداث التي تلاحقت والإصلاحات التي أدخلت بعد وفاة السلطان محمود يعرفون كيف أن رشيد باشا استفاد من تدخل القوى الأجنبية ولا سيما النفوذ الذي حصلت عليه إنجلترا بعد أن كانت العامل الرئيسي وراء إخضاع محمد علي؛ كي يفرض على السلطان عبد المجيد التوقيع على خط شريف كلخانة الذي أصبح ميثاقا غليظا للإمبراطورية.

ومارس السلاطين بصفتهم الخلفاء والحكام السلطة فى شكلها المطلق والشامل، فكل أمر أو كلمة بسيطة تصدر منهم كانت قانونًا، كما قدَّروا أن حياة وممتلكات وشرف رعاياهم ملك شرعي لهم إذا جاز لى القول. كانت هذه السلطات التي لا حدود لها تُمارس من خلال رئيس الوزراء وحكام الأقاليم الذين كان تعيينهم يتم بواسطة السلطان وخولت لهم السلطات الكاملة وكانوا قادة للقوات ورؤساء الفرق فى الأقاليم حيث كانوا يمارسون السلطات المطلقة. كانت المسائل القانونية وأمور الأمن العام يتم البت فيها من خلال هؤلاء الحكام أو مساعديهم، وكان بناءً على آرائهم يتم وضع السياسات على حسب شخصية ومزاج كل حاكم حيث كان هو المتصرف الوحيد فى حياة وممتلكات الجميع، وعلى هذا الأساس لم يكن مدينًا لأحد بأي كشف حساب أو مطالبًا أن يحاسب أحد.

قبل أن يقضي السلطان على نفوذ الإنكشارية ويمهد الطريق أمام التغييرات القادمة من خارج الإمبراطورية كان محافظوه هم غالبا المديرين العموميين للزراعة بمقاطعاتهم بالأقاليم. وعلى أي حال كانت لهم أيضًا السلطات فى تقدير الضرائب كما يرون على التجارة بالأخص على الأغنياء والشعب، وكان جزء من هذه الأموال يُورد إلى الخزانة السلطانية والفائض منه كانوا يحصلون عليه بشكل سيادي من أجل الإنفاق على ما كانوا يرون أنه ضروري لحاجات الفرق والإدارة، وما يفيض كانوا يحتفظون به لأنفسهم. كانت هذه السلطات الواسعة لا يكبح جماحها سوى الخوف من سلطات أخرى مطلقة أيضًا لكنها أكثر شمولاً واتساعًا، ألا وهي سلطات السلطان الذي كان يتدخل فى الوقت الذي يحلو له من أجل قطع رقبة الوالي ومصادرة ما لديه لمصلحة الخزانة وبصفة عامة. وعلى أي حال، فإن هذه المصادرات وصلت إلى حد أن أصبحت مصدرًا للدخل القومي الذي شكل موردًا من الموارد الرئيسية للإمبراطورية.

الحقيقة كان هذا هو الأساس الحكومي والاجتماعي للإمبراطورية التي وصلت فيها اللامركزية إلى أقصى حد لها، ولكي أكون أكثر دقة فى حديثي كانت الدولة قائمة على أساس حكومي وتحقيق أهداف الأقوى.

كانت هذه هي كل الأسباب التي استطاع رشيد باشا من خلالها النيل من

عبد المجيد وفَرَض عليه المرسوم الذي كنتُ أحدثكم عنه منذ قليل والذي التزم السلطان بكل بنوده فى حضور سفراء أوروبا والذى كان أهم فقراته الاحترام الدائم لحياة وممتلكات وشرف الرعية، وألغيت المصادرات ولم يعد فى الإمكان معاقبة أي شخص أو إصدار أي حكم ضده قبل محاكمته.

ونتيجة لهذه الأسس الاجتماعية الجديدة، تغير شكل السلطة التي مارسها الولاة العموميون بشكل تام وجذري، وتم إلغاء النظام القديم الذي مارس من خلاله حكام الأقاليم سلطتهم المطلقة فى أقاليمهم، وانتزعت منهم قيادة القوات وعُهد بها إلى لواء يتبع مباشرة نظارة الحربية فى القسطنطينية. أما موارد الأقاليم فقد تم إسناد إدارتها إلى دفتردار تابع لنظارة الخزانة.

كان لا بد من تأسيس المحاكم مع ربطها بمحكمة عليا يكون مقرها القسطنطينية، وتطبق قانونًا موحدًا قامت بالعمل عليه لجنة مكونة من العلماء والموظفين المدنيين، وتم تطبيق الشريعة الإسلامية والقوانين المدنية التي أضيفت بنودها من قانون نابليون وتم إدراج هذا القانون تحت اسم التنظيمات، وأصبحت هذه الكلمة بعد تعميمها تطلق على مجموعة الإصلاحات.

فى ظل هذه الظروف، وبعد أن كان الحاكم العام سعيدًا مطلق اليد يتصرف فى كل شيء أصبح مجرد مسئول بسيط. مرت هذه التغييرات من النقيض إلى النقيض مباشرة دون فترة تحول ومن لا مركزية وصلت إلى أقصى مداها إلى مركزية وصلت إلى أقصى درجاتها.

وكان الاقتراح على مصر بتبني نظام التنظيمات معناه الاقتراح على الوالي بتأسيس المحاكم والرجوع إلى القسطنطينية للموافقة على أحكامها، وذلك معناه التخلي عن كل الحقوق الإدارية وبالتالي التخلي عن كل سلطة كانت تُمارس بموجب هذه الحقوق وربط مصر إداريًا وقضائيًا بالقسطنطينية. ولذلك كانت المشكلة فريدة من نوعها ومهمتي خطيرة. وفى ظل هذه الأوضاع القائمة منذ زمن بعيد كنت أحاول على الأقل تقنين السلطات المطلقة للوالي؛ لأن ذلك سيفيد ويؤمن الشعب. لكن للأسف لم يكن الوقت مناسبًا ولم تكن هذه هي الحالة حينذاك.

افتقرت أحلام القسطنطينية إلي التطبيق؛ لأنه إذا كانت مبادئ الخط قد نُفذت فى هذه الفترة وظلت سارية، وإذا لم يكن السلطان وولاته قد استباحوا حياة الرعية، وإذا كان نظام المصادرات قد انتهي بالفعل، فذلك يرجع إلى طبيعة عبد المجيد الطيبة والرقيقة وإلى نفوذ السفراء أيضًا الذي كان يمثل انعكاسًا للرأي العام فى القسطنطينية يصل فى وقت الحاجة إلى قوة القرار. أما بالنسبة لتطبيق المبادئ الجديدة، فكان التطبيق معدومًا سواء فيما يتعلق بنتائجها أو ما يتعلق بتطورها. لم يكن من الممكن أن يكون الأمر غير ذلك، ثم أين كانت المحاكم القادرة على العمل بهذه القوانين؟ أين كان هؤلاء الرجال ذوو الإرادة الحرة القوية من أجل تشكيل هذه المحاكم؟

كان رشيد باشا لا يهدف من وراء إعلانه تطبيق التنظيمات فى مصر إلى أي إصلاحات جادة فى مصلحة البلاد. وأستطيع القول أيضًا إنه لم يكن يفكر فى أي شيء، بل كان فقط يستهدف الوالي بشكل مباشر ومصر بشكل غير مباشر حيث كان يريد إدخالها فى نطاق الإمبراطورية المباشر. وباختصار: فقد كان ما يدور فى ذهن رشيد حركة سياسية وليس إصلاحا اجتماعيا مطلقًا.

ولن أبالغ إذا صرحتُ وقلتُ: إن كل هذه الحوارات كانت تدور فى ذهني، ودائمًا لم أكن أتصور إلا بشكل واضح أن قبول التنظيمات فى مصر كان معناه تمامًا ضياع الاستقلالية والحرية المصرية التي كانت قد حصلت عليها فى ظل الامتيازات التي مُنحت لمحمد علي وأسرته بموجب فرمان ١٨٤١.

* * *

ورحلت فى طريقي إلى القسطنطينية مسلحًابالتعليمات العامة التي زودني بها عباس عام ١٨٥٠، وأذكر بهذا الصدد وأعتقد أنه من المهم الإشارة إلى أنه كان قد تم استدعاء كامل من منفاه فى أسوان للسفر إلى القسطنطينية التي أعلن فيها عن قدومه.

واعتقد عباس بالنسبة لكامل باشا سواء كان ما يراه صوابًا أو خطأ أنه خلص مصر من كل الذين فى مقدورهم مضايقته أو جلب الأسى عليه، وفى رأي أنه أخطأ.

وما إن وصلتُ إلى القسطنطينية حتى حضر حسن باشا ليرانى دون سابق إنذار. مسكين الرجل، لم يكن قد فهم بعد ما الخطأ وراء تمسكه بإدخال التنظيمات فى مصر. ألم يكن أمراً طبيعيّا وعاديّا يتماشى مع بنود الفرمان؟ ألم تكن القوانين التي تسنها وسنتها الإمبراطورية ملزمة التطبيق فى كل أنحائها؟ باختصار وفى كلمة واحدة: لم يكن الرجل يعتقد أن قبول التنظيمات معناه انحراف عن روح ونص الفرمان.

وبعد الانتهاء مما كلفتُ به لدى حسن باشا حرصتُ على ألا أرى رشيد باشا أولاً وإنما تنوير بصيرة السفير الفرنسي وجذب اهتمامه إلى قضية عباس كانت المهمة تبدو لي سهلة؛ ألم يكن الفضل فيما ناله محمد علي من شبه استقلال يرجع بشكل كبير إلى المواقف الفرنسية؟!

ولكن هذا الاستقلال النصفي بات مهدداً لأنه نظريا كان من حق الباب العالي وفى إطار نصوص فرمان الولاية سحب الامتيازات التي مُنحت لمصر. لكن بجانب هذا الحق المنصوص عليه نظريّا، كان هناك واقع الأحداث الذي يشير إلى أن مصر تنعم بالأمان المطلق بفضل شخصية أمرائها والمميزات التي كانوا يملكونها. وبالمقارنة بالإصلاحات التي حدثت فى مصر ووضعتها على طريق التقدم على أيدي هؤلاء الأمراء والتي يدعي الباب العالي اليوم أنه صاحب الفضل فيها، كان من الصعب أن يكون الحكم فى صالح تركيا، وأعتقد بسبب هذه المعطيات أن «عباس» سيحصل على مساندة السفارة الفرنسية.

لم أكن بحاجة إلى التخمين بخصوص كاننج لأنه كان بصراحة وبشكل علني فى صف رشيد باشا، وكان يساند الوزير العثماني فى كل ما اتخذ من قرارات هدفها الحفاظ على الدولة، لكن هل كان كاننج يرى فعلاً فى هذه الإصلاحات عاملاً لخلاص تركيا؟ لا أعرف، لكنني أميل إلى التصديق بأنه كان مقتنعًا بأن الإمبراطورية إذا لم تسع إلى التطور فإن مصيرها سيكون الفناء الحتمي وكان يساند عملية التطوير هذه فى شخص وسياسات رشيد (١).

(١) ليس من حقى أن أفحص هذه الإصلاحات فى حد ذاتها وعلى الأخص الطريقة التي نُفذت بها، لكن أفكارى تشكلت فيما تلا من أحداث بناء على هذه النقطة بالغة الأهمية: اقتناعي التام بأن أفكار=

وأكدت هذه الظروف أن كانـنج سيقف فى صف رشيد ضد عباس . كذلك الحال نفسه بالنسبة للورد بالمرستون الذي عمل على بث أفكار الأول فى القسطنطينية ، لكن أصبحت فكرة الإبقاء على الإمبراطورية وتقوية أواصرها[1] مجرد شعارات سياسية ، وفى الحقيقة أن بقاء تركيا قوية كان يستلزم إبعاد روسيا لمسافة كبيرة عن البحر المتوسط من ناحية ، وعن هضبة أرمينيا ووادي الفرات من ناحية أخرى .

إن ترك الحرية المميزة لمصر كان معناه خلق منافس خطير ودائم للإمبراطورية ، فضلاًعن أن فرنسا كانت تبحث دائمًا عن إعطاء مصر استقلالها إن لم يكن من أجل استيعابها فيما بعد فعلى الأقل من أجل الاحتفاظ بها بشكل أسهل داخل نطاق نفوذها . إن تطبيق التنظيمات الإدارية كسائر الدولة كان معناه تابعيتها لتركيا وحرمان ولاتها من سلطاتهم المطلقة وانتزاعها من فرنسا وتقوية الحكومة التركية .

كان هذا تصوري للموقف . فى نهاية الأمر ، وتقدمت لمقابلة رشيد باشا الذي كنتُ قد تعرفتُ عليه من قبل فى باريس وكان يشهد لي دائمًابالحرص والذكاء . ولأن قدومي إلى القسطنطينية كان من أجل الزواج لا من أجل مهمة رسمية فلم يكن هناك شيء أقوله ، فانتظرت منه الأسئلة فقط ، فوجه لي كثيرًا منها ولا سيما ما يمس اضطهاد عباس للموظفين الذين هجروا مصر بحثًا عن الملاذ فى القسطنطينية ، وكانت إجاباتي إجابات عامة خصوصا فيما يتعلق بموضوع أحد الموظفين الذي أثبتت السجلات أنه لم يكن بمنأى عن الشك فى استقامته . وعلَّقَ رشيد على الأمر بأنه يجب التعامل مع مثل هذه الاتهامات بعدم لامبالاة خصوصا أنها كانت واضحة ، وكان يصنفها كحدث لا أهمية له . على أي حال لقد أدليت بشهادتي ، بيد أن رشيد لم يكن يريد البحث إطلاقًا لمعرفة أساس هذه الاضطهادات ، لكنه يريد أن يستغلها سلاحا ضد الوالي فقط .

من ناحية أخرى خَيَّبَ الجنرال أوبيك (Aupick) سفير فرنسا الذي تقابلتُ معه كل توقعاتي وآمالي ؛ وكانت المسألة فيما يبدو لا تهمه ولم يعرها سوى قليل من

=كانـنج ومن يساندونه كانت ستنجح تمامًا لو كانت عرضت لا على هيئة إصلاحات أوروبية (أي مسيحية) وإنما على جدية المفهوم الإسلامى . (ملاحظة بوغوص نوبار) .

الاهتمام، بل دفعته مشاعره لمساندة الباب العالي. ولا أستطيع القول: هل كان هذا نتيجة سياسة وخطأ أملته عليه حكومته، أم كانت انعكاسًا للرأي العام فى القسطنطينية والتقارير التي كانت تصل إليه من الإسكندرية من الجاليات الأوروبية؟ هل كان ينظر إلى المسألة من زاوية أنه قد أعلن فى القسطنطينية أن «عباس» و«عباس» فقط شخص غير مرغوب فيه أيضًا؟! لا أدري.

أما بالنسبة لكانِنج، فعندما ذهبتُ لمقابلته فى السفارة مكثت أربع ساعات من الانتظار القاتل داخل غرفة فرعية، وهي طريقة مثل غيرها من طرق الغرض منها أن يشعرني بأنه أعظم وأكبر من عباس. كنتُ أعرف هذا السفير، لأنني رأيته من قبل فى أثناء سفر إبراهيم إلى القسطنطينية، ووجدته تمامًا كعهدي به عندما رأيته للمرة الأولى رجلاً يمتلك إرادة حديدية يدير بها الإمبراطورية، ثم سنحت لي الفرصة؛ كي أراه مرة أخرى بعد مقابلتنا هذه بعدة سنوات فى لندن، وكان قد أصيب بمرض النقرس واعتزل الحياة السياسية واعتزل الناس، ولكن لم يتغير الانطباع الذي تركه فى نفسي، فعلي الرغم من معاناته البدنية، كانت ملامحه وهيئته تعكسان دائمًا نفس الإرادة الحديدية. وعندما دخلت صالونه، استقبلني دون التحرك من مقعده الوثير، وأشار لي بحركة من يده إلى الكرسي، وبدا لي الأمر وكأنني مطلوب للمثول أمام قاض لتوبيخي لا أنني فى مجرد زيارة.. وهو ما حدث بالفعل بدون أي مقدمات، فبدأ بتوبيخي ولومي وقال لي:

«وصلتم من مصر! إنه أمر جيد، لكن ما هذا الذي يفعله باشاكم؟ أتعلمون أنه إذا علم السلطان بطباعه وأخلاقه فإنه سيجلب على نفسه نقمته وغضبه؟!».

فأجبته: «فى هذه الحالة لماذا لا ينزل جلالته غضبه ونقمته على كل من حوله»؟!

يبدو أن ردي جاء قاسيًا وغير متوقع لشخص تعود على اللطف واللين، ينحني الباشاوات صامتين أمام ما يوجهه لهم من لوم مختلقين له التبريرات والأعذار.

ظلت ملامحه محتفظة بالهدوء إلى حد ما، كذلك صوته كان هادئًا.. لكن ردي أحدث لديه تأثيرًا ما بشكل أو بآخر، حيث فاجأني بتغير فى أسلوب طرح الأسئلة واختلفت لهجته فى السؤال عن سابقتها، فسألني عن الأسباب وراء الضغائن التي بين عباس وأسرته، وبينه وبين الموظفين الفارين مع عائلاتهم إلى

القسطنطينية، فكان ردي عليه شارحا كما كنت أتصور أنه الوضع آن ذاك. ساقني الحديث للتطرق لموضوع مصادرة الإقطاعيات بوصفه قراراً عادلاً بفضله استطاع الشعب المصري أن يمتلك أرضه، وقرارا اقتصاديًا حول البلاد من الزراعة الصغيرة إلى الزراعة الكبيرة، وأخيراً قرارا إداريا ساهم فى إبعاد كل خطر من شأنه أن ترى مصر فى ظل وجود وال ضعيف تكوين طبقة أرستقراطية عسكرية مرة أخرى بعد أن قضى عليها محمد على فى مذبحة المماليك.

يجب أن أكون منصفا لكاننج، وأقول: إنه كان يستمع لكل ما كنتُ أشرحه له بأذن صاغية، ويقاطعني فقط للاستفسار عن بعض النقاط التي كانت وبلا شك تحتاج إلى التوضيح. فلم تكن هناك أي أسئلة عن التنظيمات، وكانت بالنسبة لي فيما بقي من الحديث نقطة هامشية حيث كنتُ متمسكًا بأن أوضح بشكل غير مباشر ضرورة وجود سلطة قوية من أجل ضمان التقدم فى البلاد وهى ضرورية فى مصر لضمان الهدوء.

وبعد مناظرة دامت أكثر من ساعة، تركني كاننج أذهب أو بالأحرى أفرج عني دون أن تخرج منه كلمة واحدة تدل على انطباعاته بخصوص التوضيحات التي قدمتها له. كانت مدة الحديث بيننا والاهتمام الذي أبداه فى أثناء استماعه إلي هما سبيلي الوحيد لاستشفاف انطباعاته ومشاعره الشخصية عن هذه المقابلة.

* * *

وأرسلتُ لعباس أحيطه علمًا بانطباعاتي التي كانت موضوع تقرير مفصل بعثتُ به، ثم أبحرت إلى مصر بعد خمسة وعشرين يومًا (أكتوبر ١٨٥٠). ووجَّه إليَّ عباس فى الحال عندما قابلته عدة استفسارات، فقال لي: «لم أفهم شيئًا من تقريرك». فلخصتُ له التفسيرات الواردة فى التقرير فى الكلمات التالية التي مازالت حاضرة فى ذهني كما لو كنتُ قد قلتها بالأمس، وأنقلها لكم تقريبًابالحرف الواحد:

«انطباعي يا سيدي أن السفراء لن يساندوك فى مواجهة مطالب الباب العالي التى يثيرها مستنداً إلى خط شريف كلخانة وإلى مبادئ العدل والنظام. ومن الصعب جدّا أن نُفهم السفراء والقوى العظمى أن هذه المبادئ ليس لها أي معنى فى

مصر التي تنعم فعلاً بالأمن الذي لا يوجد له مثيل فى كثير من أنحاء الدولة (العثمانية) إلا على الورق».

فقال لي: «فى رأيك، ماذا يجب أن نفعل فى هذه الحالة»؟

فأجبتُ: «فى رأيي يا سيدي لا يوجد سوى شيء واحد نفعله هو إنشاء خط سكك حديد السويس ـ الإسكندرية لنواجه به نظريات القسطنطينية التي لا أساس لها من الصحة، وهو خطوة فى الوقت نفسه وحدث سيثبت للشعب والتجار والأجانب أنه لمصلحتهم، وسيرون فيه الذكاء المتفرد لفخامتكم الذي يجلب على مصر الرخاء. ومن وجهة نظري أنه أفضل السبل المتاحة لسموكم من أجل كسب تأييد الرأي العام؛ وبالتالي تأييد الدول العظمى والرد الوحيد الذي يمكن أن يرد به سموكم على ادعاءات الباب العالي.. أن كل ما يجادلون بشأنه هو أشياء نظرية، فليضع فخامتكم نفسه على أرض الواقع».

فقال لي: «لكنكَ تعرف جيدا أن إنشاء خط سكك الحديد يعني تسليم مصر إلى إنجلترا، وهو باختصار رأي رشيد باشا والسفير الفرنسي والرأي العام أيضًا».

فقلتُ له: «أنا لا أشاركك هذا الرأي يا سيدي. وفى الحقيقة لا أرى كيف يمكن أن يكون إنشاء خط سكك حديد من الإسكندرية إلى السويس يعني وضع يد إنجلترا علي مصر».

وكررت: «إنني أنقل كلماتي هذه إليكم بكل أمانة». بعد يوم أو اثنين كان عباس قد اتخذ قراره وطلب أن يتحدث سرا مع الدكتور والن (Walne) وكيل القنصلية البريطانية. وعندما أتى المساء ركب عباس معي فى عربتي إلى العباسية وتوجهنا إلى الخيمة التي أقامها الدكتور والن فى الصحراء، ولكننا لم نجده.. وعندما رأيت «عباس» فى اليوم التالي أخبرني أن والن حضر متأخرًا فى أثناء الليل وتحدث معه وأنه ينتظر ردًّا من لندن. وإلى هنا اكتفى بهذا القدر من الحديث الثنائي الذي دار بينه وبين والن فلم أستطع أن أتبين فى أي اتجاه سار هذا الحديث.

وبعد شهر تلقيت زيارة من والن، وكان يحمل معه رد اللورد بالمرستون رئيس الوزراء البريطاني فى خطاب مدون على ورقة لا يتعدى حجمها بالكاد حجم كف

اليد. كتب بالمرستون يهنئ عباس على عزمه إنشاء خط لسكك الحديد بين الإسكندرية والسويس، قائلاً إن هذه الوسيلة السريعة فى الاتصال من طبيعتها أن تجلب الرخاء على البلاد، وهو أغلى أمنيات إنجلترا التي لا ترجو فى مصر سوى التصرف العادل للجميع. ثم ختم خطابه واعداً «عباس» بالدعم الكامل فى حدود ما تنص عليه بنود الفرمان. بعد أن تمت ترجمة الخطاب ووضعها بين يدى عباس ظهرت عليه علامات خيبة الأمل.

وبعد قراءة خطاب اللورد، تمكنت من التعرف على طبيعة الحوار الذي دار بين عباس والقنصل والن، وكنت قد تقدمتُ بفكرة سكك الحديد إلى عباس بدافع جذب اهتمام التجارة الأوروبية والدخول إلى طريق التقدم؛ باختصار: كسب الرأي العام الأوروبي فى صف قضيتنا وللضغط بشكل مباشر على الباب العالي لحل خلافاتنا معه. ألم أكن شاهداً فى أثناء سفري مع إبراهيم إلى إنجلترا على التأثير الكبير الذي خلفه محمد علي عندما قام بحماية التجارة والترانزيت الإنجليزي فى الوقت الذي كانت فيه إنجلترا تشن الحرب على مصر، وكانت سفن نابيير (Napier) تحاصر الإسكندرية؟

وتسرع عباس بشكل كبير فى محاولة استغلال المشروع الذي عرضته عليه ووجد فى فكرة خط سكك الحديد مبادلة جيدة الشروط وسوقا للحكومة البريطانية من المنتظر أن تجني من ورائها مميزات كبيرة. أما بالنسبة له فكانت تعني مساندة الحكومة البريطانية له فى مقاومته للباب العالي. كنتُ شخصيًا مقتنعًا أن رد خطاب اللورد بالمرستون كان بهذا المعني. وكان الخطاب فى الواقع يوضح أن إنجلترا لم تكن تريد التمتع بأي مميزات أو معاملة خاصة فى مصر، وإنما فقط كانت تريد التصرف العادل.

أعاد هذا الرد إلى ذهني كلمة ألقاها اللورد بالمرستون عن مصر عندما قال يومًا:

« ماذا نحتاج من مصر؟ عندما أذهب إلى ممتلكاتي فى أيرلندا هل أنا فى حاجة إلى أن تكون كل الفنادق والمدن الواقعة على الطريق ملكًا لي فقط؟ كل ما أرجوه هو أن تكون الفنادق نظيفة ومريحة وأن تكون المحطات مجهزة بالخيول، وأن يكون الطريق جيداً وآمنًا، وهذا هو كل ما نريد».

كان رد اللورد بالمرستون على مقترحات عباس توافق وجهة النظر هذه، أى أنها لم تكن تطالب إلا بالتصرف العادل والأمان معًا. وكانت هذه النقطة الأخيرة بالنسبة للوالي هي فرس الرهان، حيث إن كل حججه ومناقشاته ترمي إلى إثبات أنه إذا تدخل الباب العالي بشكل أو بآخر فى شئون مصر وإدارتها الداخلية فستكون نتيجة ذلك أنه لن يملك زمام الأمور بشكل كامل ولا السلطات التي كان يمارسها جده، وسيكون من المستحيل عليه كما يرى أن يتمكن من توفير الأمن والأمان الذي يرتبط بهما وبشكل وثيق الصلة بالمبادلات التجارية وبالأخص ترانزيت الهند.

وكانت الأمور قد وضحت بشكل صريح أمام إنجلترا التي كان عليها أن تختار بين الباب العالي ومصر، أى أن تقف فى صف هذا أو ذاك، أو تدفع نتيجة خطأ فى التقدير ثمن ما سيحدث من تجاوزات وتبحث عمن يواسيها. كان اللورد بالمرستون قد أحبط قليلاً من عزيمة عباس فيما يتعلق بخط سكك الحديد، لكن وصول القنصل البريطاني العام السير تشارلز مرى (Charles Murray) إلى القاهرة أعطى للمشروع نبضًا جديدًا، حيث وصلت الأمور إلى مرحلة إمكانية قبول الحلول المطروحة سواء فى هذا الاتجاه أو ذاك.

ومن ناحية أخرى، كان الباب العالي يتعجل قبول المقترحات الخاصة بالتنظيمات ويُساند الأمراء فى مطالبهم، وعلم عباس بهذا الخصوص أن الباب العالي قرر إيفاد مظلوم بك كابو كخيا (وكيل) عباس لديها إلى مصر من أجل التوصل إلى حل. ومن ناحية أخرى كان الوالي لا يرى مهربًا سوى التدخل البريطاني الذي وعده به مرى والذي رآه عباس مازال بعيدًا بشرط البدء دون تأخير فى أعمال إنشاء خط سكة الحديد، بل إن مرى اقترح على عباس فكرة إرسال مبعوث إلى إنجلترا للتشاور مع مهندس ذائع الصيت هو السيد ستيفنسون (Stephenson) مبرهنًا بذلك على صدق نواياه وجديتها.

تمالك عباس نفسه، وأخبرني بوجوب أن أستعد للسفر إلى إنجلترا فى أي وقت، وصدرت لى الأوامر التالية: التفاهم مع مهندس بريطاني من أجل إنشاء خط سكك الحديد، فى الوقت نفسه الحصول من الحكومة البريطانية أولاً على تأكيد لمساندتها من أجل رفض تطبيق التنظيمات بشكل نهائي فى مصر أو تدخل الباب العالي بشكل مباشر أو غير مباشر فى إدارة البلاد.

وتم إخبار مظلوم بك وكيل عباس بهذه القرارات فور وصوله إلى مصر، وأعلن لعباس أن الباب العالي سيرى فى هذه الخطوة الدليل القاطع على نواياه فى التهرب من قرارات الفرمان التي لم تكن تعترف للوالي بحق إرسال مندوبين إلى الخارج باسمه، ولا أن يتولى القيام بعمل مشروع إستراتيجي فى مصر دون الحصول على موافقة مسبقة من الباب العالي، كما أن مسألة السكك الحديدية لن تستطيع تهوين حجم التعقيد القائم فى مسألة التنظيمات. وأضاف مظلوم بك أن اختيار عباس لى مندوبًا عنه أمر يؤسف له ولن يعجب رشيد باشا الذي اشتاط غضبًا من اللهجة التي يقول: إنها ينقصها الاحترام التي تحدثت بها معه فى القسطنطينية.

وتم عرض كل هذه المناقشات المختلفة على عباس بواسطة مصطفى باشا، وهو الوحيد المتبقي من أسرته فى مصر، وقد وثق فيه عباس، ولكي أكون أكثر دقة ترك له مساحة كبيرة ومهمة لإدارة البلاد.

كانت كل هذه الاعتبارات بالإضافة إلى الخوف من الانهيار التام للعلاقات مع الباب العالي والحماس الضعيف من إنجلترا للتحدث فى صالحه والعزلة التي وجد نفسه فيها قد تركت آثاراً نفسية سيئة لدى عباس الذي أعرب لي عن نيته فى العدول عن فكرة سفري إلى إنجلترا. لكن القنصل الإنجليزى أشار بدوره على عباس بأنه إذا كان الباب العالي قد أعرب عن كل هذا الغضب والرفض لفكرة خط سكك الحديد فهذا يدل على أنه كان يرى فى المشروع عاملاً قويّا فى صالحه فى مواجهة التنظيمات. علاوة على ذلك لم يتردد القنصل فى أن يعلن للوالي بأنه إذا أذعن للباب العالي وتنازل، فلن يرى الباب العالى فى هذا سوى دليل على الضعف الذي لن يتوانى فى استغلاله بمزيد من التشدد فى مطالبه الأخرى.

كان هذا الرأي فيه كثير من الصحة التى صدمت «عباس» ودفعته إلى تبادل وجهات النظر مع مصطفى باشا، وقرر إيفاده إلى القسطنطينية من أجل تقديم التفسيرات فى الوقت الذي أذهب فيه أنا إلى لندن. تميز هذا القرار المزدوج بأنه وضع نهاية لمهمة الكابو كخيا، وبالتالي تأخير الرد على رشيد باشا وكسب الوقت من أجل التفاوض فى لندن.

وبعد أن أعربت لعباس عن مدى تشجيعي لقراره طلبت منه التصريح لي فى

أثناء وجودي فى لندن بمراسلة مصطفى باشا مباشرة فى القسطنطينية من أجل تنسيق الجهود، وحتى يستطيع تنظيم تصرفاته ولغة حديثه بناء على مقترحات وقرارات الحكومة البريطانية والتي سوف أتمكن من إخطاره بها دون أي إضاعة للوقت. وبدت لى هذه النقطة أساسية ولاسيما بسبب بُعد المواصلات بين لندن والإسكندرية وبين الأخيرة والقسطنطينية. فمراسلة مصطفى باشا مباشرة سوف تجنبنا التأخير، وفى الوقت نفسه سوف تتيح لى أن أكون على علم بالموضوع فى لندن يوميًا.

ومضى على هذا الحديث يومان أو ثلاثة عندما كلفني عباس أن أبلغ مصطفى باشا أنه قد غَيَّرَ قراره بعد تفكير عميق، وأنه يرى فى المهمة التي يريد أن يكلفه بها فى القسطنطينية خطراً علي القضية المصرية، وبناء عليه كان يرى أنه من الحكمة ألا يستمر حاليًافى مشروعه على أن يعود لتنفيذه فى وقت لاحق على ضوء المعلومات التي سوف أرسلها من لندن.

غضب مصطفى من هذه المقابلة واتهم «عباس» بأن هذه المقابلة سببت حالة غضب انتابت مصطفى واتهم «عباس» بأنه قصير النظر وتوقع له الضياع بعد وقت وجيز. دُهشتُ من هذا الموقف الذي لم أجد له أي تفسير. على أي حال أبحرتُ فى طريقي إلى أوروبا على متن أول سفينة، وبعد أيام قليلة من رحيلي عاد الكابو كخيا إلى القسطنطينية دون الحصول على رد نهائي من عباس، ولحق به بعد وقت قصير مصطفى الذي هجر بدوره «عباس» كي يزداد عدد أعدائه. فبقي الوالي معزولاً. ومثل هذا الوضع له بعض الخطورة حيث تحولت المعارضة الخارجية ضده إلى مؤامرات داخلية ضد حكمه.

وكانت بدايات اكتشاف أولى هذه المؤامرات عندما قام بعض الشيوخ فى البحيرة - وهو الإقليم الذي يقع فيه إقطاعات وأملاك عباس - بالتزود بالسلاح والشروع فى تجميع قوات بتحريض من سعيد باشا.

كانت قرية شرنوب هى مركز التجمع، وفجأة حاصر عباس ليلاً الجموع وتم مصادرة الأسلحة والقبض على الشيوخ وأنصارهم الذين وصل عددهم إلى أربعمائة. وبفضل سرعة ويقظة الوالي وحسن تصرفه تم إجهاض هذه المؤامرة.

وإذ كانت هذه الحركة الفاشلة التي قام بها سعيد من الممكن أن تُستغل حجة من

أجل مساندة قضية رفض مطالب الباب العالي، إلا أنها فى الوقت نفسه كان من الممكن أن تمتد وتنتشر وتكون لها تداعيات مثيرة للقلق. ففى الجيش كان الرؤساء مستاءين، وكان الموظفون يعيشون فى حالة من الهوس الدائم، وإن لم يكن قد تم إخماد هذه المحاولة بشكل تام وصحيح فإنها كانت ستجد بالتأكيد التأييد نتيجة خوف هذا أو استياء ذاك، وكانت الفوضى ستعم وتندلع الاضطرابات الخطيرة وكان من الصعب التكهن بعواقبها.

وفى ظل هذه الظروف يعد رحيل مصطفى خيبة أمل حقيقية؛ لأنه طيلة وجوده وتفاهمه مع عباس كان يُمثل حجة للأخير فى مواجهة السلوك العدائي لسعيد وبقية أفراد الأسرة، حيث كان يقارن بين سلوك مصطفى وسلوك هؤلاء، ولكن تخلي الأخير عنه أسقط الحجة الوحيدة التي كان يمكن له أن يستند إليها وتكون فى صالحه.

بعد فترة طويلة نسبيًا من هذه الحادثة ذكرني عباس بها قائلاً:

ـ «إن رحيل مصطفى أثر فى كثيراً من حيث المبدأ، لكنني واسيت نفسي لأنه فى الحقيقة كان عدوّاحقيقيًا كنتُ أحتفظ به إلى جواري». وأضاف عباس: «إنكَ أنت الذي وضعتني على الطريق الصحيح دون أن تقصد وأنقذتني من خطر دون أن تدري وكشفت لي الخائن، فطوال الفترة التي ظل فيها مصطفى إلى جانبي لم يفوت فرصة من أجل الإساءة إليكَ، وكان يحذرني دائما أن أتوخى الحذر منكَ، وعلى العكس كنتَ أنتَ دائمًا تشجعني وتهنئني أنه يوجد إلى جواري شخص من العائلة كان وجوده دليلاً صارخًا على أن الاتهامات التي يتهمني بها الآخرون وعلى رأسهم سعيد ملفقة. وفى ظل هذا التضارب فى اللهجة والتصرفات بينك وبينه كنتُ أبحث عمن منكما كان صادقًا ويتصرف دون الإفصاح عما فى داخله، فتذكرت الأحداث التي قررت مهمتكَ خلالها فى لندن ليس فقط رفض مصطفى المشروع لكنني كنتُ مقتنعًا تمامًا بأنه هو الذي كان يمد الكابو كخيا بالمعلومات التي استند إليها الأخير لرفض سفرك. لقد تأكد هذا الرأي لى بالتغير المفاجئ الذي أبداه مصطفى تجاهك وتجاه مهمتكَ عندما قررت أنه فى الوقت الذي تذهب فيه أنت إلى لندن يذهب هو إلى القسطنطينية لتمثيلي هناك، بينما أنت على العكس وأنت ـ

تتذكر بالطبع ـ سألتني بخصوص هذا الموضوع التصريح لك بمراسلة مصطفى مباشرة لتسهيل المهمة وسرعة إنجازها. عندئذ رأيتُ بوضوح أن مصطفى كان يتحرك لمصلحته الشخصية، بينما أنت لم تكن تتصرف إلا من أجل صالحي وأنك لم تكن تهدف إلا لشيء واحد هو أن تُوفر لي سبل دحر ادعاءات ونوايا الباب العالي، وهذا الاقتناع دفعني إلى إن أقرر ألا أعهد إليه بالدفاع عن مصالحي فى القسطنطينية». (يا له من عقل يعمل بشكل دائم ودءوب فى رأس عباس، يحلل كل شيء دائمًا بمنتهى اليقظة!).

الفصل العاشر

(١٨٥١ ـ ١٨٥٤)

سفر نوبار إلى لندن عام ١٨٥١ ـ مفاوضاته ـ يقابل اللورد بالمرستون الذي يبدي تعاطفه ـ نوبار بك يعود إلى مصر بعد إجراء كل الترتيبات اللازمة من أجل إنشاء خط سكة الحديد ـ عباس يوقع عقدًا مع المهندس المشهور ستيفنسون ـ بعد عام من المفاوضات توقيع اتفاقية تفاهم بين مصر والباب العالي بشأن التنظيمات ـ في الوقت نفسه يسحب الباب العالي اعتراضه على إنشاء سكة الحديد ـ إلغاء ضريبة الفردة الظالمة ـ حادثة قنصل بروسيا العام والمتعلقة بمسألة طلبية أثاث قام بها عباس ـ نوبار يتصدى بنجاح لادعاءات القنصل ـ استياء الوالي من هذه الحادثة فيفقد حماسه تجاه نوبار ويكف عن الاستعانة به وسيطا بينه وبين الهيئات القنصلية ـ عباس ينقل أراكيل بك شقيق نوبار من منصب وكيل ديوان نظارة التجارة إلى وكيل مساعد في إدارة أعمال سكة الحديد ـ أراكيل يتقدم باستقالته، كذلك نوبار بك ـ الاثنان يستعدان لترك مصر ـ عباس يرسل إلى نوبار بك ويعرض عليه العودة إلى خدمته، ولكنه يصمم على السماح له بالرحيل والعودة بعد بعض الوقت ـ في ذلك الحين كان عباس يقوم بتأسيس وكالات دبلوماسية مصرية في كل من فينا وبرلين وينصب نوبار بك وكيلاً للأولى وأراكيل بك للثانية ـ الاثنان يتركان مصر ـ وفاة عباس المأساوية يوم ٢ يونية ١٨٥٤ ـ شكيب بك قائد القلعة يحاول الاعتراض على تولي سعيد ويطالب بتنصيب الأمير إلهامي بن عباس على الحكم ـ سعيد بمساعدة الهيئات القنصلية يضع حدًا لهذه المقاومة بسهولة ـ تشييع جنازة عباس ـ الإشادة بذكرى عباس.

* * *

سافرتُ على رغم ما حدث على أي حال إلى إنجلترا، وعند وصولي إلى لندن كانت أولى زياراتي هي لمديري شركة بينينسولير التي يعمل اثنان من مديريها عضوين في البرلمان، وكان في مصلحتهم أن يعم الأمان في مصر لأنهم احتكروا

تجارة الترانزيت عبر مصر ووقعوا عقوداً مع الحكومة المصرية خولتهم مسئولية نقل البضائع والبريد بواسطة سفنهم.

وصرحتُ لهم على لسان الوالي بأن تدخل الباب العالي فى شئون مصر الداخلية ستكون نتيجته مأساوية، وهى دخول التنظيمات التي ستسلب «عباس» القوة اللازمة من أجل الحفاظ على سلامة الترانزيت وفى الحقيقة سيضطر إلى التنكر لكل العقود، بمعنى آخر سوف يتنكر لكل مسئولية تتعلق بسلامة الترانزيت. وبناء على كلامي هذا وعدني مديرو الشركة بمساندتي لدى الحكومة، ولم يتأخر وعدهم لى الذي ترجموا هذه المساندة إلى خطوة أولى فاستقبلني اللورد بالمرستون فوراً فى صباح اليوم التالي بعد أن أبلغوه بوصولي.

كان واقفاًحول منضدة عالية كبيرة يستخدمها مكتبا، الابتسامة على شفتيه، أخذ يفحصني بنظرة صريحة تكشف عن وجه ذكي وخفيف الظل. وباختصار فقد عرضت عليه كما فهمت الموقف الذي وُضع فيه عباس بسبب ادعاءات ونوايا الباب العالي التي لم أنكر أنها كانت تتوافق مع نص فرمان الولاية. لكنني من جهة أخرى لم أتردد فى أن أقول بصراحة: إنها دعوة رسمية لتدخل القسطنطينية فى الإدارة الداخلية لمصر تحت ستار التطوير، الذى سوف يُوقف عجلة التقدم الحقيقي فى البلاد الذي يرجع الفضل فيه لمحمد علي. باختصار: إن هذا التدخل معناه أن غياب الأمن الذي كانت أقاليم الإمبراطورية تعاني منه سيحل محل الأمان المطلق الذي تمتعت به مصر. ولا أبالغ كثيراً إن قلت: إن اللورد بالمرستون لم يكن على علم بالموقف وحقيقته قبل عرض وجهة نظري هذه عليه.. بل إن مجرد افتراض هذا كان معناه إهانة لذكائه وبصيرته الثاقبة. وكان البرهان على ما أقول إجابته الموقعة بابتسامة كان من شأنها أن تعيد الأمور إلى حجمها الطبيعي وتبين حقيقة الخلاف القائم بين الباب العالي ومصر. وعلى كل حال كانت إجابته مطمئنة جدّاً تتناسب مع وجهة نظر الوالي.

ولقد تبين لي من هذا أن المشكلة سوف تنتهي بصفقة كما يحدث فى كل شيء فى العالم. وبالفعل جاء الحل بعد عام ليُنسب للباب العالي رسميّا هذا الشرف. وفى الحقيقة كان عباس يقف وحده فى ميدان القتال.

وكان من نتيجة هذا الحل الشروع فى تنفيذ مشروع سكك الحديد، هذا المشروع الذي جاء فى المرتبة الأولى فى حين احتلت مسألة التنظيمات المرتبة الثانية . ولم يستطع الباب العالي معارضة فكرة مشروع سكك الحديد بشكل علني، فوعد بالموافقة بشرط أن يتقدم الوالي بطلب من أجل إنشاء خط الإسكندرية ـ السويس ليصل بين أوروبا وآسيا والذي أصبح من وجهة نظر الباب العالي عملاً عالميّا بعيدًا عن النفوذ السياسي الذي حُظر على مصر ممارسته بموجب الفرمانات .

أنكر عباس الصبغة الدولية لخط سكة الحديد التي أعلنها الباب العالي، وكي يحبط كل محاولاته للتدخل، قرر إنشاء خط فرعي يصل بين القاهرة والإسكندرية، هذا القرار الذي استقبله الباب العالي استقبالاً سيئًا وواجه الوالي بالشرط المنصوص عليه فى الفرمان والذي ينص بالفعل حرفيا على أنه فى حالة القيام بالأعمال المهمة يجب على حاكم مصر أن يحصل على موافقة مسبقة من الباب العالي قبل الشروع فى تنفيذها .

جاء رد عباس جيدًا وجميلاً عندما قال : فى ظل هذه الشروط لن يكون هناك سبب يمنع أن نسأل الباب العالي الإذن قبل افتتاح قناة جديدة للري أو للملاحة الداخلية . ومن جانبه رد اللورد بالمرستون ردّا جيدًا أيضًا عندما أكد أن «عباس» كان يطبق الفرمان فى معناه الحقيقي لأنه من وجهة نظره لم يجد اختلافًا بين إنشاء طريق للعربات لأنه من اختصاصات الوالي وخط سكة الحديد الذى هو فى نهاية الأمر ليس سوى طريق متقن، سريع واقتصادي . و رغم كل هذا قاوم الباب العالي المشروع مستندًا إلى تأييد كاننج .

الأمر الذي دفعني إلى أن أقول يوما للورد بالمرستون : «إذا كانت آراء سيادتكم هكذا بهذا الشأن، فلماذا لا تُرسلون أوامر بهذا المعنى لكاننج»؟ .

فرد عليّ قائلاً : «أتعتقد أنه من السهل أن تحمل لكاننج إلى الاستماع للعقل»؟!

لم تكن الأمور تسير بتحسن ملحوظ فيما يخص التنظيمات، وقد تطوعت فى الحقيقة يائسًا لشرح أن الإصلاحات التي تروج لها تركيا لم تكن سوى ذريعة للتدخل فى مصر وعرقلة النهضة التي قام بها محمد علي ونتج عنها الأمن الذي دعمه افتتاح القنوات وإنجاز أعمال الري .

لم يكن عباس أقل سعادة مني بهذه الإنجازات . . ففى برقية للباب العالي ذكر : «إن مصر مزدهرة غنية يعم الرخاء فيها، بينما بلاد ما بين النهرين وبلاد بابل والتي تشبه فى تكوينها الجغرافي مصر عبارة عن صحراء جرداء وخراب . . لكن إذا كان محمد على قد حكمها بشرط أن ينال مطلق الحرية فيها لكانت هي الأخرى كمصر غنية ويعمها الرخاء؛ فليهتم الباب العالي ببغداد بدلاً من اهتمامه بمصر لكي تصبح مثلها، وعليه ألا يضغط لجعل مصر بغداد أخرى محطمة» . كان الوالي يقوم بتقييم الأوضاع الجديدة للأمور التي كان الباب العالي يسعى ويصر على فرض إرادته من أجل تنفيذها بمعرفته . لكن على الرغم من الإصرار الذي خطت به هذه المباحثات مع اللورد بالمرستون وعلى الرغم من كل هذه الحجج والأفكار التي عبر عنها عباس فى برقياته ظل كانتج يساند الباب العالي بشكل جيد[١] .

ولست أدري بالضبط سبب عداء فرنسا لعباس ولمشروع خط سكة الحديد الذي لم يعجبها إلي حد كبير . . وإليكم ما قاله لي بهذا الشأن السيد باروش (Baroche)[*] أحد وزراء الأمير الحاكم :

«إن خطكم الحديدي حربة موجهة لترشق بقسوة فى صدر فرنسا» . . وأكتب إليكم حرفيّاجملة المحامين البلاغية التي استخدمها قائلاً : «سوف تتبدل كل محطة للقطارات شيئًا فشيئًا لتصبح مستعمرة إنجليزية» .

من ناحية أخرى ورفضًا مني لتخطي حدودي والتعليمات الصادرة لي والتوقيع على العقد، أرسل السيد ستيفنسون القائم بأعماله إلى القاهرة لتوقيع العقد مع

---

(١) خطاب من نوبار لمدام نوبار أرسل من لندن إلى القسطنطينية يوم ٥ ديسمبر ١٨٥١ : «أعتقد أنني أخيرا قد أنهيت أعمال الباشا بالطريقة التي كان يتمناها تمامًا أيضا . أنتظر أنه سوف يرسل فى طلبي خلال شهر بعدها لن أبقى لحظة واحدة وسأرحل وأعتقد أنه بعد الخدمة التي قمتُ بها من أجله لن يرفض مجيئي إلى القسطنطينية من أجل اصطحابك معي إلى مصر . لقد كتب لي أراكيل (أخيه أراكيل بك) أن الباشا غضب من أبيك عندما علم بأنه منعك من السفر معي إلى لندن فكتب الباشا خطابًالو الدك بهذا المعني . إنني سعيد وفخور لأن الباشا يحبني لأنه فعل من أجلي ما يفعله لكثيرين غيري ولقد كتبت لأراكيل بأن يهدئ الباشا وأن يستسمحه ألا يصر على مجيئك . (ملاحظة بوغوص نوبار) .

(*) هاهو ذا ضوء غير منتظر ينير شخصية الوالي عباس الأول الأكثر إنسانية ولطفًا من السمعة التي وصلتنا عنه (ملاحظة ناشر النص الفرنسي) .

الوالي من أجل مد خط سكة الحديد والاتفاق على دراسة العطاءات المقدمة من أجل توريد المواد اللازمة. عدتُ إلى القاهرة على ضوء هذه الأحداث، وأمام الأمر الواقع وتوقيع العقد تبين للباب العالي ضرورة إنهاء خلاف دام لمدة عام كان الاستمرار فيه يضر بسمعته أكثر مما ينفع؛ لذا تم إرسال فؤاد باشا إلى مصر من أجل تسوية كل شيء وتوقيع مذكرة تفاهم بينه وبين عباس.

أما بالنسبة لما كان الأمراء يطالبون به من ممتلكات كجزء من إرث يعود عليهم من والدهم محمد علي، فقد تم تسوية المسألة بموجب فتوى شيخ الإسلام التى جاء فيها أن عوائد مصر بعد دفع الضرائب وتوفير المبالغ اللازمة للجيش والإدارات المدنية تكون ملكًا للوالي، وبالتالي تمثل ملكًا شخصيًا يجب أن يعود على ورثته. وبناء عليه نال كل أمير ابن لمحمد علي مبلغ خمسمائة ألف جنيه إسترليني.

وأما عن التنظيمات فقد تقرر أن يتم تطبيق قانون القسطنطينية فى مصر، لكن من دون حق التدخل فى قرارات المحاكم المصرية التي تُرك لها أمر النطق بالحكم فى القضايا الكبيرة؛ وأخيراً خولت للوالي سلطة تأكيد هذه بعد مشاورة السلطان وباسمه. ولكن لم يمنح هذا الامتياز إلا لفترة ثماني سنوات.

وبشأن خط سكة الحديد فحدد له أن يتم إنشاؤه من الإسكندرية إلى القاهرة فقط وأن يتم ذلك على نفقة الحكومة المصرية التي لم يكن من حقها طلب أي قرض من أجل المشروع ولا يمكنها رهنه أو استثماره بواسطة أي شخص أو مؤسسة أجنبية. مثلت هذه الشروط المختلفة موضوع الفرمان الذي أرسله الباب العالي إلى عباس قبل البدء فى المشروع.

كانت هذه هى الحلول للخلافات الكثيرة. وفى الظاهر نسب شرف الانتصار فى هذه المعركة إلى الباب العالي، فتم إدخال التنظيمات إلى مصر لكن فى إطارها الرسمي فقط وليس التنفيذي. وبالنسبة لمشروع السكك الحديدية أيضًا فقد تم تقديم طلب رسمي حسبما اشترط الباب العالي. وفى الحقيقة كان النصر من نصيب عباس الذي حارب القسطنطينية وحده فى الميدان فلم يتمكن الباب العالي من التدخل فى شئون مصر أو فى إدارة القضاء، فظل إصدار الأحكام أمراً من اختصاص الوالي. كان من الصعب نسج الأقاويل حول هذه الحقيقة. وظل من حق

الوالي البت والنطق والحكم فى القضايا المركزية التي يشوبها الغموض، وبذلك احتفظ كقائد بكل مميزاته وقوته وهيبته.

ولو تُرك مشروع إنشائه السكك الحديدية للباب العالي لما تم إنجازه. لقد يسر هذا المشروع تنمية التجارة وجلب الأجنبي إلى مصر والذي أصبح بدوره أكثر رخاء وثروة بسبب رواج تجارته. وفى الوقت نفسه تبين له الفارق بين معادن الرجال فى سائر أنحاء الإمبراطورية ومصر. وبذلك أستطيع القول، إن المشروع كون حاجزاً ماديًا بين القسطنطينية والقاهرة. واهتمت أوروبا التجارية والصناعية بحماية القاهرة كل يوم أكثر من قبل بوصفها مركز الأمان التجاري ضد القسطنطينية التى كان تشجيع التنمية والتجارة فيها يقتصر على القول فقط.

إني أعُدّ فكرة إنشاء خط سكة الحديد هى فكرتي التي قام عباس بمتابعتها وتنفيذها بدافع وضرورة سياسية، ولديّ اقتناع بأنها الخطوة الثانية فى طريق التحول فى مصر. كانت الخطوة الأولى هي المساواة بين المسلمين والمسيحيين، والأمان الذي أعطي للجميع على ممتلكاتهم وأرواحهم، وهو كما قلت من قبل إنجاز شخصي للوالي الكبير.

وعمل عباس على الاستفادة من التغيرات التي حدثت من أجل إرضاء الباب العالي بواسطة فؤاد، وبالفعل بدأت العلاقات فى التحسن يوما بعد يوم وأصبحت أكثر ودّاً وحان الوقت الذي أصبح فيه سيداً مطلقًا يفعل كل شيء فى مصر دون أن يخشى شيئًا من جانب القسطنطينية.

ولقد كان عباس يهدف من وراء كل ذلك إلى تغيير فى بنود فرمانات الولاية الخاصة بمصر لصالح ابنه الوحيد إلهامي. . فطبقا للقانون المنقول عن الدستور العثماني كانت سلطة الولاية تنتقل بأولوية السن وبالتالي تئول إلى أكبر أفراد العائلة سنّا فتارة يكون العم وتارة أخرى الأخ وتارة أخرى ابن العم أو ابن الخال. وكان من المحتمل جدّا أن يصل عباس إلى نهاية فترة حكمه ويعتزل لو أن الموت أمهله.

❋ ❋ ❋

وتمت تسوية الخلافات مع الباب العالي وبات عباس حرّا من كل قلق من جانب

كبار موظفيه وعائلته، لكنه أصبح أكثر غموضًا عما كان عليه من قبل، فامتد الصمت الذي يُخيم علي قصره فى العباسية إلى مصر كلها؛ كان الناس يتحدثون بصوت منخفض. عُملت إلى جانب هذا الحكم المرعب إدارة منظمة واقتصاد صارم كفلت لمصر قوة اقتصاد سمحت بدفع رواتب الموظفين بشكل منتظم. وهو ما كان مفقودًاولم نعرفه فى عهد محمد علي حينما كانت مرتبات الموظفين فى الحكومة تتأخر خمسة عشر أو عشرين شهرًا.

الفردة: ضريبة ثقيلة جدًا على السكان تم إلغاؤها، ولم يُسمح للمديرين بتحصيل الضرائب كما كان فى العهد السابق، هذا العهد الذي كان يحسب أن كل وسيلة جيدة إذا كانت ستؤدي إلى إدخال المال للخزانة. استطاع الشعب أيضًا أن يتنفس الصعداء فى ظل إحساسه بوجود سلطة قوية، قادرة، غامضة وحريصة، تحرم نفسها من كل المباهج والملذات، حتى إننى أنا الذي كان يعاملني دائمًا بعطف كنتُ أخضع لهذا القانون السائد. فلم أكن أشعر بحريتي وكنتُ أعاني من ضيق لا ينتهي وكأن شيئًا ثقيلاً يدفعني إلى عدم التعبير عن نفسي بصوت عال وإخراج صرخة مكتومة.

أصبحت حالة كل من يعيشون بالقرب من الوالي صعبة لا سيما حالتي، لأن عمل زملائي كان يقتصر بالفعل على نقل أوامر عباس إلى الإدارات المختصة أو إلى المديرين، وجميعهم خضعوا للطاعة العمياء، بينما اختلفت طبيعة مهامي كوسيط مباشر بين الوالي الهيئات القنصلية التى أصبحت تتدخل بعد حرب الشام بشكل أو بآخر فى مسألتى خط سكة الحديد والتنظيمات وغيرها، والوقوف فى صف الباب العالي ضد عباس، وبالتالي كان من الطبيعي أن تبدأ نزعة جديدة فى الظهور تدعو للتدخل فى شئون البلاد الداخلية، نزعة تبنت الانغماس فى الشئون السياسية والاقتصادية للبلاد.

كانت تجارة مصر فى ذلك الحين فى يد الوالي بسبب نظام الاحتكار، واقتصرت نسبة كبيرة منها على الموانى الفرنسية والإنجليزية، الأمر الذي دفع قنصل بروسيا العام إلى إعلان أن مدينة دانزج (Dantzig) قادرة على تصنيع الأخشاب اللازمة لأعمال مشروع السكك الحديدية. فوعده عباس بذلك ولكن فى حالة إذا ما

وجدت الحكومة المصرية فى الاتجاه إلى الصناعة البروسية ميزة ملموسة بالطبع. لكن فى الوقت نفسه كان السيد ستيفنسون مهندس السكك الحديدية لا يفضل الفلنكات الخشبية التي كان يرى أنها لا تتناسب مع طبيعة التربة المصرية لأنها فى رأيه لا تستطيع مقاومة حركة التربة، وفضل عليها نظام الفلنكات الحديدية المدعمة على كل جانب من جوانب القضبان بدعائم على شكل حلقات مرنة عالية المقاومة، بينما زعم القنصل البروسي أن الأسباب التي يتذرع بها ستيفنسون ما هي إلا حجة لتفضيل الصناعة البريطانية.. بل وامتد الأمر إلى تبادل المذكرات بصفة رسمية بهذا الخصوص بين مكاتب الخارجية فى البلدين. ودفع احتدام الصراع الدبلوماسي بين البلدين القنصل البروسي إلى إرسال طلبيات للمصانع البروسية من أجل توريد البنود المختلفة التي كان ديوان التجارة المصرية يستوردها بالاتفاق مع فرنسا أو إنجلترا.

وغضب عباس من هذا التصرف الذي كان فيه نوع من تجاوز الحدود، وصب جام غضبه ليس فقط على القنصل وإنما عليَّ أنا أيضا بصفتي الوسيط فى هذه الطلبيات. لكن عمومًا أتذكر أنه فى اليوم التالي وبوساطة مباشرة من هذا القنصل البروسي وافق الوالي على مقابلة مندوب بروسي عن مصنع للأثاث ليعرض عليه بعض عينات من أجل تأثيث أحد قصوره، وبعد أن قام بفحصها طلب من المندوب بعض الأثاث دقيق الصنع، وقد فعل عباس ذلك سواء لأن هذه الأشياء أعجبته بالفعل، أو لأنه كان يريد التخلص من إلحاح القنصل الذي يبدو أنه فهم بشكل خاطئ الفكرة وراء مساعدتي له، فلم أكن أنتظر منه الشكر وإنما فعلت كل ما فى استطاعتي لإرضائه.

ولذا لم تكن دهشتي كبيرة عندما تلقيتُ منه فى اليوم نفسه ـ أو لأكون أكثر دقة الليلة نفسها بعد عودتي من السراى ـ سندًا ماليًا مرفقًا معه دعوة على عشاء فاخر وزاخر بكل ما تشتهي الأنفس. كان ردي فوريًا وفى منتهى العنف، الأمر الذي دفع القنصل إلى أن يشتكي لعباس طالبا منه أن أعتذر له مدعيا أن ردي كان بمثابة إهانة فى حق حكومته الأمر الذي رفضه رسميًا.

وأرسلتُ إلى عباس رسالة القنصل مرفقًا بها ترجمة لها، أيضا أرسلتُ له

ترجمة لردي على ما ورد فيها، وتم توجيه دعوة للقنصل البريطاني لفحصها وكانت النتيجة عدم وجود أي شيء جارح فى حق الحكومة البروسية على رغم استخدامي مفردات كانت عنيفة جدًا. ومن أجل الانتهاء من الموضوع وبعد إصراري النهائي على رفض الاعتذار، كلف عباس ناظر الخارجية بإنهاء هذا الخلاف، وكان الأمر سهلاً عليه حيث اقتنع القنصل دون شك بأن الحق والمنطق لم يكونا فى صفه.

استاء عباس من هذه الحادثة، وكان من الطبيعي أن تنعكس تبعات ذلك عليّ إلى حد ما. وفى الوقت الذي كان فيه الوالي على هذه الحالة تحدث معه القنصل البريطاني العام فى مسألة تخص الأقباط، وبصراحة لم أعرف بالتحديد الموضوع الذي كان يتحدث عنه، وكان القنصل يتكلم التركية قليلاً إلا أن الاجتماع تم فى غير وجودي وبدون ترجمة، لكن يبدو أن المسألة التي رفعها السير مرى ضايقت «عباس» ووجد فيها محاولة للتدخل الأجنبي فى شئون البلاد.

وفى اليوم نفسه أرسل لي عباس بعد الاجتماع وكلفني بحمل رسالة بخصوص هذه المسألة كان يجب تسليمها للسير مرى، فخرجت من السراى وبدلاً من الذهاب مباشرة إلى القنصلية البريطانية عرجتُ على المنزل من أجل اصطحاب زوجتي لنزهة قصيرة على طريق شبرا، لكن فى الوقت نفسه ومباشرة بعد أن تركت السراى أرسل عباس فى طلبي ويبدو أنه تدارك أمرًا ما وكان يريد دون شك إجراء تعديلات على الرسالة فلم يجدني فى السراى، وكان رحيلي فى غير الموعد المعتاد قد أثار فى نفسه مشاعر الشك؛ ربما اعتقد أنني كنت أريد مساندة القنصل الإنجليزى وأنني اتفقت معه على ذلك ولهذا السبب خرجت من السراى بسرعة.

لحقت بي حراسة الوالي التي انطلقت للبحث عني بالمنزل بشارع شبرا فعدتُ معها إلى المنزل وامتطيتُ فرسًا وتوجهتُ مباشرة إلى العباسية حيث وصلت مع غروب الشمس فوجدتُ «عباس» متوتر الأعصاب، ووجه لي مباشرة ملاحظة قال فيها: إنه يعتقد أنني تعجلت كثيرًا وأن هذه العجلة تُخبئ وراءها بالتأكيد أمرًا وتدبيرًا غامضين. رددتُ علية مرارًا وتكرارًا أنني لم أذهب إلى القنصل البريطاني وأن خروجي المتعجل من القصر كان من أجل اصطحاب زوجتي فى نزهة قصيرة

بناء على رغبتها. وطلبتُ شهادة الشاويش الذي قابلني مع زوجتي فى الطريق، لكن على الرغم من كل هذا لم أنجح فى تبديد شكوكه بشكل تام؛ كان هناك شيء من التردد في نفسه وربما كان فى عقله شيء من الاعتقاد الأول. على أي حال لم يكلفني عباس بعد ذلك بمتابعة مسألة القنصل الإنجليزى، وكانت الأمور تُناقش مباشرة بينه وبين القنصل.

ووقع حادث آخر فى هذه الفترة، ولو كان وقع فى ظل الظروف العادية لما كان له أي تأثير حيث إنه كان يخص إحدى القضايا، لكنها كانت قضية استهلت ما أسميه عصر القنصليات فى مصر، كما أنها زادت من التغير الذي طرأ على طريقة عباس فى التعامل معي.

وكان فى مصر شخص يدعي روستى (Rossetti) وهو ابن لأخ أو ابن لأخت روستى الكبير الذي أدَّى فى عهد الواليَ الكبير دوراً ما بارزاً فى خلافاته مع الباب العالَي وكان محمد علي يشمله بالعطف وأعطاه فرصة تلو الأخرى كي يُثري، ففي كل مرة يعطيه محمد عَلي الوسائل للثراء كان روستى يفلس ولما مل الوالي من نجدة رجل لم يكن لديه أى نظام أو إحساس بالمسئوليَة فى الحياة أرسل له خطاباً بهذا المعنى وجدته بين أوراق بوغوص بك موضحاً فيه أن الوالي الكبير أعطاه مزرعة فى إسنا كي يوفر له حياة كريمة والعيش فى مستوى جيد. لكن بعد فترة من الوقت أو عدة سنوات لا أدري تحديداً سحبها محمد عَلي منه. صحيح أني لم أعرف الدوافع وراء هذه المصادرة ولكنني مقتنع تماماً أن هذه المصادرة كانت قانونية، لكنها بالتأكيد لم تنل رضا روزيتى الذي رفع دعوى قضائية.

كان هذا الأمر فى ذلك الحين مهيناً وغريباً لدرجة أنه لم يعره أحد الانتباه، فلم يثر للأمر اهتمام محمد علي ولا إبراهيم ولا عباس. ويبدو أن روستى كان يدرك ذلك الأمر تماماً حتى إنني أنا نفسي لم أسمع أحداً يتحدث عن دعَوته القضائية إلا بعد عودتي من لندن سنة ١٨٥٣، لكن يبدو أن روستى الذي كان يعمل بنشاط فى روما سافر منها إلى فرنسا ثم النمسا؛ لينال دعم وتَأييد قناصل هاتين الدولتين القويتين الذين تعجبوا أنفسهم؛ لأنه سيكون عليهم مساندته فى الموضوع والحديث مع عباس عن هذه الدعوى القضائية.

وفي خضم هذه الأحداث أعلن روستى إفلاسه وكان حريصًا على أن يجعل لنفسه دائنين من مختلف الجنسيات وكانَ يعدهم بتسديد الدين من حقوقه المزعومة التي طالب بها فى دعوته القضائية. وبناء على هذا تبارى قناصل الدول من أجل نصرة أبناء عمومتهم بتشجيع من حكوماتهم لينالوا حكمًا لصالحهم. ولم يلبث عباس الذي أصابه الأمر بالدهشة فى البداية أن ثارت حفيظته وشعر بالغيظ فتحدث معه البعض عن التحكيم فرفض هذا الاتجاه الذي من الممكن أن ينال من هيبته وسلطانه. ولأن أحد أقاربي للأسف كان من ضمن الأسماء التي ظهرت على قائمة الدائنين الزائفة التي شكلها روستى استبعدني عباس بينما كنتُ أنا المكلف بالرد على القناصل وإحباط محاولتهم وإبَطال حججهم التي وصفها عباس بأنها غير لائقة ولا حق لهم فيها؛ لأنها تنال من كرامته.

وكان حزني وجرحي بسبب استبعادي عميقين. ومنذ ذلك الحين قررتُ فى نفسي الابتعاد بطريقة من المؤكد أن «عباس» لم يكن نفسه يرغب فيها؛ لأنه بعد قليل من الوقت تلقيت زيارة اثنين من أبناء عمومتي وكان واحد منهما ينظر إليه عباس باحترام كبير، وقاما بتوجيه بعض الملاحظات الودية لى بخصوص موقفي هذا، وفهمت فى الحال أنهما بناء على أمر شخصي من عباس يتحدثان معي وقد أجبتهما:

«إن السيئة لا تأتي من جانب سيدي الذي أخضع له روحًا وجسدًا، وسأبقى كذلك حتى الموت، لكن السوء يلاحقني نتيجة وضعي الذي يُحتم عليَّ أن أكون وسيطًا بين الوالي والقناصل الذين ليسوا مثل حكام الإدارة فى مصر، همهم الأول طاعة الوالي طاعة عمياء؛ لذا فإن أقل غضب يبديه فخامته من أحد هؤلاء القناصل ينعكس عليَّ أنا، وستكون النتيجة إذا استمر الوضع كذلك أن تتغير معاملته لى ويبتعد عني فى نهاية الأمر».

فردًا عليَّ قائلين: «انظر إلى زكي أفندي (مساعدي فى ذلك الحين) وانظر إلى إسطفان بك (الذى يحمل لقب وزير الخارجية حين ذاك) هما أيضًا على اتصال مع القناصل العموميين». فقلتُ معترضًا: «إن الوضع يختلف، فزكي أفندي شخص مجتهد، لكن ليس لديه أي طموح أو قدرة على اتخاذ قرارات ومبادرات ولا تُحتم

عليه وظيفته الوجود بجانب الوالي ولا تتطلب منه الاتصال مع الهيئات القنصلية إلا في حالة وجوده من أجل ترجمة كلمات هذا أو ذاك. وأما إسطفان فليس له أي علاقة مع الهيئات القنصلية سوى ما يخص أمور البوليس وهي أمور ليست ذات أهمية، بل إنها قد لا تبلغ علم فخامته. على العكس أنا مسئول عن أن أتحدث وأن أتناقش وأن أتعامل باسمه في مسائل تمسه بصفة شخصية. مسئول عن مقاومة هذه الادعاءات التي تجرح كرامته والتي كنتُ دائمًا قادراً على تحاشيها أو إزالة أسبابها بشكل نهائي. لكن في ظل الوضع الحالي أرى أن شكوكه ستتزايد يومًا بعد يوم، وفي النهاية لا بد أنني بطريقة أو بأخرى سوف أصبح ضحية هذه الشكوك في لحظة ما وبابتعادي هذا وتمسكي بالتنحي جانبًا أرجو أن أؤجل على قدر المستطاع لحظة نقمته عليّ».

لكن هل كان ردي هذا الذي من المفروض أن يُنقل دون علمي إلى عباس في صالح تخفيف حدة توتر عباس تجاهي؟ لا أعرف، لكن بعد عدة أيام تم استدعاء أخي الذي كان يعمل وكيل ديوان وزير التجارة وكان يديره بشكل رائع كي يُعين بناء على أوامر الوالي في وظيفة ترجمان الإدارة التي تشكلت من أجل إنشاء سكك الحديد، ولم يعد هناك أي مجال للشك. لقد كانت نقمة الوالي هي الرد على ما قلته، وفهم أخي ذلك أيضًا.

وقبل أن يتسلم أخي مهام وظيفته الجديدة، جاء إلى القاهرة وأعرب لي عن رغبته في تقديم استقالته ووجدت نفسي أقول له: «إذا رحلنا نرحل سويًا». وبدون تأخير بدأنا في تسوية متعلقاتنا المالية وممتلكاتنا التي لم تستغرق عمومًا وقتًا طويلاً؛ لأنها ثلاثة آلاف فرنك من الفئة الصغيرة بالإضافة إلى منزلي الذي شيدته بناء على رغبتي وبأمر من عباس الذي أعطاه لي بعد زواجي (منزل لا عائد من ورائه حيث لن يجرؤ أحد على شراء أو حتى تأجير منزل شخص أصبح محل نقمة الوالي). ولا أخجل من القول بأن زوجتي عرضت للبيع أحجارها الكريمة وهي كل ما كانت تملك من مهر قُدرت قيمتها بحوالي ٦٠ أو ٧٠ ألف فرنك وكنا أغنياء وأحرارًا بفضل الله.

فركبتُ على فرس وتوجهت إلى سراى الحلمية مقر الحكم، وكان الوقت ليلاً،

وكان عباس يجلس في صالون القصر الكبير بالدور الأول على أريكة وعلى بعد منه كدليل على الاحترام جلس بعض الموظفين على المقاعد. اقتربتُ منه و قلتُ له:

«سيدي إن عظمتكم تريد تنصيب أخي وكيلاً لإدارة سكك الحديد، فهل تسمح عظمتكم له بالانسحاب من الخدمة»؟. فرد عليَّ: «حسن جدا!».

فقلتُ له: «و في هذه الظروف هل يسمح لي عظمتكم أن أنسحب أيضًا من الخدمة؟». رد: « بالتأكيد».

خرجتُ وأنا أقبِّل طرف بساطه وانسحبتُ من الصالون بشكل لا يقل احترامًا، وعدتُ أدراجي إلى المنزل، حيث كان أخي في انتظاري وقال لي: «الآن بعد أن تم ما تم فلنسرع بالرحيل». فقلت: « إلى أين»؟ فقال لي: «سوف نتشاور في الطريق، لكن علينا الآن أن نسرع في جمع أمتعتنا».

وفي اليوم التالي ذهبتُ أسأل عن الساعة التي تبحر فيها أول سفينة بخارية إلى الإسكندرية، حيث كانت هناك خدمة أسبوعية لنقل المسافرين ما بين القاهرة والإسكندرية، وهي خدمة كانت قد افتتحت حديثًا في ذلك الحين وكانت غالبًا ما تعمل بشكل غير منتظم، وكان الرد عليَّ أنه لا توجد رحلات خلال الأسبوع.. ولأن الخدمة كانت غير منتظمة لم يسبب لي الرد أيّ دهشة.

واقترح أخي علي أن نؤجر ذهبية في الحال، لكن بعد أن أعربت زوجتي عن خوفها من السفر بالذهبية رجوت أخي انتظار السفينة التالية، وقررنا تأجيل السفر مدة أسبوع وبعد انتهائه اتجهتُ إلى وكالة السفر بالسفن البخارية حيث حصلتُ على إجابة مطابقة للسابقة لكن مع تغير في أسلوب الحديث عن المرة السابقة حيث قيل لي: لن يكون هناك أي سفن للسفر، كما أنهم لا يملكون أيضًا أي معلومات عن احتمال وجودها.

فهل كان ما يحدث من ترتيب القدر، أم كان أمرًا مرتبًا؟ لا أعرف. لكن في الوقت نفسه أتذكر أنه كان هناك في القصر اهتمام برحيلي حيث شكك فيه البعض واعتبره البعض الآخر أمرًا أكيدًا.

وفي نهاية الأمر قررنا استئجار ذهبية ومضينا في طريقنا، وبعد اجتيازنا القناطر

الخيرية التي كانت فى ذلك الحين تحت الإنشاء نزلنا عند حلول المساء إلى الشاطئ للمبيت اتباعًا لتقاليد وقوانين الملاحة فى النيل . . لاحظتُ أن أخي لم ينم وأمضى الليل علي السطح الخلفي للذهبية ، وكرر ذلك فى الليلة الثانية من السفر ، وعندما سألته عن السبب قال لي :

« إن الطقس حار . اطلب من البحارة أن يطيعوا أمر «ريس» الذهبية ويزيدوا من سرعة المجاديف» .

كانت الرياح فى صفنا ولم تكن معاكسة بشكل يدعو إلى زيادة السرعة . . كان أخي لا يشعر بالأمان ويريد الخروج من مصر بأقصى سرعة . وبالتأكيد كان يفكر فى أن ضربات القدر يمكن أن تقع فى أى لحظة وبسرعة خاطفة ، لكن بعد أن فكرتُ فى هذا الأمر حينذاك وجدتُ أن هذا الافتراض غير مقبول . لكن الآن وأنا أكتب هذه السطور أستطيع القول إن تفكيري كان خطأ وكان شعور أخي هو الصواب .

وفى اليوم الثالث للسفر التقينا فى الطريق : بسفينة بخارية كانت تجوب النيل صعودًا ، عرفتها كانت الفيروز يخت الوالي ، خرجت من قمرتي على أصوات تهليل مراكبية اليخت وهم يهللون للذهبية ، ووقفت على السطح وقفة احترام لليخت ، حيث كان عباس عائدًا من رحلة خلوية على متن الفيروز . مر اليخت علينا وأكملنا نحن طريقنا نزولاً فى النهر . عندما كنا على مسافة قريبة من فوه رأينا مركبًا بخارية ثانية تلحق بنا قادمة فى اتجاهنا ، كان طفلي مريضًا فأوقفت الذهبية على أمل أن يتوقف قبطان السفينة ويوافق على سحبنا وراءه حتى نستطيع الوصول إلى الإسكندرية فى أسرع وقت ممكن . لكن دهشتي كانت كبيرة عندما رأيتُ السفينة تقف إلى جانب الذهبية وينزل منها أحد من معية الوالي ويصعد بعد لحظات قليلة على متن الذهبية حيث قال لي إن عنده أمرا من الوالي أنه فى حالة ما إذا كنتُ أريد رؤيته قبل رحيلي فإن لديه أوامر باصطحابي إليه . اقترب أخي مني وهو ينظر إليَّ بنظرة ثابتة ويقول لي : «احذر أن تشرب سواء ماء أو قهوة وعندما تجد الفرصة كي ترسل لي أخبارك افعل» . مرة أخرى كان أخي محقًا فيما يقول .

وعن قبولي لدعوته قال عباس لأحد المقربين منه عندما كان يستعد للرسو فى بنها وشاهدني واقفًا على سطح السفينة البخارية التي أرسلها ورائي : «لم أكن أبدًا أتوقع

أن تكون لديه الشجاعة ليأتي». في الحال توجهتُ إليه وما إن اجتزتُ مدخل الصالون حتى قال لي: «كيف وجدت القدرة على اتخاذ القرار بتركي و الرحيل عني»؟

فقلتُ له: «لم أكن أنا الذي ترك سموكم وإنما سموكم هو الذى استغنى عنى». فقال لي: «أبدًا أنتَ الذي ذهبتَ وإلى أين أنتَ ذاهب؟ إلى فرنسا؟ إلى باريس؟ لكن ألا تعرف أنكَ في باريس سوف تقابل كل أصدقاء الأمراء؟».

«فهمتُ بعد هذه الكلمات تفكيره وسبب دعوته لي من أجل أن أعدل عن قرار سفري، فقلت له: «سيدي ما الذي يهمني في ذلك فإن وجهة نظري وحكمي على الأمراء بخصوص علاقاتهم مع عظمتكم لم تتغير وحكمي في باريس عليهم لن يتغير عما كان عليه في القاهرة».

كنتُ صادقًا في كلامي ونظر إليّ عباس لبرهة طويلة ثم قال لي: «فلننته من هذه التصرفات الصبيانية، وعد بخدمتك إلى جواري». تأثرت بعمق من هذه الكلمات. حقيقة كانت شخصية هذا الرجل عظيمة على الرغم من طبيعته الغريزية القاسية، إلا أنها كانت تحمل بداخلها الكثير من الطيبة. أجبته وأنا أقبل يديه: «لا يا سيدي، لا تفعل ذلك إنه ليس أمرًا مقبولاً.. ثم ماذا سيقولون بعد أن تقدمتُ باستقالتي؟ اتركني أذهب وإذا لم يتغير شعوركم نحوي بعد شهرين أو ثلاثة ووجدتم أن لديكم نفس الرغبة والموقف العطوف تجاهي فبأقل إشارة سأعود لأرتمي تحت أقدام سيدي وأطلب منه الصفح عني وعندئذ تردون لي موقعي بجواركم».

ويبدو أن هذا الرد قد أدهشه، بل وأستطيع القول إنه كان من النوع غير المنتظر لرجل في مركزه وفي المناخ الذي كان يحيط به ولم يكن معتادًا بالتأكيد على أن يجد مشاعر الرقة المجردة من المصلحة.

فكر عباس للحظات، ثم أطلعني على رغبته في تأسيس وكالات في فيينا وبرلين على غرار تلك التي أسست من قبل في لندن وباريس، وقال لي: «اختر أيًّا منهما تفضل الذهاب إليها والثانية محجوزة لأخيك. بهذه الطريقة سوف تبقى في خدمتي و تكون دائمًا تحت أمري». كان ردي أن قبلت يده بكل مشاعر الحب والعرفان.

منذ أن قمت بمهمتي فى لندن كان عباس يفكر فى أن يكون له مندوبون فى أوروبا وشغله هذا الأمر بشكل دائم واكتفى عباس بهذا الخصوص باتباع مثال جده.

ألم يكن لدى محمد عَلي فى أثناء حرب الشام وكيل فى لندن هو شخص إنجليزي يرعى مصالحه الاقتصادية؟ وفى باريس ألم يكن لديه والدي؟ لكن على الرغم من العلاقات الدائمة بين هؤلاء الوكلاء والخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الفرنسية فإن هؤلاء الوكلاء أو المندوبين كانوا يعاملون كسفراء غير معتمدين، وبالتالي غير معترف بهم رسميا. وكان يجب أن يكون الأمر كذلك لأن الفرمانات كانت تمنع الوالي حاكم مصر بشكل قاطع من الدخول فى المجال السياسي. كان عباس يريد تذليل هذه الصعوبات بتوزيع ممثليه فى أوروبا بصفتهم ممثلين تجاريين. وكانت هذه الوظائف فى الحقبة التي تحدث عنها موجودة فى كل من لندن وباريس يشغلها فرنسيون وإنجليز.

وكُلف هؤلاء الممثلون رسميّا بإخطار حكومات البلاد التي يعملون بها بالطلبيات التي كانت الإدارات المصرية المختلفة فى حاجة إليها، والتي غالبًا ما كان يتم إرسالها إلى المصانع البريطانية والفرنسية التي كانت تقدم كثيراًمن العروض المتميزة، وفى الحقيقة أستطيع أن أقول: إنهم كانوا يطلعون «عباس» على كل ما من شأنه أن يدخل فى دائرة اهتماماته، وكان عباس يرغب فى تكوين مركزين مماثلين فى كل من فينا وبرلين وكان عليَّ أنا وأخي توليهما.

وطوال اليوم، وفى اليوم التالي أظهر عباس نحوي عطفًا هائلاً، وفى اللحظة التي كان يهم فيها بالصعود إلى عربته للقيام بنزهته المعتادة التمستُ منه السماح بإجازة، وعلى رغم أن عربتي كانت فى انتظاري لم أستطع أن أتخذ قراراً بالسفر، فقد شعرتُ برغبة شديدة لرؤيته مرة أخرى، كنت أحس بأنها ستكون الأخيرة.

هل كان هذا ندمًا على انفصالي عنه؟ هل كانت هذه رغبة فى أن أعرب له مجدداً عن شعوري بالعرفان؛ لأنني فى نهاية الأمر كنت مخطئًا؟ لقد غمرني بالإحسان، بل أكثر من ذلك بالخير الوفير دون أن أصبح عبداً له. جعلني إلى جواره ورجلاً من

أهل بيته، فرغبتي فى تركه جرحت أحاسيسه كحاكم وسيد مطلق على مصر كلها، وأصبته بخيبة أمل عندما تطاولت على هذه السلطة وتجاهلتها.

لم يكن التفكير السائد فى ذلك الحين يعطي أحدا الحق فى أن يستقيل من مهامه؛ لأنه لم يكن ملكًا لنفسه بل كان الجميع ملكًا للسيد المطلق الذي كان لديه وحده الحق والقدرة فى أن يحدد ما إذا كانت هذه الخدمات تلزمه أو لا. لم يتخل هذا الرجل عني، وإنما أيضًا تغاضى عن الإهانة التي من وجهة نظره كنتُ متهمًا بها فى حق شخصه وسلطانه.

وفى الوقت نفسه كان يسيطر عليَّ إحساس آخر، أو إذا أردت القول، رأيتُ عباس منعزلاً فى قصره بالعباسية، أو فى دار البدر وسط صحراء السويس، أو أيضًافى قصره في بنها. . وكانت هذه القصور معزولة بدورها تتبادل علاقات نادرة مع العالم الخارجي من خلال ندرة من رؤساء الخدم المحاطين بالمماليك الشبان الذين قام عباس بتربيتهم بنفسه فى حريم منعزل مغلفين بجهل تام بما يحدث خارج القصر. رأيتُ الموضوع بوضوح تام، فعلى رغم كل ما كنت أكنه لشخصه من إخلاص كبير، لم أكن أستطيع التخلص من شعوري بالخوف من خطر يتربص به.

وبعد عودته من نزهته اليومية ارتسمت على وجهه علامات الدهشة عندما وجدني فى انتظاره، فقلت له: «سيدي لم أستطع الذهاب قبل أن أقبل يديكم مرة أخرى، فمن يدري هل سأراكم مرة أخرى؟!». فأجاب: «كيف؟! ألن تعود؟!» فقلت له: «بل على العكس سيدي. . إنني أرجو أن يرسل عظمتكم لي بأسرع ما يمكن».

تنحى بى جانبًا وقال لي: «اسمع إنني أنوي أن أرسل ابني إلهامي إلى أوروبا من أجل زيارة القصور المختلفة هناك (كنت أعرف الغرض من وراء هذه الرغبة) لكنكَ صغير جدًا ولا أستطيع أن أعهد إليك بإدارة هذه الرحلة. لذا لقد وقع اختياري على سليمان باشا كي يصبح القائد المعين والمكلف بتمثيل ابني، لكنني فى الحقيقة أريد أن تتولى أنتَ كل ذلك. أنت تعرف سليمان باشا وتعرف كيف تتعامل معه. سوف تسافر للحاق بابني عند وصوله إلى أوروبا وسوف تعود معه».

خرجتُ وأنا فى حيرة من هذا الاعتراف الجديد بالثقة، وبعد عدة أيام رحلنا أنا وأخي إلى فينا وبرلين.

* * *

ولقد تحقق ما كنت أشعر به، فبعد أحد عشر شهراً وأنا فى فينا، جاءني مندوب عن وزير الخارجية النمساوي يدعوني للحضور إلى مكتبه ليطلعني على برقية تفيد نبأ وفاة عباس. إن أحداث هذه المأساة معروفة للجميع، ولا أجد ما يستدعي الاسترسال فى الحديث عنها. إن سيدي وولي نعمتي كان قد تم اغتياله فى قصره ببنها بعد أن طعنه أربعة من مماليكه فى أثناء نومه، ويقال إن نازلى هانم أغرت اثنين منهم بجسدها ليلة (١٠ أو ١١ يونية ١٨٥٤). صحيح أنه ليس هناك ما يعطيني الحق فى تصديق مثل هذه الرواية لكن أيضًا لا يوجد أيضًا ما يمنعني من الأخذ بها.

على أى حال أعلن طبيب القصر رسميًّا أن وفاة الوالي كانت لأسباب طبيعية ونتيجة لمرض مجهول الاسم تسبب فى انهياره.

تم كتمان خبر الكارثة لمدة ثمان وأربعين ساعة نُقل خلالها جثمان عباس من بنها إلى قصره بالعباسية فى وضح النهار بعد أن تم إجلاسه بثيابه الرسمية فى عربة تجرها أربعة خيول كما لو كان على قيد الحياة وجلس إلى جانبه ألفى بك وهو أحد عبيده ومندوبه الخاص للمراسم. فى الوقت نفسه كان محمد بك شكيب وهو أحد عبيد البرنس إلهامي وقائد القلعة قام بتحصين أبوابها بغية مقاومة سعيد الخليفة الشرعي لسيده عباس، وبناء علي أوامره تم إرسال سفينة بخارية من الإسكندرية إلى مرسيليا لإحضار إلهامي الذي سافر إلى أوروبا صباح يوم وفاة والده.

علمت بهذه التفاصيل فى ڤينا عن طريق البريد.

توجه سعيد بصحبة الهيئة القنصلية إلى القاهرة ووجه إنذاراً إلى شكيب بك مطالبًا إياه بإعلان خضوعه والاعتراف بأن زمن المقاومة وانتزاع السلطة عنوة قد ولى. أيدت أوروبا إنذار سعيد وتدخلت منذ ذلك اليوم فى الشئون المصرية بحجة الوقوف إلى جواره. استسلم شكيب بعد أن اشترط أن يتم اصطحابه فى حماية الهيئات الدبلوماسية إلى الإسكندرية لتأمين سفره ورحيله إلى القسطنطينية.

وبعد خمسة عشر يومًا من هذا التاريخ، تحديدا يوم ٢٧ يونية ١٨٥٤، تلقيتُ برقية تفيد بإغلاق وكالة فينا وتلقى أخي برقية مشابهة فى برلين، ووجهت لنا ملاحظة بأنه قد تم إقصاؤنا من كادر الموظفين. . باختصار: لقد تم فصلنا من الخدمة، لماذا؟ لم يكن هناك داع لوجود أسباب، لكنه يكفى أننا كنا من رجال عباس.

عدت إلى مصر، وسنحت لي الفرصة لمقابلة كونيج بك (Konig) مندوب سعيد السابق والذي أصبح فيما بعد سكرتيره للاحتياجات الخاصة وهى وظيفة جديدة تم استحداثها من أجله.

نقلتُ إليه المقترحات التي بلغني بها السيد دو هوبنير (De Hubner) الذي لم يتردد فى انتقاد قرار إغلاق الوكالة فى فينا لأنها كانت تخدم مصر وتساعد أوروبا على فهمها وعلى فهم الوالي بشكل أفضل، وأضفتُ فى رأي أننا سنشعر بهذا الخطأ الذي أُقترف ونندم عليه وسنعترف بصحة أفكار عباس.

رد عليَّ كونيج بك: «ما لنا ومالعباس؟ ماذا سنفعل بأفكاره؟ لقد غيرنا كل هذا».

لقد غيروا كل هذا بالفعل وتم نسيان عباس ولم يعد أحد يتحدث عنه وكأنهم كانوا يقولون فى أنفسهم «فلنتصرف وكأنه لم يكن موجودًا!».

لقد انتهى كل شيء! وفى الحقيقة انتهوا منه ومن أفكاره ومن الزمن الذى عاش فيه وأسلوب الإدارة والحكم الذى كان محتذيا فيه أمثال أسلافه، كل هذا انتهى تمامًا وتبدل بنظام فوضوى متسيب يفتقر تمامًا إلى احترام الذات (Self Respect) على حد التعبير الإنجليزى.

لقد فقدت البلاد شخصيتها الشرقية، وكان لابد من حدوث هذه الفوضى حتى تتربع أوروبا على حكم مصر.

* * *

إن ذكريات عصر عباس دفعتني إلى أن أتخطى حدودي التي حددتها لنفسي؛ لأن حكمه كان مأساويًا، ولم يكن يمثل بالفعل واحدة من الخطوات الرئيسية فى

تاريخ البلاد وتحول مصر فحسب، وإنما عرف أيضًا بشكل سيئ أو ضئيل. وفُهمت شخصية عباس بشكل خاطئ لدى الأجيال الحالية.

لقد تخلى التاريخ عن عباس تاركًا فى الظل الحديث عن قدراته ومميزاته الرفيعة كإداري له مبادئ ونظام فى الحكم والاقتصاد التي فى النهاية كان يجب أن تكون هي الضوء الذي كان يجب أن يسلط من أجل فهم جوانب شخصيته كإنسان، لكن لم يُر من عباس سوى هذا الشخص المنطوي المنعزل فى قصره سواء بالعباسية أو بنها منغلقًا وسط حراسة مماليكه كما كان لويس الحادي عشر يفعل فى قصره الريفي بلسيس لى تور (Plessis - Les-Tours) تحت حراسة جنوده الأشداء الذين جلبهم من جزيرة كورسيكا. . ونسي الناس أن عهده كان أكثر العهود أمانًا فى مصر، ولم يكن هناك وال فى مثل حكمته وقدرته على إدارة الاقتصاد وموارد الخزانة والدولة وحرصه على مصالح البلاد.

وفى غمار ذكرياتي أننى سعيد بأنني أرد لذكراه هذه الشهادة العادلة التي يستحقها وإن كانت متأخرة. . فقد كان عباس بحق يمثل آخر الولاة حسب مفهوم السلطة المطلقة المطبقة من أجل المصالح التي مثلها محمد علي وسيظل يمثلها إلى الأبد.

القسم الثالث

سعيد



الفصل الحادى عشر

(١٨٥٤ ـ ١٨٥٦)

تولية سعيد ١٨٥٤ ـ توجهه إلى القسطنطينية للحصول على فرمان الولاية ـ ميول سعيد العسكرية ـ رغبته فى تجريد البدو من أسلحتهم ـ حملته على الفيوم ـ فى أثناء هذه الحملة حصل المسيو دى ليسبس على امتياز حفر قناة السويس ـ عودة نوبار بك من فينا وتسجيل اسمه واسم أخيه فى دفاتر موظفى الدولة بوصفهما موظفين تحت الطلب ـ سفره إلى القسطنطينية لكنه سرعان ما يعود إلى القاهرة مع كامل باشا زوج أخت سعيد ـ وصف نادر لمعسكر سعيد فى القناطر ـ أحوال البلاد ـ عدم اكتراث سعيد بالأعمال الإدارية أو أى شىء آخر لا يخص جيشه ـ إعلانه لحرية التجارة ـ خضوع الأملاك العقارية لنظام العشورية(أ).

* * *

كانت مهمتى سهلة نسبيّا عندما كنتُ أخط انطباعاتى عن زمن الولاة الأوائل، لأن عملهم القوى والذكى لتطوير مصر تمت إدارته بالفعل بطريقة متطورة ومستمرة، لكن كل شيء اتخذ شكلاً جديداً منذ الأيام الأولى لتولى سعيد الحكم، كل شيء سار سريعًا وبشكل مفاجئ وكأننا نجلس فى مسرح نشاهد مشهداً يتغير داخل رواية خيالية. كان الولاة يستلهمون ما هو مفيد من العنصر الأوروبى ولكنهم فى الوقت نفسه سيطروا عليه وأخضعوه لإرادتهم وظل الوالى هو السيد المطاع. لكن مع مرور الوقت غزت أوروبا مصر، وكان هذا الغزو يستمد قوته أحيانًا من أذناب الحاشية الملتفة حول أمير شاب مفتون بالسلطة عاطفى غير مدرك، ولا يعى أن هذه الحاشية تدفعه وتُسيره وتُسيطر عليه، وقد اعتقد فى البداية أنه هو الذى يقودها ويسيطر عليها. وهكذا بدأت فصول الرواية الفوضوية أولاً فى بلاط

---

(١) فى عام ١٨٥٤ فرض سعيد العشور على أطيان الأبعاديات والجفالك والأواسى.

الوالى، ثم امتدت بقوة إلى إدارات الحكومة حتى وصلت بشكل أقل قوة لتنتشر بين صفوف الشعب. ومن الصعب أن أصف مدى ما حدث من تضارب فى الأفكار نتيجة هذه الفوضى، لكننى ربما أستطيع أن أبين لكم الأسباب التى أدت إلى هذا الوضع الذى كان أساسه شخصية الوالى الجديد وإن لم يكن هذا هو السبب الوحيد، لكنه كان شديد السطحية ويفتقر تمامًا إلى احترام الذات كليًا محبًا للمظاهر البراقة.

وبعد عودة سعيد من القسطنطينية التى ذهب إليها بحثًا عن فرمان الولاية، ارتدى ثوب قائد البحرية التى وجهه والده إليها ولقبه أدميرال عندما كان لمصر أسطول بنى على عجل ومن أخشاب تم تخزينها بشكل سيئ حيث تعرضت للرطوبة والتعفن فى ميناء الإسكندرية.. أضف إلى ذلك معاناة سعيد من دوار البحر.

كان بإمكانه التركيز على قدراته العسكرية التى عرفت عنه فى الدانوب (Danube) حيث استطاعت قوات إبراهيم تحت القيادة العليا لعمر باشا دحر الجيش الروسى فى أولتنيتزا (Oltenitza) وفى كالافات (Kalafat) وإجبارها على فك الحصار المفروض على سيلسترى (Silistrie).. لكن حرب الواقع والسياسة لم تكن من اختصاصه. ثم هل كانت مصر فى حاجة إلى هذه الطريقة من أجل التحدث عن نفسها؟ ألم تكن مصر تعلن عن وجودها عبر القنوات الدبلوماسية والسياسية؟ على أى حال فور وصول سعيد للحكم سنحت له فرصة لاستعراض مهاراته العسكرية حيث قرر لطيف باشا مفتش عام الصعيد - لا أعرف لماذا - أن يفرض على البدو تسليم أسلحتهم وتقسيمهم إلى جماعات صغيرة والحصول على تصريح من مشايخهم فى كل مرة يريدون فيها السفر ولو بصفة مؤقتة.

واجتمع زعماء القبائل المختلفة للتشاور، وأعلنوا أنه إذا كان فى استطاعتهم وعلى مضض حمل رجال القبائل على تسليم أسلحتهم فسيكون من المستحيل عليهم تقسيمهم وإخضاعهم لنظام تصاريح السفر دون المخاطرة بثورتهم. أصر الحاكم العام، وسلم الأمر لسعيد الذى أصر بدوره مهددًا الشيوخ باستخدام القوة، وعلى الفور قدم هؤلاء الشيوخ للوالى فروض الاحترام والطاعة معلنين أنهم فى ظل الأوضاع الحالية لا قدرة لديهم للسيطرة على مخاوف رجالهم.

وقرر سعيد القيام بحملة ضدهم، فرحل مع جيشه من الإسكندرية وعبر الصحراء التى تفصل البحيرة عن الفيوم، وهناك التقى بعض البدو الذين فوجئوا بسعيد وجيشه فأمسك بهم وقيدهم من أيديهم على أفواه المدافع.

تجمع زعماء القبائل بالقرب من المنيا فور سماعهم بهذا النبأ، وتم تبادل بسيط لإطلاق النار بين الجانبين تفرق على أثره البدو، لكن بعد أن استدرجوا بضع مئات من جنود الجيش المصرى إلى كمين، ولم يجد الجنود إلا الوقت للنجاة من موت محقق والهروب إلى شونة قديمة كانت مخزنًا للغلال فى الماضى فتم حصارهم فيها، وكادوا يذبحون لولا أن هرع شيوخ القبائل إلى المكان وسيطروا على رجالهم بعد مجهود كبير؛ لأن هم الشيوخ الأكبر وشغلهم الشاغل كان تفادى إلحاق أى هزيمة بالوالى حتى لا تتفاقم الأوضاع ولا تتعرض سلامتهم الشخصية للخطر لأنهم كانوا يعرفون طبيعته، ويريدون تملقه، وكانوا على يقين أنه بعد وقت بسيط سوف يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم فى سلام.

قص على أحد مشايخ البدو بعد عدة أعوام من هذه الأحداث واقعة ظريفة فقال لى: فى يوم اعتقد سعيد أن هناك هجومًا مفاجئًا يُشن عليه من مجموعة بدو؛ ففر يتبعه فقط بعض الفرسان ولم يقف بفرسه الذى خارت قواه إلا على ضفاف بحر يوسف حيث شوهد يلهث ويجفف عرقه المتصبب على وجهه، منهكا عطشًا يشرب الماء بكفى يديه.

فهذه الظروف أقل ما يقال عنها إنها مضحكة، إلا أنها لم تمر دون أن يفقد بعض تعساء الحظ حياتهم حيث استمرت هذه الحملة المغوارة لبعض الوقت وانتهت عندما اكتفى سعيد بهذا القدر منها وأصابه الملل. أما النتيجة فكانت إخضاع إحدى القبائل ونقل بعض من رجالها إلى الغربية حيث تم توزيع الأراضى عليهم، بينما فضلت قبيلة أخرى الخروج من مصر والعودة إلى ديارها وموطنها الأصلى فى بنغازى. حدث كل هذا بعد أن تكبد محمد على عناءً شديدًا من أجل اجتذاب البدو إلى مصر واستخدمهم إبراهيم فرسانًا للخيالة الخفيفة فى أثناء حملاته على الشام، ولم يكتف عباس باحترام ما وهبه جده لهم من أراض لكنه ضاعف أيضًا عددهم واعتبرهم حراسًا لحدود مصر وحماتها.

* * *

كـان المسـيـو دى ليـسـبس(De Lesseps) قـد حـصـل فى أثناء هـذه الحـملة من الإسكندرية إلى الفيوم على امتياز يسمح له بتكوين شركة من أجل شق قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر، وحدث هذا تحديداً فى يوم ٣٠ (نوفمبر ١٨٥٤).

ووصل السيـد دى ليسبس إلى القاهرة بعد عدة أيام فقط من عـودة سعـيد من القسطنطينية، حيث ذهب الوالى كما ذكرت من قبل للحصول على فرمان الولاية، وذكر البعض أن مجىء دى ليسبس كان بناء على دعوة من الوالى الذى فى غمار فرحته بالولاية أراد أن يشهد العالم على هذا الحدث، ويدعى البعض الآخر أن المسيو دى ليسبس جاء بعد حملته السياسية فى روما وبعد نفاد مصادره المالية، جاء إلى مصر باحثًا عن الثراء، وإذا سُمح لى استخدام هذا اللفظ: بحثا «عن بعض الأعمال» التى كانت قد بدأت فى الانتشار حينذاك بمصر. وعمومًا وإن الآراء حول هذا الموضوع كثيرة ومتشعبة حيث يعتقد البعض أن دى ليسبس جاء إلى مصر حاملاً معه بالفعل فكرة شق قناة السويس، والبعض الآخر يدعم على النقيض فكرة استشارة دى ليسبس لموجل بك (MouglBek) الذى شيد قناطر على النيل، وسأله ماذا يمكنه أن يطلب من سعيد، فاقترح عليه الأخير مشروع قناة تصل بين البحرين. ويَدعى البعض الآخر أيضًا أن لينان بك (Linant Bek) هو الذى اقترح عليه هذه الفكرة، ولا أدرى أى الروايتين هى الصحيحة.

وعلى أى حال بما أن هذا الحدث كان من شأنه أن يرفع من الأهمية التجارية للأراضى المصرية وكان سيؤدى للقضاء عليها سياسيًا، فلذلك تمت الموافقة عليه سرًا فى الإسكندرية، وبالكاد أُطلعَ عليه المسيو دى ليسبس القنصل الفرنسى فأبدى استياءه لأنه تمت الموافقة على المشروع دون مشاركته فى المباحثات. . وبصفة عامة كان الكل مشغولاً فى عمله والبحث عن مصالحه، وكان هذا شيئًا طبيعيًا بالنسبة لأشخاص جاءوا من بلادهم بعد أن قامت بها الثورات التى أجبرتهم على الرحيل ولم يكن لديهم سوى نشاطهم وما يملكون من علم.

أنا نفسى فى هذه الأثناء التى كنتُ قد عدتُ فيها من فيينا لم أعلم بخبر الامتياز إلا عندما قابلت أمين سر الوالى الجديد وهو مدرسه السابق للغة الفرنسية والذى تحدث معى بطريقة عفوية جدًا وقال لى بعد أن أبديتُ له بعض الملاحظات على

الأمر نفس الكلمات التى سمعتها سلفًا، أى أن كل شىء قد تغير كذلك الأفكار والأساليب القديمة.

لكن هذا البائس علم تلميذه اللغة الفرنسية ولم يحاول تعليمه تاريخ بلده مصر التى كان يقول: إنه تعرف على تاريخها بنفسه؛ لأنه فاته أن يقرأ على تلميذه الفقرة التى جاءت فى كتاب هيرودوت، والتى قصّ فيها مؤرخ تاريخ مصر أن الفرعون نخاو (Nekao) خطرت له فكرة وصل البحريين عن طريق قناة، واستشار أولاً كاهنة معبد دلفى اليونانية، وتخلى عن مشروعه بعد أن جاءه رد كاهنة المعبد بأن هذا العمل ستكون نتيجته تسليم البلاد إلى البرابرة.

كنت فى هذه الفترة كغيرى أكتفى فقط بالتفكير فى هذه الأشياء وكنت كغيرى أفكر فى ترتيب وضعى.

* * *

كنتُ قد استبعدت من العمل، لماذا؟ لأننى خدمتُ «عباس» بكل ما لدى من إخلاص، ولم يكن هذا بالتأكيد سببًا من أجل تحطيم مستقبلى بهذا الشكل، ولكننا كنا فى بلد كانت فيها إرادة ونزوات الحاكم هى القانون الذى لا رجعة فيه.

ولو كان حدث لى ذلك فى عهد عباس لتوجهت إليه أو عن طريق أحد أصدقائى؛ ليتوسط لديه، لكن تغير هذا النظام مع سعيد حيث كنتُ مضطرًا للجوء إلى أحد الأوروبيين من أفراد حاشيته، وكان رجلاً فظًا بل فظًا جدًا دون أى مستوى علمى أو ثقافى، لكنه كان يمتلك روحًا مرحة وكانت تصرفاته العنترية المثيرة للضحك من النوع الذى يُعجب «سعيد».

إن سبب سردى لهذه التفاصيل هو أن تأثير هذا الرجل كان كبيرًا على الوالى بفضل براعة فائقة تخفى وراءها قدرًا كبيرًا من البوهيمية والغموض، وساهم بدرجة كبيرة بحسناته وعيوبه فى هذا اللغو فى الأفكار والأعمال التى تحدثتُ عنها ويجب أن أتحدث عنها حتما فى الصفحات القادمة. وبفضل هذا الرجل نلتُ الموافقة المبدئية على سحب قرار الاستغناء عنى، فتم قيدى مرة أخرى مع أخى فى سجلات الحكومة بوصفنا موظفين تحت الطلب وخُصص لنا مبلغ ألف قرش

كراتب شهرى . وبالتأكيد لم يكن بهذه الموارد يمكننى الحياة، فمع دخول الشتاء ومرض ابنى سافرنا أنا وزوجتى إلى القسطنطينية وكان ذلك فى خضم حرب القرم .

كانت الحكومة الإنجليزية قد جندت لحسابها فرقة مكونة من ثلاثين ألف رجل وكنتُ على صلة ببعض ضباط هذه الفرقة، وكنتُ آمل فى الحصول على وظيفة حيث كانت مراكز القيادة فى حاجة إلى موظفين عثمانيين من أجل العمل مراسلين مع السلطات ورؤساء الجيش التركى، لكن عند وصولى كانت الوظائف كلها قد شُغلت ودفعتنى الظروف إلى البقاء دون عمل لأكثر من عام .

بيد أن حدثًا غير منتظر دفعنى للعودة إلى مصر حيث كان أخى قد ظل بها . كان قد تم عزل رشيد باشا الصدر الأعظم من منصبه وعُين بدلاً منه عَلى باشا ولا أعرف أى فكرة دفعت سعيد إلى دعوة رشيد باشا للقدوم إلى مصر حيث أقيمت على شرفه حفلات كبيرة حضرها كثير من الشخصيات ومنها كامل باشا زوج شقيقة سعيد . . وقد نصحنى كامل الذى عرفناه فى عهد الوالى الكبير (محمد على) والذى سردتُ قصة نفيه من مصر فى عهد عباس باغتنام هذه الفرصة من أجل العودة معه إلى مصر فاتبعتُ نصيحته وبعد بضعة أيام أبحرنا معًا إلى الإسكندرية يوم (٥مايو ١٨٥٦) .

وذهلتُ من المنظر؛ كانت المدينة قد تزايد عدد الأوروبيين فيها، كما تزايدت فيها الحركة حتى بين جموع المواطنين : رفاهية أكبر، حياة عامة أوسع وأكثر حرية؛ اختفى مناخ الرعب والصمت الجاثم على البلاد فى عهد عباس فتحدث الناس بحرية وخرجوا وتنزهوا . . علمتُ فى هذه الفترة بوفاة ألفى بك مملوك وكخيا (وكيل) عباس والذى أراد الاستيلاء على القلعة من أجل إلهامى؛ وافته المنية فى منتهى الهدوء وهو فى منزله، ولم يجرؤ أحد على اتهام سعيد بأنه دس السم له .

سافرنا إلى القاهرة وكان سعيد موجودًا فى القناطر يشرف بنفسه على تجهيز الحفلات ومسارح السمر من أجل ضيوفه .

وبعد وصولى إلى المعسكر وقبل أن أتوجه إلى الوالى أردتُ التقرب إلى جوار بعض أصدقائه من الأوروبيين المقربين منه الذين كانوا يسيرون وراءه فى كل مكان

ويكونون أفراد حاشيته، بحثت عنهم فى أرجاء المعسكر وأشاروا لى إلى خيمتهم المنصوبة فى أحد أركان المعسكر وكنتُ واقفًا فى وسط المعسكر تمامًا. فى الحقيقة كان سعيد عسكريًا من الطراز الأول لا يذهب إلى أى مكان دون أن يتبعه جيشه.

وفى الصباح عندما رفعتُ غطاء مدخل خيمتهم، رأيتُ على الأرض فى الأركان الأربعة أربع مراتب مفروشة دون وسائد أو أغطية وبجانب كل سرير وعاء مملوء بالدهن، لم تجد لها مكانا بين ما تبقى على مائدة عشاء من الحجم الطبيعى. كان هذا هو مقر إقامة المستشارين المقربين من الوالى، الذين يستفيدون من القرارات والمطالب ويحصلون على الامتيازات الملكية.

لقد سبق لى السفر كثيرا من المرات لأصطحب إبراهيم فى جولاته بالأقاليم والتى كان خلالها يقوم بتفقد ممتلكاته والتعرف على احتياجات الأرض والفلاحين. كنتُ أنام داخل خيمة صغيرة أعمل نهارًا وسط الشمس المحرقة والحرارة الشديدة وليلاً أكمل عملى على ضوء شمعة مثبته فى عنق زجاجة فلم نعتد فى هذا الزمن على حياة الترف والرفاهية.. كان إبراهيم نفسه يعيش مثلنا ويقرأ التقارير والرسائل تحت ضوء الشمعة المثبتة على عنق نفس الزجاجة لأن إبراهيم كان يهتم بالشعب ومطالبه، بينما كنا نقوم نحن بتأدية واجباتنا؛ لكن هذا هو الوضع الراهن!!

أى عمل كان هؤلاء السادة يُقدمون ويُنجزون إلى جوار سعيد؟ وإذا كانت أعمالهم ومصالحهم تستدعى وجودهم إلى جواره، فلم يكن عليهم سوى الوجود فى القاهرة على مسافة ساعة ونصف، حيث يمكنهم الحصول هناك على التسهيلات اللازمة.. ولكن أى رأى هذا الذى كان من الممكن أن يؤخذ منهم؟! لقد رأيت أنا وزملائى كيف كان الأوروبيون الذين وفدوا إلى مصر فى عهد محمد على وإبراهيم وعباس يحافظون دائمًا على احترامهم لأنفسهم أو على الأقل على المظاهر ويتعاملون دائمًا بتحفظ مع الكبار.

كل هذه الأفكار التى أحاول تلخيصها فى بضعة سطور خطرت على بالى بسرعة البرق وأنا فى طريقى إلى خيمة الوالى، خيمة حقًا رائعة لم تكن تختلف كثيرًا عن قصر منيف وإلى جوارها خيمة ثانية أصغر حجمًا تُستخدم صالة للانتظار، ولا أريد

القول : إنه فى هذا المكان كان يوجد أيضًا خيمة ملحقة تُستخدم مقرًا لإقامة الموظفين الذين لا يدخلون على الوالى إلا من أجل العمل أو إذا تم استدعاؤهم باستثناء المقربين منه وخدمه الخاص . لم يكن سعيد قد ظهر بعد وسط هذه الأعداد الكبيرة من الخيام ، فانصرفتُ للبحث عن أحد أصدقائى القدامى ، صديق من زمن عباس أصبح الآن رئيس أمانة السر الخاصة بالوالى .

رأيتُ تدريبات القوات فى أثناء تجوالى فى المعسكر ، ويبدو باختصار أن الحال كان هو نفسه كل يوم وطوال النهار ، ووقفت مذهولاً أمام كل ما رأيت . هل كان هذا هو فعلاً الجيش المصرى الذى عرفته مرتديًا فقط رداءً أبيض ، وطربوشا أحمر يقوده ضباط أتراك بروح المقاتل؟ الآن هم جنود شباب يرتدون أزياء مختلفة تعكس بريقًا من الانبهار والوجاهة ، صنعت الملابس من الأقمشة رفيعة المستوى تم تصميم تفصيلاتها فى منتهى البراعة ، كانت هناك فرق مختلفة من المشاة والهجانة وكتائب الرماح وأيضًا بعض وحدات من جنود مشاة الچراكسة . كانت سترات الضباط مزركشة بالذهب والزرائر المذهبة أو المصنوعة من الفضة ، كانوا جميعًا من الشباب معظمهم من المصريين وليس من الأتراك أو الچراكسة كما كان الحال فى عهد محمد على وعباس .

رأيتُ الضباط بعد بضعة أيام مجتمعين من أجل مراجعة استعراض عسكرى ، كانت هذه الأزياء المختلفة كل منها أفخم من الأخرى ، تمثل منظرًا خلابًا ورائعًا ، لكننى لم أستطع أن أمنع نفسى من التفكير فى المبالغ الطائلة التى تكلفها مثل هذا الترف بسبب اعتيادى على الاقتصاد فى عهد الحكام السابقين .

* * *

وأخيرًا توصلتُ إلى اكتشاف مكان صديقى وفى أثناء واحد من هذه الأحاديث التى يمكنكَ خلالها أن تقول كل ما تريد عن هذا الأمر أو ذاك استطعتُ تكوين فكرة عامة عن كيفية سير الأعمال وتكوين شخصية الوالى ، فلم يكن يهتم بالإدارة ، ولم يكن فى ذهنه سوى جيشه الذى استرعى كل اهتمامه ، فى حين سارت الإدارة بقوة الدفع التى أعطاها إياها الولاة السابقون .

لقد تقدمت البلاد كثيرًا وعمها الرخاء ؛ حيث كانت إحدى نتائج حرب القرم أن

ارتفعت أسعار الحبوب والبقول بشكل كبير فوصل سعر إردب القمح الذى كان يباع فى بداية حكم عباس بخمسة وثلاثين وأربعين قرشًا إلى مائة قرش ومائة وعشرة قروش، وظلت هذه الأسعار طوال فترة الحرب ودخلت الحياة المريحة أكواخ الفلاحين. ولم يعد حكام الأقاليم فى حاجة لاستخدام القوة من أجل جمع الضرائب، وكان الجميع يبحثون عن الأراضى والضياع التى كانت تُعَدُّ منذ بضعة أعوام هبات ثقيلة الحمل يعطيها لهم الوالى تكريما لهم، أصبحت تدر اليوم عليهم ربحًا وفيرًا بفضل الأسعار المتصاعدة للحبوب.

أعلن سعيد حرية التجارة، وكان هذا الإجراء يبدو لى مكملاً؛ لأنه طبق بالفعل منذ عهد عباس، بل إن الحكومة كانت ترفض أيضًا قبول أى ضرائب مدفوعة عينًا فى أقاليم الدلتا كلها. واحتفظ الصعيد فقط بميزة الدفع العينى كما قلتُ من قبل. كان الملاك الأغنياء فى هذه المنطقة من مصر لديهم القدرة على تسويق محصولاتهم فأرسلوا القمح إلى القاهرة، بينما لم يجد صغار الفلاحين الفقراء الفرصة لتسويق محصولاتهم بسبب نقص الإمكانات وندرة وجود الوكلاء التجاريين المتجولين. لذا فقد تم استثناء هذه الفئة فى الصعيد وسُمح لهم بالاستفادة من قرار الدفع العينى للضرائب.

لكن حرب القرم كانت سببًا مباشرًا فى جلب التجار اليونانيين والشوام الذين بدءوا فى التوغل فى مصر العليا. وهكذا تأكد الفلاحون وصغار المستثمرين فى ظل هذه الأحوال من إعلان حرية التجارة وأصبحت أمرًا واقعًا، ولكن لم يتوان الأوروبيون عن استغلال هذه الفرصة من أجل تملق سعيد ونُسب الفضل إليه. . هذا وقد أكسب الإطراء والتملق «سعيد» شهرة الرجل الليبرالى صاحب الأفكار المتحررة وهذا ما كان يريده. وعمومًا: إن هؤلاء الذين كانوا يعملون على نسب الفضل إليه كانوا على حق لأنها كانت طريقة جيدة من أجل تشجيع الأمراء كثير على العمل مثل سعيد.

أما نظرة سعيد إلى هؤلاء الأمراء فلم تكن تختلف عن نظرة عباس الذى كان جاهلاً ورجعيًا يرى أفكاره صحيحة فى توجهاتها واتجاهاتها فى إطار الدراسة المتعمقة والمتابعة الدقيقة للسياسة الاقتصادية التى كانت سائدة فى عهد جده الوالى

الكبير . على النقيض كانت أفكار سعيد تنبع من منطلق مبدأ عدم اكتراثه بكل ما يمثل الإدارة من خلال رغبته فى أن يظهر أمام الأوروبيين فى صورة الرجل المتفتح صاحب النظرة الشمولية .

* * *

تلا هذا القرار قرار آخر ؛ فقد كانت أفكار سعيد فى هذه المرة مستوحاة من والده وأقصد هنا القرارات المتعلقة بالملكية وسأتحدث عنها ؛ فقد ترتب على الأمان الذى كان الفلاح المصرى يتمتع به فى ظل حكم عباس الزيادة والاتساع الملحوظ فى الرقعة الزراعية . ففى أى بقعة كانت توجد مساحة غير مزروعة ويمكن توفير بعض الماء فيها كان الفلاح لا يتوانى عن زراعتها ، وهكذا امتدت الرقعة المزروعة حتى وصلت إلى الأراضى الصحراوية والأراضى المالحة التى تقع على ضفاف البحيرات الواقعة بمحازاة البحر المتوسط . أصدر سعيد مرسومًا بأن أى شخص مهما كان يقوم بزراعة أرض لمدة خمس سنوات حتى لو كانت ملكًا للحكومة يصبح مالكًا لها .

أيد سعيد وشجع ما كان عباس يسمح به بكل ترحاب ، بل واتبع سعيد خطوة بخطوة أفكار أبيه فيما يخص هذه النقطة المهمة جدًا من أجل رخاء البلاد وهى موضوع الملكية الخاصة وتأكيدها .

أعقب القرارين الأولين قرار ثالث وهو قرار مالى ، لكن فى أثناء حديثى وشرحى لنظام الأراضى والممتلكات فى مصر وجدتُ نفسى مدعوًا للحديث عن الأراضى المهجورة والبور الصالحة إلى حد كبير للزراعة التى خصصها محمد على وعباس للموظفين بل لبعض الأوروبيين أيضًا الذين كانوا قد تقدموا بطلبها . لكن فى هذه الفترة كان ثمن الحبوب لا يُذكر وكانت هذه الهبات كما قلتُ من قبل تُخصص هبات للتكريم .

كان محمد على وعباس قد أخذا على عاتقيهما أن تنص عقودُ الملكية على ألا تكون هذه الأراضى خاضعة للضرائب . وهكذا أعفيت من الضرائب إلى الأبد . وعندما ذهب سعيد إلى القسطنطينية استشار شيخ الإسلام ونال منه فتوى تنص على أنه بالرغم من الاتفاق الذى يشير إلى إعفاء هذه الأرض من الضرائب للأبد

وعلى رغم من أن هذه الأراضى لها حق الانتفاع، فإنه من حق الوالى أن يطالب ملاك هذه الأراضى التى تُعد فى مجملها تحت بند أملاك شخصية لا بضريبة (إتاوة وهى الوصف المميز لضريبة الدخل من الانتفاع) بل يطالبهم بالعُشر وهذه ملزمة الدفع عن كل ملكية شخصية حقيقية فى جميع البلاد الإسلامية وطبقا لقوانين الشريعة السمحاء.

ووضعت هذه الفتوى فى حيز التنفيذ وخضعت الأملاك الثابتة للعشر واحتفظ الملاك بحق الدفع بالطرق العينية أو بما يساوى ثمن هذا العشر الذى تم حسابه بعد تقسيم الأراضى إلى ثلاث فئات بحيثُ يدفع عن الفدان من الدرجة الأولى ١٦ قرشًا و١٤ قرشًا للفدان من الفئة الثانية و١٢ قرشًا للفدان عن الفئة الثالثة.

وافق كل الملاك من دون استثناء واختاروا نظاما للسداد دفع القيمة المساوية للعشر لأن نظام العمل بالعشر كان شيئًا يبدو بالنسبة للجميع عظيمًا بل أيضًا مشرفًا. لم نسمع أى همس أو لمز للاعتراض ضد هذا القرار. بالفعل كان العشر حقًا قانونيًا، بالإضافة إلى أن أسعار الحبوب كانت قد وصلت فى عهد سعيد إلى أكثر من ضعفى ثمنها لذلك كان تسديد الـ ١٢ أو ١٤ أو ١٦ قرشًا عن الفدان يُعدُّ ثمنًا لا يمثل سوى عبء خفيف.

* * *

لكن الذى جعل كل عبء فى عهد سعيد خفيفًا كان بسبب شخصيته وطبيعته وعدم اكتراثه بالأعمال الحكومية التى كانت تُسبب له الضيق، وكان يقول عنها دائمًا إنها أعمال تصلح للمدنيين، أما بالنسبة له فكانت العسكرية وكل ما يتعلق بالجندية هى وحدها الأمور الجديرة وتستحق أن تثير الانتباه. لذلك لم يكن سعيد يتدخل أبدًا فى أى من التفاصيل اليومية للإدارة، وحذا المديرون طبعًا حذوه ولم يتدخلوا فى أعمال المشايخ أو الناس.

دفع الفلاح ضرائبه دون الحاجة للجوء إلى التهديد بالعصا؛ لأن ارتفاع أسعار الحبوب مكنه من الدفع من غير أى استثناء أو تأجيل. ولم يعرف الشعب المصرى أوقاتًا أكثر سعادة من تلك التى كان يعيشُها حيث أبطلت العصا رمز الفراعنة وكل

من خلفوهم من أباطرة[أ] وسلاطين وبكوات ومماليك أو ولاة ولم تعد شعار السلطة فى مصر.

ولولا حياة الجندية التى تبناها سعيد، بل وأسرف فيها فى بدايات حكمه، لولا السخرة التى كانت نتيجة لنزوة دفعته إلى اتخاذ قرار بتسوية قطع كبيرة من الأرض تصل فى ارتفاعها إلى درجة ارتفاع التل لتشييد سراية له فى إقليم فقط، ولولا إرسال آلاف من الرجال إلى القناطر من أجل تأسيس مركز لقيادة الجيش هناك، ولولا موافقته على إدخال السخرة من أجل مشروع قناة السويس نتيجة سوء الحسابات وضعفها أقول: إنه لولاها ولولا كل هذا العدد الهائل من الرجال الذين استُخدموا من أجل المشروع لم أكن سأعرف أيّا من الشعوب الأوروبية الكبيرة كان يمكن أن تعتبر نفسها أنها تعيش فى مثل هذا الهدوء والسعادة التى كان يعيش فيها الشعب المصرى.

إننى لا أبالغ فى شىء إن قلتُ إننى سمعتُ أيضًا فى كل مكان هذا القول يتردد على لسان الأوروبيين الذين يعيشون فى مصر، ومن الأتراك وحتى من المصريين أنفسهم وحتى فى بعض مراكز تشريع القوانين فى أوروبا: «أن إدارة مصر تحتاج إلى يد من الحديد المسلح». لكن التجربة التى طُبقت فى عهد سعيد ألم تكن دليلاً حيّا يثُبت أن العكس هو الصحيح؛ إذ كان التقليل من حدة السيطرة الإدارية وتحكم الحكومة يزيد الشعب رخاءً ويصبح أكثر ثراءً وتقدمًا ونماءً.

ومنذ أن تداركتُ الأمور واستطعتُ استيعابها فى عهد سعيد، كانت انطباعاتى عنها دائما هى الآتى: إن عدم اكتراث واستهتار سعيد وتعامله بهذا الشكل مع الأمور الإدارية كان له كل التأثير الإيجابى فى نظر العامة والرأى العام كما أن الأمر كان هو نفسه بالنسبة للعلاقات مع الأوروبيين الذين أرادوا توسيع أعمالهم التجارية التى أصبحت فى زيادة مضطردة يومًا بعد يوم وساهمت فى تنمية العلاقات المصرية الأوروبية.

(أ) حكم مصر ولاة نيابة عنهم.

الفصل الثانى عشر

(١٨٥٦ ـ ١٨٦٠)

ذوق سعيد المكلف ـ استفادة المغامرين الأوروبيين من مظاهر البذخ بمساندة قناصلهم ـ الطلبيات المبالغ فى أثمانها التى تم انتزاع الموافقة عليها من سعيد مثل سفينة الموسيقى... إلخ ـ تبذير سعيد ينهك الخزانة.

* * *

عرضت لما كانت عليه التجارة فى عهد محمد على فقلتُ إن الحكومة أو بالأحرى محمد على كان المتصرف الوحيد فى منتجات البلاد كلها، يبيعها إلى بعض البيوت التجارية الأوروبية التى كان يلجأ إليها من أجل إمداده بما يحتاج إليه من بضائع.

كانت التجارة تُمارس بحرية فى عهد عباس، وبدأت العلاقات المباشرة فى الظهور بين التجار الأجانب والأهالى. وعلى الرغم من أن الحكومة احتفظت لنفسها بحق تسويق بعض المنتجات مثل الحبوب التى كان الصعيد يوردها بوصفها وسيلة لدفع الضرائب، فإن عباس كان نادر التدخل فى عمليات التبادل التجارى التى كانت تتم باستثناء عندما كان يرغب فى تفضيل بعض الوكلاء التجاريين المعروفين بولائهم له، أو ليصدر لصالحهم الأوامر لناظر التجارة كى يقوم بتنفيذها.

فى عهد سعيد، لم تعد المنتجات الزراعية تُستخدم بديلا عينيًا لسداد الضرائب حيث كانت كلها تُسدد نقدًا. . وازدادت الرفاهية؛ لأن الوالى لم يقنع بالحياة البسيطة التى كان يعيشها كل من محمد على و إبراهيم لكنه كان على العكس يحب حياة الجندية وكانت كل احتياجات جيشه ترد من باريس مثل الأقمشة الغالية

الثمن، ورفيعة الذوق. ومحظوظة كانت الوكالة التجارية التى تستطيع الحصول على حق توريد أحد هذه الطلبات.

كانت هذه هى أهم الأسباب التى دفعت هؤلاء السادة إلى التهافت على تملق الحاكم، وكان من الطبيعى ألا ينال التجار الشرفاء الأفضلية، وإنما ينالها هؤلاء الذين يستطيعون تحمل نزواته والتصفيق لكلماته الجميلة، ومن لديهم القدرة على تسليته بروحهم المرحة، وأخيراً هؤلاء الذين لا ينفرون من حياة المعسكرات التى تبعت سعيداً أينما ذهب، كما لاحظت ذلك بنفسى فى القناطر وكما نقلتُ إليكم صورتها. كان من الطبيعى أن يتوجه أولئك الذين لم يستطيعوا الاقتراب من الوالى إلى قناصلهم من أجل التدخل لديه لصالحهم.

بينما من استطاع من هؤلاء الأوروبيين التقرب من الوالى تمتعوا بالامتيازات الشخصية وربطت بينهم وبين قناصلهم علاقات الود إلى حد ما من أجل الحصول على الوساطة لنيل حق توريد الطلبات بشكل أو بآخر.

وفى ظل هذه الظروف كان أى امتياز يُعطى لهذا أو ذاك يُنسب الفضل فيه بكل بساطة إلى نفوذ قنصله. وهكذا توالت الطلبيات وتدخلات القناصل الآخرين الذين لا يريدون أن يبدوا أقل نفوذاً من زملائهم. كان القناصل يطلبون ويتقدمون عند الحاجة بطلب لا يقل أهمية عن تلك التى تم تلبيتها لآخر كأمر واقع وإن لم يكن هناك شيء يطلبونه فلا يهم؛ لأنهم كانوا يتفننون فى طلب امتياز ما ويخترعون أى أعمال، وكان الوالى يذعن لهم إلى أن جاء وقت لا ينفع معه الندم.

ففى بداية الأمر عندما كانت الأموال متوافرة فى الخزانة لم يكن من الصعب تجاوز هذه المشكلات وعلى أى حال ماذا كان يعنى المال بالنسبة لسعيد؟ لكن عندما هلكت الموارد التى تركها له عباس سرعان ما بدأ القناصل فى قرص أذنيه، ويتدخل القنصل قائلاً: «لقد طلبتم سيدى ويجب الدفع، أليس هذا صحيحًا»؟ بيد أن عمليات الكشف على البضائع الموردة والتأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة ومراجعة الثمن للتأكد منه اعتبرها كل من التجار والقناصل محاولة للنيل من كرامتهم.

وفى إحدى المناسبات طلب سعيد اثنتى عشرة من المرايا الكبيرة يصل ثمن الواحدة منها من خمسة إلى ستة آلاف فرنك لكنهم باعوه الواحدة بسعر ثمانية آلاف فرنك، فاعترض سعيد بشدة؛ لكن ما الفائدة؟ كان يجب عليه أن يدفع بينما الخزانة تعانى من نقص المال. ولكن فليكن؛ لأن الرد على هذا هو: «إن التاجر سيرضى بتقسيط المبلغ على أقساط بفائدة خلال ستة أشهر أو عام إذا كان سموكم يرغب فى ذلك، لكن على سموكم فى الوقت نفسه أن تعلم أن هناك استحقاقات إذا حان وقت دفعها سوف تُكلف سموكم ثمنًا باهظًا لأن التأخير فى السداد وتسوية هذه المستحقات سوف يُؤدى إلى تفاقم المبلغ المطلوب». هكذا بدأ الوكلاء فى زيادة نسبة الفوائد المفروضة التى وصلت فى البداية إلى عشر وخمس عشرة فى المائة ثم ما لبثت أن وصلت فى فترة وجيزة إلى خمس وعشرين وثلاثين فى المائة كل عام. بدأ الحديث أيضًا فى هذه الأثناء عن إنشاء بنك توزع أرباحه الكبيرة على المساهمين، وفى خلال عامين تتمكن الخزانة من تسديد فوائد الزيادة على الأسعار المطلوبة من كل مُورد.

وعندما بدأت الأموال تنفد من الخزينة شكلت الطلبات الكثيرة ثقلاً على سعيد فلم يتمكن من مقاومته، وبدلاً من العمل على التخلص منه حاول التخلص من هؤلاء الذين استدرجوه إلى هذه الطريق، لكنه كان قد تورط إلى حد لم يتمكن معه من التخلص منهم.

ألم يكن هؤلاء السادة يملكون بالفعل وسائل الاتصال ببعض القناصل؛ ليسألوهم فى هذا الموضوع أو ذاك؟ فى معظم الأحيان كانت موضوعات هذه المقابلات متشابهة إلى حد كبير، وأخذت كلها تقريبًا طابع الدعاوى القضائية.

وأصبحت الامتيازات وما صدر بشأنها من قرارات لصالح فلان من الناس مدخلا لأصحاب هذه الدعاوى الملتوية للحصول على تعويضات لا حق لهم فيها بمساعدة هذا القنصل أو ذاك خصوصا وأن كل قنصل كان فى مثل هذه الظروف يسعى للظهور بمظهر المستعد من أجل الدفاع عن بنى وطنه بأن يضحى بنفسه وبكل شىء. وهكذا كان القناصل يفعلون مع كل دعوى جديدة.

ومن جهة أخرى حجزت دعوى السيد روستى القضائية التى تحدثت عنها فى عهد عباس لجلسة الحكم وصدر الحكم القضائى فيما بعد وفاة عباس ووافق محامو الحكومة المصرية على تقدير دينها للسيد روستى بمبلغ مائة وعشرة آلاف تاليرى ـ ما يوازى خمسمائة ألف فرنك ـ بينما قدر محامو السيد روستى الخسائر التى لحقت بموكلهم بأربعة ملايين فرنك، واعتمدت اللجنة الثلاثية بالطبع الرقم الأخير الأمر الذى أثار دهشة كبيرة فى ذلك الحين، حيث كان عدد المتسولين الأوروبيين ما زال محدودًا فى قصر الوالى وكانوا على معرفة جيدة بما يمكنهم الحصول عليه. بل إن جميعهم كانوا على دراية كاملة بخبايا موضوع روستى؛ لذلك كانت دهشتهم واضحة من الرقم وعبروا عن ذلك صراحة.

تم التماس العذر للجنة الثلاثية بحجة أنها لا تستطيع إبداء رأى شخصى فى مثل هذه المسألة، ولكنها مرغمة على الموافقة على المبلغ الذى يُحدده محامو هذا الجانب أو ذاك.

وفى يوم قال لى أحد من كانوا يتمتعون فى ذلك الحين بعطف وكرم سعيد سواء برغبته أم رغمًا عنه: «إن نفقتى أنا وأسرتى كانت تبلغ فى العام فى ذلك الحين حوالى خمسه آلاف جنيه إسترلينى، ولم نكن نستطيع التنازل عن هذا المستوى المعيشى». كانت لهجته تدل على طريقة تفكيره، فقد كان مقتنعًا أن هذا المبلغ يجب على الوالى أن يوفره له من خلال أى عمل.

كان روستى واحدًا من هؤلاء السادة الذين يعتنقون نفس الأفكار والتى نجح من خلالها فى نيل تعويض قدره أربعة ملايين فرانك، لكنه عندما عانى من نقص المال أراد مقابلة سعيد فذهب إلى محطة الإسكندرية ليستقل قطار مريوط الخاص. كان سعيد يحتقره منذ وقت طويل ووضعه بالذات ضمن قائمة الممنوعين من زيارته؛ ولذلك أجابه ناظر المحطة: «لا توجد قطارات متجهة إلى مريوط طوال النهار».

وفى اليوم التالى نال نفس الرد وفى الأيام التالية لم يكل أو يمل من تكرار المحاولات واستعان ببعض القروش ليمتطى دابة من موقف الحمير واصطحب صغيرها معها وقطع مسافة السبعة والعشرين كيلومترًا التى تفصل بين الإسكندرية

ومربوط على ظهر أتان صغيرة دون توقف . لم يسر سعيد من هذه المفاجأة . وقبل أن يُسمح لروستى بالدخول ظل الوالى يسب ويلعن باللغة التركية ثم سمح له بالدخول ثم استقبله ببعض الكلمات المقتضبة باللغة الفرنسية .

بدأ الحوار وعرض روستى رسومات رائعة لسفينة حربية ، فقال سعيد : «ولكنك تعلم جيدًا أنه تم طلب واحدة من نيويورك على أساس رسومات صممتها بنفسى . فقال روزيتى : «إن الذى عرضته سوف يبحر بسرعة أكبر وسوف يتم تصنيعه فى ترسانات ميناء ليفورن وستكون إيطاليا حقيقة فخورة بأن سموكم اختارها» . باختصار وللتخلص من هذا الموقف تمت الموافقة على الطلب .

رحل السيد روستى بعد أن تحصن بالورقة التى ختم ووقع عليها الوالى لكنه سرعان ما أعاد تقييمَ الموقف فوجد أن بناء الفرقاطة سيستغرق عاما أو عامين يمكنه خلالهما أن يبيع عرضه لمقاول آخر . لكنه وجد أن المكسب فى هذه الظروف سيكون قليلاً ، فكان يجب إذن أن يكون الوالى هو من يدفع الفرق .

عرض روزيتى فكرته على صديق له ، كان هو الآخر قد سنحت له فرصة للقاء سعيد الذى وكعادته أخذ يصرخ ويلعن روستى الذى تمكن من انتزاع هذا الطلب منه ، فقال له الرجل : «لكن هناك وسيلة لسحَب الطلب» . فرد سعيد : «كيف؟ وما المكسب الذى سيعود على عميلكم من جراء ذلك»؟ فقال له الرجل : «إذا عرضتم على روستى مبلغا من المال - وأشار إلى رقم مبالغ فيه - ثم استطرد قائلاً : فليعرض فخامتكَم على سموكم نصفه وإن رفض أعطوه ثلاثة أرباع المبلغ وسوف أرد لسموكم الخطاب الذى كتبتموه» . ووافق سعيد وتم إلغاء الطلب ودفع مبلغا كبيرا من المال ليخرج الطرفان راضيين تمامًا .

أما بالنسبة للفرقاطة التى طُلبت من نيويورك فقد تأخر وصولها وكان لا بد أن تبدو خلابة ورائعة كسفينة حربية ولكن الفرقة البحرية المخصصة لها كطاقم لم تكن قد تكونت بعد . أمر سعيد بأن تكون الفرقاطة من الخشب المغطى بطبقة رقيقة من المعدن ، غير أن هذه القطعة البحرية الرائعة لم تصل ، ولما تعب سعيد من الانتظار ، طلب فى الحال ومباشرة من ترسانة وورش شركة بين (Penn) أن تصنع له يختًا كبيرًا تكلف مائتى ألف جنيه إسترلينى وكان يساوى فعلاً هذا المبلغ ؛ لأن ملكة إنجلترا

نفسها لم تكن تملك مثله، بلغت سرعة السفينة أربع عشرة عقدة بحرية فى الساعة وكانت ورش بين على وشك الانتهاء منها فى الوقت الذى وصلت فيه الفرقاطة المطلوبة من نيويورك إلى ميناء الإسكندرية.

لكن عند وصول السفينة أسرع سعيد بالصعود على متنها وكنت بصحبته لنبحر بسرعتها القصوى التى بلغت سبع عقد بحرية فى الساعة بدلاً من أربع عشرة لكن فى المقابل كانت ماكيناتها فى أثناء عملها تعمل على تشغيل أورج ضخم، وباختصار فقد كانت سفينة موسيقية دُفع ثمنها وأصبح القنصل الذى ساهم فى بيعها منذ هذه اللحظة من الشخصيات المرموقة فى الإسكندرية.

هذا علاوة على أنه كان حريصًا؛ لأنه حافظ على النقود التى كسبها من وراء صفقة سفينة الموسيقى. وكم من الأحداث والموضوعات المماثلة أستطيع أن أقصها عليكم. وكم من الصفقات تمت الموافقة عليها ثم الانصراف عنها بفضل كلمة طيبة ومبلغ من التعويض؛ كان سعيد ضعيفًا تجاه الأشخاص الذين يتمتعون بروح الدعابة أو ذوى النفوذ وكان بدوره يتمتع بشخصية فى منتهى المثالية والرقة حتى جاءت لحظة تعبت فيها نفسيته من التجاوزات، فأخذت شخصيته منعطفًا شديدًا أصبح معها فى منتهى الخشونة، وكان يعبر عن نفسه بكلمات لا تحترم الشرف إلا قليلاً.

وبما أنى أتحدث عن هذا الموضوع سوف أدون هنا حادثين كنتُ أنا نفسى طرفًا فيهما وبعد فترة قصيرة من عودتى قررت أنا وأخى استثمار نقود بيع ماس زوجتى فى مجال البناء لأن مدينة الإسكندرية كانت قد توسعت واشترينا أرضا فى موقع ممتاز. لكن سرعان ما توقف العمل فى أثناء البناء بسبب نقص حاد فى الموارد المالية نتيجة خطأ فى حساباتنا. وفى الوقت نفسه كان السيد كانيللى (Canelli) وهو يونانى يقوم مثلنا بتشييد بناية كان من المفترض أن تكون بورصة الإسكندرية للتجارة. وبسبب خطأ فى الحسابات أيضًا انهار السقف. ولما قابلنى يومًا ما أحد أصدقائى - وكان أحد الذين يقومون بالإشراف على تشييد بنايتى قال لى بنبرة يكسوها الأسى: «إن الوالى قد أعطى السيد كانيللى مبلغ ثلاثين ألف قرشٍ من

أجل مساعدته فى استكمال بنايته». فقلتُ له: «لكن لماذا أنت حزين»؟ فقال لى: «لأن الوالى من الممكن أن يعطينا مثله». وبالفعل وبعد عدة أشهر من هذا الحديث كنتُ فى إدارة سكك الحديد ووجدتُ نفسى فى العربة مع الوالى ولا أدرى كيف دار الحديث بيننا عن تطور الإسكندرية. فقلت له بالتركية: «سيدى وبهذا الصدد لقد أعطيتم كانيللى ثلاثين ألف قرش لأن سقف بنايته انهار، فماذا تعطينى وقد انهرت تحت وطأة الحاجة لاستكمال بنايتى»؟

مازلت أرى الآن أمامى سعيدًا المسكين وهو يستدير نحوى ورأسه مائل للأمام ينظر إلىَّ بعينه الوحيدة التى تشع طيبة ومكرًا ويصيح قائلاً: «أحسنتَ الحديث. إذن أعطيك مبلغا مماثلا». هكذا وبفضل هذه العطية تمكنت من استكمال بنايتى عام ١٨٥٨.

وفى مناسبة أخرى كنا فى لندن على متن يخته الراسى فى ميناء جرافينسيند (Gravensend) سنه١٨٦٢ ووضعت شركة بين (Penn) صانعة اليخت تحت تصرفه سفينة ليتنقل بها من جرافينسيند (Gravensend) إلى لندن لكن فى هذه المرة لم يكن سعيد سعيدًا حيث كانت السنون الأربع التى مضت كافية لأن تصيبه بالكبر، لكنها لم تقتل بداخله حبه لروح الشموخ.

كانت فى تلك الفترة إحدى أغلى أمنياتى هى امتلاك يخت على النيل.

لكنها كانت أمنية غير قابلة للتحقيق، بل وتعد آنذاك فكرة غير طبيعية؛ لأنه لم يكن يحق لأحد امتلاك اليخوت على النيل إلاّ للوالى وأفراد الأسرة المالكة. بالإضافة إلى أن مواردى لم تكن أصلاً تسمح بمثل ذلك.

وفى يوم كان من المقرر فيه زيارة اللورد راسيل (Russel) وزير خارجية بريطانيا العظمى حينذاك، ووجدتُ نفسى وحيدًا على ظهر اليخت الصغير مع وكيل الوالى. طفت باليخت متجولاً بين غرفة المحركات والصالون الصغير وغرف النوم، وفجأة ظهر سعيد وقال لى: «ماذا تفعل هنا»؟ ثم استطرد قائلاً: «أليس اليخت جميلاً»؟ فقلتُ له: «آه! نعم بالتأكيد خسارة؛ لأنه لا يوجد مثله على النيل».

فقال لى : «ماذا يفيدك أن يكون هناك مثله على النيل أو لا يكون؟» . فقلت له : «آه! آسف ؛ لأنه إذا كان هناك واحد مثله على النيل كنتُ سأحاول أن أقتنيه من أجل الترويح عن نفسى» . فقال لى : «إنك على حق ففى الحقيقة لا يوجد كثير من سبل المرح والترفيه فى مصر» .

فقلتُ له : «ما دام عظمتكم تعترفون بأنه نوع من الترفيه فلتأمروا لاركينج (Larking) (أحد صانعى اليخوت المشهورين) أن يصنع لى واحدًا» . فقال لى : «بالتأكيد لا» . فقلت له : «آسف يا سيدى . . لاحظ أننى لا أسأل هدية لأن سموكم ستأمرون بخصم ثمنها من راتبى ومخصصاتى» .

فقال لى : «جميلة مخصصاتك هذه وراتبك هذا ، أتعرف أن هذا المركب يتكلف ثمنه من ثلاثة إلى أربعة آلاف جنيه إسترلينى؟» . فقلت له : «لكن سيدى إليكَ يرجع أمر زيادة راتبى . إذن ليس هذا سببا كافيا من أجل رفض طلبى . ثم يا سيدى لقد قلتها بنفسكَ إننا نُصاب بالملل فى القاهرة . . ثم أليس من الأفضل أن تعطونى يختًا أرفه به عن نفسى بدلاً من أن يسمح لى الملل بوقت أتكلم عنكم بالسوء سهوًا»؟!

ولم يكترث سعيد المسكين من قريب أو من بعيد بالتلميح الأحمق الذى صدر عنى بغير قصد ، ووجد نفسه لا حيلة له فاستدار نحو وكيله قائلاً : «خلصنى من نوبار ، فلتأمروا له بيخت» .

مسكين سعيد ؛ لولا المكابرة وافتقاده للحكمة ، ولولا استدارجه إلى تغيير كل شىء والسير عكس الطريق الذى كان يسير فيه عباس ولو كان بكل ما أوتى من روح ونبل وتسامح قد احترم نفسه قليلاً ، لكانت فترة حكمه ستكون فى كل الأحوال خصبة لمصر تمامًا مثل خصوبة طمى النيل المبارك . لكننى وأنا أكتب هذه السطور أرى أمامى نهايته البائسة وقلبى يعتصر ألمًا لهذه الذكرى .

الفصل الثالث عشر

(١٨٥٦ ـ ١٨٦٠)

ازدياد الهجرة الأوروبية إلى مصر ونمو العلاقات التجارية مع أوروبا ـ تعدد وتباين الخلافات الناجمة ـ التجاوزات التى تسببت فيها الامتيازات ونفوذ القناصل العموميين ـ تاريخ الامتيازات ـ استخداماتها المبالغ فيها وغير الصحيحة فى عهد سعيد ـ التعويضات التى وافق عليها سعيد غير القادر على رفض شىء للقناصل ـ كثير من الأمثلة التى تدل على مثل هذه التجاوزات ـ تغطية ساحة التدريبات فى القبارى بطبقة من الحديد المسلح ـ دعوى قضائية من هذا النوع للحصول على تعويض تدفع الوالى إلى إرسال نوبار بك إلى أوروبا حيث لا يجد نوبار صعوبة فى نيل حكم مرض تمامًا ضد المدعى.

* * *

اتبع سعيد أسلوب اللامبالاة بصفة عامة فى عمله وفى العلاقات مع الأوروبيين بصفة خاصة، وبالتالى مع قناصلهم مما كان له نتائج سلبية انعكست على العلاقات بين الأهالى وهؤلاء الأجانب.

وقد ذكرت من قبل أنه لدى عودتى من القسطنطينية لاحظتُ زيادة كبيرة فى أعداد الأوروبيين بالإسكندرية وزيادة النشاط التجارى بها، واتسعت بها التعاملات أكبر وأكثر وازدحمت المدينة وكان الناس يبنون ويبحث الأوروبيون عن المساكن للإقامة، لكنى لاحظتُ شكاوى كثيرة وسط السكان من المصريين وبخاصة الفئة التى كانت تستثمر رأسمالها فى البناء والتى وجدت صعوبة فى التفاهم مع الأوروبيين، كما واجه هذه الصعوبات أيضًا الأوروبيون القدامى وهم بصفة عامة اليونانيون الذين جاءوا إلى مصر فى عهد محمد على وامتلكوا البنايات السكنية.

ازدادت المعاملات التجارية والعلاقات اليومية بين الأهالى والأوروبيين وكان

من الطبيعى أن تتولد الخلافات بين المتعاملين فى التجارة. فكثر عددها وكبر حجمها؛ لأنها ظلت مهملة بلا حل. ولماذا بقيت دون حل؟ كنتُ أجهل سبب هذا، ولم أكن الوحيد الذى يجهله فقد كان موظفو الحكومة ومحافظو القاهرة والإسكندرية - وهم من كانوا يمتلكون السلطات القضائية والبوليس فى عهد محمد على وعباس مثلى ومثل سعيد نفسه وناظر خارجيته على وجه الخصوص، يجهلون الأمر.

بالتأكيد لن أكون صريحًا إذا ذكرت منذ البداية أن هذا الوضع الذى استجد فى العلاقات بين الشعب والأجانب صدمنى أو أثار قلقى؛ لأننى لم أكن أمتلك أرضًا، وبالتالى لم تكن لدى منتجات لبيعها، وكما لم أكن أملك أى بنايات، وبالتالى لم يكن هناك أى أجر أحصله.

لم يكن يشغلنى فى ذلك الحين سوى العودة إلى الخدمة وإحياء مستقبلى الوظيفى الذى انقطعت عنه أو الذى استُبعدت منه بسبب نزوة من الوالى.

على أى حال، هل كان الوالى نفسه يتوقع إلى أين سيقوده هذا الوضع؟ كان التوقع هو أقل ما لديه من صفات وميزات. هل كان يعرف على الأقل ما الوضع؟ أستطيع أن أؤكد أنه عند عودتى كان يجهل الوضع.

لكن عندما تفاقمت الأمور، وتشابكت الموضوعات بحيث لم يعد أى شخص يستطيع فهم الموقف، وعندما بدأت الأمور تمسه شخصيًا؛ لأنه وجد نفسه متورطًا شخصيًا فى كل خلاف يشب بين شخص من الرعية وأحد الأجانب، لذا تحتم عليه أن يفتح عينيه ويعترف بالفوضى التى تسبب فيها للبلاد حتى دون أن يعى الأسباب التى أدت إليها.

أستطيع أن أقول عن نفسى إننى ربما كنتُ الوحيد الذى كان مشغولاً بأحوال البلاد. صحيح أننى كنتُ أتابع الوضع بشكل غير مدروس وأنظر إلى الأمر الذى استجد على أنه ليس له ما يبرره ومبهم؛ لأننى كنتُ أقارنه بشكل تلقائى بما كانت الأمور عليه فى عهد محمد على وعباس. وإنه وبعد وقت طويل فى بداية حكم إسماعيل استطعتُ الإلمام بالأسباب المتشابكة التى خلقت لمصر أوضاعًا تسببت فى نشر الفوضى فى كل مكان وهددت مالية البلاد.

كل ما حدث فى البلاد كان بسبب هذه الأوضاع، لكن ولكى تصبح ذكرياتى واضحة ومفهومة، يبدو لى أنه من الضرورى ألا أتتبع الأحداث أولاً بأول بترتيب تطوراتها. لكن علىَّ أن أركز ذكرياتى كما عاصرتها وكما واكبت الأحداث وتطورات الموقف عندما كنتُ مسئولاً عن الإصلاح القضائى؛ لذا فإننى ملزم بأن أكتب قليلاً التاريخ كما فهمته بعد سنوات من الدراسات والخبرات.

* * *

كانت علاقات أوروبا بأمراء الشرق فى العصور الوسطى تحكمها علاقات نُسميها «امتيازات» ولم تكن هذه الامتيازات اتفاقيات أو معاهدات، وإنما ببساطة كانت تصاريح للمرور يعطيها الأمراء المسلمون، وكانت تنتهى صلاحيتها بنهاية حكمهم. وكان أول هذه الامتيازات - إن لم أكن مخطئًا - صرح بها الأمراء حكام الساحل وسكان أمالفى للبنادقة والچنويين والجمهوريات التجارية الإيطالية الأخرى.

وبخلاف هذه الأقاليم فقد كان أول الامتيازات التى تمت الموافقة عليها لحاكم أوروبى تلك التى جرى التفاوض بشأنها بين السلطان سليمان الأول وملك فرنسا فرنسوا الأول وأصبحت نموذجًا لكل ما جاء بعدها من اتفاقيات للامتيازات حيث كان يتم الموافقة للأجانب بالتجارة فى البلاد، والتجارة فقط، فلم يكن من حق التاجر الأجنبى التملك ولم يكن للأجنبى حق ممارسة أى صنعة، ولم يكن من حقه أن يكون شريكًا فى أى مؤسسة. وباختصار وفى كلمة واحدة: لم يكن مسموحًا له بالإقامة الدائمة فى البلاد.

كما خصصت لهم أحياء منعزلة كالجيتو من الناحية النفسية حيث عاشوا فيها بعيدًا عن المجتمع جاليات من مختلف الجنسيات. وكان الغرض من هذا القرار إقامة حواجز تفصل بين جنسيتين مختلفتين دفعتهما فقط الضرورة لإقامه تبادل تجارى وعلاقات بينهما.

وكان لا يحق للسلطات المحلية التدخل فى الخلافات التى كانت تنشب بين التجار الأجانب بعضهم مع بعض، أما بالنسبة للخلافات بين التجار الأجانب

والوطنيين فكانت السلطة الوحيدة المسموح لها بالنظر فيها هى سلطة البلاد، وبالتحديد كبير موظفى الجمارك فى القسطنطينية. وهو منصب يعادل اليوم منصب وزير التجارة. وإذا تعدت الخلافات فى مدينة أخرى غير القسطنطينية، فإن حدود ونسبة المبلغ المتفق عليه فى نظام الامتيازات بين الأجانب والوطنيين تقع مسئولية حلها على رئيس الجمارك فى القسطنطينية، بينما تختص السلطات المحلية بطبيعة الحال بكل ما يتعلق بالبوليس والأمن الداخلى.

أُضيفت فقرتان جديدتان إلى الامتيازات التى عُقدت مع فرنسوا الأول، وذلك لتأمين سلامة التبادل مع الأجانب، في الأولى تقرر ألا يبت رئيس الجمارك فى أى خلاف يطرأ بين أجنبى وأحد المواطنين دون أن يحضر معه مترجم القنصلية الذى يقوم بدوره بعرض حجج الجهة التى عليها وذلك؛ لأن الأجنبى يجهل لغة البلاد. وأما الثانية، فإن أى حكم يصدر ضد أجنبى لن يكون واجب التنفيذ دون وجود وحضور مندوب من القنصلية نفسها.

كانت هذه روح ونص الامتيازات التى وافق عليها السلطان سليمان الكبير وسار على نهجها خلفاؤه من بعده وتعاملوا من خلالها مع مختلف الأمم الأوروبية، وكما نرى فإنها كانت كلها عبارة عن تصاريح تُعطى للأوروبيين حق التجارة وتُحدد الشروط التى يجب أن تنظم هذه المبادلات. احتفظت السلطة المحلية بكل سلطاتها وصلاحياتها السيادية فيما يخص التعامل مع الأجانب، وسمح لهم فقط بحق التقاضى عن طريق قناصلهم فى حالة الخلافات التى تنشب بينهم.

هذه الحقوق هى نفسها التى عقدها الحكام غزاة آسيا الصغرى مع الأمم المسيحية التى تم الاستيلاء عليها وإخضاعها للحكم العثمانى، حيث تُركت لهم حرية وحق ممارسة دياناتهم، والاحتكام فيما بينهم إلى قوانينهم الدينية والمدنية، وذلك بعد دفع الجزية. أما بالنسبة للمسلمين فكان لهم قانون واحد يعتمدون عليه فى أحكامهم الدينية والمدنية.

وكان من الطبيعى أن ينتج عن ترك حق تطبيق القوانين للشعوب المسيحية أن يُسمح للبطاركة ومجالسهم الملية بحق تطبيقها فى الخلافات التى تنشب فيما بينهم.

لكن إذا حدث وكان أحد الطرفين ينتمى إلى الجنس الغازى[أ]، كانت تُطبق القوانين المعمول بها فى القضاء الإسلامى ويتدخل قاضى القضاة، وبالسلطة المخولة له، كان وحده يصدر حكما واجب التنفيذ.

ووجد المسيحيون من مختلف الطوائف أنفسهم مضطرين إلى التجمع على شكل جاليات وعلى رأس كل جالية رجال دينها وقساوستها وممثلوها الذين يتم اختيارهم ويعترف بهم أمام الحكام العثمانيين. اتفق هذا النظام تمامًا مع تقاليد وأفكار الحكام الذين كانوا يجدون أنه من الأفضل لهم التعامل مع رئيس أو نواب عن الجالية يعدونهم مسئولين أمامهم بدلاً من التعامل مع كل فرد من أفراد الجالية.

ولقد مهدت هذه الفكرة نفسها لإدخال الامتيازات وطالب الأجانب بحق التجارة داخل الأراضى الأوروبية المحتلة من قبل الدولة العثمانية، وقد أدى ذلك إلى اختلاط هؤلاء التجار الأوروبيين بالشعوب المسيحية المهزومة والخاضعة. فتم الاعتراف لهم بتقاليدهم وقوانينهم واستمر العمل بها فى حكم العلاقات بين الطرفين. لكن خضعت علاقات هؤلاء التجار مع المواطنين العثمانيين (سواء مسيحيين أو مسلمين) للقوانين المحلية. كان الوطنيون يخضعون بطبيعة الحال وهم راضون للسلطات، وهكذا كان حال الأجانب الذين كانوا يتجمعون بدورهم فى جاليات على الرغم من الامتيازات التى أعطيت وخُصصت لحمايتهم. هذا وقد وجدت القوى الأوروبية نفسها عاجزة عن التصدى للتجاوزات التى ترتكب ضد التجار الأجانب. كذلك كان الحال فى مصر فى أواخر حكم المماليك وحتى بداية حكم محمد على، حيث اضطر الأجانب إلى الخضوع لتجاوزات المماليك والخضوع للإتاوات لشراء راحتهم على عكس غيرهم من التجار.

* * *

وظلت التجارة بين تركيا وأوروبا طويلاً تحت سيطرة البنادقة وأهل جنوة المقيمين فى ميناء القسطنطينية. وفى عهد لويس الرابع عشر فقط ومن أجل تنمية التجارة بين فرنسا والولايات العثمانية أسس كولبير (Colbert) شركة عُهد إليها بتجارة الشرق.

(أ) المقصود العثمانى.

كما أسست فى إنجلترا شركة أخرى تحظى بنفس الامتيازات. عندما ألغى الاحتكار التجارى، أختيرت غرفة تجارة مرسيليا ممثلة لكل التجار الأوروبيين فى علاقتهم مع تركيا وتمتعت بوضع قانونى خاص.

ولم يكن أحد يستطيع تسجيل اسمه ضمن قوائم تجار الشرق إلا بعد تصريح من الغرفة التى لم تكن توافق إلا بعد دفع مبلغ من المال تأمينًا للتأكد من سلوك التاجر المغترب. وكانت هذه الوديعة غير عادلة؛ لأن السلطات التركية اعتبرت الأجانب ضامنين بعضهم لبعض؛ إذ كانت الجالية كلها مسئولة إذا أخل أى فرد منها بواجباته، واستمر العمل بهذا القانون الفرنسى لتنظيم التجارة فى الشرق ولم يتم إلغاء نظام الإيداع حتى عام ١٨٣٦ عندما صوت البرلمان الفرنسى على ذلك وصدَّق الملك عليه.

وهكذا فُهمت وطُبقت الامتيازات حتى الفترة التى استشرى فيها النفوذ الأوروبى فى القسطنطينية، وبدأ هذا النفوذ فى ممارسة دوره وطبق الامتيازات فى نصها وروحها. لكن سرعان ما حدثت حركة عكسية بسبب تذبذب قوة الحكومات المحلية أمام البوليس الخاص بالأجانب وتفاوتت حسب تأثير القوى التى يتبعها الأجنبى.

وكان هناك عدد قليل جدًا من الأجانب المقيمين فى مصر فى عهد محمد على وكان الباشا يقوم بحمايتهم، ولم يسمح لهم فقط على عكس نصوص وروح الامتيازات بحق التملك لكنه أعطاهم أيضًا أراضى ولم يميز فى هذه النقطة بينهم وبين الأهالى بإشراكهم فى المميزات التى يتمتع بها الرعية المحليون، وفى نظام الضرائب أيضًا بوصفهم ملاكًا وأصحاب أرض يخضعون للسلطات المحلية ولم يكن يخطر على بال أى منهم أو بال أى من قناصلهم الاعتراض على هذه السلطة.

أراد محمد على من أجل تسهيل المعاملات بين الأهالى والأجانب ألا يوجد حاكم القاهرة أو الإسكندرية بمفرده بوصفه قاضيًا يفصل فى الأمر فى كل قضية يكون أحد أطرافها أجنبيًا. قرر أن يحضر فى صحبة الأجنبى اثنان من الأعضاء البارزين يختارهما محمد على نفسه من بين أعضاء الجاليات المحترمين بصرف النظر عن جنسيتهم التى لم يعرها أى اهتمام.

وأتذكر أنه لم يطرأ أى استثناء على هذه الطريقة، لا فى عهده أو عهد إبراهيم ولا حتى فى عصر عباس، ولم يفكر أحد فى مخالفة هذه القواعد إطلاقًا. كانت الخلافات التى من الممكن أن تحدث بين مواطنى الدول الأجنبية يتم حلها خارج نطاق الحكومة من خلال ممثلى القنصليات المختلفة ووفق شروط الامتياز ولم تتدخل السلطات المحلية إلا فى المسائل التى تمس العلاقات بين الأجانب والأهالى.

***

أتذكر هنا حدثًا يستحق أن يذكر وقع فى السنوات الأخيرة من حكم محمد على عندما ادعى عامل فرنسى على ما أعتقد أن لديه شكوى من مدير الشرقية، فتحدث القنصل العام الفرنسى إلى محمد على الذى رأيته يقفز عندما طلب منه تعويضا قدره ستة آلاف فرنك لصالح مواطنه. هذا ولم يتم رفض الطلب فحسب وإنما أصر محمد عَلى على ترحيل العامل من الأراضى المصرية. وحسنًا فعل القنصل عندما غير من لهجته وصرح لمحمد على بأن الطلب الذى تقدم به لا يمثل دعوى قضائية، وإنما هو التماس لكرم سموه، فرفض الوالى وأصر على ترحيل العامل.

كنتُ قد أشرتُ إلى ما حدث فى عهد عباس بخصوص دعوى روستى التى وجدت طريقها إلى المحكمة. لكن منذ اليوم الأول لتولى سعيد تغير «كلَ شىء» وقد استعنت بهذا اللفظ، لأن سكرتير سعيد الخاص استخدمه أمامى من قبل ـ فعن طريق الصفقات السرية التى كانت تجرى دُفعت مبالغ من المال لقبطى يحمل الجنسية الأمريكية تعويضًا له عن الأراضى التى تمت مصادرتها خلال القرارات العامة التى اتخذت بشأن العُهد فى عصر عباس.

اختلت العلاقات بين الحكومة والقنصليات وكان من الطبيعى أن يحدث الأمر نفسه بين الأهالى والأوروبيين، ففى الخلافات التى تنشب بينهما كان الشاكى فى الغالب من الأهالى؛ لأنه كان البائع أو المالك الذى يؤجر منزله.

كان المواطن يقوم برفع الدعوى لدى الحاكم الذى يُرسل بدوره إلى القنصلية من أجل إحضار الشخص المطلوب للمثول أمامه، لكن الشخص لم يكن يحضر بحجة أو بأخرى يساعده على ذلك أنه كان على الأجنبى الحضور بصحبة مترجم

القنصلية . وإذا وضعنا فى الحسبان أن المترجمين كانوا عادة من الشوام الذين يحصلون على راتب لا يتجاوز جنيهين أو ثلاثة جنيهات ، وإذا وضعنا فى الحسبان أن قناصل معظم القوى الأجنبية كانوا هم أنفسهم وكلاء تربطهم علاقات مصالح أو مشاعر مع الشخص الذى كان الحاكم يطلب مثوله أمامه ، ومن ضمن هؤلاء القناصل كان كل من القنصل الإيطالى والقنصل اليونانى اللذين لم يكن لجاليتيهما صيت فى مثل هذه الأمور ، لكن هذا لم يمنعهما من إثارة الحجج . ولذلك كان تبادل الرسائل لا نهائيا بين الحاكم والقناصل ولا يتم الوصول إلى نتيجة . وأخيراً بعد أن يصاب الحاكم بالإعياء يقوم بتحويل موضوع الشكوى والشاكى إلى ناظر الخارجية الذى يقوم بدوره بتحويل الموضوع فى نهاية الأمر إلى الوالى المشغول بكثير من الأمور .

أصاب الأهالى التعب نتيجة رفع دعوى التظلم إلى حماته الطبيعيين من دون فائدة وانتهى بهم الأمر إلى التوجه مباشرة إلى القنصل نفسه طالبين منه الحماية وتحقيق العدل . كلمتان بالنسبة له لهما نفس المعنى . لكن القنصل حينئذ حتى لو كان قد كلف نفسه وأخذ فكرة عن الموضوع لم يكن يستطيع فعل شىء ولا يستطيع إرغام مواطنه على الامتثال للحق ، فلم يكن فى مقدوره سوى الضغط على مواطنه من أجل المثول أمام الحاكم . وكما قلت من قبل : لم يكن القنصل يجرؤ على اتخاذ مثل هذا القرار لألف سبب . والحقيقة أنه لم يكن يحب أن يقلق نفسه ويتسبب فى مضايقة أفراد جاليته .

وسواء بدافع الرغبة فى تحقيق العدالة أو أى اعتبارات أخرى ، أيّا كان الحال فقد بدأ القناصل فى القيام بدور القضاة وبدءوا فى التحكيم .

وهكذا أصبح مبدأ وجود هذه المحاكم والتنافس فيها مخالفًا لشروط الامتيازات ؛ لأنه حتى وإن كانت كل الأدلة والبراهين فى صالح أحد الأهالى إلا أن الحكم الذى يحصلون عليه يظل بلا تنفيذ .

تدخل المحامون فى الأعمال فرفعوا ألف طعن فى الإجراءات . توالى إرسال الإخطارات لكن إلى أين؟ إلى أنكون (Ancone) كى تذهب إلى إيطاليا أم إلى مالطا كى تصل إلى إنجلترا أم إلى إكس AIX كى تصل إلى فرنسا أم إلى ستيتن (Stettin)

كى تصل إلى بروسيا . فما كان من المواطن المصرى إلا أن يتخلى عن دعوته لتفادى المصاريف الباهظة التى لم يكن يستطيع تحملها .

وبدأت مصر بذلك مشهداً من مسرحية الهرج والبلبلة القضائية ، وأعرف أنا نفسى أشخاصًا لم يحتفظوا فى النهاية إلا بحق امتلاك صورى لبناياتهم التى كان يسكنها مستأجرون وانتهى الأمر إلى أن أصبحوا ملاكًا لها بالكامل .

أما بالنسبة لمحافظى الإسكندرية الذين كان يقع على عاتقهم ـ وأقولها هكذا على مسئوليتهم ـ الاهتمام والإلمام بهذه المشكلات فكانوا يجلسون لمشاهدة الأمر غير مبالين بها ، حيث كان اهتمامهم الأكبر ينصب على أن تكون علاقاتهم بالقناصل جيدة لأن أى توصية أو شكوى من هؤلاء لسعيد كان من الممكن أن تؤثر على مستقبلهم ، علاوة على أن السيد نفسه لم يكن يبالى فلماذا لا يكون هم أيضًا كذلك؟ هل كان له أى إرادة أبدًا؟ ألم تكن القرارات كلها تصدر من السيد الذى ترجع إليه الأمور كلها؟

* * *

كنت يومًا عند محافظ الإسكندرية فرأيت فلاحًا يدخل إلى الديوان ويتظلم بشدة ضد أوروبى . وعندما رأى أن المحافظ يسمع إليه بأذن من طين وأذن من عجين ألقى عمته بعنف على الأرض فى حركة تدل على اليأس وصاح : « ألا تخاف من الله وأفندينا؟ ! إنك لا تعرف سوى القناصل الذين تخر على ركبتيك أمامهم وتنحنى لهم» . استمع الحاكم لهذه الجملة بنفس اللامبالاة التى استمع بها إلى التظلم .

ثم استدار نحوى بمنتهى الهدوء وهو مستمر فى التوقيع على الخطابات قائلاً :

«كان مكتوبًا فى طالعى بأنى سوف أستمع اليوم لهذه التافهات» . واستمر فى التوقيع على البريد تاركًا الفلاح يتمتم ويلملم عمامته .

لماذا إذن يضطرب الحاكم ويقلق من وضع قد بدأ فى ذلك الحين يصيب نفوس الناس الذين يتعاملون مع الأوروبيين باليأس؟ هل كان يجهل وجود مثل هذه المشاعر؟ بالتأكيد لا . لكنه كان يعرف تمامًا أنه لن يحدث شىء فى يوم من

الأيام، وستبقى الناس هكذا طالما كانت هيبة الولاة الكبيرة تجعل من كل حركة مستحيلة.

كان الوضع فى الأقاليم كذلك. كنتُ قد قلتُ: إن التجارة تُمارس فيها بواسطة وكلاء وباعة متجولين من اليونانيين أو الشوام أو حتى من المصريين الذين كانوا وظفوا من قبل فى البيوت التجارية بالإسكندرية وتمتعوا بالحماية القنصلية؛ لأنهم كانوا يعملون فى خدمة الأجانب. تمت المبايعات بالتقسيط أو بنظام الدفع بالأجل؛ لذلك كان لابد من أن تنشب الخلافات بين البائع والمشترى. وكانت الشكاوى توضع أمام المدير المسئول عن الإدارة والقضاء فى المديرية.

وفى كل مرة كان المدير يستطيع التخلص من ابن البلد (بصنعة لطافة) وإقناعه بشكل أو بآخر أنه المخطئ والحق عليه، لكن هذه الطريقة لم تكن لتفلح مع الأوروبيين حيث كان الوضع مختلفا تمامًا لأن هؤلاء لم يكونوا يرتكبون خطأ التراجع عن المنافسة. وفى كل مرة كانوا يجدون أن المضى فى الأمر سيكون فى صالحهم. كان القنصل فى الإسكندرية يتدخل ليكتب لوزير خارجية بلاده وسرعان ما يتحول الخلاف التجارى البسيط إلى حدث دبلوماسى يتم التعامل معه وينتهى أو بالأحرى لا ينتهى. لكن برقية دبلوماسية كانت تصل تُحمِّل الحكومة المصرية مسئولية القصور القائم فى النظام القضائى وإصدار الأحكام الصحيحة والعادلة، وبالتالى كانت تطالب بالتعويضات.

هذه الادعاءات والمطالبة بالتعويضات التى كانت فى البداية معقولة انتهت بحسابها على الأساس التالى: إذا كان البائع قد أوفى بتعاقداته وحقق للمورد ربحًا قدره كذا، يدخل معه فى صفقة أخرى بشرط أن يحقق المورد ربحًا أكبر قدره كذا، لكن التعامل كان يتوقف عند الصفقة الثالثة أو الرابعة لأن المورد كان يشترط الحصول على ربح يعادل ضعفين أو ثلاثة أضعاف رأس المال المتفق عليه خلال شهرين أو ثلاثة. ومن ثم يقوم القنصل حسب شخصيته وهيبته بالدفاع والحديث بالنيابة عن مواطنه وكان يضع نفسه مكانه أو يقوم بعرض الطلب مساندًا إياه فقط. وإذا لم تقم الحكومة ببعض الصفقات المرضية من أجل حل

هذه التعويضات أو عرضها على المحكمة كما فى بعض الحالات النادرة، فإنها تظل فى طور المطالبة وتتضخم عامًا بعد عام بعد حساب الفوائد المركبة طبعًا.

على أى حال لم تصبح الحكومة بسبب هذه الحالات طرفًا فى الموضوع فحسب وإنما عُدَّت مشتركة فى الأمر مباشرة ومسئولة بشكل مباشر. وأعطى مثالا على ذلك: كان أى مركب يبحر فى النيل وهو محمل بالبضائع إذا تعرض لحادث أو جنح، كان من المعروف أن أهالى أقرب قرية من موقع الجنوح يتحتم عليهم تقديم المساعدة من أجل إعادة المركب إلى مساره الصحيح، لكن هذا القانون كان مطبقًا فقط على المراكب التابعة للحكومة أو المصرح لها من قبلها بنقل البضائع. وبما أن هذا القرار كان ساريًا على المراكب الحكومية فقط، رفعت دعاوى تطالب بوجوب سريان هذا القرار على المراكب الخاصة أيضًا. ورأيت دعاوى من هذا القبيل ضد الحكومة يدعمها ويساندها القناصل يشتكون فيها من بقاء مركب هذا أو ذاك من الأجانب جانحًا عدة أيام قبل أن يقوم أهالى القرية بمساعدة المركب.

زعم أحد التجار فى مرة أنه فى أثناء ما كان يستعد للرسو فى إحدى القرى تعرضت بعض بضائعه للسرقة فأقام دعوى يحمل فيها المسئولية للقرية والحكومة المسئولة بدورها عن هذه القرية؛ لأنه كان عليها أن تسهر على الأمن العام. وبناء على ذلك كانت مرغمة على دفع الخسائر التى لحقت به أو التى ادعى بالأحرى أنه خسرها.

ألم أر بنفسى دفع تعويض قدره خمسة وعشرون ألف فرنك لنمساوى أصيب بمجرد كدمة فى عينه أثناء مشاجرة مع حمَّار فى القاهرة وذلك على رغم أن المستشفى التى نقل إليها أكدت بأنه لم يكن هناك ثمة إصابات خطيرة وأن العين تورمت فقط، لكن بمساعدة قنصله طالب بخمسة وعشرين ألف فرانك بحجة أن الحكومة مسئولة عن البوليس التى كان عليها إن تتدخل من أجل أن تمنع تورم عينه. وتم دفع الخمسة والعشرين ألف فرانك.

كان مثل هذا المنطق مقبولاً ولا يندهش له أحد، فقد كانوا يحسبونه طبيعيّا تمامًا ومنطقيا. وإلى هذا الحد كان الجهل عظيمًا وارتباك الأفكار كبيرًا.

* * *

قلتُ من قبل إن محمد على من أجل بقاء الأجانب فى مصر خصص لهم الأراضى فى الإسكندرية وأعطاهم حق تملك العقارات، بل منحهم الأراضى الزراعية على ضفاف قناة المحمودية وكان من حقهم امتلاك هذه الأراضى بشروط الحيازة نفسها التى كان يتمتع بها الموظفون الذين كان الوالى قد خصص لهم أيضًا مثل هذه الأراضى للغرض نفسه.

فى أثناء حرب القرم كان الشوام واليونانيين بشكل خاص يتمتعون بالحماية فى شراء الأراضى فى القرى، ودفعوا الضرائب مثلهم مثل المصريين لكنهم ما لبثوا أن اختلقوا ألف عذر وعذر من أجل التهرب من دفعها، ليقوم المدير بتقديم شكواه للناظر الذى كان بدوره يشتكى للقنصل الذى كان يطالب بدراسة الموقف أولاً ليقرر ما إذا كانت الضرائب المستحقة على مواطنه مبالغًا فيها أو تم حسابها بطريقة صحيحة.

حرمت الامتيازات الحكومة الإقليمية من حق الدخول إلى بيت أحد الأوروبيين إلا بحضور مندوب القنصلية، واعتبرت الأراضى التى يمتلكها الأوروبى ضمن حرم منزله، وبالتالى فلم تستطع الحكومة مصادرة المحصولات من أجل الحصول على ضرائبها المستحقة؛ وإن فعلت، فهذا معناه مواجهة دعاوى قضائية كانت ستكلفها الكثير. لكن فى الوقت نفسه كان يسعد الحكومة أن تصادف واحدًا من الملاك ملتزمًا ويدفع الضرائب المستحقة عليه.

ترتب على مبدأ تحريم اقتحام ممتلكات الأجانب وأراضيهم الزراعية أن بعض الفلاحين بل أحيانا المجرمين الفارين من القانون والعدالة كانوا يلجئون إلى أراضى هذه الأملاك حيث لم يكن فى استطاعة عمال الحكومة الدخول فى أثرهم وتعقبهم. كانوا يتخذون من هذه الضياع ملجأ فى حالة موافقة صاحب الأرض على التستر عليهم، أو على الأقل كانوا يتخذونها وسيلة للهروب من تعقب الشرطة والقبض عليهم.

كانت الجرائم أو الجنح التى يرتكبها الأجانب ضد الأهالى أو فى حالات نادرة التى يرتكبها الأهالى ضد الأجانب قد بدأت فى الانتشار قليلاً حينذاك وخاصة بين العمال المالطيين الذين كان استعمال السكين بالنسبة لهم أمرًا سهلاً. كان من السهل

على البوليس فى القاهرة والإسكندرية القبض على الجانى لو كان من الأهالى، وفى هذه الحالة كان مندوب القنصلية يحضر بنفسه ولا يكتفى فقط بحضور التحقيقات، وإنما كان يشارك فيها ويقوم بإدارتها. لكن بمجرد أن يكون الجانى أجنبيّا كان القنصل هو الذى يقوم على الفور بإعلام المتهم وتسوية الأمر عن طريق إرساله إلى محاكمة صورية فى مالطة أو مدينة تريستا (Trieste) الإيطالية أو مدينة ستيتين(Stettin) الألمانية كل على حسب جنسيته. وبعد عدة أشهر كنا نجد الجانى قد عاد إلى مصر يتجول بهدوء فى شوارع الإسكندرية.

لكن الأمر لم يكن يهم الحكومة، ما دامت لا توجد تعويضات يجب عليها دفعها لأن مثل هذه الدعاوى هى التى كانت تُثير أعصاب سعيد فقط بالإضافة إلى أنها كانت تتسبب فى خلو الخزانة من المال. لكن من أين كانت تأتى هذه المنازعات؟ كيف كانت تنشب هذه الخلافات؟ لم يكن أحد يعرف وكان الأمر قد وصل إلىّ أنه انتشر قول مأثور فى الإسكندرية إنه إذا كان أحد يُريد أن يُحقق ثروة فما عليه سوى أن يدعى أن فرس الوالى نظر إليه بطريقة غير لائقة ويقوم برفع دعوى يطالب فيها بتعويض.

على رغم السخرية التى كانت تحملها معانى هذه المقولة المأثورة، فإنها كانت تعبر عن الموقف بشكل صحيح وحقيقى. لم يكن الأمر يستلزم سوى توريط الحكومة فى عملية تبادل للخطابات فى أى موضوع ليمسكوا فى أيديهم ما يمكنهم من رفع دعوى أو اتخاذ أى إجراء قنصلى وهم فى موقف أفضل.

ألم أسمع «سعيد» يقول لأحد القناصل الذين جاءوا لزيارته: «غطوا أنفسكم عزيزى القنصل، غطوا أنفسكم! هناك تيار هواء ومن الممكن أن تصابوا بالبرد فأضطر إلى دفع تعويضات لكم!».

كان سعيد يسخر من القنصل لكن ما ذكره كان بالفعل صحيحًا، لأنه كان يكفى أى شخص يريد المطالبة بتعويض أن يكتب طلبا فيقوم القنصل بتوصيله إلى الحكومة، ومن كان منهم يرغب فى التأكد من نجاح الدعوى فلم يكن الأمر يتطلب سوى المناورة من أجل الحصول على دليل فى يده ولو كانت كلمة رد من جانب ناظر الخارجية.

لكن هل كان هذا يعنى أن تجارة الإسكندرية كانت تقتصر فقط فى نطاق هؤلاء الأشخاص الذين كانوا يستندون إلى بعض القناصل وعلى بعض القوى المؤثرة، أو على هؤلاء الذين كانوا يعتمدون على ذكائهم؟ بالطبع لا، لأنه وُجد أيضًا بيوت تجارية جادة اهتمت بأعمالها ووضعت كرامتها وسمعتها بعيدًا عن كل مسألة تثير الشبهات.

وكان هناك أيضًا قناصل احترموا أنفسهم ولم يقبلوا أبدًا مساندة الدعاوى والمطالبات المغلوطة التى تنطوى على التدليس. ولكن هؤلاء القناصل اضطروا فيما يخص العلاقات بين رعاياهم والأهالى إلى اتباع الخطوات التى سار عليها بعض زملائهم والتدخل للبت فى المسائل التجارية أو المدنية التى كان من الممكن أن تُثار بين الطرفين.

وانتهى الأمر إلى إنشاء محكمة تجارية فى الإسكندرية على غرار ما حدث فى القسطنطينية، وكان يرأسها موظف مصرى. يتم اختيار أعضائها من الأهالى بواسطة محافظ الإسكندرية ويتم اختيار أعضائها من الأجانب بواسطة الهيئة القنصلية.

كانت هذه المحكمة هى المسئولة عن النظر فى كل الدعاوى أيّا كان الشاكى أو المتظلم، لكن الأمر انتهى بها إلى ما انتهت إليه محاكم الحكومة؛ لأن الأجنبى لم يكن يحضر للمثول أمام المحكمة إلا لو كان هو صاحب الشكوى، أما إذا كان مدعى عليه، فكان على الوطنى أن يحضر أمام محكمة الأجنبى.

على العموم سرعان ما كان محافظ الإسكندرية يقوم بتنفيذ الحكم فى حالة فوز أى أجنبى فى قضيته وإلا عُدَّ شخصيّا مسئولاً عن تعطيل التنفيذ. وعلى النقيض من ذلك إذا خسر الأجنبى دعوته فلم يكن المحافظ يملك من الوسائل التى تمكنه من تنفيذ الحكم الصادر ضده. وفى هذه الحالة كان يلجأ لمخاطبة القنصل ويجد الفائز فى القضية نفسه تحت رحمة القُنصل، الذى وفقًا لمزاجه أو شخصيته كان يتم تنفيذ الحكم أو يظل مجرد خطاب ميت.

ولم تكن الحكومة قادرة على أن تُحمِّل القنصل مسئولية، فهذا كان معناه انقلابًا

لكل الأفكار . أن نرى «سعيد» وحكومته يضعون قنصلاً ما فى موقف يجب عليه فيـه تنفيـذ حكم ، لا ، بل كـان يتم اللـجـوء فى بعض الأحـيـان إلى الوسطاء الذين يتدخلون ويضغطون عن طريق بعض الاتصالات والنفوذ للحصول ولو على تنفيذ حكم واحد صدر فى صالح أحد المصريين . لكن ثمن هذه التسوية كان فى الغالب امتيازًا يوافق عليه وغالبًا ما كان يصبح بدوره مسارًا لشكاوى وادعاءات جديدة .

ومن أجل تسـوية إحدى هذه المسائل طلب شـخص فى يوم مـا توريد طلبيـة لـم تكن تخطر على بال أحد .

كان يوجد أرض فضاء كبيرة أمام قصر القبارى وكان يسر «سعيد» أن يقيم عليها تدريبات فرقته العسكرية . وكانت غير صالحة غالبًا فى الصيف بسبب الأتربة فاقترح عليه صاحب الدعوة أن يتم التفاوض معه من أجل تسوية الأمور القضائية بينه وبين الحكومة مقابل منحه حق توريد الطلبية يتخلى بعدها عن دعوته ، واقترح تغطية كل هذه المساحة الشاسعة بالحديد المسلح ، فوافق سعيد على منحه حق التوريد وتكلف الأمر ما تكلف وتم تغطية المكان الذى نتحدث عنه . صحيح أن التراب أصبح أقل بكثير لكن الشمس الشديدة رفعت من درجة حرارة هذه الطبقة الحديدية إلى درجة احتراق أرجل الجنود فتم ترك الحديد وكذلك ساحة التدريبات . كانت الطريقة التى تعامل بها سعيد وحكومته مع هذه الأمور أدت إلى انهياره وتحطيمه تمامًا .

* * *

أتذكر أنه فى حوالى عام ١٨٦٠ تقدم أحد القناصل بدعوى تعويض بلغت عدة ملايين لصالح ورثة أحد التجار الشوام الذى كان يتمتع فى عهد محمد على بكثير من المميزات . فأصبح غنيًا وامتلك حديقة كبيرة وجميلة فى الإسكندرية حيث كان الوالى يذهب إليها فى بعض الأحيان فى أثناء نزهته المعتادة للاستجمام .

وعندما توفى هذا التاجر كان مدينًا لنظارة التجارة بأربعمائة ألف فرنك وكان هذا فى بداية عـهد عباس فطالب ناظر المالية بالمبلغ من الوصى على الورثة القُصَّر وتدخل القنصل إلى جانبهم وكان عباس كريمًا . . ولأن الأمر يتعلق برجل كان ينعم برضا جده فطلب من ناظر المالية عدم المطالبة بتحصيل المبلغ نقدًا والاكتفاء

بأخذ حديقة الإسكندرية مقابل تسديد الدين. ولم تكن الأرض تساوى الشيء الكثير، لكن «عباس» وافق فقام الوصى الموكل من مجلس العائلة يرافقه القنصل العام الأوروبى بتسليم عقد التنازل إلى ديوان التجارة فى مقابل تسوية الدين، حدث هذا فى عام ١٨٥٠أو ١٨٥١ .

ثم ارتفعت قيمة هذه الأرض فيما بعد فزعم الورثة الذين بلغوا سن الرشد أن الوصى عليهم هو عمهم فى الوقت نفسه قام بدافع مصلحة شخصية بتسليم ورقة التفاوض التى بمقتضاها تم التنازل عن الحديقة لصالح الحكومة فطالبوا بتعويض منها يقدر بعدة ملايين من الفرنكات مدعين بأنها قيمة الأرض التى تم التخلى عنها. ولإثبات تواطؤ الوصى مع الحكومة من أجل مصلحته الشخصية طعنوا فى صحة إجراءات التسليم وادعوا أنه لم يتم التصديق عليها من قبل مجلس العائلة ولا قنصلهم.

ودعم القنصل هذه الدعوى؛ لأنه كما قال لى: لم يجد أثرا فى أى مكان فى أرشيف القنصلية يصرح للوصى بحق التفاوض. إذن يُعدُّ هذا التفاوض لاغيًا، بل إن فيه تحايلاً من جانب الحكومة التى كانت ربما تتصرف بحسن نية، ولكنها لم تتبع الإجراءات السليمة لأنها لم تحتط وتتأكد إذا كان الوصى قد حصل على تصريح من القنصلية أم لا.

لم يكن أحد يتذكر هذه الواقعة، كنت الوحيد فقط الذى تذكر ما دار بشأن هذا التفاوض وكنت أعرف أنها كانت كلها سليمة وفى صالح القصر وأن «عباس» قد أظهر كرمًا كبيراً ناحيتهم، وأن القنصل العام حينذاك شكره بحرارة. لكن هل خضعت الصفقة للإجراءات القانونية؟ لا أدرى هذا على الإطلاق.

على العموم عرفتُ بهذا الموضوع عندما أخبرونى بطريقة «أنهم يقولون»: إن «سعيد» وافق على دفع مبلغ يزيد على عشرة ملايين فرنك تعويضات للورثة. هل كانت هناك وعود جادة؟ هل تم التوقيع على اتفاق أو كان يجب أن يتم ذلك؟ لا أعلم شيئًا. وبينما كانت المفاوضات تدور كان القنصل العام حريصًا على أن يكون فى رحلة صيد فى الصحراء بين القاهرة والسويس.

وفى أثناء المفاوضات الأولى كان مصطفى باشا ـ إن صح القول ـ مندوب عباس، يعرف الأمر أحسن منى وقام هو بنفسه للتدخل لصالح الورثة عند عباس، وعندما علم أن «سعيد» أذعن للقنصل والورثة جاء إلى القصر يصيح ويتوعد وكما قلت كان القنصل حينذاك فى رحلة صيد فأذعن سعيد لغضب مصطفى باشا الذى تولى إلغاء الاتفاق وقرر إرسالى إلى أوروبا من أجل عرض الموضوع على وزير الخارجية التابع له هذا القنصل العام.

وكانت سفينة البريد لن ترحل إلا بعد ثلاثة أو أربعة أيام. فقام المهتمون بمثل هذه الأعمال ـ وما أكثرهم حينذاك ـ بمحاولة لكسب الوقت والتأثير على سعيد بإثارة مخاوفه، فقيل له إن القنصل إذا أحس بالإهانة وجرحت كرامته فإنه سيعود على وجه السرعة من رحلته، بل وجعلوه يصدق أن القنصل قرر منعى من السفر بتاتًا بقرار فيتو، وأنه باستطاعته منع سفر سفينة البريد. أثارت هذه التهديدات مخاوف سعيد الذى أرسل فى طلبى وقال لى: إن القنصل لا يريد أن تسافر وأعتقد أنه من الأفضل التخلى عن هذه الخطوة، وعلى العموم حتى لو كنت أريدك أن تستمر فى مهمتك فإننى لا أستطيع لأن القنصل سيقرر منع سفينة البريد من الإبحار.

وبذلك يمكننا أن نحكم إلى أى مدى كان سعيد يعانى من التخبط والإحباط حتى يصدق أن القنصل كان قادرًا على إيقاف سفينة البريد. ولأننى لم أكن أرغب فى القيام بهذه المهمة لم أصر.

وقد تدخل مصطفى باشا بعد هذه الأحداث وصاح وتوعد من جديد، وخضع له سعيد مرة أخرى ورحلتُ إلى أوروبا وفى جعبتى بعض الأوراق التى تم العثور عليها، وكانت تُثبت فى مجموعها حسن نوايا كل الأطراف فى المفاوضات التى أجريت فى عهد عباس بين الوصى والحكومة.

وفى اللحظات التى كنتُ أستعد فيها للسفر حدثت مصادفة صغيرة سهلت لى مهمتى، فقد أعطانى صهر الوصى الذى اتهم بسوء النية المستند الذى ادعى الورثة عدم وجوده أصلاً، وهو نسخة طبق الأصل من العقد الذى يخول للوصى سلطة التفاوض وقد وجدها فى الأوراق التى تركها زوج شقيقته.

وصلت إلى أوروبا متسلحًا بهذا المستند، وتقدمت لوزير الخارجية الذى أمر بتخصيص شخصين لدراسة وفحص صحة الملفات المقدمة. ولم أجد كثيراً من الصعوبات فى تأكيد حسن النية، بل وكرم عباس أيضًا حين ذاك.

كان سعيد يعرف أن المستند القاطع الذى تحدثتُ عنه فى يدى، ولكن على الرغم من ذلك كان يشعر بالخوف، وكتب لى بأننى لو نجحت فى مهمتى فسوف يغدق على بالعطايا والميزات التى تفوق رغباتى. كان الخوف الذى يشعر به لا مبرر له وغير مفهوم بالنسبة لى؛ لأن الأشخاص المكلفين بفحص الموضوع أقنعوا كذلك وزير الخارجية، فلم يبحثوا سوى عن مخرج دبلوماسى لتغطية القنصل.

سلمنى وزير الخارجية خطابًا للوالى يعترف فيه بقانونية الاتفاق المبرم فى عهد عباس لكنه فى الوقت نفسه ناشد مشاعر الكرم والعطف لدى سعيد وأخبرنى أمين سره بأن الوزير سيكون ممتنا لسموه إذا أعطى المدعين مبلغ عشرين ألف تالارى بدافع الرحمة. أسرعت بإرسال الخطاب وانتهزت الفرصة لقضاء بضعة أيام فى أوروبا وعلمت فيما بعد أن سعيداً قرر ـ ليس فقط ـ عشرين ألف تالارى كما طلب وزير الخارجية، وإنما منحهم أربعمائة ألف فرنك.

أستطيع أن أذكر ضعف هذه الأمثلة إذا لم أفكر أن ما ذكرته فيه الكفاية مِن أجل إعطاء فكرة عن الوضعَ المميز وغير القانونى الذى حصل عليه القناصل ورعاياهم بسبب اضطراب الوالى وحكومته.

الفصل الرابع عشر

(١٨٥٦ ـ ١٨٦٠)

المسيو دى ليسبس يطرح للاكتتاب أسهمًا بمبلغ مائتى مليون فرنك من أجل قناة السويس ويتم الاكتتاب فقط بمبلغ مائة واثنى عشر مليون فرنك ــ المسيو دى ليسبس دون أى طلب من الوالى يكتتب أسهمًا بمبلغ الثمانية والثمانين مليون فرنك الباقية على مائتى المليون باسم سعيد ـ يعترض سعيد لكنه فى النهاية يذعن بالرغم من استشارة كلا السيدين أوديلون بارو (Odilon Barrot) ودفور (Dufaure) اللذين أكدا على عدم صحة وقانونية الاكتتاب الذى تم لصالحه ــ بمساعدة سعيد وبرئاسة الأمير مصطفى باشا يتم إنشاء شركة مصرية لتجارة الترانزيت مع الهند وهى الفكرة التى كان قد تقدم بها نوبار ـ يتم اعتبارها مؤسسة من مؤسسات الدولة ـ كتابة أسماء نوبار بك وأخيه أراكيل بك مرة أخرى فى سجلات موظفى الدولة ـ سعيد يسافر إلى السودان مصطحبًا معه أراكيل بك والمسيو دى ليسبس ـ عودة سعيد من السودان بعد رحلة قصيرة تاركًا وراءه أراكيل فى الخرطوم بمنصب حاكم عام السودان ـ كانت هذه هى المرة الأولى التى ينصب فيها مسيحى حاكمًا على شعب مسلم ـ ثورة «أبو سن» زعيم قبيلة الشكرية ـ التصرف الشجاع والموقف النبيل لأراكيل الذى يذهب وحيدًا دون أى حرس إلى معسكر «أبو سن» ويقنعه بنزع السلاح وإعلان خضوعه ـ المناخ القاتل للسودان يؤثر بشدة على صحة أراكيل بك الذى يسقط ضحية المرض بالدزونتاريا بعد ثمانية عشر شهرًا تقريبًا من توليه المنصب ـ كثير من الحكايات الطريفة عن فترة ولايته الحافلة بالحب والسلام والمودة مع الشعب السودانى الذى لقبه باسم «أراكيل العادل».

❊ ❊ ❊

مثل المسيو دى ليسبس عنصرًا للقلق دفعته مصلحته بصفة عامة للسير فى هذا الطريق. فشركة قناة السويس لم تكن قد تكونت بعد، وكان لابد من توفير المال للقيام بالدراسات الأولية، كذلك القيام بالدعاية اللازمة لاجتذاب رأس المال اللازم

لتنفيذ المشروع. تبرع سعيد بهذا المبلغ كما تبرع أيضًا بالمبلغ اللازم ليكون رأس مال لتأسيس المشروع. لكن مع حلول الأوقات العصيبة والأزمات المالية كان لابد من الضغط قليلاً على يدى سعيد حتى يدفع المال. لم يكن القنصل الفرنسى يستطيع التدخل بشكل علنى ولذلك كان نظام الاتصالات غير المباشرة هو الأسلوب الأمثل والذى كان إمبراطور وإمبراطورة فرنسا يفضلان التعامل به فى هذا الشأن. ولأن الصيد لا يكون ممكنًا إلا فى المياه العكرة، فكان لا بد من أن تقوم بعض الأيدى الخفية بالمساعدة على تعكير الماء بطريقة غير مباشرة ولكن فعالة، ولن أذكر سوى حدث واحد يُبرهن على هذا، روى لى أحداثه القنصل العام الفرنسى بنفسه بعد مضى كثير من الأعوام، وهو كالآتى:

طرح المسيو دى ليسبس أسهما للاكتتاب فى لندن وباريس وبرلين وڤينا وفى بقية عواصم العالم، ولأن القناة مشروع عالمى فكان لابد من أن يكون الاكتتاب كذلك أيضا.

ومن مجموع مائتى مليون فرنك كانت مطلوبة لتنفيذ المشروع تم الحصول على مائة واثنى عشر مليون فرنك فقط وفشلت حملة الاكتتاب، لكن المسيو دى ليسبس أكد أنها تسير بشكل رائع وأعلن على مسئوليته، وبمبادرة شخصية منه ودون استشارة الوالى أنه اكتتب مبلغ الثمانية والثمانين مليون فرنك الباقية باسم سعيد ثم عاد إلى مصر سعيداً ومبتسمًا بما فعل لأنه كما ذكر يتصرف بصفته وكيلاً للوالى، بل إن السيد دى ليسبس لم يعلن عن مبادرته والأسهم التى اكتتبها باسم سعيد إلا على ورقة «عادية» غير رسمية بعثها دى ليسبس من باريس وأودعها سعيد ـ الذى فيما يبدو أنه حين ذاك كان يشعر بالملل ـ فى يد أمين سره دون قراءة ما فيها.

وبعد عدة أيام وصل دى ليسبس إلى مصر مبتسمًا كعادته وسأل الوالى أن يتلطف ويأمر له بصرف الدفعة الأولى من الاكتتاب. فقال له سعيد: «أى سداد وأى دفعة؟».

فقال دى ليسبس: «الدفعة الأولى من اكتتابكم بمبلغ الثمانية والثمانين مليون فرنك». فقال سعيد مندهشًا «لاكتتابى»؟! قال دى ليسبس: «بالتأكيد تلك الأسهم التى اشتريتها باسمكم يا سيدى؛ لأننى إذا لم أكن قد فعلت ذلك كان هذا العمل

الذى من شأنه أن يخلد اسمكم ويؤكد استقلال مصر التام سيغرق تمامًا، وعمومًا لقد أرسلتُ هذا وكتبته لسموكم». فقال سعيد بعصبية: «كيف قلت؟ كيف كتبت؟ أين ومتى»؟ «فقال له دى ليسبس»: «على الورقة التى أحطت سموكم علمًا من خلاله بالاكتتاب».

أسرع الجميع فى البحث عن الورقة غير الرسمية هنا وهناك وتم قراءتها أمام سعيد وجاء فيها أنه تم الاكتتاب بكذا مليون فى فرنسا وكذا مليون فى إنجلترا وكذا فى ألمانيا، وفى ظهر الصفحة ثمانية وثمانون مليون من أجل سموه. ثم قال دى ليسبس لسعيد: «أترون يا سيدى أننى قد كتبت لكم وأننى قد أحطتكم علمًا؟ والآن مضى خمسة عشر يومًا أكد سموكم فيها بسكوته الموافقة على الاكتتاب وقد أخبرنى زملائى والشخصيات الكبيرة التى تحظى لديكم باهتمام كبير بذلك؛ وقد كلفونى بأن أقدم لسموكم خالص التهانى».

اعترض سعيد، فرد عليه دى ليسبس بأن صمته كان يعنى الموافقة. تعلل سعيد بالأزمة المالية فعرض عليه دى ليسبس استعداده لمنحه كل التسهيلات الممكنة. وهكذا تم فتح الباب لعقد صفقة ووجد سعيد مخرجًا للتخلص من المشكلة، ألا وهو الموافقة على الاكتتاب على أساس أن تقوم الحكومة بتسديد ثمن الأسهم المكتتبة باسمه فى شركة قناة السويس على أن تسدد على خمسة عشر قسطًا.

قرر سعيد استشارة كل من السيدين أوديلون بارو ودفور فى هذا الأمر سواء نتيجة لبعض المناقشات التى دارت أو سواء لأنه راجع نفسه بشأن ما فعل. وأضاف القنصل الفرنسى الذى أدين له بهذه التفاصيل أن «سعيد» قال لهما فى لهجة تنم عن طبيعته بصفته رجلا عسكريًا وجنديًا: «اللعنة على دى ليسبس لقد ورطنى إلى أقصى درجة».

تمت كتابة الاستشارة وإرسالها إلى القاهرة فى مايو ١٨٦٠. وأعلن السيدان أنه لم يكن على المسيو دى ليسبس الاكتفاء بموافقة الوالى الشفهية التى أعطيت له أو التى زعم بأنها أعطيت له من قِبَل سعيد؛ لأنه لكى يكون الاكتتاب صحيحًا كان لابد من الحصول على تفويضٍ رسمى مدعم بالمستندات القانونية وهو الأمر الذى جعل المسيو دى ليسبس مخطئًا تمامًا.

ولا أعلم إن كانت هذه الاستشارة قد أعطيت قبل أو بعد التوقيع على الاتفاقية؛ لأننى فى ذلك الحين لم أكن قد تسلمتُ بعد العمل رسميًا. وعلى العموم، وحتى إن كنتُ فلم أكن أعلم الكثير لأن كل هذه الأمور كانت حتى ذلك الحين تتم بصفة ثنائية بين الوالى وسكرتيره ودى ليسبس. غير أنه من السهل معرفة التوقيت بمجرد مراجعة تاريخ التوقيع على الاتفاقية وفحص تاريخ الاستشارة التى ظلت حبراً على ورق (خطابًا ميتًا).

تم بذلك التوصل إلى تأسيس الشركة، لكن هل كان تأسيس الشركة قانونيًا؟ بالتأكيد لا؛ لأن المسيو دى ليسبس بوصفه رئيسا لمجلس الإدارة والوالى بوصفه مساهما، لم يكن لهما حق التوقيع على اتفاقية تجعل من الحكومة المصرية مساهمًا بشكل لا يتفق مع اللوائح والقوانين والشرعية الدولية من أجل أن تدفع ثمن الأسهم. لكن مَنْ كان يهتم؟ فالوالى لم يكن يبحث إلا عن التخلص من مأزق المسيو دى ليسبس الذى لم يكن يبغى سوى المال لكى يمضى قدمًا فى المشروع بمساعدة الإمبراطور.

❊ ❊ ❊

ولا أعرف إذا كنتُ قد نجحتُ فى إعطاء فكرة عما كان عليه الحال فى مصر بين الوالى والقنصليات المختلفة، وكيف كان الحال بين المصريين والأجانب. لكن حان الوقت الآن كى أعود وأستأنف كتاباتى عن عام ١٨٥٦ بعد عودتى من القسطنطينية. وفى هذه الفترة لم أكن أفكر إلا فى العودة إلى الخدمة واستئناف عملى الذى انقطعتُ عنه بسبب نزوة أو على الأقل الحصول على أى عمل يكون بديلاً عن عملى الحكومى الذى فقدته.

خطرت علىَّ حينذاك فكرة كان من شأنها أن تلهينى وتحافظ على استقلاليتى التى كنتُ أحرص عليها قبل كل شىء، وكان المصدر الذى أوحى لى بهذه الفكرة هو مشروع تنفيذ القناة الذى كان أيضًا حينذاك مصدراً كبيراً للمشكلات.

وفى الفترة التى عدتُ فيها إلى مصر كان العمل قد بدأ فى خط سكك حديد القاهرة - السويس الذى قدم تسهيلات كبيرة للتجارة، بينما الترانزيت يتم بشكل احتكارى من خلال شركتين فقط واحدة بريطانية وهى شركة بينينسولير وشركة

أخرى فرنسية وهى الميساچيريه (Le Messageries) وكلتاهما كانت تدعمهما حكومتاهما. لكن بما أن الشركتين فرضتا مصاريف شحن باهظة على البضائع لم تتمكن سوى البضائع المرتفعة الثمن مثل النيلة والحرير من استخدام هذه الخطوط.

كان هناك اتجاه لتخفيض تكاليف النقل بعد الانتهاء من خط سكك الحديد ولكن ظلت أسعار التحميل والتفريغ كما هى دائمًا.

وميناء الإسكندرية المفتوح أمام السفن القادمة من أرجاء الأرض كافة لم يكن ميناء بالمعنى الصحيح؛ لأنه لم يكن هناك رصيف للتحميل والتفريغ، فكان من الضرورى أن يتم نقل الحقائب والمسافرين إلى البر بواسطة صنادل تقطرها القوارب الصغيرة ذات المجاديف، وفى أثناء الشتاء كانت السفن بجميع أنواعها تظل فى بعض الأوقات لمدة يومين أو ثلاثة دون أن تقدر على تفريغ وتحميل حمولاتها، وإن تمكنت فإن ذلك كان يكلف مصاريف باهظة تتحمل مسئوليتها الحكومة المصرية بسبب التزامها بحقائب الهند التى عهدت إليها بنقلها ولم يكن يسمح لها بأى تأخير.

وفى السويس اضطرت السفن بسبب حركات المد والجزر إلى الرسو وإلقاء الهلب على مسافة ثلاثة أميال من الشاطئ، وهو الأمر الذى تسبب أيضًا فى زيادة تكاليف الشحن والتفريغ وتم تحميل هذه التكاليف على أثمان البضائع مما شكل عائقًا أمام توسيع وتنشيط تجارة الترانزيت عن طريق مصر.

كنت أقول لنفسى إذا كانت السكك الحديدية فى يد شركة خاصة، فأول شىء يجب أن تفعله هو مرسى لميناء الإسكندرية ورصيف للسفن فى السويس وسيجد المهندسون طريقة لتسهيل عمليات الشحن والتفريغ. هكذا وحتى فى حالة افتتاح القناة فإنها لن تحرم مصر من كل أهميتها التجارية وستقدم السكة الحديدية مع الميناءين على طرفيها كل التسهيلات، وستتمكن من الاحتفاظ بترانزيت البضائع الثمينة. كانت أعمال التطوير التى ستجرى فى الميناءين ستسهل وتنمى بصفة عامة لمصر تجارة جدة ومكة وجزءًا من تجارة السودان مع موانى البحر الأحمر.

لكن لم يكن فى مقدور الحكومة أن توكل إلى شركة خاصة القيام بمهام الإشراف

عن طريقها للترانزيت؛ وحتى إذا كانت ترغب فى ذلك لم يكن فى مقدورها بسبب معارضة الفرمانات التى تعترض على ذلك؛ ومن ثم فلم يكن من الوارد التفكير فى مثل هذا. أما بالنسبة لسعيد فإن فكرة إنشاء ميناء فى الإسكندرية وآخر فى السويس لم تكن مجدية وما الذى يهمه فى الطريق الذى سيسلكه؟

وبالاستعانة ببعض المعلومات التى لَدىَّ عن تجارة البحر الأحمر قدرت بأنه كان يمثل كثيراً من المصادر التى كان يمكن من خلالها أن يتم تمويل شركة ملاحية مصرية للملاحة خصوصا إذا وضعنا فى حسباننا الآلاف من الحجاج الذين سيعبرون كل عام الأراضى المصرية فى طريقهم للأراضى الإسلامية المقدسة. وكنت أقول لنفسى: إن هذه الشركة يمكنها أن تساهم فى تحسين ميناء السويس أو أن تنال بدفعة من سعيد الموافقة على أن تقوم الحكومة بهذه الأعمال الضرورية.

كانت فكرتى إذن للصالح العام، وفى الوقت نفسه كنت أتمنى أن أحقق مصلحة شخصية فتحدثت مع مصطفى باشا وأوضحتُ له أنه سيكتسب هيبة بين كل الشعوب الإسلامية إذا أصبح على رأس مؤسسة هدفها تسهيل الحج، وطلبتُ منه فى الوقت نفسه أن يختارنى ممثلا له فى الشركة التى سيتم تكوينها.

وكما توقعت، شعر الرجل بالزهو ووافق على اقتراحى، وتحدث إلى الوالى وما لبث أن كتب للباب العالى بطلب الموافقة من أجل تأسيسها. وكما ترون فإننى لم أسترسل فى توضيح السبب وراء اتخاذ هذه الخطوة لأنه كما رأينا فى الفرمان كانت موافقة الباب العالى لازمة بالفعل من أجل إنشاء الشركات الكبيرة. تم بلا شك التفكير فى إنشاء شركة يمكن للأجانب من خلالها أن يدخلوا فيها مساهمين وتخضع لفئة من المشروعات التى يقصدها الفرمان.

على أي حال، نال سعيد الذى أراد تجنب أى مشكلات مع الباب العالى الموافقة المطلوبة، وتم تأسيس الشركة برأس مال لا أتذكر رقمه، وتمويل من صندوق يسمى صندوق الأيتام كانت تودع فيه ثروات القُصَّر. هكذا تم الاستعانة بكل ما كان مسموحًا به من مبالغ شكلت الجزء الأكبر من رأس مال الشركة. وفى اللحظة التى تكونت فيها هذه الشركة، وصل خطاب من المسيو دى ليسبس إلى الوالى يخبره فيه

بوجود ثلاث سفن تحت الإنشاء فى ترسانات مدينة سيت (Sete) الفرنسية القريبة من مونبليه، وتقدم له كل المميزات التى يتمناها من أجل الملاحة فى البحر الأحمر.

وكان صانع السفن بناء على ما قال المسيو دى ليسبس يمر بأزمة مالية ولذلك يعرض بيعها بثمن منخفض ثمانمائة ألف فرنك للسفينة الواحدة، وقد أكد دى ليسبس بأنها فرصة لا ينبغى أن تفلت.

ولقد أمر الوالى المسيو دى ليسبس دون استشارة أحد منا بشراء السفن الثلاث لحساب الشركة. اشترى المسيو دى ليسبس السفن ودعا الوالى لتسلمها وتسديد ثمنها وتم إرسال قبطان فرنسى كنا قد عيناه للأشراف على التجهيزات فى سيت فوجد أن إحدى السفن تم الانتهاء من بنائها بالفعل لكنها لا تصلح للإبحار بأمان فى البحر. أما السفينتان الأخريان فكانت بعض المصروفات لن تجعلهما هما الأخريين قادرتين على الإبحار فى حالة جيدة، واكتشفنا أن هذه السفن الثلاث كانت شركة قد طلبتها قبلنا من أجل الإبحار بين إسبانيا والجزائر، لكنها أعادتها إلى صانعها بعد أن وجدت أن صناعتها سيئة وتركتها ليتحمل صانعها تكاليفها.

هذا ما علمناه، لكن السفن كان قد تم شراؤها وتسديد ثمنها بكل رأس المال. وأبحرت السفينة الأولى ووصلت إلى الإسكندرية وهياكلها الداخلية مفككة فتم تدعيمها بشكل أو بآخر وتقويتها، وقد قامت برحلتين إلى القسطنطينية لكن تم التخلى عنها فى الرحلة الثالثة، وتم تكهين السفينة الثانية فور وصولها إلى الإسكندرية، أما الثالثة فلا نعلم ماذا حدث لها.

وكانت الخزانة لا تملك من المال ما يمكن به تعويض رأس المال الذى ضاع هباء والذى خصصه المسيو دى ليسبس لصالح صانع السفن، فقام الوالى بإقراض الشركة سفينتين صغيرتين كانت الحكومة تمتلكهما وكانتا تقومان برحلة القسطنطينية، واشترى سعيد سفينة ثالثة على نفقته الخاصة وكانت تقوم برحلة حول رأس الرجاء وظل أسطول المؤسسة فى البحر الأحمر لمدة طويلة يدين بالفضل إلى اسم سعيد. استمرت الشركة على هذا الوضع حتى تولى إسماعيل الذى خصص للشركة رأسمالاً جديداً، وكانت هذه هى الشركة التى سُميت فى البداية المجيدية ثم تغيرت لتصبح العزيزية وأخيراً تغيرت لتصبح الخديوية، وهو الاسم

الذى تحمله إلى الآن، وهى اليوم خاضعة تمامًا لإدارة الدولة وتُسدى خدمات جليلة للتجارة وتدر الأرباح على الحكومة وتقوم بإعادة تجهيز ميناء الإسكندرية، وإنشاء رصيف يصل بين مرسى السويس والميناء وإنشاء أحواض لإصلاح السفن. وبذلك تمكنت السفن فى الميناءين من تحميل وتفريغ حمولتها على الأرصفة، لكن مصر لم تستفد من تجارة الشرق الأقصى التى تعبر قناة السويس ولكن بقيت لها فقط تجارة موانئ البحر الأحمر الضعيفة.

وعلى أي حال فالجزء الخاص بى فى تكوين هذه الشركة كان ناجحًا، فمنذ البداية اعتبرت الشركة تابعة للدولة إداريّا، ولم يكن من الممكن أن يكون الأمر غير ذلك؛ لأن، أى روح للمبادرة كان من الممكن أن يتمتع به شعب تعود منذ أعوام على عدم التفكير؟ فكل شيء يتم الاعتماد فيه على الحكومة ولم تكن الأمور المهمة تقاس بشكل أو بآخر إلا بمدى اهتمام الوالى بها ثم بشكل أو بآخر على تأثير بعض الشخصيات على الوالى.

* * *

هكذا إذن وبعد افتتاح الشركة تم قيدى مرة أخرى موظفًا. وبعد بضعة أيام تم قيد أخى مرة أخرى (يولية ١٨٥٦). فى يوم كنا مع سعيد الذى سأل أخى ونحن فى وسط مجلسه: «هل تريد أن تخدمنى كما خدمت عباس؟». فرد أخى: «نعم يا سيدى إذا علمتمونى كما كان عباس يعلمنى». أعجب سعيد بالرد وتم إلحاق أخى فى معيته، الأمر الذى كان يعنى الكثير من الشرف.

ولقد خطر على بال سعيد فى هذه الفترة ولكن لا أعرف أى فكرة فأعلن أنه سيقوم برحلة إلى السودان، ويبدو أنه اعتقد بأنه بعد أن نظم الأمور فى مصر (وأى تنظيم) كان يريد أن يفعل الشيء نفسه فى السودان.

كان سعيد قبل عدة أشهر وبناء على رغبة أخيه الأمير حليم قد نصبه حاكمًا عامّا على السودان، فأعطاه بذلك منصب والى السودان بحق.

ورحل حليم لتولى مهام منصبه، لكنه لم يضع ضمن حساباته الحرارة والناموس والمناخ السيئ للعاصمة الخرطوم، وهو الأمير المصرى الذى اعتاد على كل وسائل

الراحة لذا ترك وراءه الحرارة والناموس والولاية وعاد بأسرع ما يمكن إلى قصره فى شبرا .

سخر سعيد منه وجاءته فكرة الذهاب بنفسه إلى السودان . هل كان ليثبت لأخيه من أى معدن هو منه؟ لا أعرف . لكن على أى حال لم يكن هناك أى سبب جاد يبرر قراره هذا . وفى نوفمبر ١٨٥٦ سافر بصحبة جيشه بالكامل إلى السودان ، وقبل موعد السفر بأربع ساعات وصل أخى أمر بالسفر فى معيته . بسرعة يتم تجهيز أمتعة أخى للسفر وكانت كلها عبارة عن زمزمية ماء ، سجادة سريره وبُرنس هو غطاؤه وكان المسيو دى ليسبس من ضمن المسافرين أيضًا ؛ لأنه لم يكن يقدر على فراق سعيد نظرًا لحاجته الدائمة والملحة للمال من أجل قناة السويس وبعض المعاملات الأخرى لإنجازها على الوجه الأكمل وكما يريد .

نزل سعيد وحاشيته والجيش فى مصر القديمة وعبروا صحراء كوروسكو ووصلوا إلى الخرطوم . وعندما رأى البلد عبر بصوت عال عن تراجعه عن الفكرة التى فى ذهنه وقال : «لا نستطيع أن نفعل شيئًا هنا . إن ذلك سيكلف مصر ثمنًا باهظًا . إن تركها على ما هى عليه هو الحل الأكثر تعقلا» .

وهكذا كان سعيد ينوى وضع نظام للأمور فى السودان ، بل إنه شرع فى إلقاء بعض المدافع القديمة التى كانت مدينة الخرطوم تتسلح بها فى النيل ، وبعد أن نال كفايته من نزواته الصبيانية تراجع عن قراره ولم يكن فى حاجة إلا إلى حجة ووجدها .

فبينما كان ذات يوم يتحدث مع دى ليسبس الذى كان يقدم له بعض تصوراته حول الموضوع ، قال له سعيد : «لكنه بلد فظيع لا أحد يرغب فى البقاء حاكمًا فيه» . فقال له دى ليسبس : «إذا لم يكن الموضوع سوى هذا فإن الحاكم موجود» . فقال سعيد : «من هذا»؟ دى ليسبس : «أراكيل بك» . فقال الوالى : «هل جُن؟ لا أريد التضحية به» . دى ليسبس : «لكنه يريد هذا . . إنها رغبته» .

ولم يصدق الوالى وأراد التأكد بنفسه قائلاً : «أسمعها من فمه شخصيا» . فرد عليه أخى قائلاً : «سيدى ما الذى يمكن أن أفعله فى مصر؟ لا شىء ؛ على الأقل

هنا سأجد عملاً مثيراً وتحديًا مهمًا». وأسعد هذا الرد الوالى الذى أعلن لكل حاشيته عن تنصيب أخى حاكمًا وعدَّه عملا من أعمال الجنون وذلك يوم ٢٣فبراير ١٨٥٧ وتعامل الكل مع هذا القرار من نفس هذا المنطلق، وأضيف بأنهم كانوا جميعًا صادقين فى التعبير عن هذا الشعور.

وفى الحقيقة كان السودان يُعتبر مكانًا للمنفى، فأى فائدة كان أراكيل بك من الممكن أن يجدها من ابتعاده بهذه الطريقة عن عطايا ومزايا بلاط الوالى، وهى مزايا لا يمكن أن ينالها أحد سوى المقربين من سعيد؟

* * *

قسم سعيد السودان قبل عودته إلى مصر إلى خمسة أقاليم هى: الخرطوم وسنار والتاكة ودنقلة وكردفان، وعين على رأس كل منها حاكمًا بحيث كانت الأقاليم الأربعة تخضع بشكل أو بآخر لسيادة حاكم الخرطوم وسنار أى سيادة أخى.

واجتمعنا حول سعيد بعد عودته لتهنئته بالعودة فأعلن تنصيب أخى، فقال الأمير إسماعيل معلقًا: «لكنه كافر ملحد». فوجئتُ بهذا الشعور الذى لم أكن أتوقع أن أسمعه يترجم بمثل هذه العبارات، فتقدمت نحو إسماعيل وقلت له: «سيدى لو تفوه أحد بهذه الكلمة أمام أخى والتى قلتها فى غيابه لقالها للمرة الأخيرة!».

وعندئذ تدخل سعيد بسرعة وقال لى وهو يقف بينى وبين إسماعيل: «نعم إنه مجنون، ويفعلها لكن اسكت أنتَ». تساؤل لوقت طويل جدًا: لماذا تكلم سعيد عن أخى بعبارات تكاد تكون رقيقة ونادمة على أنه وافق على التضحية به؟ كان يتحدث عن هذا التعيين كعمل من أعمال الجنون. وبعد كثير من الوقت استطعتُ العثور على رد مقنع لهذا السؤال.

كان محمد على قد رفع من شأن المسيحى وقام بحمايتنا حتى استطعنا أن نجعل أنفسنا بأنفسنا محترمين فى أعين الناس. لكن المسيحيين الذين جعل منهم نُظاراً وتمتعوا بكامل السلطات لم يعين أحد منهم أبدًا يومًا حاكمًا على إقليم ليحكم مباشرة شعوبا مسلمة حتى لو كان ذلك تحت إشرافه. ولنفس السبب والدافع لم

يجعل أبدًا من الضباط الأوروبيين قوادًا رسميين بالجيش. ولكى يستطيع قيادة اللواء رسميًا كان لابد له من أن يعتنق الإسلام كما فعل الكولونيل سيف (Seves)، أما الباقون - ومهما كانت قدراتهم على المنافسة - فقد ظلوا على الهامش مدربين ومعلمين. وكان محمد على حتى وهو فى أوج جبروته قد احترم هذا الشعور القومى - الذى تبينت بعد ذلك أنه توارى - لكنه سرعان ما استيقظ وفرض وجوده فى مواجهة تمادى النفوذ الأوروبى.

كان أخى هو أول مسيحى يُعين رسميًا ليحكم شعبًا مسلمًا بشكل رسمى. وكان سعيد ومن أجل تبرير هذا التعيين يعتقد أنه يجب أن يعامل أخى كمجنون وأن يظهر هذا العمل على أنه لن يترتب عليه شيء. على أى حال، فإن هذا التعيين تم نسيانه سريعًا فى مصر، فمن كان يهتم بالسودان هذا البلد المنفى؟

لكن لم يكن هذا هو الوضع فى السودان. فبمجرد أن تركها الوالى قام شخص يُدعى أبو سن (أحد أروع الرجال الذين عرفتهم فى حياتى وقمت بحمايته عندما جاء إلى القاهرة لأمر ما) وهو زعيم قبيلة الشُكرية القوية، فقد تمرد وسار نحو الخرطوم عندما وجد أن السودان قد تم تجريده من القوات وقال إنه أحس بالإهانة لأنه تحت أمر مسيحى.

جمع أخى فى الحال مجلس الحرب الذى لم يكن لديه تقريبًا أى قوات أو فرق. وكان هناك بعض من أفراد أطقم المدفعية فقط، وكان رأى الضباط الذين تمت استشارتهم هو الهجوم على أساس ضرورة القيام بالضغط؛ لأن الانتظار كان معناه - كما قالوا - سوف يساعد على تشجيع تمرد القبائل الأخرى.. ولم يكن أخى يشاركهم هذا الرأى.

وفى صباح اليوم التالى رحل أخى مبكرًا بصحبة خازن داره وضابط على ظهر الجمال متوجهين مباشرة إلى معسكر «أبو سن» الذى يبعد مسيرة يومين عن الخرطوم، وعندما أخبر الكشافة «أبو سن» بوصول الحاكم العام بهذه الطريقة، لم يصدق، لكنه فى الوقت نفسه كان مضطرًا لقبول الأمر الواقع. لقد كان حاكم الخرطوم فعلاً هو الواقف أمامه وحيدًا وبدون سلاح. تكلم أخى وقال: «يا أبو سن

هل تقوم بثورتك ضد حاكمنا وقائدنا الأعلى وتتأهب لسفك دماء رعاياه، أم أنها ضدى وضد سلطتى التى خولها لى أنا المسيحى»؟ قال له أبو سن: «إنها ضد شخصكَ كمسيحى». فرد أراكيل: «فى هذه الحالة ها أنا ذا افعل بى ما شئت لأننى لا أريد أن يقال إن أراكيل كان السبب فى سفك دماء الرعايا المخلصين لوالينا».

وبهذه الكلمات ترجل أبو سن من على فرسه قائلاً: «لقد هزمتنى». وقام بتقبيل يد أراكيل. وقام بمرافقته مع حرس الشرف حتى عاد إلى الخرطوم. بهذا هدأ الأمر وتم قبول أخى حاكما، ولم يطرأ بعد ذلك ما يعكر صفو إدارته التى استمرت حتى توفى يوم ١٣ سبتمبر ١٨٥٨ أى بعد حوالى ٢٠ شهرا من توليه.

وفى أحد الأيام وفى أثناء وجوده فى ذهبيته قام درويش متعصب بإطلاق النار عليه، ولكن أراكيل لم يصب بسوء وتم القبض على الجانى وأُحضر للمثول أمامه وقام باستجوابه، ثم قال: «إنكم ترون جيداً أنه مختل عقليّا». فأمر بإعطائه بعض المال وأخلى سبيله.

وقبل ستة أشهر من وفاته أخبروه أن إحدى فصائل قبيلة فازوغلى التى تسكن أقاصى الحبشة رفضت أن تدفع الضرائب وقامت بطرد مندوب الحكومة، فرحل بصحبة أربعة عشر شخصًا، وفى خلال ثلاثة أشهر وصل إلى أراضى القبيلة واستسلم شيوخ القبيلة وقبض عليهم ويعود بهم إلى الخرطوم مقيدين فى الغلال، وفى طريق عودته توقف أمام أحدى الهضاب التى فرت إليها قبيلة الفونج سكان السودان القدامى التى عاشت مستقلة ولم تدفع أبدًا الضرائب فأجبرهم على دفعها، وهم الذين قاوموا كل القوات التى أرسلت من قبل لإخضاعهم.

بعد عودته إلى الخرطوم داهمه مرض الدوزنتاريا وبدأت دون هوادة فى النيل منه وإضعافه وتسبب دواء قوى نجح فى هزيمة المرض فى وفاته. و هكذا كان.

خشيت من شعور ما كان يساورنى منذ فترة طويلة، وكتبت له مرارًا أن يعود وكان رده على: «لا أطلب شيئًا أفضل من ترك الخرطوم، لكن لمن أترك هذا الشعب المسكين؟ فى يد من سيقعون من بعدى»؟

كانت هذه هى المشاعر نفسها التى عبر عنها فيما بعد أمامى الجنرال جوردون

الطامع فى السودان فى حين ضحى أخى بنفسه بل وفعل كل ما فى وسعه من أجل الحفاظ على الهدوء فى بلد شاسع تعيش فيه قبائل متقلبة المزاج، لم يستطع أحد من قبل أن يسيطر عليهم إلا باستخدام كثير من القوات التى كانت تساهم بشكل فعال فى زيادة الهيبة التى تمتعت بها الحكومة المصرية.

اهتزت هيبة الوالى فى نفوس زعماء القبائل بعد رؤية سعيد وهو يريد التخلى عن السودان ولم يعد للجيش المصرى وجود، وكان لدى أخى بالكاد فصيلة للحفاظ على الأمن فى بلاد تبلغ مساحتها ثُلث مساحة أوروبا، وأضف إلى ذلك أنه كان مسيحيّا وسط جموع المسلمين، فكيف تمكن إذن هذا الرجل من السيطرة على الأمور وتمتع بكل هذا الاحترام؟!

وجاءنى الرد بعد فترة طويلة فى بداية عهد إسماعيل؛ كنتُ أعبر النيل أمام بولاق للتوجه إلى قصر الوالى وكان معى فى المركب بعض الباشاوات منهم طلعت باشا وصديق قديم لى وشخص آخر سودانى من قبيلة الشُكرية، وسألنا الأخير عن أخبار موسى باشا حاكم عام السودان فى ذلك الحين وعن حسن باشا الذى كان قد تولى منصب الحكمدارية فى عهد محمد على، فسألت السودانى الذى لم يكن يعرفنى عن رأيه فى أراكيل بك فأجاب: «آه هذا، لقد كان الأمير العادل».

رأيت على وجه طلعت باشا هذا الرجل الشجاع تغيراً سرعان ما اختفى وكأنه كان يتساءل: مسيحى أمير عادل؟! صحيح إن طلعت باشا كان يونانى الأصل من جزيرة كريت لكنه أسر وهو طفل واعتنق الإسلام منذ نعومة أظافره وكان مسلمًا مخلصًا.

* * *

وفى سنة ١٨٨٢ لم تكن ثورة السودان قد اندلعت بعد، وكان الكولونيل ستيوارت الذى تولى بعد ذلك مع جوردون الدفاع عن حصار الخرطوم فى مهمة بالسودان قد قدم تقريراً لوزارة الخارجية دوّن فى الكتاب الأزرق لعرضه على البرلمان، كان التقرير يتحدث عن حكام السودان السابقين وعندما وصل إلى أخى لم يُخصص له سوى سطر واحد كتب فيه «سمى أراكيل بالعادل». ثم بعد ذلك

تحدث عمن جاءوا من بعده. وفى الحقيقة ماذا كان يفيد أن يطيل الحديث عن أخى؟ إن كل ما يمكن أن يقال عنه أنه كان عادلاً.

إن هذه الشعوب لا تحتاج إلا للعدل؛ لكى يسودها الهدوء والسعادة وحمايتها من تجاوزات الموظفين. هذه كانت رغبتهم. لقد اختفى الإرهاب أما المسيحى فإنه أعطاهم ما هم فى حاجة إليه الحماية والأمان.

كانت وفاة أراكيل خسارة كبيرة. من يدرى ماذا كانت ستصبح عليه مصر إذا عاش؟ من كان يدرى ربما فى أثناء فترات غيابى الطويلة عن مصر بسبب عملى فى أوروبا كان يمكنه كبح جماح الأفكار التى أدت بإسماعيل إلى هلاكه؛ من يعرف كنتُ أقول لنفسى ربما كان وجود أخى من شأنه أن يضبط إسماعيل قليلاً لأن أخى كان قادراً على ممارسة نفس التأثير الذى أمارسه أنا عليه. كنت أسأل نفسى دائما: هل صحيح أن الأوضاع القائمة ستنال بشكل حتمى ومصيرى من سير الأحداث؟

أليس صحيحًا أن الإنسان يستطيع أيضًا أن يُعجل أو يُؤخر لبعض الوقت هذا المكتوب الذى فى آخر الأمر لابد له من أن يتحقق؟. إن محمد على قام بانتشال مصر من الإمبراطورية ووفر الأمن للتجارة والصناعة وطورها فكريًا، وباختصار فقد دفعها إلى التقدم، أما إسماعيل فقد خربها وأضاعها.

الفصل الخامس عشر

(١٨٥٧ ـ ١٨٥٩)

نوبار بك يعين رئيس محكمة استئناف برتبة عالية ـ بعد فترة قصيرة يعين مديراً للسكة الحديدية ـ يجد فيها الفوضى نفسها والتسيب الذى يحيط بالبلاط، والكل له مطالب ـ نوبار بك بعد فترة قصيرة يعيد نوبار الأمور إلى نصابها ـ يوقف إضرابًا للميكانيكيين (سائقى القطارات) الأوروبيين بأن استبدل بهم بصفة عاجلة مساعديهم من الأهالى برغم اعتراضات القناصل ومخاوف الوالى وباقى رجال الدولة ـ النظام يستتب ـ نوبار يقوم بمراجعة الأسعار ويتمكن من مضاعفة العائدات ـ بهذه الخطوات الحيوية ينجح فى التجاوز بالسكة الحديدية حدود السيطرة والوصاية الأجنبية ـ الكوليرا فى مالطة ـ سفينة قادمة من مالطة وعلى متنها مسافرون مشكوك فى أمرهم ـ بفضل القرارات التى اتخذها نوبار يتم تأمين الترانزيت عن طريق الحجر الصحى عبر مصر دون أن تتوقف حقيبة الهند ـ حادث سكك حديد كفر الزيات حيث توفى الأمير أحمد باشا ولى العهد ـ نوبار بك المشغول دائمًا بإنهاء السخرة يقلص استخدامها إلى أقصى درجة فى سكك الحديد ـ حادثة نقل مدفع تثير غضب سعيد وتؤدى إلى إقالة نوبار بك ـ عناية سعيد بنوبار واحتفاظه بالقرب منه فى القصر لمدة عامين تقريبًا ـ بطانة سعيد تتألف من رجال لا قيمة لهم ولا شخصية.

* * *

قبل يوم أو يومين من سفر سعيد إلى السودان تلقيتُ أمراً برئاسة محكمة استئناف، وفى الوقت نفسه تمت ترقيتى إلى رتبة أعلى. سرنى هذا بالتأكيد ولكنه أدهشني، أي محكمة أهلية هذه؟ وُجد كما قلتُ من قبل مجلس مختلط للتجارة، الأمر الذى دفعنى إلى التفكير فى أن مسألة المحكمة والقرارات التى اتُخذت بشأنها ما هى إلا نتيجة لتبادل وجهات النظر بين سعيد والقناصل.

لم أهتم بما يلى ذلك من أحداث، أضف إلى ذلك أنه حتى إذا كانوا قد عينونى

رئيسًا ، فقد نسوا تعيين القضاة الذين من المفروض أن يشكلوا المحكمة الموضوعة تحت رئاستي . ثم أرسلوا لي بملفات حرصتُ على أن أرسلها بدوري إلى المتخصصين في الأمر لحين عودة سعيد . وهكذا رجعتُ إلى وظيفتي بصفة مؤقتة في خدمة الوالي مع احتفاظي بلقب رئيس المحكمة التي لا وجود لها حتى عينت فجأة مديراً للترانزيت والسكك الحديدية يوم ٩ مارس ١٨٥٧ .

جاء تعييني في ظروف كاريكاتورية تمامًا . فكما ذكرت من قبل فإن عام ١٨٥٦ شهد انتهاء خط سكة حديد القاهرة وتم الانتهاء من كوبريي بنها وبركة السبع ، وكان العمل يجري في كبري كفر الزيات وأسندت إدارة سكك الحديد إلى السيد جرين Green شقيق قنصل عام إنجلترا ، ولماذا أوكلت الإدارة لشخص أوروبي؟ ألم يكن هناك ما يكفي من الأهالي الأكفاء لإدارتها؟ بالتأكيد بلى ، إنهم كانوا هم من يريدون ويؤمنون سير الخدمة من وراء الكواليس .

وكان سعيد دون أن يعرف بهذه الحقيقة منساقًا وراء توجهاته ، ويفكر في أنه بما أن الإدارة تتعامل مع شركتين أجنبيتين وجمهور أوروبي وموظفين أجانب من التلغرافجية والميكانيكية وممدي الخطوط الحديدية الذين تم تشغيلهم في البلاد من بين أعضاء الجاليات الأجنبية سوف يصبحون مصدر مشكلات له إذا تم تعيين أحد الأهالي للإدارة ، وبخاصة أنه سيظل هو المسئول مباشرة . لكن عندما يتولى إدارتها أجنبي وبخاصة لو كان شقيق أحد القناصل ففي هذه الحالة وعند حدوث أي شكوى فإنه سيكون قادراً على الرد «ماذا تريدون أن أفعل؟ إن من يرأس العمل أوروبي توجهوا إليه» . وبذلك اعتقد سعيد أنه سيتحاشى كل دعاوى وطلبات التعويض .

كان السيد جرين رجلاً طيبًا ، لكنه لم يكن يعرف شيئًا عن الموضوع ، ووجد نفسه وسط موظفين ليس لديهم الخبرة بعد ، لم يتم تدريبهم وتأهيلهم بالشكل الكامل في مواجهة جمهور كان يعتقد أن كل شيء مسموح به له . كما أن الجميع في هذه الإدارة كانوا يعتقدون أنهم رؤساء باستثناء المدير نفسه ، ووصلت الفوضى إلى درجة أن السيد جرين المسكين كان يطلب ترك العمل حتى ولو بدون مقابل لكن كثيرا من الأصدقاء توسطوا له لدى سعيد فحصل على عشرة آلاف جنيه إسترليني

وإذن للانسحاب من العمل. وكان يبدو من الطبيعى أن يحصل أوروبى ضحى بثلاث سنوات من عمره فى إدارة أو عدم إدارة مؤسسة على مكافأة كانت تمثل حين ذاك ثروة. لكن فى الحقيقة أن أحدًا لم يفكر فى تأثير ذلك على الموظفين المصريين الذين عملوا طوال حياتهم بمرتب ضئيل وماتوا وهم فى الخدمة أو خرجوا على المعاش لينالوا مبلغًا تافهًا حقيرًا لايستطيعون حتى الاستفادة منه إلا لفترة قصيرة بسبب كبر سنهم أو لأنهم ينفقونه على الدواء والعلاج.

كل هذا بالإضافة إلى الخدمات التى كان الوالى يسديها للأوروبيين على رغمه، لم تكن من الطبيعى أن تُثير عطف الموظفين من الأهالى تجاهه. ولحسن حظ سعيد أنه كان يمكنه أن يتغاضى عن أى شيء خاص بهم؛ لأن خوفهم وعقليتهم كانت تثنيهم عن القيام بأى شيء.

بانسحاب جرين كان لابد من البحث عن خليفة له، فدعا الوالى القنصل الإنجليزى لكى يرشح له شخصًا، ولكن لماذا الاستعانة بقنصل فى مسألة تعيين رئيس لإدارة؟ بالتأكيد كان بسبب نفس الشعور! فمن الضرورى إلقاء المسئولية على آخر، ولأن العميل الرئيسى لسكك الحديد هو شركة إنجليزية، وكان المهندسون من الإنجليز، لذا فقد توجه إلى القنصل الإنجليزى ليترك له الاختيار حتى يتمكن فى حالة وجود بعض الصعوبات من اللجوء إلى رده المشهور والمعروف: «مالى أنا وما يحدث؟ إنه القنصل الإنجليزى هو الذى اختار المدير فتوجهوا إليه بالحديث».

لم يكن سعيد يريد أكثر من ذلك. يا لها من طريقة فريدة يصبح بها سيدًا فى بلاده! ولذا تنازل القنصل عن هذا الشرف الذى أعطاه له الوالى وقال له: «فى هذه الحالة عندى ثلاثة أشخاص أقترح عليكم أسماءهم: عبد الله بك، عبد الرحمن بك، نوبار بك فاختاروا منهم».

كان عبد الله بك من أصل إنجليزى لكنه أعلن إسلامه بعد أن تزوج من ابنة أحد المشايخ ولم تكن لديه أي مؤهلات تمكنه من شغل هذا المنصب المرشح له إلا أنه كان على صلة بشركة بيننسولير. أما عبد الرحمن بك فهو من سردينيا اعتنق الإسلام أيضًا وكان مديرًا للترانزيت فى عهد محمد علي، كان شخصًا متزمتًا يفتقر إلى

التركيز ويضيع وسط التفاصيل الصغيرة التي لا فائدة منها إلى حد كبير، ولم يكن مناسبًا لشغل المنصب بأى حال من الأحوال. أجهل سبب توقف ترشيحات القنصل عند اسمى، فعلاقتى معه كانت كعلاقتى بغيره من القناصل ولم تكن لى علاقات مباشرة معه، عمومًا تقرر تعيينى فى هذا المنصب ودون أى تأخير.

وبعد سنوات من هذه الأحداث قصَّ على السيد سينانو (Sinano) وهو صراف إسكندرى حضر المقابلة بين الوالى وقنصل إنجلترا، فذكر لى أن الوالى عندما قرر اختيارى قال له القنصل مندهشًا: «لكن سيدى إنه لم يعمل من قبل فى أى إدارة ولن يستطيع التصرف. فرد عليه سعيد: «آه! إنكم لم تتنبهوا إلى المقلب الذى فعلته فيكم، إنكم لم تعرفوا أن الشخص الذى رشحتموه عنيد وسوف يطرد القناصل من سكة الحديد بكل قسوة». وكان هذا التقدير والتشجيع لشخصى هو الدافع وراء قرار سعيد بإرسال خطاب تعيينى.

* * *

وعندما توليتُ وظيفتى أصبحتُ كمن أصابته الصاعقة من هول ما رأيت، قطاران يقومان بالرحلة يوميًا من القاهرة إلى الإسكندرية والعكس ويصلان عادة متأخرين أربع ساعات، وإلى جانب هذه القطارات التى تسير بشكل منتظم كم هائل من القطارات الخاصة من أجل طرود وبضائع الهند ومن أجل مسافرى الترانزيت وكذلك من أجل نقل مستلزمات بناء كبرى كفر الزيات ومستلزمات خط سكك حديد السويس، هذا إلى جانب القطارات الخاصة التى تنقل كل أسبوع الوالى وجيشه ومدفعيته وفرسانه ومشاته والهجانة من مكان إلى آخر.

ومن أجل مواجهة كل هذه الخدمات والتى ازدادت صعوبة بسبب عدم اكتمال كبرى كفر الزيات مما كان يجبر القطار على عبور النيل فوق عبارة بخارية، كان لدى بالكاد لكل هذه الخدمات من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ عربة قطار، منها بعض عربات للدرجة الأولى وأحد عشر جرارًا، اثنان منها كانا مخصصين فقط لخدمة الوالى. وبعد أن أعددتُ هذه الإحصائية فهمت فقط لماذا كان السيد جرين يتعجل طلب الرحيل.

لكن لو كان الأمر يتعلق فقط بالصعوبات المادية لكان الضرر هينًا. لكن العمالة

التى تم تعيينها مثلت نفس الخليط الذى كان عليه أهل الإسكندرية، وإلى جانب المهندسين وسائقى القطارات (الميكانيكية) القادمين من إنجلترا، وجد اليونانيون والإيطاليون والفرنسيون وكلهم من الموظفين بعقود عمل، لكنهم جميعًا كانوا مشحونين ضد رؤسائهم وزملائهم بمشاعر كانت تنتشر حينذاك فى الإسكندرية، فالأوروبى الواقع تحت حماية قنصله كان يشعر بأنه أعلى شأنا من زميله المجرد من الحماية.

كان كل واحد منهم يحسب نفسه الرئيس ويتصرف على هواه. كما أن الجالية الأوروبية المتشبعة بهذه المشاعر كانت تتخيل أن سكك الحديد مؤسسة تم إنشاؤها من أجلهم ومن أجل مصالحهم فقط. كان القليل منهم فقط يدفع ثمن كرسيه بل إن القناصل كانوا هم أول من لا يدفعون، وصاروا مثلاً يُحتذى به. وعلى رغم قلة الموارد حجزت لهم دواوين (كبائن القطارات) بأسمائهم. باختصار وكما كان الوالى يقول: «الكل فى سكك الحديد يأمر، الكل رئيس إلا أنا». وكان فى ذلك القول أمر إيجابي على أى حال حيث توصل على الأقل لمعرفة الموقف. لكن مَنْ المخطىء؟

ومن الناحية المالية، كانت هناك خسارة، وكان هذا هو الجانب الهين فى الأمر. أما الجانب الخطير والمهلك فقد تمثل فى هذه الفوضى التى تسبب فيها الغياب التام للانضباط ونتائجه السلبية التى كانت قد بدأت تنعكس خطورتها على العامة.

بعد استقرارى فى العمل بيوم أو يومين كان لدى الدليل على ما قلتُ حيث وقعت حادثة خطيرة فى محطة الإسكندرية عندما صدم أحد الميكانيكية بجراره عربتى قطار تجرى فيهما أعمال الصيانة الدورية. جُرح أحد العمال بجروح طفيفة فأسرع رئيس الميكانيكية ومدير المحطة بالتحقيق فى الأمر. وكانت النتيجة أنه ثبت خروج سائق الجرار من المحطة من دون إذن، وبالتالى الدخول إليها أيضًا من دون إذن، وثبت أن السائق قرر القيام بجولة أو نزهة صغيرة بجراره. وعلى الرغم من أنه نال غرامة، فإنهم قالوا لى: إنه لا يمكن أن نطبق عليه القرار دون موافقة القنصل. فما للقنصل، وما لهذا الموضوع؟ وما شأنه فى هذا؟ فى ذلك الحين كان الوضع كالآتي: كان الميكانيكية يتم تعيينهم من إنجلترا بعقود كانت تعطيهم الحق فى

أن تتم محاكمتهم عن طريق قنصل إنجلترا حتى لو كان الأمر يتعلق بعملهم. كان تدخل سلطة أجنبية فى إدراة أتولى كل مسئولياتها يبدو لى أمراً غير مقبول بالمرة، بل وخطيراً. لكن هكذا كانت الأمور تسير فى البلاد حيث كانت السلطات الأجنبية تتدخل فى كل شيء حتى فى السكك الحديدية.

لذا، فكان تدخلهم يبدو طبيعيًا جدًا حتى فى هذه الحالة الخاصة التى أشرتُ إليها. ولم يكن من المستغرب أن شقيق القنصل البريطانى الذى سبقنى فى الإدارة قد حرر عقوداً أخضع بموجبها جزءاً كبيراً من عمل إدارته لسلطة قنصليته. لكن هذا لم يكن رأيي ولم يكن كذلك رأى الملاحظين من الأهالى الذين وصلوا منذ فترة قصيرة من بعثاتهم التدريبية فى إنجلترا، وواجهوا صعوبات يومية فى التعامل مع الميكانيكية الأجانب. لم أجد بُدًا من ضرورة تنظيم هذا الوضع بسبب الإدارة السيئة. وكنتُ فى الحقيقة مصدومًا أن أرى الناس يعدون سكك الحديد ملكا خاصا لهم. وفى بداية الأمر رجوت بعض السماسرة الذين يترددون على القصر أن يبدءوا بضرب المثل بالفهم ويصبحوا قدوة لغيرهم ويشتروا تذاكر لمقاعدهم، ومن أجل تقليص كل هذه الفوضى أرسلتُ لكل القنصليات خطابًا بهذا المعنى مرفقا به خريطة لخط سير كل قنصل وقواسيه.

كنتُ أعتقد بأننى بذلك أوضحت وجهة نظرى بطريقة مهذبة، لكن يبدو أننى كنت مخطئًا فقد اشتكى أحد القناصل لسعيد فى وجودى وقال له إننى تصرفتُ مع القناصل وعائلاتهم وكأنهم فلاحون. كانت هذه هى الكلمة التى استخدمها بالضبط. شعر سعيد بالحرج وكان من الممكن أن أرد على القنصل بأن ما ذكره لم يكن رأى زملائه لأن كثيرين منهم شكرونى على ذوقى وأخلاقى الرفيعة، وبالفعل أعلنوا رفضهم استغلال حق لم يكن لهم وأنهم لم يفعلوا ذلك إلا لأن بعضًا من زملائهم الذين تنقصهم اللياقة ضربوا مثلاً بذلك. كنتُ أستطيع أيضًا الرد على القنصل بإظهار خطاب لأحد من زملائه كنتُ أحمله معى فى هذه اللحظة بالذات، لكننى فى الوقت نفسه لم أفعل واكتفيت أن أرد عليه بأننى لا أشاركه وجهة نظره. وأحببت أن أقصَّ عليكم هذه التفاصيل من أجل أن تعرفوا الطريقة التى كان يُعامل بها الوالى. لكن ما بدا لى غريبًا تمامًا ومثيراً للسخرية هى تلك المبررات والطريقة

التى كان يتذرع بها بعض القناصل لتبرير حقهم فى الانتقال المجانى فكانوا يقولون إن الوالى كثير التنقل وفى حالة حركة دائمة وترحال ولا يبقى فى نفس المكان لمدة طويلة وقد تم اعتمادنا للعمل معه، وبالتالى يجب أن يسافروا مجانًا.

كان هذا بالضبط وبالتحديد ما أرادوا، وفى كل مرة كانوا يتذرعون بهذه الحجة؛ ليرتبوا السفر المجانى لكل العاملين فى القنصلية بمن فيهم النساء والأطفال، بل كانوا يوزعون أيضًا بطاقات الركوب المجانى بتوقيعات مستشاريهم، وكان هذا شيئًا كثيرًا. لم يكن هدفى بالتأكيد هو تحصيل ثمن بعض التذاكر بالزيادة أو النقصان ولكن تنظيم هذا القطاع من إدارتي، ولذلك كنتُ دائمًا أرفض طلب الوالى بالرجوع عن هذا القرار الذى أصدرته.

وحسنًا فعلت، إننى لم أرجع فيه؛ لأنه لم يترتب عليه سوى أننى حصدت نتيجة لم تكن متوقعة ألا وهى كسبتُ احترام الموظفين الأوروبيين فى المصلحة. إن امتلاك الجرأة على القول لبعض الشخصيات العالمية التى تحوم حول الوالى بأنهم لن يكونوا الرؤساء فى إدارة وضعت تحت قيادتي، وأن يكون لديكَ الجرأة الكبرى فى أن ترد على قنصل عام يعتقد أن أحدًا لا يستطيع التجرؤ عليه كان يبدو أمرًا غير مألوف. وقد انتشر الخبر بشكل كبير فرفع مكانتى فى أعين الجميع.

* * *

حدث آخر أكد هذا الشعور وحسم قضية تقبل الموظفين لوجودى مديرا. كان كثير من المخالفات يقع على نطاق صغير. هذا كان صحيحًا لكن حدث ظرف مفاجئ وضعنى على طريق الكشف عن عمليات غش وتزييف كانت تمارس منذ وقت طويل، واعترف الجانى - وكان شابًا - بخطئه. وقد منعنى من طرده ما سيترتب عليه ذلك من عار سيلحق به وبأسرته، فسمحت له بالاستقالة بأى حجة تحلو له. وعلى الرغم من أن الموضوع تم فى سرية كبيرة، فإنه تسرب وأحس الجميع بما يمكن أن تكون عليه الحقيقة وتذكروا لى هذا الموقف. ومنذ ذلك الحين عرف المستخدمون الأوروبيون شخصيتى فاحترمونى وأصبحوا أكثر انتباهًا لأوامرى وساد النظام فى لحظة.

اختلف الأمر بالنسبة للموظفين من الأهالى، كنتُ متأكدًا من طاعتهم لكنهم فى

الوقت نفسه عندما تأكدوا فعلاً أن السلطة تجسدت فى شخصى فقط وأننى كنتُ الرئيس وأستطيع مواجهة الرعايا والموظفين الأوروبيين كان من الطبيعى أن يفكروا بأننى كنتُ أنوى تصحيح المظالم التى كانوا يعتقدون أنهم ضحايا لها، سواء بسبب أن الأوروبيين كانوا يحتلون المناصب الرفيعة ويتقاضون المرتبات العليا، أو أنهم كانوا يعتقدون أن الأجانب يشغلون أعمالا يرون أنهم الأحق بها والأجدر من الأجانب على أدائها. ازدادت مثل هذه الشكاوى وعلى رغم صغر حجم الخطر الذى كانت تعكسه هذه الادعاءات، فإنه كان يجب توخى الحذر والتحقق منها جيداً لأنه إذا كان الجنس التركى متزنًا يرى الأمور بعين صحيحة، فإن المصرى كان يتمادى بخياله الخصب وذكائه الفطرى إلى حد يصل بسرعة لدرجة المبالغة فى تقدير وتقييم الأمور الخاصة به.

لكننى استفدتُ بالصحيح من هذه الشكاوى فى إنهاء عقد المهندس الإنجليزى المسئول عن خدمة التلغراف كى أعطى هذا العمل لثلاثة من المهندسين الوطنيين الشبان الذين تعلموا فى إنجلترا بدلاً من أن أعهد به لأوروبى، وهو قرار كان من المنتظر أن آخذه أنا أو يأخذه أى شخص غيرى يكون فى مكانى. كما أخطرت أحد المهندسين من الأهالى المتعلمين فى مصر من أجل إنشاء خط بنها ـ الزقازيق.

لكننى فى الوقت نفسه استفدتُ بأننى عرفت أن المستخدمين من العمال فى ورش بولاق تصوروا أن ما أفعله يعنى أنهم سيحلون محل الأوروبيين بشكل عام. وهو ما دفعهم إلى الادعاء بأن الملاحظ الأوروبى يتجاهل إمكانياتهم ويفضل عليهم العمالَ الأوروبيين. وكما هى العادة السائدة فى البلاد قدموا لى الشكاوى المكتوبة على يد بعض زملائهم الذين أتموا تدريبهم المهنى فى بريطانيا. فرجوتُ الملاحظ بأن يسمح لهم بصنع عربة أو اثنتين؛ لأن الدعاوى المقدمة كانت بسبب استيراد هياكل العربات وشاسيهاتها وعجلاتها من إنجلترا.

انتهت العربتان ودعونى لرؤيتها، فوجدت أنها سيئة الصنع والشكل، وكان من المستحيل تشغيلهما، فبعثتُ فى الحال لصاحب الدعوى الذى يدعى أنه ظُلم ولكن لم يكن من حقى فصله دون إذن من الوالى لأنه كان من ذوى الرتب. تحدثت مع الوالى الذى أشار على بحقى فى عدم الاحتفاظ بهذا الشخص فى إدارتى وهو ما

نفذته . كان هذا الاستبعاد المفاجئ قد ضمن لى أن أكون مطمئنّا من جانب الموظفين الأهليين وأستطيع القول إننى على مر الأيام توصلتُ إلى أن أتمكن من تسيير العنصر الوطنى والعنصر الأوروبى ، وهما العنصران الرئيسيان للعمالة فى مصلحتى فى انسجام تام .

كنت دائمًا أشكل الإدارات المختلطة ، ويجب أن أذكر أنه من أجل تسييرها كان يجب إما أن أترك عنصرًا من الاثنين يأخذ المقدمة وحده ليستخدم الآخر كما يستخدم الفارس حصانه ، وهى طريقة خطيرة لأنها من الممكن أن تؤدى إلى صراعات سافرة . وإما أن أجعل الميزان مساويًا بينهم لكن فى هذه الحالة كان من الضرورى أن أمتلك القدرة على اتخاذ القرار واليقظة الدائمة إضافة إلى القدرة على مواجهة الجانبين ، لكننى لاحظتُ أن النظام الأول هو الأفضل دائمًا والأسهل كما أنه فى قدرة الجميع .

* * *

عندما تسلمتُ المصلحة كانت الحركة تكاد تكون معدومة ، وكانت الأسعار مرتفعة جدًّا لكنها فيما يبدو كانت انعكاسًا لفكرة لا تقوم على الجشع ، وإنما تعتمد على رؤية مفادها أن النقل المحلى لن يتطور ، هذا بالإضافة إلى أن إمكانيات المصلحة كانت ضعيفة وبالكاد كافية لنقل تجارة الشركات البحرية والمواد اللازمة لمد خط سكك حديد السويس الذى كان تحت الإنشاء حينئذ ولنقل فرق الوالى التى كانت فى ترحال شبه دائم .

فى الوقت نفسه ، كنتُ أفكر فى أن هذه الإمكانيات مهما كانت محدودة فإنه يمكن استخدامها بشكل أفضل ، ولاحظت أن العربات المخصصة لنقل الفحم إلى الإسكندرية تعود دائمًا خاوية . فلماذا لا يتم استغلالها بدلاً من عودتها هكذا؟ لذا قمتُ بتخفيض أسعار نقل الحبوب والقطن ، بل ووضعتهما ضمن تصنيف الأسعار الخاصة بعيدًا عن البضائع الأخرى .

كذلك كنتُ أتعامل بشكل عادل ومتساو مع تجار جادين . وبدأ خط سكة الحديد فى خدمة الحركة الداخلية فكان من الضرورى رفع أعداد القطارات .

ظل عدد مستخدمى القطار ثابتًا، إلا أن الميكانيكية كان عملهم شاقًا، وبعد هذه التحسينات تزايد الحمل عليهم وكانوا يعملون أحيانًا اثنتى عشرة ساعة أو حتى أربع عشرة ساعة فى اليوم على آلاتهم. كان من الممكن استقدام المزيد، لكن كان يجب إرسالهم إلى فرنسا وإنجلترا أو ألمانيا، بالإضافة إلى أنهم كانوا سيطالبون ولا بد برواتب تتساوى مع ما كان يتقاضاه زملاؤهم القدامى فى العمل، ثانيًا كان تدخل القناصل فى المسائل الخاصة بالعمل ومساندتهم للأجانب عاملين جعلانى لا أفكر فى هذا الأمر.

لم يكن كبير الملاحظين على قسم الجرارات ـ وهو وطنى ـ رجلاً يستهان بقدراته. ففى يوم من الأيام الجميلة ودون أى سابق إنذار تلقيت خطابًا من الميكانيكية وجميعهم من الأوروبيين كما قلتُ من قبل فى نهايته رسم دائرة وبداخلها توقيع اثنى عشر منهم، ووجدتُ نفسى كما أوضح لى ملاحظى أمام إضراب جماعى. بادرت فى الحال وقلت له: «هل لديكم من الميكانيكية المصريين من يقدرون على تولى قيادة الجرارات»؟ فردَّ الملاحظ بنعم. فقلتُ له: «أواثق أنتَ من هذا»؟ فقال: «نعم». قلتُ: «كم لديكَ»؟ قال: «ثلاثة» فقلتُ: «مائة جنيه مكافأة لكَ عن كل وطنى تستطيع إعداده لقيادة قطار». وجلسنا نحسب الإمكانات المتاحة لنا فوجدنا أن الميكانيكيين الاثنين المخصصين لقطارى الوالى لم يكونا ضمن الموقعين ومعهما أربعة أو خمسة من الإسكندرية بالإضافة إلى الوطنيين الثلاثة الممكن استخدامهم معلمين، وقال لى الملاحظ: عند الضرورة سأقود أنا بنفسى.

فى ظل هذه الترتيبات، كان من الممكن تسيير الخدمة على رغم ما حدث، وما كان عليَّ سوى أن أعلق سير قطار البضائع لبعض من الوقت وعوضت ذلك بتسيير قطارات مشتركة (تجمع بين عربات الركاب وعربات أخرى للبضائع). وهكذا أصدرتُ أوامرى للملاحظ بتسريح المضربين. وفى اليوم التالى تم تكليف سائق وطنى بقيادة قطار مشترك (ركاب ـ بضائع). وفى الحقيقة لم أكن مدركًا حجم ما أحدثته قراراتى بتعيين السائقين من الأهالى وما أثارته من ردود فعل فى القاهرة والإسكندرية.

ترددت الأقاويل فى كل مكان : «حياتنا وُضعت فى موضع الهلاك» . اهتزت مشاعر القنصل البريطانى والفرنسى وبدرجة أقل اهتزت مشاعر شركتى بينينسولير وشركة الميساچيريه ، وأعلنتا احتجاجهما على هذا القرار ، واضطرب الوالى قليلاً . كل هذا أصبح عبئًا على عاتقى وأصبحتُ كالقشة فى مهب الريح حتى إن الأمراء أعلنوا أنهم لن يستخدموا الخطوط الحديدية . استدعانى الوالى واعتقدت فى البداية بأنه سوف يضم إلى خدمته أحد السائقين الوطنيين ويعيرنى سائقه ، غير أنه لم يتحدث فى هذا الموضوع وكان يبدو لى بأنه لم يكن فى حالته الطبيعية . و أتذكر أن أرتين بك استغل لحظة كنتُ فيها وحدى أجلس بعيدًا عن المجموعة التى تحيط دائما بالوالى لينصحنى بأن أتوخى الحذر وأن أتخلى عما فى ذهنى ، وألا أعهد بقيادة القطارات لأحد من الأهالى . وأنهى حديثه لى بقوله : « لا تعتمد على مساندة الوالي» . لكن الأمر لم يكن يتعلق بمساندة الوالى أو عدم مساندته ، لأننى كنتُ قد اتخذتُ قرارى فى اليوم نفسه بإرسال قطارات يقود كلاّ منها سائق وطنى .

وصلنى احتجاج من قنصل إنجلترا بصفته الشخصية ، واحتجاج آخر باسم وزير النقل والمواصلات الإنجليزى ، واحتجاج ثالث من القنصل الفرنسى ورابع من وكلاء شركتى بينينسولير والميساچيريه . كان الجميع يردد نفس الكلام : إنهم لا يمكن أن يقبلوا بأن يُعهد للعرب[أ] بقيادة القطارات التى تنقل بضائعهم . وأضافوا بأن هذا يمثل خطرًا على كل ما يسير على السكك الحديدية .

وأخيرًا كانت كل هذه الاحتجاجات تستند إلى فقرة فى العقود المبرمة مع شركات وإدارات البريد البريطانية زعموا أن بموجبها لا تستطيع الحكومة المصرية ولا يحق لها أن تعهد بقيادة القطارات إلا للأوروبيين . لم أكن قد بحثت بعد موضوع هذه العقود لكننى لم أجد جملة الميكانيكية الأوروبيين ، وإنما كان كل ما كتب يجب أن يعهد بقيادة القطارات إلى ميكانيكية أكفاء .

لكن فيما يبدو أن هذه الكلمة فى نفوس كل هذه الأطراف لم يكن لها سوى معنى واحد ينطبق على الأوروبيين فقط . دافعت بقدر الإمكان عن وجهة نظرى مستندًا فى ردى على هذه الادعاءات ، إلى أن هذه الكلمات تتطابق مواصفاتها على

(أ) أى الأهالى .

الميكانيكية الوطنيين لأنهم نالوا شهادات اعتمادهم ميكانيكية على يد ملاحظين لا يمكن لأحد أن يشك فى كفاءتهم. وأضفت بأننى لا أستطيع استبعاد شعب بأكمله وأصفه بعدم الكفاءة.

حاولوا التأثير عليَّ بكل الوسائل الممكنة لكننى تماسكتُ جيدًا، ولحسن الحظ كان الوالى قد سافر تاركًا لى حرية التصرف كما قال هو بنفسه. انتهى الأمر بأن أرسلتُ خطابًا إلى القنصل الإنجليزى قلتُ له فيه: إنه إذا كان عليه أن يتدخل فى أعمالى فمن المفروض أيضًا أن يأتى ويتقاسم معى مكتبى ويشاركنى المسئوليات التى تثقل كاهلى.

وضع هذا الخطاب نهاية للمعركة، واحتفظتُ بالسائقين العرب الثلاثة وقلصتُ قليلاً من خدمة الملاحظين وبمساعدة رجالى فى الإسكندرية سارت الخدمة دون أي عوائق تذكر.

وعاد المضربون إلى رشدهم ووافقتُ على إعادتهم للعمل، ووجدتُ أنه من المفروض أن تحدد لجميع العمال مكافآت كأجور إضافية عن ساعات العمل الزائدة، لكننى استثمرت هذه المناسبة وجعلتهم يتنازلون عن امتيازاتهم التى أبرمت من قبل معهم ووقعتُ لهم على عقود جديدة استبعدت منها الفقرة التى بموجبها يمكن للقنصل التدخل.

ومن ناحية أخرى تبينتُ أنه ليس من العدل أن رجالاً يعملون فى مثل هذا العمل الشاق يتم إخضاعهم بهذا الشكل لأوامر رئيس العمل بشكل تام والذى يمكنه يومًا أن يُسيء استخدام سلطاته. ووعدت المضربين بأنه سيتم محاكمتهم فى الواقعة التى انتهت أحداثها عن طريق مجلس مكون من كبير الملاحظين وكبير المهندسين والمدير العام. فشكرونى على هذه المبادرة، وكما قلتُ منذ قليل كانت النتيجة أنه تم تغيير عقودهم وبفضل المائة الجنيه التشجيعية التى خصصتها لكبير الملاحظين، استطعتُ أن أعين من بين الأهالى العدد المطلوب من الميكانيكيين.

ولما تقابلتُ بعد ذلك مع القنصل الإنجليزى، حاول استدراجى لكى أستعين مرة أخرى بالعقود المبرمة فى السابق مع إدارة البريد والشركات الأجنبية التى ما زالت (على رغم التغييرات التى أدخلتها عليها)، معظم بنودها سارية حتى اللحظة التى

أكتب فيها هذه الكلمات؛ لكن القنصل البريطاني كان يريد مني ألا أعين سوى الميكانيكيين الأجانب، فبالنسبة له لم تكن المسألة مسألة الجنسية، وإنما مسألة أمان. وكان صادقًا في هذا الشعور ولا يخفي وراءه أشياء أخرى، فقلت له: «لكن يا عزيزي القنصل على الرغم من أن ما ذكرته لم يكن منصوصًا عليه في العقود القديمة بالفعل؛ هل تعتقدون أنني سأكون الرجل الذي سيرتجف مع كل مرة يسيِّر فيها قطارا وأكون مجنونا لدرجة أن أعهد بمسافرين أو حتى ببضائع إلى سائقين لا أكون واثقًا من قدراتهم واختبرتهم»؟. فقال لي القنصل: «إذن لماذا لا تقر بذلك كتابة»؟ فقلتُ له: «لأن هذا الطلب إهانة لي». فقال لي: «حسن جدًا يا عزيزي البك طالما أنتم على رأس الإدارة سأكون مطمئنًا بأنه لن يحدث أي إهمال، لكن مَنْ يعرف كيف سيكون خليفتكم»؟ - كم مرة لم أسمع فيها نفسي وهي تسألني نفس هذا السؤال - فقلتُ للقنصل: «آه إذن يا عزيزي القنصل إنكم ستمررون النص الذي تريدونه في العقود التي ستبرمونها مع خليفتي، ولكن ليس معي».

إن مسألة قيادة فلاحين ميكانيكيين للقطارات مسألة مقبولة اليوم بشكل عادي وتبدو في هذه الأيام أمرًا طبيعيًا جدًا بل إنه أمر موفر جدًا لدرجه أنني أنا نفسي أتساءل إن لم أكن قد بالغتُ في مسألة البلبلة التي أثيرت عندما أعلنت عن قيادة عربي لقطار. ولكني لم أبالغ فعلاً. ففي هذه الفترة التي أتحدث عنها كان رد الفعل كبيرا وحقيقيا، بل إن كل شخص شارك في إثارتها كان يعني فعلاً ما يقول حتى الأمراء، وحتى الوالي كان قلقه جادًا وحقيقيًا. كان العربي في أعين الأوروبي شخصًا غير قادر على الرؤية الصحيحة ومهملا وكسولا، وكان يعتقد أنه من الجنون أن يُعهد بحياة كل هذا الكم من البشر إليه.

بيد أنني لم أشاركهم هذا الرأي عن العربي حيث كنتُ مقتنعًا بأنه إذا أحس أنه مراقب وملاحظ سيقوم بعمله بنفس الكفاءة والاهتمام اللذين يؤدي بهما الأوروبي، وكنت مقتنعًا بأنه سيقود القطار بنفس الحذر ونفس الكفاءة. لكنني بالتأكيد لم يكن في إمكاني أن أعتمد عليه كلية بشكل كامل فيما يخص الصيانة، لأنني أعرف أنه لا يهتم كثيراً بهذه الجزئية لكنني كنتُ قد نبهت على الملاحظ ألا يترك أبدًا أي جرار يخرج بقيادة ميكانيكي مصري إلا بعد أن يقوم هو بنفسه بفحص القطار، وكنتُ أقول لنفسي دائمًا: من الممكن أن نختار بين رجل

لا يشرب سوى القهوة ومتأقلم مع حرارة الجو وآخر يشرب النبيذ ويحس غالبًا بأنه منهار بسبب الحرارة .

فإذا كان الوالى فى لحظة توقيعه لقرار تعيينى قال للسيد سينانو عنى بأننى سأضع الجميع خارج أبواب سكك الحديد، وكان يقصد أننى سأُرسل خطابات شكر للعمال والموظفين الأجانب وأقيلهم، فبالتأكيد كان مخطئًا فى حقي، أما إذا كان يقصد من ذلك أننى كنتُ سأعمل على العبور بهذه الخدمة بعيدًا عن سيطرة الأجانب ـ وإذا عرفت شخصيته ستجد أن هذا هو قصده ـ فهو محق تمامًا لأننى فعلاً عبرتُ بالسكك الحديدية حدود سيطرة الإدارة الأجنبية وأصبحت تحت إدارة الوالى باتباع أبسط السبل تمامًا كما أثبتُ لكم الآن من دون أن أخطط لأى شى أو أتوقع هذه النهاية للأمور .

فعندما تسلمتُ وظيفتى الجديدة لم أنصع وراء أي فكرة كانت سائدة ولم أتبع أي خطة اقترحت من قبل . كان واجبى وشخصيتى يحتمان علىَّ ضرورة تصحيح مسار الإدارة التى وكل لى تنظيمها وتصحيح تجاوزات سكة الحديد بطريقة طبيعية وتجاوزات الجمهور والقناصل .

* * *

إن الهدف من وراء كتابة هذه الذكريات أن أوضح كيف تحولت مصر والأسباب التى أدت إلى هذا التحول والمراحل التى مرت بها .

وأعتقد أنه كان من الضرورى الدخول فى بعض التفاصيل فى حديثى عن إدارة السكك الحديدية؛ لأنها على الرغم من أنها كانت صغيرة، فإنها كانت صورة مصغرة من الأحداث الكبيرة التى كانت تقع داخل الإدارة التى تُحيط بالوالى . لكن كان يجب أن أتوقف هنا عن الحديث فى هذا الموضوع، لكن يبقى أولاً أن أتحدث عن كارثة أحدثها ولى العهد المنتظر إسماعيل وحدث آخر أقل أهمية كنتُ سأجعله يمر مرور الكرام لولا أنه كان يمثل سابقة لم تحدث من قبل فى إدارة السكك الحديدية وخدمات الحجر الصحى .

سأبدأ بهذا الحدث الأخير على الرغم من أنه حدث فى تاريخ لاحق لكارثة ولى

العهد: وصلت باخرة من مالطة وعلى متنها مريض فقام الأطباء المكلفون بالخدمة بزيارته، واعتقد أنها حالة كوليرا فتم وضع كل من على متن الباخرة فى الحجر الصحى.

وفى اليوم التالى وصلت سفينة شركة بينينسولير محملة بحقائب ومسافري الهند وكانت قد توقفت فى مالطة من أجل التزود بالفحم. وباختصار، أصبحت هى الأخرى موضع شك، ورفضت نزول ركابها إلى الشاطئ بعد قرار صدر من سلطات الحجر الصحى المؤلف من مستشارى القناصل، فكان على الركاب والحقائب الانتظار فى الإسكندرية لحين إشعار آخر. لم يكن الأطباء قد أجمعوا على تشخيص مرض الشخص القادم من مالطة، ومن ناحية أخرى تم إيقاف حقائب الهند حتى تنتهى إجراءات الحجر الصحى ويتم رفعه.

بات الأمر خطيراً، ولذا فقد تدخل قنصل الإنجليز بشكل مباشر وكذلك وكيل شركة شبه الجزيرة الذى كان ينتقل ذهابا وإيابا بين مقر المجلس الصحى والقنصلية ومن القنصلية إلى شريف باشا الذى أعلن له بأنه لا سلطة له أمام قرارات الوالى الغائب عن الإسكندرية والذى تمت استشارته بالتلغراف. باختصار، أعلن أنه لا يمكن له أن يتصرف خارج حدود هذه الأوامر. كنتُ فى النظارة فى أثناء زيارة وكيل الشركة الذى وجه لى حديثه قائلاً: «أرنا يا بك كيف يمكنكم أن تلتفوا حول هذه المشكلة، ألا تريدون أن تفعلوا شيئًا من أجلنا؟». فأجبته قائلاً: «فليعطنى شريف باشا الأمر وسأجد حتمًا طريقة». فقال شريف باشا: «لا أستطيع، بل إننى لا أنوى على الإطلاق إرسال تلغرافات أخرى إلى الوالى بهذا الخصوص، لأن هذا يعنى وضعه فى مزيد من الحرج». بالطبع لم يكن شريف يستطيع أن يرد سوى هكذا. وبناء على مبادرة جديدة من الوكيل الذى كنتُ على اتصال به خطرت لى فكرة، فقلت له بعد أن اجتمعتُ به فى مباحثات ثنائية: «حسنًا! اذهبوا وأحضروا لى كلمة شرف من القبطان والركاب بأنهم سيتبعون أوامرى بالحرف ولن يحاولوا مخالفتها».

سافر الوكيل وكتبت إلى رئيس الحجر الصحى بضرورة الحضور فى الساعة الحادية عشرة مساء مع مجموعة من رجاله فى المكان الذى يتم فيه إنزال السفن.

وفى الوقت نفسه أعطيتُ الأوامر للورش بإجراء بعض التعديلات على إحدى العربات الأمريكية الطويلة التى كانت تستخدم فى نقل مسافرى الدرجة الثالثة . بعد ذلك ، وبدون أن يعرف أحد أى شىء باستثناء طبعًا وكيل الشركة الذى طرحتُ عليه الفكرة ، توجهت إلى المحطة وكان رئيس الحجر الصحى ورجاله فى المكان والموعد المتفق عليهما ، فجعلتهم يحضرون القطار وتم نقل حقائب الركاب بعد أن وصلت بالمراكب إلى الشاطئ ثم قام رجالى بتحميلها ونقلها إلى العربات الأخرى ، ثم وصل الركاب بدورهم وهم تحت حراسة رجال الحجر الصحى واتخذوا أماكنهم فى القطار .

بعد أن تمت هذه الخطوة صعد جميع من اشتركوا من الرجال فى تحميل الحقائب وأنا نفسى ووكيلى إلى القطار الذى بدأ فى السير .

فى الصباح حوالى الساعة السادسة وصلنا إلى كفر الزيات وعبرت كل العربات التى تنقل الركاب النيل على متن العبارة دون أى اتصال مع العالم الخارجى .

تقابلتُ فى كفر الزيات مع الوالى الذى كان قد وصل منذ فترة وجيزة مصطحبًا كالعادة جيشه ، فقال لى وهو مندهش : «ما هذا»؟ فقلتُ له : «إنجليز تم القبض عليهم يا سيدى وجئتُ أسلمهم لكم» . وجد سعيد فى هذه الأكذوبة حيلة جيدة ، انطلت على المجلس الصحى ومضى القطار فى طريقه .

ولقد قمنا بتغيير القطار فى القاهرة دون أن ندخل المحطة ، وعند وصولنا إلى محطة أم عُبيد على طريق السويس رأينا أمام أعيننا منظرًا رائعًا ، منضدة كبيرة من الخشب نُصبت وسط الصحراء وحولها حوالى مائة من الباشبوزق على ظهور الخيل وفى أيديهم الرماح وإلى جانبهم مجموعة من الجمال والجمالين محاطين هم بمجموعة أخرى من الباشبوزق . وكانت الشمس قد أضاءت الصحراء منذ الصباح الباكر ؛ كان المشهد خلابًا ورائعًا .

تناول المسافرون طعام الإفطار وتولى الجمالون أمر الحقائب وقاموا بتحميلها على الجمال وبدأت القافلة تسير فى طريق السويس تحت حراسة جنودى من الباشبوزق بينما رحل المسافرون إلى السويس فى العربات الخاصة بالترانزيت . فى

السويس كانت المراكب التابعة للسفينة البخارية الإنجليزية تنتظر خارج المدينة، وتم وضع كل الجمالين وسائقى عربات الترانزيت فى الحجر الصحى. قبل السفر، عدت إلى الإسكندرية سعيداً لكن كان فى انتظارى عاصفة بحق.

كنتُ قد انتهكتُ قوانين الحجر الصحى وعرضتُ الإسكندرية للخطر. ويجب أن أعترف بأننى ولمدة عشرة أيام كنتُ أسير الخوف ولم أكن مطمئنًا على الإطلاق، فإذا تفشى وباء الكوليرا سأكون أنا المتهم لكن وفى نفس الوقت كنتُ متأكداً تماماً أن المسافرين لم يكن لهم أى اتصال بينهم وبين العالم الخارجى وأنه إذا ظهرت الكوليرا فسيكون ذلك بسبب ظروف أخرى غير التى كنتُ أقوم بمعالجتها.

لحسن الحظ وبعد عدة أيام، شُفى المريض المشكوك فى أمره حيث إنه كان مصاباً فقط بعوارض المرض الحميدة وبوصول السفينة التالية من مالطة تأكدنا أن الحالة الصحية فى مالطا كانت ممتازة، واطمأن الوالى بنفسه وقال لي: «أرجو ألا ترفض الشركة تقديم المال لنا عندما نحتاج إليه». ويبدو أنها كانت قد رفضت تقديم مبلغ عشرة آلاف جنيه قد طلبتها الخزانة قبل عدة أيام من هذه الأحداث.

هدأت الأمور.. وما قمت باتخاذه من قرارات فى هذه الأزمة صار نظاما تم العمل به فى المستقبل، وتم قبوله من قبل اللجنة الصحية.. وفى وقت السل والوباء كان المسافرون والبريد يستكملون رحلة الترانزيت عبر مصر وهم فى حالة الحجر الصحى. وبعد شهر من هذا الحدث قرأت مقالاً فى مجلة التايمز يثنى عَلَىَّ بشكل لم أكن أنتظره على ما قمت به من مبادرات فى أثناء هذه الأزمة.

وأشعر بالأسف؛ لأننى لم أحتفظ بهذا العدد؛ لأنه كان سيعوضنى عن الشتائم التى انهالت علىَّ آنذاك من الصحف، شتائم لم أعرها عموما أى اهتمام واحتفظت بهدوئى حيالها.

* * *

لا أذكر إذا كان الحادث الذى راح ضحيته أحمد باشا الوريث المنتظر لولاية العهد وقع قبل وقت طويل من واقعة الترانزيت التى كنت أقصها عليكم أم لا لكن ما أتذكره هو أنه كان يوم وقفة عيد الفطر (١٥ مايو ١٨٥٨) حيث توافد الأمراء

والموظفون ليقدموا للوالى التهانى بحلول العيد، وبعد انتهاء المراسم كان يجب أن يستقلوا القطار للعودة إلى القاهرة.

أرسل لى الأمير أحمد ورجانى أن أوفر عليه وعلى الأمير حليم مشقة النزول من العربة فى كفر الزيات وأن تنقل العربة التى يستقلانها إلى العبارة وهم على متنها. أما شقيقهما الأمير إسماعيل فقد شعر ببعض التعب فقرر بناء على نصيحة الطبيب البقاء فى الإسكندرية. كانت المسافة بين الرصيف الذى يقف عليه القطار وبين العبارة التى من المفروض أن تنقل المسافرين إلى البر الثانى كبيرة إلى حد ما. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كان الأمراء يريدون تجنب الزحام.

كانت العربات المحملة بمختلف البضائع تعبر بصفة يومية على العبارة، بل إن زوجتى نفسها التى لم تكن ترغب آنذاك فى تجشم عناء الطريق من المحطة إلى العبارة ومن العبارة إلى المحطة على البر الثانى كانت قد عبرت فى أمان تام وهى جالسة فى عربتها. إذن فلم يكن هناك أى شىء يدفعنى إلى أن أتوقع أي خطورة من هذا الأمر. وما طمأننى أكثر أن مديرى للأشغال والمسئول عن الكبرى وكذلك وكيلى سعيد بك كانا على متن نفس القطار.

فى حوالى الساعة الثانية أو الثالثة ظهر يوم الحادثة، رأيت خورشيد بك يركض نحوى بجنون وفى يده تلغراف وصل من كفر الزيات يحمل أخبارا بسقوط ثلاث من العربات فى الماء ومن ضمن الضحايا الأمير أحمد وخورشيد باشا وشخص ثالث كان معهم غرقوا فى النيل، بينما قفز الأمير حليم من باب العربة فى أثناء سقوطها وخرج سليمًا من الكارثة؛ صرختُ قائلاً: «إنها كارثة عظيمة! لقد ضاعت مصر!». أفلتت هذه الكلمات من لسانى لكننى كنتُ بعيدا عن توقع إلى أى مدى جعل إسماعيل هذه التوقعات صحيحة.

تم إخطار سعيد، وتوجهتُ مباشرة على متن قاطرة إلى موقع الكارثة. كانت العبارة تعج بمهندسي الخط وتعمل تحت إدارتهم، وقد تطوع عالم بريطانى شجاع من أجل المساهمة فى عمليات التحميل والتفريغ وكان يعبر النيل على العبارة ذهابًا وإيابًا من دون توقف، فتم استجوابه وكذلك وكيل المحطة ورؤساء فرق العمال، وقاد التحقيق السيد روس (Rouse) كبير المهندسين وأنا معه.

كانت نتيجة التحقيق أنه فى ساعة وصول القطار إلى محطة كفر الزيات، كانت الرياح شديدة إلى درجة أن الأمراء كانوا يشجعون العمال من داخل عربتهم على دفع العربة.

أعطاهم الأمراء «البقشيش» بمناسبة العيد، فجذبهم بريقه وتزايد عددهم وأدى تهافت الجميع من أجل دفع العربة إلى زيادة سرعتها بشكل كبير.. ومع هبوب الرياح اندفعت خارج أسوار العبارة ووقعت فى النيل. كانت هذه هى نتيجة التحقيق الجاد الذى قمنا به، ولحسن الحظ فإن «سعيد» لم يشك فى أنها محاولة اغتيال مع أن الشك كان من طبعه.

لكنها كانت بالفعل كارثة محزنة، وفى كل مرة تخطر هذه الحادثة القائمة على بالى لا أستطيع أن أمنع نفسى من التفكير فى أن مصر كان يمكنها أن تكون موجودة الآن إذا لم تكن هذه الحادثة قد وقعت؛ لأن الأمير أحمد كان بالفعل حكيمًا، متحفظًا، مقتصدًا، وكان لديه كثير من صفات والده.

لو نجا لما كانت مصر من نصيب إسماعيل الذى أعماه القدر، لأن ضياعه وضياع مصر كان أمرًا مكتوبًا على يديه، فلا راد لقضاء الله.

* * *

يبقى لى القليل من القول عن الفترة التى أمضيتها فى إدارة الترانزيت. سهَّل اكتمال خط سكك الحديد إلى السويس كثيرا من الأمور: لم يعد هناك حاجة إلى التنقل بالعربات والجمال مثلما حدث فى أثناء ثورة الهند عندما طلبت الحكومة البريطانية من سعيد الإذن بنقل قواتها عبر مصر إلى الهند فكان شحن الأسلحة يتم داخل صناديق مغلقة وكأنها بضاعة وتنقل عن طريق السكك الحديدية إلى صحراء السويس، وعبر الثلاثين ميلاً المتبقية حتى الميناء كانت الأسلحة تنقل على ظهر الجمال، ويتم نقل الجنود أيضًا عبر جزء من المسافة عن طريق سكك الحديد وعبر الجزء الآخر على ظهور الدواب التى كان تجهيزها يتم قبل وصولهم بيوم.

وقد كان مشروع السكك الحديدية شأنه شأن سائر الأعمال فى مصر مثل تطهير القنوات وبناء المنافع العامة يتم باستخدام السخرة. وفى ذلك الحين كانت

إدارتى للسكك الحديدية حيث شاء القدر أن يُترك لى أمر تشغيلها وعلاج كل مشكلاتها .

خصص حوالى ألف وخمسمائة شخص كل شهر للتحميل ولاسيما تفريغ الفحم والمواد الواردة من أجل الإدارة إلى ميناء الإسكندرية ؛ تم توفير هؤلاء الرجال عن طريق مديرية البحيرة وكان هناك بين القاهرة والإسكندرية ثلاثون محطة دائمة من أجل صيانة الخط ، وتكونت كل محطة من رئيس أوروبى واثنى عشر مصريّا ما بين مجند وموظف .

لكن فى كل شهر كان يتم إرسال تعزيزات مكونة من ثلاثين رجلاً تتم تغذيتهم على نفقتهم ويعملون فى صيانة الخطوط .

وفى اليوم الثالث من قيادتى لهذه المؤسسة كان أول عمل لى هو إعادة هؤلاء الرجال إلى قراهم ؛ لأننى كنتُ أرى أنه من الظلم والانتقاص من الكرامة أن أجعلهم يعملون دون أجر . ولم يلاحظ ذلك مهندس سكك الحديد ؛ لأن الرجال المجندين كانوا يكفون تمامًا لإنجاز العمل . ولو كنتُ أستطيع لكنتُ فعلتُ نفس الشيء مع رجال الميناء ، لكننى لم أستطع لأنه لم يكن من الممكن أن أجد كل هذا العدد من العمال حتى لو كنتُ أدفع لهم . على خط السويس كان لا يزال هناك لدى ٧آلاف فرد يعملون بالسخرة ، لكن ولكى يتم الانتهاء من عائق كبير يقف أمام الخط كان موجودًا عبر واد من الوديان ، طلب المهندس ثلاثين ألف عامل . لكن ما هذا؟ ثلاثون ألف عامل؟! بالطبع فلم يكن المهندسون هم الذين يعملون دون أجر . لكن «سعيد» كان مستعدّا من أجل سرعة الانتهاء من المشروع أن يُعطى كل الأوامر اللازمة ، لكننى رفضتُ هذا الأمر بإصرار . كنتُ أحس أنه كلما أسرعنا فى الانتهاء ، كلما وصلنا بسرعة إلى السويس . لكن تنفيذ مثل هذا الطلب وجلب ثلاثين ألف فرد بالسخرة سيكون أمرًا سيئًا جدّا فى حق الإدارة ، وأنا نفسى كنتُ ضد الموافقة على هذا الأمر الذى كان حينذاك يُعد أمرًا عاديّا بالفعل . لكن على العموم كنتُ أمتلك الحجة ؛ فكيف كان يمكن لى بما لدينا من إمكانات قليلة أن أوفر المؤن و الطعام لكل هذه الأعداد المهولة؟ هل كان من الممكن أن أجعلهم يعيشون على الماء؟ وتوصلنا إلى اتفاق ووافقتُ على استخدام ألف وخمسمائة رجل لكن

شريطة أن يصل كل يوم إلى موقع العمل قطار محمل بخزانات الماء والطعام يكفى لإعاشة هؤلاء العمال، بحيث يصل إلى أبعد من ثلاثين كيلومترًا من موقع العمل حيث توجد ثكنات العمال الدائمة. وبطريقة عفوية وجدتُ نفسى أتوجه للذهاب إلى موقع العمل، وعند وصولى وجدت لحسن الحظ أن عدد الجمال المستخدمة لنقل القضبان كان كافيا، وكنتُ قد أمرتُ أيضًا بشحن عدة عربات من البقسماط المملح والماء تنقل مباشرة إلى موقع العمل، وأمضيتُ ليلة فى المعسكر. صحيح أننى كنتُ أنام فى خيمة مغطاة بطريقة جيدة لكننى بالرغم من ذلك كنتُ أرتجف من برودة الطقس. أما العمال فكانوا ينامون فى الخلاء نصف عراة على المنضدة الخشبية الكبيرة التى تُستخدم كموائد لاستراحة الركاب.

يا لها من شجاعة وصلابة يتمتع بها هذا الشعب. إن هؤلاء الرجال قد رُحل جزء منهم من إقليم الدقهلية وأمضوا تقريبًا خمسة أيام سيرًا على أقدامهم فى الصحراء حتى وصلوا إلى موقع العمل، والباقى رُحلوا من إقليم أسيوط حيث وصلوا إلى القاهرة قاطعين مسافة مائتين وخمسة وسبعين ميلا على الأقدام وفى المراكب الشراعية، يأكلون من مالهم الخاص ومن القاهرة تم نقلهم بالسكك الحديدية وفى صحبتهم معاون كلفته باصطحاب هؤلاء الرجال. وقال لى هذا المعاون (بينى و بينه) إن من ضمن هؤلاء يوجد المئات ممن تم تأجيرهم حيث تكاتف الشيوخ والأعيان فى بعض قرى الصعيد ومن أجل الحفاظ على رجالهم وزراعتهم ودفعوا لفلاحين غرباء عن أرضهم وأرسلوا بهم ليحلوا محل الفلاحين المطلوبين أصلاً للسخرة من أجل هذا العمل.

وهكذا كان يدفع لكل رجل قادم من الدقهليه أربعمائة قرش خلال فترة السخرة، بينما حسبتُ أنا كالآتي: عشرة أيام من السفر ذهابًا وإيابًا وثلاثون يومًا فى موقع العمل يصبح المجموع أربعين يومًا. إذن وبناء على ذلك فإن يومية الرجل فى الأرض التى يعمل بها هى عشرة قروش. كما كان الرجال المستخدمون والقادمون من الصعيد يحصلون على سبعمائة قرش عن فترة السخرة نظرًا لطول مسافة الطريق، لكن فى النهاية كان يوم العمل فى الأرض بالنسبة لهم يقدر بحوالى نفس المبلغ وهو عشرة قروش. كنتُ أقول لنفسى إن الرجل الذى يُقدر عمله

بعشرة قروش يوميًا هل كان ينال الأجر المناسب والمساوى لما سُخر من أجله؟ لم أعرف ولا أعرف إلى هذه اللحظة إذا ما كانت حساباتى صحيحة، لكن ما أعرفه أنه منذ ذلك اليوم وجدتُ أن نظام السخرة ليس فقط هو محاولة للنيل من استقلال وحرية الرجال، وإنما يعد نظامًا أكثر وبالاً على اقتصاد ورخاء البلاد. ووعدتُ نفسى ألا يغمض لى جفن أو يرتاح لى بال إلا فى اللحظة التى تنهار السخرة فيها إلى الأبد. وإنى أشكر الله الذى أمد فى عمرى كى أرى السخرة تزول عن مصر نهائيًا.

* * *

لا يمكن أن يُصدق المرء ما كان عليه الجميع من اللامبالاة وعدم الاكتراث بموضوع السخرة. ففى عام ١٨٦٥ وأنا فى وزارة الأشغال العمومية وكانت إدارة سكك الحديد تقع تحت توجيهى المباشر، انهار خط مزدوج أنشئ حديثًا بين دمنهور وكفر الزيات بعد أن جرفته مياه فيضان النيل وأصبح من المستحيل عبور القطارات، فأصدرتُ أمرًا للسيد روس كبير المهندسين ليتولى الأمر، فطلب منى تخصيص أربعة آلاف عامل من عمال السخرة، فرفضت الأمر وأرسلت ملاحظة للسيد روس، أنه من الضرورى أن يعرف مستقبلاً نظرتى إلى السخرة على أنها شىء رهيب. ولما أصر السيد روس على موقفه أرسلت إلى أحد معاونىّ وهو رجل يُعتمد عليه وأمرته أن يأخذ معه رئيس المشرفين على أعطال الخط فى منطقة كفر الزيات ويدعى مايش (Maish)؛ ليقوموا بالمرور على كل المحطات لإصلاح الخطوط ما بين القاهرة وكفر الزيات وأن يستعينوا بعشرة من عمال كل محطة وبالمراكب الموجودة على النيل فى حالة الضرورة لإعادة تشغيل الخط. وبعد خمس وثلاثين ساعة من هذه الحادثة كانت القطارات تجرى على الخط. كنت سعيدًا جدًا ومتأثرًا بهذا الإنجاز لدرجة أننى أرسلتُ التلغراف التالى للسيد روس أقول فيه: «لقد طلبتم منى أربعة ألاف رجل بالسخرة من أجل إصلاح الخط، وأنتم تعلمون تمامًا مشاعرى حيال طبيعة هذا النوع من العمل، لقد أصلح كل من السيد مايش والسيد جازاجاس (Gazagas) الخط بمجرد الاستعانة بعمال الصيانة العاديين؛ لذا أرجو أن تعتبروا أنفسكم ليس أهلاً للبقاء بعد ذلك فى خدمة الإدارة».

لم أتلق أى رد منه ورحل دون أن يقول أى كلمة لأى شخص، ولا أعرف ما حدث له بعد ذلك.

* * *

وُظفت سكة الحديد، وكان الوالى هو المسيطر عليها، لكن استطاع البعض أن يوهموه بأننى أكثر سيطرة منه. وفى الحقيقة لقد أعطيت الفرصة لمثل هذه الأقاويل كى تنال منى لأننى لم أكن بالفعل أقبل أن يعطى أحد غيرى الأوامر فى إدارتي، الأمر الذى لم يعجب كثيرين من الشخصيات المحيطة بالوالى.

كان البعض يقترحون أن يبيعوا لنا عربات للقطارات وحرصًا منى على موارد خزانة إدارتي، كنت أرفض بشكل دائم وأؤكد لسعيد أن ما لدى من إمكانات يعد كافيًا تمامًا. ومن ناحية، كنت الأول فى مصر الذى سُمح له دون حاجة لأى تصريح أو أمر بتعيين الموظفين الذين أكون فى حاجة إليهم. كنت أقوم بترقية من أرى أنهم يستحقون هذا التكريم، وسهل على الأمر أن رواتبهم كانت مدرجة على القوائم الخاصة بالسكك الحديدية، وإذا كان لدى شيء معروض بأسعار باهظة كنت أضع هذا السعر جانبًا وأشكل أسواقًا خاصة نتعامل فيها بمساواة مع جميع الموردين الراغبين فى بيع منتجاتهم لنا بأسعار مناسبة.

حقيقة أنه خلال أشهر من العمل قررت سعر التذاكر التى التزمت بها طوال فترة وجودى فى الإدارة، هذا السعر الذى تقرر بعد دراسة ميدانية شاملة استمر العمل بها لسنوات كثيرة بعد تركى الهيئة، وإن كان بعض من جاءوا بعدى قد أجروا عليه بعض التعديلات الطفيفة. وبعد أحد عشر شهرا من وجودى فى الهيئة، أدت كل هذه الخطوات التى اتخذتها إلى زيادة الدخل من ثلاثة آلاف جنيه سنويا إلى ثلاثين ألف جنيه سنويّا. لم يكن سعيد بالطبع يكترث كثيراً لزيادة العوائد، لكنه كان متمسكًا بى، ولو لم يكن البعض قد توصل إلى نقطة ضعفه ووصفنى بأننى أكثر سيادة منه لتركنى فى الإدارة إلى الأ بد.

تابعت طوال فترة وجودى فى السكك الحديدية بشكل أو بآخر عملى فى معيته وكان هذا الأمر ييسر لى على وجه الخصوص التصرف باستقلالية تامة داخل

إدارتي . لكن الهجمات التى كنت هدفها لم تتأخر وتوقعت تغير الموقف وما سيترتب عليه من نتائج .

أمر سعيد بصنع مدفع بناء على توجيهات من السيد مينى Minie مخترع البندقية التى تحمل اسمه، وفى أثناء السفر إلى الإسكندرية أمرنى سعيد بأن أرسل إليه المدفع دون تأخير . بعد عشرة أيام رحل كل من أدهم باشا ومينى بك وأفلاطون بك مع المدفع فى قطار الصباح , أخبرت «سعيد» ببرقية أرسلتها ليكون فى انتظار القطار عند وصوله إلى محطة الإسكندرية . جهزت العربة لنقل المدفع حيث أراد سعيد تجربته على الطبيعة بنفسه، وكان معه بعض التجار والقنصل الفرنسي ولا فائدة من ذكر أن هؤلاء التجار كانوا يتمتعون برضا سعيد وكانوا يكرهوننى؛ لأننى لم أكن أقبل صائدى الثروات .

باختصار وصل القطار والشخصيات الثلاث الذين أشرتُ إليهم والتفوا حول سعيد، وبحث الجميع عن المدفع الذى تم نسيانه مع عربته فى كفر الزيات!! وبسبب مَنْ كان هذا الخطأ؟ بالتأكيد ليس منى لكن بسبب خطأ مَنْ كانت تقع عليهم مسئولية هذا الأمر . كان سعيد يبحث عن فرصة للتخلص منى، فصاح : «سوف أريه بأنه لا يساوى شيئًا!» . وهكذا تقرر استبعادى وكتب خطاب إقالتى .

وفى اليوم التالي أبرق لى أحد أصدقائى يخبرنى بهذه الواقعة، وفى الحال قمتُ بتوقيع قرار بزيادة أجور اثنين من الموظفين، وانتظرتُ فى هدوء خبر إقالتى . وعند وصول القطار القادم من الإسكندرية قدم لى أحد قواسة سعيد مرسومًا قرأته ووقعت عليه بعد أن أحطت به علمًا وأنا راض تمامًا، وفى الحال أعطيتُ القواس بضعة جنيهات كانت فى جيبى . وأكتب لكم ما ورد فى هذا المرسوم الذى أتذكر نصه بدقة وكأنه الآن أمام عينى حيث قال لى سعيد : «لقد أمرتكم أن ترسلوا لى المدفع ولم تفعل . لقد خالفت أوامرى بهذا الشأن كما فى كثير من المواقف الأخرى، الأمر الذى يدفعنى بالتأكيد إلى التفكير فى أنكَ تولى ثقتك لجهة أخرى، وفى ظل هذه الظروف لا يمكننا أن نتعايش سويًا، لذا فعند استلامك هذا المرسوم فلا عليكَ سوى أن تذهب إلى حيث وضعتَ ثقتك» . كان الخطاب بتاريخ ٢٧ مارس ١٨٥٩ .

وكـان هذا يعنى بشكل واضح «أنكَ وضـعتَ ثقـتك فى قنصليـة إنجلتـرا ، إذن اذهب إليها» . اختصر سعيد كل شيء فى هذه الرسالة ولكنه استقبلنى بعد بضعة أيام من خروجى من سكك الحديد وكان مشبعًا بنفس الأفكار السابقة .

وفى التـو واللحظة ، وبعـد اسـتـلام هذا الأمـر توجـهت إلى الإسكندرية وبخصوص هذا الموضوع أجد نفسى مضطرّا إلى الرجوع ليوم رحيلى من القاهرة كى أستطيع أن أوضح لكم أسباب تطور وتوتر العلاقات بينى وبين سعيد .

فـفى هذا اليـوم تجمع كل مـوظفى المحطة والإدارة من الأجـانب والمصـريين وتوجـهوا إلى رصـيف المحطة لوداعى وأنا مسـافـر إلى الإسكندرية ، وأخـذ هذا الموقف شكل مظاهرة وداع ، بل وحملنى البعض على أعناقهم وأنا خارج من باب الهيئة . كان هذا شيئًا جديدًا وغير مألوف فى مصر فمن فى الماضى كان يجرؤ حتى على الحديث؟ أى تقدم هذا الذى حدث فى نفوس الشعب فى ظل طيبة أو عدم اكتراث سعيد؟ ! وإذا عدنا بالفعل إلى عصر محمد على وعباس كان الرجل الذى يُعفى من منصبه أو يفصل ، يعد شخصًا منبوذًا يتحتم عليه البقاء فى منزله لا يبرحه . وكان الناس يخافون حتى المرور أمام نوافذ منزله المغلقة خشية أن يقال عنهم إنهم من أعوانه . وفى الحقيقة أن ما حدث كان أمرًا لا يُصدق .

وبعد وفاة سعيد ونتيجة لشخصية إسماعيل ، عاد الخوف إلى نفوس المصريين ، لكن ليس بالقدر الذى كان عليه فى عهد عباس . فبعد أن تم فصل أحد أصدقائى وهو راغب باشا ، سمعتُ فى ذلك الحين هذا التعليق الذى قاله لى أحد الموظفين : «صحيح أن «راغب» رجل لا حياء عنده ، تخيل أنه لم يبال بتجريد أفندينا العادل له من منصبه ، بل وواتته الجرأة على الظهور فى السوق ! » .

إن الأشخاص الذين سيقرءون هذه المذكرات من بعدى - إذا حدث وقرأها أحد - سيصابون بلا شك بالدهشة لقلة ما ذكرته عن زملائى من الأهالى ؛ لأن ما أكتبه ليس تاريخ مصر . إننى بكل بساطة أسترجع الأحداث أو الشخصيات التى كان لها تأثير فى تحول مصر أولاً ثم تطورها ثانيًا . كيف كان يمكن لرجال تشير شخصياتهم إلى الصفات التى أشرت إليها فى الملاحظة السابقة المساعدة أيا كانت فى تطور البلاد؟

بالتأكيد فإن محمد على شكل رجالاً يخافون من سيدهم ويعملون جيدًا وبأمانة، لكنهم كانوا بلا إرادة أمامه أو قدرة على اتخاذ المبادرة. أى تأثير هذا كان من الممكن أن يُحدثه أشخاص يتمتعون بالاحترام الكامل لكن لا يملكون سواه؟ هل كان يمكنهم فى ظل ما كنا نمر فيه من ظروف أن يُحدثوا تغييراً فى سير الأحداث؟ عمومًا فلقد كان رجال محمد على فى طريقهم إلى الاختفاء.

ولم يجد سعيد عند وصوله إلى الحكم شيئًا أفضل من تنصيب عَبد وكيلا له - هذه الكلمة فى الشرق لا يعنى معناها الإذلال، إنما رجل تم شراؤه أثناء حرب استقلال اليونان وتمت تربيته فى معيته. رجل مسكين كان عمله فقط طوال حياته هو الاهتمام بغليون سيده وتقديمه له، وهم أناس ليس لديهم القدرة على تكوين أي أفكار، بل أناس أيضًا لا قدرة لديهم على فهم أبسط الأفكار.

وبهذا الخصوص أتذكر أن مجلس النظار كان يجب أن ينعقد لمناقشة مسألة، فطلب سعيد من أرتين بك (الذى خلف بوغوص بك كوزير فى عهد محمد على) أن يساعد «ذوالفقار» ويرشده. صعد أرتين بك إلى القاعة حيث كانت تنعقد الجلسة وعرض الموضوع كما كان يريد الوالي، فقال له ذوالفقار الذى كان يستمع بكل تركيز: «لكننى لم أفهم جيدًا». فقال له أرتين بك: «من أجل ذلك تمامًا أرسلنى الوالى». أجابه أرتين بك دون أن يشعر بأى قلق وعرض عليه الموضوع المطروح فى شكل بسيط وبصيغة شفوية حتى يتسنى له فهم وجهة نظر الوالى.

* * *

كان ناظر الخارجية شريف باشا، قد وُلد فى مصر من أسرة تركية، وتعلم بفرنسا فى مدرسة البعثة المصرية وأكمل تعليمه العسكرى فى مدرسة إعداد قادة الأركان حيث التقيته لأول مرة. كان سعيد قد رقاه دفعة واحدة إلى رتبة كولونيل إحدى الفرق العسكرية، وفى الوقت الذى عدتُ فيه من القسطنطينية كان قد أنعم عليه بلقب باشا وعينه فى نظارة الخارجية.

ويجب أن أذكر أن هذا الاختيار كان سيئًا لأن صديقى على رغم أنه كان محترمًا جدّا وجديرا بالتقدير، فإنه كان مهملاً ويتمتع بقدر كبير من اللامبالاة لدرجة أنه لم

يكن يهتم بأى شيء سوى ما كان يفكر فيه الأوروبيون ولاسيما القناصل الذين قالوا عنه إنه صاحب فكر متحرر.

أى فكر هذا الذى كان يدور فى ذهنه؟! فأنا لم أعرف له أى أفكار كانت أصلا فى ذهنه! ففى عهد إسماعيل تمكن أحد المحتالين أصحاب قضايا التعويضات من الحصول على خطاب توصية منه لرئيس محكمة كتب فى صيغة كانت تُعدُّ أمرًا للقاضى للحكم فى صالح الرجل، ولا أدرى كيف وقع هذا الخطاب فى يد الخصم فى هذه القضية الذى ذهب بدوره إلى شريف وتحدث معه بصفة ودية ليسأله: «إنكم بالكاد تعرفون الشاكى الذى أرسلتم لمصلحته خطاب التوصية هذا، بل إنكم فعلتم هذا بناء على طلب صديق لكم». فرد عليه شريف فى منتهى البساطة: «بماذا يفيد إذن أن تكون فى الحكومة إذا لم تكن تستطيع أن تفعل ما تريد»؟

لقد كتبت هذه الكلمة عن شريف كى أوضح لكم أنها مثال لشخصية الرجل الشرقى الذى لا يَعُدُّ نفسه صاحب سلطة فى الحكومة إلا عندما يكون فى إمكانه أن يفعل ما يريد كيفما يريد ووقتما يشاء.

بعد عدة أشهر من إعلان سعيد واليًا كنتُ موجودًا معه بمفردنا عندما دخل شريف، وبعد بضعة كلمات قال: «سيدى إن القنصلية اليونانية تطالب بمتابعة قضية السيد فلان (و أعطى اسم أحد الأشخاص اليونانيين على ذمة قضية محلية) ما أوامر سموكم؟ سيكون القرار كما يشاء سموكم، لكننى لا أرى أى مانع يا سيدى فى إرضاء طلب القنصلية». فيرد سعيد عليه: «عندكَ حق، كما أنه مأزق نحن فى حل منه». وعلى رغم اعتراض الأوصياء فإنه كان من الطبيعى أن تُنظر قضية مسيحى ينتمى إلى جالية مسيحية خارج نطاق قوانين البطريركية وأن تُنظر تبعًا لقوانين الأحوال الشخصية المسيحية؛ لذلك كان من الطبيعى أيضًا أن تتم إحالتها إلى القنصلية اليونانية المنوطة بالموضوع والتى تخضع لقانون الأحوال الشخصية اليونانية وتعمل طبقًا لأحكامها.

لكننى لا أتحدث هنا عن النزاهة أو طريقة إدارة القضية، فلا أدعى أن البطريركية كانت ستدير القضية بشكل أفضل من القنصلية، فمن حيث هذه النقطة كان الاثنان

متساويين. وإنما أتحدث عن الطريقة التى يؤدى بها الساسة واجبات الحكومة تجاه مَنْ هم تحت إدارتهم وحماية حقوقهم والتنازل عن سلطاتها لصالح قوة أجنبية، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى الوضع الذى نحن فيه الآن بين المصريين والأوروبيين وبين الحكومة والقنصليات؛ هذا الوضع الذى حذرت منه كثيراً فى بداية حكم سعيد.

* * *

يبدو أن هذا الاستطراد قد جعلنى أبعد عن ترتيب الأحداث التى سوف أعود إليها حالاً وأنا متلهف. . وصلتُ إلى الإسكندرية حيث كان الوالى مقيمًا فى هذه الفترة على ظهر اليخت الخاص به، فامتنعت عن الذهاب لزيارته. ومرة أخرى تم رفع اسمى من سجلات الموظفين والإدارة. لكن أحد أصدقائى من الأوروبيين شجعنى على رؤية سعيد وقال لي: «إنه لا يكف عن السؤال عنكَ وعن أحوالكَ وإذا كنت قد تأثرت مما حدث، لكننى فهمتُ أنه يريد رؤيتك».

ذهبتُ إلى اليخت الذى سمحوا لى بالصعود على متنه وأدخلونى إلى سعيد، كان يرتدى ثيابه العادية جالسا على ما كان يُطلق عليه (عرشه) الذى يُشبه ذلك الذى كان دوق مقاطعة ڤندوم (Vendome) يستخدمه فى أثناء حملاته فى إيطاليا. هكذا كان سعيد يستقبل يوميّا من أصفهم بضيوفه «الصغار». نظر إلىَّ بطرف عينه بنظرات ماكرة وابتسامة تهكم على شفتيه. لم يكن غاضبًا، وبصفة عامة كان سعيد طيبًا جدًا ولا يعرف الحقد وبدأ فى التهكم علىَّ بشكل رقيق منذ دخولى عليه، ولا أستطيع أن أقول: إنها كانت «سخرية» لأن استخدام هذا التشبيه من جانبى سيكون فيه تحريف للحقيقة. كنتُ أرد على تهكماته هذه بشيء من القوة كى أثيره من دون أن أسبب له أى إحراج. وفى لحظة من لحظات الحديث وجدتُ نفسى أقول له: «سيدى اعترفوا بأنكم كنتم تحت تأثير نوبة غضب لا مبرر لها!». فقال لى: «لكن لا على الإطلاق؛ هل أرسلت لى المدفع»؟. قلت: «عفواً سيدي، بما أننا نتحدث بجدية فإن المدفع تم إرساله تمامًا بناء على أوامركم. لكن هل هى غلطتى أن الأغبياء الثلاثة الذين عُهد لهم بهذه المهمة بدلاً من أن يهتموا بها انشغلوا عنها بالشرب والعربدة إلى درجة أنهم نسوا المدفع»؟ قال: «نعم إن الخطأ خطؤك، بل إنك تعترف بنفسك على دليل إدانتك بوصف من اخترتهم للمهمة بأنهم أغبياء؛ إذن كنتَ تعلم أنهم كذلك فكان عليك أن تراقبهم بنفسك». وبعد هذه الملاحظة،

والتى كان من المستحيل أن أتوقعها منه، استسلمت للأمر الذى جعله فى حالة نفسية أفضل مما كان عليه.

انتهزتُ فرصة هذا اللقاء كى أقول له: إنه برحيلى أصبح هو المدير الفعلى للترانزيت، و إن العامة ينظرون إليه على أنه المسئول عن تأمين السكك الحديدية. وتمسكتُ بهذه الكلمات لدرجة أنه نادى على عرفان باشا مدير منزله وقال له: «أخرج نوبار لأنه إذا استمر هكذا فسوف يجعلنى أعترف بأننى كنتُ مخطئًا بإعفائه من عمله، وسيرغمنى على أن أسأله أن يسامحنى!».

مسكين سعيد! قلبه رقيق وطيب، لا يكره ولا يبغض؛ لو كان يملك بعضًا من العقل لأصبح نموذجًا للحكام فى مصر. على أي حال، رفض تمامًا أن يُعيدنى إلى قائمة الموظفين وكلما كان يهيأ له أننى كنت أرغبُ فى هذه العودة، كلما كان يرفض بطريقة تُخبئ وراءها رغبة ماكرة. وهكذا ضمنى إلى معيته لمدة عامين دون راتب أو وظيفة، لكن يجب أن أقول: إنه طوال هذه الفترة غمرنى بالعطف والرعاية، وكما لو كان يفعل ذلك كى أصفح عن تهوره. أعطانى أرضًا للبناء فى الإسكندرية وأراضى زراعية فى الصعيد، وكان كل هذا يساوى فى مجموعه عشرين مرة الراتب الذى كان من الممكن أن يخُصص لى.

وكانت هذه الفترة هى التى تصاعدت فيها الفوضى الفكرية، وحدث كثير من التضارب فى الأفكار والتى حاولت أن أفسرها لكم.

الفصل السادس عشر

(١٨٥٧ ـ ١٨٦٣)

سعيد يتفاوض على قرض مع بنك التسليف الباريسي ـ البنك يشترط ضمانا للقرض الرقابة المالية على الاقتصاد المصري ـ نوبار بك يرفض تحرير خطاب الموافقة الذى كلفه الوالى بكتابته ـ انقطاع المفاوضات ـ طلبات التعويضات التى يتقدم بها الأوروبيون المؤيدون من قنصلياتهم تصل إلى حد المهزلة ـ سعيد ينهار تحت هذا الضغط ونوبار يقترح عليه من أجل إنقاذه أن يوافق القناصل على لجان للتحكيم يشترك فيها الأوروبيون ـ تأسيس هذه اللجان التى لا تعطى أى نتيجة حيث إن أعضاءها كانوا يتصرفون بسطحية، بل وقد أصبحوا محامين عن أبناء عمومتهم أكثر منهم قضاة للحق ـ سعيد يسافر إلى أوروبا ـ نوبار بك يذهب معه عام ١٨٦٢ ـ نابليون الثالث يعد حفل استقبال رائعًا لسعيد الذى ينزل فى قصر التويلرى ـ السفر إلى لندن ـ مقابلة سعيد مع اللورد بالمرستون بخصوص قناة السويس ـ نوبار بك ينتهز فرصة لقاء سعيد مع اللورد راسل (Russell) من أجل اقتراح بتنظيم العلاقات القضائية بين القناصل والحكومة المصرية ـ هذا الاقتراح يصبح نواة لفكرة الإصلاحات القضائية التى ستطبق فيما بعد ـ فى أثناء وجود سعيد فى لندن سعيد يرتكب حماقة كبيرة ويقترب من تخريب مصر ـ نوبار يواسيه مذكرًا إياه من ناحية أخرى بالأشياء الجيدة التى فعلها كتحرير التجارة وتدعيم الملكية الخاصة والأمان الذى أعطاه للبلاد ـ حكايات طريفة عن شماشرجى حجرة نوم الوالى وحلاقه الخاصة ـ تذكر الأحداث الخاصة بالظروف التى منح خلالها سعيد الأراضى للموظفين الذين أحيلوا إلى المعاش عوضًا عن معاشاتهم ـ سعيد يبحر إلى تولوز الفرنسية ثم إلى القسطنطينية مصطحبًا معه نوبار بك ـ مشكلة بروتوكول مع سفير إنجلترا السير هنرى بولور (Henry Bulwer). نوبار بك يزور السفير البريطانى وينهى سوء التفاهم ـ يستغل المناسبة من أجل الحديث مع السير هنرى بخصوص قناة السويس ـ العودة إلى مصر ـ سعيد يصبح مغرمًا بجلسات تحضير الأرواح وموائدها ـ كثرة انشغاله بإصلاح ميزانية الدولة تجعله يفكر فى فكرة تشير الشجون حيث يقرر بيع مجوهراته وفضياته ـ السير هنري بولور يأتى إلى مصر لزيارة سعيد ـ يزور ما تم إنجازه من أعمال فى مشروع قناة السويس ويرسل إلى حكومته

تقريرًا إيجـابيًا يعلن فيه أن افـتتاح القناة سيكون شـيئًا مهـمًا جدًا بالنسبـة لتجارة إنجلترا ـ سـعيد يسقط مريضًا ـ يجرى عملية لاستئصال ورم خـبيث. حالته تصبح ميئوسا منها ـ يموت فى سراى رقم ٣ بالقرب من المحمودية يوم ١٨ يناير ١٨٦٣ .

* * *

عند العودة بالذاكرة إلى هذه الفترة أرى المسيو دى ليسبس وهو يسافر ذهابًا وإيابًا ما بين الإسكندرية وباريس ليتابع موضوع تسوية بيع الأسهم التى قام باكتتابها باسم الوالى من أجل تصحيح أوضاعه من الجهة القانونية . لم يكن من الممكن تسوية الموقف إلا بالمال . ولما كانت الخزانة خاوية ، كان دى ليسبس يحث الوالى للتوقيع على قرض فتم إرسال شخص لا هو موظف ولا رجل أعمال إلى باريس من أجل هذا الغرض ، وبدأت المفاوضات مع رئيس بنك التسليف وسط ظروف اقتصادية منهارة .

انتهى الأمر بالوالى إلى أن تحدث معى بخصوص هذا الموضوع . ولم تكن لديَّ أى آراء أبديها بخصوص وجهة نظره فى هذا الأمر . لكننى كونتُ رأيًا فيما يبدو بالنسبة لى أنه كان خارج دائرة الآراء الاقتصادية . ومن ناحية أخرى طالب مدير بنك التسليف ضمانا للقرض ببعض القرارات التى تسمح له بالإشراف والسيطرة على المالية والاقتصاد المصري ، وكان القنصل الفرنسى يساند هذه الفكرة وكذلك الناس الذين كانوا يحيطون بسعيد ومعظمهم من الموظفين أو السماسرة والوكلاء الفرنسيين ، وكنت وحدى المعترض .

إن الوالى الذى لم يكن أبدًا يخضع إلا لضغط معين ، قرر قبول هذا الشرط وأعطانى يومها الأمر بأن أكتب خطابًا بهذا المعنى ليقوم بتوقيعه . كانت أعمال سعيد دائمًا ما تتم وسط وجود الشخصيات المألوفة لديه والمسموح لهم بالبقاء حوله . ذهب الناس يبحثون عن ورقة وقلم وحبار فوجدوا الورق ولم يجدوا القلم ، غير أننى كنتُ دائمًا أحمل معى واحدًا من الذهب فأمسكتُ به ، وفى اللحظة التى كنت سأكتب فيها قلتُ لسعيد وأنا أشعر بالمهانة : «لا لن أكون أنا من يكتب إقرارًا يعنى بالنسبة لهم التسليم والخضوع» ووضعت القلم فى جيبى بحركة تعكس الغضب» .

فوقف موتى بك (Mottet) وكان ضابطًا فى البعثة الفرنسية فى مصر يقول : «إذا

سمح سموكم لى بأن أقوم أنا بنفسى بكتابة الخطاب». ولما كان رد الوالى هو الصمت، جلس على المكتب وطلب منى أن أعطيه قلمى فقلت له: «آسف إن عظمته يمكن أن يأمر بما يشاء، ويمكنكم أن تكتبوا الخطاب كما يحلو لكم. لكن لن يُقال إن قلمى قد استُخدم فى مثل هذا». لم يُكتب الخطاب فى هذا اليوم، وفى اليوم التالى أوقف الوالى المفاوضات بصفة نهائية (١).

---

(١) خطاب من نوبار بك إلى حرمه أُرسل من الإسكندرية إلى القسطنطينية يوم ٢٢يوليو ١٨٦١: «رجع باولينو بك (Paolino) من أوروبا مصطحبًا معه شخصًا يمثل البنك العقارى (المؤسسة التى من المفروض أنها كانت ستقرضنا المال) من أجل التفاوض مع عظمته على شروط القرض.
وكانت الشروط هى الآتى: ـ يقومون بإقراضنا ١٧٥ مليون فرنك بفوائد وعمولة يصل مجموعها إلى ١٠٪ عن كل سنة بالإضافة إلى تخصيص عائدات إقليم رودوس التى تبلغ ٢٣ مليون فرنك سنويًا من أجل تسديد الفوائد والأقساط.
بالإضافة إلى ذلك يجب أن يقرر الوالى من جانبه أنه لن يقوم فى المستقبل بإعطاء أوامر بأى طلبية إن لم تكن لها مبرراتها، وعليه أن يوافق على وجود لجنة متابعة يوجد فيها واحد أو اثنان من الأوروبيين، وتقدم هذه اللجنة تقريرًا كل ثلاثة أشهر عن حالة المالية.
كانت هذه هى شروط القرض التى وافق عليها الجميع عندما وصلنا خبر وفاة السلطان العثمانى. خاف الوالى من السلطان الجديد عبد العزيز حيث تبين لسعيد أنه لن يوافق على مثل هذه القرض. لكن لو كان عبد المجيد قد ظل على قيد الحياة، لم يكن سعيد سيهتم كثيرًا ويقلق من ناحية الباب العالى لكنه الآن خائف. كما أن شرط تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر إلى أوروبيين أثناه تمامًا لدرجة أنه قرر ألا يبرم أي قروض أخرى.
ومن أجل مواجهة ديونه، ولأن عوائد السنة المقبلة أيضًا كانت محجوزة لسداد الديون، قام سعيد بتخفيض عدد الجنود فى جيشه حيث لم يتبق سوى ٥٠٠٠ رجل، كما قام بتسريح كل موظفى الترسانة، وقام بتحويل كل سفنها تقريبا الموجودة على النيل إلى الأحواض الجافة. كما قام بتسريح ربع موظفى إقليم رودس، ونفس الشيء فى كثير من الأقاليم الأخرى وكثير من الإدارات الحكومية، وقام ببيع كل ما لديه من ماشية وجمال... إلخ، وأسمعهم يتحدثون عن قطع رواتبنا وإعفائنا من الخدمة دون تعويضات. كما أنه سيقوم بتسريح كل مَنْ فى ديوان المالية وديوان الجهادية. بيد أنها قرارات لم تُنفذ بعد، لكنه يقول إنه سيقوم بتنفيذها. كما أنه رفع الضرائب على الأراضى الزراعية بنسبة ٥٪.
كانت هذه القرارات التى اتخذها وسوف يتخذها ستتسبب فى جلب الفوضى فى الإدارات والدولة، وبدلاً من أن تزيد من العوائد كانت غالبًا ستتسبب فى انخفاضها لأن السرقات والنهب كانت نسبتهما سترتفع. لو كان سعيد مع كل هذه الإجراءات التى اتخذها لتوفير المصاريف رجلاً لديه القدرة على توجيه الإدارة توجيهًا صحيحًا، إذن لاهتم قليلاً بتطهير القنوات، وإذن لترك الفلاحين أحرارا ولم يعطلهم عن زراعاتهم بتسخيرهم فيما لا يفيد ولا يضر، ففى خلال خمس أو ست سنوات كان يمكنه أن يجعل الأمور تعود إلى ما كانت عليه مره أخرى. لكن هذا الرجل ولد كى يدمر لا كي=

إننى أتساءل إلى الآن إذا كان تحركى هذا هو الذى تسبب فى عدم قبول الرقابة المالية، فهل هذا أسعد مصر أم أتعسها؟ على أي حال كان هذا أمرًا طبيعيّا بعد أن تخلينا عن حقوقنا فى مواجهة القناصل؛ هل كان فى استطاعتنا من دون خضوعنا بشكل تام التنازل عن حقوقنا فى إدارة المالية؟ ومن كان فى ذلك الحين يمكنه توقع ما سيفعله إسماعيل؟

* * *

فى أثناء هذه الفترة وبعد عودتى من ڤينا إن لم أكن مخطئًا لحقت بالوالى فى بنها فوجدته فى حالة انهيار تام.

كان ذلك بسبب ضغط القناصل على سعيد بشأن دعاوى التعويضات التى رفعها رعاياهم ضد الحكومة، فطلب سعيد قائمة بها من ناظره الذى كان قد حصل عليها فوجد بها ألف وثمانمائة دعوى معظمها من فرنسيين ووصل مجمل المبالغ المطلوبة فيها إلى أرقام خيالية بالملايين.

كان حزينًا لأنه ملزم بدفع هذه الملايين سواء كانت مستحقة أم لا، لكن ما أحزنه بشكل أكبر هى المضايقات التى سببتها له كل هذه الأمور، فتساءل: هل كان كل هذا من شأنه؟ ألم يكن فى استطاعة هؤلاء السادة حل خلافاتهم فيما بينهم؟ ألم يكن من الممكن أن يدعوه وشأنه؟

قلت له وهو فى وسط كل هذه الحيرة: «سيدى هناك وسيلة للخروج من هذا الموقف، وإذا سمحتم سأقوم بطرحها بنفسى على القناصل».

«إنكم تريدون الانتهاء من هذه الدعاوى وهو ما يرغب فيه هؤلاء السادة أيضًا. وفى ظل هذه الظروف سوف أقترح على كل قنصل تعيين لجنة من المحكمين، واحد عن كل قنصلية تقوم بفحص الدعاوى وتأخذ الحكومة على عاتقها دائمًا اختيار نفس هؤلاء المحكمين كى يكونوا أعضاءً فى هذه اللجان ومن جانبها تقوم كل قنصلية بإعلان أسماء محكميها».

=يبنى ويعمر. بالإضافة إلى كل ذلك، كان الوالى قلقًا ويخاف السلطان الجديد لدرجة تفوق الوصف. وستكونين فكرة تعرفين منها كيف أن هؤلاء التعساء الذين دفعتهم الأقدار للوجود إلى جواره (ما عدا أنا) كانوا يعانون كثيراً من لسانه السليط». (ملاحظة بوغوص نوبار).

وأضفتُ: «إنه يمكن لبعض القناصل أيضًا التخلى عن مسألة التمسك بالجنسية وقبول محكمين ممن يتم اختيارهم على أيدى زملائهم من القناصل. وبما أنه لدينا أكثر من ١٤ أو ١٥ قنصلية، فلن يكون علينا فى هذه الحالة سوى إعلان تشكيل ١٠ أو ١٢ لجنة. وبعد عدة سنوات إذا صادفنا التوفيق ووقعنا فى أيدى أناس شرفاء، نستطيع تقليص عدد هذه اللجان إلى اثنتين أو ثلاث وربما إلى لجنة واحدة فقط تعمل بصفة دائمة».

رأى سعيد فى اللحظة التى عرضتُ فيها عليه هذه الفكرة طريقة للخروج من المحنة التى يمر بها، وسمح لى على الفور بأن أعرضها على الهيئة القنصلية. ويجب أن أشير هنا إلى أن كثيرا من الدعاوى التى تم الفصل فيها كان عن طريق التحكيم.

وافق القناصل جميعًا على هذه الفكرة بكل ترحيب ماعدا القنصل الفرنسى الذى رفضها رفضًا قاطعًا وقال إنه لا يستطيع التخلى عن حقه فى حماية مصالح رعاياه ومتابعتها بصفة شخصية. ولم يوافق قنصل روسيا على الفكرة فحسب بل وأعلن أنه سيوافق على الاستعانة بالمحكمين الذين يختارهم أحد زملائه، وتلقيت نفس الرد من القنصل البريطانى. وبعد أن قام القناصل باستشارة حكوماتهم، وافقت على مقترحات ممثليها فى حين وافقت الحكومة الفرنسية على الموقف الذى اتخذه قنصلها.

وفى الحال تم اختيار المحكمين. أوكلت رئاسة هذه اللجان إلى الحكومة وقام الوالى بتكليف «ذو الفقار» أو شريف. لا أتذكر بالتحديد أيهما كان حين ذاك ناظرًا للخارجية.

ثم قام أحد الأوروبيين كان يعمل موظفًا فى النظارة بتنبيه شريف بضرورة اختيار «محام»، فقال شريف وذو الفقار فى نفس واحد: «محام! لا داعى له بما أن واحدًا منا سيرأس اللجنة. ألسنا نحن المدافعين عن الحكومة»؟ كانت مثل هذه الأفكار والمعلومات البدائية عن العدالة، تعطى الفرصة ودون مجهود كبير لأى أجنبى الحق فى أن يزعم فشل هذه الخطوة.

كنتُ أحرص دائمًا على أن يكون القضاة من الأجانب وشكلت أول لجنة من القنصلية النمساوية، ولكن قضاتها ومحاميها كانوا متشبعين بالأفكار المغلوطة التى

كانت تستشرى فى الإسكندرية، وبدلاً من التصرف كقضاة نصب كل منهم نفسه مدافعا عن مصالح الأطراف التى كانوا يمثلونها .

لم نصل من وراء هذه الخطوة إلا لمجادلات لا طائل منها، الأمر الذى لم يشجع القناصل على السير فى هذا الطريق، فتم إلغاء القرار فى العام الأول من حكم إسماعيل .

لقد تحدثتُ عن هذه الفكرة (التى خطرت على ذهنى من دون تفكير مسبق) لأنها أصبحت بالنسبة لى نواة الإصلاحات القضائية، نواة للجنة موحدة تنظم عن طريق المحاكم العلاقات بين الأجانب والحكومة وتحل بدلاً من تدخل القنصليات عن طريق العمل الدبلوماسى فى الشئون المصرية، وهو الأمر الذى كنتُ أعُدّه ضاراً بمصر. وقريبًا سوف تُتاح لى فرصة أن أقص عليكم كيف أنه فى أثناء أحد الأسفار التى أرسلنى خلالها الوالى إلى فرنسا وإنجلترا عام ١٨٦٢ تبلورت هذه الفكرة فى ذهنى بشكل أكثر وضوحًا وسهولة فى التطبيق .

* * *

كنتُ قد كُلفتُ بمصاحبة سعيد إلى أوروبا، فقام بتفويض إسماعيل لإدارة شئون الدولة لحين عودته. هذا وقد كلفنى سعيد قبل اللحاق به بمقابلة وفد من ممثلى بنك مينينجين (Meiningen) الذى أبرم معه اتفاقية قرض بمبلغ مليونين ومائتى ألف جنيه إسترليني، وكان يريد رفعها إلى ثلاثة ملايين. وأعطانى أوامر بأن أحمل هذه الاتفاقية معى إلى باريس كى يقوم بالتوقيع عليها. لحقتُ به على متن السفينة التالية للبريد وقابلته فى مدينة ديجون (Dijon) الفرنسية حيث كان يمضى ليلته .

أعتقد أن «سعيد» قام بهذه الرحلة بناء على اقتراح من المسيو دى ليسبس الذى وعده باستقبال رائع من قبل الإمبراطور وذلك لإرضاء غروره. ولكن بالنسبة للسيد دى ليسبس، كان يأمل من وجود الوالى فى باريس فى عقد قرض يمكنه من خلاله تغيير نظام سداد أقساط الأسهم التى اشتراها من أجله بحيث يقوم بتسديدها بالطريقة التى كان يتبعها المكتتبون من العامة. بينما كان سعيد مدفوعًا للقيام بهذه الجولة نتيجة ضغط بعض أفراد من حاشيته الذين كانوا يأملون فى الإفادة من وجوده فى باريس للحصول على طلبات وخدمات ترفع من قدرهم فى أعين حكومتهم .

نزل سعيد فى قصر التويلرى وكان الإمبراطور والوزراء يتصرفون بمنتهى الحب ولم تمر أى سحابة تعكر صفو هذه الرحلة طوال فترة إقامته حيث تمت تهنئته على القناة، هذا المشروع الضخم الذى سيخلد اسمه . وقد أقنعته حاشيته بزيارة السيد مورنى (Morny) (صاحب وكالة للمخبرين السريين)، وحتى يقنعوه بشكل كامل قالوا له إنه فى ذلك سيكون مثله مثل كل الحكام الذين يُحيط بهم الموظفون، لديهم نظام البوليس السرى ولا يوجد حاكم يستغنى عن هذا النظام من أجل السهر عليه .

وقالت له حاشيته : إن الإمبراطور سيوافق من أجل خاطره على الاستغناء عن واحد من أمهر عملائه السريين وهو السيد هيرڤوى (Hirvoy) . مسكين سعيد! لقد ترك نفسه للخداع . وفى صباح اليوم التالي ، وما أن دخلت عليه حتى قابلنى بهذه الكلمات التى لم أفهم منها شيئًا فى البداية . : «آه! أخيرًا لقد أمسكتُ بكم جميعا!» .

فقلت له : «أمسكتم بمن يا سيدى؟ أنا لا أفهم شيئا» . فقال : «نعم جميعًا، جميعًا . لن يستطع أحد منكم أن يخفى شيئًا عنى . أنتَ ومصطفى والآخرون» .

لكن إجابته هذه زادت من عدم فهمى ، وقلتُ له : «لكن ماذا يجرى يا سيدي؟ مَن منا يُخفى عنكم شيئًا كما تقول؟ أهناك شيء غير طبيعى يحدث اليوم»؟ فقال لي : «سوف أعرف حتى ما يجرى داخل منازلكم فى حجرات نومكم . لقد سمح لى الإمبراطور بالحصول على السيد هيرفوى وتحت قيادته اثنا عشر من العملاء السريين، كل واحد أمهر من الآخر ؛ سوف أمسك بكم جميعًا فى يدى» .

فقلتُ له : «لكن لنفرض يا سيدى أن ما سوف نقوله فى حجرات نومنا سيكون له أهمية ما كيف سيفعلون ليعرفوه وهم لا يتحدثون لغتنا؟!» . فقال لي : «اطمئن؛ إن هذا الأمر قد حُسم سيقومون بإغراء الخدم» . فقلتُ له : «آه سيدفعون! هذا يعنى أن سموكم ستدفعون لخدمنا يا له من خبر سعيد! سوف أقوم بنقله إلى زملائى لأننا لن نحتاج إلى دفع رواتبهم بعد اليوم، وفى ظل هذه الظروف سوف يكون الأمر بالنسبة لنا فرصة لتوفير بعض النقود» .

كان لهذه الكلمات وقع الماء البارد عليه، وبعد أن فكر قليلاً فهم أن مَنْ كانوا

يريدون إحاطته بالحرس الخاص، لم يكن لديهم سوى هدف واحد: ألا وهو التجسس عليه شخصيًا. عدل عن فكرة الاستعانة بهم، لكن كان قد تم تعيين المستر هيرفوى وتسلم مهمته ومعه أربعة من المساعدين كانوا قد سافروا معنا إلى مصر، وبعد مدة قصيرة عادوا من حيث أتوا، لكن محملين بمبالغ ضخمة من التعويضات التى صُرفت لهم.

* * *

كان استقبال سعيد فى إنجلترا (يولية ١٨٦٢) بعيدًا عن الاستقبال المشرق الذى لقيه فى فرنسا، فلم يكن على دراية باختلاف العادات والتقاليد بين البلدين وبين القصرين الحاكمين، وقد صدمه ذلك لكنه مثل كل شيء فيه لم تكن إلا صدمة عابرة. وكالعادة توافد النبلاء والوزراء لاستقباله كما يستقبلون الشخصيات الرفيعة وأدت طريقتهم المفعمة بكرم الضيافة إلى شعور سعيد بأنه فى حالة مزاجية جيدة.

ويبدو أنه تحدث مع اللورد بالمرستون بخصوص القناة وقالى لى أحد الأشخاص المقربين من اللورد: «أي شخصية هذه تلك التى يتمتع بها واليكم؟! يتكلم مع اللورد بالمرستون عن المشكلات التى أوقع هو نفسه فيها مع المسيو دى ليسبس وشركته ويتوقع أن اللورد هو الذى سيخلصه منها»؟!

بينما كان سعيد يشكو للورد بالمرستون كان أحد رجاله يقوم بالتفاوض باسمه فى باريس على نظام جديد لتسديد ثمن الأسهم التى اشتراها دى ليسبس باسمه على دفعات منتظمة بدلاً من الاتفاق القديم الذى عقده مع دى ليسبس وكان يقضى بدفع قيمة الأسهم على خمسة عشر عامًا.

رجانى الذين قاموا بإقراض سعيد أن أطلب من الوالى أن ينفى هذا الموضوع؛ لأنهم كما قالوا: لو انتشر بين الناس أن المال المخصص لتسوية بعض الديون العابرة سيستخدم لسداد التزامات متزايدة ومتكررة لمصلحة شركة قناة السويس فسيصبح من الصعب الموافقة على القرض.

وجه إلى هذا الرجاء فى أثناء وجودنا فى مدينة مانشستر مع الوالي، والتى كنا قد وصلنا إليها قادمين من باريس، فذهبتُ إلى الوالى لنقل الرسالة التى كلفتُ

بها ودخلت الصالون حيث كان الوالى يجلس فى صحبة الشخصيات التى كانت ملكة بريطانيا قد كلفتهم بالوجود ضمن معيته وهم السير تشالز مورى والأميرال ديفس (Davis) وإن لم أكن مخطئًا كان موجودًا أيضًا وكيله فى لندن صديقى القديم السيد لاركينج (Larking) الذى استقبلنى بدعابة حيث عتب علىّ أن بقائى فى لندن هو من أجل التودد إلى مصطفى.

كنتُ سيئ المزاج، فتحدثت مع سعيد من دون أى تقيد بالبروتوكول، وأخبرته بمخاوف المتعاقدين على القرض، ثم سيطر على مزاجى السيئ فقلتُ له إنه حر كى يتصرف بمال البلاد كما يشاء لأنه السيد، ولكنه لم يكن من حقه أن يتصرف فى شعب بأكمله لصالح أى من كان، أو أي شركة ويدفع به إلى السخرة للعمل فى قناة السويس. كانت مخارج ألفاظى عنيفة وازدادت نبرة صوتى حدة وقوة.

لكن ما الذى دفعنى هكذا إلى الخروج عن شعورى بهذه الطريقة التى أصابت «سعيد» هو ومن حوله من الشخصيات بصدمة ودهشة؟ صدقونى لا أعرف، بل وأقول لكم إننى قبل هذه المقابلة بخمس دقائق فقط لم أكن أفكر لا فى القناة ولا فى السخرة. لكن من أين جاءنى هذا الشعور الذى عبرت عنه بمثل هذه القوة وهذا الهجوم الكبير على سعيد؟ ما السبب وراء حدوث هذا المشهد غير المتوقع؟ أفكر فى ذلك الأمر كثيراً منذ ذلك الحين لكن دون جدوى. أما بالنسبة للسخرة فلقد أثرت كثيراً فى نفسى بشكل سلبى حتى قبل موضوع القناة بل منذ اللحظة الأولى التى عملتُ فيها مديرا للسكك الحديدية و رأيتُ عن قرب ماذا تعنى كلمة سخرة.

على أي حال فقد قلتُ ما قلت وكنتُ أنتظر أن يحدث شيء مروع بالفعل، كنتُ أستحق ما سيحدث لى لكن كانت دهشتى أنا أكبر عندما أرسل سعيد دعوة لى للجلوس على مائدته وعلى كرسى ضيف الشرف الذى يكون دائمًا إلى جواره. يبدو أن فعلتى المتهورة هذه قد صارت معروفة فى أنحاء لندن، فعند عودتى إلى مقر إقامتى تحدث معى السفير التركى عن هذا الأمر بكلمات غير مباشرة، لكنها كانت تعكس الرضا والقبول لما بدر منى.

* * *

ذهب الوالى للإقامة فى يخته الذى رسا أولا بميناء جرينويش (Greenwish) ثم أبحر ليرسو فى ميناء جرافيسند (Gravesend) وقال لى وهو ذاهب: «يجب أن أرى اللورد رسل (Russell) (وزير خارجية بريطانيا حين ذاك). أريد أن أتحدث معه عن الأوضاع فى مصر. اكتب باختصار خطابًا يوضح الطريقة المثلى لتسويتها».

فقلتُ له: «ما أفكاركم؟ ماذا تريدون منى أن أكتب»؟. قال: «ما شئت».

رجعتُ إلى مكتبى، وبعد عناء شديد وجدتُ نفسى أكتب حول موضوع لم أكن قد فكرتُ فيه لا من قريب ولا من بعيد منذ مسألة لجان التحكيم. كتبتُ عن الخلافات بين المصريين والأجانب وموضوع المنازعات أمام المحاكم فى البلاد والتى طبقا لقانون الامتيازات تجعل من وجود المترجم عامل الحسم الوحيد فى هذه الصراعات، وهو من يحسم أمر النطق بالحكم بناءً على ما ترجمه وطريقة ترجمته للموضوع، ثم التقدير الشخصى للقنصل، فاقترحتُ قائلا: «أليس من الأفضل والأحسن أن يتم تعين الترجمان أو شخصية من القنصلية قاضيا فى محاكم البلاد»؟

كيف جاءتنى هذه الفكرة؟ لا أعرف. لكن هكذا كتبت ووضعتُ بعفوية على ورقة غير رسمية أفكارى وأعطيتُ الورقة لسعيد الذى قدمها للورد راسل حتى يقرأها وقال لى إن الوزير قد وجد الفكرة جيدة ومن شأنها أن تعيد النظام لعلاقتنا مع القناصل.

وفى اليوم التالى لهذا الاقتراح غير الرسمي لا أنا ولا سعيد كنا نفكر فى الأمر. لكن على رغم من ذلك وتحت تأثير الظروف عاودت التفكير فى الاقتراح الذى طرحته. وتطور تفكيرى شيئًا فشيئًا وتبلور واكتمل ونجم عنه مشروع الإصلاحات القضائية.

لكن كان سعيد فى ذلك الحين لديه هموم أخرى. فبعد زيارته للإمبراطور والملكة كانت هناك زيارة ثالثة لابد أن يقوم بها لحاكمه السلطان وكان عليه أن يمر قبل ذلك بباريس لأن حاشيته أوهمته بأن الإمبراطور كان قد تضايق من مقابلته مع اللورد بالمرستون والذى تحدث فيها معه من أجل مساعدته فى الخروج من مأزق

المسيو دى ليسبس والقناة. وبلا شك فإن «سعيد» أخفى همومه ولم أعرف بها إلاّ بعد فترة وذلك بسبب خجله.

* * *

فى الليلة السابقة لسفرنا رأيت «سعيد» قلقًا حزينًا يعانى ورأيت الدموع فى عينيه. رأيتُ «سعيد» المرح غير المكترث أبدًا بأى شيء يبكي؛ بالفعل تأثرتُ وسألته عن سبب آلامه فقال لى: «لقد خربتُ مصر! خربتها تماما!! ماذا سيقولون عنى؟».

فقلت له: «آه؛ يا سيدى لا تحزن، إن جراح المال هى جراح يمكن مداواتها مع بعض النظام والتوفير.. أين هو الحاكم الذى لا توجد بقع على ثيابه؟ لكن كلما مر الوقت، زالت هذه البقع تمامًا مثل تلك التى تُترك فى الشمس سيدي؛ اعتبروا الآن أن التاريخ هو من يتحدث إليكم. فماذا سيقول عنك بعد عشرين أو ثلاثين عامًا؟ سيقول إنكَ رسخت حرية التجارة وإنكَ لم تُعرض أمن مصر للخطر، وبفضل سهرك عليها نعمت بالحرية والهدوء اللتين حُرمت منهما منذ قرون عدة. ألم تساهم فى تطورها؟ ألم تؤمن لها رخاءها عندما قررت أن الأرض التى يقوم المزارع بزراعتها واستصلاحها لمدة خمس سنوات تصبح ملكًا له ولذريته من بعده؟ وبالنسبة للإجراءات المالية وبما أنك تعتبر نفسك مذنبًا بخصوص هذه النقطة، ألم تأمر بأن ينال الموظفون القدامى الأراضى بدلاً من معاش نهاية الخدمة؟ ألم تفعل كل ما فى وسعك من أجل النهوض بهذا الشعب؟

فقال لى وهو يشعر ببعض المواساة: «بلى». ثم تابع بنبرات حزينة: «بلى، لقد فعلت كل شيء من أجل رفعة الشعب المصري، لقد جعلت منهم جنودا وضباطا».
كنت أقول لنفسي، لم يكن هذا هو أفضل ما أنجزه، لكننى تحدثت معه من أجل مواساته لا من أجل إثارة شجونه. لقد تكلمت معه بكل صراحة واقتناع ويبدو أنه تأثر من إشادتى به. على أي حال، هل كان من الممكن لأمر جاد أن يترك أثرًا دائمًا فى نفسه؟ ففى صباح اليوم التالى وفى أثناء الحمام اليومى وبينما خدم حجرته، سيد وعنترى يصبان الماء فى الإبريق استدار نحو الأخير وقال له: «عنترى ألم تفكر أبدًا ماذا سيقول التاريخ عنك؟ ألا تخجل أم أنك لا ترغب فى أن يقول التاريخ بأنه كان

هناك عنترى إلى جوار أمير كبير، وكان يستطيع أن يتكلم معه لكنه لم يفعل شيئًا من أجل قريته ولا من أجل أبناء عمومته؟ أهذا ما تريد أن يقول التاريخ عنك»؟

ربما تميل الناس إلى عدم تصديق مثل هذه الأشياء التى أرويها، ولكن لا توجد فى الحقيقة أصدق منها، وما قاله سعيد لعنترى كان تعبيراً صادقًا عما يدور فى ذهنه وهو أن التاريخ لابد أن يتحدث عنه وهل يمكن أن يكون الأمر غير ذلك بالنسبة لشخص مثل عنترى نال شرف القرب منه؟ ألم يكن من نالوا شرف خدمته هم الأوائل فى مصر؟

لاحق «سعيد» هذا القلق من التاريخ لمدة طويلة وربما كان يرمى بنفسه فى المستقبل ليهرب من الحاضر الذى يتمثل أمامه فى صورة إمبراطور غاضب، وإذا كان الحافز يبدو له بهذا الشكل الغريب، إلا أنه لم يبد كذلك أبدًا بالنسبة لحلاقه العجوز الحاج على الذى لم يكن يفارقه أبدًا مثل سيد وعنترى.

قال سعيد يومًا للحاج علي: «ماذا سيقول التاريخ عن عرفان؟ (كان عرفان رئيس خدم قصر الوالي) فأجابه الرجل المسكين الذى لم ينتبه وهو يقوم بارتجال هذا التكهن، إلى أن عرفان كان يسترق السمع من وراء الباب: سيدى سيقول التاريخ إنه كان يأكل ويشرب ويدخن وينام».

وبعد مرور عشرة أيام أو أكثر على هذا الأمر، وحتى لا يشك أحد اخترع عرفان حجة واهية وعاقب الحاج على بخمس عشرة ضربة شديدة بالعصى على مؤخرة هذا الرجل الذى أصبح ضحيته. ويبدو أنه كان مقتنعًا تمامًا بالعقوبة التى بعد أن انتهى منها اقترب من أذن الحاج على وهمس قائلاً: «تستطيع أن تضيف أن التاريخ سيقول إن عرفان كان يعرف أيضًا استخدام العصا».

* * *

تسبب كل من عرفان والحاج على فى قطع حديثى، لكن أتى كل هذا فى غمار ما يكتب القلم من أحداث بصفة عامة، أولا بأول من دون ترتيب، لكننى سوف أعود؛ لأسترجع من الذكريات وأشرح ملخصًا للعرض الذى قدمته لسعيد عن حكمه لمواساته.

وقلتُ له إنكم سيدى بدلاً من التعويضات المستحقة لمدى الحياة أعطيتم الموظفين الذين أحيلوا إلى المعاش قبل بلوغ السن الملكية الكاملة للأراضى. وكان هذا قراراً صحيحًا وشيئًا جيداً من أجل هؤلاء الذين أحيلوا إلى المعاش المبكر وعبئًا أخف على المالية وكان سببًا فى نهضة الزراعة المصرية. قام إسماعيل بإلغاء هذا القرار فور وصوله إلى الحكم وصادر هذه الأراضى الموزعة لصالحه لكن الحكومة عادت لتطبيق هذا القرار مرة أخرى فى عام ١٨٨٥ فى أثناء وجودى فى الخدمة، وكان أيضًا سببًا فى تخفيف العبء على الخزانة كما منح الزراعة دفعة جديدة.

وفى كلمتين أختصر لكم أصل هذا القرار: كنا على متن يخت خاص فى طريقنا من أزمير إلى كريت، وكان سعيد من النوع الذى لا يحب القراءة أبدًا لكن وقع تحت بصره قصة القنصلية والإمبراطورية للكاتب تيير (Thiers) فعلق سعيد على الكتاب ولفت نظرى إلى أن القنصل الأول ترافع لصالح المخصصات التى من شأنها أن تحُقق المنفعة العامة.

ثم قال لى: «إن لدينا فى مصر كثيرا من الأراضى الفضاء المهجورة بسبب النقص الدائم للدعم والمال». وسألنى إذا كان فى الإمكان الاتفاق على قرض نستغله لزراعة هذه الأراضى. فهمت من هذه الكلمات أن هناك مهمة جديدة فى انتظارى، فقلتُ له: «بالتأكيد نعم يا سيدى لكن من أين نقترض»؟ فقال لي: «من بريمن أو هامبورج». لكن لماذا بريمن أو هامبورج؟ ربما لأننا لم نكن تعودنا من قبل على سماع هذين الاسمين.

وكان عليَّ السفر مباشرة بعد عودتنا إلى مصر لكن بعد مرور يوم تبخر هذا المشروع كالضباب بعد شروق الشمس.

عاود سعيد الحديث معى فى موضوع الأراضى المهجورة قائلاً لى: « ماذا يمكننا أن نفعل بهذه الأراضي؟ نبيعها؟ من سيشتريها؟ ليست الأرض هى ما ينقص الملاك». فقلتُ له: «لدى فكرة يا سيدي؛ إن عدد الموظفين الذين بلغوا سن المعاش يزداد يومًا بعد يوم ويقبضون معاشاتهم بشكل منتظم بطريقة أو بأخرى، لماذا لا نستبدل بهذه المعاشات هذه الأراضى التى لدينا منها ما يكفى بحيث لن يكون هناك أى إجحاف بحقوقهم، وستصبح لديهم أملاك. وبما أن معظمهم من الأتراك

وليسوا من الفلاحين فسوف تتمكنون من تأسيس طبقة متوسطة ما بين الفلاحين والحكومة» . فى بداية الأمر، أعترف أننى اعتقدتُ أنها حماقة منى أن أنسى أنه سيتم تكوين طبقة متوسطة من الأتراك بين الشعب والسلطة وفاتنى أو نسيت أن الأتراك بعد الجيل الثانى أو الثالث يأخذون طباع وشخصية الفلاحين. إن مصر فى الحقيقة تستوعب، بل تفترس بشكل كامل الأجانب الذين يعيشون على ترابها. على أى حال تم اتخاذ القرار وكان هذا لصالح الخزانة والموظفين الذين بلغوا سن المعاش، لكن كما قلت جاء إسماعيل ليلغى كل هذه القرارات لصالحه.

* * *

تركنا لندن بعد أن قمتُ بتسليم مذكرتى إلى وزارة الخارجية، وبعد الضرب المبرح الذى ناله الحلاق. وعند وصولنا إلى شيربورج (Cherbourg) اكتشف الطبيب أن «سعيد» الذى كان يعانى بشدة مصاب بورم خبيث. وبعد وصولنا إلى باريس أجريت له جراحة عاجلة شُفى سريعًا بعدها. عانى سعيد نفسيّا من فكرة غضب الإمبراطور منه، بينما كانت حاشيته المقربة منه تأبى أن ترقّ لحاله كثيراً، وبعد فترة من العناء أخبروه أنه بفضل المجهودات الحثيثة والمساعى الحميدة للفرنسيين الذين كانوا ضمن حاشيته وخصوصًا السيد مورنى تمكنوا أخيرًا من تهدئة الإمبراطور. ونجحت أكاذيب هؤلاء السادة وراحوا يعلنون أنه بفضل خدماتهم لم يكف الإمبراطور عن السؤال باهتمام عن صحته خصوصا بعد أن قام الإمبراطور بزيارة سعيد شخصيّا بعد الجراحة التى أجراها. وبدون شك لم يكن الإمبراطور قد فكر فى أى شىء مما كانوا يوهمون به «سعيد» من أفكار.

رحل الوالى إلى طولون بعد أن اطمأن من جهة الإمبراطور حيث أبحرنا على متن يخته صوب القسطنطينية. كان سعيد فى هذه الأثناء معتدل المزاج دائم الحضور بين أصدقائه شديد البذخ والانطلاق والطيبة، لدرجة أنه كان على العكس تمامًا من الحالة التى كان عليها فى أثناء ما كان يفكر فيما وصلت إليه بسببه مالية البلاد واقتصادها الذى كان من المفترض بفضل وضعها المستقل ومواردها الغنية أن تضعه فى مصاف الرجال القادرين على التصرف.

لكن حادثًا عارضًا جاء ليعكر صفو هذا المرح والهدوء عندما وصل سفير إنجلترا

السير هنري بولور لمقر البعثة المصرية فى القسطنطينية لمقابلة سعيد. بينما كان الوالى على المائدة يتناول طعام الإفطار ولا أعرف على أثر أى سوء تفاهم حدث ذهب على أثره السفير البريطانى دون أن يتمكن من رؤية الوالي، ثم أصر سواء كان على حق أم لا على أن تقدم الاعتذارات إليه.

أسرع الوالى بإرسال مندوب إنجليزى كان ضمن معيته حاملاً معه اعتذاره للسفير. لكن السفير وجد فى إرسال أحد أبناء جلدته إهانة ثانية له، فى حين على العكس كان سعيد يرى أنه سيكون عند حسن ظن السفير بهذا التصرف. كان هذا خطأ كبيراً يقع فيه الأتراك كثيراً وبخاصة عباس الذى عين لى فى أثناء مهمتى فى لندن مساعداً إنجليزيا يدعى السيد لاركينج الذى رفض الوزير مقابلته بشكل نهائى وقال لي: «فليبعث الوالى بشخص مصرى وسوف نستقبله دائمًا بكل ترحاب لكن عليه ألا يرسل لنا شخصًا غريبًا عن بلده».

قرر سعيد إرسالى إلى السفير، وكان يقطن فى منزل من طابقين بالقرب من حى سكوتارى فى منزل مهجور شأنه فى ذلك شأن كل المنازل التى أهملتها أو تخلت عنها العائلات التركية الثرية.

دخلتُ إلى بهو المنزل، كان شبه عار فى آخره سلم خشبى، كان يجب أن يتحلى المرء بكثير من الشجاعة من أجل المخاطرة والصعود عليه. بعد السلم ردهة أيضًا عارية دون سجاد بينما المساحة الملحقة بهذه الردهة عبارة عن صالون كل ما فيه من أثاث عبارة عن كنبة وبعض الكراسى.

أدخلونى إلى هذا الصالون الذى كان يجلس فيه ثلاثة أو أربعة من السكرتارية يدخنون السجائر. وبعد أن جعلونى أنتظر لمدة ربع ساعة أو نصف ساعة كنتُ خلالها أختصر فى الحديث معهم بقدر الإمكان خصوصا مع سكرتير السفارة الأول وزملائه الذين لم يكفوا عن الذهاب والمجيء دون توقف.

تذكرتُ الساعات الأربع التى أمضيتها فى انتظار السير ستراتفورد كاننج فى أثناء زيارتى الأولى له. أخيراً تم إدخالى إلى السفير الذى أراد ربما قبل أن يرانى أن يعرف مع من عليه أن يتعامل. دهشتُ من التناقض بين مكتبه وبين عرى وخلاء الحجرة التى خرجت منها توّا.

فى مكتبه كانت حوائط الحجرة قد اكتست بستائر من الهند أصابها إلى حد ما الشحوب بفعل الزمن، وفى الأركان مظلات مفتوحة من الطراز الهندى عليها رسوم وألوان مشكوك فى ذوقها. ديكورات، هدايا تذكارية، وتماثيل لا معنى لها فى وسط الحجرة، ثم منضدة كبيرة مغطاة بمفرش داكن اللون عليها كميات كبيرة من الأوراق غير الرسمية وأوراق مسودات، إلى درجة أن صاحب هذه الحجرة نفسه كان يصعب عليه العثور على نفسه وسط كل هذا.

استقبلنى بولور جالسًا وطرف حذائه الرفيع يطل من قدمه المسجونة وراء المكتب بشكل مثير للضحك من تحت المفرش الذى يكسو مكتبه. ويبدو أن هذا الرجل ترك لدى تأثيرا ما لأنى ما زلت إلى الآن أراه وقدمه إلى الأمام إلى الجبين حليق الذقن. . ما زلت أرى أيضًا شعره الأكرت وعينيه المتوقدتين الثاقبتين وهيئته الراقية الوقورة والنبيلة. كان شكله شكلاً دبلوماسيًّا أصيلاً من القرن الثامن عشر، وكان ينقصه فقط منديل الرقبة لتكتمل هذه الصورة التى تبدو من الخيال. بدأ بالحديث وسأل عن الوالى وعن الانطباعات التى حملها معه بعد سفره إلى أوروبا ثم ومن دون أن يشعر تحول ليتحدث عن مصر وكأنها بلد خاضع تمامًا للنفوذ الفرنسى.

فأجبته: « النفوذ الفرنسى؟ لكن نحن بلد لا يتبع السياسة الفرنسية ولسنا تابعين لنفوذها، لكن إذا كان سعادتك تقصد بالنفوذ الفرنسى حجم التعامل التجارى وأرقام التعويضات التى يحصل عليها القنصل الفرنسى لصالح رعاياه فهذه حقيقة. أما إذا كنتم ترغبون أنتم أيضًا فى بسط نفوذكم بهذه الطريقة فليس عليكم سوى شيء واحد تفعلونه أن ترسلوا إلى مصر قنصلاً يشاكس الوالى بشكل أفضل من القنصل الفرنسى وأن تكونوا أنتم القوة المؤثرة والمسيطرة».

ولأنه ضحك لهذه الإجابة قلت له: «أما بالنسبة للأعمال السياسية، فلا يوجد فى مصر سوى قناة السويس». وردًا على هذه الكلمات التى قلتها دون أن أقصد شيئًا، وكانت فقط ردًا على الملاحظات التى أبداها بشأن النفوذ الفرنسى، سألنى بولور عن رأيى الشخصى فى قناة السويس فقلتُ له: «جنابكم، ما أهمية رأيى أنا لست رجل سياسة، لكنى بوصفى مصريا أرى أن القناة ستقتل مستقبل مصر التجارى، ومن ثم فإن مصر ستتوقف لسوء الحظ عن أداء مهمتها بوصفها مركزا

للترانزيت. لكن ماذا يمكننا أن نفعل بعد أن طرحت الفكرة؟ وهى الآن تتحدث عن مضمون وفحوى أهمية القناة كمشروع مصيرى يهم تجارة العالم كله؛ إن القناة سيتم حفرها بشكل أو بآخر. عن نفسى مستعد لإعطاء العالم كل ما يريد حتى لا يتم حفر قناة. لكنى بوصفى مصريا فى ظل هذه الظروف أريد أيضًا أن يتم حفر القناة بشكل أكثر تنظيمًا. وهناك بالتحديد مسألة السخرة التى تُعَدُّ خرابًا على البلاد، وعلى الرغم من تخصيص ستين ألف هكتار من الأرض لهذا المشروع على جانبى مجرى القناة، وعلى رغم أنها أرض لا تصلح للزراعة، فإنها ستصبح ملكا للأوروبيين، وبهذه الطريقة تنتقل من سيادة القانون المحلى إلى سيادة القنصليات مما يعنى وجود ولاية داخل الولاية».

استمع بولور لى باهتمام كبير، وكان يمكن للحديث أن يطول أكثر من ذلك لولا دخول السيدة حرمه علينا، وبعد بعض الكلمات الدبلوماسية المتبادلة، استأذنتُ منهما. وقال لى السفير مودعًا: «تحياتى واحترامى لفخامة الوالى الذى أرجو أن يسمح لى بزيارة مصر».

وبالفعل بعد وصولنا إلى مصر بوقت قليل جاء لزيارتنا (هذه الزيارة التى سأتحدث عنها فيما بعد) وقدم تقريرا لحكومته عن قناة السويس استند فيه إلى الملاحظات التى كنتُ قد قدمتها له فى القسطنطينية.

* * *

فى اليوم التالى للقائى مع سفير إنجلترا، استقبلنى سعيد ولكنه لم يعطنى الفرصة كى أقدم له تقريراً عن مقابلتى مع السفير، لأنه كانت لديه أمور أخرى تشغل تفكيره، إذ كان قد بدأ فى الاهتمام بجلسات تحضير الأرواح، وقام خليل بك بتجربة أمامه قال لى سعيد عنها: «إنه شيء مذهل وخيالي». كان سعيد فى ذلك الحين فى حالة لا تدل على أن هناك شيئًا رائعًا.

لقد رأيتُ إبراهيم تحت تأثير كأس أو اثنين من النبيذ والشمبانيا يقوم ليلقى خطبًا وأشعاراً غريبة وعيناه تلمعان كالوهج وملامح وجهه تتغير وجبينه يتسع من تأثير الحرارة المتوقدة من جسمه كما رأيتُ أيضا «عباس»، هذا السيد الكبير الذى يشبه

سادة العصور الوسطى، تحت تأثير مشاعره بخصوص مصر ومستقبلها يستمع باهتمام إلى قصيدة من الشعر العربى مليئة بالسحر والروعة.

لكن «سعيد» المستهتر أصبح أسير خرافات وأكاذيب موائد تحضير الأرواح.

كنت أعتقد أن هذا الأمر لا يمكن أن يستمر، وأنه مجرد فضول طفولي، إلا أن «سعيد» لم يعد يكف عن الحديث فى هذا الموضوع. ولم نكن قد رفعنا الهلب بعد للعودة إلا وكان سعيد يضع يديه على المائدة ويجلس راغب بك أمامه. ودام هذا المشهد طوال رحلة عودتنا من القسطنطينية إلى مصر.

كان هناك حزبان: حزب يؤيد مثل هذه الأمور، وحزب آخر يعارضها، وكنتُ أنا أقف بين الاثنين؛ لأن الاستماع لمناقشاتهم كان مصدرا لتسليتى وكانوا يقولون: «ماذا تريد يا سيدى؟ إنه من الصعب التعبير عن ذلك؛ لأن العقل والمنطق يرفضان بالتأكيد التصديق فى مثل هذه الأعمال، لكن هناك أشياء كثيرة غريبة تحدث فى الحياة غالبا لا نستطيع تفسيرها، يصمت أمامها العقل والمنطق».

كان الأميرال الكبير حافظ باشا قائد الأسطول (الذى لم يعد له وجود) على رأس غير المصدقين لمثل هذه الأمور، وكان يَعُدُّ ذلك خرافة، كان حافظ باشا فى الماضى بحاراً (غليونجي) فى القسطنطينية قبل مذبحة الإنكشارية. ولما وجد أن المهنة صعبة وعائدها ليس مجزيًا هجرها وأضحى سارقًا للقبور أو ما يطلقون عليه فى الغرب «غراب الأموات». وبعد القبض عليه وتكبيله بالحديد وسجنه على متن سفينة كان يقوم بتنظيف المخلفات على سطحها، انتهز أول فرصة وقام بالتخلص من قيوده بعد أن قتل أحد حراسه وكما قال لنا، إنه جعله يبتلع يد المقشة التى ينظف بها ثم تسلل من على ظهر السفينة إلى البحر واستطاع السباحة حتى وصل إلى سفينة تجارية كانت بالقرب منهم وأصبح بعد ذلك قرصانًا فى الجزائر. ولما سمع عن حاجة الأسطول المصرى الحديث النشأة حين ذاك إلى بحارة جاء إليها.

ولأنه كان بحاراً وقرصانًا فى الوقت نفسه، اعتبرت شهاداته كافية من أجل تعيينه قائدًا لإحدى السفن الحربية. ثم أصبح مساعدًا لسعيد أيام أن كانً قائدًا للبحرية، وبعد أن تولى سعيد مقاليد الأمور فى مصر رقى إلى رتبه جنرال. كان

يتحدث التركية ولكن يا لها من لهجة كانت تفتقر إلى الأمانة، رجل طيب فى أعماقه، لكنه لص لدرجة أن أحد أصدقائه ـ وهو حسن باشا ـ كان يحكى لنا أنه فى الأوقات التى لا يكون فيها حافظ باشا فى مأمورية أو مهمة ولا يستطيع بالتالى أن يسرق شيئًا كان يتسلل ليلاً إلى فراش زوجته ليسرق الوسائد التى تنام عليها كنوع من التمرين لخفة اليد.

كان حافظ باشا إذن على رأس غير المصدقين، لا لأنه كان يؤمن برأى ما، وإنما بدون شك لأنه كان لديه بعض المخاوف من الأدوار السيئة التى يمكن لهذه الموائد أن تقوم بها لأن «سعيد» كان بالفعل يسأل هذه الموائد عن كل شخص فى حياته. وفى يوم كنا نجلس فيه بمنتهى الجدية: الأيدى على المائدة فى حضور سعيد، وشيخ من المدينة المنورة ومنجم أمامه ثم راغب بك وأنا على يمينه رأينا الأميرال الكبير يدخل علينا، فقال له سعيد: «هل تجرؤ بعد على إنكار قدرة هذه الموائد؟». فقال له: «إنها عبث وهراء!». فقال له سعيد: «هراء يا خائن، آه سوف ترى أنها تقول الحقيقة، إنك خائن، هل تنكر هذا؟ آه سوف ترى كيف أن هذه المائدة سوف تؤكد أنكَ خائن!». ونظر إلى سقف الصالون وقال بنبرة روحانية: «يا روح أبى! يا روح أبى!».

تظل المائدة فى حالة سكون. ويستأنف سعيد قائلاً: «يا روح أبى أجب على صوت ابنك»! دقت المائدة دقة معناها أننا كنا فى حضرة روح الوالى الكبير فقال سعيد: «يا روح أبى أما ترينَ هنا بجانبى خادمكم القديم حافظ خليل حافظ الأعور قل لى هل هو مخلص؟ دقتين إذا كان مخلصاً وثلاثا إذا كان خائنًا».

عم السكون العميق لمدة ثوان، وكان سعيد قد شمر القميص عن ذراعيه بحيث كان يمكننا أن نرى عضلات ذراعيه القويتين تبرزان.. ارتفعت المائدة ثم هبطت، مرة ثانية عقب الأولى بفترة قصيرة، ثم تظل ساكنة فقمت بالضغط برجلى وبقوة على أحد أطرافها فارتفعت المائدة للمرة الثالثة، لكن «سعيد» وقبل أن يترك لها الفرصة لتهبط للمرة الثالثة أبعدها فى حركة تُعبر عن الفرحة والانتصار حتى إن الشيخ الجالس أمامه كاد أن يقع بعد أن مالت المائدة عليه.

قال سعيد: «أترى جيداً أنكَ خائن؟ هل تجرؤ على الإنكار»؟ وحافظ يصرخ..

إن كل هذا هراء! صراحة لا أستطيع أن أصف لكم كيف تمكنت من كتم ضحكة عالية، وفى كل مرة أتذكر فيها هذا الموقف، أشعر بالذنب. إن هذه الخدعة التى قمتُ بها بالتأكيد ستكون لها نتائج خطيرة لو كانت مع إبراهيم أو عباس، لكنها مع سعيد كانت مجرد تسلية.

تجاوز سعيد بعد ذلك مرحلة الشغف بموائد تحضير الأرواح وزالت كما بدأت. فعند وصوله إلى الإسكندرية كان يريد إقناع أخيه حليم الذى لم يكن يؤمن بمسألة الأرواح، وكنا فى سراى القبارى نجلس على شرفة تعلو الأرض قليلاً ببضع درجات، فقال سعيد لحليم: «هل تراهن على أن هذه المائدة سوف تشير إلى العدد الصحيح لدرجات السلم؟». يرد حليم: «بكل سرور». فقال له سعيد: «إذا أشارت إلى الرقم الصحيح لعدد الدرجات، هل تؤمن وتصدق بقدراتها؟». حليم: «ربما بعد التجربة». لكن المائدة أخطأت تمامًا العدد، ولم يعاود سعيد أبدًا بعد تلك الواقعة الحديث عن موضوع الموائد.

* * *

وعمومًا فقد كان سعيد مشغولاً باهتمامات أكثر جدية من هذه الأمور.. فالمسكين كان مخلصًا فى لندن عندما قال: إنه ينوى إعادة النظام إلى المالية، وإنه مصمم على معالجة الأخطاء التى أحدثها للبلاد، لكنه تصرف أمام هذه الإصلاحات المستهدفة كما كان يتصرف فى كل الأمور.

لو كان سعيد يمتلك من الممتلكات القيمة حتى بعضها لكنتُ قد اقتنعت بأنه يمكن أن يبيعها لصالح الخزانة، لكنه شخصيًا لم يكن يمتلك سوى الضيعة التى آلت إليه من والده، وهى خمسة وثمانون ألف فدان لن يرغب أحد فيها، وهى اليوم وبعد المبالغ التى أنفقها عليها ابنه وحفيده أصبحت بالكاد تغطى ثمنها.

كان لديه أيضا أحجار كريمة من الماس ومجوهرات وكذلك فضيات وهى بالكاد نستطيع أن نجمع منها بعض المال.

لكن هل كانت ملكًا له أم ملكًا للدولة؟ كان من المستحيل تحديد ذلك. عمومًا تم جمع كل هذه الأشياء ونُقلت إلى سراى نمرة٣، وهذا هو سعيد وسمسار وخبير

مصاغ مشغولون بجرد وتقسيم كل هذه الأشياء لتذهب إلى ثلاث جهات : جزء للدولة وهى الأحجار والألماس الذى تركه والده ، وجزء آخر لزوجته الأميرة يشمل بعض الخواتم السوليتير وقلادات العنق البائسة ، وجزء ثالث يُخصص له تم عرضه للبيع فى مزاد علنى مع الكثير من قطع الفضيات .

لكن كيف يبيع كل هذا؟ وكيف تصور أنه يمكنه اللجوء إلى عرضها فى مزاد علنى؟! إنه عرض على الموظفين الذين تأخرت رواتبهم لعدة أشهر ، أن يأخذوا من الفضيات ما يعادل المبالغ المستحقة لهم . كان من الممكن أن نعيب على سعيد سطحيته فى إدارة الاقتصاد والمالية ، لكن لم نكن نستطيع أن نتهمه بالأنانية لأنه من أجل إصلاح أخطائه كان يريد التضحية بما يملك . حضر المزاد كثير من الشخصيات والموظفين حتى إننى أمتلك إلى الآن طقمًا للشاى وشمعدانين وصحنًا كبيرا وكلها من الفضة قيمتها تساوى المتأخر من راتبى .

* * *

بعد مرور بعض الوقت على هذه الأحداث ، جاء السير بولور إلى مصر لزيارة الوالى أو بالأحرى لزيارة القناة ، ونزل ضيفًا فى قصر النزهة على طريق شبرا .

وقام سعيد بزيارته وكنتُ بصحبته واستقبل بولور الوالى على أعتاب القصر وقال له الأخير حتى قبل أن يمد يده ليصافحه : «كما ترون سعادتكم : خيول إنجليزية ، سائق إنجليزي ، عربة إنجليزية ـ وأمسك بيدى وهو يتحدث معه ـ وعدو للفرنسيين ؛ لم أستطع أفضل من ذلك من أجل الإعراب لكم عن سرورى برؤيتكم فى هذا البلد» . صافحنى بولور وهو يبتسم فقلت له : «لكن سيدى من كان سيقوم بحماية هؤلاء البريطانيين المساكين إذا لم أكن هنا؟ كانوا سيصبحون لقمة سائغة» . كان الوالى فى كامل صفائه واعتدال مزاجه وكذلك السير بولور الذى ضحك لهذا المزاح .

واسمحوا لى أن أخرج عن سياق الأحداث وأتذكر يومًا كنا على النيل مع سعيد ولا أعرف ماذا خطر على باله من أفكار فتحدث معى هكذا : «نوبار لماذا هذه البلاد بريطانية وليس فرنسية»؟ فقلتُ له : «سيدى أولاً إن مصر هى مصر . لكن لو كانت بريطانية كما يفترض سموكم فإن السبب يبدو بسيطًا هو أنكم محاطون كما أعتقد

بالفرنسيين الذين يستأثرون بكل عطفكم وعطاياكم التى تدفع البلاد ثمنها». فقال سعيد: «لم أفكر فى ذلك ربما أنتَ على حق». وأضاف بعد لحظة من السكوت: «أعتقد أن هناك دافعًا آخر لسؤالى هذا، فعندما تذهب عند أى فلاح سترى سكينًا يقول سكينًا إنجليزية، ترى مفرشًا يقول مفرشًا إنجليزيًا، ترى أى شىء آخر يقول إنه إنجليزى. ويبدو لى أن هذا هو السبب الحقيقى وراء تفكيرى فى هذا السؤال».

فقلتُ له: «آه إذن فلنقل إننا نحن الاثنين على حق». وأعتقد أننى قلت له الحقيقة فعلاً.

كنتُ بالتأكيد أعَدُّ إنجليزيًا فى أعين العنصر الفرنسى الذى كان يحيط بالوالي، فأنا سكرتير عباس النصير الكبير لبريطانيا، وكانوا يقولون: إننى كنتُ قد عرضت فكرة إنشاء خط سكك الحديد وهى فكرة بريطانية خالصة وتابعتُ المفاوضات الخاصة بها فى لندن فى حين أننى الآن أتكلم وبصوت عال عن فكرة أن شركة قناة السويس تمادت بشكل فاضح فى استغلال موارد البلاد وكذلك السخرة بغرابة شديدة. لكننى فى الحقيقة وبالرغم من كل هذه الأقاويل عني، كنتُ فقط أسخر من هؤلاء الفرنسيين الذين كانوا يُحيطون بالوالى. وأعتقد أن أى فرنسى حقيقى كان لابد أن يسخر منهم؛ لأن هؤلاء السادة المحيطين بالوالى كانوا يحاولون أن يعطوا أنفسهم قدرًا وأهمية أكبر من حجمها من أجل انتزاع الطلبات منه وأخذ التعويضات عنها بعد ذلك.

وكان ذلك بالتأكيد هو ما جعلنى أبدو فى أعين البعض إنجليزيًا، هؤلاء الذين يرفضون الفهم ولهم مصلحة فى ألا يفهموا ماذا فعل سعيد ببلده، وبعد هذه الفترة، جاءت فترة أخرى لم أعد خلالها إنجليزيًا بل عَدُّونى فيها المانيًا وذلك فى أثناء فترة الإصلاحات عندما ساندت ألمانيا فكرتى عن الإصلاحات القضائية بشكل حماسي، بل بحماس أكبر من تلك التى أبدتها إنجلترا ربما لأن الفكرة كانت بالنسبة لها قديمة نوعًا ما بينما رفضت فرنسا. ولكن فى نظر هؤلاء السادة كانت مسألة عَدِّى ألمانيا أمرا مبالغا فيه بينما كان اعتبارى إنجليزيا أكثر احتمالاً لكننى لحسن الحظ لم أكن قلقًا أبدًا مما كان يقوله هؤلاء السادة أو غيرهم عنى.

* * *

كلمة أخيره عن بولور والقناة، الهدف الرئيسى وراء زيارة السفير البريطانى لمصر حيث زارها وتفقد أحوال العمل ورأى بعينيه أن الصعوبات الفنية التى ضخّموا من شأنها لا وجود لها وأن العمل تقدم بالقناة بشكل جيد جدّا حتى نستطيع التكهن أن المشروع سينتهى بالكامل فى توقيت لن يكون إلى حد ما بعيداً لكن بتضحيات أكبر من المال. وأرسل تقريراً بهذا المعنى إلى حكومته، وكتب البرقية التى استُخدمت بعد ذلك أساسا لتنظيم موضوع القناة الذى كان يتم إلى هذه اللحظة تنفيذه بشكل غير قانونى وغير منظم، بل إن الباب العالى لم يكن قد وافق بعد على هذا المشروع الذى كان يمضى تحت ستار الحماية السرية ولكن الفعالة للإمبراطور نابليون الثالث.

بعد دراسة هذا العمل من ناحية المصالح التجارية والسياسة البريطانية اقتنع بولور بفكرة أن افتتاح قناة السويس سيحقق الخير الكثير للتجارة البريطانية ودعا إلى الاستفادة من هذا المشروع أكثر من أى دولة أخرى.

ومن الناحية السياسية قال بولور: إن القناة تقرِّب بريطانيا من الهند وتقرب كذلك القوى الأوروبية الأخرى، لكن لم ير بولور فى ذلك أمرا مثيرا للقلق ما دامت البحرية البريطانية تتفوق على سائر القوى العظمى الأوروبية.

وقال فى اللحظة التى ستكف فيها بريطانيا عن كونها سيدة البحار، فلن يكون هناك أمامها أى طريق آخر سوى الاهتمام بالقناة أكثر من أى مسألة أخرى.

وبعد أن عرض هذه الأفكار العامة كتب تصوره عن القناة بالنسبة لمصر مشيراً إلى المشكلات والأخطار التى من الممكن أن تهددها مستعينًا بما أثرته من حديث معه فى القسطنطينية عن السخرة والأراضى التى تم تخصيصها لشركة القناة. وأخيرا اختتم تقريره بقوله إنه من الضرورى بالنسبة له العمل على إزالة هذه العوائق والمشكلات، لكن عليه أن يستخدم أكبر قدر من المهارة للعمل على كسب عطف وكبرياء إمبراطور الفرنسيين وأن هذه النقطة تُعَدُّ محورية للنجاح.

وكما سنرى فيما بعد أن الباب العالى احتفظ بهذا التلغراف من أجل أن يكون أساسا للمفاوضات التى بموجبها تم التوصل إلى تنظيم وضع الشركة وتقنينه بمشاركة الآستانة.

* * *

وبينما كان الضيف يضع تصوراته عن المشروع، داهمت الوالى مرة أخرى نوبات الألم، ولم تكن سوى الأعراض الحقيقية للمرض الخبيث، وهو الضعف العام الذى كان يسجل فى كل ساعة تقدمًا ملحوظًا، فقمنا بنقله إلى الإسكندرية.

ولكنه حتى فى أيامه الأخيرة لم يكن يستطيع البقاء فى مكان واحد، فقد ذهب من الإسكندرية للإقامة فى سراى نمرة ٣ لكن ليس فى القصر الرئيسى الذى كانت زوجته تقيم فيه وإنما فى أحد الأكواخ الملحقة، لكنه كان كبيراً فى مساحة منزل ومكونًا من طابق واحد، وكان موجوداً فى أحد أركان الحديقة. ازداد ضعفه فلازم الفراش. كانت أبواب حجرته مفتوحة على مصراعيها والناس يدخلون إليها ويخرجون وسط ضوضاء وصخب كأنها إحدى الحجرات الملحقة.

أُجريت له جراحة لاستئصال الورم الجديد، وأعربت لى الأسرة عن رغبتها فى أن يقوم أطباء آخرون بزيارة القصر، فأرسلت إلى ثلاثة من أشهر أطباء الإسكندرية وبالأخص طبيب منزلى السيد ڤارينهورست (Varenhorst) الذى كنتُ أثق فيه تماما، وقام الثلاثة بنقل المريض إلى حجرة أكثر هدوءًا، وقاموا بتحليل البول واكتشفوا وجود السكر والكوليسترول.. ومن تشخيص الأطباء فهمتُ أن الأمل ضعيف جدًا.

كان سعيد مستلقيًا على سرير من المفارش الرقيقة الموضوعة الواحدة فوق الأخرى ويقول لـ«ذو الفقار»: «من يقول إنكم منذ عدة أشهر فقط كنتم تتحركون مثل النمل؟!». ثم انتابته نوبة من الزغطة قال بعدها أيضا لـ «ذو الفقار»: «إن هذه علامة سيئة». «وذو الفقار» من كثرة ما تعود على موافقته فى أى شىء يقول له بلا وعى: «نعم سيدى».

فقمتُ وأخرجتُ «ذو الفقار» من الحجرة وقلتُ لسعيد: «كم مرة سيدى أصبتُ أنا نفسى بالزغطة». فقال لى: «نعم، لكن دون أن تصاب بالمرض (وأشار إلى نفسه) بالنسبة لى هذه هى النهاية». وبالفعل فى المساء قال لى الأطباء: إنه لم يعد هناك أى أمل. على رغم هذا طلبتُ من الأميرة أن يتم فحصه للمرة الأخيرة.. كانت الساعة الحادية عشرة مساءً، وكان الكوخ الكبير ممتلئا بالناس، وكانت الضوضاء تعم بشكل كان يمكن سماعها بالخارج.

صعد أحد الأطباء وهو السيد أبات (Abbate) إلى الوالى ثم نزل ليخبر زملاءه بحالة المريض التى كانت سكرات الموت قد بدأت تنتابه . وبعد قليل أخبرونا أن «سعيد» لفظ أنفاسه الأخيرة فى يناير ١٨٦٣ .

تجمع كل الموظفين وكتبوا تلغرافًا لإسماعيل الذى كان حينذاك فى القاهرة يسألونه التعليمات ويخبرونه بالحدث . أجاب الوالى الجديد بدعوتهم جميعًا للحضور إلى القاهرة . تهافت الجميع على أول قطار يغادر إلى القاهرة وهرعوا للذهاب دون ترك أى أوامر أو اتخاذ أى إجراءات بخصوص مراسم الدفن .

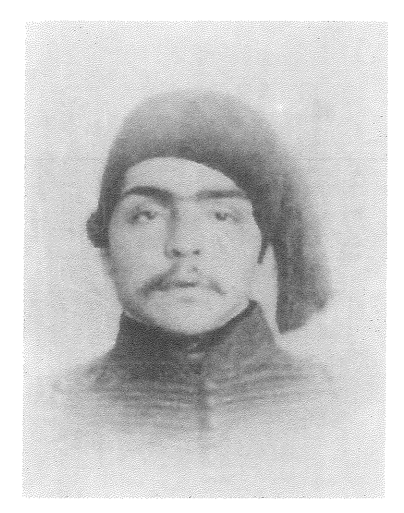
ولا أعلم كيف تم الدفن ؛ لأن الجميع سافر إلى القاهرة ، وعلمت بعد ذلك من محافظ الإسكندرية أنه كان على رأس الجنازة التى لم يشترك فيها أحد من الموظفين . صاحب النسيان واللامبالاة الكاملة «سعيد» إلى القبر ، وعلمتُ أيضًا فيما بعد أن جثمانه دفن فى مسجد النبى دانيال .



أراكيل بك نوبار
(صورة مصغرة)



نوبار باشا في عام ١٨٦٠
(صورة مصغرة من الجبس)



أراكيل بك نوبار في عام ١٨٥٤



نوبار باشا في عام ١٨٥٤



نوبار باشا وزوجته فوليك هانم في عام ١٨٥٥



وفي عام ١٨٨٠



مدام نوبار في عام ١٨٩٠



مدام نوبار في عام ١٩٠٠



نوبار باشا
(تمثال من الرخام للفنان دنيس بو)



نوبار باشا
(تمثال نصفى من البرونز)



القسم الرابع

إسماعيل



الفصل السابع عشر

(١٨٦٣)

تولية إسماعيل - مصادرة الأراضى التى أعطاها سعيد للموظفين مقابل عودتهم إلى الخدمة - خطبة إسماعيل التى كتبها نوبار أمام الهيئة القنصلية - إسماعيل يرسل نوبار فى مهمة إلى القسطنطينية لإعلان خبر وفاة سعيد وتَوليه الحكم - بعد عودته يصطحب الوالى إلى القسطنطينية للحصول على فرمان الولاية - المفاوضات الأولية مع الباب العالى للحصول على الموافقة على امتياز قناة السويس - العودة إلى مصر - الخلافات مع المسيو دى ليسبس بشأن تقليص مساحة الأراضى المخصصة للشركة على جانبى القناة - زيارة السلطان عبد العزيز لمصر - ترقية نوبار إلى رتبة فريق وحصوله على لقب باشا.

* * *

كنتُ بالكاد أعرف الوالى الجديد لأن العلاقة كانت نادرة بين الأمراء والموظفين، حيث كان هناك كثير من التحفظ فى العلاقات ما بين الطرفين. ويمكننى القول: إنه كان من الضرورى أن يكون الأمر كذلك. كنا نعرف فقط أن إسماعيل يقصر اهتمامه الجاد على أراضيه ومزارعه التى اتسعت مساحتها وامتدت. كما اقتصرت علاقاته مع الأوروبيين على بيع منتجات أراضيه لهم وتبادل بعض الأعمال معهم، وكان الجميع يتحدثون عما يسود دائرته من نظام. صحيح أن «سعيد» كان يعامل إسماعيل كأنه بقال وكان يقول دائمًا: «سوف تفتقدوننى عندما يصبح واليًا عليكم». لكن «سعيد» أيضًا كانت له طرائف كثيرة منها أنه كان لايبالى بالمالية أو الاقتصاد فى الدولة ويرى أنها عمل لا يليق بأمير بل عمل يصلح فقط من أجل الموظفين. كان من الطبيعى إذن أن يتفوه بمثل هذه الكلمات التى تُعبر عن الازدراء عندما يتحدث عن هؤلاء الذين كان من الممكن أن تكون لديهم مثل هذه

الاهتمامات التى كانت مصر بالتحديد فى حاجة إليها . عندما سافرتُ إلى القاهرة لتقديم فروض الولاء والطاعة للوالى الجديد مساء نفس اليوم الذى تسلم فيه السلطة، صرح لى إسماعيل عن فكرة كانت تراوده منذ عهد سعيد ألا وهى تقسيم الأزبكية وبيعها. كانت الأزبكية حديقة كبيرة فى القاهرة أصلها بحيرة قديمة تم تجفيفها وحمايتها من مياه الفيضان، وكانت تصطف على جانبيها الأشجار الرائعة التى زرعها محمد على . كانت جموع غفيرة من الشعب تتجمع فى هذه الحديقة مساء كل يوم لتتنزه وتشرب القهوة أو البوظة على أنغام الموسيقى الشرقية التى قد تكون بالنسبة للأذن الأوروبية نشازاً لكنها مع تأثير القهوة والبوظة والأشجار تحت سماء القاهرة بنجومها كانت تعكس دائمًا الجو الشرقى فى مشهد حالم يأخذ بالألباب بعيداً عن الواقع، وكلها أمور لايستطيع أن يفهمها سوى هؤلاء الذين يحسون مثل هذا البهاء والسحر .

بدت لى فكرة قطع الأشجار التى زرعها محمد على وراقب نموها بكل حب لتحل محلها العمائر والمنازل القبيحة من أجل جمع المال أمراً غريبًا لم يكن من الممكن توقعه . لم أرد على إسماعيل بشىء، لكننى لم أستطع أن أمنع نفسى من التساؤل : هل كان من حقه أن يقسم ويعرض للبيع حديقة عامة ومكانًا للترويح عن شعب بأكمله؟ حقيقى لم يكن فى نفسى شىء أقوله، لكن أصحاب المنازل التى كانت تحيط بالحديقة ألم يكن من حقهم فى هذه الحالة أن يشكوا ويطالبوا بالتعويضات ضد هذا الإجراء الذى من شأنه أن يضيع قيمة منازلهم التى تطل على الحديقة؟ وعلى الرغم من أنه لم يكن قد مضى على وصول إسماعيل إلى الحكم عدة ساعات فقط، فإنه بدا لى أنه كان مشغولاً بعدة أمور أخرى .

فعلاً كانت لديه فكرة أخرى تحدث معى بشأنها، وكانت تتعلق بحالة الموظفين الذين نالوا مخصصات من الأراضى بدلاً من المعاش . كان إسماعيل يجهل أننى كنتُ من أشار بهذه الفكرة على سعيد . كان معظم الموظفين سعداء بوضعهم الجديد، فبدلاً من معاش كان يُصرف لهم بصفة غير منتظمة، أصبحت لديهم أراض بإمكانهم التعيش منها . صحيح أن بعضًا منهم كان غير مستريح لهذا القرار؛ لأن الأرض التى خُصصت له بعد التقسيم لم تكن تربتها جيدة، إلا أن هذا الأمر كان ينطبق على قلة منهم . تحدث إسماعيل معى عن الموظفين جميعًا بوصفهم

ضحايا قرار فردى، وقال لى إنه ينوى تصحيح هذا الظلم الواقع عليهم بشكل نهائى بقرار إعادتهم جميعًا إلى الخدمة وإعطائهم وظائف فى الإدارات، وبالتالى وفى ظل هذه القرارات، كان يجب إعادة الأراضى التى تملكوها إلى الحكومة.

اعتقدتُ فى البداية ومن الطريقة التى عرض بها المسألة أنه مهتم بالموظفين بحق لأننى كنتُ قد عرفتُ المصريين بما فيه الكفاية كى أعلم أن جميع الموظفين ستكون فرحتهم كبيرة بعودتهم إلى الخدمة حتى لو كان هذا معناه ترك أراضيهم.

إن المصرى بطبعه موظف، بل إن الوظيفة تمثل بالنسبة له السلطة، وكنتُ فى ذلك الوقت أعرف عضواً فى أسرة أحد العمد كان مستعداّ أن يقبل بكل ترحاب أن يبادل مركزه كعمدة منتظر ويضحى بجزء من ثروته كى يشتغل فى خدمة الحكومة ويحصل على وظيفة حتى لو كانت صغيرة، لكنها ستسمح له بتوسيع نفوذه وتأثيره بشكل أوسع عما كانت عليه فى قريته الصغيرة.

كنتُ حينذاك بعيداً جداّ عن توقع ما كان إسماعيل يخفى من وراء هذا القرار. وسرعان ما تبينت كل شى عندما بدأ التنفيذ بعد عودتنا من القسطنطينية حيث أعيد بعض الذين كانوا قد أحيلوا إلى المعاش أو على الأقل هؤلاء الذين كانوايتمتعون برضاه وحمايته. أما باقى الموظفين فلم يتكلم أحد عنهم، وأُعيدت الأراضى السيئة إلى الحكومة أما الجيدة منها فتم ضمها إلى خاصة الوالى الذى وسع بذلك من ممتلكاته على حساب الموظفين.

وهذه التفاصيل لها أهميتها لمعرفة من الذى فى النهاية كان سببًا فى تحول مصر، هل هى تصرفات محمد على وطريقته فى التفكير هما اللتان جلبتا على مصر هذا الخلط فى الأفكار ووضعتنا فى موقف نعانى الآن من أجل الخروج منه؟ أم شخصية سعيد وأسلوبه هما اللذان قلبا الأوضاع فى مصر رأسًا على عقب؟ أم شخصية إسماعيل ونهجه فى الإدارة؟ إن هذه التفاصيل الصغيرة والأحداث التى بالنسبة لكثيرين تُعَدُّ لا أهمية لها مثلت بالنسبة لى المؤشر الذى يمزج بين الرجال وشخصياتهم وتساعد على فهم تكوينهم. لذا فإن مثل هذه الأحداث ظلت محفورة فى ذاكرتى بشكل أعمق من غيرها التى من الممكن أن تمثل أهمية أكبر نسبيّا.

وفى سياق نفس هذا الترتيب فى الأفكار، سوف أذكر حدثًا خطر على بالى؛ ففى اليوم التالى لولايته، أرسل إسماعيل فى طلبى وأتذكر أن الساعة كانت العاشرة والنصف صباحًا وقال لى: «فى خلال نصف ساعة، سوف أستقبل أعضاء الهيئة الدبلوماسية. أعد لى خطبة قصيرة». قال هذا وأخذنى من يدى بمودة زائدة وذهب بى إلى صالون صغيريمكن القول إنه كان حجرة للعمل لأن المكتب كان عليه حبار جف الحبر الذى بداخله. لم أكن قد تمكنتُ بعد من إدراك الموقف؛ حفل استقبال قنصلى؟ لم يكن هذا أبدًا من تقاليدنا ولا عاداتنا. كان القناصل حتى فى عهد سعيد لا تتم دعوتهم فى شكل هيئة، بل كان كل قنصل يذهب إلى القصر بصفته الشخصية من أجل تقديم التهنئة للوالى.

ويبدو أن الأبهة وتقاليد المراسم المتبعة فى قصور أوروبا استهوت إسماعيل، كنتُ وسط كل هذه التساؤلات أنتظر منه أن يعطينى فكرة من أجل الخطبة أو حتى يشير إليها بوجه عام. ولا كلمة قالها لى ويبدو أنه كان بهذا يعنى أنه على أنا كتابة الأفكار وصياغتها. فلم يكن يعرف إلا أن فى مثل هذه المناسبات كان حكام أوروبا يلقون بكلمة أمام الهيئات القنصلية وكان يريد أن يلقى هو أيضًا خطبة خاصة به.

كتبتُ ما خطر على بالى ولم تكن سوى تعبير عما يدور فى ذهنى دون أن أشعر. تكلمتُ عن رغبته الأكيدة فى القضاء على السخرة وإعطاء العلاقات بين الأهالى والأجانب الأولوية وتوفير أرضية أكثر جاذبية لها. وإلى جانب هاتين الفكرتين كتبتُ بعض العبارات المعتادة عن الاقتصاد ونظام المصروفات، وكتبتُ عن فكرة جديدة كانت تتردد فى تلك الأيام بشأن إصدار قانون مدنى جديد، ثم كتبتُ عن تطوير التعليم. كنت أنتظر منه أن يستوضح عن بعض النقاط أويسألنى أن أشرح له نقطة ما لكن لم يحدث شىء من هذا.

وبعد أن أخذ منى الخطبة حتى بدأ فى قراءتها مرات ومرات يرددها بصوت عال حتى حفظها عن ظهر قلب وقام بإلقائها أمام مساعديه بطلاقة كبيرة، ولكنه كان سيشعر بحرج كبير إذا سأله أحدهم عما يقصده من القضاء على السخرة، وما كان يراه فيها من سيئات، ونفس الشىء كان سيحدث له عندما يُسأل عن العلاقات الصحيحة التى ينوى إقرارها بين الأهالى والأجانب.

أما بالنسبة لجمهور الحضور الذين وجهت إليهم الخطبة فقد وجدوا أن المقصود من التطرق إلى مسألة السخرة إشارة إلى ما كان متبعًا من نظام عمل فى قناة السويس ولم يخطر على بال أحد أن المقصود من وراء القضاء على السخرة كان الهدف منه إدخال نظام عمل حر مدفوع الأجر، وهو الأمر الذى يتماشى مع الأفكار الاقتصادية الحقيقية. حيث إنه لم يكن يدور فى خلدهم سوى تساؤل واحد هو: كيف يمكن تطهير الترع؟ وكيف يمكن توفير العمالة للمشروعات الأخرى من دون اللجوء إلى العمل الإجبارى؟ ألم تكن نظرتهم إلى الفلاح المصرى أنه كسول، وأن قوة العصا هى القادرة وحدها على أن تجعله يتحرك؟

وإذا كان بعض من أنصار دى ليسبس ممن كانوايأملون فى مساعدته من أجل بلوغ مصالحهم الخاصة قد تأثروا من الفكرة التى طُرحت عن القضاء على السخرة؛ إلا أن القطاع الأكبر من المواطنين الأوروبيين كانوا يستشعرون بغريزتهم أن قناة السويس ستؤدى إلى انهيار الإسكندرية. وسَرَّتْ الفكرة كثيرا من الشخصيات الفرنسية حتى داخل القنصلية التى وجدت أن أهميتها قد تضاءلت أمام شخصية المسيو دى ليسبس وتحمسوا كثيراً لهذه الفكرة سرًا، لأن الاعتقاد السائد كان أنه بدون السخرة من المستحيل تنفيذ مشروع القناة. على أى حال، رأى هذا الفريق أم ذاك فى الخطبة كثيراً من الأفكار القابلة للنقاش، وهو ما كانوا يفتقدونه فى عهد سعيد.

بدا على الإدارة أنها ستكون جادة، وبدأ الأشخاص الجادون يستبشرون الخير. وبالنسبة لى يجب أن أقول: إن حديثى عن فكرة السخرة لم أكن أقصد به قناة السويس بشكل خاص، لكن كان قصدى أن أدخل إلى مصر نظام العمل الحر المدفوع الأجر كما تقتضى الأفكار الاقتصادية الصحيحة.

* * *

وفى اليوم نفسه أخبرنى الوالى أنه اختارنى كى أعلن السلطان بوفاة سعيد وتوليه السلطة؛ كان هذا أيضًا شيئًا جديدًا مثله مثل مسألة الاستقبال الجماعى للقناصل العموميين وإلقاء الخطب. كنا على وشك الدخول إلى عصر جديد من أشكال الحكومة. لم يكن لشىء يسعدنى مثل اختيارى لمثل هذه المهمة حيث كانت كما قال

لى أحد الأوروبيين المقربين من إسماعيل مكافأة لى على الأفكار التى سجلتها فى الخطبة التى ألقاها، والتى لم ينفذها فيما بعد. عيننى إسماعيل بهذه المهمة ناظرًا للخارجية، وهو منصب لم أكن أهتم به إطلاقًا لأن الأعمال الدبلوماسية كانت تتم فى القصر لا فى النظارات.

كانت هذه الرحلة فرصة لى للقاء السلطان عبد العزيز الذى كان حينذاك شابًا رشيقًا ولم يصبح بعد صاحب البطن الممتلئة التى تكونت بعد شفائه من مرض ألم به. لم أر أبدًا رجلاً بمثل هذه العظمة يمثل مثل هذه الأمة العريقة. كان إنسانًا بسيطًا يجذب الأنظار إليه.

كنا فى شهر فبراير من عام ١٨٦٣ عندما كلفنى الوالى بأن أرتب له موعدًا لزيارة القسطنطينية بحيث تكون فى فصل الربيع (حيث إن إسماعيل كان مصابًا بدوار البحر) لإهداء السلطان العثمانى اليخت الرائع الذى كان يخص «سعيد»، وكان حينذاك الأجمل وفريدًا من نوعه. كنتُ أتحدث مع كامل باشا الصدر الأعظم وصهر إسماعيل عن تأخير موعد زيارة الوالى الجديد، فأوصانى ألا أتكلم عن هذا الموضوع؛ لأن كلمة تأخير تعطى انطباعًا سيئًا. ويبدو أننى أحسنتُ صنعًا عندما تذرعت فى مثل هذه الظروف بحجة إهداء اليخت للسلطان وفكرتُ أنه وبما أن سفر الوالى يجب أن يكون فى الحال؛ سيسر إسماعيل كثيرًا القيام بهذه الرحلة على متن سفينة كبيرة، وأن يهديها بنفسه إلى حاكمه.

بعد عودتى إلى الإسكندرية بأربعة أو خمسة أيام سافرت مع اليخت الذى أبحر عليه الوالى بصحبة حاشية كبيرة ضمتنى أنا وشريف وراغب بك الذى كان إسماعيل قد أنعم عليه بلقب وكيل أعماله «كخيا». استقبلنا الوزراء الأتراك استقبالاً وديًا، وكان إسماعيل حريصًا من جانبه على أن يبادلهم نفس الشعور. وجده الجميع «رجلا جادا» وهو ما كان يذكر عنه فى الإسكندرية.

* * *

كان الوزراء الأتراك مشغولين فى فحص أفكار بولور بخصوص القناة، وكان الكل ضد الشركة ولكنها كانت قد أعلنت ووصلت عمليات الحفر لمرحلة متقدمة

بشكل ملحوظ مما أدى إلى الامتناع عن التصريح بهذا الاعتراض وبات أمرًا لا يجب التفكير فيه. كان الاتجاه إذن إلى التفكير فى الأمر كما عرضته أنا على السفير البريطانى، وكانوا قد توصلوا إلى قرار بأنه سوف تتم الموافقة على المشروع من جانب الباب العالى وسيتم توفيق أوضاع الشركة بهذه الشروط الثلاثة:

(١) القضاء على السخرة. (٢) استرداد الأرض المؤجرة للشركة. (٣) استرداد قناة المياه العذبة.

كان من المفروض أن يعلن الباب العالى عن هذه الشروط الثلاثة التى تتوقف عليها موافقته على المشروع فى مؤتمر عام، وكان علينا نحن فى مصر انتظار نتائج هذه المباحثات التى كانت بالطبع ستعلن فى مذكرة خاصة بها. لكن ما أن وصلنا إلى القاهرة فى مارس ١٨٦٣ وبدلاً من أن ينتظر الوالى وصول المذكرة التى سيرسلها الباب العالى أراد أن يسبقها بخطوة فخطرت له فكرة التعامل مباشرة مع المسيو دى ليسبس بشأن استرجاع الأراضى. ماذا كان هدفه؟ لا أعلم. لكننى أعتقد أنه بعد أن رأى حرج وزراء الباب العالى بسبب القناة كانت لديه رغبة حقيقية فى مساعدتهم على قدر المستطاع وبخاصة أنه سينال شرف حل مسألة باتت تُهدد بأن تصبح أكثر حرجًا للباب العالى. وربما كانت لديه أيضًا الرغبة فى إرضاء جميع الأطراف المعنية، فعندما يرضى دى ليسبس هذا معناه بالتالى رضاء إمبراطور فرنسا، لكننى أكرر أن ما أقوله هو مجرد رأى ولا يتعدى كونه افتراضا شخصيا.

كان المسيو دى ليسبس فى ذلك الحين موجودًا فى القاهرة واقترح عليه إسماعيل عن طريقى أن يُعيد إلى الحكومة قناة المياه العذبة والأراضى التى كانت من المفروض أن تقوم باستصلاحها شركة القناة فى مقابل أن تقوم الحكومة بتسوية مبلغ الـ ٨٨ مليونًا ثمن الأسهم التى كان قد اشتراها سعيد. وكما قلت من قبل إن هذا المبلغ كان يجب أن يُسدد على خمسة عشر قسطًا، وكان إسماعيل ينوى إلغاء هذا الاتفاق وأن يتبنى وجهة النظر التى تميل إلى سداد الأسهم أسوة بالطريقة التى يسدد بها بقية المساهمين، وهو الأمر الذى وافق عليه دى ليسبس فورًا، وكان طبيعيًا أن يوافق بهذه السرعة لأن هذا ما كان يسعى إليه منذ زمن سعيد ولم يكن ينتظر حدوثه خصوصا بعد الرفض المستمر الذى كنا أنا وراغب نتصدى له به فى عهد سعيد

معترضين على أى طلب يرفع إلى سعيد بهذا المضمون . كانت قناة المياه العذبة قد تم حفرها بداية من أطراف إقليم الشرقية لتصل إلى مدينة السويس وأنجزت شركة القناة هذه المرحلة ، وكان المتبقى منها المرحلة التى يتم حفرها من القاهرة لتصل ما بين الطرفين .

أخذت الحكومة على عاتقها إنجاز هذه المرحلة وهى مبادرة أسعدت المسيو دى ليسبس سعادة غامرة وله كل الحق فى ذلك . تم التوقيع على الاتفاقية خلال الأيام من ١٨ إلى ٢٠ مارس ١٨٦٣ لكن ما حدث بعد ذلك أن المسيو دى ليسبس لم يُعد شيئًا ، فالاتفاقية لم تكن تتحدث إلا عن الحقوق التى كان من الممكن أن تنالها الشركة من الأراضى التى على جانبى قناة المياه العذبة ما بين القاهرة والوادى ، بينما لم يكن لها إلا حق واحد ألا وهو حق الانتفاع منها من أجل المنفعة العامة التى من شأنها المساهمة فى استكمال مشروع قناة السويس ، هذا الحق بالانتفاع كان قد قدر ثمنه من قبل ، لكن لم يكن من حق الشركة نبتة واحدة ولا شتلة لأن هذه الأرض كانت من الأصل أرضا زراعية يمتلكها أفراد وهيئات . هذا ، ولم يرد أى ذكر فى الاتفاقية عن الأراضى الواقعة على جانبى قناة المياه العذبة على امتداد مرحلتها الثانية التى تصل ما بين القاهرة والسويس والتى تم تخصيصها بالكامل للشركة .

توصل فى النهاية المسيو دى ليسبس إلى تحقيق مآربه بعد أن ظل يطارد «سعيد» فى كل مكان لمدة ثمانى سنوات ، وباعتراف شخصى منه لى قال : إنه ولأول مرة ومنذ ثمانى سنوات وبفضل إسماعيل سيكون فى مقدوره أن ينام الليل وهو مطمئن . فهمتُ ماذا كان يقصد المسيو دى ليسبس الذى بموافقته على أن تتحمل الحكومة أمر تسديد مبلغ الـ٨٨ مليونًا على خمس عشرة سنة مدة الأقساط على الأسهم المكتتبة على أساس أن تُصبح هى مالكتها ، اكتشف أنه وضع نفسه فى مأزق قانونى ففى حالة حدوث أى كارثة أو مشكلات اقتصادية كانت شركته ستكون مهددة ؛ لأن ميزانية المشروع كانت ستصبح تحت رحمة مساهم مجهول سيئ المزاج بعيداً عن متناول الشرطة التأديبية ، لكن بتوقيع هذه الاتفاقية الرسمية كان إسماعيل قد صحح له من أوضاعه وجعله فى منأى عن كل خطر أما بالنسبة للحكومة فكانت ستتكفل بمصاريف حفر مرحلة كاملة من مراحل قناة المياه العذبة التى كانت تثقل كاهل شركة قناة السويس ، بل إنها أيضًا كانت ستدفع من ميزانيتها وبشكل منتظم

مبالغ كانت من حقها أن تقوم بسدادها على خمسة عشر عامًا. وفى نفس الوقت لم تستفد شيئًا فى مقابل كل هذه التضحيات.

وفى كل مرة وبعد مرور كل هذا الزمن، عندما أتذكر هذه الاتفاقية أحس بالخجل والإحراج أخفيهما دائمًا وراء ابتسامة. أى مستوى فكرى؟ أى جهل هذا الذى لم ينقشع عن أعين هؤلاء العميان الذين وقعوا على مثل هذه الاتفاقية؟ كان إمبراطور وإمبراطورة فرنسا يثيران خيال إسماعيل كما فعلا مع سعيد من قبل، ولم أجد ما أشبه به أنفسنا لما نحن فيه من حال سوى أننا أشخاص فى حالة انبهار تجعلهم عاجزين لايعرفون ماذايفعلون. فالمسيو دى ليسبس قريب الإمبراطورة وكان يتمثل فى هيئة المهيمن على أفكارها السرية مبهرًا الوالى بهذه الهالة الكاذبة والذى كان بدوره يبهرنا جميعًا بقراراته.

* * *

بعد توقيع هذه الاتفاقية السخيفة، أخذنى إسماعيل للحديث على انفراد وقال لى إنه غير موافق على الأسلوب الذى كان يتبعه أسلافه الذين عَدُّوا مصر ملكًا لهم، ولم يفرقوا فى الإنفاق بين المصاريف الشخصية وغيرها من المصاريف الإدارية، ويعتقد أنه بات من الضرورى وضع حد لهذه المسألة ونهاية لهذه الأوضاع التي يعتبرها ظلمًا على البلاد والعباد، وأنه ينوى وضع قائمة مدنية لنفسه تسمح له بالحفاظ على مكانته المادية من دون اللجوء إلى الموارد المخصصة للخدمات الحكومية. وأنهى عرضه بسؤال لى عن رأيى فى المبلغ الذى من المفروض أن يحدده لنفسه.

إذا قلت إننى أعطيتُ ولو قدرًا من الاهتمام لهذا الحديث عن الفصل بينه وبين الدولة سيكون هذا تجاوزًا منى فى الحديث. كان من الممكن أن يكون جادًا ومخلصًا فى نواياه إذا كان قد تحدث معى عن أي فكرة غير هذه تدور بخلده. كانت مشاعرى وأحاسيسى تدفعنى إلى التأكد من أنه فى لحظة ما لن يحترم هذا الفصل الذى يدعيه. لهذا تحاشيتُ فى أول الأمر أن أحدد له رقمًا وقلتُ له فى الحقيقة إنه يعرف موارد البلاد أفضل منى ويعرف احتياجاته الشخصية، لذا فهو الوحيد الذى من

الممكن أن يُحدد الرقم الصحيح والمطلوب. لكنه أصر على أخذ رأيي فقلتُ رقمًا خطر على بالى: «حددوا مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه سنويّا»، فاعترض لأن المبلغ مبالغ فيه، وقال لى إن راغب باشا كان رأيه أن يتم تحديد مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه سنويّا وأنه وافق على المبلغ بعد أن أخذ رأيه ورأى شريف باشا أيضًا الذى حدد نفس مبلغ الـ٣٠٠ ألف سنويّا. وهكذا حدد إسماعيل لنفسه مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه نفقات شخصيه فى العام ثم بعد ذلك تكلم معنا وأشركنا معه فى أفكاره عن مصر.

يبدو بلا جدال أن إسماعيل وجد مصر صغيرة جدّا عليه؛ لذلك أراد توسيع رقعتها وحملته أفكاره التوسعية نحو سورية[أ] التى اعتقد أنه سيتمكن من الحصول عليها من الباب العالى عن طريق تحسين العلاقات بينه وبين السلطان والوزراء.

بدت فكرة التوسع هذه بالنسبة لى غريبة لأن سورية لم تكن سوى حديقة تحتاج إلى نفقات، بالإضافة إلى أن شعوبها تُعد شعوبًا مثيرة للشغب وتتكون من أعراق متعددة، وهى بعيدة تماما عن أن تشبه فى تكوينها هذا الشعب المصرى الودود السهل فى إدارته. ثم الاعتقاد بأن من الممكن حمل الباب العالى على الموافقة له على سورية بدا لى أمرًا صعبًا ومستحيلاً. ولكن من دون أن أتكلم معه عن هذه الأفكار اقترحتُ عليه إذا كان يريد توسيع مصر فليتجه بنظره نحو الجنوب بدلاً من الشمال.

وقلتُ له: «إن أباكم المجيد إبراهيم قال لى عدة مرات إن محمد على أخطأ باستهلاك قواته وطاقته وأموال مصر فى حروب الشام، بينما كانت السودان وهى من أملاكنا مهملة، واعتبر أن إنفاق الأموال بطرق مختلفة وفى مكان آخر غير هذه البلاد الشاسعة التى حصلت عليها مصر جريمة وكانت وجهه نظره هى أن عظمة مصر الحقيقية وتفوقها موجودان فى السودان». كانت أفكار إبراهيم حول هذه النقطة صحيحة جدّا ومقنعة جدّا وجادة جداً لدرجة أنه فى أثناء مرضه الأخير كان دائم الحديث معى عن نيته عندما تتحسن حالته الصحية السفر فى الحال بصحبتى وصحبة موچيل بك (Mougel Bey) إلى كوروسكو دون أى حاشية أخرى بهدف

(أ) المقصود هنا بلاد الشام التى تمتد من جبال طوروس شمالا إلى شمال سيناء جنوبا، ومن غرب العراق شرقا إلى ساحل البحر المتوسط غربا.

أن يدرس مع موجيل بك إمكانية توصيل المياه العذبة إلى صحراء العطمور من أجل تسهيل طرق التجارة والمواصلات السودانية مع مصر . وكان يقدِّر أنه بواسطة القطارات البخارية ومد الجسور على النيل سيتمكن من بلوغ هدفه ، ولم تكن فى نظره أى نفقات باهظة من أجل بلوغ هذا الهدف .

ما إن عرضتُ عليه أفكار والده حتى تغيرت توجهاته تمامًا وتحولت مساراتها ، فتم وضع سورية جانبا ، وبدأ البحث فى الوسائل من أجل بلوغ السودان وربطها بمصر . حصلتُ على موافقة منه بأن أكتب لوكيلنا فى لندن ليتفق مع مهندس كبير لدراسة مشروع مد خطوط سكك الحديد من أسوان إلى دنقلة وهو المشروع الذى تم فيما بعد .

هذا ، وقد أوفد الشخص الذى استشاره وكيلنا اثنين من المهندسين لدراسة الصحراء التى سيعبرها هذا المشروع ، وأتذكر اسم أحد هذين المهندسين وهو المسيو براىBray قدمت لهما كل التسهيلات من أجل إتمام دراستهما . وما أن انتهت المعاينة حتى تم رفع تقرير أوصيا فيه بضرورة أن تكون نقطة إطلاق خط سكك الحديد من كوروسكو أو من وادى حلفا لا أتذكر تحديداً ولكن ليس من أسوان على أى حال لأن مد خط سكك حديدية بين إحدى هاتين النقطتين وبين أسوان كان أمراً صعبًا جدّا بسبب العوائق الطبيعية الكبيرة . وعمومًا فإن الملاحة فى النيل بين أسوان وكوروسكو كانت صالحة تمامًا .

لكن فى ظل مشروع الخط الحديدى الذى كان لا بد من أن يبدأ من وادى حلفا كان يجب تمهيد شلالات أسوان لتصبح صالحة للملاحة لتحاشى أى عوائق فى المواصلات ما بين أسوان ووادى حلفا . وكنتُ بهذا الصدد فى اتصال مستمر مع المسيو هاوكشاو (Hawkshaw) الذى كان قد درس شلالات أسوان واقترح إنشاء سلسلة من الأهوسة وقدرت ميزانية هذا المشروع حينذاك بمبلغ ٢٥٠ ألف جنيه لا تشمل أجور العمال التى كان يجب على مصر توفيرهم لهذا العمل . لكن ارتفعت بذلك تكاليف مشروع السيد براى إلى خمسة ملايين وتسعمائة ألف جنيه ، أى قرابة ستة ملايين جنيه رآها إسماعيل مبلغًا خارج حدود الممكن ، لكنه بعد عدة سنوات فقط وجد ملايين الملايين ليبددها وتذهب مع الريح . يا له من حظ تعس ! ففى الوقت الذى لم نكن قد سمعنا فيه بعد عن خطوط الطرق الضيقة كان مشروع وادى

حلفا ـ دنقلة سيكون الأول من نوعه وسابقًا لعصره ولو كنتُ متأكدًا أنه كان من الممكن تنفيذ العمل بنصف المبلغ الذى قدره المسيو براى لمارستُ ضغوطًا كبيرة على إسماعيل وكان العمل (الذى لم يتحدث عنه بعد ذلك، بل لم يفكر فيه أبدًا لأنه لم يكن يُمثل بالنسبة له مصلحة مباشرة) لو تم لمنعت عن مصر والسودان الكوارث التى أضاعت البلدين.

* * *

وسط خضم كل هذه الأحداث، وصلتنا الأنباء عن ظهور مهدي(١) فى قرية تابعة لشرق أطفيح(أ) (Chark-Etfeh) واسمها جاوشرق(ب) (Gaw Chark) يثير نيران الثورة فى القرى المجاورة؛ فى الحال بدأ إرسال القوات وتمت محاصرة القرى وقُصفت بالمدافع وسجن كل سكانها. ويسافر الوالى مع بدء تنفيذ أحكام الإعدام التى استمرت فى أثناء وجوده لدرجة أن راغب بك الذى كان قد عُين وكيلاً للوالى جاء ليقابلنى والغضب يمتلكه ليقص عليّ ما يحدث واقترح عليّ أن نبرق سويّا للوالى لنخبره بالأصداء السيئة التى انتشرت فى القاهرة بسبب الأحكام التى تُنفذ بمنتهى الوحشية والتى يتولى أمرها شاهين باشا قائد القوات، وانضم شريف بناء على طلبنا للتوقيع على هذه البرقية، وفعلاً توقفت المذابح وتوقف تنفيذ الأحكام. لكن هل كانت البرقية هى السبب أم لأن العدد المتبقى على قيد الحياة لم يكن يتعدى سوى قلة قليلة من هؤلاء التعساء؟

---

(١) من أجل أن يكون لدينا فكرة عمن هو المهدى فى تقاليد الصوفية الإسلامية يجب الرجوع إلى الطرق والطوائف الصوفية التى تعود إلى زمن بعيد فى التاريخ ولها أصول فى الهند وبلاد الفرس. ومنذ ظهور الإسلام كان الناس يحكمهم ويقودهم أويهديهم مهدى إمام. وكان عليّ هو أول الأئمة وبعد وفاته انتشرت عنه الروايات والأحاديث التى صبغت عليه كل صفات الله ولكنها لم تجسد فيه الله فى ذاته. خلفه الحسين بن على عَلى نفس الطريق وتبعه عشرة من الأئمة يهدون الناس تتمثل بداخلهم أيضا صفات الله، وآخر من أطلق عليهم لقب مهدى إن لم أكن مخطئا قالت الأحاديث والروايات عنه إنه اختفى من هذا العالم لكنه حى لا يُرى مستمر فى توجيه العالم من خلال فرقتين مقسمتين إلى فئتين وعندمايبلغ الشر فى العالم مداه وعندما تمتلئ كئوس المظالم والمساوئ سوف يظهر المهدى مرة أخرى ليعيد إلى العالم العهد الذهبى للبشرية. (ملاحظة بوغوص نوبار).

(أ) ربما المقصود أبوتيج الواقعة جنوب أسيوط.

(ب) كانت هناك قرية تقع شرق النيل بالصعيد تسمى قاو Qâou كما جاء في دفاتر الروزنامة وتأريخ عام ١٢٣١هـ (١٨١٥م)، ثم حلّت مكانها أخرى باسم العثمانية وفقا لتاريخ عام ١٢٥٩ (١٨٤٢م).

على أي حال علمنا أنه تم إرسال جزء ممن تبقى من السكان إلى سجن إسنا ونفى الجزء الباقى . وبعد أن استتب الأمن وتم إخماد الثورة عاد الوالى إلى مصر[أ] .

بعد عام أو عامين من هذه الأحداث ، كنتُ ذات ليلة مع الوالى فى سراى الجزيرة بعد عودتنا من رحلة تفقد خلالها الوجه القبلى ، وحكى لنا أن مدير إسنا أخبره بأن عجوزاً تم سجنه وكان من بين الناجين من جاو شرق تحدث معه عن المهدى المنتظر ورسالته بإيمان شديد وقال له : «تخيل أننا نراه كثيراً وهويدخل إلى كوخ ويغلق الباب وراءه ثم نلاحظ تصاعد دخان خفيف من سقف الكوخ ، فإذا دخلنا الكوخ وجدناه قد اختفى بعد أن تحول إلى هذا الدخان الذى شاهدناه» . وأنهى الوالى قصته هذه بقوله : «لقد أمرت بتحطيم رأس هذا العجوز» . وصاحبت كلمات الوالى هذه إشارة جعلت عظامنا جميعًا ترتعد عند رؤيتها .

* * *

سأتحدث الآن وكمجرد ذكرى عادية عن زيارة السلطان العثمانى لمصر فى هذه الفترة وبالتحديد فى شهر مارس ١٨٦٣ . منذ غزو البلاد على يدى السلطان سليم ، لم يضع أى حاكم عثمانى قدمه على أرض مصر ، ولا أدرى حتى الآن ما الهدف من وراء هذه الزيارة العابرة التى رأينا خلالها السلطان مرتين ، مرة عند وصوله والمرة الثانية فى أثناء سفره ، أما طوال فترة إقامته فكان ينتقل مع حاشيته ما بين القلعة وقصر شبرا .

وكل ما حدث فى أثناء هذه الزيارة ويستحق أن يُذكر هو أمريخصنى بشكل مباشر وكانت العلامة الوحيدة المميزة فى هذه الزيارة . كنتُ أحمل لقب بك وهو ما يوازى فى الجيش رتبة لواء[ب] وكان الوالى يريد لى أن أحصل على لقب باشا ، ولكن من أجل الحصول على ذلك اللقب المدنى والاحتفاظ به كان لا بد فيما يبدو

(أ) واجه إسماعيل في بداية حكمه هبات وانتفاضات من فلاحى الصعيد بسبب أعباء السخرة ، وتزعم إحداها رجل يسمى أحمد ، أشاع أنه من السلالة النبوية الشريفة ، والتف حوله الناس ، وعدوه من أولياء الله الصالحين ، وما لبث أن أدعى بأنه حاكم مصر المنتظر . وانتشرت دعواه بسرعة فائقة ، وماج الصعيد بالثورة للدرجة التى ألجأت إسماعيل لما أقدم عليه .

(ب) الصحيح رتبة أميرلاى (عميد حاليا) .

أن أعلو درجة فى الرتبة العسكرية الأمر الذى لم يوافق عليه لا فؤاد ولا الوالى وتم التغلب على هذه المشكلة فى يوم وليلة، حيث وجدتُ نفسى وقد تحولت إلى رجل عسكرى ورقيت دفعة واحدة إلى رتبة فريق أول ثم نلتُ لقب باشا يوم ١٨ إبريل ١٨٦٣ . كان فؤاد باشا الذى بدأ حياته فى الإدارة قد مر مثلى بنفس هذا التحول مما كان يدفعه لأن يقول مازحًا : إننا نحن الاثنين العسكريين الوحيدين المدنيين فى الإمبراطورية . فقط كان هناك فارق واحد بينى وبينه أنه فى المناسبات الرسمية كان يرتدى رتبه العسكرية، بينما رفضتُ دائمًا ارتداءها وبإصرار .

واقعة أخرى حدثت فى أثناء هذه الزيارة وهى أن الوالى طلب منى أن أقدم باسمه مبلغ ستين ألف جنيه لفؤاد باشا على سبيل هدية لذكرى لزيارته . بالنسبة للوالى كانت هذه الهدية المهداة والتى سلمت سرّا تمثل مبلغًا قد تم تخصيصه من أجل مصلحة كبيرة مدفوعة الثمن مقدمًا . كنتُ محرجًا بشدة من مهمتى هذه أو بالأحرى من تكليفى، ولم أكن أعرف كيف أتصرف، لكن سلكتُ الطريق الذى رأيت أنه الأنسب والأرق بحيث لا أجرح مشاعر فؤاد باشا . نفذتُ ما كنتُ أنوى عليه، لكن الطريقة التى تلقى بها فؤاد الخبر وجدتُ أنها ستؤدى بى حتمًا إلى الضياع حيث قال لى بمنتهى الجدية : «حسنًا إننى أشكر سموكم وسوف آخذ تعليمات عظمة السلطان بشأنها . ومن المؤكد أن عظمته سيشعر بأن هدية سموه تعبير عن الرغبة فى الحصول على الرضا السامى» . وبالفعل فقد دخل فؤاد إلى مقر القصر الصيفى حيث يقيم السلطان العثمانى . وبعد برهة خرج يقول لى : إن عظمة السلطان سمح له بقبول الهدية، ثم كلفنى فؤاد بنقل مشاعر امتنان السلطان للوالى . وعلى الرغم من تقديم مبلغ الستين ألف جنيه فإنى أعتقد أن الوالى خاب ظنه بعض الشىء .

الفصل الثامن عشر

(١٨٦٣ ـ ١٨٦٤)

سفر نوبار باشا إلى القسطنطينية ثم إلى باريس من أجل مسألة قناة السويس ـ طرح مسألة القناة أثناء مهمة نوبار باشا فى باريس ـ مذكرة نوبار باشا التى أعدها من أجل إرسالها إلى الإمبراطور ـ استشارة كل من السادة أوديلون بارو (Odilon Barrot) ودفور (Difaure) وجول فافر (Jules Favre) ـ قضية المسيو دى ليسبس ضد نوبار باشا بحجة ما وصفه بالإهانة والتطاول ـ المسيو دروين دى لوس (Drouyn De Lhuys) يقترح الاحتكام إلى الإمبراطور ـ لجنة يشكلها الإمبراطور من أجل التحقيق فى الوضع وإرسال تقرير عنه ـ حكم الإمبراطور فى الخلاف بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس ـ نوبار باشايعود إلى مصر ليسافر مرة أخرى إلى القسطنطينية من أجل التفاوض فى أمر تغيير نظام الوراثة على عرش الولاية المصرية.

* * *

بعد إبحار السلطان، قرر الوالى فى الحال سفرى إلى القسطنطينية وكنتُ قد ذكرتُ من قبل أن الباب العالى كان قد أعلن فى مذكرته عن ملاحظاته بخصوص قناة السويس ووضع فيها الشروط التى تتعلق عليها موافقته على المشروع والتصريح بشرعية الشركة.

كان لابد أن تُجرى مباحثات حول هذا الموضوع وكان الوالى حريصًا على عدم التدخل وعدم الاشتراك فيها؛ كنت مكلفًا بنقل أفكاره ومقترحاته إلى الوزراء الأتراك دون إثارة حفيظتهم فى الوقت نفسه حيث إن الوالى كان حريصًا على ضرورة الحفاظ على علاقات الصداقة والود بينه وبين الوزراء. لكن سرعان ما اكتشفت بعد وصولى إلى القسطنطينية أن الوزراء الأتراك وكذلك سفيرى إنجلترا وفرنسا يسيرون فى اتجاه، بينما كان الوالي يسير فى اتجاه معاكس تمامًا. وكان هذا

شيئًا طبيعيًا، فمع من كان الباب العالى عليه التفاوض من أجل قناة السويس؟ مع الحكومة الفرنسية؟ لم تكن الحكومة الفرنسية مسئولة عن القناة مسئولية مباشرة ولا رسمية ولايعنيها أمر القناة مهما كانت أهميتها السياسية، لايهمها إلا أنها مشروع تجارى واقتصادى ذات طابع خاص. كانت الموافقة قد أعطيت بواسطة مصر، صحيح أن هذه الموافقة كانت متوقفة على تصريح من الباب العالى ولكن المسيو دى ليسبس لم يكن أبدًا يهمه هذا الجانب من الأمر، لأن الوالى السابق كان قد سمح بالمشروع، وكان العمل قد بُدئ فيه بالفعل وبخطى سريعة.

وفى ظل هذه الأوضاع قبل الباب العالى المشروع رغمًا عنه واضطر للاعتراف بشركة القناة بعد أن أصبحت واقعًا ملموسًا، لكنه ربط هذه الموافقة ببعض الشروط فقط، ووقع على عاتق الوالى إما إقناع الشركة بها وإما التدخل شخصيًا لوقف العمل فى المشروع الذى بدأ العمل فيه دون موافقة الباب العالى. كانت هذه الفقرة الأخيرة مستحيلة التنفيذ. إذن بقيت الفقرة الأولى والخاصة بالوالى الذى كان عليه التفكير فى طريقة للتوافق مع شروط الباب العالى وكان تقع عليه مسئولية دفع المسيو دى ليسبس لقبول هذه الشروط والتفاوض من خلالها؛ باختصار كان يجب قبول الباب العالى رئيسا لمجلس إدارة الشركة، وكل هذا كان منطقيًا وصحيحًا.

لكن تكلفة الوالى بالتفاوض فى مصر بمفرده مع المسيو دى ليسبس المساند من قبل القنصل الفرنسى العام والمدعم بهذا التأثير الساحر الذى يمارسه باسم الإمبراطور ولاسيما الإمبراطورة التى ادعى المسيو دى ليسبس قرابته منها؛ فإن تكليف الوالى كما قلت بهذه المباحثات كان بالتأكيد سيؤدى إلى كارثة مالية.

وعلى رغم هذه الاتفاقية المخجلة التى بموجبها نظمنا وقننا أوضاع الشركة التى كانت حتى ذلك الحين غير قانونية فإننا قبلنا أيضًا بالتضحيات المالية الكبيرة فى مقابل الحصول على لا شىء وأبسطها استرجاع حتى جزء من الأراضى المتنازل عنها للشركة.

فى ظل هذه المعطيات أقول لكم بصراحة: لم أكن أعرف ما العمل؛ لكن كلمة واحدة قالها لى المسيو دى موستيه (De Moustier) أخرجتنى من حيرتى هذه؛ لأنه لم يكن يبدو عليه القلق سواء من انتقال المفاوضات من القاهرة إلى القسطنطينية

أو من افتراض إدارتها مباشرة ما بين الباب العالى وحكومته أو اتفاق الباب العالى على التفاهم مباشرة مع المسيو دى ليسبس .

صار المسيو دى ليسبس شخصية مثيرة للجدل والضجر معًا، وكان المسيو دى موستيه ضده قلبًا وقالبًا . كان بعض القناصل العموميين الذين تم إعفاؤهم من مناصبهم قد علموا بطرقهم الخاصة أن الخضوع التام لوجهة نظره وطريقة تصرفه سواء عن اقتناع أو عدم اقتناع كان هو الشرط الأول من أجل البقاء فى مناصبهم . على أى حال لم يكن المسيو دى موستيه بشخصيته القوية ومنصبه الذى يجعله بمنأى عن كل هذه الاعتبارات دون شك يهتم بأنه من الممكن فى لحظة ما أن يجد نفسه مخيراً بين مصالح وحقوق الحكومة التى عُين وكُلف من أجل الحفاظ عليها وبين الموافقة على طريقة تصرفات المسيو دى ليسبس العنترية والمقدامة مستنداً فيما يفعل إلى إرادة إمبراطور فرنسا الحديدية .

نصحنى المسيو دى موستيه بالتفاوض مع الشركة ليس فى مصر وإنما فى باريس، وأضاف قائلاً إنه بغير هذه الخطوة لن تكون هناك نهاية للأمر أبدًا . كانت النصيحة من وجهة نظره جيدة وبالتأكيد كانت جيدة لنا أيضًا ؛ ففى باريس لم يكن المسيو دى ليسبس سيتمكن من الاستفادة من مسألة الضغط على القناصل ولا استخدام طرقه التى تعتمد على الإغراء أو التأثير المباشر الذى كان يمارسه على إسماعيل الآن وفى الماضى . كذلك لن يتمكن من الزج كما يحلو له وبطريقة ما بحكومته أو باسم الإمبراطور والإمبراطورة، بل إن الجمهور لم يكن هو نفس ذلك الجمهور السكندرى الذى ينافق المسيو دى ليسبس حيث لايرون فى نجاحه سوى مايؤدى وبشكل مستمر إلى وقوع الوالى تحت ضغطه وسيطرته، وكانوا بدورهم ينتهزون الفرصة من أجل الحصول على تعويضات .

إن نقل هذه المفاوضات إلى باريس ؛ كى يكون الحكم على معركة المفاوضات، هذه ليس فقط للشعب الفرنسى بل لكل شعوب أوروبا التى يهمها إبعاد أى فكرة سياسية عن شركة يجب عليها أن تعمل على افتتاح طريق جديد للتجارة ـ كان معناه ليس فقط تحسين وضعنا فى المفاوضات فحسب، بل كان يعنى تصعيد الصراع، وفى الوقت نفسه التعريف بمصر التى إلى هذه اللحظة لم تكن بالنسبة لبعض الجمهور الباريسى معروفة إلا بأنها أرض خصبة للمغامرات السهلة .

يبدو أن عَلى باشا كان أيضا من رأى المسيو دى موستيه لأنه عندما ذهبتُ إليه لطلب إجازة تكلم معى وكأنه يتحدث عن شىء متفق عليه وقال : «لا تنس توصية أخيرة : إذا لزم الأمر أن تبيع نصف مصر من أجل إنقاذ النصف الآخر فلتفعل» .

* * *

وفى ظل هذه الظروف عدتُ إلى مصر فى (أغسطس ١٨٦٣) ولم يكن من الصعب حمل الوالى على الرجوع عن تفكيره الأول، وعلى العموم فإن الوالى كان على علاقة غير مباشرة مع باريس بخصوص القناة ومذكرة الباب العالى . قلتُ وأنا أتحدث عن عهد سعيد إن هذا الأخير عن طريق بعض الشخصيات من حاشيته كان قد تمكن من تكوين علاقات مع الكونت دى مورنى (De Morny) وقد استمرت مع إسماعيل عن طريق الأشخاص أنفسهم وغيرهم ممن جاءوا بعدهم . كان الوالى عندما يتحدث يتمادى فى الحديث وينسى نفسه ويتحدث بالضرورة عن القناة وكانت أقواله تصدر عن اقتناع تام برغبته فى إظهار حسن نواياه لإمبراطور فرنسا حتى إنه كتب للكونت دى مورنى خطابًا يوضح فيه استعداده التام لأن يدفع للشركة تعويضًا يقدر بحوالى ٣٠ مليون فرنك من أجل استعادة الأراضى المخصصة لها .

كانت إذن بداية غير مبشرة لمفاوضات كان يتعين عليه أن يستأنفها بشكل مباشر وعلنى، ومرهونة فى الوقت نفسه بمساندة الكونت دى مورنى وبالطريقة التى يراها الأخير مناسبة . وأُكرر أن الوالى وافق على القرار الذى اتُخذ فى القسطنطينية من جانب الباب العالى بشأن القناة .

كان لا بد لى من أن أسافر إلى باريس وأحمل الشركة على قبول الشروط التى وضعها الباب العالى ولم تكن هذه هى وجهة نظر المسيو دى ليسبس ولا القنصل الفرنسى العام الذى كان من أنصار رأى دى ليسبس . إن الأسباب التى جعلتنا نختار باريس مكانا للمفاوضات هى نفسها التى دعت كليهما إلى الإصرار على أن تُدار عملية التفاوض فى مصر . كان القنصل العام الفرنسى يريد حمل الوالى على انتظار المسيو دى ليسبس والتفاوض معه فى مصر معتقدًا أن فى إمكانه التأثير عليه وتخويفه بمصير عباس .

إلى الآن ما زلتُ أتساءل: ما العلاقة القائمة بين عباس والظروف التى كان يمر بها إسماعيل؟ الأمر الذى كان لابد لى من أن أسأل فيه وأستفهم عنه لدى القنصل الفرنسى خصوصا عندما تحدث معى الأخير عن التهديد الوهمى والتحذير الذى وجهه إلى الوالى وكان تفسيره كالتالى: «إن العمل ضد المصالح الفرنسية لا يمر دون عقاب». كان من الصعب بالنسبة لى أيضًا أن أفهم كيف كانت المصالح الفرنسية يمكن أن تكون مهددة عندما يصبح الوالى مجبرًا على تقديم التضحيات والتنازلات من أجل تصحيح أوضاع شركة يرأسها المسيو دى ليسبس تعمل فى ظروف غير شرعية. كانت هذه الكلمات هى الدافع وراء سرعة سفرى إلى باريس يوم (١٩ أغسطس ١٨٦٣) وخصوصًا أن المسيو دى ليسبس كان قد أعلن عن وصوله إلى فرنسا على متن أول سفينة بريد غادرت الإسكندرية.

* * *

وقبل العودة للحديث عن المفاوضات التى سارت منذ وصولى إلى باريس على عكس كل التوقعات فى طريق مؤلم ومزعج أعتقد أنه لابد لى من أن أتحدث بعض الشيء عن أصل الحدث نفسه وبالتحديد عن التعديلات التى كان الباب العالى يعلق عليها موافقته على الشروط التى سبق ووافق عليها سعيد، وهى القضاء على السخرة ورد الأرض التى خصصت للشركة، وكذلك رد قناة المياه العذبة إلى الحكومة المصرية.

وبناء على هذا الامتياز كانت شركة القناة تَعُدُّ نفسها مالكة للأرض التى كان يمر وسطها مجرى قناة المياه العذبة وبالتالى يمكنها أن تروى الأراضى التى تمر على بورسعيد والسويس؛ وقد تم تقدير مساحة هذه الأراضى بحوالى ٦٠ ألف هكتار، وعرض السيد دى ليسبس على العامة هذه المخصصات من الأراضى على أنها مصدر ثراء وربح للمساهمين. هكذا كانت تصور طريقة الرخاء المثلى لمصر فى أعين الناس الجهلاء، والدليل على ما أقوله السراب الذى كان المسيو دى ليسبس يراه أمام عينيه لكنه كان يجهل أن كل مساحة الأرض بين بحيرة التمساح وبورسعيد كانت رمالاً وأرضًا مشبعة بالنطرون لا تتسرب المياه إلى جوفها حتى حدود بحيرة المنزلة. الجزء الوحيد الذى كان من الممكن أن يكون بالكاد على علاقة بما يتخيله كان

موجوداً بين وادى الطوميلات والإسماعيلية وهى منطقة تقدر بحوالى ٨ آلاف هكتار.

أما بالنسبة للقيمة الفعلية لهذه الأراضى فيكفينى أن أقول إن لجنة الحصر التى شُكلت من ممثلى المساهمين والتى جاءت إلى مصر بعد انهيارها عام ١٨٧٨ ثمنت الأرض التى تمتلكها الحكومة بما فى ذلك تلك التى نودى بتثمينها من أجل ضمان حقوق وأرباح حاملى الأسهم المصرية. شرعت اللجنة فى تقدير ثمن هذه الأراضى التى كانت من الممكن أن تشكل قيمة ما فى المستقبل البعيد ولم تعرها اللجنة أى اهتمام ولم تأخذها فى حسبانها، بل واستبعدت من الحصر الأراضى التى كان المسيو دى ليسبس يعظم من شأنها فى أعين المساهمين وعَدَّتها بلا قيمة. وفى عام ١٨٨٤ عندما كنتُ فى الخدمة وفى محاولة للاستفادة من هذه الأراضى بأى شكل ممكن أعطيتها لمن يرغب فى شرائها مع إعفائه ضريبيّا مدة عشر سنوات.

ومن مجموع ثمانية آلاف هكتار قدمت بالكاد طلبات الشراء لنصفها وتم تخصيصها لطالبيها، أما بالنسبة للأراضى الواقعة بين الإسماعيلية وبور سعيد كما قلتُ من قبل فقد كانت رملاً، ومن أجل الاستفاده منها كان يجب شق ترعة تحتاج إلى آلات لتمهيد الأرض من جرافات ورافعات وغيرها من المعدات اللازمة حينذاك بالإضافة بالطبع إلى النفقات الباهظة. كان من الممكن أن تصبح هذه الأرض صالحة فقط لزراعة الشعير المشابه لما يزرعه البدو فى الشتاء على حدود صحراء البحيرة. كان الأمر كزراعة لايعنى شيئًا، أما بالنسبة لبدو الصحراء فقد كانت تعنى شيئًا كثيراً يمكن أن يساعدهم على الاستفادة وزيادة مواردهم المحدودة. كذلك كان من الممكن أن تجعل منهم عملاء لشركة القناة. أعتقد أن هذا التحليل والتقييم لطبيعة هذه الأراضى ومدى صلاحيتها كاف لتقدير وتقييم ثمنها الفعلى.

أما بالنسبة للشرط الثانى الذى وضعه الباب العالى للموافقة على المشروع والمتعلق كما قلت من قبل بتنظيم العمل فى القناة ـ إشارة إلى السخرة ـ فعندما بدأ المسيو دى ليسبس فى إنشاء شركته لصالح قناة السويس كان فى تقديره وفى اعتقاده كما قد نوه فى تقاريره المكتوبة أن الشركة لن تعانى من نقص فى الأيدى العاملة،

إذ إن يونانيي الجزر والبدو والسوريين سيسارعون لتلبية ندائه، يشجعهم على ذلك رواتب قد تكون قليلة بالنسبة للعامل الأوروبي ولكنها بالنسبة لهؤلاء تُعَدُّ مبلغًا مجزيا. كنت أجهل الفكرة التي دارت بخلد مصطفى باشا والتي جعلته يعتقد أن هذه الأعداد الغفيرة من العمال الأجانب سيجتاحون مصر وينتشرون في أنحاء البلاد فتعم الفوضى في أرجائها؛ بل يبدو أن تفكيره قد وصل إلى حد الاعتقاد بأن الحكومة حينذاك ستفقد السيطرة على البلاد بفضل الحماية التي يتمتع بها الأجانب في ظل المحاكم القنصلية.

لذا نصح الوالي بالتفاهم مع المسيو دي ليسبس بخصوص هذا الموضوع. قبل الوالي النصيحة بعدم مبالاته المعهود ودون تفكير في حلول بديلة ووافق المسيو دي ليسبس بمنتهى الحماس وتقرر أن تقوم الحكومة المصرية بتوريد العدد اللازم من العمال لمشروع القناة، وهو العدد الذي كان يجب أن يحدد بواسطة مهندسي الحكومة والشركة. لكن في الوقت نفسه كان يجب الوضع في الحسبان احتياجات الزراعة والمواسم الزراعية في مصر ثم تحديد الرواتب باليومية وحدد للنفر فرانكًا واحدًا يوميّا كان يجب أن تسدد لكل عامل يومًا بيوم.

وفي ظل الشروط التي وُضعت في مثل هذا الاتفاق لم يكن من الممكن لنا أن ندعي أن القناة تم حفرها بالسخرة أي بدون دفع أجور للعمال، لكن إلى أي مدى كان من حق الحكومة المصرية بيع مجهود وعمل شعبها وإجباره على القيام بأعمال لن تستفيد منها شيئًا؟

إنه أمر لم يخطر على بال أحد فحصه والانتباه إليه؛ لكن ألم يكن عمل ووقت الشعب كله يُعَدُّ بالفعل حسب الأفكار المتوارثة ملكًا للوالي سيد البلاد؟.

في بداية العمل كان عدد العمال صغيراً، ولم يفطن أحد إلى العواقب التي كان يحملها مثل هذا الاتفاق لأنه عندما وصل المهندسون إلى مرحلة من مراحل الحفر وتسمى مرحلة «العتبة» أو المطلع حيث كان يجب إزالة أنقاض ومرتفعات من الرمال تصل إلى ٢٠ و٣٠ و ٤٠ مترا أحيانًا، أصر دي ليسبس على دعوة سعيد لحفل أقامه في خليج السويس وهناك نال منه وعدًا بتوريد ٢٠ ألف رجل لن يحتاج إليهم بعد شهرين أو ثلاث كما كان دي ليسبس يقول. باختصار كان المطلوب تقديم

المساعدة فى حفر القناة بشكل ضرورى وحتمى . وبالفعل مد دى ليسبس بالعون وتم إزالة الأنقاض وحُفرت العتبة وتم تجاوزها إلى مرحلة أخرى ، لكن ما حدث كان قد حدث وظل رقم عشرين ألف عامل فى الشهر أمرًا واقعًا لا بد من تقبله ولا بد أن يخضع الشعب له .

إذا حسبنا الوقت الذى كان يستلزمه تجميع الرجال المسخرين وجلبهم إلى القاهرة مشيًا على الأقدام وإرسالهم من القاهرة إلى مواقع العمل عبر الصحراء ، وإن رأينا أن هؤلاء الرجال تم ترحيلهم من إقليم البحيرة فهؤلاء الذين فى أسيوط بمصر العليا وهى أبعد النقاط على الإطلاق ، يُمكننا أن نتبين أن الوقت اللازم فى المتوسط للوصول إلى مواقع العمل كان يستغرق من ١٥ إلى ٢٠ يوما من السير إضافة إلى المدة الزمنية نفسها للعودة ومدة الستين يومًا التى كان يجب أن يعمل فيها لصالح الشركة كى نصل إلى نتيجة وهى أن فى المتوسط كان محكومًا على الشعب المصرى أن يعطى بالتناوب شهرين أو ثلاثة من وقته وعمله وحياته دون أى أجر ؛ لأنه على الرغم من الاتفاقية المبرمة التى بمقتضاها كان يجب أن يحصل العامل على فرنك يوميًا فإن الشركة كانت تعيد العمال إلى ديارهم دون أى راتب بل إن الطعام كان على نفقة العامل .

وكان من السهل ملاحظة البلبلة التى كان يسببها هذا التحرك الشهرى لسفر وعودة عشرين ألف شخص من وإلى أقاليمهم وقراهم . لكن من كان يهتم أويسأل أو حتى يلاحظ؟ ألم يكن كل شيء فى يد الوالى؟ هل كان الآخرون لهم الحق فى الرؤية؟ ألم يكن هو المهتم الوحيد والسيد الأوحد؟ فى الحقيقة كلا ؛ لأن السلطة المطلقة هى سلطة ظالمة طالما لايمارسها رجال كبار ، رجال مثل محمد على ، مثل إبراهيم . . رجال يمكن الحكم عليهم من خلال إنجازاتهم التى تنصهر شخصيتهم داخلها ويصبحون هم وأعمالهم كيانًا واحدًا . أما كل من هم دون ذلك ولا تنطبق عليهم الشروط السابقة باستثناء من يعملون لصالح الأمن ولصالح الفرد يصبحون فى الظلم سواء .

وبالرغم من كل هذا ، السؤال الذى أطرحه إلى الآن هو : لماذا لم يتدخل الوالى من أجل حمل الشركة على احترام الاتفاق الموقع ومسئوليتها على الأقل عن تسديد الرواتب المتفق عليها؟ أعتقد أنه الخوف من الاصطدام بالشركة التى كانت ستقف

فى وجه إسماعيل كما كانت تفعل مع سعيد وكان من الممكن أن تنكر الشركة هذا الاتهام وترفض شهادة العمال، وبتدخل القنصل كانت ستتهم فى حالة الضرورة الوالى بل وتثبت أنه يهين الشركة يعني يهين الحكومة الفرنسية ويجرح شرفها.

* * *

فى ظل هذه الظروف ودون أى دليل على استخدام الشركة للعمال فى السخرة سافرت إلى فرنسا.

وفى صباح اليوم التالى لوصولى إلى باريس (٢٨ أغسطس ١٨٦٣) اكتشفت أنه عليّ مواجهة مواقف لم أكن أتوقعها وبعيدة تماما عن تصورى. أثار المسيو دى ليسبس الرأى العام ضدى وجعل من شركته شركة وطنية وسلاحًا موجهًا ضد الهيمنة البحرية والتجارية البريطانية. وفى اليوم التالى لوصولى واتتنى فرصة للتأكد من هذا الشحن المعنوى الكبير عندما تقابلت مع رجل جاد ومحترم كنت على معرفة قديمة به قال لى: «إنكم جئتم من أجل محاربة دى ليسبس ومنع القناة، لن يحدث! صحيح أنى لست رجلا ثريا وأملك خمسة أسهم فقط فى القناة لكن إذا لزم الأمر سأضع كل ما أملكه فى هذه الشركة». فوجئت بحرارة تعبيراته وأحاسيسه. سأقص عليكم أيضًا الطرفة التالية سواء كانت صحيحة أو خاطئة لأنها تصف جيدًا الوضع. ويحكى أن أحد المساهمين تقدم إلى مقر الشركة معتقدا أنه سيكتتب من أجل مشروع فى برزخ السويد وعندما شرحوا له أنه لايوجد أى برزخ فى السويد وأن الأمر لم يكن إطلاقًا متعلقا بالسويد أجاب: «لايهمنى طالما أن الشركة موجهة ضد الإنجليز أكتتب فيها».

تقتضى الأمانة أن نذكر كذلك أن اللورد بالمرستون كان قد ساعد كثيرا المسيو دى ليسبس فى تحريك الرأى العام فى فرنسا عندما تحدث بنبرة عالية عن القناة، فوصف الشركة بأنها تنقصها الجدية. وذلك بعد أن اختلط عليه الأمر بسبب خطأ فى التقرير الفنى الذى قدمه المهندس الشهير روبرت ستيفنسون، هذا فى الوقت الذى قام فيه على الجانب الأخر؛ السيد م. فلابر (M. Falabert) ومهندس نمساوى مشهور اسمه إذا لم أكن مخطئًا نجرلي (Negrelli) بدراسة مسألة القناة قبل أن يتقدم المسيو دى ليسبس بطلب الامتياز. وتوصل هؤلاء السادة إلى أن البحرين الأحمر

والمتوسط على نفس المستوى من الارتفاع وهى النتيجة التى كانت إلى ذلك الحين مشكوكًا فى صحتها، لأن المهندس لوبير Lepere عضو البعثة الفرنسية كان يعتقد خطأ إن مستوى البحر الأحمر أكثر ارتفاعًا عن البحر المتوسط.

ومن ناحية أخرى وانطلاقا من دراسات المسيو نجرلي وفريقه قرر الأول إمكانية تنفيذ قناة تربط بين السويس وخليج بيلوز حيث يتم أولاً إنشا ميناء فيها.

وجد المسيو فلابير أنه من الصعب إقامة هذا الميناء، ويجب أن تكون بداية القناة من الإسكندرية وتعبر النيل من خلال قناة تكون بمثابة جسر يصل إلى السويس عن طريق الوادى بينما كان رأى المسيو ستيفنسون بأن القناة بين السويس وبيلوز لن تكون سوى حفرة من الطين. ومن منطلق هذا التحليل الفنى للمسيو ستيفنسون فكر اللورد بالمرستون فى أن الفرنسين كانوا يسعون وراء هدف سياسيى يريدون الحصول عليه حتى لو فشلت فكرة الربط بين البحرين، وتحدث عمايجول فى خاطره بحرية بهذا الشأن. كان هذا كافيا من أجل أن تُعَدَّ شركة القناة فى فرنسا شركة وطنية ويعمل المسيو دى ليسبس بمساعدة الصحافة التى استخدمها واستغلها على استثمار هذا الشعور لصالحه ولصالح تمرير المخالفات التى كان يرتكبها.

* * *

عند وصولى إلى باريس كان السيد دى ليسبس متغيبًا عنها فلم أتمكن إلا من مقابلة الدوق ألبوفيرا (Albufera) نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الذى اشتكى من سوء معاملة الحكومة المصرية للشركة وأضاف أنه لايفهم معنى مثل هذا التصرف. وأضاف أن الشركة إذن كانت على حق وكانت تتصرف بحسن نية بناء على قرارات مشروع الامتياز التى تبحث الحكومة المصرية لها (كما قال بالنص) عن «تمحيكة» من أجل إلغائها. أثارت هذه الكلمات وأسلوب الحديث دهشتى. وبالنسبة له كانت الشركة تتصرف بطريقة شرعية فى حين أنها منذ اللحظة الأولى لإنشائها كانت بعيدة عن كل إطار للشرعية والقوانين. كان من الممكن أن أقص عليه تجربة المسيو برتاليمى سانت هيلير (Barthelemy ST. Hilaire) الذى تقدم باستقالته من عضوية مجلس إدارة الشركة منذ اللحظات الأولى لتأسيسها حيث رفض أن يكون

شريكا لهذه الطرق الملتوية فى التصرف والتى اعتبرها غريبة (وأقول غريبة حتى لا أستخدم تعبيراً آخر). كانت الشركة تتحدث عن النظام والقانون والشرعية وكأنها لم تكن منذ البداية سوى سلسلة من المخالفات، وكان يمكن تلخيص تصرفات الشركة فى كلمة واحدة ألا وهى التطاول والتبجح.

ولم أكن أجرؤ على ذكر مبدأ دى ليسبس لولا أننى سمعته شخصيّا يعبر عنه ويذكره بنفسه: «إنه من أجل النجاح فى مجال الأعمال يجب ألايكون لديك حياء وتحيط نفسك بأشخاص أقل حياء منك». هذا شعار ربمايكون صالحا بالنسبة للغزاة الذين استخدموا هذا الأسلوب كثيرا من المرات بالفعل وهو أمر أعرفه، لكن هل يكون الأمر صحيحًا ومشروعًا عندما يتعلق بمصالح العامة والمال وبخاصة أموال الآخرين؟ أشك فى ذلك.

ولكن إلى أى مدى كان المسيو دى ليسبس يَعُدُّ نفسه كأحد الغزاة الفاتحين؟ ويَعُدُّ القناة السلاح الذى سيسمح له بالامتلاك والتصرف بكل قوة فى مصير مصر؟ ويحلو لى أن أصدق أنه فى ظل سيطرة هذه الفكرة عليه كان يدعو إلى هذا الشعار الذى سمعته يتكلم به.

وعلى أي حال فقد طلب المسيو «دى مورنى» فور رؤيتى إعداد مذكرة عن السخرة من أجل عرضها على الإمبراطور الذى كغيره كان تحت تأثير فكرة أنه إذا تم القضاء على السخرة سيكون العمل فى القناة مستحيلاً؛ لأن الفلاح بالذات بطبعه كسول وليس لديه من الطموحات سوى القليل، فإذا توافرت لديه احتياجاته اليومية البسيطة ينصرف عن العمل حتى لو عرضت عليه الذهب والمال[1].

وما لم أستطع أن أتبينه هو كيفية وصول هذه الفكرة إليه وكيف تم أخذ مثل هذه الفكرة عن الفلاح وكيف استطاعوا أن يصدقوا أن الفلاح غير مكترث ولايبالى عندمايتعلق الأمر بمصلحته وتحسن أحواله.

---

(١) خطاب إلى مدام نوبار من باريس إلى القسطنطينيةيوم ١١ سبتمبر ١٨٦٣: «يا إلهى، يالهم من رجال حتى الوجهاء منهم يجدون أنه من العدل أن نجعل الفلاحين يعملون دون أجر ودون طعام وأن يتم استعبادهم وإبعادهم عن زوجاتهم وأطفالهم لمدة خمسين يومًا. كم أود أن تتم معاملة كل هؤلاء الذين يتحدثون هكذا كمايُعامل الفلاح على أيديهم». (ملاحظة بوغوص نوبار).

أكدت فى هذه المذكرة الصغيرة على أن المسيو دى ليسبس سيجد فى مصر عمالاً بالقدر الذى يريده فى مقابل دفع أجورهم وطمأنتهم بصفة خاصة على أنه لن يتم انتزاع رواتبهم منهم بطريقة أو بأخرى. بالإضافة إلى أن المسيو دى ليسبس لم يكن على أى حال قد أعلن أو نشر أو طبع أن حفر القناة سيتم بطريقة آلية؛ كما أنه يعد إهانة للعلوم الحديثة قول إنه ليس من الممكن الحصول على الجرافات والوسائل الميكانيكية التى تلبى حاجة العمل فى حالة اللجوء إلى المخترعات الصناعية. عمومًا إن الفلاح البسيط لايكترث كثيرًا كما كانوايقولون لمصلحته أو لنداء العمل، لذا فإن الشركة لم يكن عليها أن تدفع من أجل الحصول على ما تريد؛ لكن وكما كان المسيو دى ليسبس قد أعلن من قبل أنه بالنسبة للأيدى العاملة اللازمة يوجد الكثير منها فى سورية وجزر اليونان، وبالتالى أعتقد أن كل ما قيل وادعوه عن الفلاح وشخصيته لم يكن سوى حجة من أجل الانتفاع من السخرة بطريقة قاسية وربما تكون أكثر قسوة من الحكومة المصرية لأن الرجال الذين كانوا يعملون فى تطهير الترع والمصارف أو حفر القنوات، كانوا يطعمون على نفقة الحكومة بينما هؤلاء الذين أجبروا على العمل فى القناة كانوا ملزمين بتدبير احتياجاتهم من الطعام بأنفسهم.

ناقش المسيو دى ليسبس لدى عودته إلى مصر كل هذه المسائل المتعلقة بالسخرة عن طريق خطاب كتبه لى نغمته قديمة يتهم فيها الوالى علنًا بأنه يريد حرمان الشركة من عمال السخرة من أجل الاستفادة منهم فى الفلاحة فى أراضيه الخاصة. لم تكن هذه التلميحات والاتهامات الخبيثة باطلة أو خطأ لكن المسيو دى ليسبس نسى أن يذكر أنه بفضل الوالى وبفضل العقد الذى وقعه له، أزاح عن كاهله خطر حركة الإصلاحات ونسى كما قلتُ أن يذكر أن الوالى والأشخاص الذين اتهمهم كانوا هم بالتحديد الذين أنقذوه بالتوقيع عن جهل (وأقولها هكذا: عن جهل) على عقد بموجبه أصبحت الأسهم المملوكة للحكومة المصرية تُعامل معاملة تلك التى تم الاكتتاب عليها فى فرنسا فى حين أن المسيو دى ليسبس نفسه كان مجبرًا على أن يكتفى بأن تُسدد له هذه المبالغ على أقساط مدتها ١٥ (خمسة عشر) عامًا.

وبفضل هذا العقد الذى أنقذه تمكن دى ليسبس من قضاء أولى لياليه فى هدوء كما اعترف لى بنفسه فى القاهرة. على أي حال، طلب منى أن أقدم له

صيغة مكتوبة عن المقترحات التى نريد إرسالها إليه وهذا ما فعلته. وحتى لا أترك ثغرة قلتُ له إن استعادة الحكومة للأراضى مقابل دفع تعويض عنها للشركة تُعَدُّ بمثابة إعادة شراء للأرض التى تمتلكها أصلاً؛ فردت الشركة بمقال كبير له صفة الاستجواب ومرافعة طويلة نُشرت فى كل الصحف حتى قبل أن يصل لى شخصيا.

رأيت أنه من الواجب استشارة السيدين أوديلون بارو دفور اللذين لجأ إليهما سعيد باشا عندما كان قد حصل على اكتتاب أسهم قناة السوَيس التى اشتراها المسيو دى ليسبس بالنيابة عنه. أرسلت إلينا الاستشارة التى كتبها المسيو أوديلون بارو ووافق عليها السيدان دى فور وجول فافر، وقد أيدت بشكل نهائى حقوق الباب العالى والوالى. وأمام مذكرة مماثلة نشرها المسيو دى ليسبس قال لى المسيو أوديلون بارو إنه لايوجد سوى رد واحد يُعطى ألا وهو منع إرسال عمال السخرة. كانت هذه النصيحة صائبة، لكن هل كان من الممكن تنفيذها؟ كان الرأى العام الفرنسى منفعلاً بالفعل، وكان تعليق السخرة يعنى بالنسبة له وقف العمل ويعنى منع إتمام القناة. كنّا جميعا نعلم الرغبة السرية للإمبراطور لإتمام هذا المشروع. ومن باب أولى ألم يكن من الممكن لولم يجد الباب العالى خطورة من مثل هذا التصرف أن يرسل الأوامر مباشرة إلى الوالى بعدم توريد عمال بالسخرة بدلاً فقط من المطالبة بإلغائها؛ لكن الباب العالى فضل طريق المفاوضات ودائمًا كان يجول بخاطرى كلمات الصدر الأعظم الأخيرة: «بع نصف مصر من أجل انقاذ النصف الآخر».

* * *

إذن كانت مشاعر الشارع الفرنسى متأججة إلى أقصى درجة وكان هناك شبه انحياز تام من الصحف التى لايرضيها بصفة عامة سوى الهجوم على تركيا أو على مصر. وكنتُ يوميّا (وأقولها هكذا) أسَب تارة ويسخرون منى تارة أخرى وأصور بوصفى شخصا خطيرا يجب الاحتراس منه بوصفى أداة بين أيدى الحكومة الإنجليزية.

لكن هناك بين الصحفيين عقلاء ومهذبين بدءوا فى الاعتراض على المسيو دى ليسبس لا على الشركة سواء لرغبتهم فى مهاجمة الصفة الاستعمارية أو بدافع

الإحساس بعدالة قضيتنا؛ لكن المسيو دى ليسبس خلط كثيراً بين شرفه ومصالحه الشخصية وشرف ومصلحة فرنسا مدعيًا أنه رائد الشرق.

نشرت مقالة تساند قضيتنا العادلة فى الجريدة الأسبوعية، وقامت جريدة «القسطنطينية» التى كانت على علاقة طيبة بالسيد دى مورنى بإعادة نشر المقال وكذلك كشفت جريدة «لى تان» (Le Temps) إحدى كبريات الصحف الباريسية عن تقرير حصلت عليه من بين ملفات الشركة حول تكلفة ومصاريف الأنقاض التى أزيلت فى ترسانة الجسر، وبعد حساب كمية الأمتار المكعبة التى أزيلت وعدد العمال الذين استخدموا أقرت الجريدة بأن الفلاح كان ينال أجراً من قرش إلى اثنين فى اليوم بدلاً من فرنك واحد، وهو ما كان مقرراً له بموجب الاتفاقية المبرمة مع الحكومة، وهذايعنى أن الفلاح كان يحصل على مايتراوح بين ثلاثين إلى ستين قرشًا فى الشهر، وهو المبلغ الذى كان يفقد نصفه فى الانتقال إذا وضعنا فى الحسبان مدة الثلاثين أو الأربعين يومًا التى كانت تستلزمها الرحلة إلى البرزخ ذهابًا وإيابًا. كانت الجريدة تتساءل كيف يسمح فى ظل هذه الظروف للحكومة الفرنسية أن تُساند مثل هذه التصرفات؟! وانتهى المقال بمطالبة أن يتم الفصل مستقبلاً بين المصالح الشخصية والشرف الشخصى للمسيو دى ليسبس وبين مصالح فرنسا.

واستشعرت الشركة دون شك خطورة ردود الأفعال وخشيت انقلاب جرائد المعارضة عليها بعد أن نشرت مقالات لصالحها وتعمل على استغلال المسألة وتكشف نوايا الشركة الحقيقة والطرق الملتوية وغير الشرعية التى كانت تعمل الشركة تحت ستارها؛ مقارنة بروح التسامح التى تتحلى بها مصر والباب العالى وتتخذ هذه الصحف من الشركة أداة للهجوم على الإمبراطور. واعتقدت الشركة أنه لمواجهه هذا الخطر لا بد أن يرسل لى أخطار بالمثول أمام المحكمة بتهمة إثارة الصحافة وجلب العار على الشركة، وطالبتنى بدفع تعويض قدره ثلاثمائة ألف فرانك على سبيل التعويض ورد الشرف للشركة.

فى الوقت نفسه عقدت الندوات بشكل مستمرمن أجل إدانة تصرفات مصر والباب العالى والتى صورت بوصفها مناهضة لمؤسسة فرنسية ترمى إلى ازدهار تجارة الشرق والانفتاح نحو التقدم. كما عقد اجتماع آخر موسع بحضور الأمير

نابوليون زميلى فى الدراسة بالمدرسة الداخلية بچنيف، وقد تجنب الحديث عنى لكن الباب العالى والأتراك كانوا بالنسبة له مادة خصبة للهجوم والسخرية.

افتُتحت جلسات مرافعات القضية المنظورة ضدى حيث تم الاستماع إلى مرافعة المسيو سينار (Sennart) محامى الشركة واستغرقت ثلاث جلسات كلها سباب فى حقى.

كان السباب دائمًا هو نفسه بحيث أصبح يفتقر إلى الطعم وأصبح فى الواقع مملاً. استغرق رد محامى المسيو چول فاڤر (Jules Favre) ثلاث جلسات أيضًا.. وكانت إحدى أروع مرافعاته هى التى كشف خلالها عن نوايا الشركة وجرأة المسيو دى ليسبس الذى حرص على الزج بمصالحه الشخصية تحت اسم مصلحة فرنسا والتى ثبت أنها لم تتأثر أبدًا بمبادرات الباب العالى أو المفاوضات المصرية. كانت قاعة المحكمة فى كل جلسة تمتلئ عن آخرها، وكانت التساؤلات: مَنْ سيكسب المسيو دى مورنى الذى انحاز إلى جانبنا أو أنصار الإمبراطور الذين كانوا يناصرون المسيو دى ليسبس علينا؟ صدر الحكم يوم ٢٦فبراير ١٨٦٤ برفض طلب الشركة وطالبتُ بنشر نص الحكم فى اثنتى عشرة جريدة رسمية فى باريس[(١)].

* * *

(١)خطابات مرسلة من باريس إلى السيدة حرم نوبار باشا:

فى أثناء هذه الفترة التى امتدت لثمانية أشهر أمضاها نوبار باشا فى باريس من أجل أعمال قناة السويس كان الرجل يراسل بصفة منتظمة زوجته يحيطها علمًا بـ «التقلبات» التى كان يمر بها. و هذه بعض المقتطفات منها:

بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٨٦٣: «أمضى ساعات كاملة فى الكتابة إنه عمل من الجحيم هذا الذى أقوم به. فمنذ يوم أمس الأول ومن الساعة السادسة صباحًا إلى الساعة الخامسة مساء كنتُ أكتب وبالأمس منذ الساعة الثامنة وإلى فترة الظهيرة وقد استغرق نسخ ما كتبته أربع نسخ ست ساعات».

١٩ أكتوبر ١٨٦٣: «كل مناقشة وكل شخص أُحاول إقناعه يقتطع منى جزءًا من حياتى لأننى أعبر عما أقول بكل روحى وجوارحى وأتفانى من أجل الدفاع عن مصالح بلادى والوالى، الأمر الذى يفقدنى الكثير من شبابى...».

٣ نوفمبر ١٨٦٣: «لقد أنهكت من العمل، لدرجة أننى لم أعد أعرف كيف أصبحت حالتى. فأنا أكتب دون توقف منذ مساء أمس».

٢٦ نوفمبر ١٨٦٣: «هنا فى مقالات الصحف الصغيرة أهاجم بطريقة رهيبة». =

كسب المسيو دى مورنى الرهان وكسبتُ القضية، لكن مفاوضاتى لم تكن تتقدم بالشكل المطلوب، وكان السفير التركى يتابع القضية لكنه كان قد تلقى أوامر من الباب العالى بعدم التدخل فى شىء وأن يترك لى الحرية كاملة فى الحركة والتصرف كيفما شئت، إلا أنه جاء ليخبرنى أن المسيو دروين دى لوس (Drouyn De Lhuys) يرغب فى أن نتقابل معًا. حُدد اليوم وتوجهنا إلى مكتبه ومنذ بداية الحديث تطرق الوزير إلى مسألة استرجاع الأرض ووجه حديثه إليَّ وأجبته بصفة عامة بالشروط التى وضعت من قبل الباب العالى، ثم تطرقت بدورى للحديث عن السخرة فأجابنى بشىء من الضيق كما لو كان موضوعًا مؤلمًا بالنسبة له أن يكون القضاء على السخرة أمرًا محسومًا ولا مناص منه.

بعد الانتهاء من هذه النقطة سألنى عن أوجه الاعتراض بخصوص مسألة أن تظل الشركة مالكة للأرض المخصصة لها. ظل السفير التركى الذى كان يقع على عاتقه الرد على هذا السؤال صامتًا؛ شرحتُ بقدر المستطاع وباختصار الوضع الذى سيتمخض عنه الأمر بالنسبة للحكومة المصرية؛ فمع وجود المحاكم القنصلية يصبح وجود هذه الأراضى معناه أن ملاك هذه الأراضى فى مصر سيصبحون أقوى نفوذًا من الوالى نفسه، وبصفة عامة كان الوزير يعرف كل شىء مثلى تمامًا وأكثر عن

= ٣ نوفمبر ١٨٦٣: «إن جريدة «جاريفاري» (Carivari) والجرائد الأخرى ينقضون عليّ بأموال دى ليسبس بل يقولون حتى إن الوالى سيأمر لى بالعصا (أى العقاب) عند عودتى إلى القاهرة».

١٠ ديسمبر ١٨٦٣: : «. . . أنا فى حالة سيئة وحرارتى مرتفعة، يا ألله يا ألله يا له من شىء سيئ النميمة ويالحماقة الرجال وشرهم».

٤ يناير ١٨٦٤: «كم أعانى هنا وأنا هدف لهجمات دى ليسبس الحقيرة التى لا تصدق».

٨ يناير ١٨٦٤: «إن اليوم هو يوم الجلسة التى يجب فيها الترافع فى القضية التى رفعها على دي ليسبس. يا ألله يا له من قذر ويا له من أمر مخجل».

٤ فبراير ١٨٦٤: «مرافعتى تبدأ بعد غد وليس بها الشىء الكثير، لكن يا له من كم لا يوصف من النميمة الممتزجة بالوقاحة التى تحبطنى وتؤثر على أعصابى وتصيبنى بالمرض».

١٨ فبراير ١٨٦٤: «إننى أعيش فى جو من الإثارة فطوال فترة المرافعات كنتُ على أعصابى طوال النهار، وكنتُ أعانى من الأرق والنوم المتقطع وأستيقظ فجأة من النوم فى أثناء الليل. لقد أصبحتُ أكثر عصبية منك. لكن أخيرًا ستنتهى غدًا القضية. سوف أسمع للمرة الأخيرة بعض الحماقات وكل شىء سينتهى، سوف يصدر الحكم سواء بعد ثمانية أوخمسة عشر يوما. . .» (ملاحظة بوغوص نوبار).

الأمور التى كان يتمسك بالحديث عنها، بل كان يعرف أيضًا أن ما أعرضه عليه هو الحقيقة. لذلك فاجأنى قائلاً: «آه، حسنًا أتعتقد أن الحكومة الفرنسية مستعدة تمامًا للتخلى عن الامتيازات فى برزخ؟!». كانت هذه الكلمات مصدرًا لفكرة خطرت على بالى بسرعة البرق.. ولا أعرف لو كنتُ بمفردى مع الوزير هل كنت سأنتهز الفرصة من أجل تدبير مفاوضات للقضاء على الامتيازات أو (لكى يكون حديثى أكثر دقة) القضاء على المحاكم القنصلية ليس فقط فى البرزخ بل فى مصر كلها. لكن السفير التركى كان حاضرًا ولو كنتُ شرعتُ فى تنفيذ فكرتى هذه لكانت النتيجة انحرافًا عن المهمة التى كنتُ مكلفًا بها. لم تتوقف أفكارى قط بشأن كيفية القضاء على المحاكم القنصلية؛ لذا اكتفيتُ مؤقتًا بالرد بأننى لم أكن مكلفًا بمناقشة المسألة ولا مناقشة اقتراح السيد الوزير. لم يتفوه السفير التركى بكلمة أو حتى نفس وترك حمل المناقشة كلها على عاتقى.

ثم اقترح الوزير أن أطلب من جلالة الإمبراطور السماح بفحص وتقييم المسألة بصفته حكمًا فأجبتُ: «إذا كانت المسألة تتلخص فى كونها مسألة مادية فإننى أعتقد أن الوالى سيُسارع بإرسال طلب بهذا المعنى لجلالته».

لكن مسألة القناة فى مجملها تمثل بالنسبة للسلطة الحاكمة حقًا إقليميًا ومصر لا خيار لها ولا صوت ولا رأى لتعرضه، «إن مسئولية الرد تقع على عاتق ممثل الباب العالى». ظل السفير التركى صامتًا وبعد هذا الاقتراح الأخير للوزير والذى تمكنتُ من تجنبه رُفعت جلسة المباحثات.

كانت دهشتى كبيرة عندما أرسل الوالى لى بعد خمسة عشر يومًا فقط نسخة من خطاب كتب بخط يد الإمبراطور أرسلها له يسأله فيه أن يوافق على تعيينه حكما فى هذه المسألة وأنه سيتقبل أى رد من قبل الوالى بترحاب تام ودون شكوى، وأشار الخطاب فى النهاية بشكل موجز إلى مسألة المبادئ. قبل الوالى ما جاء فى خطاب الإمبراطور دون مناقشة فى الوقت الذى كان من الممكن فيه ومن السهل عليه أن يعيد فى رده على الإمبراطور ما سبق وأن أجبتُ به أنا على وزيره. لكن يبدو أن الوالى فكر ألا يتصرف هكذا بالتأكيد بعد أن أحس بالزهو نتيجة توجه الإمبراطور

المباشر إليه . هذا وقد أوضح لى الوالى فى خطاب أنه يعتمد تمامًا على حكمى فيما سوف تترتب عليه الأحداث نتيجة موافقته هذه .

* * *

شكل الإمبراطور لجنة بمعرفة ورئاسة المسيو توڤنل(Thouvenel) يوم (٣مارس ١٨٦٤) وكلفت بالاستماع إلى الشركة وممثل الوالى وإعداد تقرير يتخذ الإمبراطور بناء عليه قرارًا وينطق بحكمه على الأمر . رفعت إلى اللجنة مذكرة تفاهم بهذا المعنى رفضتُ التوقيع عليها بعد أن وجدتُ أن صيغتها من شأنها النيل من حقوق السلطان وهو الحاكم الإقليمى والمخول وحده بالتعليق والنطق بالقرارات وأى مسألة تمس الحدود .

لكن سيكون من المستحيل أن أتمكن الآن من تقديم الوصف التفصيلى لمذكرة التفاهم هذه التى صيغت بشكل وجدتُ أنه سيضع الوالى فى مواجهة مع السلطان الذى أنكرت حقوقه لأن ذاكرتى تخوننى بخصوص هذه النقطة . لكن ما أعرفه أن السفير التركى كان قد علم بالأمر لأننى أخبرته ولم يكن قد تلقى أى تعليمات بخلاف تلك التى تلقيتها ، وأبلغ هو بها وهى أن يترك لى حرية التصرف بناء على ما تمليه عليَّ أفكارى .

وفى ظل الصمت الذى التزم به الباب العالى بدأت أشك فى أننى حتى بعد أن رفضتُ قبول التحكيم لن تكون لى أى فرصة فى الحصول على مساندة رسمية . كان الباب العالى بلا شك يتحفظ فى تصرفاته منتظرًا أن يتصرف وفقًا لمجريات الأمور . كنتُ أواجه صعوبات فرضتها عليَّ مسألة صيغة مذكرة التفاهم ورفضتُ نهائيًا التوقيع عليها ، وكنتُ أشعر بأنه سيتم التضحية بنا ماليا ، وهذا الاقتناع كان يدفعنى إلى الثورة ضد التحكيم . وكنتُ آمل أن ينتهى الأمر بتدخل الباب العالى .

تعجلنى كل من المسيو مورنى وكذلك المسيو توڤنل وحذرانى بكل جدية من خطورة الموقف والمساس بكرامة وشرف إمبراطور فرنسا بسبب محاولاتى للتملص من التحكيم الذى كان يُعَدُّ مقبولاً بناءً على رد الوالى .

وفى الوقت نفسه كان من الصعب عليَّ الرجوع إلى الوالى ؛ لأننى بهذا التصرف

كنتُ سأضعه في موقف محرج بعد أن ارتضى بشكل تام بكل ما سأتخذه من قرارات. ومن ناحية أخرى كانت كلمات على باشا ما زالت تتردد فى أذنى وهى توصينى أن: «ضح بنصف مصر حتى تنقذ النصف الآخر». كذلك ملاحظة السير هنرى بولور بأنه من أجل النجاح فى استرجاع الأراضى من الشركة والتخلص من هذه السيطرة التى تمثل خطراً حقيقيّا على مصريجب قبل كل شىء كسب ود ومشاعر الإمبراطور.

بناء عليه قررت التوقيع، لكن من أجل كسب عدة أيام أخرى، وإعطاء الباب العالى الوقت للتدخل. سافرت إلى حيث كان يوجد السيد أوديلون بارو من أجل استشارته بوصفه رجلا ذا خبرة وحكمة. أشار عليَّ بتجاوز المكتوب فى المذكرة والتوقيع عليها، عدتُ إلى باريس فى اليوم نفسه وتوجهتُ إلى السفارة التركية للاستعلام عن أى أخبار وصلت من القسطنطينية، وأخبرت أمين سر السفارة بوصولى وأحطته علمًا بالنصيحة التى أعطاها لى السيد أوديلون بارو.

مرت ثلاثة أيام أخرى دون أن أرى أي علامة تدل على وجود حياة فى القسطنطينية، فقررتُ التوقيع على المذكرة بعد أن أسقط فى يدى يوم (٢١ إبريل ١٨٦٤) وبعد أن أعطانى المسيو توڤنل كلمة شرف أن التحكيم لن يتطرق إلا إلى المسائل المتعلقة بالمال، وأن الشروط التى وضعها الباب العالى بضرورة استعادة الأراضى وقناة المياه العذبة، وكذلك مبدأ القضاء على السخرة هى أمور تم قبولها مقدمًا. طلبتُ كذلك أن يُضاف إلى مذكرة التفاهم بند بخصوص مسألة التعويضات التى كانت الشركة ملزمة بها تجاه الشعب كرواتب لم تُدفع. لم يستطع السيد توڤنل الاعتراف بالأمر، فلم يكن من الممكن الاعتراف علنًا بأن شركة فرنسية قامت باستخدام عمال بالسخرة دون أن تدفع لهم، لكن وعدنى بدراسة المسألة وأن العدل سوف يُطبق بخصوص هذه النقطة.

وبعد أن استنفدْت كل وسائل المماطلة قررتُ التوقيع وكنتُ أحس أن بلوغى بالمفاوضات إلى هذا الحد مكننى من الحفاظ علينا وعدم التضحية بنا. وفى نفس الليلة رأيتُ السفير التركى وهو قادم إلىَّ يقول: إنه يبحث عنى منذ ثلاثة أيام من أجل إعطائى برقية من الباب العالى تتضمن بعض الاعتراضات على التحكيم. إنه

يبحث عنى منذ ثلاثة أيام؟! على الرغم من أننى توجهت إلى السفارة وقابلت سكرتيره، وهو نفسه كان يعرف كم كنتُ أنتظر بلهفة حتى ولو علامة من الباب العالى من أجل الهروب من الموافقة على التحكيم الذى قبل به الوالى وأعطانى البرقية بعد أن وصلتُ لمرحلة نفدت عندها الحجج منى وأُسقط فى يدى.

إلى الآن مازلتُ أتساءل عن معنى كل هذا؟ هل كان هذا إهمالاً من جانبه؟ أم كان أمرًا بينه وبين الباب العالى؟ لا أعرف.

* * *

على أى حال اجتمعت اللجنة واقترحت بناءً على نصيحة المسيو أوديلون بارو حضور محاميى الجانبين الجلسة. وكنت فى حاجة إلى الصحافة لأنها بمثابة سلاح، لكن الشركة رفضت حضورها للجلسة وأيدتها اللجنة فى رأيها. كانوا يريدون أن يظل الأمر طى الكتمان. بدأ السيد توڤنل بالكلام ولم تناقش مسألة المبادئ. على الرغم من إنكار المسيو دى ليسبس فإنه تم الاعتراف بأنه كان هناك استخدام للسخرة ولا بد من إنهائها، ولم يتم مناقشة سوى موضوع التعويضات التى أقرت اللجنة أن الشركة تستحقها بسبب إلغاء التعهد الذى اتخذته الحكومة على نفسها بتوريد عدد معين من العمال للشركة بثمن مناسب. أما بالنسبة للأراضى فكانوايريدون فقط التعرف على قيمتها، ولكنهم لم يطرحوا للمناقشة مسألة ما إذا كان من حق الحكومة الإعلان عنها من عدمه.

تعدت تصرفات المسيو دى ليسبس وبخاصة تصرفات أحد موظفيه المساعدين حدود كل ما يمكن أن يتخيله إنسان من جرأة. كنتُ أتوقع حدوث أى شيء إلا أننى لم أتوقع أبدًا ولم أتخيل أنه من الممكن أن يتواطأ بعض من أعضاء اللجنة إلى هذه الدرجة ويقبلوا مثل هذه التجاوزات الفجة ويتجاهلوا الحقائق المعروفة ومستندات الشركة التى كُشف عنها علنًا. وكان كل ذلك يُقابل بابتسامة رضا من هؤلاء السادة بينما كانت ردودى تُقابل بصرامة وبكثير من التلميحات الساخرة. كنتُ أرى المسيو توڤنل غير راض وكنتُ أعرف سرّا أنه غير راض عن تصرفات المسيو دى ليسبس التى كان يرى أنها لا تُشرف فرنسا فى الشرق؛ كان محرجًا بين ضميره والرأى العام ووجد المسيو توڤنل نفسه فى وضع لايحسد عليه،

بل وكان يعانى من فظاظة بعض أعضاء اللجنة، منهم على الأخص شخص كان يتعدى حدوده تجاهى، حتى إننى فى يوم من أيام الجلسات صممت على ترك المجلس بسبب التجاوزات التى فاقت كل الحدود، وأعلنت للمسيو دى مورنى أننى أرفض الاستمرار فى هذا الهزل.

تحمل المسيو توفنل مشقة الحضور ليرجونى عدم الرحيل فامتثلت لرجائه. وبعد يومين أعلنت اللجنة أنها استوضحت الأمر وحجز الحكم للنطق به وعلمت من مصادر رسمية أن اللجنة أو بالأصح الأغلبية قد استقر رأيها على أن تحكم علينا بأن ندفع للشركة المبلغ الذى ستقدر أنه المتبقى من أجل إتمام أعمال مشروعات القناة أى مائة وثلاثون مليون فرنك وأن السيد توفنل أخبر الإمبراطور بهذا القرار الذى من المؤكد بعد أن سمع بالمبلغ وضخامته نهض واقفا ليصيح قائلاً: «لكن فى النهاية هناك إحساس ببراءة هؤلاء الناس كما أن هناك الرأى العام لا أستطيع قبول هذا».

فى أعقاب هذا الرفض من الإمبراطور وفى يوم (١٤ يولية ١٨٦٤) صدر الحكم الإمبراطورى الذى خصص للشركة بسبب إلغاء السخرة مبلغ ستة وثلاثين مليون فرنك لأنه تم حساب أن العمل فى القناة لن ينتهى إلا بعد ست سنوات فتم تقسيم هذا المبلغ إلى ست دفعات تُسدد بواقع ستة ملايين فرنك كل عام، وتم أيضًا تخصيص أربعة ونصف مليون فرنك أخرى للحكومة المصرية كمتأخرات على الشركة لتسديد يوميات الفلاحين الذين لم يحصلوا على رواتبهم التى يستحقونها.

أما بالنسبة لموضوع الأرض، فقد تم الاعتراف بأنه لم يكن من الممكن استخدام هذه الأرض للزراعة فى أى وقت بالإضافة إلى أنه لن يبدأ استكشافها إلا فى اللحظة التى يتم فيها تشغيل القناة، وخُصصَ مبلغ ثلاثين مليون فرنك مقابل استرجاع الحكومة لتلك الأراضى على أن يتم تسديد المبلغ على تسع دفعات بواقع ثلاثة ونصف مليون فرنك فى العام لمدة تسع سنوات أخرى.

تحدث المسيو توفنل ولم يتم طرح مسألة القضاء على السخرة واسترجاع الأراضى بأى شكل من الأشكال. لكن الشركة كانت فى حاجة إلى مساحات من الأرض تُخصص لها على طول القناة من أجل منشآتها ومخازنها وحاجتها للاتصال بين السويس وبورسعيد من أجل تأمين أعمال الحفر. ولو تُركت للسلطات المحلية

مهمة تخصيص هذه الأراضى للشركة بنفسها لكان الحكم الصادر صحيحًا من ناحية احترام كرامة السلطان وحقوقه الإقليمية، لكن الحكم الذى صدر عن التحكيم حدد مساحات هذه الأراضى ومواقعها. . صحيح أن الحكم أعلن أنها لن تكون ملكًا للشركة، وأن الأخيرة لن يكون لها سوى حق الانتفاع بها من أجل احتياجاتها فقط، وبالتالى لا تستطيع بيعها ولا تخصيصها أو التفرد بها بأى شكل من الأشكال إذا لم تخدم أغراض مشروعاتها ـ لكن موضوع تحديد مساحات ومواقع الأرض كان يمس حقوق السلطان واعتقدت فى أن الباب العالى سيجعل من هذا الأمر موضوعًا لتأديب الوالى.

* * *

على أى حال ما إن صدر الحكم حتى ذهبت إلى المسيو دى مورنى من أجل السماح لى بالرحيل حيث كانت سفينة مصرية تنتظرنى منذ عدة أيام فى ميناء مارسيليا. أبلغنى المسيو دى مورنى أن الإمبراطور سيقابلنى فى اليوم التالى؛ ليقلدنى وسام الشرف الفرنسى بدرجة فارس فقلتُ له: «سبعون مليون مليون سيدى الدوق على الرقبة ستكون ثقيلة كما أنها (ستحنى رأسى)».

لم يرد الدوق بشىء فأكملتُ قائلاً: «سيدى الدوق؛ إليكم هذا: إذا كان الإمبراطوريعتقد فعلاً أنه يجب أن يفعل شيئًا من أجل الوالى ويحميه من الباب العالى ألا يمكنه أن يُعدل هذه الفقرة الخاصة بالأراضى التى ستترك للشركة؟ لماذا لايترك لنا فى مصر أو للسلطان أمر العناية بتحديد هذا الرقم؛ لأنه لايحق فى النهاية إلا للحاكم الإقليمى التصرف فى أراضيه حتى لو كانت جزءًا من الصحراء». قال لى الدوق: «اكتب» فكتبتُ ملاحظاتى. ويجب أن أضيف أن الدوق عرضها على الإمبراطور وأنه فى المفاوضات التى تمت فى الآستانة بخصوص هذا الموضوع أظهر الإمبراطور مواقف كان لها أعظم الأثر فى إرضاء الحكومة العثمانية. بعد أن كتبتُ ملاحظاتى أخذتُ إجازة للرحيل وأبحرتُ عائدًا إلى مصر.

إننى أكرر فى الحقيقة، إذا كان الحكم قد احترم حقوق الإمبراطورية بخصوص النقطة التى أشرتُ إليها، أعتقد أن أحدًا لن يكون من حقه الاعتراض عليها، إلا أنه

كان على مصر بالطبع التضحية من أجل إخراج الباب العالى وفرنسا وإنجلترا من الحرج الذى سببته بنفسها بعدم كبح جماح التجاوزات والتعديات حتى ترك المسيو دى ليسبس لنفسه «الحبل على الغارب».

استقبلت البورصة تحكيم الإمبراطور الفرنسى بهبوط أسهم القناة حوالى مائة فرنك للسهم الواحد بسبب التعويض الذى كان يستحق السداد على خمسة عشر قسطًا، لم يستطع الرأى العام معرفة كيف سيتمكن المسيو دى ليسبس من تدبير الأموال اللازمة من أجل إتمام أعمال القناة. رأى الرأى العام أن القرار لم يكن فى صالح الشركة ولكن كليهما أخطأ التقدير، صحيح أن المبلغ كان غير كاف لسداد احتياجات الشركة وأن إمكانية تدبير اللازم منه لإتمام أعمال القناة كان أيضًا مشكلة، لكن الشركة منذ هذه اللحظة كانت قد تخلت عن أعمال القناة وعهدت بتنفيذها إلى مقاولين كفأين وجادين هما السيدان بوريل Borel ولا ڤالى Lavallée حيث قاما بتطوير جرافات ذات أذرع طويلة تقوم بإلقاء الرمال مباشرة على جانبى المجرى وبذلك تم القيام بالعمل بالطرق الميكانيكية، وكان أمرًا أقل تكلفة أيضًا، وبدون تدخل هذه الجرافات فى العمل لم يكن من الممكن إتمام القناة وافتتاحها، وهو ما أكده لى السيدان بوريل ولا فالى مرارًا، وهو الأمر الذى أكده لى أيضًا كثير من المهندسين الموثوق فى كلامهم وقدراتهم.

أما بالنسبة لمصر، فمما لا شك فيه أن التحكيم كان من جميع جوانبه ظالمًا لها. إن مصر لم يكن عليها أن تتحمل شيئًا فى مقابل إلغاء السخرة، بينما كان محامو الشركة يتذرعون بأن هناك عقدًا بين الشركة والحكومة يُلزم الأخيرة بتدبير العمال وأن فسخ هذا العقد يجب أن يليه بالضرورة تعويضات، بينما نفى السيدان أوديلون بارو ودفور التزام الحكومة بأى صورة من الصور بعقد مكتوب، لكنهما اعترفا بأن هناكَ تفاهما بين الوالى وبين الشركة استلزم الإعلان عن التزام كان من الممكن للحاكم أن يرجع عنه حتى وإن كان قد أعلن عنه دون أن يستلزم هذا التراجع دفع أى تعويضات. لكن سواء كان الأمر التزامًا أم عقدًا مكتوبًا فإن هذا الاتفاق لاغ وباطل أصلاً لأنه لايحق لأي حكومة أن تتصرف فى شعب تحكمه. وحتى لو كان التزامًا أو عقدًا فإن الشركة نفسها لم تكن أبدا قد لاحظت الشروط التى وضعت لها بخصوص الرواتب حيث إن مستندات الشركة نفسها وقرارات التحكيم أثبتت أن

العمال لم تُدفع لهم رواتبهم قط . أما بالنسبة للأراضى التى قدرت بثلاثين مليونًا فلا حاجة لأن أبين وأُطيل فى القول عن ضخامة هذه التقديرات . إن ما قلته عن القيمة الحقيقية للأرض أعتقد أنه يكفى برهانا على هذه المبالغة .

إذن فإن التحكيم لم يحترم الحق ولا العدل فيمايخص مصر ، ولكن إذا حسبنا أنه كان عملاً سياسيًا يجب بكل أمانة أن أقول إنه راعى مالية مصر ؛ لأن مبلغ السبعين مليون فرنك التى كان يجب أن تُدفع على خمسة عشر عامًا لم تشكل عبئًا كبيراً وثقيلاً جدًا على مصر ، ولم يكن من شأنها إرباك المالية .

وإذا كانت مصر قد خسرت هذه المعركة ماليا فإنها على الأقل ربحت أن يتم الحديث عنها ، ويتم حسبانها طرفًا رئيسيًا فى المفاوضات السياسية وأن تجذب إليها أنظار أوروبا وتخرج من الدائرة التى كانت إلى حد ما سخيفة والتى بقيت بداخلها بسبب بعض من المقيمين فيها فى عهد سعيد .

فقط الباب العالى لم يكسب شيئًا من الأمر ، وكان غير سعيد كما تبين لى وقلتُ السبب . لكن انصبت حمم عدم رضاء عالى باشا الصدر الأعظم علىَّ أنا شخصيًا .

* * *

كانت السفينة المصرية التى وضعها الوالى تحت تصرفى تنتظرنى فى ميناء مارسيليا وكان الوالى راضيًا وكنا نعتقد أن العقبة الصغيرة المتمثلة فى قطع الأرض التى يجب تركها للشركة سوف تسوى سياسيًا ما بين الباب العالى والحكومة الفرنسية . بعد عدة أيام من عودتى من باريس أرسلنى الوالى إلى الآستانة سواء لكى أقدم تقريراً عن مهمتى أو من أجل التفاهم مع الوزراء بشأن هذه المسألة . لكن ذهابى إلى الآستانة كان وراءه دافع آخر كان الوالى يفكر فيه .

ذكرتُ من قبل أن عباس باشا كان يفكر مليًا فى تعديل قانون الوراثة على ولاية مصر وأن يجعلها لصالح ابنه بدلاً من أكبر أبناء أسرة محمد على سنًا . ولو امتد العمر بعباس لنجح بالتأكيد فى الحصول على هذا الأمر . كان سعيد يفكر أيضًا فى نفس الفكرة ، ولكنها ظلت عنده مثلها مثل الكثير من الأشياء فى طور البداية وكانت مجرد نوايا . لكنها اتخذت طابع الجدية عند إسماعيل كما أخذتها عند

عباس، بل إن إسماعيل كان مستعداً لأى تضحية من أجل الوصول إلى غايته. لن أستطيع فى الحقيقة أن أقول أى مشاعر كانت تُسيطر عليه أكثر، أكانت الرغبة فى ترك السلطة لابنه أو تلك المرتبطة بإزاحة أخيه مصطفى وعمه حليم وإلى الأبد؟ ولذلك كنتُ مكلفاً بدراسة الأوضاع فى الآستانة وتمهيد الأمور لدى فؤاد باشا.

إذا كان الوالى قد سعد بالحل الذى أعطى لمسألة القناة، وإذا كان سعيداً؛ لأنه أنقذ نفسه ـ على حساب دفع التعويضات ـ من موقف محرج وحساس بين الباب العالى والحكومة الفرنسية، فإنه فى الوقت نفسه كان عالى باشا الذى كان فى ذلك الحين وزيراً للخارجية يفكر بشكل مختلف تماماً. إن هذه الحفنة من الأرض على الرغم من أنها بور غير صالحة للزراعة وعلى الرغم من أن ملكية الشركة لها كانت محلاً لكل هذا الاهتمام وكل هذه المحاذير فإن أمراً واحداً فقط كان يرفضه تماماً، وكان يبدو بالنسبة له أمراً خطيراً ومحاولة موجهة للنيل من حقوق الحاكم الإقليمى، ألا وهو أن يكون الأمر مفروضاً من قبل حكومة أجنبية حيث إنه لا أحد باستثناء السلطان كان من حقه أن يدعى أنه يخصص قيد شبر من أراضى السلطنة حتى لو كانت هذه الأرض صحراء جرداء.

كان عالى باشا يتهمنى بأننى قبلت أو حرضت الوالى على قبول التحكيم وأننى وقعت مذكرة التفاهم هذه التى وافقت بموجبها على التحكيم، بل ووصل الأمر إلى حد الشك فى أنه تمت رشوتى. كنتُ أجد هذه الاتهامات ظالمة، بينما كان شكه هذا لايهمنى على الإطلاق. كنتُ أفكر وكان تفكيرى هذا له سبب أننا سنجد طريقة لإرضاء غرور الباب العالى حيث إن الكل كانت لديه مصلحة فى ذلك. وهو ما حدث بالفعل؛ لأنه تقرر تشكيل لجنة يشترك فيها مبعوث من الباب العالى ومن الوالى وثالث من شركة القناة تتوجه إلى المواقع وتحدد بقرار مشترك قطع الأرض اللازمة على ضفتى القناة.

الفصل التاسع عشر

(١٨٦٤ـ١٨٦٦)

نوبار باشا فى القسطنطينية يحصل على الموافقة لمقابلة السلطان الذى يظهر رضاه عنه ـ نوبار باشا يعود إلى مصر من أجل تقديم تقرير عن مهمته ـ يعين وزيرا للأشغال العمومية وفى الوقت نفسه على رأس مجلس إدارة سكة الحديد ـ عودة نظام السخرة مرة أخرى ليصبح أحد الموضوعات التى تشغله ـ يعمل جاهداً وبقدر المستطاع من أجل إنهاء السخرة فى الأعمال المرتبطة بسكة الحديد ومشروعات الرى ـ الكوليرا تثير الذعر خصوصا بين الأوروبيين ويترك عدد كبير جداّ منهم مصر ـ الوالى يبحر إلى القسطنطينية ـ نوبار يبقى وحيداً فى مصر ويقوم باتخاذ قرارت وإجراءات حيوية من أجل مكافحة الوباء ـ عند عودة الوالى يسافر نوبار إلى باريس لقضاء عطلة ـ يعود إلى مصر لينال منصب وزيرالخارجية ـ اتفاقية جديدة مع المسيو دى ليسبس بخصوص إعادة شراء الوادى ومستحقات الأقساط الخمسة عشر لقناة السويس.

* * *

كنتُ كما ذكرتُ من قبل مكلفًا بمهمة خاصة «شخصية» لدى فؤاد باشا بخصوص الوراثة على الحكم فى مصر. فى البداية تقربتُ منه ببعض التردد ولكن الترحاب الذى قابل به ما قمتُ بطرحه من موضوعات شجعنى على الاستمرار. كانت مسألة صعبة وحساسة ليس بالنسبة لمصر فحسب ولكن بالنسبة لتركيا أساسًا؛ لأن الشعوب التركية كانت ستجد فى التغيير الذى أدخله السلطان على مصر علامة لتغيير مماثل فى تركيا.

قال لى فؤاد: «إن التركى لن يكترث كثيراً بهذه المحاولة الخطيرة جدّا للنيل من تقاليده؛ لأننا شعب من الجنود، أما الفنون والصناعة فنحن غرباء عنها، نحن حدادون بياطرة فرسان وصناع دروع، لكن التفكير فى اللحظة التى من الممكن أن

يقود فيها الأمة إلى الحرب طفل قاصر غير قادر على القيادة تثير الخوف بداخلنا كما أنها ستثير مشاعر الشعب. إنني أعلم أن الوضع في مصر مختلف ومن ثم يمكننا إرضاء رغبة الوالي العادية والطبيعية لكن على الرغم من ذلك كله فلا يزال عملاً حساسًا للغاية وإن كان مستحيلاً».

تحدث فؤاد إلى السلطان الذي طلب مقابلتي شخصيًا.

رأيته للمرة الثانية. كان وزنه قد زاد ولم يعد فيه هذا الجمال المميز لكنه احتفظ دائمًا بنفس هيبته وهيئتة العظيمه. أخبرني أن الطلب الذي أرسله الوالي معي شيء طبيعي. ووعد أن يتفحص الأمر، ولكن من المفهوم طبعًا، أنه إذا لبى سؤاله فسوف يكون الأمر لصالح ابنه البكر وليس لأحد من أشقائه الأصغر سنًا. أكدتُ لعظمة السلطان أن التغيير بالنسبة للوالي مسألة مبدأ لا مجرد مسألة تفضيل لهذا على ذاك من أبنائه.

خرجتُ من المقابلة مقتنعًا تمامًا في أعماقي أنني كسبت قضية الوالي وأنها حاليًا حفظت ليتم الموافقة عليها في اللحظة المناسبة. لكنني أدركتُ أيضًا أن الباب العالي سيستغل هذه الفرصة من أجل الحصول على كثير من المزايا منها رفع نسبة الجزية لأن مصر كانت غنية والباب العالي دائمًا في حاجة إلى المال.

سلمني فؤاد خطابا للوالي كتب بطريقة دبلوماسية جدًا لم يكن فيه إشارة لأي وعود ولكن بقراءة ما بين السطور نجد فيه كثيرا من الأمل.

* * *

حملتُ هذا الخبر السعيد إلى الوالي يوم (٢٠ أكتوبر ١٨٦٤)، كان الوالي راضيًا عني تمامًا لأنني قدت مباحثات القناة إلى بر الأمان بكامل رضاه وموافقته ومن دون أن أعرضه لأي إحراج أو تدخل. لذلك كان الوالي يرى أنه مدين لي بمكافأة.

كان عندي منزل تحت الإنشاء وكنتُ كما الحال دائمًا في حاجة إلى المال فخصص لي خمسة عشر ألف جنيه إسترليني، ورقاني في أثناء وجودي في باريس إلى درجة وزير مع الاحتفاظ بمنصبي إلى جواره. كان يريد إعطائي منصب ناظر الخارجية ولا أعرف ما الأسباب التي منعته، لكنه تحدث معي وأعرب لي عن تردده

دون أن يشرح لى الأسباب فأخرجته من هذا المأزق لأقول له : «سيدى إذا كان سموكم قد قرر أنه من الضرورى إحداث تغيير فى الأوضاع بحيث تنال حكومتكم احترام القناصل والأوروبيين فليعطنى عظمتكم منصب وزير الخارجية . أما إذا كان سموكم قد قرر أنه لا حاجة للتغيير وأن حكومتكم يجب أن تستمر فى أن تُهان وتُسب وتُهمش ، فى هذه الحالة فلتترك «شريف» أو تعين أى شخص آخر تراه مناسبًا لها . وهذا هو الرأى الوحيد والأفضل الذى يمكن أن أعطيه سموكم» .

لم يرد الوالى علىَّ ولكنه فى اليوم التالى يوم (٨يناير ١٨٦٥) أعلن تعيينى وزيرا للأشغال العمومية ، ومن أجل إرضائى أضاف إليها وأرفقها بالإدارة العامة للسكك الحديدية . كنتُ سعيداً إلى أقصى درجة ، كانت هذه الوزارة تمثل بالنسبة لى اهتمامًا كبيراً لأننى لا أستطيع أن أصف مصر بشكل أفضل من كونها مصنعًا كبيراً للأشغال العمومية . أبقتنى هذه الوزارة بشكل كبير داخل دائرة تخصصى لأنه كان علينا أن نتعامل من خلالها مع العنصر الأوروبى من مهندسين يعملون فى خدمتنا أو وكلاء كان الوالى يعطيهم طلبات توريد سرعان ما تنتهى بإثارة المشكلات عند دفع الحساب . يمكن القول بأن وجودى على رأس هذه الوزارة جعل منها وزارة ثانية للخارجية .

أما بالنسبة للأشغال العامة بمعناها المعروف مثل حفر القنوات وتطهيرها السنوى ، فكانت الوزارة لا تديرها وكان دورها غالبًا دوراً ثانويًا وبالأحرى صوريًا . ونلاحظ أنه فى بلد مثل مصر نادرة المطر لا يمكن قيام زراعة بها إلاّ عن طريق تنظيم خدمات الرى ، وبمعنى آخر تنظيم وتخطيط مجموعة القنوات والترع وحفرها وتطهيرها سنويًا من أجل رفع الطمى المترسب الذى يسدها بعد كل فيضان . باختصار ، كانت نظارة الأشغال هى المسئولة عن كل ما يخص توزيع وتنظيم مياه الرى ، وهى مهمة ذات أهمية كبرى .

كان من المفروض أن تخضع مثل هذه الأمور لإشراف وزارة الأشغال العمومية التى لم يكن لها فى ذلك الحين أى صوت فيما يخص هذه الأمور ، وهى أمور كانت تهمنى بقدر كبير ؛ لأن أعمال التطهير هذه ومعظم أعمال الرى كانت تتم عن طريق الاستعانة بالسخرة ، لذا فإن الأشغال كان يتم تقريرها بواسطة الوالى نفسه وخارج

سلطة النظارة. ففى كل عام وفى تاريخ محدد، كان مدير القطر يجتمع مع مهندسى رى المديريات من أجل الاتفاق على أى من القنوات سيتم تطهيرها ويحددون الأعمال التى يجب إنجازها من أجل توزيع مياه النيل ومياه الرى فى الأقاليم.

كانت هذه الأعمال تصنف وتوزع بدرجات متفاوتة ما بين أعمال عاجلة أو مهمة و أعمال تأتى فى المرتبة الثانية من الاهتمام وبالتالى كان يتم تأجيلها. كان المدير يقوم بتحديد العدد اللازم من العمال من أجل توريدهم للاشتغال بالسخرة ويتم تكليف عمد ومشايخ القرى بتجميع هؤلاء الرجال، كما كان يتم تقدير الضرائب المستحقة عن كل قرية على حسب عدد السكان بها ويعهد أيضًا إلى العمد والمشايخ بجمعها. وكانت كل هذه الأعمال تُعرض بعد ذلك على الوالى ليوافق عليها ويأمر بتنفيذها سواء مباشرة من دون تدخل ناظر الأشغال العمومية أو سواء عن طريق إدارة جديدة كانت قد أنشئت وهى «إدارة التفتيش على عموم الأقاليم». كان يشغل هذا المنصب حينذاك رجل كانت لشخصيته أثر كبير على مصير مصر؛ كان شخصية معروفة سمعتْ أوروبا عنه الأحاديث وعرفته من خلال مهام منصبه حيث كان يطلق عليه لقب «المفتش».

كان المفتش هو رجل الوالى وكاتم أسراره، لذا وبسبب حجب الجزء الرئيسى من سلطات وزارة الأشغال عنها أصبح وزير الأشغال وزيرا من دون وزارة وبمعنى آخر وزير بالاسم فقط.

عمومًا لم أكن أنا الوحيد فى هذا الوضع، فوزير الداخلية التى كانت مهمته الرئيسية هى حفظ النظام فى البلاد كان غريبًا تمامًا عن وزارته لأن مسألة حفظ الأمن فى القرى كانت تقع على عاتق المشايخ والعمد من خلال نظام الخفر والسيطرة بقوة على أهالى القرى.

كانت هذه القوة قادرة على السيطرة؛ لأن الشيخ كان مسئولاً عن كل شىء يحدث داخل دائرته، ويخبر المدير بأسماء من كان يرى أنهم خطر على المجتمع والأمن، وكان المدير يقوم بتسليمهم بتقرير شفهى أو مكتوب إلى المفتش أو مباشرة إلى مكتب الوالى الذى يصدر حكمه مخيرًا الرجل المقبوض عليه بين النفى إلى السودان أو السجن الذى غالبًا ما كان يختفى السجين منه تحت جنح الظلام.

كان منصب وزير المالية أيضًا يشبه كثيرًا الوزارتين السابقتين حيث إن الضرائب الدورية كانت تُحصل عند المدير الذى يبلغ مكتب الوالى وبناءً على أوامره كانت تسلم إلى الوزارة أو إلى أى جهة أخرى يأمر بها الوالى . لكن الضرائب التى سُميت بالضرائب غير المنتظمة التى اختفت فى عهد كل من عباس وسعيد بدأت فى الظهور مرة أخرى فى عهد إسماعيل ، وكان المفتش هو الذى يقرر نسبتها بأوامر مباشرة من الوالى الذى كان يملك وحده قرار فرضها . كانت وزارة المالية غالبًا وتقريبًا عبارة عن مكتب محاسبة ؛ بيد أن المفتش وبناء على أوامر الوالى المباشرة كان بمثابة الوزير الحقيقى ويمثل فى النهاية وفى الواقع الإدارة فى مصر .

كان الأساس والمبدأ هو أن الإدارة العليا للوالى دائمة الوجود وكانت تمارس بشكل أو بآخر بطريقة فرديه على حسب شخصية الوالى وفهمه للموضوع و على حسب مجريات الأمور .

أما بالنسبة لوزارة الأشغال العمومية كنتُ بالفعل السيد ، ومفهوم بالطبع أن هذه السيادة كنت أستمدها من خلال إدارتى للسكك الحديدية وكانت حينذاك إدارة جديدة بسائقيها الأجانب وموظفيها ونصفهم من الأجانب والنصف الآخر من المصريين ، فكانت بعيدة تمامًا عن سيطرة وتحركات الوالى والمفتش والمدير الذين كانوا يتحاشون المجازفة بالدخول فى خضم أعمالها ؛ كنتُ السيد الذى يشرف على عمل هذه الإدارة بينما الوالى يحتفظ فقط بسلطة افتتاح الخطوط الجديدة ، وهو الأمر الذى كان طبيعيًا ومنطقيًا .

وهكذا كان قرار إنشاء خطوط سكك حديد الصعيد بمحاذاة النيل ، وهو المشروع الذى كنتُ أعارضه لا لأننى كنتُ أفكر فى أن تنفيذ مثل هذا الخط لن يكون له فائدة كبيرة ، لكن كل ما كنت أقوله إن النيل هناك كان تحت تصرفه وكانت هناك أعمال كثيرة لها الأولوية وكان من الأفضل ألا ندخل فى كل المشروعات دفعة واحدة . عمومًا كنت أعرف أنه عن طريق السخرة سوف يتم تنفيذ المشروع بتكاليف منخفضة جدًا ؛ لأنه لم يكن هناك مجال للخطإ فى حساب مصاريف المواد اللازمة للإنشاء .

لم تكن عمليات رصف الطرق التى تتم عن طريق السخرة تحسب ضمن الميزانية، على العكس كنت أرى أن العمل بطريقة السخرة كان يُكلف مصر أكثر بكثير من العمل مدفوع الأجر، هذا من دون أن نأخذ فى الحسبان الخلل الذى كان يجلبه على الاقتصاد الزراعى للبلاد.

ثم لماذا لا أتحدث عن أمر لم يعد سرّا على أحد، إذ إن الجميع كانوا يعرفون ويقولون إن هذه الخطوط لم تمد من أجل المنفعة العامة وإنما من أجل المنفعة الخاصة وهى خدمة الأراضى الشاسعة التى كان سموه قد استباحها لنفسه. بالتأكيد إن هذه الأسباب لم أكن أفصح عنها فى ذلك الحين وكنتُ أكتفى بالاعتراض بشكل سلمى على المشروع، لكن الوالى كان مصرّا على تنفيذه.

وفى أحد الأيام عندما كنتُ فى مكتبى بالوزارة وكان هو فى مصر الوسطى تسلمتُ منه برقية كتب فيها: «أنا مع ستين ألف رجل فى مواقع العمل مستعدون لبدء أعمال تمهيد الطريق لسكك الحديد؛ أرسل ما يلزم من (المقاطف)». وهكذا تم مد خط سكك حديد المنيا ولم يكن عليّ سوى استقبال وتخليص الأدوات اللازمة للعمل. كان الملاحظون من رجالى هم الذين يشرفون على السخرة ويتسلمون الأدوات التى كانت تُرسل يوميّا إليهم على ظهور الجمال التى كانت هى الأخرى مسخرة مثل الرجال.

أما بالنسبة لخطوط سكك حديد بلبيس فقد أنشئت لا لكى تقوم بالربط بين القاهرة والزقازيق لأن هاتين المدينتين كانتا أصلاً موصولتين بخط يمر بينهما، لكن لأن خطوط سكك الحديد كانت لا بد من أن تمر عبر أراضيه الموجودة فى بردين هذا ولم يتم حتى إخطارى بالأمر ولكن أقولها هكذا: تلقى حسن باشا أمرا لتنفيذ عمليات التسطيح اللازمة للأرض فى هذه المنطقة فقام بتجميع الأهالى للسخرة، وذلك كما كان الأمر بالنسبة لخط الصعيد لم يكن على الملاحظين من رجالى سوى وضع قضبان السكك الحديدية.

* * *

وأتذكر أننى توجهتُ يومًا لتفقد مواقع العمل، وبالتأكيد كان يومًا لم أكن فيه فى

مزاج جيد لأننى انزعجت عند رؤية كل هؤلاء الرجال الذين تم انتزاعهم من أعمالهم وزراعاتهم من أجل جلبهم للعمل فى عمليات رصف الطرق، والذين كانوا مطالبين علاوة على ذلك بدفع الضرائب عن محصولاتهم التى هجروها وضاعت رغمًا عنهم بسبب نقص الأيدى التى ترعاها. كنتُ أفكر فى كل هذه الأمور المؤلمة عندما رأيتُ شيخًا جاء على رأس الأهالى الذين جُلبوا معه من بلدته يقترب منى ويقول: «لا تغضب. إننا نعرف أنكَ لا تُحب السخرة وأنه إليك يجب أن نرجع الفضل فى أنه لم يعد علينا بعد ذلك الذهاب إلى الصحراء للعمل فى قناة السويس لكن بالنسبة للسكك الحديدية فلتتركنا نعمل؛ لأنه بعملنا هذا نعمل أيضًا من أجل استقلالنا».

نظرتُ إليه وأنا مندهش تمامًا. من أين جاءته هذه الفكرة؟ من أين علم أننى كنتُ معترضًا على الأعمال التى يتم تنفيذها بالسخرة أو بالأحرى كنتُ معترضًا على نظام السخرة نفسه؟ كيف عرف أن فكرة القضاء على السخرة وإلغائها بالنسبة للعمل فى قناة السويس كانت فكرتي؟ إذن لم يكن خاملا إلى هذه الدرجة هذا الشعب الذى كانوا يصورونه على أنه جاهل لدرجة أنه لم يكن يعبأ بمصالحه. على العكس كان هذا الشعب متيقظًا يحكم علينا وكانت له وجهة نظر فى كل واحد منا.

إذن كان هناك رأى عام. بالتأكيد نعم، لكن مصر مثلها مثل كل البلاد التى يكون الحكم فيها مطلقًا لا يتم الإفصاح داخلها عن الأفكار بصوت عال. ماذا كان شيخنا هذا يريد القول بهذه الكلمات؟ إن الاستقلال بالنسبة للفرد المصرى كان معناه حرية الحركة فى الذهاب والإياب، وألا يكون تحت الملاحظة المستمرة للسلطة وألا يتم القبض عليه وانتزاعه من عمله وزراعته حتى لا يتسبب ذلك فى سلب ثمرة عمله منه، وأن ينعم بالأمن والاستقرار فى كل شيء وإلى الأبد. إذن حول هذه الأفكار كانت تدور فكرة الاستقلال فى نفسه لكن كيف ربط هذا الرجل بين فكرة الأمان وتطوير السكك الحديدية؟ بالنسبة لى بالتأكيد كان الربط واضحًا، إذ إن التقدم على المستوى المادى يؤدى بالتأكيد إلى التقدم على المستوى الشخصى.

لكن كيف كان من الممكن أن تكون لديه مثل هذه الرؤية وتكوين مثل هذا

الربط؟ وكيف توصل بنفسه إلى تصور أن ما هو مضر اليوم سيكون نافعًا فى المستقبل؟ إلى الآن ما زلتُ أتساءل.

أكانت الأحداث التى يراها أمام عينيه هى التى أوحت له بهذا؟ بالفعل كان الفلاح من ناحية خاضعًا لحكم سلطة مطلقة ومن ناحية أخرى كان اليونانيون المنتشرون فى القرى من أجل تلبية احتياجات تجارته أو صناعته الصغيرة أحرارًا مستقلين يحتفظون بما يكسبون بطريقة إلى حد ما قانونية؛ فى المقابل كان هو دائمًا فى مساومة وتحد مع المدير الذى يعامله رأسًا برأس، كذلك كان بعض السوريين المقيمين فى البلاد يفلتون من الأحكام التى كان الفلاح وحده ملزمًا بتنفيذها لأن الشامى استطاع أن يجد لنفسه قنصلية يتحامى بها. هل كان هذا الشيخ يرى كل هذا ولديه أمل أن يكون تطوير السكك الحديدية وتحديث وسائل المواصلات سببًا فى قدوم العنصر الأوروبى الذى سيعمل بدوره على بسط حمايته على الفلاح؟ إلى الآن أنا أتساءل هذا السؤال دون أن أعرف إجابة له.

لكن احتمال أنه لم يكن يدرك معنى هذه الكلمات هو أمر وارد وغير مستبعد لأنه عندما تحدث عن الاستقلال وهى الترجمة الحرفية باللغة الفرنسية للكلمة التى استخدمها بالعربية كانت تعنى كما ورد فى سياق حديثه الأمان. لقد أشار هذا الرجل بشكل مباشر إلى ما كان ينقص مالية البلاد وهو فى الوقت نفسه مطلب كل شعوب الشرق: الأمان. وبهذا الخصوص أتذكر جيدًا أنه فى ذلك الحين وفى أثناء إحدى الجلسات الخاصة كان الوالى يتحدث كما كان معتادًا أن يفعل فى حضور البعض منا ويسأل كلاّ منا عن رأيه ووجهة نظره فيما كانت البلاد تحتاج إليه أكثر من أى شيء آخر، فظل زملائى صامتين أو بالأحرى لم يسعفهم تفكيرهم للرد السريع على السؤال فقلت له: «سيدى إن ما تحتاج إليه البلاد أكثر من أى شيء آخر هو الأمان ومن ثم العدالة». لم يرد الوالى عليَّ بشىء وقام بتغيير موضوع الحديث.

* * *

لقد قلتُ من قبل إن فكرة السخرة هذه كانت تشغلنى منذ عهد سعيد باشا، كانت فى البداية شعورا بديهيا؛ لأن الطريقة التى كانوا يستغلون بها وقت ومجهود الرجال، كانت تصدمنى، ثم تطورت مشاعرى لتنصب على التوقعات الاقتصادية

التى بدأت تظهر فى ذلك الحين بشكل فج لكن فى اللحظات التى أتحدث عنها الآن كانت المسألة تبدو برمتها شكلاً ومضمونًا بعضها أسوأ من بعضها . أى تنظيم هذا الذى كان من الممكن أن نأمل فى وجوده فى أى إدارة؟! بيد أن كل عام كانت هناك أعمال لا يمكن إهمالها مثل تطهير الترع وحفر القنوات ، وتستلزم آلافًا من الأيدى العاملة؟ كيف كان من الممكن أن تطلب من المدير أن يعمل بالنظام فى حين كانت هذه الأعمال يجب أن تتم بسرعة وفى وقت قصير نسبيًا؟ كيف يمكنكَ أن تطلب منهم عدم اللجوء إلى الاستبداد؟ كيف فى مثل هذه الظروف يمكن منع المحسوبية والاستغلال الصارخ؟ بالنسبة لى وبشكل مباشر ، كان تقدم مصر المادى والمعنوى مرتبطًا تمامًا بمسألة تنظيم العمل .

كما كنتُ أقول دائمًا وقت مفاوضاتى فى باريس بخصوص قناة السويس ، كان تفكيرى كله يتجه نحو الاستعانه بالوسائل الميكانيكية من أجل تغيير النظام المتبع فى العمل وهو الأمر الذى كنتُ آمل فيه . . . لكن فى كل مرة كنتُ أتحدث فيها إلى بهجت باشا أو مظهر باشا (وكلاهما من تلاميذ محمد على وتخرجا بتفوق من مدرسة المهندسخانة بباريس) كانا يثبطان من عزيمتى ويقولان لى ويعيدان ويبرهنان لى على أن الوسائل الميكانيكية لم يكن من الممكن أن تناسب عمليات تطهير المصارف والترع وأن العمل الميكانيكى المقترح بافتراض أنه سيتم اختراع جرافات لمثل هذا النوع من الأعمال سوف يأخذ وقتًا طويلاً جدًا لإتمام العمل . وأتحدث هنا عن الفترة التى لم يكن السيدان بوريل ولاڤالى قد اخترعا بعد جرافتهما ذات الأذرع الطويلة وكنتُ أفكر فى أنه إذا لم يكن من الممكن استخدام الميكنة من أجل تطهير الترع ، ألم يكن من الممكن أن تنجز أعمال سكك الحديد وتنفذ الكبارى والقناطر عن طريق العمل المدفوع الأجر؟ بالتأكيد بلى ، ولكن من أجل هذا كان لابد أولاً من تطوير الأفكار وتغيير شامل فى كل المعتقدات السائدة حينذاك .

لكن الحديث إلى الوالى أو إلى أى شخص آخر عن كل هذه الهموم التى كانت تدور فى خلدى كان سيكون مجهودًا ضائعًا وزملائى سيتحدثون فيما بينهم قائلين «ماذا يهمه فى الأمر»؟ وكان الوالى سينظر لى فى دهشة . عمومًا كان إسماعيل بطبعه يميل إلى المشروعات الكبيرة والشركات ، وكان مشغولاً بفكرة «تجميل القاهرة» وهو تعبير كان قد استعاره من السير هنرى بولور الذى كان يومًا ما يتحدث

معه عن مشروعات تنظيف المدينة، وكان يتوق إلى تأسيس المدينة الصناعية والمساكن للعمال.

وبالطبع جاء اليوم الذى سنحت لى فيه الفرصة للحديث معه عن الفكرة التى كنتُ طرحتها على مصطفى باشا لرصف حوض الإسكندرية وتحويله إلى ميناء، وكذلك القيام بالشىء نفسه فى السويس. ومنذ عهد سعيد كانت شركة الميساچيرية قد نالت من الوالى تصريحًا بإنشاء حوض لإصلاح السفن لحساب الحكومة حيث أنجزت الأعمال التى قام بها دوسو (Dussaud) فى هذا الحوض بطريقة رائعة، وقام بالإشراف على العمل شركة الميساچيرى وقد تم ربط هذا الحوض بشاطئ السويس عن طريق ردم جزء من البحر فى حين أن مبانى شركتى بينيسولير والميساچيرية استُخدمت بوصفها ميناء لتفريغ السفن وشحنها. تحمس إسماعيل للفكرة وأمر ى بتكليف لينان بك ليرسم خريطة لميناء الإسكندرية المقترح والاتفاق مع دوسو من أجل إنشاء ميناء ثان كان يريد تشييده فى السويس.

كنتُ أفكر فى أنه كان لا بد من أن يتم تنفيذ مشروع ميناء السويس بنظام التوكيل. صحيح أننا كنا سنقوم بالجانب الإنشائى والمشروعات لكن فى الوقت نفسه كان سيكون مفروضًا على الشعب أن يعمل بالسخرة من أجل تنفيذ هذه المشروعات، وكنتُ فى تلك اللحظة نادمًا على أنه لم يكن فى مصر مؤسسة للأشغال العامة تقوم الحكومة بإسناد العمل إليها. وتكلمتُ مع الوالى عن هذا الموضوع ولم يكن من المتبقى على موافقته على تكوين مؤسسة للأشغال سوى خطوة واحدة هى أن نسند لها العمل وكان الوالى يرى فى مثل هذا المشروع مؤسسة اقتصادية سوف تساهم فى التقدم وستقوم بتسديد مستحقاتها سنويًا. فى حين كان تكوين المؤسسة بالنسبة لى فكرة من أجل تطوير أسلوب العمل، وبالنسبة له كانت فكرة اقتصادية وبمساعدتها سيتمكن من تنفيذ كل المشروعات التى سيتبناها. كنتُ أرى فيها وسيلة من أجل إنشاء ميناء الإسكندرية وكثير من الأعمال الضرورية مثل الكبارى وجسور السكك الحديدية وهواويس الترع والقنوات بالعدل والأجر ودون اللجوء إلى السخرة.

وبوصفى مديرًا للسكك الحديدية كان تحت قيادتى ثمانية عشر ألف رجل للعمل

فى ميناء الإسكندرية، كانت مديرية البحيرة توردهم لى وكانوا يعملون بدون أجر. عمال يتناوبون الحضور كل شهر مع شحنات السفن التى تأتى يوميًا محملة بالمواد اللازمة والفحم. وكنتُ أقول لنفسى بالتأكيد سوف أجد يومًا طريقة أكلف بها المؤسسة بتنفيذ هذا العمل الشاق مهما تكلف الأمر، وكنتُ أقدّر أنه مهما كان الثمن الذى سندفعه فإن البلاد لن تكون إلا فائزة. كنتُ أعرف جيدًا أن محاولة إقناع الوالى بأن العمل مدفوع الأجر كان يتكلف أقل بكثير من العمل المجانى بطريقة الجبر والإرغام كانت مجهودًا ضائعًا، وكنتُ أعرف أننى لن أستطيع أبدًا إقناعه بأن الحكومة سوف تكسب من انتظام الزراعة عائدًا تُعوض به ما كانت تنفقه من مال ولا يمكن لأى مورد آخر أن يغطى مثل هذه النفقات. لكننى من ناحية أخرى ومن أجل تنفيذ فكرتى هذه كنتُ أعتمد على مديرى المؤسسة التى عهد لها الوالى بهذا العمل كالعادة مجاملةً وذلك دون شك فى نظير تسهيلات السداد التى كانت المؤسسة ستعطيها له بفوائد كبيرة عند القيام بمشروعات أخرى، كان الوالى ينظر إليها بمنظور ما مثل تجميل ميدان الأزبكية.

كنا فى ذلك الحين فى خضم مشكلات المطالبات القضائية أو بالأحرى مشكلات الدعاوى القنصلية، وكان الخوف من أن نجد المؤسسة وقد تحولت إلى مكتب للشكاوى. كان الوالى يثق برجل بنوك فرنسى كانت أمانته تستحق بالفعل هذه الثقة، وبآخر كان رجل صناعة ناجحا ومقاول مبان ماهرا كثيراً ما كان الوالى يستعين به. استدعاهما الوالى وأشركهما فى المؤسسة وكونا باسميهما مؤسسة أخرى للأشغال العمومية كلفها الوالى برسم وعمل خريطة لميناء الإسكندرية. نفذت هذه الخرائط والرسوم وتم مناقشة التكاليف بين المؤسسة ولينان بك Linant، ولكن فى اللحظة التى كان يجب فيها التوقيع على العقد وَقَّعت الشركة بسبب نقص الخبرة والتسرع على عقود بعض المشروعات الأخرى، الأمر الذى أوقعها فى مأزق خطير كانت نهايته تصفيتها ولم يبق من المشروع سوى رسوم ميناء الإسكندرية التى استفاد منها فيما بعد مقاولون كانت لديهم الجدية الكافية التى مكنتهم من تنفيذ هذه الرسوم.

أما بالنسبة لميناء السويس الذى كلفنى سموه بالعمل على تنفيذه، فقد تمكنتُ من

العثور على وسيلة لتأجيله وتأخيره. كنتُ أرى أنه لن يكون ذا نفع، وكنتُ أفكر فى أن حوض إصلاح السفن (الحوض الجاف) كان يفى بكل احتياجات الملاحة فى البحر الأحمر على الوضع الذى كان عليه فى ذلك الحين. لكن الوالى تتبع الفكرة بعد خروجى من نظارة الأشغال العمومية ووقع عقدا مع المسيو دوسو وتكلف بناء الميناء مليون جنيه إسترلينى. . وعندما قلتُ إنه لا نفع منه كنتُ أعنى أن حركة الملاحة آنذاك كانت منعدمة فى السويس بالمقارنة بالمبالغ والتكاليف التى دفعت من أجل تنفيذه.

* * *

وفى أثناء هذه الأحداث وقع أمر محزن ومؤلم للشعب المصرى غير لبرهة من الزمن من مسار كل الأفكار، وهنا وأريد أن أتحدث هنا عن ظهور الكوليرا (يونية ١٨٦٥).

بدأ الوباء ببعض حالات ظهرت فى السويس، وكنا حين ذاك إذا لم أكن مخطئًا داخل البهو الكبير للدور المسحور فى سراى رأس التين بالإسكندرية ذات صباح عندما قال لى الوالى إنهم اكتشفوا حالة مشكوكًا فى أمرها فى البيمارستان الذى يقع بين الديوان والقصر، وسألنى: «أنوى الإبحار عل متن «المحروسة» (اليخت الخاص به) ما قولكَ فى هذا»؟

فأجبته: سيدى هل ترغب سموكم فى الإفصاح لى: هل هو الخوف، أم أنها مسألة أعصاب وأنه حتى الأشخاص الأكثر شجاعة من الممكن أن يتأثروا أمام مثل هذه المواقف؟ لم يرد عليّ الوالى أو بالأحرى أجابت نظرات عينيه. فقلت له: «فى هذه الحالة سيدى أبحروا ولكن لا تبتعدوا عن الساحل، واجعلوا الإسكندرية على مرمى البصر من سفينتكم». فقال لى: «ولكن يجب أن ينصحنى بهذا خلوصى بك (ناظر الخدمات الصحية) اذهب واعثر عليه واحمله على أن يقترح هو بنفسه هذا الرأى».

ذهبتُ إلى خلوصى وقلتُ له: «خلوصى إن الوالى يريد أن يبحر، اتبعنى إلى القصر وانصحه وكأن النصحية بمبادرة منكَ شخصيّا». بالفعل تبعنى خلوصى إلى القصر، وكان شريف مع الوالى هو على يمينه وأنا على يساره. تحدث خلوصى عن

أخبار الكوليرا فى عبارات مقتضبة وأعلن عن حالة تم اكتشافها فى مستشفى رأس التين ثم بدأ فى التلعثم والتردد فرأيتُ أنه لن يستطيع الوصول بحديثه إلى النهاية فتقدمتُ نحوه وصحتُ به قائلاً: «ولكن قل له أن يبحر»، فى حين أن خلوصى استمر فى التلعثم فتدخل الوالى فى هذا الموقف قائلاً: «حسنًا، حسنًا سوف أتبع نصيحة الصحة». ثم أدار ظهره فانسحب خلوصى من مجلسه.

علمت المدينة بقرار رحيل الوالى، وسيطرت مشاعر القلق والخوف على الجالية الأوروبية. وفى المساء وفى حوالى الساعة الخامسة اكتظ الدور المسحور بالأوروبيين الذين شعروا بالتوتر والقلق. كان الوالى يتجول وسط هذه الجموع يتحدث مع هذا وذاك بطريقة طبيعية جدًا، لم أعرف رجلاً فى مثل هذا التحكم فى أعصابه، ثم فى لحظة متفق عليها ظهر قبطان السفينة أمام المدخل وقال له الوالى: «مساء الخير يا سادة». واتجه نحو الجناح الخاص به، ظل الجميع فى سكون دون حراك، ومن النوافذ تمكنا من رؤية الزورق الخاص بالوالى الذى يقله إلى المحروسة التى رفعت هلبها، وفى الليلة نفسها خرج الوالى من بوغاز الإسكندرية هربًا من الكوليرا والإسكندرية.

وسيكون من الصعب بل من المستحيل أن أصف لكم مدى الذعر الذى سببه رحيل الوالى بين صفوف الجالية الأوروبية فى الإسكندرية حيث كان الجميع يتسابقون إلى الرحيل، فى حين بدأت حالات المرض فى التضاعف، وزاد الذعر وأكدوا لى أنه عندما لم يتكمن كل المسافرين من العثور على أماكن لهم على متن السفن البخارية صعدوا على متن المراكب الشراعية التى استخدموها كما لو كانت أطواقًا للنجاة وأكدوا لى وقد صدقتُ ما قيل لى دون الحاجة إلى جهد كبير أن أكثر من أربعين ألف شخص هربوا من الإسكندرية. وإذا كان رحيل الوالى ألقى بكل هذا الرعب فى القلوب، فإنه فى الوقت نفسه كان شيئًا سارًا بالنسبة لى، لأن الوالى فى غمرة قلقه تسبب فى إرباك حركة القطارات بإعطائه الأوامر مباشرة إلى نظار المحطات بوقف سير هذا القطار أو ذاك، بل حتى إنه كان يوقف حركة القطارات فى السويس فى حالة وجوده هناك وكان كل هذا بالتأكيد سببًا فى إرباك الخدمة بأسرها.

أما أنا فلقد أمضيتُ ثمانية أيام كاملة فى قلق، وكان ينبغى على زوجتى السفر إلى مرسيليا وكنتُ قد حرصت على إخفاء الخطر الذى يحدق بالمدينة عنها حتى لا يخيفها الأمر، بينما كانت حالات الكوليرا تتزايد . . وفى اليوم الأخير قبل سفرها علمت زوجتى بالأمر ورفضت السفر، ولكننى صممت فاستعدت للإبحار، ولكن فى هذه الأثناء فكرت فى أنها يمكن أن تصعد على متن سفينة مصابة بالمرض فصرفت النظر عن تصميمى فى حين كانت الكوليرا قد بدأت فى إصابة ضحاياها من عمالى وموظفى السكك الحديدية الذين تحت إدارتى وأصابتنى فكرة أنه من الممكن للسكك الحديدية أن تتوقف للحظات بفقدان التركيز .

فصرخت قائلا لطبيبى : «دكتور ڤاهرنهورست (Vahrenhorst)، هل هناك طريقة أنقذ بها الموظفين؟» . فقال لى : «أعط رجالك قمصانا داخلية من الصوف وأطعمهم جيدًا» . لو أعطيتهم قمصان الصوف كى يكسو بها بطونهم فسوف يحتفظون بها ولن يرتدوها، لكننى وافقت على إطعامهم . أعطيتُ الأوامر فى الحال لكل المحطات أن يحضروا أذانات كبيرة وأن يعلقوها على الطريقة التركية على ثلاثة عروق من الخشب موصولة بعضها ببعض ومتشابكة وأن يقوموا بطهى الخرفان كاملة بها أو أجزاء كاملة من البقر مع الأرز وأن يطعموا الرجال . قام مظهر باشا سكرتيرى الخاص بتوجيه الملاحظات لى قائلاً : ليس من حقنا أن نتصرف فى أى مبلغ من المال دون إذن من الوالى فالنظارة لن تعترف بهذه المصروفات . . فأجبته كتابيّا إن أول من سيعصى الأوامر بخصوص هذا الموضوع سوف يُستبعد بأمر منى شخصيّا مهما كانت رتبته أو منصبه .

تم تنفيذ أوامرى وتم إطعام رجال السكك الحديدية وورش الإصلاح، وبعد يومين أو ثلاثة وفى أثناء ما كان الجنود يموتون فى المعسكرات كالذباب، كانت السكك الحديدية قد خلت من أى هجمة من هجمات الكوليرا . صحيح أننى وبناء على رغبتهم قد سمحت للسائقين الأجانب بالرحيل، وقد صرح لى المسيو جيفري (Jeffry) أن كثيرا من الميكانيكيين الأوروبيين أصيبوا بالعصبية، وكان لهم الحق فى ذلك، فقد انتشرت الكوليرا وهاجمت بكل شراسة كل مكان، ومن أجل الحيلولة دون حصدها للمهندسين العرب، سمحتُ للأجانب بالرحيل معلنًا استعدادى

لدفع رواتبهم المستحقة عن الفترة المتبقية لهم. استفاد كثير منهم بهذا التصريح وبقى معى خمسة أو ستة منهم وظفتهم بحيث احتفظت بهم للعمل فقط على خطوط مسافرى ترانزيت الهند.

أما بالنسبة لموظفى التلغراف الذين كان معظمهم من الأوروبيين فقد وعدتُ بمائة جنيه إسترلينى لكل من يقرر البقاء وعدم ترك موقعه ووظيفته، وتمكنتُ عن طريق هذه القرارات من تشغيل السكك الحديدية والتلغراف والورش طوال الفترة التى كان فيها الوباء يعم البلاد.

كان عدد الوفيات فى القاهرة قد وصل إلى حوالى ألف شخص يوميًا، وهى المدينة التى كان تعدادها يبلغ حينذاك أربعمائة ألف نسمة وتعدى معدل الوفيات فى الإسكندرية يوميا خمسمائة شخص فى مدينة لم يكن عدد سكانها حينذاك يزيد على مائة ألف نسمة حتى بعد أن فر منها حوالى أربعين ألف أجنبي. كانت قرية العطف التى يبلغ عدد سكانها حوالى ألفي نسمة قد فنيت، وأتذكر أنه فى أحد الأيام هبت رياح عاصفة وساخنة على الإسكندرية وتحولت السماء إلى اللون الأصفر، وتوقعت أنه فى اليوم التالى سنواجه ارتفاعًا ملحوظًا فى أعداد الوفيات، وكم كانت دهشتى وفرحتى عندما علمت أنه كان هناك انخفاض بمعدل أربعين حالة. ومنذ ذلك اليوم أخذت حالات الكوليرا فى الانخفاض.

كنا جميعًا على اتصال بالوالى الذى اتُّهم فى الخارج بأنه ترك بلاده فى المحنة، ولا أعرف لأى سبب كانوا يتهمونه بأنه لم يفكر فى حماية ورعاية وتأمين الإسكندرية. كان هذا ظلمًا له، ألم نكن نحن هناك من أجل اتخاذ التدابير اللازمة؟ وإذا لم نكن هنا لنتخذ مثل هذه التدابير فى مثل هذه الظروف، فمتى نتخذها؟ وعلمتُ بهذا الاتهام للوالى عن طريق خطاب أرسله لى من القسطنطينية، وآسف لأننى لم أحتفظ به حتى الآن ولكنه كتب فيه يقول: «إن المسيو أوترى (Outrey) جاء ليرانى وعاتبنى على عدم اتخاذى أى تدابير من أجل الكوليرا ولم أجد أى جواب على عتابه هذا سوى أننى ذكرتُ له كل ما فعلت. أشكرك ولقد أعطيتُ «شريف» الأوامر بأن يسير على النهج الذى سرتَ عليه أنتَ فى سكة الحديد والمثل الذى ضربته فى كيفية الاهتمام بجموع فقراء الإسكندرية».

تجمع الموظفون عند شريف من أجل تنفيذ أوامر الوالى وأضاعوا الوقت فى الفحص والتمحيص ولم يكونوا قد انتهوا من التشاور بعد عندما اختفت الكوليرا لحسن الحظ. لكن عمومًا: هل كان من الممكن أن ما تم عمله للخمسة عشر ألف شخص الذين كانوا تحت إدارتى فى السكك الحديدية والورش يتم عمله لكل سكان الإسكندرية من الفقراء؟ إذا كان الوالى يعتقد هذا بحق، فهذا دليل على أنه كان قادرًا على التمييز بين ماهو ممكن وما هو ليس ممكنًا لأنه إذا أعطى هذه الأوامر وهو يعتقد أنه لم يكن من الممكن تنفيذها فما كان أعطاها أصلاً. ولم يكن خطؤه صراحة أن لديه فى خدمته أناسا غير أكفاء، ولو لم يكن أصدر مثل هذا القرار لكان هذا الأمر مبررًا كافيًا له.

* * *

عاد الوالى من القسطنطينية (أغسطس ١٨٦٥)، وبناء على رغبته ذهبنا جميعًا لاستقباله بزى التشريفة كاملاً على متن يخته «المحروسة».

كانت زوجتى فى أوروبا، وكنت أريد اللحاق بها، فطلبتُ منه عطلة فوافق عليها، وكلفنى برعاية اتفاقية قرض كان قد بدأ هو مفاوضاتها مع بنك التسليف الباريسى بوساطة أحد خدم حجرته السابقين. وكان القرض لحساب أبعاديته الخاصة التى كانت تمثل مساحتها الجزء الأكبر من مصر الوسطى. وكان العمل فى حفر القنوات والترع مستمرّا والوالى ينتظر اللحظة التى يرى فيها أرضه قادرة على إنتاج قصب السكر حتى يتمكن من مضاعفة عدد مصانع السكر التى يمتلكها. كان مبلغ القرض سبعة ملايين جنيه وطلب بنك التسليف من أجلها ضمانات كان الوالى فى سبيل توفيرها سيضطر إلى رهن كل أراضيه فى حين أن القانون الذى كان يحكمنا هو الشريعة الإسلامية التى لم تكن تعترف بمسألة الرهونات. لكن إسماعيل كان يريد التغاضى عن هذه النقطة ومنح الرهن للبنك. لم أكن مكلفًا بخوض مباحثات القرض حيث إننى كنتُ بعيدًا عن كل عمل فى الإدارة المالية لكننى كلفتُ بالبحث عن صيغة قانونية له.

اجتمعنا من أجل التباحث حول هذه النقطة أنا ووزير المالية، وهو أحد رجال الوالى وكان مديرًا لدائرته عندما كان أميرًا وهو رجل أمين ولكنه ضيق الأفق وكان

يقول لى ولشريف دائمًا : «إنه لا يستطيع أن يتخيل أى عذر للوالى ، فما كانت حاجته لتوقيع مثل هذا القرض الذى سيضطر من أجل تسديده إلى دفع أكثر من خمسمائة ألف جنيه من الفوائد؟ أين سيجد كل هذا المال؟ كانت أبعادياته تدر عليه حينذاك أكثر من ثلاث مائة ألف جنيه وكانت مثلها تدرها عليه المخصصات» . فأضفتُ قائلاً : «بالاضافة إلى ما كان مخصصًا له من دخل الحكومة» . فأجاب ناظر المالية : «وهذا سبب أقوى يدفعنى إلى التساؤل : لماذا الاستدانة؟» . فرد شريف : «هذا ليس من شأننا إنه سيد قراره ويفعل ما يحلو له . . إن هذا شأنه هو وليس إطلاقًا من شأننا نحن» . لكن «شريف» مثله مثل آخرين كان يشك فى الهدف الحقيقى من وراء هذا القرض وخصوصًا فى مسألة الرهن التى كان الوالى مصرّا على أن نجد لها صيغة قانونية . كان الوالى فى اعتقادى يفكر فى وضع الأراضى التى كان قد حصل عليها ـ بطرق لم تعد سرّا على أحد ـ بعيدًا عن كل مطالبة مستقبلية بها . هذه المطالبة لم يكن من الممكن بالتأكيد أن تأتى من جانب الملاك الحقيقيين ، لكن من يدرى ماذا كان من الممكن أن يدبر أعداؤه أو أفراد أسرته مع الآستانة؟ ! لذلك كان الوالى يعمل على تأمين نفسه مكرسًا لهذا الأمر كل مجهوده وحاسبا إياها مصدر كل مخاوفه . هل كنا على صواب أو كنا على خطأ؟ لا أعلم لكننى أنقل إليكم فقط كل ما كان يدور فى ذهنى وذهن كثيرين منا .

كان يجب عليّ الذهاب إلى أوروبا ، فأخذتُ عطلة واستأذنتُ زملائى الذين كانوا فى ذلك اليوم بالوزارة عند شريف باشا ، وكان بين الحاضرين شيخ من أعيان الإسكندرية ينتمى إلى القبيلة المغربية لكنه قرر هو وأسرته الإقامة فى الإسكندرية حيث كان يتمتع بتقدير كبير .

كنتُ أعرفه شكلاً فقط وعندما رآنى أدخلُ إلى الحجرة هب واقفًا وتوجه نحوى رافعًا ذراعه إلى السماء وقبلنى على جبينى قائلاً : «تبارك الله! تعال لقد أنقذتَ حشدًا من الناس الفقراء» . فقلت له : «ليس أنا يا شيخ لكن سيدنا المعظم» . فأجابنى بحرارة قائلاً : «لا ، لا ، أنتَ وأنتَ فقط» .

دهشتُ لهذا الرد كثيرًا حيث إننى مسيحى وهو مسلم ، ثم هل كان من المعقول هذا الذى حدث ونحن نعيش فى بلاد يفكر الجميع أن الخير لم يكن من الممكن أن

يأتى إلاّ عن طريق السيد؟! إذن كان هناك فى مصر فى ذلك الحين أناس لم يكن بالنسبة لهم كل شىء هو من عمل السيد، هذا صحيح مع أن الشيخ لم يكن مصريًا وكان فى الأصل مغربيا وكانوا يعتبرونه نصف مجنون؛ لأنه بصراحة فى ذلك الحين كان من يعبر عن رأيه بشكل صريح فى الشرق يعامل معاملة من لديه نوع من الجنون الجزئى.

* * *

سافرتُ ورجعتُ من العطلة يوم (١٠ نوفمبر ١٨٦٥)، وبعد فترة قصيرة نقلنى الوالى من وزارة الأشغال إلى وزارة الخارجية يوم (١٦ يناير ١٨٦٦). لم يكن هناك أى سبب لهذا التغيير إلا أننى لم أكن أتحمس كثيرًا لتبنى أفكاره ومشروعاته بخصوص التقليص من مساحة حديقة الأزبكية التى كنتُ أجتهد علنًا لإنقاذها، كما لم أكن أتفق معه فى أفكاره التى كان ينوى تجميل القاهرة بها.

ومن جهة أخرى كنتُ أرى إدارة الوالى الخاصة (دائرته) وهى تستغل سكك الحديد بطريقة مبالغ فيها. كنا فى فترة أزمة القطن التى تسببت فيها الحرب الأهلية الأمريكية وكانت سكك الحديد تعانى من نقص العربات بسبب استخدام إدارة هذه الدائرة لمعظم العربات من أجل نقل آلات لا حصر لها كانت ترد إليها: مصانع من الحديد للسكر، طلمبات بخارية لرفع المياه وغيرها، وكل هذه الشحنات كان يتم المحاسبة على نقلها بنظام الأقساط طويلة الأجل إلا أن مسألة النقود لم تكن تهمنى حيث إنها أمر بين الوالى وبين نظارة المالية، لكن ما كان يهمنى ويخصنى أن إدارة دائرته كانت تترك دون تفريغ مئات العربات وهى تنتظر فى المحطات، فقمتُ بإبداء ملاحظات على هذا الأمر فلم يستمع إلىَّ أحد، فقمتُ بتفريغ العربات بقرار منى دون انتظار أحد، فقام الوالى باستلفات نظرى بقوله: «إن الدائرة لا تهمل أعمالها».

كل هذه الأحداث وقعت بالإضافة إلى حدث آخر يجب أن أذكره: كنا نقوم بعملية ازدواج للخطوط ما بين القاهرة والإسكندرية وكانت عمليات مد القضبان تسير ببطء حيث إننى لم أكن أطبق السخرة فى العمل ولم أكن أريدها وكنتُ أعتمدُ فى إنجاز العمل على مشرفيِّ بمساعدة بعض العمال الذين كنتُ أدفع لهم أجورهم

وكنتُ أدفع أيضًا ثمن الجمال المستخدمة والتى كان الفلاحون يجلبونها لى. لكن تم اعتبار استخدامى للرجال والجمال بالأجر المدفوع فى حين كان يمكننى الحصول عليهم مجانًا تبذيرًا واعتبر عدم استخدامى للسخرة سببًا فى تعطيل العمل، بل ورأى البعض هذه القرارات رغبة منى فى التفرد والتميز عن الآخرين.

وفى هذه الأثناء كان يجب أن يحدث شيء آخر أيضًا. جعلنى منصبى وزيرا للأشغال العمومية على علم دائم بما يحدث فى الداخل. كنتُ أعرف وأرى أشياء كان الوالى يرغب فى أن يكون الوحيد الذى على علم بها. فقد أقال «راغب» باشا وعين بدلاً منه «شريف» باشا لوزارة الداخلية؛ لأن «راغب» كان كثير التدخل فى أمور كان الوالى يحتفظ بأمر معرفتها لنفسه فقط، بينما لم يكن شريف يعبأ بمثل هذه الأمور وينظر إليها بلامبالاة. حدث لى ما حدث مع راغب، لكن بدلاً من إقالتى تم نقلى إلى وزارة الخارجية وهو مكان يبعدنى تمامًا عن أى اتصال بالأعمال التى كان الوالى ينشغل بها ويضعنى وجهًا لوجه مع الأوروبيين فى اتصال مباشر معهم.

ذهبتُ إذن إلى وزارة الخارجية ولا أستطيع القول بأننى كنتُ سعيدًا فى موقعى الجديد، كنتُ أحب وزارة الأشغال العامة وأجد فيها عملا مهمًّا بينما كان هناك دائمًا شيء مؤلم فى وزارة الخارجية بالنسبة لشخص مثلى يأخذ الأمور بحساسية وعاطفة؛ فالمحاكم القنصلية والقضايا والتجاوزات واختلاط الأفكار كان من نتيجتها فى عهد سعيد كما ذكرتُ من قبل تقوية شوكة التدخل الأجنبى فى البلاد، وكلها أمور عانيت أنا نفسى من نتائجها فى هذه الفترة.

فى أثناء الفترة التى كنتُ أعمل فيها وزيرا للأشغال العمومية، كان منزلى فى مرحلة البناء وكان ملحقًا به حديقة يوجد فى وسطها بناء يشبه الكوخ الكبير لم يكن مهدمًا تمامًا ولكنه كان صالحًا للسكنى. وعندما ظهرت الكوليرا تلقيتُ خطابًا من الهيئة القنصلية فى القاهرة تطلب منى استخدام الكوخ مركزا للإسعاف المؤقت. كان القناصل فى القاهرة قد قسموا أنفسهم منذ وقت طويل على شكل هيئة مقيمة تسهر على مصالح رعاياهم فيعتنون بهم إذا مرضوا، فكانت هيئة معروفة ـ ولذلك تحدثوا معى لا بصفتى مالكا للكوخ ولكن بصفتى جارًا لهم كان يجب الحصول على موافقته لأن الأمر تعلق باستخدامه لأغراض صحية ولخدمة الصحة العامة.

باختصار كانوا يرغبون فى إنشاء مركز إسعاف مؤقت فيه، بالطبع عجلتُ بإرسال موافقتى. انتهت الكوليرا وبعد عودتى من عطلتى فى أوروبا وجدتُ أن الهيئة القنصلية حولتها إلى مستشفى دائم بعد أن كان من المفترض أن يكون مركز إسعاف مؤقت فى فترة الكوليرا؛ هكذا وفى ظل هذه الظروف لم يعد منزلى صالحًا للسكنى من الناحية الصحية ونصحنى جميع الأطباء بعدم السكن فيه.

هذا فى الوقت الذى كان قد صدر فيه قانون عن مجلس مصلحة الصحة العمومية ـ مقر نواب القنصليات العمومية ـ يمنع بناء أى مستشفى أو مبنى خاص بالخدمات الصحية داخل المدينة، فقامت الحكومة بنقل المستشفى الخاص بالمصريين فى أول حى الموسكى إلى خارج المدينة تطبيقًا للقانون. لكن الهيئات القنصلية استثنت نفسها من القانون الذى وضعه مندوبوها مخالفين بذلك القوانين بشكل علنى، وأصبحوا ملاك المبنى والحديقة بمبلغ مائة ألف فرنك، ولم تكن الهيئة القنصلية تملك هذا المبلغ، بل إنها لم يكن لها أى حساب ولكن تم اقتراض المبلغ وافترض أنه تم قبوله؛ ولا أعرف بالتحديد هوية القوى التى دفعت بعض صيارفة إسرائيليين أثرياء إلى تمويل هذا القرض طمعًا فى مساعدتها أو بالأحرى مساندتها.

وبعد أن استولت حسابات الهيئة القنصلية بسهولة على المبنى الملحق بالحديقة وحولته بدون وجه حق إلى مستشفى مؤقت، يبدو أنها قالت لنفسها: «لن يضحى نوبار بمنزله هباء وسوف يتمسك بالمنزل بصفته مالكه وسوف يساوم من أجل التخلص من مجاورة المستشفى له» وتم تحديد مبلغ التعويض بمائتى ألف فرنك وهو تمامًا ضعف المبلغ المدفوع.

كما ترون فإن المعادلة بسيطة، بل تبدو أيضًا طبيعية وشريفة فى نظر القناصل. لم يكن هذا الأمر سرّا فى هيئة تتكون من أكثر من عشرة أشخاص، لكن المسأله فى نظر بعض من أعضاء هذه الهيئة لم تكن تبدو بمثل هذه البساطة والطهارة التى اعترفت بها الأغلبية. فلقد كنتُ أتحدث إلى أحد أعضائها وكان يشغل منصب القنصل العام بالإنابة والقائم بأعمال القنصل وكان ممن يبدو لهم أن مثل هذا الإجراء جائز تمامًا.

فقلتُ له: «إن المسألة كلها عبارة عن ابتزاز».

فأجاب : «ماذا تعنى كلمة ابتزاز هذه؟» .

فقلتُ له : « ابتزاز يعنى الاستفادة من منصب أو مركز ما من أجل وضع اليد فى جيوب الآخرين وأخذ أموالهم . . وإن كان هذا التعريف لا يرضيكم أو لا يعبر تمامًا عن المعنى الذى تحمله كلمة ابتزاز التى أتمسك بها ، فإن لديكم معجما فلتتكرموا بتصفحه» .

أثارت مسألة رفضى الخضوع بهدوء وقبولى للمؤامرة وإصرارى كذلك على أن أطلب من شريف أن يتخذ الإجراءات اللازمة من أجل احترام القانون ضجة كبيرة مثل غيرها من المسائل فى المدن الصغيرة . تحدثتُ كما قلتُ إلى شريف ، لكننى كنتُ كمن يغنى لنفسه ، فتحدثتُ إلى أحد القناصل العموميين من أصدقائى راجيًا منه التدخل . فقال لى : «لا أستطيع ؛ ليس من حقى أن أعطى لقنصلى فى القاهرة أوامر بخصوص أمر أو موضوع تحتم طبيعته ضرورة أن يخاطبنا بشأنه شريف باشا رسميًا ؛ فى ظل هذه الشروط فقط أعدكم أن أصدر باسم حكومتى أوامر تنهى ما أعتبره شخصيًا بمثابة فضيحة» .

وفى ظل عدم اكتراث شريف قررتُ التحدث إلى الوالى الذى كنتُ أتحاشى إقحامه فى المسألة ، فكان جوابة بالحرف : «إنها غلطتك . . لماذا تذهب لتقحم نفسك وسط الأوروبيين؟! كان يجب أن تتوقع مثل الآخرين هذه الألاعيب المهينة!» . فقلتُ له : «لكن سيدى لماذا لا نستفيد من فرصة مخالفة الهيئات القنصلية علنًا وصراحة للقوانين فى القاهرة بل مخالفة القانون الذى وضعه ممثلو القنصليات أنفسهم من أجل تنبيه الحكومات فى أوروبا إلى الوضع السيئ القائم فى مصر ليس بالنسبة لنا فقط ، بل أيضًا بالنسبة لمصالحهم هم أنفسهم؟ لماذا لا تعطى الأوامر لشريف باشا كى يتحدث مباشرة إلى القناصل العموميين من أجل العمل على احترام قانون وضعته وشرعته القوى العظمى نفسها؟ سيدى إذا كان سموكم لا يستسيغ هذا الرأى أعتقد أنه سيكون على الحكومة أن تتحرك وتقوم بتجهيز أقسام وعنابر فى مستشفياتنا توضع تحت تصرف الهيئات القنصلية ويتم إبلاغهم فى الوقت نفسه أن اثنين من البوليس سيقفان أمام باب المستشفى الجديد ومعهما أوامر بمنع دخول أى مريض جديد» .

لم يصدر أى رد من جانب الوالى الذى قام بتغيير موضوع الحديث، ومن الواضح أنه لم يكن أحد يريد أن يفعل شيئًا أو أنهم يعتقدون جميعًا أنه ليس هناك ما يمكن عمله. وأصبحتُ أنا المخطئ لأننى أقحمتُ نفسى مع الأوروبيين. إن هذا لم يدهشنى، وعمومًا لم أكن الوحيد فى هذا الموقف، هل كان غيرى من المصريين يمكنهم الحصول على حقوقهم؟ هل كانوا «حياالله» أكثر من مُلاك لأبنيتهم؟».

مكثتُ إذن فى منزل أحد أصدقائى وضعه تحت تصرفى فى أثناء غيابه ولم يكن فى مقدورى الإسراف فى استغلال كرمه. ولحسن الحظ كان هناك منزل للبيع فى أول شارع شبرا اشتريته ودفعتُ ستة آلاف جنيه، إلا أن شرائى لهذا البيت يبدو أنه أوحى بفكرة جديدة لرئيس الهيئة القنصلية أو بعض أعضائها حيث كان المنزل الذى اشتريته جديدا ويصلح أن يكون هو الآخر مستشفى بدلاً من المنزل القديم الذى استولوا عليه. ولأن طريقة تشييد وموقع المنزل الجديد الذى كان يقع خارج المدينة كانا مناسبين تمامًا لتحويله إلى مستشفى دون الخروج عن حدود القانون، فأرسل لى القناصل عن طريق وسيط قال لى إن الهيئة القنصلية مستعدة تمامًا لنقل المستشفى وإخلاء الكوخ الذى اشتروه بشرط أن أعطيهم منزلى الجديد هدية ليحولوه إلى مستشفى. لكى نفهم جيدًا لم يكن الأمر خدعة، بل كان عملية تبادل عرضوها عليّ: أن أعطيهم منزلى الجديد هدية ويحتفظون بملكية الكوخ مع الموافقة على عدم تحويله إلى مستشفى حتى أتمكن من البقاء فى المنزل الذى كنتُ أملكه والملحق به الكوخ الذى أخذوه منى عنوة.

وافقت شفويا على الاقتراح، ولكن لم ينته الأمر عند هذا الحد فبعد موافقتى المبدئية، جاء رسول من عند هؤلاء السادة ليبلغنى ملاحظة: إن منزلى الجديد كان بعيدًا قليلاً عن العمران وستحتاج الهيئة القنصلية إلى عربات لنقل المرضى وكان هذا يستلزم مصاريف إضافية، طلب منى بالتالى رجاء أن أتكفل بها مدى الحياة، وبمجرد أن أوافق على كل هذا كتابيًا كان يجب على المرضى أن ينتقلوا من المستشفى القديم إلى المكان الجديد على نفقتى. (كان ما يحدث فى ذلك الحين كثيرًا حتى بالنسبة لمصرى).

كلفتُ الشخص الذى حضر بتوجيه الشكر من جانبى إلى رئيس الهيئة القنصلية

على هذه المقترحات الرقيقة جدًا والشريفة جدًا وبعثت برجاء أن يعفينى منذ هذه اللحظة من كل اقتراح مباشر أو غير مباشر بخصوص هذا الأمر. بالفعل لم يُطرح الموضوع مرة أخرى وانتقلت للسكنى فى منزلى الجديد الذى اشتريته واحتفظوا هم بما حولوه إلى مستشفى.

وبعد ثلاث سنوات وفى (نوفمبر ١٨٦٩) وفى أثناء غيابى المتكرر عن القاهرة، قام الوالى بوضع منزلى الملحق بالكوخ وغير المسكون تحت تصرف القنصل العام الفرنسى. أما المستشفى فلا أعرف بعد أى اتفاقات وافقت الحكومة على نقله إلى خارج المدينة. وفى المقابل عوضنى الوالى عن المنزل الذى أخذه لصالح الحكومة بآخر وهو الذى أسكن فيه الآن، وعوضنى فى الوقت نفسه بمبلغ من المال يمثل فرق السعر بين منزلى والمنزل الذى أعطاه لى بديلا. إن ذكرى لهذا الحدث لم يكن لمجرد الرغبة فى أن أفعل ذلك فقط، وذلك لأننى أتوقف بذاكرتى على الرغم منى عند الأمور التى كانت تُعَدُّ إلى حد ما مؤلمة، لكننى أردت من ذلك أن أضيف (مثلما فعلتُ عندما كتبتُ عن عهد سعيد) حدثًا يعبر عن الأوضاع فى مصر ويعطى فكرة عنها ويبين مدى الخلط والاشتباك الذى حدث فى الأفكار الأساسية والمبدئية.

* * *

وجدتُ وزارة الخارجية مكدسة بمحاضر بوليس الأقاليم وكلها متصلة بموضوع إعلانات التعويضات والتى لم تكن الردود عليها فيها شيء يفيد اتخاذ أى قرار، كذلك لم يكن هناك أى تصنيف لهذه الردود التى على الرغم من ذلك كانت مشجعة ومبشرة، وكانت الكلمة المشاعة فى الإسكندرية وتتردد باستمرار أنه يكفى من أجل أن تكسب قضية أن تحصل على خطاب من النظارة. بدت لى هذه الكلمات فى محلها تمامًا فرأيتُ أنه من الواجب اتخاذ خطوة أخرى؛ كنتُ أرفض قبول ليس فقط المقترحات المقدمة، ولكن أيضًا القواعد التى كانت تتم بموجبها المطالبة بالتعويضات، ومضيتُ بمنتهى الثبات فى العمل بهذا الاتجاه.

* * *

وفى سياق أفكار أخرى أعتقد أنه يجب أن أذكر قصة خطابين تلقيتهما فى الأيام الأولى لدخولى الوزارة: الأول كان من قنصل عام عن خصومة نشبت بين أحد

رعاياه ومكارى، حيث تشاجر الاثنان بعد خلاف حول أجرة «المشوار» فطالب القنصل فى الخطاب بتعويض عن ضربة تلقاها مواطنه، وصنف الخلاف بحسبانه نتيجة لعنصرية الأهالى. أتتذكرون؟ ألم نقم بسبب خلاف مشابه من هذا النوع بدفع خمسة وعشرين ألف فرنك تعويضًا فى عهد سعيد؟ رفضتُ مبدئيًا موضوع التعويض كما رفضتُ أيضًا موضوع مسئولية الحكومة عن مثل هذه الحوادث التى من الممكن أن تقع فى الطريق العام. أما بالنسبة لمشاعر التعصب التى كان يتحدث عنها القنصل، فقلتُ له إنه أمر غريب تمامًا على الشعب منذ عهد «الوالى الكبير» ورجوته ألا يتحدث مرة أخرى عن التعصب الذى من الممكن أن تندلع نيرانه بسبب الطريقة التى يتم بها التعامل مع الشعب واغتصاب حقوقة. وردًا على كل ما قلتُه رد القنصل ببرقية كتب يؤكد فيها: أن جهله بمفردات اللغة الفرنسية كان سببًا فى استخدام هذه الكلمة التى كانت تحمل معنى مختلفًا تمامًا عما كان يدور فى نفسه.. وحتى لا يتعرض لارتكاب مثل هذا الخطأ فى التعبير فى المستقبل فإنه قرر أن يراسلنى بلغته هو. أخذتُ برقيته على سبيل المزاح وسألته إن كان سيكون سعيدًا عندما يتلقى الرد منى بالتركية.

واشتكى قنصل عام آخر رسميًا لافتًا نظرى إلى المعاملة السيئة التى تلقاها أحد رعاياه على يدى وهو موظف يأخذ راتبا من نظارتى عندما لم أسمح له بالجلوس يومًا عندما تم استدعاؤه فى مكتبى. ويبدو بالفعل أن مواطنه هذا عندما كان يعرض عليَّ الملفات الخاصة بعمله لم يتلق منى دعوة للجلوس، ويبدو أنه كان أمرًا فظًا سبب له ضررًا. إن مكتب وزير أو ما يسمى وزيرا مصريا لم يكن يشبه مكتب وزير فى أوروبا حيث يتم تحديد مواعيد المقابلات سلفًا وتحدد وتعد ترتيباتها بالدقيقة والثانية. أما فى مصر فكان الدخول عند الوزير بغير نظام، دخول الأصدقاء، الزوار، الكتبة، الموظفين، مجتمعين أو منفصلين. وكان يسمح للزوار الذين يتم تبادل الحديث معهم فقط بالجلوس فى الفترة ما بين توقيعين. أما بالنسبة للموظف الذى تلقيتُ الشكوى والتوبيخ بشأنه فيبدو أن الوزير السابق كان يسمح له بالجلوس. أرسلت إلى الموظف وحذرته بأننى إذا تلقيت خطابًا ثانيًا من هذا النوع من قنصله فسوف آخذ حريتى فى الاستغناء عن خدماته.

كنت مشغولاً بهذه المسائل البائسة أو التافهة عندما دعانى الوالى ذات يوم

للتوجه إلى السراى، فوجدتُ المسيو دى ليسبس يتحدث معه فى حوار ثنائى. قال لى الوالى: «إن المسيو دى ليسبس يطلب منى تسديد الأقساط الخمسة عشر الموجبة علينا طبقًا للقرارات السلطانية بحيث تدفع خلال ثلاثة أعوام فما رأيك؟». فقلتُ له: «رأيى يا سيدى هو عدم الترحيب بطلب المسيو دى ليسبس لأننى أرى فيما يقوله مصلحة للشركة وعلى العكس تمامًا لا أرى فيه مصلحتنا». أراد المسيو دى ليسبس الرد والمناقشة لكنه، لم يكن قويًا فى الحوار الحر لأنه كان يردد دائمًا طلبه ويكرره بشكل جيد أو سيئ. على أى حال تم استبعاد طلبه.

ذهب دى ليسبس، لكن جاء نائب رئيس مجلس إدارة الشركة وهو القنصل العام الهولندى بعد شهرين، لمقابلتى، وهو رجل دقيق وذكى نصحنى بعدم الاعتراض على الاقتراح وقال لى: «اقترحتُ على الوالى أن نخصص له أبعادية الوادى. (تكونت الأبعادية من اثنين وعشرين ألف فدان اشترتها الشركة من سعيد بسعر يقدر بحوالى عشرة ملايين فرنك) فى مقابل دفع الخمسة عشر قسطًا الموجبة لنا على أقساط خلال ثلاث سنوات، وكلفنى الوالى بالتفاوض معكم فى هذا الشأن». كانوا مهرة يجيدون التصويب فقد استغلوا نقطة ضعف الوالى وهى مسألة الأراضى والأملاك. وعلى أى حال كان لرغبة الوالى فى تنفيذ الاتفاق لها ما يبررها خصوصا أن ما عُرض علينا من اقتراح ببيع الوادى كان أمرا لن نقبله. ألم نضح ونبذل كل ما فى وسعنا من أجل استرجاع الأراضى التى كانت قد خُصصت للشركة فى منطقة القناة؟ إن أبعادية بها اثنان وعشرون ألف فدان لم يكن من الممكن تركها تقع فى يد الشركة؛ كانت فرصة سانحة ولم يكن من الحكمة كما قالوا أن نتركها تهرب منا.

كانت وجهة نظرى مختلفة، فرأيى كان أنه إذا كانت الشركة تُصر بهذه القوة على تحصيل أقساطها فهذا يعنى أنها كانت بحاجة إلى المال... الذى لم تجده فى أوروبا. وإذا لم نتدخل نحن لإنقاذها فمن المحتمل أن تتعرض للتصفية. أما بالنسبة للتخلى عن مشروع القناة، فإنه أمر لم يكن من الممكن أن يحدث لأن الإمبراطور الذى يريد العمل رجل قوى لديه الكفاية من النفوذ بحيث يُنشئ شركة أخرى، ومن المحتمل أن تتشكل مؤسسة جديدة من أجل استكمال الأعمال التى بدأت. لكن فى هذه الحالة كانت مصر ستفقد القدرة على تعويض المساهمين القدامى وفى الوقت

نفسه لن تستطيع الانفصال بنفسها عن الشركة الجديدة وتأخذ لحسابها عملية استكمال القناة. ألم يكن من الممكن أن تقوم مصر بتعويض المساهمين القدامى وتأخذ لنفسها امتياز استكمال حفر القناة مفضلة نفسها على أي شركة جديدة؟كما أنه في حالة التخلى عن فكرة القناة وهو الاحتمال الأضعف أو بالأحرى غير الوارد ستجد مصر نفسها في موقف أفضل وبالإضافة إلى أنه لن يتم إنشاء القناة ستعود الإسكندرية من جديد مركزًا للتجارة العالمية.

لكن كان المسيو دى رويسناير (De Ruysnaers) ضد هذا الرأى حيث ادعى أن هناك خطرا على مصر من جراء تصفية الشركة، وكان يقول إن القناة لن تكون أبدًا فكرة ناجحة اقتصاديًا، إذ كيف ستتمكن السفن الشراعية الكبيرة من العبور فيها؟ وقال إن دى ليسبس واهم، هل كانت هذه السفن ستعبر القناة على أشرعتها؟ حتى لو تجاهلنا هذه النقطة التى كانت محل انتقاد واستطاعت الشركة تدارك الأمر والتقليل من شأن هذا النقد فماذا عندما تخرج هذه السفن الكبيرة إلى البحر الأحمر؟ ماذا ستفعل من أجل الملاحة في الاتجاة الطولى لها لأنه من المعروف وفى كل الأزمنة أن الملاحة فى هذا البحر تُعَدُّ دائمًا صعبة وخطيرة ولا سيما بالنسبة للسفن الشراعية؟ وإذا جاز القول كان هذا البحر مغلقًا دائمًا أمام الملاحة الدولية، كما أضاف المسيو دى رويسناير أنه فى ظل هذه الظروف لن نتمكن أبدًا من تكوين شركة تقوم باستكمال الأعمال وسوف يتم الضغط على الحكومة المصرية من أجل حملها على شراء القناة، مما سيؤدى إلى انهيارها بسبب النفقات الباهظة التى سيكون عليها الالتزام بها ودون أى أمل فى أى تعويض.

ويجب أن أعترف بأن تحليل المسيو دى رويسناير كان يحمل كل المظاهر الحقيقية، حيث إنه لا أحد فى مصر أو الرأى العام فى أوروبا كان سيصدق نجاح المؤسسة من الناحية التجارية، وقلت أسعار أسهم الشركة وتراجعت عن الأرقام الزوجية ولم يكن لها أى فائدة. أما بالنسبة لى وعلى رغم مشاعرى تجاه الشركة أو بالأصح القناة التى اعتبرت أن افتتاحها سيكون فيه دمار لاقتصاد مصر، فلم يكن من الممكن أن أمنع نفسى من التفكير فى أمر الملاحة المزدوجة وأعنى الملاحة باستخدام السفن التى تعمل بالآلات البخارية والأشرعة فى آن واحد والتى ستحل محل السفن الشراعية القديمة والسفن التى كانت تعمل باستخدام الدفة وتلك التى

كانت تعمل بالعجلات ذات السواقى ، كنتُ أتوقع وأحس بقرب حدوث انقلاب فى عالم الملاحة البحرية وأن الملاحة فى البحر الأحمر ستصبح ممكنة مع وجود مثل هذه السفن الحديثة ذات نظام الدفع الثنائى ، وأن نجاح الشركة التجارى بهذه الطريقة سيكون مضمونًا . لكن لم يشاركنى أحد فى مصر هذه الأفكار التى لم أكن قادرًا على الاعتراف بها إلا لنفسى وعلى استحياء .

على أى حال علمتُ فيما بعد أن حجج المسيو رويسناير الذى لم يترك الوالى تقريبًا ، بل كان يحاصره ، قد أظهرت مفعولها وبدأت تأثيراتها تظهر فى نفس الوالى . وباختصار أرسل الوالى لى وأنا فى منزلى ذات ليلة يخبرنى بأنه انتهى مع المسيو دى ليسبس وعليَّ أنا أن أقوم بالتنسيق معه من أجل كتابة الاتفاقية اللازمة . لم يكن أمامى أى مجال للاعتراض . . لقد وافق الوالى وانتهى الأمر . كتبتُ الاتفاقية وتم التوقيع عليها . وهكذا أصبحت للشركة أصول تمكنت بها من دفع ثمن الآلات التى طالبت باستيرادها شركة مقاولات لا ڤالى و بوريل والتى كانت تهيئ نفسها للتوقف عن العمل ، وحال تدخل الوالى Valee الشخصى دون ذلك .

الفصل العشرون

(١٨٦٦ ـ ١٨٦٧)

توجه إسماعيل إلى القسطنطينية من أجل الحصول على فرمان الوراثة على الولاية وذهاب نوبار باشا إلى باريس من أجل الحيلولة دون اعتراض فرنسا المنتظر لهذا التغيير ـ صدور فرمان بتغيير نظام الولاية ــ عودة الوالى إلى مصر ـ نوبار باشا يبقى وحيداً ومعزولاً فى باريس ــ إرسال القوات المصرية إلى كريت واستدعاء نوبار باشا للعودة إلى مصر ـ الوالى يتشاور معه حول الطلبات التى أرسلها إلى الباب العالى ـ نوبار باشا يعترض عليها ويقترح أن يطلب بدلاً منها تأسيس المحاكم المختلطة ونيل حق إبرام الاتفاقيات الجمركية ـ إسماعيل يرسل نوبار إلى القسطنطينية من أجل التفاوض على هذه الأسس والحصول له على لقب «عزيز» ـ مباحثات نوبار مع رئيس الوزراء والسفراء ـ نوبار باشا يحصل للوالى على لقب خديو وعلى المزايا المرتبطة بهذا الفرمان عام ١٨٦٧ ــ ثناء وتقدير علِى باشا على نوبار باشا ـ نوبار باشا يترك القسطنطينية للحاق بالخديو فى باريس.ــ إسماعيل يهدى نوبار منزلاً فى الإسكندرية مكافأةً على خدماته والحصول على الفرمان.

* * *

وما أن انتهت الاتفاقية مع المسيو دى ليسبس حتى تلقى الوالى من وكيله فى القسطنطينية كامل بك تلغرافًا هذا نصه : «إنى أبحر اليوم من أجل إحاطة سموكم علمًا بنتيجة الطلب الذى تقدمتم به العام المنصرم بواسطة نوبار باشا (مارس ١٨٦٦)». وفهمنا جميعًا أن التلغراف كان بخصوص مسألة الوراثة على الولاية التى كان الوالى عن طريقى قد طالب بتعديل بنودها. لكن فى أى اتجاه كانت تمضى المهمة المكلف بها وكيلنا؟ وأى الاحتمالات كانت هى الأرجح فى هذه الحالة؟ رأيى أن كامل كان يحمل إلينا موافقة الباب العالى على هذه التعديلات ولكن بشروط

ستكون الأساسية منها ـ وإن لم تكن هى الشرط الوحيد ـ زيادة الجزية وهو ما كان الوالى ينتظره على أحر من الجمر.

أخيراً وصل كامل بعد أربعة أيام من السفر؛ كنتُ على صواب. وافق السلطان إذا لم أكن مخطئًا على التغيير فى مقابل زيادة حصة مصر من الجزية بمقدار مائتين وخمسين ألف جنيه[أ]. وافق الوالى ولم يكن هناك أى شك فى هذا الأمر ولكنه قال لى: «إن ما يؤلمنى بحق هو أننى أقبل ميزة حصلت عليها لشخصى ولعائلتى وسيقع على عاتق مصر تسديد ثمنها». أضحكتنى مخاوفه هذه (بالتأكيد من داخلى) وانتظرتُ ما سوف يضيف إلى هذا فسألنى: «ألا يمكنك أن تجد شيئًا يمكننى من أن أطالب به يكون فيه مصلحة لمصر كنوع من المكافأة على التضحيات التى ستقدمها البلاد نظير موافقتى على شروط تعديل نظام الوراثة؟».

لم أكن أفكر أبدًا فى مثل هذا الأمر؛ لكننى أجبته فى الحال وبدون أن أفكر: «إن الأقاليم المتحدة تتمتع بحق إبرام اتفاقيات جمركية مع سائر الولايات التى تقع على حدودها المشتركة، يمكن لسموكم إذن أن يطلب لمصر امتيازاً من هذا النوع لأن الاتفاقية التجارية الأخيرة التى أبرمها الباب العالى، والتى طبقت بنودها على مصر أصبحت فى الحقيقة تثقل كاهلنا كثيراً». فقال لى الوالى: «حسنًا». ولكن لم تبد عليه علامات الحماسة. لقد سلكت فيما يبدو طريقًا خطأ لأننى أخذت ما كان يقوله ومخاوفه التى أعرب عنها على محمل الجد لأنه لم يكن يريد سوى أن تعلو ألقابه، وكانت ردودى عليه تزيد لديه هذه المخاوف.

لذلك لم أندهش كثيراً فى اليوم التالى عندما قال لى الوالى: إن كامل بك بناء على توصية عاجلة من فؤاد باشا لفت نظره إلى فرنسا، لأنها كانت تبدى بعض المخاوف، وأوصى بإرسالى إليها لتجنب أى تدخل واعتراض قد تحاول القيام به. وفى الحقيقة لم يكن الأمر واضحًا تمامًا، ويبدو أن الوالى لم يكن يريدنى فى القسطنطينية، وبالتأكيد أيضًا لم يكن من الممكن أن يتركنى فى مصر بينما سيصطحب معه كل زملائى.. صحيح، أننى كنت بالنسبة له صاحب الفكرة المشئومة التى طرحتها بناء على طلبه، هذا صحيح، ولكنها أيضًا كانت بعيدة تمامًا

(أ) ارتفع مبلغ الجزية إلى ثلاثمائة ألف جنيه.

عن كل توقعاته . فقد كان الوالى يبحث عن سبب لتنحيتى ، لكن بطريقة كريمة . أخذت أنا الموقف مأخذ الجد ووعدته باستخدام كل ما لدى من مهارة من أجل تحاشى أى اعتراض من الممكن أن تتقدم به الحكومة الفرنسية .

* * *

صدرت الأوامر دون إضاعة الوقت من أجل رحيلى وتجهيز سفينة «الغربية» الرائعة ، وهكذا تم استبعادى بهذه الطريقة حيث سافرت إلى مرسيليا (إبريل عام ١٨٦٦) وبعد ثلاثة أيام من وصولى أبحر الوالى وكل نظاره وحاشيته إلى القسطنطينية . بعد أن وصلتُ إلى باريس وفى أثناء مقابلة قصيرة مع المسيو دريون دي لوس تأكدتُ تمامًا من أمر لم يكن بالنسبة لى أبدا مثارًا للشك ألا وهو أن الرجل لم يكن يفكر أبدًا فى التدخل فى مسألة كانت عادية تمامًا ولا تخص سوى السلطان والوالى ، على العكس كان الوزير سعيدًا لأنه وجد الفرصة ليدخل السرور إلى قلب الوالى ، وفى أثناء هذه المقابلة القصيرة سألنى بشكل مباشر وتلقائى إذا كان تعديل فرمان الولاية هذا فيه شيء لصالح مصر ؛ فأجبته : «بالتأكيد! لكن فقط يُخيل لى أنه كان يجب تحديد نظام للوصاية لأنه سيكون من حق الباب العالى إعلان الوصاية على حكم مصر وتعيين وصيا عليها فى حالة إذا كان الوالى المنتظر قاصرًا ، فإذا لم يتم حسم هذه المسألة ستشكل خطورة على مصر» .

فسألنى : «هل تكلمتم عن ذلك مع الوالى؟» . أجبته : «لا لم يكن لدى الوقت وكنتُ أفكر فى أننى سأتمكن من الحديث معه فى أثناء وجودى معه خلال السفر» . فقال لى المسيو دريون دي لوس : «لكن فى هذه الحالة يمكننى أن أكتب للقنصل كى يقوم بإبلاغ النظار والوالى» . فقلتُ له : «أعتقد أن الوالى سيفكر فى الأمر من تلقاء نفسه ، ولكن فى الوقت نفسه إذا تحدث معه المسيو أوترى (Outrey) سكرتير القنصلية فمن المؤكد أن الوالى سيشكر له جميله هذا ولا سيما أنه يكن له كل مشاعر الصداقة» . ووعدنى المسيو دريون دى لوس بالكتابة .

لم تخطر على بالى فى الحقيقة فكرة الوصاية إلاّ فى أثناء حديثى مع دريون دى لوس ؛ أما بالنسبة للوالى فلا أعتقد أنه فكر فى الأمر ، لأنه لم يكن يحب التفكير فى الموت . على أى حال علمتُ أن المسيو أوترى تحدث مع الوالى

بخصوص هذه المسألة، وأنه تم تسوية الأمر بموجب فرمان ثان نص على أنه فى حالة تولى قاصر سيتكون مجلس للوصاية يشكل من الوزراء برئاسة وزير الداخلية وكان من السهل التوقع أنه فى مقابل ذلك الفرمان ستزيد نسبة الجزية المقررة على مصر لتصل إلى مائتين وخمسين ألف جنيه[أ].

* * *

عاد الوالى إلى مصر ومعه هذان الفرمانان فى (يونية ١٨٦٦) وكنتُ أنتظر أن يُرسل لى تلغرافًا يستدعينى من خلاله للعودة إلى القاهرة. انتظرتُ بائسا ولكن لم يصلنى أى خطاب أوتلغراف. تم استبعادى؛ لم يكن الوالى يريدنى فى مصر، كان وجودى بلا شك يضايقه.. لكن لماذا؟ فى الحقيقة كنت أتكلم بكل صراحة خصوصًا وأنا أتحدث معه ولكننى أعتقد أنه بالإضافة إلى صراحتى واستقلال أفكارى كانت هناك بعض الأمور تحدث داخل الإدارة وكان وجود شاهد عيان حر مستقل مثلى يسبب له إزعاجا كبيرًا.

كان الوالى لا يحب أن يعارضه أحد أو يضايقه فى أمور معينة، ولا سيما المسائل المالية والأراضى التى يمتلكها، وكانت كلها أعمالا لم يكن لأحد الحق فى الاقتراب منها ومعرفتها سوى إسماعيل المفتش.

وسواء شئت أم أبيت كان يجب عليّ أن أذعن لهذا الوضع وهو ما فعلته مجبرًا بعد استبعادى. دام الأمر لمدة تسعة أشهر لم أتلق خلالها لا خطابا ولا أخبارًا من مصر كنتُ خلالها، وحتى أشعر أننى على قيد الحياة، أكتب ملخصات لما يرد فى الصحف من أنباء و أخبار، ولم أكن أفعل شيئًا أكثر من ذلك فمن خلال الصحف كنت أرى أن مصر تستعد لإرسال كتيبة من القوات إلى كريت (أغسطس ١٨٦٦) من أجل العمل مع القوات التركية على إخماد الثورة التى نشبت. أهدى الوالى هذه الكتيبة للباب العالى. وعلمت عن طريق الصحف أيضًا أن قائد الكتيبة اسمه شاهين باشا وهو من حاشية الوالى. وهونفسه الرجل الذى دبر المذابح التى ارتُكبت فى جاو ـ شرق (Gaw-Chark)والتى تحدثتُ عنها من قبل. وكنتُ فى

(أ) انظر هامش ص ٣٨٠.

الحقيقة لا أشعر بأى نوع من التفاؤل بشأن تصرفات قواتنا هناك. ثم قرأتُ أيضا أن شاهين باشا وعد أهل كريت باسم الوالى بتأسيس البنك الزراعى، وقلتُ فى نفسى إن الوالى كان يركز عمله كله على كاندى (Candie) ولذلك أراد كسب ود وعطف الشعب هناك؛ لكن فى الوقت نفسه لم أستطع أن أمنع نفسى من التفكير فى أنه سيكون من الصعب عليه كسب أهل كاندى إلى صفه بوعوده تلك عن بنك زراعى كان يستخدمه طعما. وعلمتُ أيضًا وكما كان الحال دائمًا عن طريق الصحف بأن كتيبة مصرية أسرت، وكان للخبر وقع سيئ ومؤلم على نفسى ولكنه لم يُدهشنى لأن شاهين باشا كان القائد.

خلال أحد أيام شهر يناير ١٨٦٧ تلقيتُ تلغرافًا بضرورة العودة إلى القاهرة على متن أول سفينة. وكان أول ما خطر على بالى أن الوالى كان فى محنة كبيرة وحيرة فذهبت للحصول على إجازة من المسيو دى موستيه (De Moustier) وزير الداخلية الفرنسى حينذاك الذى طلب منى أن أنصح الوالى بسحب قواته من كاندى. وفى صباح اليوم التالى تلقيتُ خطابًا من مدير مكتب الوزير يرجونى المرور على الوزارة لأن المسيو دى موستيه تراجع عن نصيحته الأولى، فنصح على العكس الوالى بالحفاظ على قواته فى كاندى. إذن كان الوالى على اتصال بالحكومة الفرنسية. لكن بواسطة مَنْ؟ فكرت فى أن ذلك سيكون كالعادة عن طريق أحد أفراد حاشيته الذى يدين له بالولاء الذى يؤهله كى يكون وسيطا، لأننى لم أتصور أن يكون ذلك قد تم عن طريق القنصل العام. ولكنى أعتقد وبسبب طبيعة وأخلاق المسيو دى موستيه أنه لم تكن هناك أى اتصالات سرية بين الحكومة الفرنسية والوالى وأن المسيو دى موستيه رأى اعتقد أنه من الممكن إرسال توصياته عن طريقى فى صورة نصائح، وذلك لأن الحكومة الفرنسية اعتقدت بأنه من حقها أن يستمع لها إسماعيل؛ لكن أى سياسة هذه التى كانت تتبعها هذه الحكومة التى كانت بين يوم وليلة تغير كل ما كانت تُطالب به؟

لكن هذا الأمر كان آخر ما يمكننى أن أقلق بشأنه، فلقد كنتُ سعيدًا جدًا لأننى سأعود إلى مصر؛ كانت فترة إقامتى فى أوروبا على رغم كل ما يحيط بها من مظاهر الرفاهية فترة مؤلمة بالنسبة لشرقى لا يمكنه التأقلم على هذا الأسلوب فى

الحياة. وخلال خمسة عشر عامًا(أ) وهى طوال فترة حكم إسماعيل أستطيع القول إننى أمضيتُ اثنى عشر عامًا منها فى الخارج فى مهمات رسمية أو عطلات كنتُ خلالها أفتقد مصر دائما وأشتاق إليها وأعود وأنا كلى سعادة بهذه العودة.

على متن السفينة لا أعرف كيف خطرت على بالى فكرة هذه البنوك الزراعية التى وعد الوالى بها أهل كريت؛ قلت لنفسى؛ هذا هو الوالى الذى ما إن وصل إلى الحكم حتى تطلع إلى الشام ثم سرعان ما نسيها عندما تحدثت معه عن موارد السودان بوصفها هدفا لإرضاء طموحاته؛ وبعد أن يكاد يقتنع بالفكرة التى رأيت أنها صحيحة ينحيها جانبا من أجل التوجه نحو كريت. لكن بدلا من فكرة الشام وكاندى التى هى مستحيلة المنال ولا يمكن أن تخطر إلا على بال رجل لا يستطيع تقدير الأمور بشكل جيد.. ألم يكن من الأفضل ومن الحكمة أن يطلب الوالى من الباب العالى التصريح له بإنشاء محاكم فى مصر يدعو إليها قضاة من أوروبا يرأسون جلساتها، وبعد الحصول على هذه الموافقة يتفاوض مع القوى العظمى ويمنحها التسهيلات اللازمة من أجل تنشيط تجارتها بصفة عامة وحملها على أن يقبل رعاياها هذه المحاكم التى توفر كل ضمانات الاستقلال والحياد؟ كنت أقول لأحد أمناء سر القنصليات وهو المسيو دى روش شوار (De Roche Chouart) وكان مسافرا إلى الصين: «بالتأكيد هذه هى النصيحة التى سوف أعطيها للوالى: سوف أنصحه بأن يستفيد من النجدة التى قدمها لتركيا فى كريت من أجل الحصول على الموافقة، وعندما يتم تأسيس هذه المحاكم سيقبل الأوروبيون كلهم المثول أمامها؛ حينئذ أى حاكم من الممكن أن يقارن بوالى مصر وأى ولاية من الممكن أن تقارن بمصر وغناها وبخاصة أمنها؟».

* * *

هذه كانت أفكارى عند وصولى إلى القاهرة حيث استقبلنى على محطة القطار سكرتير الوالى ومعه أوامر باصطحابى إلى السراى دون حتى أن يسمح لى بلمس أعتاب منزلى. وما إن جلستُ حتى بدأ الوالى فى الحديث قائلاً لى: «لقد أرسلت إلى السلطان بعض الطلبات بواسطة حسن راسم باشا (كخيا الوالى فى

(أ) هى ستة عشر عاما.

القسطنطينية) غير أن السلطان غضب وأعاد حسن باشا إلى الصدر الأعظم الذى قال له بدوره: إنه يتمنى أن تُعاد صياغة هذه الطلبات مرة أخرى». فقلت له: «وما هذه الطلبات يا سيدى؟». فقال: «الأولى هى ألا يتم تحديد عدد القوات التى يمكن لمصر الاحتفاظ بها، والثانية حق الاحتفاظ بأسطول حربى، والثالثة حق منح الأوسمة المصرية باسمه، والرابعة حق حمل لقب عزيز، والخامسة حق سن القوانين، والسادسة حق الاحتفاظ بسفراء لدى القوى الأجنبية، والسابعة حق عقد الاتفاقيات التجارية، وأخيراً الثامنة وهى حق الإدارة الكاملة لمصر. إن الوضع هو ما قلته لك وأسألك عن رأيك؟».

فقلت له: «يا سيدى إن ما تطلبونه لا يؤخذ بالسؤال وإنما يُعطى بحد السيف. إن ما تطلبونه هو الاستقلال».

نظر الوالى لى بدهشة فقلت له: «نعم يا سيدى إنه الاستقلال وإننى أتساءل كيف يمكن أن يكون هذا الاستقلال وبالطريقة التى تحمله هذه الطلبات مفيداً وضرورياً لمصر؟ هل تريدون يا سيدى أن تصبحوا مستقلين حقّاً؟ فلتكونوا (صاحب الأمر والنهى) فى الداخل، فهل أنتم كذلك؟ لا يا سيدى إن حكومتكم هى الولاية السابعة عشرة وهى الأتعس لأنها الأغنى. إن ما يلزمنا هو الخروج من الوضع الراهن وأن نكون حكام البلاد، وحين يتم ذلك سنكون بحق أحراراً مستقلين. ثم فى أى شيء تزعج الدولة سموكم؟ إنها ظل لا يثقل علينا ولكن يمكنها أن تحمينا عند الضرورة».

إن ما يضايقنا هنا هو القنصليات التى تتقاسم السلطة معكم، إنها الجاليات الأوروبية؛ هل يمكنكم التخلص منها؟ وحتى لو كان مثل هذا الأمر ممكناً فيجب تحاشى حدوثه لأن المائة والخمسين ألف أوروبى الذين فى مصر يمثلون الثلاثمائة مليون فى أوروبا وهم خط دفاعهم الأول ويمثلون التقدم والمدنية. لو كان جدكم العظيم قد تمكن من تأديب المماليك فهل كان سيلجأ للقضاء عليهم؟ لو كانوا طوع أمره لما لجأ للقضاء عليهم وكنتم الآن ستكونون فى آسيا الصغرى تجلسون فى قصركم على أعلى قمم جبال طوروس. إن الأوروبيين مثل المماليك، فلتفعل معهم ما لم يستطع أن يفعله جدك معهم؛ أخضعهم للأدب، أدب القانون وستكون حرّاً بحق».

«ولكن لإخضاعهم للقانون لابد أولاً أن تخضع له أنت أيضًا. لكن هل لدينا قانون يحكمنا جميعًا؟ لا، إن الذى يهيمن على البلد محاكم مختلفة.. ثم هل نستطيع القول إن لدينا رجالا قادرين على أن يكونوا قضاة؟ لا؛ لكن لدينا أناسا شرفاء لديهم مشاعر العدالة، لكن هل يمكن أن نجد لديهم العلم ولا سيما استقلال الشخصية التى يتمتع بها قاض حقيقى؟ لا يا سيدى! وفى ظل هذه الظروف عليكم جلب قضاة من أوروبا يؤسسون جنبًا إلى جنب مع قضاتنا المحاكم التى سوف تنظمونها. حين يتم ذلك ويخضع الأوروبيون لأحكامها ستنقذون أنفسكم من الضغوط الدبلوماسية التى تمارسها أوروبا عليكم ويتخلص الشعب من الاستغلال الذى يخضع له».

«إن جدكم قام بتطوير مصر بإرساله فى طلب المهندس والطبيب والمعلم، فلتفعلوا أنتم على المستوى المعنوى والأخلاقى ما فعله هو على المستوى المادى. فلترسلوا فى طلب قضاة وهكذا ستتمكن سموكم من القول بأنكم الحاكم فى الداخل قولاً وفعلاً أيّا كان الخيط الذى يربطه بالقسطنطينية. وفى ظل هذه الشروط أعتقد يا سيدى أن سموكم يمكنه أن يطلب من الباب العالى حق إدارة وتنظيم مصر وفقًا لأفكاركم دون الحاجة إلى التقيد بالشروط التى يفرضها الفرمان».

«إن حق الإدارة يعنى حق عمل اللوائح الإدارية، وبهذا الحق أعتقد أنه كان يجب السعى وراء طلب لا إبرام معاهدات تجارية لأن هذه الكلمة تنطوى على مدلول سياسى لكن استخدام لفظ يؤدى نفس الغرض من كلمة اتفاقيات مثل كلمة تسويات جمركية التى تسمح لنا بإعطاء القوى العظمى بعض الصلاحيات التى تخدم تجارتهم بوجه عام فى مقابل الاعتراف بهذه المحاكم والتخلى عن النظام الحالى وتجاوزاته التى لا تفيد أحدا سوى بعض المميزين من أبناء جنسهم».

سألنى الوالى: «ماذا يجب أن نفعل الآن؟». قلت: «آه، أن تسمحوا لى بالذهاب إلى القسطنطينية». فقال لى: «خطرت هذه الفكرة على بالى، لكننى كنت أفكر فى راغب باشا لهذه المهمة». فقلت له: «لا أعتقد يا سيدى أن الباب العالى سيلبى طلباتكم أبدًا حتى وإن انحصرت إلى الدرجة التى عرضتها عليكم، وإن كان هناك أى أمل فيتمثل فى السعى وراء المساعدة التى من الممكن أن يقدمها لنا

السفراء، ولو كان راغب يتحدث أيًا من اللغات الأوروبية، كان هذا الاختيار سيكون متاحًا أما وأنه لا يعرف أيا منها، فأعتقد أنه أنا الذى يجب أن يذهب».

«حسنا» قال لى الوالى، وأرسل فى طلب سكرتيره ليكتب تلغرافًا للقسطنطينية يخبرهم فيه بإيفادى. ولكن فى اليوم نفسه الذى كنتُ أعرض فيه أفكارى على الوالى والتى ظلت كلماتها عالقة فى ذهنى بالنص حدثت تغييرات وزارية فى الآستانة تغييرات جاءت بعالى باشا إلى رئاسة الوزراء وفؤاد باشا إلى وزارة الخارجية.

* * *

وردًا على التلغراف الذى يخبر الباب العالى بمهمتى، رد فؤاد بدوره على الوالى بأنه يتم الآن تحضير رد على طلباته التى رُفضت من قبل، ورجاه بالتالى أن يرجئ قليلاً مسألة سفرى [1].

ما إن وصلت البرقية حتى انفرجت أسارير الوالى من الفرحة، فؤاد يصل إلى السلطة بل ويخبره أن الباب العالى يحضر ردًا على طلباته، إنها مباراة كسبها. إذن ما هذا الذى جئتُ لأقوله بخصوص الطلبات التى كتبها للباب العالى؟ ماذا كانت

(١) خطاب إلى مدام نوبار بتاريخ يناير ١٨٦٧ من الإسكندرية إلى نيس: «كتبت لك فى الخطابات السابقة السبب الذى أخرنى عن الذهاب إلى القسطنطينية إنه فؤاد الذى لا يرغب فى ذهابى. إنه يلعب على الوالى مرة أخرى وأخشى أن ينساق الوالى ثانية وراء هذا الخداع لكن فى نفس الوقت وكما أفعل دائما سوف أتمكن من الوصول إلى هدفى. إننى أحب مصر، ولا أنا أو أنت نستطيع العيش فى مكان سواها. آه ولكن طالما سيعيش الأوروبيون فى البلاد دون رادع ومن غير قوانين؛ وطالما لن يكون لنا مَحاكم خاصة بنا فسيكون من المستحيل على أن أتمكن من العيش فيها. أنا أعانى وأتغرب؛ والظلم يؤلمنى.. يجب أن تكون لنا محاكم، نحتاج إلى أن تكون لنا محاكم تحمينا من الأوروبى ومن الوالى أيضًا، نحتاج إلى محاكم حتى نتمكن من الحياة فى أمان وكرامة، نحتاج إلى المحاكم حتى تكون مصر هى مصر حتى أصبح ناظرًا بحق لا مصلحًا للمواقف الحرجة، وقد قلتها لأوترى وقلتها لسمو «الوالى» يمكنهم أن يحطمونى ولكن لن يجعلوا منى شيئًا سوى وزير. إن هدفى من الذهاب إلى القسطنطينية ليس من أجل العمل على تطبيق أفكار الوالى وإنما من أجل السعى وراء الأخذ بأفكارى التى كانت كلها تسعى إلى تحقيق العدالة.. تحقيق العدالة ومن ثم الوصول مباشرة إلى الحرية والاستقلال. إن «الوالى» وهو يتحدث معى عن استقلاله أجبته ودون ترو؛ أن أول شيء علينا أن نفعله أن نصبح رجالا وأن نخَلص أنفسنا من نير الأعمال التى يثقل الأوروبيون بها علينا. (ملاحظة بوغوص نوبار).

طبيعتها لتجعلها تواجه رفضًا قاطعًا من جانب السلطان؟ كل ما ينبغى الآن هو طرق الحديد وهو ساخن؛ نستطيع القول إن هذه الطلبات أرسلت بشكل رسمى ولكن شفهيا ومن دون أن ترفق بها الحجج اللازمة من أجل مساندتها وتزكيتها. بسرعة مذكرة وورق وحبر وقلم أحضرت من أجلى؛ فجلست أتساءل: «ماذا يجب على كتابته»؟ فاجاب الوالى: «كل الطلبات مع الحجج المناسبة التى تبررها». فقلت: «ما هى؟». فرد الوالى: «لكن أليس من حق الأقاليم المتحدة أن تعقد اتفاقيات تجارية؟». فأجبت: «بلى، يا سيدى إن من حقها ترتيبات جمركية مع الأقاليم التى لها حدود مشتركة معها». فرد الوالى: «أليس من حقهم أن يقيموا فيما بينهم اتفاقيات ومفاوضات تجارية؟». فقلت: «لا أعلم يا سيدى». الوالى: «أليس من حقهم أن يحددوا القوات التى يرون أنها ضرورية؟». قلت «أعتقد يا سيدي». قال الوالى: «آه، إذن أليس لمصر نفس الأهمية التى تتمتع بها هذه الأقاليم المتحدة؟». فقلت: «أكثر بكثير يا سيدى. إن الوضع السياسى فى البلدين مختلف فقط، إن مصر ستظل دائمًا جزءًا أساسيًّا من أجزاء الدولة (العثمانية) بينما الأقاليم المتحدة كانت طوال تاريخها أقاليم تابعة يقوم السلطان بايزيد بتقرير امتيازاتها وإعفاءاتها الجمركية». لم يكن الوالى قادراً على تمييز هذا الفرق، فقال لى: «ماذا تريد أن تقول؟». «أعتقد أنه يجب أن نبحث ما نحتاج إليه على أساس الأهمية التى تتمتع بها مصر والضرورات التى يخلقها هذا الوضع وموقعها الذى يُعَدُّ الطريق الطبيعى بين أوروبا والشرق الأقصى ويجب الاعتماد بأقل ما يمكن على نموذج الأقاليم».

بناء على ذلك كتبتُ المذكرة وأرفقتُ طلبات الوالى التسعة بحجج كنتُ أجدها أو يمدنى بها الوالى الذى لم يتمكن من أن يمنع نفسه من تصنع الحكمة، وأصر مرة أو مرتين على أن أركز على الامتيازات التى كانت تشملها هذه الطلبات. انتهت المذكرة فى نفس الجلسة التى عقدناها سويا، بيد أن الحجج المقدمة كانت ضعيفة ولا يمكن أن تكون غير ذلك. لكن الحجة الوحيدة الصحيحة التى كان يمكن استخدامها وكنت قد طرحتها عليه فى أثناء مقابلتى الأولى استبعدت بل نسيت. وفى الجلسة نفسها ترجمت المذكرة التى كتبتُ أولاً باللغة الفرنسية إلى اللغة التركية، ثم سلمتها إلى السكرتير فى مظروف كُتب عليه باللغة التركية لإرسالها إلى

القسطنطينية على متن سفينة خاصة فوراً. اعتقد الوالى أن هذه الحجج ستكون بالنسبة لوكيله شيئا لا يمكن مقاومته وستكون بالنسبة لفؤاد الوسيلة التى سيتغلب بواسطتها على المصاعب التى من الممكن أن يلقاها من جانب زملائه، وهو الأمر الذى لم يضع له الوالى أي احتمالات.

وبعد عدة أيام وصل البريد من القسطنطينية ولم نعلم منه أى شيء جديد إلا أن وكيلنا لم يجد الفرصة للتحدث مع كثير من الوزراء. ثم وصلت سفينة البريد الثانية ووجد الوالى نفسه مضطرا إلى التخلى قليلاً عن تفاؤله حيث كتب الوكيل أنه يعتقد فى وجود فرص للنجاح وإن لم تكن كاملة فعلى الأقل كان يأمل فى موافقة الباب العالى على بعض الطلبات. ثم وصلت سفينه البريد الثالثة فتبدل الأمل لينحصر فى إمكانية الموافقة فقط على حق منح الأوسمة، وازداد الوالى إحباطًا يومًا بعد يوم. وعندما وصلت سفينة البريد الرابعة واعترف الوكيل أخيراً بأنه يعتقد أن الباب العالى يتلاعب بنا وأنه لن يوافق على أى شيء للوالى سوى السماح له بحق منح الأوسمة المجيدية فقط والتى سوف يرسلون صكوكها من القسطنطينية لينعم بها على من يراهم يستحقونها. كان الوالى يجلس بمفرده فى الصالون الكبير للقصر وكان مضاءً بشمعة أو شمعتين فقط عندما أرسل فى طلبى وكان يشتاط غضبًا وقال لى فى الحال: «ما قولك فيما حدث؟». فقلتُ له: «أرسلونى إلى القسطنطينية يا سيدى». ودون أن يتفوه الوالى بكلمة واحدة أمر الوالى بانعقاد مجلس الشورى.

كان لدينا بالفعل مجلس مكون من عدة أفراد وكنا نطلق عليه فيما بيننا اسم «حانوت الخردوات»؛ لأن من المفروض أنهم كانوا مكلفين بوضع النظم واللوائح وكانوا يجتمعون بضع مرات. لا أعرف إذا كان أحدهم قد دعى للحضور لكن تم دعوة النظار جميعًا، كذلك حضر أمناء السر وكثير من أفراد القصر، كان عددنا كبيرا وفيما يبدو أن مجلس الشورى كان حاضراً بالكامل ولم يكن ينقص الاجتماع سوى حضور حامل الغليون والموظف المختص بتحضير القهوة. جلس أعضاء المجلس واحداً تلو الآخر على الأريكة، كانت الصالة الكبيرة مظلمة، بالكاد كنا نرى بعضنا البعض.

فجأة صاح الوالى: «إن الباب العالى يتلاعب بنا، فما قوله لو أمرت الجيش والقوات بالسير نحو مكة والمدينة؟». وساد صمت، وكان هذا أمرًا طبيعيًّا لأن من

بين الحضور كان كل من شريف وراغب وأمين سر الوالى يعرفون بالكاد عما يتحدث الوالى، أما الباقون فكانوا يجهلون حتى الحرف الأول من المسألة.

وقطعت هذا الصمت لأقول: «إن سيدى لديه بلا شك أخبار من مكة ويعرف من دون شك أن هناك ثورة ضد شريف مكة أو الوالى. وفى ظل هذه الظروف لن يدين الباب العالى إلا بالشكر لسموكم لنجدته». صمت جديد يقطعه بعد برهة الوالى قائلاً: «ماذا تعتقدون أنه من الواجب أن نفعل»؟ لا أحد يفتح فمه، وأعاود الحديث قائلاً: «بالنسبة لى يا سيدى لقد أعطيتكم رأيى - اتركونى أذهب إلى القسطنطينية». أسرع الوالى قائلا: «حسنًا». ثم توجه بالحديث إلى أمين سره كى يرسل برقية إلى القسطنطينية فرجوته ألا يفعل شيئا. وبدلا من أن يبرق إلى القسطنطينية يصدر أمرًا إلى الإسكندرية لتجهيز سفينة للسفر بعد غد.

رفعت الجلسة وانسحب الجميع وبقيت وحيداً مع الوالى الذى بدأ يجوب الصالون ولكن بخطوات بطيئة كما كانت عادته وأنا أسير بجانبه أسمع أوامره أو توصياته، وقال لى: «عندما ترى على باشا سوف يكون حديثه عنى فى صيغة الشكوى من هذه أو تلك الأشياء». وذكر الوالى سلسلة من الاتهامات والانتقادات التى كانت من الممكن أو من المفروض أن يوجهها عالى باشا إليه. ثم قال لى الوالى: «لكن عالى باشا ليس له أى حق فى اتهامى وسيكون من السهل نفى هذه الاتهامات بهذه أو تلك من الحجج». ومكث الوالى طويلاً يعرض على هذه الحجج شفويّا كعادته ويستحيل على أن أتذكرها، كما كان من المستحيل على أيضًا حفظها وتكرارها آنذاك لأنها كانت جملا واتهامات غير مرتبة وغير منظمة وليس لها بداية أو نهاية، وكنتُ أقول لنفسى حينذاك: «يا ألله متى سينتهى من كل هذه الثرثرة؟!».

لكن أمنيتى كانت بعيدة المنال؛ لأن الوالى كان يعتقد أن عالى باشا لم يكن ليستسلم أمام ضربات الإجابات التى كان الوالى يعتقد بأننى سأرددها عليه فكان لابد لى من أن أرد بهذه أو تلك من الحجج الأخرى التى أيضا توقعها وسردها الوالى أيضًا بحيث كانت بشكل أو بآخر تكراراً للأولى صاغها الوالى بكل فخر فى إجابة ثانية سردها علىَّ. كنتُ أعانى من ركبتى وكان لدى أعمال أخرى أنجزها ولم

يكن أمامى سوى بضع ساعات من الليل من أجل الاستعداد والتجهيز للسفر وكانت معاناتى مزدوجة . . وأخيراً قلت له : «أشكر سموكم بأنكم قمتم برسم الطريق أمامى . إننى الآن أفهم كيف لا بد لى من أن أتصرف وأتكلم . فقط أرجو من سموكم أن تحددوا لى النقاط التى تريدون التركيز عليها أكثر من غيرها» . تردد الوالى فى الرد فقلت له : «هل قبل سيدى ما كان لى شرف عرضه عليه؟» . فقال لى : « نعم ولكن هى كلمة واحدة : ماذا ستقول لعالى باشا؟» . فقلت له : «لا أعرف ولكننى أعرف ما يريده سموكم وما سأقوله لعالى باشا . سأعرفه عندما أقابله» . كانت الحجرة معتمة فلم أستطع أن أتبين على وجهه رد فعله حتى أتمكن من قراءة تفكيره فى الرد الذى قلته فأسرعت بتقبيل يده والاستئذان منه .

* * *

ما أن صعدتُ على متن السفينة يوم (٥مارس ١٨٦٧) ظلت رأسى تعمل دون توقف وبشكل تلقائى ، كان هذا طبيعيا وقد وصلتُ إلى اللحظة التى سوف أتمكن فيها من تحقيق ما كان يشغلنى منذ فترة بعيدة وهى تصحيح أوضاع علاقات القنصليات والأوروبيين مع الحكومة المصرية والمصريين . وكانت أولى هذه الوسائل التى خطرت على بالى عندما رأيتُ «سعيد» منهاراً فى بنها تحت وطأه الأرقام المذهلة لطلبات التعويضات المقدمة ضده هى تأسيس محاكم متعددة لكننى تخليت عن هذه الطريقة ونسيتها ، ثم فكرت فى أن أجعل من ترجمان وممثل القنصلية الذى كان وجوده فى المحكمة ضروريّا قاضيًا ينضم إلى جوار القاضى المصرى ، وكانت هذه الفكره قد خطرت علىَّ فجأة أثناء وجودى على متن يخت سعيد فى لندن حينما سألنى أن أعد مذكرة للورد راسل (Russell) لكن هذا الاقتراح أيضا وضعته جانبا . ثم مرة أخرى وعلى أثر حديث مع إسماعيل على متن السفينة التى كانت تقلنا إلى الإسكندرية خطرت لى فكرة أخرى وهى تشكيل محكمة يجلس فيها إلى جانب القضاة المصريين القاضى الأجنبى المعين والمعتمد فى أوروبا ؛ كانت كل هذه الأفكار التى اتخذت أشكالاً كثيرة الهدف منها واحد وهو تصحيح أوضاع علاقتنا مع الأوروبيين «لكن من أجل إخضاع الأوروبى لهذه المحكمة يجب أن يخضع إليها أولاً سموكم» . هذا ما كنتُ قد قلته للوالى حينها . ودون أى نوع من التحضير

عرضت عليه أفكارى تعقيبا على ما يتعلق بالطلبات التى كان قد أرسلها إلى الباب العالى . أليس خضوع الوالى إلى القانون الذى تطبقه محكمة مستقلة هو تعديل وتحديد لسلطاته التى لم يكن لها حدود؟ ألن تُصبح أخيراً هى السلطة المطلقة التى تتحكم فيها العدالة؟ إن المحاكم التى ستؤسس كانت ماثلة أمامى بشكل واضح؛ أخيرا إنها العدالة والأداة التى ستوصلنا إلى هدف مزدوج هو إنقاذ البلاد وحمايتها من القضايا القنصلية ، وفى الوقت نفسه حمايتها من نزوات وحكم السلطة المطلقة للوالى لأن فى اعتقادى أنه إذا تقبل الوالى الخضوع للقانون مثله مثل الأوروبيين فستكون النتيجة الطبيعية هى أنه سيكون مجبراً على قبولها أمام الأهالى ، وفى ظل هذه الشروط سيجد الوطنى الذى كان محروماً منذ آلاف السنين من كل الحقوق نفسه مرة واحدة وقد ارتفع إلى مستوى الأوروبى وسيتمتع بنفس المميزات ونفس الأمن والأمان .

كانت هذه هى الاختلافات السائدة بين الاثنين حينذاك ، واحد ينعم بالأمن له حماية يستغل بشكل سافر وضعه الذى ينعم به فى مواجهة الآخر ، سيختفى هذا الأمر إذن وتختفى معه المشاعر السيئة التى كانت قد بدأت فى التكون ضد الأوروبى من الأهالى .

إن محاولة تقريب وجهات النظر بين الجنسيات المختلفة كانت لها أساليب مختلفة فى الرؤية والحكم والتقدير لكنها لم تكن أمراً مستحيلاً .

أما بالنسبة لمسألة المصالح المشتركة كان الاثنان يتحدثان نفس اللغة ويتبادلان نفس المشاعر . ولم لا ، بعد أن تصبح العدالة هى أساس هذا التفاهم ونقطة انطلاق هذه المصالح؟

***

وقعت منذ عدة سنوات مضت حادثة اغتيال لمسيحيين فى جدة واتهم فى هذه الأحداث المتطرفون ، بالتأكيد كان هذا تطرفاً ولكن من الذى أشعل هذا الإرهاب؟! كانت مصالح الوكلاء المسلمين فى جدة دائماً تضار بسبب مصالح بعض الوكلاء الأوروبيين وهم فى نفس الوقت قناصل لبلادهم يتعسفون فى استخدام سلطاتهم القنصلية لصالح تجارهم على حساب الآخرين . إن كانت هناك عدالة تُطبق وتحفظ

المساواة بين الجميع ، فحينئذ لم يكن الوكلاء الوطنيون سيشعرون بالظلم أو يعتقدون أنهم دائما الضحايا . ولم تكن المشاعر المتطرفة لتستيقظ .

وأنتقل من هذا الترتيب الفكرى إلى آخر ؛ كنتُ أرى أنه وبفضل الأمان الذى سيسود سيسعى الأوروبى الجاد إلى الاستقرار وإنشاء المؤسسات والشركات فى البلاد ، وسيساعد ذلك على تغيير الأفكار الاقتصادية وجلب أساليب متقنة للعمل ، وبذلك سيحل بشكل تلقائى نظام العمل مدفوع الأجر محلّ العمل بالسخرة ، وفى ظل هذه المعطيات الجديدة . لم أكن أرى أى حدود للرخاء الذى كان من الممكن أن تكون عليه مصر .

أما بالنسبة للاستقلال الذى كان يمس قلبى كما كان يمس قلب الوالى فلم أكن أره فى شكل الانفصال عن القسطنطينية وإنما كنتُ أراه فى صورة مصر منظمة تدار بعدالة بحيث تجد كل مصالح الشعب نفسها مثلها مثل مصالح الأوروبيين وتتوافر الأرض التى تنمو وتتطور عليها فى حرية وأمان . كنتُ أقول لنفسى إن مصر ستصبح تلقائيّا حرة ومستقلة يوم أن يجد كل أوروبى فى مصر مصالحه مؤمنًا عليها أكثر مما هى فى بلده الأصلى . . عندئذ ستصبح أوروبا دائمًا بيننا وبين الباب العالى فى حالة ما إذا كانت الأخيرة تريد عن طريق أحداث من المستحيل أن تتمكن من افتعالها أو بالأحرى من تدبيرها أن تقيدنا بروابط أكثر صرامة أو قيود أقوى من تلك التى فى الفرمان .

وكنتُ أقول لنفسى أيضا : إذا كان الشرق يعانى حتما من بعض الكوارث ألن تسعد أوروبا بأن ترى فى ركن من هذا الشرق بلدًا يسير بنفسه نحو التقدم وتقدم كل ضمانات الأمن والاستقرار؟ على أى حال فى حالة حدوث كارثة يجب على مصر وهى قادرة على أن تنقذ نفسها أن تظهر أمام أوروبا أنها بلد يمكنه الاعتماد على نفسه والنهوض بذاته .

وفى ظل هذه الاستنتاجات المبهمة آنذاك كانت تظهر أمامى بوضوح الفكرة التى أعربت عنها والتى كانت تسيطر على كل كيانى .

لكن شيئًا فشيئًا بدأت الفكرة لدى تأخذ هيئة وشكلاً مميزًا ممشوق القوام وكاملة النمو ؛ لأننى لم أستطع طوال الوقت أن أمنع نفسى من رؤية كون هذه المحاكم

الأداة التى كانت ستضع نهاية للتجاوزات القنصلية ونهاية للحاكم المستبد، فرعونًا كان أو واليًا. شيئا فشيئا أصبح هذا التطور الأخير للفكرة هو كل ما أفكر فيه وباتت تحتل المرتبة الأولى فى نفسى. وفى ظل هذه الأحوال كان تأسيس المحاكم يبدو لى كبذرة ألقيها على طمى النيل فتنبت وتنمو وتصبح جذعًا قويًا تتدلى منه الفروع التى بدورها تعطى الحياة لفروع أخرى ثم تغطيها الأوراق والأزهار ثم الثمار، كنتُ أحس أننى على صواب وأن فى هذا كان استقلال مصر الحقيقى وعظمتها وقوتها.

إلى الآن وأنا أكتب هذه السطور أعتقد فى هذا ولو لم تتدخل سوء نوايا الحكومة الفرنسية من أجل منع التطبيق الصحيح والمناسب للفكرة لكانت مصر اليوم ما زالت تُحافظ على كيانها وذاتها ولم تكن ضاعت، إن هذا ليس فقط رأيى وإنما رأى أناس عاصروا الفترة وكانوا مطلعين مثلى على الأسباب التى ساقت إسماعيل إلى النهاية وهم يشاركوننى نفس الرأى. وإحدى هذه الشخصيات التى أستطيع أن أذكرها هى القنصل الروسى الذى فى عام ١٨٧٦ وفى أثناء اللحظات التى كانت ستندلع فيها الأزمة الاقتصادية كان يقول لى إنه سعى من أجلى إلى جانب حكومته من أجل تأسيس هذه المحاكم لأنه كان يرى فى تأسيسها شيئًا جميلاً وجيدًا، ولكنه كان بعيدًا عن مشاركتى لمعتقداتى عنها عندما تحدثت معه عن نتائج تأسيس هذه المحاكم من حيث إنها ستجلب الرخاء على مصر، (وقال لى إننى واهم على رغم اقتناعه بأننى على حق)، وإنه إذا تمكنتُ من تحقيق الفكرة لكانت الأحداث التى وقعت (وكان القنصل يحسب أنها لا مفر منها) ما وقعت وتسببت فى ضياعنا. لكن فيم يفيد الندم؟ إنه المكتوب.

❋ ❋ ❋

وفى غمرة هذه الأفكار وصلتُ إلى القسطنطينية ولكن كيف أبدأ فى المفاوضات؟ كنتُ أجهل بل لم أكن حتى أفكر فى شىء وكان تحضيرى للمادة التى سأتحدث عنها فى صلب الموضوع سيعتمد بالتأكيد على ما سوف يقوله لى فؤاد وعلى الطريقة التى سيتقبلنى بها السفراء.

كان الوقت ليلاً عندما دخلنا إلى الباب العالى، وكانت هناك أوامر بأن يسمح لى بالنزول إلى البر فور وصولى. واستفدت جيدا من هذه الفرصة كى أذهب لزيارة

صهرى صراف الوالى فى القسطنطينية بينما كان كامل بك (وكيلنا الرسمى لدى الباب العالى) قد تركه قبل وصولى بدقائق وكان يتحدث معه عنى وعن مهمتى وكان يقول لصهرى: إننى سوف أعود «بخفَّي حنين».

فهمتُ المقصود من هذه المقولة الساخرة وهى تعبير غير دقيق، لكنه يعد مقبولاً فى اللغة التركية العامية والدارجة. إن هذا القول لم يؤثر فيَّ على الإطلاق. . وفى صباح اليوم التالى كانت زيارتى الأولى لكامل باشا صهر إسماعيل ورئيسى السابق فى ديوان الوالى إبان حكم محمد على ولم يخف كامل عليَّ أن كل الوزراء متحاملون عليَّ وعلى الوالى ويحملون مشاعر المهانة بسبب مطالبه ونصحنى بعدم المثول أمام رئيس الوزراء الذى صرح بأنه لن يوافق على هذه المقابلة، فقلت لكامل باشا: «يا سيدى إننى فعلاً بائس جدًا بسبب إرسال الوالى لمثل هذه الطلبات، لكن ما حدث قد حدث وكتب ما كتب. أما رفض مقابلتى والاستماع إلى مبرراتى ألا يُعَدُّ نوعًا من الذهاب إلى طريق مسدود؟ لا تفعلوا مثل هذا يا سيدى. . إنه ليس من الحكمة. إن والى مصر هو وال بمعنى الكلمة ولا يجب أن يتم الاستخفاف به ومعاملته بهذا الشكل حتى لو كنا نعتقد أننا لدينا الحق فى توجيه اللوم إليه». وعدنى كامل بأنه سيتدخل وكنتُ أحس أنه سيفعل.

ودون إضاعة للوقت توجهتُ إلى سفارة فرنسا. ولو قلت إن سفير فرنسا حينذاك السيد بوريه (Bouree) قد استقبلنى باهتمام وترحاب فستكون مبالغة منى، بل إن العكس هو الصحيح. . أن يرفض عالى باشا مقابلتى أمر أستطيع أن أتفهمه ولكن أن يستقبلنى سفير دولة بمثل هذا البرود وأنه بالكاد تكون لديه القدرة على إخفاء نواياه السيئة تجاهنا كان أمرًا من طبيعته أن يُثير دهشتى. لكن السفير يبدو أنه كان يعتقد أنه فى ظل هذا الوضع المتفجر والمخاوف التى كانت تسود من تطوراته حيث لم تكن ثورة كريت سوى بداية لها أنه يجب عليه أن يتبع سياسة تسير فى خط مستقل تعتمد على مساندة الإمبراطورية وهى سياسة كانت تتفق وسياسة حكومته التى لم تكن أقل شدة تجاهنا لأنها كانت ترى فى الوالى عدوًا للباب العالى. . وفى الوقت نفسه كان السفير الفرنسى يرى فيه رجلاً معاديًا لمعتقداته الشخصية، بل كان يشك أيضًا فى أنه رجل على علاقة مباشرة مع حكومته وهو الأمر الذى كان من الممكن أن يُعرقل سير الخط مسيرته السياسية.

تطرق السفير ودون مقدمات فجأة فى أثناء مقابلتى معه إلى المذكرة التى أرسلها الوالى والامتيازات التى طلب أن يوافق له عليها، وقال لى إنه يرى أن هذه الطلبات ليس لها ما يبررها. فأجبته بأنه إذا كان يريد بالفعل الاستماع لى فإنه سيجد بعضها وإن لم تكن كلها لها ما يبررها تمامًا. وعرضتُ عليه الاضطرابات الحادة التى تسببت فيها الاتفاقيات الجديدة التى أبرمها الباب العالى وتأثيراتها السلبية على اقتصادنا وماليتنا. كانت نظراته التى تعلوها الدهشة تسألنى عن تفسيرات وإيضاحات أسرعتُ فى إعطائها له قائلاً له:

«كانت الاتفاقيات التجارية التى أبرمت سنة ١٨٣٦[أ] عن طريق الباب العالى تنص على أن كل بضاعة أو سلعة مستوردة تدخل إلى مصر يُدفع عليها جمارك تقدر بـ ٥٪ من ثمنها، وكل بضاعة أو شيء يتم تصديره كان يدفع عليه رسوم جمركية ١٢٪ بينما فى الاتفاقيات التجارية الأخيرة التى وافق عليها الباب العالى أصبحت قوانين الاستيراد تنص على زيادة الجمارك إلى ٨٪ بينما حق الرسوم على الصادرات صحيح أنها انخفضت ولكنها لم تنخفض مرة واحدة بل على مراحل وبشكل تدريجى إلى ١٪. هذه الاتفاقية كان الهدف منها بالتأكيد مصلحة تركيا الاقتصادية.

كانت الأراضى الزراعية فى تركيا تخضع لنظام العُشر وكان إلغاء القيود المفروضة على التصدير يُمثل بالنسبة للباب العالى حافزًا على الإنتاج وزيادة الرقعة الزراعية وبالنسبة للخزانة الاستفادة من اتساع هذه الرقعة من أجل زيادة ما تحصله من العُشر. بالإضافة إلى ذلك كانت تركيا تمتلك ثروات معدنية وتخفيض رسوم الصادرات بالنسبة لها إلى ١٪ كان من شأنه أن يشجع على المزيد من الاكتشافات كما أن الفحم الذى تمتلكه وتنتجه بشكل مستقر وجيد كان يكفى احتياجاتها. إذن كانت بالنسبة لها مكاسب تفكر فيها قبل التوقيع على هذه الاتفاقيات.

لكن مصر كانت فى وضع اقتصادى مختلف؛ حيث يجب عليها استيراد كل شيء وبخاصة الفحم والآلات البخارية وطلمبات رفع المياه الضرورية جدًا من أجل زراعتها وتُعَدُّ وارداتها أكثر بكثير من صادراتها، وكان تخفيض الرسوم المستحقة

(أ) انظر هامش ص ١٤٦ .

على الصادرات المصرية خسارة أكيدة للخزانة المصرية؛ لأن أراضينا كما تعرف لم تكن تدار بنظام العشر وإنما بنظام دفع الضرائب للخزانة ضريبة ثابتة سواء كانت الأرض تزرع أم لا ، وكانت الخسارة الناجمة عن انخفاض ضرائب الصادرات خسارة بالضرورة كاملة ، ولذا فقد أرغمنا على تحميل الأرض الزراعية وبصورة مباشرة المبالغ التى أصبحت تمثل العجز فى الميزانية فى صورة ضرائب غير مباشرة ولم يكن مسددها يشعر ـ أستطيع القول ـ بثقلها ، ولكن فى ظل هذه الظروف أى حكومة ـ مهما كانت ـ تحصل ضرائب قليلة ، والحكومات الشرقية عموما لا تقدر على تحصيل ضرائب قليلة ، ألم يكن ذلك دافعا لها وإغراء من أجل اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة على الأرض الزراعية ، ليس فقط لتعويض المبلغ الذى تخسره بل وجمع ضعفين أو ثلاثة أضعاف ما كانت تجمعه من قبل؟ أليس هذا يا سيدى السفير إغراء من الصعب مقاومته؟» .

أصاب هذا العرض للحقائق بوريه بالدهشة وجعله إلى حد ما يلين ويسألنى عما نريده . فقلت له : «يا إلهى لا شىء (اللهم) سوى أن يتفضل الباب العالى ويتشاور معنا عندما يتعلق الأمر بمصالح مصر ، وفى الحالة الراهنة وبعد إبرام الاتفاقيات التى يسمح فيها لنا بالتباحث معه ، يمكن التحدث عما إذا كان من الممكن إقناع الحكومات بأنه سيكون من مصلحتها ومصلحتنا مراجعة تعريفتنا الجمركية أو تعديل هذه القوانين الجديدة الخاصة بالثمانية فى المائة والواحد فى المائة» . فقال لى السفير وهو يتحدث بكل شغف : «هل يمكنكم تقديم مذكرة لى حول هذا الأمر؟» . فقلتُ له : «ستكون المذكرة فى يدى فخامتكم بعد ساعتين» .

وبالفعل أحضرتها إليه فأخذها وقرأها؛ ويالها من سعادة غامرة عندما وجد كلمة حكم عليها بأنها غير صحيحة وصححها بخط يده . كان التعبير الذى استخدمته يعبر تمامًا عن أفكارى ، وتصحيحه هذا كان لا فائدة منه ، ولكن تصحيحه هذا جعل من مذكرتى مذكرته هو .

* * *

لم أكن أريد إضاعة الوقت كما قلت ، فتوجهت فى اليوم نفسه إلى السفارة البريطانية عند اللورد ليونز (Lyons) وكانت الكلمة الأولى التى نطق بها كلمة

تعكس خيبة أمله قالها تحت تأثير فكرة، أن مباحثاتنا لم تكن لها أى قيمة سوى الأموال التى سننفقها عليها. كان هذا الإحراج من شأنه أن أسعى إلى إنهاء الحديث، ولكن عندما دعانى اللورد ليونز للجلوس ورأيتُ عينيه الصغيرتين اللتين تملؤهما الرقة اطمأنت نفسى ووجدت أن ليس هناك شيء أفعله أفضل من أن أعرض عليه بكل صراحة وبساطة أفكارى أنا، والوضع الذى كنت عليه فى باريس، والتلغراف الذى استدعانى إلى القاهرة، ومقابلة الوالى الذى وضح لى المبررات من وراء الطلبات التى قدمها إلى الباب العالى، والرأى الذى سمحت لنفسى أن أعرضه عليه والأفكار التى طرحتها عن الضرورة التى تمثلها بالنسبة لنا، أن نقوم قبل كل شيء بتنظيم علاقاتنا مع الأوروبيين والقنصليات والطرق المقترحة وهى للعلم: تأسيس محاكم حيث تتم فيها دعوة القاضى الأوروبى ليكون أحد أعضاء هيئتها وكان مقدراً لهذه المحاكم أن تشرع قانونًا واحدًا وموحدًا لكل البلاد، كان لابد لنا جميعا أن نخضع له.

وأضفتُ قائلاً له: «إنه وفى ظل هذه الشروط سيكون من السهل يا سيدى اللورد اقتراح أنه من الضرورى أن يكون للوالى بعض الصلاحيات أولاً من أجل تنظيم مصر من خلال تأسيس هذه المحاكم، ثم من أجل حمل القناصل على القبول والإذعان هم وموظفيهم ورعاياهم لقوانين وأحكام هذه المحاكم». وقلتُ له أيضًا: «إن الوالى يفكر ـ لو كان مسموحًا له ـ أن يمنح الدول العظمى امتيازات عمومية من خلال تخفيض التعريفة الجمركية التى تفرضها علينا الاتفاقيات ويمثل تطبيقها علينا كارثة خطيرة. ومن ثم وبهذه الطريقة يمكن للوالى أن يحمل القناصل الأجانب ورعاياهم على التخلى عن المضايقات التى لا تفيد سوى مصالح بعض الأشخاص».

كان اللورد ليونز على دراية بهذه المضايقات، لكنه فقط كان يجهل إلى أى مدى كانت قد وصلت، ثم أنهيت حديثى بتلخيص قلت فيه: «إذا كان فخامتكم توافق على هذه الأفكار، وإذا كانت كما أعتقد أنها جيدة من أجل مصر أرجو ألا ترفضوا لى طلب مساندتها».

قال اللورد ليونز الذى كان إلى ذلك الحين يلتزم الصمت: «لقد حولتم طلبات

الوالى التى لم تكن تهدف إلى شىء سوى استقلال مصر عن الإمبراطورية إلى مسألة شلنات وبنسات ، ومسألة الشلنات والبنسات حولتموها بدورها إلى مسألة تنظيم لبلادكم ستعود نتائجها عليكم وعلى الدولة العثمانية بأكبر وأفضل الأثر إذا كانت لديها الحكمة التى تجعلها تتبع المثال الذى تريدون تطبيقه؛ إن لك منى كل التأييد يا نوبار» .

قال لى هذه الكلمات وهو يمد يده بكل حرارة ليصافحنى . إن هذا الرجل الذى حالت حكمته وخبرته دون نشوب حرب بين بلاده وأمريكا ما زالت صورته ماثلة أمام عينى الآن ، وكانت تمثل بالنسبة لى دائمًا الرزانة التى تُكَون الرجل ، دائمًا ظل يحطينى برعايته وثقته حتى عندما كان الأمر يتعلق بمصر والمسألة الشرقية ولو طالت حياتى مائة عام ستظل مشاعرى نحوه مائة عام تعبر عن الاحترام والامتنان .

فخرجتُ من عنده ولدى إحساس بالفخر ، كانت أفكارى إذن عادلة وصحيحة وجيدة لبلدى إذ إن اللورد ليونز بنفسه قد وافق عليها .

* * *

كان اليوم قد انتهى ولم أكن بعد قد أضعته هباء ، فمن بين خمس سفراء كنتُ قد ذهبتُ لمقابلتهم واضعًا فيهم آمالى : اثنان منهم قد أصبحا فى صفى واحد منهم صحح بخط يده مذكرة طلبها هو بنفسه والآخر صفق بحرارة لفكرتى ولم أكن قد عرضتها عليه فى شكلها الكامل ، بل عرضتُ عليه فقط الجانب الذى يتعلق بالأوروبى وعلاقاته معنا حكومة وشعبًا . كان هذا حتى لا أجهده بتفسيرات مطولة وحتى أتجنب مناقشة كان من الممكن أن تحدث فيما بعد فى حالة الضرورة .

كنتُ قد احتفظتُ لنفسى بالجانب الذى كان يخص السلطة المطلقة لا للوالى فقط بل لكل الولاة وما يتعلق بتحديدها أو فى تعبير أفضل تنظيمها . وعمومًا وبالإضافة إلى هذا كنتُ أفكر فى أن اللورد ليونز كان ذكيًا بالدرجة الكافية تمكنه من أن يفهم العلاقة التى كانت تربط بين الهيئات القنصلية بشكلها الذى اتخذته فى مصر والسلطات المطلقة للوالى ، وأن يفهم أن القوة التى كان فى إمكانها تحديد تجاوزات الأولى وتنظيمها كان لابد لها أن تُحدد الثانى وتنظمه أيضًا .

كانت نفسى إذن مطمئنة من ناحية اثنين من السفراء وبقيت لى سفارة النمسا

والاتحاد الكونفدرالى لألمانيا الشمالية وسفارة إيطاليا وأخيراً سفارة روسيا. وكنتُ حريصًا على ترك هذه إلى الآخر حتى أعطى بالأحرى الوقت لكامل باشا للحديث والتشاور مع عليّ.

* * *

وفى صباح اليوم التالى كنت عند البارون بروكيتش (Prokesch) وكان صديقًا لمحمد على وظل أحد المعجبين به، وعلى رغم تقدمة فى السن، فإنه كان قد تمكن من الاحتفاظ بدماء دائمة الشباب والانتفاض عندما كان الأمر يتعلق بمصر وأسرار حضارتها القديمة ومحمد على، هذا الرجل العظيم الذى سانده كما قال لى يوما من أجل نيل حقوقه التى كانت لدى أمير مقاطعة مترنخ (Metternich) فى أثناء أحداث عام ١٨٤٠ . وفى ظل هذه المعطيات لم أكن محتاجا إلى أن أجهد نفسى من أجل الدخول فى الموضوع معه؛ لأن محمد على كان يمثل بالنسبة لنا أرضية مشتركة. وفى أثناء حديثنا وبين قوسين قلت له: إن حفيده إسماعيل يريد أن يفعل على الصعيد المعنوى ما كان جده قد قام به على الصعيد العملى.

كان محمد على قد أرسل من أوروبا فى طلب المهندس والبناء، أما إسماعيل فيريد أن يستدعى القاضى الأوروبى. فهم بروكيتش الفكرة تماما. وكان عليه أن يُحيط الوالى علمًا فى أثناء وجوده فى القسطنطينية ببعض الأمور المتعلقة بمسألة اللجان القضائية التى كنتُ قد طرحتُ فكرتها على سعيد، هذه اللجان التى عملت على حسب الأهواء وبعدت عن الحياد والثبات على المبدأ، مما أدى إلى المزيد من الغموض فى الأوضاع وتصعيب الحلول. وكان من المنتظر أن تقوم المحكمة المختلطة لتحل محل هذه اللجان القضائية، وكان مقدرا لها أن تشكَّل لا من أشخاص يتبعون أهواءهم أو لديهم مصلحة ما، وإنما بالضبط يجب أن تتألف من قضاة يمتلكون العلم والنظرة الثاقبة والخبرة المطلوبة.

كان بروكيتش يجد فى هذا ضمانًا للحكومة المصرية يبعد عنها أخطار المناورات الدبلوماسية. وبالنسبة للسفراء تجنبهم هموم الانشغال بالأمور المادية الأمر الذى كان يمس كرامتهم بوصفهم رجالا شيمهم من شيم الفرسان.

* * *

كانت زيارتى لوزير اتحاد الشمال زيارة واجب فقط كان لا بد لى من أن أقوم بها على رغم أننى كنت أعرف أن سياسة حكومته فى الآستانة كانت سياسة محايدة. وإذا سمحتم لى أن أعبر عن نفسى بهذه الكلمات وأقول إنها كانت حكومة تتابع الأحداث ولا تقوم بالتدخل بشكل إيجابى. فى حين كانت مسألة التنظيمات فى مصر ومصالح التجارة الألمانية التى كانت تمثلها بعض بيوت التجارة الجادة من شأنها أن تجعله يعيد النظر فى سياسة الحياد هذه، لذا قدمت له الفكرة على هيئة عرض جذاب وتجنبت الحديث بلغة المرافعات من أجل ترغيبه فيها. اهتم الوزير بالفكرة ووجد فيها وسيلة بسيطة وعبقرية قادرة على أن تجلب الأمن وتعمل على تسهيل التعاملات التجارية، ووعدنى بمساندته التى لم تكن محلاً للشك أو عرضة للرفض، لكننى فهمتُ منه أنه لن يتدخل إلا فى الحدود الدبلوماسية.

* * *

كان الأمر مختلفا تماما بالنسبة للسفير الإيطالى الكونت باربولانى (Barbolani) لأنه على العكس كانت لديه الرغبة الأكيدة فى التحرك والتدخل، وبدا لى وكأنه يبحث عن فرصة من أجل أن يدعم نفسه. كان هذا أمرًا جيدًا ولكنه بالنسبة لى كان كثيرًا ومبالغا فيه. فى أثناء محادثتى معه وبعد أن عرضت عليه فكرة المحاكم المختلطة تجنبت الحديث عن طلباتنا لدى الباب العالى وكنت تحدثتُ كأنها أمر تمت الموافقة عليه، وحاولت أن أوضح له أن مصلحة إيطاليا فى الاعتراف بها وتقبلها. وباتباعى هذا الأسلوب الرقيق معه تجنبت أى تدخل مباشر من جانبه لدى الباب العالى من أجلى.

إن كلمة واحدة تقال لعالي باشا من اللورد ليونز أو من العجوز بروكيتش أو من السيد بوريه كان سيجدها من أفواههم مقبولة وطبيعية، بينما ستضايقه إذا قيلت من فم ممثل إيطاليا والتى كانت حتى أمس فقط قوة من الدرجة الثانية، ولكنها تتحرك الآن من أجل الإعلان عن وجودها مساوية بذلك نفسها مع الكبار. كنت أسير مع الكونت باربولانى فى المسار الصحيح بل والأفضل من ذلك أننى فى أثناء ما كنتُ أناقش معه مسألة اعتراف حكومته بالمحاكم، تحدثت معه أيضا عن نية الحكومة الإيطالية فى إرسال الكونت كاستيجليون (Castiglione) وبصحبته فرقة حربية

إيطالية تكون مهمتها مساندة مطالب الكونت لدى الوالى بخصوص الدعاوى القضائية المرفوعة من قبل الرعايا الإيطاليين التى وصلت مبالغ التعويض المطلوبة فيها إلى الملايين، وكان ذلك الأمر قد طُرح فى أثناء إقامتى القصيرة فى الإسكندرية، وانتهى بقبول بعض الدعوات ورفض البعض الآخر لتظل معلقة. كان طبيعيّا إذن وبعد أن جعلته يعتقد أن موافقة الباب العالى على المحاكم كان أمرًا مفروغًا منه، أن أجعله يعتقد أيضًا بأننى كرست نفسى لمهمة أن أجعله يقبل فكرة المحاكم بوصفها وسيلة لحل الخلافات دون الحاجة للجوء إلى القوة أو وجود أى فرق عسكرية.

* * *

زرتُ أربعة سفراء وبقيت زيارة خامسهم، ألا وهو السفير الروسى، وكانت مهمة مقابلته بالنسبة لى حساسة جدّا وصعبة؛ لأننى خلال اليومين أو الثلاثة الأيام التى أمضيتها منذ وصولى إلى القسطنطينية قد تمكنتُ من خلال القليل من الكلمات التى قيلت من هنا وهناك من فهم واستيعاب حقيقة الأوضاع من حولى قبل المثول أمام على باشا ثم فؤاد باشا، ومن أجل المزيد من الإيضاح أعتقد أنه من الضرورى أن أعرض عليكم الأمر قبل المضى قدما فى حديثى.

عندما تلقى عالى باشا طلبات الوالى، اعتقد الرجل أن الأخير لم يكن ليجد وحده الشجاعة الكافية لتقديمها. فقد شك أولاً فى أن روسيا هى التى شجعته ودفعته لأنها كانت تقف خلف عصيان كريت وتساند انقلاب اليونان، ثم جاءت الحكومة الفرنسية فى المرتبة الثانية، واعتقد أن وجودى فى باريس طوال الفترة التى أمضيتها هناك كانت من أجل الوساطة بين الحكومة الفرنسية والوالى.

وكانت هذه أيضًا إلى حدٍّ ما تفكير السيد بوريه وهو ما يوضح استقباله لى بقليل من اللياقة فى بادئ الأمر. كان من واجبى ومن مصلحتى إزالة شكوك على باشا فقررت إبقاء الجنرال إيجناتيف (Ignatieff) السفير الروسى آنذاك بعيدًا بقدر الإمكان عن المفاوضات التى كنت أباشرها.

كان ذلك أمرًا معقدًا وصعبًا مع رجل مثل الجنرال إيجناتيف لأنه كان ذكيّا ومتقد الفكر تمتلئ نفسه بالحماسة وعقله بالمبادرات والمعلومات، وكان خبيرًا فى

الاحتجاجات حتى قيل عنه بأنه ينبغي للمرء الاحتراس منه . بالنسبة لى كان دائمًا رجلاً صريحًا فى مشاعره ساند فكرتى على وجه الخصوص بين عامى ١٨٧١ و١٨٧٢ بكل براعة وإصرار لأنه كان يرى فيها الخلاص لمصر من تركيا وتقوية لموقفها مع الدول الكبرى .

آه أخيرًا ! قالها لى وهو يخطو نحوى بطلعة بشوشة وصدر رحب . فقلتُ له : «يا جنرالى لقد أجلت مقابلتكم للنهاية حتى أحسن الكلم» . فقال لى : «حسنًا تكلمتم تعالوا لتجلسوا» . قالها وهو يأخذنى من يدى بكل ود وهو يجتاز فاصلاً قريبًا منه جدًا . وأكمل حديثه ليقول : «فلنر ماذا جئتم تفعلون؟ هل رأيتم على باشا؟ (كان يعرف تمامًا أنه لا) هل رأيتم زملائى السفراء؟ (كان يعرف تمامًا أنه نعم) ماذا قلتَ لهم؟ بماذا ردوا عليكَ؟ هل وعدوك بمساندتهم؟ هل مازال الوالى مصرًا على مطالبه؟ وهل صحيح أنكم جئتم هنا إلى القسطنطينية بأخرى معدلة؟» .

وبعد كل هذه الأسئلة التى طرحها واحدًا تلو الآخر كما لو كانت مجموعة من الألعاب النارية ـ وأنا أحاول أن أصور الموقف لكم بكل أمانة ممكنة ـ ودون انتظار أى إجابة على أى منها قال لى : «آه، حسنًا هنا نتوقف، قل لى بصراحة وباختصار ما تفكرون فيه . إنكم تعرفون أننى أحب مصر والوالى بشكل شخصى» . فقلت له : «آه، حسنًا يا سيدى الجنرال كى أجيب عليكم بمثل صراحتكم سوف أقول لكم فى كلمتين ما أبحث عن اقتنائه : بعضًا من القوة للوالى» . «بعض القوة لواليكم» ردد إيجناتيف ورائى ثم قال لى : «لكن واليكم قوى قوى جدًا» .

فقلت له «سيدى الجنرال إن الوالى ضعيف ضعيف جدا لأنه ليس سيدًا فى بلاده . إن سلطته مقسمة بينه وبين قناصلكم؛ إن قناصلكم يقاسمونه سلطته، يضغطون عليه من كل جانب، ولا أريد أن أقول محاصرته وعصره بحيث إنه دائما تحت رحمة الأقوى شخصية منهم خصوصا إذا كان يمثل حكومة كبيرة قادرة مثل فرنسا أو إنجلترا أو النمسا أو حكومتكم» . فقال لى إيجناتيف : «لكن قنصلنا لا يحاصره» .

فقلتُ له : «بالتأكيد لا، إنها كلمة حق يجب أن أعترف لكم بها . وعلى الرغم من أنه ليس لديكم لا تجارة ولا رعايا فى مصر، فإنكم على دراية كبيرة بكل شيء

وبخاصة أعمالنا وأحوالنا، وهو الأمر الذى لا يتمتع به كثير من الآخرين. ومن أجل حماية الوالى من كل هذه الضغوط وإعادته إلى رشده وقوته وهو أمر فى مصلحتكم وتسعون إليه؛ فإننى مقتنع اقتناعا تاما وكلى رغبة فى الحصول على موافقة الباب العالى من أجل تأسيس محاكم مستقلة عن القناصل والبحث عن السبل التى تجعل القوى العظمى توافق عليها. إن الوالى عندما يكون بمنأى عن هذه المناورات الدبلوماسية المرغم على قبولها فى الوضع الراهن سيشعر بالحرية والقدرة على التعبير عن مشاعره الصادقة تجاه من تثبت لديه حُسن النية بعيداً عن تلك الضغوط والتأثيرات التى تُثقل عليه الآن ولا يستطيع الهروب منها».

فقال لى إيجناتيف: «آه! إننى أفهم ما تقول». فقلتُ له: «أليس هذا فى مصلحتكم؟ أليس فى مصلحتكم أن تروا الوالى قويًا؟». فقال لى: «بالتأكيد نعم». فقلت له: «إذا قال لكم الوالى شيئًا، أو أرسل من يقول عنه شيئًا هل يمكنكم الاعتماد على كلمات رجل لا يملك من أمره شيئًا وبالتالى لا قدرة لديه على الوفاء بها فى اللحظة المطلوبة؟ إن الأوضاع ستختلف لو كان هذا الرجل قويّا ويملك زمام أمره. يجب إصلاح مصر وتركها لتقوى وتكبر قبل الاعتماد عليها. إن مصر طفل يجب أن نمنع عنه الأطماع حتى يصبح هذا الطفل رجلاً». قال لى وقد تحولت ملامحه الضاحكة إلى ملامح المهتم الجاد: «أفهم». فقلت له: «آه، بالمناسبة يا سيدى الجنرال لا تندهشوا إذا لم أحضر إلى السفارة بصفة دائمة كما أرغب لأنكم تعرفون أنهم يشكون بشكل قوى فى أنكم تشجعون الوالى وتقيمون معه علاقات شخصية قوية». فقال لى: «آه! هكذا ومثلاً من يشك فى»؟ قال هذا وهو يبدو من داخله سعيداً بهذا ويريد أن يصبح موضع شك.

فقلتُ له: «لكن يا سيدى الكل أو تقريبا كل زملائكم السفراء ووزراء الباب العالى». فقال لى: «لكننى الصديق المفضل للجميع». فقلت له: «تقولون لى هذا يا سيدي؟ وما هدفكم؟ ليس كلهم من الأرثوذكس مثلى وليسوا ملزمين بالتالى أن يكون لديهم الإيمان الذى يجعلهم يصدقون كل شىء (قلت له هذه الكلمات وأنا أضحك.) وهكذا إذن يا سيدى سيكون من المفهوم أننى سوف أحضر إلى السفارة نادراً وسيقوم فخامتكم بمساعدتى من بعيد وسرّا». كنتُ أخشى وأنا أقول له هذه الكلمات أن أجرحه وأغضبه، لكن لحسن الحظ كان رجلاً رحب الصدر، ففهم

سريعا ماذا أريد أن أقول، وظل يضحك بكل تلقائية وبصوت عال وقال لى: «حسنًا، حسنًا سوف أساعدكم ولن أضايقكم». فقلت له: «برافو يا سيدى الجنرال إنكم على مستوى سمعتكم فعلاً». انتهت المقابلة بعد أن تصافحنا بالأيدى. كنتُ سعيدًا ومسرورًا، ولكننى دائم القلق من وعد إيجناتيف وأتساءل إلى أى مدى كان يمكنه الحفاظ على هذا الوعد ولا يصاب بالغرور وتسيطر عليه الرغبة فى الظهور والتقدم إلى الأمام؟

اتخذتُ كل احتياطاتى ولم أكن أستطيع أن أفعل أكثر من ذلك. كان عليَّ الآن انتظار رضا عالى باشا عن مقابلتى، وتبينت أنه سينتهى به الأمر ويوافق على الاستماع لى، لكن هذا الانتظار كان فى صالحى حتى تصل إليه فكرة المحاكم التى يجلس ضمن هيئتها قضاة أجانب عن طريق رجال لهم سلطة مثل اللورد ليونز وبوريه وبروكيتش؛ وحتى يكون قد ألف الفكرة وتآلف معها.

إن طلب رجال القانون والقضاة الأوروبيين للعمل قضاة فى مصر يمكن أن يكون أمرًا عاديًا بالنسبة لشخص أوروبى، حتى الوالى كان من الممكن ألا يلاحظ هذا طالما كان متعودًا على أن تكون رغباته أوامر تأتى فى المرتبة الأولى فوق كل شيء. لكن فى القسطنطينية حيث مقر الخلافة الإسلامية كان اقتراح وجود رجل قانون أوروبى يحل محل القاضى الشرعى أمرًا صعبًا وصعبًا جدًا فعلاً. وما موقف على وفؤاد ومجلس العلماء منها؟ لم أكن أفكر فى أى تكهنات حول هذا الموضوع، ولم أكن أفكر كيف ستكون وجهة نظر الآخرين فيه؛ كان يكفينى أن أرى أمام عينيى الاستقلال الحقيقى الذى كانت مصر ستحصل عليه بفضل تنظيم القضاء الذى سيوفر الأمن والأمان للجميع ويفتح البلاد أمام التقدم الثقافى والاقتصادى وينقلها كما قلت إلى قلب أوروبا الحديثة. إن ما أراه ألم يكن فؤاد وعلى سيريانه؟ ألم يكن ليراه الوزراء الآخرون والسلطان؟ ألم يكن لدى هؤلاء جميعًا نفس هذا الشعور وإن لم تكن الرؤية واضحة ومتزنة ستكون على الأقل رؤية مبهمة وغريزية؟

كنت أستعرض أمامى كل هذه العقبات، لكننى كنتُ مفعمًا بالأمل. . وعندما صرَّح لى يوما كامل باشا أن على باشا وافق على مقابلتى كنتُ أنتظر على أحر من الجمر كى أذهب إلى كوناك (Konak) (قصر عالى باشا) وكان ذلك يوم ٢٠ مارس ١٨٦٧ وكنتُ متلهفًا لمعرفه أى منهما كان سيصدق إحساسى بالخوف أم آمالى.

كان عالى باشا وحده جالسًا وحده على أريكة فى آخر البهو وأشار لى بالجلوس بطريقة حادة. كنتُ قد رأيته من قبل فى باريس عام ١٨٤٥ عندما كان فى طريق عودته إلى القسطنطينية من سفارته بلندن. وجدت أنه كبر فى السن وحفرت التجاعيد وجنتيه، لكنه كان لا يزال صاحب الجسد النحيف الذى يتحمل دائمًا التعب والوهن والقدرة على حمل رأسه الكبير المائل إلى الأمام نحو بطنه. كانت ملامح وجهه غليظة غير متناسقة لكن له عينين كبيرتين وجميلتين كعيون الغزلان. كان يتحدث ببطء كما لو كان مترددا يبحث عن الكلمات المناسبة التى كان يجدها دائما ويتركها تنساب من شفتيه ببطء ولكن بشكل مميز.

قال لى: «اجلس؛ إننى أستقبلك لكن ليس بصفتك مبعوثًا للوالى فأنا لا أعترف بأن يكون له مبعوث خلاف الوكيل الذى يوجد إلى جوار الباب العالى مثله فى ذلك مثل سائر الحكام العموميين. كنت أعرف والدك وأشهد أنه كان رجلاً جديرا بالاحترام ولذلك فأنا أستقبلك تقديرا له». انحنيتُ أمامه شاكرًا، ثم سادت لحظة من السكون أكمل بعدها: «قبل أن يُرسلك الوالى ألم يتلق الرد الرسمى على مذكرتكم؟». فقلتُ له: «سيدى؛ لا أعتقد ذلك، على أى حال لم أرها».

فقال لى: «لا بد أن يكون الأمر كذلك، لأنه إذا كان قد تلقاها فى الوقت المناسب لوفر على نفسه عناء إرسالك إلى هنا، لكن ولكى تعرف أنت أيضًا قرار الباب العالى سوف آمر بإعطائك نسخة من المذكرة. تأملها جيدًا لأنه يبدو لى أنكم فى مصر تنساقون وراء خلط غريب عندما يتعلق الأمر بالتاريخ، لأنكم تَعُدُّون أنفسكم على قدم المساواة مع أمراء اتحاد مولدافيا وولاشيا. إن مصر بلد تم غزوها بحد السيف وضُمت إلى الإمبراطورية فى حين أن أقاليم مولدافيا وولاشيا كانت قد تم إهداؤها طوعًا للسلطان بايزيد، ومنذ ذلك الحين أصبحت أقاليم تابعة تتمتع بالحكم الذاتى والامتيازات التى منحتها لها وحدها الإمبراطورية».

فقلت له: «أعرف هذا يا سيدى».

فقال لى: «آه، تعرفه؛ إذن ما هذه المذكرة التى بعثتم بها إلينا والتى تحسبون بمقتضاها أن وضعكم السياسى يماثل الأقاليم المتحدة». فأجبته: «نعم، هذه المذكرة البائسة كنتُ مستعدًا للتضحية بكل ما فى الدنيا حتى لا يتم كتابتها والموافقة عليها.

وإذا كان سموكم ترونى هنا فإنه من أجل أن أرجوكم بردها؛ لأمزقها وألقيها تحت أرجلكم».

فقال لى: «إذن أنتَ هنا من أجل تمزيقها! لكن هل تعتقد أن تمزيقها سينهى الأمر؟ لقد انطلق السهم من القوس. لقد كشفتم النقاب عن نواياكم الدفينة وطموحاتكم والهدف الذى ترمون إليه ألا وهو الانفصال عن الإمبراطورية والحصول أخيراً على ما تعتقدون أنه استقلالكم».

فقلت له: «سيدى التمس العذر لأخيكم الوالى؛ إننا لسنا أقوياء فى التاريخ؛ لقد تجاوزت تعبيرات الوالى حاجزاً لم يقصد تخطيه بسبب الجهل».

ضحك على باشا ضحكة مُرة وقال لى: «لا؛ إن عذرك سيئ. إن الجهل لا يمكن يصل إلى حد أن يكون لديك قوات غير محددة؛ أليس هذا هو الاستقلال؟ هل يمكن أن يخطئ المرء إلى هذا الحد؟ امتلاك أسطول حربى ألا يعنى الاستقلال؟ وأليس من الاستقلال أيضاً حق منح الألقاب وتنصيب الوزراء؟». وراح عالى باشا يسرد طلبات الوالى الواحد تلو الآخر ولا يكف عن سؤالى بعد تلاوة كل طلب «أليس هذا الاستقلال؟ أليس هذا الاستقلال؟». كان يتحدث بصوت يختنق بالدموع، وكان فى شدة الاقتضاب.

فأجبته: «نعم، نعم يا سيدى إن سموكم على حق، لكن أرجوكم ألا تظلموا الوالى فإن الظواهر كلها ضده، وأرجو سموكم أن تصدقونى عندما أؤكد لكم أن تعبيراته خانت أفكاره وتجاوزتها، وأرجو أن تجدوا فى حضورى هنا صدق تصريحاتى». فقال لى: « لكن أخيراً ماذا كان هدفه؟ إننى أسألك: ماذا؟».

فأجبته: «سيدى إن أخاكم الوالى فى موقف لا يحسد عليه وصعب جداً ومؤلم بحق. لقد حارب من أجل سلطته التى هى فى نهاية الأمر سلطتكم يا سيدى، حارب ضد تجاوزات وسلطات القنصليات التى لم يستطع أن يتجنبها ويمنعها لأن بداياتها ترجع يا سيدى إلى عهد الوالى السابق. إن هذه التجاوزات تُرجمت يا سيدى فى شكل دعاوى قضائية وطلبات تعويضات، فكيف لنا أن نلاحقها؟ ألم تأت إلينا البوارج الحربية لمساندة هذه الدعاوى وأقربها الأسطول الإيطالى؟ كل هذه الأعباء التى نحملها على كاهلنا وهذه التضحيات التى نخضع لها ألا تنعكس

على الشعب الذى يجد نفسه بدوره خاضعًا للاستغلال بشكل مستمر؟ أنا نفسى الذى أنال الآن شرف الحديث إليكم فقدتُ منزلى العام الماضى ولست الوحيد. وفى نهاية الأمر اهتزت مشاعر الوالى من هذا الوضع الذى فى لحظة ما من الممكن أن يشكل خطراً سياسيّا، لذا فإنه كان يفكر فى حتمية تصحيح وضعه، وأعتقد أنه كان لابد أن يتكلم أولاً مع حاكمه ليحصل على الموافقة للتفاهم لا مع الحكومات يا سيدى، ولكن مع الوكلاء الذين تلحقونهم بصفتهم سفراء لديه، وذلك من أجل التوصل إلى طريقة تضع نهاية لهذا الوضع غير المقبول؛ فهل هو مذنب ياسيدى؟ وسأقول المزيد ياسيدى. إن البلاد التى أنا هنا من أجلها توافق على فكرة الوالى التى كان لى شرف عرضها عليكم، بل إن هذه البلاد تنتظر من فخامتكم خلاصها، وإذا لم يكن سموكم يرغب فى أن أكون مبعوثًا عن الوالى فعليكم أن تقبلوا أن يتقدم الشعب، وأعنى الخمسة ملايين مسلم بتظلم شفوى لسموكم، وهو ما وجدت نفسى مكلفًا بعرضه عليكم».

لم أكن أخدعه ولم أفعل ذلك أبدًا؛ كنت صادقًا فى كل ما أقوله وأعتقد أن عالى باشا أنصفنى فى هذه النقطة. التزم الرجل الصمت لعدة لحظات ثم قطعه قائلاً: «سيكون من الأفضل أن تقابل فؤاد باشا». خرجتُ متأثراً بمعاناة الرجل الذى ظهرت على وجهه علامات الإعياء، وهذه الكلمات المليئة بطعم الدموع عندما كانت ترقم لى طلبات الوالى. ألقيت عليه التحية باحترام، كانت تحية أوجهها إلى الرجل لا إلى المركز الذى كان يشغله. لم أكن أشعر بأدنى احترام للمركز ولا الدرجة مهما ارتفعتا، لكننى كنتُ دائمًا أعجب بالذكاء وأقبله حتى لو كان مجرداً من المظاهر التى من الممكن أن تغلف المراكز العليا.

أسرعت إلى كامل باشا لأشكره وأطلعه لا عن المحادثة ولكن عن مشاعرى [1].

---

(١) خطاب لمدام نوبار صباح يوم ٢٠ مارس ١٨٦٧ من القسطنطينية إلى نيس:
يجب أن أُقابل اليوم عالى باشا بعد أن قدم الباب العالى رفضًا صريحًا لطلبات الوالى بل رفض حتى أن يقبل وساطتى. ومنذ ثلاثة أيام فقط قرر عالى باشا مقابلتى وقبول المذكرة التى عرضتها عليه واليوم سأذهب لمناقشتها معه. إن كثيراً من طلبات الوالى ليس فقط لا مبرر لها وغبية، لكن تلك التى أشار إليها الباب العالى ونبهت بخصوصها الوالى كانت تمثل بالنسبة للقسطنطينية خطورة جمة أصبحت معها الصعوبات التى يضعها الباب العالى أمامنا أمراً طبيعيّا. لقد تعمدت أن أجعل من طلبات الوالى الشخصية والغبية سلعة رخيصة حتى أتمكن من الترويج لفكرتى ومساندتها وإنى آمل فى النجاح وسيكون انتصاراً كبيراً لمصر وامتيازاً كبيراً للفلاح الذى سيعيش بعيداً عن مضايقات الأوروبيين، لكن كل هذا يتطلب منى أن أعمل كالبائس. كنتُ أكتب طوال يوم أمس وصحوت الساعة الخامسة=

قبل أن أتوجه إلى فؤاد باشا كنت أريد معرفة رد الباب العالى الذى أرسل لى عالى باشا نسخة منه، وكان رفضا طويلا لمذكرة الوالى، قال فيها إن السلطات التى نص عليها فرمان ١٨٤١ صالحة بما فيه الكفاية من أجل إدارة مصر. وفى النهاية فقرة تحذر الوالى بلهجة حادة بأنه إذا عاد مرة أخرى وكرر تقديم مثل هذه الطلبات، فإن الباب العالى سيجد نفسه مضطرًا إلى اتخاذ إجراءات ضده. كانت الرسالة جافة والتهديد مباشرًا.

عندئذ عرفتُ كم كنتُ على حق عندما نصحتُ الوالى بأن يسمح لى بالسفر إلى القسطنطينية، وإضافة إلى ذلك عرفتُ كم كنتُ على حق عندما نصحته بأن يقوم بنقل المعركة إلى ساحة تسوية معاملاتنا مع الأوروبيين. ولولا فكرتى هذه ما تمكن من العثور على أى سبب يجعله قادرًا على التقدم إلى السلطان من أجل الحصول على امتيازات حتى لو اقتصرت على هذا القدر من المقترحات التى عرضتها عليه. أى مصلحة كانت ستحفز السفارات لمساندته و أى مكسب كانوا سيجنون من وراء ذلك دون وجود مبرر؟ إذا كان هناك شىء ما سيجعلنا ننجح فستكون الفكرة التى طرحتها ألا وهى: تنظيم القوانين والعدالة.

قمت من قبل بوصف التأثير الذى أحدثته الفكرة على اللورد ليونز باعتباره دليلا على فاعليتها؛ لكن ألم يكن لدى دليل آخر على فاعليتها؟ بلى، إن عَلى باشا بعد الاستماع إليَّ ترك جانبًا التهديدات التى أوردها فى رده على الوالى ودعانىَ للتفاهم مع فؤاد. ألم يكن هذا اعترافًا منه بقوة الفكرة التى أرغمته على الموافقة على اختبارها؟ كان كل ذلك فألاً حسنًا بالنسبة لى. وفى صباح اليوم التالى توجهتُ إلى فؤاد باشا برفقة صهره كامل بك ووكيلنا فى القسطنطينية.

=صباحًا كى أكتب لك لأننى لا أعلم إذا كنتُ سأتمكن من العودة فى الوقت المحدد من عند عالى باشا. ـ خطاب لمدام نوبار مساء يوم ٢٠ مارس ١٨٦٧ من القسطنطينية إلى نيس:
وصلتُ من عند عالى باشا فى الوقت المحدد حتى أتمكن من أن أكتب لك هذه الكلمات؛ ساعتان من الحوار أو بالأحرى من المناقشة معه وضعتنى على الطريق، كما قام تيجران (Tigrane) بوضع المذكرة التى أرسلتها إلى الباب العالى تحت الأنظار، وتركزت كل المباحثات حولها وأصبحت هى النقطة الرئيسية وبتغيير كلمة واحدة خطرت على بالى فى أثناء حوارى لا أستطيع القول بأننى حصلت على وعد رسمى من عالى باشا ـ لأنه لا يعد بشيء رسمى أبدًا ـ و إنما حصلتُ على وعد بأنه سوف يتم النظر فى قبول المذكرة. .». (ملاحظة بوغوص نوبار).

بدأ فؤاد بالشكوى من الوالى شخصيًا لأنه حصل له على تعديل قانون الوراثة وعاتبه السلطان بالفعل على ذلك، وقال لى: «إن الاهتمام الذى أظهرناه للوالى بسبب هذه المناسبة هو الذى أعطى له الجرأة كى يطلب امتيازات تعادل الاستقلال». كنتُ أحاول محاربة المعنى الذى ارتبط بطلبات الوالى، ولكننى لم أكن قادراً على تنويع مبرراتى حول هذا الموضوع، ولم أحقق تقدمًا أفضل مما أحرزته بالفعل. كانت طلبات الوالى تهدف إلى أن ينال من الباب العالى الوسائل التى تكفل له الدفاع عن خمسة ملايين مسلم ضد تجاوزات واعتداءات الأجانب، وضد السخرة التى يمارسها مائة ألف أوروبى عليهم، وإن كان من بين هذه الطلبات ما لا يرمى مباشرة إلى هذا الهدف، ولذلك جئت لسحبها.

قال لى فؤاد: «ولكن هذا الوضع الذى تصفه أنتم الذين تسببتم فى وجوده، ولو كنتم قد توجهتم إلى الباب العالى منذ بداية الأمر لما حدث كل ذلك. هيا إذن إنكم تتطلعون دائمًا للاستقلال والانفصال عن الإمبراطورية».

فقلت له: «سيدى إن هذا الوضع ورثه الوالى عن سعيد ولا يمكن أن تتهموا إسماعيل بأنه مذنب لأنه لم يفعل أكثر من محاولة التخلص من هذه الضغوط. لقد توجه إليكم للحصول على السلطات اللازمة وإن كنتم ترون أنه لا يجب السماح له بها، فإنه من حقه أن يضع الإمبراطورية فى موقع المسئولية من أجل تخليص بلاده من المضايقات المؤذية». وأضفتُ قائلاً: «إنه بعرض الموضوع على هذا النحو لا أستطيع أن أعطى دليلاً أكبر على إخلاصى وإخلاص الوالى الذى لا يبحث إلا عن الهدف الذى أوضحته». قال لى فؤاد: «حسنًا جدًا سوف نعمل على اتخاذ الإجراءات الضرورية وتوفيق أوضاعكم مع الأوروبيين».

فقلت له: «يا سيدى أنا لا أشك فى رغبة الباب العالى فى هذا الشأن، ولكن وبما أن الأمر خطير اسمحوا لى بأن أنوه لسموكم أن طرابلس تعانى من نفس الوضع الذى نحن فيه وأن الباب العالى يعمل جاهداً منذ سنين كثيرة على تسويتها ولا يستطيع التوصل إلى حل على رغم أن طرابلس لا توجد بها حتى مائة وخمسون أسرة أوروبية. أرجو سموكم أن تغفروا لى جرأة ملاحظتى ولكن الأمر الذى جاء بى إلى هنا خطير جدًا. إن الوالى تصرف بكامل إرادته ويسانده، لن أقول يا سيدى كل الشعب ولكن كل من لديهم القدرة على التفكير فى البلاد

وسأجد نفسى مذنبًا إذا حالت أى اعتبارات بينى وبين ذكر الحقيقة التى أدليت بها لكم كاملة».

شعر فؤاد بالحرج من كلامى ومن الأمر الذى طرحته، ووضع فى حسبانه هذه النقطة ولم يكن فى مقدورى بالتأكيد المضى وهو فى هذه الحالة لأننى تجرأتُ وأعطيته ردًا لم أكن أستطيع بالتأكيد إعطاءه لعالى باشا، وأحسست بأن هذا الرد ضايقه، ولكنه كان رجلاً يتمتع بروح التسامح فقام بإلقاء هذه الكلمات وراء ظهره، واستأنف الحديث بحركة انتقال بارعة ما زلت إلى الآن معجبًا بها (وآسف لأننى لم أعد قادرًا على نقلها بالنص) فمن منطلق الإحساس بأنه الأقوى قال لى:

«هل هذا التوقيت الذى يوجد فيه بالفعل تهديد من أوروبا المسيحية ضد الإسلام هو التوقيت الذى اختاره الوالى من أجل أن يعلن علينا الحرب بطريقة غير مباشرة؟! إذن ما الفرق بين موقفه وموقف شاه إيران؟ فنحن على خلاف فى غاية الحساسية بخصوص مسألة الحدود، وقد أبلغناه أننا سنَعُدُّ أى متاعب يتسبب لنا فيها بمثابة تحرك غير مرغوب فيه فى الوقت الذى يتعرض فيه الإسلام لحملات صليبية جديدة، وكان رده أنه يتعهد بعدم استئناف مثل هذه التحركات إلا بعد أن نتمكن من عبور وتجاوز الأخطار التى تهددنا. اكتب على لسانى إلى الوالى وقل له، إن شعب القسطنطينية بالذات بدأ يشك فى تصرفاته، وبدأ يقتنع بأنه يساند اليونان ضد حاكمها وضد الدين.. فى الحقيقة لو لم أكن صديقًا مقربًا له لكانت كلمة واحدة نقولها لشعب القسطنطينية كفيلة بأن يعبروا البحر من أجل تأديبه».

فقلت له: «آه! أرجو ألا تفعل يا سيدى لأن والى يمكنه أن يتكلم أيضًا ولديه الوسائل التى تجعله مسموعًا، ويستطيع أن يقول للشعب إنه بعيدٌ جدًا عن كونه عدوًا للدولة (العثمانية) والإسلام، بل إنه يدافع عنهما وإن مجهوداته الحالية تهدف إلى إنقاذ خمسة ملايين مسلم من الاستغلال الذى يتعرضون له على أيدى مائة ألف أوروبى يقيمون حاليًا فى مصر وإنه توجه إلى الباب العالى، كى يجد الوسيلة لذلك، وإن الباب العالى لحسبانات الكرامة وحسبانات أسميها أنا ذات طبيعة ميتا فيزيقية يرفضها وفضل ترك هؤلاء الملايين الخمسة من المسلمين بين أيدى المائة ألف أوروبى».

كنت أتحدث بحماسة.

فقال لى فؤاد بعد لحظة من السكوت حوَّل بعدها الحديث من اللغة الفرنسية إلى اللغة التركية: «اسمع هذه القصة؛ كانوا ذات يوم يسوقون واحداً من أهل الحقيقات هل تعرف مَنْ هو منْ أهل الحقيقات؟» .[1] فقلت له: «نعم يا سيدى هو درويش رجل فيلسوف». فأكمل: «حسنًا إذن كانوا ذات يوم يسوقون درويشًا إلى الإعدام وكانت جموع غفيرة من الناس تُحيط به وسارت وراءه تقذفه بالحجارة، بينما كان الدرويش يسير فى هدوء دون أى رد فعل، وإذا بواحد من أهل الحق، أتعرف من هو من أهل الحق[2]؟». فأجبته: «نعم يا سيدى رجل عادل يتبع الشريعة».

فأكمل قائلاً: «حسنًا إذن كان رجل عادل يمر من هذا الطريق وفى يده وردة ألقاها على وجه الدرويش الذى انخرط فى البكاء، فقيل له: كيف مكثت تتلقى ضربات الجمع دون أن تبدى رد فعل وبكيت؛ لأن وردة لمستك؟ فرد الدرويش قائلاً: آه، إن وردة العادل كانت أقوى بالنسبة لى من كل حجارة هذا الجمع الجاهل. وكذلك ما قلته أنت الآن يا نوبار هو أحدُّ علينا من كل الذرائع التى كانت تحتويها مذكرة واليك، (قال هذه الجملة الأخيرة باللغة الفرنسية).

التزمت الصمت فماذا يمكننى أن أقول بعد هذا الاعتراف الذى أدلى لى به فى صورة هذه الحكمة؟ ولم يعد لفؤاد أيضًا شيء يضيفه؛ مد لى يده فقمتُ لأستأذن.

وبينما كنتُ أمضى إلى الخارج لحق بى كامل بك فى البهو وقال لى: «يا باشا لقد كسبت قضيتك، هكذا قال لى فؤاد، والآن ليس لديَّ سوى نصيحة واحدة أعطيها

---

(١) كنت سأحاول ترجمة أهل حقيقات على أنها مفكر حر، ولكن لفظ أو تعبير مفكر لا وجود له فى الإسلام إلا إذ كنا نفهم من تعبير مفكر حر أنه الرجل الذى لا يتقيد بما جاء فى الكتب المقدسة بالنص، بل يبحث عن الحقيقة فى روح هذه الكتب. وقد يجدها بشكل عادى فى الصوفية أو فى مذاهب فلسفية مختلفة مقرها الأصلى الهند وفارس وتدور حول تقمص وتناسخ الأرواح، فالمجال متسع. ولكن كل تلك الطوائف التى تعرف باسم الدراويش الذين يعتبرهم المسلمون المحافظون هراطقة، فإنه فى الوقت نفسه يُسمح لهم بالمعايشة، لأن الجميع فى النهاية يتبعون القرآن والسنة. (ملاحظة بوغوص نوبار).

(٢) مَنْ هو منْ أهل الحق يعنى العادل وهو أحد أسماء الله؛ إن من هو من أهل الحق هو الذى بفضيلته يرقى إلىَ حد أن يطلق عليه العادل. (ملاحظة بوغوص نوبار).

لك، وهى أن تحاول بكل الوسائل الممكنة أن تقنع عالى باشا لأن كل شيء يتوقف عليه وحده».

نعم كنتُ أعرف ذلك وكنت أحس بالغريزة أن كل شيء فى يد عالى باشا الذى رأيته وسمعته وحكمت عليه من وجهة نظرى. كانوا يقولون عنه إنه ضعيف، يذعن للضغوط وكان بالفعل يلين أمام الأمور التافهة القليلة الأهمية، ولكننى كنت أشعر بأن لديه قوة مقاومة وإرادة لا تلين ولا يمكن كسرها، كانت تظهر عندما يتعلق الأمر بموضوع حيوى وخطير، ولذلك فهو بالنسبة لى لم يكن بالتأكيد رجلاً ضعيفًا.

ضعفت ثقتى فى قدرة السفراء على التأثير؛ فبالنسبة للسفير الإيطالى لم يكن من الممكن أن يسعفنى فى أى شيء، أما السفير الروسى فكان يجب على أن أتجنبه؛ لأن بروكيتش كان يمكنه التحدث بحرية مع على باشا، ولكن لم تكن لديه أى مصلحة تدفعه إلى ممارسة أى ضغوط، وبصفة عامة فأى فائدة كنا سنجنى من ورائها؟ أما بالنسبة للسيد بوريه فلم أكن أعتقد أنه كان من الممكن أن يكون له أى تأثير فى عَلى باشا. يبقى اللورد ليونز وكنتُ أحس بالمساندة الحقيقية والجادة والمقنعة من جانبه، وكنتُ أشعر بأن لديه تأثيرًا ما على عَلى باشا. إذن كان يجب أن تتركز جهودى على إقناع عالى باشا؛ لأن اللورد ليونز كان قد اقتنع.

* * *

عندما قابلتُ عالى باشا للمرة الثانية أحسست منذ الكلمات الأولى أن أفكاره عنى قد تبدلت، فلم يعد يرانى الرجل الذى يعطى النصائح السيئة لسيده ويعمل وسيطا لصالح أفكار الدول العظمى ويسعى إلى إقناع الوالى بالأخذ بها. كانت لهجتى ومواقفى والثمن الرخيص الذى قيمت به طلبات الوالى أمورًا ساهمت بلا شك فى هذا التغيير. لكنى كنت أحدِّث نفسى بأن السفراء ولاسيما اللورد ليونز كان لهم دور كبير بالتأكيد فى هذه النظرة الجديدة؛ لم أعد أتذكر الآن كلمات على باشا الأولى، ولكنه عاد للحديث عن الأفكار التى تتعلق بالاستقلال والتى كان يتهم بها الوالى، وهو الأمر الذى أثر فيه بشكل مباشر وكان يُثير لديه الإحساس بالإهانة أكثر من أى شيء آخر. كان يتحدث بتعبيرات متوازنة ولكنها حادة تعبر عن هذا الإحساس والاتهامات التى كان متمسكًا بها وأهمها أن إسماعيل كان

يساعد الخارجين على القانون (الثوار) بالدعم المادى الذى كان يوزع على زعمائهم فى أثينا وكنتُ أحاول صد هذه الاتهامات بكل قوة.

وكنتُ أقول له: «لماذا وأى مصلحة كان سيجنى من وراء ذلك؟ يا سيدى إننى لا أستطيع أن أصدق ولا أصدق مثل هذا». فقال لى عالى باشا: «أى مصلحة؟ المصلحة التى من شأنها أن تزيد من متاعبنا ومصاعبنا والتى يعتقد أنه سيستفيد من ورائها».. وارتسمت على وجهه ابتسامة تعبر عن المرارة والخزى، وأكمل: «أعرف أنك تجهل هذه المكائد، لكن هل تريد أن أقدم لك الدليل عليها؟ إن مكاتبات حاكمنا فى أثينا موجودة فى الوزارة سوف أعطى الأوامر كى تطلع عليها».

رفضت ذلك لكن ألم يكن من الممكن أن يكون حاكم أثينا قد وقع فى خطأ؟ ثم ألم يكن من الملاحظ أنه كان يوجد فى حاشية الوالى للأسف أشخاص كانوا يستغلونه ويدفعونه إلى الحديث بلغة لم يكن يتحدث بها أبدًا؟ وفى هذه اللحظة وأنا أقول لعالى باشا هذه الكلمات، دخل أحد أمناء سر على باشا ومعه أوراق تحتاج إلى التوقيع.

* * *

وقع عليها ثم استأنف الحديث الذى انقطع وسألنى عما أريد وكيف أرى أنه من الممكن أن تسوى علاقات الأوروبيين معنا؟

فقلتُ له: «عن طريق تأسيس محاكم تقوم من خلالها الحكومة باستدعاء أشخاص من أوروبا لديهم الخبرة لكى يكونوا أعضاء فى هيئتها». وأضفتُ: «إن الفكرة ليست اختراعًا جديدًا».. وعرضت عليه الأوضاع التى كانت قد دفعتنى إلى اقتراح اللجان القضائية فى عهد سعيد ولكنها لم تكن ترقى إلى مستوى طموحاتنا. وكان الرجال الذين تكونت منهم هذه اللجان أشخاصًا ليس لديهم العلم المطلوب وكانوا يعتقدون أنه تم استدعاؤهم من أجل الدفاع عن مبدأ لا من أجل تغييره، بالإضافة إلى أنهم هم أنفسهم كانوا متشبعين بالأفكار الخاطئة والمبادئ المغلوطة وغير المقبولة التى كانت تسرى فى مصر.

«إن تكوين المحكمة أو اللجنة الموحدة التى كنتُ أفكر فيها كان الغرض منها أن تحل محل هذه اللجان القضائية المختلفة وتكون أرفع منها مستوى وأعظم شأنًا، ومن خلال اختيار أشخاص على مستوى عال ومن خلال وجود العنصر المصرى ستكون أكبر استفادة لنا هى تطبيق لائحة قانون كانت بالضرورة لن تسمح بقبول مثل هذه التصرفات والمبادئ الخاطئة التى دخلت إلى مصر وتقبلناها بسبب ضعفنا وجهلنا. إن الأفكار المغلوطة التى كنا نسلم بها بوصفها حقائق وأمرا واقعا سنجد أنها تصحح وتُقاوم نتيجة تأسيس المحكمة التى ستعلم كل فرد قنصلا كان أو الحكومة حقوقه وواجباته وما له وما عليه».

«بالنسبة لى يا سيدى لا أرى أى وسيلة أخرى من أجل درء هذا الوضع المتدنى القائم الآن عن الشعب، ومنع هذه المضايقات الدبلوماسية عن الوالى والتى تتجدد كل يوم وتحتفظ بها الدول العظمى ذريعة من أجل الضغط عليه بطريقة أو بأخرى، حيث إنها تشبه تمامًا سيف داموكليس (Damocles) الذى يعلقونه على رقابنا، ونحن لا يمكننا أن نتجاهل أنه فى يوم من الأيام ستتسبب لنا فى خطر داهم وتضع الدولة (العثمانية) فى صعاب».

ولأنه كان يسمعنى وهو يفكر، شجعنى ذلك على أن أشرح له بتفصيل أكثر، فقلت له: «حيث إن سموكم تستمعون لى بصدر رحب أريد أن أقول لكم إن هذه المحكمة وتنظيم القوانين إذا تم تطبيقها فى مصر وبعد عرض الأفكار التى ستقدمها الحكومة والقناصل فى التقارير المتبادلة فيما بينهم، سينتهى الأمر بممارسة الحكومة لدور أكبر وتمتعها بنفوذ ملحوظ، وسينعكس الأمر كذلك على أفكارنا خاصة تلك المرتبطة بالشعب والتى تحتاج إلى كثير من التقويم. إن سموكم تعرفون أن مصر كانت وستظل دائما هى بلد الفراعنة، وأن سلطة الدلاى لاما الكبير فى التبت تعد شيئًا لا يُذكر بالمقارنة بالسلطة التى يتمتع بها الوالى، وإنه إذا أمر نصف مصر بشنق النصف الآخر فإن الأمر سيكون سباقًا من أجل تنفيذ الأوامر.

ساق القدر ولاة مصر للتمادى فى الإفادة بل واستغلال سلطاتهم وفى ظل هذه الظروف، فإن العدالة التى ستدخل البلاد هى التى ستجلب معها الأفكار الصحيحة والتى ستكون بدورها دعوة لممارسة دور فعال وغير مباشر، ولكنه نافع وذلك من خلال تحجيم سلطة الوالى. وبهذا وبهذه الطريقة وحدها ستتفتح أذهان الحكام على

أساليب جديدة للرؤية والتصرف من المستحيل بالطبع أن يتمكنوا من استيعابها فى ظل الظروف الحالية. ألن يكون هذا شيئا نافعا من أجل مصر؟ ألا يعنى ما هو حسن بالنسبة لمصر أن يكون فى الوقت نفسه حسنا أيضًا بالنسبة للإمبراطورية»؟

ولأنه استمر فى الاستماع لى أكملت: «عندما أضع فى الحسبان الأسباب التى أدت إلى هذه الحالة من عدم التكافؤ الحالية فى مصر فى مواجهة أوروبا أجد أنها يمكن أن تتلخص جميعها فى كلمة واحدة؛ ألا وهى الجهل. أليس الجهل هو الذى أدى إلى ظهور الحقوق التى يدعيها القناصل؟ واسمح لى يا سيدى إن كان مسموحًا لى بأن أقول: إن الطلبات التى أرسلها الوالى إلى الباب العالى، تُعدُّ بالنسبة لى أمرا مؤلما وجد مؤلم، ألم تكن بفعل الجهل وارتباك الأفكار وليست وليدة الأحاسيس التى نسبت فخامتكم هذه الطلبات إليها؟ إن هذا يا سيدى هو اقتناعى الخالص صدقونى، إذا كانت الأفكار التى تنسب للوالى قد يكون لها بعض الإسهام فإن الجهل له النصيب الأكبر. والدليل يا سيدى على صدق ما أعرضه عليكم أنه عندما أرسل الوالى فى طلبى من باريس حيث كنتُ مهملاً ومنسيًا وذكر لى بالترتيب الطلبات التى أرسلها إلى الباب العالى دهش تمامًا عندما شرحتُ له المغزى الحقيقى من ورائها، فأصبح متساهلاً وتبنى الرأى الذى عرضته وهو أن نتوجه إلى فخامتكم حتى نحصل على السلطات التى نحتاج إليها من أجل توفيق أوضاعنا وعلاقتنا مع القنصليات. وفهم فى الحال الفكرة والضرورة التى تحتم أولا التأكد من موافقة ومساندة الإمبراطورية من أجل تحقيق هذه الفكرة التى لا يريد ولا يستطيع الاستغناء عنها، وبالتالى فإنه قصر طلباته فى السلطات اللازمة حتمًا من أجل بلوغ الهدف المنشود».

* * *

إننى لا أقدم هنا حديثًا للترفيه، إن الأفكار أو بالأحرى الفكرة التى كانت تشغلنى فى ذلك الحين وما زالت حية ونشطة داخلى سواء كانت جيدة أم سيئة، هكذا كانت فى ذلك الحين وما زالت حتى اليوم. من الطبيعى أن يكون الشكل والمضمون اللذان أعطيتهما للفكرة فى تلك اللحظة أبقتاها فى داخلى وهى التى أعبر عنها بواسطة ريشتى، وكلما تركت لنفسى العنان لتحسين الفكرة من أجل

جذب اهتمام عقلية فريدة مثل عقلية عالى باشا كنت أجد نفسى متجهًا إلى تبسيط أسلوب الحديث حتى أتحاشى استخدام كلمات «المحاكم، قضاة أوروبيين»، ولا أوقظ بداخله مشاعر الحاكم المسلم الطيب.

بالتأكيد إن وجودى أمام فؤاد باشا بدلاً من عالى باشا جعلنى أستخدم أسلوبا مختلفا فى الحديث كان بالأحرى عبارة عن حوار ربما على حلقات منفصلة أو مناقشة طويلة ولم أجد حرجًا أو مانعًا على الإطلاق من استخدام كلمات مثل قضاة أوروبيين. كان فؤاد رجلاً شديد الذكاء مُطعَّمًا ببعض من جرعات الشك، ينحاز بسرعة وإن كانت بطيئة بالنسبة إلى شكوكه. على عكس شخصية عالى التى كانت تعتمد على التفكير المطلق، وتنبع كل قراراته من قوة الاقتناع بها. كنتُ أتابع ردود الأفعال التى من الممكن أن تثيرها كلماتى على وجه عَلى وكان لديَّ إحساس بأنه متجاوب معى، لذلك لم أندهش أبدًا من أنه بعد استماعه لى طلب منى العودة لرؤيته مرة أخرى. كنتُ سعيداً؛ لأننى أحرزتُ تقدمًا وأن الفكرة الأساسية بإعطاء صلاحيات معينة للوالى نالت الموافقة.

* * *

كان عليَّ الآن ألا أبقى فى مرحلة الحديث بشكل عام وأن أبدأ فى تحديد هذه السلطات التى كنتُ أعتقد أنها ستكون ضرورية. وحول هذه النقطة بدا لى أنه لا بد لى من أن أبدأ بمفاتحة فؤاد أولاً. كانت أساليبه السهلة، الصريحة، والمفتوحة تجعل الوالى فى موقف مريح. وأضيف لأقول أنا أيضًا. وبالتالى كانت نظرته إلى الأمور فيها كثير من المرونة على عكس عَلى، كنتُ أدخل إليه وكلى فرح وأقول له إن عالى باشا كان يبدو أنه متفهم تمامًا وأن الفضل يرجع إليه فى هذا التفهم، وكنت أتوسل إليه أن يتدخل أكثر حتى نصوغ هذه المرة وبشكل محدد ما كنت أعتقد أننا نحتاج إليه فى مصر.

قلتُ له: «أولاً مع لقب عزيز أو بدونه لن يحدث شيء، إن سموكم تعرفون الأهمية التى يوليها الوالى لهذه المسألة، وأعتقد أنه الأمر الذى تولونه فخامتكم والصدر الأعظم أقل أهمية». فقال لى: «آسف، آسف إنك تنسى أن السلطان اسمه

عبد العزيز وأنه إذا تم منح الوالى لقب عزيز فسوف يكون الأمر وكأن السلطان قد أصبح خادمه المتواضع وهذا أمر لا يمكن حدوثه أبدًا». فقلتُ له: «إن هذا الأمر بالتأكيد لم يخطر على بال الوالى أو على بالى أيضًا بأي حال من الأحوال، لكن إذا كان هذا اللقب غير ممكن فإن لقبًا آخر شرفيا يميزه عن غيره من الحكام العموميين ليس من الصعب إيجاده، فلقد كان فى حوزة الخلفاء السابقين فى بغداد سلسلة منها». و أضفتُ: «ثم إننا نحتاج إلى إدارة البلاد بلا قيود». سألنى: «هل لديكَ شيء لتضيفه؟» قالها بشيء من الحزم والتهكم.

فقلتُ له: «نعم يا سيدى حق التعامل مع الأجانب (تفاديت استخدام لفظ «الحكومات الأجنبية») فى مجال الترتيبات الجمركية والتفاهم معهم بخصوص تفعيل آليات محاكم للفصل فى القضايا التى يكون رعاياهم طرفًا فيها».

ولأن فؤاد لم يكن لديه رد، أو لأنه كان لا يريد الإفصاح عن أفكاره، كان يرد على كلامى ببعض الطرائف سابقة التجهيز، أو كان يسترسل فى استطرادات يعرف كيف يديرها بمهارة نادرة. وفى هذا اليوم لم يكن يريد إعطائى ردًا، وتوصل - ولا أعرف كيف - إلى تشبيه الإمبراطورية بالشمس ومصر بالقمر؛ وأن القمر دون الشمس لن يكون له أى بريق، وأن مصر تعتمد عليها، فإذا ابتعدت عنها أو حاولت الانفصال، فستفقد ليس فقط بريقها بل وستفقد نفسها. كنت مضطرا إلى أن أجاريه فى نفس الاتجاه، فأجبته قائلاً: «نعم يا سيدى؛ إن الوالى يفهم هذا جيداً. إنه لا يريد إلا أن يدور فى فلك الدولة (العثمانية) ولكن يجب أن نسمح لمصر أيضًا بأن تعمل بحرية من أجل تطوير نفسها بنفسها ونحن لا نطالب بأكثر من ذلك».

وفى حديث آخر أيضًا عن حق إبرام اتفاقيات جمركية، قارن فؤاد مصر بشجرة مزروعة على أرض تملكها الإمبراطورية والشجرة ملك أيضًا لها، ونحن لنا حق جنى ثمارها والاستمتاع بها فقط. فأجبته: هذا صحيح تمامًا، إننا لسنا ملاكًا لمصر فنحن لسنا سوى منتفعين، ولكن هذا الحق سيكون مفرغا من مضمونه تماما إذا لم يكن لنا حق تهذيب وتقليم الشجرة كما يتراءى لنا وأن نحرث الأرض حول جذورها من أجل تهويتها، وحاليا الأمر يتعلق ببساطة بتهوية الجذور ولكن ينبغى أولا تخليصها من الفطريات الضارة والحشرات التى تهددها بالدمار على

حسابنا وحسابكم. إذن فمن أجل تنظيف الجذور نحتاج إلى أدوات أخرى أقوى من أجل القضاء على الأشياء الضارة وأدوية أكثر فاعلية من تلك التى فى حوزتنا. إننا لا نطالب بشىء آخر. إن هدفنا ليس أن نأخذ منكم الشجرة بل أن نحافظ عليها لكم ولنا.

* * *

كانت فى القسطنينية شخصية أخرى لم أكن أستطيع تجاهلها هى رشدى باشا الصدر الأعظم السابق الذى خلفه عالى باشا وكان عضوا من أعضاء مجلس الشورى يتمتع بنفوذ كبير خصوصا عندما كان يستخدمه من أجل التأثير السلبى. كانت أى كلمة منه يمكن أن تسهل مفاوضاتى وأى اعتراض كان كفيلاً بإفشالها بشكل جاد. كان ينتمى إلى تيار الإصلاح، إلى مدرسة رشيد باشا، لكنه لم يكن يمثل تقدمية فؤاد ولا حتى عالى باشا.

كان يبدو لى وكأنه يقف على حافة مفترق الطرق بين أنصار الإصلاح والمحافظين على الأفكار التقليدية والتقاليد القديمة. رأيته مرتين أو ثلاثا وكنتُ أحس بضرورة الوصول إلى نتيجة سريعة وكنت أكرر لنفسى دائما: عَلى، فؤاد، رشدى هؤلاء هم الذين يجب علىَّ أن أحاصرهم.

كنت أرى بصفة دائمة اللورد ليونز الذى كنت أحيطه علما بمساعىَّ وفى بعض الأحيان كنت أرى السفير الفرنسى، لكن نادراً ما كنت أرى إيجناتيف السفير الروسى. أما باقى السفراء فكنت أراهم فى أثناء دعوات العشاء أو السهرات الراقصة. استغرق الأمر منى مع رشدى باشا جلستين أو ثلاثا من الحوار الطويل حتى أتمكن من استخلاص فكرة من المواعظ التى كان يلقيها عليَّ. كانت عبارة عن غموض مبهم ميتافيزيقيا خالصا ولكن يا لها من لغة؛ كانت الكلمات تنساب من فمه بشكل طبيعى وراق، واللغة التركية على شفتيه لها وقع نغمات موسيقية كانت هى كل ما أسمعه فقط من حديثه معى. فى اليوم الأخير بدت فكرته جليّة وواضحة أمام عينى لأنه فى هذه المرة كان قد قام بتجسيدها حيث قال لى: «إنها فكرة خطيرة تلك التى تسير خلفها؛ ما قولك عن شخص يقوم بحبس فتاة جميلة ورقيقة فى حجرة مع رجل قوى مفتول العضلات؟ هل تعتقد أنه سوف يظهر لها علامات

الحذر والعفة؟ أليس من السهل توقع عواقب ما سوف يحدث؟». فقلت له: «بالتأكيد سيدى إن العواقب سهلة التوقع طالما هى طبيعية، إن الرجل الشاب القوى سوف يقوم باستغلال الفتاة الشابة الجميلة». فقال لى: «قلت الصواب. . وفى ظل هذه الظروف كيف تسمح لنفسك بأن تمهد لأوروبا السبل التى ستمكنها من استغلال مصر؟».

فقلت له: «لكن سيدى لست أنا الذى يسهل لأوروبا سبل استغلال مصر. إنه ليس أنا الذى يسعى إلى حبس الرجل الشاب والفتاة الجميلة وحدهما. فهما حبيسان منذ زمن طويل، ومنذ ذلك الحين قام الشاب باستغلال الفتاة وهما يعيشان سويّا دون أى مضايقة منذ أمد بعيد وأنا لا أستطيع شيئًا، ولا أستطيع فصلهما؛ لذا فإن مشروعى أو فكرتى تهدف إلى العمل على أن تكون علاقتهما شرعية. . أن أعطى الفتاة الشابة المزايا وحقوق ولقب السيدة الشرعية، وأن أنفى عنها صفة الخليلة. إن كل ما أنوى أن أفعله فى مثل هذه الظروف هو لصالح الفتاة الشابة. إن سموكم تعتقدون خطأ أن مصر تقف أمام أوروبا نفس الموقف الذى تقفه القسطنطينية. لا يا سيدى إن القسطنطينية بالكاد أصيبت بالمرض، أما مصر فقد اخترقتها أوروبا وتقوم بممارسة نفوذها هناك بشكل فوضوى».

لقد أثيرت المسألة إذن من الجانب الذى كنت أتوقعه وأخشاه وتم اختبار مشروعى فى مكانه الصحيح، وبالفعل ألم يكن فى الحقيقة يهدف، لا أريد القول إلى دمج واتحاد جنسين متناقضين، ولكن على الأقل جمعهما سويّا؟

ولم أكن أستطيع أفضل من العثور على العدالة بوصفها أرضًا محايدة بين الاثنين من أجل إرضاء مصالحهما.

كان رشدى أقل حدة من عالى، ولا أتحدث عن فؤاد الذى يتمتع بشخصية إلى حد كبير غامضة. كانوا جميعًا متمسكين بفكرة الفصل، وهى الفكرة التى صيغت على أساسها أولى الاتفاقيات التى منح بموجبها الباب العالى الامتيازات لأوروبا. كانت هذه الاتفاقيات قد قررت الفصل بين السكان المحليين والأجانب لأن الباب العالى كان متمسكا بفصل الأوروبى داخل أحياء خاصة حيث كان مسموحًا له بالتحرك بحرية داخل هذه الدائرة وفقا لعاداته وأفكاره دون أن يكون للمسلم

الغازى الحق فى دخول هذه الأحياء، كما لم يكن للأجنبى حق الخروج منها إلاّ من أجل إنجاز أعماله الضرورية مثل التعاملات أو المبادلات التجارية. كانت هذه الفكرة التى يرى التركى فيها خلاصه ووجوده هى ما أريد اقتلاع جذورها من مصر وأن أمحوها تماما.

لقد أصبحت المسألة حساسة للغاية ومحاصرة بالصعوبات لأنه كان من الممكن تقبل ما قلته عن أن مصر أصبحت بالفعل مصابة بالمرض وأنها اخترقت وأن الأدوار أصبحت معكوسة وأصبح السيد هو الأوروبى وليس السلطة الوطنية؛ لكن الاعتراف بهذا الوضع رسميّا هل كان أمرًا مقبولاً؟ لا، لكن هل كان يمكنهم أن يعلنوا أن الفكرة سيئة؟ هل كان يمكن للباب العالى أن يقول إن العدالة كانت شيئًا سيئًا؟ وإذا لم يكن فى استطاعتهم إدانة الفكرة بشكل علنى ألن تكون هذه فرصة سانحة أمام السفراء من أجل تقديم النصائح إلى الباب العالى بضرورة تبنى المشروع المصرى، وفى الوقت نفسه وضع الوزراء الذين لن يقبلوا مثل هذا الأمر من أجل الإمبراطورية فى مأزق وإيقاعهم فى الخطأ؟ ألم يقل لى اللورد ليونز منذ الوهلة الأولى إن فكرتى ستكون نتائجها عظيمة الأثر على مصر بل وعلى الإمبراطورية إذا كان لدى القسطنطينية الحكمة والشجاعة الكافية لتطبيق فكرتى ومثالى. إن الاعتراض الذى سمعته يتردد داخل الدهاليز كان له سبب وكان يزيد من صعوبة موقفى وكنت أرد عليه بالحجج والإقناع وأقول إنه من الضرورى بالنسبة للباب العالى أن يفصل إدارتنا تماما عنه وأن يتركها حرة ويعهد بها بصفة كاملة إلينا حتى لا يستغل السفراء النظام الذى سوف يطبق وينادون بتطبيقه فى بقية أقاليم الإمبراطورية.

* * *

كان من الممكن أن تكون حجتى خاطئة وكان من الممكن أن تكون غامضة، لكن على أى حال لم أجد أفضل منها، وكانت بالأحرى تقودنى إلى الهدف الذى أنشده وهو أن يتمكن الوالى من إدارة مصر دون قيود. على أى حال سواء كانت حجتى هذه أو آراء السفراء أو حتى ما عرضته على عالى باشا الذى يبدو أنه تأثر بحديثى معه تأثرًا كبيرًا هو السبب، لكن فى النهاية تمت الموافقة على إدارة مصر دون أى قيود، ولكنهم رفضوا الحديث عن حق إبرام الاتفاقيات الجمركية مع القوى

العظمى؛ لأنها نقطة تمس الشئون الخارجية ومن صميم اختصاصات الباب العالى وهو ما ذكره لى فؤاد.

«لكن عفواً يا سيدى، إذا كانوا يعتقدون أنه يجب الموافقة على الإدارة الداخلية لمصر دون أى قيود، فإننى لا أفهم لماذا يضعون العوائق والصعوبات أمام مسألة الاتفاقيات الجمركية؟ وما الإدارة ما لم تكن مجموع المصالح المادية والاقتصادية والأخلاقية لدولة؟ ما المصالح الجمركية إذا لم تكن مسألة اقتصادية صرفة وجزءاً من اقتصاد البلاد تماما كما أن الضرائب المباشرة هى أيضًا جزء من اقتصادها؟ إنكم إذن تأخذون بيد ما تمنحونه لى باليد الأخرى؛ بيد أننى أحتاج بشدة لليد الأخرى من أجل أن تسود العدالة ويتقبلها الجميع».

تمسكت بوجهة نظرى هذه وأنا فى حضرة عالى باشا وفؤاد باشا. وهذا الأخير كنت أحس أننى مرتاح نفسيّا معه إلى حد ما، لأنه لم يكن يثقل علىَّ مثل عالى باشا. قلت لفؤاد إنه فى الحقيقة يجب أن يتم عمل شيئين من أجل إرضاء الوالى الذى بالتأكيد لن يكون سعيدا بمنحه فقط حق الإدارة. وباختصار فقد أبلغنى فؤاد أن حق إجراء الترتيبات الجمركية والاتفاقيات سيتم الموافقة لى عليها على رغم أنها لن تنال بأى حال من الأحوال استحسان الباب العالى، لأنه من الواجب عرض هذه الاتفاقيات عليه أولاً للاطلاع. كنتُ أصرخ بداخلى من الفرحة، لكننى كنتُ فى الوقت نفسه محرجًا لأننى لم أتمكن من العثور على حجة بعينها من أجل تقديمها لصالح غرضى. وبالفعل علام كنتُ قد استندت لتقديم مطالبى؟ على السلطات اللازمة لنا من أجل أن تسود العدالة وأن تجعل الأوروبيين يتقبلونها بالموافقة لنا على الإدارة المطلقة. كانت هذه السلطات قد أعطيت لى، وكذلك السبل التى ستمكننا من أن نجعل الأوروبيين يتقبلونها. كنا نسعى من أجل الحصول على تعويض عن الممارسات المتبعة آنذاك ومواجهة تجاوزات الأجانب. كان يجب أن نسن لهم قوانين عامة، وذلك عن طريق توحيد كل ما يخص قرارات وقوانين دواويننا، وبعد أن تتم الموافقة عليها من جانب الباب العالى نطالب بحق فرضها والموافقة على بنودها؛ لكن هل يمكننى القول إن الباب العالى كان يحاول منعنا من الوصول إلى الهدف المنشود؟

وأنا على وشك استنفاد الحجج والأحاديث خطرت على بالى فكرة وأنا أجرى مباحثات مع عَلى باشا، فكرة أشركته معى فيها حيث قلت له: «إن سموكم يحمل لقب الصدر الأعظم، إنه فى مرتبة كبير وزراء السلطان فى مصر، فلماذا لا يحق له أن تكون لديه سلطة إبرام الاتفاقيات التى ستكون خاضعة لإشراف ورقابة جلالة السلطان كما أن الاتفاقيات التى تجرى فى الباب العالى هى أيضًا خاضعة لإشراف ورقابة السلطان»؟

بعد أن أعلنت عن هذه الفكرة كنتُ أنتظر أن يتم توبيخى (إذا كان مسموحا لى استعمال هذا التعبير) من جانب عالى باشا لأن فكرتى كانت ستؤدى إلى أن تشكل فى مصر نظارة منفصلة عن الباب العالى، وتربطها بالإمبراطورية سيادة وهيمنة السلطان فقط. استمع عَلى لى ولم يُصدر كلمة ولا صوتا ولا أبدى أى ملاحظة حيث كانت لديه عادة أن يسمع كل شىء وأن يفحص كل شىء ولا يرد إلا بعد التفحص والتمحيص.

وفى صباح اليوم التالى قال لى إنه أمر مستحيل.. فرجوته أن يحاول الحصول على الموافقة على طلبى حتى أتمكن بدورى من إرضاء الوالى، أليس هناك شىء ما أستحقه، لأننى فى النهاية وقفت إلى جوار الباب العالى؟ ألم أتخل تقريبًا عن كل مطالب الوالى؟ إن سمو عالى باشا فى مقدوره مد يد العون لى فى مثل هذا الموقف.

كنت أحس بضعف هذه الحجة، وبالكاد وجدت الجرأة من أجل عرضها على اللورد ليونز الذى كنت أحيطه علمًا بكل مساعىَّ وما أحرزه من تقدم.

فقال لى: «لكن فى النهاية لقد قدم لكم الباب العالى كل التنازلات اللازمة؛ إن ما نلتم هو الاستقلالية الإدارية لمصر. لقد تمسك الباب العالى حول نقطة واحدة فقط بالأمور الشكلية فى حين ترك لكم الجوهر». أوحت لى كلمة شكليات هذه بحجة خطرت على بالى فى لحظتها حتى لو لم تكن صحيحة لكنها كانت تستحق اعتبارها متفردة. حيث قلت للورد ليونز: «سيدى اللورد إن هذه الشكليات هى بالذات ما أخافه لأن تعاملنا لن يكون دائمًا مع عالى وفؤاد فمن يضمن لى أن الوزراء الذين سوف يتسلمون السلطة بعدهما يوما ما لن يجعلونا ندفع الثمن سواء

بشكل مباشر أو غير مباشر؟ لماذا نضع مصر تحت رحمة أمر يمكنه أن يمثل تهديدا بسبب مسألة الشكليات؟». كانت هذه الحجة صاعقة نزلت على اللورد ليونز.

* * *

كنتُ في القسطنطينية لما يقرب من أسبوعين وأكثر، وإذا وضعنا في الحسبان توقيت بدء المفاوضات سنجد أنني أحرزت كثيرا من التقدم، ولكن لم يكن شيء قد تم بعد، لأنني لم أحصل على فرماني، وكل شيء كان يعتمد على عالي باشا وفي يده. كنتُ أريد الاستعداد لمواجهة أخيرة فجهزت مذكرة صغيرة لخصت فيها المطالب التي كنت أريدها بطريقة وثيقة الصلة بالفرمانات كالآتي: «إن المصالح الاقتصادية والمالية وغيرها لمصر يجب أن يعهد بها للحكومة المصرية لإدارة البلاد بحيث تتمتع هذه الحكومة بكل السلطات اللازمة من أجل اتخاذ كل الترتيبات والقرارات اللازمة من أجل تشكيل كل المؤسسات اللازمة وسن القوانين والأنظمة الضرورية من أجل مصالحها المالية والاقتصادية وغيرها، ويكون من حقها إجراء المباحثات مع القوى الأجنبية بخصوص ما ترى أنه فيه فائدة لمصلحة البلاد من اتفاقيات جمركية».

وضعت هذه المذكرة في جيبي وتوجهت إلى عالي باشا، ولا أستطيع أن أقول كيف دارت المباحثات، ولكنها بالتأكيد دارت حول بعض النقاط العامة لأننا لم نتعرض إلى أي نقطة من النقاط الرئيسية التي كنت أطالب بها على مائدة المفاوضات معه ولا حتى تم الخوض فيها، ولكن في لحظة معينة رجع على باشا للحديث عن اتهاماته للوالي بشأن محاولاته من أجل الاستقلال بمصر عن الدولة العثمانية.

فقال لي: «إن رخاء وحياة مصر مرتبطة بالإمبراطورية». فأجبته: «سيدي سموكم تتحدثون إلى شخص مؤمن ومقتنع بهذا الأمر، ولكن في النهاية إذا افترضنا صحة هذه التوجهات التي تنسبونها إلى الوالي، ألا تُعَدُّ طبيعية ومنطقية بالنسبة للمنصب الذي يشغله؟ إن الموظف يسعى كي يكون وزيراً والوزير يسعى كي يصبح كبير الوزراء.. إنها طبيعة الأشياء». فقال عالي: «ولكنني أتهمكم في مصر كما أتهم الوالي ولا أتهمك شخصيّاً ـ إنني أعرفك وأعرف أفكارك ـ لكن زملاءك الذين يساعدونه ويساندون أفكاره الاستقلالية».

فقلت له : «سيدى إن زملائى أعرفهم وأعترف أيضًا بأن بعضًا منهم أعلى مرتبة منى، ولكن ما الذى فى وسعهم أن يفعلوه؟ هل يمكنهم مخالفة الوالى فى الرأى؟ بالتأكيد أنا أفعل ذلك عندما أعتقد أنه من واجبى؛ لأننى سيدى نشأت فى أوروبا لذا يمكننى أن آخذ زوجتى وأطفالى وأعمل فى أى مكان آخر غير مصر من أجل الحفاظ على كرامتى واستقلاليتى، ولكن زملائى إذا غضب الوالى عليهم فماذا سيكون مصيرهم؟ هل يمكنهم ترك البلاد؟ لا، إنهم مضطرون فى مثل هذا الموقف إلى البقاء فى منازلهم وإغلاق أبوابهم ونوافذهم وعدم الحديث مع أى شخص. إنهم سيدى سيُعَدُّون إذا جاز القول مثل الخارجين عن القانون، وسيتم رفع الماء اللازم عن منازلهم وضياعهم، ويتم رفع مخصصاتهم اليومية عنهم حتى دون علم الوالى أو رغبته؛ سيصيبهم الخراب المادى والتحطيم المعنوى. وفى ظل هذه الظروف كيف يكون فى استطاعتهم أن يقولوا للوالى لا؟ لكن سيدى وافقوا لى على محكمة مستقلة تحمى وتحافظ على حقوقهم عندما يقع عليهم غضب الوالى، عندئذ سيدى لن يحمل أى من زملائى هم التفكير فى إراقة نقطة دم أو إنفاق درهم من أجل وضع تاج مغلق على رأس الوالى، بدلاً من تاج مفتوح.

وما أن انتهيت من النطق بهذه الكلمات حتى انزلق عالى باشا على الأريكة، ودون حتى أن يقوم كى يقترب منى وضع يده على كتفى وقال لى بالتركية: (Rast Seuyledine) (ترجمتها: حقّا قلت) ماذا تطلب؟ فقدمت له المذكرة التى كانت فى جيبى. قرأها ثم أخذ قرطاسًا وقلما وتوجه إلى العُلية حيث كان مكتبه وترجم مذكرتى وسلمها لى مصحوبة بهذا التعليق:

«إن فرمان الوراثة الذى أعطى لأسرة محمد على ذكر أن القوانين الرئيسية التى تضعها وستضعها الإمبراطورية يجب أن تطبق وتصبح ملزمة على مصر، ولكن عندما نقول قوانين أساسية يجب أن نفهم. فقلت إننا نتحدث عن المبادئ المقدسة التى وردت فى المرسوم الهمايونى فى خط كلخانة (Gulkhane)، وبما أنه على هذا الأساس ومن أجل المصالح الاقتصادية والمالية وغيرها للبلاد فإننا سوف نعهد بهذه الأمور للإدارة المصرية، وسيكون فى مقدور الحكومة المصرية اتخاذ مثل هذه الخطوات ووضع حجر الأساس لمثل هذه المؤسسة وسن القوانين التى تجدها

ضرورية من أجل تنمية هذه المؤسسات، لكن هذه المؤسسات والخطوات أو القوانين يجب أن يكون لها طابع داخلى صرف. بيد أنها فى المقابل سيكون فى استطاعتها التفاهم مع ممثلى القوى الأجنبية بخصوص الأمور التى تخص البوليس وإقامة الأجانب فى مصر، وبالتالى تستطيع إبرام الاتفاقيات الجمركية معهم دون أن يكون للأخيرة أى طابع سياسى أو شكل دولى. فقط على الحكومة المصرية عندما تُبرم أيا من هذه الاتفاقيات إخطار الباب العالى بها». وبعد أن كتب هذا قال لى وهو يسلمنى الترجمة: «هل أنت سعيد الآن؟». نعم كنت أحس بقلبى يخفق بين جنباتى فشكرته وسألته إذا كان فى إمكان فخامته أن يضيف هذه الكلمات البسيطة عقب هذه الموافقة التى منحها لنا وهى: «أن يسمح لنا بالتفاهم مع وكلاء القوى الأجنبية فى أمور الجمارك وغيرها من المصالح المعهود بها للحكومة المصرية». فقال لى: «لا، لا أستطيع منحك بطاقة بيضاء على كل شىء، ولكن من أجلك أستطيع أن أفعل شيئًا ما». وأضاف كلمات الاتفاقيات البريدية والتلغرافية، ومن أجلهما لم تكن الحكومة المصرية ملزمة بإبلاغ الباب العالى. وفى الحال أرسل إلى أمين سره من أجل تبييض هذه المسودة.

فقلتُ له: «الآن هل يسمح لى سموكم أن أذكركم بالموضوع الأكثر أهمية فى مهمتى التى كلفتُ بها»؟ فقال لى وهو يضحك: «آه لقب عزيز؟». فقلت له: «نعم سيدى لقب عزيز مصر». أجابنى نفس جواب فؤاد: «أى لقب غير هذا، وأترك لك حرية الاختيار». وكتب لى بيده بعضًا من الألقاب التى أرانى إياها مثل عساف (لقب حاكم جزر السالمون). ثم خديو (أحد ألقاب شاه إيران) ثم ألقاب ملك وأمير وغيرها، فاخترت لقب خديو بعد أن قلت لنفسى: «لقب يحمله شاه إيران لا يمكن أن يحسبه إسماعيل غير جدير به». ثم أرسل عالى باشا لسكرتيره مرة أخرى. وهكذا أصبحت مصر التى كانت مصنفة على أنها ولاية مثلها مثل سائر الولايات مميزة وصنفت تحت فئة «الخديويات».

رجوت الصدر الأعظم ألا يجعلنى أنتظر صدور الفرمان وأن يرسله بأسرع ما يمكن، فقال لى: «ألن ترسل المشروع أولاً لتعرضه على الوالى»؟ فقلت له: «ما الضرورة يا سيدى؟» فقال لى: «أليس هذا هو التصرف الحكيم؟». فقلت له: «سيدى لا أرى فى الأمر ما من شأنه أن يغضب الوالى». فقال لى: «لا، لكن من

الحكمة أن ترسل له مذكرة أولاً». سلمها لى ووضع بذلك حجرا على عنقى؛ ولكن من الذى كان يمكنه أن يتوقع تصرفات الوالى؟

* * *

وبعد أن وصلت إلى منزلى قمتُ بفحص المذكرة وقارنتها بفرمان ١٨٤١ الذى ينص على أن القوانين التى صدرت وسوف تصدرها الدولة (العثمانية)، ملزمة التطبيق فى مصر. واحتفظ الباب العالى بسلطة سن القوانين فى مصر ومارسها منذ عهد عباس وإرغامه على تقبل قانون القسطنطينية؛ كان مشروع الفرمان الجديد يهدف إلى أن تكون الإمبراطورية هى مصدر سن القوانين لكن مع إعطاء الولاة السلطات القانونية الحقيقية داخل نطاق مصر فقط. لم يكن الوالى بذلك يستطيع أن ينظم قوانين على هواه ثم يدعى أنها لصالح الإمبراطورية، ولم يكن فى مقدوره أن يزعم بأن له حق إصدار القوانين والتشريعات التى يرجع حق إدخالها فقط إلى الخليفة. لقد طالب الوالى فى مذكرته بمنحه حق إمكانية سن القوانين لا القوانين العامة ولكن القوانين الخاصة بمصر فقط وقد حصلت على هذا الحق. كان الوالى قد طلب عقد الاتفاقيات سواء اتفاقيات جمركية أو اتفاقيات تجارية؛ لم تكن المسألة سوى اختلاف شكلى ولكن الجوهر هو نفسه؛ كما حصلت له على هذا الحق من دون الحاجة للجوء إلى الباب العالى فى كل مرة من أجل الحصول على الموافقة.

كانت هناك نقطة أخرى تمس الحقوق السياسية والعلاقات الخارجية حرصت بشكل قاطع على أن تبقى فى إطار فرمان ١٨٤١ . كان من حق الوالى تسوية المسائل التى تخص إقامة وحماية الأجانب مع ممثلى الدول الأجنبية فى حين كانت الآلية التى تحكم هذه الإقامة والحماية ـ وهى الامتيازات ـ أداة سياسية خالصة وكانت تنظم أيضا قوانين التجارة التى كان يجب على الأجانب اتباعها وكان يمنحنا حق التعديل فى هذه الأداة السياسية حق تقرير المزيد منها. لم يجرؤ الوالى على طلب هذا الحق إلا أننى حصلتُ له عليه.

لم يتوقع اللورد ليونز ولا بقية السفراء أن أنال مثل هذه الامتيازات الموسعة وفرمانًا بهذه الكيفية. دُهش كامل باشا ولم يكن فى مقدوره التصديق حتى إننى اضطررت إلى إطلاعه على خط سكرتير عالى باشا ليراه بعينيه.

وبعد سنتين أو ثلاث وفى أثناء وجودى فى أوروبا لمتابعة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاقيات الإصلاحات القضائية فى مصر، سنحت لى فرصة اللقاء مع السير هنرى بولور (Henry Bulwer) فى باريس واعترف لى بأنه لم يكن أبدا ليصدق أن عالى باشا كان من الممكن أن يوافق على منحى مثل هذا الفرمان، وقال لى: «كيف فعلتم؟ أى حجج استندتم إليها واستخدمتموها؟». فذكرتُ له الأخيرة التى نجحت نجاحا باهرا وللعلم هى التى قلت فيها: إن زملائى ما إن يضمنوا حقوقهم فلن ينشغلوا أبدا بصرف أى درهم أو سكب نقطة دم واحدة من أجل وضع تاج مغلق على رأس الوالى بدلا من تاج مفتوح. فقال لى السير هنرى بولور: «إنه من الصعب قبول هذه الحجة كما إنه أيضا من الصعب رفضها».

حصلت على هذه النتائج خلال واحد وعشرين يوما لكن إلى من ولمن أدين بهذا الفضل؟ هل للوالى؟ لكن الباب العالى كان قد هدده رسميا باتخاذ إجراءات ضده فى حالة إذا ما فكر فى تكرار هذه الطلبات. وأمام رفض قاطع من جانب الباب العالى والسلطان ماذا كان يستطيع الوالى أن يفعل؟ هل الثورة؟ لم يكن محمد على؛ ولم يكن على مستوى هذا العمل كى يقوم به. كانت كلمة من قنصل فرنسا أو إنجلترا كفيلة بأن تعيده إلى صوابه. ثم الثورة والدخول فى حرب ضد مَنْ؟ الإمبراطورية التى تدافع عن الإسلام ضد الرعايا (المسيحيين) العُصاة؟ ضد أعداء الدين المنشقين والمتذمرين فى اليونان؟ إذن فؤاد كان على حق عندما كان يقول لى إن الشعب فى القسطنطينية كان على استعداد لعبور البحار من أجل رجم الوالى. إذن لم يكن الفضل فى هذه النتائج يرجع إلى الوالى لكن إلى من كان يرجع الفضل؟ أهو إلى السفراء وتأثيرهم وضغوطهم؟

بالتأكيد كان لتأثير اللورد ليونز هذه الشخصية الفذة التى كانت تمارس ضغوطها بشكل سرى، وكذلك الشخصية القوية التى كان يتمتع بها السيد بوريه وكان لا بد أن غيرهم أيضا كان لديهم دور لكنه لم يكن بمثل هذا الحزم، إذ إنهم هم أنفسهم كانوا مندهشين من مساحة المميزات التى أعطيت لنا. فى ظل هذه الظروف إلى ماذا كان لا بد أن أرجع هذا النجاح؟ إلى الفكرة؟ إلى فكرة إدخال العدالة والقانون المنظم فى الشرق؟ إنها الفكرة التى أثرت على السفراء وعلى الوزراء الأتراك؛ أيا

كانت المعوقات وأيا كانت الأخطار التى كانوا يرونها فى طريقة تطبيقها. إن هذا الشكل ـ كما هو ـ فرض نفسه عليهم؛ لأنه كان يلبى احتياجات البلاد والعنصرين اللذين لم يكن فى استطاعتهما التقابل دون أن يقوم أحدهما بالهيمنة والسيطرة على الآخر ماديّا أو معنويّا، هذا الشكل وحده هو الذى يوفر لكلا العنصرين الأرض المحايدة التى من الممكن أن يتقابلا عليها على قدم المساواة.

* * *

أرسلتُ مشروع الفرمان إلى الوالى على متن سفينة خاصة، وكنت طوال الواحد والعشرين يومًا أحيط الوالى علمًا بكل ما أفعله وأقوله من حجج مقدمة وردود واعتراضات، فقد تم نقل كل شيء إليه بمنتهى الأمانة. حتى ملاحظاتى التى أبديتها إلى على باشا بخصوص موضوع السلطة المطلقة، كل شيء كما قلت نُقل إليه بخلاف فقط مناقشتى الأخيرة والحجة الفاصلة التى اقتنعتُ بها الفرمان. كنتُ أنتظر خطابًا لا يحمل عبارات الثناء بل خطابا يحمل لى خبر الموافقة السريعة على الفرمان.. ولكن بدلاً من هذه الموافقة تلقيتُ من الوالى خطابًا طويلاً ومثيرًا للحيرة. كان يقول فيه إنه جمع مجلس الشورى (كنتُ أعرف هذه الشورى ـ لم يكن ينقصه سوى الموظف المسئول عن نرجيلته وقهوته). إذن كان فى تلك الأثناء قد جمع مجلسه الذى وجد أن الفرمان لم يكن يعطى شيئًا، وأننى لم أنل شيئًا وبالتالى لم يكن من الممكن الموافقة عليه.

كان الخطاب مليئًا بالحجج المثيرة للحيرة بل أكثر من هذا، غير مفهومة.. أقول هذا التعبير (حتى لا أستخدم تعبيرا آخر) كل حجة وتفسيرها محيرة أكثر من التالية. كان هذا الخطاب سلبيّا ومحيرًا تمامًا، لأنه كان يرفض ولا يقترح شيئًا بديلاً لما هو موجود، ولم يكن يقول ماذا يريد الوالى. كنت أشعر تمامًا بما يريد الوالى؛ يريد لقب عزيز. بعد عدة أشهر عندما كنا فى باريس علمتُ ذلك عن طريق أحد المقربين منه ولن أذكر اسمه؛ إن الوالى كان يفكر جديّا بأن لقب عزيز سوف يعطيه الحق فى أن يُعامل كملك.

وردّا على كل ما جاء فى الخطاب اكتفيت بأن أنقل على ورقة قسمتها إلى جزأين نص فرمان ١٨٤١ ومشروع الفرمان الجديد فى الجزء الثانى مع توضيح الفروق

وأضفتُ أنه بما أن سموه لم يقبل الفرمان الجديد أرجو إفادتى بأوامره، أيجب عليَّ الرحيل أم يجب على البقاء؟ ويجب أن أقول وأوضح: إنه كان فى طلبى هذا بعض الخبث؛ لأن ما كان يريده كنت أعرفه، لقب عزيز. لكن هل كان يمكنه أن يرفض المزايا البراقة التى كانت مصر ستنالها ويعترف بالسبب؟ كنتُ أعرف أننى سوف أضعه فى موقف حرج؛ لذلك أرسل فى رده على سؤالى يقول إنه لا يريد أن يذكر فى الفرمان الجديد نص القرار الذى يجعل من الملزم على مصر تطبيق مبادئ خط شريف التى أبرمت فى كلخانة، بينما كانت هذه المبادئ هى التعهدات التى اتخذها السلطان على نفسه باحترام حياة وممتلكات وشرف رعاياه؛ فاكتفيتُ بأن ألفت نظر سموه إلى أنه على الرغم من أنه لن يتم ذكر هذه المبادئ فى الفرمان، فإن ذلك لن يكون سببا فى عدم استمرار وجودها ولن يبطل كونها ملزمة، بحيث أطلب حذفها من عالى باشا الذى سرعان ما سيخبر السفراء ويحيطهم علما بالفرصة التى تريدون سموكم الإمساك بها من أجل التملص من الواجب الذى يفرض عليه احترام حياة وممتلكات وشرف من يعملون تحت إدارته. لم يرد الوالى على ملاحظاتى هذه ثم فجأة ودون أن أتوقع شيئا أخبرنى تلغرافيّا أنه كان قد أعطى أمرًا لقواته فى كريت بالبقاء فى ثكناتهم والامتناع عن القتال.

آه يا إلهى العظيم لماذا أذهب إلى السفارات وأُحاول جاهدًا ألا أذكر شيئًا عن برقيتى؟! احتياط لا نفع منه ولا جدوى. وصل الخبر إلى سفارات إنجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا، عن طريق قناصلها العموميين فى الإسكندرية. لم يعط الوالى الأوامر فحسب ولكنه أعلنها على الملأ ولم يعد أحد يجهلها، ولكن لماذا ولأى سبب؟ سؤال سألنى عنه السكرتارية أو رؤساء البعثات. كنتُ أجيب بردود مختلفة ومتباينة، فكنت أقول إننى لم أتسلم أى تلغراف بهذا المعنى، وإننى أعتقد بأن الخبر غير صحيح نتيجة سوء تفاهم ليس فى مقدورى أن أوضحه. ولا فائدة من القول: إن الخبر كان سارّا بالنسبة لكل السفارات حتى السفارة الروسية، لكنهم وجدوا أن القرار لا مبرر له وعنيف. أسرعتُ بإرسال برقية إلى الوالى تعبر عن المشاعر المؤلمة التى سببها هذا الخبر للسفراء وتوسلت إليه أن يسحب أوامره إذا كانت لم تخرج من القاهرة أو أن يرسل لإعادتها إذا كانت قد أرسلت. هذا وقد صادف أنه فى مساء اليوم نفسه كنتُ ملزمًا بحضور عشاء رسمى أقامه أجناتيف السفير الروسى على

شرف عالى باشا. بمجرد دخولى إلى قاعة الطعام اعتذر عالى باشا وانفصل عن المجموعة التى كان يقف بينها واتجه نحوى وقادنى إلى مكتب ملحق بالصالون وهناك رفع يده إلى السماء وقال صائحًا: «لكن اكشفوا عما فى داخلكم، ارفعوا الستار عن نواياكم بصراحة. بحق الله افعلوا ما عليكم أن تفعلوه وبسرعة وحالاً».

كان الرجل قد فقد السيطرة على أعصابه فحاولت أن أهدئه ثم قلت له: «ليس لدى أخبار، لا أصدق يا سيدى، انتظروا منى الحقيقة غدًا أو بعد غد على الأكثر». طالت السهرة والعشاء كأنهما لا تريدان الانتهاء. وبعد العشاء مباشرة أرسلتُ برقية ثانية إلى الوالى، مضى يوم دون أن يحدث شىء واليوم التالى كذلك وفى اليوم الثالث وصلت برقية تفيد بسحب الأوامر. توجهت بسرعة إلى عالى باشا وبمجرد دخولى إلى مكتبه قلت له: «كنتُ على حق، الخبر لم يكن صحيحًا». كان على باشا واقفًا فاتجه نحوى ووضع يده على كتفى وقال: (Muslih Sin , Muslih) إنك مصلح، مصلح».

* * *

خرجت من عند عالى باشا، لكن كل شيء لم يكن قد انتهى بعد بالنسبة لى. ففى الظهيرة قابلت سكرتيرًا شابًا فى السفارة البريطانية أتى إلى منزلى ودعانى من قبل اللورد ليونز للتوجه إلى السفارة وهناك قال لى الأخير: «إن الكولونيل ستانتون القنصل العام البريطانى أبرق لى بأنه إذا كان سمو الوالى قد سحب الأمر الذى أصدره إلى قواته بعدم الدخول فى المعارك، فإن الفضل فى ذلك يرجع لى لأنه احترمنى وأخذ فى الحسبان ما قلت؛ أيضًا وكما يقول القنصل العام إن هذا كان بفضل أنكم نقلتم إلى الوالى مشاعر الاستهجان والاعتراض التى أعربت لكم عنها.

«ليس من حقى أن أرسم للوالى أى خط لتحديد سلوكه ولم يكن لدى أى احتجاج أو غير ذلك كى أعرب عنه بخصوص تصرفاته؛ فهل صحيح أنكم قلتم مثل هذا على لسانى وبعثتم للوالى بتلغراف بهذا المعنى؟».

نزلت كلمات اللورد ليونز، على كالبرق وأسقط فى يدى. كنتُ أعرف أننى ذكرتُ فى برقيتى الشعور العام الذى ساد فى السفارات، وأتذكر أننى ذكرت بصفة

خاصة المشاعر التى سادت السفارة الروسية، ولكننى متأكد أننى لم أذكر شيئًا عن اللورد ليونز ولا أتذكر أيضًا اللهجة التى من المفروض أنه تحدث بها معى لسبب وجيه، وهو أننى لم أكن قد التقيت به بعد. رجوت اللورد ليونز أن يسمح لسكرتيره بمرافقتى إلى منزلى حتى أضع أمامه الدفتر الذى أدون فيه البرقيات ليتأكد بعينه إذا كنتُ مذنبًا بأى حماقة كانت. قال لى اللورد ليونز: «أصدقكم وأثق ثقة كاملة فى كلمتكم». هكذا انتهت الحادثة.

ما زلت حتى هذه اللحظة أتساءل عن السبب الذى دفع الوالى لإعطاء الأوامر لقواده بعدم الدخول فى المعارك وما زلت إلى الآن أحاول أن أفهم. آه؛ إذا لم يكن قد أرسلنى إلى القسطنطينية وجاء رد الباب العالى الذى حذره باتخاذ إجراءات ضده فى حالة تكرر مطالبه تلك؛ فى مثل هذه اللحظة كنت أستطيع القول بأنه كان من الممكن أن يرسل إلى الباب العالى يخبرهم بأنه سيقوم بسحب قواته فى حالة عدم تنفيذ مطالبه، عندئذ كنتُ سأتفهم ولا أريد أن أقول تأييده، ولكن كنت سأتفهم القرار الذى اتخذه. لكن عندما ننال أكثر مما كنا نتوقع ونأمل، عندما تصله التهنئة التى بعث له بها بعض السفراء عن طريق قناصلهم، يصبح التصميم على اتخاذ مثل هذا القرار شيئا لا يمكن أن أسمح لنفسى بأن تصفه. وإلى هذه اللحظة التى أكتب فيها هذه الكلمات مازلت أتساءل وأبحث عن سبب هذا القرار.

ومن أجل الانتهاء من رواية هذا الحدث، يجب أن أضيف أنه عندما وصلت أوامر الوالى إلى إسماعيل باشا قائد القوات فى كاندى وهو تركى وأحد جنود إبراهيم القدامى بما معناه أن يلزم ثكناته، أجاب بأنه جندى وأن سموه أرسله من أجل خوض المعارك وهو ما سيفعله. ولا داعى لأن أكرر بأنه كان جنديا من جنود إبراهيم.

* * *

فى انتظار الأوامر لعودتى كنتُ قد بقيتُ دون أى نشاط وكنتُ أحس بالخجل، بل أكثر من هذا كنتُ خائفًا أن أفقد المكاسب التى كنت قد حققتها.

تلقيتُ عدة خطابات من الوالى، ولكنها لم تقل شيئًا، وفى أحدها أرسل لى رسالة من ثلاث صفحات كبيرة باللغة التركية فى حين أن ثلاث صفحات من اللغة

التركية تساوى عشرين صفحة مكتوبة باللغة الفرنسية . بخلاف هذه الصفحات الثلاث كانت هناك أربع مذكرات ملحقة مكتوبة بخط اليد صاغها الوالى بأسلوب نثرى غير مرتب يفند فيها كثيرا من الفروض والمقترحات كل منها أغرب من الأخرى ومستحيلة تؤكد على خط سير ألغته المذكرة التفصيلية الأولى، وحدد لى خط سير جديد ألغتة المذكرة الثانية ومذكرة ثالثة تقول عكس ما جاء فى الثانية هكذا إلى المذكرة الرابعة التى لم أستطع أن أستخلص منها شيئا . شككت فى نفسى فرجوت أحد أصدقائى أن يُعيد قراءتها لعله يفهم إلا أنه أعاد لى الخطاب لأنه لم يفهم منها شيئا . فقط شيء واحد كان من الممكن الخروج به من هذا كله : أن الوالى كان يريد أن تُذكر كلمة «الحكومة المصرية» «فى الفرمان بدلاً من كلمة «الإدارة» ولم يكن من الصعب فهم أنه كان يريد أن تُحذف الكلمة الأخيرة . بل إنه كتب لى بالتركية الجملة الأولى التى يجب أن تُذكر فى الفرمان وترجمتها بالنص «شعب الحكومة المصرية» وغيرها من الكلمات التى يجب أن تكتب فى الفرمان كما هى فأجبته بأن هذه الجملة لم تكن لا تركية ولا فرنسية وأنه لا يمكن فى أى من اللغات المعروفة أن نقول «شعب الحكومة». ودون أن أنتظر منه الرد قلتُ لعالى باشا إن الوالى يرجوه ألا تُستخدم كلمة «إدارة ولكن كلمة «الحكومة المصرية» .

فقال لى عالى باشا : «لكن هذه الكلمة موجودة ولا أحد لديه النية لإنكار أنكم حكومة، بل أيضًا حكومة الوالى وحكومة كبيرة» . فقلت له : «آه سيدى، هذه هى الجملة كما أرسلها لى الوالى» . فقال لى : «أعطها لى، أعطها لى، إنها حقا تثير الكثير من السخرية» . فقلت له : «سيدى اسمحوا لى أن أحتفظ بها . إن الوالى فى النهاية هو صدر أعظم مثلكم» . فقال لى : «أعدك بألا أريها لفؤاد» . امتثلت لرغبته وأعطيته الورقة .

وهكذا مر شهران وأنا فى القسطنطينية وكنتُ أخشى أن أمضى فى نهاية الأمر تاركًا ورائى ما حققناه من مكاسب . ذات يوم قال لى أحد سكرتارية إحدى السفارات : «إن واليكم هذا لديه فى جمجمته عصيدة لا عقل» . وإننى أترك هذا الحكم ليكون على مسئوليته . وأخيرًا وأنا أتحدث مع كامل باشا خطرت على بالى فكرة فاقترحت عليه كتابة خطاب إلى الوالى لينصحه بإنهاء الأمر لمصلحته . فقال لى كامل باشا : «اكتب أنت فإننى لا أستطيع ذلك لكننى أستطيع ما هو أفضل من

ذلك وهو أن أقول لحسن باشا أن يذهب إلى مصر ويعرض الوضع الراهن على الوالى، وسوف ينصحه من جانبى بالموافقة وألا يقوم بوضع المزيد من العراقيل حتى لا يتعرض لفقدان ما تم الحصول عليه». كانت الفكرة جيدة وأبحر حسن باشا إلى مصر وعاد بعد عشرة أيام وكان قد عرض المسألة كالتالى: إما قبول ما قُدم له من مكاسب وامتيازات وإما خسارة كل شيء والحصول على لا شيء. أذعن الوالى لنصيحة كامل باشا وقبل وأمرنى بإرسال الفرمان إلى مصر واللحاق به فى باريس حيث كان ذاهبًا لحضور معرض باريس الدولى لعام ١٨٦٧ .

* * *

كان قد تقرر أيضًا سفر السلطان إلى نفس المعرض ووعدنى عالى باشا بأن يمرر الفرمان على مجلس الشورى. لم أكن أنتظر هذا القرار منه وكنت أخاف من بعض التغييرات أو التعديلات على الطريقة التركية التى لا تقول شيئا وتترك كل شيء ليصبح مثاراً للشك والجدل. بالفعل أجريت بعض التعديلات، فقد تم إضافة جملة أو اثنتين وكانت الأخيرة منقولة نقلاً عن جملة كانت موجودة فى فرمان المبادئ الذى استشهدتُ به فى البداية ثم انصرفت عنها بعد ذلك. كان الباب العالى يتكفل بالأخذ فى الحسبان المصالح المصرية وأن يقوم بالتفاوض معها فيما يخص الاتفاقيات التجارية التى من الممكن أن تقوم بإبرامها فى المستقبل. والجملة الثانية قصيرة مرتبطة بالتبادلات التجارية التى كان يحق لنا أن نقوم بها دون إخطار الباب العالى بها بعد التوقيع عليها. كانت جملا مُحَورة ومحيرة مفهومة وفى الوقت نفسه غير مفهومة لكن فى النهاية كانت تعنى أنه إذا كان هناك شك فى أن هذه الاتفاقيات لها طابع لا يتفق وشروط الفرمان ففى هذه الحالة كان من الواجب الحصول على موافقة مسبقة. أما بالنسبة لباقى الفرمان فلقد كان موافقًا تمامًا لمسودة المشروع الذى أعطى لى، ولم يكن أمامى سوى الموافقة والانتهاء من الأمر. وأبديت لعالى باشا ملاحظة بخصوص هذه الجملة فقلت له: «إنها جملة رشدى باشا بلا أدنى شك». فقال لى عالى باشا: «من أعطاك حق نسبها إليه؟». فأجبت: «لأنه إذا أراد سموكم أو فؤاد باشا عرض فكرة لعرضتماها بشكل واضح وصريح، بيد أن رشدى باشا شخص ميتا فيزيقى غامض لا يعبر عما فى نفسه بنفسه وبشكل مباشر». وكان يجب على أن أستأذن منه من أجل السفر فقلت له: «ولكن ألا أستحق مكافأة على

هذه الجملة؟». فقال لى: «أى مكافأة تطلب؟». فقلت له: «لو أراد سموكم إعطائى خطابا يطمئن الوالى على لقب «الخديو» الذى كان من المفروض أن يخصص له ولا يعطى لأى حاكم عام آخر».

نظر لبضع ثوان بدا فيها مترددا، ثم قال: «من أجلك أفعل». ثم أمسك بقرطاس وقلم وكتب بأسلوب الصدر الأعظم أن تخصيص لقب خديو ممنوح بصفة خاصة لوالى مصر ولن يُمنح لأى شخص آخر، وسلمنى الخطاب.

ثم قال لى: «هل أنت سعيد؟». أجبته: «شكرًا سيدى». ثم جلس ودعانى بدوره للجلوس إلى جواره وبدأ فى الكلام (عيناه تنظران إلى الأمام ويداه مسنودتان على ركبتيه والكلمات تخرج من بين شفتيه واحدة تلو الأخرى بكل جدية وصرامة): «كنتُ أريد أن أعرب عن امتنانى وعرفانى بالخدمات التى أسديتها إلى سيدك ولنا، لكنك تعرف أن الأمراء غالبا ما يكونون متقلبين ويمكن أن يتضايق واليك منك وينقلب ضدك». طمأنته وشكرته وقلت له: «إن هذه الكلمات بالنسبة لى شرف يكفينى، لكن أريد أن أطلب منك معروفًا وسأكون سعيدًا جدًّا إذا وافقت على تلبيته. فقال بمنتهى الحماسة: «ما هو؟». فقلتُ: «سيدى ألا يكون لديكم فكرة سيئة عنى». وأشرت إلى شكوكه حولى فى أثناء مفاوضات مشروع قناة السويس.

عاد إلى نبرته الجادة وقال: «إن سلسلة من الأحداث المشئومة هى التى جعلتنى آخذ منكَ موقفًا، أنا نادم عليه، ولكن أتستطيع القول بأننى رأيت القليل من الناس يجتمع لديها مثل هذا الذكاء النادر والاستقامة والإخلاص والنية الحسنة التى للأسف نادرة الوجود لدينا؟!». وإننى أنقل إليكم هذه الكلمات لا لأكرر شيئا كان يعبر عن حالى، ولكن كى أبرز شخصية هذا الرجل الذى كان فى الحقيقة آخر صدر أعظم محترم فى الدولة (العثمانية).

رحلت من أجل اللحاق بالوالى فى باريس (منتصف شهر يونية ١٨٦٧) وفى قصر التويلري حيث كان ضيفًا على الإمبراطور سألنى عن أخبار صحتى فقط، لكن ولا كلمة عن الفرمان. فقلتُ له إنه بناء على أوامره قد أرسلت الفرمان إلى مصر مع الخطاب الخاص بلقب خديو الذى سلمته نسخة منه. وعندما كنا سويا فى

العربة قال لى مرة واحدة فقط إنه يلوم نفسه لأنه لم يتبع أحاسيسه ولم يأت إلى القسطنطينية لكى يدعم موقفه هناك ـ وكان يتحدث عن نقوده ولكننى أشك جدا أنها كانت ستفيده ـ ثم تحدث عن المطالب التى أرسلها وتساءل: إنه ربما كان على حق، وربما نال أكثر لو كان عالى باشا ما زال فى السلطة. لم أرد عليه بشىء فلم يكن بيننا توافق وتناغم فى الأفكار فهو كان يدور ويتحرك فى حلقة بينما أنا فى أخرى فما كانت الفائدة من وراء الحديث معه؟.

وقبيل عدة أيام فقط من سفرنا من باريس قام بزيارة إلى زوجتى وأخبرها أنه طالب لى بوشاح المجيدية الكبير، وأنه أصدر أوامره فى مصر من أجل تسليم القائم بأعمالى الأوراق الخاصة بضيعة خصصت لى فى الإسكندرية [١] قام بكتابتها باسم زوجتى. كان يمتلك أكثر الطرق رقة من أجل كسب ود أو خاطر شخص ما، لكنه كان يفعل ذلك فقط عندما يريد.

كانت الهدية التى قدمت لزوجتى ووشاح المجيدية الذى طُلب من أجلى كلها أموراً لكسب الود، ولكن كما قلت ولا كلمة عن الفرمان ولا كلمة حول مسألة إدخال العدالة. لابد أن عقل الوالى كان يفكر فى شىء آخر فلقد كان على أهبة الحذر والانتباه. ومن ناحية أخرى كان السلطان وأخوته قد وصلوا بصحبة فؤاد وحاشية كبيرة إلى باريس حيث كانوا هم أيضًا ضيوفًا على الإمبراطور، ولكن بخصوص مسألة تقسيم الاهتمام بينه وبين السلطان، فلم يكن من حق الوالى أن يشتكى أو يتذمر.

---

(١) هذا المنزل هو الآن منزل أناستاسى (Anastasi) الموجود بساحة القناصل. [انظر خارج النص خطاب الخديو إسماعيل إلى نوبار باشا بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٨٦٧ وشهادة الوسام فى آخر الكتاب]. (ملاحظة بوغوص نوبار).

الفصل الواحد والعشرون

(١٨٦٧ ـ ١٨٦٨)

إقامة نوبار فى باريس مع الخديو ـ نوبار باشا يحمل إسماعيل مسئولية الاستفادة من الحقوق التى نلناها بموجب الفرمان الجديد والتى تسمح له بالتفاوض بخصوص الإصلاحات القضائية ـ الخديو يسمح له ـ مذكرة نوبار باشا بهذا الخصوص والتى سُلمت إلى الحكومة الفرنسية وإلى السفراء فى باريس ـ سفر الخديو ونوبار باشا إلى لندن ـ نوبار باشا ليسلم الحكومة البريطانية مذكرة مبدئية حول الإصلاح القضائى ـ العودة إلى باريس ـ حادثة العربة ـ سفر الخديو إلى فيشى (Vichy) ـ نوبار باشا يبقى فى باريس من أجل لقاء الإمبراطور ليعرض عليه مشروعه عن الإصلاح ـ الإمبراطور يعد نوبار بمساعدته ـ اتفاقية جديدة مع المسيو دى ليسبس بخصوص عمليات بيع أراضى القناة ـ الخديو يبحر من طولون متجهًا إلى مصر ونوبار باشا يعود إلى باريس ـ ينال من الإمبراطور حق تشكيل لجنة لتقصى الحقائق من أجل اختبار الإصلاح القضائى ـ مذكرة نوبار باشا إلى اللجنة ـ تاريخ تجاوزات الامتيازات منذ عهد محمد على ـ تقرير لجنة تقصى الحقائق تطالب بألا تكون المحاكم الجديدة ملزمة بالنسبة للأجانب ـ نوبار باشا يرفض هذا الشرط ويتقابل مرة أخرى مع الإمبراطور ـ سفر نوبار باشا إلى لندن ـ الحكومة البريطانية تقترح تعيين لجنة تقصى حقائق تكون مصر مقرها.

* * *

عشية يوم وصولى كان السلطان مازال فى الطريق. كنا مدعوين لسهرة فى قصر التويلرى، وصلنا إلى المدخل وقام الحاجب السويسرى الواقف أسفل الدرجات بدق كعب الصولجان الذى بيده وأعلن بصوت جَهْوَرِى يجلجل «صاحب الجلالة ملك مصر». جلالة ملك مصر، لقد أتى لقب خديو بمفعوله (بدون شك كان الوالى يقول فى نفسه كيف سيكون الحال لو كنتُ قد حصلت له على لقب العزيز؟) ما إن أخذنا أماكننا فى قاعة الاستقبال حتى قام الإمبراطور بجولته بين المدعوين فاقترب أولاً منى قبل أن يذهب إلى الوالى وسألنى: «ما لقب الوالى الجديد؟».

فقلتُ له: «لقب شرفى بشكل خالص يا سيدى، ولكن أهمية الفرمان الذى نلناه يتمثل فيما يحتويه من بنود تمنح مصر الحكم الذاتى الكامل وتعطى الخديو الحق فى إبرام الاتفاقيات الجمركية». فقال وهو يهز رأسه: «آه». ثم استمر فى المرور.

وصل بوريه (Bouree) إلى باريس عقب وصول السلطان إليها ليقوم بزيارة الخديو فرجوته أن ينتهز الفرصة من أجل إحاطة الوالى علمًا بالترتيبات التى اتخذتها بالنيابة عنه من أجل إدخال العدالة إلى مصر وتشجيعه على المضى قدمًا فى هذا المشروع.

كان المسيو بوريه مشغولاً مع السلطان، دون شك كانت لديه أعمال أخرى يقوم بها. كنتُ أعتقد أنها تأثير الإصلاح وكنتُ أتطلع إلى أن يكون للأمر نفس الوقع على نفس الوالى افتراضًا طبعا أنه مازال يتذكر الأمر. لكنه بدلاً من ذلك كان يشغل نفسه بأمور تبدو بالنسبة له أكثر جدية حيث إنه كان مشغولاً بتجميل القاهرة، يريد أن يفعل بها ما تم إنجازه فى باريس. ميادين وحدائق وزينات من كل شكل، أليس هذا هو التقدم؟ أليس إليه هو كان يجب أن يعود فضل تمثيل التقدم فى الشرق؟ كان قد التقى لمرات كثيرة مع المسيو هاوسمان (Haussmann) وكان يطلب منه الرجال والمتخصصين فى مجال البستنة وكذلك المعماريين.. باختصار كتيبة من الرجال القادرين على تنفيذ مشروعات تجميل القاهرة.

قال لى المسيو هاوسمان ذات يوم: «إن الوالى يطلب منى البستانيين والفنيين من كل التخصصات.. كل هذا جيد جدًا وأستطيع أن أمده بهم، ولكن هل لديكم فى مصر رجل يستطيع أن ينزع فتيل كل هذا الهرج والمرج؟». فقلتُ له: «هذا يا سيدى يمكنكم أن تسألوا بشأنه الوالى.. أما أنا فلا أعرف».

❋ ❋ ❋

وقبل عدة أيام من سفره إلى لندن أرسل الوالى فى طلبى (يولية ١٨٦٧) وكان يستقبل وفد جمعية مناهضة للرق وكان عليه أن يستمع إلى خطبة موجهة إليه ودعانى كى أكون إلى جواره. وتقدم الوفد لمقابلته وألقى الخطبة الموجهة إلى الوالى. التفت الوالى نحوى وكلفنى بالتركية أن أرد عليهم بالنيابة عنه. نفس

الموقف الذى تعرضتُ له يوم اصطحبنى معه إلى حجرته من أجل أن أكتب له حديثًا يلقيه على الهيئات القنصلية يوم جلوسه على العرش.

ولقد تركتُ العنان لنفسى وتحدثتُ كما لو كنتُ أترجم أفكار الوالى وأجبت هؤلاء السادة بأن سموه كان متأثرًا برغبة تماثل تلك التى لديهم تمامًا من أجل التوصل إلى صيغة تنهى تجارة الرقيق والسخرة اللتين كادتا أن تفرغا ولايته من السكان بشكل بربرى. وأتذكر تمامًا أننى ذكرتُ دون أن أطيل الفرق بين التجارة فى الرقيق والعبودية، ولكننى شرحتُ أن سموه بخصوص هذه النقطة لم يكن يملك القدرة على مواصلة تحقيق أمانيه ورغباته وأفكاره، حيث عليهم أن يعرفوا أن الأوروبيين وبسبب ظروف يطول شرحها كانوا يفلتون من العدالة والمحاكمة ومن التدابير التى يتخذها ويمكنه اتخاذها ضد هذه التجارة. قلتُ لهم أيضا إنهم على علم ولا يجهلون أنه فى السودان المصرى كان كثير من الأوروبيين يشتغلون بتجارة العاج أو كانوا يشاركون بعضًا من السكان الأصليين هذه التجارة. كانت هذه أيضًا قد أفلتت من تقييم سموه لسبب وحيد، أن هؤلاء التجار شركاء أو هم أنفسهم الذين يقومون على حماية مصالح الأوروبيين، لكن سموه بصدد التوصل إلى اتفاق مع القوى العظمى من أجل تصحيح هذه الأوضاع المزرية نتيجة التطبيق الخاطئ للاتفاقيات.

وما إن يتم هذا حتى يتمكن المجتمع من الاعتماد على القرارات التى سوف يتخذها بخصوص تجارة الرقيق. بالطبع هذا إلى جانب الرسالة الإنسانية التى لا داعى لذكرها كانت تمثل بالنسبة له أهمية كبيرة وهى تدعو إلى إنقاذ أقاليمه من التصحر والخراب.

ولقد سُرَّ هؤلاء السادة من الحديث وتقدم رئيس الجمعية ولفيف من الأعضاء إليه ليشكروه ويهنئوه، وبعض منهم سألنى أن أقدم له بعضًا من الإيضاحات التى أسرعتُ فى إعطائها إياهم. كان سموه يريد إخضاع الأوروبيين المقيمين فى مصر للقانون لا لإرادته، إلى العدالة التى ستطبق على أيدى قضاة وأساتذة قانون معترف بهم فى أوروبا. مزيد من التهنئة بعد هذه الكلمات. كان يبدو على الوالى أنه

مسرور وسعيد. وفى أثناء مغادرتنا الاجتماع بالتأكيد لم أفكر أبدًا فى أن أسأله إذا كانت هذه هى فعلاً فكرته التى أعربتُ عنها وقمت بطرحها. بل إننى هنأته بنفسى وسألته على سبيل أن موضوع السؤال مرتبط بما كنا نتحدث فيه منذ قليل إذا لم يكن يعتقد أن اللحظة باتت مناسبة من أجل عرض المذكرة التى قد أعددتها وسلمتها له فى مصر بخصوص توفيق وتقنين علاقاتنا مع القنصليات والعاملين بها على الحكومة الفرنسية وكذلك السفارات. وانتهزتُ الفرصة من أجل الحديث معه بجدية عن الفرمان وقلتُ له:

ـ« سيدي صدقوا تمامًا أنها مميزات أكثر من مهمة وجادة تلك التى نلتموها من الباب العالى وهى أكثر كمالاًمن تلك التى نالها جدكم بشق الأنفس وبعد سنين كثيرة من الحروب. لكن ما فائدة هذه المميزات والصلاحيات لكم إذا لم تعملوا على الانتفاع منها؟ سيكون الأمر عبارة عن خطابات ميتة. هل يمكننا أن نتمسك بأمل أنه يمكننا أن نعقد اتفاقيات جمركية مع القوى العظمى؟ إن المسائل التجارية هذه معقدة لدرجة كبيرة؛ إن علينا أن نتعامل مع كثير من القوى العظمى التى لها مصالح تجارية وصناعية متباينة، لدرجة أنه سوف يمضى وقت طويل حقًا قبل القدرة على الإعلان والاعتراف بالحق الذى نلتموه توًا. لقد نلتم من الباب العالى حق تعديل الاتفاقيات السياسية، نلتم الامتيازات فلتسرعوا باستخدام هذا الحق والاستفادة منه، لأنه باستخدامكم إياه سوف تعلنون عنه ومَنْ يعرف ما النتائج فى المستقبل؟».

إذا كان الوالى إلى ذلك الحين لم يكن قد فهم هذا الجزء من الفرمان فإن الانطباع الذى أعطيته له وأنا أتحدث إليه بَيَّنَ لى أنه قد استوعب فعلاً هذه الأهمية. لقد وجدت فعلاً اللحظة المناسبة. ألم يتصرف توًا وكأنه أمير ليبرالى؟ وسما فوق أفكار ومعتقدات الأمراء الشرقيين؟ إدخال العدالة إلى الشرق، تأسيس محاكم، ألم تكن كلها أشياء سترفع من شأنه فى أعين أوروبا؟ لذا أعطانى الموافقة بكل ترحاب وحماس ولكننى أعتقد أنه من واجبى أن أنبهه إلى أن ما سوف نفعله ونقوم بالسعى من أجله سوف ينقص من سلطاته المطلقة وبخاصة تلك التى سوف يتمتع بها خليفته.

فأجابنى قائلاً: «لا يهم فإن نظام الوراثة قد تغير، إذا كانت حقوق ابنى لابد لها أن تتقلص فإنه سيكون لديه دائمًا العدالة المنتظمة التى سيتمكن من الاعتماد عليها». سررتُ جداً من رأيه وأعربتُ له عن مشاعرى وأحاسيسى بتقبيل يده باحترام وحرارة، فسره ذلك جداً وأرضى غروره.

* * *

لم أضع ثانية واحدة، فقمتُ بإعداد مذكرة قلتُ فيها إنه لم يبق من الامتيازات سوى الاسم وإنه قد استبدلت بها مجموعة من المنافع والتجاوزات كان سببها ضعف الحكومة وجهلها بحقوقها ورغبتها فى الوقت نفسه فى اجتذاب الأوروبيين إلى البلاد. وترجمتُ هذه الأوضاع بعرض العقبات التى تقف فى طريق نمو التجارة وتقدم البلاد والتعويضات التى وصلت إلى مجموع ثلاثة ملايين الجنيهات مستحقة على الحكومة. من أجل علاج هذه الأوضاع التى وصلت إليها الأمور، اقترحتُ تأسيس محكمة يدعى رجال القانون الأوروبيون لتولى منصة القضاء فيها وتكون لديهم خلفية بالخلافات التى يمكن أن تنشب بين السكان الوطنيين والأجانب وبين الأجانب والحكومة. ولا تقتصر أعمالها على الحكم فى قضايا التعاملات التجارية والتى كانت الهدف من وراء الامتيازات، ولكن كان يجب أن يمتد عملها لتشمل كل المواد والمسائل الدنيوية المعروفة. ومن المفروض أن يكون القضاة الأجانب أقلية بحيث يكون هناك ثلاثة قضاة مصريين واثنان من الأجانب يتم اختيارهما دون تمييز فى الجنسية ومن مختلف ساحات القضاء الأوروبية.

وأعدت قراءه هذه المذكرة، وبعد عدة أعوام يجب أن أصرح بأنها كانت سيئة وغير مكتملة حيث إننى لم أذكر فيها أيّا من حالات التعويضات التى كنتُ أتحدث عنها والتى كان من الممكن أن تعطى فكرة عن كيفية الحصول عليها. كانت المذكرة قد أثرت - إذا جاز القول - على شكل ومضمون القرارات التى تم اتخاذها لمواجهة تجاوزات القنصليات ومواجهة الانحرافات التى طرأت على تطبيق الامتيازات. كنتُ قد تبنيتُ هذه اللهجة بشكل تلقائى ولا شعورى. كانوا يعاتبوننى على هذا، ولكننى وجدت أن ذلك ليس سيئًا من أجل جذب انتباه هؤلاء الذين يرفضون الاستماع إلينا. كان يجب الطرق بقوة؛ أرسلتُ مذكرتى هذه إلى وزارة الخارجية

الفرنسية وسلمتها فى خطابات لمختلف السفارات فى باريس. منطقيًا لم يكن هناك أى دبلوماسية فى الطريقة التى اتبعتها، وبعد أن تم هذا لم يكن على سوى الانتظار وانطلقت المسألة.

اتجهنا إلى لندن حيث مكث الوالى عند اللورد دودلى (Dudley) وقد أظهرت كل من الملكة، وكذلك الوزراء والحاشية كل مظاهر الود والاحترام للوالى. جاءت تلك الزيارة فى أثناء التجهيز لرحلة اللورد نابيير (Napier) الاستكشافية إلى الحبشة، وقد وضع الوالى وبناء على طلب من الحكومة البريطانية ميناء أمفيلة (Amphila) تحت تصرف التاج البريطانى ليستخدم ميناءً للرسو. وقد شكرته الحكومة البريطانية على ذلك بحرارة.

حدثنى اللورد دربى (Derbey) عن تأسيس العدالة وأعرب عن سعادته وهنأ سموه على هذه الخطوة. رأيت الوالى فخوراً بشهادات التقدير التى كانوا يعطونها له. فكرة العدالة التى استمع إليها بلا مبالاة فى بداية الأمر ولم يقبلها إلا وسيلة للخروج من الورطة التى تسببت فيها طلباته من القسطنطينية ونسيها لحظة أن عادت إليه سلطاته ولم يعطها أى اهتمام ولم يعقد عليها أى أهمية فى أثناء مفاوضاتى فى القسطنطينية وعاد للأخذ بها فى أثناء الاستقبال الذى نظمته له لجنة مناهضة العبودية والرق. ويبدو أن الفكرة وجدت فى نفسه مكانًا تحت تأثير استحسان وتهانى اللورد دربى. هكذا أخبرنى الخديو أنه سوف يتركنى فى أوروبا ويبحر عائداً إلى مصر حتى أستمر فى تحقيق المشروع وهذا ما كنتُ أطلبه.

* * *

ومن لندن توجه إلى فيشى بعد أن أمضى بضعة أيام فى باريس وذلك فى أعقاب نجاتنا من حادث كاد يودى بحياتنا فى أثناء توجهنا بالعربة إلى محطة القطار حيث جمح الفرس وأطلق لنفسه العنان بعد أن ارتطم بشىء ما، فتح إسماعيل الباب وتأهب للقفز خارج العربة ولحسن الحظ تمكنتُ من منعه والإمساك به بكل قوتى؛ لأنه من المؤكد أنه كان سيقتل نفسه لو قفز أو تسحقه إحدى العربات التى كانت تسير فى الميدان بسرعات كبيرة. أصيب السائس بكسور وفقدت العربة توازنها وانحرفت عن مسارها وتوقفت بعد أن انقلبت على أحد جوانبها. تركت ذراع

الوالى الذى ألقى بنفسه خارج العربة، ولكنه وقع على الرصيف ولحسن الحظ لم يصب بأى أذى. أسرعنا باللجوء إلى منزل بالقرب من شارع بربان (Berbant) بربان واستدعينا عربة أخرى من عربات الركاب.

وعند وصولنا إلى محطة القطار تصنعت أننى أصبت فى جبهتى وأصابتنى كدمة على جبينى فتركنى فى باريس كى أعالج. كنتُ أريد بعضًا من الحرية فلم يكن يهمنى أبدًا الذهاب إلى فيشى كى أدفن فيها لمدة ثلاثة أسابيع. . وبعد عدة أيام من هذه الأحداث أرسل الوالى برقية فى طلبى، فقد تلقى لتوه خطابًا بخط اليد من الإمبراطور يوصيه فيه على المسيو دى ليسبس وبمشروع اقترحه عليه الأخير.

وكما قلت سلفًا إن شركة القناة فى أثناء استرداد الأراضى التى خُصصت للأعمال احتفظت بقطع من الأرض على طول القناة ولم يكن مسموح لها باستخدامها إلا لتلبية احتياجاتها من الخدمات اللازمة لعمليات الإنشاء. ولم يكن مسموح لها امتلاكها ولا التصرف فيها بأى شكل من الأشكال. كانت الصحراء هى التى حصلت عليها، وكانت بور سعيد ما زالت فى ذلك الحين تحت الإنشاء ولم تكن السويس والإسماعيلية قادرتين على التطور ولم يكن لأحد الحق بالتملك فيهما.

طلب دى ليسبس من الوالى حق تملك الأراضى حول المواقع التى كان من المتوقع ومن الممكن أن تنشأ وتتطور فيها المراكز الحضارية. كان يقترح أن يتقاسم مع الحكومة الثمن الذى سيعود من وراء بيع الأراضى. كان الطلب جيدًا فى ظاهره وكان عرض المشاركة عادلاً ومعقولاً. أرسل لى الوالى من أجل صياغة وكتابة رد على خطاب الإمبراطور كان يجب أن يكون ردًا بسيطًا وخالصًا بالموافقة.

قلتُ له: «سيدى هل يسمح لى سموكم أن أصوغ الرد كما فهمته؟ وأن تحكم عليه فيما بعد؟ صغتُ الخطاب بشكل أوضح فيه ثناء الوالى والعرفان بالفضل للشخصية التى زكت اقتراح المسيو دى ليسبس، وطرحتُ أنه ربما أنه سيكون من مصلحة الطرفين تأخير تطبيق الاتفاق والانتظار للحظة تصبح فيها المعاملات من هذا النوع فى مصر مغلفة بالمزيد من الضمانات ـ إن الحكومة فى ظل النظام الحالى تفتقر فيه إلى السيطرة والتحكم على الأراضى التى تمتلكها، وكذلك المالك بدوره

لا يجد الحماية الكاملة الفعالة لحقوقه عند حكومته التى وجدت نفسها غير قادرة على حمايته فى مواجهة المشكلات التى يثيرها الأجانب من مختلف الجنسيات، واقترحت على سموه بأن كتابة الخطاب بهذه الصيغة وبهذه العبارات من شأنه أن يجذب انتباه الإمبراطور وشركة قناة السويس إلى العمل على إنجاح المفاوضات التى سأكلف بها بناء على أوامر منه. وافق الوالى وقام بتوقيع الخطاب ثم ذهبتُ بالخطاب.

· ذهبت لتسليم الخطاب إلى الجنرال فلورى (Fleury) الذى ارتبط الوالى معه بصداقة وشرحت له بقدر الإمكان ما كان من الممكن أن يبدو غير مفهوم بالنسبة للإمبراطور فى المقطع الأخير من خطاب الخديو.

* * *

وبعد ثلاثة أيام من تسليم الخطاب أخبرنى فلورى برغبة الإمبراطور فى رؤيتى، وكان يريد تحديد موعد مثولى أمامه لليوم التالى. فهمتُ أن الإمبراطور يريد الاستفهام بنفسه عن مسألة أثارت اهتمامه الشخصى وفشلت الشروح الناقصة التى قدمها له فلورى أن تجعله قادراً على الإلمام بها. لكن كيف كان يمكننى عرضها عليه بصورة واضحة وكاملة خلال مقابلة كانت بالتأكيد لن تدوم طويلاً؟ كنتُ أعرف ماذا أريد وكان هذا يكفينى وكنتُ أعتمد كالعادة على الإلهام وحسن الطالع. كان الإمبراطور جالسًا على رأس طاولة يتكئ عليها بمرفقه، وفى أثناء المقابلة رفع مرفقه المسنود واعتدل فى جلسته وعَدَلَ رأسه المائل وكان هذا وضعه بالضبط عندما طلب منى أن أشرح له معنى رد الوالى.

فشرحتُ له أن هذا الرد كان بسبب الوضع القائم الذى يضع المعوقات ليس أمام حكومة فخامة الوالى فحسب وإنما أيضا أمام الشعب المصرى كله.

ولكى أعطيه فكرة، قارنت وضع مصر بالوضع الذى كان يسود باريس أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر، هذه الفترة التى كانت فيها عدالة الملك تجد نفسها عاجزة ولا حول لها ولا قوة أمام قوانين كبار الملاك والقساوسة، عاجزة حتى أمام البارونات والمؤسسات الدينية التى كانت تطالب بحق الاستقلال لبعض الكنائس. ومن هذا المنطلق قدمتُ له بشكل مباشر وبقدر الإمكان الصورة التى كانت تعكس

حالة مصر والموقف الذى وضع فيه أهل البلاد وكذلك تلك التى وضعت فيه الحكومة ومضايقات بعض القنصليات التى كانت تصل إلى حد التدخل فى المسائل الخاصة بالضرائب وكانوا يعطون لأنفسهم حق تقديرها وتقييم أسبابها والحجج التى كان يتقدم بها موظفوهم من أجل رفض تسديدها.

كنتُ أركز على هذه النقطة التى كانت توضح بنودها التحفظات التى وردت فى خطاب الوالى بخصوص الطلبات التى تقدم بها المسيو دى ليسبس. وحتى أمهد للإمبراطور السبيل الذى يجعله يقف فى صف هذه التحفظات. مررتُ أيضًا بشكل مختصر على المساوئ الناتجة عن هذه القوانين المزدوجة التى تحكم حركة التبادل التجارى، ولكننى أسهبتُ فى الحديث عن المخاطر التى كان يمثلها هذا الوضع. وتساءلت أمام الإمبراطور ما الفكرة التى من الممكن أن يأخذها المواطن المصرى عن العدالة فى أوروبا وهو محروم من حقه وينساق من أجل عقد صفقة تجارية واحدة أمام قنصليتين أو ثلاث ويكون عليه التعامل مع اثنتين أو ثلاث من الجنسيات الأوروبية المختلفة؟ بدأ المواطن المصرى فى النظر إلى الحضارة الأوروبية بنظرة خاطئة أو باحتقار، وبدأ ينظر إلى هؤلاء الذين كانوا يتباهون بها أمامه أو يمثلونها بمشاعر العداوة والخصومة. كان يجب علىَّ وأنا أتحدث إلى رجل مثل الإمبراطور أن أركز وأُبرز هذا الجانب من المسألة، واكتشفتُ أننى استطعتُ أن أجذبَ اهتمامه. فقال لى: «لكن كيف؟». فقلتُ له: «لقد فكرنا يا سيدى فى أن محكمة تطبق قانونًا موحدًا ستصبح الدواء الوحيد الفعال للموقف. وفكرنا يا سيدى أنه ونظرًا لطبيعة المنازعات التى كان يجب أن نعهد إليها بها، كان من الضرورى الإرسال فى طلب قضاة أوروبيين كى يشاركوا المصريين منصة القضاء. إن قضاتنا المصريين لديهم إحساس عظيم بالمساواة وكانوا على دراية تامة بعادات وتقاليد وأفكار البلاد، أما ما ينقصهم من علم واستقلالية فسوف تعطى لهم بواسطة القضاة الأوروبيين.

فقال الإمبراطور معلقًا: «إن الفكرة كبيرة رغم بساطتها». فقلتُ له: «نعم يا سيدى ولكن دور المحكمة لن يقتصر على كونه حلقة وصل بين المصريين والأجانب الذين يبعد كل واحد عن الآخر، العادات والتقاليد وطريقة التفكير، وسيكون على المحكمة حماية حقوق الشعب ضد ممارسات السلطة وموظفيها.

ولقد وافق الوالى على وجودها؛ لتكون الفاصل بين الشعب والموظفين وبينه. إن سلطة الوالى فى مصر عظيمة لا شىء يحول بينه وبين الشعب لا طبقة وسطى ولا لجان مكونة ولا مؤسسات، حتى لجنة العلماء التى تكونت منذ عهد محمد على مهمشة تماما. إن ما يحكم البلاد ويُحرك كل آليات الحكومة هو نظام تعسفى وسوف تتحكم المحاكم فى هذا التعسف وستكون بالنسبة لنا يا مصريين «الماجنا ـ كارتا (Magna Carta)».

فقال لى الإمبراطور: «ولكن ما تفعلونه فى مصر يعد ثورة أخلاقية وهو الأمر الذى من شأنه أن يؤثر تأثيراً كبيراً على مجريات الأمور فى الشرق». (كانت هذه هى نفس الفكرة التى أعرب عنها اللورد ليونز Lyons وقالها تقريبا مستخدما نفس العبارات). فقلتُ للإمبراطور: «نعم يا سيدى أعرف هذا». فقال لى: «ماذا يقول واليكم عن هذا؟». قلتُ له: «سيدى عندما أتيح لى شرف عرض هذه الأفكار عليه كان رده أنه يقبلها وأنه بتغيير نظام الوراثة بحيث يصبح ابنه هو ولى العهد سوف تكون لديه العدالة التى تمكنه من أن يتكئ عليها فى حالة أن تسلب منه حقوقه ويتم حرمانه منها».

رأيتُ الإمبراطور وقد ارتسمت على حركة شفتيه ابتسامة تلقائية، ثم نهض فرجوته إذا وجد الفكرة جيدة أن يكون تنفيذها تحت رعايته وحمايته. فوعدنى بأنه سيتحدث عن الأمر مع المسيو دى موستيه؛ لقد أثرت اهتمامه فلم يكف عن تشجيعى حتى أعرب عما فى نفسى من أفكار. . وكى لا أكرر نفسى دائمًا كنتُ حريصًا على ألا أدون مما أكتبه لكم الآن سوى مسودة عن التطورات التى عرضتها عليه.

وتحاشيت فى القسطنطينية عن عمد أن أقول إن الخديو سوف يخضع للقانون والمحاكم فى إطار علاقته مع الشعب. كنتُ أتحدث عن التأثير غير المباشر الذى لا بد من أن تمارسه المحاكم على تصرفاتنا مع الشعب المصرى. كانت الظروف فى باريس مختلفة وكذلك المناخ، كان الوالى فى أثناء حديثى مع سموه يميل إلى ممارسة الليبرالية، وكان من المعقول جدًا أن يفعل ذلك أيضًا فى تعامله مع المصريين؛ كان هذا هو الهدف الحقيقى. مصر التى خضعت منذ آلاف السنين لحكم الفرد، كانت

ستجد الماجنا ـ كارتا فى العدالة التى سيتم تأسيسها . أخيرًا سيجد المصرى الأمان والأمن وسيتمكن من الاستفادة من كل خيرات مصر . وسيستطيع القول إنه وإلى الأبد تمكن من إخراج الرق والعبودية من البلاد .

وقدمتُ تقريرًا مفصلاًعن هذه المقابلة للوالى ، وأصبحت الكلمة التى ألقيتها بالنيابة عنه مدعاة للفخر والشرف ، وأصبح بسبب ذلك كل ما أعرضه عليه بالضرورة رائعًا .

* * *

بما أننى وصلتُ إلى هذا الحد من ذكرياتى أعتقد أنه يجب عليَّ أن أذكر كلمة تقدير قالها فى حقى فيما بعد الجنرال إيجناتيف .

قال فيها : «لم أر مفاوضات انتهت نهاية جيدة مثل تلك التى أجراها نوبار ، لقد نجح بتقديم كلمات سيئة عن سيده فى الحصول على ما يريد» . إن هذا الثناء كان يبدو لى أن فيه شيئًا من السخرية والتهكم لأننى لم أقل أبدًا شيئًا من شأنه أن يضر بسيدى فى أثناء الفترة التى كنتُ أقود فيها المفاوضات فى أوروبا أو فى القسطنطينية بعد أن عهد بها لى الوالى لثقته بى . لم أقل أبدًا شيئًا من الممكن أن يضايق سيدى ولم أتحدث بشىء من الممكن أن يمس شخصيته . لقد تحدثتُ عن السلطة المطلقة التى امتلكها فى مصر مثله مثل من سبقوه ؛ تحدثتُ عن المساوئ التى كانت تنجم عن الممارسة غير المتقنة وغير الحضارية لهذه السلطة . لقد انتقد هذه السلطة . لقد كنتُ فى حدود دورى أتكلم وأتصرف ، وكانت الطريقة التى أعمل بها أو أعبر من خلالها عن نفسى لا يمكن إلا أن تشرف الوالى حيث إننى كنتُ أقدمه على أنه رجل يرغب فى الخضوع للقوانين وشخص يضع العدالة ميزانا بينه وبين بلاده ولم أتطرق أبدًا إلى الحديث عن شخصه طوال هذه الفترة .

لدى شهادة الوالى نفسه أقولها لكم بصفة عامة بخصوص هذه النقطة . بعد سقوطه مريضًا وفى أثناء وجوده فى فيشى وفى أثناء حديثه مع أحد أصدقائه المقربين القدامى تطرق الحوار إلى الحديث عن المحاكم ، عن العدالة التى سوف تكون السبب فى سقوطه فقال الوالى : «لقد حذرنى نوبار قبل بدء المفاوضات أن المحاكم

سوف تحد من سلطتى المطلقة ولكن على الرغم من هذا يجب أن أرد إليه هذا الحق ؛ لقد حذرنى دائما». إن الشخص الذى نقل لى هذه العبارات لم يكن لديه أى مصلحة لقولها أو ذكر شيء لم يحدث.

* * *

كان الوالى على وشك الرحيل عندما وصلتنى برقية للانضمام إليه وأصر دى ليسبس على التمسك بفكرة الانضمام إلينا فى (أغسطس ١٨٧٦). أراد الوالى تجنب أى مقابلة شخصية معه وحكم علىَّ أن أبقى فى نفس العربة معه ومع دى ليسبس طوال الفترة التى سوف تستغرقها الرحلة إلى ميناء طولون. وكان أمراً مرهقًا لأن المسيو دى ليسبس كان يسعى فى كل فرصة إلى عرض مشروعه على المائدة، وكان الوالى يلقى النظرات تجاهى فكنتُ أرفض وآخذ على مسئوليتى هذا الرفض. وأكرر عليه أنه لم يكن من الممكن الموافقة على هذا العقد إلا إذا أصبحت لدى الحكومة الضمانات الكافية فى مواجهة المستفيدين من الأراضى. يعنى سيصبح هذا الأمر ممكنًا عندما تُقبل المحاكم ويتم تأسيسها. كنا على وشك الدخول إلى محطة طولون عندما سألنى دى ليسبس إذا كنت أرى أى اعتراض فى إعطائه خطابا يلزم الحكومة بقبول الترتيبات المقترحة عندما تؤسس المحاكم فقلتُ له: «ليس عندى أى اعتراض وسأفعل ولكن فقط بعد موافقة سمو الوالى». ووافق الوالى.

صعدنا على متن اليخت نبحث عن ورق، أى ورق، لم يكن هناك أى ورق. أخيراً وجدتُ ورقة نظيفة تقريبًا وإلى حد ما كانت صالحة للكتابة وخاليم (ريشة بالتركية) وحبراً جافا أضفت إليه قليلا من الماء فعادت إليه خصائصه، وفى أثناء رفع الهلب والإبحار كتبتُ خطابًا بأمر من الوالى موجه للمسيو دى ليسبس ذكرتُ فيه أن الوالى يقبل التسوية المقترحة، بشرط عدم تفعيلها إلا عندما يتم تطبيق العدالة والأمن للجميع فيصبح أمراً راسخًا.

استأذن دى ليسبس من الوالى بعد حصوله على الخطاب وقام الوالى بدوره بضمى بين ذراعيه لوداعى. قال لى دى ليسبس عندما نزلنا إلى القارب الذى

كان سيتقلنا إلى المرسى: «أتعرفون ماذا قال لى الوالى؟ قال لى: خلصونى من أوتر Outry (كان القنصل الفرنسى العام حينذاك فى مصر) وسوف أخلصكم من نوبار». وضحك دى ليسبس؛ مَنْ أصدق دى ليسبس أم الوالى؟ كان الأمر لا يهم بالنسبة لى.

أتذكر الآن صديقا لى واسع الأفق ويتمتع بروح مرحة وصبر وثقة، بمعنى أدق رجلاً يحكم على الأمور دائمًا بشكل صحيح قال لى - عندما بلورتُ له الفكرة التى كانت فى ذلك الحين على حد فهمى قد بدأت تأخذ اسم الإصلاح (La Reforme) - إن تنفيذ الفكرة سوف يستغرق منى حوالى ستة أو سبعة أعوام وكنتُ أقول لنفسى فى منتهى السذاجة يبدو أن التوفيق هذه المرة قد خانه، وإن الموضوع لن يستغرق سوى حوالى ثلاثة أو أربعة أشهر بعدها أتمكن من إدخال العدالة فى مصر، وهذا لأننى كنتُ أرى فى الإصلاحات شيئًا حسنًا للجميع، فالعقبة الكبيرة وهى الآستانة وكان علاجها معروفًا، لكننى لم أكن أستطيع أن أتصور أن ترفض أوروبا أو تضع العقبات أمام مسألة كانت ترمى إلى تدعيم موقف مصر وتقويتها وتطوير تجارتها، وهو ما كان فى صالح تطوير تجارة القوى العظمى. لم يتأخر الوقت حتى تبينتُ بأننى المخطئ وأن صديقى كان على صواب.

* * *

علمتُ عند وصولى إلى باريس (سبتمبر ١٨٦٧) أن المسيو دى موستيه كان معارضًا تمامًا للفكرة ويرى أن تصرفات القناصل تتوافق تمامًا مع الامتيازات، وكانوا يقولون إن ما أسميه أنا تجاوزات فى مواجهة السلطة وإفراطا وكل هذه الطرق فى التعامل، إنما هى فى كلمة واحدة خروج عن النص من جانبى، بل وعلى الأخص خروج عن روح الامتيازات، وأن فرنسا لا ترى أى ضرورة فى التخلى عنها. إن كان هناك شيء من طبيعته أن يُثير دهشتى كانت هذه الأقوال التى كانوا ينسبونها إلى الوزير الفرنسى؛ لم يكن فى وسعى أن أصدق، وكان من المستحيل ألا أحاول التوصل إلى الحقيقة، لكن هذه التصريحات أكدها لى القنصل الفرنسى العام الذى نصحنى بشكل ودى بالتخلى عن الفكرة والعودة بسلام وهدوء إلى مصر. آه! هذه لا، لأننى كنتُ آمل حقيقة وأتوقع أنه بعد مقابلتى للإمبراطور

ستبادر الحكومة الفرنسية بمساعدتى بل إنها ستأخذ المبادرة وتتقدم كل القوى العظمى الأخرى فى قبول فكرة كان الإمبراطور يرى أنها عظيمة ومنحها المساندة الكاملة والتامة .

لكن يبدو أن الأمر كان غير هذا أيضًا ، وكان عليَّ أن أستعلم بنفسى عن هذا الموضوع . وعلمتُ بعد ذلك أن الإمبراطور كان قد تقابل مع المسيو دى موستيه وأبلغه بما عرضته عليه فأثار المسيو دى موستيه العديد من الاعتراضات التى يمكن أن نلخصها فى هذه الكلمات التى من المحتمل أن يكون قد قالها للإمبراطور . حيث إنه لم يخف عليه أن الامتيازات وكل هذه التصرفات التى تحت ستارها تدخلوا فى شئون مصر كانت بمثابة البنيان الهش ، لكنه هو الذى عليه يرتكز التحرك الذى تمارسه فرنسا لاسيما فى مصر ، وكان يكفى إزالة قطعة واحدة منه كى ينهار كله ، لذا يجب الحرص على عدم المساس به ، وأننى تحت ستار هذا التنظيم القضائى أستهدف نفوذ فرنسا ، وقال إنه ربما كان هناك حل بديل عن طريق القنصليات يمكن من خلاله الاستعانة ببعض الوسائل من أجل تسيير الأمور فى الاتجاه الصحيح ويحدث التغيير . لكن المسيو دى موستيه نسى أن الأمر هنا كان يتعلق بالنظام الداخلى ، بمعنى آخر يتعلق بشأن كان للناظر كل الصلاحيات والسلطة من أجل تسويتها .

وعلى الرغم من ذلك فإن المسيو دى موستيه يبدو أنه أحس بضرورة أن يفعل شيئًا فى مواجهة الاتهامات العلنية التى اتهمته بها واعتقد أنه سيتمكن من دحض طلباتى عن طريق ما يشبه الامتحان ، وعلى هذا شكل فى الوزارة لجنة لتقصى الحقائق كان عليها أن تتابع سير العمل والنظام فى كل القنصليات الفرنسية فى الشرق ، وأن تفحص ما إذا كان هناك أى تعديلات من الممكن القيام بها .

وتم فى الحال دعوة كل المفوضين الموجودين فى مصر وسوريا وكل أنحاء تركيا لوضع تصوراتهم وملاحظاتهم ، ووجه لى أيضًا دعوة لحضور أعمال هذه اللجنة ترددتُ فى قبولها ؛ لأنه لا شأن لى فى مسألة تخص النظام الداخلى فهى لا تهم سوى الوزراء . لكن برغم ذلك لم أكن أستطيع أن أفعل سوى قبول الدعوة ووضع شكوكى جانبًا وأتصرف بوصفى شخصا يحمل حملاً ثقيلاً جدًا وهو سائر على قدميه .

وفى أثناء هذه الأحداث زارنى شخص كنتُ قد عرفته منذ زمن بعيد فى الإسكندرية . أطلعنى هذا الشخص ـ وكان ممثل إحدى الشركات الفرنسية التى حصلت على عقد الإنارة والغاز ـ على بند كان مكتوبًا بشكل سيئ قام بتصحيحه بحسن نية وأمانة ولولا ذلك لكان من الممكن أن يُفتح علينا باب الاعتراضات التى ستقوم الشركة بالإفراط فى استغلالها ؛ وأستطيع أن أقول : إنه فى الوقت الذى كان يبحث فيه الجميع عن الحجج من أجل إثارة البلبلة والمطالبات ، لم يدع العقد الذى تقدم به المسيوماينورى (Maunoury) أى مجال لوجود الصعوبات لأنه كان صحيحا تمامًا . كنت قد وضعت فيه ثقتى الكاملة من قبل . وتلقى بصفته أحد النبلاء الفرنسيين الدعوة لحضور أعمال اللجنة وأخذ مكانه فى الهيئة المركزية بها .

كان الرجل يعرف الهدف الذى أسعى إليه ، لأن مذكرتى جعلت منه أمرًا معروفًا لدى الجميع ، وعرض عليَّ بصفته محاميًا قد سنحت له فرصة الاطلاع شخصيًا على العوائق التى كان يشكلها وجود هذه المحاكم السبع عشرة على التجارة وكل أشكال التعاملات الأخرى بعض الأمثلة التى ساعدت على تحديد أفكارى فيما يخص مسألة حقوق الملكيات الخاصة ، لكن هل كان السيد ماينورى يبحثُ هو أيضًا أمر محكمة موحدة؟ لم تعد إذن موافقته على المشروع ومساندته لى أمرًا غريبًا ، كذلك الأفكار التى كانت تشاركنى إياها الشخصيات الحكيمة والمتحضرة فى الإسكندرية حيث تحدثوا معى عن مبادرتى لتأسيس هذه المحكمة الموحدة بمشاركة الحكومة وأعربوا عن مخاوفهم بأنها ستجد نفسها دائمًا تحت سيطرة الوالى بحكم منصبه .

مكننى هذا الحديث من تبين الميزة من وراء حجب جزء من المشروع كنت أفكر فى طرحه أثناء المرحلة الثانية من الخطة التى كنتُ أنوى عرضها على اللجنة ، ولكننى صرفتُ النظر تمامًا لسبب واحد فقط ، أنه كان يمس المصالح المشروعة للتجارة الفرنسية . فى اليوم التالى جلب لى المسيو ماينورى عملاًملخصًا ، ولكنه واضح بشكل جاذب للانتباه جدًا أورد فيه كل السلبيات التى ستعانى منها التجارة من جراء تعددية المحاكم ، ووضع فى يدى سلاحًا ؛ لأنه إذا كان من الممكن أن تتغاضى الحكومة الفرنسية عن الموقف الذى وُضع فيه المصريون والإدارة المصرية بسبب هذه التجاوزات ، فما كان من الممكن أن تغض الطرف عن مصالح مواطنيها

التجارية والصناعية بعد أن باتت هذه السلبيات تهددها وخصوصا بعد أن يتم عرض هذه السلبيات على الملأ وفى وضح النهار.

* * *

لم يستغرق الأمر منى وقتًا طويلاً كى أتبين أن هؤلاء السادة اجتمعوا لا لكى يسمعوا إلى التجار ورجال الصناعة المهتمين وفحص وبحث إمكانية اتخاذ إجراءات من أجل تسهيل التعاملات وتطوير الصناعة، إنما كان هدفهم تهديدى حتى لو استدعى الأمر إثبات أن ما كنتُ أعُدُّه إسرافا وظلمًا وتعسفًا ومخالفة للاتفاقيات والمعاهدات ـ وهى أمور كنتُ أطالب بتقويمها ـ لم تكن أبدًا تعسفا ولا مخالفة للاتفاقيات، ولكنها نتيجة طبيعية ومنطقية لهذه الاتفاقيات ومرتبطة بها بشكل وثيق جدًا وتُشكل معها نسيجًا واحدًا متكاملاً. كانت نتيجة هذه الادعاءات والمرافعات أنه ليس من حقى الشكوى، وأننى أقوم بكيل الاتهامات الجزافية وبخاصة وأن الأمر كان يسير كالمعتاد فى كل وقت.

ساند المسيو فراند جيران (Ferrand Girand) هذا الرأى من الناحية القضائية وكذلك سانده المسيو تيسو (Tissot). احتدم النقاش، وكان تيسو ممثل وزارة الخارجية يحمل ضدى مشاعر العداوة. فى الحقيقة لم أكن قادرًا على فهمه، وكانت ملاحظاته تخرج بنبرات حادة وطريقة حديث عدوانية فى حد ذاتها تحمل الكراهية ضدى وضد الوالى. كنتُ أحاول أن أتحاشى الانسياق وراءه فى هذا الطريق وفضلت أن أوجه حديثى إلى أحد القضاة وهو النائب العام لإقليم أميان (Amiens) الذى كان موقفه تجاهى يبدو أكثر تعاطفًا.

قلتُ لهم: «فلنفترض وأقول فلنفترض أن الوضع الراهن للأشياء هو نتيجة مفترضة ومنطقية للاتفاقيات وتشكل معها كيانا واحدًا (وهو ما أعارضه تمامًا) لكن هل يمكننا إغفال السلبيات الناجمة عنها حتى بالنسبة للتجار الفرنسيين الذين وجدوا أنفسهم يعتمدون لا على قنصليتهم فقط لإنجاز المعاملات وإبرام الاتفاقات، وإنما على كثير من القنصليات الأخرى التى تطبق القوانين المختلفة؟! والنتيجة أن هذا التاجر سيكون مجبرًا على التعامل مع شخص أو عدة أشخاص ينتمون إلى جنسيات أخرى، وفى هذه الحالة لن يكون هناك فرصة أو مجال لفحص ودراسة

مقترحات الوالى الرامية إلى تأسيس محكمة موحدة لتسهيل المعاملات التى تعوقها حاليًا وجود سبع عشرة محكمة مختلفة تطبق سبعة عشر قانونًا مختلفًا».

استفدت من وجهات نظر المسيو ماينورى وعرضت المسألة على الملأ حتى لا أترك النقاش يتشعب إلى متاهات أخرى. لم يستطع النائب العام أميان سوى أن يجد افتراضى منطقيا وعقلانيّا، وتقرر أن أقدم اقتراح الوالى كتابيًا وبشكل أكثر تفصيلاً من مذكرتى.

كنتُ أرى بوضوح تام أن اللجنة لم تشكل إلا من أجل إدانة الوالى والبحث عن وسائل رفض المشروع، وذلك من خلال مساندة الاتجاه الذى تسير فيه مقترحات الوزير. كنت أعتقد أيضًا أنه من الضرورى لا من أجل اللجنة، وإنما لتوضيح الأمر أمام القوى العظمى الأخرى التى ستفحص المشروع، أن أكتب مذكرة صغيرة عن الامتيازات والأسباب التى أدت إلى التجاوزات.

إن هؤلاء السادة والمسيو فراند جيران كانوا يدعون بأن الأمور العادية التى أصفها بالتعسف كانت نتيجة حتمية للامتيازات وتشكل معها وحدة لا تتجزأ، وأنها كانت موجودة منذ وقت طويل - نستطيع القول بأنه أبدىّ - بينما كنتُ أعرف أن هذا الكلام غير دقيق؛ لأنه فى عهد عباس كان النظام مختلفا تمامًا ولم تحدث التغيرات إلا فى عهد سعيد، حيث تعاظمت واكتملت صورة التعسف فى استخدام الامتيازات. لكن ما الظروف التى أدت إلى هذه التغيرات؟ كيف بدأت ومتى؟ وما أسباب الانحراف الواضح عن النظام الذى كان يحكمنا فى عهدى محمد على وعباس؟

لذا قررتُ من أجل تصحيح هذه الأفكار والمعتقدات أن أعيد كتابة قصة هذه التصرفات وكذلك الأسباب التى أدت إلى وجودها.

* * *

برغم أننى تحدثتُ عن هذه الأحوال عندما سردتُ عليكم ما حدث فى عهد سعيد فأعتقد أنه يجب عليَّ تكرارها باختصار.

إن السبب الأول والأساسى ونقطة انطلاق هذه التصرفات الخاطئة يكمن من

وجهة نظرى فى نص الامتيازات نفسها التى نصت على أن المحكمة الإقليمية هى التى تملك سلطة الفصل فقط فى أى خلاف يحدث بين أجنبى وأحد الرعايا وبغض النظر عن الشاكى أو المشكو فيه، لكن لم يكن لهذه المحكمة حق النظر فى أى قضية إلا بوجود مترجم القنصلية ولذلك لم يكن من الممكن النطق بأى حكم إلا فى وجوده.

وعلى الرغم من أنه لم يكن من الممكن النطق بالحكم فى هذه المحاكم على أحد من الرعايا الأجانب إلا فى ظل وجود ممثل من القنصلية فإن هذه الامتيازات كان يتم متابعتها بصرامة حتى نهاية عهد عباس باشا، وكان من السهل ملاحظة ذلك. إن لجنة المحلفين التى اعتمدها محمد على بموافقة شخصية منه لتحضر مع محافظ الإسكندرية جلسات المحاكمة ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمشكلة تنشب بين الأهالى والأجانب، كان أعضاؤها مازالوا على قيد الحياة وقد ذكرت أسماءهم أمام اللجنة المجتمعة. حقيقة أن أحداث عامى ١٨٤٨ و ١٨٤٩ فى أوروبا جلبت إلى مصر جموعا ذكية، ولكنها كانت مجردة من كل الموارد ولا تملك أى رأس مال سوى قدرتها على حسن التصرف. ومع ازدياد الجاليات والمجتمعات الأوروبية، ازدادت التعاملات والعلاقات بين الأهالى والأجانب وأصبح التعامل والاحتكاك بشكل يومى، ولأن هناك اختلافات فقد نشبت الخلافات.

نظرًا لطبيعة المبادلات التجارية السائدة كان الوطنى تقريبًا هو صاحب الحق وهو الشاكى دائمًا. كان يُقدم طلبه أو تظلمه على عريضة مكتوبة (مظلمة) إلى حاكم المدينة فيقدمها الأخير إلى القنصل ويُطالب بوجود الشخص الذى قُدمت ضده الشكوى. كان القنصل يحول أو لا يحول، ويُرسل أو لا يُرسل إخطارًا بالحضور للشخص المطلوب مثوله وكان مواطنه يجد أنه من الأفضل أن يتخلف عن الحضور أمام الحاكم وبعد أن يجد الأمير نفسه حائرًا ومطالبًا بالإسراع، كان يكتب إلى القنصلية مرة أخرى يطالب بإصرار وطبقًا للوائح الامتيازات أن يتقدم على الأقل مترجم القنصلية بالنيابة عن المشكو فى حقه. لكن المترجمين كانوا من الوطنيين، ولا تزيد رواتبهم عن جنيهين أو ثلاثة جنيهات شهريًا كانوا يمارسون هم أنفسهم التجارة ويرتبطون بعلاقات عمل مع معظم موظفى السفارات التى يعملون بها

وكانوا يجدون دائمًا أنه فى صالحهم عدم التوجه إلى مقر الحاكم ويختلقون فى سبيل ذلك ألف حجة وحجة.

وكان القناصل أنفسهم باستثناء القناصل العموميين للقوى العظمى يمارسون التجارة وكان من الممكن أن يجدوا أنفسهم جزءا من الشكاوى المقدمة أمام الحاكم وبالطبع كانوا يثنون موظفيهم عن الرد على الدعاوى المقدمة إليهم من الحكومة. وإذا لم يكن لدى القنصل مصلحة مباشرة فى منع موظفيه من الذهاب فكان دائمًا له مصلحة فى أن يحتفظ بسمعته أمام رعايا دولته؛ لأن وضعه أمام حكومته كان يعتمد إلى درجة كبيرة على مشاعر الجالية التى كان من السهل عليها تهديد أو إقصاء القنصل.

وأيّا كانت الأسباب والحجج التى كان المدعى عليه أو المترجم عنه يتقدم بها لم يكن المحافظ يستطيع شيئًا حيال ذلك وينتهى الأمر بالوطنى بعد طول انتظار وضياع وقته بأن يتوجه بنفسه إلى القنصل مطالبًا إياه بتحقيق العدالة والحماية (هذان اللفظان لهما نفس المعنى ويعنيان نفس الشىء بالنسبة له) وإذا وجد القنصل نفسه مستعدًا ولديه الرغبة فى أن يفعل شيئًا كان يحاول بالطرق الرسمية تهدئة الموقف وتلبية مطلبه. لكن سواء كان فى قدرته التوصل إلى ذلك أم لا فإنه لم تكن لديه أى سلطة على موظفيه ثم يبدأ المحامون فى مساندة «حق المواطن فى الخارج» الذى بموجبه كان من حق الأوروبيين جميعًا ألا يرجعوا إلاّ إلى محاكم قنصلياتهم فى أى مسألة أو قضية أيّا كانت. ولما لم يلق هذا الأمر اعتراضا من أى شخص أقرت فكرة أن الامتيازات تطبق مبدأ «حق المواطن خارج الحدود» وتعمل بموجبها. وإذا لم أكن مخطئًا كان القنصل الإيطالى هو أول من بدأ فى محاكمة الأهالى الذين يأتون إليه لطلب حماية القنصلية ثم تبعته فى ذلك بقية القنصليات وسارت فى نفس الطريق وتبعت نفس المثال. حدث كل هذا بعيدًا عن الحكومة، وأصبح المبدأ الذى ينادى بأن محكمة المشكو فى حقه لها حق نظر القضية أمرًا واقعًا، بل أصبحت تقبله بوصفه مبدأ تم إقراره نصا فى الاتفاقيات.

* * *

لقد كتبتُ مذكرتى التفصيلية التى قدمتها إلى اللجنة بهذا المعنى. كان هؤلاء

السادة وبخاصة المسيو تيسو يعتقدون أنه يجب إلقاء بعض من أجواء الشك على مسألة التعويضات التى كنا مجبرين على دفعها برغم أنها ضد كل القوانين العادلة كما كنتُ أصفها . وإضافة إلى هذه الفكرة ذكرتُ فى مذكرة ثانية كثيرا من الحالات كانت كلها تابعة للقنصلية الفرنسية لأنه لم يعد أمامى سوى الإحراج بوصفه خيارا لمواجهة هذه اللجنة . وأرفقتُ بهذه المذكرة ترجمة إلى الفرنسية لأصل التماس كتب باللغة العربية قدمته إلى جناب الوالى مقدمًا من ملاك منازل فى الإسكندرية يشكون فيه من المستأجرين الأجانب الذين يماطلون فى دفع الإيجار ، ويشكون أيضًا من عدم قدرتهم على استعادة عماراتهم وأنهم لا يجدون أى قانون أو عدالة تحميهم .

وأخيراً قدمت المذكرة التى طلبتها منى اللجنة بخصوص مشروع الوالى بشكل موجز :

تأسيس محاكم مصرية حيث يرسل سموه إلى القضاة الأوروبيين للعمل فى ساحاتها ويختارهم من بين القضاة الذين ما زالوا فى الخدمة من مختلف البلاد الأوروبية إلى جانب القضاة الوطنيين ، وحددت الأغلبية للقضاة الأجانب مع حق رفض أى دعوى ؛ كانت من المفروض أن تنظر هذه المحاكم فى مختلف المنازعات القضائية التى تنشب بين الأهالى والأجانب من دون تمييز لأى قومية أو جنسية سواء كان هذا أو ذاك مدعيا أو مدعى عليه . كان من المفروض أن يخضع الوالى وإدارته الشخصية وإدارات الحكومة المختلفة لأحكام هذه المحاكم وقوانينها التى ستختص بصفة عامة بالنظر فى كل الخلافات التجارية والمدنية وحتى المنازعات على الأرض الزراعية .

واقترحت فى مذكرتى الأولى أن تشكل المحكمة بوجود القضاة الأوروبيين وتكون الأغلبية للقضاة الوطنيين ، وقد استبعدتُ من المقترحات أن تقوم المحكمة بالنظر فى الخلافات المتعلقة بالأراضى الزراعية ، وعند أول فرصة سنحت لى وسط الصعوبات التى كانوا يضعونها أمامى قمتُ كنوع من المناورة بعرض ما كان يدور فى ذهنى دائمًا وكنتُ منذ البداية أخشى الإفصاح عنه . وهو أغلبية للقضاة الأوروبيين وقدرة مطلقة للمحكمة للنظر فى كل المسائل القضائية أيّا كانت طبيعتها . حتى إننى لم أطلب موافقة الوالى على هذا التصرف . ألم أقل له من قبل

إن قوة حجتنا مستمدة من الأمن والأمان اللذين سيجدهما الجميع فى مصر الأجانب مثل المصريين؟

* * *

وأطلعتُ بعد ذلك اللورد ليونز (الذى كان فى ذلك الحين قد انتقل من العمل فى السفارة البريطانية بالقسطنطينية إلى سفارتها فى باريس) على الحجج التى قدمتها الحكومة الفرنسية بخصوص الامتيازات والتجاوزات التى أدخلت على نصوصها، ولم يكن هناك شىء غامض فى هذه الحجج فإن وجهة نظر الوزارة الفرنسية لم تكن غامضة ولا سرّا. إن كتاب السيد فراند جيران المعلق على ذلك كان عبارة عن قانون منشور يوضح بنود هذه الاتفاقيات، وقد قدمتُ له نسخة من مذكرتى مبينًا فيها الأسباب التى أدت إلى مولد وتفاقم هذه الانحرافات والتجاوزات ووضحت الأسباب التى تستدعى ضرورة تأسيس المحاكم والعمل على تفيعلها.

لم أسمع بعد ذلك أى أنباء عن اللجنة، وعلمت أن كثيرا من الوكلاء والمفوضين الفرنسيين المقيمين فى مصر كانوا موجودين حينذاك فى باريس حيث تم استدعاؤهم للسؤال. كما تم أيضًا الاستماع إلى المسيو ماينورى، وبشكل عام فإن المشروع لم يلق قبولا لدى هؤلاء السادة وكان هذا طبيعيّا حتى إن المسيو ماينورى كان ينظر إلى المشروع بشىء من الريبة، لكن مع اعترافه بمساوئ هذه المحاكم المتعددة أكد على ضرورة وجود محكمة واحدة وقانون موحد للنظر فى الخلافات التى تنشب بين الأوروبيين من الجنسيات المختلفة والمصريين.

نجم عن هذه القرارات شعور بالريبة سواء كانت هذه الريبة طبيعية أو مبنية على أساس أو محسوبة. وقد ظهر هذا الشعور بالقلق فى مصر بين القنصليات (لكن أسرع لأضيف ما عدا بعضها) كذلك بين أوساط معظم السكان الأوروبيين. كان السبب الحقيقى وراء هذا القلق رغبة البعض فى الحفاظ على نفوذهم ومراكزهم أمام مواطنيهم واستمرار وساطتهم فى حل المشكلات التى كانت تنشب مع الحكومة، وعند آخرين رغبة فى استمرار الأمور فى ظل نظام مشوش يخدم مصالحهم سيزول بمجرد تأسيس نظام يقنن الأمور. ولم تكن هذه الرغبات والأهداف ذات طبيعة يمكن الإفصاح عنها أو إثارتها بشكل علنى، ولكنها أخذت شكل الارتياب فى

الوالى وفى طريقة تفكيره التى أنكروا اتسامها بأى صراحة عرفوها فى سعيد، وكانوا يشككون فى إمكانية وجود محكمة مستقلة كانت بالضرورة كما يقولون ستخضع لإرادة الوالى وتكون وسيلة لتقنين تعسفه. إن الأوروبى فى مثل هذه الظروف كما كانوا يعتقدون سيكون قد نزل إلى مستوى الفلاح.

لقد لخصت لكم بشكل دقيق وبقدر الإمكان مشاعر أغلبية السكان الأوروبيين فى مصر دون تعليق ودون مناقشة مكتفيًا بالتعبير عن رأيى وشعورى الشخصى، وهو أن المؤسسة الجديدة والإصلاح القضائى لن تهوى بالأوروبى إلى صفوف الفلاح كما ادعوا وإنما على العكس كان الهدف منها الصعود بالفلاح إلى مستوى الأوروبى وأن توفر له شروط الأمن والأمان التى يتمتع بها الأوروبى. على أى حال كان من المؤسف أن المشاعر العفوية أو الخفية التى تسود داخل القنصليات كانت بهذا الشكل المبالغ فيه ويتم الإفصاح عنها بشكل عنيف وصريح هكذا لأنه كان من الطبيعى أن يؤثر على قرارات الحكومات ويعطيها حجة تستند إليها، وتعطيهم سببًا يقنعهم بالوقوف إلى جوار الذين يرون فى الإجراء المقترح أمرًا يتعارض مع آرائهم ومعتقداتهم السياسية، وبالتالى إضعاف حجة هؤلاء الذين يرون فى الإصلاح وسيلة لتنظيم مصر وتطوير المعاملات التجارية فيها.

* * *

انتهت اللجنة من عملها وقدمت تقريرها إلى الوزارة (ديسمبر ١٨٦٧)، وقد سلمنى المسيو أوترى نسخة مطبوعة منها.

وباختصار فقد أعلنت اللجنة أن شكواى بالإضافة إلى أنها انصبت كلها على القنصلية الفرنسية فقد كانت ضعيفة الأساس، وأن الأهالى كانوا يلجئون إلى القنصلية الفرنسية دون تردد، ولكن اللجنة لم تنكر فى الوقت نفسه أن الأمر لم يكن هكذا فى كثير من القنصليات الأخرى التى لم تكن تحترم أبدًا مبادئ العدالة. وأضافت أنها وبسبب تأثرها بهذه العبارات ورغبة منها فى مساندة اتجاهات الحكومة المصرية الليبرالية ستضع فى الحسبان الضمانات المقدمة من أجل تدعيم المحاكم المصرية بأغلبية أوروبية واختيار القضاة من العاملين فى المحاكم الأوروبية مع التمسك بحق رفض الدعاوى الذى مُنح لمختلف الأطراف. لكن بالنسبة لأعمال

المحكمة فلم يكن من الممكن أن تتبعنى فيما ذهبت إليه ولم يكن بإمكان اللجنة بأى حال من الأحوال التخلى عن المبدأ المعترف به بوصفه حقا مكتسبًا والذى كان يجعل محاكمة المدعى عليه ملزمة فى حالة الحاجة إلى نظر دعوى الشاكى . . وكانت تستند فى وجهة نظرها هذه إلى خليط الأجناس والأديان والعادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية لسكان مصر مما كان يجعل من توحيد القوانين والتشريعات أمرًا مستحيلاً .

كانت اللجنة تتحدث عن الخلط السائد بين السلطة القضائية والإدارية ، وكان الفصل بينهما بشكل عملى أمرًا مستحيلاًعلى الرغم من أنه سيتم كتابة ما ينص على ذلك ضمن بنود نص القانون . فلم يكن هناك كما قالت اللجنة تنظيم إدارى ولا نظام فى الخدمات العامة التى كانت كلها فى حالة فوضى ، بل تحدثت اللجنة عن السلطات غير المحددة للوالى وأن إرادته هى النظام الوحيد الذى ينحنى أمامه الجميع . لم يكن فى مقدور أحد معارضة أعماله وسيكون من المستحيل القيام بأى محاولة لتطبيق العدالة طالما ستكون تحت أمره بل ولأن الوالى يتمتع أيضًا بألقاب وامتيازات كانت تخول له حق الانخراط فى كل أفرع الأنشطة الاجتماعية ، لأنه يمتلك جزءًا لا يستهان به من الأراضى يمارس عليها سلطاته التى تجعل منه مزارعًا وتاجرًا ورجل صناعة ومقاولاً ، وأنه وبسبب كل هذه الألقاب سيكون على الشاكين مواجهته بوصفه خصما مباشرا أو غير مباشر . كانت اللجنة تتحدث عن الرعب الذى سيطر على المقيمين من الأجانب بسبب فكرة أنهم سيخضعون لعدالة الوالى . وإلى جانب هذه الأسباب التى كانت هى وغيرها من الاعتبارات التى أخذت بها اللجنة ، لم ترفض اللجنة تأسيس المحاكم ، ولكن رفضت طبيعتها الملزمة للمقيم الأجنبى إذا كان هو المدعى عليه . لقد منحت اللجنة الأجنبى فقط حقّا أو منحته بالأحرى إمكانية الاستفادة من هذه المحاكم فى حالة موافقته عليها أو فى حالة وجود اتفاق مشروط بين الأطراف تقبل هذه المحكمة بوصفها مختارة من جانب المتعاقدين . وفى حالة عدم اتفاق الطرفين كانت اللجنة وبصفة استثنائية تقبل أهلية هذه المحاكم المطلقة والإلزامية على الأجنبى المقيم ؛ للنظر فى القضايا المتعلقة بعقود الإيجار والإجازة فقط .

* * *

وجاء المسيو أوترى للبحث عن ردى، وبالطبع كان الجواب هذا الرفض، لم أستطع أن أنكر أن الوالى بصفته رئيسًا للدولة كان أكبر الوكلاء وأكبر رجال الصناعة وكذلك أكبر ملاك الأراضى فى مصر، كما لم أستطع إنكار أن مثل هذا الوضع يُعَدُّ أمرًا غير طبيعي من شأنه أن يؤدى إلى ارتباك الأمور بشكل ربما لا يمكن تداركه، ولكن من هذا الموقف الذى اتخذت منه الحكومة الفرنسية ذريعة لرفض الإصلاحات، أيقنت على العكس ضرورة تنظيم العدالة ووجود محكمة مستقلة لتدارك الارتباك. كان من مصلحة كل من فرنسا ومصر التوصل إلى وضع يمكنه تدارك المصاعب فى المستقبل.

وقلتُ للمسيو أوترى: «إن الفكرة عظيمة وكبيرة يا عزيزى أوترى. إن الإمبراطور نفسه وجدها هكذا. ولو كنتُ مكانكم لتقدمت الصفوف وأخذ المبادرة، وأذكر هذا تماما للمسيو دى موستيه». وقد وعدنى بتقديم ملاحظاتى لكنه لم يخف عَليَّ أنها لم تقنعه شخصيا. بالفعل عاد يقول لى على لسان الوزير بأنه يعطينى مهلة أخيرة وهى أبعد ما يستطيع الذهاب إليه، وفى حالة الرفض أخسر وفى كل الحالات إما أن أوافق وإما أن أترك الأمر. فقلتُ: «هكذا الأمر إذن يا عزيزى أوترى». فقال: «نعم». فقلت له: «إذن قل للمسيو دى موستيه إننى لن آكل ولن أدخر وسعًا إلا وفعلته حتى أجعل من هذا التقرير هدفى، وسأتطوع من أَجل تقديمه له بنفسى».

* * *

كان الرفض قطعيّا ومستمرا، ولم يكن هناك أمل فى تراجع دى موستيه عن قراره. إن هذه الفكرة لم تكن لديه فقط، بل كانت راسخة فى الوزارة؛ ولذلك كان عليَّ أن أفكر فى سلك طريق آخر. كنت على وشك الذهاب؛ لأجرب حظى فى إنجلترا، ولأحاول استكشاف الطريقة التى تفكر بها الحكومة البريطانية وأسلوب خطابها عندما انضم إليّ فى باريس الكولونيل ستانتون (Stanton) مندوب الحكومة البريطانية فى مصر، حاملاًمعه رد المذكرة التى أرسلتها من قبل إلى حكومته، وكان الرد فى صورة تلغراف أرسل إلى الكولونيل، وكان يجب عليه أن يعطينى نسخة منه.

كان التلغراف فى بدايته عبارة عن مديح فى نظام الامتيازات نصًا ومضمونًا، ثم استطرد ليقول إن الامتيازات تنظم العلاقة بين الأوروبيين بعضهم مع بعض فى الخارج، ولكنها لم تنظم أبدًا العلاقة بينهم وبين الأهالى والسلطات المحلية. كما أن الامتيازات لم تسع أبدًا إلى تخليص الأجنبى من يد السلطات المحلية إذا تعلق الأمر بأحد المصريين أو المصلحة العامة أو الأمن العام.

أما الخلافات والتجاوزات التى استجدت فقد كان لها أسبابها وجذورها الكامنة فى كيفية وأسلوب إبرام الاتفاقيات التى أصبحت تستلزم وجود ترجمان فى أثناء النظر فى أى خلاف، وألزمت أيضًا وجود مندوب باسم القنصلية فى أثناء النطق بالحكم الصادر على الأجنبى. وقد وصفتُ هذين الشرطين بأنهما السبب الأكبر فى التجاوزات. أقرت البرقية بالنقاط المبشرة التى عرضتها فى الفكرة، كما أخبرتنى البرقية بأن حكومة جلالتها ستقوم ببحث الموضوع بكل سرور وستعمل جاهدة على مساعدة الحكومة المصرية من أجل تحقيق هذا المشروع.

وانتهى التلغراف بأنه ضمن القوانين التى ستقوم المحكمة بتطبيقها، وترى حكومة جلالتها أنه ليس من الضرورى إطلاقًا أن تتضمن بنودها أى فقرات من القانون البريطانى. كان هذا التصريح بالنسبة لى شيئا ثمينًا جدًا كما سنرى فيما بعد. غير أن الحكومة البريطانية اقترحت تعيين لجنة للتحقيقات وأن تعطى لهذه اللجنة صلاحيات استشارية بشكل صرف مع الاحتفاظ للحكومات المعنية بحق وحرية التحرك المطلق بعيدًا عنها. ونظرًا لأن المسألة التى سيتم فحصها لها طابع مزدوج سياسى وقانونى فقد اقترحت الحكومة البريطانية من أجل تأسيس هذه المحاكم أن يتم تعيين مستشارين قانونيين للأشخاص الذين يعيشون فى مصر وربوعها.

إن الطريقة التى قيمت بها الحكومة البريطانية خطابى ونظرتها لروح الامتيازات اختلفت تمامًا إذن عن الحكومة الفرنسية. كان ذلك مرضيًا، ولكن تضاعف هذا الشعور بالرضا؛ لأن وجهة نظرها كانت مطابقة لوجهة نظرى فيما يخص نظام المحاكم القنصلية كما كان مطبقًا حينذاك فى مصر ومثل أمام عين الحكومة البريطانية خرقًا للاتفاقيات. ذكرت أن كل ذلك كان مرضيًا، ولكن مسألة اقتراح لجنة

للتحقيقات أثارت مخاوفى لا لأن الفكرة نفسها بدت لى غير ملائمة ولكن بسبب المكان الذى تقرر اجتماع اللجنة فيه وهو مصر وإدخال القناصل العموميين فى المسألة. لكن ألن يكون هذا بمثابة إعطاء حق النظر فى قضية ما إلى أشخاص يمكنهم أن يكونوا فى الوقت نفسه قضاة وخصوما فى القضية؟ ألم تمثل مصر بوصفها مكانا لاجتماع اللجنة فيه خطورة بالنسبة لى؟ كانت الجاليات هنا فى مصر تمثل الرأى العام المناهض لنا، ولم يكن من الممكن ألا تمارس ضغطًا نفسيًا ينعكس بشكل سيئ على الفكرة وحتى على أعضاء اللجنة المتعاطفين معنا.

* * *

إذا كانت كل القوى العظمى قد تمكنت من مواجهة الامتيازات مثل إنجلترا، وإذا كانت قد تحركت كلها بنفس هذه الروح، بالتأكيد كنتُ سأسارع بالموافقة على آرائهم، ولم أكن لأرى العقبات التى لا حصر لها فى انعقاد اللجنة فى مصر كما كان مقررًا لها. ولكن فرنسا أعلنت أصلاً رفضها للفكرة من حيث المبدأ. ما موقف القوى العظمى الأخرى؟ هل ستوافق على الفكرة؟ كنتُ أتمنى ذلك. لكن هل كان من الممكن أن أتأكد من هذا؟ أطلعتُ اللورد ليونز على مخاوفى وبدا لى أنه يشاركنى إياها، وسألنى إذا كنت سأقبل اللجنة فى حالة إذا ما اختير بلد أوروبي ليكون مقرًا لها فى بروكسل على سبيل المثال. بالتأكيد كنت سأقبل فى مثل هذه الظروف.

وقلتُ له: «إذا أصروا على القاهرة فلا أستطيع قبول ذلك ولا الفكرة نفسها؛ إن مشروع المحكمة الموحد المقترح تأسيسها من جانب الوالى والملزمة على الجميع يجب أن يقبل الجميع مبدأه. إن اللجنة ستنشغل بالضمانات التى يجب أن تُحيط نفسها بها» وحول هذه النقطة أضفتُ لأقول: «سيدى اللورد، إننى أقبل كل شىء وأتمسك بما كتبته فى مذكرتى بأن حكومة الوالى مستعدة لإعطاء ضمانات أكثر من المطلوب». وجدتُ إذن نفسى بين اقتراح حكومة رفضت طلبى واقتراح آخر لم أستطع قبوله إلا بعد بعض التعديلات.

* * *

اعتقدت أننى أحسنت بالتوجه مباشرة للحديث مع الإمبراطور، فاستقبلنى

مرتين فى الأيام التى خصصها للمقابلات العامة. مرتين بعد حفلة الاستقبال التى أقامها على شرفى، ثم تلقيتُ دعوة من المسيو دى موستيه لمقابلته فى الوزارة، ولكن الأخير لم يكن يريد الاستماع لى فتعدى حدوده، ويبدو أن هذه المسألة كانت تثيره إلى حد أنه كان يفقد صوابه، ففى أثناء انفعاله الشديد أخذ يلوح بيده التى كانت تمتد أحيانًا لتلمسنى مما جعلنى أستلفت انتباهه قائلاً: «إن السيد الوزير ينسى نفسه ويعاملنى دون شك وكأننى عبد ثائر».

وكان هذا فى الحقيقة هو رد الفعل الذى أثيره. رجل يرتدى طربوشا أحمر يدعى أنه يتفاوض، مصرى لديه أفكار، بل ولديه أيضًا النية على تحقيقها. بالتأكيد كان هذا الأمر يصدمه ويخرجه عن شعوره حتى إن المرتين اللتين قابلته فيهما لم يكن بمفرده، بل كان يحضر دائمًا معه المسيو دسبريه (Despres) مدير الإدارة السياسية مساعدا له أو بالأحرى شاهدا. وفى المرة الثانية التى تقابلتُ معه رجوته أن يوافق لى من حيث المبدأ على وجوب نظر المحكمة لكل القضايا. وفى نهاية الحديث كان دائمًا منفعلاً جدًا كالمعتاد وكان يجعلنى أشعر بأننى جرحته بحديثى المباشر مع الإمبراطور. ماذا كان بوسعى أن أفعل؟ أليس هو من أرغمنى على هذا؟ وردًا على اقتراحى قال لى: «كيف محكمة ملزمة للجميع؟ لقد وافقتُ لكم على محكمة اختيارية، ألا يرضيكم هذا؟». ثم قال وهو يتصنع أنه يوجه الحديث إلى السيد دسبريه: «إنه حقًا أمر غريب، هاك سيدى من يقترح علينا أن نترك له آخر حصوننا فى مصر. إن الأمر يشبه كما لو كان قائدًا عربيًا يحاصر بعشرة آلاف من الخيالة فرقة فرنسية ويقترح على قائد الفرقة تسليم تحصيناته وأسلحته؛ ولكن ما سيحدث بعد التسليم هو مذبحة أليس كذلك؟». وأنهى قوله وهو يستدير بشكل تام نحو المسيو دسبريه، الذى أثارنى بالفعل بابتسامة الإعجاب وعلامات التملق التى بدت على وجهه تشجيعًا لتشبيهات رئيسه.

فقلت موجهًا حديثى مباشرة إليه: «عفوًا سيد ديبريه لا تتعجلوا الابتسام والتصفيق.. إن لديَّ فكرة أسمى من ذلك عن فرنسا وقدراتها وليس فقط عشرة آلاف عربى بل عشرين ألفا إذا قاموا بمحاصرتى فلن أكون فى حاجة إلى خنادق أو حصون أو أسلحة للدفاع عن نفسى؛ سيكون عليَّ فقط التلويح بالعلم الفرنسى إذا أتيح لى شرف حمله كى يفر كل هذا الجمع الذى يخشاه السيد الوزير». ثم قلتُ

له : «يقولون إن الشرقى يخضع . هذا أقبله لأنه له عذره فى ذلك ، ولكن إذا سمح أوروبى لنفسه بالخضوع فبالتأكيد هذا لا يمكن قبوله» . وبعد هذا التلميح طلبت من المسيو دى موستيه السماح لى بالانسحاب .

وعلى الرغم من هذا ؛ فى أثناء سهرة من سهرات عشاء الوزارة التى نادراً ما كنتُ أتردد عليها لم يكن المسيو دى موستيه هو نفس الشخص الذى عرفته من قبل حيث دعانى للجلوس معه بعيداً على أريكة منعزلة فى ركن من الأركان ، وظل يتحدث معى طويلاً ليس عن الأوضاع فى مصر ولا عن الإصلاحات ، ولكن عن الدعاوى والشكاوى المعلقة وبخاصة تلك التى تخص دوق دى باسانو (De Bassano) الذى طالب بمبلغ ثمانية ملايين أو عشرة ملايين فرنك على سبيل التعويض نتيجة مناقصة فاشلة كان قد حصل عليها من الحكومة لاستكشاف مناجم الكبريت فى جبل الزيت على البحر الأحمر . وكنتُ أعرف القليل جدّاً عن هذا الموضوع وشرحتُ الأسباب التى تجعل من المستحيل على الحكومة إعادة النظر فى الأمور التى سبق بحثها والبت فيها . . إلا أن المسيو دى موستيه عاود الحديث عنها مراراً وتكراراً دون كلل . تحدث معى أيضًا عن وكيل تجارى فى القسطنطينية كان له طلب يريد أن يناله ـ طلبية ثانية ـ حيث سبق له الحصول على حق توريد لم أعد أتذكر أى كمية من الماشية إلى مصر . كنتُ أقول لنفسى على الأقل : لو كان المسيو دى موستيه وافق ومنح الإصلاح القضائى بعض الاهتمام حتى ولو كان على أن أشترى هذه الموافقة بخدمة أؤديها له ـ وهو الأمر الذى كنتُ أرى أنه حقى ولا بد أن يوافق لى عليه من أجل القضاء على التمادى فى التجاوزات التى كانت تحدث فى مصر ـ فإننى بالتأكيد كنت سأنتصر على هذه الكراهية وأوافق على تعويض المسيو دى باسانو أو طلبية الوكيل الذى يسانده المسيو دى موستيه ، لكن الأخير لم يكن ينظر إلى الأمر من هذا المنطلق ، إنما كان يريد الطلبية والتعويضات ، أما بالنسبة للإصلاحات فلم يكن يريدها . . هكذا ظلت الأمور على ما هى عليه ورجعتُ إلى نقطة البداية .

وذات ليلة وبعد إحدى تلك المقابلات التى كان الوزير يشرفنى بها ، انضم إلينا «الفارس» نيجرا قنسطنطين (Nigra Constantin) وقال لنا مازحًا : «إذا لم تحلا مسألة

الشرق فيما بينكما أنتما الاثنين، إذن فلن يكون من المقدر لها أن تحل أبدًا» . إن الأمر فعلاً كان يتعلق بمسألة الشرق، ولكن بالنسبة للمسيو دى موستيه لم يكن الأمر يتعلق إلا بالحصول على طلبية ثانية لتوريد الجاموس أو أى بضاعة أخرى من أجل وكيله المفضل، وثمانية أو عشرة ملايين فرانك من التعويضات للمسيو دى باسانو، أما بالنسبة لى فقد كان الأمر يتعلق بالحصول على الإصلاح . كان كلانا بعيدين تمامًا عن الهدف .

* * *

هكذا قررتُ أن أنتقل إلى إنجلترا (مايو ١٨٦٨) من أجل محاولة نيل تصريح رسمى يلائم قضيتى بشكل أفضل من اللورد ستانلى (Stanley) يتضمن بشكل واضح وصريح موافقة الحكومة البريطانية على مبدأ الإصلاح، يعنى محكمة واحدة تكون ملزمة للجميع . قلتُ لنفسى إذا استطعتُ الحصول على ذلك فإن بقية الأحداث ستتوالى تباعًا وستنطوى صفحة الصعوبات التى تواجهنى، وبالتأكيد لن يظل المسيو دى موستيه فى الوزارة إلى الأبد .

عند وصولى إلى لندن طلب اللورد ستانلى مقابلتى، وحضر المقابلة المسيو هاموند (Hammond) السكرتير الثانى الدائم للوزارة . عرضتُ عليه الموقف الذى وضعنى فيه الاقتراح بتشكيل لجنة، وسألتُ إذا كان من الممكن أن يسدى لى خدمة فيرسل برقية ثانية إلى اللورد ستانتون بحيث يضيف إليه تصريحًا يكتبه بالصيغة التى يراها مناسبة تهدف إلى الإعلان عن أن المحكمة المراد تأسيسها بُت فى أمرها من حيث المبدأ واعتبرت ملزمة للجميع . أثار المسيو هاموند اعتراضات وكان يعتقد أن الحكومة البريطانية قد أصبحت بعيدة عن الموضوع؛ وضحت أن التلغراف كان يتماشى مع نص وروح الامتيازات التى تحتم على كل أجنبى على خلاف مع أحد الأهالى أن يخضع لأحكام هذه المحكمة، وأن يعترف بأن الفوضى التى دخلت قد اتخذت شكلاً أصبح بالأحرى تجاوزًا . لم يشاركنى السيد هاموند الرأى تمامًا وكان يعتقد أنها ممارسات إن لم تكن بشكل قانونى فعلى الأقل على أرض الواقع لها قيمة ما . لم أعتقد بأنه يجب أن أصر على كلامى فلم أكن أريد أن أخسر اللورد ستانلى ولا حتى السيد هاموند الذى أعطانى فرصة ثمينة لخوض مباحثات مثمرة بالتأكيد .

بلا شك كانت لديهما دوافع تجعلهما لا يذهبان إلى أبعد من هذا. لكن السيد هاموند بعد انتهاء المقابلة خرج معى واستكمل الحديث.

قلت له: «لكن أخيراً يجب علينا أن نختار إما النص وإما الممارسات. كيف نستطيع القول إن واحدة تنبثق من الأخرى إذ إن المبدأ مختلف تمامًا؟ إن النص يعترف بالمحكمة الإقليمية، أما الممارسات فترفضها. إذن فهى ليست ممارسات مقبولة، إنما هى تجاوزات مرفوضة». أصر المسيو هاموند قائلاً: «لا؛ يجب فحص النص والممارسات، إنها كمثل التلمود وتفسير التلمود؛ إن الامتيازات هى التلمود أى النص والممارسات هى تفسيرها».

كنتُ أتوقع أن أصادف أى موقف منه إلا التلمود هذا الذى فسر به موضوعًا يخص العدالة والاتفاقيات. لكن إذا كان المسيو هاموند قد توقف عند حد الحديث عن مقدونيا والتلمود والاتفاقيات؛ لكنتُ قد فهمت الملاحظات والتطبيقات لكن المسيو هاموند انتهى بأن قدم لى اقتراحًا مشابهًا تمامًا للاقتراح الفرنسى ينطوى على تأسيس المحاكم على أساس المقترحات التى قدمها الفرنسيون وتفعيلها وهى المقترحات التى تقضى بأن تصبح هذه المحاكم حكمًا بين الحكومة والأهالى. أما الأوروبيون المستثنون من هذه المحاكم فسينتهى الأمر بهم إلى قبولها والامتثال إليها عندما يشعرون بالثقة نحوها. إن هذا الاقتراح يُعدُّ تراجعًا إلى الوراء إذا رجعنا إلى المبادئ التى طرحها الكولونيل ستانتون فى برقياته، ولكن لم يكن من الصعب عليَّ الرد على مقترحات المسيو هاموند.

فقلت له: « نعم إن الامتيازات إذا لم تكن قد شوهت كما اعترفتم بأنفسكم، وإذا كانت الممارسات التى تقبلونها سارية لا تستبعد المبدأ المطبق الآن وهو عدم الاعتراف بالمحكمة المصرية والأخذ بما تحكم به فقط محكمة المدعى فى حقه، فسيصبح ما تنادون به أمرًا سهلاً، ولكن تأسيس محكمة حيث يجلس القاضى الأوروبى المسيحى كى يحكم على مواطن مسلم، وتقديم هذه المحكمة بوصفها تستحق الحصول على ثقة المسلمين فى حين أنهم يرون فى الوقت نفسه أنها مرفوضة من الأوروبيين الذين من نفس جنس القضاة وديانتهم يبدو لى أمرًا صعب التصديق بل مستحيلا أيضًا».

وأضفتُ إذا قُبلت فكرة العدالة المنظمة أو بالأحرى سُمح بها، فإن هذا سيكون بفضل الأوضاع السائدة الآن والتى استُدعيت من أجل علاجها. وإذا لم أكن متأكدا من أن هذه المحكمة ستجلب معها دواء شافيا لهذه المساوئ بالتأكيد لم أكن سأسعى إلى قبولها سواء فى مصر أو فى القسطنطينية.

تخوفتُ فى لحظة ما أن أخسر كل شىء، بينما كنت أريد أن أكسب المزيد، ولا أن أضيع ما حصلت عليه فى تلغراف الكولونيل ستانتون، إذ إن المسيو هاموند بدا لى أنه شخص جاف الطباع مثله مثل المسيو دى جولدونى (De Goldoni) لكنه لم يكن سيئًا أو شريراً بل كان طيبًا أيضًا فى أعماقه. قلت لنفسى إنه سيتراجع عن كلامه، وفى النهاية إن ما هو مكتوب يبقى مكتوبا أما الكلام فيتبخر. على أى حال فهمتُ أننى لن أنال إعلان المبادئ التى جئتُ أبحثُ عنه. حتى إننى فى لحظة ما شعرت بالندم على أننى قمتُ بتقديم مطلبى هذا خصوصا عندما علمتُ أن المسيو هاموند كان يفسر زيارتى إلى إنجلترا بأنها رغبة منى للضغط على الحكومة الفرنسية عن طريق الحكومة البريطانية حيث قال عنى: «إنه يريد أن يستغلنا كما يستغل القرد قدم القطة من أجل التقاط ثمرة «أبو فروة»من على النار.

بالتأكيد إننى أعطيت كل شىء للحكومة البريطانية أو غيرها، وتفانيتُ من أجل حمل الحكومة الفرنسية على النظر للقضية بشكل أكثر جدية وروح أكثر تفتحًا وشفافية. لكن أن أطالب إنجلترا بالتدخل بطريقة أكثر مما تراها هى مناسبة، لم يخطر لى أبدًا أو يمر على تفكيرى مثل هذا. إن المسيو هاموند بالتأكيد وقع فى خطأ ربما أنا نفسى دون أن أدرى كنت قد ساهمتُ فى هذا التفسير الخاطئ لزيارتى. لكن على كل حال أصبحت هذه الفكرة بالنسبة له حقيقة عندما قام المسيو لايارد (Layard) فى البرلمان وطالب بتقديم الأوراق الخاصة بمسألة العدالة هذه فى مصر.

كنتُ قد تقابلت مع المسيو لايارد الذى شجعنى على المضى قدمًا فى تحقيق الفكرة ونصحنى بعدم اليأس والتراجع، وأكد لى أن الفكرة ستنتهى بالموافقة عليها على رغم العقبات التى يتم وضعها ويتوقع أن تضعها فرنسا وغيرها؛ قمت من جانبى بالاتصال مع بعض الأصدقاء فى لندن، واحد منهم من أجل أن يسدى لى

خدمة حيث قام بترتيب حفل عشاء يحضره المسيو ديلان (Delane) وفى أثناء الحديث على طاولة الطعام وبعد انتهاء العشاء طرح صديقى هذا مسألة العدالة فقمتُ بعرض الموضوع بشكل عام ومختصر بقدر استطاعتى.

بعد مضى يومين نشرت جريدة التايمز مقالاً منحازًا إلى صفى، ثم تحدث فى الموضوع جريدة أو اثنتان لا أذكرهما. كان هناك اهتمام ترتب عليه أن عددًا من أعضاء البرلمان قاموا بزيارتى، أصابنى واحد منهم بالذات بالذهول وهو المسيو بايلى (Baily) عضو البرلمان عن مانشستر. كانت مصر تهمه وكان هذا أمرا طَبيعيا إذ إن الحرب الأهلية فى أمريكا حولت الأنظار إلى مصر البلد المنتجة للقطن، ولكننى رأيت فى أثناء الحديث أن السيد بايلى كان أحد هؤلاء الإنجليز الذين يوجد كثير منهم يعطون كثيرا من الاهتمام للمصالح المادية، ولكن فى نفس الوقت لم يكونوا بعيدين عن فكرة كريمة تربطهم برباط قوى مع كل ما هو إنسانى. كنتُ أقول هذا كى أستخدم تعبير الشاعر اللاتينى ويتتبعون تحقيق الفكرة بحماس دائم ومستنير إذا سُمح لى بتوحيد هذه التعبيرات.

لم يكن من الصعب عليَّ أن أربط بين العدالة وتقدم زراعة القطن. فإلى جانب مسألة تحقيق الأمن بصفة عامة والتى تضمنها العدالة للجميع وهو الأمر الضرورى للتقدم فى كل صناعة، يتعلق الأمر هنا بمسألة مباشرة وخاصة أيضًا هى زراعة القطن.

وبالنسبة لزراعة القطن وبغض النظر عن ظروف المناخ ومشكلة المياه فقد كان فدان الأرض المروية ريّا ضعيفًا يطرح بالكاد ثلاثة قناطير من القطن، أما إذا روى ريّا سليمًا يطرح خمسة أو ستة قناطير.

إن الماء يجب رفعه إلى ارتفاعات تتراوح ما بين مترين إلى سبعة أمتار ومن المستحيل أن يتم رفع أى كمية دون الاستعانة بماكينة بخارية تحتاج من أجل تشغيلها إلى مهندسين أوروبيين إذ إن مهندسينا فى ذلك الحين كانوا ما زالوا حديثى العهد والخبرة فى هذا المجال، وكان الأمر يتطلب أن تكتمل دراستهم فى هذا المجال لأنهم لم يكن لديهم القدرة بعد على صيانة هذه الماكينات أو متابعة المهملين من العمال. إن الآلات نفسها تحتاج إلى بناء المصانع الخاصة من أجل صيانتها، ولم يكن هناك

فى مصر مثل هذا. ولذلك ومن أجل تحاشى التلفيات والإصلاحات التى تحتاج إليها هذه الآلات، فإن معظم ملاك الأراضى كانوا يصرفون النظر عن استخدام الآلة البخارية. إن وكلاء الإسكندرية مشغولون فى تجارتهم وليس لديهم القدرة أو الإمكانية للخوض فى مجال الصناعة وإنشاء مصانع. إن الحكومة وحدها هى القادرة على مثل هذا، ولكنها لا تستطيع لأن المديرين والعمال والرؤساء الذين ستجلبهم من أوروبا لتشغيل وإدارة هذه المصانع سيضعون هم القانون للحكومة بدلاً من أن يسيروا وفق قانونها. وأضيف قائلاً: أنا نفسى كان عندى آلة ومهندس بريطانى كان وحده فى القرية يشرب الخمر ويسىء معاملة أهالى ضيعتى ولا يعمل عندما لا تكون لديه رغبة. شكا عمالى من المعاملة السيئة التى كان يعاملهم بها فاضطررت إلى استبعاده من العمل، فشكانى فى القنصلية ونصحنى القنصل حينذاك وكان صديقًا لى بصرف تعويض له فسحبت الشكوى أما آلتى دقيقة الصنع التى تحتاج إلى عناية فى أثناء تشغيلها فقد توقفت عن العمل وظلت عاطلة طيلة الموسم. وفى ظل هذه الظروف كان القليلون هم الذين يخاطرون باستخدام الآلة، ويكتفون باستخدام الوسائل البدائية المعروفة فى البلاد منذ قديم الأزل.

ولقد لخص السيد بايلى تفسيراتى هذه فى ثلاث كلمات: «إنكم تريدون أن تقولوا إنه ليس هناك عدالة وليس هناك إدارة، النتيجة ليس هناك تقدم». شجعنى لايارد (Layard) على المضى قدمًا لتحقيق فكرتى؛ وأعطانى المسيو بايلى صيغة مبسطة وقصيرة تلخص الأوضاع فى مصر. هذه الصيغة التى استوعبتها وفرت عليَّ فيما بعد الشرح الكثير المطول والمرهق لى وللمتلقى.

* * *

علمت أن اللورد ستراتفورد كاننج لم يشاركنى أفكارى وكان معارضًا لمشروعى. كان اللورد ستراتفورد بعيدًا عن مجال العمل السياسى منذ فترة وكان وضعه يمنعه من الوجود فى مجلس اللوردات الأعلى، ولكن رأيه لم يكن أبدًا شيئًا يمكن إهماله. وعمومًا أبعدت كل احتمالات المصلحة الشخصية حيث إن شخصية بقيمة اللورد ستراتفورد لم يكن من الممكن أبدًا أن تقدم عن عمد فكرة خاطئة عن المشروع الأقرب إلى قلبى: «العدالة».

توجهتُ إلى مقره من أجل مقابلته. استقبلنى هذه المرة دون أن يجعلنى أنتظر كما سبق وفعل فى القسطنطينية، عندما امتحننى بتركى أجلس بحجرة فرعية مدة أربع ساعات فى نفس يوم زواجى. رأيت هذا اليوم نفس العيون المتسلطة، نفس الهالة المهيمنة، لكنى رأيت أيضًا أصابع تخشبت بفعل النقرس وأرجلاً مريضة مضمدة بقماش من الشاش. استقبلنى كصديق قديم وتحدث معى عن القسطنطينية وعن الامتيازات التى اعتقد بأنها كانت دائمًا بمثابة الصرح الكبير للأوروبى، وكان المساس بها أمرًا وعملاً غير مقبول إطلاقًا فى نظره وعَدَّ مشروعى بمثابة إلغاء لنظام الامتيازات.

وردًا على حديثه تحدثتُ عن الإصلاحات التى ساندها هو نفسه فى القسطنطينية وكذلك خط شريف الذى وُقع فى كلخانه من أجل الإبقاء على ممتلكات وكرامة ورعايا الدولة (العثمانية)، وعرضت عليه فكرة القيام بتأسيس وتنظيم العدالة فى مصر بما أنه لم يتم تطبيق المبادئ السابقة فى القسطنطينية، إن المحاكم ستقوم بحماية أبناء مصر والأوروبيين بشكل متساو.. سيقفان على قدم المساواة أمام العدالة. إن المواطن المصرى المحروم حاليًا من كل ضمانات الأمان سيرتفع إلى مستوى الأوروبى الذى ستعلو مكانته أكثر مما هو الآن، حيث سينال حقه بالقانون وليس عن طريق قنصل هو فى نهاية الأمر رجل معرض للخطأ.

فأجابنى قائلاً: «إذن فإن الاتحاد هو الذى تبحثون عنه. قالها وكأنه فى هذه اللحظة فقط استوعب الفكرة. فقلتُ له: «الاتحاد بين المصرى والأوروبى يا سيدى اللورد يبدو لى أمرًا صعبًا إنما هو التوصل إلى نقطة تلاق مشتركة بينهما على أرض واحدة محايدة هو ما أبحث عنه.

كان كاننج قد فهم الأمر وزال كل سوء تفاهم وبات من أنصار القضية، كان هذا يعنى كثيرا بالنسبة لى. لقد ذهبتُ إلى إنجلترا على أمل أن أنال من الحكومة البريطانية تصريحًا يكون أكثر دقة من ذلك الذى ضمه التلغراف الذى سبق وأن تحدثتُ عنه والذى كان من الممكن أن أستخدمه إذا أمكننى القول هكذا كنقطة انطلاق فى مواجهة الوزارة الفرنسية. لم أنل مثل هذا التصريح المحدد ولكن دون قصد ودون أن أعلم أن ذلك ممكن، كنت أرى أن جزءًا كبيرًا من الجمهور

البريطاني، الجزء المستنير وأعضاء من البرلمان مثل بايلي ولايارد وغيرهما من الأشخاص وكذلك كاننج والتايمز كانوا ينظرون بعين الإنصاف والعطف إلى العمل الذي أتابعه. لكن الأمر كان بالنسبة لي أكثر من ذلك بل ربما أهم من التصريح الرسمي والحكومي الذي جئتُ للبحث عنه.

وضمن هذا الترتيب من الأفكار يجب أن أتحدث عن مقابلتي مع السير صمويل بيكر (Samuel Baker) الذي إذا لم أكن مخطئًا كان ما زال في ذلك الحين ١٨٦٨ المستر صمويل بيكر، التقينا وتحدثنا بشكل خاص عن السودان والنيل وإقليم البحيرات والرق وإلغائه، مما ساقني إلى الحديث معه عن أفكار إبراهيم باشا عن أهمية السودان، وهي أفكار كان الوالي قد تبناها في بداية حكمه ثم أصبحت بعد قليل بكل أسف في طي النسيان، وبدا لي أن بيكر كأنه يبحث عن فرصة للعودة إلى السودان والعودة إليها مكلفًا بمهمة أيّا كانت وخصوصًا من أجلنا.

قلتُ له: «أعتقد أننا بفكرة إقامة مراكز على طول الطريق من غندوكرو حتى البحيرات وتأمين النظام لقبائلنا المتوحشة وإيجاد السبل لتسهيل طرق المواصلات والانتقال بالإضافة إلى اتخاذ بعض الإجراءات الأخرى التي ستطبق بمنتهى الدقة يمكن محاصرة تجارة العبيد. إنه حلم وأمل كنتُ أرغب في أن يتحقق يومًا ما. لكن إذا ذهبتم الآن ماذا يمكنكم أن تفعلوا؟ إن صائدي العبيد سيضعون العراقيل أمامكم وأمام مهمتكم. لن تستطيعوا فعل شيء حيالهم أكثر مما أستطيع أنا، إنكم تعرفون أن كثيرًا من الأوروبيين يعملون في تجارة الرقيق بطريقة مباشرة وغيرهم بأعداد أكبر منهم بشكل غير مباشر عن طريق التعاون مع السكان الأصليين، إنكم بذلك تخاطرون بحياتكم». ورويت له الكلمة التي ألقيتها في باريس في أثناء المؤتمر المناهض للرق.

وقلت له: «إن مهمتكم كما أراها وكما أتنبأ لها لن تكون في الحقيقة ممكنة وإذا كنا نريد أن تكون منتجة للخير فلن يتحقق هذا إلا عندما تطبق الإصلاحات ويكون لديكم القدرة والقوة اللازمة من أجل محو تجارة الرقيق من دون أن نعرض أنفسنا لمخاطر دفع التعويضات». كنتُ أعبر بصدق وإخلاص عن أفكاري. تحمس بيكر بشدة وذهب إلى أبعد مني في فكرة الإصلاح؛ ففي عقله أصبحت فكرتا الإصلاح

والقضاء على تجارة الرقيق متصلتين بشكل وثيق إلى حد أنهما أصبحتا شيئًا واحدا، ووجدتُ بعد هذه المقابلة أن كل السبل متاحة أمامى لترك إنجلترا وأنا سعيد بالنتائج التى وصلت إليها وعدت إلى باريس (يولية ١٨٦٨).

* * *

وقبل أن أعاود الحديث أعتقد أنه يجب أن أقول فى كلمتين عن نتيجة مقابلتى مع بيكر وهو ما كتبتُ عنه تقريرًا مفصلاً ودقيقًا للوالى.

بعد فترة من الوقت عندما كان أمير ويلز ولى عهد بريطانيا العظمى فى زيارة إلى مصر، تحدث عن بيكر مع الوالى الذى نسى كما نسى بيكر أن مهمته كانت بالنسبة لى مرتبطة بالإصلاحات. كلف بيكر بالذهاب إلى منابع النيل؛ لستُ أدرى أى تعليمات أعطاها له، لكننى طرحت المسألة بشكل أسمى من ذلك، وطرحتها بالشكل الذى كنتُ أفهم أنه يجب أن تكون عليه هذه المهمة والتعليمات التى كان يجب إعطاؤها لبيكر هل أعطاها الوالى له؟ هل أعطاه غيرها؟ إن هذا هو الأرجح. أما بالنسبة لقيادة الرجال والأحداث وأن يتم بهذا الأسلوب ضمان نجاح سياساتنا فى السودان، فلم يكن هذا الأمر من شأنه. هذه كانت أصل حصولنا وسيطرتنا على منطقة البحيرات.



محمد علي



نوبار باشا في عام ١٨٩٥



تمثال نوبار باشا في الإسكندرية



في سنة ١٨٧٠



في سنة ١٨٦٥



في سنة ١٩١٥
بوغوص باشا نوبار ابن نوبار باشا
(١٨٥١ ـ ١٩٣٠)

الفصل الثانى والعشرون

(١٨٦٨ ـ ١٨٦٩)

فى أثناء غياب نوبار باشا عن مصر الخديو يبرم على مسئوليته اتفاقية قرض ويشكل مجلسا للنواب ويتفاوض مع الهيئة القنصلية على تأسيس مجلس بلدية الإسكندرية ـ نوبار باشا يتوجه إلى برلين ثم فلورنسا وينال على التوالى مساندة الحكومتين الألمانية والإيطالية فى اجتماع لجنة تقصى الحقائق ـ محاولة اغتيال الخديو ـ نوبار باشا يعود إلى باريس ويتم استدعاؤه من قبل الخديو.



عدت إلى باريس حيث مكثتُ لمدة شهرين كاملين دون شيء أفعله، ولم يكن فى مقدورى فعل أى شيء أو محاولة القيام بأى تحرك طالما كان المسيو دى موستيه فى السلطة. كنت أعلم أن المسيو دى لا ڤاليت (De La Valette) الذى كان حينذاك وزيراً للداخلية يضع نصب عينيه منصب رئيس الوزراء وأن المسيو رويه (Rouher) كان يناصبه العداء، ولكن إذا كان تغييره يبدو لى أنه أمر ممكن فإنه لم يكن سوى أمر بعيد الحدوث. ولما كان نائب وزير الداخلية المسيو دى سان بول (De Saint Paul) صديقى وزميل الدراسة قد خدم تحت إدارة المسيو رويه ولا يزال على ارتباط وثيق به، قال لى بأننى سأجد فى رئيسه السابق سنداً مقنعاً جدّاً، وأن الإمبراطور استشار رويه وسلمه مذكرة مكتوبة كان الأخير قد أملى محتواها بشكل تام على الإمبراطور. لكن سان بول كان يرى أن المذكرة غير مكتملة العناصر، وأنه سيكون مفيداً بالنسبة لى أن أقابل رويه الذى كان يرغب فى ذلك أصلاً.

لم أضع فرصة الذهاب إليه وما أتذكره عن حديثى معه هو أن رويه قارن وضعنا بأحوال الجمهوريات الإيطالية فى القرون الوسطى المنقسمة إلى فريقين يحتكمان

إلى الحكماء الأجانب، ذهلت من هذه المقارنة؛ لأننى كنتُ أرى بوضوح هذا القصور الفكرى وأن مجلس الحكماء مارس السلطة القانونية، ولكنه كان يمارسها مع الاحتفاظ بطابعه وشخصيته الأجنبية. والمحكمة التى كنتُ أريد تأسيسها كانت هى الأخرى تقوم على ممارسة السلطات القضائية، ومع أنها كانت ستتكون جزئيّا من العنصر الأجنبى، فإنه كان من المفروض أن تكون مؤسسة مصرية. وهنا يكمن الفرق كله وهو الفرق الأساسى.

لكن رويه وجد الوضع السائد سيئًا وكان يحس بضرورة التغيير، ولم أكن أريد أن أشتت تفكيره فقلت لنفسى فلنبدأ من مطلق انطباعه الخاطئ، ولكن نبدأ بالدراسة فالدراسة تقوِّم الأفكار. مجلس حكماء! لكن مجلس حكماء كان شخصا غريبا تلجأ إليه الفرق المتخاصمة التى لم تستطع الاتفاق فيما بينها ويوكلون إليه السلطات الواسعة مع السلطات القضائية والشرطية وغيرها من أجل العيش فى سلام.

لكن فى مصر كانت الحكومة هى السيد، ولكن آخرين خلافًا لكل حق زعموا ممارسته، ومارسوا سلطات تعرقل سلطاتنا. لم يكن الهدف من مشروعى استدعاء لأجنبى كى يحل محل الحكومة، لكن لرد هيبة هذه الحكومة وإعادة حقها الذى اغتصب وذلك عن طريق حملها على الالتزام بالإدارة العادلة، وأن تضمن مصالح الجميع بشكل أفضل وبطريقة أكثر فاعلية من تلك التى كانت متبعة حينذاك عن طريق التأثير القنصلى. وناشدتُ الذين ارتكبوا أعمالا غير قانونية وتسببوا فى الفوضى، فحص الضمانات التى كانوا يقدمونها، حتى إذا وجدوا أنه كان عليهم تقديم ضمانات زائدة عن الحاجة.

❊ ❊ ❊

اتفق المسيو بهيك (Behic) وزير الأشغال العمومية فى رؤيتى؛ وكان هو الذى أوجد أو بمعنى آخر وطد وطور مؤسسة الميساچيريه الإمبراطورية، وكذلك مصانع الحديد والصلب بالقرب من مدينة مرسيليا.

كانت شركة الحديد والصلب تعانى الكساد ولديها عدد كبير من العمال وكان من الضرورى واللازم إيجاد عمل لهم؛ ولذلك سألنى المسيو بهيك أن أطلب طلبية

منه . فى ذلك الحين كانت مصانع الحديد والصلب قد قامت ببناء سفينتين كبيرتين فى ورشها من أجل الوالى سلمتهما عام ١٨٦٦ ، ويبدو أن الوالى أبدى بعض الملاحظات عليهما ؛ لأن حالة السفينتين لم تستوف الشروط المنصوص عليها فى العقد. أعربت مصانع الحديد والصلب عن استيائها ، أو كما قالت إن كرامتها قد جرحت . على الفور تقدم القنصل الفرنسى العام إلى الوالى ببعض الملاحظات جاء فيها أن ما حدث يُعَدُّ تعديا على سمعة مؤسسة فرنسية كبيرة وينال من اسمها . دافع الوالى عن نفسه قائلاً إن ثقته فى هذه المؤسسة كبيرة جدًا. فطالب القنصل الفرنسى العام بالبرهان علنًا على هذه الثقة بإعطاء طلبية أخرى للحديد والصلب . تم الاتفاق على صنع زورقين حربيين من أجل الوالى . وقعت هذه الأحداث فى مصر فى أثناء غيابى ورويت لى «والعهدة على الراوى»، ولكى أوضح الأمر أقول كالمثل الإيطالى : «إذا لم يكن الأمر صحيحًا فإنه أمر واقع وحقيقة تمامًا». أراد القنصل كسب الثقة وإرسال طلبية لمؤسسة فرنسية ، وأراد الوالى سفنا حربية . ألم يكن هو الحكومة والحكومة كلها التى تحترم؟ ألم تكن له قواته البحرية؟ أليس ذلك أحد الامتيازات التى طلبها من الباب العالى فى أثناء مهمتى فى القسطنطينية؟ تقابل كل من الوالى والقنصل فى وسط الطريق وتوصلا إلى تفاهم مشترك وتم طلب السفن الحربية .

كانت السفن فى طريقها إلى الانتهاء والتسليم فى الوقت الذى طلب فيه الوزير طلبية ثالثة لشركة فرنسية أخرى .

فقلت له : «لكن سيدى الوزير لا نملك مالا من أجل هذا». فقال لى : «لا تملكون مالا ؛ لكن الوالى وقع لتوه اتفاقية قرض بمبلغ عشرة ملايين جنيه إسترلينى»[أ] . فقلتُ له : «أعتقد يا سيدى الوزير أنها من أجل تغطية نفقات سابقة وتسديد ديون مبرمة . وفى ظل هذه الاتفاقيات ، كان هناك عدد من الملايين لا بأس به خصص لسداد مبالغ التعويضات التى أجبرنا على دفعها».

وسردت عليه بعض المطالب السابقة التى قمنا بتسويتها بدفع خمسة ملايين فرنك على سبيل التعويضات والفوائد المركبة .

(أ) بلغت قيمة المبلغ الاسمية ٨٩٠٠٠٠ و ١١ جنيه بفائدة ٧٪ ، وقدمه بنك أو بنهايم عام ١٨٦٨ .

ثم قلتُ له: «أليس من المؤسف حقًا أن نجد أنفسنا مجبرين على دفع لمن لا أعرف مبالغ كان من الممكن أن نستخدمها من أجل التنمية عن طريق إبرام طلبات جيدة ومفيدة نقدمها بالطريقة نفسها التى تقومون باستخدامها عند عقد اتفاقيات مع بيوت التجارة والمؤسسات الشريفة؟ سيصبح مكسبًا خالصًا للجميع خصوصا لشركة الحديد والصلب التى تقف على أبوابنا وتصنع آلات رائعة لرفع المياه نحن فى حاجة ماسة إليها».

قال لى الوزير: «لكن مَنْ يجبركم على دفع المال»؟ فقلتُ له: «من يجبرنا على دفع المال؟!» قلتها وأنا أنظر إلى وجه المسيو بهيك لأتبين هل يقول هذا ساخرًا؛ كلا؛ إنه كان يتكلم بمنتهى الجدية ومنتهى الأمانة والشرف، بالإضافة إلى أنه كان من الشخصيات التى لا تعرف السخرية أو التلميحات السيئة. يبدو أنه كان يعرف بشكل عام الوضع فى مصر، لكنه بالتأكيد كان يجهل مدى حجم الفوضى التى كنا فيها. فقلتُ له: «آه؛ إن سلسلة من الأحداث المؤسفة التى تلاحقت على مصر دفعت بها إلى اختلاط فى الأفكار، بحيث لم يكن من الممكن لأى شخص أن يعرف نفسه. إن السلطة الإدارية حلت محل السلطة القضائية، وأنا هنا أبحث عن كيفية إنهاء كل هذه الفوضى عن طريق فصل السلطة الإدارية عن السلطة القضائية».

وهكذا، وبعد هذه الكلمات توقف المسيو بهيك عن السير بطول الصالون وعرضه، بينما كنتُ جالسًا واستدار نحوى وقال لى بشىء من التعالى الذى دفعنى إلى الابتسام: «عم تتحدثون؟! أتعرفون ما السلطة القضائية والسلطة الإدارية؟! أتعرفون ما الفصل بينهما؟ إنه إحدى المسائل الأكثر حساسية فى العالم».

فقلتُ له: «لكم الحق يا سيدى الوزير، إنى أجهله ولم يكن من المفروض أن أتفوه بكلام غاب عنى معناه الحقيقى. لكن ما أعرفه وكنتُ أريد قوله، هو أننى أرى أنه من السيئ على الجميع وعليكم بوجه خاص ونحن كذلك أن يتمتع القنصل فى مصر بالقدرة على الذهاب إلى الوالى ليطلب عقد اتفاقية عادة ما تكون قيمتها بالملايين لصالح هذا أو ذاك من رعاياه، محذرًا الوالى بأن سموه إذا رفض فإن لديه الكثير من الشكاوى وطلبات التعويض من حقه أن يقدمها ولديه السلطة لتغليبها».

ولكى أتحدث بشكل صحيح كان من الواجب أن أقول: «إننى هنا من أجل التوصل إلى منع السلطة السياسية فى مصر من التدخل عن طريق العمل السياسى فى مشكلات أو دعاوى يتم البت فيها وحلها فى جميع أنحاء العالم عن طريق القضاء والمحاكم. قدم المسيو دى موستيه رفضًا قاطعًا لمطلبى، وأعتقد أنه مخطئ ولا أتحدث فقط عن مصلحة مصر، وإنما أيضًا عن مصلحة فرنسا».

أكملت حديثى وقلت له: «إذا لم تتعرض ثرواتنا إلى المزيد من التبذير ستتمكن من زيادة قوتنا الشرائية. إننا فى أمس الحاجة إلى ماكينات رفع المياه؛ من المستفيد؟ إنه أنتم الذين تقفون على أبوابنا. أعتقد يا سيدى الوزير أنه إذا كان اقتصادنا على ما يرام وميزانيتنا منتظمة لأسرعت فى الكتابة إلى الوالى أخبره بطلبكم، بل أبلغه فى الوقت نفسه عن المحليات التى فى أشد الحاجة إلى تركيب ماكينات رفع المياه بها. إنها ستساعد فى مضاعفة موارد البلاد وبالتالى الطلبيات. فى الحقيقة إذا كنتم تريدون مساعدتى بحق من أجل تنوير زميلكم، فإنكم بذلك ستسدون خدمة كبيرة للصناعة الفرنسية». كان الوزير قد بدأ الحديث معى بطلب ثروة، واستمر فى الحديث معى وهو يعطينى درسًا فى الفرنسية، وأنهيتُ أنا الحديث بالوصول إلى نقطة تلاق عندما طالبته بدورى بالعدالة. انتهت المقابلة ونحن نتبادل جملاً جيدة جدًا.

* * *

وبخصوص هذا الحديث، وحالة مصر التى عرضتها، أعتقد أنه يجب أن أكتب بعض الملاحظات. إن الوضع كما بينته للمسيو بهيك كان أمرًا واقعيًّا وحقيقيًّا منذ عهد سعيد وحتى بداية حكم إسماعيل. ولكن بعد المفاوضات التى أدرتها فى باريس فى أثناء العمل فى خليج السويس كانت مصر قد نهضت مرة أخرى والمعنويات ارتفعت إلى حد ما، وكان البعض قد بدأ يتجرأ على التفكير والتعقل ومقاومة ضغوط كثيرة. كانت هذه الحالة المعنوية ما زالت سائدة، وعندما انتقلتُ إلى نظارة الخارجية ولاسيما عندما أبلغت القوى العظمى بالمذكرة التى تحدثتُ عنها والتى اعتبرتها بمثابة استجواب لها. لقد وجد القناصل الذين تعودوا على مواجهة الأمور السهلة أو المفروضة إلى حد ما، أن القضايا حتى المبنية منها على أساس سليم تواجه فى حلها عقبات دائمة. وإذا كان الوالى يوافق على دفع

تعويضات (وأستطيع أن أتذكر بعض الأمثلة) والإذعان للضغط، فإن هذا كان؛ لأنه يرى أو يتراءى له بالصواب أو الخطأ اعتبارات أراد أو اعتقد وجوب الخضوع لها. لكن هذا لا يعنى أن المطالبات كانت تكف، بل كانت تتراكم، ويمكننا أن نتخيل بناء على هذا كم دعاوى التعويضات والشكاوى التى كان يجب الفصل فيها عند افتتاح المحاكم عام ١٨٧٦ حيث وصل إجمالى المبالغ المطلوبة إلى أربعين مليون جنيه أى ما يوازى مليار فرنك.

تحدث الوزير عن قرض فى الحقيقة كنتُ قد قرأتُ عنه فى الصحف بأن الوالى أبرم اتفاقية جديدة لاقتراض مبلغ عشرة ملايين جنيه إسترليني. إن بعض الأخبار عن مصر كنتُ أحصل عليها عن طريق الصحف ولم تكن هناك أى مراسلة مع أصدقائى أو مع شريف الذى كان يقوم بدور نائبى (فى الشرق إننا لا نتراسل.. إنها ليست من عاداتنا الإدارية). لم يصلنى خطاب مباشر من الوالى وليس فى ذلك الأمر ما يدعو إلى التعجب والدهشة. ألم أكن أنا فى الغربة؟ إذن فأنا بالتالى غريب عن البلاد، ولا يوجد فى الأمر ما يدعو إلى التعجب والدهشة حتى الأمور التى كانت تتعلق بإدارتى لم يكن لدى عنها أى فكرة أو أخبار. علمتُ من خلال الصحف أنه تم توزيع مذكرة دورية على القناصل تطلعهم بعزم الحكومة على تأسيس مجلس للبلدية فى مدينة الإسكندرية وإنشاء مبنى للمحافظة، كما تم إبلاغهم بالقوانين المنوطة بها. وهذا تحديداً فى الوقت الذى كنتُ فيه فى أوروبا لدى الحكومة الفرنسية أكافح من أجل ترسيخ فكرة أنه فى ظل المحاكم القنصلية لن يكون هناك أى إمكانية لسن قانون للمجالس المحلية والبلديات أو حتى مجرد تشكيل قوة للبوليس. حقيقة أنه لم يتم تنفيذ أى من هذه القرارات لأنه لم يكن هناك أى إمكانية تشير إلى القدرة على السير فى هذا الاتجاه، لأنه إذا كان هناك شىء لابد من استشارتى بشأنه كان هذا الأمر. لكن لا. وكان هذا أمرا منطقيا، حيث إنه فى السياق الطبيعى للأفكار كان كل شىء يتم على يد الوالى، تُقدم له الفكرة ويطرحها عليه أول شخص يصادفه فى حاشيته؛ لذا لم يكن من الضرورى بالنسبة له أن يستشير الذين من اختصاصهم تنفيذ أو تحقيق الفكرة أو المشروع، لقد كان الوالى هو كل شىء.

***

رأيتُ فى الصحف أنه تم تبنى إجراء آخر وكان له أهميته . كانوا فى وقت سابق قد كلفوا رجالاً سويسريين من أجل العمل فى البوليس ، ثم تم استبعادهم وحل بدلاً منهم فرقة إيطالية . كانت الحكومة الإيطالية قد وافقت بناء على طلب من الوالى على إرسال مجموعة من ضباط البوليس الإيطاليين ، وصرحت لهم بالعمل فى خدمة الوالى .

كان الإجراء ضروريا لأن الجرائم كانت تحدث فى شوارع الإسكندرية ، فإذا كان الجانى أوروبيّا كان يتم اقتياده بواسطة عمالنا إلى نقطة البوليس وفى الطريق كان يستوقفهم قواسة القنصليات ويتم إرسال الجميع ، متهمين وجنود بوليس ، إلى القنصلية أولاً . فإذا نجح عمالنا فى الوصول بالمتهم إلى نقطة البوليس ، كان القنصل يتدخل ودائمًا يكون البوليس مخطئا ليس لسبب سوى أن رجالنا لم يكن لديهم القدرة على كتابة محضر إثبات حالة وصيغة الادعاء بشكل صحيح ، وإن تمكنوا وجد القنصل دائمًا الوسيلة من أجل رفضها . ومن أجل تفادى مثل هذه الأوضاع تم اتخاذ هذا الإجراء . بدون شك كنا ندرك أن أشخاصا نشأوا على النظام الأوروبى واعتادوا على القيام بأعمال البوليس فى المدن الأوروبية ويعرفون كيف يوجهون صيغة ادعاء واتهام سيقومون بأداء الخدمة بشكل أفضل من رجالنا ، وبالأخص أنهم لن يتركوا أنفسهم طواعية ليقتادهم «القواسة» إلى القنصل الذى يتبعه الرجل المقبوض عليه . كانوا على حق لكن أيضا كان قرار تأسيس مجلس لبلدية الإسكندرية يدخل ضمن اختصاصاتى . ألم أكن أحمل اسم ومنصب ناظر الخارجية الذى إليه يرجع لا أريد قول اتخاذ القرار (لأن هذا كان سيئول أمره فقط إلى الوالى) لكن دراسة وفحص الأمر وتقرير إمكانيته أولا من الناحية العملية؟ حتى لو كنتُ مشغولاً بشكل خاص بأمر من الوالى ومكلفًا بتنظيم أسلوب تعاملاتنا مع الأجانب ، ألم يكن من المفروض أن يتم إحاطتى علمًا على الأقل بالقرارات ذات الصلة بالموضوع الذى بعثت من أجله؟ إن مسألة أن يصرف الوالى النظر عن منصبى كناظر ويتجاهل رأيى أكرر وأقول إن هذا كان أمرًا طبيعيّا ؛ لأن الأمور كانت هكذا تسير وهكذا كان الأمر دائما خصوصا فى أثناء غيابى ، ولكن ألا يكون هناك حتى تفكير فى إحاطتى علمًا بإجراء كان يُعَدُّ من صميم المهمة التى كلفت بها؟ كان ذلك شيئًا من شأنه أن يثير الدهشة لدى كل شخص معتاد على رؤية إدارة منتظمة

تعمل بشكل منتظم. ولكننى كنتُ على دراية بالرجال والأمور فى مصر لم يدهشنى هذا الأمر ولم أكن أبالى.

ولم يكن من المثير للدهشة أن الوالى فى مثل هذه الظروف لم يفكر بأنه من الضرورى أن يخطرنى أيضا بتشريع أعطى من أجل مصر وبموجبه يتم السماح بتشكيل مجلس للنواب وإخطارى أيضا بخطبة الافتتاح التى ألقاها الوالى والاحتفال الذى قدم بهذه المناسبة الخالدة؛ لقد رأيت وقرأت كل هذا فى الصحف. وأضحك قائلاً لنفسى: «مَنْ يريدون أن يخدعوا؟».

اعتقد الوالى بأنه لن يكون لدينا حكومة إذا لم يكن فى حوزتنا أسطول حربى. ويبدو أنه قال لنفسه إن حكومة تحترم نفسها وتساير التقدم لا يمكن إلا أن يكون لها مجلس للنواب، وانطلاقًا من هذا كان قد أمر بجلب سفن حاملات الجنود وإنشاء مجلس للنواب. أكان لديه أى أهداف أخرى غير أن يقال عنه إنه أمير ليبرالى ومستنير؟ من الممكن أن يكون لى رأى أو على الأقل إحساس شخصى بخصوص هذا الموضوع ولكن بما أنه من الممكن أن أخطئ بأن أنسب إلى الوالى أو إلى غيره أفكارا ربما لم تكن لديهم، وبما أننى أخذت على نفسى عهدا وقررت أن أكتب هنا ما رأيت وسمعت فقط وما قيل لى، فإنى أحتفظ بهذا الشعور وهذا الرأى لنفسى خوفًا من ارتكاب خطأ.

* * *

لكن ها أنا ذا بعيد عن القرض الذى تحدثت عنه وأبرمه الوالى. إنى أنقل إليكم الآن ما حدث كما رواه لى المسيو جرنشى (Gernschi): حيث قال لى إن مجموعة من رجال البنوك الفرنسيين أرسلوا إلى مصر بتفويضات رسمية من أجل عقد اتفاق هذا القرض، ويبدو أن السيد جرنشى كان يواجه مجموعة بنكية أخرى منافسة ويبدو أنه قد قدم عرضًا أفضل بشروط أكثر تيسيراً وتمكن من الفوز بالاتفاقية من منافسيه. لكن المسيو جرنشى قال لى عندما قدم لزيارتى فى باريس بعد عودته من القاهرة: «إن عقدى كان يتم نسخه عندما طلب منى الوالى أن أقابله وذلك لمجرد شغل الوقت ليس أكثر. ومع بداية الحديث راودتنى هذه الفكرة البائسة وهى رغبتى فى نصح الوالى بأنه إذا تم صرف المبلغ واستخدامه فى غرض غير إخماد العجز

والدين العام ويتم صرفه على عمليات التجميل التى كانت مستمرة فى القاهرة أو صرفه على مؤسسات أخرى غير منتجة ، فإننى كنت أعتقد أنه من واجبى أن أنبه عظمته إلى أنه سينتهى به الأمر بأن يجد نفسه فى ورطة اقتصادية ستنتهى بشكل مرير عاجلاً أم أجلاً إلى إعلان إفلاس مصر ، وأكملتُ الحديث على هذا النحو معتقدًا أننى كنت أقدم خدمة وكان الوالى لا يتفوه بكلمة واحدة ، وفى اليوم التالى علمتُ أن العقد وقعه المنافسون لى » .

سمعتُ حديث المسيو جرنشى كما يستمع الشخص إلى حديث لاذع وشائك جعلته أكثر متعة نبرة صوت وحركات وكلمات المتحدث . كنتُ بعيدًا عن تكوين أى فكرة أو التكهن بأى شىء ، فكل ما كان يشغلنى هو شىء واحد ؛ الإصلاح وتحقيقه . كانوا يقولون لى : إن سموه لم يكن يريده بل أيضا إن الوزير فى فرنسا بُلغ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بأن هذا التبرير كان الوالى يستخدمه من أجل تلخيص كل تفسير يطلب منه بشأن هذا الأمر فى أثناء المرات القليلة والنادرة التى كان يسأله فيها بعض رؤساء المشرعين بخصوص الإصلاح القضائى فى مصر .

قلتُ لنفسى : «لكن إذا كان الأمر هكذا لماذا لا يرسل الوالى لإعادتى؟ هل يفضل أن أكون بعيدًا؟ لكن ماذا إذن عن الإصلاح الذى كان يجب أن يُعطيه سمعة لبرالية؟» .

أليس هو من أقام مؤسسة كان من شأنها أن تشهره فى أوروبا ألا وهى مجلس النواب؟ قلت فى نفسى : ما أهمية أن يرسل لى الوالى أو لا؟! إن الإصلاح سيتم ، ستضرب العدالة والحرية والاستقلال بجذورها فى أرض مصر . إن الفكرة التى ظلت كامنة بداخلى وأزيل النقاب عنها ذات يوم إلى أن أصبحت بمضمونها وشكلها الحالى كانت فكرة أكبر بكثير من أن تخمد أو يتم وأدها .

بدت لى مصر غنية تمتد من البحر المتوسط إلى بحيرة إفريقيا الوسطى مستقلة حقيقة تقرر مصائرها بنفسها ، مهما كانت علاقاتها وارتباطها بالإمبراطورية ، وعندما يرتوى شعبها من العدالة سوف تتخلص وإلى الأبد من قهر العبودية التى تئن تحت وطأتها منذ آلاف الأعوام ومن أجل بلوغ هذه النتائج التى كنتُ أراها أمام عينى وأستطيع القول لمسها بيدى أيضًا كنت أتبع هذه الرغبة والحاجة إلى العدالة

التى كانت تؤرقنى ومازالت إلى الآن تؤرقنى ومستعد لتحمل أى شيء والتضحية بكل شيء المال والثروة وحتى أضحى بنفسى. لكن فليقم من هو أقدر منى بتنفيذ الفكرة.. فليقم غيرى بتنظيم العدالة، هذا لا يهمنى لكن ما يهمنى هو أن يكون الأمر منظما. كنت على حق عندما آمنت بالفكرة لأنة بعد عدة أشهر وفى سبتمبر ١٨٦٨ تلقيتُ برقية من الوالى ويبدو أن القنصل الألمانى كان قد أعرب عن دهشته من وجودى كل هذه المدة فى باريس من أجل مسألة كانت بالنسبة للقوى العظمى أمرًا معروفًا. نقل لى الوالى هذه الرسالة تاركًا لى حرية التصرف كما يتراءى لى.

* * *

عندما تلقيتُ البرقية كنت فى طريقى إلى برلين واستقبلنى صديقى المسيو كوينيج (Koenig) القنصل العام السابق لألمانيا فى مصر؛ قدمنى إلى المسيو ديلبروك (Delbruek) وكان من الملائم أن أرسل له خطابًا أرجو فيه الحكومة الألمانية أن تساند الاقتراح الذى يقضى بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق يكون مقر انعقادها الإسكندرية. كان هذا هو الاقتراح البريطانى الذى على رغم معارضتى له فى بادئ الأمر فقد انتهى بموافقتى عليه وتبنيه. ومن دون هذا الخطاب، وفى اليوم الثالث لوصولى استقبلنى المسيو ديلبروك مرة ثانية وأعطانى موافقته بكلمات غاية فى الرقة والرفق؛ حيث قال لى: «آمُل أنكم بعد الآن لن تواجهوا المزيد من الصعوبات».

فى اليوم التالى كنتُ فى طريقى إلى باريس حيث مكثتُ لفترة وجيزة ثم توجهت بعد عدة أيام إلى فلورنسا ولأتردد بشكل دائم على مكتب المسيو دى مينابريا (De Menabrea) رئيس مجلس الشورى، وتمكنت بعد خمسة أيام من الحصول على موافقة حكومته لمساندتنا عند اجتماع اللجنة، وهو النداء نفسه الذى وجهته للمسيو ديلبروك.

فى أثناء مقابلتى معه أطلعنى على برقية تلقاها توًا من قنصله فى الإسكندرية يخبره فيها بأن الوالى نجا لتوه من حادثة اغتيال فى أثناء مروره بالعربة فى الشارع المؤدى إلى حى القنصليات، حيث ألقيت عليه ما يشبه القنبلة من نافذة إحدى البنايات. لكن لحسن الحظ كان الموكب قد مر ولم يصب لا هو ولا أى شخص خلال هذه المحاولة الفاشلة. وأقول لنفسى مبتسمًا: إنه أمر وارد دون شك. بالتأكيد كان واليا يلعب دور الحاكم. لم لا، وقد عومل معاملة صاحب الجلالة من

قبل الحرس السويسرى لقصر التويلورى وتم تقديمه حاكما مهابا، ثم قام بوصفه حاكما يحترم نفسه أيضًا باقتناء أسطول حربى؛ كما سمح بسن الدستور.

كانت محاولة اغتياله هذه ستخلده بالتأكيد.

بعد أن أخبرنى الوزير أن إيطاليا تناصر طلبى وستقوم بالاشتراك فى اللجنة التى ستعقد فى مصر، سألنى إذا لم يكن هناك بالقرب من البحر الأحمر بعض الأماكن تستطيع إيطاليا استغلالها أو تتنازل مصر عنها. وكان ذلك بغرض إنشاء معسكرات اعتقال. فقلتُ له: «لكن سيدى الوزير، معسكر اعتقال على سواحل البحر الأحمر إنه سيكون من الأفضل من الناحية الإنسانية أن يتم شنق أو إرسال المجرمين إلى المقصلة بدلاً من إرسالهم إلى شواطئ البحر الأحمر؛ لأنه سيكون الأمر بمثابة تعذيبهم قبل الموت». توقف الطلب عند هذا الحد ولم يلح الوزير. ترجع بداية هذه الفكرة إلى هذه الفترة. وأتحدث هنا عن عام ١٨٦٩ .

* * *

وصرفت النظر عن مقابلة المسيو دى موستيه لأنه لم يكن لدى ما آمله منه. كنت أستعد للذهاب إلى فيينا عندما اعتقد الإمبراطور أن الوقت قد حان من أجل الاستغناء عن خدمات المسيو دى موستيه وحل المسيو دى لا ڤاليت محله.

واعتقدت أننى سأحصل على تأييد الحكومة الفرنسية أيضا، لكن المسيو دى لا ڤاليت ما أن وصل إلى هدفه وحصل على ما يريد وما أن أستقر على جسر أوراسى (Orasy) ـ مقر رئاسة الوزراء الفرنسية ـ سرعان ما نسى كلمات التشجيع والتأييد التى أعطاها لى عندما كان يرأس وزارة الداخلية. تحدث معى طويلاً وقال لى إنه يحتاج إلى بعض الوقت كى يتمكن من هزيمة المعارضة فى وزارته، والتغلب على ظنون وشكوك الجالية الفرنسية فى مصر، ورغبته فى دراسة الأمر بنفسه. عمومًا إن ما فعله هو أنه أصدر الأوامر للقنصل العام فى مصر بأن يقيم علاقات ممتازة مع الوالى، وألا يتقدم بأى شكاوى أو دعاوى تعويضات ذات أهمية إلا بعد دراستها بدقة أولاً خصوصًا قبل أن تقوم الوزارة بدراستها، حيث يجب أن تمر الطلبات على المختصين، فوعدنى بأن يراقب بنفسه هذه الإجراءات وأضاف قائلاً:

«تعلمون أنه بعد مذابح جدة كان الباب العالى ملزمًا بدفع تعويضات لأسر الضحايا والوكلاء الذين كانوا قد تكبدوا خسائر كبيرة. وطالبت أحد بيوت التجارة الفرنسية بتعويض قدره سبعمائة ألف فرنك، ساندتُ الطلب ووافق الباب العالى حتى إن التفاهم تم عن طريق الخطابات المتبادلة، وكان المبلغ على وشك أن يُدفع، وعندما علمت أن الطلب لم يكن مبنيًا على أساس، أوقفت الدفع وصرفتُ صاحب طلب التعويض ورددته على أعقابه، فأنقذت سبعمائة ألف فرنك من الضياع على الباب العالى».

ثم قلتُ له: «آه، يا سيدى الوزير تعيسة هى الدول التى تتحول فيها أمور تُعَدُّ حقًا من حقوقها المشروعة إلى خدمة تؤدى من أجلها. يا سيدى ليس جميع من فى الشرق سفراء أو على شاكلة المركيز دى لا فاليت، لكن هذا المثل ألم يوضح لكم إلى أى مدى وصلت المعارضة على مشروع الوالى؟».

وباختصار فقد فهمت أنه وراء ستار الجمل الدبلوماسية سأجد عند دى لا ڤاليت مشاعر الرفض نفسها التى لدى المسيو دى موستيه. وعلمت بطريقة غير مباشرة أن المسيو بوجاد (Poujade) القنصل العام تلقى أمرًا بالتعامل مباشرة مع الوالى كى يحمله على الموافقة على مشروع اللجنة التى شكلتها الوزارة الفرنسية فى الوقت الذى أعطت فيه ألمانيا وإيطاليا موافقتهما على مساندة مصر فى اللجنة التى اقترحتها إنجلترا.

أظهرت النمسا عن إمكانية الموافقة على مساندة مصر، ولذلك لم أخف رغبتى فى الذهاب إلى ڤينا، ولما وجد المسيو دى لا ڤاليت أن فرنسا ستكون مجبرة أيضًا على قبول المساندة، أراد إنهاء كل شىء وتفادى كل المشكلات بقبول كل الاقتراحات التى تحدثتُ معه عنها. أكانت هذه هى الأسباب التى دعت المسيو بوجاد إلى تقديم مقترحاته أم من أجل أسباب أخرى؟ أمن أجل هذه المقترحات طلب منى الوالى العودة إلى مصر؟ لا أعلم؛ الحقيقة هى أننى أبحرتُ عائدًا فى يناير (١٨٦٩) ولم يحدثنى الوالى عن الإصلاح، وظللتُ دائمًا أجهل السبب الذى أرسل لى من أجله.

الفصل الثالث والعشرون

(١٨٦٩)

نوبار باشا يعود مرة أخرى إلى باريس ـ الخديو يذهب إلى أوروبا من أجل الدعوة لافتتاح قناة السويس ـ نوبار باشا يذهب لاستقباله فى فينيسيا ويصطحبه إلى فلورنسا ثم فيننا وبرلين وبروكسل ثم باريس.. إلخ ـ نوبار باشا يستأنف مفاوضاته فى باريس من أجل الإصلاح ـ الشروط التى وضعتها فرنسا من أجل الموافقة على مساندة مصر فى لجنة تقصى الحقائق ـ معارضة نوبار باشا وموافقة فرنسا النهائية على المساندة.

* * *

كان الوالى يبدو أنه فى قمة السعادة والرضا وكل شىء يسير إلى الأفضل كما لو كانت الأمور لا يمكن أن تكون أفضل من ذلك فى العالم. وكما قلتُ من قبل لم تعد دعاوى التعويض تضغط فالدعوى القديمة يتم نسيانها والجديدة تُرفض وتتكدس على المكاتب. كانت علاقته مع القنصل العام الفرنسى ـ الذى وضع منزلى تحت تصرفه ـ تمكنه من الابتعاد عن أى ضغوط من قبل الجالية الفرنسية. تزايدت الضرائب وجلبت القروض، وإن لم يكن الرخاء فعلى الأقل ساهمت فى تمويل الخزانة. وتطورت أعمال تجميل الأزبكية والحى الجديد، ولم أعد أرى فى القصر جموع الموظفين المصريين الذين كانوا يتوافدون متكالبين كل مساء فى بداية حكمه ينتظرون الإذن بالدخول من أجل عرض ما لديهم ولفت أنظاره إليهم. من الصباح حتى المساء كان القصر لا يخلو من الأوروبيين الذين كانوا يتوافدون كما لو كان القصر مكانًا للقاء. كون مجموعة من الأوروبيين مع بعض الموظفين الذين يتحدثون الفرنسية حاشية وبلاط الوالى؛ وشجعوه وأظهروا له نفس الحماس والروح كما كان يحدث من قبل ولكن بصورة أكثر قوة وتأثيرا.

صدمتنى كل هذه التغيرات فلم يكن لديَّ أى فكرة عنها. فمنذ تولى الوالى عام ١٨٦٣ كنتُ تقريبًا دائم الوجود خارج البلاد، وعلى مدار ستة الأعوام الماضية إذا أحصيت كل فترات وجودى فى مصر فستصل بالكاد إلى عام. كان تأثير هذا الوضع الجديد عليَّ تأثيرا مأساويا ولم أكن قادرًا على إخفاء مشاعرى لكننى لم أختلط بهذه الأسر ولم أعود نفسى على إضاعة الوقت معهم كما أننى كنت أتضايق منهم.

كان البعض منهم قد قام ببناء مسرح صغير تعرض عليه بعض فرق الأوبريت والمسرحيات الهزلية. وكان الوالى أحد الرواد الرئيسيين لهذا المسرح، وكان المقربون منه يترددون دائمًا خلف الكواليس.

كانوا يتصرفون وكأنهم من الوصاة، يتحولون إلى شبه مهرجين وكان طبيبه الخاص والرجل الذى يثق فيه هو الذى يقود الفرقة الموسيقية ويوزع النغمات فى حركات راقصة أمام الجميع وهو فى سن الخامسة والستين.

اصطحبنى الوالى إلى المسرح وكانوا يعرضون مسرحية من فصل واحد باللغة الفرنسية وكانت القصة عبارة عن أن أناسًا من بيت كريم وحسن السمعة، يستغلون غياب سيدهم عن المنزل ويدعون أصدقاءهم لقضاء سهرة عندهم حيث استعاروا أسماء سادتهم وقلدوهم فى كل حركاتهم وتصرفاتهم. «سيدتى المركيزة هل تتفضلين بإعطائى ذراعك؟». «الحقيقة يا بارون إنكم تضحكوننى». ثم تبدأ كئوس الشمبانيا والنبيذ فى المرور على الموجودين على المسرح ويبدأ الرقص فى البداية بشكل تقليدى ثم تنتهى نهاية ماجنة لتنتهى المسرحية بفاصل هزلى ضاحك عند حضور أصحاب المنزل بغتة. يمكن أن نقول إنها مسرحية تعرض فكرة الصدفة.

لكن نستطيع القول بأن هناك ظلالا وراء هذه الصورة فهذه التصرفات الخارجة كان هناك أيضًا مَنْ يحتقرونها، إنهم هؤلاء الذين لا يشتركون فى التزاحم على عطايا الوالى أو يشاركونه جلسات التملق والفساد، ومن بينهم بعض المعارف القدامى الذين تم إبعادهم بشكل أو بآخر. اثنان أو ثلاثة من هؤلاء السادة الذين كنت أرجو أن أتمكن من ذكر أسمائهم جاءوا سويًا يمكن القول كفريق واحد يقترحون عليَّ تكوين جبهة من الرجال الشرفاء من أجل طرد غير الشرفاء الذين

سيتسببون فى النهاية فى إضاعة الوالى . كان الشرفاء يرغبون ـ من دون الحاجة إلى أن أقول ذلك ـ فى أخذ أماكنهم .

صفقتُ لنواياهم ولكن لم أستطع الانضمام إليهم ؛ لأنى كنتُ على وشك السفر مرة أخرى . كنت قد تسلمت الأوامر بالفعل لأننى كنتُ أضايق الوالى الذى تذمر وشجعته حاشيته ضدى .

وفى الحقيقة كان القنصل الفرنسى يرغب فى وجودى فى أى مكان غير مصر . كان بلا شك له أسبابه ومن بينها الأوامر التى تلقاها بحمل الوالى على قبول مقترحات حكومته . باختصار أستطيع القول : إن الجميع اتفقوا بمنتهى البساطة على سفرى من مصر . لم أكن أطلب أفضل من ذلك لأنه ماذا كان بوسعى أن أفعل فى مصر؟ لكن لماذا بعث لى الوالى؟ لم أفهم هذا أبدا . لم يقل كلمة واحدة عن الإصلاحات ؛ كذلك لم يقل عن مقترحات القنصل الفرنسى أكثر مما قال عن الإصلاحات . لكننى رأيتُ أنه من واجبى الحديث معه وتنبيهه بما علمت به فى باريس بخصوص الأوامر التى أعطيت للمسيو بوجاد والاتجاه الذى يرمى إلى أن يتخلى الوالى عن جزء من سلطاته المطلقة فى مقابل الحصول على لا شىء . إن قبول المقترحات الفرنسية لم يكن أمرًا حكيمًا فى الوقت الذى عقدنا فيه اتفاقيات مع كل القوى العظمى حول الموضوع نفسه ، وللوصول إلى هدف واحد هو الإصلاحات وفى الوقت الذى قامت فيه ثلاث من هذه القوى بالإعلان عن لجنة ، وفى الوقت الذى كانت فيه القوة الرابعة وهى النمسا التى أردت التوجه إليها لأنها كانت على وشك الموافقة على المساندة ؛ ألم تكن الموافقة على المقترحات الفرنسية معناه إحراج بقية تلك القوى ومضايقتها؟

سافرت (آخر شهر يناير) وأنا مطمئن لأننى كنتُ أعرف أن هاتين الملاحظتين ، وخصوصًا الأخيرة كان من شأنها ومن طبيعتها أن تحدث لديه تأثيرًا قويًا .

* * *

انتظرنى همّ آخر فى باريس ، هو المدرسة المصرية التى تحدثت عنها فى عهد إبراهيم والتى لم يعد لها أى وجود فى عهد عباس الأول ، لكن كان لدينا تلاميذ

شبان فى سن معينة يتولى أمر دراستهم رجل له هيبة كبيرة وهو الأستاذ بارثيليمى سانْ هيلير لكن فجأة تمت تنحيته وعين بدلاً منه دى لا جرانچير (De La Grangerie) لا أعرف فى الحقيقة كيف ما زال اسمه عالقًا فى ذهنى، أنا الذى يقولون عنى بأننى أنتمى إلى آخر سُلم الصحافة، أتذكر شخصًا مثل هذا يتمتع بسمعة داخل مجتمعه لا يمكن أبدًا أن يحسد عليها.

لم تكن لى أى علاقات سواء مع المسيو بارثيليمى أو مع أعضاء البعثة المصرية. جاء المسيو بارثيليمى لزيارتى فتعرفت عليه عندئذ؛ كنتُ فى حيرة وخجل. ماذا كان بوسعى أن أفعل؟ لكن سمحتُ لنفسى فقط بأن أبدى بعض الملاحظات على استحياء فى خطاب كتبته للوالى أقول له إن نتيجة تنحية المسيو بارثيليمى كان من الممكن أن يكون لها انعكاسات ضارة جدا فى وسط العلماء ورجال الأدب الذين ينتمى إليهم. لم أتلق أى رد لأنه كما قلتُ من قبل كان الوالى نادرًا ما يكتب لى حتى ولو بشكل غير رسمى.

لكن إذا كان الوالى لم يعطنى أى إشارة تدل على وجوده، فإن المسيو دى لا جرانچير الذى لم أكن أعرفه بالطبع لم يقصر فى إعطائى إشارتين بالنيابة عن الوالى، أولاهما عبارة عن مقالات نُشرت ضدى فى بعض الصحف من الدرجة الثانية أو الثالثة، وأُرسلت لى الأعداد التى كتبت فيها هذه المقالات مغلفة. كان هذا السيد يتمتع بالنبل لأننى علمتُ بأنه هو الذى كتب هذه المقالات أو كان مصدر إلهامها فعلمتُ عندئذ لماذا عين فى المدرسة.

لم يهاجم هذا السيد سواى، وإلى هذا الحد لم يكن الضرر كبيرًا، ولكن لا أعرف تحت تأثير أى فكرة قام بمهاجمة كل من المسيو روهر والمسيو دى لا ڤاليت أو بالأحرى تعرض بالهجوم على بعض أفراد أسرهم. أصبحت الأكاذيب التى ألفها ونشرها مادة للفضائح لدرجة أنه فى إحدى جلسات مجلس النواب قال المسيو روهر فى إحدى خطبه وبطريقة غير مباشرة إنه يجب عليه أن يدفع ويصد بغير تحفظ أو هوادة هذه الهجمات المخجلة والملفقة والموجهة ضده وضد أسرته. فى الصباح التالى لهذا الحديث تلقيت زيارة المسيو سايلار (Saillard) الملحق بمكتب المسيو روهر أو المسيو دى لا ڤاليت إن لم أكن مخطئًا فتحدث معى بالنيابة عنهما

بخصوص المسيو دى جرانچير الذى أعطى لنفسه لقب وكيل الوالى فى باريس، بالإضافة إلى الوشايات التى كان يشيعها عن عائلتين شريفتين. أعرب الوزيران عن رغبتهما فى أن أكتب إلى الوالى بخصوص هذا الموضوع، تاركين له مسألة اتخاذ اللازم من الإجراءات التى يراها مناسبة حيال هذا السيد الذى كان يقدم نفسه على أنه وكيله. أسرعت بإرسال برقية تحمل كل تفاصيل مقابلتى مع المسيو سايلارد، وكذلك ما نقله لى من أخبار، وطلبت من الوالى أن يفيدنى بأوامره.

ومر يوم، اثنان، ثلاثة دون أن أتلقى أى رد، ولم أجرؤ على الذهاب إلى المسيو سايلارد، فبعثت ببرقية ثانية ولم أتلق ردًا أيضًا. ولما وجد المسيو سايلارد أننى لم أذهب إليه قام مرة أخرى بزيارتى وسألنى على لسان الوزيرين ما الإجراءات المناسبة التى يراها سموه، فاضطررت إلى أن أصرح له بأننى لم أتلق أى رد، وحاولت إخفاء حرجى وحيرتى فأرسلت برقية ثالثة. وأخيرًا جاء الرد بأنه إذا كان السيدان دى لا ڤاليت وروهر لديهما شىء ما يشتكيان منه ويسألان عنه فما عليهما سوى القيام بمساعى مباشرة لديه.

كنتُ أستطيع انتظار أى شىء سوى هذا الجواب، كان الوالى فى غاية اللباقة عندما يريد. لم أفهم أبدًا السبب وراء أنه عندما كنتُ أكتب إليه كان يصبح عكس ذلك تماما. لم أفهم أبدًا سر هذا الأمر، ولم أجد سوى تفسير واحد لهذا التصرف هو أنه ربما كان يفكر فى أننى كنتُ أستخدم حيلة أو أنسج قصة من خيالى من أجل التخلص من رجل، كان يعتقد أنه يسبب لى الكثير من المتاعب والمضايقات. لم يكن هذا التفسير مرضيًا أيضًا لى، لأن الوالى كان يعلم جيدًا أننى لم أعتد على الحيل أو اختلاق القصص الخيالية أو افتعال موقف من أجل التعبير له عن مشاعرى، لأن فى مثل هذه الحالات كانت كلماتى تصل إلى مستوى الإحساس الذى يؤرقنى.

لكن بصفة عامة حتى لو كان هذا هو تفكيره، فإنه سرعان ما أدرك عدم صحته؛ لأنه بعد عدة أشهر عندما أتى إلى باريس من أجل دعوة الإمبراطور لحفل افتتاح قناة السويس (مايو ١٨٦٩) تفادى السيد روهر زيارته بل حتى تفادى الحضور إلى القصر.

لاحظ الوالى هذا الغياب، وفى ليلة بعد عشاء فى قصر التويلرى وبعد أن غادر

الجميع المائدة رأيته يقترب من المسيو روهر والذى أخذ بضع خطوات فى اتجاه آخر بغرض واضح وهو تفادى اللقاء . هذه المحاولة رأيتها تتكرر مرتين أو ثلاثا وفى المرة الثالثة غادر الوالى الحفل . وفى اليوم التالى فقط عندما كنتُ وحدى معه فى الصالون الخاص به قال لى دون أى مقدمات ولا شرح : «إنه بسبب خطأ منك» . ويقصد وأنا هنا أشرح ما يقصد ؛ أن ما حدث كان بسبب البرقيات التى أرسلتها ، لأنها لم تكن واضحة ومفسرة بما فيه الكفاية .

برقياتى لم تكن واضحة ومفسرة بما فيه الكفاية؟! فليكن ، وخطابى إذن؟ الصحف المرسلة إليه والمنشور داخلها أحاديث المسيو روهر مع المقالة التى دحض فيها الاتهامات المشينة الموجهة ضده والتى قمتُ بوضع علامات عليها وتسطيرها؟ ماذا كان يمكننى أن أرد؟ لا شيء ، وهذا ما فعلتُ . وفى يوم آخر أيضًا عندما قمت ؛ لأفتح باب الصالون للخروج أمسك الباب الذى ظل مواربًا وقال لى بشيء من الغضب المستمر بعد حديث لم يكن له أى معنى : «أنتَ ، أنتَ . إنكَ لا تتحدث إلا عن مصر ؛ لا تتحدث أبدًا عنى !» . ماذا كان يمكننى أيضًا أن أرد عليه فى هذا ؟! لا شيء! كنتُ فقط أكتفى بالنظر إليه وأنا مندهش . إن هذه الكلمات كان لها دلائل ومغزى جعلنى أعود بالذاكرة إلى الفترة التى وقعت فيها حادثة الشونة .

* * *

استيقظت الشكوك القديمة التى ساورت عالى باشا حول رغبة الوالى فى الاستقلال واتهمه بعيدًا عن ثورة كريت ، عندما أعطيت للحديد والصلب الفرنسية طلبية من أجل إنشاء سفينتين حربيتين ، وتأكدت هذه الظنون والشكوك فى نفسه بعد أن قام الوالى بإبرام عقد القرض الذى بلغ عشرة ملايين جنيه إسترليني [أ] ، وراح يطرح المناقصات بشكل علنى لشراء أسلحة وذخائر من المصانع الأوروبية وبشكل خاص المصانع الأمريكية حيث كان أفلاطون باشا أحد ضباط المدفعية المصرية وتلميذ جامعة ميتز الفرنسية قد أرسل من أجل الإشراف على تنفيذ التوريدات .

(أ) انظر هامش ص ٤٧٩ .

فى الوقت نفسه، تم توسيع مصانع الأسلحة والذخيرة فى القاهرة وطرة، وكانت تعمل تحت إشراف اللواء مينى (Minie) مخترع البندقية التى تحمل اسمه والتى أعطت تفوقا ملحوظا للقوات الفرنسية فى أثناء حملة القرم واتخذ عالى باشا من عمليات التسليح هذه حجة من أجل القيام بحملة تهديدات حقيقية عالى الوالى من خلال برقية أرسلها له وأرسلت نسخة منها لجميع السفارات يتهم فيها إسماعيل بشكل مباشر بمخالفة الفرمانات بطلبية السفن الحربية (مصر لم يكن لها الحق فى امتلاك أسطول بحري) وبعقد القروض دون الحصول على الموافقة المسبقة.

زعم عالى باشا أن الفرمانات كانت تشترط بخصوص هذه النقطة أن يكون تصرفات الولاة بأوامر من الباب العالى. وأخيرًا اتهمه بأنه يحتفظ بمندوب له فى أوروبا (أنا) يذهب من وزارة إلى وزارة ويتصرف كما لو كان مندوبًا عن حكومة مستقلة. كانت برقية عالى باشا بالقطع تحتوى على اتهامات أخرى لن أتمكن من ذكرها لأن الوالى لم يكتب فى البرقية التى أرسلها لى سوى النقاط التى ذكرتها الآن، وطلب منى إرسال مسودة يردُّ بها على الباب العالى؛ كان من المفروض أن أرسل إليه تلغرافًا بملاحظاتى ومسودة الرد.

كنتُ فعلاً مقيدًا بالنسبة للسفن الحربية لا أستطيع الرد. كان الباب العالى على صواب، وكان يجب على الوالى أن يشعر بذلك تمامًا فلم يكن من حقه امتلاك أسطول بحرى. أما بالنسبة لحق إبرام القروض، فكان يجب على الوالى إعلان الباب العالى وعدم عقد قرض إلا بإذن، ولكن فرمان١٨٦٧أعلن أن الحكومة المصرية مسئولة عن جميع المصالح المالية والاقتصادية وغيرها فى البلاد، وأن الوالى له كل السلطة اللازمة من أجل القيام بمثل هذا الإجراء، إذا رأى أنه يساعد على تطور وتقدم البلاد. كان الاقتراض بالذات إجراءً اقتصاديّا من حق الوالى القيام به وذلك بموجب الصلاحيات المخولة له فى هذا الفرمان. كذلك بالنسبة للجزء الذى يخصنى كانت مصر قد نالت حق التفاوض مع وكلاء (ترجمة الكلمة التركية هى موظفين) القوى العظمى بخصوص موضوع حماية وتنظيم العلاقات مع الأجانب، لم يكن من الممكن لأحد أن يلوم على الوالى انشغاله بمتابعة المسائل السياسية. كانت المساعى التى كنت أقوم بها تهدف إلى تأسيس محكمة وتكوين جهاز للبوليس من

أجل تنظيم الأجانب فى مصر . وبالنسبة لى كان الرد على الموضوعين فى منتهى البساطة بديهيًا . ومن خلال المعنى ذاته كان الرأى العام فى باريس ولندن وداخل السفارات حول هاتين النقطتين حقيقة فى مصلحتنا . ولكنى كنتُ أحمل بداخلى إحساسًا بأنه بالنسبة لمجمل الاتهامات ، كان الرأى العام لصالح الباب العالى خصوصا فيما يخص مسألة التسليح واتهامات الباب العالى بشأن أهدافها ، كان مبررًا كافيًا فى نظر رجال السياسة فى أوروبا من أجل تصديق برقية عالى باشا .

كان هذا الموقف الحرج بين مصر والباب العالى والتصرف الذى اتخذه الأخير حيال مصر لم يكن قد وصل بعد إلى حد أن يُناقش بوصفه مشكلة خاصة . إن الوالى لم يكن قد أعطى الرد بعد ، وإن قلنا إن كل هذا كان موضوعًا يمكن أن يقلق الجميع سأكون مبالغًا ؛ لكن يبدو أن الجميع كانوا يعتقدون أنه يجب الانشغال به . بالنسبة لى بمجرد أن بعثت بردى إلى الوالى فى تلغراف لم أعد أقلق بخصوص هذا الموضوع وكان انشغالى به يأخذ حيزًا أقل أيضًا ، لأنه ما المخاوف التى كان يمكن أن يحملها مثل هذا الأمر؟ كنتُ على دراية تامة بالوالى وشخصيته . المؤسف أنه لم يكن أبدًا يستطيع تمييز الممكن من الصعب والصعب من المستحيل . لم يستطع أبدًا معرفة وإدراك السبل التى من الممكن استخدامها والمتوافرة لديه والهدف الذى يسعى إليه . كانت المسائل تظهر فى عينيه بالحجم الذى يظهر فى الصور التى تنعكس من مرآة معقوفة ، ومرات أخرى كان ينظر إليها عبر مجهر أمسك بالمقلوب . باختصار ولكى أعطيكم مفتاحا لكثير من الأمور التى حدثت أو دارت أحداثها فى مصر أقول إن هذه المعطيات والصور كانت دائمًا مهتزة فى ذهنه ولا تتجسد بحجمها الطبيعى المتناسق والمتناغم ، وإنما تأخذ أشكالاً ليست فقط غير متناسقة ، بل إنها أيضًا متقطعة غريبة ، وهى فى النهاية صور لكائنات متوحشة إذا استخدمنا هذا التعبير فى معناه البدائى والموجود فى الطبيعة .

كان إسماعيل نوعًا من الشخصيات الجديرة بالدراسة ، ولكنها سهلة النفاذ إلى داخلها وفهمها . كنتُ أعرفه ولم أنشغل بهذا الحدث . كان الموضوع برمته يمسنى فى نقطة واحدة هى أن أرى عالى باشا يتهمنى بطريقة غير مباشرة . هذا صحيح ولكنه أخيرًا كان اتهامًا . حصلت على ترضية كاملة حول هذه النقطة ومرضية ؛ لأنه فيما

بعد رأيت داخل كتاب أصفر نشر فى باريس تلغرافًا أرسله السفير الفرنسى فى لندن إلى وزارة الخارجية فى باريس كان يتضمن حديثا للورد لاريندون (Larendon) الذى يبدو أنه كان يرد على السفير التركى الذى ذهب لمقر الوزارة ليسلم تلغراف عالى باشا حيث قال له اللورد: أما بالنسبة لنوبار والمساعى التى كان يقوم بها من أجل أن ينال موافقة القوى العظمى على تنظيم العدالة لم يكن لديه سوى رأى واحد ورغبة واحدة يعرب عنها، هى أن يرى الباب العالى يحذو حذوى. كان هذا بالنسبة لى إرضاءً كاملا، لكن أقول ثانية أن أتهم من رجل فى مكانة عالى كان ومازال بالنسبة لى أمرًا مؤلمًا.

* * *

لكن عمومًا فقد انشغل خاطرى بتلغراف آخر من الوالى يخبرنى فيه بوصوله قريبًا إلى البندقية، وكان يقترح عليَّ اصطحابه من أجل القيام بجولة أوروبية لدعوة سادة وملوك أوروبا لحضور حفل افتتاح قناة السويس. كان قد جهز برنامج سفره بنفسه وأبرق لى بتفصيله تلغرافيًا: سفر من الإسكندرية يوم كذا، الوصول إلى ڤينيسيا يوم كذا، الإقامة يومين فى المدينة، اليوم الثالث الرحيل فى الساعة كذا، الوصول إلى فلورنسا يوم كذا ساعة كذا. . الإقامة ثلاثة أيام، اليوم الرابع رحيل الساعة كذا، الوصول إلى ڤينا يوم كذا. . ثم باريس. كل شيء كان معروفًا مسبقًا محسوبًا باليوم و الساعة. فقد كان ينقص تحديد المواعيد بالدقيقة. كما قام بدراسة خريطة وجدول مواعيد السكك الحديدية، وقام بتنظيم خط السير الخاص به.

أرجو ألا تعتقدوا أننى أبالغ أو أننى أنساق إلى أمر معين، لا لقد كان بالفعل يجد متعة خاصة فى التفنن والانشغال بمثل هذه الأمور، خصوصًا تلك التى كانت مرتبطة بالمقابلات والحفلات، فى تفكيره كان سفره بالتأكيد سيأخذ طابعًا سياسيًا، وأيضا مسألة مرتبطة باحتفال كان يتطلب أن تكون الرحلة منضبطة من حيث المواعيد. أليست هذه الصفة من شيم وأدب الملوك؟

وفى اليوم المتفق عليه وصلتُ إلى ڤينيسيا (١٠ مايو ١٨٦٩)، وصل الوالى واستقبل استقبال الملوك، وفى اليوم التالى أقيم على شرفه حفل ساهر كبير على

ضفاف القناة الكبيرة، كان حفلاً خياليًا حيث الأجواء الخلابة وسط بريق الأضواء التى كانت تنبعث من نافورات ومصابيح ڤينيسيا بينما تمايلت وتناغمت أصوات الموسيقى والألحان مع ميدان سان مارك. ماذا بوسعى أن أقول؟ ألم يكن ذلك يوحى، بل يوقظ حقبة من العظمة والإبداع الفنى؟ ذهبنا إلى فلورنسا يوم ٢٤ مايو فى الساعة المحددة والمقررة حسب الجدول الموضوع فى مصر، وفى منتصف الطريق أخذنى الوالى إلى الغرفة المخصصة له فى عربة الصالون وقال لى: «أريد استشارتك فى موضوعين أفكر فيهما كثيراً». انحنيت أمامه، وقال لى: «الأول هو نيتى فى تزويج ابنى توفيق (ابنه وولى عهده) من أميرة أوروبية، ما قولك فى هذا؟» كان ردى محدداً تمامًا: «إن سيدى أقدر منى على الحكم فى مثل هذه النقطة الرئيسية بالمسألة، وهى ماذا سيكون رد فعل مثل هذا الزواج ليس فقط فى مصر، ولكن فى العالم الإسلامى على وجه الخصوص؟».

صمت الوالى وأكمل: «الثانية هى أننى بعد وقت قليل سأكون قد رتبت كل شىء فى مصر وأريد التنازل لابنى وتعيينه فى الحكم لأعيش بعدها حياة هادئة فى مصر، وسأقوم على رغم ذلك بمتابعة كل شىء. إذا أصبح كل شىء على ما يرام واستمر ابنى فى إتمام ما بدأت من أعمال فسوف أصفق له من بعيد من مكان خلوتى، لكن إذا لم تسر الأمور على ما يرام فسأعود للسلطة وسآخذ مكانى، ما قولك فى هذا؟».

فقلتُ له: «التنازل أمر شخصى تمامًا، وسموكم هو الذى يمكنه فقط أن يتخذ القرار. أما بالنسبة للعودة إلى السلطة مرة أخرى بعد التخلى عنها فإنها بالتأكيد مسألة أخرى. كانت هناك حالات تنازل، ولكننى لم أعرف أميراً لم يندم على هذا. وإليكم يا سيدى هذا المثال: إنه أحد أجداد ملك إيطاليا الذى ندم ندمًا عميقًا؛ لأنه حاول استعادة الحكم مرة أخرى والعودة إلى السلطة لأنه ببساطة تم إلقاء القبض عليه وسجن إلى آخر يوم من عمره. إليكم يا سيدى هذا المثال. من بين هؤلاء الساسة والحكام واحد فقط لم يندم ألا وهو السلطان مراد، بل يمكننا القول إنه لم يجد الوقت الكافى كى يندم على ضياع السلطة، حيث إن كبراء الإمبراطورية أرغموه على العودة مرة أخرى على رأس الجيش والعمل على إنقاذ البلاد

والإمبراطورية الوليدة من الهلاك على يد ابنه الشاب الصغير، ولقب مراد بعد ذلك بـ«السلطان الفاتح»[(أ)].

ولم يسألنى الوالى أكثر من ذلك ودخلنا إلى الصالون. لماذا هذه الأسئلة؟! ما زلت أتساءل حتى هذه اللحظة: هل بعد أن أدّى دور الوالى أراد أن يؤدى دور الشخصية الفذة التى فوق كل تقدير؟ هل أراد أن يجرب فىّ التأثير الذى سيحدثه فى الآخرين؟ أكرر لا أدرى.

الحقيقة هى أنه لم يتحدث أبدًا فى هذين الموضوعين، ولم أسمع أبدًا من أى شخص بأنه ألمح له أو تحدث معه بشأنهما مما جعلنى أعتقد أن الوالى لم يتحدث مع أى شخص غيرى.

قيل فى أوساط الحاشية إن الوالى فى أثناء زيارته كان يتحدث عن تحييد قناة السويس. لذلك عبرت عن رأيى بطريقة معينة فى هذا الشأن، بحيث يصل إلى مسامع الوالى. وكنتُ أرجو من السادة الحاضرين عدم الحديث فى المسائل السياسية إذا كنا نريد عدم إثارة أى خلافات مع الباب العالى، وفهم الجميع ما أقصد ولم يتحدث معى أحد بعد ذلك، ولكن يبدو أن الوالى كان عليه أن يقدم تفسيرًا بهذا الشأن فى ڤيينا، لأن سفير الاتحاد الشمالى سألنى عن حقيقة ما ينسب إلى الوالى.

سأمر بهذه المناسبة سريعًا على حفلات الاستقبال التى أقيمت للوالى فى فلورنسا حيث استُقبل استقبالاً كبيرًا (٢٤ـ٢٦ مايو). كانت كل الحفلات متشابهة من يوم (٢٩ مايو إلى يوم ٧ يونية) كما انتهزت فرصة وجودنا فى ڤيينا من أجل التأكد من موافقة المسيو دى بوست (De Beust) على مساندتنا فى لجنة التحقيق من أجل الإصلاح.

فى برلين يوم ٨ (يونية) بُهرت من روح وعظمة وسلوك ولى عهد ألمانيا آن ذاك الكونت بسمارك الذى جلست بجواره فى أثناء حفل العشاء الكبير الذى دعينا إليه

(أ) تنازل السلطان مراد الثانى عن الملك لابنه محمد (١٤ سنة)، لكنه استرجعه مرة أخرى لظروف خارجية وداخلية. توفى عام ١٤٥١، وتولى ابنه محمد الثانى السلطنة، وتم على يديه فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣، ومن ثم لُقب بالفاتح.

فى القصر. وفى أثناء الحفل الساهر الذى تلا العشاء، سيطر كل من الملك والكونت على عقول جميع الموجودين فى هذه القاعة الكبيرة بالقصر القديم. كنتُ أراقبهما وأرى هيئة الملك وتصرفاته الهادئة، وقلتُ لنفسى إن هذا الرجل يمتلك الحزم والتصميم والشخصية، وهنا قلتُ أيضًا وأنا أحول عينى صوب المستشار الكبير، إننى أرى فيه النبل والقدرة والذكاء؛ كان هذا هو انطباعى التلقائى.

لكن عندما ذهبنا إلى بروكسل (١٠ يونية) شرفت بأن ملك النمسا وجه لى بضع كلمات تتعلق بالواجبات التى يقوم بها الحاكم الدستورى، وهو الذى نلت من قبل شرف المثول أمامه فى مصر حينما كان لايزال هناك دوق برابان (Braban)، لم يمنعنى هذا الحديث من أن أرى فيه رجلاً متسلطًا لديه إحساس عميق بمركزه العالى أو العظيم.

كان الوالى سعيداً بالاستقبالات الملكية التى أقيمت له فى كل مكان، ثم أنهى أخيرا رحلته بالذهاب إلى باريس يوم (١٢ يونيو) وفيها أيضا أقيمت حفلات استقبال لا تقل إبهاراً عن سابقاتها، لكنها كانت فى الوقت نفسه فرصة للمرح والترفيه، لكن هذا الترفيه كان لا بد من أن تصحبه بعض الحوادث العارضة جاءت إليه ليس من باريس لكن من القسطنطينية؛ لأنه فى باريس بخلاف واقعة المسيو روهر التى تحدثتُ عنها لم يحدُث شىء بل إنه لم يتحدث معه عن المذكرة التى أرسلها الباب العالى، وكنتُ موجودا دائمًا معه عندما كان يتلقى زيارة أحد رؤساء الحكومات أو عندما يذهب للقائهم.

وبناء على الأخبار التى وصلت له لم يتخل عالى باشا عن هدفه وهو ضرورة اختفاء السفن الحربية من مصر وحرمانها من حق إبرام اتفاقيات قروض وكل هذا كان سياسة. لكن يبدو أن اسم الخديو ارتبط باسم عمه حليم الذى انتهى به الأمر بالطرد من مصر والذى سمعنا أن منزله فى القسطنطينية احترق أو كما قيل تم إضرام النار فيه. كانوا يتهامسون عن هوية الأشخاص المتورطين (واحد من بين الذين ذُكرت أسماؤهم كان قد جاء إلى مصر) وفى يوم رأيت الوالى يصل إلى المنزل ويدخل ليلقى بنفسه على أول «أريكة» كما لو كانت ركبتاه لا تقدران على حمله. كان وجهه هادئا، لم أر أبدًا إنسانًا قادراً على التحكم فى مشاعره مثل الوالى.

أخذت بيده . . كان كفه رطبا وكانت هذه علامة اضطراب كبيرة عنده . قص لى فى كلمتين أو بالأصح فى نصف كلمة الأخبار التى تلقاها بأن وكيله اتهم بحرق منزل حليم، وأنه تم الزج باسمه هو شخصيّا فى محاولات اغتيال عمه .

كنتُ أفسر له كل هذه الأخبار على أنها حماقات وطنطنة فارغة يرددها البعض عشوائيّا وهى مجردة من كل صحة وأساس بحيث لا يصدقها أحد ولن يجرؤ أحد على الجهر بها علنًا . وقلتُ له إنه يجب التعامل مع هذه الحماقات على قدر حجمها وبما تستحق، وكنتُ أحاول بذلك أن أهدئ من مخاوفه وأطمئنه .

ولحسن الحظ جاءنى صديق لى لم يكن من المنتظر أبدًا قدومه لينجدنى هو جايفى (Gaiffe) شخصية تتمتع بروح مرحة ممتلئ بالذكاء والحيوية والتمرس، وكان فخامته الذى يعرفه من قبل يُسر كثيرًا من تعليقاته المرحة . قام إسماعيل بعد مقابلة صديقى هذا مرح القلب وخفيف الروح حتى إنه أخطأ وبدلاً من أن يأخذ قبعته أخذ قبعتى، وتنبه إلى ذلك سريعًا فقال وهو يتحدث إلى صديقى هذا : «انظر لقد ارتدى الجنون قبعة الحكمة» . وذهب وهو يضحك . لم يكن لدى جايفى فقط روح المرح، وإنما كان قادرا على نقلها إلى الآخرين وإيحائهم بأنهم يتمتعون بها . سافر إسماعيل إلى منطقة المياه الجوفية يوم (٣ يولية) حيث لحقت به من أجل أخذ أوامره الأخيرة قبل رحيله .

كان من المقرر أن يحضر حفل افتتاح قناة السويس إمبراطور النمسا والأمير ولى عهد ألمانيا وشقيق ملك هولندا وأخيرًا الإمبراطورة . . وكان يجب أن أدعو من أرى أنه من الواجب حضورهم وعرضتُ عليه لا الأسماء وإنما فئات صحفيين وعلماء وفنانين وأخيرًا الأشخاص الذين تثير مصر اهتمامهم ويقدرونها بقدر ما تستحق .

أما بالنسبة للمسائل المعلقة مع القسطنطينية فقد ترك لى «حرية التصرف» للرد عليها وعرض الحقائق .

عاد الوالى إلى مصر وعدت أنا إلى باريس يوم (٢٣يولية ١٨٦٩) .

* * *

لم تكن قد غابت عن عينى للحظة أعمالى الخاصة، وأقصد هنا الإصلاح، حيث كنتُ أستغل بالطبع وجود الوالى فى باريس والدعوة الموجهة إلى الإمبراطورة وقبولها إياها، إذن فلم يكن بالكثير عليهم قبول طلبى وهل كان طلبى غريبا إلى هذه الدرجة؟ ماذا كان فى طلبى من شىء ملزم؟ كانت اللجنة لجنة تحقيق وكانت القوى العظمى تحتفظ بحرية كاملة فى اتخاذ القرار الذى تريده.

نلتُ وَعداً بالمساندة لكن بشرط واحد هو أن تأخذ اللجنة المقترح تشكيلها كبداية تقرير اللجنة التى شكلت بواسطة المسيو دى موستيه فى وزارة الخارجية الفرنسية. لم يكن فى استطاعتى القبول، فلم أكن وحدى فى القضية ولم يكن بوسعى فرض أى مشروع على القوى العظمى، ولم يكن فى وسعى سوى طرح أفكارى على اللجنة، وأقصد هنا مشروع الوالى. فإذا قبلت القوى العظمى الأخرى الاقتراح الفرنسى وإذا أرادت مناقشة التقرير الفرنسى فقط أو رأت اتخاذ هذا التقرير نقطة بداية؛ فما الاعتراض الذى كان من الممكن أن أقدمه أنا ممثل مصر؟

كان هذا هو ردى ولكننى كنتُ أشعر بأنه حول هذه النقطة بالذات سأحصل على الموافقة الجماعية من كل القوى العظمى التى كانت تعتقد أن لها نفس حقوق فرنسا، وكانت تريد الظهور أمام اللجنة بأنها على قدم المساواة معها. رأيتُ السفراء وقابلتُ مرة أخرى وزير الخارجية الفرنسى وتم حل المسألة كما توقعت، لأن كل القوى العظمى التى مُثلت لها القدرات التى تمكنها من عرض ما تريد من وجهات نظرها ومبادرات وأفكار تراها مفيدة للصالح العام وكل الأفكار التى ستطرح سيتم دراستها، وبناء على هذا التفاهم وافق المسيو دى لا ڤاليت أخيراً على مساندتنا عند انعقاد اللجنة المقترحة.

انتهى الأمر وبدأ الحديث عن مذكرة الباب العالى وبدأ الناس يهتمون بالأمر، وكنا نريد إطفاء هذه الشعلة التى من الممكن أن تصبح حريقا، ولم يكن من الممكن أن نمنع أنفسنا من الاعتراف بحقنا فى عقد اتفاقية قرض دون الحاجة إلى الحصول على تصريح مسبق. لكن مصر تصرفت بشكل سيئ للغاية فى القروض التى حصلت عليها بالنسبة لها وبالنسبة للعالم كله، لأنها استخدمت هذه القروض فى التسلح وضد من؟ ضد الباب العالى ومن ثم تهديد السلام الأوروبى؟

قلتُ كثيرًا إن الوالى لم يكن رجلاً ثوريًا، وإنما كان حكيمًا جدًا، لكن إذن لماذا كل هذا الحماس من حاكم مستقل؟ ألم نكن نرى على شعار البريد ثلاث حروف كبيرة ب. م. م (البوستة الملكية المصرية)؟ وأكثر من ذلك، ألم تكتب هذه الأحرف البائسة فى القسطنطينية ليس على الطوابع فقط، وإنما أمام أبواب مكاتب بريدنا أيضًا وعلى سفننا، وكان لها تأثيرها على وزراء السلطان نفس وقع هذه الكلمات المشئومة: الحساب والميزان والقسطاس؟

للأسف فإن الوالى فى رده على مذكرة عالي باشا بدلاً من أن يتمسك ببساطة بالصيغة التى بعثت بها إليه بناء على طلبه، اعتقد بأنه لإضافة القوة لحجتنا يمكن الاستشهاد بالقرض الذى أبرمه عام ١٨٦٨ دون الحصول على إذن ولم يصدر الباب العالى احتجاجًا بشأنه. هذه الواقعة كذبها السلطان نفسه وأعلن السلطان أنه فى أثناء سفره إلى القسطنطينية فى الفترة التى سبقت عقد اتفاقية القرض، تحدث معه وطلب منه الإذن فوافق على ذلك. لقد تحدث السلطان وحسمت المسألة. إذن وعلى الرغم من الفرمان الذى نلته للوالى فإنه كان قد توجه إلى الدولة (العثمانية) من أجل عقد قرض؛ وباختصار فقد قرر الباب العالى، وكان على الوالى الخضوع.

كنت أحس أننا كنا على حق، وأن الفرمان الذى نلته كان يعفينا من الحصول على الإذن الذى يريد الباب العالى فرضه علينا. لكننى أشعر بأن الباب العالى كان يمكن أن يكون على حق عندما يقول لنا: «لقد أعطيتكم امتيازات وسلطات لتستخدم لصالح بلد يتبعنى، لم أسمح لكم بها من أجل الإسراف واستخدامها ضدى وتسليح أنفسكم من أجل محاربتى، وتجنبت أن أقول هذه الحقيقة حتى لنفسى».

الفصل الرابع والعشرون

(١٨٦٩)

نوبار باشا يعود إلى مصر من أجل رئاسة لجنة تقصى الحقائق ولافتتاح قناة السويس ـ يعين لمرافقة إمبراطور النمسا فى أثناء الاحتفالات ـ حفلات افتتاح قناة السويس ـ تعيين المسيو ماينورى (Maunoury) سكرتيرا عاما.

* * *

كنتُ أتعجل العودة إلى مصر، لكن الإمبراطورة طلبت رؤيتى بخصوص هذه التجهيزات، لأنها كانت تريد حمل الهدايا إلى المشايخ ورؤساء البدو، وتريد السؤال عن نوعية الهدايا التى من الممكن أن تحملها معها. طمأنتها بخصوص هذه النقطة وأشرت عليها ببعض الأشياء.

لكن لم أستطع أن أمنع نفسى من الإفصاح عن برقية أخيرة تلقيتها من الوالى قبل رحيلى طلب منى فيها أن أرسل له على أول سفينة عدداً من النساء من أجل تأسيس مدرسة كبيرة للبنات. أراد خلال الشهر الذى يفصلنا عن حفل افتتاح القناة أن يؤسسها ويفتتحها ويُديرها كى تشاهدها الإمبراطورة. فى الحقيقة كان الوالى يملك بالفعل سلطة متحضرة؛ ولكنه نسى فقط أن هناك واحدا من أتباعه المخلصين وهو بوتمكين (Potemkine) الذى أشار على الإمبراطورة غزو القرمة ولكن بطريقته.

قلتُ: إننى أتعجل العودة إلى مصر وحدث هذا يوم (١٩ سبتمبر ١٨٦٩) ومن دون أن أخطر الوالى بقدومى، كنت أشعر بأننى إذا أخطرته قبل عودتى كان سيجد حجة من أجل منعى من العودة وإبقائى بعيداً. ثم إن لجنة تقصى الحقائق التى ستبدأ، من الذى سيترأسها؟ من كان سيتولى إدارة جلساتها؟ بالتأكيد كان سيكون

أول من يتصادف وجوده: شريف باشا مثلاً لأنه يجيد الفرنسية أو ذو الفقار الذى كان يتحدثها أيضًا.

يبدو أن الوالى لم يكن موجودا عند عودتى، لكن سرعان ما زال هذا الشعور واختفى. كنت أجده مشغولا بأحداث وأمور القسطنطينية. ما الأخبار الجديدة التى وصلته عن طريق وكيله المعتمد وغيره من الوكلاء غير الرسميين هناك؟ لا أعلم. . لم يتحدث معى عموما بخصوص هذه النقطة أو غيرها؛ لأنه لم يكن يقول أو يشرك أحدا معه إلا بشكل منفرد، لأنه كان يعتقد أن كل واحد منا سيوافقه الرأى؛ لكن الحقيقة أنه كان مشغول البال وكان انشغاله هذا واضحًا لعينى تماما. فى الوقت نفسه كان مشغولاً باستقبال ضيوف كانوا سيشرفون مصر بحضورهم؛ الإمبراطورة أوچينى (Eugenie) وإمبراطور النمسا؛ والأمير الملكى لاتحاد شمالى ألمانيا، وشقيق ملك هولندا دوق لوكسمبرج الكبير والسفراء وكثير من المدعوين لحضور حفل افتتاح القناة. كانت التجهيزات تشغله، وكان من اختصاصه أن يشرف على كل شىء، يتدخل فى أقل التفاصيل، ينظم كل شىء. بدأ ضيوفنا فى الوصول وحدد يوم الافتتاح ١٧ نوفمبر١٨٦٩.

اضطر إمبراطور النمسا الذى كان حينذاك فى فلسطين، حتى لا يفوته الحفل، إلى الإبحار من مرفق يافا فى أثناء عاصفة هوجاء، وقيل لنا: إن السفينة واجهت أخطارًا رهيبة وخطيرة كما أنه واجهته عاصفة أخرى هوجاء فى أثناء دخوله إلى بورسعيد. وصلت الإمبراطورة والأمير الملكى ودوق لوكسمبرج الكبير والسفراء على متن يخوتهم الخاصة، كما وصلت بدورها السفن التجارية التى تقل المدعوين الذين كان جزء منهم قد وصل بالفعل إلى بورسعيد فى وقت سابق على متن سفن الشركات البحرية العاملة على خطوط الملاحة ما بين مرسيليا وميناءي تريستا (Trieste) وبرنديزى (Brindsi) الإيطاليتين وميناء الإسكندرية، وسُكن المدعون على قدر الإمكان فى بعض المنازل القليلة المشيدة فى هذه المدينة المستقبلية (بورسعيد) التى كانت حينذاك عبارة عن ثكنات.

وبناء على طلبى كان لى شرف الالتحاق بخدمة إمبراطور النمسا مع زميلى شريف. لا أريد ولا أستطيع الخوض فى كل تفاصيل هذه الاحتفالات أو بالأحرى

هذه المباهج، وسأذكر فقط واحدة أو اثنتين من الأحداث التى ما زالت انطباعاتها محفورة وحية بداخلى.

كان هذا عشية مرور أول سفينة فى قناة السويس وكان من المقرر أن يقام قداس للصلوات على شاطئ بورسعيد غربى الميناء؛ كان عدد العربات التى تمكنا من إرسالها محدودة وكنا قد رتبنا أن تعمل العربات بنظام الطفطف ما بين ميناء بورسعيد والشاطئ. كان من المقرر أن تصل الإمبراطورة أولا إلى مكان اللقاء، وكان إمبراطور النمسا طوال فترة وجوده يؤخر نفسه عن الإمبراطورة بذوق ولياقة وفروسية. وكما ذكرت رتبنا أن الإمبراطورة فى ساعة معينة ستصل إلى المقصورة التى قمنا بتجهيزها على الميناء حيث تنتظرها العربات وتقوم بنقلها مع حاشيتها إلى مكان التجمع على الشاطئ، وتعود العربات إلى المقصورة فى الوقت الذى يكون فيه موكب الإمبراطور قد وصل إلى هناك، ونفس مساحة الوقت من أجل أمير الأسرة المالكة، ومن بعده دوق لوكسمبرج الكبير ثم السفراء.

انتظرت عند المقصورة وتأخرت الإمبراطورة، لكن فى الساعة المحددة له وبميعاد عسكرى وصل إمبراطور النمسا يتبعه وزراؤه وأفراد أسرته وخاصته العسكرية، يسأل عما حدث؟ لم تكن الإمبراطورة قد ظهرت بعد، فأعطى أوامره بعدم تحرك العربات منتظراً وصولها.

وتجولت ببصرى فى الماء بنظرات قلقة بحثًا عن اليخت المخصص لها من أجل نقلها إلى المقصورة، فإذا بى أرى المراكب الملكية الألمانية التابعة لأمير الأسرة المالكة تتقدم بسرعة أمام قوة ضربات مجاديفها ويقترب الأمير ويرى فى الطرف الآخر إمبراطور النمسا منتظراً، يصعد ببطء درجات المقصورة؛ لحظة من التردد ثم بكل لباقة وكياسة أعطانى إحساسا بأنه فعلاً أمير ألمانى شاب يتقدم نحو الإمبراطور ويمد كل منهما يده إلى الآخر، ويظل الفريقان فى الانتظار منفصلين بعضهما عن بعض. هذان الرجلان وهذان الفريقان الاثنان لم يكن من المنتظر أن يتقابلا ويجتمعا فى ساحة بهذا الضيق، وكانت لحظة التردد التى بدرت من الأمير قد مرت على وكأنها دهر، وهذا الموقف بالذات دون كل الذكريات المرتبطة بالحدث كان له وقع خاص فى نفسى، وكان فى الحقيقة شيئًا مؤثراً جداً. لن أنسى أبدًا بأننى لم أستطع التنفس

بحرية إلاّ عندما شهدنا موكب الإمبراطورة يرسو أمام المقصورة وقد أسرع الإمبراطور يمد يده إليها.

أخيراً توجه الجميع إلى المكان المحدد على الشاطئ، وكان التأخير سبباً فى أن العربات لم تتمكن من الوجود فى الأوقات المحددة لها من أجل نقل ضيوفنا كل بدوره مما اضطر الكثيرون للذهاب سيراً إلى المكان المحدد. لكن يجب أن أعترف أيضاً لهؤلاء السادة بذوقهم وأدبهم الجم، حقيقة أناس فى غاية الكياسة حتى إننى أستطيع القول إن كل شىء سار على ما يرام وكما كان متفقاً عليه. كانت الخطبة التى ألقاها سيد ناباوير وهو قسيس كان ضمن حاشية الإمبراطورة ـ لها طابع وشكل باقة من الورد مهداة إلى بطل مجهول. ثم نهض شيخ الأزهر بدوره وبارك باسم الله عمل هؤلاء الرجال الذى تُرجم إلى مشروع كبير مفيد للإنسانية جمعاء. إن اللغة العربية لها نغمات ثقيلة وحادة، ولكنها فى فم المصرى تأخذ شكل تقسيمات عذبة وموسيقية. كان صوت الشيخ الذى يصاحبه من بعيد كالكورس أصوات الموج التى كانت تتتابع واحدة تلو الأخرى بصوت الهديل الخفيف، لتصل إلى الشاطئ وتنكسر على الرمال وهذه الرؤوس المتوجة وهذا الجمع المميز المختار، وهذه الشمس العظيمة شمس مصر، كل هذا كان فى مجموعه شيئاً يهز المشاعر.

وفى الليلة التى سبقت مرور أول سفينة جنحت إحدى المراكب التى أرسلناها للاستكشاف فى القناة، ونجحنا بعد مجهود كبير بالأيدى فى إعادتها مرة أخرى للملاحة وربطها إلى الشاطئ. حدث هذا أيضاً مع إحدى السفن الصغيرة التى كانت تعمل فى خدمة شركة الميساچيريه ووجدنا صعوبة كبيرة فى سحبها بسبب قلة عمق مياه القناة فى هذه المنطقة، مما اضطرنا إلى نقل المدعوين بقدر الإمكان على متن مراكب أخف وزناً وعلى متن الزوارق إلى الإسماعيلية، حيث لم تكن الخيام المجهزة بالعدد الكافى. اكتشفنا الأمر فى اللحظات الأخيرة (لأن المسيو دى ليسبس دون أن يخبر سموه وزع عدداً من الدعاوى يساوى تقريباً تلك التى أرسلناها نحن). تدبرنا أمرنا بقدر المستطاع وظل عدداً من المدعوين على ظهر المراكب. ولكن إذا كان عدد الخيام المجهزة لم يكن كافياً فإن عدد الموائد المرصوصة كان كبيراً جداً، والخدمة متواصلة عليها طوال النهار حتى إن حفلات عرس جاماش (Gamache) لم تر مثل هذه الموائد، كان حقاً أمراً فاتحا للشهية.

أتذكر أن مجموعة من سبعة أشخاص تجولت جزءاً كبيراً من الليل دون أن تجد نُزلاً لتنام فيه والتقت بى عند الفجر وسألتنى عن مكان للراحة، فأخذتهم إلى خيمة بها مائدة مرصوصة بالطعام فقال لى أحدهم بصوت يدعو للشفقة حقّا حتى إننى أوشكت على الانفجار فى الضحك على الرغم من الموقف الحزين: «لكن يا سيدى لا نريد أن نأكل، نريد النوم». لم أحضر المراتب؛ لأنه لم يكن هناك أى منها وإنما بعض الأغطية والبطاطين، بعضهم نام على المائدة والبعض الآخر وجدوا مأوى فى ذهبيتى التى حرصتُ على إحضارها. كل هذه الاحتفالات والعروض كانت متعبة ومنهكة جدا، فى الوقت نفسه كان لى مشاغلى الخاصة: لجنة تقصى الحقائق التى وصل أعضاؤها، وكنت أتعجل بدء المفاوضات لأستفيد من كل المدعوين الذين أتوا يحملون أفكاراً جديدة وينظرون إلى الأمور بوجهة نظر أخرى يحكمون على الأحداث من منظور أكبر وأعلى، وليس من خلال الأحكام المسبقة الخاطئة التى كانت منتشرة بين أعضاء الجاليات. قلتُ: إننى أردت الاستفادة من وجودهم لأنه لم يكن من الممكن ألا يقوموا بممارسة دور كبير وتأثير معقول على تلك الجاليات للموافقة على أفكارنا.

لكنى كنت مقيداً حقّا، كنت أعرف ما المحكمة ولكن لم أكن أعرف شيئا عما يخص سيرها وكيفية عملها. وكما لم أكن أعرف شيئا عن تفاصيل «التنظيم القضائى» كنت جاهلاً تماماً فيما يخص كل هذه النقاط. ولحسن الحظ وأنا وسط هذه الحيرة والهرج والمرج رأيت المسيو ماينورى (Maunoury) قادما، جاءنى الفرج، لأنه كان الشخص المناسب الذى سيرشدنى إلى التفاصيل التقنية للإدارة التى ستظهر من تلقاء نفسها.

منذ هذه اللحظة عادت الطمأنينة إلى نفسى، ولم يكن من الممكن أن أجد شخصاً أفضل بمثل هذا الولاء وهذه الشخصية وهذا الذكاء، ليس فقط متفتحا لكنه قادر على احتواء وترضية كل الجهات المُشتركة فى مسألة معقدة وأن يجعل منهم مجموعة متفاهمة ومتناغمة. كان يشغل منصب سكرتير اللجنة، وأسعد هذا الأمر كثيرين من أعضاء اللجنة.

بعد أن طمأنت نفسى من هذه الناحية، تمكنتُ من القيام بخدمتى دون قلق إلى

جانب إمبراطور النمسا والاهتمام بضيوفنا الكثيرين ؛ لأن خدمتنا أنا وشريف إلى جوار جلالته لم يكن فيها شيء صعب أو مؤرق. شكَّل معيه الإمبراطور أربعون شخصًا من كبار الموظفين المدنيين والعسكريين التابعين للتاج ولخدمة الوزراء بوست (Beust) تيچيتوف (Tegetthoff) بلونر (Ploner) أندرسى (Andrassy)، وفى أثناء فترة إقامتهم كلها فى الجزيرة التى قد وضعت تحت تصرفهم لم نسمع أى جلبة منهم، لكثرة تواضعهم وأدبهم وهم فى النهاية رجال محترمون. كل شيء كان على ما يرام، كل شيء بالنسبة لهم كان جيدا لم تخرج من أفواههم إلا كلمات محترمة، وكانوا يظهرون التواضع لدرجة أنهم جعلونى أندم لأننى لم أستطع أن أكون مفيدا فى أى شيء لهم على الأقل.

فقط أتذكر لن أقول حادثة لكن إحدى خصال البارون العجوز دى بروكتش (De Prokesch) فى أثناء إقامته فى الجزيرة فى سراى الاستقبالات حيث خصص «السلاملك» كما يقال بالتركية من أجل الإمبراطور وكبار الشخصيات وضباط قصره المدنيين والعسكريين. أما سراى الحريم وهى أصغر يفصلها عن السلاملك حديقة كانت قد خصصت للوزراء وكذلك للمسيو دى بروكتش الذى كان حينذاك سفيرًا فى القسطنطينية. بعد أن انسحب الإمبراطور داخل مقصورته واصطحبت الوزراء إلى مقار إقامتهم لاحظت بعض خيبة الأمل على ملامح العجوز بروكتش الذى اعتقد بلا شك أنه سيقيم مع الإمبراطور بصفته ممثلا له فى القسطنطينية، وفى الحقيقة أنه أبدى لى هذه الملاحظة برقة، فقلت له إن سمو الوالى فكر بأنه لا يوجد فى السلاملك جناح يقدم من وسائل الراحة مثل تلك التى توافرت فى الجناح المخصص له والذى يخص الأميرة الأولى فى الحريم. وبهذه الكلمات «حريم» «الأميرة الأولى» رأيت ملامح العجوز بروكتش تنفرج وبرضا تام، عندما اصطحبناه لرؤية غرفة نومه حيث استلفتت نظره الستائر الوردية وسرير الأميرة الذى وُضع تحت تصرفه، لأنه فى الحقيقة لا شيء يلهى العقل وبخاصة عقل عجوز مثل غرفة نوم امرأة حتى لو كان السرير فارغًا والغرفة خالية.

فى أثناء انتظار قدوم ضيوفنا قام وزير المعارف العمومية وتنفيذًا لأوامر وذوق الخديو بكسوة كل آثارنا وجوامعنا بزينة الاحتفالات.

وأفلت فقط جامع السلطان حسن من هذه الزينة، وذلك لأن الناظر وبعد أن نفدت موارده المالية لم يجد بضعة جنيهات من أجل شراء الطلاء ودفع رواتب العمال؛ وفى أثناء تجول الإمبراطور فى أحياء القاهرة رأى ما يحدث وأخذ يستجوبنى بنظراته، فقلت له: «سيدى سامحنا فإننا لا نعرف ماذا نفعل».

مرت ليلة أو ليلتان أمضيتهما مع الوالى فى المسرح، ولكن لم تكن هذه المرة فى المسرح الصغير ـ الذى حضرت فيه قبل ستة أشهر هذه المسرحية الـمُكوَّنة من فصل واحد والتى ظلت عالقة فى ذهنى، حيث رأيت ممثلين يؤدون دور أشخاص من بيت كريم ويقلدون شخصيات سادتهم ـ إنما كانت في مسرح آخر هو أيضا صغير شيد بوصفه نوعا من الترفيه فى ركن من أركان الأزبكية فى مدة ستة أشهر وللانتهاء منه فى المدة المحددة قبل احتفالات القناة، تم البناء الخارجى من الأحجار والأسمنت إلى ارتفاع معين أما الجزء الأعلى فكان هيكلا مدعما بعروق الخشب والطوب الأحمر فقط وكان قد تكلف كما يقال ١٥ مليون فرنك، لكنه كان ظريفا بحق ومبهجا. كان جوهرة بيضاء تتخللها الخيوط الذهبية الرفيعة التى تزين الصفوف الثلاثة «للمقصورات» المخصصة لسيدات القصر لرؤية العروض كلها، وكانت واسعة المساحة مغطاة ومغلقة بستائر رقيقة من الحرير الذى يشبه «الدانتيل» الخفيف بحيث يتمكّن من رؤية العروض من دون أن يتمكن أحد من رؤيتهن لتبدين مثل الفراشات البيضاء يتمتعن بسحر مجهول ومثير. كانت الديكورات والإكسسوارات والملابس رائعة أيضًا. كان عملاً يُعَدُّ فى الحقيقة تحفة فنية حتى الملابس واختيار الفرق التى ستعمل على المسرح كان شيئًا رائعًا. بالتأكيد فى أوبرا باريس وفى أوبرا لندن كان يمكننا أن نرى شيئًا أكبر، لكن ليس فى مثل هذا التناغم أبدًا ولا بمثل هذا الكمال للأوركسترا والديكور والممثلين والصالة.

مكث إمبراطور النمسا حوالى أربعة أو خمسة أيام فى الجزيرة ثم اصطحبته إلى الإسكندرية وفى اليوم التالى قبل إبحاره جعلته يمر خارج باب رشيد حيث المكان الذى اكتشف فيه طريق رومانى قديم، وفى أثناء اتجاهنا إلى الميناء عبر الطريق الذى كان قد تم تمهيده، ولكنه كان لا يزال خاليا نهض فجأة درويش كان نائمًا على جانب الطريق وأطلق صيحة: «الله ينصر السلطان». التفت إلى الإمبراطور فترجمتُ له:

«فليكلل الله السلطان بالعون والنصر». لا أعرف إذا كانت مشاعره قد اهتزت ولا أعرف إذا كانت مشاعرى هى المهتزة، لكننى قرأت هذه المشاعر على وجه الإمبراطور، ولكن أنا أيضًا من أعماق قلبى كنتُ أصرخ: «فليكلل الله الإمبراطور بالعون والنصر». ورحل بعد هذا الوداع الحار.

فى أثناء استعداد اليخت الصغير جريف (Greif) للإبحار وبينما ترفع المرساة بقيت على الميناء لأحييه من قلبى بهذه الكلمات التى يتردد صداها فى داخلى: «فليعطه الله العون والنصر». كان يعاملنا جيدًا وينظر إلى مصر بكل اهتمام.

وعندما عدت إلى القاهرة كان أمير الأسرة المالكة قد وصل إلى صعيد مصر، وكانت الإمبراطورة تستعد بدورها للذهاب، وكان جزء من المدعوين على النيل يزور آثارنا القديمة، بينما ظل آخرون فى القاهرة.

قيل بل طُبع ونشر أيضا أن من بينهم كثيرين نسوا أنفسهم وهم يتعاملون معنا. وهذا الكلام لا صحة له؛ يمكن أنه كانت هناك بعض الكلمات التى قيلت وبعض الحيل التى حاول البعض نصبها من خلال بعض الشبان. لكن هذه الكلمات والحيل لم تكن سيئة أبدًا لهذه الدرجة، كانت تشبه الحكايات الطريفة التى تضفى البهجة على حفل ما؛ إنما الحكاية الأقل ظرفًا لم تكن بالتأكيد هى التى كان بطلها المسيو دى ليسبس الذى طلب منى عن طريق المسيو روسنير (Ruyssenaers) لقب أمير السويس - وهو لقب غير معروف فى بلاد الأتراك - وحدث هذا عندما كنا فى خضم سوء تفاهمنا مع الباب العالى. فأجبته إن سمو «الخديو» يمكنه أن يسأل الباب العالى منح المسيو دى ليسبس لقب باشا، أما فى حالة أن وجد المسيو دى ليسبس أن لقب باشا غير جدير به، يمكنه رفض ذلك بروح طيبة.

تمكنتُ إذن من رؤية هؤلاء السادة الذين جاءوا إلى منزلى وكان بالنسبة لى احتفالاً أن أسمع أمثال المسيو ثيوفيل جوتيه (Theophile Gautier) يتحاور ويتحدث عن مصر قبل أن يعرفها ويصفها كما فهمها، وكان وصفه يحمل كل معانى الصدق والحقيقة فى روايته المومياء وقد تحاور الكاتب الروائى الروسى سولوجوب (Sologub) معه فتحدث أحدهما بهدوء وحكمة الإغريق، والثانى بطلاقة وخفة ظل أبناء الجنوب.

جلس المسيو سولوجوب إلى يسار زوجتى على المائدة وكان يحمل لقب مشرف ومأمور السجون وكانوا قد قدموه فى الحفل بهذا اللقب، ولن أنسى أبدًا نظرات الخوف التى رمقته بها زوجتى والتى لم تكف عن النظر له فى أثناء العشاء لترى فيه قائد قلعة مستعدا لإلقائها فى غياهب السجون ولم يتبدد خوفها إلا بعد التوضيحات الجادة وبعد أن تعرفت عليه بشكل أفضل.

طلب منى المسيو ديورى (Duruy) وزير التعليم الفرنسى أن أبدى رأيى فى الخطبة التى ألقاها الإمبراطور الفرنسى بمناسبة افتتاح الدورة الجديدة لمجلس النواب الفرنسى والتى تحدث خلالها عن افتتاح قناة السويس وعن فرنسا، ولكنه لم يذكر حتى اسم مصر. فقلتُ له: «يا إلهى يا سيدى الوزير أرى أن الإمبراطور تحدث عن الكتكوت، ولكن الدجاجة التى وضعت البيضة واحتضنتها لمدة أيام وليال كاملة لم يقل شيئًا عنها!».

الفصل الخامس والعشرون

(١٨٦٩ ـ ١٨٧٠)

زيور باشا يصل من القسطنطينية حاملاً معه فرمانًا بمنع أى قروض من دون الحصول على إذن من الباب العالى ـ لجنة تقصى الحقائق تبدأ جلساتها عند نوبار باشا فى القاهرة ـ تبنى هذه اللجنة لمشروع محكمة موحدة ملزمة على كل الأجانب ـ ترك اختيار القضاة للحكومة المصرية ـ تكليف المسيوماينورى بكتابة وتحرير نص القوانين ـ نوبار باشا يستعد للذهاب إلى القسطنطينية من أجل الحصول على موافقة الباب العالى.

* * *

عندما كانت تُقام هذه السهرات الخلابة، كانت لجنتى قد بدأت فى عقد جلساتها، وكان هناك أيضًا زيور باشا الذى وصل من القسطنطينية حاملاً فرمانا يحذر الوالى من إبرام أى اتفاقيات قروض فى المستقبل من دون إذن مسبق من الباب العالى.

قلت إن الوالى لم يكن يشرك معه أى شخص فى أفكاره حتى تحت وطأة الضرورة، وإن تحدث فلم يكن سوى إجبار واضطرار إذا جاز القول وحتى فى هذه الحالة لم يكن يعرض دائمًا كل التفاصيل، ولكنه كان يشرح واحدة ويحيطك علمًا بجزء من تفاصيلها ليربطها بتفاصيل جزء آخر من فكرة أخرى. وبالنسبة لشخص كان يعرف دائمًا طبيعته، لم يستلزم الأمر منه مجهودًا كبيرًا ليفهم كل ما يدور فى خلده. فى الحالة الراهنة جرحت كرامته وهو سبب آخر بالنسبة له جعله لا يتكلم خصوصا معى على رغم أننى منذ البداية نصحته ألا يصر على هذه النقطة.

كما ذكرت أن الباب العالى طلب منه منذ البداية التخلى عن السفن الحربية، بل كان من المستحسن أيضًا أن تختفى هذه السفن من ميناء الإسكندرية. وعلمنا فجأة

ومن دون أن يقول لنا شيئًا أنه قد امتثل لسيده. لكن الباب العالى لم يكن راضيًا بشكل تام بسبب موضوع القروض الذى كان يجب استشارته فيه، لأن الوالى فقد رسميًّا حق إبرامها فلم يكن من حقنا الاقتراض من دون إذن مسبق من الباب العالى.

من هنا كان وصول زيور باشا بالفرمان. ولما كان من الواجب أن يقرأ كل فرمان علنا حتى لا يجهله أحد رفض الوالى استقبال زيور والفرمان، بل رفض أيضا حتى التفاهم والاتصالات الرسمية، بل رفض الاطلاع عليها وقام بإعادتها إليه. لم يقل لنا شيئًا على الأقل لى، لكن كل ذلك كان معروفا.

حرص زيور باشا إذن على اللجوء لى، بل كتب يرجونى أن أقوم بلفت انتباه فخامته إلى الوضع المؤلم الذى وضعه فيه. وطلب منى أن أخبره بقرار الوالى بشأنه وهل يجب عليه العودة بالفرمان أو الانتظار؟ وجدت الوضع يدعو إلى السخرية تماماً، كنتُ أعرف الوالى، ففى مثل هذه المسائل التى لم تكن تمس مباشرة مصالحه الشخصية، كلما طالت مقاومته وتمسك برأيه كلما اعتقد أكثر أنه عليه فى النهاية أن يسلم ويخضع وبشكل مبالغ فيه معتقداً أنه بذلك يمحو المقاومة التى أبداها ويشترى مودة سيده. ثم لاحظتُ أن سموه يحب جدّا عندما يكون مخطئًا أن يلقى بالمسئولية على آخر فيقول: «إنه ليس أنا، بل إنه ذاك». وفى هذه الحالة أتحت له الفرصة التى ربما كان يبحث عنها؛ أى فرصة أفضل كان يمكن أن يجدها؟ ألستُ من أشار إليه بصفته مهندس هذا الفرمان وبصفته من أخذ على عاتقه التخلى عن امتياز كان الفرمان قد منحه لنا؟ هكذا، وما إن قلتُ له بأننى أخذتُ على عاتقى مسئولية مقابلة زيوار حتى أمر بعقد مجلس الشورى. بلا شك، يبدوأن شخصى لم يكن كافيًا بالنسبة له فى مثل هذه الظروف.

تجمع أصدقائى شريف وراغب والمفتش وسألهم الوالى المشورة. بالطبع التزم الجميع الصمت، لماذا يقحمون أنفسهم؟ الجميع كان يعرف أن الأمر سينتهى بالإذعان، فوقفتُ وحدى لأعبر عن رأيى لصالح قراءة الفرمان، وأضفتُ قائلاً مراعيًا بقدر الإمكان كبرياءه: «سيدى يمكننا القول: إنه بدلاً من عرضه للقراءة فى القلعة، يمكن عرضه للقراءة هنا فى هذا الصالون فى جلسة مغلقة».

وافق على الفور وتم استدعاء زيور باشا. وفى اليوم التالى تم قراءة الفرمان فى صالون الوالى بحضور بعض منا وواحد أو اثنين من هيئة العلماء. انتهت الحادثة وأبحر زيور باشا يليه مباشرة السير هنرى إليوت (Henry Elliot) سفير إنجلترا الذى تأخر فى مصر لمتابعة الأحداث. وقال لى ذات يوم: «لكن يا نوبار إنكم حقّا تتسمون بالرعونة. إننا ما زلنا نرى على لوحات مكاتب بريدكم المكان الخالى الذى كان يشغله حرف (R) وهى اختصار لكلمة (Royal) بالفرنسية والتى قمتم برفعها، ألم يكن من الأفضل أن تقوموا على الأقل بتغيير اللوحة كلها؟». كانت الملاحظة صحيحة، ولكن كان صحيحا أيضًا أننا فقدنا امتيازًا كان الفرمان قد اعترف به لمصر.

إن الحدث فى حد ذاته لم يكن يدعو للاكتراث لأن الوالى إذا كان قد فقد حق إبرام القروض من دون طلب الإذن؛ ألم يكن من حقه ـ وكان قادرًا على ذلك ـ الاستفادة من الصلاحيات المخولة له بطرح السندات (التى ما زالوا يفرطون فى استخدامها)؟

هذه السندات ما إن يتم تأجيل سداد قيمتها حتى يتفاقم الدين العائم المستحق الدفع على البلاد، فكيف سيتمكنون فى القسطنطينية من رفض الموافقة على قرض يدعم البلاد ويقويها؟ إذن فإن سحب هذا الامتياز لم يكن سوى إجراءات شكلية. رأى عالى باشا وقال إن تجاوزات وإسراف الوالى فيما يخص مسألة المال ستنتهى نهاية محتومة ومصيرية ألا وهى ضياع مصر. هل كان عالى باشا يعتقد أن المسائل الشكلية سوف توقف الوالى بحق؟ لم أكن شخصيّا أعتقد هذا، لكن عالى باشا اعتقد ذلك بالفعل وقال لى عندما رأيته مرة أخرى فى القسطنطينية إنه يأمل أن هذه الإجراءات الشكلية سيكون لها تأثير ما على الوالى.

لكن الوالى لم يشعر بهذا التأثير. تكلفت حفلات افتتاح قناة السويس كثيرًا لا أعرف كم من الملايين، لكن أعرف فقط أن أحد متعهدى توريد الأطعمة وكانوا كثيرين، سددنا له مبلغ مائتى ألف جنيه إسترلينى لم يحصل عليها بالطبع كلها دفعة واحدة، وإنما شاركه فيها الوسطاء والوكلاء من الباطن بدءوا فى مطالبة الوالى بمبالغ وصلت إلى أربعمائة ألف جنيه إسترلينى، ولكن الوالى كان يعتقد أنه تمكن من الحصول على صفقة رابحة عندما تمكن من تخفيض المبلغ إلى النصف.

كان قصر الجيزة قد بدأ فى الارتفاع، واستؤنفت أعمال ردم الجزيرة بواسطة الطمى الذى كانت الجرافات تجلبه من النيل ليُنقل بعد ذلك عن طريق عربات صغيرة تعمل على خطوط حديدية لتوزيعها على الأراضى، ومن ناحية أخرى فقد اكتظ المسرح وكواليسه أكثر من أى وقت مضى، كنا نعيش حقبة كانت فيها الحاشية والوصاية هما المسيطرين على الحكم بمساعدة الكعوب الحمراء يعملون على تهميش الشخصيات الرزينة. وما زلت أرى أمام عينى الصور حية وأنا جالس فى المقصورة الخاصة بالوالى، أراه يتشجع وسط هذا الفيض من الأتباع الموجودين فى هذا المسرح الصغير بالقاهرة.

وفى أثناء هذه الأحداث كانت لجنة تقصى الحقائق تعقد جلساتها عندى. هذه اللجنة التى اقترحتها الحكومة البريطانية منذ أكثر من عامين كما قلتُ من قبل واعترض على عقدها فى مصر حينذاك وسط رأى عام أوروبى معاد يتزعمه قناصل إلى حد كبير مشبعين بالأفكار التى كانت تسرى فى مصر آنذاك، بالتأكيد كانت مخاوفى فى محلها وكان صوتى سيكتم والمشروع يزاح جانبًا.

لكن مرور عامين أدى إلى تحسين الأفكار بدرجة كبيرة. فلم تعد حكومة الوالى تظهر متساهلة بخصوص مسألة «التعويضات». انبرت آراء الأشخاص المثقفين فى أوروبا لتتحدث لصالحنا، صحيح، فى نطاق محدود لكن هذا النطاق كان يجب أن يتسع تحت تأثير الانطباع الذى سينقله إلى أوروبا كثير من الشخصيات التى دعيت إلى حفل افتتاح قناة السويس.

كنتُ أرى بوضوح تام أن إنجلترا وألمانيا وإيطاليا قد قبلوا بشكل كامل وحدة المحكمة وأن تكون ملزمة للجميع. لم تعد اللجنة إذن تشكل أى خطر كما كان يُخشى من قبل. لم أكن أتوقع أى مقاومة شديدة إلا فيما يخص مسألة التنظيم التى كانت تفاصيلها من شأنها أن تضمن نجاح العمل فى حال دخولها حيز التنفيذ.

كان هناك خطر آخر يحدق وهو ما علمتُ به خلال الفترة التى عقدت فى أثنائها جلسات اللجنة، ولكننى على أى حال لم أهتم به. جاءنى أحد القناصل العموميين للقائى وقال لى فى حوار خاص: «إننى لا أعرف لمن أستمع؟! إنكم ماضون فى تنفيذ أفكاركم، بينما الوالى يقول لى سرًا أن أعارضها، ولست الوحيد الذى أرسل

له الوالى بفكرته لكنه أيضًا قال ذلك لأحد زملائى. حقيقة إننى لا أعرف لِمَنْ أستمع: أنتم أم الوالى؟! فقلتُ له: «عزيزى القنصل افعلوا ما يمليه عليكم ضميركم وتذكروا عندما تتحدثون أو تدلون برأيكم فى اللجنة أنكم تتحدثون إلى شعب مصر. إن محضر الجلسات سيذاع على الملأ.. إنه الشعب الذى سيحكم عليكم، إنكم تقفون بين الشعب وبين الوالى وليس بينى وبينه». كنتُ على ثقة من صدق قول القنصل لكنى كنتُ على ثقة أيضًا تامة من قوة الحجة التى قمتُ بعرضها. لذا فلم أكن أهتم بشكل أو بآخر بما يريده الوالى أو لا يريده، سواء هذا أو ذاك كانت المباحثات قد بدأت.

* * *

بدأت اللجنة أعمال جلساتها وأصر أعضاؤها وعلى رأسهم المسيو جياكون (Giacone) المفوض القضائى الإيطالى على أهمية مسألة الجريمة وأعربوا عن رأيهم مُصرين على أن هذا الجزء من التنظيم الجديد يجب أن يحتل الأولوية فى الدراسة.

كان رأيى مخالفًا تماما، لأنه بالنسبة لمصر كان تنظيم العدالةأكثر أهمية من الشأن المدنى، وكان من المفروض أن تعمل هذه المؤسسة(أ) على رد الحقوق المسلوبة من الحكومة الأمر الذى يُعدُّ حقّا طبيعيًا وأساسيًا، لكن كل الحكومات حرمت الحكومة المصرية منها بمنتهى التعسف. كان ينبغى تخليص البلاد والحكومة من التدخلات السافرة التى سيقت إليها. ثم قلت لنفسى: إن مجرمًا لن يهم أحدًا؛ لأن الكل يرغب فى القضاء على الجريمة. كنت أحتفظ بكل هذه التأملات بداخلى معتمدًا بالطبع على أن الحجج والمباحثات السياسية سوف تنحى جانبًا الرأى المقدم من جياكون.

وهذا ما حدث حيثُ وضع الجزء المدنى والضمانات التى قدمتها فى مشروعى على ساحة المفاوضات.

ويخيل لى أنه ليس من الضرورى أن أسرد فيما يلى نص المفاوضات والاتهامات المباشرة التى وجهت ضدنا خلال العشرين أو الثلاثين جلسة التى عقدتها اللجنة،

(أ) المقصود المحكمة الجديدة.

ثم بعد ذلك فى اللجنة الفرعية التى عقدت من أجل كتابة التقرير النهائى . إن من يهمهم تتبع هذه التفاصيل يمكنهم اللجوء إلى النصوص المنشورة للجلسات التى دونت فيها آراء وأقوال هذا وذاك على رغم الاتهامات الواردة بها . إن فكرة محكمة موحدة مصرية هوجمت بشكل شرس من جانب المفاوض الفرنسى . وكان يدافع عنها المفاوضون الإيطاليون بحماس ، أما البريطانيون فكانوا دائما يسيرون على خطى المفوض القانونى الإيطالى والمستشار فى محكمة برشيا (Brescia) ، وتردد النمساوى فكان تارة يصوت مع هذا وتارة أخرى مع ذاك ، أما الألمان والروس والأمريكان فقد منحونى مساندتهم المطلقة .

ما أن تمت الموافقة على المحكمة الموحدة حتى أسرعت بإعلان موافقة الوالى كما وعد من قبل بصفته الحاكم ومنسق العلاقات ما بين حكومته والشعب المصرى الذى سيكون له حق تقديم الشكاوى ضد موظفى الوالى بعيدا عن وصايته ودون أى تدخل من جانبه . بالتالى أيضا لن يكون هناك أى تدخل قنصلى فى أثناء انعقاد جلسات المحكمة التى ستنعقد مباشرة بعد أى شكوى يقدمها أى أجنبى ضد أى موظف أو إدارة . أثار هذا التحجيم والتحييد لدور الهيئة القنصلية صعوبات شديدة تمكنا من التغلب عليها بفضل كلمة أعضاء اللجنة من رجال القانون . بذلك تم تجنب كل وصاية من جانب القناصل ، كان سيتم إعلانهم فقط قبل النطق بأى حكم للحضور وسماع النطق به ؛ إذا كانوا يرغبون فى ذلك . عموما كانت المحكمة ستفصل فى القضية خلال أربع وعشرين ساعة . كانت العدالة إذن الحرة هى التى نلناها بإرادة حرة للمصريين والأجانب واستقلال تام للقضاء فى أثناء نظر القضايا التى كان هذا الفريق أو ذاك من الممكن أن يرفعها ضد الحكومة ، أكرر ضد الحكومة أو إداراتها أو موظفيها .

تمت صياغة الفكرة فى قالب قانونى داخل إطار المشروع الذى كان يتم تحضيره ، وكانت أيضا إحدى النقاط التى أثارت صعوبات جمة هى كيفية وطريقة اختيار وتنصيب القضاة . كانوا يريدون أن يتم اختيارهم أو تعيينهم عن طريق الحكومات المختلفة المعنية . صممتُ على أن المحاكم كانت مصرية وأن العدالة يجب أن تنطق باسم الوالى ، إذن فإن الاختيار مثل التعيين كان يجب أن يكون أمراً خاصّا بنا ، ألسنا نحن الذين سنسأل عن عملهم بالشكل الصحيح ؟

كان هدفى منطقيّا وبالتالى وُوفق عليه؛ شرعتُ فى اختيار القضاة للمحكمة من بلاد تحترم فيها العدالة، واتخذتُ كل الاحتياطات من أجل الاختيار الصحيح، فعملت على الالتقاء بمختلف وزراء العدل فى البلاد الأوروبية التى انتقيتُ منها القضاة، وتشاورت معهم حتى أتأكد بنفسى من أن أفكارى لم تخذلنى، وأننى حافظت على الوعد الذى اتخذته على نفسى باختيار من سيتم تزكيتهم وترشيحهم فقط من جانب حكوماتهم من أجل القيام بهذا العمل عندنا. كنتُ آخذ من يتراءى لى أنه جيد ولم يكن من حق أى جهة أن تضغط أو تتدخل من أجل تقويض اختيارى الحر.

انتهت المذكرة التى كتبتها حول هذه النقطة بصعوبة ولكنها تم قبولها أيضًا. لقد تبين لى أن مسألة اختيار القضاة كانت تمثل شيئًا من الحساسية والحرج، وكان يجب أن أحاول جاهدًا أن أمسك بميزان المساواة بين كل الدول العظمى؛ لكننى لم أكن أرغب فى التركيز على هذه النقطة التى كنتُ أراها أساسية بصفة رسمية. قررت أيضًا بعد انتهاء الجلسات وبداية المحادثات والأعضاء يستعدون للانصراف أن أقول لهم وأؤكد على وعدى لهم إن مجلس نيابتى سوف يتألف من سبعة أعضاء سيتم اختيارهم من ضمن قضاة الدول العظمى الذين مثلوا دولهم فى اللجنة مع احتفاظى بحق تكوين محاكم من الدرجة الأولى تتألف من قضاة يتم اختيارهم من بلاد أخرى. و كان تفكيرى قد هدانى للمرة الأولى بخصوص هذه المسألة الحرجة إلى تركيز جهودى على بلجيكا وهولندا وسويسرا، بمعنى آخر الدول العظمى الثانوية والتى ليس لها معنا أى علاقات سياسية.

كان ضمن تكوين الإدارة القضائية تأسيس هيئة لممثلى الادعاء و المدعين العموميين، ولم يكن من حق المحاكم سوى النظر فى مواد القوانين المدنية وليس الجنائية؛ لذا كان من الصعب عليَّ أن أفهم أهمية وضرورة وجود المدعى العام، ولا أفهم إلى الآن بالرغم من جهود المسيو ماينورى ليجعلنى أفهم المغزى من وراء هذه المؤسسة. عموما فإننى وافقت على هذا النظام؛ لأننى فى قرارة نفسى كنت أعتقد أن دور النيابة مختلف تمامًا. كان المديرون عندنا يجهلون الأمر برمته وبخاصة الأمور المتعلقة بالإجراءات. كنت أعتقد أنه كان من المفروض أن يصبح النائب

العمومى ناصحًا ومرشداً للمدير فى كل الخطوات والإجراءات وكل ما كان متعلقا بتنفيذ حكم أو قرار صادر عن الحكومة. لا حاجة لى إلى أن أقول: إن هذا التفكير أو هذا الاعتقاد لم يتم إدراجه ضمن حيثيات وأحداث جلسات الاستماع.

اكتفيت من أجل التوقيع على التقرير النهائى الحصول على موافقة أغلبية الأعضاء؛ بدا أن الأمر سيكون سهلا جدا، وكان المسيوماينورى سيقوم برفع تقرير سريع، لكنه كان من مصلحتنا المشتركة نحن والمفوضين الذين صوتوا لصالح المشروع وساعدونى من أجل تبنيه وتحقيقه، أن يكون هناك موافقة مطلقة وليس مجرد أغلبية، وذلك حتى نغلق أى سبيل للمعارضة أمام الحكومات التى وافقت على المشروع بشىء من الاستياء والامتعاض.

وأخيراً تم التغلب على بعض المناورات الصغيرة، وتم التوقيع على التقرير نزولاً على إرادتى يوم ١٨ يناير ١٨٧٠ وهو نفس يوم الاحتفال بجلوس الخديو والاحتفال أيضًا بعيد الميلاد عندنا نحن الأرمن الأرثوذوكس. وعندما حملت التقرير مساء إلى سراى عابدين حيث كان يُقام حفل راقص كبير؛ سلمتُ على الخديو وبعد أن انزوينا فى أحد الصالونات، وهو محاط بدائرة صغيرة من حاشيته تُهَنئه، قال لى وهو يأخذ التقرير بيده: «لم أكن لأصدق أبدًا ما لم أمسك بالتقرير فى يدى أنه هكذا يكون النجاح وإليك أنت وحدك يرجع الفضل». أعتقد أن هذه الكلمات كانت إلى حد كبير دليلاً على تباين المشاعر التى كان يعبر عنها لصالح المشروع تارة وتارة أخرى ضد المشروع، لكن يبدو أن النجاح هز مشاعره.

* * *

لكن هذا ليس كل شىء؛ كان الجزء الأساسى بعد ناقصًا: القوانين التى يجب على المحاكم أن تطبقها. كنت قد أشرت على الوالى بخصوص هذه النقطة فى أثناء الصعوبات التى كانت تواجهنى مع وزير الخارجية الفرنسى فى باريس، وقيل لى: إنه كان قد شكل لجنة من أجل الشروع فى كتابة القوانين برئاسة راغب باشا، وأضافوا أن اللجنة وجدت عملها سهلاً، وكانت قد لخصته فى ثلاثة عشر بندا؛ وهذا من أجل تفادى نوم القاضى فى أثناء الجلسات، وأترك مسئولية هذا الكلام على الراوى الذى قاله لى، وقال أيضًا: «ولكنه أمر يشق علينا كثيرا لأنه كما يقول

المثل الإيطالى : إذا لم يكن هذا صحيحا «فعلى الأقل» هو موجود وقائم فعلاً. وأصدق هذا لأن أحد أعضاء هذه اللجنة وهو عبد الله باشا وهو ألبانى قال لى : «يا له من عمل جميل مسألة كتابة قانون إنه أسهل من صناعة مقعد يقوم النجار بتجميع أجزائه من الأخشاب المقوسة». فقلت له : «يجب أيضا أن يعرف النجار كيف يطوع قطع الخشب هذه ويعرف كيف يجمعها بعضها مع بعض فى الوضع الصحيح». على أى حال وصل المسيو ماينورى ليقوم بهذا العمل، وفى ذلك الحين كنتُ أستعد للذهاب إلى القسطنطينية، كى أضع المشروع الذى تم تجهيزه أمام الباب العالى للموافقة.

وطبقًا للفرمان الذى حصلتُ عليه كان للوالى حق القيام بمثل هذا الإجراء، حيث إن مثل هذه القوانين التى تُعَدُّ داخلية يرى أنها ضرورية من أجل تنمية المصالح الاقتصادية و المالية التى كُلف بها الوالى، وكذلك من أجل التفاهم مع وكلاء وممثلى الدول العظمى بخصوص مسألة إقامة وتأمين الأجانب هذا التفاهم الذى لم يكن أبدا من المفروض أن يأخذ طابعًا سياسيًّا.

واستنادًا إلى هذا الفرمان تفاوضت وتوصلت إلى تسوية موضوع الإقامة والأمن الخاص بالأجانب من دون أن يأخذ أى طابع دولى من جانبى، لكن عملية التسليح البائسة هذه كانت قد جلبت إلى الساحة مسألة الديون، وكان من الممكن أن يضع الباب العالى صعوبات أخرى فى طريق الإصلاح .كان الوالى مصرًّا على أن ينال الموافقة. هل كان هذا من أجل تفادى صعوبات جديدة مع الباب العالى؟

هل كان هذا على أمل بأنه سيرُفض المشروع؟ لا أعلم. لكن على أى حال لم أثر أى اعتراضات أو صعوبات؛ لأن الهدف وحده كان هو ما يهمنى وأسعى إليه.

الفصل السادس والعشرون

(١٨٧٠)

ذهاب نوبار باشا إلى القسطنطينية ـ مباحثات جديدة مع عالى باشا من أجل الإصلاح ـ نوبار ينال موافقة الباب العالى ـ يذهب إلى باريس من أجل الحصول على مساندة فرنسا ـ ينالها من إميل أوليفر (Emile Ollivier) الذى كان فى السلطة حينذاك ـ فى اللحظة التى يوشك فيها كل شىء على الانتهاء يرسل إليه الخديو من القسطنطينية برقية تأمره بوقف جميع المفاوضات.

* * *

ها أنا ذا بعد أربعة أشهر من الإقامة فى بلدى أمضى فى طريقى مرة أخرى إلى القسطنطينية (١٨ مارس ١٨٧٠). فى الوقت نفسه كان المسيو مونورى متجهًا إلى فرنسا من أجل تجهيز القوانين للطبع. التقيتُ مرة أخرى بكل من عالى باشا وفؤاد ورشدى، وهم الرجال الذين حتم عَلىّ القدر التعامل معهم منذ عامين. حل السير هنرى إليوت محل اللورد ليونز بينما كان المسيو بوريه ما زال ممثلاً لفرنسا، ووجدت الجنرال إيجناتيف الذى ثبت فى منصبه بل وأصبح أيضًا من المقربين للباب العالى. فعلت القليل مع السفارات وأقل منه مع رشدى وفؤاد، فلم يكن عليّ سوى التباحث مع عالى باشا.

كانت الأحداث التى خرجنا توّا منها بعيدة عن كونها فى صالح الوالى، فلم يتحدث عالى باشا عنه ولم يوجه ضده أى اتهام أو توبيخ حتى إنه لم يذكر اسمه؛ بالتأكيد كان قد حدد موقفه منه وحدد مصيره. تم مراجعة مشروع التنظيم الذى قدمته كما يستحق كمشروع ولاسيما الجزء الخاص بالقضاء. إن مناقشة الفكرة التى سبق وأن كتبتُ عن مولدها لم تجدد مرة أخرى. كل شىء بدأ من حيث انتهينا.

وضع عالى باشا المذكرة فى يد قاضى القضاة لفحصها وهو مالطى درس فى أوروبا دراسات جادة فى القانون. أبدى لى القاضى فى البداية ملاحظة بأن الباب العالى لن يقبل أبدًا بالقضاء المستقل، وناشدنا بأن نضع فى الاعتبار مسألة الحقوق المكتسبة التى تحتفظ بها المحكمة الدستورية فى فرنسا، كما أنه فى الوقت نفسه لا يمكن قبول مسألة أن يصبح لأى فرد الحق فى رفع دعوى أمام المحكمة ضد موظف فى الحكومة، وذكر أن مشروعى يجعل من المستحيل إتمام أى عمل إدارى. لم أتضايق منه، بل لفتُّ نظره إلى أن أفكاره هذه تجعل كل المحاولات الجادة لتأسيس العدالة فى مصر أمرًا مستحيلا. وذكر لى أمثلة من دول أوروبية لم تكن هذه المبادئ مقبولة فيها، وأن المحاكم الإدارية التى تشكلت من الموظفين لم تنعقد إلا عندما تكون الحكومة طرفا فى القضية. فأجبته بأننى لستُ فى حاجة لدراسة ما كان يتم فى أى بلد من البلاد، فهذا لا يهمنى. إن أساس عملى هو حالة بلادى واحتياجاتها. وبالتالى فلم أحاول نقل أى أنظمة قضائية أوروبية. لم أكن أريد أن آخذ من أوروبا سوى الفكرة، فكرة العدالة. كانت الصلاحيات التى أعطيتها للمحكمة شرقية كانت أم أوروبية تتماشى بصفة عامة مع حاجة البلاد، وأستطيع القول إنها كانت مفصلة عليها فى ظل ظروف لم أكن أستطيع تغيير شىء فيها. ولكن لو كان عليَّ أن أؤسس إلى جانب المحكمة الحرة محكمة إدارية فينبغى أن يكون لدينا الرجال أيضًا من أجل تأسيسها. وحيث لم يكن لدينا مثل هؤلاء ينبغى على اللجوء إلى أوروبا مرة أخرى من أجل الحصول عليهم.

وأضفتُ قائلاً: «بصفة عامة ومن أجل اختصار كل المناقشات الفرعية، أرجو أن تلفتوا انتباه فخامته إلى أنه عندما أراد السماح لى بتحقيق الفكرة التى عرضتها عليه، فإن المحكمة الحرة هو ما قَبلها؛ وأن الوالى هو أول من سيخضع لها ولقراراتها».

قال لى قاضى القضاة بعد بضعة أيام إن نظر المحكمة لمواد وقوانين الحقوق المكتسبة والقوانين القضائية وافق عليها عالى باشا بعد أن عرضت عليه ملاحظاتى، لكن جنابه أبدى اعتراضات على نقطتين فى المشروع، الأولى أن الأمور المتعلقة بالأراضى الزراعية لم يكن من الممكن أن تصبح موضوع بحث المحاكم الجديدة

ويجب أن تستثنى، ولم يكن من الممكن أن يقبل جنابه بأن تخضع الحكومة بشأن علاقتها مع الوطنيين لسلطة المحاكم المزمع تأسيسها.

جازفتُ وقررتُ مقابلة عالى باشا، وما أقصه الآن فى صفحة أو صفحتين تطلب منى عدة أيام من المباحثات والمناقشات مع السفراء أو مترجم السكرتارية الذين يذهبون يوميّا إلى الباب العالى ويتم من خلالهم الاتفاق على كل شىء. وقد علمت أن مفاوضاتى لم تمض بشكل سلس، وأن هناك شدّا وجذبا ومعارضة شديدة من مستشارى الإمبراطورية وأخرى مستميتة من القصر الذى نظر برعب إلى فكرة استدعاء قضاة أوروبيين للقيام بمهمة مقدسة فى بلاد مسلمة. . بل إن رجال الدولة الذين يتمتعون بنظرة متفتحة رأوا فيه نظاما مختلفا عما هو قائم فى الإمبراطورية ويتعارض بشكل مباشر مع المبادئ السائدة وسيؤدى إلى انفصال مصر عن القسطنطينية بشكل أكبر وتزداد الهوة اتساعًا كل يوم. ازدادت المراهنات بين السكان الأوروبيين فى بيرا (Pera)، فمنهم من راهن لصالح نجاحى وغيرهم على العكس راهن على فشلى.

وإحقاقًا للحق يجب أن أقول: إنه من بين المراهنين، كان هناك كثير من السيدات يراهن لصالحى، وكان هذا فألاً حسنًا، ولكنه فأل حسن وحسب.

رأيتُ إذن عالى باشا وفى أثناء المناقشة التى دارت حول فكرة إدخال القاضى الأوروبى إلى مصر للحكم فى العلاقات بين الحكام والمحكومين، اعترفت بأن ذلك لم يحدث فى أى بلد أبدًا، وأن هذا الأمر لم يكن قائمًا. . بل واعترفتُ أيضا بأننى صنفتُ الفكرة باعتبارها غير عادية وغريبة ولا معنى لها بل وفظة، لكنها ضرورية - وأستخدم هنا ترجمة التعبير الإنجليزى - قطع عالى باشا الحديث وقال لى: «نعم فظة موافق، لكن ضرورية؟» ويبدو أنه كان يشك فى ضروريتها.

- قال لى: «اسمع إنكَ تفعل بصفة عامة لمصر ما فعله رشيد باشا للدولة (العثمانية)؛ كان هناك سلطان يقطع رقاب وزرائه بمنتهى السهولة، وهو السلطان محمود، هل سمعت عنه؟». قلت له: «نعم سيدى».

- قال لى: «آه إذن! كان رشيد باشا يريد بكل السبل أن يؤمن رأسه ويضعها فى

مكان أمين، فأقحم القوى العظمى فى شئوننا الداخلية، ثم تراجع عن هذا الأسلوب بعد فوات الأوان. إذا تحققت فكرتك فسيكون عليك التراجع عنها».

فأجبته: «سيدى.. إذا كان رشيد باشا قد نادى القوى العظمى للتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد، فأنا أفعل العكس تماما: أنا أحاول إبعادهم. أى دليل أكبر سيدى من الصعوبات التى أواجهها أمام بعض من هذه القوى التى تفرض علينا ستارًا حديديّا ولا تريد سحب أقدامها التى جثمت بها على مصر منذ فترة؟! وبناء على هذه النقطة أرجو أن تلاحظ يا سيدى وتعترفوا بأنى أعمل من أجل الوصول إلى هدف مختلف تمامًا عن الهدف الذى سعى إليه رشيد. وبعد أن يتم إدخال الإصلاح: فى أى شيء سيزداد تدخل القوى العظمى أكثر مما هو حاليًا؟ على العكس، سوف تنتهى إلى لا شيء. أى حق يمكنها أن تمارسه علينا؟ إن القضايا التى تحاول حاليًا النيل بها منا وتشكل مصدر قوتهم ويدهم الجاثمة علينا بعد الإصلاح لن يتم التعامل معها سياسيّا، لكن سيتم تناولها فى إطار بعيد تمامًا عنهم وعنا ألا وهو المحاكم. أى حجة تبقى لديهم بعد ذلك كى يستطيعوا المرور من خلالها للتدخل فى شئوننا الداخلية؟ لن يكون لها أى حجة سوى الاحتفاظ بحق واحد، ألا وهو دعوتنا إلى الاحترام الواجب لقرارات الأحكام وتنفيذها طبقًا للوائح والقوانين الخاصة بنا نحن.

وبصرف النظر عن حاجتنا إلى طلب الأجنبى، فأنا أبعده ولا أعطيه الفرصة للعودة مرة أخرى. إن مشروعى هو النتيجة الحتمية والطبيعية لخط شريف كلخانة الذى أعلن الضمانات على الحياة والممتلكات وشرف رعايا عظمته.

إذا كان رشيد باشا قد أخطأ فهذا؛ لأنه اعتمد فقط على هذه المبادئ المعلنة دون السعى وراء تفعيلها بشكل جدى وتطبيقها وهو ما أواصل عمله فى مصر. إنها فكرته.. إنها عمله: إن خط شريف كلخانه هو ما أحاول تطبيقه على أرض الواقع فى بلادى».

رد علي عالى باشا: «لكن هل تعتقد أن المحاكم المشكلة كما ألفتها هى محاكم حقيقية وليست هيئات دبلوماسية وبرلمانات فعلية تقوم بإقرارها فى بلدك؟».

فقلت له: «لا أعتقد هذا يا سيدى. إن القضاة الذين سيتم تعيينهم سيأتون

ومعهم تقاليدهم، وهى ليست بتقاليد سياسية، كما أنهم لن يكونوا من جنسية واحدة، الأمر الذى يعنى أنهم لن يتفقوا أبدًا على نقطة خارج حدود القوانين والعدالة إذا صح القول. بل إن الجمهور الذى عليهم التعامل معه غير متجانس، فهو يتألف أيضًا من جنسيات مختلفة. كل هذه الاعتبارات تجعلنى أعتقد أن هذه المحاكم لن تخرج عن نطاق المهمة المكلفة بها. وعموما فإن كل شىء سيعتمد على الإدارة التى سوف تفرض عليهم من البداية».

رد عالى باشا: «إنما هذا هو ما أخشاه فى المقام الأول؛ من يضمن لى أنك ستكون موجودا دائما؟ (وأضاف سريعا) من يضمن لى أنك ستكون على رأس هذه المؤسسة إن ظهرت إلى النور؟.

كانت تلك اعتراضاته التى ظل يرددها على فى كثير من المناقشات، وبدأت تساورنى بالفعل بعض المخاوف الحقيقية خصوصا بعد مقابلة شخصية وسرية تمت بينى وبين شخصية كانت تعرفنى جيدا وهى من مصر وصديق حميم لعالى وفؤاد، وكل من كانوا فى القسطنطينية كانوا يعتمدون عليها. وكان هذا الشخص فى درجة وزير ومساعد فى مجلس المبعوثان عندما قال لى:

«لا تصدق نجاح مفاوضاتك؛ إن العمل الذى تمضى فيه خطير للغاية، بل أخطر مما تتصور. كلنا قد تبين لنا أنه فى يوم ما سيكون محتمًا علينا أن نفقد القسطنطينية ونكون مجبرين على الانزواء فى مكان ما، والبلد المختار لاحتجابنا واحتجاب الإمبراطورية والخليفة هو مصر والقاهرة، وإن مشروعكَ هذا لا يهدف لشىء إلا إلى فرنجة مصر؛ أخذها منا وجعل استردادها مستحيلا علينا. تلك هى الأفكار التى تسود هنا عندنا ونرى أنه سيكون الأنسب لنا بدلاً من أن نفقد هويتنا كدولة مسلمة، أن نعبر البسفور زاحفين نحوكم وهذا هو رأينا جميعًا. إنكَ تسلب منا ملجأنا الأخير، والسلطان لا يُخفى سرّا ويقول إنه أمر يجب أن يوقف بحد السيف إن أصر الوالى عليه. وفى أثناء جلسة الشورى الأخيرة التى حضرتها عرض عالى باشا موضوعك للمناقشة، وتم رفضه بالإجماع حتى إن أحدهم قال لعالى باشا إنه لا يستطيع أن يصدق أنك أنت نفسك تأخذ مشروعك مأخذ الجد وأنك عرضته من أجل أن يكون حجة لتبعد بها عن مصر وتقضى إجازة مفتوحة فى

أوروبا، ولأنه لم يكن أمام عالى باشا من أجل التخلص منك سوى وضع العراقيل أمامك دائمًا، ورفض مقترحاتك كى تتخذ ذلك عذراً من أجل الذهاب إلى أوروبا».

فقلت له: «هل قبل عالى باشا مثل هذا الافتراض فى حقى؟». فقال لى: «لا، إن عالى باشا حكمه عليكَ مختلف، لكنه اكتفى بالقول بأنه من السهل الحديث عنك فى غيابك، لكن من الصعب الرد عليك وأنت حاضر».

لم أتوقف أمام أمر من الأمور مثلما توقفت أمام هذه الاعتبارات العامة التى بلورتها لى هذه الشخصية التى كنت أعرفها وكنت أقدرها منذ البداية، ولم أتوقف عند المعنى الحرفى لهذه الكلمات «دولة إسلامية» معنى كنت أحمل عنه أفكارا خاصة بى لذا لم أضع فى اعتبارى سوى كلمات ـ السلطان ـ رفض مجلس الشورى ـ ثم اتخذت قرارى.

أبدى عالى باشا الاعتراض رسميًا على الأقل بشأن نقطتين فى المشروع المقدم: الأولى المسائل المتعلقة بالأراضى التى كان لها فى نظر المسلمين طابع إن لم يكن دينيًا فعلى الأقل مقدسًا، والثانية الخاصة بمد صلاحيات المحاكم لتشمل العلاقة بين الوالى ورعاياه الذين هم كلهم تقريبًا من المسلمين. إن الموافقة على التخلى عن مسألة الأراضى لم يكن شيئًا سهلاً، لأن أساس المشروع والفائدة منه تتمثل فى تأكيد الملكية وهو الجزء الرئيسى من المشروع الذى كان سيلغى. أيضًا كان التخلى عن النقطة الخاصة بصلاحيات المحاكم للنظر فى الأمور الخاصة بالعلاقة بين الحكومة والشعب بمثابة التخلى عن الجزء الأكثر أهمية فى المشروع من وجهة نظرى وهى التى يجب أن تحد من السلطات المطلقة للوالى، وفى الوقت نفسه لن أسمح بأن تسير الأمور وفق رغبة ووجهة نظر القوى العظمى المتقلبة وأتركها لتعدل فى الأهداف الأساسية للمشروع وفق هواها.

اتخذتُ قرارى وقمتُ بزيارة عالى باشا مرة أخرى (يوم ٣١ مارس ١٨٧٠) وقلت له بما أنه يرى سواء المخاطر أو سواء مساوئ الجزئية الخاصة بالتنظيم القضائى، فإننى على استعداد للانصياع إلى أوامره واستبعادها من المشروع. لكن

بالنسبة لمسألة الأراضى فإننى أرجو فخامته أن يضع فى الاعتبار بأنه إذا كانت هناك نية حقيقية فى تنظيم علاقتنا مع الأوروبيين وإبعاد أى فرص فى مصر لتدخل القناصل والقوى فى شئوننا الداخلية ، فلا بد من قبول نظر المحاكم لهذه المادة .

وأكملت قائلاً : «يجب الاختيار بين التصرفات التى تضع هذه المسائل تحت رحمة تقديرات القناصل وبين وضع نظام دائم للأشياء يخضع للمحكمة . ومهما كانت هذه المحاكم تبدو متوحشة ويبدو تأليفها فى نظركم ليس له معنى ، فإن قبولها يا سيدى أفضل بكثير من تدخلات القناصل المستمرة فى المسائل الحيوية مثل مسألة الأراضى الزراعية والضرائب وحتى النظام الضريبى نفسه الذى تدخل فيه القناصل بالفعل» .

وأضفتُ أيضًا : «يجب أن تبدو بالفعل فكرة استقدام قضاة أوروبيين غريبة لسموكم لكن الفكرة لم تخرج من رأسى العنيد كما تخرج مينرف من رأس چوبيتر مجهول ، فهى ليست فكرتى بل إنها فكرة محمد على . . إننى أقوم فقط بتحسينها ولا أخترع شيئًا جديداً . ألم يكن هو أول من فكر فى أن يلحق بخدمة حاكم الإسكندرية اثنين من الأوروبيين اللذين عرفتهما وما زلت أعرفهما ليساعداه فى تنظيم الأعمال التى تبدو غريبة على حكام القاهرة أو الإسكندرية؟» .

«أى فرق بين أجنبى يقيم فى مصر ويشكل جزءاً من محكمة وقاض معين فى أوروبا يرأس نفس المحكمة؟ إن المحكمة قائمة . . فقط أنا أقوم بتحسين العناصر التى تتكون منها . اقتصرت أعمال هذه المحاكم على النطق بالحكم فى القضايا التجارية ؛ صحيح أننى أمد صلاحيتها لتشمل كل المسائل التى تتناسب مع أوضاعنا لكن «هل هذا اختراع»؟ كذلك سيدى من ضمن قرارات هذا المشروع الذى يصدم سموكم هل تعتقدون أننى لم أقرر الأخذ من كل الأنظمة القضائية الأوروبية ، وأبحث فى كل منها عما يتلاءم مع احتياجات البلاد؟ إنها ضرورة رأيتها وشعرت بها ومن أجلها طوعت القرارات التى تخدمها» .

ركزت على هذه الفكرة ـ فكرة أننى لم أكن قد أتيت بشىء جديد أو اختراع ـ وأكملتُ : «لا يمكننا إذن أن نصف الفكرة بأنها خطيرة ؛ إنها ليست إلا من أجل

تحسين أوضاع قاسية قديمة، بل إن الخطر من أن تتحول هذه المحاكم إلى برلمانات سيختفى، وحتى إذا استمر فسيكون على مستوى أقل وأهون من الأخطار التى نعانى منها الآن نتيجة التدخل اليومى للقنصليات».

لم يعقب عالى باشا، ولكنه اكتفى بأن أقدم له هذا المشروع المعدل. أعدتُ صياغة المشروع وحذفتُ منه كل ما كان يتعلق بالوالى وعلاقاته بشعبه وتركتها لتصبح على هذا النحو: «فى حالة الخلاف بينهما، فإن إمكانية اللجوء إلى المحكمة متاحة»، إلا أننى حذفت أيضًا هذا القرار، ولكننى احتفظتُ بالختام الخاص بالأراضى الزراعية كما كتبت من قبل، وقررت أن أسحب كل شىء وأرحل إذا تم رفض هذا البند.

حملت فى اليوم التالى صيغة المشروع لعالى باشا؛ قرأها بحرص فقرة تلو الأخرى وبعد فحصها كلها ووزنها، أستطيع القول بأنه قام بحركة تدل على الاستسلام عندما ترك يده التى تحمل الأوراق تسقط على ركبتيه وقال وهو ينظر أمامه ويحدث نفسه: «هكذا إذن الحماية والعدالة، ستكونان دائمًا قاسمًا مشتركًا بينكم وبين الأجانب.. أما نحن، فمصيرنا دائمًا أن نصبح ضحايا تداس بالأقدام!». فقلتُ له: «يا سيدى لقد قمت بواجبى أمام الله وبلادى، وإن فخامتكم هو الذى يحول بينى وبين ذلك...».

وعلى إثر هذه الكلمات التفت إلى وقال: «إنك لا تعرف الصعوبات التى أواجهها من جراء هذا العمل. إننى لا أستطيع الموافقة على مشروعك بشكله الكامل رسميا ولا السماح به.. لكن بعيدا عنى افعل ما تريد! ضع الشعب تحت حماية القانون».

لم أكن أنتظر أكثر من هذا، وبكل احترام لهذا الرجل استأذنت منه للذهاب. وفى يوم (١٢ إبريل ١٨٧٠) تمت الموافقة على المشروع المعدل. انتصرت العدالة إذن مرة أخرى وللمرة الثانية على معتقدات تراثية ووطنية ودينية، وأقول هذا لأن «الوطنية» كانت فكرة موجودة بالكاد حينذاك فى الشرق حيث يسود الفكر الدينى وحده.

فى الحقيقة إن الحق ليس كلمة تستخدم فى السياسة. إنها عقيدة كان أفلاطون قد وجدها بين أطلال مصر القديمة متمثلة فى الإلهة حتحور رمز الخير والجمال والحقيقة، هذا الثالوث الذى من الممكن أن يلخص فى كلمة واحدة «العدالة»، عدالة للمقهور ولمن يئن. «أليست العدالة هى ما كان المسيح يدعو إليها لتسود الأرض فى مواجهة مآسى البشرية عندما ما كان يدعو الناس إلى الله بهذه الصلوات البسيطة المؤثرة التى وضع فيها كل ما كان فى داخله من قوة الروح القدس ونفحاتها المقدسة؟».

فى الوقت نفسه كانت هناك الفكرة التى تتحدث عن وجود هيئة دبلوماسية وأنها ستصبح بمثابة همزة الوصل بين جنسين غريبين بعضهما عن بعض فى طباعهما وطريقة تفكيرهما وحكمهما على الأشياء، لكن مصر كانت تبدو أمامى مرة أخرى كبيرة وغنية بشعبها المحرر الذى خرج بالبلاد من عصور العبودية إلى الاستقلال مثل مصر القديمة، مصر الفرعونية، مصر الأسرة الثامنة عشرة التى بسطت يدها على القبائل المتوحشة فى مناطق البحيرات.

وشعرت بأنه من أجل تقييد الوالى يجب أن أحقق النجاح؛ لأنه هو وحده الذى سيمنعه عن التراجع، ومن ثم كان يجب على الإسراع بالحصول على مساندة القوى العظمى. وبدا لى أننى تغلبت على الصعوبات الأكثر شدة.

* * *

فى فرنسا (إبريل ١٨٧٠) كنت أخشى فعلاً المعوقات، لأنه كانت قد حدثت تغييرات وزارية حملت إميل أوليڤيه (Emile Ollivier) إلى وزارة الخارجية وكنتُ أعرفه منذ مفاوضات القناة حيث إن المسيو دى مورنى كان قد لجأ إليه من أجل الحصول على فتوى صاغها من أجلى.

كانت فرصة للسيد أوليفيه أن يحكم ليس فقط على المسيو دى ليسبس، وإنما أيضًا على طريقة تصرف وموقف الأوروبيين تجاهنا. ولم يخف عنى تقديره ولا مشاعره تجاه هذا الأمر. كانت كلماته تحمل فى حد ذاتها كل المعانى الرقيقة الصادرة من القلب؛ ولذا فإنه لا يحق لى التحدث عنه كسياسى، فإننى لا أشعر بأنى أهل لذلك، وإنما أحكم عليه كرجل مجتمع ومثال الاستقامة والإخلاص. إن الكلمة

التى أفلتت من فمه فى أثناء الجلسة التى أعلنت خلالها الحرب كانت عفوية تمامًا وبعيدة جدّا عن أن تعكس ما فى ذهنه، لكنها كانت كلمة استغلها خصومه السياسيون بشكل مبالغ فيه بحق. لكن كما قلت كان رأيي فيه يعبر عن أسمى معانى الاستقامة والإخلاص.

لم يطل الأمر؛ لأنه ما أن علم بالمشروع حتى أعلن تأييده لى ومساندته الكاملة والتامة. لكن المسيو ديسبريه (Despres) رفع احتجاجًا بخصوص القوانين، ففى رأيه أنه كان يجب أولاً إدخال شرط على المشروع القضائى بموجبه يكون من الملزم عرض هذه القوانين على القوى العظمى لفحصها، وثانيًا ترفع عن الحكومة المصرية كل سلطة تسمح لها بتعديلها أو تغييرها. قبلتُ الشرط الأول، وكان أمرًا طبيعيًا حتى بالنسبة للمشروع التنظيمى أن تحاط القوى العظمى علمًا بالقوانين التى ستقوم بتطبيقها. كانت الحكومة الإنجليزية قد أعلنت أنها لا تطالب إطلاقا بأن يتم تطبيق بنود من القانون البريطانى بشرط أن تكون القوانين الموضوعة على أساس مبادئ العدالة والإنصاف. لم يكن لدى الحكومة الإنجليزية أى اعتراض على تطبيقها. لكننى رفضتُ قبول الشرط الثانى الذى كان يُحرِّم علينا كل تغيير أو تعديل.

إن القانون أى قانون ليس مجموعة جامدة إلى الأبد، بل إنه قابل للتعديل البسيط خصوصا بالنسبة لنا حيث ستطبق القوانين على أناس متعددى الأجناس. استوقف هذا الاعتراض الوزير لحظة وقال لى: «لكن يمكننا تسوية كل شيء؛ ويمكننا القول إن مصر طالما ليس لديها هيئة تشريعية لسن القوانين القادرة على بث الثقة فى النفوس، فإن التعديلات اللازمة للقوانين سوف يتم قبولها بعد التفاهم والاتفاق المتبادل بين الحكومة المصرية وهيئة المحكمة.

قبلتُ فى التو واللحظة. إن قبول القضاة كهيئة تشريعية كان أمرا غير مألوف؛ لكن ألم يكن كل ما فى هذا المشروع غير مألوف؟ ولكن على كل حال كان يجب أن يكون هذا الشرط له طابع متحفظ، ثم إلى من كان يمكننا اللجوء إليه من أجل تعديل القوانين التى كانت بالضرورة يجب أن تحتوى على بعض الشوائب إلا لمن تم الإرسال فى طلبهم لتطبيقها والذين لديهم القدرة أكثر منا على ملاحظة هذه الشوائب؟ ألم يكن هذا بالأحرى بالنسبة للحكومة سبيلاً لاستعادة سلطتها

التشريعية التى سلبت منها فى مواجهه الأوروبيين؟ إن الباب العالى فى الفرمان الذى نلته كان قد اعترف لنا به، وكذلك أوروبا وأيضا ستعترف لنا به فى إطار الإصلاح الذى كان من المفروض أن يطبق فى ظله. وكنا بفضل الإصلاح سنتمكن من تشكيل حكومة مركزية. ألم يكن هذا فى حد ذاته نتيجة هائلة؟

وبعد هذه الفقرة التى أضيفت إلى المذكرة تم الحصول على تأييد الحكومة الفرنسية، وقمتُ بإبلاغ السفراء و أخبرتهم بموافقتى ورجوتهم الموافقة عليها بدورهم. جاء الرد البريطانى أولا وكان عبارة عن مساندة تامة بكل بساطة. ثم أبلغتنى ألمانيا بموافقتها الكاملة والتامة.

كنت أعتقد أن كل شيء سينتهى وأنا أشعر بأننى على وشك أن تخور قواى عندما وصلنى ذات صباح برقية من الوالى مؤرخة من القسطنطينية حيث توجه مرة أخرى إليها. كانت القسطنطينية تمارس عليه تأثير المنوم المغناطيسى، وكان المجال هناك أوسع والمناخ أكثر ملاءمة من أجل تغيير تفكيره المتقلب والمتذبذب دائما، وكانت البرقية موجزة لكنها جازمة بقطع كل المفاوضات الخاصة بالإصلاح وانتظار أوامر جديدة فى باريس.

لم يكن من الصعب فهم الأمر؛ لم يكن يريد الإصلاح وفى الوقت نفسه كان يرى أنه ـ وعلى عكس ما كان يتوقع ـ أننى سأنجح فى الوصول إلى هدفى لذا لم يكن يريدنى فى مصر. لم أتأثر بهذا القرار كثيرا؛ حيث إننى كنت أفكر فى أنه سوف يحدث أمر أقوى من إرادته. وبالتأكيد كنت سأعرف كيف أستفيد منه. وعمومًا كانت بعض العلامات تشير إلى قرب حدوث المأساة التى دارت أحداثها بين فرنسا واتحاد شمالى ألمانيا.

الفصل السابع والعشرون

(١٨٧٠ ـ ١٨٧١)

إعلان الحرب بين ألمانيا وفرنسا ـ نوبار باشا يذهب إلى باريس ثم إلى لوزان حيث يتم استدعاؤه إلى مصر فى نهاية عام ١٨٧٠ ويعود لتولى وزارة الخارجية ـ تأسيس المحاكم الأهلية الجديدة، فشلها بسبب عدم وجود الموظفين الأكفاء ـ إسماعيل يحاول استئناف مشروعه بخصوص المحليات ولكنه يضطر إلى التخلى عنه بعد رفض إيطاليا ـ بعد عودة نوبار باشا إلى مصر علم بأنه سبب مشاعر الكراهية ضد الإصلاح والتى استشعرها الخديو فى القسطنطينية، ولأنه كان يرغب أيضًا فى الحصول على رضا السلطان أبرق من القسطنطينية لنوبار باشا يأمره بالتخلى عن كل المفاوضات الخاصة بالإصلاح القضائى ـ علم أيضا أنه ما أن عرف عالى باشا بالأمر حتى عرض على الخديو بعد موافقة السلطان بالطبع أن ينضم نوبار باشا إلى خدمة الباب العالى للأشغال العمومية ـ إنه العرض الذى قوبل بالرفض من جانب الخديو.

* * *

فى صباح أحد أيام شهر مايو من عام ١٨٧٠ (كانت نتيجة الاستفتاء قد أعلنت لتوها) رأيتُ أحد أصدقائى يدخل عندى وكان حينذاك شابًا صغيرًا، لكنه يتمتع بحسن توقع نادر ورؤية ثابتة فريدة. كان شاحب اللون منهارًا حتى اعتقدتُ أنه سيغمى عليه، وقال لى: «يا باشا إنها الحرب وضياع الألزاس واللورين». وبعد نصف ساعة وصل إلى منزلى المسيو نيفتزر (Nefftzer) مدير تحرير جريدة (لى تان) ليستريح عندى لمدة دقائق ويقول لى: «يا باشا لقد فقدنا الألزاس واللورين».

ذهلتُ من هذين الرجلين المتناقضين جذريًا فى طبائعهما وتكوين شخصيتيهما واللذين استطاعا التنبؤ بالحرب كنتيجة مصيرية للاستفتاء. ثم فى يوم آخر وأنا

أتناول غذائى فى المقهى الكبير دخل دوق ألبوفيرا (Albufera) الذى لم أره منذ مباحثات القناة ليجلس بكل ود إلى طاولتى، وفى أثناء الحديث ودون أن يرغمه أحد قال لى: «آه؛ يجب علينا أن نحارب بروسيا (الألمان)». فقلتُ له: «لماذا بحق الرب؟!». فقال لى: «إنهم يتباهون بكل وقاحة بانتصاراتهم فى سادوا (Sadowa). وتذكرتُ حينما قال لى المسيو بينديتى ذات يوم إنه لا يحب كثيراً الإقامة فى برلين ولكنه سيعود إليها؛ لأن لديه ثأراً لأخذه من المسيو بسمارك والسير هنرى بولور، وتنبأ بالحرب بين فرنسا وألمانيا ووصفها بأنها مصيرية، لأنها كما قال مثل الصراع بين ديكين يتعاركان منقاراً لمنقار، والدجاجة التى ستقوم الحرب بسببها هى منطقة سادوا، كما وصف لى المشاعر التى كان النصر سيحملها فى نفوس بعض الطبقات الفرنسية.

ثم تحدث عن تنصيب الأمير دى هوهنزولرن على عرش إسبانيا والأحداث المتلاحقة والفوضوية التى صاحبتها دون ذكر تواريخها.

كنتُ حاضراً فى جلسة مجلس النواب التى تم التصويت خلالها على قرار الحرب يوم (٢٥ يولية ١٨٧٠) ووجدت نفسى فى المقصورة التى يجلس فيها المسيو بينديتى الذى ظل طوال الجلسة واقفاً متوتراً والمسيو جيراردين (Girardin) الذى لم يكف عن الطرق على حافة المقصورة، ثم صاح قائلاً: «إن الجلسة لا حماسة فيها.. لا حماسة!».

رأيت فى ركن آخر أيضًا المسيو تيير (Thiers) يتأجج غضبًا فى مكانه والمسيو چول فافر (Jules Favres) يتهته بعصبية.. كما سمعتُ كلمة المسيو إميل أوليفيه التى لم تترك لديَّ سوى انطباع واحد هو أنها تعبر عن إنسان خانه تفكيره. لكننى تأثرت بشكل بالغ من الكلمة الختامية التى ألقاها المارشال لو بوف (Le Boeuf) وقال فيها: «إن الفرنسى يحب البارود ولكنه يكره الخنادق». كشفت هذه الجملة عن الحقيقة فى شكل اعتراف صيغ بكلمات جميلة جاءت فى لحظات حاسمة كان على الحضور فيها تقرير مصير وحياة كثير من الأنفس.

حضرتُ أيضًا حفلاً موسيقيًا فى دار الأوبرا حيث أنشدت السيدة ساس (Sass) النشيد الوطنى الفرنسى لامارسيليز (La Marseillaise)، وسألنى المسيو فيلى

(Phillis) سكرتير مساعد وزير الداخلية عن رأيى فقلت : «إنه فى المسرح كما فى الشارع يبدو الحماس فاترًا ومفتعلاً» . وبالفعل فإننى لم أكن أرى فى الشارع أى حماس سوى بعض المجموعات المتطرفة التى كانت تصيح صيحات الحرب . وفى أثناء انصراف الإمبراطور من الحفل بصحبة اللواء المرافق له سمعتُ وأنا واقف أمام فندق الجراند هوتيل المجاور بعض صيحات «يحيا الإمبراطور» . فالتفت إلى الجموع الواقفة للمشاهدة وقال بصوت يدل على الإحساس بالإهانة : «أمن الممكن إذا أردتم أن تصيحوا «تحيا فرنسا»؟ هذا كل ما رأيتُ فى باريس التى تركتها قبل خمسة عشر يومًا من اندلاع الحرب .

* * *

كنتُ فى لوزان مع عائلتى ولم يكن لديَّ أخبار عن مصر عندما ، وبحلول نهاية العام تلقيتُ تلغرافًا من الخديو يدعونى للذهاب إليه . فرحلت من لوزان (ديسمبر ١٨٧٠) . استقبلنى الخديو لكن ليس بطريقته المعتادة التى كانت تتسم بالود ، ويبدو أنه كان قد اتخذ موقفا منى وكان يعتقد أنه يجب أن يضعنى فى وضعى الصحيح ، وأن يحدد ويشدد على المسافة التى تفصلنا بعضنا عن بعض ، فلم أكن سوى موظف بسيط كان قد كون لنفسه إن صح القول مكانة خاصة ، وكان الوالى يريد من دون شك أن يظهر استياءه منى بوضوح أمام الجميع . هذه هى المشاعر التى أحسستها فى أثناء اللقاء ومن تصرفات الوالى تجاهى أمام معيته ، وكان يفعل ذلك بطريقة وأسلوب يضحكاننى .

لكن بما أنه السيد ، فمَنْ كان من الممكن أن يشكك فى ذلك؟ ألم يبرهن على ذلك بشكل قاطع عندما قام بإيقاف مباحثات ناجحة؟ بالتأكيد فإن من حقه أن يشعر بأنه السيد ، لكن لم يكن أبدًا على حق عندما اعتقد أنه يجب أن يظهر لى عدم رضائه المصطنع أو الحقيقى أمام الجميع . . ثم ما الذى كان لديه ويحق له أن يستاء منى بشأنه؟ هل أعطانى أبدًا لا أريد أن أقول أمرا بل حتى ولو ملاحظة بسيطة خلال الأعوام الثلاثة الماضية الممتلئة بالنشاط والأحداث بالنسبة له ولمصر ولى؟ فى غياب كل نظام وتوجيه وإرشاد كنت أتصرف كما يبدو لى فى سبيل تحقيق الفكرة . ألم يوافق عليها بالرغم من أننى عرضت عليه وبشكل واضح أنها كانت ذات طبيعة تقلص من سلطته المطلقة؟

لقد وافقته حتى بعد هذه التقلبات ، هذا صحيح لكن هل شكرنى بعد كل هذا حتى ولو بشكل غير مباشر ؟ لقد اعتبرت مصلحة مصر هى مصلحتى الشخصية بل أكثر من الشخصية . كنت أتابعها بكل إصرار حاربت من أجلها أمام أعين أوروبا وجسدها ، لكن هل كنت أستطيع أن أتخيل أنه كان سيتركنى أمضى فى هذا الطريق لأنه لم يكن يصدق أننى سأنجح؟ هل هذا الكلام صحيح ؟ هل كنت فعلاً أستطيع أن أتخيل هذا ؟ وهل كان يجب أن أشك فى أن طريقة فهمى لمصالح مصر التى تختلف تمامًا عن طريقته؟ هل اعتقد بأنه تمكن من إطلاعى على أفكاره وتوضيحها لى يوم اتهمنى وراء الباب الموارب بقصر التويلرى بأننى دائم الحديث عن مصر وأبدًا لا أتحدث عنه؟ هل كان يجب أن آخذ هذه الكلمات على محمل الجد وأصدق أنه يفصل مصر عن شخصه فى حين أنه بالنسبة لى لم أكن أستطيع أن أتخيل أن يفصل الوالى نفسه عن مصر؟

على أى حال لقد اتخذت هذا الموقف الأخير من الوالى مأخذ الجد ، وعدت إلى منصبى فى نظارتى وانصرفتُ إلى الانشغال بالأحداث الجارية . وجدتُ أن الموقف تبدل تمامًا وأصبح فى صالحنا حيث عادت إلينا اليد العليا على الأوروبى . فلم يعد القناصل يتسابقون من أجل استعجال دعاوى التعويضات التى كانت تتضاعف دائما . فقد كانوا يقومون برفعها إلى الجهات المسئولة دون الضغط على تلك الجهات أو مساندة هذه الشكاوى بل حتى دون أى مساندة كبيرة . الكل كان يتراجع ، منهم من كان يفعل هذا بإحساس حقيقى بضرورة التحفظ والتمسك بروح العدالة ، وآخرون لأن مسألة علاقتنا معهم كانت قد نقلت بواسطتى وطرحت أمام حكوماتهم وأمام الرأى العام الأوروبى وتقدمت باتهامات كانت تستدعى من هؤلاء السادة القناصل أن يواجهوها ، ويتم سؤالهم عنها أمام الرأى العام وعلنًا فى أثناء جلسات اللجنة . وانتهى بهم الأمر إلى الاعتراف بصحة هذه الاتهامات ؛ لأنهم تبنوا بالإجماع الموافقة على المشروع الذى كان عليه أن يزيل فى الغالب الأسباب الرئيسية التى بُنيت عليها هذه الاتهامات .

حدثت تعديلات على العلاقات القديمة بالرغم من أنه من حيث المبدأ ظلت العلاقات تسير على نفس النمط القديم بمعنى أنه : فى الأقاليم ظل هدف «المديرين»

الدائم هو السير وراء وكلاء القنصليات فى العاصمة على رغم بعد المسافة بين الفريقين. كان وجودى فى مصر يجبر الأوروبيين وكذلك بعضًا من قنصلياتهم على المزيد من التغير ثم التغير. وكما قال يوما أحد محافظى الإسكندرية لمدير الشرقية: «عندما يكون نوبار فى مصر أنت يا مدير لا تصادفك أى صعوبات. . وأنا حاكم الإسكندرية لا أجد شيئا لأفعله!».

لم يكن على الوالى إذن سوى أن يبتهج، ولكننى فوجئت بأن هذه السيطرة على نظام الأمور، وهذا الأمان الذى كان ينعم به ينسبهما إلى أسباب أخرى غير الأسباب الحقيقية. كان الأمر يكفيه هكذا ولم يكن لديه الرؤية البعيدة المدى، وكان يعتقد أن الحال يجب أن يستمر على ما هو عليه وكما يراه هو.

* * *

على رغم توقف الإصلاحات كان الوالى يعتقد أنه يجب أن ينسب إليه رأى ووجهة نظر تقول بضرورة عمل شىء ما. فلم يكن من الواجب أن يكف الناس عن الحديث عنه بوصفه أميرًا ليبراليا مستنيرًا: ألم يسمح بدستور وشكَّلَ مجلسًا للنواب؟ ألم يكن الفضل يرجع إليه للاستمرار فى هذا الطريق؟ ومن ثم السماح بمشروع يهب البلاد نظاما قضائيا ومحاكم تعمل فى المديريات تنبثق عنها محاكم أخرى فرعية تقوم بأعمالها فى البلاد والقرى التابعة لهذه المديريات (بل إن القضاة كان يجب اختيارهم بنظام الانتخاب) كذلك تأسيس نظام للمستشارين العموميين ولا أعرف ماذا أيضا؟ شكلت لجنة لبحث ومناقشة هذه المشروعات المختلفة وكنت جزءًا منها بصفتى ناظرًا. كنا نناقش التفاصيل الخاصة بعدالة منظمة يقوم عليها أشخاص لا يفهمون شيئًا مثلى مثل الآخرين. وقد تقدمت بفكرة جديدة بخصوص المستشارين العموميين طالبتُ فيها بأن يكون اللقب الذى يعطى لهم أيّا كان لا يشغلهم إلا بشىء واحد هو الذى يفهمونه ألا وهو تطهير الترع والمصارف ولا يجب عليهم سوى الاجتماع بحضور مدير المديرية من أجل إبداء رأيه لهم ولمهندسى الرى فى الأقاليم أيضًا حول ما يخص المصارف والقنوات التى تمثل أهمية كبيرة بالنسبة لهم أكثر من أى شىء آخر، فقد كانت عمليات تطهير الترع مهمة وعاجلة. أصبح هذا الآن هو الأساس الذى تسير عليه المجالس الاستشارية الزراعية.

أما بالنسبة للتنظيم القضائى الذى شُكِّلَ فى الأقاليم[أ] وتم وضعه فى شكل كان من المفروض أن يكون متميزًا، أصبح عاملاً من عوامل الاضطراب والفوضى، حيث إنه عهد به إلى شيوخ لا دراية لديهم جهلاء كانوا يجيدون فى محلياتهم الحفاظ على الأمن وكانوا حكماء فى مجالس الصلح، ولكنهم كانوا قضاة سيئين جدًا عندما يتم استدعاؤهم للعمل طبقًا للوائح، لم يفهموا منها أو فيها شيئًا ويندهشون منها.

* * *

ومن ضمن هذه المشروعات اقتُرح على الوالى مشروع إنشاء بلدية للإسكندرية بيد أن مشروع الإصلاح الذى استبدل به آخر ضم بين بنوده مادة تنص على تأسيس البلديات، كما أن الأمر كان يمس الأجانب، ومن ثم كان يدخل فى دائرة اختصاصى أنا فقط. ربما كان من حق زملائى التدخل، لكن بدون شك كانوا سيتراجعون أمام الوالى، بيد أن المقربين منه ـ وكانوا تقريبًا جميعًا من الأجانب ـ كان لهم حق الكلام بحرية فى حضرته لكن ليس فى حضرتى؛ لأننى لم أكن أتراجع، فتارة كنتُ أتهكم عليهم، وتارة أخرى أغضب عليهم بشكل صريح.

لذا تحدث معى الوالى بشأن هذا المشروع، فقلتُ له: «سيدى إن المشروع قائم بالفعل حيث إنه دُرس وتم التشاور بشأنه فى أثناء وجودى فى أوروبا عام ١٨٦٨ لكنه ظل حبرًا على ورق». وطلبتُ أن يستمع سموه لى. لكن سموه لم يستمع إلاّ لأفكاره؛ فموضوع أن يستبدل بمشروع الإصلاح مشروع المحليات أو البلديات التى كان من المفروض أن ينظم العلاقات مع الأجانب، كان يجب إذن أن يتم بحثه مع القناصل للموافقة عليه ومن ثم نتمكن من تنفيذه. هذا، وقد كلفنى الوالى بهذه المباحثات، أنا الذى شكوت واعترضت وبأسباب على أنه فى ظل الفوضى السائدة حاليًا فى مصر من ناحية النظام القضائى ستكون محاولة إيجاد نظام للبوليس

(أ) فى عام ١٨٧٠ أدخلت بعض الإصلاحات على مجالس الأقاليم، فزاد عددها وأصبح هناك مجلسان للاستئناف، وغدا مجلس الأحكام بمثابة محكمة نقض وإبرام، كما وضعت لائحة جديدة تعددت فيها القوانين، ولكن وضح من خلال هذا النظام سيطرة الإدارة على القضاء، مما كان له الأثر غير المحمود على تلك المجالس.

والمجالس المحلية أمرًا مستحيلاً، لكن على الرغم من كل هذا كلفنى الوالى بهذه المباحثات الجديدة.

إن كل هذا بالنسبة لى لم يكن يدل إلاّ على أنه مشوش التفكير. فأجبته قائلاً: «يا سيدى سوف أطيع أوامركم لكنكم إذا كنتم تريدون النجاح فتحدثوا بأنفسكم إلى القناصل. إن كلمة منكم تساوى ألف مذكرة سأقوم بكتابتها».

كنت أقول له إحساسى الحقيقى، لكن ما لم أقله له أن الفشل ينتظرنا، لأننى أدركت أنه عندما أبدى تحفظاتى على أى فكرة، كان يقوم بتتبعها وأحذره من الصعوبات المنتظرة والفشل فى النهاية، كان يتهمنى بأننى أختلق هذه الصعوبات ليس لشىء إلا لأننى فقط كنت أتوقعها. ولكن فى هذه الحالة كان الفشل أكيدًا لأن إدارة البلدية كانت إدارة قصيرة المدة تديرها دواليب عمل تشبه تلك الموجودة فى الإدارة العامة. لذا كان الأمر يستلزم تأسيس محكمة تقوم بالفصل فى المنازعات؛ لأنه كيف لبلدية أن تتمكن من العمل إذا كان مجلس البلدية الذى سيتم تشكيله أساسًا سيتكون بعد التنسيق مع القوى العظمى وبموافقتها ومن ثَم سيكون عليها من أجل تفعيل قراراتها واحترام قوانينها الرجوع إلى سبع عشرة قنصلية تحكم بسبعة عشر قانونًا مختلفين من أجل الحصول على حكم ضد سائق عربة أو مالك خالف قراراتها وقوانينها؟!

أستطيع أن أقدر أن الوالى لم يفهم أنه سيواجه نفس الصعوبات التى واجهناها من قبل فى المفاوضات العامة فى هذه المفاوضات المصغرة، لكن ألا يفهم الأوروبيون الذين يكونون خاصته ويستلهم أفكاره منهم؟! ذلك ما لا يمكن أن أفهمه. وعمومًا فقد كانوا جهلاء تماما مثلهم مثل الوالى، لكن أعذارهم لم تكن هى نفس أعذاره.

كان هناك شخص «وافد جديد» كان الوالى قد جعل منه سكرتيره الخاص، رجل قوى بارد الدم بشكل كبير واسمه السيد بارو (Barrot) نجل كبير حكماء مجلس الشورى.. كان ذا شخصية عملية ولديه تصميم كبير على جمع الثروة بطرق مشروعة وغير مشروعة، وبالتالى وجد كل ما من شأنه أن يعجب الوالى جيدًا، وسخر كل ما لديه من ذكاء عملى من أجل تنفيذ رغبات الوالى.

تحدثت عن هذا الشخص لأنه لم يكن بعيداً عن الأحداث أو بالأحرى لم يكن بعيداً عن قرارات إسماعيل الأخيرة التى أدت إلى ضياعه وضياعنا. إن بارو كان على دراية تامة بهذه الصعوبات، لكن كما قلت كان يريد الثروة، والطريق إلى ذلك كان رضا الوالى؛ لذا كان كل عمل المسيو بارو هو أن يمده بالحجج والأسباب لتبرير رفضه لكل ما أفعل.

كان الوالى يريد منى أن أكتب مذكرة للقنصليات أقترح فيها هذه المفاوضات الجديدة، الأمر الذى فعلته لكنى حرصتُ على عرضها عليه أولاً. تمت الموافقة على المذكرة وأُرسلت للسفارات ومكثنا ننتظر الردود.

استقبلت الحكومة البريطانية المذكرة بشكل جيد.. كانت بلا شك تفكر فى أن وجود شىء ما منظم أفضل من لا شىء، ويجب أن أشير هنا إلى أن هذه الحكومة لم تترك أى فرصة من أجل تعزيز موقف الحكومة المصرية وتشجيعها فى كل مرة تتبنى فيها أمراً جاداً يرمى إلى تنظيم البلاد.

جاء الرد الإيطالى بعد رد الحكومة البريطانية وكان عبارة عن رفض خالص لفحص المسألة المطروحة أصلاً. وقيل إن إيطاليا يمكنها أن تتخلى عن المزايا التى ينعم بها رعاياها فى سبيل تحقيق تنظيم عام يوفر لهم ضمانات حقيقية، لكنها لم تكن مستعدة لأن تحرمهم من هذه الامتيازات من أجل مؤسسة لا يمكن أن تقدم لهم الضمانات العامة. أما بقية الدول العظمى فلم تكلف نفسها حتى عناء الرد. سقطت العملية نفسها ولم يتحدث الوالى مرة أخرى عنها كما لم يتحدث أيضًا عن الإصلاح.

* * *

فى تلك الأثناء علمت ما حدث فى القسطنطينية عندما أرسل لى من هناك أمر التوقف عن مباحثات الإصلاح.

إن الوالى عند وصوله إلى القسطنطينية تبين له أن مسألة الإصلاح فى مصر كانت تثير مشاعر العداء لدى الوزراء خاصة فى القصر. كان الهدف من الرحلة هو نيل رضا السلطان والفوز بعطايا سيده، لذا اعتقد أنه يجب عليه مسايرة الرأى العام من حوله، وربما كان هو نفسه قد تأثر بمشاعر الآخرين ولم يجد شيئا أفضل بالطبع من

اتهامى بأننى سبب كل سيئة وأننى استدرجته وأننى أسىء استخدام ثقته بى، وعلى هذا أصدر الأمر بوقف كل مفاوضات أرسلنى من أجلها.

لكن بما أنه كان يحب الدفع بكل شىء إلى الهاوية ويعشق تضخيم الأمور، كان يعتقد أن أمامه الكثير ليفعله من أجل الصفح عنه. كان يشكو منى للوزراء وبخاصة عالى باشا ويقترح عليه اغتنام أول فرصة للتخلص منى، وفى الوقت نفسه تخليص الباب العالى أيضًا. وقيل لى: إن عالى باشا لم يرد بشىء قط لكن فى اليوم التالى استقبل الوالى وكيله كامل بك وكان مكلفًا من قبل عالى باشا بنقل رسالة له بخصوصى ملخصها أنه بما أن الوالى كان محرجا منى ويبحث عن فرصة للاستغناء عن خدماتى، فإن عالى باشا يقدم له هذه الفرصة حيث كلفه السلطان بعد موافقة إسماعيل أن يعرض علَى الانضمام إلى الخدمة فى الباب العالى وزيرا للأشغال العمومية. كان الوالى بالتأكيد سيكون سعيدًا بالتخلص منى أو بالأحرى بإبقائى بعيدًا ولكن فى متناول يده دائمًا. لكن أن يرانى فى خدمة الباب العالى وخصوصا فى منصب رفيع، كان أمرا بالتأكيد بالنسبة له غير مستحب. لا أعرف أى حجة تحجج بها ولا أى عذر تقدم به، لكنه باختصار رفض طلب السلطان.

كان من الممكن أن يوفر على نفسه كل هذه الحجج والأسباب، إذ كان قد استدعانى لإبداء رأيى. بالتأكيد كنت سأشكر عالى باشا على الأشياء التى يفعلها من أجلى لكننى كنت سأرفض عرضه. القسطنطينية لم تكن مصر. نعم هى نفس السلطة المطلقة هنا وهناك هذا صحيح لكن هذه السلطة المطلقة كنت أستطيع محاربتها فى مصر لكن ليس فى القسطنطينية. ثم إن كل تقاليد أسرتى كانت تجعلنى متعلقا بمصر، ولم يكن من اللائق أن تترك بلدك كما تترك زوجًا من الأحذية البالية، وإن كان الوالى لا يريدنى فإنى كنتُ سأظل فى بلدى شخصًا عاديًا ومواطنًا عاديًا أستمتع بحريتى، ولكن أبدًا لن أكون موظفًا فى الباب العالى.

الفصل الثامن والعشرون

(١٨٧١)

تمسك إيطاليا بالقرار الذى توصلت إليه اللجنة الدولية فى القاهرة ـ واقعة تحدث بين نوبار والقنصل الفرنسى العام بخصوص مصادرة جريدة فرنسية ـ تنتهى لصالح الحكومة المصرية بواسطة تحكيم هيئة قنصلية ـ الوالى يستدعى نوبار إلى القاهرة ليهنئه بهذا النجاح.

* * *

قلتُ: إنه بعد رد إيطاليا تم التخلى عن مسألة المحليات وتم نسيانها مثلها مثل الإصلاحات نفسها. ولكن إيطاليا لم تر الأمر كذلك، كانت الإصلاحات قد هجرت من قبل الوالى هذا صحيح، لكن القوى العظمى لم تكن قد علمت بهذا الأمر. حرصت جيداً ألا أفعل، وعموما فإن الوالى لم يكن قد أعطى أوامر بهذا الخصوص، لقد اكتفيت بالكف عن سؤالهم فقط المساندة فى برامج لجنة التحقيق.

إن إيطاليا كانت متمسكة فيما يبدو بتحقيق المشروع، فقد كانت تعتقد أنه فى مصلحتها، لكن بالطبع إلى أن يتم لها ذلك لم تكن تمانع فى أن يستفيد رعاياها من الفوضى التى كانت تسود عندنا. إن القنصل العام ـ وكان صديقا لى ـ قال لى بعد فترة كبيرة من انتهاء هذه الأحداث، إنه كان قد نجح فى الحصول على أكثر من خمسمائة ألف جنيه تعويضات بالطبع لم يكن لهم أى حق فيها.

لكن إيطاليا لم يكن لديها تأثير على الوالى يساوى ما لدى غيرها من القوى العظمى وتمارسه بالفعل. فإيطاليا لم تكن تأتى إلا فى المركز الثانى أو الثالث بل أكثر من ذلك كانت تتوقع دون شك كما كنت أتوقع أنا نفسى أن هذه الأوضاع الفوضوية للأشياء كان من الممكن أن تكون ذريعة لخلق تعقيدات سياسية يكون

الاستفادة منها لغيرها أكثر من استفادتها هى. كانت لها إذن مصلحة سياسية ومصلحة نفوذ تتمثل فى وقوف كل الحكومات الأجنبية فى مصر على قدم المساواة بعضها مع بعض، وهو أمر لم يكن ليتحقق إلا بعد إزالة الأسباب التى كانت تؤدى إلى هذه الضغوط وهذه الأحداث السياسية، وفى كلمة واحدة عن طريق الإصلاح القضائى.

وما أن أطلعتنا على رأيها الخاص فى الموضوع المتعلق بتأسيس المجلس البلدى حتى أرسل لى القنصل الإيطالى العام برقية يساند فيها البرنامج الذى وضعته لجنة التحقيقات مع المطالبة بتعديل واحد بخصوص تعيين واختيار القضاة.

إن المبدأ الذى وضعته من أجل هذا الاختيار كان يقوم على ترك الحكومة حرة فى الاختيار من أى دولة يتراءى لها أنها صالحة دون اعتبار للجنسية وأخذ الصالح لها من حيث تريد. إن المحكمة كانت محكمة مصرية بعناصر أخذت من الخارج هذا صحيح لكنها مصرية قلبا وقالبا.

كانت إيطاليا تفكر فى أنه لا بد من تحديد البلاد التى سنختار منها القضاة و وبالتالى فإن عددهم كان يجب أن يتناسب مع تعداد كل جالية وأهميتها التجارية. أرفق بالبرقية تقرير ضخم رفعته لجنة شكلت فى إيطاليا من أجل فحص البرنامج المراد تطبيقه. رددت فى الحال أن الحكومة المصرية لا يمكنها أن تتبنى وجهة نظر الحكومة الإيطالية بخصوص القضاة؛ لأن عدد وأهمية الجاليات لم يكن له طابع معين وطبيعة ثابتة ويخضع دائمًا لظروف خاصة، ومعناها بالتالى تغيير طبيعة شخصية القاضى الذى سنجعل منه ممثلاً لمصالح الأفراد بدلاً من كونه ممثلاً للعدالة.

صديقى القنصل العام والحكومة الإيطالية لم يكونا بلا شك بحاجة إلى ملاحظاتى كى يتبينا ويتعرفا على حقيقة نواياى. لكن الأجانب فى مصر كانوا يقولون فيما بينهم (وبخاصة هؤلاء الذين يلتفون حول الوالى من الفرنسيين والموظفين الذين تعلموا فى الخارج ونشأوا فى فرنسا) بأنه إذا تُركت للحكومة المصرية حرية الاختيار، فستتوجه بلا شك إلى فرنسا من أجل تعيين القضاة، وبذلك ستصبح العدالة مصرية اسمًا، لكنها ستكون فى الواقع فرنسية.

كنت أتحرك ضد هذه الطريقة فى التفكير والرؤية بقدر الإمكان، فى حين أن الحجة المضادة التى تقدم بها عالى باشا من قبل كانت تتردد على شفاه أو نفسية القنصل الإيطالى: «حسنا نثق فيكم؛ ستقومون بتأسيس محاكم مصرية بحق، لكن هل ستكونون دائمى الحضور هناك؟ وهل سيمكنكم الرد على الآخرين؟ هل يمكنكم أن تنكروا التأثير الذى يمارسه الوالى على المحيطين به؟».

على أى حال قدمت ردى إلى الوالى بعد أن حرصت بالطبع على إرساله إلى الدول العظمى أولاً، لكننى كنت أتعجل شرحه وتبريره، وسبب هذه العجلة هو أن ردى على المذكرة الإيطالية كان يعنى أننى أستأنف مفاوضات تخلى عنها فخامته، ولكن لأن المذكرة الإيطالية أقرت مبدأ تدخل حكومة أجنبية فى تنظيم العدالة التى كنت أعتبرها مصرية خالصة، تراءى لى أنه من الضرورى نفى هذه المقترحات فى الحال.

إن صمتنا كان من الممكن أن يستغل فى مواقف وحالات أخرى مثلاً فى حالة تأسيس المجالس البلدية (المحليات) ويعتبر موافقة على هذا المبدإ. فلو سمحنا مرة لمبادئ مغلوطة أن تنتشر ففى حالة إثارة أى مشكلات أو تجاوزات من جانب القوى العظمى سوف تستفحل الأمور؛ لأنه منذ البداية لم نقم بصدها أو استنكارها فى الوقت المناسب، وحول هذه النقطة كنتُ تمامًا على حق وهذا ما قبله الوالى دون عناء.

* * *

وفى تلك الأثناء وقعت حادثة بينت للوالى مدى أهمية المضى قدما فى الإصلاحات القضائية ومدى احتياجنا إليها، ومدى خطورة الموقف الذى كنا نتعرض له حينذاك. كانت الجالية الفرنسية وبخاصة بعد الأحداث التى مرت بها أوروبا أصبحت عصبية للغاية، واستدرجها إلى ذلك بعض من «الرعاع» الذين أقنعوا أبناء الجالية بأنهم اكتشفوا أن الجميع يحطون من شأن فرنسا ولا يظهرون لها التقدير الكافى. والقصة هى: تقدم أحد الفرنسيين بشكوى ورفع دعوى تعويض رفضت؛ لأنه ـ على حسب الشائعات التى سارت مثل النار فى الهشيم ـ لم يتم

الاعتناء بها، وكأن مسألة التعويضات هذه قد أصبحت بمثابة معروف يسدى لأعداء مصر. على أى حال تم اعتبار الأمر على أنه عدم اهتمام من جانب الحكومة المصرية.

كان القنصل الفرنسى العام حينذاك المسيو برنييه دى موتموران (Brenier De Motmorand) الذى نقل حديثًا من القنصلية العامة بكانتون، وكان - على حد تعبير إحدى الصحف التى ينشرها بعض من هؤلاء السادة مثيرى الشغب - «تنقصه الحمية»، وكانت تلك الصحيفة تهاجم القنصل تماما مثلما كانت تهاجم الحكومة المصرية نفسها. وقد أصدرت فى أحد أعدادها مقالا عنيفا رأيت أنه كان موجها إلى القنصل أكثر من كونه موجها ضدنا، الأمر الذى رأيت أنه لا يمكن السماح به. كان المسيو برنييه يشاركنى الرأى، وقررت أنه يجب أن أجعل من هذه الجريدة عبرة لمن لا يعتبر، وقررت على ما أتذكر إما تعليق إصدار الجريدة وإما شطبها، ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يتم فيها منع إصدار أو شطب جريدة، ففى مثل هذه الحالات كانت الحكومة تقوم بإخطار القنصلية بالقرار وفى اليوم المحدد وفى الساعة المقررة كان أحد قائدى البوليس يصطحب مندوبا من القنصلية ويتوجهان إلى مطبعة الصحيفة ويختمانها بأختام الحكومة (بالشمع الأحمر). ووفقا لهذه الإجراءات المتبعة والواجب اتخاذها، أخطرت القنصلية ودعيت لإرسال مندوبها لحضور إجراءات وضع الأختام.

كنت برأس التين عندما علمت أن البوليس لم يتمكن من وضع الأختام بسبب مقاومة العاملين فى المطبعة أو سواء بسبب غياب مندوب السفارة، وقد وجد البوليس أنه من الأنسب عدم استخدام القوة وانتظار أوامرى بهذا الشأن. ثم جاء سكرتير من القنصلية ليقدم الاعتذار بالنيابة عن القنصل، وما فهمته من كل هذه الحجج التى ساقها أن المسيو برنييه دى موتموران كان يخشى رد فعل جاليته، ولم يجرؤ على مساعدتى التى تلزمه الامتيازات بها، بل إن كل الأعراف المتبعة إلى ذلك الوقت كانت تلزمه بمساعدتى.

فقلتُ للسكرتير: «حسنًا جدًا، فى هذه الحالة سأتصرف أنا». كان الدخول بالقوة إلى ممتلكات أحد الأوروبيين أمرًا لم يكن مسموحًا لى به، والمطبعة لم تغلق

على رغم صدور قرار إغلاقها ولم يوقف صدورها واستمرت فى النشر والتوزيع، فقررت أن أتعامل معها على أنها سلعة محرمة أو شيء ممنوع، وأصدرت أوامرى للبوليس بمصادرتها من بائعى الصحف وموزعى الجرائد حتى فى حالة لو كان البائع تصادف أنه أوروبى، وحرصت على إخطار القنصلية بالقرار الذى اتخذته حتى يحاط رعاياهم به علمًا.

أصبح وضع مصر بعد قرارى هذا أكثر صلابة، وهبت الحكومة المتهمة بالسلبية فى كل ما سبق من أحداث ليس فقط للدفاع عن نفسها، بل قامت بدورها بالهجوم من أجل الثأر لحقوقها التى تم تجاهلها.

ولست بحاجة إلى أن أضيف أن كل هذا كان يحدث بعيدا عن الوالى الذى لم أكن أستشيره، لكنى كنت دائما أخبره بالأحداث بعد حدوثها وبالإجراءات التى رأيت أنه لا بد من اتخاذها. عموما يجب أن أقول: إنه عودنى على مثل هذه الطريقة فى التصرف فى كل مرة كان الأمر يتعلق فيها بعلاقتنا مع الأوروبيين، وكانت طريقة على أى حال تروق له؛ لأنه كان يستفيد فى حالة نجاحى أما فى حالة فشلى فكان اللوم لا يقع عليه ولكن علىَّ كليًا. كانت هذه هى حجته وفى الوقت نفسه ما يرضيه.

وصدرت الجريدة وأمسك أحد مفتشى البوليس بشخص - أعتقد أنه مصرى - وفى حوزته بعض الأعداد. أبدى الشخص بعض المقاومة، وبدأت المشكلات فى الوقت الذى تدخل فيه شخص فرنسى يدعى الكونت دى مارافى (Compte De Marafi) الذى وبناء على توصية من الدوق دى بيرسجنى (De Persigny) قمتُ بتسهيل السبل له بنفسى من أجل المجيء بل وتكوين شخصية له فى مصر. تدخل هذا الرجل وجرح مفتش البوليس جرحًا طفيفًا بعصاه ذات الطرف الحاد، بينما قام مفتش البوليس وهو إيطالى بالقبض عليه وحرر محضرا ضده. تزايدت المشكلات وهرب الكونت دى مارافى، فكتبت إلى القنصلية مطالبًا بحضوره بصحبة مندوب من أجل حضور جلسات تحقيق البوليس طبقا للتقاليد المتبعة سلفًا، وطالب القنصل بدوره بحضور ضابط البوليس الإيطالى فى القنصلية الفرنسية، ليقوم بنفسه بمتابعة التحقيق.

حدث كل هذا فى المساء بعد الغروب . أخبرت الوالى بكل هذا صباح اليوم التالى وعلمت أنه سيسافر إلى القاهرة فتوجهت إلى المحطة ، وكان يتأهب للصعود إلى العربة وفهمت أنهم أثاروا خوفه ، وعندما وجد نفسه فى شرك بينى وبين القنصل الفرنسى فضل الابتعاد .

كان أول شىء قاله لى عندما رآنى وكان يقصد بها القنصل : «يبدو أنه قد ركب مقشته ! » .

فأجبتُ : «يمكنه إذا أراد الركوب ولو على كتف جنى ! » . صفر القطار وسلم الوالى علينا وسافر .

مكثت أنا وشريف فى الإسكندرية . وفى صباح اليوم التالى جاءوا لإخبارى أن إعلانا كبيرا نشر على باب القنصلية الفرنسية العامة بتوقيع المسيو برنييه يدعو كل الفرنسيين إلى التسلح والتصدى لتحرشات وعنف البوليس المصرى . لحسن الحظ أن الوالى كان قد سافر فى الوقت الذى أخبرنى فيه القنصل بأنه سيقوم بإنزال بحارة إحدى السفن الحربية الفرنسية الموجودة فى الميناء من أجل حماية القنصلية الفرنسية .

كان الناس يعلقون ويتحدثون عن هذا الأمر ، وسادت بعض الانفعالات ليس بين صفوف المصريين بل بين المقيمين من الأوروبيين ، وكان المسئولون يذهبون ويجيئون ، فانتهزتُ فرصة وجود أحدهم عندى وأنا أعلم سلفًا أنه قادم من قبل القنصل نفسه حتى يقوم بممارسة ضغوط على غير مباشرة ليدفعنى إلى أن أقول له أن يُبلغ المسيو برنييه فى حالة رؤيته بأن يخبرنى إذا أراد الساعة التى يجب للبحارة أن ينزلوا فيها إلى الشاطئ حتى أتخذ إجراءاتى من أجل ضمان احترام الشعب لهم . . فانتهزت كما قلت فرصة وجوده لأحذره ، كما كنت فى الوقت نفسه أحذر باقى القناصل الذين يأتون لزيارتى ، وأعرب لهم عن مخاوفى الداخلية بأننى بعيد تمامًا عن التوصل إلى طريقة للتصرف حيال الأخطار التى يعرضنا لها طريقة تصرف القنصل الفرنسى العام ، عارضا عليهم ردود الأفعال القاسية التى أحدثها إعلان القنصل ، وأنها ستتضاعف فى حالة تنفيذ تهديده بإنزال البحارة .

عمومًا كنت أعتقد فعلاً أن الهيئة القنصلية تأثرت من هذا الموقف الذى كانت ترى فيه خطورة على المقيمين من الأوروبيين. قرر القناصل الاجتماع من أجل التشاور وأخذ النصائح، هذه الخطوة التى لم أكن أجرؤ حتى على اقتراحها طُرحت من نفسها وكنتُ سعيدًا بل أكثر، وأيضا سعد هؤلاء السادة بعد أن تجنبوا إلقاء أى لوم مباشر على القنصل الفرنسى، وقرروا بأنهم سيساندون معنويا كل خطوات الحكومة المصرية؛ حتى يتم الحفاظ على النظام فى الإسكندرية.

صحيح أن القناصل جميعًا تلقوا اللوم من حكوماتهم الموقرة لأنهم تدخلوا فى معركة بين الحكومة المصرية والقنصل العام الفرنسى، لكن ليس صحيحًا أن تدخلهم هذا حال دون نزول البحارة الفرنسيين إلى الشاطئ. فماذا سيحدث لو كانوا نزلوا؟ لا شىء.. إننى على يقين من أنهم كانوا سيعودون كما أتوا، لكن كثيرين سيحتمون بهم لتبرير تصرفاتهم، وبخاصة أنهم كانوا سيعتمدون على القنصل الفرنسى العام فى مساعدتهم.

لكن لم تكن أى تداعيات تخيفنى؛ فماذا كنت أريد؟ ما الذى كنت أرمى إليه؟ أن أثبت وأن أكشف أن حالة الفوضى التى كنا فيها، كان من الممكن أن تؤدى بنا إلى تعقيدات سياسية وتثير مشكلات يريد الجميع تحاشيها. لكن لماذا كل هذه الضجة؟ لأن القنصل العام لفرنسا لم يكن يريد أو لم تكن لديه الشجاعة أمام مشاعر مواطنيه كى يخضع لقوانين الامتيازات، ويرسل مندوبه عندما كان من الواجب حضور هذا المندوب فى مثل هذا الموقف الذى إذا أردنا القول كان مؤشرا واضحا إلى إمكانية حدوث مثله. ألم تكن كل هذه الأحداث تبرر فكرة الإصلاح الذى عرضتها أمام الوالى والباب العالى والقوى العظمى وأخيرا أمام الشعب؟.

فى الوقت الذى كان القناصل العموميون يجدون أنفسهم يتلقون لوم حكوماتهم بسبب تدخلهم فى مسألة لم تكن من شأنهم، كنت أنا هدفًا للوم وغضب الوالى، وبالتحديد لأننى كنتُ أقوم بواجبى فى الدفاع عن موقف وحقوق خولت لنظارتى. أعطانى شريف باشا خطابًا من الوالى موجها لى وله، كان يتهمنى فيه بإثارة الجدال والعراك وخلق الصعوبات والمشكلات، الأمر الذى لم يكن يوافق عليه ويدينه رسميًا، لكن وكعادته دائمًا لم يتوصل إلى شىء ولم يعطنى أى أوامر.

كانت النتيجة الطبيعية لهذا اللوم من المفروض أن تكون أمرًا يصدر لى أعترف فيه بأن القنصلية الفرنسية كانت على حق فى أنها لم ترسل مندوبها ، وأننى كنت مخطئا بمصادرتى لجريدة وحظرها ومنعها على العامة ، وأن المسيو دى مارافى كان محقا فى سحب عصاه وإصابة أحد ضباط البوليس المصرى ، وأن هذا الأخير كان مخطئا بالشكوى من الجرح الذى أصابه به المسيو دى مارافى ، وأن القنصل كان محقّا فى طلبه بمتابعة تحقيق يتم فى القنصلية . كان الوالى قد اقتنع بأن كل هذه التداعيات كان سببها مبادرتى ؛ لذا لم أتجشم عناء سؤال شريف عن معنى رد خطاب الوالى ، لأننى كنت أعرفه مسبقا بالرغم من أن شريف كان حينذاك على علاقة مباشرة مع الوالى والمسيو برنييه بعيدًا عنى .

كان الوالى كما نرى رجلا حريصا لكننى لم أكن كذلك ، فأجبت الوالى مباشرة بأنه طالما أشرف بشغل هذا المنصب الذى عهد به لى فإن واجبى هو الحفاظ على حقوق الحكومة المصرية ، وهذا ما كنت أفعله وسأستمر فيه .

فى الحقيقة بدأت أشعر بالإهانة . . كنتُ محاصرًا ومقيدًا وأنا أباشر المهام التى أكلف بها والواجبات التى توكل إلىّ . . كنت مكبلاً بيد الرجل نفسه الذى كان يعهد لى بهذه المهام ويفرض علىّ هذه الواجبات .

تراجع القنصل عن مسألة التحقيق فى القنصلية فتمت فى مركز البوليس بحضور مندوب القنصل . وكان التحقيق قد أثبت صحة الواقعة و أيد الاتهام الموجه ، لكن القنصل رفض الاتهام الموجه إلى المسيو مارفى . ثم شكوى أخرى منى عندما أرسل لى الوالى نصيحة بألا أتعجل الحلول ، وأن أنتظر أوامره فى الإسكندرية ، وألا أعود إلى القاهرة . كان مغضوبا علىّ سواء كان السبب ردى الذى أرسلته له ، أو كان يعتقد أنه بإبعادى عنه سيبقى بعيدًا وينفى عنه أى شبهة بمساندتى أو الوقوف بجانبى .

ولحسن الحظ كان المسيو چول فافر وزير خارجية فرنسا حينذاك والذى كان فى الماضى محاميًا أثناء مباحثات قناة السويس قد تأثر بالموقف ، لأنه كان يعرف إلى حد كبير حال الأوروبيين فى مصر . كان وزير الخارجية يكتب لى بصفة شخصية ويرجونى العمل على حل هذا الخلاف ، فأجبته بعرض الموضوع عليه بشكل

مختصر . . ومراسلة بعد أخرى اقترح على حكما وافقت عليه تماما كما وافقت عليه القنصلية الفرنسية بعد التنسيق معها .

وتم اختيار القناصل العموميين لكل من إيطاليا وإنجلترا وألمانيا كحكام فى هذه القضية، ثم أخبرت الوالى بما فعلت، ورفضت التوجه إلى القاهرة إلا بعد أن تتم دعوتى، وقرر الوالى بعدها مراسلتى عن طريق برقية . وعند وصولى إلى القاهرة قرأت على أوجه المقربين منه أننى عدت لنيل الرضا، وهو أمر بالنسبة لى كان لا يعنى شيئا . وبعد أن نهض الوالى لمقابلتى قال لى : «إنه انتصار ونجاح حصلنا عليه، وإنه إليك وإليك أنت فقط (وقام بالتركيز على هذه الكلمات) يرجع الفضل فى هذا» .

كان من الممكن أن تكون هذه الكلمات تعبيرا عما كان فى ذهنه على ما أعتقد، لكن بالنسبة لى كانت تعنى أيضا أنه كان يضمر شيئًا وكان بحاجة إلى جهودى .

الفصل التاسع والعشرون

(١٨٧١)

قانون المقابلة ـ إجمالى المبالغ التى جلبهـا هذا القانون على الخزانة ـ (هذا القانون تم إلغاؤه فيما بعد على يد الرقابة الأوروبية على مصر عام ١٨٨٠) ـ تبذير وتبديد أموال وميزانية الدولة التى تم الحصول عليها بعد صدور قانون المقابلة ـ الزيادة الإجبارية للضرائب وإجراءات تعسفية من أجل جمعها ـ الإفراط فى السخرة والمصادرات ـ تصاعد ديون الفلاحين ـ تعيين المديرين الوطنيين بدلا من المديرين الأتراك بهدف تعديل التنظيم الضريبى ـ مشروع الخديو الخاص بضريبة الدخولية على الأهالى ـ نوبار باشا يصر على أن يتم تطبيقها على الأجانب أيضا ويفوز بذلك على الرغم من اعتراضات القنصليات ـ هكذا يتم تطبيق الضريبة دون صعوبة.

* * *

بعد عدة أيام جاءنى «إسماعيل المفتش» وزير المالية وأمين أسرار الخديو وأداته لتنفيذ المشروعات الاقتصادية الكبرى ليحدثنى عن فكرة لم يكن لدى أدنى معرفة بها ، ادعى أنه تكلم معى بشأنها فى أثناء افتتاح قناة السويس .

قال لى : «لدينا حوالى عشرين مليون جنيه إسترليني من الدين العام» ، لكننى لا أتذكر إذا كان قد قال لى عشرين مليونا أم ثلاثين مليونا لأنه فى هذا الوقت كنا لا نتحدث فى مصر إلا بملايين الجنيهات الإسترلينية . ماذا كانت تعنى إذن أربعة أو خمسة ملايين؟ بالتأكيد أن مبلغ عشرين مليون فرانك يمثل اليوم شيئا لا يستهان به ولكن فى ذلك الحين لم تكن العشرون مليون جنيه تمثل شيئا مخيفا .

أكمل المفتش قائلاً : «إننا ندفع سنويا فوائد تتراوح ما بين ٢٠٪ و ٣٠٪ يتم إخراجها من جيوب الشعب ، وقد حسبت أنه إذا قام كل الملاك وأصحاب الأراضى فى مصر بدفع ستة أضعاف قيمة ممتلكاتهم على مدى ستة أعوام فإنه سيتم تصفية

الدين العام وتتخلص البلاد من الفوائد الكبيرة التي تقوم بدفعها حاليًا. وما إن تتم تصفية الدين العام حتى تتعدى نسبة العائد على الدخل نسبة المصروفات، وعندئذ ستتمكن من تخفيض الضرائب المفروضة إلى النصف؛ ما رأيك؟».

فقلتُ له: «من يضمن لنا أنه ما إن تتم تصفية الدين العام الحالي حتى تقوموا بتخفيض الضرائب إلى النصف ولن تقوموا بعقد دين عام جديد؟».

فقال لي: «إن الوالي مستعد لإعطاء كل الضمانات اللازمة للبلاد». فقلت: «وما هي؟». فقال لي: «يمكننا حاليًا مثلاً وتباعًا وبانتظام أن نخفض من نسبة وكمية المبلغ المدفوع سنويّا للضرائب. سنعطي للملاك والمنتفعين من نظام حق التأجير عقودا جديدة» يتم فيها إضافة شرط تلتزم الحكومة بموجبه بعدم رفع الضرائب أبدًا.

فقلتُ له: «لن نخدع أحدًا بالضمانات التي تتحدث عنها ولا بقولك وقول أحد، وأنا أولهم. وإني أحذرك بأنني لن أدفع بهذا الضمان ما لم يصبح القرار ملزما وهو ما أنصحك بألا تفعله». أكد لي المفتش أن الإجراء يجب أن يكون اختياريا.

افترقنا لكن بعد يومين دعيت للتوجه إلى القصر. كان الوالي جالسا إلى مائدة صغيرة في أحد الصالونات الصغيرة وكان حاضرًا أيضا شريف والمفتش. كان المكان شاغرا بجانب الخديو فقد كان مخصصا لي، وفهمت أنه ترك لي الكرسي الشرفي للجلسة. عرض الوالي مشروع المفتش ولكن هل كان بالفعل مشروعه؟ عموما لم يكن هذا مهما، لأن الإجراء كان يجب أن يكون له طابع اختياري؛ وبعد أن تم الاتفاق على هذا، وضحتُ أن نجاح القرار يتوقف على الضمانات المعطاة حيث تقرر بالفعل تخفيض جزء من الضرائب المستحقة عن كل سنة يدفعها المالك كذلك عن السنة التي تليها، وفي حالة دفع الأقساط الستة دفعة واحدة يتم في الحال تخفيض الضرائب المستحقة عليه إلى النصف، ولا يمكن رفعها مرة أخرى تحت أي حجة من الحجج. وضمانا للمصداقية واحترام تعهده، كان الوالي قد عرض إضافة بند إلى صكوك الملكية تؤكد أن الضرائب لن يتم رفعها أبدا وتبقى كما هي إلى الأبد.

وهنا ألمحت للوالى قائلا : «إن كلمة إلى الأبد «لم تكن شرعية» لأن أحكام الشريعة لا تقبل التزامات أبدية ، وأن هذا الضمان لم يكن يمثل فى نظر الشعب ضمانا حقيقيا ، لأن سعيد باشا وجد من قبل وسيلة لينقذ نفسه من القسطنطينية بالحصول على فتوى شرعية أعلن بموجبها أن الأملاك التى جعلها محمد على ملكا له والمدونة فى الحجج معفاة من الضرائب . بعيداً عن هذه الاعتبارات يجب ألا ننسى أن عالى باشا الذى يعرف سموه جيدا يراقبنا ، وهو مستعد لانتهاز أول فرصة لزيادة الروابط التى تربطنا بالباب العالى . لم يكن لدى أى من الحكام حق الالتزام بشيء أبدى فيما يخص الضرائب وبخاصة سموكم ؛ لأن عالى باشا يمكن أن يقول فى أى لحظة إنه يجب على سموه أن يخصص للباب العالى حصة معينة من أجل الحرب أو عند الضرورة وإن هذه الحصة تستلزم مصروفات ، وإن هذه المصروفات تستلزم فرض ضرائب جديدة ، وبالتالى فإن أى التزام بعدم تخفيض الضرائب مصيره الفشل» .

ثم أضفتُ قائلاً : «إن كلمة واحدة بهذا المعنى من عالى باشا ستربك نفوس الشعب المصرى» . لذا رجوت الوالى أن يقوم بتقييم الموقف قبل اتخاذ أى قرار . لمست بكلماتى هذه الوتر الحساس فقال لى الوالى : «فما العمل؟» .

أجبته : «يا سيدى إن لم يكن من حق أى حكومة التقيد بأى التزام فيما يخص الضرائب ، فأنتم بصفتكم رئيسا للحكومة لديكم السلطة القانونية والشرعية لتنظيم وتقنين الحقوق الممنوحة لكم بخصوص هذه المادة» .

وشرحت فكرتى قائلا : «إن سموكم حاليًا الحكم الوحيد فيما يخص الضرائب ، بأمر منكم يتم رفعها وأمر يتم تعديل نسبتها . أنتم فقط الذين تملكون هذا الحق ، ولكنكم تستطيعون تطويعه وتطويره بتعديل أسلوب تطبيقه . يمكنكم أن تقولوا إنكم تتعهدون بعدم رفعها إلا فى ظل هذه أو تلك الظروف ، يمكنكم أن تقولوا : إنكم لن ترفعوها أيضًا إلا بعد اتخاذ رأى بل موافقة من لهم الحق يعنى الملاك وأصحاب أراضى حق الانتفاع أو مَنْ ينوب عنهم ، يعنى الأعيان مجتمعين أو نخبة منهم . كل هذا ليس قانونيا فقط ، بل أيضًا من طبيعته بث الثقة فى النفوس» .

التقط المفتش الفكرة دون أن يترك للوالى الوقت لعرض رأيه فقال: «حسنًا جدًا؛ يمكننا أن نقول إن الضرائب ما أن يتم تحصيل الأقساط الستة فلا يمكن زيادتها إلا فى حالة الضرورة مثلا فى أثناء فيضان أو انخفاض منسوب مياه النيل». فقلت: «بالتأكيد سيتم عرض الموقف أو الضرورة التى تتطلب زيادة الضرائب أمام مجلس الأعيان[أ] وبعد الحصول على الموافقة سنقوم برفعها إلى اللحظة التى تزول فيها هذه الضرورة ثم تعود إلى معدلاتها الطبيعية».

قال المفتش وهو يتحدث إلى الوالى: «إن فكرة نوبار جيدة جدًا». وسوف نعكف على دراسة التسهيلات التى من الممكن أن نعطيها لمن سيوافقون على هذا الإجراء ومن أجل تسهيل قبولها أيضًا».

ثم عرض المفتش فكرة يستحق عليها الثناء، فاقترح تغيير طبيعة حق الانتفاع واعتبارها أملاكا حقيقية لصالح من يدفع من أصحابها الأقساط الستة. قبل الوالى، وبضربة واحدة وباقتراحه هذا أدخل المفتش نظام الملكية الزراعية فى مصر.

جرت العادة على احترام حق الانتفاع الذى يتساوى مع الملكية. لكن اقتراح المفتش قنن الوضع القائم لأصحاب الانتفاع الذين وجدوا أنفسهم منذ ذلك الحين بمنأى عن أى نزوة تحرمهم من هذه الأراضى. بدا ذلك لا معنى له ولكنه كان يعنى تحويل الأراضى وإقرار الملكية القانونية لها.

كان اقتراحى يرمى إلى تحجيم سلطة الوالى فيما يخص الضرائب، أما اقتراح المفتش فكان أكثر أهمية لأنه أقر الملكية وحول حق الانتفاع إلى ملكية حقيقية.

تم الاتفاق على الاجتماع من أجل بحث تفاصيل القانون والعمل على وجود مميزات فيه بقدر المستطاع حتى يتم قبوله من الجميع. ولذلك كان يمكننا الرجوع إلى أصدقائى وكنا جميعًا من الملاك، لكنهم كانوا يعرفون هذه المسائل أفضل منى ويعرفون النقاط التى تؤثر على الملاك.

أما عن نفسى فلم أشترك فى هذه الأحاديث التى كنتُ غريبا عنها للأسف الشديد لأننى وبالرغم من امتلاكى لبعض الضياع فلم يكن لدى الوقت أبدًا

(أ) المقصود مجلس شورى النواب.

للاهتمام بها، وكنت أكتفى بسؤال المفتش وبطريقة تدل على عدم الاكتراث إن كان يرى أى سلبية تتعلق بما تم كتابته فى عقود الملكية التى قبلها الوالى وذكرته بما تم الاتفاق على كتابته، وهو أن الضرائب لن يتم زيادتها إلاّ بشكل مؤقت فى حالة الضرورة وبموافقة مجلس الأعيان. أجابنى إسماعيل المفتش: «بالتأكيد». وتم قبول اقتراحى.

فى تصورى أن عقد الملكية لم يكن سوى إجراء كتابى لإشهار الملكية أخذ طابع عقد الشراء والبيع بين الحكومة والمالك.

بعد الانتهاء من التفاصيل والمشاورات لم يكن قد تبقى سوى تدوين النتائج والحلول، وبالطبع وقع هذا العمل على عاتقى، وفى أثناء قراءة المسودة التى قمتُ بإعدادها قام شاهين باشا ليقبل كتفى قائلاً: «الآن فهمت ما قمنا بإنجازه». وكان عبد الله باشا ينظر إلىَّ بنظرات كلها ذهول كأنه يريد أن يقول لقد تم تحديد سلطات الوالى، لم يكن الرجل يحلم بمثل هذا. عند خروجنا من الصالون اصطحبنى المفتش ليحدثنى على انفراد ليقول لى: «باسم الرب، أرجوك تمم الإصلاح وأعط الفرنسيين النقاط التى يطالبون بها وأقم المحاكم؛ لأنه حينذاك سنكون مطمئنين حقّا على أملاكنا». قال هذا وهو يشد بقوة على ذراعى.

فهم المفتش أن كل التزام يجب أن يكون له قانون، وكان يرى ذلك فى تأسيس محكمة حرة، مستقلة بحق. كان هذا المفتش شخصًا ذكيّا، وكان ذكاؤه رفيع المستوى يتميز به ويلاحظه الجميع، إن تعاسته سببها أنه ولد فى وقت كانت تسود فيه المشاعر السيئة مصر.

كنتُ أعتقد أنه من الضرورى أن يستمر تطبيق نظام «المقابلة»، هكذا تم تسمية القانون الجديد بكلمة عربية تعنى «التعويض» - لفترة طويلة.

أُعلن نظام الملكية فى مصر بعد أن قمتُ بتأسيسه والإعلان عنه، وأكرر أن الفضل فى ذلك يرجع إلى المفتش.

فى صباح اليوم التالى تقدم المفتش بالقانون إلى الوالى، وعندما كنت أتوجه إلى القصر قال لى إن الوالى بعد أن ظل يفكر طوال الليل ما زال ومترددًا فى الموافقة

على القانون؛ لأنه خائف من البند الذى ينص على حق مجلس الأعيان فى ممارسة سلطاته على الضرائب مما يعنى تقليص سلطته. ولأن هذا البند من اقتراحى، رجانى المفتش أن أذهب للقاء الوالى وأن أحمله على اتخاذ القرار والتوقيع؛ رفضتُ وقلتُ له: «إن هذا شأنكَ وشأنه. إنكم أنتم الذين تقومون بإدارة المالية منذ فترة طويلة بعيدا عنا وعليكم معرفة ما ستفعلونه». فى القصر كان أصدقائى قلقين ومهمومين. كانوا يقولون إن الأمر خدعة من المفتش للحصول على أموالنا. ساد هذا الشعور بسبب القدر الكبير من الريبة فى الوالى والمفتش، حتى إن أحد زملائى حسبنى ساذجا لأننى صدقت أن الاتفاق وإن لم يكن له ضرورة فعلى الأقل كانت له أهمية تتمثل فى قيمته. لم أكن أدرى صراحة إن كان تردد الوالى حقيقة أم مراوغة. على أى حال خرج الوالى من قصر الحريم وقد وافق على القانون كما كتب بالنص.

كان هذا أصل مسيرة قانون المقابلة[أ] الذى أدين بعد ذلك من قبل الإداريين الذين بعثت بهم أوروبا إلى مصر، وقالوا إن أى حكومة لا يمكن أن تحرم نفسها من حق الإشراف على الضرائب وإدارتها. وكانت هذه الملاحظة بالتحديد التى قدمتها طوعًا للوالى، لكن نسى هؤلاء السادة أن القانون لم يضع حاجزًا مطلقًا أمام زيادة الضريبة على الأموال على العكس وافق على ذلك وأقره، لكنه كان يقصر حق تصرف الوالى فى الأمر من خلال متابعة بعض الالتزامات من قبله. بلا شك كانت هذه الالتزامات هى التى يشكو منها هؤلاء السادة دون الاعتراف بذلك. كانوا يريدون التملص منها وتملصوا منها فعلاً، لكن على رغم ذلك كان الوالى وإلى آخر لحظة يحترمها؛ هو الذى لم يكن يحترم شيئًا، لكن هل كان هذا لأنه هو وذووه يمتلكون ربع المساحة المزروعة فى مصر؟ لا أعرف ولا أريد إطلاقا البحث وراء الدافع الذى جعله يحترم هذا القانون.

* * *

لم أكن راضيًا عن القانون من الناحية المالية، لأنه إذا نظرنا إليه من وجهة نظر دولة جيدة التنظيم بالتأكيد سنجد أنه سيئ، ولكن هل نستطيع قول إن مصر كانت

(أ) صدر فى ٣٠ أغسطس ١٨٧١ .

دولة منظمة؟ لقد طرح علينا السؤال هكذا : هل من الأفضل لنا أن ندفع من عشرين إلى ثلاثين فى المائة فوائد على ديون كانت موجودة أصلاً، أم تصفية هذا الدين ودفع فقط ثمانية وثلاثة من عشرة فى المائة من المائة بضمان الضرائب على الأموال التى كان لزاما على كل مقترض تسديدها؟

لم أكن أنا ولا شريف اللذان أرسل الوالى إلينا نملك حق أو القدرة على التأكد بدقة من حجم الدين الذى قدر بعشرين أو ثلاثين مليونا ولم نكن نستطيع أيضًا إبداء الملاحظات عن الأسباب التى أدت لوجودها. وأكرر قولى إن الوالى لم يكن يسمح فيما يخص المالية وأعمال الإدارة الداخلية مثل الضرائب بتدخل أى شخص كان ولا أريد القول بوصاية أو كلمة. ولا يتحدث عن هذا الموضوع أبدا. كانت أوامره فيما يخص المسائل المالية والقرارات الداخلية تعطى مباشرة للمفتش أو لاثنين من الموظفين حسن باشا راسم، وآخر ممن كانوا يشبهون المفتش فيما يخص الأخلاقيات لكنهم كانوا أقل منه فى الذكاء، وفى بعض من الأحيان كان الوالى يتنازل ويقبل الاستعانة بخدمات شاهين باشا.

وإذا كان الوالى قد أرسل لى ولشريف بخصوص مسألة المقابلة فلم يكن هذا مطلقا من أجل أخذ رأينا، لكنه كان فقط من أجل طرح أفكارنا بخصوص قيمة الضمانات ومصداقيتها خصوصا فى أعين الشعب. ذكرت الجزء الذى استطعت استخلاصه من هذا الوضع والملاحظات التى أبديتها والتى اقترحت فيها على المفتش تحويل كل ملاك حق الانتفاع إلى ملاك حقيقيين من خلال نظام المقابلة التى ألغتها أوروبا ولم يبق منها اليوم سوى هذه النقطة.

قيل إن المبالغ التى دفعت للخزانة وصلت إلى سبعة عشر مليون جنيه إسترليني، ولا أجد أن البلاد دفعت ثمنا باهظا للأمان والضمان الذى كفله هذا التحويل إلى الملكية. فصفة عامة من كان يستطيع القول : إن المبالغ التى دخلت من المقابلة كان لها تأثير على اقتصادنا وماليتنا إذا كان الوالى استخدمها لصالح تخفيف الدين وعكف جديًا على إصلاح إدارته أو ـ ولكى أتكلم بشكل أصح ـ أن يقوم بإصلاح نفسه؟

أما بالنسبة للبند الذى كان ينص على قصر ممارسة الحق المطلق للوالى على

شروط محددة وموافقة ممن يملكون الحق من كبار الممولين، فيمكننا الآن أن نتعامل معها باستخفاف لكن ليس خطأ إذا قلنا إن إسماعيل حتى فى أشد لحظات الضغط عليه، كان يعتقد أنه سيتمكن من الهروب. فى عام ١٨٧٧ وفى أثناء مهمة السيدين جوشن (Goschen) وچوبير (Jouber) وفى الوقت الذى كنا فيه نحتاج إلى كل موارد البلاد، تمسك هذان السيدان بقانون المقابلة وقاما بتعديل تواريخ السداد.

فى عام ١٨٨٠ ألغى توفيق القانون برمته[أ] بناء على طلب الرقابة ولولا ضعف توفيق وغرور رئيس نظاره[ب] ناظر لما حدث كل هذا لأنه إذا كانت الرقابة تمارس سلطاتها من وراء الستار إلى هذا التاريخ بمعنى أنها كانت بعيدة عن كل مسؤولية فقد أصبحت منذ ذلك الحين تمارس هذه السلطات فعليًا، ولم يكن من الممكن أبدًا أن نحملها عواقب مثل هذا القرار.

فى عام ١٨٨٣ عندما نظم اللورد دفرن (Dufferin) مصر بالطريقة التى هى عليها الآن تحمس للرأى الذى كنت قد طرحته بوضع هذا البند فى حيز التفعيل ألا وهو: «لا يمكن تطبيق أى ضرائب جديدة على الأموال دون موافقة مجلس الأعيان». وعلى الرغم من أن هذا البند سبب القلق والمضايقة لهؤلاء الذين تم إرسالهم لتسيير ومراقبة الأعمال مرتين أو ثلاثا، فإننى أؤكد أنهم لم يتمكنوا من التخلص منه أبدا.

إذا كنت قد أسهبتُ فى الحديث عن قانون المقابلة هذا؛ لأنه مع كل محاولة للبحث عن الأسباب التى أدت إلى تحول مصر أعتقد أنه من الواجب شرح هذا القانون بشكل مطول؛ لأنه هو الذى خصص الملكية وحد من سلطة الحكومة المطلقة فيما يخص الضرائب.

كفل هذا القانون أو هذا القرار الاقتصادى للوالى مصادر للمال بشكل فورى، وللأسف شجعت عملية توفير الأموال الوالى على الإسراف وإهدار المال.

❊ ❊ ❊

(أ) صدر المرسوم فى ٦ يناير ١٨٨٠، وقضى قانون التصفية بأن ما دفع من المقابلة يخصم مما يكون مطلوبا للحكومة من متأخرات، والباقى يرد لأصحابه مقسطا على خمسين سنه.

(ب) مصطفى رياض باشا.

سراى الرمل الذى شيد ثم أعيد تشييده بعد أن دُمر بسبب حريق وأصبح بعد تجديده أطلالا مهجورة، يعاد بناؤه مرة أخرى بتكلفة تسعمائة وخمسين ألف جنيه، وأتذكر الرقم بالضبط كما بُلغت به فيما بعد بواسطة صديق كان مسئولا عن فحص المصروفات والحسابات.

بدأ العمل أيضًا فى قصر الجزيرة الشاسع الذى كما قيل قدرت تكلفته بثلاثة ملايين جنيه، ومن أجل بنائه تم سد إحدى أذرع النيل أمام القاهرة لتوصيل أرض الجزيرة بالأرض التى تكون مديرية الجيزة، وذلك للحفاظ عليها وتحويل هذه الأرض إلى أراض صالحة للزراعة بنظام التسميد. وكانت الجرافات تعمل فى النهر لرفع الطمى الذى ينقل إلى الجزيرة، وكانت الفدادين تكتسب بهذه الطريقة لكنها لم تكن أبدا بمنأى عن الترسيب، وكانت تكلفة تشغيلها تصل إلى مئات الجنيهات.

كانت عمليات تجميل القاهرة والأزبكية والحدائق وبخاصة التى فى سراى الجزيرة مستمرة تحت إدارة مهندس زراعى انتدبه لنا المسيو هاوسمان (M.Haussman).

تكلف مسرح الأزبكية كثيرًا؛ كان جميلاً يقف عليه المثلون[أ] أصحاب أدوار البطولة مثل نودين (Naudin) ومارى ساس (Marie Sass) والراقصات الأوليات اللاتى وصلت أجورهن الموسمية إلى أربعة وخمسة آلاف جنيه، واستمر هذا المنوال حتى عام ١٨٧٥.

ومع المسرح استمر الوالى وعائلته غير عابئين بشىء.

وتطورت مصانع وترسانات من أجل لوازم الحرب، فأدت إلى نوع آخر من النفقات كان الجميع يعمل كما لو كنا قوة عسكرية عظمى.

أما بالنسبة للضرائب الثابتة فلم تعد كذلك إلا اسمًا فقط؛ لأنهم كانوا يقدرونها مقدماً؛ ثم إن القروش القليلة التى فرضت على الأراضى من أجل صيانة السدود أضيفت إلى الضرائب الثابتة، لكن هذا لم يمنع من إضافتها مرة أخرى على الضرائب الثابتة بحجة صيانة السدود أيضًا؛ ثم تحت اسم مقدم وسلفة، طلبنا زيادة

(أ) وأيضا الممثلات.

سادسة أصبحت هى الأخرى ثابتة مما أدى إلى مضاعفة الضرائب التى كان من المفروض أن تظل ثابتة. وصل الفلاحون إلى حافة الإفلاس، لكن الشيوخ كانت لديهم مصادر دخل حصلوا عليه عندما ارتفع سعر القطن ارتفاعًا مذهلاً في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية[أ].

هكذا بدأ المفتش جولاته وفى كل جولة يتم توريد مبالغ لا بأس بها إلى الخزانة، إلى أن بدأت مدخرات الشيوخ فى التناقص ورأينا المديرين برفقة صرافين يونانيين ويهود يرسلون للشيوخ للمثول أمامهم؛ لكى يتعهدوا بتقديم محصولاتهم التى لم تحصد بعد لهؤلاء الصيارفة، وقد جمع المديرون اثمانها لحساب الخزانة. ثم ابتُدعت ضريبة الاثنى عشر قرشًا على الفدان لتحل محل العمل بالسخرة، أيضا والمواد التى كان الأهالى والفلاحون يقومون بتوفيرها قسرًا من أجل بناء السدود والأهوسة وغيرها من الأعمال الإنشائية. لكن أدت هذه القروش الاثنا عشر إلى زيادة نسبة الضرائب الثابتة بينما استمر توريد الفلاحين والأهالى لمواد البناء.

وأخيرا تم اللجوء إلى تعديل الضريبة، وعن هذا الأمر أستطيع أن أتكلم بدراية وليس عن طريق ما سمعت لأننى كنتُ أملك أرضًا على ترعة المحمودية على بعد ساعة ونصف من الإسكندرية، وهى عبارة عن ثمانمائة فدان كنتُ قد اشتريتها، وكان نصفها يقع على الأراضى المرتفعة والنصف الآخر على الأراضى المنخفضة، ولم يكن للأخيرة أى قنوات أو مصارف وكانت أرضا مالحة بل كذلك كانت الأراضى المرتفعة بورا أيضًا، وكانت كلها فى حاجة إلى عمليات هائلة من الحرث وصرف الأملاح، وكان الصالح منها للزراعة لا يتعدى أكثر من ستين إلى ثمانين فدانا، أما الباقى كما ذكرت فكان غير صالح للزراعة ويتطلب نفقات باهظة.

وسوف تكتمل لديكم الفكرة بشكل أفضل عندما أوضح لكم أنها كانت تستلزم أكثر من أربعين ألف فرنك؛ كى تصبح الأرض خلال ثمانى أو عشر سنوات صالحة للإنتاج.

كان مقدار الضرائب الثابتة قد بلغ ثلاثمائة جنيه سنويّا وذلك بعد الزيادات التى

(أ) (١٨٦١-١٨٦٥).

تحدثت عنها بحجة تعديل نسبة الضرائب . هذا وقد تم إرسال راسم باشا إلى شرقى الدلتا وعبد الله إلى غربيها .

وجاء عبد الله إلى دمنهور ولم يبرحها وأحضر السجلات فوجد أن الثمانمائة فدان الخاصة بنوبار عليها ثلاثمائة جنية فقط ضرائب ؛ «معقول! فلندون عليها ثمانمائة جنيه ضرائب بواقع جنيه عن الفدان إنها النسبة العادلة» .

كنت غائبا فى أوروبا أو فى القسطنطينية لا أتذكر بالتحديد ، لكن علمت بما حدث بعد عودتى وقد سبب لى هذا إحساسا بالمهانة ؛ هل هذا بسبب خمسمائة الجنيه الزائدة؟ لا ، لأنه ماذا تعنى خمسمائة جنيه؟ لقد تعودنا على رؤية النقود شيئا لا قيمة له . ولا لأنى اعتبرت الإجراء موجها لشخصى ، ولكن لأنه كان يمس البلد وكان هذا يؤلمنى ويثير لدى إحساسًا بالإهانة . فما كان منى إلا أننى دخلت فى نقاش حاد مع المفتش فى قلب القصر .

فقلت له : «لقد قمت برفع الضرائب على أرضى إلى ثمانمائة جنيه وستقوم بتخفيضها» . فقال لى : «ليس أنا بل عبد الله باشا إنه إجراء عام» . فقلتُ له : «لا يهم أن يكون عبد الله أو أنت أو آخر سوف تقوم برد الضرائب إلى نسبتها السابقة» . فقال لى : « لكن هذا مستحيل» . فقلتُ له : « بل ممكن ؛ بدل من طبيعة ملكية أرضى ، إنها أرض أمتلكها بنظام الانتفاع أجعلها ملكية حقيقية ، وعندئذ ستكون الزيادة قانونية» . ذهب المفتش لاستشارة الوالى فرفض . فقلت : «حسنًا ، إن لى حق التخلى عن الأرض وسوف أكتب رسميّا بهذا الشأن» . خاف المفتش وذهب ليتحدث مع الوالى الذى صاح قائلاً : «لكن إذا قام نوبار بالتخلى عن أرضه ، فإن نصف ملاك البحيرة سوف يفعلون مثله» .

كان أكثر ما يخشاه الوالى هو الضجة والفضيحة ، لذلك عكف هو والمفتش على إنقاذ الشكليات . كانت كل التصرفات المشينة تمارس فى الخفاء أو تحت ستار أى حجة معلنة . ما إن حمل المفتش رد الوالى حتى قلت له : «آه ، حسنًا اذهب وقل له : «إن هذا هو ما أريده بالتحديد على الأقل بهذه الطريقة سوف نرى بوضوح ما ترمون إليه» .

كانوا يعرفون أننى الرجل الذى من الممكن أن يفعلها بل ويمكنه أن يحول المسألة

إلى ضجة كبيرة؛ ولذلك وعلى وجه السرعة اتخذ قرار بحسبان ضيعتى أرضًا بورًا ملكا للدولة وطُرحت شكلاً للبيع بمزاد علنى وحُسب أن عليها ثلاثمائة جنيه ضرائب سنويا؛ ولو كان هذا المزاد جادًا ما تقدم أحد أو فكر فى شرائها حتى ولو بدون مقابل بهذه الشروط التى تلزمه بدفع ثلاثمائة جنيه سنويًا، ثم رسا المزاد عليَّ بحيث أصبحت هذه الضيعة التى أمتلكها الآن ملكًا لى ليس بفضل شرائى لها من الأصل، وإنما بفضل هبة وهبتنى الحكومة إياها هربًا من الالتزام بدفع ضرائب ثلاثمائة جنيه سنويًا عنها.

* * *

ومنذ ذلك الحين أصبحت الأراضى التى من الدرجة الثالثة أو الرابعة يتم التحميل عليها نسبيًا أكثر من الأراضى الجيدة. كانوا يريدون بالفعل زيادة العائدات بشكل مقبول ومبرر؛ لأن التحميل على أراض كانت تتحمل بالفعل ضريبة من مائة وخمسين إلى مائة وستين قرشا عن الفدان لم يعد أمرًا مقبولاً، لكن أراضى معروضة للتملك بعشرين قرشًا للفدان وتستطيع بالكاد تغطية ثمنها نظرًا لفقرها، يرفع الضرائب عليها إلى خمسين أو مائة قرش؛ كان أمرا مقبولا؛ لأن أحدًا من الأوروبيين لن يدرك أن ما فرض من مبالغ على هذه الأراضى يفوق بكثير قدراتها الإنتاجية. فمَنْ منهم فى ذلك الحين كان يمكنه التمييز بين الصالح والطالح من الأرض؟ بالنسبة لهم كانت كل أرض فى مصر جيدة. وحسبوا أنه إذا كان من الممكن لفدان أن يدفع مائة وخمسين قرشا ضريبة، فالآخر الذى سيدفع مائة قرش يُعدُّ أفضل، والوالى لم يكن يهمه ويشغله سوى رأى الأوروبيين. لو كان الفلاحون على الأقل يشعرون بالطمأنينة ولديهم الفرصة للاهتمام بمحصولاتهم لتغير الوضع، لكن هيهات لأن التعديلات المستمرة كانت تجبرهم على الدفع باستمرار ولا يمكنهم الإنتاج.

كان قد مضى بضعة أشهر على قانون المقابلة عندما كنتُ موجودًا على بعد ساعة من القاهرة حيث أمتلك عزبة صغيرة كنتُ أذهب إليها فى بعض الأحيان لقضاء أيام الجمعة وتلقيتُ زيارة ثلاثة من المشايخ من قرية بالقرب من الإسماعيلية تتبع مركز سندوة (كان هذا اسم المركز الذى يوجد فيه أرضى). اقترحوا على بموافقة

جماعية من جانب الفلاحين بأن يبيعوا لى أراضيهم. فقلت لهم: «لا أريد» فقالوا لى: «لكنها رخيصة جدًّا ادفع الثمن الذى تريده». فقلت لهم: «لكن ليس لدى مال. فقالوا لى: «خذها بدون مقابل إننا نتنازل عنها لك». فقلت: «لكن لماذا؟». فقالوا لى: «إننا لا نستطيع الوفاء بالتزاماتنا، كل شىء تأخذه الحكومة منا وسوف يكون هذا الأمر بمثابة خلاص لنا».

فقلت لهم: «لكن ماذا تريدون أن أفعل ؟ ليس لديَّ الوقت ولا الرجال من أجل إدارتها؛ إن أرضى التى فى سندوة هى بالنسبة لى شىء للترفيه واللهو، لكن أن أكون مسئولاً عن أرضكم، فستكون حينذاك شغلاً شاغلاً لن أقدر على الالتزام به». فقالوا لى: «إذ كانت هى تلك اعتراضاتك فإننا نقترح عليك شيئا؛ خذ أراضينا وسوف نستأجرها منك وندفع لك عن الفدان ثلاثة جنيهات نظير زراعتها». فقلتُ: «ثلاثة جنيهات عن الفدان؟ لكن الضرائب المستحقة عليها هى مائة وخمسون قرشًا وتتذرعون بأنكم لا قبل لكم بدفعها».

فقالوا لى: «نعم هذا صحيح، لكن علينا أعباء أخرى، لأنهم يأخذوننا أيضا من أجل تطهير القنوات، وبمجرد أن ننتهى من العمل الذى سُخرنا فيه ونعود إلى أراضينا يأخذوننا ويرسلوننا للعمل فى سرياقوس القرية التى كانت ضمن دائرة الأمير توفيق للعمل فى حرث أرضه وجمع محصولاته دون أجر ودون أى شى وعلى مدار السنة كلها».

«نمضى أحد عشر شهرًا فى العمل بالسخرة من كل نوع من دون الحاجة لذكر توريد الأخشاب اللازمة من أجل التجديدات من كل شكل والتى نكون مرغمين على نقلها إلى أماكن العمل ولا نجد حتى وقتا لنأكل الخبز. بينما لو قبلت أراضينا سنقوم بزراعتها بصفتنا مزارعين عندك، وسوف تقوم بحمايتنا من السخرة ومن الهوان كما قمت بحماية الفلاحين فى سندوة من مظالم رئيس الأغوات، وسوف نتمكن من أكل العيش بفضلك ودفع ثلاثة جنيهات عن الفدان».

ولو كنتُ أمتلك المال بالتأكيد، كنتُ سأقوم بتقدير قيمة الأرض وأدفع لهم وأخلص هؤلاء الناس، لكنى رفضتُ عرضهم راجيًا لهم حياة أفضل.

كنتُ دائم الغياب عن مصر؛ لذا كانت أفكارى عن الأسس التى تسير عليها إدارتنا عامة ومبهمة؛ كنتُ أعرف الخسائر التى كان يسببها للبلاد نظام السخرة القانونى الذى استخدم من أجل تطهير الترع والمصارف وإنجاز أعمال الحكومة، لكننى لم تكن لديّ أدنى فكرة عن السخرة ـ غير القانونية ـ التى تعدت الحدود، بل أستطيع القول: إنها تجاوزت كل حد؛ لتنتشر بشكل واسع وتهلك قدرات القوى العاملة. إن عرض هؤلاء الشيوخ جعلنى أرى المساوئ التى يعانون منها مجسدة أمامى بكل معانيها.

❊ ❊ ❊

وفى عام ١٨٧٥ مررت بتجربة أخرى. فبعد إعفائى من الخدمة عام ١٨٧٤، وسأقول فيما بعد ظروف وأسباب هذا الأمر، استفدت من هذا الاستبعاد لزيارة صعيد مصر على متن ذهبية جميلة كنت أمتلكها، وعلى رغم إبعادى عن الخدمة كان الوالى يولينى اهتمامًا كبيراً فأينما ذهبت كنت أتلقى زيارة من المديرين الذين يتلقون الأوامر بالعمل على خدمتى حتى إن مفتش عام الصعيد عمر باشا كان يظهر نحوى كل فروض الأدب. كل شيء أمامى كان ورديًا، لم يعد للسخرة وجود، كان العمل فى ضياع الوالى ومصانعه اختياريًا وكل عامل يأخذ أجره ومكافأته. كان رؤساء المصانع مستعدين حتى لإطلاعى على عقود العمل إلى أن قال لى أحد الأوروبيين ـ وهو مهندس كيميائى شاب يعمل مفتشًا فى أحد مصانع السكر بالقرب من المنيا ـ إنهم يخدعوننى بأوامر شخصية وسرية جاءت من القاهرة، وأمليت اللهجة التى يتحدثون بها على المديرين ورؤساء المصانع. وإن جميع وسائل نقل العمال قدمها الأهالى مجانًا.

واعتقدت للحظة أننا وصلنا إلى حد ما إلى تطبيق الأفكار المتحضرة إن لم يكن بشكل كامل فعلى الأقل جزئيًا، ولكننى كنتُ مخطئًا.

وصلتُ إلى مغاغة فى الوقت الذى كانوا فيه يقومون بتسجيل أسماء المختارين لأداء الخدمة العسكرية. ألف وخمسمائة إلى ألفى رجل محبوسين منذ عدة أيام فى شونة كبيرة للغلال ملك للحكومة، حيث تم القبض عليهم وتقييدهم بالسلاسل

بعضهم مع بعض وسيقوا مثل العبيد الرومان المحاربين، وكان يجب اختيار من منهم سيتم إرساله إلى الجيش. كانت مركب المفتش العام راسية فى الميناء وجمع من النساء يصحن وينحن يتبعنه بدموعهن.. واحدة منهن مازلت أراها أمام عينى إلى هذه اللحظة التى أكتب فيها. كانت طويلة ونحيفة ووجهها شاحب وأنفها أفطس كما لو كانت إحدى ساحرات رواية ماكبث. تجلس رافعة ذراعيها إلى السماء تدعو على المفتش العام وتلعنه بكل لعنات السماء. شعرتُ ببرودة تسرى فى جسدى وانتابنى شعور غريب ووجدتنى أقول لنفسى: «إن نهاية هؤلاء الناس ستكون سيئة».

وفى الأقصر جاء القاضى لزيارتى. كان هؤلاء الناس جميعًا يعرفوننى بالاسم؛ لأنهم كانوا يعرفون جهودى لصالحهم، فكل شىء كان يعرف وكل شىء يُقال. إن هؤلاء الأهالى المساكين كانوا مثل الأطفال يعرفون من يحبهم ويربت على أكتافهم. تحدث القاضى معى بلهجة حزينة كلها أسى على مصير أهالى الصعيد الذين يساقون بأعداد كبيرة هم وجمالهم للعمل فى زراعات الوالى بمصر الوسطى أو فى إقليم أرمنت حاملين معهم طعامهم وطعام ركابهم وعملهم الذى كان يستمر لمدة شهور.. وبعد أن ينتهوا ويعودوا يمثلون قهرًا أمام كثير من القضاة وهو واحد منهم ليعلنوا أنهم أطعموا هم وجمالهم وأنهم نالوا أجورهم وأجور جمالهم.. وقال لى: «إن الخطأ هو أنهم يُدفعون إلى ارتكاب الخطيئة بحملهم على الاعتراف بنيل حقوق نعرف جميعًا أنها لم تعط.. وإن الرجال ما إن يتحرروا من الحرس الذين يراقبونهم حتى يعلنوا أن ما قالوه ليس صحيحًا وكله خطأ». وقال القاضى: «إنهم يجبروننا على الكذب أمام الله».

لقد مر الآن أكثر من خمسة عشر عامًا منذ أن رأيت هذه السيدة وهى تلعن عمر والوالى، أكثر من خمسة عشر عاما منذ أن سمعت القاضى فى الأقصر يشكو من أنهم يجعلونه يكذب على الله.. ونفس الإحساس بالحزن وضيق القلب الذى شعرت به حينذاك أشعر به الآن وأنا أكتب هذه السطور. يا إلهى متى ينزل إذن حكمك العادل لهؤلاء المساكين؟ لقد جاءت أسرع مما كنت أظن.. إن إسماعيل الآن ليس فى مصر بل لقد تبين لى بعد رحيله أنه لولا أخذ كل هذه الجيوش من

الرجال الذين انتزعوا من أعمالهم وأراضيهم ليجبروا على العمل فى أملاكه وضياعه التى حصل على معظمها بعد نزع ملكيتها من أهلها، لتمكنت مصر من التغلب على الصعوبات المالية والاقتصادية التى تسبب فيها لمجرد إرضاء رغباته ومزاجه. لولا كل هذا لكانت مصر مازالت تحتفظ بنفسها لنفسها.

* * *

إن لجنة التحقيق (أ) التى انعقدت عام ١٨٧٨ اكتشفت أن أملاك الوالى فى هذه الفترة وصلت إلى مليون ومائتى ألف فدان بينما مجمل الرقعة الزراعية فى مصر كان حوالى أربعة مليون ومائتى ألف فدان امتلك الوالى وعائلته ربع الأرض وأهملوا على الأقل الربع الآخر بانتزاع الفلاحين من زراعاتهم. كان جزء من المليونين ومائتى ألف فدان يقع فى البرارى؛ وهى أرض صالحة وخصبة لكنها لم تكن تزرع لأنها - إذا جاز القول - تستخدم كأحواض صرف للأراضى الأخرى والجزء الآخر لم يكن ملكا لأحد.

لو اقتنع الوالى وأنفق واحداً على مائة من المبالغ التى اقترضها على حفر المصارف كما فعل والده وجده فى قراه بمناطق زراعة الأرز لزادت مساحة الرقعة الزراعية فى مصر وأصبح سيدا على مصر وحارسًا للقناة؛ والسيد الحقيقى الأكثر ثراء من حكام أوروبا، وليس لديه هموم سياسية أو مشكلات اجتماعية مثلهم.

لم أستطع منع نفسى من الانخراط فى حزن عميق من جراء التفكير فيما كنا نستطيع أن نصبح وما نحن فيه الآن. لكنى فى الفترة التى ترجع ذكرياتى إليها وفى أثناء قانون المقابلة كنت بعيداً عن معرفة الأحداث والوضع الذى كنت أحاول تقييمه بتفاصيله التى لا أريد الخوض فيها بل أيضًا لا أريد الخوض فى عموميتها، كنتُ بعيداً حقّاً عن توقع هذه النتائج الجسيمة. كنت أعتقد أن الموارد التى وفرها قانون المقابلة للحكومة سيتم توظيفها واستخدامها بشكل جيد فتنفرج معها الحالة الاقتصادية للخزانة ويتم بقدر الإمكان إصلاح مسألة التجاوزات، وأن الوالى سوف يسمح لى ويكلفنى بتحقيق الإصلاح القضائى الذى رأيته ضروريّا ولازمًا أكثر من أى وقت ولا غنى عنه.

(أ) هى لجنة التحقيق العليا الأوروبية (٢٧ يناير ١٨٧٨).

عقدت على هذا كل آمالى، لكننى بدلاً من ذلك، حضرت فى القلعة وفى وجود الوالى حرق خمسة ملايين ورقة مالية تابعة للخزانة سحبت من التداول. لم أكن أريد مشاركة زملائى فى سلبيتهم وتشككهم بخصوص جدية الوالى ولا جدية أحد رجال البنوك عندما قال لى إن خمسة الملايين ورقة مالية المعدمة سيتم استبدالها بطرح خمسة ملايين ورقة جديدة.

كنتُ أعيش داخل هذه الأفكار أو بالأصح هذه الأوهام عندما جاءنى فى يوم أحد الشيوخ العجائز من قرية سندوة التى تحدثت عنها منذ قليل، وكنت أمتلك فيها عزبة وبصحبته أحد أقاربه العاملين لدى فى الوزارة وحدث ما سوف أقص عليكم: كان فى القرية والقرى المجاورة لها أفران لتفريخ الدواجن ملك لوالدة الوالى ورئيس أغواتها خليل أغا؛ وكانت عملية حضانة البيض تتم فى مصر منذ أقدم العصور بطريقة صناعية، ويقع على عاتق بعض القرى تغذية هذه المزارع بالبيض وكانت ملزمة بأخذ حصصها من توريدات البيض التى كان على أصحاب هذه الأفران دفع ثمنها بالطبع. وهو إجراء بالطبع تنصل منه خليل أغا لحسابه وحساب الوالدة (الملكة الأم)(أ).

فى الحال بعد فقس بيض الحضانات كان يتم توزيع الكتاكيت بين عدة قرى أخرى بحصص متساوية وعادلة، الأمر الذى كان خليل يتنصل منه حيث قام بتغيير هذه الشروط والحصص العادلة التى كانت توزع فى الماضى بكل تراض وحرية، وقام بفرض شروط جديدة ابتدعها من نفسه، فأصبح بالطبع حساب الفاقد «عدد كذا من مائة» بنسب أكثر بكثير عن المعدلات الطبيعية وكانت نسبة كذا فى المائة الباقية ضئيلة، ومفهوم طبعا أنها تمثل مبالغ صغيرة وهى التى تتبقى للفلاحين للعناية بالكتاكيت، وفى خلال عدد من الأشهر كان يجب على القرية إعادة عدد كذا من الدواجن فى صحة جيدة، وإلا يجب عليهم دفع ثمن الأعداد الناقصة منها مقدمًا لتغطية النقص وإكمال العدد المطلوب.

بعد استيفاء كل الحسابات كانت القرية تورد سنويًا لخليل أغا ووالدة الوالى من

(أ) عُرفت باسم الوالدة باشا.

عملية التفريخ إجمالى ما يوازى قيمة الضرائب السنوية الثابتة . لم يكن الشيخ يشكو على الإطلاق من الضريبة التى تدفع لخليل أغا ، ولكن من معاملة رجاله المكلفين بتسلّم الدواجن الذين كانوا يقضون عدة أيام فى القرية التى توفر لهم الإقامة ، فيسيئون معاملة الرجال ويهينون الفتيات والنساء .

كنت أريد التوجه إلى الوالى مباشرة لوقف هذه التجاوزات ، لكن الشيخ رجانى بألا أفعل شيئا لأنهم سوف يعلمون بمبادرته فتصبح حياته فى خطر بين أيدى خليل ، أو على الأقل سيجدون ؛ وسيلة يتهمونه بها بأى تهمة زور ، ودون أى مقدمات يرسلونه إلى السودان لأن أى شكوى ضد خليل باشا كان معناها شكوى ضد والدة الوالى نفسها والوالى نفسه .

اقتنع بعد أن اتفقت معه على أنه فى يوم محدد سوف أتوجه إلى سندوا وهو اليوم نفسه الذى يصل فيه رجال خليل أغا من أجل توزيع الكتاكيت ، فتسارع النساء بالتجمع أمام منزلى الصغير فى القرية ؛ ليطالبن بالحماية والمساندة وبذلك يمكن الكشف عن تجاوزات خليل أغا وليبدو الأمر مصادفة وظرفًا طارئًا خارج إرادة وسيطرة الشيخ .

حدث ما تم حسابه والاتفاق عليه ، وذهبتُ إلى القرية ولم يكن رجال خليل أغا قد وصلوا بعد حيث كانوا فى قرية مجاورة وأُعلن عن وصولهم فى اليوم التالى . فتجمعت النساء أمام منزلى يصرخن وينحن فاستفسرت منهن ؛ لأسمع قصة الدواجن تُحكى أمامى مرة أخرى .

كتبت لشيخ القرية المجاورة حيث يوجد رجال خليل ليخطرهم بأنهم إذا كانوا ينوون المجىء إلى سندوة فإن وكيلى لديه أوامر بالقبض عليهم وتقيدهم بالأغلال وإرسالهم إلى القاهرة وحبسهم تحت الحراسة عندى ، كما كتبت لمدير المديرية لأخبره بما اكتشفت والأوامر التى أعطيتها ، وأقول له بأننى سوف أبلغ سموه عن إهماله فى المهام والواجبات الموكلة إليه .

رحلت لكن بعد أن تركت أمرًا بالقبض على رجال خليل وإرسالهم إلى القاهرة مكبلين إذا سولت لهم أنفسهم بالحضور فى غيابى وعدم الامتثال للأوامر التى أعطيتها .

في صباح اليوم التالى كنت موجودا فى القصر وكانوا قد علموا بما فعلت فحدث ارتباك وذهول كبير. لقد هاجمت بفعلتى هذه الخديو نفسه فلم يتفاءل أحد لى خيراً أبدًا. استقبلنى الوالى وهو منزعج للغاية ومن دون أن يترك لى فرصة الحديث يقول لى مباشرة: «أرجو ألا يكون تصرف خليل أغا هذا لحساب معاملى ومعامل والدتى».

فقلت له: «لا يا سيدى.. أعرف أنه ليس من اختصاصى التصرف الذى تصرفت به وكان من الأجدر أن آتى لأتحدث مع سموكم لكن سيدى فى الحقيقة كنت أشعر بالخجل؛ كيف يا سيدى فى اللحظة التى نسأل فيها الشعب كل هذه التضحيات الضخمة يمكننا أن نقبل بمثل هذه التجاوزات؟ لقد ضربنا مثلاً جيداً بتسديدنا لضرائب المقابلة، حسنًا قلنا: إن الإجراء جيد وإن قبوله سيسوى كل الأمور وينظمها، كيف إذن للشعب أن يدفع وهو مجبر على تضحيات أخرى؟».

كنت أتحدث بانفعال كما كانت عادتى دائما؛ كان الوالى محرجًا. وفى صباح اليوم التالى علمتُ بأنه أعطى الأوامر بتدمير معامل تفريخ والدته وخليل أغا.

كان لخليل باشا متأخرات من المفروض أن يحصلها من بعض هذه القرى وصلت إلى حوالى أربعة آلاف جنيه رجانى طويلاً أن أسمح له بجمعها، ولكن؛ طالما كنت فى الخدمة لم يجرؤ على فعلها لكنه لم يخسر شيئًا بالانتظار، فبعد خروجى من الخدمة منكسراً كان أول شيء فعله هو العودة إلى ما كان يقول عنه إنه من إبداعه.

لقد ذكرت هذا الحديث ليس فقط لأنه كان له دوى فى كل البلاد ولكن؛ لأنه يخيل إلى أننى بما قلته عن الأملاك التى حصل عليها الوالى والسخرة، قد جسد الروح التى سادت ووجهت الإدارة.

إن الوالى لم يكن يرى سوى العائدات التى تأتى ولم يكن يعبأ بكيفية قدومها؛ كانت حياة الدجاجة قاسية ولم يكن من الممكن أن ينتهى بها الأمر بألا تضع البيض.

كان إسماعيل المفتش يقول: «إن مصر عبارة عن جوال دقيق، حتى إذا فرغ يمكن بضرب الجوال استخلاص المزيد منه دائمًا». كان الجوال يضرب منذ فترة غير قصيرة

حيث إنه كما قلت من أجل الحصول على المال، كان المديرون يجبرون وأقولها هكذا يجبرون الشيوخ على الاقتراض ويكتبون فى وجودهم عقود القروض التى يبرمها المرابون بفوائد تصل إلى ثلاثين وأربعين فى المائة وأنه إلى هذا التاريخ يرجع الدين الثقيل الذى قدر بملايين الجنيهات الإسترلينية الذى تعاقد الفلاحون عليه واقترضوا بالنسب التى ذكرتها وباعوا محصولاتهم حتى قبل أن توضع البذور فى الأرض.

* * *

عندما استنفدت كل هذه الوسائل والسبل بحلول عام ١٨٧٥ إذا لم أكن مخطئا جُربت وسيلة أخيرة. كانت لا تزال فى مصر حينذاك طبقة من الأتراك أبناء وأحفاد رفقاء محمد على أو هؤلاء الذين جذبهم محمد على إلى مصر؛ ليكونوا بجواره، كان هؤلاء الناس قد أصبحوا مصريين حقيقيين، لكن كانت مازالت لديهم روح وإحساس الريادة وأنه من بينهم كان يتم اختيار الموظفين من المديرين وفجأة تم وضع هؤلاء جانبا، واستبدل بهم مديرون ورؤساء مديريات اختيروا من بين عائلات الصفوة ونبلاء البلاد وأتذكر أننى أبديت ملاحظاتى حول هذا الموضوع للوالى.

فأجابنى قائلاً: «إنهم يعرفون مواردهم الخاصة أفضل مما نستطيع معرفتها ويمكنهم استخراج المال أفضل من غيرهم». لم أتمكن من فتح فمى.

علم الناس جميعًا أن هؤلاء المديرين الجدد وهؤلاء النظار الجدد كانوا يشترون مناصبهم بأموال كثيرة تدفع للمفتش الذى يُحصلها من أجل الخديو. هكذا قالت الشائعات المنتشرة بين الناس؛ وهى خطأ أو صواب لا أعلم لكن هذا المال كان يسترد ويتم تحصيله على حساب الشعب مثلما فعل مدير المديرية القريبة من عزبتى الصغيرة، فقد دخل الخدمة وهو لا يملك حتى فدانًا واحدًا صالحًا، وبعد سنتين وجدنا أنه يمتلك ثلاثمائة فدان، حصل عليها بعد أن أرغم الفلاحين بطريقة أو بأخرى على التنازل له عنها بأى حجة.

لقد عرضت بوجه عام وبقدر المستطاع ملخص الوضع فى مصر والروح التى كانت تسود إدارتها. أثار هذا الوضع حينذاك غضبى وإحساسى بالعار. لم أستطع كبح جماحى خصوصا فى القصر وكانت لهجتى تعكس غضبى.

وإننى إذ أكتب هذا الآن فأنا أفعله لأننى أحس بألم حقيقى ولأنه لا يمكن دون معرفة كل ما دار من أحداث : معرفة الأسباب الحقيقية التى أدت إلى ضياع مصر . لقد تجنبت التفصيلات لأنها دائما مستقاة من الإحساس الدائم والمتكرر . بيد أننى سوف أتحدث عن إجراء اقتصادى اتُخذ ولجأنا إليه ، لأنه يلقى بملاحظة لن أقول إنها تشير إلى شىء فيما يخص المالية المصرية ، لكن لأنها تُعَدُّ فى هذه اللحظة التى أكتب فيها مضحكة .

كانت سكك الحديد بين الإسكندرية والقاهرة تعبر ثلاثة كبارى ، اثنين منها على فرعى دمياط ورشيد والثالث يعبر قناة واسعة على ذراع قديم للنيل يطلق عليه الآن قناة شبين . كانت هذه الكبارى والمعابر تفتح مرة واحدة فى اليوم وتظل مفتوحة مدة ساعة ونصف الساعة من أجل السماح للمراكب بالمرور . وإذا كانت الرياح مواتية فإن تلك المتجهة نحو القاهرة والتى تبحر دائما عكس اتجاه الريح كانت تمر ولو لم تتمكن كانت تنتظر راسية لليوم التالى وتتحمل التأخير .

لكن بالتأكيد وجد المفتش والوالى أن فتح وإغلاق الكبرى يتطلب أربعة موظفين يكلفون الإدارة التى لا يصح أن تتحمل مصروفات لمجرد إرضاء الملاحين ، وعلى هذا فلم يتبق على فرض حق مرور مقداره قرش واحد عن كل إردب تحمله كل مركبة سوى خطوة واحدة .

فُرضت على البضائع القادمة والذاهبة إلى الإسكندرية رسوم قُدرت بقرش واحد عن الإردب كمصاريف للمرور أسفل الكوبرى . وفى سبيل ذلك كانوا يضعون العراقيل أمام الملاحة فى الوقت الذى كان يجب أن توضع الصعوبات أمام الذين وضعوا هذه المصاعب أصلاً لا أمام هؤلاء الذين يدفعون الثمن للحصول على هذه الخدمات ، وكان هو المنطق بعد أن استمر الحال على هذا المنوال حتى تبين للناس أن المبلغ كان ثقيلاً جدًا ، ومن الأفضل لكثير من الوكلاء نقل بضائعهم من مركب ترسو قبل الكوبرى إلى أخرى توجد بعده ، لكنه كان يجب ولصالح الحفاظ على الأخلاقيات حرمان الوكلاء من كل فرصة للوقوع فى مثل هذه الخطيئة ، فصدر قرار بحسبان كل قارب يرسو على بعد كيلو متر قبل الكوبرى أو بعده وكأنه قد عبر ليدفع القرش صاغ المستحقة عن الإردب . فى إحدى المرات التى عدت فيها إلى

مصر رأيت أيضًا أنه كان قد بدأ العمل فى كوبرى الجزيرة بغرض تسهيل نقل خضراوات مزارع الوالى الموجودة فى الجزيرة والسماح للمتنزهين فى القاهرة بالحضور والتنزه فى المنتدى الذى شيده الوالى فى أملاكه، ولم أتمكن من منع نفسى من الاعتراض بشدة.

بهذا الخصوص قال لى المسيو جاچت (Gaget) وكيل المقاولين: «كيف تكون أنت من ينظر نظرة سيئة إلى تشييد طريق جديد للمواصلات؟!».

رجوتُ هذا السيد أن يهتم بشئونه الخاصة؛ لأننى كنتُ أرى بوضوح أن الكوبرى الجديد يمثل عائقًا للملاحة وعبئًا جديدًا على أصحاب المراكب وعلى التجارة وهو ما حدث فى الحال، وفرضت نفس القيمة من الرسوم على المراكب بعد الانتهاء من الكوبرى.

كنت أصرخ كثيراً وأتكلم بصوت عال عن الظلم الذى أنزله هذا الإجراء لدرجة أنه ساد بينهم إحساس بالخجل، وتم عقد اجتماع وتشكيل لجنة من أجل فرض الضريبة على الركاب وإعفاء البضائع، لم أشترك فى هذه اللجنة لكننى علمت أن المناقشات كانت حامية وتم تحديد ضريبة تدفع عن الأشخاص والبهائم حتى القرود التى على ظهر الحمر الوحشية والدببة كانت موضوع مباحثات طويلة وشاقة حيث تم بحث ما إذا كانت القرود الراكبة على ظهر الحُمر الوحشية يجب دفع ضريبة عنها باعتبارها تمثل جزءاً من الحُمر أم يتم حساب الضريبة عليها منفصلة. تم أخذ الأصوات والاقتراحات ولا داعى إلى أن أقول إنه من أجل فصل القرد عن الحمار كان يجب أن يدفع عن كل منهما الرسوم المقررة. وبعد أن تمت تسوية هذا الموضوع الحساس تم وضع الرسوم الجديدة فى حيز التنفيذ، وبعد ثمانية أيام من تطبيقها وجد أنها سببت مضايقات كثيرة فتم وضعها جانبا، وتقرر مرة أخرى الاكتفاء فقط بالرسوم المفروضة على الركاب، ولا حاجة بى إلى أن أقول أيضا: إنه لم تعقد جلسات لجان أخرى من أجل عودة الأمور إلى ما كانت عليه.

* * *

بعد فترة من قانون المقابلة تقرر أن يكون للإسكندرية ضريبة جديدة، ألا وهى

ضريبة الدخولية[أ]، لكن اعترضته صعوبات كبيرة. فقد ذكرت أنه فى أثناء وجودى فى أوروبا لمتابعة مباحثات الإصلاحات القضائية أصدر الوالى تنظيما يتعلق بالبلدية كان يجب أن يكون خاصا بالإسكندرية؛ ولكن لم يكن المشروع واقعيا كما شرحت من قبل. أراد الوالى تطبيق ضريبة الدخولية التى رفضتها القنصليات فضاع هذا الإجراء الاقتصادى. لقد قرر الوالى أن يُخضع الأهالى فقط لهذه الضريبة، فقمت بمعارضته وأوضحت أن التفرقة بين الوطنى والأجنبى فيما يخص مسألة الضرائب بات أمر واضحا جدا. وتوقعت نتائج مأساوية فى كل قرار من شأنه أن يزيد من هذه التفرقة. كان الوطنى يدفع الضرائب عن منزله المستأجر بينما الأوروبى يعفى منها؛ وكان الوطنى يدفع ضرائب عن دكانه بينما الأوروبى يعفى منها ويعفى أيضا من رسوم التجميل والنظافة التى يدفعها هذا الوطنى. ومن أجل التظاهر بأن الأوروبيين معفون من الضرائب كانوا يتحججون بالامتيازات التى فى رأيي لم تكن تعفيهم أبدا. كما أظهروا العداء لمشروع الإصلاح القضائى واتهمونى بالسعى إلى تنفيذه لأهداف اقتصادية فقط؛ لأن الإصلاح حتم إلغاء الامتيازات التى ادعوا بأنها تعفيهم من كل ضريبة.

عرضتُ إذن على الوالى أنه إذا كان يريد تطبيق ضريبة الدخولية حقّا فيجب أن يسرى القرار على الجميع وعلى هذا وذاك. عارضنى الوالى فى الرأى وقال لي: «لن تتمكن من معارضة الأوروبيين ولا يمكن اتخاذ القرار فقط لأنك تريد تعميمه».

وحاولت فى هذه الظروف أن أحمل الوالى على التخلى عن الفكرة لكنه كان مصرا عليها، وصممت أنا من جانبى إما أن تكون الضريبة مقررة على الجميع وإما ألا تكون؛ لكن ما دفع الوالى إلى اتخاذ القرار والمجازفة بتطبيقه على الجميع هو أننى شرحتُ له أن تطبيق القرار جزئيّا لن ينجح أبداً؛ لأن الأهالى سيقومون بطريقة ما بمشاركة أى أوروبى وبذلك يكونون فى حل من دفع الضريبة على بضائعهم.

تمت الموافقة على قانون الضريبة، وقمت بإبلاغ القنصليات فسكت البعض

(أ) كانت تحصَّل على حدود كل مدينة، وبالرغم من دفعها، فلم يكن الأمر يسلم من الاستمرار فى الدفع لنفس السلعة.

واعترض البعض الآخر واحتج الآخرون بكل بساطة وشفافية وأبلغونا احتجاج رعاياهم.

أراد أحد الوكلاء الفرنسيين توريد أبقار إلى المدينة من دون دفع الرسوم المستحقة عليها، فقمت بمصادرتها وتصرفت مع البعض الآخر من الوكلاء بنفس الطريقة. إن القرار مسألة إدارة داخلية كان يجب على الجميع الامتثال له. استمرت الاحتجاجات واستمر البعض الآخر فى الدفع دون إثارة أى مشكلات، لكن فى النهاية دفع الجميع وفى خلال خمسة عشر يومًا أصبح القرار أمرًا واقعًا.

ولكن كما كان يحدث دائما أساء الخديو استغلال النجاح الذى تم تحقيقه فقام بفرض ضريبة على كل شيء وليس على البضائع الاستهلاكية فحسب لكن على القطن، الصوف، ولم يعد الأمر يخص ضريبة الدخولية وإنما أصبح رسوما جمركية داخلية. وعلى رغم هذا فلم يقل الأوروبيون شيئا لأن الأوقات التى كانوا يعتقدون فيها أنهم فوق الجميع ولَّت.

أدت الضجة التى حدثت حول مباحثات الإصلاح إلى تغيير مواقف القنصليات والحكومات. هذا الوضع الذى تم اكتسابه لم يكن يروق للأوروبيين على الإطلاق؛ لأنها كشفت لهم أن المبادئ المغلوطة التى فرضوها لتميزهم لم تعد قادرة على مقاومة حكومة مصممة على المطالبة بحقوقها، وكنت أفكر فى أنه رويدا رويدًا سوف يرغمون على حسبان تأسيس العدالة أمرا جيدا ويعترفون بأنها تمثل حماية لمصالحهم الخاصة.

لكن من ناحية أخرى يبدو أن الوالى كان سعيدًا لأنه تخلى عن الإصلاح لأنه نال وينال كل يوم المزيد من المزايا التى بدونها لن يستطيع تثبيت سلطته المطلقة. حقيقة أن القنصلية الفرنسية لم تكف أبدًا عن إحراج الحكومة بشأن هذه النقطة وبشأن غيرها، لكن هذا الإحراج لم يصل للوالى لأنه كان يعتمد علىَّ من أجل إزاحتها عنه. كان يتخيل أننى قادر دائما على كل شيء.. لقد رآنى أنجح فى مفاوضات القناة والإصلاح وهو الأمر الذى لم يكن يتوقعه أبدًا وينتظره، وفى مسألة الهبات أيضا وفى أثناء خلافاتى مع القنصلية الفرنسية؛ لأننى نسيت أن أقول لكم: إن المحاكمة التى شكلت بخصوص مسألة مارافى تم الحكم فيها لصالحى وكان الوالى

يقول دائما إننى أفعل ما أريد وإن لم أفعل فذلك لأننى لا أريد. قالها لى كثيرا وكثيرا من المرات ولم يرد أن يفهم أبدًا بأننى إذا نجحت فذلك لأننى كنت أختار الطريق الذى أمضى فيه ولا أجازف أبدًا وأغامر بالدخول فى مسائل أرى أنها لا يمكن الخروج منها.

أتذكر الصورة التى صورتها له من أجل شرح فكرتى حيثُ قلت له: «من المسموح أن يستخدم الشخص رأسه كناطحة لفتح باب؛ لأن هناك إمكانية لفتحه حتى لو كسر رأسه، لكن أن يخبط رأسه من أجل إحداث فتحة فى الحائط، كل ما سوف يحدث هو أن يكسر رأسه».

لم يرد تصديقى وكان الأمر كله بالنسبة له عبارة عن شطارة أو بالأحرى مهارة. إن هذه الطريقة فى الحكم على كل شىء كانت هى أحد الأسباب التى أدت إلى ضياعه وأدت أيضا كما سأقول فيما بعد إلى إبعادى مرتين عن الخدمة؛ لأن المرتين اعتقد فيهما أننى لا أريد مشاركته أفكاره فى حين لم يكن الأمر من جانبى سوى بعد فى الرؤية ورغبة فى أن أجعله يتخلى عن مشروعات لن يتمكن من الخروج منها إلا بشكل مأساوى.

الفصل الثلاثون

(١٨٧١ ـ ١٨٧٤)

وفاة «الصدر الأعظم» عالى باشا عام (١٨٧١) ـ سفر الخديو مع نوبار باشا إلى القسطنطينية ـ استئناف المفاوضات من أجل الإصلاح ـ الخديو يشترط اختصاص المحاكم الجديدة فى القضايا الجنائية ـ عودة الخديو إلى مصر ـ نوبار باشا يبقى فى القسطنطينية من أجل المباحثات ـ لجنة من ممثلى القوى العظمى فى القسطنطينية من أجل الإصلاح ـ تبنى هذه اللجنة قرارات اللجنة الدولية التى عقدت فى القاهرة عام ١٨٦٩ ـ نوبار باشا يعمل على أن تقبلها القوى العظمى ـ إيطاليا وألمانيا تعلنان مساندتهما ـ إنجلترا وروسيا ترحبان ـ فرنسا تثير الاعتراضات ـ سفر الخديو إلى القسطنطينية ـ ينال فرمانا عاما ونهائيا يلغى بموجبه كل الفرمانات السابقة (١٨٧٣) ـ اقتراض ثلاثين مليون جنيه دون علم نوبار ـ الخديو ونوبار باشا يعودان إلى مصر ـ تجاوزات كبيرة فى تحصيل ضريبة الدخولية ـ محاولات لاحتكار تجارة السودان التى يعترض عليها نوبار باشا ـ كل القوى العظمى باستثناء فرنسا توافق وتساند الإصلاح ـ نوبار باشا يرغب فى الإسراع بتطبيقها ويبدأ فى تعيين القضاة ـ كان نوبار على وشك السفر إلى باريس للحصول على مساندة فرنسا أيضًا عندما تمت تنحيته عن العمل يوم (٢٥ مايو ١٨٧٤).

* * *

إن الفترة التى أكتب عنها الآن هى فترة ما بعد قانون المقابلة بوقت قصير وتلا مباشرة الهبات أن علمنا فى مصر بمرض الصدر الأعظم عالى باشا ووفاته بعد قليل فى (سبتمبر من عام ١٨٧١).

كان الوالى لديه الأسباب كلها التى تجعله يشعر بالسعادة لكن فى الوقت نفسه كان قلقا محرجا، كنت أعرف أنه كان على اتصال مباشر ونشط مع وكيله الرسمى فى القسطنطينية وعن هذا الأخير، نستطيع أن نقول: إنه كانت لديه كل السلطات

(كارت أبيض) فيما يخص مسألة النقود. لاحظت أنه لم يذكر أبدا كلمة القسطنطينية بسبب شعوره العميق بالمهانة من جراء مسألة سحب امتيازات إبرام عقود القروض. كنت أرى أنه يحاول كل شيء من أجل الحصول من جديد عليها.

رأى الخديو أنه بعيد عن نيل رضا السلطان، وهنا كان قلقه الأكبر واستحال عليَّ أن أفهم الأمر لأنه كان يعطينى انطباعًا بأنه رجل يعتقد فى أن مكانته فى مصر تعتمد بالدرجة الأولى على الرضا الذى ينعم به لدى السلطان، وكان يرجع عدم رضاء السلطان عنه إلى وجود عالى باشا الذى كان يرى فيه عدوا شخصيا. لذا كانت فرحته كبيرة عندما علم بخبر وفاة الصدر الأعظم. زال الحاجز بينه وبين السلطان وأعلن لنا بعد فترة قصيرة نيته التوجه إلى القسطنطينية وقال لى: إنه يفكر فى الحصول على فرمان عام من السلطان يشمل كل المزايا المختلفة التى أعطيت تباعا لمن سبقوه وله هو شخصيا، لكننى لم أر بوضوح الفائدة من وراء هذا، ولكنه كان يعول عليها أهمية كبيرة.

* * *

رحلنا إلى القسطنطينية وكان الاستقبال جميلاً من جانب السلطان، حتى إن وكيل الوالى سمح له بحرية الدخول إلى القصر وفى حوزته الكثير من المال الذى قد تم تجهيزه مسبقا، لأن الصدر الأعظم الجديد محمود نديم الذى سار على عكس نهج سلفه وضع نفسه رهن أمر وكيل الخديو.

تغير الوضع فى القسطنطينية تمامًا بعد وفاة عالى باشا، لأنه عندما كان على قيد الحياة استطاعت المكاتب أن تحد إلى حد كبير من سلطة السلطان المطلقة ولم يتم الموافقة على أى شيء خارج نطاق الباب العالى، لكن كان لمحمود باشا الصدر الأعظم الجديد رأى آخر وهو أن التقاليد التى رُسخت إبان حكم السلطان عبد المجيد تم الاستغناء عنها ونقلت سلطات الباب العالى أى الوزراء والمكاتب بشكل تام لتوضع فى يد السلطان الذى بدأ بممارسة سيطرته الكاملة والمباشرة. لم يكن أمام الوالى سوى أن يوفق أوضاعه مع السلطان، وكان هذا الأمر سهلاً ولم يكن عليه سوى أن يتذلل أمامه ويكسب ود بطانته. كان من السهل تنفيذ هذين الأمرين بالنسبة له، لأن لا المال ولا التذلل كانا يكلفانه.

لم يكن هناك أى حوار فى أثناء إقامتنا عن الفرمان العام الذى حدثنى عنه. لكنه بالضرورة كان مشغولا بمسألة القروض. ولا أعرف ما إذا كان الفرمان الجديد الذى حصل عليه من أجل السماح له بعقد وإبرام اتفاقات قروض من دون الحصول على موافقة مسبقة قد تقرر فى أثناء وجودنا أو أرسل إليه بعد رحيلنا. إن ذكرياتى ليست دقيقة فى هذا الشأن، ولكن على أى حال كان فى ذلك الحين قد استعد للحصول على الهبة.

❊ ❊ ❊

أما بالنسبة لاستئناف المفاوضات من أجل الإصلاح فلم يكن هناك أى حديث عنها برغم أن كثيرا من السفراء والجنرال إيجناتيف تحدثوا معى عن الأمر. استفدت من النوايا الحسنة التى وجدتها فيهم من أجل تشجيعهم على الحديث مع الوالى وقد فعلوا. وفى يوم أخبرنى الوالى بأنه يرغب فى استئناف المفاوضات ولكنه وضع شرطًا مطلقا وهو أن المحاكم يجب أن يكون لها حق الفصل فى قضايا الجرائم والجنايات التى يرتكبها الأوروبيون كما هو الحال بالنسبة للقضايا المدنية. ولم يكن من الصعب على أن أفهم هدفه من قرار العودة إلى المفاوضات: أولا، لأنه لم يكن قد برر أصلا للسفراء الذين ذهبوا لمقابلته قرار التخلى عن مباحثات الإصلاح، وإنما تذرع بأنه أعلن فقط أنها قطعت، وقيل لى إنه ألقى فى ذلك اللوم على عالى باشا وصرح للسفراء بأنه سيستأنف الفكرة؛ ولكن من أجل التخلص منها مرة أخرى فكر فى مسألة الجنايات أو اقتُرحت عليه. كان الوالى يعرف جيدا أن القوى العظمى لن تقبل أبدا بأن تسمح للمحَاكم الجديدة بهذه السلطة التى لم أطرحها عليهم من قبل.

لم أخف عن الوالى أنه كان يكلفنى ويفرض علىَّ مهمة مستحيلة وصممت وقلت له: إن مسألة الجنايات هذه سوف تمنح لمحاكمنا، وأنها ستطبق بسهولة من تلقاء نفسها بعد أن يتم تأسيس المحاكم وتبدأ عملها، لكن المطالبة بها قبل التأسيس كان معناه السعى مسبقا إلى الفشل، بل إننى اعتزلت فى مقرى لمدة ثلاثة أيام رافضا الذهاب إلى الوالى.

وعندما رأيته قال لى: «اسمع أعرف أنك على حق وأن سلطة النظر فى القضايا

الجنائية سيتم الحصول عليها للمحاكم ما أن تبدأ فى العمل، لكن ستكون كما قلت لك هى سلطة الحكم على مجرم وتمنح للمحاكم ماذا وإلا لا إصلاح قضائيا. أعرف أننى سوف أفقد شيئا من سلطاتى المطلقة بموافقتى على تأسيس المحاكم لذلك وفى ظل هذه الشروط إما أن أحصل على كل شىء أو لا شىء».

كانت رغبته هذه نابعة من داخله بشكل خالص وقال لى بأنه إذا وافقت على المضى فى ظل هذه الشروط وتحمل مسؤولية المفاوضات فسوف يتركنى فى القسطنطينية من أجل التفاهم مع السفراء. رأيت المسألة واضحة . . فرض على الوالى مهمة مستحيلة ودفعنى إلى استئناف الإصلاحات فى ظل شروط ستجعلها مستحيلة التحقيق. أخذ الوالى من الفكرة كل ما يناسبه، أى ما يفيد سمعته بوصفه أميرا ليبراليا مستنيراً، ولكنه فى الوقت نفسه عمل على استحالة تحقيق الفكرة ووفرت له فى الوقت نفسه سبيلا شريفا من أجل إبقائى بعيدا عن مصر.

كانت طريقتى فى العمل والحديث والتعبير عن رأى لا تروق له، وتبين لى بأننى كنت أضايقه حيث قال لى مرارا: «معك لا نستطيع النقاش». لقد كان على حق بخصوص هذه النقطة لكن المناقشة بالنسبة له لم تكن تعنى دراسة واستفساراً عن أمر ما، وإنما كانت تعنى حمل المتحدث معه على أن ينصحه بأن يفعل ما يريده هو فى الحقيقة، وأن يقف إلى الجانب الذى يريد هو الوقوف فيه. كانت مناقشاته كلها عبارة عن مناورات وجمل ملتوية ترمى كلها إلى تسريب فكرته من وراء العقل، وكلها مرتبطة بخيط أبيض لدرجة أنه يجب على الشخص أن يكون حسن النية بشكل كبير حتى لا يرى الهدف الذى يرمى إليه.

ذكرنى الوالى بخصوص هذه النقطة بمدرب للمبارزة كنت تلميذاً لديه بإحدى الفرق فى أثناء إحدى إجازاتى فى مرسيليا لتعلم فنون استخدام السيف؛ كان يناور دائمًا ويهاجم بمناورة مكشوفة إلى درجة أننى لم يكن علىَّ سوى الهجوم فى خط مستقيم. وتكررت نفس الهجمة ونفس المناورة ثمانى مرات وفى كل مرة كنتُ أنال منه بنفس الهجمة المستقيمة، هكذا كان الوالى يريد منى الحصول على الموافقة بشرطه الجديد الذى وضعه من أجل تحقيق الإصلاح، ولأنه لم يستطع قرر الحديث معى عنه بشكل دائم ومنتظم.

قبلت كما قلت، لا لأننى كنت أعتقد ولو للحظة فى إمكانية حصول المحاكم على حق النظر فى الجرائم، ولكن؛ لأنه كان يجب النزول على رغبة الوالى أو التخلى تماما عن فكرة الإصلاح. ثم إننى كنت أقول لنفسى إن الوالى ما أن يرحل من القسطنطينية وتتم العودة إلى المفاوضات مرة أخرى وهو أمر متروك لى بحرية وبعيد عن أى تدخل منه، كان سيقع على عاتقى العثور على سبيل ما من أجل انتشال نفس الإصلاحات من الورطة التى وضعنا فيها.

* * *

رحل الوالى (يوم ٢٩ يولية ١٨٧٢) و قام الچنرال إيجناتيف عميد الهيئة الدبلوماسية بتجميع كل السفراء ورؤساء البعثات من أجل الاستماع إلى التفسيرات التى سأقوم بتقديمها بخصوص المطالب التى كان عليَّ أن أتقدم بها.

ودعيت من أجل تقديم تفسير، وفى أثناء دخولى إلى الصالون حيث كان يجلس مجلس السفراء مجتمعا لم أكن قد جهزت أى دفاع بعد. لكن ما إن بدأت فى عرض النقطة التى توقفت عندها الإصلاحات حتى وجدت نفسى بكل شجاعة وتصميم أطرح مسألة الجنايات التى جعل منها الوالى موضوع «شرط أساسى لا إصلاح من دونه». واكتفيت بطلب أن تسمح القوى العظمى ـ إذا أرادت ـ بأن تعطى للقضاة سلطة الدفاع عن أنفسهم فى مواجهة أى تعد أو جريمة جنائية من الممكن أن ترتكب ضدهم أو ضد أى من ضباط أو رجال العدالة فى أثناء تأدية مهام وظائفهم. وعرضت هذه النقطة ليس كطلب جديد لكن تنفيذا لمطلب ورجاء كانت قد تقدمت به اللجنة التى عقدت فى القاهرة والتى قبلت ببنودها من قبل فرنسا وألمانيا وإنجلترا وأيضا إيطاليا التى تقدمت ببند لم يكن من الممكن أن أقبله والخاص باختيار القضاة.

لم أكن أتوقع بالطبع أن يقبل السفراء أى طلب جديد قبل أن يأخذوا الوقت الكافى لفحصه، لكن ما أدهشنى وجعلنى أعبر عنه بإحساس فيه شىء من الحماسة والانفعال الزائد هو أن سفيرى فرنسا وإنجلترا لم يكتفيا بالرجوع إلى حكومتيهما بخصوص هذه النقطة المثارة حديثًا فقط، ولكنهما حولا موضوع مشروع الإصلاحات برمته إلى حكومتيهما، وهو الأمر الذى كان قد تم الموافقة عليه. أراد

المسيو دى فوج (De Vogue) سفير فرنسا من وراء ذلك القرار أن يقول لى : إن المساندة التى كانت من جانب حكومة الإمبراطورية لم تكن ملزمة بالنسبة لحكومة الجمهورية الفرنسية .

أما بالنسبة للسير هنرى إليوت الذى أصر على عدم إبداء أى رأى قبل الرجوع إلى حكومته فهذا هو بالأخص ما أدهشنى ليس فقط لأن حكومته كانت فى صالح الإصلاحات ، لكن لأنه هو نفسه كان يرى ضرورة أن تطبق فى مصر مجموعة من الأشياء تكون بمثابة ضمان يقدم من أجل الاستقرار . وبشكل تلقائى توصلت إلى مقارنة طريقة تصرفى والمبادرة التى اتخذتها والمسؤولية التى كنت أجد أنه من الطبيعى جدا أن أسير فيها بطريقة تصرف وسلبية شخصيات اختيروا لأداء مهام وظائف بهذه الأهمية ، وقلت إنه عن نفسى وعلى عكس كل ما كنت أتخيله إلى الآن إن المبادرة والمسئولية المفترض توافرها عند هؤلاء الأشخاص لم تكن تمثل جزءا من الحقيبة الدبلوماسية . حقيقة كانت البرقية بمثابة إصابة فى مقتل للسفراء ولدورهم الرئيسى وخصوصا فى الشرق وهو اتخاذ المبادرة .

وبسبب هذه المسألة الجديدة التى أثارها الوالى وبعد أن قمت بتقليصها إلى الحجم والنسبة التى أعطيتها له حدث أن أعيد فتح ملف الإصلاحات كله من جديد . قمت بتسويغ هذا الموقف أمام الوالى ، وكما تعودت فقد أحطته علما بشكل كامل بكل تفاصيل الأحداث والأخطار التى نواجهها والاحتمالات بفقدان كل ما كسبناه ، الأمر الذى يُسوِّغ المسؤولية التى اتخذتها على عاتقى بالتصرف بدون أوامره والتخلى عن مسألة الجنايات لتقتصر فقط على التعديات التى من الممكن أن تقترف ضد ضباط العدالة فى أثناء تأدية مهام وظائفهم . كنت أعرف أن الوالى لن يرد علىَّ ، وبالفعل لم يرسل أى رد فأنا بعيد وغائب عن مصر وهو لم يتدخل فى المفاوضات كما فعل فى أثناء المرحلة الأولى منها والتى جرت فى باريس ، لم تصدر منه أى إشارة بالمساندة أو بالموافقة ولا أى علامة على الرفض أو عدم المساندة . إنه هكذا كانت تسير الأمور فى كل مرة كنت أكون فيها غائبا عن مصر . كنت أستغل الموقف من أجل التصرف على مسئوليتى .

هذا الموقف من الوالى كان يرجع إلى بعض من خصال شخصيته التى لم أستطع

فهمها ؛ كنت أرجع هذا لا إلى كسله (كانت رأسه دائما فى حالة توهج) بل إلى أنه كان يركز كل نشاطه وطاقته وإرادته فى مسألة المصالح التى أصبح سجينًا لها وكانت تمسه هو شخصيًا . أما بالنسبة لما هو دون ذلك فكان يترك الأمور تمضى إلى مصيرها .

* * *

على أى حال استغرق تجدد المفاوضات القديمة منى عامًا كاملاً واجتمع السفراء من جديد ووصلت أوامر حكوماتهم وتشكلت لجنة مكونة من المشرعين والقناصل العموميين من أجل فحص الطلبات .

أعربت اللجنة الجديدة عن نيتها إعداد دراسة عامة وتقييم المشروع بأكمله بحجة أن القوانين اللازمة للحكم فى الجرائم والاعتداءات حتى وإن اقتصرت على ما يتعرض له القضاة ورجال العدالة فإنها تحتاج إلى ضمانات أقوى من تلك التى أقرت لجنة القاهرة كفايتها من أجل تأسيس المحاكم التى ستقوم بالنظر فى القضايا المدنية فقط .

إذن كان لا بد من أن يعاد كل شيء من البداية ، ولم أجد فى هذه اللجنة صفة الجدية والترفُّع التى كانت تتمثل فى لجنة القاهرة ، فقد كانت هالة من الخدع والأعمال الصبيانية تغلف شخصية المسيو تريكو (Tricou) المفوض الفرنسى فى بداية جلسات المباحثات .

لكن هذه الروح سرعان ما اختفت فيما بعد عندما عادت الجدية إلى المباحثات وإن لم يكن إلى المستوى الرفيع الذى عهدتها عليه ، لكن اللجنة توصلت إلى تبنى كل القرارات التى تم التوصل إليها فى لجنة القاهرة ، كذلك الموافقة على كل بنود القوانين الخاصة بالشق الجنائى الذى شرع من جانبنا .

انتهت اللجنة من كتابة تقريرها ووقعت عليه يوم (١٥ فبراير ١٨٧٣) ووجدت نفسها فى نفس الموقف الذى أعقب انتهاء مباحثات اللجنة الأولى ، وكان يجب علىَّ أن أقوم بحمل الدول العظمى على تبنى هذه القرارات . ومرة أخرى وجدت نفسى أسير على الحبل دون عصا للتوازن ؛ وطالبت إيطاليا من أجل إعطاء مساندتها

بأن يُختار عدد معين من القضاة الإيطاليين، ورفعت فرنسا أيضًا هذا الشرط بالإضافة إلى المشاركة فى اختيار القضاة. أما النمسا فقد وافقتهم على رأيهم حتى دون أن تتقدم بمثل هذه الشروط. ولم يبد السير هنرى إليوت أى اعتراض على أى من بنود التقرير، ولكن حكومته لم تكن تريد المساندة ما لم تقم القوى العظمى الأخرى بالموافقة. كان السيد دى رنديل (De Rendel) هو الذى يوافقنى فقط الرأى، لكن من أجل الحيلولة دون تفاقم خلافاتى مع فرنسا، لم ير أنه من صالحى أن يقوم هو باتخاذ المبادرة وأطلعنى إيجناتيف بكل روح المساندة والنوايا الحسنة التى أبداها على برقيات الأمير جورتشاكوف (Gortchakoff) الذى رفض المضى قدمًا فى الإصلاحات، لأنه كان متضامنا مع الحكومة الفرنسية التى لم يوافق المشروع هواها بل وبناء على كلامه كانت تتمادى فى الرفض بحجة الكراهية الدائمة التى يبديها الوالى حيال الإصلاح القضائى الذى نسب إليَّ ليس فكرته فحسب وإنما متابعته أيضًا.

فى ظل هذه الظروف اتخذت قرارى؛ كانت إيطاليا موافقة على المشروع ومضى مندوبها قدما بكل جدية من أجل تحقيقه ولم يكن اعتراضه إلا على هذه النقطة: اختيار وتقسيم القضاة ولم يكن فى مقدورى قبول نواياه ولكننى طمأنته وهدأت مخاوفه. وأعتقد بأننى قلت إن إيطاليا كانت تخشى أن يغزو القضاة الفرنسيون المحاكم فيصبحوا أغلبية. وتم رفض واستنكار كل تدخل من القوى فى هذه المسألة التى نظمتها اللجنتان، وكنت متأكدًا بأننى سوف أزيل كل مخاوف إيطاليا وأواجه اعتراضاتها عندما أعلن وزيرها كتابيّا أن القضاة الذين سيرسل فى طلبهم من أوروبا، كنت أنوى أن أتوجه بشأنهم إلى ساحات قضاء القوى العظمى الست لاختيارهم من ضمن قضاة «الدرجة الأولى» الابتدائية، واقترحت أن يتم اختيار القضاة من ساحات قضاء القوى العظمى الثانوية أينما يحترم القضاء والعدالة بشكل كبير. بالتأكيد كانت هذه هى فكرتى التى كنت أرفض عرضها فى شكل ملزم دائمًا لكن على الرغم منى وجدت نفسى ملزما أن أفعلها.

أما بالنسبة للمسيو دى فوج الذى لم يعجبه هذا التصريح فلم يتنازل عن أى من المقترحات الفرنسية المقدمة؛ فكتبت إليه أقول: إن التمسك بالنوايا المقدمة من

الحكومة الفرنسية كانت تعنى بالنسبة لى رفضا قاطعا من جانبها للاشتراك فى تحقيق الإصلاح القضائى.

كنت أفكر بالفعل فى أن قبول شروط القوى العظمى بشأن مسألة اختيار القضاة كان معناه قبول وصايتهم وتدخلهم فى ممارسة العدالة، ومعناه أيضا تأسيس محاكم تمثل مصالح هذه أو تلك من الجنسيات وقبول مبدأ توزيع العدالة على أساس العنصر السياسى. إن إصرار القوى العظمى على ضمانات من الحكومة للتأكد من استقلال القضاء أمر لا ريب فيه، أن تقوم باتخاذ التدابير اللازمة من أجل ضمان تنفيذ الأحكام هذا أيضا شىء لا عيب فيه، لكن الرغبة فى أن تفرض هى الوصاية بشكل ما على سير وممارسات العدالة هذا لم يكن شيئا مقبولا بل وكان مخالفا حتى لروح الدستور وذلك عن طريق بذر البذرة التى كانت عاجلا أم آجلا ستؤدى إلى ضياعها.

كتب لى رندل (Rendel) خطابًا حارًا يهنئنى فيه على تصريحاتى للحكومة الفرنسية بشأن مسألة اختيار القضاة، كما أعربت إيطاليا عن ارتياحها من هذا التصريح. لكن فرنسا لم تستمر فى المعارضة فقط، ولكنها أيضا عملت على إثارة مصاعب أخرى.

رأت الحكومة الفرنسية أنه مع الحياة الشرقية ووجود الحريم سيكون من المستحيل تنفيذ أى حكم يصدر ضد أى باشا مصرى؛ لأنه سيقوم بنقل كل ثرواته التى حصل عليها إلى الحريم لأنه لا يمكننا الدخول عليهن. كان هذا ادعاء المسيو دى فوج.

لم أفهم كيف كان للحريم أن يفلتن من الأحكام فلم يكن على ما أعتقد أكثر خصوصية من دير للنساء فى أوروبا؛ وكان الأمر يستلزم فقط اتباع إجراء خاص. كان هذا هو ردى على المسيو دى فوج، ولم أجد إلا أنه رد طبيعى جدًا لكنه يبدو أنه كان من شأنه أن يثير أعصاب ومشاعر الإهانة لدى السفير حيث وجد أن مقارنة الحريم بدير كان تشبيهًا فاحشًا. وبعد أن هدأ قليلاً رجانى أن أقوم بسحب خطابى فأسرعت بالموافقة، لكنى رجوته ألا يثير مثل هذا الاعتراض مرة أخرى، وبالفعل لم أسمع حديثا عنه بعد ذلك. ولكن حل اعتراض جديد بدلا من القديم الذى تم استبعاده؛ كان يجب على القوى العظمى أن تراجع وتفحص القوانين التى ستطبق

والتى أخذ كثير منها من القانون الفرنسى، بل إن هذا الأمر قام به علماء الباب العالى وأجازوه حيث لم يجدوا فيه ما يتعارض مع قوانين وأحكام الإسلام. قامت القوى العظمى بفحص القوانين من ناحية المبادئ العامة للحقوق والعدالة ووافقت على العمل بها. لكن فرنسا ادعت بأنه يجب فحص القوانين تفصيليا (قالوا لى: إنه عمل ضخم) وطالبت بالموافقة على تنظيم الرهن القانونى الذى وضعه قانوننا جانبا.

لم أوافق على مبدأ دراسة القوانين، وعلى كل هذه المماطلة التى أرادتها فرنسا، وقد رفضتُ رسميا مادة الرهن العقارى الذى لا أعرف السبب وراء رغبة فرنسا فى إدخاله. إن قوانين الإسلام كانت تحرم الرهن ولا تقبل سوى التكافل والشراء بالأجل. تمكنت من التوصل إلى حل وسط مرض يجعل من بند الرهن أمرا مقبولا. المسلم الذى كما قلت لن يقبل بوجوده؛ إذا احتاج إلى المال يقترض بفوائد تصل إلى أربعين وخمسين فى المائة سنويا وله مطلق الحرية فى ذلك، أما إذ أراد المال بنسبة فوائد خمسة فى المائة فقط فسيكون حرا فى اختيار نظام الرهن وهو غير مجبر أيضًا. وقلت للمسيو دى فوج إن إدراج بند يخضع شخصا ما خلسة ـ أستطيع القول ـ لبند الرهن القانونى الذى يرفضه ويفضل عليه الاقتراض ودفع فوائد تصل إلى ثلاثين وأربعين فى المائة؛ سيؤدى إلى اتخاذ الشعب موقفا مكروها من العدالة.

لا شىء كان ينفع مع فرنسا وكان فوج يعود دائما إلى مسألة اختيار القضاة. كان يقول لى: «فى أى شىء يعنيك الأمر فلنتفق فيما بيننا، وافق لى على هذا الشرط وسيبقى الأمر سريا وشخصيا». فقلتُ له: «أتفق معك فيما بيننا؛ يا سيدى لكننى سأخشى أن أفعل ذلك مع إمارة موناكو أو جمهورية سان مارين». وفى يوم ما قال لى: «نعم، إننى أرى أنكم تفضلون أن تفرقوا فيما بيننا حتى تسودوا». كان المسيو دى فوج يرى أن قوتى تكمن فى الناس، وأننى أسعى أن تكون مفاوضاتى دائمًا مفتوحة وعلى الملأ حتى أتمكن من اللجوء إلى «الناس والشعب». كانت المباحثات تمضى وسط هذه التفاصيل البائسة.

كيف التغلب عليها؟ لم أكن أعرف لكننى كنت أستهلك كل قواى فى هذه الكلمات التى قالها لى صديقى جايف: «إن مباحثاتكم يا باشا تُشبه إحدى روايات

الكاتب الفرنسى بيرو (Perrault)، أمير شاب يتقدم إلى بلاط ملك قوى ويطلب منه ابنته ليتزوجها ونية الملك غير المعلنة هى رفض هذا الزواج لكنه يخاف نشوب حرب لذا يخضع الأمير الشاب لكثير من الاختبارات، فمثلا يطلب منه تسوية جبل بالأرض خلال ليلة بينما هى مستوية أصلاً أو يقلب بيده ثوراً هائجا على رغم أن الثور مقلوب أصلاً أو يجتاز واديا، فيتغلب الشاب على كل هذه الصعوبات لأنه فى حماية جنية طيبة كانت قد تنبأت بمولده، ولا أعرف تلك التى تنبأت بمولدكم لكنكم تقهرون كل الحواجز التى يتم إلقاؤها وتكديسها أمامكم . . ». كان من الممكن أن يكون صديقى جايف محقا ولكن الجنية التى تحدث عنها كانت تبدو لى أنها تخلت عن صاحبها فأين هى؟ بالتأكيد ليس فى القسطنطينية ولا فى مصر والتى لم يكن عندى خاصة أى أخبار عنها.

كنت بالكاد أعلم أن الإدارة قد انجرفت وراء نفس الأخطاء التى كنت أحاول أن أنبه إليها. كنت أعرف من خلال بعض الأخبار التى كانت تصل إلىّ أن الوالى كان مشغولا بإبرام عقد قرض جديد بثلاثين مليون جنيه إسترلينى[أ]. لم تكن تصلنى منه أى خطابات أو أى أخبار عندما تلقيت فجأة تلغرافا يخبرنى بسفر الوالى ومعه أسرته ويأمرنى بأن ألحق به فى الدردنيل.

* * *

توجهتُ إلى هناك ووصلت فى المساء قبل وصوله بعدة ساعات يوم (١٥ مايو ١٨٧٣). كان فرحًا للغاية ويمكننى القول إنه كان يشعر بالانتصار؛ أول شىء قام به هو وضع خريطة كبيرة لمصر والنوبة والسودان أمامى فيها خطوط ممتدة باللون الأسود كانت تمثل شبكة كاملة من السكك الحديدية تمتد من وادى حلفا حتى الخرطوم ومنها يتفرع خط يصل إلى كردفان وآخر نحو الجنوب الشرقى بين الغضارف وحدود الحبشة وآخر أيضا نحو سنار ورابع يصل الخرطوم بمصوع على البحر الأحمر مروراً بكسلا.

(أ) بلغ القرض ٣٢ مليون جنيه، وعقد مع بنك أو بنهايم عام ١٨٧٣، ودخل الخزانة منه ٢٠,٧٤٠,٠٧٧ جنيها، وذلك بعد خصم مصروفات وخلافه.

ولم أعد متأكدًا إذا كان قد تم رسم خط أيضًا يربط بين الخرطوم وبربر وسواكن. وقال لي: «ماذا تعتقد؟ إن هذا ما أقترح أن يتم تنفيذه». بدت على هيئته التأكد التام من أنه سيجد من جانبي الموافقة التامة.

كان كل شيء جميلاً لكن ونظرا إلى وضعنا الاقتصادي كانت الخطة برمتها خارج قدرات مواردنا.. وفي ظل هذه الظروف الفوضوية والمضحكة لم أنس أن أوافق لكنني أوضحت له بأنه بعد افتتاح قناة السويس ستفقد مصر بسبب هذا الخط أو هذه الخطوط التي تربط الخرطوم بالبحر الأحمر من خلال مصوع وسواكن تجارة السودان والترانزيت، كما أنها من الناحية السياسية من الممكن أن تشكل بعض الأخطار على السيادة المصرية في السودان.

لم أصر كثيرا على هذا التقدير الأخير لكن ركزت بشدة على المسألة التجارية. كانت تبدو عليه علامات الدهشة الكاملة واكتفى بأن يقول لي وهو يقوم بطي الخريطة «إن مُنزنچر (Munzinger) بك الذي نصبه حاكما على مصوع كان رأيه مثل رأيك تمامًا». ثم تحدث بشكل عام عن الحبشة وعن موارد وثروات هذه البلاد وفهمت في النهاية أنه يضع هذه البلاد نصب عينيه.

لم أستطع أن أمنع نفسي من تذكر كلمة صديقي عندما قال لي: «أنتم يا مصريون إن ما لديكم في رءوسكم ليس مخا وإنما حساء». الحبشة بلاد غنية؟ بماذا؟ بالفقر وهي مقسمة إلى قبائل متوحشة تتناحر ولا تتطلع إلا إلى الحرية والاستقلال؛ من كان يستطيع إعطاء مثل هذه الفكرة للوالي؟ دون شك منزنچر بك الذي كان متزوجا من فتاة حبشية ومعها بعض الأحقاد التي كانت تحملها ضد ذويها كما يقال ويبدو بلا شك أنه من أجل خليلة المستقبل كان إسماعيل قد نصب منزنچر حاكما على مصوع. أما عن الإصلاح والصعوبات التي كنت أواجهها فلا كلمة واحدة.

* * *

في القسطنطينية لم يخذله كرم ورضاء السلطان عنه، ووجد الوالي نفسه يُستقبل في البلاط بفضل عطاياه وسخائه بحفاوة من جانب الصدر الأعظم ورجل آخر أدى فيما بعد دوراً رئيسيًا في سقوط السلطان عبد العزيز وهو السردار حسين باشا

إفني. قلت: إنه يومًا ما تحدث معى عن فكرة الحصول من الباب العالى على فرمان نهائى يشمل كل المزايا التى منحت على التوالى لمن سبقوه وله ولم أكن شخصيًا أرى أى ضرورة وفائدة، لكنه كان يعول على هذا الأمر أهمية كبيرة وأعتقد أنه كان يرى فى ذلك فرصة ستسمح له بتوسيع علاقاته بالقصر، الأمر الذى سيمكنه من الارتباط بشكل أوثق بسيده.

بقدر ما كان سعيد قليل الاهتمام بالقسطنطينية وكان يشعر بأنه سيد فى مكانه بقدر ما كان إسماعيل يتجه نحو القسطنطينية أو بالأحرى نحو السلطان شخصيًا، وكان يعطينى دائمًا الانطباع بأنه رجل يحس بضرورة تغطية وتسويغ تصرفاته فى مصر من خلال التمسك بسلطة أعلى منه.

تم الحصول على الفرمان يوم (١٠ أغسطس ١٨٧٣) الذى أكد كل الفرمانات وأعطى له كل امتيازات الفرمانات السابقة، منها حق إبرام القروض دون موافقة مسبقة والتى كنت قد حصلت له عليها عام ١٨٦٧ كما تم تبديل كلمة «قوانين» بكلمات «قوانين على هيئة لوائح داخلية» وكلمات «اتفاقيات جمركية» بكلمات «اتفاقيات تجارية».

كانوا يتحدثون عن الأموال الطائلة التى أنفقت من أجل الحصول على الفرمان، وفى بعض الأحيان كان يفلت منه ومن والوالى نفسه بعض الكلمات عن عمد بشأن هذه المبالغ لكن فى كل مرة كانت أرقاما مختلفة سواء كانت أقل أم مضاعفة لكننى كنت أعرف شخصيته بخصوص هذه النقطة؛ علمت فيما بعد أن معظم الصناديق التى وصلت من مصر إلى القسطنطينية محملة بالمال عادت إلى مصر وكنت دائما أفكر أن هذه المبالغ التى كانوا يقولون عنها إنها أنفقت لا بد وأن تكون بعيدة تماما عن بلوغ الأرقام التى كان يتهامس بها.

* * *

جلب الفرمان على الوالى قدرا من السعادة ولم يمده بالسبل التى تمكنه من زيادة موارده المالية، الأمر الذى كان مهمًا جدًا بالنسبة له خصوصًا فى ظل وجود قرض الثلاثين مليون جنيه إسترلينى الذى كان قد وقع عقده منذ فترة قصيرة. يبدو أنه كان

يريد فى سبيل تنمية موارده أن يؤسس فى مصر وكالة للتبغ، وكان يفكر فى أنه من أجل تأسيس هذه الوكالة يجب الحصول على موافقة خاصة من القسطنطينية وطبعا كان يريد نيل أو بالأحرى شراء هذه الموافقة.

هذا هو ما أخبرنى به المفتش. كان الثمن الذى يريد دفعه عبارة عن زيادة فى الجزية بمقدار مائتين وخمسين ألف جنيه إسترلينى سنويا، وكان المفتش غير راض عن هذا القرار وكان يعتقد أنها ستكون عبئا يضاف على الخزانة، وطالما لم يحدثنى الوالى فى هذا الأمر فلم تكن هناك أى فرصة للتدخل، لكن من أجل طرح هذا الاقتراح الذى كان الباب العالى سيقبله بسرعة، استشارنى بخصوص الصيغة التى يمكن إعطاؤها للفرمان الجديد.

قدمتُ له اعتراضى وكنتُ أجد أنه ظلم بَيِّنٌ بل ومخالف أيضا للهدف المراد الوصول إليه وهو أن تقوم إدارة متسلطة بفرض منتجات على الشعب وأن يكون على الشعب استهلاكها. كان من الممكن أن تكون على غير ذوق الناس وكنت أجد أن فرض رسوم على دخول التبغ سيعطى نتائج اقتصادية مرضية تماما وتساوى الوكالة وستترك للناس مطلق الحرية لإرضاء أذواقه. عرضت عليه إذن أن يتخلى عن فكرة الوكالة التى كان يريد تأسيسها وأن يقرر رسم الهبة على التبغ.

اعترض الوالى بشدة على فكرتى مسوِّغا ذلك بأننا سنواجه اعتراضات الباب العالى والقوى العظمى وهو أمر لن نتمكن من مجابهته. فقلتُ له: «إذا كانت تلك هى اعتراضاتكم سيدى فإنه هناك سبيل آخر من أجل تفادى العائق، يمكننا أن نخبئ هذا الرسم تحت ستار الهبة». وأضفت قائلاً: «وسآخذ على عاتقى أن أجعله يقبل إذا سمح لى سموه بذلك». فقال لى: «نعم؛ وعند أول اعتراض يصادفك سوف تتراجع وتحرمنى من مورد الدخل هذا». كانت ملاحظة الوالى الموجهة لى غريبة اللهجة إلى حد ما وكانت تنطوى على محاولة للاستفزاز لم أنجرف وراءها ولم أرد عليه ولكننى لفت نظره إلى أنه فى رأيي أن التصريح الذى يريد الحصول عليه سبق وأن حصل عليه من قبل بموجب الفرمان نفسه الذى كان يمنحه كل الحقوق بخصوص هذا الموضوع لكن أن يطالب ويدفع مرة أخرى من أجل الحصول مجددا على حق سبق الحصول عليه فى هذا الفرمان، كان معناه

تحريفه فى شكله ومضمونه بل وأقولها هكذا إلغاءه. كانت ملاحظتى هذه بالنسبة له صدمة تخلى بعدها عن الفكرة.

❋ ❋ ❋

عند عودتنا إلى مصر كان أول قرار اتخذته هو إخطار القناصُل العموميين بأن تعريفة قدرها ستة عشر قرشا قد فرضت على كل رسالة للتبغ تدخل الإسكندرية، مثلها مثل كل بضاعة كانت تمر عليها، بعيدا عن دمياط التى لها القليل من المعاملات التجارية مع الشام. وحيث إن ضريبة الدخولية كانت مفروضة من قبل فقد دخل تحتها التبغ. هذه كانت القرارات التى وبفضل المفاوضات استطاعت الحكومة اتخاذها مع الأجانب، وهذا القرار لو كان اتخذ منذ عدة سنوات كان سيقابل بالرفض المطلق، لكن الآن وفى ظل وجود بعض الاعتراضات فقط تمكنتُ من التغلب عليها، وفى ظرف عدة أسابيع انتهت الاعتراضات نفسها وطبقت الضريبة على التبغ وتم قبولها. كان هذا هو أصل القرار الذى تم تطويره بعد ذلك ليصبح حاليا أحد الجوانب الأساسية لأحد أهم مصادر الدخل المصرى.

كان الوالى سعيداً بالتأكيد راضيا لأن الأمر الذى لم يكن يجرؤ منذ فترة على تخيله أصبح الآن حقيقة: خضع الأوروبيون من ناحية للضريبة المفروضة على التبغ بنفس الرسوم المفروضة على الأهالى، وأعتقد أنه حينذاك فقط قد بدأ يصدق ما قمت بعرضه عليه.

إن الفكرة التى طرحتُها عليه كانت التالية: الامتيازات إذا طبقت فى نصها ومضمونها لا تعفى الأوروبيين إطلاقًا من الرسوم التى يتحملها الأهالى، إن الامتيازات التى طغت على هذه الاتفاقيات هى فقط التى أعفتهم، ولكن تطبيق الإصلاح القضائى سيؤدى بدوره إلى تأسيس المجالس البلدية التى ستمكننا من نيل الحقوق الأخرى من خلال الحقوق المخولة للأهالى، هذه الحقوق التى لم تتمكن الحكومة من فرضها على الأجانب بشكل مباشر أسوة بالأهالى. إن المساواة أمام القانون كان بالقطع سيؤدى إلى المساواة من ناحية الأعباء. منذ البداية كان يجب أن تثير هذه الملاحظات بداخله شيئا من التعاطف تجاه الإصلاح. وبعد تطبيق وقبول الضريبة المفروضة على التبغ من الجميع، وبعد أن ارتاحت نفسيته من ناحيتى راح

يتصور أن القرار الذى أخذناه كان نتيجة المهارة وأن استمرارها سوف يؤدى إلى بلوغ الهدف الاقتصادى الذى يسعى من أجله حتى بدون الإصلاحات. وإذ لم تكن المفاوضات قد وصلت إلى هذه المرحلة المتقدمة كنت سأعتقد فى أنه كان سيجد سبيلا ما إن لم يكن من أجل التخلى عن فكرة الإصلاح تماما، فعلى الأقل إثارة الصعوبات لتأجيل تحقيقها إلى الأبد.

وعلى الرغم من ذلك فإن المصاعب مع القنصليات وبخاصة القنصلية الفرنسية لم تكن قليلة. كانت دائمة الشكوى وكان الرد واحدًا دائما: «اقبلوا الإصلاح وستقوم المحاكم بتقرير من منكم أو منا على حق». كان هذا الرد يفقد القنصل الفرنسى الصواب ويجعله يمضى بالأمور إلى أقصى مداها لدرجة أنه كان ـ أستطيع القول ـ يضعنى أنا شخصيّا هدفًا للهجوم عليه، وكان فى كثير من الأحيان على حق لا لأنه كان يستهدفنى شخصيّا ويجعلنى هدفًا للهجوم ولكن فى الحقيقة؛ لأن الوالى كان هو الهدف ولأن هؤلاء الذين كانوا يتابعون توجيهاته وملاحظاته كانوا يبدءون فى التعامل مع الأجانب وقرارات الاتفاقيات كما لو كنا فى عصر المماليك.

هوجمت القرارات لا علنًا ولا فى شكلها، وإنما فى جوهرها؛ لأنه لم يحدث أى تطوير خصوصا فى تطبيق الهبات والتعريفات التى أصبحت رسومًا ثقيلة ومثيرة للضيق. وبحجة مكتب الصحة وبحجة إصلاح الميناء كان الأوروبيان اللذان على رأس هاتين الخدمتين يقومان بمتابعة وتطبيق قرارات يصدرانها من تلقاء نفسيهما وبحكم مناصبهما وسلطاتهما.

كان ذلك دون الرجوع إلى زملائى لكن بموافقة غير مباشرة من الوالى الذى يبدو أنه كان يجهل الأمر برمته والذى عندما كنت أبدى له ملاحظات بهذا الشأن لا يرد وكأنه يريد أن يقول لى: «ليس أنا هو من فعل هذا».

فى الحقيقة كنتُ أثور وأغضب ضد هذه الطريقة فى التصرف، وكنت قد وصلت يوما إلى درجة من الغضب حتى إننى كنت على وشك أن أحتجز يوما فى الوزارة مدير الجمارك من أجل تسوية معاملاته الضريبية، وحسنًا فعلت بأننى أخبرت الوالى قبل هذه الواقعة بأننا نخاطر بفقد، بين يوم وليلة، حقوق ناضلنا سنوات من أجل الحصول عليها. لم يحرك الوالى ساكنًا خشية أن تزداد حدة

غضبى، وكى يتمكن بعد ذلك من الاستمرار فى تنفيذ أفكاره. كان يعتقد أن كل شىء سيكون مسموحا له إذا قام بمتابعة الإصلاحات.

كان الجلابون وهم تجار السودان[أ] يصلون فى قوافل من الأقاليم وكانت قرية كرداسة بالجيزة هى محطتهم الأخيرة. كان وكلاء القاهرة يذهبون للقائهم بحجة أن الأوروبيين كانوا قد اعتادوا الذهاب أيضا، وكانت دائما تحدث مشاحنات بينهم وبين الجلابة. فقرر الوالى ألا تتم أى معاملات تجارية فى كرداسة قبل وصول مندوب من المالية إلى المكان وأن يتم تسديد كل الحقوق مقدما. وكان هذا يُعَدُّ احتكارًا كاملاً وبطريقة ملتوية. كان القرار يُعَدُّ فعلاً تعديا على كل الإجراءات، وفى الوقت نفسه قام الجمرك بخرق قرارات كان لا بد أن تطبق بكل وضوح.

وذهبت إلى الإسكندرية من أجل التحقيق فى كل هذه المشكلات وتصحيح القرار الذى اتخذ حيال تجارة السودان. قابلت المسيو چاموند (Jamund) السفير الألمانى الذى عرض على ما كنت أردده عن الخطأ الذى يوقعنا فيه طريقة التصرف هذه. كتبتُ للوالى خطابًا شديد اللهجة أشكو فيه تصرفات الجمارك، ولكننى لم أتمكن من الحصول على شىء بخصوص القرار الذى اتُّخذ بشأن تجارة السودان التى كان الوالى يريد احتكارها تحت ستار التنظيم كما لو كانت التجارة التى تتطلب أكبر قدر من الحرية يمكنها أن تذعن لأى تنظيم.

* * *

كنتُ أرى فقط علاجًا واحدًا وهو التطبيق السليم للإصلاح. كان إسماعيل المفتش منذ صدور قانون المقابلة قد فهم أهمية الأمر ولم يكن يكف عن استعجالى. كنتُ قد نجحت فى الحصول على مساندة كل القوى العظمى باستثناء فرنسا، ولم أضيع وقتى فى إجراء مباحثات فى أوروبا وقطعت الطريق أمام كل سوء تفاهم بخصوص اختيار القضاة الأمر الذى كان فى نظرى أساسيًا.

عينتُ ثلاثة قضاة سويسريين كانوا قد قدموا إلى مصر من قبل لكن لأسباب شخصية، غير أنهم رفضوا المهمة المقترحة عليهم. كنت قد اخترت قاضيًا ألمانيا

(أ) كانت أهم بضاعة يجلبونها العبيد والإماء.

بعيداً تماماً عن أى تدخل من حكومته مزودا بموافقة كتابية من وزارة العدل الألمانية وكان قد وصل إلى مصر بالفعل، كذلك قمت باختيار قاض إيطالى للهيئة النيابية ومحام بريطانى شاب كان القنصل البريطانى العام قدمه لى ونال منى وعداً بتعيينه.

قلتُ: إن كل القوى العظمى أعطتنى موافقتها على النتائج التى توصلت إليها اللجنة التى عقدت فى القسطنطينية، وكانت الترتيبات التى قمت بها تتماشى مع القرار الخاص الذى ينص على أن اختيار وتنصيب القضاة سيكون أمراً يخصنا، حيث كان القضاة المعينون يحملون موافقة بالعمل فى خدمة الحكومة المصرية. استمرت فرنسا فقط فى وضع موافقتها رهنًا للشروط المعلنة سلفا، وهى المشاركة فى اختيار القضاة والموافقة على القوانين.

كى أقطع الطريق على هذا الاعتراض الفرنسى، قررت السفر والقيام بجولة فى أوروبا من أجل أن أعين بنفسى القضاة وأعلن القرار الخاص بمسألة اختيار القضاة. كنتُ فى باريس مقتنعاً بأنه فى ظل وجود المساندة الجماعية للقوى العظمى سأتوصل إلى دحر اعتراضات الحكومة الفرنسية.

كنت على وشك الإبحار لكننى كنت متعبا وكانت هذه الرحلة إلى أوروبا تنذر بالمزيد والجديد من المتاعب. كنتُ منهكًا من مباحثات لا تنتهى، كنت مثل المريض الذى يعالج بمياه معدنية لكنه تناول منها جرعات زائدة. أخرت سفرى لمدة أسبوع حتى يتسنى لى تأخيره، متحججا بتسوية مسألة تجارة السودان التى تحدثت عنها.

بسبب هذه الأحداث جاء الوالى إلى الإسكندرية وكان سفرى بعد يومين ولكن عشية سفرى يوم (٢٤ مايو ١٨٧٤) تلقيتُ من أحد ضباط المعسكر إخطاراً من الوالى يبلغنى فيه أنه قرر إعفائى من مناصبى ولكن فى الوقت نفسه يبقى على راتبى. فأجبته فى الحال شاكراً له السماح لى براحة كنتُ أحتاجها بالفعل ورفضتُ قبول الإبقاء على راتبى حيث إن عطاياه لى كانت تغنينى عن الحاجة والاحتياج.

الفصل الواحد والثلاثون

(١٨٧٤ ـ ١٨٧٥)

فى أعقاب إعفاء نوبار باشا من منصبه ـ الحكومة الألمانية تطالب بتوضيحات بخصوص نوايا الخديو إسماعيل حيال الإصلاح ـ نتائج إعفاء نوبار على الإصلاح القضائى ـ شريف باشا يقبل شروط فرنسا؛ هذا القبول يعوق نوبار باشا فيما بعد عن نقل أعمال المحاكم المختلطة إلى القضاة المصريين ـ سفر نوبار باشا إلى ورزبورج (Wurzbourg) ثم إلى جاستن (Gastein) للعلاج حيث يدعوه الإمبراطور الألمانى على العشاء ـ نوبار باشا يعود إلى مصر (١٨٧٤) ويقوم برحلة إلى الصعيد ـ عند عودته إلى القاهرة يصاب بحمى التيفود. ـ بعد شفائه يسترد منصبه وزيرا للخارجية بطلب شخصى من الخديو ـ فى هذه الأثناء يأخذ إجازة قصيرة ليذهب إلى كيسينچن (Kissingen) لاستكمال العلاج ـ نوبار باشا يعود إلى مصر ـ اتفاقية مع إنجلترا من أجل القضاء على السخرة ـ قتل بيكر (Baker) فى السودان ـ تنصيب جوردون (Gordon) حاكمًا على السودان ـ عرض للأوضاع الاقتصادية فى مصر ـ فرض ضريبية تعسفية جديدة تجبر الفلاحين على بيع محصولاتهم حتى قبل بذر البذور من أجل سدادها.



عزلت من منصبى ؛ ماذا حدث؟ لا أعلم . أعرف فقط أنه ما أن انتشر الخبر حتى أحدث دويا لدى الجميع كما لو كان انقلابا . توجه القنصل العام الألمانى إلى الوالى ونبهه إلى أنه بالأمس وبناء على طلب سموه أرسل برقية إلى حكومته يرجوها مساعدتى فى حدود المسموح من أجل التغلب على الصعاب التى تضعها فرنسا أمام موافقتها على الإصلاح ، ثم أعقب ذلك ببرقية أخرى بعد أربعة وعشرين ساعة فقط من البرقية الأولى يخطر فيها حكومته بتنحيتى ، وهو يرى أنه من الواجب أن يسأل سموه عن سبب هذه التنحية ، فإذا كان السبب بعيدا عن مسألة الإصلاح فلن تكون لديه أى ملاحظات يقدمها ، لكن إذا كان يخفى نية التخلى عن فكرة

الإصلاح أو إجراء تعديل ما على نوايا سموه، فإن من واجبه أن يتنبه سموه إلى أن ألمانيا منذ بداية المسألة قد وقفت إلى جانبه، وأنه يعتقد بأنه إذا كان سموه بعد هذه السنوات الطوال من الاتفاق يرى أنه من الواجب إجراء تغيير أو تعديل على الفكرة، فإنه من حق الحكومة الألمانية أن تُخطر لمعرفة وتقييم الأسباب والدوافع سواء للتخلى عن الفكرة أو سواء التعديلات التى يعتقد سموه بوجوب إجرائها.

أكد الوالى للقنصل العام الألمانى أن القرار بعيد تمامًا عن فكرة التخلى عن الإصلاح الذى كان متمسكًا به أكثر من أى وقت مضى، وأنه اتخذ القرار بالتحديد من أجل الإسراع فى تحقيق الإصلاح؛ لأن الاعتراضات التى كان يبديها على الشروط الفرنسية هددت بتأخير بل واستحالة تحقيق الإصلاح. لم تكن لدى القنصل أى ملاحظات ليقدمها؛ لأن الإصلاح الذى يرغب الوالى فى تحقيقه كان بعيدًا عن قرار إعفائى.

ولكن فى الوقت نفسه نشرت صحيفة التايمز وكان أحد مراسليها موجودًا فى الإسكندرية حينذاك مقالا بعد يومين كانت فكرته بالتأكيد مستوحاة من الوالى، اتهم فيه القنصل العام الألمانى بالتدخل فى مسألة لم تكن من اختصاصه. واحتلت التلميحات السيئة مساحة كبيرة من هذا المقال الذى يبدو أنه عرض على الأمير بسمارك الذى أرسل تلغرافا يدعو فيه المسيو دى چاسموند (De Jasmund) للتوجه إلى برلين من أجل تقديم توضيحات. هذا، وقد قدمت التوضيحات وتم فحصها بمنتهى الجدية وبعد أن سوَّغَ المسيو دى چاسموند موقفه بمنتهى البراعة تمت ترقيته إلى منصب أعلى فى وزارة الخارجية ببرلين وحل بدلا منه شخص آخر، وقد أكدوا لى فيما بعد أن الأمير بسمارك احتفظ بانطباع سيئ بعد هذه الحادثة تجاه الوالى الذى كان من الواجب عليه أن يوجه الحديث إليه مباشرة، إذا كان يعتقد أن لديه أى لوم يوجهه إلى القنصل العام لا أن يتوجه إلى الجمهور من خلال الصحافة. وبهذه المناسبة كان الوالى بالتأكيد قد ارتكب خطأ دفع ثمنه كاملا وسوف أعرضه فى وقته ومكانه. وكل خطأ يتم دفع ثمنه عاجلاً أم أجلاً؛ وبتنحيتى ارتكب خطأ آخر دفعت البلاد ثمنه لأنه بخروجى من الخدمة وبناء على أوامره قَبل شريف وجهة نظر الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بموضوع اختيار القضاة، وهو ما يعنى اشتراك الحكومة

الفرنسية فى الاختيارات. هذا وقد استفادت باقى القوى العظمى بالتأكيد من هذه الفرصة بعد أن كانت من قبل قد وافقت مبدئيا على نظام الاختيارات والتعيينات بالشروط التى وضعتها وتم الموافقة عليها فى لجنة القاهرة ثم لجنة القسطنطينية. بهذه الموافقة التى أعطيت لفرنسا اتخذت المحاكم قبل تأسيسها الصبغة بل الشخصية الدولية، وهو الأمر الذى حال فيما بعد دون أن أتمكن من قصر قيام المحاكم بمهامها على المصريين فقط، وهو أيضا الأمر الذى يؤثر الآن فى اللحظة التى أتحدث فيها بشكل مؤسف على هيبة العاملين بها وعلى طريقة عملها.

وأكثر من هذا قامت القنصلية الفرنسية بفحص القوانين وأجبرت على قبول تشريع الرهن العقارى، وهو القانون الذى أدى منذ تأسيس المحاكم إلى عدد كبير من التجاوزات فى حق الأهالى الذين كانوا يجهلون مواده، الأمر الذى أدى بأحد القضاة إلى القول بأن قلبه كان يعتصر وهو يحكم عليهم وهو مضطر لتنفيذ القانون بنصه وبنوده.

لكن بالرغم من هذا، فإن قبول الشروط المعلنة والتى وضعتها الحكومة الفرنسية لم يؤد إلى إعلان موافقتها واستمرت فى رفضها بمختلف الذرائع.

بالتالى فإن قرار استبعادى لم يكن قد تم تسويغه أبدًا. إذا كان الوالى يأمل بهذا التصرف فى التخلى عن الإصلاح فإن مبادرة القنصل الألمانى، أستطيع القول بأنها أجبرته على الاستمرار فى تنفيذها وهو ما فعل كما قلت لكن فى ظل شروط سيئة. أما إذ لم يكن الهدف هو التخلى عن الإصلاح وإذا كان يرى أننى بوجه عام أشكل عقبة أمام كل ما يفكر فيه وكل قرار يحاول اتخاذه خصوصا من أجل محاولة السيطرة على تجارة السودان، فإن تنحيتى أجبرته على التخلى عن القرار الذى كان يستهدفه، والتخلى فى الوقت نفسه عن كل فكرة من أجل التدخل «بطريقته» من أجل إضافة بعض القرارات الخاصة بالجمارك. ارتفعت مؤشرات المطالبات والشكاوى، فوجد الوالى نفسه بعد فترة قصيرة مضغوطا لا يجد أحدًا يحول بينه وبين القناصل.

* * *

بالنسبة لى كنت متعبًا حقا، فلم أعد أسمع بأذنى اليسرى وبدأ الطنين فى الأذن اليمنى أيضًا. أرسلنى طبيبى إلى ورزبورج (Wurzbourg) يوم (١٧ يونيو ١٨٧٤) حتى أستشير الطبيب البروفيسور تروليتش(Troeltsh) الذى قال لى: «لا أريد أن أقول إنكم لن تستردوا السمع الذى فقدتموه فى الأذن اليسرى؛ لأننى رأيت معجزات فى بعض الأحيان، ولكن إذا أردتم الحفاظ على ما تبقى من سمعكم فى الأذن اليمنى فاحرصوا على تجنب العمل المتواصل والمحموم ولا تتركوا أبدًا أحدا من الجراحين يمد يده عليكم». وبناء على هذه النصيحة ذهبت إلى جاستين وبالتأكيد لم أكن لأذكر أيا من هذه الأحداث التى لم تكن تمثل بالنسبة لى أى أهمية لو لم تكن إقامتى فى جاستين قد أنعمت عليَّ بشرف رؤية الإمبراطور الألمانى مرة أخرى وأدون عنه كلمتين أدهشتانى. فبعد عشاء يوم (٥ يولية) الذى شرفنى بدعوتى إليه جلس بعض الوقت معى وسألنى عن أسباب انفصالى عن الوالى، وحيث إننى لم أكن أعرف سببًا محددًا أرجعته إلى مجموعة من الظروف كان من أسبابها: وضع مصر والسلطة المطلقة وغير المحدودة للوالى التى يرجع أساسها إلى خصائص الأرض نفسها، ومن كون مصر بلدا زراعيا، كذلك سلطة القناصل وتجاوزات الأجانب غير القانونية أساسًا والتى كان يتم تسويتها بحجة أنها عادات تُمارس.

أنهيت حديثى بعد أن وضعت أمامه ببساطة العلاج الذى اعتقدت أنه يجب أن يعطى لهذا الموضوع المغلوط والمساعدات التى ساندتنى بها حكومته بكل قوة فى أثناء مفاوضاتى.

استمع لى الإمبراطور، وبعد لحظة بدا لى أنه كان خلالها يفكر قال لى: «منذ متى وأنتم تشغلون منصبكم بالقرب من الوالى؟». فقلت له: «منذ توليه يا سيدى». فقال لى: «وبعد كل هذه السنين استطاع الاستغناء عنك»؟

فى هذه اللحظة دخل عليه بعض من معاونيه ببعض الصور الفوتوغرافية فاتجه ببضعة خطوات نحو النافذة؛ ليفحصها. كانت صورا تسجل محاولة الاعتداء التى وقعت على الأمير بسمارك منذ عدة أيام فى كيسينجن، وبعد لحظات من الفحص قال لنفسه بصوت مسموع: «لكن لم أقم أنا بتصوير نفسى».

لا أعرف إن كان الحضور الذين فى طرف الصالون قد سمعوا هذه الملاحظة

الغريبة لكن المصادفة وحدها أدت إلى وجودى بجواره حيث أدهشنى نبرات صوته التى تدل على التواضع الشديد، واستعادت ذاكرتى صورته وهو يقف فى البهو الكبير للقصر محاطًا بكل حاشيته يهيمن عليها بهامته وشخصيته.

* * *

تم شفائى ولدى عودتى إلى مصر يوم (١٨ديسمبر ١٨٧٤) قمت برحلة نيلية إلى أسوان وهى التى تحدثت عنها من قبل. وبعد إصابتى بحمى التيفود التى نجانى الله منها وبمجرد انتهاء فترة النقاهة، زارنى إسماعيل المفتش لعدة مرات متتالية (فبراير ١٨٧٥) وكان أمرًا غريبًا ومستحيلاً بحكم عاداتنا وتقاليدنا أن يقوم المفتش أو أى موظف رفيع المستوى بزيارة شخص مثلى خارج الخدمة، ولكن من المؤكد أن هذه الزيارات لم تتم إلا بأمر الوالى.

لم أكن فى حاجة إلى أكثر من بضع كلمات من المفتش كى أفهم الهدف من هذه الزيارات فتركت جانبا كل التقاليد وتحدثت مباشرة معه وقلت له: «قل لى هل يريد الوالى إعادتى إلى الخدمة؟». فقال لى: «إذا كانت لديكَ أدنى رغبة».

فقلتُ له: «آه إذن؛ أترك لك عناية أن تقول له بأننى فى خدمته ورهن أمره وسعيد بأننى مازلت قادرا على خدمته، هذا بالإضافة إلى أننى أرى أنه يجب أن أعود للخدمة من أجل الانتهاء من الإصلاح».

نُقلَت الرسالة وسمعت فيما بعد بأنه قد تم إعادتى إلى منصبى السابق يوم (٧ يونية ١٨٧٥) وكان يجب عليَّ استئناف عملى بعد عودتى من كيسينج حيث أراد طبيبى أن أتوجه للعلاج. انتهى علاجى ووصلتُ إلى الإسكندرية يوم (٢٠أغسطس ١٨٧٥) وكان يومًا مشئومًا بالنسبة للوالى الذى كان قد فقد قبلها بعدة ساعات ابنته الشابة وهى عروس جديدة. . مسكينة الأم.

* * *

أول مستند رأيته بمجرد مزاولة عملى فى الوزارة، اتفاقية أبرمت بين شريف باشا والقنصل العام البريطانى بموجبها ستأخذ مصر على عاتقها إلغاء تجارة الرقيق والعبودية. كان انطباعى الأول والوحيد بعد أن قرأت الاتفاقية هو أن مصر فى خطر.

خلال بعثتى الأخيرة للقسطنطينية عام ١٨٧٣ تحدث معى السير هنرى إليوت عن اتفاقية بهذا المعنى من المقرر أن تبرم بين حكومته ومصر. كنت أتحاشى دائمًا هذه المسألة، ولم يكن أبدًا رفضًا متعنتًا ولكن بتقديم أسباب واقعية دائمًا وحقيقية من أجل تجنب هذه الاتفاقية، كان على رأسها أنه كان يجب قبل الشروع فى وضع حد لتجارة الرقيق والعبودية، وضع حد ونظام لتعاملاتنا مع أوروبا ومواجهتها بشكل أكثر حزمًا مما كنا عليه.

حقيقة إنه بعد السلطة الهائلة التى مارسها الوالى فى مصر كان القبول بإلغاء الرق شيئا لم يكن أحد يجرؤ حتى على الهمس به. لكن أوروبا قدمت مدنيتها إلى الشعب فى شكل المبتز والباحث عن الثروات، وهو أمر بطبيعته جعل الناس لا ينظرون إلى التقدم التى كانت أوروبا تعرضه علينا نظرة طيبة، فقد رأى الشعب فى إلغاء الرق عملا يهدف للنيل من الرموز الدينية، لكن التأثير الأوروبى وهذا التقدم الذى يفخرون به كان سببًا فى ظهور الأفكار النبيلة أيضًا التى كنت أنوى إعلاءها عن طريق الإصلاح، وفى تصحيح مسارها؛ لأن هذه المشاعر تجاه الأوروبيين كانت نتيجة للممارسات الخاطئة.

يمكننا القول إنه بعيدًا عن هذه الاعتبارات التى تمس مصر، ألم يكن لدينا السودان حيث كانت السلطة وسط شعب مسالم فى أيدى القبائل العربية والنوبية؟ وبأى عين كان الجلابون (تجار العبيد) سينظرون إلى إلغاء هذه التجارة المشروعة لهم بحكم القانون الذى يسمح لهم بجلب ونقل البضاعة نفسها؟ مرت كل هذه الاعتبارات التى أكتبها على خاطرى بشكل عابر، لكن ما كان يسيطر على هو الخوف من التورط مع حكومة قوية وجها لوجه فى مسألة دقيقة مثل هذه.

قيل لى: إن الحكومة الإنجليزية ستقوم باتخاذ كل التحفظات اللازمة من أجل ضمان تنفيذ الالتزامات التى سنأخذها على عاتقنا وسوف تضع فى حسبانها عامل الوقت، وهو العامل الفعال فى كل شىء، ولكن هل الحكومة الإنجليزية نفسها لم تتعرض لضغط الجمعيات المناهضة للرقيق لتجبرنا بدورها على اتخاذ قرارات متعجلة تكون بمثابة كارثة علينا؟

عندما جاء الوالى إلى القسطنطينية حرصتُ على ألا أحدثه عن المقترحات التى فاتحنى بشأنها السير هنرى لأننى كنتُ أعرف شخصيته واتجاهاته النفسية، لكن فى أثناء وجودى خارج الخدمة تقابل معه الكولونيل ستانتون وتحدث معه حول نفس الموضوع الذى رأى فيه الوالى سبيلاً ليظهر بمظهر الليبرالى فى أعين الشعب البريطانى وقبل بتعجل وأخذ على عاتقه تنفيذ كل الالتزامات التى اقترحت عليه.

وأميل إلى الاعتقاد بأنه لم ير المصاعب التى ورط نفسه فيها؛ وبصفة عامة لو لاحظها لتحاشاها ولكنه فى قرارة نفسه كان يفكر فى عدم الالتزام بتعهداته مع السير هنرى، وهو الأسلوب الذى يتبعه فى كل تعهداته فلم يكن كل شىء بالنسبة له سوى مسألة فهلوة وشطارة.

ولكن هل معنى هذا أن القضاء على تجارة الرقيق لا يجب أن يصبح هدفا علينا العمل على بلوغه؟ من يجرؤ على قول غير هذا؟ ولكن كنت أعتقد أن مصر لم تكن مستقرة بشكل قوى يسمح لها بتبنى هذا الأمر. فهى لم تكن قادرة إلا على التمهيد له. ثم ألم تكن هذه الفكرة هى التى دفعتنى عندما كنت فى لندن إلى اقتراح بعثة بيكر (Baker) وربطت التوقيت المناسب لتحقيقها عندما يتم الانتهاء من الإصلاح؟ لكن رغبة الوالى فى الظهور بمظهر الأمير الليبرالى وإرضاء أمير ويلز ولى عهد بريطانيا جعله لا ينتظر، وحقيقة أن هذا حدث فى الفترة التى كنت فيها بالخدمة.

كان بيكر قد ذهب إلى السودان (مايو ١٨٦٩) بقوة قوامها ألفا رجل وضعت تحت تصرفه فى الخرطوم، لكنه تعالى على النصائح الأمينة التى أعطاها له جعفر باشا حاكمنا حينذاك على السودان، ولأنه لم يكن من الممكن استخدام النيل للتوجه إلى جنوب خط الاستواء بسبب وجود عدة موانع عظيمة، أخذ بيكر على مسئوليته المرور عبر المستنقعات ونحن فى خضم موسم الفيضانات على أمل إمكانية استخدام بعض القنوات الصالحة فقط للملاحة فى أثناء مواسم الفيضان، لكن الرجال أنهكوا من شدة العمل فى جذب القوارب وحمل المؤن.

ترك بيكر حملته وسط المستنقعات فى فبراير ١٨٧٠ وعاد وحده إلى الخرطوم واستأنف مسيرته إلى الأمام مع بداية انحسار الفيضان وعند وصوله إلى منطقة

(Barris) جنوب جوندكرو[أ] وهى الحدود القصوى للممتلكات المصرية، وبسبب نقص المؤن اضطر أيضًا إلى مهاجمة الأهالى من أجل الحصول على المؤن من محصول الذرة حتى يتمكن من إطعام رجاله (إبريل ١٨٧١) وأعتقد بأنه لم يتم إرساله إلى هذه المنطقة من أجل هذا تحديدًا.

مع هذه البداية العدوانية فقدت البعثة تمامًا كل الهدف من ورائها. عمومًا لم يكن بيكر يمتلك المقومات اللازمة لبعثة من هذا النوع، إذ لم يكن يعرف إلا شيئًا واحدا هو القتال والمضى إلى الأمام وكله حماس، أصبح الأمر صراعًا مستمرا بينه وبين القبائل.

انتهى الوقت المحدد لمهمته، لكننى كنتُ أعلق أهمية كبيرة على الهدف المنشود أصلا وهو تجهيز هذه الأقاليم حتى البحيرات لتكون الحدود الطبيعية لمصر، فعرضت على الوالى استكمال ما بدأناه وأن نعهد برئاسة البعثة لجوردون.

كنت قد قابلت جوردون فى القسطنطينية فى أثناء دعوة عشاء فى السفارة البريطانية وتحدثت معه لمدة ساعة على أنه مفوض الحكومة البريطانية فى لجنة الدانوب، فسألنى القائم بأعمال السفارة الألمانية: «هل تعرفون الشخص الذى كنتم تتحدثون إليه طوال هذه المدة؟» فقلتُ: «لا». فقال لى: «إنه جوردون». ـ ولما نظرت إليه نظرات الاستفسار قال: «جوردون الصينى». لكن هذه التسمية أيضًا لم تعن بالنسبة لى شيئا، ولأننى لم أكن أريد أن أبدو جاهلاً قلت «آه» كما لو كنت قد تنبهت إلى أهمية الشخص الذى نتحدث عنه. بعد ذلك عكفت على دراسة الكتب عن الصين والأحداث الأخيرة وتاريخها المعاصر وما مر بها، وقرأتُ أيضًا بعض الصفحات من كتاب المركيز دى بوڤوار (De Beauvoir) الذى زودنى بالمعلومات واتضح لى أن جوردون كان قائد قوات الصين وهو الذى تمكن من إخماد ثورة أهل تاى بنج؛ تحدث معى لمدة ساعة ولم يشر ولو بكلمة واحدة إلى أعماله فى الصين أو حتى إلى الصين نفسها. تواضع نادرًا ما قابلتُ مثله، وقد بدا لى أنه الرجل المناسب والقادر على تنظيم قبائل أعالى النيل وتمهيد هذه البلاد للعمل فيها، وبالتالى إلى

(أ) أطلق عليها بيكر اسم الإسماعيلية.

القضاء على تجارة الرقيق أو لكى يكون تفكيرى مفسراً بشكل أفضل محو هذه التجارة لأنه لم يعد هناك سبب يدعو إلى وجودها.

جاءت اللحظة عام (١٨٧٣) تحدثتُ مع الوالى فقبله خليفة لبيكر، وقبل جوردون بدوره تاركًا الوالى فى دهشة بسبب عدم اهتمامه بالنواحى المادية؛ فبيكر كان يقبض راتبًا مرتفعًا، أما جوردون ويجب أن أذكر ذلك، فقد أصررت على أن يقبل نفس الراتب فرفض. وردَّد قائلاً: «ألفا جنيه تكفيانى راتبا». ولم أتمكن من أن أجعله يقبل شيئًا أكثر من ذلك.

كنت فخوراً باختيارى وطالما كان على جوردون أن يقوم بتنظيم قبائل أعالى النيل الخاضعة لمصر كان على مستوى المهمة الموكلة إليه وحده وسط هذه القبائل المتوحشة استطاع أن يروضهم. كان حقيقة بطلا مسيحيا ولكن على طريقة القديسين فى عهد كرومويل (Cromwell). لا أستطيع وصفه بأفضل من ذلك فى هذه الفترة الأولى من خدمته فى مصر. وسيكون لزامًا علىَّ أن أتحدث عنه وعن السودان كذلك فى أثناء الكوارث والمصائب التى منينا بها والتى لحقت بذاكرتى بالطبع، ولكن بمنتهى الأسى وحزن القلب على الأحداث التى كانت تدبر لمصر، وجلبت علينا كل هذه الكوارث وسوف أقوم بكتابتها ليس بترتيبها الزمنى لكن كما هى حاضرة فى ذهنى وحينما تقع تحت ريشتى. لكن عموما أنا لا أقوم بكتابة نص تاريخى وما لدى لأنقله إليكم بهذا الصدد يحتل بالكاد بضعة أشهر من مساحة الوقت الذى عدت فيه إلى الخدمة، بيد أن فترة ثانية من القطيعة بينى وبين الوالى أجبرتنى على ترك مصر مرة أخرى.

وأنا أتعجل الانتهاء من هذه الذكريات التى بدأت تصير مؤلمة حيث إن تذكرها يصيبنى بالحزن والاكتئاب، وأجد صعوبة جمة فى كتابتها وروايتها بشكل يكون واضحا للآخرين، لكن عملى سيكون قد أدى الغرض منه ونال مكافأته إذا كنت قد استطعت أن أصف تركيبة مصر وطبيعة إدارتها فى ظل إرهاصات نفسية مضطربة تتصرف دون رقيب.

* * *

ليس لدى تعريف أفضل للحياة فى مصر خلال الفترة الزمنية التى تفصل بين عودتى وبين انفصالى الثانى عن الوالى (ديسمبر ١٨٧٥) إلا بوصفها بأنها حلم تجمعت فيه الأحداث الأكثر تشتتا واتحدت بشكل عشوائى وغريب. لا أستطيع التحدث عن المالية وعن الفوضى واللغو الذى كان قد استشرى فى هذه الوزارة. عمومًا كانت فترة قصيرة من الوقت تفصل بيننا وبين الإفلاس. أعرف فقط ـ وأستطيع القول ـ أن الضرائب لم تعد ومنذ فترة سوى اسم وأنه استبدل بها نظام ـ إذا جاز القول ـ الضربات المنتظمة. لا فترة محددة، كل شيء كان يطالب به مقدمًا؛ فالفلاح لم يكن لديه سوى محصوله لسدادها لكن المفتش كان يقوم أحيانا ببعض الحيل سواء عن طريق التودد المباشر أو الاستلطاف الذى كان دائما ما يخفى مخالبه وراءه لينتزع من الشيوخ مبالغ تدر أموالا على الخزانة. وفى المديريات كان المديرون يقومون بمراسلة الأعيان وفى الوقت نفسه إلى شخص يقوم بإقراضهم المال، وكان الأعيان يبيعون محصولهم من القطن الذى لم يزرع بعد والصراف يدفع المال عنهم الذى يعود بعد ذلك على الصراف بنسبة خمسين فى المائة فائدة على القرض، أما القرض نفسه فكان يُورد مباشرة إلى الخزانة.

تمادى المفتش فى مثل هذا النوع من العمليات المالية لأن هذه التجاوزات كانت تبدو فى أعين الوالى نوعًا من الشطارة والمهارة. لكن أتذكر أنه فى يوم من الأيام جاء سكرتير الوالى واسمه خيرى بك وهو چركسى أمين جدًا ومستقيم ليطلعنى على برقية من المفتش الذى كان حينذاك فى طنطا يطالب فيها بحبس «أبو جبل» وهو واحد من القادة الذين اشتركوا فى حرب الشام بسجن القلعة بحجة أنه يرفض دفع الضرائب التى عليه.

فى صباح اليوم التالى كنتُ فى السراى كالمعتاد وكذلك بقية الوزراء، لكننى لمحتُ بعض كبار الموظفين من بينهم شاهين وعبد الله باشا الألبانى وكنّا جميعا مدعوين للتوجه إلى الوالى. بمجرد جلوس الوالى بدأ فى الحديث عن «أبو جبل» بوصفه متمردا يرفض دفع الضرائب، ولا كلمة ولا طلب إيضاح. . صمت تام من الجميع. وهو ما كان يبحث عنه الوالى: موافقة حتى ولو كانت صامتة.

فأخذت بمفردى الكلمة: «لكن ما الأسباب التى جعلت أبو جبل يرفض دفع

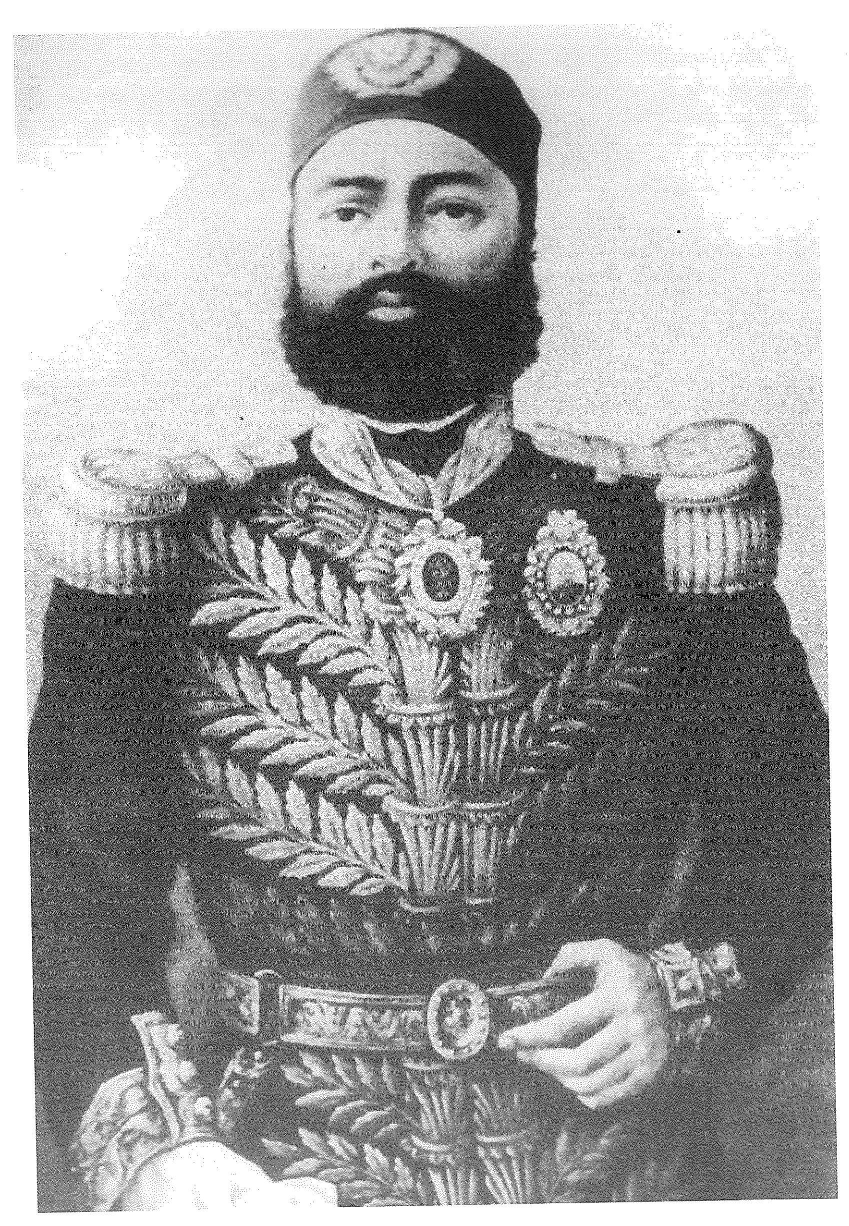
الضرائب التى عليه؟» فقال لى : «يدعى أنه دفعها من قبل» . فقلتُ له : «لكن يبدو لى أنه من السهل التأكد من أقواله بمراجعه دفاتر المحصلين» .

رد علىَّ الوالى و يجب أن أقول بصوت لا يبدو عليه الثقة : «إن واجبه أن يدفع أولا ثم يطالب بالفحص» . فقلتُ له وأنا أتكلم بسرعة : «أطلب من سموكم المعذرة، طالما دخل المال بين أيدى المفتش، ليس فقط (أبو جبل) بل الشيطان نفسه لا يستطيع انتزاعه منه» .

بعد هذه الكلمات ظل زملائى فى حالة سكون وصمت، أعينهم دائمًا تنظر إلى الأرض . وقد لمحتُ عبد الله باشا وهو يختلس النظر لى بنظرات كلها دهشة على جرأتى . بينما الوالى ظل ساكنًا، وانتقل إلى الحديث فى موضوع آخر لكن (أبو جبل) لم يُرسل إلى سجن القلعة .



إبراهيم باشا
(صورة داخل إطار عاجى)



عباس باشا



سعيد باشا



الخديو إسماعيل
(صورة في إطار عاجى)

الفصل الثانى والثلاثون

(١٨٧٥)

الأوضاع الاقتصادية تزداد سوءاً يومًا بعد يوم ـ الخديو والمفتش يطرحان سندات الخزانة بخسارة ٢٠ إلى ٣٠ ٪ رغم أنف بقية الوزراء ـ أفكار الخديو الخاصة بالغزوات ــ غزو دارفور بقيادة تاجر الرقيق زبير ـ الخديو يلحق هذا الإقليم بمصر رغم اعتراضات نوبار ـ الحملة على الحبشة تحت قيادة الكولونيل أرندروب (Arendrupp) بحجة الاستعدادات العسكرية للملك يوحنا ـ نتائج مأساوية لهذه الحملة ـ وفاة منزنجر فى شوا ـ فشل حملة جديدة ضد زنجبار بشكل مؤسف ـ حملة ثانية ضد الحبشة تحت قيادة الأمير حسن تنتهى بكارثة ثانية.

* * *

فى ظل هذه الظروف التى وُضعت فيها البلاد فكر الوالى فى الغزو، والآن وبعد أن أنضجت السنون والأحداث قدرتى على الحكم على الأمور، ألتمس له العذر. لأن كل شىء كان يسير وفقا لأفكاره والمال هو شغله الشاغل وكان يجلبه؛ كانت أوروبا تقرضه، وتحولت وزارة المالية إلى مصنع لسندات الخزانة التى كانوا يبيعونها بخسارة تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٣٠٪. كانت إدارة ممتلكاته الخاصة (الدايرة) تَطرح سندات أخرى تجد مشترين لها بنفس نسبة الخسارة؛ كانت التجاوزات التى تُرتكب تُستغل من أجل دفع فوائد هذه السندات. وقد جازف هو نفسه بسندات الخزانة والسندات الخاصة بأملاكه الشخصية. كان المال يأتى، لم يكن لديه شىء اسمه التمهل، ألم تكن قصاصة ورقة تلون بالحبر الأسود من الممكن أن تصبح سندًا جديدًا للخزانة يدفع بها السند الصادر؟ مَنْ كان ينبهه ولو بملاحظة؟ مَنْ من الموظفين كان من الممكن أن يخطر عليه مثل هذه الفكرة؟ كانت المالية هى صندَوق الكنز المسحور، هو والمفتش فقط لديهما حق الدخول

إليه. وأعتقد أننى بذلك أكون قد أوضحت عندما قلت بأننى ألتمس له العذر فى تفكيره بالغزو.

حصل من الباب العالى على حق إدارة جمرك زيلع، مقابل مبلغ سنوى قدره خمسة عشر ألف جنيه إسترليني. وبعد أن أصبح مديراً عامّا معينًا صار بالطبع المدير والحاكم، كانت الموانئ الرئيسية الأربعة المطلة على البحر الأحمر فى حوزة مصر، السويس بوصفها جزءا من مصر التى أعطيت ولايتها بالوراثة لأسرته، سواكن ومصوع وزيلع التى حصل عليها من الباب العالى بصفته المدير العام عليها؛ أصبح إذن ساحل البحر الأحمر تابعا لمصر وهو من حقها فعلاً.

لكن حيث إنه كان يخصنا، فلا بد من أن نأخذ احتياطاتنا من أجل الدفاع عنه لأن إيطاليا وفرنسا كانتا تحاولان الحصول على هذه الحقوق. ولكن من أجل الدفاع عن هذه السواحل، كان يجب إقامة الحصون، ألم تكن عدن محصنه؟ ألم نكن نحن أيضا قوة عظمى؟

دخلت يومًا إلى قصر الحكم، وبينما كنتُ أنتظر فى البهو الكبير لقصر عابدين رأيتُ الوالى واقفا فى جانب والجنرال ستون وضابط آخر على الجانب الآخر كانا ينحنيان على منضدة طويلة حيثُ وضعت خريطة كبيرة للبحر الأحمر. وهما يفحصان المواقع التى تحتاج إلى التحصين والتقوية.

وعندما رآنى الوالى أدخل صاح قائلا فى فرحة وهو يسند ذراعه على المنضدة رافعا رأسه: «فلنر ماذا سيقول الرجل ذو الرأى الحكيم؟» فسألته: «ما الأمر يا سيدى؟».

قال: «أن نقوم بتحصين زيلع وتاجوره ونقطة أخرى لا أستطيع أن أتذكرها.

أضاف الجنرال ستون قائلاً: «إن هذه النقاط الثلاث تُمثل مثلثًا محكمًا». فقلت لنفسى: حسنا، بما أن لومبارديا قد حصلت على مربعها، فإن مصر لا يجب عليها أن تتخلف عن المطالبة بمثلثها. قال لى الوالى وهو منصب على الخريطة وما زال ينظر إليّ: «آه! إذن ماذا تقول حكمتكم؟».

فأجبت قائلاً بنفس النبرة التى كان يحدثنى بها: «حكمتى تقول إن التحصينات

ستكون بمثابة الأعشاش التى تجذب الدبابير، وفى حالتنا أعتقد أن هذه الدبابير من الممكن أن تكون سترات حمراء أكثر مما لدينا بالفعل، وإذا لم أكن مخطئًا ستكون مع هذه الأزياء الحمراء اتفاقية للقضاء على تجارة الرقيق».

نظر إلىَّ بعين كلها تساؤل ودهشة كما لو كان يتعجب من ماهية العلاقة التى تربط بين فكرته بتحصين هذه النقاط والاتفاقية الخاصة بتجارة الرقيق. فأكملتُ أقول: «أعتقد يا سيدى أن التجارة منعدمة فى تاجوره وتقريبا كذلك فى زيلع وأن هذين الميناءين يعيشان تقريبًا على قوافل العبيد التى تمر عليهما».

قال لى الوالى: «نعم» فقلتُ له: «هل ستتركون هؤلاء العبيد ينزلون إلى الشاطئ؟ ستجدون أمامكم اتفاقية تجارة الرقيق والإنجليز، وإذا قمتم بمنع هذه التجارة ستشب حرب لن تنقطع بينكم وبين هذه القبائل المتوحشة التى ستحرمونها من موارد رزقها».

قال لى الوالى وكأنه خطرت فجأة على باله فكرة: «لا سنأخذ العبيد لنرسلهم إلى مصر كى نربيهم فى مدارسنا». فسألته: «كم سيبلغ عدد هؤلاء العبيد سنويًا؟». ردَّ الوالى قائلاً: «عشرة آلاف».

فقلت له: «عشرة آلاف! (كل شيء كان يأخذ عنده شكلاً مبالغا فيه) آه إذن فى هذه الحالة وخلال العشرين عامًا القادمة تكون يا سيدى قد غيرت خريطة مصر السكانية، فتجرى فى العروق بالدلتا والصعيد كثير من الدماء الزنجية ونكسب بهذا التغير جنودًا أشداء، ويمكننا كذلك أن نتفاخر بأننا نمتلك الشعب الأكثر استنارة لأنه سيكون كله تقريبًا من خريجى المدارس!».

أى رد آخر يمكننى أن أعطيه؟ أى لهجة أخرى يُمكننى أن أتحدث بها؟ على أى حال، فلم أسمع بعد ذلك أى حديث عن التحصينات ولا المثلثات؛ ولكن هل كان هذا يعنى أن الوالى تخلى عن الفكرة؟ لا أعتقد، لكن كان يرد على خاطره دائمًا أفكار من هذا القبيل، ومن ناحية أخرى كانت هذه هى شخصيته.

وفجأة ودون أى مقدمات علمتُ منه أن الزبير كان قد احتل دارفور؛ وسواء لأنه كان يعتقد بأنه لن يستطيع الحفاظ على البلاد بما لديه من قوات هناك أم لأى أسباب أخرى فكر أن يلحقها لتصبح ضمن أقاليم مصر ومع بقائه بالطبع الحاكم

الفعلى عليها، وقد أجرى بهذا الشأن مباحثات مع حاكم عام السودان وأصدر الوالى أوامره؛ فتوجه الحاكم العام بقواته إلى دارفور وأصبحت البلد كلها خاضعة لمصر.

* * *

كل هذا لم يحدث بالتأكيد فى يوم وليلة لكن السودان مثلها مثل المالية والاقتصاد كنا نجلس فى جهل كامل بما يحدث من شئون السودان. عمومًا مَنْ كان يهتم؟ دارفور؟ مَنْ كان يعرف ما دارفور؛ الوالى نفسه هل كان لديه فكرة؟ بالتأكيد لا. كان يعرف أنها بلد تفصلها عن كردفان منطقة صحراوية وأنها مملكة ولذلك يجب أن تكون غنية ويجب الحصول عليها ولابد أن تكون مصدرًا للثروات له. هكذا كان يجب أن تكون وهكذا كان الوالى يصورها لنفسه.

أعتقد بأننى كنتُ الوحيد من بين المحيطين به الذى كانت لديه فكرة عن هذه المنطقة لأننى فى الماضى قرأتُ يوميات رحلة أعجبتنى قام بها الشيخ محمد التونسى الذى عاش لفترة فى دارفور ووساى (Wasay) كان الكتاب فى حوزتى وأعطيته للوالى وقلت له: «سترون يا سيدى أن البلاد ليست غنية والأرض مملحة قليلة الإنتاج ويتم الحصول على المياه فيها عن طريق حفر الآبار على عمق خمسة وسبعين قدما». فرد الوالى: «مصاريف لن تكون لدينا أى منها، لكنك لا تعرف الجيش الذى يقوده زبير. إن هؤلاء الرجال ليس لديهم أى احتياجات يتغذون على أول شيء يصادفهم: جراد، ضفادع أى شيء».

فقلتُ له: «حسنًا يا سيدى، لكن ما الذى يمكن أن تدره هذه البلاد على مصر؟ أليس من الأفضل أن توفروا مواردكم من أجل الأقاليم الغنية والخصبة جدًا فى التاكا وسنار وهى الأقاليم التى إذا تم إدارتها بشكل سلمى تصبح مورد ثروة لنا؟». فقال لى: «إن وفرة الموارد والثروات لا ضرر منها؛ هل يمكننا أن نحصى عدد سكان دارفور بأقل من خمسة ملايين نسمة؟ إذا فرضنا على كل شخص أن يدفع عن نفسه وعن شخص آخر عشرة فرنكات على الرأس ـ وهو أمر طبيعى ـ سيكون لدينا عائد سنوى يقدر بحوالى مليونى جنيه، هل هذا أمر سيئ؟».

ماذا يمكننى أن أرد به على مثل هذه المقترحات المقدمة بكل جدية وعن

اقتناع؟ عمومًا ما كانت فائدة تقديم الملاحظات؟ بالنسبة له دارفور كان بها خمسة ملايين ساكن سيدفعون عشرة فرنكات عن الرأس يعنى مليونى جنيه إسترليني، وأى كلام غير هذا كان سيُعَدُّ بالنسبة له بمثابة، كما يقول المثل التركى، «مَنْ يوقف المياه الجارية».

لم يتحدث مع أحد عن دارفور كما قلتُ؛ أما بخصوص الحبشة وعلى عكس المعتاد عندما يفكر فى القيام بغزو أو حملة وجد نفسه مضطرا للحديث معى قائلاً: «إن الملك يوحنا يقوم باستعدادات وهدفه مصوع». ولكى يبرهن على ذلك أطلعنى على أنباء البرقيات التى أرسلها له حاكم مصوع ثم قال: «إن الوضع يدعو للقلق وسيكون من الأفضل إرسال بعض القوات لحماية مصوع من هذه الهجمات». لكن حقيقة الأمر كان أنه قرر غزو الحبشة أو على الأقل احتلال جزء منها، ولم يتحدث عن هذا مع أحد وتخيل أنه أمر لم يكن ليخطر على بال أحد.

فقد تعود دائمًا على أن يوافقه الناس عندما يتحدث معهم، حتى لو لم يصدقوا ما يقول كانوا يسارعون ويتصنعون تصديقه أو يتصرفون كما لو لم يفهموا سوى ما يريد قوله. كانوا أناسا يعملون فعلاً ضدى أحيانًا وكنت دائما لا أبالى وأترك هذه الكلمات والأقاويل جانبًا ولكنها كانت تتردد دائمًا فى نفسه. قلتُ له: «لم تجرؤ أى قوة عظمى على مهاجمة الحبشة حتى إن البرتغاليين الذين حصلوا على حق استكشافها، سرعان ما تخلوا عن هذه الفكرة، بل واكتفى الأتراك باحتلال بعض النقاط على السواحل؛ أما بالنسبة للبريطانيين؛ يعرف سيدى أنهم مجبرون على وضع شرفهم نصب أعينهم وبعد أن قاموا مجبرين بحملة على الحبشة أقسموا على الخروج منها بأسرع ما يمكن».

لم يرد الوالى ومضى فى تنفيذ ما يفكر فيه، ولكنه يتحدث معى دائما عن استعدادات الملك يوحنا، وعن ضرورة وضع مصوع فى مأمن من أى هجوم.

* * *

فى صباح أحد أيام شهر أكتوبر (١٨٧٥) وبعد أن أخذنى جانبًا وبنبرة جادة قال لى: «ليس هناك أى وقت للاحتمالات؛ الملك يوحنا يتقدم ويتجه نحو مصوع،

سيقوم أولاً باحتلال الإرسالية الكاثوليكية ثم يتجه إلى الساحل. هذا هو ما يقال وهذا هو التلغراف ليس هناك وقت للتردد».

صدقت فى حينه أمر التلغراف، لكن الآن يجب أن أعترف بأننى لا أصدق، بالتأكيد كانت البرقيات مزيفة. أمرنى بأن أقول للقناصل فى أثناء مباحثاته معهم إنه قرر القيام بحماية الإرسالية الكاثوليكية فى الحبشة. كنتُ أطيع أوامره لكن كنتُ أصر دائمًا على الاعتراض وأُطالبه بالتراجع عن الفكرة. هل كانت لدينا القوة والقدرة للدفاع عن الإرسالية؟ وما دخلنا فى مسألة كانت ستجلب علينا بالتأكيد تعقيدات لا قبل لنا بها؟

كان الوالى قد اتخذ القرار واستعدت الفصائل المكلفة بالسفر، وعلمت منه أن قيادة الحملة أسندت إلى أحد الضباط الأوروبيين هو الكولونيل أرندروب ولكن لا لأننى أقر بتفوق ما للضباط الأوروبيين على بعض من ضباطنا السابقين رفقاء إبراهيم لكن لأن وجود أحد منا على رأس هذه القوات كان سيكون معناه أن تنفذ وبدون مناقشة وبطريقة عمياء كل أوامر الوالى. كنتُ آمل أن يقوم الأوروبى باستخدام عقله فى الحكم على الأمور. ثم وصلنى تصريح آخر من سموه يفيد بأن القائد العام ما إن يصل إلى مصوع سيقوم بالتحقق من صحة ما أشيع عن مسألة التسلح واستعدادات الملك يوحنا وسيقوم بتدبير اللازم فى ظل هذه الظروف للتصرف سواء بالتقدم والمبادرة بالهجوم على الملك يوحنا أم البقاء فى حالة الدفاع عن النفس. ووافق سموه على أن أضيف إلى الأوامر التى أعطيها كتابة للكولونيل أرندروب أن يذكر بشكل واضح وصريح أنه إذا كانت الأخبار عن استعدادات الملك غير صحيحة فإنه سيكون على أرندروب البقاء وعدم التحرك من مصوع بل وإعادة جزء من القوات التى تتكون منها الحملة.

تحدثتُ مرات عدة مع الكولونيل ولم أخفه سرّا أننى لم أصدق إلا بنسبة خمسين فى المائة مما وصل فى البرقيات القادمة، وأصررتُ على أنه من الضرورى لنا أن نتأكد بشكل تام من الوضع وألا يتحرك من مصوع ولا يتقدم خطوة واحدة إلى الأمام دون أن يقوم بمراجعة صحة المعلومات الواردة والشائعات التى تتردد. وبعد عدة محادثات أخرى مع الوالى سافر أرندروب بالحملة.

علمنا أنه ما أن وصل إلى مصوع حتى تحرك صوب إقليم الحماسين فى المنطقة الغربية القريبة من الحبشة، وفى الوقت نفسه علمت أن منزنچر حاكمنا على بلدة البوغوس[أ] كان قد أبحر إلى مصوع لكن ليس بصحبة جيش وإنما فقط حراسة خاصة، وهو فى طريقة إلى تاجورة حيث كان يجب عليه مهاجمة الأحباش فى شوا ليحول الأنظار عن غزو أرندروب.

قلت لنفسى إن تقدم أرندروب معناه أن هناك فعلا خطرا حقيقيا من الهجوم علينا وأنه فكر فى أن الهجوم هو أفضل وسيلة للدفاع، لكن فى الوقت نفسه حتى لو كانت الأخبار صحيحة وحقيقية فلم يكن فى وسعى سوى أن أشفق على قرار أرندروب.

لكن بعد عدة أيام وصل خطاب من أرندروب إلى الجنرال ستون الذى أبلغه للوالى فى حضور شريف واثنين أو ثلاثة آخرين من الشخصيات، ولم يحدثنى أحد عن محتواه، ولكن علمتُ أن الخطاب بدأ هكذا: إذا كانت الأوامر التى لديَّ تحتم عليَّ التمسك بالتعليمات الشفهية والمكتوبة التى أعطاها لى نوبار باشا فإننى لم أكن لأتحرك من مصوع وكنتُ سأُعيد جزءاً من قواتى إلى القاهرة لكن بعد أن وضعتُ نصب عينى مباحثاتى مع الوالى وتمسكًا بنص وروح تعليماته الشفوية اعتقدتُ بوجوب الامتثال لها وسوف أقوم فى ظرف عدة أيام باجتياح الحماسين. وبالفعل اجتاحه وتقدم فيه بشكل رائع لدرجة أن الجيش الحبشى بأكمله قام بمحاصرته فى عمق الوادى، لكنه لم يعد لا هو ولا أى من رجال حملته وانتهت الحملة بعد أن أبيد الجميع.

كانت ردود الأفعال عميقة وبعد عدة أيام وصلت الأخبار عن منزنچر الذى كان عليه بما لديه من حرس شخصى أن يقوم بعملية التمويه من خلال شوا أنه وفى أثناء مروره عبر الأراضى التى تفصل بين تاجوره والحبشة وقع فى كمين نصبته له القبائل المتوحشة التى كان يجب عليه أن يخضعها ويحكمها باسم مصر راح ضحيتها هو وزوجته وكل من معه.

* * *

(أ) هى إقليم وعاصمته كيرن.

فى أثناء وقوع هذه المآسى على الجانب الحبشى توالت الأخطاء دون توقف ـ حدثت مأساة أخرى ـ (لكن هل يمكن أن يكون هذا هو التعبير الصحيح من أجل وصف حدث مضحك بل وتافه وقع على ساحل زنجبار؟).

ففى الوقت الذى أرسل الوالى أرندروب وثلاثة آلاف رجل إلى مصيرهم المحتوم، كلف الوالى قائد بضع السفن التى نمتلكها فى البحر الأحمر أن يقوم بغزو ـ أو ليكون الكلام أكثر دقة ـ أن يقوم باحتلال الأراضى الواقعة شمال وجنوب نهر چويا على رغم أن هذه الأراضى كانت تقريبا تحت السيطرة الفعلية لسلطان زنجبار. كان هذا ما قاله لى يومًا وهو يُخبرنى عن موارد هذه البلاد أو بالأصح يخبرنى عن ثرواتها. وأخبرنى بأنه حصل على هذه المعلومات عن طريق حاشية السلطان العثمانى خلال استضافته فى القاهرة ومن السيد برغش بعد عودته وخلال زيارته للملكة فيكتوريا.

قال لى الوالى وهو يُحدثنى عن سيد برغش: «إنه سيساعدنا فى هذه الحملة السهلة وسنقوم بتوسيع حدود مصر». كم من القصور بناها فى إسبانيا بسبب أقوال شخص خان سيده وبالطبع قبض ثمن خيانته مقدمًا.

قلتُ للوالى فى يوم على سبيل المزاح: «لكن هل تعرفون أن هذا العمل يُعدّ قرصنة؟». فنظر إلىَّ نظرة كلها خُبث وابتسم وبعد مدة قصيرة من هذا الحديث أطلعنى الوالى على أكياس وحقائب بها أرطال من الرمال لها بريق وشكل الذهب وقال لى: «إنها رمال تحتوى كلها على الذهب من نهر چويا أرسلها لى توا قائد أسطولنا».

لم يكن من الضرورى لى أن أفحص العينات المرسلة كى أتبين أنها عبارة عن نوع من الرمال البراقة؛ فقلت له: «سيدى لا لأننى أمتلك أى فكرة أو معلومة عن الجيولوجية لأن أسس هذا العلم تنقصنى، لكننى رأيت هذا النوع من التراب الذى له نفس بريق وشكل الذهب حول المنزل الذى أملكه على ضفاف البحر الأسود بالقرب من سهل (Inada). لكن قولى هذا لم يقنعه وتم فحص الرمال وكانت فعلا رمالا براقة لكنهم اعتقدوا بأنها تحتوى على الذهب.

لو توقفت خيبة الأمل عند هذا الحد لكان الأمر هينًا، لكن أسطولنا واجه نقصًا

فى الفحم والمال من دون أن تكون هناك سبل للتزود بهما، فواصل قائد الأسطول السير إلى زنجبار مستخدمًا الأشرعة، وعاد إلينا من هناك وفى يده خطاب مرسل من ملك زنجبار إلى الوالى يقول فيه إنه كان له شرف تزويد الأسطول الذى بعثه سموه من أجل اجتياح بلاده بالفحم وإعادته إليه. بالطبع لم يتحدث الوالى عن هذا الخطاب وعلمت به وبمحتواه عن طريق زلة لسان، لذا فلا أستطيع أن أقول إذا كان السلطان قد طالب بثمن الفحم الذى زودنا به. لا أعتقد أنه فعل، وغلف الصمت هذه الحملة التى فى نهاية الأمر تم تسويغها على أنها مجرد مهمة استكشافية.

لكن إذا كان الصمت سهلا بخصوص زنجبار فإنه لم يكن هكذا بالنسبة للحبشة حيث أبيد جيشنا وأُهين العلم المصرى. كان الكل يصرخ مطالبًا بالانتقام، وبدا لى أن الوالى مشحون بمشاعر غضب مكبوتة. سريعًا يعقد مجلس الحرب لتجهيز حملة ثانية، لكن هذه المرة حملة جادة. كان مجلس الحرب كما هو معروف مؤلفا منى ومن شريف والمفتش ثلاثة لا يفقهون شيئًا فى أمور الحرب، أما القائد العام ستون فلم يكن يعرف عن الحبشة إلا ما يمكن أن يُعرف عنها من خلال دراسة الأطلس الذى يستخدم فى المدارس. جمع عشرة آلاف رجل، حسنًا، وكذا عدد من الجمال إنها أمور سهلة، ثم برقية إلى مصوع لتجميع العدد المطلوب لكن على أرض الواقع كان ربع العدد المطلوب هو المتاح فى كل هذه الأنحاء.

وكما هو معروف وباعتراف الوالى شخصيًا أنه لم يكن يفهم أمرا إلا بعد أن أقوم بشرحه له ولم يكن من الصعب علىَّ شرح الخطة المقترحة بعد أن قمتُ باستخدام بعض الكلمات الفنية مثل؛ تجميع الجمال؛ السير نحو الحماسين؛ احتلالها؛ التحصن وعدم الاندفاع وراء حيل الملك يوحنا الذى سيقوم بالتأكيد بعمل كل ما فى وسعه من أجل استدراجنا للتقدم بقدر ما نستطيع فى هذه البلاد وكل هذا عليه أن يتم فى حالة عثورنا على الحماسين وهى خالية من قوات الملك يوحنا، أما إذ كان الملك يوحنا يريد محاربتنا على هذه الأرض فلنهزمه ونفرق جيشه، وعلينا ألا نقوم بملاحقة فلوله الهاربة خارج حدود منطقة الحماسين وأن نقوم بالتحصن هناك. كل هذا كان بسيطا وبدا لى أن بوم (Boum) وجنرالات الدوقة الكبيرة أصدقاءه لن يكون بإمكانهم توليف خطة أبسط من ذلك.

طالب الأمير حسن بأن يكون ضمن هذه الحملة ولم يكن من المستطاع سوى أن يكون القائد، أبديتُ بعض الملاحظات على النتائج الخطيرة التى من الممكن أن تعود علينا فى حالة وقوع أى حادثة أو مكروه للأمير حسن بالرغم من صعوبة توقع مثل هذا. وصمدتُ أمام قرار الوالى الذى قرر أن يخص ابنه بالفخر الذى سيسجل له بعد أن يعود بالنصر لمصر. لكن قبل ذهاب الأمير عُقد مجلس أخير حضره كل من كانوا فى القصر لتحديد يوم الرحيل؛ هو كل ما كان على المجلس مناقشته، بيد أن كلاًّ منهم كان يفكر فى حاله، المفتش كيف سيواجهه أقساط السندات المطروحة، شريف لا شىء لديه ليفكر فيه وأنا مهموم.

قلتُ للوالى: «يا سيدى إن رأيى سأقوله لكم، إنكم قررتم إرسال حملة؛ حسنًا جدًّا لكم هذا الأمر أرسلوها لكن أعطوا أوامركم ألا ندخل الحماسين وأن نتوقف فى منتصف الطريق وهناك نقوم بإطلاق مكثف لنيران المدفعية لتدك مصوع وفى الوقت نفسه نقوم بصناعة صليب كبير فتدخل القوات المنتصرة إلى مصوع وتقدم الصليب كنصب تذكارى يقام على أنقاض كاتدرائية أكسوم (Axum) التى ستكون قواتنا قد دمرتها عن آخرها فى أثناء القذف. صدقنى يا سيدى إن الرأى الذى أقدمه هو الصواب».

بالطبع لم يسمع ورحلت القوات من مصر وسجلت كارثة جديدة، لكن فى الفترة التى وصلت فيها أنباء هذه الكارثة إلى القاهرة لم أكن فى الخدمة. كانت الأحداث التى سأقصها عليكم قد أدت إلى استقالتى وحدثت قطيعة ثانية بينى وبين الوالى.

الفصل الثالث والثلاثون

(١٨٧٥)

رحلة ولى عهد بريطانيا أمير ويلز إلى مصر ـ الخديو يطلب من أمير ويلز رجل اقتصاد إنجليزيا من أجل وزارة المالية ـ وضع اقتصادى حرج جدّا ـ يتحدثون عن الإفلاس ـ نوبار باشا يرفض الفكرة لأنها تثير الإحساس بالمهانة ويرجو الوالى تحاشى الأمر ـ بيع حصص المساهمين فى قناة السويس لبنك الكريدى فونسيه ـ بيع أسهم الخديو فى القناة للحكومة البريطانية.

* * *

كنتُ قد تحدثتُ بشكل عام عن الحالة التى كانت عليها ماليتنا، وأتذكر أنه فى أحد الأيام أخطرونا أن أمير ويلز سيقوم بزيارة إلى مصر وهو فى طريقه إلى الهند، وقال لى الوالى إنه يجب الاستفادة من مروره لنخبره بنوايانا فى إلحاق رجل إنجليزى له سمعة فى الشئون المالية ليعمل بخدمتنا. لم أفهم فى البداية الهدف من وراء فكرة الوالى؛ لكنى فرحت فى الوقت نفسه معتقدا بأنه شعر من تلقاء نفسه بضرورة السيطرة على نفسه وأن يتغير، لكن قلت لنفسى: لماذا يريد الحديث مع أمير ويلز فى هذا الشأن أو بالأصح إلى الحكومة البريطانية؟ إذا كان الوالى يستشعر ضرورة وجود رجل مالية أو اقتصاد قادر على نصحه، فإن لدينا العدد الكافى من الشخصيات العامة التى يمكنها أن ترشدنا إلى الاختيار الصحيح من دون الحاجة إلى اللجوء للحكومة البريطانية. تحدث معى المفتش حول هذا الموضوع، ويبدو أنه كان ثمة تفاهم مسبق بينه وبين الوالى ولكى يتحدث معى بشكل مختصر عن الموضوع كما لو كان يخشى أن يتحدث معى فى الأمر، سرب لى سريعا هذه الكلمات فقال لى: «لا تعارضه. . إن هذا الأمر هو السبيل الوحيد المتبقى أمامنا».

جاء الأمير (نهاية أكتوبر ١٨٧٥) وتم استقباله على نحو يليق تماما بأمير وعلى حسب ذوقه، ولم يدخر أحد وسعا من أجل إرضاء رغباته بل وأقلها، وقد حرص الوالى بنفسه على ذلك هو ومستشاره فى مثل هذه الأمور طبيب الأسنان السابق لمحمد على الذى رقى منذ عده سنوات ليصبح المسئول عن المسارح.

كان يجب أن أتحدث مع السير بارتل فرير (Bartle Frere) المرافق لحاشية الأمير بخصوص رغبة الوالى على سبيل طلب النصيحة منه، لكن إسماعيل نهانى عن ذلك، فمنذ الليلة الأولى تحدث هو بنفسه مع السير بارتل. كنت أراهما يتحدثان لكننى لم أشك أبدا فى طبيعة الموضوع الذى يتحدثان عنه، وعلمت بالأمر من السير بارتل نفسه الذى أخبرنى برغبة الوالى بخصوص الحصول على موظف بريطانى لوزارة المالية.

وقال لى: «إن سموه حدد لى بدقة طبيعة الرجل الذى يريده؛ إنه أحد من هؤلاء الرجال الذين نرسلهم إلى المستعمرات وزيرا للمالية».

أصبت بالذهول التام؛ طوال فترة إقامة أمير ويلز، لم يتحدث الوالى معى عن الأمر إطلاقا حتى إننى اعتقدت أن الأمر أصبح كغيره أمرا منسيا ولكن بعد عدة أيام من رحيل الأمير قال لى سموه إن الكولونيل ستانتون يعتقد أنه لن يتمكن من الكتابة إلى حكومته بخصوص الموظف الذى تحدث عنه مع السير بارتل فرير ما لم يكن لديه خطاب رسمى موجه إليه بهذا الشأن: وأمرنى بصياغة الخطاب.

فقلت له: «لكن سيدى ماذا أكتب؟ ماذا أطلب؟». فقال لى باكتئاب وضيق: «اكتب ما تريد».

أوضح رفض ستانتون إبلاغ طلب الوالى دون خطاب رسمى منه أبعاد خطورة هذا الطلب. ولم أستطع أن أسمح له بأن يجد لنفسه المسوغات بخصوص هذا الموضوع لأن طلبه بالفعل كان يعنى طلبا رسميا لوزير مالية بريطانى لأنه مهما كان المنصب أو اللقب الذى سيعطى لهذا الموظف هل كان سيعفيه من كونه الوزير الحقيقى؟ عندما تحدث الوالى مع السير بارتل فرير ربما كان يفكر فى السعى لدى الحكومة الإنجليزية لتعيين محاسب، وكان يعتقد أن هذا الرجل المرسل من قبل الحكومة الإنجليزية سيكون بمثابة ستار له. لكن شرط الكولونيل ستانتون بضرورة

وجود خطاب رسمى يبدو أنه أصابه بالقلق . على أى حال يبدو أن ظنه قد خاب عقب هذا الطلب . كان المفتش يرى الأمر بشكل أفضل وأصح حين كان يقول : إنه بعدم معارضة الوالى سيكون الموظف الإنجليزى هو أصلح شخص والوسيلة الأكثر فاعلية لوقف واحتواء الوالى . على أى حال كتبت الخطاب وحددت الشخص المطلوب بوصفه خبيراً فى علوم الاقتصاد مع الحرص التام على عدم ذكر كلمة موظف بشكل نهائى . باختصار كان الطلب عبارة عن رجل للاقتصاد يكون علينا نحن توظيفه وأطالب أنا به . لم تكن من عادتى أبدا أن أعرض على الوالى البرقيات التى أكتبها أيّا كانت طبيعتها لكنى عرضت هذه عليه ؛ استمع إليها فى صمت ولم يبد أى اعتراض ولا أى ملاحظة فقلتُ له : «هل يجب علينا إرساله؟» . قال مكتئبًا : «نعم» . وبعد عدة أيام من إرسال خطاب ستانتون رأيتُ بوضوح مصير الوالى .

* * *

وبالفعل فقد سرت الشائعات فى المدينة بأن الخزانة لم تكن قادرة على مواجهة أقساط السندات المتداولة وأننا على وشك التوقف عن السداد . . وتحدث معى صديق حميم للمفتش طويلا عن هذا الأمر لم أفهم فى أثناء حديثه معى من كلامه سوى شيء واحد : كنا فى مأزق تام . لكن بعد هذه المحادثة وبعد أن هدأت نفسى توصلت إلى تقييم الأحداث وفهمت أن مهمة هذا الصديق الحميم المرسل إلى كانت من أجل دفعى نحو اتخاذ قرار توقيع إعلان الإفلاس بنفسى .

وما أن انصرف الرسول المرسل إلى بهذا التكليف حتى هرولت إلى القصر وكان هذا صباح (يوم ١٤ نوفمبر ١٨٧٥) وبرغم كثير من السنين التى تفصلنى عن هذه الحقبة فإن كل شيء حاضر فى ذهنى للآن . كانت الساعة حوالى العاشرة صباحا عندما رأيت سموه فقلت له : «سيدى إن هناك أقاويل فى كل مكان أننا على وشك الإفلاس وأن المفتش لا يستطيع مواجهة أقساط سنداته» . فأجابنى الوالى بكل هدوء كما لو كنا نتحدث عن نزهة أو عن تجميل الأزبكية : «لا أعرف» . فقلت بعلامة تعجب : «كيف يا سيدى لا تعرف»؟! ورجوت سموه ألا يتحدث على هذا النحو ؛ لأن الناس لن يتوانوا عن الحديث والقول بأن سموه إما لم يكن يدرى بما يحدث فى وزارة ماليته وإما أنه لا يريد الاعتراف بالأمر» . قال لى : «أجهل الأمر

برمته، توجه بالحديث إلى المفتش». كنت دائما أعجب بالوالى فى الأوقات العصيبة كان لا يهتز؛ ولم يكن من الممكن قراءة أى تعبيرات على وجهه. كان بالفعل سيد مشاعره. أنا نفسى لم يكن بمقدورى معرفة حالته النفسية إلا من خلال يديه إن سنحت لى فرصة أن أمسك بها لأنه فى حالة توتره كانت تكون رطبة من العرق. لم أتوجه إلى المفتش لكن إلى أحد كبار رجال البنوك عندنا رأيته قلقا سألته: «كم لدينا من السندات يمكننا طرحها بعد؟». قام بحساباته بسرعة وقال: «لا يمكننا أن نصدر غيرها لأنه ليس هناك مشترون!».

حوالى الساعة الثانية ظهرا كنت فى السراى أتحدث مع الوالى رددت عليه الأرقام التى سمعتها من رجل البنوك هذا فقال لى بنفس الثبات: «لا أعلم». عدت إلى المدينة كان الحديث عن الإفلاس قد أصبح علنا. الساعة الثامنة مساء كنت فى القصر مرة أخرى، ومن الساعة الثامنة حتى منتصف الليل مكثت وحدى معه فى الدور المسحور بعابدين أحيانا نسير فى خطى بطيئة، وأحيانا نقف دون حراك، كنت أرجوه وأتوسل إليه ألا يُشهر الإفلاس كما فعلت القسطنطينية؛ لأن هذا سيكون معناه ضياعه؛ وأن يقوم بالتفاهم مع دائنيه الذين تقوم بتمثيل نسبة كبيرة منهم مؤسسات كبيرة لها أهميتها ووزنها. كنت أقول له إن الإفلاس معناه ضياعه.

قال: «ضياعى؟! و لماذا؟ ماذا يمكنهم أن يأخذوا منى؟ هل أكلت النقود؟ (وقرب يديه إلى فمه كما يفعل الطفل أو الأخرس الذى يطلب طعامًا) هل قمتُ بحياكة ملابس بها؟». وتتغير الإشارة مع سؤاله المطروح ويشير إلى أكمام معطفه. فقلت له: «لكن يا سيدى لن يسألوكَ إذا كنتَ قد أكلت المال أو قمت بحياكة ملابس به لكن بكل بساطة سيقولون لكم: أعيدوا إلينا أموالنا واستمروا فيما اقترحتموه من مباحثات للجدولة والسداد، ولأن المؤسسات الفرنسية والبريطانية لن تطلب منكم سوى شىء واحد من أجل المضى فى هذا التفاهم، ألا وهو قبول رجال من طرفهم فى نظارة المالية ليباشروا الموارد التى ستخصص لسداد الديون». فقال لى: «لماذا تريد منى الموافقة؟ هل فعل الباب العالى هذا؟».

فقلت له: «لا أعلم إذا كان الباب العالى فعل هذا أم لم يفعل، لكننى أنصحكم بأن تفعلوا وأن تأخذوا المبادرة وتظل لكم بذلك حتى فى ظل هذه الظروف السيادة

على نظارة المالية. ماذا وإلا سوف تتدخل القوى العظمى وستصبحون مجبرين». واستعنت بمثل تركى وقلت له: «اقبلوا الطبيب وإلا فرض عليكم السيد». (ترجمة مقنعة للمثل التركى الذى استخدم تعبيرات أكثر قسوة). فقال لى: «ماذا فعلوا فى الآستانة؟ وما فى وسعهم أن يفعلوا معى؟».

كانت هذه هى آخر كلمات هذه المقابلة ولم أرد عليها بشىء. وبالفعل لم يكن هناك رد يعطى. وفى أثناء انسحابى خطر على بالى حديث دار بين المفتش والوالى فى أثناء سهرة كنا قد أمضيناها حتى الساعات الأولى من الصباح نتحدث فيها عن لا شىء أو نحسب حسابات مبالغا فيها لعوائد ممتلكات سموه من الأراضى المزروعة خصوصا المزروعة بالخُضر والتى كانت من المفروض أن تدر أرباحا تصل إلى ثلاثمائة جنيه طبقا للحسابات الجزافية لنظار الزراعة الذين كان يثق فيهم ثقة تامة. وأتذكر أنه فى إحدى الليالى وكانت بعد وقت قليل من إفلاس الإمبراطورية ساند الوالى وجهة النظر التى عدّها محمود نديم السبيل الوحيد للمضى فيه وقال عليها الوالى إنها كانت جيدة جدا وإن من شأنها أن ترفع مرة أخرى من اقتصاد الإمبراطورية. فقلت: «لكنه فقد المصداقية. والمصداقية هى الغنى الحقيقى». فقال لى: «إنك مخطئ.. إن الإمبراطورية كانت تعانى الفقر لأن الجزء الأكبر من عوائدها كان يكرس لسداد فوائد ديونها، لكن بعد زوال الدين فإن هذه الفوائد ستذهب إلى الخزانة التى ستمتلئ، فتثرى مرة أخرى وتحصل على المصادر اللازمة من أجل إبرام عقود جديدة للقروض يكتتب فيها رجال البنوك والأفراد كذلك، وهم متأكدون من أن الدولة (العثمانية) ستكون قادرة على سداد أى فوائد جديدة لا سيما بعد أن تكون قد تخلصت من ديونها القديمة».

نال هذا التحليل استحسان وموافقة المفتش، بينما أنا لم أر فى هذا الرأى سوى خطئى فى التقدير، وكنت بمنتهى حسن النية والسذاجة مقتنعا بهزيمتها بينما كان الوَالى فى الحقيقة مقتنعا تماما بصلابة وصفاء رأيه.

هكذا رأيت أنه كان هناك قرار مسبق بالإفلاس، ولكن يبدو أنه كان حلا تجنبه الجميع قبل انحلال الإمبراطورية لكن بعد انحلالها أصبح حلاً يسعى إليه الجميع. وعلى أى حال فإن الانحلال كان قد تم تأخيره وكانت لدينا بعض الموارد من بينها حصص الأعضاء المساهمين فى قناة السويس - وتم تخصيصها لبنك الكريدى

فونسيه، إن لم أكن مخطئًا ـ ثم بدأت المفاوضات على بيع أسهم قناة السويس وكان العقد على وشك أن يوقع حين أبلغ الكولونيل ستانتون حكومته واشتراها اللورد بياكونزفيلد (Beaconsfield)[أ] يوم (٢٥ نوفمبر ١٨٧٥). فرحة في السراى لأن أربعة ملايين جنيه ستدخل وبهذا سيتم تجنب الإفلاس، فرحة سأذجة وأعترف أننى كنت أقاسمهم إياها. برقية من أمير ويلز وكان حينذاك في الهند يهنئ الوالى؛ الرد على التلغراف يصاغ بواسطتى شخصيا ثم نقرأ فى الجرائد أن عملية بيع الأسهم هذه تم تفسيرها فى أوروبا على أنها خبطة سياسية شديدة ستؤدى بمصر إلى الدخول فى دائرة عمل التحركات البريطانية.

لم أفهم حينذاك أبدًا كيف أن امتلاك الحكومة الإنجليزية لنصف أسهم القناة ستؤدى بمصر إلى الدخول فى دائرة تحركات هذه الحكومة. أن تكون الحكومة البريطانية قد حصلت على حق اتخاذ القرار وأصبح لها نفوذ لدرجة الحصول على حق واضح فى إدارة شئون القناة لم يكن هناك أدنى شك فى ذلك؛ إن القناة يجب أن يتم توسعتها وتغيير الرسوم وغيرها من الإجراءات الإدارية المماثلة التى تقبل أو ترفض، وفى مثل هذه المسائل كان يجب بالضرورة أن تحسن إدارتها حتى لو لم يتم الأخذ بالآراء المطروحة. لكن فى أى شىء كان يمكن لهذا التحرك أن يوفر للحكومة البريطانية السيطرة على مصر؟ إذ إنه كان قد تقرر تأسيس المحاكم المختلطة التى تنادى بوضع نهاية لكل تدخل وتحرك سياسى ضد الحكومة المصرية. بالتأكيد إن التحرك الذى قامت الحكومة البريطانية به كان يضع مصر تحت رحمتها ـ إذا جاز القول ـ لكن مع وجود المحاكم المختلطة فإن كل خلاف بين الحكومة وشركة القناة كان سيجد الحل بها أو من خلالها. لم أكن أرى ماذا كان يعنى الموقف الذى اتخذته إنجلترا أو كان ينسب إليها إذا كانوا بهذا يريدون القول إن إنجلترا كانت تريد المطالبة بالفوائد التى كانت تحصل عليها مصر من القناة هذا أمر آخر لكن بالنسبة لى لم يكن هذا الشراء أبدا ليضعنا فى خطر؛ لأن المحاكم ستعمل، وكل سبب كان من الممكن أن يُثار للسيطرة علينا من جانب أى قوة كان سيتم إزالته. لكن بالتأكيد ليس من الناحية الاقتصادية والمالية.

(أ) بيعت الأسهم (١٧٧,٦٤٢ سهما) مقابل مائة مليون فرنك = ٤ ملايين من الجنيهات الإسترلينية للحكومة البريطانية، وتعهد بنك روتشلد بلندن بأدائها فورا، وقد اتضح أن عدد الأسهم هو، ١٧٧,٦٠٢ سهما، وبالتالى أصبح ثمنها ٣,٩٧٦,٥٨٢ جنيها إسترلينيا.

الفصل الرابع والثلاثون

(١٨٧٥)

وصول القضاة الأوروبيين إلى مصر فيما عدا الفرنسيين. ـ نوبار باشا يخطر قنصل فرنسا العمومى أن المحاكم ستبدأ فى مباشرة أعمالها من دون انتظار موافقة فرنسا ـ مناقشات فى البرلمان الفرنسى حول الإصلاح القضائى فى مصر ـ التصويت لصالحه ـ نوبار باشا يقترح على الخديو توسيع دائرة أعمال المحاكم الجديدة لتشمل المصريين ـ ولكن المسيو دى لابنا (De Lapenna) رئيس محكمة الاستئناف الجديدة المختلطة يرفض فتم التخلى عن المشروع ـ وصول المسيو كيف (Cave) إلى مصر ـ الهدف من مهمته ـ زيارة المسيو كيف لنوبار باشا ومشاوراتهما ـ هذه الزيارة تثير قلق الخديو فيصدر أمرًا لشريف باشا بعدم الاتصال نهائيًا بالمسيو كيف ـ الخديو يسحب وزارة التجارة من نوبار الذى يقدم استقالة مسببة.

* * *

كانت المحاكم ستبدأ أعمالها كما قلت؛ وبالفعل وافقت فرنسا بدورها، لكن هذا لم يتم دون بعض المماطلات الأخيرة. وقد وصل معظم القضاة بالفعل إلى مصر ولم يكن بوسعنا الانتظار. فقررت أن أكتب برقية لرئاسة الحكومة الفرنسية أحيطها علما بالوضع الراهن وأرجوها إعطاءنا موافقتها وأخبرها بأن المحاكم تم تشغيلها وأضفت أنه فى ظل هذه الظروف سيكون من الطبيعى ألا يقيم الشعب أى معاملات تجارية وبأوامر من الحكومة سوى مع رعايا القوى العظمى التى توفر لها الضمانات.

كان الوزير الدوق ديازيه (Deeazes) مستعدًا ليعطينا موافقته، ولكن كان لا بد من توقيع وموافقة أعضاء مجلسى الشورى[أ] والنواب على الاتفاقية؛ ولذلك

(أ) الشيوخ وفقا لدستور عام ١٨٧٥ .

كان يخشى الفشل؛ لأن فكرة أن الإصلاحات ستفقد فرنسا نفوذها فى مصر كانت لا تزال محفورة فى أذهان الجميع تقريبًا. ترأس المسيو روفييه (Rouvier) لجنة المجلس المكلفة بدراسة القانون المطروح وقام بصياغة الأفكار والمقترحات التى تبناها هو وأعضاء اللجنة فى تقرير رفض مشروع القانون، وتعرض فيها لاسمى بشكل وألفاظ إلى حد ما سخيفة ومثيرة للاشمئزاز حتى لا أقول سخيفة.

عارض جامبيتا (Gambetta) موافقة فرنسا ولكن رغم ذلك لم يتحدث وصعد كثير من المتحدثين إلى المنصة وقالوا كثيرا من الأشياء، منها الصالح ومنها الطالح كما عُرض كثير من المواقف والأحداث المشتركة معظمها غير صحيح.

وأُلقيت خطبة واحدة قصيرة لكنها كانت مفعمة بالمعانى وكلها نسيج من المكر سواء فى كلماتها أو وضوحها أو رزانتها، وكانت هذه خطبة المسيو تيزار (Tizard) وهى الوحيدة التى بقيت فى ذاكرتى وهذه هى انطباعاتى عنها، وعموما يمكننا أن نرى نص الحديث فى سلسلة محاضر جلسات المجلس. على أى حال مر القانون وأعطت فرنسا موافقتها يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٧٥.

وأرسل لى قرار التصويت الجديد تلغرافيا وأستطيع القول - إذا جاز لى التعبير - بأننى انفجرتُ فرحًا وأمسكت المفتش من ذراعه وقلتُ له بشىء من الحدة: «أنا، لقد انتهيت، الآن يجب عليكم أن تحذروا؛ نظموا ماليتكم وإدارتكم، غيروا من النظام المتبع والسلوك السائد وإلا فالويل لكم». نعم كنت على حق وكانت بعض العقول المستنيرة ترى ذلك مثلى تماما. ولكن لم يتم إنجاز سوى نصف العمل.

إن الأهالى فى علاقاتهم مع الحكومة كانوا فى الحقيقة محرومين من العدالة التى لم تكن تنظم سوى علاقاتهم مع الأجانب والقنصليات. صحيح أنهم كانوا يجدون أنفسهم ملزمين بالمثول مباشرة أمامهم، لكنهم بذلك كانوا يتمتعون بمزايا العدالة الحقيقية. كانت علاقاتهم مع الأجانب يومية بيد أن كل العوائق والتجاوزات التى كانت تمارسها الحكومة فى حق الشعب كانت تمس أيضا الأجنبى الذى يرتبط بعلاقة عمل مع الوطنى حيث كان الأجنبى يتصدى للحكومة بدلا منه، فتجد الحكومة نفسها طرفًا فى المشكلة بسبب تدخل الأجنبى بينها وبين الوطنى. وبسبب حدوث

قضية من هذا النوع وافقت كما وافق الوالى على مد أعمال المحاكم الجديدة وتوسيع بعض اختصاصاتها لتشمل المصريين أيضا.

كانت القضية أن تاجر جملة من الرعايا الإنجليز قام بشراء محصول القطن من أحد شيوخ المنصورة ودفع الثمن مقدمًا وسدده بنفسه لخزانة المديرية لسداد الضرائب المستحقة على الشيخ، وعند الحصاد تقدم التاجر ليتسلم المحصول ولكن مدير المديرية حصد المحصول وحجز عليه من أجل بيعه بوصفه جزءا من الضرائب المستحقة على المزارع. اشتكى التاجر وصمم المدير على موقفه بحجة أن دفع الضرائب مسألة لها أولوية على أى موضوع آخر. حدثنى القنصل العمومى عن المسألة لأتكلم عنها بدورى أمام الوالى وأعرض عليه أن التاجر سيتوجه بالطبع إلى المحاكم التى ستبدأ عملها فى وقت قريب.

فأجابنى الوالى: «لكن المحاكم ليس لها حق النظر فى أمور الضرائب، وعلى أى حال فإن دفع الضرائب يسبق أى شىء».

فقلت له: «إن سموكم على حق فيما يتعلق بمسألة الضرائب، لكن الحكومة أيضا لها حق الشكوى أمام المحاكم الجديدة، حيث يمكنها رفع دعاوى ضد الأجانب الذين يرفضون دفع الضرائب المالية، كما أن هذه المحاكم لها الحق فى نظر وحل المظالم التى يرفعها الأجانب الذين يشتكون من قسوة وظلم مطالب الجباة المبالغ فيها.

وعلى سبيل المثال الحالة موضوع الحديث؛ إن التاجر اشترى محصول القطن ودفع بنفسه الضرائب المستحقة على الشيخ عن مبيعاته فى العام نفسه؛ بينما طالب المدير الشيخ بدفع ضرائب عن العام القادم. حتى ولو كانت الحجة أن هذه الضرائب مستحقة فإنه ليس لديه الحق فى مصادرة محصول تم الاتفاق عليه، وبيعه، فهذه مخالفة تقع فى دائرة اختصاص المحاكم تمامًا، وبناء على هذا وبطريقة غير مباشرة ستنظر المحاكم بنفسها فى شئون المصريين المتعلقة بالضرائب. فى ظل هذه الظروف يا سيدى أليس من الأفضل أن تعطيها وبشكل صريح حق النظر فى قضايا الأهالى؟».

يجب أن أصرح هنا أن هذا الاقتراح لم أقدمه إلا وأنا أشعر بالضيق، وكنت

مضطراً - إذا جاز القول - ومجبراً بسبب الظروف التى وضع فيها الوالى البلاد . آه! لو كان قد تم اختيار القضاة ورؤساء المحاكم بواسطتنا بعيدا عن تدخل الحكومات الأجنبية؛ فهذه الطريقة كانت ستمنح القضاة شخصية مصرية خالصة . باختصار، إذا كانوا اسما وفعلا قضاة وطنيين كان سيصبح من السهل توسيع نطاق اختصاصات المحاكم لتشمل الأهالى - فكرتى الأولى عندما بدأتُ المفاوضات من أجل الإصلاح - ومهما أبدى الوالى من رفض كنت سأشعر بأننى أمتلك القوة الكافية لهزيمته . ولكن للأسف لم يكن الوضع كذلك، فقد فرضت القوى العظمى وصايتها على اختيار القضاة، وقد ذكرت كيف حصلت على هذا الحق مباشرة بعد انقطاعى عن الوالى . تحولت المحاكم شيئا فشيئا إلى محاكم أجنبية ربما يأخذ القضاة فيها شكل وهيئة المفوضين القانونيين مما يجعلهم غير قادرين على التأثير أبداً على رؤساء المحاكم القادمين بكامل هيئتهم ومعهم التقاليد الأوروبية للفصل فى النزاع بين شخصين أيا كانت جنسيتهما . لكن فيما يخص مسألة القواعد المفتوحة للإضافات الخاصة بحقوق أو سلطات الحكومة، يمكننا أن نعترف بأن هذه الظاهرة يمكنها أن تؤثر على حكمهم . لم تخطر هذه الفكرة على بالى؛ كان يُهيأ لى بصفة عامة أنه ما أن يتم التمهيد للأفكار الصحيحة وترتيبها وترسيخها فسوف تصبح هذه الحالات نادرة .

بالنسبة لى كان فكرى وتركيزى منصبا على مدى أهمية هذه المسألة المتعلقة بتعيين واختيار القضاة لأن هذا الطابع الأجنبى الذى فرضه تدخل القوى العظمى كان عقبة فى طريق هذه النقطة الرئيسية ألا وهى : أن تكون هناك هيئة متماسكة تستدعى من أجل تقييم الأمور والأعمال . ثمة عائق آخر وقف أمام امتداد هذه العدالة المنظمة إلى كل أرجاء البلاد وهى حجج الوالى ومن كانوا يتبعونه من أجل فصل العلاقة التى تربط بين الأهالى والوالى من جهة، والأهالى والإدارة من جهة أخرى وإبقاء الشعب فى مستوى متدن على عكس الأجنبى الذى كان يحميه القانون ويتهرب من كل الأحكام؛ بينما الوطنى لم يكن فى وسعه أن ينعم بهذه الحماية خلال علاقته مع الأجنبى، وعلى الأخص فى حالة وجود الصالح المختلط فى العمل والتجارة إلا إذا توصل إلى إقامة علاقات متميزة وشراكة ناجحة مع الأوروبى .

بالإضافة إلى أنه لم يكن فى الحسبان أن يتخلل هذه الاختيارات بعض التسيب والإهمال؛ إن المجاملات عامل يجب أن نحذر منه. هذه المساوئ كلها كانت ستختفى إذا كانت الاختيارات قد تُركت لنا فقط. كنا مهتمين جدّا بالحصول على رجال يتم اختيارهم بعناية فائقة، والإجراء الذى تم وضعه من أجل هذا كان يبدو لى وإلى الآن أنه كان كافيًا ومستوفيا كل الشروط المطلوبة.

لكنى اتخذت قرارى بسبب وضع البلاد والأحداث التى كنتُ أستشعر قدومها ولكنها لم تكن واضحة فعلاً حينذاك. كان من المفروض أن أتصل بالقوى العظمى، الأمر الذى حرصتُ على ألا أفعله وتوجهتُ مباشرة إلى المسيو دى لابنا (De Lapenna) رئيس محكمة الاستئناف أو بالأصح المرشح الأول لها.

* * *

لكن أكانت هى هذه الفترة التى تحدثت فى أثنائها مع المسيو دى لابنا بخصوص مد أعمال الإصلاح لتشمل الأهالى، أم أنها كانت فى فترة لاحقة؟ لا أستطيع أن أقول بالتحديد: إن الأحداث فقط بل الكلمات والمناقشات هى الحاضرة والحية فى ذاكرتى كما لو كانت بتاريخ الأمس وهى أهم ما فى الأمر. اتصلت به عن طريق أحد أصدقائه المعينين لديَّ فى الإدارة. رفض لابنا وكانت حججه فى عدم امتداد الإصلاح للأهالى سيئة وسهل الرد عليها؛ لكنه أصر، وأعتقد أن هذا المد كان يخيفه؛ كان من دون شك يرى أن الإصلاحات عمل ضخم وهو بالفعل ضخم بالرغم من الشكل المحدود الذى ظهر به أمام المحاكم، لكن لابنا كان يخشى أن يزداد العمل صعوبة إذا تم مدها. كان يخشى بعض الشراك الخفية مثل تعثر المحاكم، فشل الإصلاح الذى نعول عليه من أجل انتشال الإدارة من الظلمات إلى النور، وأخيرًا كان يخشى الوقوع ضحية لمشاعر العداوة التى كان الوالى يكنها لى.

أيّا كانت حجته لكن كل مساعيه فشلت ووافق فى الحال على خطتى من أجل تطبيق عدالة واحدة وموحدة للجميع، الأجانب مثل المصريين بعيدا عن أى تدخل أجنبى، وتم عرض الموضوع على الوالى.

كانت خطتى ترتكز على تأسيس محاكم فى الدلتا والأقاليم الأخرى غير التى تم اختيارها من أجل أن تكون مقرا لمحاكم الإصلاح لتكون محاكم مصرية تشكل كلها

على غرار محاكم الإصلاح وتعمل بالطريقة التى تسير بها المحاكم الأوروبية لكن بعيداً عن كل المفاوضات والاتفاقيات مع القوى العظمى وبعيداً عن كل تدخل من جانبهم سواء لاختيار القضاة أم سواء من أجل أى نقاط أخرى.

واقترحتُ مدينة طنطا من أجل إقامة مركز لهذه المحاكم، فمدينة طنطا مركز الدلتا الرئيسى يسكنها كثير من وكلاء بيوت تجارة الإسكندرية وبور سعيد التى كانت حينذاك تحت الإنشاء، لكن كانت هناك أيضًا علاقات يومية تقوم بين السكان من العمال المصريين وبعض الوكالات التجارية القائمة أصلا منذ القدم؛ كذلك العاملين فى شركة قناة السويس.

وكلتُ إلى المحاكم أمر النظر فى كل القضايا بين المصريين بعضهم وبعض وبين المصريين والحكومة، بل الحكم أيضًا فى كل الخلافات التى كان يمكن أن تنشب مع أجنبى فى حالة ما إذا وافق على التوجه إليها والإذعان لأحكامها؛ لأنه لم يكن فى مقدورى أن أجعلها ملزمة عليهم.

هذا، وقد قمت بربطها كجهة واجبة المثول أمامها بهيئة محاكم الإصلاح بالإسكندريه.. هذا فى حالة قبول قضاة المحكمة القيام بهذه الخدمة للبلاد، أما فى حالة رفضهم فقد قررتُ أن تصبح جهة واجبة المثول أمامها فى القاهرة على غرار المحاكم المختلطة وتُشكل من قضاة ورؤساء محاكم يتم اختيارهم من المحاكم الأوروبية لكن بعيداً عن كل وصاية، تطبق نفس القانون ونفس الإجراءات التى تسير عليها محاكم الإصلاح.

عرضتُ على الوالى ضرورة أن يتم تعيين القضاة الجدد لهذه المحاكم من بلجيكا وهولندا وسويسرا، وهى بلاد اعتدنا أن نضعها فى المرتبة الثانية من القوى العظمى والتى لم يكن من الممكن أن تدعى أنها تمارس أى ضغط على مصر أو لها أى نفوذ سياسى بها.

كنتُ أفكر فى أنه إذا وَجدَ المقيمون فى بور سعيد أو طنطا من الأجانب الذين لهم علاقات مع المصريين، بين أيديهم محكمة مؤلفة بنفس الشكل الذى عليه محاكم الإصلاح، وتقدم نفس الضمانات من الاستقلالية والأمان، فإنهم لن يترددوا فى

التقدم إليها من أجل تفادى الصعوبات والنفقات والوقت الذى كان سيكلفهم السفر سواء إلى الزقازيق أو إلى الإسكندرية حيث توجد المحكمة الواجب المثول أمامها. قلت للوالى: «إنه فى خلال السنوات الخمس وهى الفترة التى حددت كمدة اختبار للإصلاح يمكننا أن نقدم للقوى العظمى هيئة قضائية تعمل لحسابنا وتحصل على تقدير الناس وتتمكن من العبور بنا فوق البند الذى فرض علينا بشأن اختيار القضاة أو حتى تمكننا من دمج المؤسستين معا». هل التفت الوالى إلى هذا الأمر أم لا؟ لا أعلم.

كان مشغولاً أو مهمومًا بأشياء أخرى، لكننى بالتأكيد كنت سأقوم بوضعها فى حيز التنفيذ دون أى تأخير لولا الخبر الجديد الذى دوى فجأة فى السراى.

* * *

أخبرتنا برقية بأن الحكومة الإنجليزية أرسلت إلى مصر المسيو كيف ومعه لجنة اقتصادية ومالية. هز الخبر الوالى وأثار نوعًا من مشاعر الدهشة فى نفوس العامة، ولكنه لم يُفاجئ شخصين أو ثلاثة كانوا على علم بطلب الوالى الشفهى من السير بارتل فرير، الطلب الذى تم تعديله وأُرسل بواسطة خطاب إلى ستانتون.

وصل كيف ومعه اثنان أو ثلاثة من موظفى وزارة المالية البريطانية (ديسمبر ١٨٧٥) بعدَ أن تم تقديمهم إلى الوالى، جاء كيف لزيارتى ومعه الكولونيل ستانتون وعرض عليَّ الهدف من مهمته: القيام بتحقيق مبدئى حول المالية المصرية من أجل وضع حكومته فى موقف يسمح لها بتقرير ما إذا كان من الواجب إرسال أو عدم إرسال الموظف أو الشخص الذى طلبه الوالى لنظارة المالية فى القاهرة. بعد هذا العرض للهدف من قدوم اللجنة ومهمتها، غلت كل الدماء المصرية فى عروقى - إذا جاز لى القول - لأن الكلام هنا كان عما إذا كانوا سيضعون أيديهم على اقتصاد البلاد أم لا؛ يعنى وضع أيديهم على مصر. كنتُ متعبا، مهمومًا ومنهكًا من صراع مستمر ضد هؤلاء، الذين ولفترة طويلة جدًا أخروا تحقيق الإصلاح؛ كنت منهكًا من الصراع ضد الوالى الذى كانت تصرفاته تضيعنا. لم أتمكن من أن أمنع نفسى وأجبته بلهجة بالتأكيد كانت تنقصها أبسط قواعد الالتزام باللياقة: «بمثل هذه الشروط أعتقد يا سيد كِيف كان من الأجدر بكم ألا تأتوا أصلاً».

كان من الممكن أن يقوم المسيو كيف أو المسيو ستانتون بنقل كلماتي وبخاصة اللهجة التى قيلت لهما ولكنهمَا لم يفعلا شيئًا . وفى حوالى الساعة الرابعة أو الخامسة توجهت لزيارة كيف فسألنى أولاً عن حالة الخزانة مكرراً على مرة أخرى الهدف من مهمة اللجنة ومُوضحا لى أنه ليس هو الشخص الذى اختارته الحكومة البريطانية لتلبية طلب الوالى ، لكنه فقط الشخص الذى ستحدد تقاريره قرار حكومته الخاص بهذا الطلب . صرحتُ له بأنه من المستحيل بالنسبة لى أن ألبى رغبته لأننى كنتُ ومازلت دائمًا غريبًا تمامًا عن أعمال المالية ، وأن هذه الأعمال كانت دائمًا من اختصاص سموه والمفتش .

اكتفى كيف بردى وسأل عن القوة الاقتصادية للبلاد . وحول هذه النقطة أيضًا كنتُ عاجزاً عن إرضائه ؛ لأننى اضطررتُ إلى أن أعطيه كثيراً من الأفكار المغلوطة عن النماء فى مصر وأعطيته تفسيرات محدَّدة عن تنظيم الأراضى وعن أراضى العُشر التى تدفع ضرائب أقل من أراضى الخراج .

تحدثتُ عن الجمع بين هاتين الفئتين من الممتلكات على أثر تطبيق قانون «المقابلة» ، وأخيراً تحدثتُ عن كل تلك المسائل التى كنتُ أعرفها ؛ لأنه كان من الجيد معرفتها لكنها لم تكن لها أى علاقة بموضوعات المالية والاقتصاد بمعناها المحدد والمحدود والمتعلق بما إذا كانت الخزانة حاليًا بها ما هو متوافر من موارد لمواجهة أقساط الديون أم لا .

انتهت المقابلة ، وفى الحال قمت برفع تقرير عنها للوالى الذى وجدته فى ضيق أكثر من أى وقت مضى ، وغُلفت أحواله بالمزيد من الغموض ، وهيئته منذ فترة كانت قد ظهرت عليها أعراض البدانة . قال لى بنبرة جافة وحاسمة : «حسن جدًا» . بعد يومين علمت أنه أرسل إلى شريف تعليمات بعدم الاتصال قطعيا مع المسيو كيف والرجوع إليه شخصيًا فى حالة أن يطرح أى شخص عليه أى أسئلة . كان هذا الأمر المباشر لشريف أمرا غير مباشر لى .

قلتُ لنفسى ماذا كان يعنى هذا؟ رفضت نوايا السيد كيف ؛ إننى الوحيد الذى تجرأ وحاول حماية البلاد وإبعاد كل سبب ممكن أن يؤدى إلى جلب وصاية الحكومات الأوروبية ، والآن أجد نفسى قد أصبحت موضع انتقاد وريبة ،

هؤلاء الذين فعلوا كل ما فى وسعهم من أجل جلب هذه الوصاية ؛ كانت هذه إهانه لى .

فى كل مرة أرى فيها الوالى كان يشعر بنوع من الضيق فى وجودى ، ومن أجل الانتهاء من مهمته طلب كيف خلاف ما وضع أمامه من تقارير ، تقرير عن وضعنا الاقتصادى ، كما طالب بفحص سجلات نظارة المالية والتجارة ، الأمر الذى أصاب الوالى بالرعب واليأس . سرت الإشاعات . . ولمدة ليلتين أو ثلاث كان كتبة الوزارة مشغولين بتعديل هذه السجلات ، أما بالنسبة لى فقد كنت منكبا على أعمالى ولكنهم أخبرونى بأن الوالى كان يتكلم عنى بعبارات مستترة وكنايات تصفنى بأننى السبب الأول لما نحن فيه من صعوبات .

* * *

وصباح ذات يوم وصلنى أمر من الوالى بعزلى من عملى بوصفى وزيرا للتجارة مع احتفاظى بمنصبى وزيرا للخارجية ؛ كان الأمر مهذبًا جدّا فقد أخبرونى بأن مكانى فى وزارة التجارة أعطى لأحد أصدقائى هو راغب باشا . لم تمثل وزارة التجارة شيئًا لأن الشعب كان ينظر إلى وزيرها بصفته «شهبندر» للتجار . إن أى وزير لم يكن يساوى سوى المقدار الذى يتمتع به صاحب المنصب لدى الوالى الذى كان يمثل كل شىء - إذا جاز القول - فى مصر .

أكد هذا الأمر فى نفسى الشائعات التى كان سموه يثيرها ضدى مما جعلنى أتخذ قرارى بسرعة ، فأجبته بما أننى فقدتُ ثقته وعطفه فلم يبق لى سوى الانسحاب راجيًا أن يعرف تمامًا أنه لا يد لى إطلاقا فى الوصاية الإدارية للقوى الأجنبية التى كانت قد بدأت فى ذلك الحين ؛ بل إننى فعلتُ كل ما أستطيع من أجل منع هذا الخطر .

أحدثت هذه الاستقالة المسببة والفريدة من نوعها شكلا وموضوعًا انقلابا للوالى والمقربين منه ، وكتبت عشرة ردود عليها فى السراى قطعت كلها مباشرة بعد كتابتها إلا أن القرار اتخذ ، فتلقيت خطابًا يتأرجح فيه إحساس الوالى ما بين الحرج والنية المبيتة لتهديدى ، ولكن استقالتى قُبلت .

الفصل الخامس والثلاثون

(١٨٧٦)

تخبط الخديو فى صعوبات لا مخرج منها بعد استقالة نوبار - استقبال الخديو لنوبار باشا قبل تركه للقاهرة - اعتزال نوبار باشا بعزبته القريبة من الإسكندرية - وبعد عدة أيام يتلقى أمراً بترك مصر - من منفاه نوبار باشا يوضح الهدف من إبعاده - يبحر صوب أوروبا.

* * *

ها أنا ذا يوم (٣ يناير ١٨٧٦) للمرة الثانية أستبعد من خدمة الوالى الفعلية ليصبح سموه وجها لوجه أمام القنصليات واللجنة البريطانية وما جلبته معها من مصاعب مالية، وأقول صراحة ومباشرة القنصليات لأن كل رعايا القوى العظمى تقريبًا كانت لهم أقساط ديون مستحقة الدفع على الخزانة على شكل سندات. كانت القنصلية العامة الفرنسية هى أكثر القنصليات اهتماما، فقد قيل إن بنك باريس للتسليف لديه أكثر من مائتي مليون فرنك من الأقساط المستحقة والمهددة بالضياع.

اتخذ قنصل فرنسا العام موقفا رسميًا أمام لجنة كيف من أجل حماية المصالح المؤكدة لمؤسسة فرنسية، كان من الممكن أن تصبح فى موقف خطر إذا أعلنا إفلاسنا بسبب وضعنا الاقتصادى.

تدخل القنصل العام الإيطالى بدوره ليحضر مع المسيو سكيالوچا (Scialoja) مندوب الحكومة الإيطالية من أجل إبرام اتفاقية معنا، وكان مكلفًا أيضًا بدراسة الوضعين الاقتصادى والتجارى للبلاد ولكن تحولت مهمته؛ لتأخذ طابعًا إن لم يكن رسميًا فعلى الأقل أصبحت أقرب لمهمة لجنة كيف.

كان الكل يطالب بحق له وبحقه فى معرفة الوضع المالى، وأصبحت نوايا فرض الوصاية اتجاهًا عامًا وأخذت طابعًا رسميًا.

لم أر الوالى الذى كان يتخبط محبطًا داخل هذه الشبكة التى تحيط به يسأل هذا وذاك عن المال الذى أعطاه له بعض السذج المخدوعين بطريقته وعبراته والفوائد الفاحشة. كانت النتيجة إفلاس هؤلاء السذج الذين كانوا يعيشون فى مصر ولا يتصورون أنها من الممكن أن تفلس. وفى استطاعتى أن أذكر كثيرا من الأسماء بل ويمكننى أن أقص أيضًا واقعة وردت على لسان هؤلاء الناس المساكين توضح كيف أن الوالى خدعهم وأوقعهم وتهرب منهم، ولفرط سذاجتهم بدلوا أموالهم بأوراق مالية أقترح عليهم تجديدها بوصفها وسيلة للسداد. كانوا ضحايا طريقة حديث الوالى ووعوده وكلماته المعسولة؛ لكنهم قالوا لى: إنه كان وحيدًا بعيدًا عن مسار الأحداث فازداد اكتئابه يومًا بعد يوم.

لو قلت بأننى لم أعان من هذا الوضع، وأنه لم يكن من الصعب على أن أرى مصر التى حلمت باستقلالها وأمنها فى طريقها؛ لأن تصبح بطريقة أو بأخرى خاضعة للقوى العظمى سأكون كاذبًا ولا أذكر الحقيقة. لكن ماذا كنت أستطيع؟

* * *

علمتُ أثر هذه الأحداث بوصول صديقى جايف وكان ضمن حاشية الدوق دى كاز (De Cazes). كنتُ قد اعتقدت حقيقة أنه لم يحضر لمهمة سرية مع الوالى، ولكن من أجل أن يعطى لوزيره انطباعه الشخصى عن الأوضاع فى مصر، وقد نزل فى ضيافتى.

فى صباح اليوم التالى لوصوله تقابل مع الوالى، وعندما عاد من زيارته - أتذكر الأمر كما لو كانت ذكريات حدثت بالأمس - جلس بجانبى على أريكة فى إحدى أركان البهو الكبير بمنزلى.

وقال لى: «باشا كنت أتحدث فى التو مع الوالى ولمدة ساعة ونصف الساعة؛ إن شكله يدعو إلى التشاؤم ويبدو أنه يدخل فى مرحلة اللجوء إلى الاغتيال. سأرحل الأسبوع القادم ولن أترككم هنا، سآخذكم معى بالقوة إذا لزم الأمر..».

لم أتأثر بأى شكل من الأشكال؛ لأننى أعتقد بأنه من الممكن أن أكون فى خطر. كانت نيتى هى الذهاب إلى الإسكندرية وأن أشغل نفسى بإصلاح وتجهيز الأراضى التى كنتُ أمتلكها على بحيرة أبوقير، كان الرحيل عن مصر وتركها أمرًا يزعجنى لأن أوروبا كانت تسبب لى التعب.

أراد الوالى إبقاء جايف ليكون وسيطًا بينه وبين الدوق دى كاز.. كان يعتقد أن جايف سيكون وسيطًا تحت تصرفه يقدم له الأشياء حسب أفكاره، ولكن جايف رحل وبقيت أنا بل وسنحت لى الفرصة أيضًا لرؤية الوالى.

* * *

فى أحد الأيام سمعتُ طلقات مدافع وقالوا لى بأن قواتنا حققت انتصارات فى الحبشة، ففرحتُ وتوجهتُ إلى السراى؛ لأقدم التهانى للوالى.. كنتُ أعتقد بأننى سأجد القصر ممتلئًا ولكننى دهشتُ عندما رأيته مهجورًا وكئيبًا.

لم أجد أحدا سوى الأشخاص المكلفين بالخدمة العادية.

ما إن جلستُ حتى سألنى خيرى بك نيابة عن الوالى عما أريد؛ فقلتُ له: «لكنى، أريد أن أهنئ الوالى على الانتصارات التى قالوا لى إننا حققناها فى الحبشة». ظل خيرى دون حراك فقلتُ له: «سأنصرف، وأرجو أن تخبر سموه بأنه بقدومى إلى القصر لم تكن لى أى نية ولا هدف آخر».

بمجرد وصولى إلى الباب وبينما كنتُ أستعد لركوب العربة، هرول خيرى بك نحوى مرة أخرى؛ وافق الوالى على مقابلتى وجعلونى أنتظر؛ رأيت «راغب باشا» وآخر يصعد معه وسمح لى بدورى بالدخول. كان الوالى جالسا فى مكانه المعتاد، وإلى جانب راغب يجلس على مقعد من الناحية الأخرى باشا آخر. لم أر الوالى من قبل فى مثل هذه الهيئة الكئيبة حتى وجهه بدا لى أنه منتفخ واتخذت شفتاه وفكاه هيئة متوحشة.

قال لى بالتركية وهو يتحدث باللهجة التى كان يستخدمها للحديث مع موظف أجنبى ذى منصب كبير: «ماذا يريد سموكم؟». وفهمتُ أن راغب باشا والباشا الآخر حضرا المقابلة بوصفهما شاهدين. فقلت له: «إننى عندما سمعتُ

طلقات المدافع والأخبار التى كانت تنتقل اعتقدت أنه من واجبى بوصفى مصريا أن آتى للتهنئة». ثم نهضتُ وما إن انتهيت من كلماتى حتى نهض الوالى بدوره كما لو كان سيفعل هذا أمام أجنبى من رتبتى (كنت برتبة مشير) وافترقنا. كنت أتساءل وبلا جدوى ماذا كانت تعنى طلقات المدافع هذه والأنباء عن الانتصارات فى الحبشة.

* * *

بعد العديد من السنوات وأثناء وجودى فى كارلسباد Carlsbad قابلتُ صديقى القديم راتب باشا قائد الجيش المصرى فى الحبشة فهمتُ من حديثه عن الحملة الذى أسهب فيه وبشكل غير مرتب أنه بعد أن تم فصل الجيش إلى فرقتين حاصره الجيش الحبشى ولكن هاتين الفرقتين كانتا قد أقامتا التحصينات بسرعة كبيرة وبقدر الإمكان، لكنهما تعرضتا لهجوم الأحباش دون أن تتمكن الفرقتان من نجدة إحداهما الأخرى أو تتصل إحداهما بالأخرى، وانتهى بهما الحال بأن دُمرتا بالكامل لكن تم إبرام اتفاقية مع الملك نصت على وجوب سحب القوات. وفهمت أن مصر دفعت مبلغًا كبيرًا من المال كى تؤمن انسحاب قواتنا.

كيف ترددت الأخبار عن الانتصار؟ أعتقد أنهم قاموا بترويجها لمداراة الحقيقة.

* * *

سافرتُ إلى الإسكندرية وكنتُ أذهب كل يوم إلى أرضى وأعود وحيدًا إلى الرمل واستمر هذا الوضع إلى اللحظة التى أرسل فيها الوالى أحد أصدقائى المقربين ليعطينى أمرًا بترك البلاد وألا أعود أبدًا.

قلت لنفسى مستخدمًا هذا المثل التركى: «إن الذبابة لا تمثل شيئًا، لكنها تُحدث اضطرابًا فى المعدة». رحلتُ يوم (٢١ مارس ١٨٧٦). كان الرحيل شاقًا علىَّ لكننى قلت لنفسى: «ألم يكن من الممكن أن أعيش فى مصر فى هدوء وأهتم بأعمالى بعيدًا عن كل شىء؟». يبدو أنه لم يكن من الممكن؛ وهو ما أكده لى أحد السفراء فيما بعد فى باريس؛ لأن المنصب الذى شغلته لم يكن متناغما فى تلك الظروف - بالإضافة إلى شخصية الوالى وسلطاته - مع بقائى شخصا عاديا، ومنذ

ذلك الحين تبين لى مدى صدق هذه الحقيقة خصوصا بعد أن قلت لنفسى عقب تفكير هادئ بأننى خذلت كل توقعات وآمال وحسابات إسماعيل التى عقدها على.

وعندما أعادنى إلى الخدمة كان على وشك إعلان إفلاسه وكان يفكر بأننى سأقاسمه المسئولية وربما يتمكن من جعلى آخذ المبادرة وأن مشاعرى تجاه الوصاية الأجنبية ستجعلنى أناضل بكل طاقتى ضدها، لكن بدلا من الانحياز الأعمى للوالى نصحته على العكس بأن يقوم بمراقبة نفسه والسيطرة عليها، وذلك من أجل تحاشى السيطرة التى كانت تفرضها عليه القوى العظمى.

وبالنسبة لمسألة الحبشة ألم أكن مثالاً حيّا للتأنيب دائم الوجود أمام عينيه؟ كنتُ أضايقه ووجودى كان يزعجه؛ لذلك كان محتمًا علىَّ أن أترك مصر؛ أمر معقول، لكنه لم يكن أقل إيلامًا.

الفصل السادس والثلاثون

(١٨٧٦)

إنشاء صندوق الدين ـ محاكم الإصلاح تبدأ فى ممارسة أعمالها ـ عرائض اتهامات توجهها هذه المحاكم وتدين الخديو ـ لجنة جوشن ـ چوبير (Goschen - Joub) ـ تعيين مراقبين أحدهما فرنسى والآخر بريطانى ـ وفاة المفتش ـ زيارة جوردون لنوبار أثناء مروره على باريس ـ تعيين جوردون حاكمًا على السودان ـ تردد اسم نوبار باشا بقوة لمنصب الحاكم العام على بلغاريا ـ الأمير هوهنلوه (Hohenlohe) يسأله إذا كان موافقًا ـ الأمير بسمارك يعرض الأمر بنفسه على القوى العظمى التى تقبله جميعها ـ الحرب التركية الروسية تضع نهاية لمشروعات القوى العظمى.

* * *

أمضيتُ عامين من ١٨٧٦ إلى ١٨٧٨ فى أوروبا بينما تفاقمت الأزمة الاقتصادية فى مصر، ولا حاجة بى للحديث عنها فهى معروفة. لكن لو قلتُ بأننى وبسبب بعدى عن الأحداث لم أكن أتابع باهتمام كبير المراحل التى كانت تمر بها سأكون كذابًا وأقول ما هو ليس من طبيعتى؛ لأننا لا نعيش حياة بأكملها فى بلادنا ولمدة سنوات وسنوات لا نحلم لها إلا بالعلو ثم نفترق عنها فى يوم وليلة كما لو كنا نتخلص من زوج من الأحذية القديمة.

إن ما يخجلنى ويحط من قدرى هو أن أرى أصحاب البنوك يرغبون فى التدخل فى مالية البلاد وبخاصة مدير بنك باريس للتسليف المتحفز دائما ضد الوالى ولا يتكلم عن شىء سوى فرض الرقابة؛ الرقابة التى كنت أريدها أكثر منهم لكن بعد أن يفرضها الوالى بنفسه ونقوم نحن بمراقبة أنفسنا بأنفسنا لا عن طريق رجال البنوك.

لكن فى الوقت نفسه ومع تصرفات الوالى وفى ظل الوجود الدائم لمظاهر الترف ـ لا أريد استخدام كلمة أخرى ـ وحياة المجون التى كان فيها دائمًا، كانت فكرة الرقابة الأجنبية هذه تقوى يوما بعد يوم وكلما كانت الأمور تمضى كانوا يكتشفون أن مسألة تطبيق الرقابة المالية ببساطة من خلال الدائن على المدين لم تعد كافية، وأن تدخل الحكومة الفرنسية أصبح شيئًا فشيئًا أمرًا ضروريًا؛ كانت هذه هى على الأقل النظرة العامة إلى الأمور فى فرنسا وذلك بسبب بنك التسليف الذى نادى بضرورة تدخل الحكومة الفرنسية باسم الخطر الذى كان يُواجه المصالح المتعددة ذات الصلة بالبنك فى فرنسا.

بدا لى أنهم فى بريطانيا كانوا يريدون السير فى هذا الطريق بصعوبة لكنهم كانوا يجدون أنفسهم منساقين مع التيار الذى اتبعته الحكومة الفرنسية. هكذا أدت الأحداث فى نهاية الأمر إلى حمل مصر على قبول تأسيس صندوق الدين العام.

حذرت الوالى بأن يضع رقابة على نفسه وتوقعت بأن القوى العظمى ستقوم بالتدخل المباشر فى شئوننا إذا لم يفعل. فأجابنى: «ماذا فعلوا فى الآستانة؟ وماذا يمكنهم أن يفعلوا بى؟». الجواب عن السؤال الأول كان تأسيس هذا الصندوق والذى فى شكل متمدن إلى حد ما بدأ فى بسط اليد الأجنبية على الإدارة المصرية. وكانت المحاكم من جانبها قد بدأت عملا كنت أسميه (كنس) إذا جاز لى استخدام هذا التعبير.

* * *

لن يكون من الصعب عليكم أن تفهموا إذا كنت قد تمكنت من أن أوضح لكم شخصية الإدارة المصرية فى مصر والسلطة الهائلة التى كان الوالى يتمتع بها، وسلبية الموظفين والشعب والفوضى التى تسربت إلى الأفكار ومن ثم إلى جميع الجهات الإدارية والخدمات، كان كل شىء فى فوضى: الحكومة ودوائر الوالى والأمراء والأميرات، الدوائر الشعبية والدوائر الحكومية، الكل كان يتباعد أو يتفرق ويتميز أو يتقارب على حسب متطلبات أو ضرورات اللحظة.

دعيت المحاكم للتدخل فى هذه المسألة أثر الخلافات والكثير من التحركات التى قام بها الدائنون تحت ستار مختلف الدعاوى، وقامت بتوضيح الصورة بالنسبة لهذه

الأشياء وقامت بتعريف ماهية الحكومة وماهية الدوائر الشعبية وماهية الدوائر الخاصة وتلك التى ملك الوالى . إذا كانت المحاكم قد اعترضت على الوالى فإنها اعترضت أيضًا على الرعايا الأوروبيين الذين كانوا يحملون أفكارًا خاطئة ومغلوطة إلى درجة كبيرة مثل الوالى تمامًا .

رأى الشعب أنه قد تم الحجز على ممتلكات الوالى بسبب عرائض الاتهامات الموجهة ضده ، ورأى المحضرين يضعون الشمع الأحمر على ما يملك والوالى يتخبط ؛ بدأت الناس تفهم أن هناك قوة أكبر من قوة الوالى ، وكان هذا الانطباع يظهر عميقًا فى النفوس وعظيم الدهشة على الوجوه . لكن يمكننا أن نقول إن الخوف الذى بدا على الوالى بشكل دائم كان هو نفسه الذى يسود فى أوروبا ، كان رجال البنوك قد بدءوا ينتبهون بطريقة صحيحة إلى الموقف ، كان التفكير فى بادئ الأمر هو اللجوء إلى إجراءات مالية خاصة وعمليات مصرفية تدار بحنكة لوضع مصر فى حاله تضطرها أيضًا إلى مواجهة التزاماتها إن لم يكن إلى الأبد فعلى الأقل لبعض الوقت الأمر الذى يسمح للمؤسسات المنوطة بالأمر أن تقوم بتحميل الناس أسهمًا مصرية كانت خزائنهم مكدسة بها ، لكن الجميع بدأ يفهم أن الدواء لم يكن فى الاتفاقيات والمؤتمرات المالية البحتة وأن المرض كان مستشريا فى الإدارة التى يمثلها الوالى .

* * *

فى هذه الفترة ، وفي أثناء وجودى يومًا عند سفير إحدى القوى العظمى ، هذا السفير الذى تابع بكل اهتمام ونشاط مباحثاتى الخاصة بالإصلاح القضائى وساعدنى بكل قوة ، دفعنا الحديث إلى أن أتكلم معه عن مواردنا وأشرح له كيف أن هذه الموارد استهلكت بعمق ، وأقول هذا حتى لا أستخدم كلمة شُلَّت بسبب الأراضى التى تملكها الوالى لنفسه والتى تحول بسببها الشعب إلى عمال سخرة . استمع بكل اهتمام إلى هذا العرض الذى كنت أعتقد أنه فى الحقيقة يعلمه الجميع ، لأن الموضوع معروف على المستوى العام والعالمى .

قال لى السفير : «يا باشا إنكم تعرفون مدى الثقة التى أوليها لكم . . إننى أصدقكم ؛ لكن إذا كانت هذه هى الحالة التى تنقلونها لى وعرفت الأوساط الرسمية

بأنها وصلت إلى هذا الحد، فإن واليكم هذا لن يبقى فى مكانه لمدة ساعتين».
اعتقدت أن هذه الكلمات مبالغ فيها ولم أعرها أى اهتمام وتخيلت أنها نتيجة
إحساس بالخجل سيطر على كرامة ونفس رجل فى منتهى الأمانة.

* * *

كانت هذه الفترة هى التى وصلت فيها إلى مصر أيضًا لجنة «جوشن ـ چوبير»
كان أحدهما مفوضًا عن الدائنين الإنجليز والآخر عن الدائنين الفرنسيين؛ لكنهما لم
يتركا بلادهما إلا بعد موافقة حكومتيهما الموقرتين وبطابع إلى حد ما رسمى
خصوصا بالنسبة للمندوب الفرنسى وبدرجة أقل بالنسبة للمسيو «جوشن». كانت
نتيجة هذه اللجنة هى تعيين اثنين من المراقبين (نوفمبر ١٨٧٦) كلفا كما زُعم من
جانب الدائنين، لكن فى الحقيقة كان قد تم اختيارهما بواسطة السيدين جوشن
وچوبير كستار شفاف للغاية يحجب سيطرة الحكومة. نتيجة أخرى لهذه اللجنة
كانت تحديد الفوائد على الديون مستحقة الدفع بنسبة خمسة فى المائة على القروض
المبرمة. كان السيد جوشن يفكر فى أنه بتخفيض الفوائد على الديون إلى نسبة ٣٪
ستصبح مصر فى موقف يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها، وهكذا سيتمكنون من تقوية
المصداقية المصرية، وتقوية قيمة الأسهم بين أيدى المساهمين.

بينما اختلف الفرنسيون فى الرأى وكانت وجهة نظرهم فى الأمر هى التى
تعكس هذه الآراء التى كانت مبنية أساسا على شخصية الوالى؛ ويبدو أن الأخير
وجد فى اقتراح تخفيض الفوائد على الديون دليلا على ضعف هؤلاء الدائنين
وانتصاراً آخر لمهارته، وتخيل بذلك أنه مسموح له أن يستمر فى العمل لصالحه
الشخصى واقتراف الأخطاء القاتلة التى مضى فيها منذ بداية حُكمه.

* * *

فى أثناء قيام هذين السيدين بمهام لجنتهما، حدثت فى مصر أيضا واقعة أخرى
وهى وفاة المفتش. كنت بعيدا وما سوف أقوله ما هو سوى ملخص لما قُصَّ عَلَيَّ.
إن مسألة أن تعرف الحقيقة بالضبط فى بلاد الصمت فيها قانون، حيث كان كل
شىء يلاحظ، وحيث لم يكن من الممكن إلا لشخص واحد فقط أن يتحدث وكلمته
تكون ملزمة التصديق على الجميع أيّا كانت مشاعرهم الشخصية هى أمر صعب،

لكن بالرغم من هذا فإن كلمة تفلت من هنا كلمة تفاجأ بها من هناك، شخصيات تعرفها وتعرف طباعها تتحدث معها، من كل هذه المعطيات يمكنك أن تكتشف مجموع الحقيقة.

كان السيدان جوشن وجوبير فور وصولهما قد رفضا أن يتعاملا مباشرة مع المفتش، وكانا على حق فلم يكن من الممكن أن يتركا الوالى يختبئ وراء ستار الناظر الذى كان يشرف على تنفيذ كل أوامره وكل تحركاته.

وجد المفتش نفسه فى موقف سيئ. وما زاد الطينة بلة أن رأيه الذى خالف رأى الوالى كان سببًا أساسيا فى كشف حقيقة الوضع كله أمام، جوشن وچوبير. بناء على رواية أولى للواقعة؛ أن المفتش تقدم باستقالته يوم (١٤ نوفمبر ١٨٧٦) وسببها أنه لم يكن يريد أن يكون عائقا أمام تسوية المالية. وبناء على رواية أخرى أن الوالى هو الذى أرسل إليه ليسمعه بأنه يجب عليه الامتثال وتقديم استقالته، كان يريد بذلك كما كانوا يقولون إبعاد الشبهات عنه، ويكون بمنأى عن الاتهامات.

إن الاستقالة وبخاصة الاستقالة المسببة التى كنتُ أنا مثالا لها هى أمر مهين جدًا فى الشرق ولا يمكن أن يخطر على بال أحد وخصوصا ولكثير من الأسباب القوية على بال المفتش القوى بقوة الوالى والضعيف المسكين بعيدا عن مساندته. إن هذا جعلنى أصدق أو أقتنع أن الاستقالة وتبعاتها كانت من عمل الوالى.

ويبدو أن أسباب الاستقالة المكتوبة لم تعجب سموه وكان لا بد من العثور على أسباب أخرى لكتابتها، كتبت فى القصر وتم استغلال كثير من نوبات السكر التى اعتاد المفتش على الانغماس فيها بلا شك من أجل إفقاده الصواب والحصول على توقيعه على الصيغة الجديدة التى كانت تتضمن بعض الجمل التى تهاجم الوالى والتى كان المفتش يتهمه فيها بالخضوع للأوروبيين وتسليم بلاده للأجانب. باختصار وفى كلمة واحدة كان المفتش يعارض بصفته «مسلما» ويكافح ضد «المسيحى» ولا يتراجع إلا أمام ضعف الوالى أمام هؤلاء المسيحيين أنفسهم.

ولا حاجة بى إلى أن أقول مرة أخرى: إننى لا أقوم إلا بكتابة ما كان يهمس به أو ما كان يعتقده أو يفكر فيه بعض المقربين من السراى.

وبحصوله على هذا المستند والحجة التي تسوغ ما سيفعله ذهب الوالى صباح اليوم التالى بعربته إلى منزل المفتش ودعاه؛ لأن يصطحبه فى نزهة إلى الجزيرة؛ وهذه هى الرواية المنتشرة ولكننى علمت من شخص كان شاهدا على الأحداث أن الأمر تم هكذا:

إنه طبقا لهذه الرواية الأخيرة فإن كل الباشاوات وكما كان المعتاد كانوا مجتمعين فى قاعة الانتظار بسراى عابدين وكان المفتش حاضرا أيضًا؛ كان الجميع يعرفون بأمر الاستقالة وكانوا يتساءلون ماذا سيحدث؟ دعا الوالى الجميع للصعود ما عدا المفتش الذى بقى وحيدا فى صالون الانتظار؛ نزل الوالى وتبعه الجميع ثم نادى المفتش ليقول له:

«تعال إن والدة حسن (ابنه) مريضة؛ إننى ذاهب لرؤيتها». وجعل المفتش يصعد معه فى عربته وعند وصولهما إلى الجزيرة طلب الوالى من المفتش الانتظار فى الصالون بالطابق الأرضى وذلك فى أثناء دخوله إلى الحريم. وفى هذه اللحظة دعا ابنه حَسن للحضور وقال له:

«لقد عينتك وزيرا للجهادية وشقيقك حُسين وزيرا للمالية؛ إن المفتش موجود فى بهو الانتظار ومجموعة من الجنود مستعدون فى الخارج، اصطحبه إلى الزورق التابع للسفينة البخارية الراسية عند المرسى».

دهش حسن ونزل؛ لينفذ الأوامر التى أعطيت له وبدوره أعطى الأمر للمفتش بأن يتبعه؛ فهم المفتش ما يدور فى خلد الوالى فأخذ فى البكاء والصياح ونادى عليه طالبًا العفو وهو يحاول التخلص من بين أيدى الجنود الذين اصطحبوه إلى المركب المستعد للرحيل.

عاد الوالى إلى سراى عابدين ودعا مجلس الشورى للانعقاد برئاسة الأمير توفيق الذى أعلن الاستقالة المسببة للمفتش، وطالب بالقبض عليه ونفيه إلى السودان فوجد المجلس نفسه قد تحول إلى هيئة للمحاكمة، ثم يدخل الوالى إلى القاعة ويقدم أوراقا ومستندات مرسلة إلى بعض مشايخ الأقاليم تحمل توقيع بل وختم المفتش أيضًا يحرض فيها هؤلاء المشايخ ضد الوالى وضد المسيحيين ويقترح بأن يقوم المجلس بالتصويت على نفى المفتش إلى السودان، الأمر الذى تم بالطبع.

قالوا لى إن البعض عبروا عن سخطهم ضد المفتش بشكل علنى ؛ لأنه كان يخدع سيده دائمًا ، وأشاد الجميع بالإجراء الذى اتخذه سموه وبحكمته .

صدر القرار ، ويقولون إن الوالى استعجل أحد ضباطه ويدعى إسحاق بك للذهاب إلى المفتش بسرعة وتسلم الختم الخاص به منه . فعاد إسحاق دون الختم ولكن بجرح غائر فى إصبعه ، ولمدة طويلة ظلت آثار خياطة الجرح واضحة وبارزة .

وبحلول المساء أرسل مصطفى بك إلى السفينة ولم نعرف بالتحديد مهمته لكنه عاد منهارا يرتعد وقد أصابه مس من الجنون ، وظل لمدة ثلاثة أشهر بين أيدى الأطباء بين الصواب والجنون . إن واقعة عودة مصطفى بك من السفينة نصف مجنون هى التى تعضد التفسير والقول بأن المفتش لقى نهايته فى الجزيرة ؛ لأن أى تفسير آخر يمكن أن يعطى للحالة التى عاد عليها مصطفى من الجزيرة؟ يبدو أنه حضر بالضرورة واقعة مأساوية رهيبة .

والبعض الآخر يقول : إن المفتش بالفعل يمكن أن يكون قد رُحل إلى أعالى النيل حيث شوهدت سفينة محصنة ومغلقة بشكل محكم تبحر من الجزيرة متجهة صوب الشلالات ، وشوهدت الذهبية التى انتقل إليها أيضًا بعد عبور الشلالات برًّا محصنة ومغلقة بشكل محكم تصعد النيل لتصل إلى دنقلة واستقبلها جوردون بنفسه . وبوصول الذهبية إلى دنقلة تم اعتقال المفتش فى أحد المبانى الحكومية وقدم له بشكل دائم وبوفرة البراندى ، بل يقولون أيضًا : إن البراندى ودرجة الحرارة القاسية لما تأخرتا فى إظهار مفعولهما وتأثيرهما المدمر . ذهب ضابط من القاهرة عبر الصحراء على ظهر الجمال ليصل إلى دنقلة حاملاً رسالة سرية . وفى اليوم التالى لوصوله قيل : إنهم كانوا يستعدون لمراسم دفن المفتش .

وعلى الرغم من هذه الرواية التى أكدها لى ورواها لى خازن دار شقيقى الذى كنتُ قد عينته معاونا لدنقلة لا أعلم أيا من هاتين الروايتين يجب التوقف عندها . أن تكون الباخرة قد رحلت من الجزيرة ، أن تكون ذهبية قد شوهدت عند الشلالات ، أن يكون شخص ما نزل منها فى دنقلة ، أن يكونوا قد جهزوا مراسم

دفن - كل هذا يمكن أن يكون كما قالوا صحيحا، لكنه ليس دليلاً على أن المفتش كان فى السفينة أو الذهبية.

* * *

على أى حال ففى صباح اليوم التالى كان لدى السيدين جوشن وچوبير مقابلة مع الوالى من أجل استئناف مباحثات الاتفاقية المالية الجديدة. ظل الوالى يتحدث معهما عن المفتش وقد رُوى لى أن المسيو جوشن ظل ولمدة لحظات سلبيًا وباردًا يستمع ثم قاطع الوالى وقال له: «يا سيدى إننا فى الجلسة الأخيرة توقفنا عندما. . .» وذكر له النقطة التى وصلوا إليها. فعاد الوالى بعد لحظة من انفلات الأعصاب إلى صوابه، وعاد إلى مناقشة مصالحه كما لو لم يكن شىء قد حدث.

قصت علَىّ سيدة أوروبية أنه فى أحد الأيام وفى أثناء زيارتها للقصر فى الفترة التى تتردد فيها الأنباء عن وفاة المفتش كيف أنها وبينما كانت تتحدث مع إحدى الأميرات زوجة الوالى نقلت وعبرت لها عن الشعور المؤلم الذى يسود الجاليات لا بسبب وفاة المفتش، وإنما بسبب سلوك الوالى الذى سعى إلى موت ناظره وهو الذى نشأ معه منذ أن كان طفلا.

فأجابت الأميرة عليها: «آه! هل كنتم تريدون أن يعامله مثلما يعامل أى شخص عادى؟ أن يجعل البوليس تقبض عليه كما يتم التصرف مع شخص همجى؟ إسماعيل باشا المفتش كان «مشيرًا» إن سموه عامله بالطريقة التى تليق برتبته ومقامه ومنصبه الرفيع الذى كان يشغله». لم يكن هناك شىء يمكن الرد به على هذا، فقد تكلم الوالى على لسان زوجته.

مسكين المفتش، لقد توفى فلير حمه الله. كان شخصًا ذكيًا رفيع المستوى خصوصًا، لكن اختلط عليه الجيد والردىء وكل شىء كان بالنسبة له مثل الطفل الذى يندهش عندما يرى العصفور الذى يعذبه يرتجف بين يديه، واكتشفت كذلك بأنه سيندهش إذا اشتكى شخص؛ لأنه قتل العصفور وقام بانتزاع ريشه.

* * *

بعد فترة من حدوث هذا الأمر وفى أثناء وجودى مساء أحد الأيام بمطعم الجراند

هوتيل (Grand Hotel) فى باريس رأيت جوردون أمامى كان قادما من المنطقة الاستوائية، وكان يريد التحدث معى واستشارتى وقال لى إنه يلجأ إلىَّ؛ لأننى الوحيد الذى أظهر اهتماما به وبالأقاليم التى انتدب لإدارتها، وقال: «إننى أريد أن أترك الخدمة فى مصر وقد استأذنت الوالى ولكنه انتزع منى وعدا بالعودة وإننى أرغب فى التراجع عن وعدى بقدر المستطاع، ولكن بشكل كريم لأننى إذا عدت إلى مصر سوف يستدرجوننى مرة أخرى إلى الخدمة، الأمر الذى لا أريد أن أفعله».

كان يقول خلاف ما يُضمر كانت تصرفاته تدل وتشير إلى هذا، فعندما كان يتحدث كان يحرص على أن يضع نفسه فى الظل بينما يضعنى أنا تحت الأضواء بحيث يتمكن من ملاحظة ردود أفعالى دون أن أتمكن بدورى من ملاحظة ردود أفعاله. وكالطفل الذى يريد الوصول إلى ما يفكر فيه كان يردد فى كل لحظة تقريبًا أنه لم يكن يريد العودة.

فقلت له: «لكن لا تعد». فقال لى: «نعم؛ لديكم حق لكن من ناحية أخرى كيف يمكننى التخلى عن هؤلاء السود الذين أعدُّهم أهلى؟!». فاجأتنى الكلمة؛ كان نفس الإحساس الذى عَبَّرَ أخى لى عنه عندما اقترحت عليه العودة من السودان فكتب يقول لى: «وإلى من تريد أن أترك هذا الشعب البائس»؟

فقلتُ له: «فى هذهِ الحالة لو كنتُ مكانك لرجعتُ حتى لا أهجر هذه الأقاليم وهذه الشعوب المسكينة ولا أستلهم من الأوامر التى تصلنى سوى ما هو فى صالحهم وصالح بقائهم وأنفذ ما أشعر بأنه جيد بالنسبة لهم، أما ما أجد أنه عكس هذا فأضعه تحت الوسادة». وأضفتُ قائلاً: «وبصفة عامة أنا أتصرف دائمًا هكذا».

فقال لى: « أنتم هكذا؛ أنتم يمكنكم، أما أنا فلا أستطيع . وأضاف قائلا: « إنه ذاهب إلى إنجلترا ليستشير رؤساءه بخصوص العهد الذى اتخذه على نفسه بالعودة وطلب منى إذا كنتُ أرغب فى ذلك أن أصطحبه معى إلى بلغاريا (كنا حينذاك فى خضم مؤتمر يعقد فى الآستانة وتعيينى كما سأقول فى كلمتين حاكما عاما على بلغاريا وهو الأمر الذى نال موافقة القوى العظمى).

ذهب جوردون إلى لندن وعاد بعد خمسة عشر يوما؛ ليقول لى إن مسألة تعيينى

حاكما عاما على بلغاريا أمر قررت القوى العظمى تنفيذه وسيصبح أمرًا واقعًا فى حالة توصل مؤتمر الآستانة إلى تفاهم مع الباب العالى ، أما بالنسبة له فكان يستعد للذهاب إلى القاهرة لا للعودة إلى العمل ، ولكن لمجرد الوفاء بوعده فقط . وأضاف أنه تلقى برقية من الوالى أطلعنى عليها ، تعرفت دون أدنى صعوبة على أسلوب الوالى الذى كان يذكر جوردون بوعده ويتحدث إليه مادحا بشكل مبالغ فيه فى صفاته ، وكان يحثه على العودة باسم المدنية والحضارة .

قال لى جوردون فى (مارس ١٨٧٦) إنه استشار أولا دوق كامبردج (Cambridge) الذى حثه على العودة بناء على وعده ، كما أن المسيو كاردويل (Cardwell) الذى عرض عليه جوردون فيما يبدو برقية الوالى قال له : إن هذه البرقية تكشف عن رجل بالتأكيد خبيث ومخادع وهذا واضح فى كل سطر من سطور البرقية . أما بالنسبة للكولونيل جوردون فيبدو أنه رد قائلا إنه يعتبر من العار على شرفه العسكرى أن يعلم الجيش أن هناك ضابطًا فى خدمة رجل مثل الوالى . ولذلك وبناء على هذه المعطيات سيعود فقط من أجل الوفاء بوعده واتخاذ قرار برفض أى وظيفة والحرص على الهروب من مقترحات وألاعيب الوالى .

لم أكن لأذكر مقابلتى لجوردون فى باريس لولا أننى بعد سفره بخمسة عشر يومًا وصلنى برقية منه يبلغنى فيها بتعيينه حاكم عام السودان ؛ لأنهم كما كان يقول كانوا يعتبرونه غالبًا المسئول عن القضاء على تجارة الرق .

عرفتُ ماذا كان الوالى يبغى من وراء هذا التعيين ؛ فمن المؤكد أنه كان يحسبها بمثابة ضربة معلم ، واضعًا نصب عينيه وفى تفكيره الانطباع الجيد الذى سيتركه القرار لدى الرأى العام البريطانى والجماعات المناهضة لتجارة الرقيق . لقد أخذ جوردون على عاتقه القضاء على تجارة الرقيق ، وكان يعتقد أنه بذلك سيبقى خارج هذه المسألة وتبعاتها دون أن يفكر بأن عليه ستقع نتائج التصرفات التى كان يعتقد أنه بهذه الطريقة سيهرب منها . قلت لنفسى سوف نرى أشياء جميلة ، وتابعت مشاهدة الأحداث التى كانت على وشك الوقوع فى الشرق متفرجا حيث كنا حينذاك فى خضم الأزمة الشرقية .

* * *

اندلعت ثورة فى الهرسك ووصل صداها إلى البوسنة وكانت اضطرابات بلغاريا تثير روسيا التى تدخلت فى الأمر بوصفها لها تقاليدها السياسية والدينية، ولم يكن من الممكن أن تغض الطرف عن هذه الأحداث، ولم يكن من الممكن أن تغض القوى العظمى الأخرى ولأسباب ومصالح أخرى أيضًا البصر عنها؛ كلها تدخلت وعقد مؤتمر أوروبى اتخذ من القسطنطينية مقرا له، وكانت مهمته توفيق الأوضاع والموازنة بين الحقوق السياسية للسلطان وتنفيذ المطالب التى كانت روسيا تنادى بتحقيقها. كانت هذه المهمة تستدعى إذن أن تطلب من الباب العالى ألا يتخلى عن حقوقه، لكن بالأحرى أن يقوم بإصلاحات إدارية فى الولايات المسيحية التابعة له؛ إصلاحات الهدف منها جلب الخير والتقدم لهذه الولايات، والعمل على إبعاد كل أسباب أو حجج الوصاية الروسية.

نعرف جميعًا أن الإمبراطورية كانت قد دخلت فى طريق الإصلاحات أولا بعد مبادرة السلطان محمود، ثم قام رشيد باشا فى ظل حكم عبد الحميد باستكمال العمل بشكل أكثر جدية وإصرار أكبر. وساند السير ستراتفورد كاننج الذى لم يكن يرى خلاصًا لها إلا فى الإصلاحات والسير على النهج الأوروبى، وكافح رشيد باشا بكل نفوذه بل وأقول أيضا بكل قوة حكومته؛ لكن هذه الإصلاحات فشلت وظلت حبراً على ورق وخطابات ميتة. هل كان هذا بسبب سوء تطبيقها أم بسبب سوء فهم لها من جانب موظفين كان كل أفكارهم وكل معتقداتهم وكل أحكامهم بل حتى مصالحهم تتناقض مع مبادئ الإصلاح؟. على أى حال كانت الإصلاحات من أساسها مخلخلة حيث كان ينقصها كثير من التشريعات والقوانين لأن سلطة السلطان المطلقة ظلت دون مساس؛ أيضا هل كانت الأمور قد وصلت إلى أن يصبح كل شىء فى يد نظام مركزى فاق الحد بين أيدى سلطة مركزية غير قادرة حتى على نقل أوامرها بسبب الفقر التام فى التعاون والاتصال بين السلطة والقيادات؟ إذن فإن المؤتمر كما قلت كان مؤتمراً من أجل مناقشة الإصلاحات.

وفى ظل كل هذه الظروف لم يكن من العجيب أن تلتفت الأنظار إلى مصر: كيف دخلتها الإصلاحات، ونُظِّم قضاؤها، وقبول المسلمين والمسيحيين قوانينه، وأنها لا تصدم أفكار الجانبين، وترتيبها بشكل متماسك، وأن تصدر مصر أحكامها بنفسها لحماية شعبها ومواجهة سلطة كانت تُعَدُّ أوسع انتشارا من سلطة الدلاى لاما

فى التبت؛ ناشرة بذلك الأمان، هذا الأمر الذى لم يكن معروفا لدى الشرقيين، فهو فاتحة السبل أمام التقدم الذى يجب فرضه إذا جاز القول.

أظهر الأمير دى هوهنلوه ـ كما يفعل دائما ـ نحوى عطفا واهتماما كبيرا فقد تقدم باقتراح للقوى العظمى، وبناء عليه وافقت على تعيينى حاكما عاما على بلغاريا. كان الأمير يعتقد مثله مثل تلك القوى أن الرجل الذى كان يمتلك مفهوم ومقومات تأسيس العدالة المنظمة فى بلاده وتابع خطوات تنفيذها طوال هذه السنوات وتمكن من تحقيقها وسط ألف وألف من الصعوبات، كان يمكنه أيضا أن يقدم خدماته فى هذا المنصب الجديد حاكما عاما على بلغاريا.

* * *

عند مروره على باريس لم يرغب اللورد سالزبرى إلا فى رؤيتى وجعلنى على مدار ساعة أشرح له ماذا كان يمكن الحصول عليه من الآستانة فيما يخص الإصلاحات (كانت المقابلة يوم ٢٢ نوفمبر ١٨٧٦). وفى أثناء فترة انعقاد المؤتمر الدولى للإصلاح كان الأمير هوهنلوه يستمع أيضًا لى وأنا أعرض أفكارى المختلفة عن الشرق والشعوب المختلفة التى كانت تتكون منها الإمبراطورية؛ عن مصالحهم واحتياجاتهم وما كان يجمع بينهم من قاسم مشترك؛ قهر الظلم وبؤسه وما كانوا ينشدونه من مصلحة واحدة واحتياج واحد ألا وهو الأمان. لم أفكر وأنا أعبر عن هذه الأفكار التى كانت تبدو فى غاية البساطة بل أيضا عادية جدا أنها ستكون لها تأثير ما يوما حيث أدهشنى جدا أن أسمع من الأمير هوهنلوه وهو يقول لى ذات يوم: «أرجوكم اذهبوا بسرعة إلى السفارة الروسية لتقابلوا الأمير أورلوف (Orloff) لتعرضوا عليه هذه الأفكار كما شرحتموها لى، ولكن احملوه على أن يقوم بتدوين ملاحظاته هذه، لأن ذاكرته ليست لها نفس قوة ذاكرتى».

بالطبع لم أذهب لكن بعد بضعة أيام سألنى الأمير إذا كنتُ مستعدًا لقبول منصب حاكم عام بلغاريا فى حالة اتفاق القوى العظمى على تعيينى. فأجبت بالموافقة. وفى الأسبوع التالى أخبرنى الأمير بأن الأمير بسمارك وافق على ترشيحى.

واقترح اسمى أمام القوى العظمى الأخرى التى وافقت بالإجماع بدورها؛ لو قلتُ إننى لم أكن سعيدًا، فرحًا ومبتهجًا سيكون ذلك مخالفا للواقع وغير صحيح.

لكن لو قلت أيضا إننى بالغت فى الفرحة لدرجة الاعتقاد أن الباب العالى سيوافق على هذا الأمر، فسيكون أيضًا أمرًا غير صحيح. إن اقتراح حكومة عامة مسيحية من أجل حكم إقليم فى الإمبراطورية يشبه تماما كما لو كنا اقترحنا على أحد باباوات القرن الثالث عشر تعيين شخص غير مسيحى كى يحكم أحد أقاليم سان سياج.

قلتُ لنفسى: إن الباب العالى سيفضل أن يفقد بلغاريا - لا يستطيع أحد الفرار من مصيره - لكن أن تخضع دون أى مقاومة دون قتال فهذا أمر مستحيل؛ صحيح أننى لم أستطع أن أمنع نفسى من الأمل خصوصا بعد أن فكرت فى أحداث إدارة لبنان التى نالت الدول العظمى الموافقة عليها من الباب العالى بعد أن حدثت مذبحة ضد المسيحيين فى دمشق. حقيقة أنه فى أثناء هذا التنظيم والتنازلات التى وافق عليها الباب العالى، كانت فرقة من الجيش الفرنسى قد احتلت سوريا تحت قيادة الجنرال بوفور Beaufort لكن لم تكن هذه هى الحال فى بلغاريا.

فى أثناء ما كان مؤتمر الآستانة ينهى أعماله، كانت الحرب تلوح بسيوفها وتبدو قادمة لا محالة، حتى إن المسيو تيريه دُعى يوما للحضور عند السفير التركى فى باريس، وكذلك أوديان أفندى الرجل الأول وكاتم أسرار مدحت باشا الذى كان الأخير قد أرسله إلى لندن وباريس فى مهمة خاصة وسرية. هذا وقد تحدث المسيو تيريه إليهما بمنتهى الجدية ونبههما إلى الأخطار التى تحدق بالإمبراطورية فى حالة نشوب حرب مع روسيا. فقال لهما: «ما زال لديكما إمكانية وطريقة لتفادى هذه الحرب وهى أن تتم الموافقة على تعيين حاكم مسيحى على بلغاريا». وأضاف قائلاً: «وليكن نوبار ما دامت أوروبا تثق فيه». لكن هل أرسل السفير التركى برقية إلى القسطنطينية يبلغها بهذا الحديث؟ لا أعلم. بل إننى لا أصدق أن مثل هذه البرقية من الممكن أن تكون قد أرسلت لأنه لا بد من أن السفير كان يعرف رد فعل مثل هذه البرقية عليه.. على أى حال كتبت نهاية ترشيحى مع بداية أحداث العنف والهجمات يوم (٢٧ إبريل سنه ١٨٧٧)[أ].

(أ) المقصود بداية الحرب الروسية التركية (١٨٧٧/١٨٧٨)، وهى تُعد الجولة الثانية بعد حرب الصرب (١٨٧٦/١٨٧٧).

الفصل السابع والثلاثون

(١٨٧٦ ـ ١٨٧٨)

بناء على تقرير المراقبين الفرنسي والبريطاني يتقرر تشكيل لجنة تحقيق ـ ولسون ودى بلينيير يمثلان إنجلترا وفرنسا ورياض باشا عن مصر ـ عرض نوبار باشا حول الموقف وأسبابه وهو الأمر الذى استغله المسيو ديسى (Dicey) أساسا لكتابة مقال متميز جدا فى إحدى المجلات ـ نتيجة لجنة التحقيقات التى تطالب برد أراضى الخديو إلى الدولة ـ الخديو يرفض ـ الخديو يرسل تيجران بك إلى باريس من أجل التشاور مع نوبار باشا على الشروط التى سيوافق عليها ويجدها مناسبة من أجل تشكيل الوزارة ـ نوبار باشا يصر من أجل العودة إلى مصر على تلقى دعوة مباشرة من الخديو ـ الخديو يدعوه فى برقية ويعرض عليه العودة إلى العمل ـ نوبار باشا يجرى قبل عودته مباحثات ومشاورات مع المسيو وادنجتون (Waddington) واللورد سالزبرى (Salisbury) واللورد بياكونسفيلد (Beaconsfield) وغيرهم من رجال السياسة عن الأوضاع فى مصر وبرنامج الحكومة الذى اقترحه على الخديو ـ اللورد بياكونسفيلد فى حديثه بقاعة الجيلد هول يشير إلى برنامج نوبار باشا.



شغلت الحرب[أ] وتداعياتها لمدة من الوقت أذهان الناس والمؤسسات الاقتصادية عن الأحداث فى مصر على رغم استمرار أعمال الرقابة المالية. كنا جميعا فى حالة ترقب، لكن ونظرا للسعر الذى كان قد وصلت إليه الأسهم المصرية كنا نرى جيدا أنه وعلى رغم الرقابة المالية كانت الخزانة بعيدة جدا عن العودة إلى الحياة.

رأينا يوما المسيو مالارى (Malaret) قادما من باريس، وكانت الهمهمات تشير إلى أنه ذهب بناء على رغبة من الوالى كى يعرض على المؤسسات المالية الصعوبات

(أ) الحرب الروسية التركية.

التى تواجه مصر من أجل سداد قيمة السندات . كانوا يقولون : إن المؤسسات ترفض كل وأى ترتيبات جديدة ؛ ثم كانوا يتحدثون عن تقرير المفتش البريطانى المسيو رومين (Romaine) الذى قام بزيارة لصعيد مصر وكان يحكى عن البؤس الفظيع الذى وقع ضحيته الفلاح المصرى .

كان التقرير ينصح بتخفيض فوائد الديون المستحقة على مصر ، بيد أن هذا التقرير الذى أثار مشاعر التعاطف فى إنجلترا استقبل بشكل سيئ فى الأوساط العامة والمالية الفرنسية . بالنسبة لى لم أجد فى كل هذا سوى خطإ واحد ، ألا وهو عدم الحديث مباشرة عن أسباب بؤس الفلاح ، هذا السبب الذى كان ما زال يجثم عليه بشكل أكبر من الديون وفوائد الديون المرتفعة التى كان يدفعها ، وللعلم السبب هو مسألة نزع الملكيات التى كان الوالى يقوم بها على نطاق واسع والسخرة التى كان الفلاح يئن ويقع تحت وطأتها ويصبح عاجزًا عن الإنتاج وقالوا لى إنه بعد هذا التقرير ومهمة مالارى (Malaret) إن الوالى لدعم مزاعمه اقترح وضع الاقتصاد المصرى تحت اختبار الجنرال جوردون والمسيو دى ليسبس ، الأول رجل مستقيم بحق أما الثانى فيقال عنه إنه هكذا ولكن الاثنين ولأغراض مختلفة كانا ميالين لمناصرة الوالى الذى كما يقولون كان ضحية خداع رجال البنوك وحاملى الأسهم المصرية . سمع رجال البنوك الأسماء المقترحة ولم يأخذوا بجدية سوى العرض المقدم بإجراء تحقيق ، وأصروا على ألا يكون مجرد تفتيش مالى لكن إدارى أيضًا ، مقتنعين تماما أنه فى نهاية الأمر سيتبين أن كل ما يحدث هو بسبب سوء تصرفات الوالى .

رفض الوالى بكل حرارة لكنه وبعد أن أخذ عليه اقتراحه اضطر إلى الإذعان ، إذن شكلت لجنة تحقيق إدارية يوم (٢٤ مارس ١٨٧٨)[أ] ، وقد عينت إنجلترا السيد ولسون وفرنسا المسيو دى بلينيير ، وأقول متعمدا إن فرنسا مثل إنجلترا لأن أعضاء اللجنة المختارين كانوا معينين ظاهريًا من قبل المؤسسات المالية ، لكن فى الحقيقة كانوا مبعوثين من قبل حكوماتهم أو على الأقل بموافقتها ، من ثم كان يجب على كل القوى العظمى أن تتبارى ، ألمانيا ، النمسا ، إيطاليا ، مثلها مثل فرنسا وإنجلترا .

(أ) انظر هامش ص ٥٦٦ .

وعلمت أنها رفضت وجود عضو مصرى فى اللجنة وعلى الأخص شريف؛ كان الجميع يأخذون حذرهم الكامل تجاه المصريين.

ألزمت بمنتهى الإصرار والقوة المراقب الإنجليزى السيد ولسون بقبول عضو مصرى ضمن اللجنة، وأصررت على رياض باشا لا لأنه كان ذكيا بل على العكس لأنه بوصفه سكرتير الوالى كان يعرف تصرفاته وكنت أعرف أنه وفى حماية اللجنة كان سيكشف أمام أعضائها كثيرا من تصرفات الوالى التى لن تستطيع اللجنة أن تكشف النقاب عنها أو سيستلزم الأمر منها وقتًا طويلا جدا للكشف عنها. على رغم هذا لم أكن مطمئنا، كنت أخاف دائما أن يضلل الوالى المفتشين ويدفعهم إلى التوهم. كنت أخاف أن يحجب عنهم السبب الحقيقى للخراب الذى كنا قد وصلنا إليه.

* * *

كنت أريد أن أدخل وأشارك فى هذا الخطر والوسيلة الوحيدة التى بدت لى فعالة هى أن أقوم أنا بنفسى بتنوير الشعب. وبناء على هذا قمت بكتابة مقال بغرض نشره فى إحدى المجلات الدورية وأعطيته صبغة وشكل تحقيق، فبدأت بعدد من الأحداث المفجعة ثم تحليل بعد تحليل وصلت إلى عرض بسيط لكل ما كنا فيه من سوء إلى الأراضى التى صودرت ملكيتها، والشعب الذى تحول إلى العبودية بعد أن أصبحت السخرة أمرا فاق الحدود. قرأت المقال على صديقى السيد ديسى الذى أصيب بالذهول والصدمة، وطلب منى الإذن لترجمته ونشره فى مجلة القرن التاسع عشر وهو بالتحديد ما كنت أريده.

إلا أن ديسى لم يترجم، لكنه عدل المقال فاستغنى عن شرح الأحداث وقدم عرضا منتقيا بأسلوب واضح، محدد، جذاب ومثير حتى فى شرحه. بدأ بعرض وفحص المبالغ التى دخلت مصر على هيئة قروض وديون عائمة وسندات كانت ما زالت فى ذلك الحين متداولة، ثم تحدث عن المبالغ التى جمعت فى أثناء وجود قانون المقابلة؛ والمبالغ التى جمعت على هيئة دين داخلى والذى سمى بقانون روزنامه، ثم جمع هذا وطبقا لما أثبته الوالى وإسماعيل المفتش، فإن إجمالى

الديون المنتظمة للبلاد، وجد أنها وصلت إلى حد اثنى عشر مليون جنيه فى السنة فى الوقت الذى كانوا يريدون فيه الدعوة إلى الثقة فى موارد البلاد. ومن ضمن المبالغ المحسوبة تم خصم مبلغ أربعة أو خمسة ملايين الجنيه التى كانت الإدارة تمتصها كل عام، وتوقف ديسى عند هذا الرقم المهول مائتين وخمسين مليون جنيه كانت قد وضعت تحت تصرف الوالى طوال أربعة عشر عاما هى طوال مدة حكمه، هذا وقد شرح ديسى كيف تم استخدام هذه المبالغ لتوضيح كيفية تبخر هذه الملايين.

كانوا يتحدثون، هذا صحيح لكن باستحياء عن المبالغ المهولة التى أنفقها الوالى على الأشغال العمومية فى البلاد، لكن ديسى ذكر هذه الأعمال واحدة، واحدة ورقمها بدءا من ميناء الإسكندرية، ميناء السويس، تعميق قناة المياه العذبة، سكك الحديد وأخيرا المبالغ التى سددت بوصفها تعويضات لشركة قناة السويس التى بالغت فى تقدير نفقاتها، ووصل المبلغ المدفوع إلى اثنى عشر مليون جنيه. كما أوضح مشيرا إلى السكك الحديدية أن ما تم إنفاقه من الأموال السائلة لم يتعد سوى ثمن الأدوات والمعدات المعمرة والمواد الخام، بيد أن أعمال الإنشاء كلها قد تمت بالسخرة، وبالنسبة لقناة السويس فمن مجموع تسعة ملايين الجنيه التى دُفعت للشركة قيمة لأسهمنا فى قناة السويس سددت لنا الحكومة البريطانية فقط أربعة ملايين جنيه غداة شرائها لهذه الأسهم. وكى لا يترك الباب مفتوحا أبدا أمام أى شك ما، وصف ديسى هذه المصروفات بأنها كانت مفيدة لكن ليس من حيث المبالغ التى دفعت فعلا ووصلت إلى ما يقرب من عشرين مليون جنيه، لكنه فى الوقت نفسه أيضا ترك الساحة خالية للتساؤل عن مبلغ مائة وأربعين مليون جنيه لم تُعرف الجهة التى أنفقت فيها.

من بين النفقات المفيدة كان ديسى قد تطرق إلى الحديث عن مصانع السكر المملوكة للوالى والتى من أجلها تم إبرام قرض خاص، ثم دفعه الحديث عن مصانع السكر إلى الحديث عن الأراضى التى ملكها الوالى لنفسه والتى تشكل ربع المساحة المزروعة فى مصر، وتحدث عن طريقة إدارتها بنظام الوكالة ثم تحدث عن السخرة، وانتقل إلى الحديث عن إهدار الموارد والقوى العاملة فى مصر واستحالة أن يتوقع أحد شيئًا من موارد بلاد تخضع لمثل هذا الظلم.

أحدث المقال ضجة وتأثيراً بالغًا فى إنجلترا، وأصبح الآن الذى كان حتى ذلك الحين فقط معروفا لبعض من الشخصيات معروفًا للجميع. كان ما ورد فى المقال هو نفسه ما كُتب فى التحقيق الذى أجرى، ولم يتبق بذلك أمام اللجنة سوى أن تحصل على بعض التفاصيل وتقوم بختم التقرير.

* * *

اختتمت اللجنة تقريرها بطلب للوالى بإعادة أراضيه إلى الحكومة. بالطبع رفض لكنه وافق فى الوقت نفسه على أن يعيد للحكومة بعض القرى الواقعة فى البرارى، وهى أراض جرداء كانت تتطلب للانتفاع منها مهما كانت درجة جودتها نفقات باهظة للقيام بأعمال شق الترع وقنوات الرى. بعد أن أسقطت المسألة فى يد الحكومة لم تكن تريد التورط ولم تكن تجرؤ على الإصرار على ما تريده اللجنة.

* * *

إنه فى مثل هذه الظروف والأحداث رأيت ليلة يوم (١٧ يونية ١٨٧٨) وصول سكرتيرى الخاص السابق إلى مصر وهو الذى كنت أعامله كابن لى وليس كسكرتير قال لى إنه حصل على إجازة من أجل تسلم إرث مستحق له، لكن فى الوقت نفسه تسلمت تلغرافا أرسله لى أحد رجال البنوك يبلغنى فيه أن سكرتيرى السابق كان مكلفا من حسين باشا نجل الوالى بأن يقوم باستكشاف نواياى ودفعى إلى طلب العودة إلى مصر، فكشفت لسكرتيرى عن هذا التلغراف؛ لم تكن الدهشة هى أول رد فعل له فقط بل وأحس بالإحراج أيضًا. فكيف كان من الممكن أن يتمكنوا من معرفة أن هناك مهمة سرية كلف بها سكرتيرى هذا ويفشوها لى؟ إذن كان ما ورد فى التلغراف صحيحًا؛ ومنذ ذلك اليوم ولمدة شهرين تناوبت التلغرافات بين حسين باشا ومبعوثه الخاص. ففى الأول كان يشير إلى الأسلوب والحجج الواجب اتباعها معى من أجل حثى على العودة، والتلغراف الثانى كان ينقل إلى حسين باشا اعتراضاتى التى أبديتها؛ كل هذا كان يحدث والمفروض أننى أجهل أن سكرتيرى المبعوث هذا على اتصال بالأمير حسين.

بعد عدة أيام أصبحت هذه المهمة كما يقول المثل سرّاً يعرفه الجميع لكنه استمر

على رغم هذا فى الاحتفاظ بطابعه المتفرد والخصوصى. إن ما كان يصدمنى هو هذا الطريق الملتوى المعتاد للوالى فى تصرفاته معى، ثم قلتُ فى نفسى: «العودة إلى مصر؟ استئناف الخدمة فيم سيفيد هذا؟ فيم يمكنه أن يخدم؟ إنه لا يوجد سوى دواء واحد هو إعاده الأراضى التى أخذها الوالى ثم نتيجة لهذا القضاء على السخرة المستخدمة فى هذه الأراضى وبدون هذين الإجراءين لا أمل فى الخلاص على الإطلاق.

أى نصيحة أخرى كان من الممكن أن أعطيها للوالى؟ يمكننى إعطاؤه هذه النصيحة وأنا فى باريس كما سأُعطيها له وأنا فى القاهرة، لكن هل سيتبعها؟ لا، إذن فى هذه الحالة وهذه الشروط لماذا العودة؟!».

بل إن الوالى طلب من مدحت باشا المنفى حينذاك فى أوربا التدخل لإقناعى وحاول بدوره لكنه فى نهاية الأمر اضطر إلى الانصراف عنى عندما شرحت له أنه بالنسبة لى أن هدف الوالى لم يكن التغيير فى طريقة التصرف لكن فى الحقيقة استخدامى أداة الغرض منها مساعدته. أخيرا بعد أن سئمت كل هذه المناورات قلت لمندوب حسين باشا أن يبرق، ليقول له إنه يرى أننى لن أعود إلى مصر ما لم أتلق دعوة شخصية ومباشرة من الوالى. بعد يومين من هذا الحديث تلقيت من الوالى واحدًا من تلغرافاته المعتادة يقول فيها: إنه سوف يقوم بتبنى مجموعة من الإصلاحات الإدارية؛ العدالة وكل شىء سيعاد صياغته وإصلاحه. إذن لم يكن يستطيع القيام بشىء من دونى؛ الكل كان فى حاجة إلى إقدامى ومبادرتى، ألزمنى الوالى بالعودة من أجل استئناف مهام وظائفى متذرعا بمصالح مصر ومناشدا وطنيتى. إذا لم أكن أعرفه جيدا لكنت قلت فى نفسى بمنتهى البساطة إنه يسخر منى لكننى كنت مرغما على الرد حيث إنه تحدث عن الإصلاحات، والإصلاح الذى كانت مصر أحوج إليه من أى شىء آخر هو إعادة الأراضى التى نزعت ملكيتها بالقوة إلى أصحابها. أجبتُ على التلغراف بأننى سوف أعود إلى مصر سعيدًا فى حالة إحساسى بأننى قادر على الاستجابة لمشاعر سموه نحوى.

كنت حريصا على ألا ألتزم بأى شىء مقدما. كنت أحس بأننى أكثر ارتياحًا وأنا محتفظ بحريتى، لكن اللورد ليونز قال لى وهو يضحك: «هل تعتقدون أنكم لم

تلتزموا بعد؟». فقلتُ له: «إننى سأكون ملزمًا إذا قام باتباع نصيحتى، من دون هذا فإننى أعتبر نفسى حرًّا تمامًا».

* * *

قابلت السيد وادنجتون وزير الخارجية الإنجليزى الذى ناشدنى العودة للمساعدة؛ كان يتحدث بالنيابة عن الحكومتين وأفهمنى أن الحكومتين لهما نفس الحق فى المعاملة. قال لى: إن اللجنة طلبت من الوالى أن يقوم بإعادة الأراضى التى صادرها لنفسه، وأن الوالى وافق على التنازل عن جزء من الأراضى (تلك التى لم يكن منها منفعة حالية). ورفض إعادة كل الباقى، والمطلوب منى كان أن أتصدى لأستعيد منه جزءا مما كان يرفض إعادته وأنه إذا صممت على إعادة كل الأراضى فسوف أفشل فشلا ذريعًا وأجعل الموقف أكثر صعوبة. باختصار لقد وضعوا ثقتهم فى وقال لى وهو يصطحبنى إلى الباب: «أرجوكم مساعدتنا».

كتبت هذه الكلمات السابقة؛ لأننى فيما بعد سنحت لى الفرصة بأن أذكره بها. لكن قلت فى نفسى مرة أخرى: «إنه إن لم يتم إعادة كل الأراضى التى ملكها الوالى لنفسه إذن ماذا سأكون قد فعلت؟ ألن تستمر هكذا السخرة ومع السخرة تشل القوة المنتجة للبلاد؟ ألن تستمر الفوضى والوصاية الأجنبية والمظالم؟». كان من الأفضل ألا يُؤخذ منه شىء بدلاً من أن يؤخذ منه جزء ويترك له جزء مهما كان ضئيلاً.. هكذا كانت فكرتى.

* * *

مررت على إنجلترا يوم (٣يولية ١٨٧٨)، وقابلتُ حسن باشا ثالث أبناء الوالى وعلمت أنه كان مكلفًا من قبل والده أن يطلب من حكومة جلاله الملكة مستشارا لنظارة المالية. دائما نفس الفكرة التى أدت إلى قدوم لجنة كيف التى رفض قراراتها بعد أن أثارت حفيظته. حينئذ فهمتُ الملاحظة التى أبداها لى وادنجتون عن المعاملة بالمثل للقوتين العظميين. كان بالتأكيد يشير إلى هذه المهمة التى جاء من أجلها حسن باشا.

بالنسبة للوالى كان تصرفه هذا يدل على أنه يلقى بالمسئولية على جوردون من

دون أن يقدر الصعوبات أو يتوقع الصعوبات التى كانت ستجلبها عليه مسألة اتفاقية القضاء على تجارة الرقيق، فإذا تمكنوا من التوصل إلى تنفيذ هذه الاتفاقية فلن تكون هناك مشكلة، لكن إذا لم يتوصلوا إلى أى نتيجة ما ونشبت بسبب ذلك أزمة وموقف صعب كان الخطأ كله سيكون خطأ جوردون.

بالنسبة للمالية كان سيخصص لنا كضمان للجدية والالتزام فى التصرفات رجل من الحكومة البريطانية فإن لم يتمكن من التوصل إلى أى نتيجة، فإن الوالى سيكون خارج الموضوع لأنه سيكون قد فعل كل ما عليه ولن يتمكنوا من اتهامه بشىء. دون شك كل شىء كان يدور فى عقله بهذه الطريقة، بالنسبة لى لم تكن لدى سوى فكرة واحدة تقلقنى هى أراضى الوالى والسخرة وإدارة ورقابة مصرية يرضاها الوالى ويخضع لها ستمكننا أيضا بذلك أن تحل محل تلك التى فرضتها علينا القوى العظمى فى شكل المفتشين الماليين. كنت أفكر فى أن هذه الرقابة وبشكلها المفروض علينا لا يمكن أن تستمر وأنها ستؤدى إلى كارثة، لأن الرقابة المفروضة علينا كان يمارسها هذان المفتشان اللذان يمثلان ـ كما كانا يدعيان ـ الدائنين لكنهما فى الحقيقة كانا يمثلان الحكومتين. كان ذلك أمرًا فى غاية الأنانية وغير أخلاقى إذ يفرض إرادته على نظار مصريين وتلقى عليهم مسؤولية أخطاء وقرارات تتخذ كانت أفكارها ومبادرتها كلها مصدرها المراقبون الأجانب.

قلتُ لنفسى: إنه ولصالح استقلالنا ـ إذا كان مسموحا لى استخدام هذه الكلمة ـ وعندما يتعلق الأمر ببلد تخضع للرقابة الأجنبية أو على الأقل كانت فى الطريق إلى الوصول للنهاية المحتومة (الاحتلال)، كان يجب علينا ولمصلحتنا كخطوة أولى أن نقوم بتغيير هذين المفتشين المختارين من جانب القوى العظمى الأجنبية بغيرهما من النظار، نقوم نحن باختيارهما بعيدا عن مداخلات تلك القوى. كانت هذه الخطوة ستكون من وجهة نظر الرأى المنادى باستقلال الحكومة تعبيرا عن هذا التحول وتقدما؛ لكن قلت لنفسى إنها من الناحية المنطقية والعقلانية وعودة الأمور لمجراها الطبيعى تُعَدُّ أيضا تقدما حيث إن النظار سيصبحون مسؤولين بشكل كامل عن تصرفاتهم أمام أعين الشعب ويصبحون حينذاك أكثر حرصا. كان مثل هذا التحول يبدو فى عينى أنه سيكون شيئًا جيدًا جدّا من كل وجهات النظر، حتى من

زاوية النظرة المنطقية والواقعية للأمور؛ لأنه ما معنى الرقابة المفروضة بشكل حالى سوى أنها الحكومتان الفرنسية والبريطانية تحكمان حكومة ثالثة وهى الحكومة المصرية؟

يكفى أن نقوم بتحليل هذه الأفكار وصياغتها حتى نتوصل إلى كشف الغموض عنها؛ لأننى كنت أعتقد أنه بما أن نقطة البداية كانت خاطئة فلا يمكن للعواقب سوى أن تكون سيئة، إذ إنها لن تكون إلا كذلك.

إن فكرة تغيير المراقبين الأجانب وإحلال الوزراء الوطنيين بدلا منهم كان الوالى نفسه يفكر فيها لكن بطريقة أخرى؛ هذا صحيح لكنها خطرت عليه؛ لأنه ماذا كان يعنى هذا الطلب الموجه للحكومة الإنجليزية بتعيين موظف إنجليزى فى مركز مستشار مالى؟ كان يعنى أنه يريد إنشاء وزارة فاعلة يُعيَّن لها وزير فعلى.

إن الفرق بين فكرة الوالى وفكرتى كانت أنه بالتوجه إلى الحكومة الإنجليزية كان الوالى يجلب على نفسه وزيرا إنجليزيا ويضع نفسه تحت حمايته، بينما فكرتى كانت التوجه إلى الرأى العام الإنجليزى وأن أقوم بتعيين رجل بعيداً عن الحكومات ومن الرجال الذين يمكنهم بما يتمتعون من شخصية وصفات ومهارات أن يبثوا الثقة فى النفوس، ويلغوا بذلك السيطرة السياسية أو على الأقل يمهدوا قليلا لزوالها، باختصار، فإن الفكرة التى تقودنى كانت تلك التى لها أولوية فى الترتيب فى ذهنى بعد تنظيم المحاكم والقضاء.

* * *

عندما رأيت اللورد سالزبرى تخيلت أنه على علم بما يحدث؛ بلا شك كان يجب أن يكون على علم عن طريق السفارة فى باريس، لكنه قال لى إنه يمكننى أن أعطى وزارة الحقانية لفرنسى، واعترفتُ له بأن رأيى كان أن أختار من فرنسا رجلا لإدارة وزارة الأشغال العمومية.

فرد علىَّ اللورد سالزبرى: «إن لديهم فى فرنسا مهندسين متميزين». ثم تطرق بالحديث عن لجنة التحقيقات والنتائج التى توصلت إليها وحذرنى من أنه سيكون من المستحيل أن يُحمَل الوالى على التخلى عن كل أراضيه، ونصحنى بشدة أن

أدفعه إلى رهنها مقابل قرض يقوم بالتنازل عن قيمته للحكومة. تركته بعد هذه التوصية وتوجهت إلى اللورد بياكونز فيلد الذى كان قد دعانى إلى زيارته؛ كان تفكيره كله منصبا على مصر إلا أنه بالنسبة لى كان يبدو أنه بالأحرى يميل إلى الاهتمام بالأحداث التركية. كان ذلك أمرًا طبيعيًا فلقد كان عائدًا لتوه من مؤتمر برلين وكان موقفًا مشجعًا. كان الذكاء دائما يثير لدى احتراما كبيرا وعميقا، الأمر الذى جعلنى أشعر بالارتياح معه وقلت له ردا على أحد تلك الأسئلة المعتادة لى؛ إنه عندما تتوجه القوى العظمى مباشرة إلى الآستانة من أجل نيل الإصلاحات التى من اللازم إجراؤها داخل الإمبراطورية من أجل تأسيس النظام وإعادة الأمور إلى دورتها الطبيعية، كانت تعنى السير فى طريق خاطئ، حيث إنه كان لابد من مواجهة القسطنطينية عن طريق الأقاليم. وأضفت أنه فى أى مكان كانت أوروبا تتمركز فيه داخل تركيا كان الأمن والأمان اللذين تقوم بتوفيرهما لحماية سفاراتها ينعكسان على المكان أيضا والسكان المقيمين فى الأنحاء.

كان الأوروبى يمثل الدعاية التى تتراجع أمامها أى سلطة مهما كانت مطلقة فى ظل هذه الشروط. ومن وجهة نظرى كان يجب تشجيع إقامة مجتمعات تقوم فى الأناضول بعمل مشروعات أشغال عمومية لها طابع المشروعات القومية خصوصا مثل مشروعات سكك الحديد. كانت من وجهة نظرى أنه يجب أن تنصب تحركات الحكومات على تعزيز مثل تلك الأفكار لدى الباب العالى الذى فى البداية سيعترض ويتردد فى الموافقة على مثل هذه المشروعات، لكن فى النهاية سيوافق ويذعن لما فى ذلك من مصلحة اقتصادية ومادية لم يكن من الممكن تجاهلها، وبذلك وبعد أن يجد نفسه مرتبطًا ستحمله مصالحه على التغلب على مخاوفه من رؤية الأراضى العثمانية والأجانب يجتاحونها.

فى هذه الحالة ستصبح كل محطة قطار مركزًا للحماية المعنوية ومركز أمان للشعوب المسيحية والمسلمة التى ستذهب للتجمع حول هذه المراكز بالضرورة. حين يتغلغل الإحساس بالأمان داخل هذه الشعوب فإنها هى التى ستقوم بحمل الآستانة على الإذعان للإصلاحات وتصحيح مسار المؤسسات التى ستقوم بضمان تلك الإصلاحات إلى الأبد.

إن هذا العرض عن رؤيتى لكيفية سير الأمور والتصرف حيال الإمبراطورية والتى كانت تتلخص فى فرض التقدم الحضارى الذى كان بدوره سيفرض التقدم الفكرى يبدو أنه أمر أصاب اللورد بياكونز فيلد بالذهول؛ لأنه دعانى للحضور إلى وزارة الخارجية، وعرض هذه الأفكار على اللورد سالزبرى كذلك عرض البرنامج كله الذى قمتُ بطرحه الآن عليه. لم أعتقد أنه من المفروض أن أفعل هذا و قلت لنفسى: إنه لا بد أن يكون اللورد سالزبرى له أفكاره الخاصة والتى بالتأكيد ستكون مشابهة لحد كبير لأفكارى، إذ إنه قد سنحت له فرصة دراسة تركيا فى أثناء المؤتمر الذى عقد قبل قيام الحرب.

عموما وصل لى دليل آخر على الاهتمام الكبير الذى أثاره ردى هذا لدى اللورد بيانكونسفيلد حيث إنه بعد قليل من الوقت وخلال المأدبة السنوية للوزارات فى قاعة جلد هول ذكر كلمة عنى والأفكار التى ألهمتها إياه. هذه الكلمة قامت زوجتى بترجمتها إلى الفرنسية وطبعت بعض النسخ منها.

الفصل الثامن والثلاثون

(١٨٧٨)

عودة نوبار باشا إلى مصر ـ ينقل إلى الخديو بقدر الإمكان مشاعر الحذر التى تسود أوروبا تجاهه ويصرح له بأن إعادة الأراضى الخاصة به إلى الدولة وكذلك تشكيل حكومة وزارية مسئولة وحدهما سيمكنان البلاد من تدارك المخاطر التى تهددها ـ مباحثات مكثفة بين نوبار والخديو الذى يرفض إعادة الأراضى للدولة لكن ينتهى به الأمر بالموافقة بعد تهديد نوبار باشا له بالعودة إلى أوروبا ـ الموافقة على تشكيل وزارة مختلطة[أ] مسئولة ـ نوبار باشا يصوغ خطبة الخديو أمام رئيس لجنة التحقيق؛ كذلك يصوغ مسودة تنظيم النظارة ـ تشكيل الوزارة الجديدة التى سيدخل فيها السيد ويلسون وزيرا للمالية ـ نوبار باشا يقترح تعيين المسيو كوفيه (Cauvet) وزيرا للأشغال العمومية لكن بعد رفض فرنسا أعطيت هذه الحقيبة للمسيو دى بلينيير ـ إلغاء المراقبة الثنائية ـ خلافات جديدة بين نوبار والخديو حول شروط تسليم الأراضى ـ اتفاق نهائى وصل بموجبه مجموع المساحات التى تم ردها إلى مليون ومائتى ألف فدان.

* * *

رحلتُ فى طريقى إلى مصر عبر برنديزي (Brindisi) وكلمات وادنجتون تتكرر فى ذهنى. «إنكم لن تتمكنوا من حمل الوالى على رد كل أراضيه فلتعملوا على أن يرد أقصى ما هو مستطاع». كلمات اللورد سالزبرى أيضًا: «إنكم لن تستطيعوا أخذ أراضيه منه فلتعملوا ما فى وسعكم من أجل أن يقوم برهنها وإعطاء المال للحكومة».

وبرغم أن هذه الكلمات لم تكن من النوع المشجع أبدا على استعادة كل شىء من

(أ) بمعنى يدخلها عنصر أوروبى.

الوالى فإننى صممت على المضى فيما أفكر فيه. إن استرداد جزء فقط أمر معناه استمرار السخرة، ومن ثم الفوضى وإنهاك القوى العاملة للبلاد. أى شيء حسن إذن سأكون قد فعلت؟ لا شيء. إن الأمر كان بالنسبة لى أبسط من ذلك، إذا قبل الوالى رد كل أراضيه فسيكون هذا أفضل بالنسبة له وسيبعد أى خطر عنه، وإذا لم يستمع لنصيحتى فسوف آسف على ذلك وليتحمل هو أن يظل فى خطر وسينتهى الأمر بالإطاحة به هو وأسرته.

* * *

عندما دخلت السفينة إلى ميناء الإسكندرية يوم (١٤ أغسطس ١٨٧٨) جاء مدير المراسم الخديوية لاستقبالى وأخذنى مباشرة إلى سراى رأس التين الذى كان يعج بالجموع التى أفسحت لى الطريق، وظل الجميع ينظر إلى موكبى وهو يمضى كما لو كنت أحمل مصير مصر على أكتافى. استقبلنى الوالى كما لو كنت عائدا بعد غيبة قصيرة، ولكننى رأيت العرق يلمع على جبينه وهى علامة الارتباك والانفعال لديه. سألنى عن أخبار زوجتى، ثم أخبار أوروبا وهو متمسك بكياسته المعهودة.

فقلت له: «سيدى إن الأخبار فى أوروبا ليست جيدة ـ (نظر لى بطرف عينه؛ ثم أكملت مؤكدا على كلامى) ـ نعم يا سيدى إنها سيئة؛ إن إحساسا هائلا بالحذر والشك يسود حولكم، فإذا لم يتمكن سموكم من تبديد هذا الإحساس فإنه سيؤدى بالضرورة إلى ضياعكم وضياع مصر».

ظلت ملامح وجهه ساكنة، وسألنى فى هدوء عما يجب أن يفعله من أجل تبديد مشاعر الشك هذه. فقلت له: «أن تعيد يا سيدى كل ما لديكم من أراض، إن فى هذا خلاصكم». وأضفت قائلاً: «وإلا ستضيع مصر منكم». فنظر لى وقال بهدوء وبدون حتى أدنى توتر فى صوته: «أبدا» فقلت له: «سيدى حر فى التصرف كما يحلو له، أرجو فقط أن يفكر ويجب أن أضيف أنه من أجل إبعاد الخطر الذى يهدد سموه، فإن إعادة الأراضى وحدها لن تكفى، ويجب أن يعطى سموكم لأوروبا دليلا وضمانات لإدارة جيدة».

فقال لى: «إدارة جيدة؟ ألا تنفذ العدالة من أجل الأجانب؟ ألم أرسل فى طلبك

لمساعدتى على إقرار عدالة جيدة للأهالى؟ ألم أقم منذ فترة طويلة بتأسيس مجلس للنواب[أ] سيفتتح جلساته خلال شهر . . . ؟».

فقلت له : «آه سيدى إن مجلس النواب هذا فى الحقيقة هو مصدر الشك فى نوايا سموكم الجيدة. حيث إنه لا يمكن أن نأخذ هذا المجلس مأخذ الجد، وبما أن الوقت صعب وحرج فواجبى أن أضع الحقيقة كلها أمام سموكم؛ إنهم فى الخارج ينسبون إليكم فكرة أنكم تذرون الرماد فى أعين أوروبا، بالإضافة إلى أن تقرير لجنة التحقيقات قد كشف لأوروبا عن التضارب والفوضى التى تستشرى فى إدارتنا. إن هذه الفوضى التى تكشفت يجب أن تختفى يا سيدى. ومن أجل العثور على علاج فعال يجب أن نضع أيدينا على الأسباب التى أدت إلى حدوث هذا أولا ثم لا يجب يا سيدى أن نضلل أنفسنا، إنها سياستكم التى داومتم على اتباعها بإعطاء ناظر التعليم مثلا أوامر تخص وزير الأشغال العمومية، وإعطاء أوامر لى أو إلى أول موظف تقع أعينكم عليه وهى أوامر تخص وزير الداخلية؛ بل إن سموكم ترسلون أيضًا الأوامر مباشرة إلى المديرين ومساعدى المديرين وإلى رؤساء الأقسام والأقاليم وإلى مفتشى الضرائب بعيداً عن الوزراء المسئولين».

«وفى مثل هذه الظروف يا سيدى ستعم بالتأكيد الفوضى والحيرة. بالإضافة إلى أن سموكم كثيرا ما تأمرون بتنفيذ مشروعات من دون أن تتم دراستها إطلاقا، فتكون نتيجتها إهدار المال وإنفاقه فيما لا يفيد». وذكرت له مثالين أو ثلاثة من المشروعات التى لم يتم دراستها دراسة جيدة وفشلت وتكلفت نفقات لا داعى لها.

استمع لى الوالى من دون أن تبدو على وجهه أى آثار للانفعال أو التأثر، ويبدو أنه كان يتألم بشدة، ماذا كان يمكننى أن أفعل؟ لقد طلب الجرَّاح.

ثم أكملت : «إذا تمكننا من تشخيص سبب الألم؛ يمكننا من وصف الدواء». فاستدار نحوى بنظرة تعجب وأكملت : «يجب على سموكم أن تتعهد بألا تقوم بتنفيذ أى عمل من أعمال الأشغال العمومية أو أى عمل آخر يحتاج إلى إنفاق من دون أن يقوم النظار المختصون والمسئولون بدراسته أولا ومن دون أن يناقشه ويوافق

(أ) مجلس شورى النواب.

عليه جميع النظار فى اجتماع موسع. بذلك وفى ظل هذه الشروط ستنشئ بينهم رباطا متينا، وسيكون هذا مفيداً لسموكم؛ لأنه بإشراكهم فى هذه الدراسات وبمشاركتكم أفكارنا فإن سموكم ستشعرون بالمزيد من الثقة، ونتيجة لهذا الوضع الجديد يجب على سموكم أن تلتزم أيضًا بعدم تخطى اختصاصات الوزير المسئول بإصدار أوامر مباشرة لمن هم تحت قيادته وإدارته. باختصار يا سيدى يجب أن يتعهد سموكم بشىء واحد فقط وهو أن تحكم من خلال مجلس للنظار ومع مجلس للنظار».

وأنهيتُ حديثى لأقول مداعبًا: «وبتصرفكم هذا يا سيدى فإن سموكم ستجدون شكلا جديدا من أشكال الحكم: الحكومة النظارية».

قلتُ هذه الكلمات الأخيرة وأنا أداعبه، لكن فى الحقيقة أن هذا البرنامج لم أفكر فيه أبدا، ويبدو أننى كنت أحمله فى داخلى بشكل غريزى لأنى عبرت عنه بشكل طبيعى مع حاجة البلاد إليه. كنت بعيداً جدّاً وأنا أعرضها عن التفكير فى أنها كانت تحقق السمات التى رسمها الرسول[أ] نفسه للحكام والتى حددها الدين لتصبح منهج الحاكم فى كل ما يخص أمور الدولة، حيث كان يجب عليه أن يتشاور مع الكبار والنبلاء أو مع نظار دولته.

وتركنى الوالى أتحدث ولم يقاطعنى وعلم منى ما يريد أن يعرفه؛ أفكارى ومقترحاتى ونواياى. وقال لى وهو مشغول بالحفاظ على ممتلكاته: «نوبار ألن يكون من الأفضل أن نتحدث مع المفتشين؟». كان هذا هو الأمر الذى كنتُ أتعجل القيام به.

علمتُ أن كل أعضاء لجنة التحقيق باستثناء السيد دى بلينيير كان من المحدد لهم أن يجتمعوا فى الرمل[ب] عندالسيد ڤيڤيان (Vivian) قنصل إنجلترا العمومى.

اعتقد الوالى أنه من المفروض أن أقوم بالاتصال بأعضاء اللجنة والتفاوض معهم

(أ) هو النبى والرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

(ب) حى الرمل المشهور بالإسكندرية والذى كان غالبية سكانه من الأجانب. وقد عرفت الإسكندرية آنئذ بالمدينة الكوزموبوليتانية.

من أجل إقناعهم والاكتفاء بالجزء الذى وافق على رده من أراضيه؛ هذا وقد رجوت رياض باشا أن يصحبنى، ففهم الوالى وقال: «إن نوبار لا يريد رياض كى يساعده، لكن كى يكون شاهدا». ويبدو أن إسماعيل استنتج أنه كانت تساورنى الكثير من الشكوك حول نجاح مهمتى.

وبالفعل فقد ذهبت لأجدهم مجتمعين، وبالطبع دار الحديث عن النتائج التى توصلت إليها اللجنة. ويجب أن أقول: إن اثنين أو ثلاثة منهم كانوا يميلون إلى التصالح عندما قام أحدهم فجأة وهو الميجور بارنج[أ] (Baring) بمهاجمة الوالى وهدده بكل ما لدى القوى العظمى من سلطات فى حالة عدم قبوله لقرارات اللجنة وتوصياتها. أثارنى هذا العنف وغلت الدماء فى رأسى بوصفى مصريا، وكنتُ أستطيع أن أسكته بكلمة واحدة وإعادة تهديداته هذه التى وجهها للوالى إلى حجمها الطبيعى، ولكننى تراجعت وفكرت فى أن هذه التهديدات سيكون لها تأثيرها على الوالى وستسهل من مهمتى.

رجوت رياض باشا أن يحيط الخديو الذى كان ينتظره علما بالحديث والتقيت سموه فى اليوم التالى، وما أن بدأت الحديث حتى قال لى: «سيكون من الأفضل أن تقابل حسين باشا وتتشاور معه».

لقد فهمت؛ كان يريد التفاوض عن طريق وسيط كما هى عادته ليكسب الوقت فأجبته سريعًا بأننى فى خدمة سموه ورهن أوامره، لكننى رجوته بأن يخبرنى إذا كان مصرحًا لى أن أخبر الأمير حسين أو لا أخبره بأن فى اعتقادى أن مصر ستضيع من سموكم فى حالة عدم التنازل عن الأراضى. وأضفت: «سيكون من العبث والخطر على أيضًا سيدى أن أتحدث مع البرنس حسين إن لم يكن قادرا على تقدير خطورة الموقف بشكل تام».

التزم الصمت، الذى فسرته بحرية بمعنى أو بآخر. وقابلتُ فى الحال الأمير حسين وتحدثت معه عن الأمر الذى أعطاه لى والده، ولم أخف عنه شيئًا ولا سيما

(أ) هو السير إيفلنج بيرنج المعتمد البريطانى الأول فى عهد الاحتلال الإنجليزى لمصر، والذى أصبح منذ مايو ١٨٩٢ يعرف باسم اللورد كرومر.

بعد أن تم استدعائى لإبداء الرأى ، فقد كنت أعتقد ومنذ البداية بأن من واجبى أن أضع أمامه بشكل كامل وواضح الوضع الذى كان يوجد فيه .

بدا لى أن الأمير كان فى حيرة من أمره ويريد أن يتناقش . لم أجاره ولم أنْسَق وراءه إلى هذه الساحة فلم أكن ممثلا لأحد الدائنين ومكلفًا بالتفاوض و المناقشة مع فخامته .

كنتُ ناصحًا أمينًا فقط من الممكن الأخذ بنصيحته أو إهمالها ، كما لم تكن لديَّ أدنى رغبة فى العمل وسيطا بين سموه ودائنيه ؛ لأنه أمر بلا جدوى ، بل كان من الخطر عليه إجراء مفاوضات مصيرها الفشل وربما تؤدى إلى تفاقم الموقف الذى يحتاج إلى حل رزين . هذا ما كنت أريد أن أفهمه للبرنس . . هل فهمه؟ لا أعلم . علمت فقط أنه بعد رحيلى من عنده وفى أثناء حديثه مع أحد المقربين منه قال : «ونحن الذين كنا نعتقد أننا قد أرسلنا إليه للدفاع عنا» .

خلال خمسة أو ستة الأيام التى تلت هذه المقابلة ظل الوالى على عناده ؛ كان يقول لى «فليأخذوا منى دمى ولا يأخذوا أرضى ، إنها قوت أسرتى» . ومن جانبى رد لا يتغير : « سيدى إن سموكم له مطلق الحرية فى أن تفعل ما تريد ولكنى أرجو أن تفكر فى الأخطار التى تحدق بكم» .

كان آخرون يشجعونه فى المضى فى طريق مخالف تمامًا ، كانوا يقولون أو بالأحرى كان يجعلهم يقولون ما أن يحصل الدائنون على أراضيه ويأخذوها منه فإنهم سيطالبون بالأراضى التى أعطاها لنا نحن الموظفين . كان البعض يصدقونه والبعض الآخر كانوا يتصنعون ذلك . كنت أعرف أن الوالى يريد كسب بعض الوقت ، لأن بالنسبة له كل شىء كان يكمن فى هذا ، لكننى كنت أعرفه بشكل جيد وكاف حتى أفهم أنه كلما تأخر وكلما كسب الوقت فقد صبره فى اللحظة الأخيرة وتعجل فى اتخاذ القرار . وتبينت أن الأمر الأساسى الذى كان يحرص عليه هو أن يبقينى إلى جواره . . كان يعتقد أنه سيكسب بذلك كل شىء إذا نجح فى جذبى للدفاع عن قضيته بقوة .

* * *

رحل أعضاء اللجنة وظل السيد ويلسون وحده بعد أن حدد تاريخ سفره، وكان يفصلنا عن ذلك التاريخ خمسة أو ستة أيام فقط عندما أعلنت بشكل واضح وصوت عال أمام الأشخاص الذين كلفهم الوالى بالتأثير على للدفاع عن وجهة نظره وكذلك أمام الجميع بأننى مسافر مع السيد ولسون. وكررت هذا الحديث مرات كثيرة فى أثناء المشاورات اليومية التى كانت تدور بينى وبين الوالى دائمًا حول نفس الموضوع وهو أن أبقى معه. وكان ردى عليه بنفس الطريقة التى لا تترك أدنى شك فى نفسه ألا وهو قرارى القاطع فى هذا الشأن.

اعتقدت أن السيدين وادينجتون وسالزبرى كانا على حق عندما قالا لى بأننى لن أتوصل إلى حمله أبدًا على التنازل عن أراضيه. وبينما كنت أستعد جديا للرحيل قال لى فجأة صباح أحد الأيام التى استأنفنا خلالها المناقشات من جديد مع الوالى (وكان ذلك فى الحجرة الموصلة إلى بهو الاستقبال فى رأس التين حيث كنا نجلس وجهًا لوجه وكان ذراعه مستندًا إلى حرف المنضدة):

«لكن ماذا تريد منى؟». فقلت له وأنا فى دهشة إلى حد ما من السؤال: «لكن لا شىء يا سيدى على الإطلاق». قال:

«إنها أرضى، أليس كذلك؟ كلا و كلا! من الأفضل أن يأخذوا منى دمى قبل أن يأخذوا أرضى - ووضع أصابعه على عنقه وحملت نبرات صوته غضبًا مركزًا وخرجت الكلمات مختنقة، وعلى رغم كل هذا كان وجهه هادئا وكرر قائلاً - إنها دم أولادى الصغار».

فقلتُ له: «يا سيدى لا تتحدثوا هكذا أرجوكم لأنه ليس فى صالحكم، حيث أرى وأتوقع أن الأمر سينتهى بأن يأخذوا منكم أرضكم ومصر».

فقال لى وهو ينظر إلى بنظرات ثاقبة: «ولكن لا يوجد قانون لى؟». فقلت له: «ياسيدى ليس هناك قانون لمن وضع نفسه فوق القانون».

فقال لى: «ها! سوف نرى، حين أعرض عقود ملكيتى على شيخ الإسلام فى الآستانة، سوف أضعها تحت حماية قوانين الدين وليذهبوا بعد ذلك ليأخذوها». بعد هذه الكلمات رفعت يدى بشكل تلقائى وسددت أذنىّ، أدهشته الحركة وأخافته فسألنى بلهفة «ماذا؟ ماذا؟».

فقلتُ له: «آه سيدى، إن عدوكم الأشد واللدود لم يكن لينصحكم أسوأ من هذه النصيحة. هل تعتقدون أنه بهذه التعديلات التى ستجرونها سوف يهدأ الدائنون ويسكتون على هذا؟ لكن هم أيضا سيلجئون إلى شيخ الإسلام ويقولون له إن هذه الممتلكات من أين اشتراها وبالتالى من الممكن أن تعود إلينا، وأين. . ». فقاطعنى بحدة ليقول لى: «لكن هل حينذاك سيعتبروننى خارجًا عن القانون؟». فأجبته وأنا متأثر إلى حد ما؛ لأن المشهد كان بالفعل حزينا: «لقد قلتها أنتم أنفسكم يا سيدى». لحظة من السكوت ـ ثم يعود إلى الخلف ويستعيد السيطرة على نفسه تماما ويقول لى: «حسنا، لقد اتخذت قرارى، أعطى هذه الأراضى للحكومة ستقوم باستغلالها وتبرم اتفاقية قرض نستخدمه من أجل الوفاء باحتياجاتها، اكتب وصغ ردى هذا للجنة بهذا المعنى».

شعرت للحظة بأننى على وشك الارتباك. كان قرار الوالى مطابقًا تمامًا للرأى الذى اقترحه اللورد سالزبرى ومسيو دى بلينيير والذى تقاسمه معهما المفتش الفرنسى كما قالوا لى.

قلتُ له: «إذا كان هذا هو قرار سموكم فإنى أرجوه أن يُكلف سكرتيركم بصياغة هذا الرد». فسألنى: «لكن ستبقى معى؟». فقلتُ له: «لا سيدى، لا أستطيع. . سأرحل يوم الثلاثاء المقبل مع السيد ويلسون».

سمحت لى المدة القصيرة التى استغرقتها تبادل هذه الكلمات بالتفكير فى حجة جيدة أو سيئة من أجل تسويغ رفضى البقاء ـ قال لى: «ولماذا؟». فقلت: «لأننى سيدى أجد هذا الإجراء غير كامل ولن يكون كافيا من أجل درء المخاطر التى تهددكم ولا أريد ببقائى تشجيع سموكم ثم بعد ذلك أجلب على نفسى اللوم بأننى أنا الذى أوقعتكم فى الخطأ».

فشلت كل تقديراته وأفكاره، الحماية التى كان يعتقد أنه سيجدها فى الشريعة والمساندة والدفاع عنه التى كان دائما يرى أننى ممثلها أمام عينيه. كان يعرف قيمة أو إذا أردنا سلبية وقلة حيلة زملائى. فقال لى بهدوء تام: «آه حسنا ! أتنازل عن أراضى للحكومة؛ لكن كيف سأتدبر أنا وأسرتى؟».

فقلت له: «سيدى إن فى كل بلاد العالم تتكفل الدولة برعاية حكامها وأسرهم

وبمستوى يليق برتبتهم. ففى كل مكان يخصص لهم مبالغ من المصروفات الحكومية». نهض وأخذنى من يدى ومال على إذنى ليقول لى: «أريد فى السنة خمسمائة ألف جنيه لى ولأسرتى».

فقلت له: «سيدى ليس لدى أى سلطة من أجل تقرير هذا الرقم، فلتنتظروا حتى تُشكلوا نظارتكم ثم نتناقش...». فقال لى «لا، لا، إننى أتوجه إليك».

فقلت له: «لكن يا سيدى ليس فى مقدورى سوى شىء واحد: أن أساند طلب سموكم هذا بكل ما أوتيت من قوة».

فقال لى: «لا، لا، إنه هكذا سيسير». وتركنى بسرعة وذهب إلى مقر إقامته. جال بخاطرى شك: هل سيحاول أن يعطى لهذا التنازل والرد شكل ولون البيع؟ لكننى فى الوقت نفسه لم أتوقف عند هذا الشك فقط، وتوجهت إلى السيد ولسون الذى كان يتخذ من القنصلية العامة مقرا له. أبلغته بالخبر وكتبت متكئا على ركن من أركان إحدى المناضد الرد الذى كان يجب أن يعطيه له الوالى صباح اليوم التالى بصفته ممثلاً للجنة التحقيق وكذلك للتنظيم لوزارى الذى قبله الوالى مبدئيا.

فى صباح اليوم التالى قدمتُ الرد إلى سموه وطلب تعديلاً طفيفًا على رده؛ عدلتُ بعض الكلمات وحاولت بقدر الإمكان أن أجعلها مترابطة مع صلب الموضوع والمعنى العام. أما بالنسبة للورقة الثانية تلك التى كانت تعرض التنظيم المستقبلى فقد احتفظ بها لدراستها.

* * *

فى هذه الأثناء كان من المفروض اختيار الوزراء، واقترحت أنا اسم السيد ولسون لوزارة المالية الأمر الذى كان طبيعيّا واخترتُ رياض للداخلية؛ شريف لم يكن ليقبل هذا المنصب لكنه عمومًا كان سيكون تحت أمر الوالى مثله مثل الباقين الذين تمكنتُ من اختيارهم، كما اخترتُ لوزارة المعارف العمومية السيد على مبارك صديق رياض، واخترت لوزارة الجهادية راتب وبالإضافة إلى رئاسة الوزارة آلت لى وزارتا الحقانية والخارجية.

تمت هذه الاختيارات فى القاهرة حيث انتقلنا إليها مع الوالى الذى كان قد درس

وفحص تقريرى عن التنظيم المستقبلى وطلب منى أن أغير من الشكليات، فبدلا من أن يكون المقدم هو تقريرى الذى سيقوم بالموافقة عليه طلب أن يكون خطابا أو منشورا يوجهه هو بنفسه لى تعبيرا عن مبادرة منه هو شخصيا من أجل تشكيل الوزارة، وهو الأمر الذى وافقت عليه فى الحال؛ لكنه أبدى لى ملاحظة قائلا: «لكن لو وقعت سأكون ملزمًا بشكل كامل». فقلت: له: «بم ستكون ملزمًا؟». فقال لى: «لكننى يجب أن أذعن لرأى الأغلبية». فقلت فى نفسى إنه تمامًا من أجل هذا كتبت هذه الجملة. ثم قلت له بصوت مسموع: «لكن سموكم إن تصحيح أى بند من بنود القوانين يئول إليكم أمر القيام به، وهو أمر طبيعى حيث إنه ضمن نصوصِّ المنشور، لأن سموكم هو الذى يحكم وإن كان رأى وزير من وزرائكم مخالفا لأفكار سموكم فهو حر فى تغييره». فأجاب: «هذا جيد؛ لكن الآن قد أصبح من الصعب تغيير ناظر، فما سيكون الأمر عليه إذا كان الأمر مرتبطا بوزارة بكاملها؟». فأجبت: «سيدى كى أثبت لسموكم أنكم لن تواجهوا أى صعوبات، فإننى وأمام تصريحكم ورغبتكم هذه التى أعربتم عنها أؤكد أن سموكم حر فى اختيار من تشاء ليحل محلى». ملاحظة أخرى أعرب لى عنها وذلك من خلال سكرتيره تتعلق بالجملة المرتبطة بمنهج السير الذى سطره الرسول للأمراء وحكام الشعوب والذى تحدث فيه عن الشورى قبل اتخاذ أى قرار يخص الأعمال التى تمس مصالح الناس.

ولما كان يريد حذف هذه الجملة؛ رفضت بشكل قاطع وأكدت لسكرتيره أن الإصلاحات فى تركيا قد فشلت كلها لأنها كلها تقريبا كانت نسخا طبق الأصل من المؤسسات الأوروبية. لكن الإصلاحات التى كان سموه فى سبيله إلى تبنيها والتى كانت تتلخص كلها فى الصيغة التى عرضتها: «الوالى يحكم مع ومن خلال مجلس للوزراء» هى نفسها ما اتبعه الرسول نفسه، وبالتالى كانت تحمل مصادقته. وكل مسلم كان سيتفهم هذا الأمر وهذا سيكون شرفا للوالى. نقل السكرتير ملاحظاتى هذه للوالى، لكننى كنت أرى أنه كان يريد الإصرار على موقفه وكنتُ أيضًا مصممًا على الإبقاء على ما كتبت لأنه منذ اللحظة الأولى ترسخت بداخلى فكرة الإصلاحات القضائية، كنتُ أفكر فى أن السلطة المطلقة لكن المقننة والمراقبة من خلال عدالة منظمة مستقلة عن السلطة كانت تشكل الشكل الأمثل ولفترة

طويلة جدًا، وتتوافق مع طباع وشخصية أغلب شعوب الشرق. كنت عند خيرى باشا وهو رجل متدين بعمق ولكن بعيدا عن التطرف ويتمتع بثقة كبيرة لدى الوالى وقلت له: «كيف وأنا مسيحى أتكلم باسم تقاليد وصفات الرسول والوالى هو الذى يرفض؟». لم يفعل خيرى سوى أنه قفز من حجرته إلى صالون الخديو ثم عاد؛ كان الخديو قد قبل ووقع خطاب الموافقة. وكان هذا يوم (٢٨ أغسطس ١٨٧٨).

* * *

وفى أثناء مناقشتى مع الوالى قررنا سفر السيد ولسون إلى أوروبا من أجل التفاوض على قرض كنا سنستغله على سبيل المبلغ المتفق عليه من أجل زيادة إنتاج وعائدات الأراضى التى وافق سموه على إعادتها والتنازل عنها. كانت المفاوضات صعبة نظرا للأوضاع الصعبة والمستوى المتدنى الذى وصلت إليه قيمة أسهمنا. كان وكيل القنصلية الفرنسية قد أحيط علما بكل شىء بواسطتى وأخبرته أننى من المنتظر أن أختار من فرنسا وزيرا للأشغال العمومية ليحل محل المفتش المسيو دى مالارى، بيد أن فرنسا وجدت أن إنجلترا قد أسند إليها الدور الرئيسى وكانت ترى أن وزارة الأشغال العمومية هى وزارة لا أهمية لها. إن هذا الرأى لم يكن ليدل إلا على الجهل بحاجة البلاد بشكل تام. لم يكن من الصعب علىّ أن أفهم السيد ريندر (Raindre) وكيل القنصلية الذى كان يتمتع بعقل رزين وحكيم حَيث كان يعتقد أنه فى اللحظة التى سوف تتم فيها التصفية ستصبح وزارة المالية مكتبًا للتحصيل وسينظر إليها الشعب دائمًا نظرة سيئة، بينما سيكون التأثير الكبير من نصيب وزارة الأشغال العمومية التى ستأخذ على عاتقها توزيع المياه وإثراء الثروة القومية. إن مصر إن صح القول هى مصنع كبير للأشغال العمومية. والمياه هى القوى المغذية لهذا المصنع.

أخبرتُ السيد رايندر أننى اقترحت على أحد أصدقاء الدراسة القدامى المسيو كوڤيه مدير المدرسة المركزية أن يقوم بإدارة الأشغال العمومية ورجوته أن يسمح لصديقى هذا ويصرح له بالعمل فى مصر. كنتُ أعتقد أن هذا الأمر لن يصادفه أى صعوبات ولكننى دهشت فعلا عندما رأيتُ السيد رايندر قادما إلىَّ حاملا تلغرافًا أخبرنى بفحواه وهو أن السيد وادينجتون الذى كان حينذاك وزيرًا للخارجية

الفرنسية أعلن عن عدم قبوله فى مصر، أى نظام بعيد عن تحرك وسير عمل الحكومة الفرنسية. فقلت للسيد رايندر: «بعيداً عن فرنسا من الممكن أن أفهم ذلك، لكن ما دخل الحكومة الفرنسية فى ذلك؟ أرجو إذن أن يقوم الوزير مرة أخرى بإعادة تقييم الهدف من وراء مطلبه».

أما المسيو ريندر الذى كنتُ قد طلبتُ منه نسخة من التلغراف فلم يتمكن من ترك نسخة لأن أوامره لم تكن تسمح بذلك، هذا التلغراف الذى رفض فيه وادينجتون لصديقى جوفيه التصريح بالعمل فى مصر، وأصر على اختيار آخر وهو المسيو بلينيير الذى كان يرشحه وكان على نفس المستوى وفى نفس رتبة السيد ولسون.

أما الحكومة الإنجليزية فلقد كانت تعبر عن نفسها بشكل مختلف تماما عن تلك التى كانت الحكومة الفرنسية تتبعها، فالوزارة التى تختارها هى فى نظرهما وزارة مصرية. فى الوقت نفسه كانت فرنسا قد أعلنت أنه إذا لم يقبل اختيارها وتُتبع وجهة نظرها «فلن ترفع الرقابة من جانبها وستظل محتفظة بمراقبها».

أصبحت التصفية فى ظل هذه الشروط أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلا.. إن الموقف الذى اتخذه السيد وادينجتون كان يعوق كل شىء وكان يثار بين الكواليس بصوت منخفض، وكان الوالى يستفيد من هذه الأحداث ويستغل الموقف ليقول من خلال وكيل أعماله فى باريس إن الاعتراض لم يكن من جانبه، وإنما من جانبى وإنه يأمل فى أن تسانده الحكومة الفرنسية من أجل الحصول على ما يريد من الأراضى المتنازل عنها فى أقرب فرصة ممكنة، وهو الأمر الذى أجبرنى على قبول المسيو بلينيير، ووافقت الحكومة الفرنسية على إلغاء منصب المراقب. لكن ماذا كسبت أنا؟ كنت آمل أن يتم اختيار وزير من خلالنا ويعين بواسطتنا ليحل محل مراقب كان قد عين من قبل حكومة أجنبية، لكن الحكومة الفرنسية ترفض ذلك وماذا كانت ستكسب؟ لكن أيضا ماذا كانت ستكسب من الإصرار فى أثناء الإصلاحات على الاشتراك فى اختيار وتنصيب القضاة؟ أن تحول بيننا وبين أن ننظم أنفسنا ونصحح من أوضاعنا؟ إذا كان فى هذا الاشتراك بالنسبة لها ميزة، فمما لا شك فيه أنها كانت قد حصلت عليه. أما بالنسبة لنا فماذا كسبنا من هذا التغيير؟ على صعيد استقلالنا لا شىء لكن على صعيد معنويات إدارتنا ومن الناحية العملية كسبنا وزراء

وجدوا أنفسهم مباشرة أمام الشعب بدلا من المراقبين المتوارين خلف ما كان يطلق عليهم وزراء مصريون، كان المراقبان يحركونهم وفقا لأهوائهما. في أثناء ما كانت هذه المحادثات تجرى كنت دائما أنتظر أن يقرر الوالى الوفاء بكلمته ويضع ممتلكاته التى سيتنازل عنها تحت تصرف الحكومة بشكل رسمى، لم أكن أتحدث إليه مباشرة لكننى كنتُ أحيطه علمًا بمباحثاتى مع ويلسون بخصوص القرض الذى لم يكن قادرا على الاتفاق عليه بشكل نهائى دون الانتهاء من الإجراءات القانونية اللازمة.

لم يكن الوالى متعجلاً، كنت أعرفه ولم يكن من المستطاع أن أبقى دون بعض من القلق والترقب، كنت أتوقع أن يقوم بإثارة بعض الصعوبات القانونية أو غيرها. بالفعل وفى أثناء دخولى إلى مكتب سكرتيره خيرى بك مساء أحد الأيام قدم لى ورقة مكتوبة باللغة التركية، ودعانى إلى التوقيع عليها بوصفها إجراء روتينيا يجب أن يسبق التوقيع القانونى للتنازل عن الأراضى. كان الخطاب عبارة عن قرار ووثيقة سارية المفعول أتعهد بموجبها باسم الحكومة المصرية أن أخصص للوالى وزوجته وأبنائه وذريتهم إلى الأبد رواتب ومخصصات من الكشوف المدنية تصل مجموعها إلى خمسمائة ألف جنيه، وذلك على سبيل تعويض مستحق لهم من جراء التنازل عن أراضيهم للدولة. كانت هذه هى مناورته لأن هذا الخطاب كان عبارة عن عملية بيع وشراء خالصة يقترحون عليَّ التوقيع عليها، و هو شرط واجب التنفيذ من أجل الموافقة على التنازل عن الأراضى التى تعهد الوالى بأن يتنازل عنها طواعية دون شروط. تملكنى تصرف ورد فعل عكسا حالة الغضب العارم الذى تملكنى وقمت بإلقاء الورقة على مكتب خيرى بك بشكل مفاجئ قائلا له: إنه حقّا من الحماقة الاعتقاد بأننى سأوقع التزامًا من هذا النوع يتناقض مع روح الكلمة التى أعطاها الوالى بنفسه للسيد ولسون، كما أنه أيضا يدل على جهل تام بالمسألة عندما يُعتقد بأن تعهدا يوافق عليه ويوقع من جانبى وحدى يمكنه أن يمثل موافقة كل الأطراف المهتمة بالأحداث المصرية. قلت هذا وخرجت من مكتب خيرى بك من دون الدخول لمقابلة الوالى.

* * *

كان لديَّ رجل أرمنيّ مثلي وفي مثل سني تقريبًا كان قد التحق بالعمل عندى تقريبا منذ بداية حياتى العملية. كل أعمالى الخاصة كانت بين يديه؛ الإخلاص كان طبعه كان يوجد فى منزلى أكثر مما أوجد أنا. كان الوالى قد ألحقه أيضًا بالعمل عنده حيث كان قد وضعه على رأس القسم التجارى لإدارته. كان الهدف فى البداية أن يتخذ من تاكفور (Takvor) (هذا كان اسمه) رجلاً يصبح من خاصته اعتقد أنه من الممكن أن يكون له تأثير فعال عليَّ، ثم إنه بعد أن عرف صفاته جعل منه أحد سكرتاريه الذين يمكنه أن يفكر فى حضورهم بصوت عال. وفى صباح اليوم التالى رأيت تاكفور قادمًا برسالة لى من الوالى.

كان سموه يشكو بشدة من رفضى العنيف لمسألة التعهد الذى كان من المفترض أن آخذه على نفسى.

شرحت الأسباب فى الرد ثم عاد تاكفور إلى مرة أخرى، ولأننى كنتُ أخاف أن يخونه ذكاؤه فى مسألة كانت مبهمة عليه تمامًا، ولأننى كنت أخاف من شجاعته التى كانت ستدفعه إلى نقل كلماتى للوالى بالحرف، أمليت عليه ردى الذى أعقبه آخر من الوالى، جاء تاكفور ليسلمه لى أيضًا.

رد آخر من جانبى أمليه على تاكفور مثل الأول، ثم رسالة ثالثة من الوالى مليئة بالعتاب، كان يعتقد أنها لها ما يسوغها؛ تصحيح آخر أمليه على تاكفور. استمر هذا الوضع لمدة أربعة أيام بالطبع لم أر خلالها سموه لكننى تلقيت زيارة المسيو لاسل (Lascelles) بالتحديد فى اللحظة التى كنت أملى فيها أحد ردودى كان الرجل لا ينتظر أى خير من هذا الموقف، كانت نظراته قد أوحت لى بذلك لكننى أنا أيضا لم أكن أتوقع أى خير منها.

اليوم الرابع يأتى تاكفور باتهام مباشر من الوالى بأننى قمت بخداعه واستدراجه، والآن أرفض تنفيذ كلمتى والالتزام بوعودى له. قفزت من مكانى فى الحال وقلت: «حسن جداً؛ تاكفور آمر بأن يتم تجهيز حقائبى وكذلك أعطى الأوامر فى المنزل أنه بناء على هذا فإننى ذاهب الليلة أو صباح غد إلى الإسكندرية ومنها أستقل السفينة إلى برنديزى».

وأنا أذكر هذه الكلمات «إننى ذاهب إلى برنديزى»، رأيت تاكفور وقد اصفر

وجهه ويقول لى «باسم الرب مهما كنا مختفيين عن الأنظار فلا تقم فى منزلى بالإسكندرية، امكث فى الفندق». فقلت فى نفسى: آه يبدو أن الوالى قد نفد صبره وأطلق بعض التهديدات! مسكينَ رجُلى تاكڤور يبدو أنه خائف على فقلت له»: «فى الحقيقة ولأن الانسحاب من أرض المعركة يثير لدى الاشمئزاز لن أفعل شيئا؛ قل للوالى إنه أمام إصراره فإنه من واجبى وواجبه إرسال تلغراف للسيد ولسون من أجل وقف كل مباحثات خاصة بالقرض لأنه من الحكمة ألا نتورط فيها». ودون أن أعرف فإننى كنت على صواب عندما نويت الإبراق إلى ولسون حيث إن التعهد الذى كان يطلبه الوالى كان سيجعل من القرض أمرا مستحيل التحقيق، وشرح لى هذا الأمر بعد فترة من الوقت المسيو ماينورى مستشارى القضائى السابق موضحا أن التعهد بتخصيص جزء من الموارد للكشوف المدنية أو تخصيصها رواتب تدفعها الدولة للأمراء تعويضا عن الممتلكات المتنازل عنها كان يشكل فى صالحهم خطوة أولى لإعادة الهيمنة على هذه الممتلكات. ولم يكن روتشيلد أو أى شخص غيره يتفاوض السيد ولسون معه سيقبل بأى حال من الأحوال الموافقة على قرض اكتسب أو تحول إلى رهن فى المرتبة الثانية؛ لكننى فى ذلك الحين كنت أجهل هذا البند وهذا الشرط القانونى. على أى حال كان فى مصلحتى أننى تحدثت أمام تاكڤور بهذه الكلمات؛ لأنه فى اليوم التالى جاء خيرى بك بنفسه حاملا مكتوبا آخر.

كانت الأرقام التى وردت فى الخطاب الأول هى نفسها التى كتبت فى الخطاب الثانى، لكنها لم تكن مشروطة بكونها تعويضا عن التنازلات التى تمت، لكن اعترافا من الوالى بأنه تخلى ووافق على التنازل عن السلطة المطلقة المخولة له. كانت صيغة مقبولة ووافقت عليها. والوالى كان بذلك قد فعل شيئًا جيدًا لأن هذه الأراضى التى كان قد حصل عليها لنفسه لم تكن تدر عليه وعلى أسرته سوى أربعمائة وخمسة وعشرين ألف جنيه فى العام، لكنه بفعلته هذه كان قد بدل هذا المبلغ بدخل ثابت سنوى قدره خمسمائة ألف جنيه، لكن ما أهمية ذلك بالنسبة لى أربعمائة وخمسة وعشرون ألفا أو خمسمائة ألف ألم تكن هذه الأرض التى ردت إلى الفلاحين وإلى ملاكها الحقيقيين أو حتى للمستأجرين كانت تدر ضعف ما تنتجه الآن وفى الوقت نفسه توفر الرزق لمن يقومون بزراعتها والاهتمام بها؟ وبالقضاء على السخرة ألم تسنح الفرصة للشعب للعمل وكسب المال وإثراء البلاد؟

كان هذا ما كنت أنوى الرد به على السيد ويلسون الذى كان يتحين الفرصة من بعيد لإلقاء اللوم على، لكن ما فائدة الرد؟ هل كانت لديه حتى مجرد فكرة عن الصعوبات أو حتى المخاطر التى خضتها من أجل الوصول إلى هذه النتيجة؟

* * *

عموما لم تكن هذه هى نهاية المطاف لمشكلاتى. كان الوالى قد خُول بالنيابة عن أفراد أسرته للتنازل عن الأراضى التى كانت عقود ملكيتها مدونة بأسمائهم، لكنه كان ينتظر أن أوقع على هذا المستند. ولكنى رفضت التوقيع على المستند وطالبت أولا بالتنازل الرسمى والقانونى عن الأراضى أمام القاضى وهو السلطة المختصة بمثل هذه الأمور. كنت أبذل قصارى جهدى كى أكون حريصا، اجتاحت موجة جديدة من الغضب العارم الوالى، ولكنه خضع فى نهاية الأمر وحدد يومًا فى قصر عابدين من أجل إتمام الإجراءات القضائية والقانونية. حضر عن كل أفراد الأسرة المفوضون والشهود الواجب وجودهم من أجل الشهادة على صلاحية سلطة هؤلاء المفوضين. عرضت قائمة الأراضى وتبين لى أن بعضا منها لم تسجل فى قائمة التنازل؛ خرجت عن شعورى فى موجة غضب عنيف، فأعطى الوالى الذى كان فى هذه الأثناء جالسا فى ديوانه الأوامر بإضافة هذه الأراضى إلى القائمة بعد تعديلها ثم أرسل فى طلبى. كان السيد مونى (Money) وهو أحد مديرى الدوائر موجودا فى القصر اصطحبته معى وكذلك رياض. كنت أعرف أو بالأصح كنت أشك فى أن الوالى سيقوم بمحاولة أخيرة من أجل الاحتفاظ ببعض الأراضى، وفى أعماق نفسى كنت أريد إرضاءه فى حدود الممكن، وفى سبيل ذلك كنت أريد الضغط على أعضاء إحدى المؤسسات الممثلة لمصالح الدائنين.

بالفعل طلب الوالى صنيعا له أن أترك له بالإضافة إلى سرايتي الجزيرة والجيزة ثلاثة آلاف فدان التى كانت تحيط بهما لأنه دون عائد هذه الأراضى كما قال لم يكن من الممكن الإنفاق على القصرين. كان على حد قوله يمكن وصف هذه الأراضى بمثابة الحدائق المستقلة المحيطة بالسرايتين؛ تمت الموافقة على الطلب وحدث بعد ذلك موقف مس القلب بالفعل حيث كان إسماعيل قد انتزع لصالح والدته ملكية ألف ومائتى فدان وهى عبارة عن كل قرية ودائرة حلوان بمركزها الصحى المجاور

لضواحى القاهرة وطالب بها من أجل والدته وقال لنا بوجه متوسل : «لا يمكنكم أن ترفضوها ؛ لا يمكنكم أن تأخذوا من والدتى السيدة المسنة والمريضة الفرصة الوحيدة الباقية لها من أجل استعادة عافيتها ، سيكون ذلك قسوة» . كانت نبرة وطريقة حديثه وتعبيراته كلها لا أستطيع القول تهز المشاعر لكنها كانت ذات طبيعة تمس القلب دون أن تثير مشاعر الشفقة .

تبين لى أن المسيو مونى كان يشاركنى نفس المشاعر ، تمت الموافقة على هذا التخصيص وبقيت أراضى حلوان لوالدته . كذلك أراضى القبة الخاصة بإبراهيم تركت أيضا لتوفيق بناء على اقتراح منى اعترافا منا بالخدمة التى أسداها لنا بكونه أول من خضع ووافق دون إثارة مشكلات تذكر على التنازل ، ووضع الأراضى التى كان والده قد خصصها له تحت تصرفنا . استمرت إجراءات التنازل فى السير بمسارها وأصبحت الحكومة ممثلة باسمى المالكة الشرعية للمليون ومائتى ألف فدان التى تمثل ربع مساحة مصر الزراعية . انتهى الأمر وكان علينا الاهتمام بأمر التصفية وكان هذا الجزء يدخل بنوع خاص داخل دائرة اختصاص الوزراء الأوروبيين .

وعادت الأراضى إلى الحكومة وكان يجب أن تعود عاجلا أو آجلا إلى يد الشعب الذى حرم منها ونزعت ملكيتها منه . انتهت السخرة وتم القضاء عليها فى هذه المساحة من الأراضى المزروعة والتى تمثل ربع مساحة الأراضى الزراعية ، وأصبح من المستحيل أن تعود مرة أخرى . وكان القضاء على السخرة فى كل أنحاء مصر أمرا قادما لا محالة . كانت مصر فى سبيلها لاسترجاع و امتلاك مواردها . إذن تمت تصفية وتوفيق أوضاعنا ومواقفنا من الناحية الإدارية . أنجزت مهمتى وكان يبقى توفيق أوضاعنا المالية ، وكانت هذه كما قلت تدخل بشكل خاص داخل دائرة اختصاص وسلطة زميلى الأوروبيين .

الفصل التاسع والثلاثون

(١٨٧٨ـ ١٨٧٩)

أزمة الخزانة الحادة ـ تأخر مستحقات الخديو من القائمة المدنية ـ الشروط التي وضعها روتشيلد بإعطاء إدارة الأراضى المعادة(أ) لثلاثة إداريين فرنسى وبريطانى ومصرى ـ العواقب الوخيمة لهذا الشرط ـ الصراعات والخصومات بين القناصل العموميين والعضوين الأوروبيين فى الوزارة ـ الخديو يشجع القناصل على هذه الخصومات ـ الخديو عن طريق المستر فيفان يطالب بتولى رئاسة مجلس الوزراء ـ نوبار باشا يرفض ـ أسباب الرفض ـ توتر العلاقات بين نوبار وزميله المسيو دى بلينيير ـ المسيو دى بلينيير يترك زملاءه فى جهل تام بما يقوم به من اتفاقيات مالية ـ مشروع نوبار باشا لتشكيل لجنة لتطوير القوانين ـ رفض المشروع دون حتى دراسته.



كانت هذه الكارثة مأساوية ومحتومة نتيجة تصرفاتنا جميعا ونتيجة موقفنا من البلاد ونتيجة موقفنا من الدائنين ونتيجة النقص الحاد فى الموارد المالية وفقر البلاد. كل هذه الأسباب جعلت كما ذكرت من هذه الكارثة أمرا مأساويّا لكنها لم تكن لتحدث ما لم يكن هناك أخطاء ارتكبت من جانبنا فأصبحت بمثابة قطرة الماء التى تتسبب فى سكب الماء خارج الإناء. كلمة أخرى سأقولها وسأنتهى وأكرر إننى أتعجل الانتهاء من كتابة هذه المذكرات.

لم يستطع الوالى نتيجة الأزمة المالية الحصول على شىء أو حتى بعض المبالغ الضئيلة فقط من مخصصاته من القائمة المدنية، فأرسل لى عزمى باشا. شكا الوالى

(أ) عرفت باسم قومسيون الأملاك الأميرية (الدومين).

بأننى لم أوف بتعهداتى وتأخرت قائمته المدنية وكان يطالب بالدفع، فقلت لعزمى باشا: «تعال معى نذهب إلى السيد ولسون». وأخذته معى فى عربتى.

ظل عزمى فى صالون الانتظار ودخلتُ لولسون فى مكتبه. كان يجلس وأحد كلابه عند قدميه والآخر على كرسيه وبارنج أمامه وكانا يناقشان حسابات وأرقامًا.

كررتُ على مسامعهما أنه كان عليهما، ولكن من عائدات هذه الأراضى، تخصيص هذا المبلغ السنوى أربعمائة وخمسة وعشرين ألف جنيه. اعتقدت أن السادة روتشيلد(أ) سيقومون برهن هذه الأراضى ونقوم نحن بإدارتها لأننا نحن الذين نملك كل الخبرة فى شئون الزراعة وشئون الأراضى ونعرف كيف نديرها. لكن بسبب شرط وضرورة قانونية مرتبطة بنظام التصفية البريطانى كانت هذه الأراضى قد أعطيت على طبق من ذهب للسيد روتشيلد بل أعطيت إدارتها أيضًا بشكل مطلق دون حق التدخل أو الرقابة إلى مديرين أحدهم فرنسى والآخر بريطانى ولا أتحدث عن الثالث وهو المصرى؛ لأنه كان بالطبع مسلوب الإرادة إن لم يكن ملغيّا.

ماذا كان يمكننا أن ننتظره من توليفة وضعت على رأس إدارة كنا نعتمد عليها وعلى حسن سيرها من أجل تحسين جزء كبير من مواردنا. اثنان من الرجال الأذكياء دون شك لكنهما لم تكن لديهما أى معرفة بالبلاد، بطبيعة الأرض وشخصية وطباع الشعب الذى كان عليهما التعامل معه بشكل مباشر يوميًا؟ اثنان من الرجال يجهلان كل شىء، يجهلان اللغة بل وبالأخص يحملان بداخلهما الخوف من المصرى؟ لذلك كانا مجبرين على تطبيق الأفكار التى حملاها معهما من بلادهما. لكن لحسن الحظ كانا شريفين ولديهما كثير من الأفكار الحسنة والشريفة.

فى البداية تكونت إدارة كبيرة كانت تابعة للمالية تكلفت الكثير وتم تقييم الأراضى للانتفاع منها بنظام الوكالة التى أعطت نتائج سلبية ومأساوية حيث وصلت الإيرادات إلى نصف ما كانت عليه فى وقت الوالى، بيد أنه إذا كان قد تقرر الانتفاع من هذه الأراضى بنظام آخر وهو نظام التأجير، بالتأكيد كنا سنتمكن من تغطية ثمن التكاليف وترك فائض كبير من أجل الخزانة.

(أ) المقصود بيت روتشيلد المالى.

ولكن أصبحت مسألة رد الأراضى إلى الحكومة والتى كان الغرض منها حسب ما فكرت فيه هو تسهيل تصفية ديوننا انقلبت لتصبح سببًا جديدًا من أسباب المتاعب المالية .

* * *

يجب إضافة إلى هذه الصعوبات المالية الناجمة عن تعدد أنواع الديون والقروض المنتظمة وقروض الدائرة السنية وسندات الحكومة وسندات الدائرة وديون من حسابات جارية وديون على بضائع واردة وديون أخرى مختلفة الأنواع ، كان الجميع يطالب ويدَّعي الأولوية له للسداد . ومما زاد الطينة بلة أنه لم تكن هناك أموال فى الخزانة حتى من أجل السداد لمن حصلوا على أحكام من القضايا التى كانت مستمرة فى المحاكم والتى كانت تقوم بعملية التنظيف والتطهير بشكل مستمر وتصحح أفكار الناس عن طريق ترتيب وتنظيم ماليتهم .

كل هذا كان مصدر إرباك لحسابات وترتيبات مسددى ديوننا الذين لم يكن أمام أعينهم سوى القروض المجمدة والتى كان مستحقوها فى أوروبا . كان المسيو دى بلينيير يقول إن القضاء والعدالة كانا عائقين أمام إدارة جيدة ، وكان يرى أن الإصلاح المهم سيئ ، ولكن المحاكم كانت موجودة وكان يجب وضع ذلك فى الحسبان . إن النقص الحاد فى النقود جعل الموقف صعبا بحق . وتعقدت الأمور أكثر عندما بدأت تظهر المشاحنات التى ما لبثت أن نشبت بين الهيئات المختلفة التى كانت تشكل إدارة صندوق عالمى كان يستشعر ويحس بضياع أهميته وهيبته فى أعين الرأى العام والشعوب الأوروبية بسبب توظيف ناظرين عينتهما الحكومات الأجنبية .

كان اثنان من القناصل العموميين إلى تلك اللحظة يمسكان فى أيديهما بكل الأعمال ومصالح بلادهما فوجدا نفسيهما وقد شاركهما فى نفس هذه المهام هؤلاء النظار فشعرا بأنهما جردا إلى حد ما من أهميتهما لأنهما على نفس الدرجة الوظيفية ، لكن بطبيعة عمل مختلفة . كان السيد ولسون ودى بلينيير يتراسلان مع حكومتيهما ، ويتبادلان الآراء ووجهات النظر ، بل إن آراءهما كانت تؤخذ بعين الاعتبار بشكل كبير ؛ لأنهما كانا يمثلان ويساندان مسألة ملحة وفورية وهى التصفية .

كان الوالى خلف الخزينة والوزراء والقناصل، يقف فى زاوية منعزلة مجردًا من السلطة ومن الأهمية، لكنه كان يحتفظ بقوته وهيبته وينتظر الفرصة السانحة للاستفادة من الفرص التى من المؤكد أن الصراعات والمشاحنات كانت ستمكنه منها.

أما بالنسبة للوزراء المصريين فلم يكن لهم أى تقدير فى نفوس زملائهم الأوروبيين، وعلى الرغم من ذلك كان بعض القناصل وأعضاء الصندوق والهيئات الدبلوماسية ينظرون إليهم بنوع من الكراهية. بالفعل ألم أكن أنا من جعلت من البعض منهم منافسا للبعض الآخر، وجعلت للبعض الآخر أهمية ومناصب أعلى من غيرهم؟ كنت إذن موضع هجوم الممثلين الدبلوماسيين وخاصة الفرنسيين، لأننى وضعت أمامهم منافسين لم يكن من الممكن أن يهاجموهم بشكل علنى؛ لأنهم كانوا قد عينوا من قبل حكومات ممثلين رسميين لها.

فى ظل هذه الظروف والمداهنات العلنية للوزيرين الأوروبيين، كان الوالى يكرههما من كل أعماقه؛ فقد كانا يحرمانه من المال ولا يدفعان له حتى مستحقاته من القائمة المدنية بحجة النقص الشديد فى المال. كان الوالى يميل إلى مناصرة نوايا القناصل من قلبه. وكان يتظاهر أمامهم بأنه الضحية. ويوما بعد يوم تتزايد الخصومات والصعاب وأصبحت أكثر حدة وعمقًا وتفاقمت بسببها الحالة الاقتصادية المتردية.

كان لا يمكن أن تنتهى هذه الأحوال إلا بشكل سيئ؛ كنا ننتظر كارثة. كنت أستشعر الخطر ولكننى غير قادر على تفاديه وكان قادما لا محالة لأنه لم يكن لدينا أى مال

* * *

كلما أقترب من نهاية هذا العمل أتعجل الانتهاء منه، لكن هل سأتمكن من عرض الأحداث المؤلمة التى أدت إلى وقوع الكارثة التى كانت تنتظرنا؟ باختصار وبقدر الإمكان هذه الأحداث التى اتفق الجميع على حسبانها الأسباب الحقيقية، لم تكن هذه الأحداث سوى نتيجة محتومة وانعكاس طبيعى للوضع الذى شرحته منذ قليل. أيضا باختصار وبقدر الإمكان، أتذكر أنه بعد نهاية إحدى الأمسيات

عند الوالى أخذنى السيد ڤيڤيان قنصل إنجلترا العمومى الذى لم يكلف يوما خاطره من أجل التعبير عن مشاعره نحوى ـ بالطبع ألم أكن أنا صاحب اقتراح النظام الجديد الذى جلب له وهو ممثل إنجلترا شخصا آخر يقف معه على قدم المساواة إن لم يكن منافسا له؟ كانت هذه الشخصية هى السيد ولسون ـ أخذنى جانبا وقال لى إن الوالى يطلب منى أن يتولى هو بنفسه رئاسة النظار. هذا الطلب كان طبيعيا جدا. . ألم يكن نص شروط الفرمانات أن الوالى هو الذى يحكم؟ كان يجب أن يحكم هذا صحيح من خلال وبواسطة مجلس نظاره. كانت رغبته إذن توافق نصا صريحا من نصوص الفرمان؛ ماذا كانت حاجته فى أن يطالب بسلطة كانت حقا من حقوقه؟ ولماذا اللجوء والتوجه إلى قنصل إحدى القوى العظمى؟ لماذا فى هذه الحالة كما فى ألف من الحالات الأخرى الاستعانة بالسيد ڤيڤيان واتخاذه وسيطا والاختباء خلفه ووضع نفسه تحت حمايته كما لو كان رئيس نظاره؟ لماذا يتخذ من أشخاص غرباء مستشارين له؟ والمضحك فى الأمر أنه كان يصورهم وكأن دورهم هو تعذيبه. لماذا يلعب دور الضحية؟ لكن ثارت أعصابى وأنا أكتب هذه السطور وهو الأمر الذى لا يجب أن يحدث.

قلت للسيد ڤيڤيان: «لكن لماذا لم يرسل لى الوالى ويتحدث معى بشكل مباشر؟». فقال لى: «أتعتقدون أنه يأبى التشاور معكم؟». فقلت له: «آسف سيدى لم أقل التشاور معى؛ أليس من حقه أن يعطينى الأوامر؟ وهو الأمر الذى يقوم به عادة؟ أما بالنسبة لهذا الطلب فسأفكر. .». كنت قد اتخذت قرارى سوف أرفض الطلب؛ كنت مخطئا بالتأكيد لكن من أجل تسويغ هذا الرفض توصلت ولكن بعد بعض من التردد إلى حجة تميل كثيراً إلى كونها حركة تمويه أكثر منها حجة تعتمد على تسويغ صحيح. كانت كل المناقشات وجلسات المجلس تنصب على دراسة ومناقشة موضوعات تمس القرارات الداخلية التى اتخذها الوالى وانعكاساتها ونتائجها الحزينة. لكن هل كان المجلس سيتمكن من مناقشتها فى حضور الوالى دون مراعاة للياقة والكياسة والتحفظات الواجبة أمام شخص الوالى؟ هل سيتمكن الوزراء من أن يتمتعوا بكامل حريتهم لمناقشتها فى حضور الوالى؟

فاقترحت أن يتحلى الوالى بالصبر إلى أن تأخذ عملية التصفية منعطفًا ينذر بحلول سعيدة، وحينئذ يترأس سموه رئاسة مجلسه كما يشاء وبما يجلب على

البلاد كل الخير . إن الحجة كما ذكرتها وقلت كانت حجة تبنيتها بعد تردد؛ لأنها كانت تبدو لى أنها ذات طبيعة يمكن أن تفهم على أنها قرار غاضب قمت باتخاذه . أعتقد أن صديقى ولسون هو الذى اتخذ على عاتقه نقل هذا التبرير إلى ڤيڤيان حيث رفضت تماما مناقشة أى أعمال مع القنصل ، كما لم أكن أريد لقاء مع الوالى مباشرة للتحدث معه فى موضوع كان يعتقد أنه لا يجب أن يتحدث معى فيه بشكل مباشر . على أى حال كنت أريد بذلك إنهاء أمر الحديث معى من خلال أو عن طريق قنصل عام .

* * *

إذا كانت علاقتى مع الوالى قد وصلت إلى المستوى الذى ذكرته وأشرت إليه الآن؛ فإنه يمكننى القول بأنها كانت مرضية مع زملائى . تخلى السيد دى بلينيير تماما عن وزارتة كى يعمل مع ولسون ومع المفتش الإنجليزى للخزانة ، واهتم الميجور بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) بالمسائل المالية والاتفاقيات التى من شأنها أن تسهل أو تؤدى إلى التصفية وكنا بوصفنا مصريين خارج نطاق دراستها أو الاطلاع عليها . كنت أرى أن هذه الطريقة فى التصرف ليست جيدة ولا صحيحة لأن هذه الاتفاقيات فى النهاية مهما كانت جديتها ، كان يجب أن تتخذ كقاعدة وأساس لها الأوضاع السائدة وموارد البلاد التى كنا على دراية بها أكثر منهم بكثير حتى لا تضيع فى الهواء . كانوا يفكرون بالتأكيد فى أن هذا العنصر يجب ألا يدخل فى الحسابات ، أو أنهم يعرفون هذه الموارد بشكل أفضل منا . ألم أر فى أحد تقارير مفتش الخزانة هذه الجملة : «هل نستطيع أن ننكر أن فدان الأرض فى مصر يدر على صاحبه عائدا صافيا قدره خمسة عشر جنيها؟» . خمسة عشر جنيها للفدان؟ أى ما يوازى تسعمائة وخمسة وعشرين فرنكا! إن الأمر كان أكبر من أى تعليق .

كل شخص إذن حسب اللفظ السوقى الذى سأستخدمه يجذب الحبل إلى ناحيته ، ماذا حدث إذن لفكرة الجماعة التى تحدثت عنها واقترحتها على الوالى عندما عرضت عليه ضرورة وجود وزارة يتماسك أعضاؤها بعضهم مع بعض؟ كنت إذن أهدم السلطة المطلقة من أجل إعادة تشكيل هذه السلطة المطلقة على هيئة خمسة أشخاص يحملون اسم ولقب وزراء .

هذه الفكرة التى سأذكرها عرضتها على المجلس مستوحيا إياها من الموقف الذى كنا قد وصلنا إليه، ومن الضرورة الملحة أن نأخذ حذرنا وأن تكون بصيرتنا نافذة وأن نستند إلى شيء؛ فاقترحت كإجراء مكمل لتنظيم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ تشكيل لجنة مكونة من بعض الأعضاء يتم اختيارهم من ضمن وجهاء وكبار رجال الدولة، وتُعلن على أنها لجنة لتعديل وتحسين القوانين. ويتم عرض كل قراراتنا على هذه اللجنة التى بعد فحصها يكون لها حق قبولها أو رفضها وقلت:

«إن هذه اللجنة ستمكننا من التخلص من مجلس النبلاء الذى كما تعرفون بناء على توجيهات خفية لا يفعل شيئًا سوى انتقادنا، وبذلك لن تبدو المشروعات التى نمضى فيها والقرارات التى علينا أن نتخذها فى أعين الشعب قرارات اتخذتها هيئة أجنبية غريبة عن البلاد، وبالتالى تكون قرارات سيئة أو مثيرة للغضب لكنها ستُعَدُّ قرارات صادرة من الوجهاء وأعيان البلاد الذين يشكلون جزءا من الشعب فيتم قبولها بشكل سهل وأسرع من جانب الشعب».

أثار اقتراحى كثيرا من الاعتراضات؛ كيف يمكن التصفية فى مثل هذه الظروف ومثل هذه العوائق؟ ألم يكن لدينا أصلا ما يكفينا من المصاعب و المتاعب مع المحاكم التى كانت أحكامها تأتى غالبا على عكس الهوى والقرارات التى اتخذت؟ كانت العدالة أمرا يضايق هؤلاء الناس ويقف عائقا أمام ما كانوا يَعُدُّونه إدارة جيدة. إذن أكان الأمر يتحمل إضافة لجنة لها الصلاحيات التى اقترحتها لها؟ هذه كانت الاعتراضات التى وإن لم يتم الإعلان عنها جهرا، لكنها على الأقل ترددت وراء الكواليس ومرت فى صمت كأمر واقع فى حد ذاته.

كنت أفهم بأننى أبالغ و أنه لم يكن لا من المعقول ولا من الطبيعى إخضاع السلطة التنفيذية للجنة يتم استدعاؤها للفصل فى الأمور واتخاذ القرارات. كنت مخطئا، لكن هل كانت الأوضاع طبيعية؟ لا، ألم تكن الأمور مضطربة ومليئة بالعقبات والمخاطر تواجهنا؟ ألم يكن من الأفضل وتجنبا لعلاج آخر خاطئ تبنى الاقتراح الذى عرضته، أو على الأقل ألم يكن من الواجب دراسته وتبنيه بشروط؟

لم أعرف ما إذا كانت هذه الحسبانات التى جاءت لتشغل ذهن صديقى ولسون أو أى أسباب أخرى، لكنه رجانى أن اصطحبه لمقابلة الماچور بارنج. كان هذا

الأخير سكرتير عمه اللورد نورثبروك (Northbrook) إبان ما كان حاكما على الهند. كان مشبعا إذن بالروح الهندية، وما أن سمع بعرض الفكرة حتى استبعدها دون أن يكلف نفسه عناء دراستها وقال: «إن وضعا هكذا لم يعرف له مثيل فى الهند».

لكن كنت أعتقد أن مصر لم تكن فى نفس الظروف التى كانت عليها الهند؛ فهناك كانت سلطة راسخة معترف بها وجيش يساند هذه السلطة ومالية منظمة، الكل يدفع لا دائنين ولا قنصليات ولا تجاوزات ولا امتيازات، لا والى يتربص من أجل الاستفادة من أقل الأخطاء، ما ذكرته لم يحدث مثله فى الهند إذن لا يجب أن يحدث أيضا فى مصر، ولذلك وبالنسبة له لم يكن هناك ما يمكن أن يقال. أما فى حالة عدم وجود حجج فضربة على الرأس تسحق كل من تسول له نفسه أن يكون على حق وبموجب قانون الأقوى دائما على حق؛ يكون هو على حق.

لكن برغم كل هذا خرجت من هذه المناقشة بشىء مرض؛ لأننى عندما أخذت بارنج فى عربتى قال لى: «إن الوضع حرج جدّا ويجب علينا أن نتحلى بالحذر والفصاحة».

سقط الاقتراح، لكننى أعلن وأقول بأن حق التصويت على قرارات النظار يُعَدُّ أمرًا غريبًا ومبالغًا فيه وغير طبيعى. لكن مناقشة الفكرة ودراستها وقبولها بشرط أن يكون هناك أيضا حق «الڤيتو» وحسبان هذه اللجنة مجرد لجنة استشارية كان سيكون بمثابة إجراء سيجنبنا الوقوع فى خطإ قد يعجل بوقوع الكارثة المنتظرة.

الفصل الأربعون

(١٨٧٩)

مقابلة نوبار الأولى مع المسيو دى بلينيير ـ عودة المستر ولسون بعد أن أبرم فى إنجلترا عقد قرض روتشيلد بمبلغ ثمانية ونصف مليون جنيه[أ] ـ اقتراح المسيو ولسون بتسريح الجيش بسبب نقص الميزانية ـ تسريح الضباط ـ غضب الضباط ويقومون باقتحام مجلس النواب ـ فى الطريق يصادفون عربة نوبار باشا يحاصرونها ويهددون نوبار باشا بسيوفهم ـ السيد ولسون الذى كان يمر من هذا الطريق بعربته يسرع لنجدته، ويتم التوجه بهما هما الاثنين بالقوة إلى وزارة المالية ـ الضباط يعرضون شكواهم ـ رد نوبار باشا ـ وصول الخديو إلى وزارة المالية بصحبة القناصل العموميين وفرقة عسكرية ـ الضباط يتفرقون ـ زيارة نوبار باشا للسراى فى نفس الليلة ـ السيد فيفيان يسأل الخديو ما إذا كان سيتحمل مسئولية إعادة النظام ـ الخديو يرد بأنه لن يتحمل المسئولية إلا بعد الحصول على رئاسة مجلس الوزراء ـ فى الحال يتقدم نوبار باشا باستقالته ـ الحكومتان الفرنسية والبريطانية تطالبان بإعادة نوبار باشا إلى منصبه والخديو يرفض ـ اتفاقية تفاهم تعطى الأمير توفيق ولى العهد رئاسة الوزارة ـ السادة روتشيلد يرسلون مبلغ أربع مائة ألف جنيه زيادة على مبلغ القرض ـ يعود الهدوء المؤقت ـ الخديو يترأس خطة لتصفية الوزراء ـ يعلن على القناصل العموميين أنه أقال الوزيرَيْن الأوروبيين مع بقية الوزراء ـ وزارة جديدة برئاسة شريف ـ السيدان ولسون ودى بلينيير يرحلان عن مصر ـ نوبار باشا ينسحب فى عزبته بالمحمودية ـ الخديو يبعث تاكفور (Takvor) لنوبار يأمره بالرحيل ـ وصول تلغراف من دى بسمارك (De Bismark) يعلنه بتنفيذ أحكام محاكم الإصلاح.

❊ ❊ ❊

(أ) معروف باسم دين روتشيلد أو قرض الدومين، وهو آخر قرض في أثناء حكم إسماعيل، وكانت قيمته ٦,٢٠٥,٠٠٠ من الجنيهات.

كان المسيو دى بلينيير قد وصل في أثناء هذه الأحداث ؛ ليتسلم منصبه وزيرا للأشغال العمومية (نوفمبر ١٨٧٨)، وكان حديثى الأول معه قد ترك لدى انطباعا غير جيد. كان يبدو لى متشبعا بمشاعر بشعور الكراهية ضد المصريين عموما والطبقات الحاكمة خصوصا. وازداد هذا الانطباع قوة بعد عدة أيام عندما سنحت له الفرصة ليعرب عن مشاعره أمام شاهد عيان هو السيد جابريل شارم (Gabriel Charmes) أحد الناشرين فى صحفية الديبا ؛ كان الأمر عبارة عن تهكم مستمر رأيت صداه يتردد فى الأعمدة المنشورة بصحيفة المسيو شارم.

لم أستبشر خيرا ولمت نفسى واستشعرت نذر السوء ليس فقط فيما يخص استقلالنا، لكن فيما يخص أيضًا إدارتنا وحسن سيرها، وفيما يخص حاضر ومستقبل الشعب ويد الحكومة الفرنسية الجاثمة على الإدارة المصرية لتفرض عليها سلطتها ورجالها.

كم كنت أفتقد صديقى كوڤيه وأفتقد حكمته وسعة أفقه وذكاءه واهتمامه الذى كنا نشعر بإيجابياته على الشعب الذى لم يكن يطالب من أجل أن يُحكم إلا بجرعة معدلة ومحسنة من الذكاء وبعض من روح العدالة والقلب.

عاد صديقى ولسون بعد أن وقع مع السادة روتشيلد قرضًا قيمته ثمانية ونصف مليون جنيه؛ هذا المبلغ لم يتم تحديده بناء على القيمة التقريبية للأراضى إنما بناء على أقوال الوالى. كان الوالى على حق؛ الوالى يجب إرضاؤه بأى شكل . . .

نظر إلى بارنج بدهشة وبنظرة منه فهمت أنه لن يكون مستعداً أبداً لسماع مثل هذا الهراء، خرجتُ من عنده قائلاً له: «اذهب و قل للوالى لا يوجد مال والجميع مجبر على الانتظار». ذهبت إلى الوزارة وبعد نصف ساعة كنت عند الوالى، كانت علاقتنا قد أصبحت نادرة.. كنت أراه على فترات متباعدة جداً. التقيت به فى الصالون الصغير لم يكن مرتديًا زيه الرسمى، ولكن مجرد قميص وبدلة ومعطف واسع صدمتنى ملامحه وتكوينه، فقد تضخمت شفته السفلى وأصبحت نظرات عينيه باهتة وينظر دائمًا بنظرات زائغة، ولكنها كانت تحمل فى داخلها شيئا وكأنه نار غامضة. عندما عرضت عليه نتيجة مبادرتى قال لى: « هذا حسن».

وفى هذه اللحظة مرت على كلمات صديقى كوڤيه مرور البرق وهو يقول لى : «إن الوالى فى مرحلة الانتحار» . لكن لم أتأثر أيضًا بهذه الكلمات إلا لبضع ثوان مرت بسرعة البرق .

رحلت من عند الوالى ثم علمت أنه سيقوم بالانتقال مع فرقته العسكرية التى تُعَدُّ حرسه الخاص إلى حلوان كى يمضى شهرا أو شهرين . «ما معنى هذا؟» كنت أفكر فى الأمر دون أن أعطى لهذا التفكير اهتمامًا كبيرًا .

* * *

ثم فى أحد الأيام يدخل ولسون إلى مجلس الوزراء قائلا : أيها السادة يجب تسريح الجيش والضباط . كان جلادستون قد قال يوما إن الجيش يئول أمره إلى المالية (لا أعرف إذا كنت أنقل هذه الكلمات بشكل حرفى) وعلينا أن نفعل بالمثل . ثم قال إحدى هاتين الجملتين لا أتذكر أيهما بالتحديد حيث إن الأمور كانت قد وصلت إلى مرحلة أصبح معها لا شىء يفرق لأننى كنت أرى النهاية المحتومة أمام عينى . قال إما «الإحالة إلى المعاش وإما تسريح الضباط» .

تقرر كما قلت إما الإحالة إلى المعاش وإما تسريح الضباط الذين لم تكن رواتبهم قد دفعت منذ عامين ، وهو الأمر الذى لم يكن قد تم حتى اللحظات التى صدر فيها قرار التسريح ، وكُلف وزير الجهادية[أ] بتنفيذ الأوامر ، فبدأ فى المضى قدما فى تنفيذها سواء كان هذا بطريقة جيدة أو سيئة إلى حد ما ؛ سواء كانت الآراء تشير إلى أنه فى مثل هذه الظروف كان قد تصرف من تلقاء نفسه ومن وحى تفكيره أو من وحى تفكير الوالى . . لكنه تصرف إذن سواء بطريقة إلى حد ما جيدة أو سيئة لكنه تصرف . أرسل يدعو كل الضباط الموجودين مع فرقهم فى مختلف أنحاء الأقاليم للحضور إلى القاهرة وكانوا كما قلت يستحقون رواتب متأخرة ، لكنهم كانوا يحتفظون ببعض البدلات ؛ كى يتعايشوا منها هم و أسرهم لكن حتى هذه البدلات رفعت عنهم كما أعلن عليهم وزير الجهادية ؛ بعد أن تمت هذه الخطوة بُدئ فى تسريحهم .

(أ) راتب باشا .

ذات يوم رأيتُ مجموعة كبيرة من الضباط يسيرون فى اتجاه عابدين، وصباح اليوم التالى قابلت مجموعة أخرى تسير بأعداد أكبر.

* * *

وصباح اليوم التالى (١٨ فبراير ١٨٧٩) كنتُ ذاهبًا، نحو الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرًا، إلى منزلى عندما استوقفنى رئيس البوليس محمود سامى[أ] بعد أن كنت قد ركبت عربتى وأخبرنى أن الضباط اقتحموا قاعة مجلس النواب التى هرب منها النواب وأن البوليس استطاعت إعادة الأمن والنظام لكنه لا يزال من الضرورى والمُلح أن تدفع لهم رواتبهم.. وبدلا من الذهاب إلى منزلى توجهت إلى وزارة المالية لم أجد أحدا اللهم إلا بلوم باشا وقال لى: «لا يوجد فى الخزانة فلس واحد».

أمرت سائق العربة بالتوجه إلى ولسون وكان جميل بك سكرتيرى إلى جوارى ولم أكد أتخطى المنعطف المؤدى إلى عابدين حتى رأيت مجموعة من الضباط يقومون بإغلاق الطريق والتجمهر فى الشارع متوجهين إلى رئاسة النظار. لمحنى بعض منهم فعاد الجميع أدراجهم وبدءوا يركضون من أجل اللحاق بعربتى فأشرت للسائق بالتوقف، وفى لمح البصر كنتُ محاطًا بهم جميعًا والسيوف مشهورة فى وجهى.

رأيت أولاً إسكندر يركض ثم السيد جاستلى (Gastelli) يركض فى اتجاهى وهو يزيح بعض الضباط من طريقه، ثم وقف على يسار العربة فوق العتبة وإسكندر على الجانب الآخر رافعًا ذراعيه كما لو كان من أجل تلقى ضربات السيوف عنى. قال لى إسكندر بأننى أصبت، لكننى لم أكن أشعر بشىء.. على أى حال لم أصب على الإطلاق.

حاول سائق العربة من أجل شق الطريق وسط الجموع وتخليصى ضرب الخيول بالسوط فوقفت بسرعة من أجل الإمساك بذراعه، ولكن الجميع كانوا أسرع منى وسبقونى وألقوا السائق من فوق العربة على الأرض ودهسته الأقدام وشجت

(أ) هو محمود سامى البارودى، وكان حينئذ مأمورا للضبطية، ثم أصبح أحد قادة الثورة الوطنية المعروفة بالثورة العرابية (١٨٨١/ ١٨٨٢).

رأسه، فقلت لنفسي: «إليك هذا! إنه ما يسمى أن يتم القضاء عليك». لكن هل فى ذلك الحين كان لدى الوقت لأفكر فى هذا «إنه ليس بالشىء المهم».

عدت للجلوس مرة أخرى، فوجدت ولسون إلى جوارى وسكرتيرى ملقى على الرصيف.. كيف حدث هذا؟ لا أدرى، لكن يبدو أن ولسون فى أثناء توجهه إلى وزارته رآنى أجتاز المنعطف وأُحاصر، فقفز من عربته وجاء ليلقى بنفسه فى عربتى. أنقذ ولسون الشجاع حياتى، ورأيته بعد أن أحس بالمهانة يستعد لرفع مسدسه فقمت بمنعه بكل حزم وسمعت الجميع يصرخ «إلى الوزارة».. وصعد أحد الضباط مكان السائق وأدار دفة العربة وتوجهنا جميعا والعربة ما زالت محاصرة بالجموع ومازالت السيوف موجهة نحوى إلى مبنى الوزارة. فى الطريق رأيتُ بعض المارة يجرون خوفًا من المشهد. حين وصلنا إلى مبنى رئاسة الوزراء وأمام باب شريف رأيت بعض القواسة والخدم والأغوات ينظرون إلينا ويضحكون.

أمام الباب الحديدى للوزارة نزلنا من العربة أنا ولسون وإسكندر إلى جوارى، وهنا فقدت أثر ولسون.

كان بلا شك قد توجه إلى الساحة. أما بالنسبة لى فكنت أحس كمن وقع فى فخ؛ كان البعض يعارضون دخولى، والبعض الآخر كانوا يدفعوننى إلى داخل الساحة. خطرت على بالى فى هذه اللحظة فكرة وقلت لنفسى: «إن من يدفعوننى بالتأكيد نواياهم سيئة». بالفعل لمحت بين الجمع المتجمهر من الضباط بعض الوجوه المتعصبة؛ أما البعض الآخر فكانت وجوه متهيجة ومتأثرة. فقلت فى نفسى: «بالتأكيد إن هؤلاء المتعصبين لديهم أوامر».

بالفعل سمعت أحد الضباط يقول لإسكندر: «سوف ننهى الأمر مع الباشا. أكد لى إسكندر الكلمة فقمت بمحاولة أصبحت بعدها فى الساحة، ولكن كان يفصلنا عن باب الوزارة حوالى خمسة عشر مترًا، ويبدو أن بلوم باشا أمر بإغلاقها، ولكن شابًا بريطانيًا هرول صوب إحدى البوابات وفتحها على مصراعيها، ووجدنا أنفسنا جميعا داخل المبنى وصعدنا الدرجات: وكنا دائما تحت ضغط الجمع ولكن لم أعد أسمع تهديدات، ولكن كانت هناك صرخات فوضى وتجمهر. عند وصولنا إلى الطابق السحرى لم أعرف كيف وجدت نفسى فجأة فى صالة انتظار الوزارة

يفصلني عن الطابق السحرى باب وحاجز أغلق وراءنا لا أعرف كيف أيضًا، لكن هذا لم يكن مانعًا لأن ركلة قدم أو ضربة كتف كانت كفيلة بأن تجعله يتطاير، وعلى رغم ذلك لم يقم أى من الضباط باجتيازه. فى صالون الانتظار رأيت ولسون الذى فقدت أثره وبلوم باشا وبعض موظفى الوزارة ثم تيجران سكرتيرى ثم بوغوص ابنى. كيف تمكن الجميع من الدخول؟ كنت أريد إخراجهم، ألم تكن ضحية واحدة تكفى؟

كان الخروج مستحيلاً، كانت الوزارة محاصرة ومضت نصف ساعة. . دون شك كان الضباط يتشاورون وشهدنا دخول خمسة منهم جاءوا مندوبين للتفاوض فقلت فى نفسى: «آه الآن سوف نرى».

بالفعل كانوا قادمين للتفاوض؛ كنت أعرف اثنين منهم، سليم[أ] أحد القادة وهو أحد أقارب شاهين باشا زوج ابنته أو شقيق زوجته ـ لم أكن محتاجا لرؤيته كى أعرف من أين كانت هذه الحركة قد اندلعت أو بالأحرى من كان الوسيط والمحرض بين الضباط ـ وضابط آخر اسمه سنت نصر[ب] كان يخدم فى فترة سابقة ضمن خاصتى.

ما أن دخل الضباط الخمسة إلى مكتب ولسون الواقف على يمينى وأمامنا باقى الموجودين فى الحجرة حتى بدأ سليم فى الحديث عاتبا على الرواتب المرتفعة التى كنت أدفعها لزميلى الأوروبيين فى الوزارة. لم يكن من الصعب عليَّ بعد هذا الاتهام الغريب الذى لم أكن أتوقعه أن أكتشف نوع الحجج التى استخدمها رجال القصر من أجل إثارة الضباط بأن الأجانب يتقاضون رواتب عالية.

أجبتُ مذكرًا إياهم بخمسة أو ستة الآلاف من الجنيهات التى خصصها الوالى رواتب من أجل الممثلين والجوقة والممثلات الذين لم يكن عملهم سوى الترفيه عنه وعن رجال القصر والأجانب؛ كان بوسعى التمادى إلى أبعد من ذلك وكنتُ متأكدًا إن لم يفهمنى الجميع فعلى الأقل كان نصر سيفهمنى. . كان بوسعى أن أذكرهم

(أ) هو لطيف سليم، وكان مديرا للمدرسة الحربية.

(ب) هو سعيد نصر، وكان معه أيضا الضابط حسن رفعت، وهما مدرسان بالمدرسة الحربية.

بالحقائق والأحداث: مصادرات الأراضى والتجاوزات والإسراف أسباب أدت جميعها إلى وجود الوزيرين اللذيْن فُرضا علينا لكننا كنا ننتظر منهما نجدة ومعاونة، لكنهما كانا لا ينظران إلا إلى الرواتب المرتفعة، إلا أننى أبيت أن أقول لهما كل ذلك لأن الأمر لم يكن يتحمل أن أقوم بنزع فتيل صراع علنى بينى وبين الوالى، كان يجب أولا التصدى للخطر الذى نحن فيه، وأجبت على سليم بأن هذين الوزيرين كانا فى مصر نتيجة لوضع نحن فيه، ووجودهما بناء على تعليمات وأوامر الوالى . . الذى أرسل إليهما من أجل الحضور كى يساعدانا فى تخفيض حجم ديوننا، وأنه بدلا من الثورة ضد سموه والوزراء كان يجب التصرف بحكمة وعدم إعاقه وعرقلة مجهوداتنا.

وبهذه الكلمات قال نصر بنبرة كلها إصرار: «ألم يأتيا من أجل التخفيف عنا؟ لماذا لم يقوما بهذا حتى الآن؟ لماذا لا يفعلان الآن؟». فقلت له: «يجب أن تخجل من نفسك وأنت تتكلم هكذا؛ من قال لك إننا نقوم بالعكس؟».

قلت له: خذ اقرأ - حيث إنه كان يجيد الفرنسية - وأعطيته تلغرافا تسلمته قبل يومين من المسيو دى بلويتز (De Blowitze) وكنت أحمله فى جيبى (كانوا بالتأكيد قد أشاعوا فى باريس بأن الديون يتم تخفيضها). فى هذا التلغراف كان السيد دى بلويتز يرجونى أن أقوم بتعليق أى قرار يتعلق بهذا الأمر وأن أنتظر خطابا منه. ما أن قرأ نصر التلغراف حتى تبدلت هيئته وتحدث قائلاً: «إننى أعرفك منذ فترة طويلة فقد خدمت تحت إدارتك فى الأشغال العمومية؛ كنت تقوم بحمايتنا دائمًا، كنت تعمل دائمًا من أجل العدالة». ظل الباقون دون أى حراك فقلت له: «حسنا اذهب إذن وقل هذا لزملائك وكفوا عن إعاقة مجهودات هى فى نهاية الأمر من أجل صالحكم». خرجوا بالتأكيد للتشاور مرة أخرى، لكنهم لم يتمكنوا من التوصل إلى أى رأى جماعى . . فقط كان سليم أحيانا ونصر أحيانا أخرى يخرجان ويدخلان.

تلاشت المرحلة الخطيرة لكن أى حادث ولو تافه كان من الممكن أن يؤدى إلى كارثة، كنا قد أمضينا حوالى ساعتين ونصف الساعة ونحن محتجزون، وكان الوالى هناك فى سراى عابدين على بعد دقيقتين سيرا على الأقدام من مبنى رئاسة

الوزراء فى حالة ترقب وأيضا السراى، وعلم الحريم بما كان يحدث لحظة بلحظة حتى إن إحدى الأميرات التى نفد صبرها ولم تتمكن من السيطرة على أعصابها صاحت قائله: لكن ألم ننته بعد من أمر هذا الكافر؟ كان الكافر هو أنا وليس ولسون لأنه كان وراءه حكومة تقف بجانبه، ومهما وصلت درجة جهل الحريم إلا أنهن كن يعرفن أن الحكومة الإنجليزية لا تعرف الهزل.

فى حوالى الساعة الثالثة إن لم أكن مخطئًا رأينا عبد القادر يدخل إلى الصالون ينظر فى جميع الجهات ولا يقول شيئا. وسمع ويلسون يقول له بشىء من الإحباط أن يذهب و يقص على سيده كيف أن الوزارة والوزراء يُعاملون. ودون انتظار أى رد اختفى من القاعة دون أى ضوضاء بخطوات هادئة وصامتة.

بعد نصف ساعة رأينا من نوافذ النظارة سموه يصل داخل عربته محاطا بحرسه وفى ركابه خمسة أو ستة قناصل عموميين، ووراءهم من بعيد كانت تتقدم كتيبة الخدمة التابعة لسراى عابدين.

دخل الوالى أولا إلى الصالون، ثم السيد ڤيڤيان، ثم القنصل الألمانى ووجهه العريض ينطق بالغضب والإحساس بالإهانة، وكان وجهه هذا يوضح تناقضا شديداً مع هيئة وملامح وجوه من سبقوه ودخلوا قبله. كان ولسون مستندا إلى باب وأنا أقف أمامه فى أحد أركان الصالون. وتقدم الوالى نحو ولسون الذى ظل دون أن يتحرك بينما الوالى كان يمد يده لمصافحته. تردد ولسون لبضع لحظات ثم مد يده بدوره. بعد هذا قام الوالى ودون أن ينطق بأى كلمة بالانسحاب وتبعه القناصل؛ كان الضباط قد دخلوا الصالون والقاعات ونزلوا إلى الساحة التى كانت كتيبة خدمة سراى عابدين قد وصلت إليها واصطفت.

نزلنا بدورنا؛ كنت أسير أمام صحبة عندما سمعت على الجانب الآخر حيث يوجد الوالى صوت خمس أو ست طلقات رصاص، ثم شعرت كأن أحدا يتبعنى، كان إسكندر الذى لحق بى للمرور معى بين الصفوف. سمح لى أحد الضباط بالمرور، لكن إسكندر رأيته وقد نال ضربة من دُبشك بندقية أحد الضباط فقال لى إسكندر: «لكن ألا ترون أنه ليس عليهم سوى رفع بنادقهم، طلقة واحدة تنطلق دون أى أوامر فقط بمجرد إشارة؟». وكان يريد أن يعيدنى مرة أخرى إلى داخل

الوزارة. كنت أريد متابعة الموقف، لأننى علمت أن الجنود قد أساءوا معاملة زوجة ولسون التى كانت قد هرعت إلى مكان الحادث للحاق بزوجها، كما سمعت أن عبد القادر كان قد أصيب فى إصبعه بضربة سيف قالوا بأنها كانت موجهة إلى الوالى.

وقالوا لى ولا أعرف إذا كان هذا صحيحا أم خطأ: إن الضباط كانوا قد فقدوا السيطرة على أعصابهم عندما قام الوالى فى أثناء صعوده سلالم الوزارة ومعه القناصل بتوجيه اللوم لهم، نافيا بذلك أمام أعينهم كل علاقة له بما يحدث، ووجه اللوم إليهم أيضا، هم الذين كانوا يظنون أنهم ينفذون أوامر سرية صادرة منه.. أكرر أنا لا أردد هنا سوى ما وصل إلى مسامعى وقيل لى. أخيرا يذهب الوالى وتذهب قوات حرس سراى عابدين ويتفرق الضباط المعتصمون وتضاء أنوار الوزارة ونعقد جلسة مجلس الوزراء للتحقيق مع الضباط الخمسة الذين جاءوا إلينا للتفاوض.

قمنا بتوبيخهم، ثم أرسلناهم إلى مكان أمين من أجل استكمال التحقيقات معهم فى صباح اليوم التالى، ثم قمنا برفع الجلسة. توجهت إلى السراى مساء وبعد العشاء، وقبل مقابلة الوالى دخلت إلى مكتب سكرتيره خيرى بك وكان يجلس على أريكة وعلى يمينه طلعت باشا وعن يساره على كرسى سفر (Seffer) باشا البولندى، ثم على بعد مسافة منهم يجلس القنصل البولندى وكان الثلاثة يشكلون رؤوس مثلث.

كان يبدو على وجوه الجميع علامات الخطر والجدية. قمت بسحب كرسى وجلست بالقرب من خيرى وقلت له: «إننى أمضيت توا بضع ساعات وسط مجموعة من الضباط المتظاهرين والمعتصمين، وأستطيع القول إننى متأثر حقا». وأكملت قائلا: «إن بداخلى شيئا مؤسفا ألا وهو أننى قادر على رؤية الأمور عن بعد، لقد أخطرتكم أنه فى مثل هذه الظروف أو غيرها سوف تضيعون، لكنكم لم تصدقونى. لكن حسنا سوف أحذركم للمرة الأخيرة إن لم تتوقف حركة الضباط هذه غدا، إذا لم يعد كل شىء لوضعه الطبيعى فإنكم ضائعون لا محالة أنتم ومصر».

خيم على الغرفة صمت تام، ووجوه الثلاثي خيرى وطلعت وسفر مازال يبدو عليها التجهم والجدية. لم يرد أحد. ملت على أذن خيرى وسألته بصوت خافت مؤكدا على الكلمة الأخيرة: «هل أستطيع النوم مطمئنا الليلة؟». فأجابنى بنفس الطريقة مؤكدا أيضا على الكلمة الأخيرة: « نعم هذه الليلة تستطيع النوم مطمئنا».

فقلت له: «حسن جدا». وتوجهت لمقابلة الوالى الذى دعانى عن طريق أحد مساعدى المعسكر أن أمر عليه. كان جالسا على أريكة كما كانت هى عادته عندما يجلس متبسطا وعند دخولى قام بتغيير وضع جلسته وصافحنى ثم التزم الصمت، فجلست على كرسى فى مواجهته وقلت له: «إن ما حدث أمر مؤسف سيدى» - ظل ساكنًا - أكملت: «إن مصير مصر هو ما كان يتم التلاعب به اليوم فى وزارة المالية..». نفس الصمت دائمًا. أعربت له عن تمنياتى بألا ينتهى هذا الأمر بضرر على البلاد.. ولما استمر فى التزام الصمت نفسه نهضتُ ورحلتُ.

عندما وصلت إلى المنزل علمت بأن الضباط انسحبوا إلى ثكناتهم فى العباسية، وكانت المباحثات تجرى بينهم وبين الوالى. أكتب إليكم ما قيل دون أن أؤكد شيئا.

فى الساعة الواحدة صباحًا تلقيت زيارة من محمود سامى رئيس البوليس الذى قدم لى تقريراً عن حالة العاصمة، كل شيء كان هادئًا، كنت أشك قليلا بأنه ساهم فى حركة الضباط هذه وكان يخدم بوصفه أداة فى يدى الوالى لكننى لم أكن أملك الدليل الأكيد على هذا.

فى صباح اليوم التالى (١٩ فبراير ١٨٧٩) لا أدرى أكان ولسون أم دى بلينيير الذى جاء إلى منزلى (حيث إن منزل دى بلينيير كان مواجها لمنزلى) أم أنا الذى ذهبت إليه، لا أتذكر، لكن توجهت مع ولسون نحو الوكالة الإنجليزية حيث كان يجب على دى بلينيير أن يلحق بنا مع القنصل الفرنسى العمومى. التقينا جميعا فى اجتماع عند السيد ڤيڤيان وكان حاضرا أيضا الميجور بارنج، وبناء على اقتراح منه قام السيد ڤيڤيان بإرسال برقية إلى الأميرال البريطانى فى مالطة حتى يأتى بأسطوله إلى الإسكندرية ثم توجهنا جميعًا إلى السراى.

كان ولسون يجلس معى فى العربة عندما وصلنا إلى بهو الانتظار فى سراى

عابدين؛ صعد السيد ڤيڤيان إلى الوالى، وسأله إذا كان فى نيته أن يتكفل بضمان وتأمين الأمن والهدوء العام، ثم عاد بالرد بأن الوالى أخذ عهداً على نفسه بأن يتكفل بالحفاظ على الهدوء، إذا حصل على الرئاسة الفعلية لمجلس النظار وبسط سيطرته على البوليس، وهى السلطات التى قال بأننى جردته منها.

فقلت: «حسنا لقد فهمت قصد الوالى إنه يريد استغلال قضية عامة ليجعل منها مسألة شخصية بينى وبينه. ولكن اطمئنوا لن تجدوا فى شخصى أبدا إنسانا يقف بين الأمن العام وأى شخص كان، وعلى الأخص إذا كان هذا الشخص سموه؛ سوف أنسحب لكن أريد أن أقول كلمة واحدة قبل أن أنسحب: كيف كان من الممكن أن أحرمه من سيطرته على البوليس؟ أليس هو من يدير ويحكم؟ هل خطئى أنا أنه كان يمتنع عن استخدام حقه وسلطته بشكل مستمر؟ بالإضافة إلى أن البوليس ليست فى دائرة اختصاصى وإنما كانت من اختصاص زميلى ناظر الداخلية، ومَن مِن زملائى يستطيع القول بأننى قمت بالتعدى أبداً على اختصاصاته؟».

ما أن انتهيت من هذه الكلمات حتى أقبل بلينيير الذى ظل طوال حديثى يجوب الغرفة طولاً وعرضًا بعصبية؛ ليجلس مع المجموعة التى كانت تتكون منى وڤيڤيان وبارنج وجودو (Godeau)؛ ليقول بحماس لم أكن أتوقعه: «إننى أعلن أنه إذا كان الرئيس تدخل يوما فى شئونى فهذا كان من أجل إعطائى نصيحة جيدة». نهض ولسون الذى كان ممتداً بنصف جسمه على إحدى الإريكات مستندا على ذراعيه ليقول: «إن كان لدى لوم أوجهه إلى الباشا، فهو أنه لم يتدخل بشكل كاف فى أعمالنا».

رجوت السيد ڤيڤيان أن يحمل ردى هذا إلى الوالى فتردد، غير أننى لفتُّ نظره إلى أنه طالما حمل لى عبارات الوالى فلم يكن من الممكن أن يمتنع عن حمل الرد أيضًا، فاتخذ قراره وذهب؛ ليعود؛ كى يعلن علينا أن سموه قبل استقالتى.

❊ ❊ ❊

تفرقنا لكن لم يتسن لأى منا أن يجد الوقت الكافى لترك صالون الانتظار حيث جاء أحد ضباط الوالى ودعانى إلى الصعود لسموه؛ لم أرد عليه أو حتى أنظر إليه بالمرة وخرجت مع الجميع وتوجهت إلى منزلى.

كنت بالطبع أفكر فى المشهد الذى حدث؛ فى تصريح دى بلينيير وكذلك ولسون كيف أن الاثنين دون أن يعرفا ودون أن ينتبها إلى ذلك أخرجا كل ما فى داخلهما من سوء أمامى، أخرجا كل ما هو ضد الطبيعة وضد كل ما هو طبيعى، بل أستطيع القول ضد كل ما هو حقيقى من طريقة معاملة الحكومة الفرنسية من فرض لإرادتها ونفوذ وزيرها علينا. دى بلينيير أعلن أننى لم أتدخل معه إلا من أجل النصيحة الحسنة؛ لكن هل تبعوها بل حتى استمعوا لى؟ هل كانت لدى عند الحاجة القدرة والسلطة على أن أجعلهم يضعونها فى حسبانهم؟ كان وزيرا فى مصر ولكنه وزير فرنسى، كان واجبه أن يحمى مصالح فرنسا. أما بالنسبة للمصالح المصرية فكان مستعدا للدفاع عنها لكن بشرط أن تخدم و تكون متمشية تماما لما كان يحسبه أنه فرنسى. ثم ولسون هذا الرجل المخلص ذو القلب الكبير الذى عاتبنى على أننى لم أتدخل بشكل كاف فى الأعمال! لكن صديقى المسكين هذا الذى دائما ما أشعر نحوه بشىء من الضعف نسى أنه فى يوم من الأيام قال لى بشىء من الجدية وشىء من المداعبة: يا باشا إننى لا أجادل معكم، إنكم أذكى منى بكثير ودائما ستتمكنون من الإيقاع بى».

ماذا يمكن أن يقال لمثل هذا؟ ما الرد على رجل مخلص بحق عندما يكون من حقك وليس من سلطتك أن تقول له: «صديقى هل من الممكن أن تتفضلوا وتأخذوا ما أقول لكم مأخذ الجد وتضعوه فى الحسبان؟ انظروا إلى المرسوم إنه يلزمكم كما يلزمنى ألا تأخذوا على عاتقكم وحدكم أن تقولوا نعم أو لا أو أن تقرروا وحدكم كما لو كنا غير موجودين، فلنتباحث ونتناقش ثم نقرر ماذا وإلا سأكون مضطرا إلى الانفصال عنكم أو أنتم عنى». آه! المرسوم هل كان حتى قرأه؟

* * *

كنتُ أريد تغيير الرقابة الأجنبية التى فرضتها علينا القوى العظمى بإدارة أخرى نخضع لها بأنفسنا، جعلتُ المراقبين وزيرين، كنت أريد وزراء مصريين ولكنهم فرضوا عليَّ الأجانب. كانت دائما هى الرقابة، دائمًا حكومتان تحكمان حكومة ثالثة وهذه ليست فكرتى التى فشلت وإنما هى فكرة الحكومة الفرنسية.

أعتقد أننى انتهيت هكذا من مسألة كتابة ما يتعلق بحياتى العملية ويتبقى لى بعد

ذلك أن أكتب بعض الأشياء؛ ردا على تلغراف أرسله ولسون أصرت الحكومة البريطانية وتبعتها فى ذلك الحكومة الفرنسية إلى إعادتى لمنصب رئيس مجلس النظار، وفهم ولسون وبخاصة دى بلينيير أخيراً أننى أنا من كنت أقف حائلاً بينهم وبين الوالى وبرحيلى كانوا سيجدون أنفسهم وجها لوجه مع سموه، لكن هذا الأمر لم يعنهم. رفض الخديو بشكل قاطع إعادتى وينحاز ڤيڤيان وجودو إلى صفه وحدث تغيير إدارى، ولم يحصل الوالى على الرئاسة التى كان يزعم أنه يريد ممارستها؛ لأنها أعطيت إلى ابنه الكبير ولى العهد الأمير توفيق.

❋ ❋ ❋

كنت دائما أبحث عن معرفة علاقة الوالى بالضباط والمشاعر التى أثارت حفيظتهم؛ لم أستطع التوصل أبدًا إلى معرفة الأمر تماما. عموما أعتقد أن المشاعر كانت دائما أقوى ضد الوزيريْن الأجنبيين اللذين استفادا من الدائنين الأوروبيين وحرما الضباط وأسرهم من القليل من الموارد التى كانت تسد رمقهم، لكننى لاحظت أيضا أن من بينهم مجموعة بل أستطيع القول جماعة كانت تتهم الوالى بصفته السبب الأول والرئيسى لما يحدث من سوء. ويهيأ لى أن الوالى كان يشعر بهذه الأحاسيس المناهضة له، لكنه كان يحتفظ بكبريائه.

فى مثل هذه الظروف يمكن أن نذكر أن الضباط كانوا مع الوالى لكننى أعتقد أنهم كانوا مستعدين للانقلاب عليه إن وجدوا وراءهم قوة يستطيعون الاعتماد عليها، لكن هذه القوة لم تكن موجودة لأن كبار رجال الدولة كانوا مع الوالى. بعض منهم قد طردوا، أما البعض الآخر ومع النظام الجديد كانوا قد فقدوا كل فرصة لممارسة النفوذ والاستفادة من التجاوزات التى كان الوالى يُعَدُّ الرائد الأول لها. أعرف فقط أن السيد بوترون (Bouteron) استيقظ ليلا ليبرق بناء على طلب من الوزراء إلى السادة روتشيلد من أجل زيادة على القرض بمقدار أربع مائة ألف جنيه لأن بدونها سوف يلقى الوزراء حتفهم خلال يومين. أرسل الأربع مائة ألف جنيه وكل شىء عاد إليه الهدوء.

لكن الوالى بإيعاز من بطانته سواء كان ذلك صوبا أو خطأ وبالتأكيد كان خطأ ومعتمدًا على المساندة غير المباشرة لبعض القناصل اعتقد أنه يجب عليه المضى قدما

فى مسيرته الناجحة . وتم التخطيط والتجهيز لعملية تصفية مستحيلة وغير طبيعية حيث تم توجيه الدعوة يوما للوزراء للتوجه إلى سراى عابدين ، وحين يتوجه الجميع إلى هناك يستقبلهم الوالى ويعلن عليهم دون أى مقدمات الإقالة الجماعية التى قررها للوزارة لتحل بدلا منها وزارة أخرى جديدة برئاسة شريف . حدث هذا بعد شهر أو خمسة أسابيع من خروجى واستقالتى .

حين وصلتنى هذه الأخبار توجهت إلى السيد دى بلينيير حتى أتأكد من الحدث ، فأكده لى ، فقلت له : «آه ! هذا يا سيدى العزيز معناه أنهم يعاملونك باستخفاف . أما أنا فقد شرفونى بالنهوض ضدى فاختفيت وسط العاصفة ، أما أنتم فإنهم حتى تجاهلوكم» . فقال لى : « أوه ، لا إن خطاب الوالى فى غاية اللباقة وغاية فى الأدب» . لم تكن لا لبقة ولا أدب وهذا كان هو الانتقام الوحيد الصحيح والنظيف الذى استطعت أن أستخلصه من مسيودى بلينيير .

* * *

سافر الوزيران المقالان إلى أوروبا وكذلك رياض ، أما بالنسبة لى فقد ذهبتُ للبقاء فى الرمل وكنتُ يوميًا أذهب إلى عزبتى التى تبعد عن الرمل مسافة من ستة إلى عشرة كيلومترات وحدى دائمًا بصحبة حمارى الصغير ثم أعود ليلاً إلى منزلى دائمًا وحدى مع حمارى الصغير . والآن عندما أفكر فى الأمر كان يمكن فى مثل هذه الظروف أن تدبر واقعة سيئة بسرعة ، وكان يمكن أن تقع كارثة فى لمح البصر حتى من دون أن يظهر أى شخص أو يتورط أى شخص . لم أكن أفكر فى هذا ولم أفكر أبدًا حينذاك فى هذا ؛ وإنه بعد فترة طويلة بعد هذه الأحداث عندما حدثونى عنها فكرت هكذا . على أى حال رأيت فى إحدى الليالى تاكفور وقد جاء من القاهرة ليقول لى إن الوالى يأمرنى بترك مصر وإنه فى حالة تأخرى فى الرحيل سوف يوجه لى اتهامات تجعل نهايتى سيئة . فقلت له : «حسنا ؛ فهمت إنها نفس الاتهامات التى شكلت قضية المفتش بحضور سموه بوصفه قاضيا وموجها للتهم ومنفذًا للحكم . . إننى أعرف هذا ؛ فلتعد العدة ؛ لتجهيز حقائبى واحجز لى مكانا على أول سفينة» .

مضيت بالرغم من تحذيرات تاكفور فى الذهاب إلى عزبتى حيث كانت الأبقار القوية تقوم بتمهيد أرضى، وحيث كان يقوم غيرها بحرثها. كانت هذه الأرض حياتى التى كنت قد كسبتها على ضفاف الأراضى الملحة لبحيرة أبى قير ولم أستطع الانفصال عنها لكن كان رغما عنى يجب أن أفعل هذا.

* * *

أربعة أيام قبل رحيلى (مايو ١٨٧٩) كنتُ أريد أن أذهب للمرة الأخيرة إلى العزبة عندما تناثرت الأنباء عن وصول تلغراف من مسيو دى بسمارك يعلن فيه عن تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم. كان مسيو دى سورما (De Saurma) قد ذهب كى يبلغها للوالى ولم يكن هناك حتى مليم واحد أحمر فى الخزانة؛ كان هناك إحساس عام بأن شيئًا ما سيحدث.

ألمانيا دخلت فى دائرة الأحداث، وكان دخولها شرعيًا فهى لم تكن تطلب مثل إنجلترا وفرنسا أو بالأحرى مثل الرجال الذين كانت قد أرسلتهم سواء بوصفهم مراقبين أو وزراء كى يروا كشوف القروض التى خصصت لصالح الدائنين الآخرين تحت مختلف البنود، لكنها فقط كانت تذكر الوالى بالتعهدات التى اتخذها على نفسه بشأن الإصلاح والتى بموجبها كان الوالى ملزمًا ومرغمًا على احترام المحاكم وإرغام الآخرين على احترامها.

إنه فى مثل هذه الظروف تركت البلاد دون أن أعرف رد الوالى، كنت أتخيل أنه لا بد سيكون هناك المزيد من الوعود والاعتذارات المستندة إلى الخزانة الخاوية.

الفصل الواحد والأربعون

(١٨٧٩)

وصول نوبار باشا إلى باريس - زيارة السيد وادينجتون واللورد ليونز - الرأى العام يطالب بحملة عسكرية أنجلو فرنسية إلى مصر - إثارة مسألة تنحية إسماعيل التى تطالب بها كل من إنجلترا وفرنسا - السلطان ينحى إسماعيل وينصب الأمير توفيق خديويا على مصر - فرمان تنحية إسماعيل وترحيله من مصر - الخديو الجديد يرسل برقية لنوبار يأمره فيها بعدم العودة إلى مصر - اقترح هذا الأمر وأثاره القنصل الفرنسى العمومى مسيو تريكو - احتجاج نوبار باشا لدى السيد وادينجتون ضد هذا القرار الذى تم سحبه بعد عدة أشهر بفضل وساطة السيد وادينجتون - شرح أسباب تدخل مسيو تريكو فى قرار نفى نوبار - انطباعات نوبار بخصوص هذا الأمر.

* * *

عندما وصلت إلى باريس وتجمع حولى رجال الصحافة والأصدقاء خصوصا البريطانيين وقال لى الجميع إنه يجب أن أتكلم وأشرح ما حدث وقالوا لى: «افعل هذا وإلا ضاعت مصداقيتك أمام الرأى العام». أنا أضيع أمام الرأى العام؟! ماذا سيفعل هذا لى؟ وهل يجب أن أعرف إذا كان الرأى العام ما زال مهتما بى؟ إن لدى الرأى العام بالتأكيد أشياء أخرى يفعلها وأنا أيضًا. وأضفت قائلاً نعم كانت لدى أشياء أخرى لأفعلها؛ كنت أريد العودة إلى مصر الحبيبة.. كنت ظمآن لرؤية القاهرة؛ مآذنها وأضوائها التى تنعكس ألوانها الخافتة والوردية على المقطم والأهرامات والنيل.. وهذا الشعب الذى يذكرنى فى قلبه والذى أعطانى من قبل لقب «أبو الفلاح». كنت متعطشا لرؤية الصحراء، هذه الصورة التى تعكس الرحابة والسعة، كنت فى حاجة لرؤية المزرعتين اللتين كونتهما وانتزعتهما من النطرون المجدب الذى لا ينبت فى وجوده أى شىء ولا حتى عود من العشب والتى يعيش عليها الآن مئات من الفلاحين يعملون، يزرعون ويحصدون الغلال التى بذروها

ويشكرون الله الذى وهبها إياهم . نعم كان يجب أن أعود لرؤية كل هذا . . لكن كيف؟ لم أكن أعرف . قلت : الله أكبر وسوف يدبر لى مخرجا .

* * *

رأيت السيد وادينجتون يوم (٢٤ مايو ١٨٧٩) وقال لى إن فكرته كانت أن يفرض على الوالى رقابة أقوى لكن بشكل غير ظاهر مثلما حدث فى المرة السابقة .

كانت هذه هى أيضًا فكرة المسيو دى بلينيير التى سمعتُ الحديث عنها فى مصر فى وقت سابق ؛ سألنى وادينجتون عن رأيى لكن أى رأى؟ كان يجب أولا معرفة الهدف وماذا يريدون! الأراضى تم أخذها وكان يمكن للبلاد أن تتقدم ، كل شىء إذن كان مسألة تدابير وحنكة . هل كانوا يريدون تصفية حقيقية للديون تنقذ البلاد وأصحاب الديون؟ أم كانوا يريدون التضحية بالبلاد لصالح الدائنين؟

لم أتمكن إذن من إبداء أى رأى له ، لكن فقط أوصيت ببعض الأشكال التى يمكن إعطاؤها للرقابة ، مثل أن تقوم فى المقام الأول ببسط العدالة على الأهالى كما تفعل مع الأجانب ، وتكوين هذه اللجنة من أجل تطوير القوانين . رجانى أن أصوغ هذه الأفكار على ورقة ، الأمر الذى فعلته فى نفس الجلسة .

تلك إذن كانت نوايا الحكومة الفرنسية عند وصولى إلى باريس . لكن شيئا فشيئا وجدت أمرا يتطور عند رجال الأعمال المهتمين بالأوضاع والأمور فى مصر . . نوعا من روح الغضب والتذمر . كانوا يتحدثون عن إجراء وقرار واحد جذرى هو الذى سيوفر للدائنين الأمان اللازم ، حملة تقودها الحكومة الفرنسية لكن الحكومة البريطانية كانت تتراجع أمامها .

إلى أى مدى كانت هذه الأخبار صحيحة أو مبالغا فيها؟ لا أعلم . إلى أى مدى كانت تتوافق مع نوايا الحكومات؟ كنت لا أعلم أيضًا ، ولكن كنت أعتقد بسهولة بأن يستقبل بترحاب أى قرار ينفذ بطريقة أو بأخرى مسألة التصفية المصرية ، ولكن ومن هذا المنطلق أن يُتوقع بكل برود قدوم حملة عسكرية من أجل تنفيذها ، أشك تمامًا .

* * *

فى هذه الظروف وفى أثناء وجودى يوم (١٠ يونيو ١٨٧٩) عند اللورد ليونز لا أعرف كيف وجدت نفسى أنساق إلى أن أقص عليه أن أحد القناصل العموميين نصح الوالى يومًا بأن يتنازل عن الحكم لابنه، وأضاف قائلاً: «إذا أراد أن يحافظ على مصر لأسرته».

سألنى اللورد ليونز باهتمام: «أى قنصل هذا؟». وهو السؤال الذى أيقظ داخلى أهمية الكلمات التى نطقت بها توا. فقلت له: «فلان سيدى اللورد». لكن مع الحرص على أن أقول له بأننى سمعت أنهم يقولون إنه فلان.

وأكملت قائلا: «من سيمنع ڤيڤيان بأن يقوم بنفس الشيء؟ إنه صديق شخصى للوالى، لماذا لا يقوم هو نفسه وبعيدا عن حكومته بنفس هذا المسعى لدى الوالى؟ إذا كان مسموحًا لى فقط بإبداء رأى كنت سأنصح ڤيڤيان بأن يقوم بعد الخروج من عند الوالى بارتكاب بعض الهفوات المحسوبة أمام بعض من زملائى وسيكون له ذلك بمثابة العون الكبير».

لم أعتقد أن رأيى هذا سيتم الأخذ به، واندهشت جدًا عندما علمت بعد عدة أيام أن الطلب كان قد تقدم به ڤيڤيان وأنه تبعه مبادرة أقوى وأكثر عنفا من جانب قنصل فرنسا العام، وأن الوالى وافق على التنازل، ولكنه طالب بالخروج فقط من البلاد محتفظا بشرفه العسكرى. سألنى اللورد ليونز: «لكن ماذا يريد أن يقول بهذا؟». فقلت له: «لكن سيدى اللورد هذا يعنى أنه يطالب بألا يتم تفتيش حقائبه فى الجمرك». فضحك اللورد.

بالفعل كان الوالى قد قرر التنازل، لكن بعد قليل من الوقت سحب هذا القرار حيث شجعه تلغراف من وكيله فى القسطنطينية على المقاومة، وتقريبًا طمأنه تمامًا مما جعله يتخذ قرار التراجع، ولكن عقدت جلسة مجلس وزراء برئاسة السلطان؛ لأنه لم يكن يليق بالإمبراطورية أن يتنازل إسماعيل بناء على رغبة القوى العظمى بعيدا عن السلطان، فلم يكن إسماعيل أميرًا مستقلاً بل كان مرتبطا بحاكمه الأعلى بموجب الفرمانات فكان على حاكمه اتخاذ الإجراءات ضده. فقرر المجلس عزله، ووصل تلغراف إلى إسماعيل بعزله وتلغراف آخر يذهب إلى توفيق بتعيينه خديو على مصر يوم (٢٤ يونيو ١٨٧٩).

* * *

روى لى أن إسماعيل كان فى سراى عابدين وتوفيق فى سراى القبة عندما وصل التلغرافان إليهما، وبدعوة من والده توجه توفيق إليه وكان لونه شاحبًا: أكان من الخوف أم التأثر؟ لا يمكن لأحد أن يقول.

وعند أعلى الدرجات رأى والده الذى كان ينتظره و استقبله كما يستقبل أحد الرعية سيده؛ تحية كبيرة على الطريقة التركية ثم أخذه من ذراعه وأجلسه فى المكان الذى كان يشغله هو دائما ووقف بنفسه أمام ابنه الخديو الجديد بكل احترام.

كان يجب عليه أن يرحل بعد يومين، ولكن بالتأكيد حدثت بعض التأخيرات وكان ابنه يتعجل رحيله حتى قيل: إنه لم يستطع التنفس بحرية إلا عندما رأى المحروسة تخرج من ميناء الإسكندرية متجهة إلى نابولى حيث كان الملك قد وضع قصر (Favorite) تحت تصرف الخديو المخلوع(١).

يجب أن أقول: إنه بالنسبة لى كنت أيضًا سعيدًا جدًا مثل توفيق ومثل مصر كلها كنت أتنفس بحرية لكن سعادتى كانت للأسف قصيرة.

* * *

اعتلى توفيق الحكم يوم ٢٤ يونية ويوم ٢ يولية أعطانى السيد بارو وكيل إسماعيل تلغرافًا من الخديو الجديد يمنعنى فيه من العودة إلى مصر إلى حين صدور أوامر أخرى جديدة.

وفى صباح اليوم التالى كنت عند السيد وادينجتون أضع التلغراف أمامه وقلت له: أظن أنه ليس من الوالى وإنما من السيد تريكو فأجابنى: «لا أعلم لكن ما

---

(١) أكد لى بعد كثير من السنين أحد البكوات المرتبطين بأسرة الخديو إسماعيل برباط الزواج - وهذا الأمر أكدته الأميرة زوجته - أنه فى الآونة الأخيرة من حياته كان إسماعيل عندما يتذكر الأحداث الماضية يقول: «كان خطأ كبيرًا أننى اعتبرت نوبار عدوا لى؛ إن هذا هو سبب شقائى وتعاستى لأننى لو كنتُ قد استمعت إليه كنت الآن ما زلت واليا على مصر وملكًا على السودان». فليرحمه الله لأنه كان قد أساء إلى بلاده وأخطأ فى حقها، ولكنه دفع الثمن بقسوة العذاب الذى عاناه. (ملاحظة بوغوص نوبار)

يجعلكم تفترضون أنه هو؟». فقلت: «لا شيء على الإطلاق». فقال لى: «أتعاملتم معه؟». فقلت: «نعم فى أثناء لجنة الإصلاح وكان قد طلب منى عشرة آلاف جنيه لصديق له، ولم أتمكن من الحصول عليها من الوالى». فقال لى وادينجتون: «سأتبين الأمر». وبعد هذا الرد رحلت.

علمت أن رياض تم استدعاؤه وقد رأيته فى أثناء مروره على باريس وحذرته بأن ينتبه لمسألة رسوم المقابلة التى كانوا يطالبون بإلغائها. فقال لى: «أى سوء فى إلغائها؟». فقلت له: «لا ضرر من أى نوع إذا تمكنتم من تسديد المبالغ المدفوعة». فقال لى: «إننى سأتنازل عما دفعت، والآخرون سيفعلون أيضًا بالمثل». مسكينة مصر؛ كانوا جميعا بعيدين جدا عما يتمتع به هذا الرجل من إحساس والذى بالنسبة لى كان دائما يمثل الحكمة والتواضع السياسى. إنه اللورد ليونز الذى عَدَّ إلغاء قانون المقابلة سببا ومسوغا لكل حركة شعبية ممكن أن تحدث.

وبعد ثمانية أيام توجهت إلى السيد وادينجتون فقال لى: «إنه بالفعل السيد تريكو هو الذى كان وراء أمر نفيكم». فقلتُ له: «الآن و قد تأكدتم أرى أنكم ستقومون بإصلاح الضرر الذى حدث». فأجاب: «لا أستطيع الجزم. إنه من غير المجدى أن أعطيكم أملاً؛ لن تعودوا إلى مصر إلا عندما نقوم بما علينا أن نقوم به». فهمت؛ كانت توصيتى ومطالبى بمد العدالة إلى الأهالى فى علاقتهم مع الأجانب والحكومة تقترح تعيين لجنة من الأعيان والوجهاء كان يجب أن تمر عليها القوانين التى ستقرر إجراءين كانا سيعجلان بالتصفية وهى ليست فقط ممكنة لكنها كانت ستكون أمرا لا يرحب به كثير من الدائنين، وذلك بعد إجبار المصفين على عدم إهمال حقوق الشعب والإبقاء على توازن أكثر عدالة بين كل أصحاب المصالح. كل هذه كانت أسبابا جعلت السيد وادينجتون يقول: إن عودتى إلى مصر لم يكن من الممكن أن تحدث إلا بعد أن يفعلوا ما عليهم أن يفعلوه.

هذا وقد وفى بوعده وفعلوا ما كان يجب عليهم أن يفعلوه. السيد دى بلينيير وزميله فى الرقابة من ناحية، والوالى من ناحية أخرى، ورياض من جانبه تصرفوا بشكل جيد جدّا لدرجة أنهم مهدوا وجهزوا الساحة التى كانت يجب أن تشهد

ولادة حركة عرابى، ثم مذبحة الإسكندرية بعد قصف المدينة، ومعركة التل الكبير، ثم احتلال الجيش الإنجليزى لمصر، وهو النتيجة المأساوية للوضع الذى عبر عنه عرابى.

منذ هذه اللحظة أصبحت سلطة آخر أسرة المماليك القادمة لا من القوقاز أو من كردستان وإنما من روميللى مثلُها كمثل سلطة أسرة البطالمة التى جُمِّدت[أ].

(أ) لم تُجمَّد أو تُعلَّق سلطة أسرة البطالمة، لكنها انتهت على أيدى الرومان. وربما المقصود أن أسرة محمد على الحاكمة التى يرى الكاتب أن أفرادها مماليك جُدد، لم يتحدد مصيرها بعد، أى أنه مترنِّح أو موقوف، وذلك وفقا لرؤيته نتيجة للظروف التى كانت تعيشها مصر.

ختام

لقد انتهيتُ، لقد سطرتُ ذكرياتى التى قادتنى إلى رواية الأشياء التى مرت بها مصر. إذن مهمتى انتهت، لكن يشغلنى نفس القلق دائما. . مستقبل البلاد يقلقنى: هل ستظل الحالة الراهنة إلى الأبد؟ أم أنها ستكون مجرد حالة مؤقتة؟ هل ستخضع مصر أو تُحتل كما فى الماضى بواسطة قوى أجنبية وسلالات أجنبية دائما ما انتهى بها الحال بأن تحتويها مصر؟ لا أعلم. . لكن ما أعرفه هو أن مصر أصبحت أكثر من أى وقت مضى ضمن هذه المجموعة من الأمور التى اتفق الجميع على تسميتها «المسألة الشرقية». . فمن سيسمح لها بأن تخرج من هذه الدائرة وتصبح حالة خاصة؟ بالتأكيد سيكون تنظيم العدالة التى ستطبق حتى فى وقت الأزمة - إن كانت هناك أزمة ستحدث أبدًا - من شأنه أن يشكل دولة قادرة على النهوض من نفسها وأن تحيا حياتها المستقلة والخاصة وترعى مصالحها الخاصة وتحافظ على مصالح كل أهل البلاد، وهذا البلد الذى يُعَدُّ الطريق الذى يربط الشرق بالغرب.

لكن العدالة جاءت متأخرة جدًا، والإفلاس كان سريعًا جدًا، ومن قبلهما جاء عامل آخر هو افتتاح البرزخ[أ].

ألم تكن قناة السويس امتدادًا للدردنيل؟ إذن كان مصيرها مرتبطًا إلى الأبد بمصير المصالح الكبيرة التى كانت أوروبا تتنافس عليها وبالمسألة الشرقية التى سيتم حلها. من يعرف هل بالقوة أم العنف حفظنا الله منهما؛ فأنا لا أحب الخراب، أم ستحل بشكل سلمى بتطوير الإمبراطورية نفسها عن طريق الانتهاء من مد سكك الحديد وهى الوسيلة الوحيدة الفعالة من أجل جلب العنصر الأجنبى، وعنصر آخر هو هذا الشىء السامى الذى لم يعرفه الشرق وهو «الأمان».

(أ) المقصود قناة السويس.

لكن إذا لم أجد الإجابات عندما أتساءل عن مستقبل مصر السياسى ، فإن التفكير لم يعد هو نفسه عندما أتحول بعقلى إلى هذا الشعب المرح ، الرقيق مثل الطفل، والذى يتحول فى لحظة إلى مشاغب كالطفل أيضا .

كم من الحكام احتلوها! كم من الشعوب دهَست بأقدامها أرض مصر بدءا من ملوك الرعاة[أ] إلى آخر المماليك، جميعهم تركوا آثار أقدامهم وبصماتهم العظيمة على أرض مصر من أهرامات وتماثيل ضخمة ومعابد ومآذن ومنارات وعجائب كلها سحر ورونق[ب] . كلهم استغلوا وتجاوزوا الحدود فى استغلال هذا الشعب الذى عمل بجد وعرق وشيد لهم هذه الروائع والآثار التى نعجب بها دون أن نفكر فى الألم الذى عانى منه الشعب . فى حين أن لا أحد من هؤلاء الحكام استطاع التغلغل فى أعماق هذا الشعب الذى ظل ساكنًا مثل المحيط .

لكن الآن دخل عنصر جديد فى كيان هذا الشعب؛ العدالة التى تُشكل أمامهم الحياة الفردية، وهى عنصر التقدم الذى حل محل الحياة الكومونية (الجماعية)، والأساس التقليدى للاقتصاد الاجتماعى والحكومى فى الشرق الذى يُعَدُّ فيها الفرد جزءاً من الكل ، جزءاً من مجموع يضيع بداخله . أيّا كان المستقبل الذى ينتظر مصر أن تستقل أو تظل محتلة فإن العدالة ستظل قائمة تقف بين الحاكم والمحكوم. إن الفلاح أصبح مسلحًا بها ولن يحرم مجبراً من ثمار تعبه وحرثه . إن ما سيعطيه الله له سيتمكن من الحفاظ عليه والتمتع به والتسبيح بحمد الله . إن بلاده لم تعد بلاد عبودية، وبيته لم يعد بيت عبيد. الله أكبر ، كل شىء يأتى من عنده وفيه تكمن أسباب القوة و النجاح .

القاهرة، مايو ١٨٩٤

(أ) أطلق عليهم أحيانا اسم الهكسوس، وقد احتلوا مصر إبان فترة ضعفها فى عصر الانتقال الثانى (١٧٩٥-١٥٤٠ ق . م) ونصبوا أنفسهم ملوكا على الوجه البحرى، ومثل حكمهم عصر الأسرتين ١٥، ١٦ واستمر لمدة ١٠٨ سنة .

(ب) من المعروف أن لمصر المكان والمكانة عبر العصور، وقد شكلت بوتقة انصهرت فيها عناصر مختلفة، ومع هذا فإنه لم يكن لجميع الوافدين عليها الآثار الإيجابية، وبخاصة غير المتحضرين منهم، وأن الحضارة المصرية القديمة هى نتاج لحكام مصريين .

الملاحق



الملحق الأول

مقتطفات من الخطابات
وملاحظات على الترتيب الزمنى

ألف بوغوص[أ] نوبار كتابين خصصهما لوالده: الأول باسم «خطابات إلى مدام نوبار باشا» يحتوى على مقتطفات من حوالى ألف وخمسمائة خطاب كانت تحتفظ بها مدام نوبار - تُعَدُّ معظم هذه المقتطفات تقارير سياسية أو اقتصادية بحق تم نسخها على الآلة الكاتبة ونُسقت كما وردت بترتيب تواريخها بعد أن تم حذف السطور الأولى والأخيرة من هذه الخطابات فى النسخ المكتوبة على الآلة الكاتبة. بالتأكيد يمكننا أن نأسف؛ لأن النسخ الأصلية لهذه الخطابات لم يتم الحفاظ عليها، لكننا نفهم تماما مشاعر القلق النفسى والأحاسيس التى دفعت بوغوص نوبار إلى الحفاظ على سر الخصوصية بين رجل وزوجته. وإليكم المقدمة التى كتبها بوغوص نوبار لهذا العمل:

«كانت والدتى قد احتفظت بكل عناية بمعظم الخطابات التى كان والدى يكتبها لها خلال مهامه الكثيرة فى الخارج، وفى كل مرة كانت تستدعى مهام منصبه أن يظلا متباعدين. أعطتنى والدتى هذه الخطابات وأوصتنى بأن أقوم بفرزها وأن أتخلص مما أرى أنه يجب عدم الاحتفاظ به، وأن أستغل الباقى بالطريقة التى أراها مناسبة ومفيدة. إنه إذن، وتنفيذا لوصيتها، أن نشرت فى هذا الكتيب الصفحات التى تخص أسرتنا أو ترتبط بالأحداث السياسية التى كان والدى طرفا فيها.

(أ) ولد عام ١٨٥١، وتعلم فى باريس، والتحق بنظارة الأشغال العمومية، حيث عهدت إليه أعمال الرى بالبحيرة، ثم أصبح عضوا بسكة الحديد، وتوفى فى باريس عام ١٩٣٠ .

كانت هذه المراسلات كبيرة الحجم بسبب المباحثات الطويلة والمهمة التى كان على والدى القيام بها من أجل الحكومة المصرية سواء مع القوى العظمى، أو مع الباب العالى فى مسألة قناة السويس، أو من أجل الحصول على الفرمانات من السلطان لتغيير نظام الولاية و الحصول على لقب خديو الذى ناله من أجل الوالى، وأخيراً المفاوضات من أجل الإصلاح القضائى والتى جعلته يمكث فى أوروبا لسنين كثيرة أيضا إذ بعد أن حسب والدى مدة غيابه عن مصر قال لى ذات يوم إنه بعد كل الحسابات قد أمضى تقريبا نصف مشواره وحياته الدبلوماسية فى مفاوضات أوروبية.

كان إذن عليه فى كثير من الأحيان الابتعاد عن والدتى التى لم تكن صحتها الهشة تسمح لها بالمضى وراءه فى كل تحركاته وتنقلاته التى كان مجبرا عليها، بل كان عليها أيضًا أن تترك مصر فى أثناء فصل الصيف حيث إنها لم تكن قادرة على تحمل درجة الحرارة العالية. فى أثناء فترات البعاد هذه بداية من عام ١٨٥٠ عام زواجه إلى عام ١٨٩٥ تاريخ انسحابه النهائى من الحياة السياسية، كان والدى يكتب إليها بشكل منتظم تقريبا شبه يومى، وتضمنت الخطابات أحاديث ودية حيث كان والدى يحس بالسرور ويهوى إطلاع زوجته على ما يدور فى كواليس مباحثاته التى يجريها، بل وكل ما يجد فى المسائل السياسية المتعلقة بالقضية المصرية بوجه عام. وبعد يوم حافل من العمل والضغط العصبى كانت كتابة هذه الخطابات بالنسبة له نوعًا من الاسترخاء والراحة.

حرصت على أن أعرض الأجزاء الرئيسية والمهمة من هذه الخطابات حرفيًا دون أى تعديل، والذى بصرف النظر عن أهميته بالنسبة لنا كان يمكن أن يشكل أهمية كبيرة للتعريف بمعالم شخصية والدى ومسيرة حياته، كذلك لم أنس أن أعرض مقتطفات من بعض هذه الخطابات التى يمكنها أن تكون أقل أهمية والمتعلقة بأقل تحركات لوالدى وحتى تنقلات الأسرة. لكن فيما يخص السيرة الذاتية فهذا الكتيب فيه بالتأكيد كثير من الجوانب الناقصة خصوصا الجوانب المرتبطة بالفترة التى كانت والدتى دائمة الوجود فيها معه سواء فى مصر أو فى أوروبا حيث بالطبع كانت المراسلات بينهما تتوقف، لكن من أجل تعويض هذا النقص وحتى يتسنى لنا متابعة والدى بقدر الإمكان فى كل مراحل حياته، قمت بإصدار كتيب آخر بعنوان

«ملاحظات على الترتيب الزمنى» حيث جمعت فيه كل المعلومات التى استطعت الحصول عليها من مذكراته وخطاباته والمستندات التى تمكنت من الحصول عليها. وقد أشار والدى شهرا بشهر وأحيانا يوما بيوم إلى البلاد والمدن التى كانت تحتم عليه أسفاره التوجه إليها. إلا أن هذا للأسف لم يتم بدون بعض الصعوبات؛ لأن والدى نادرا ما كان يُؤرخ خطاباته الخاصة وأحيانًا لم يكن يذكر سوى اليوم الذى كتبت فيه. وعموما سنجد فى المقدمة التى سبقت كتيب «ملاحظات على الترتيب الزمنى» إشارة إلى كيفية إعداد هذا الكتيب.

بإضافة هذين الكتيبين إلى كتاب المذكرات وبوصفهما مكملين نوعًا ما لها، يمكن حسبانهما مصدراً مهما للمعلومات.

إن أفضل ما فى هذه المذكرات المقدر لها أن تنشر يوما ما هى على وجه الخصوص الخطابات الحميمة التى كتبت لوالدتى بشكل عفوى وبقلب مفتوح حتى إنه من الممكن من خلالها التسلل إلى أعماق تفكيره ومعرفة مدى إحساسه المرهف وطبيعته الفريدة وحسن خلقه وقلبه الكبير. إن هذه الخطابات تُعَدُّ بالنسبة لنا نحن أسرته أكبر قيمة، ومصدراً للغبطة لأنها تشير وتوضح أن كل حياة والدى نوبار باشا لم تكن سوى حياة عمل وصراع دائم ومآس متواصلة وضعت أعصابه وقلبه أمام صعوبات وتجارب قاسية. هذا هو كل ما نستطيع استخراجه من مراسلاته، لا أستطيع أن أصف لكم المشاعر الرقيقة والشجية التى تفاعلت بداخلى وسيطرت علىَّ فى أثناء قراءتى لهذه الصفحات المؤثرة جدا حيث كانت مشاعره نحو شريكة حياته وكاتمة أسراره والأمينة على فكره والتى قاسمته حياته وآلامه، أفراحه وأتراحه لمدة حوالى نصف قرن تتضح فى كل سطر من هذه الخطابات.

هذه الأحاسيس التى سيشعر بها من بعدى من بنى وطنى من يقرأ هذه الخطابات، وبدورهم سيتمكنون من أن يتعرفوا بشكل أفضل على الشخص الذى ندين له جميعا والذى ترك لنا اسمًا كبيراً وستظل ذكراه محفورة فى القلوب. إنه من أجل هذا الهدف ونزولا على رغبة والدتى جمعت هذه الخطابات وبدورى أهديها إلى كل أهلى.

كان السؤال الذى يطرح هو معرفة ما إذا كان يجب نشر الخطابات فى نفس

الكتاب مع المذكرات. هذه الخطابات التى بمثابة انعكاس لحياة مدهشة زاخرة ونشطة؛ خطابات توضح جوانب كثيرة من حياة كاتبها الشخصية والعائلية وتُعَدُّ بذلك مكملة لصورة رجل الدولة. هذا بالإضافة إلى أنها تزيل أى نقص ممكن فى المذكرات، بل إنها تضيف تفاصيل قيمة وثمينة دونت يومًا بيوم فى أثناء الأحداث نفسها والتى يذهب الجميع إلى الاعتقاد بأن نوبار باشا لم يتطرق إليها فى أثناء كتابة المذكرات.

لكن يجب أن نضع فى الحسبان أن نص المذكرات كان كاتبها قد دونها بعد تفكير عميق وجاد كما يشهد بذلك كثير من القشط والتصليح فى النسخة اليدوية، بيد أن الخطابات كانت قد كتبت على عجل وغالبا فى نهاية يوم طويل وشاق من العمل من دون أن يفكر فى أنها من الممكن أن تقع تحت أعين غير أعين زوجته، لكن فى الوقت نفسه لا نجد ولا نلاحظ أى فرق فى الأفكار والمواقف والآراء بين الخطابات والمذكرات برغم الفترة الزمنية الكبيرة التى تفصل بين كتابة هذه وتلك.

إن هذا مثال جميل للاستمرارية فى حياة رجل أى رجل، فضلا عن أن الخطابات التى كتبت فى الفترة المتزامنة للمذكرات تُعَدَّ مكملة لها، وكان هذا التقدير أحد الأسباب الرئيسية التى زكت مسألة عرضها كاملة فى الإصدار الحالى حتى نعرف الصورة الكاملة لحياة كاتبها، لكن نصوص الخطابات أطول مرتين من المذكرات؛ فحتى إن قمنا بنشر الخطابات فقط التى بعث بها نوبار بعد عام ١٨٧٩ عقب الانتهاء من المذكرات كانت ستجعل من هذا الكتاب كتابًا كبير الحجم جدًا بالإضافة إلى أنه كان سيكون من المؤسف نشر فقط جزء من الخطابات التى تمثل فى مجموعها شيئًا مترابطا. فى نهاية الأمر اتخذ القرار بأن تترك مسألة نشر الخطابات لوقت آخر وفرصة أخرى، لكن فى الوقت نفسه عرضت بعض مقتطفات منها بوصفها ملاحظات حيث من الممكن أن تساعد من أجل فهم أفضل لنص المذكرات.

والكتيب الثانى اسمه «ملاحظات على الترتيب الزمنى». كتب بوغوص نوبار تقريبًا يومًا بيوم تحركات والده كذلك الأحداث التى مرت بحياته التى كانت حياة عامة أكثر منها حياة خاصة، ويشرح فى مقدمة هذا الكتيب الأسباب التى جعلته

يقوم بهذا العمل الكبير والطريقة التى عمل بها . هذا وقد أضاف بوغوص بعض الملاحظات على حياة والده تستحق أن تذكر وإليكم نص مقدمة هذا الكتيب :

إنه فى عام ١٨٩٠ وبعد عدة أشهر من استقالته من الوزارة[أ] التى كان قد رأسها لمدة أربع سنوات وبعد أن أحس والدى بالضيق من بقائه دون أى نشاط وعمل قرر شغل أوقات فراغه بكتابة مذكراته . كانت فى البداية بالنسبة له تسلية ، لكنها بعد قليل من الوقت أخذت لديه اهتماما كبيرا مثلها مثل كل عمل كان يقوم به حتى إنه لم يكن يكف عن القلق من أن يمر به الوقت ويدنو أجله دون الانتهاء من كتابة المذكرات ، هذا وقد كتب ذكرياته منذ وصوله إلى مصر عام ١٨٤٢ حتى نهاية حكم الخديو إسماعيل عام ١٨٧٩ ، وكما كان دائما يحلو له أن يقول إنه قد كتب هذه الذكريات فقط من أجل أسرته ولم يكن أبدا فى نيته أن تنشر .

لكن أصدقاءه الذين قرءوا هذه المذكرات وعرفوا عن مصر ما لم يكونوا يعرفونه خصوصا فى عهد محمد على إلى عهد سعيد نصحوه بشدة بنشر هذه المذكرات ؛ كان والدى فى البداية يميل إلى الخضوع لنصائحهم وإصرارهم لكنه فى الوقت نفسه رفض بسبب دوافع كنتُ أنا نفسى أحس بضرورتها وهى نفسها التى منعت معظم رجال السياسة من نشر مذكراتهم فى أثناء حياتهم فى انتظار أن يمضى التاريخ وتمر الأيام قبل أن يتسنى لهذه المذكرات العرض على العامة .

وفى عام ١٨٩٨ عندما انتابته أزمة صحية رهيبة وللأسف لم ترحمه أحس والدى بدنو أجله فتحدث معى من جديد عن مذكراته وعهد بها إلىَّ بالكامل ، كما ترك لى عناية نشرها يومًا ما عندما أعتقد أنه كان قد حان الوقت . ومنذ ذلك الحين كنت أعد العدة من أجل نشرها فحرصت على العمل على نسخها على الآلة الكاتبة فى ثلاثة أجزاء منتظرا اللحظة المناسبة من أجل تسليمها للناشر ، لكن هذه اللحظة لم تحن بعد وإنه إلى أبنائى أوكل الاعتناء بهذا الأمر ، لكننى لم أستطع الاستسلام إلى فكرة الانتظار لعدة أعوام أخرى حتى يتسنى للمهتمين بالتاريخ المصرى أن يفهموا أهمية الدور الذى لعبه والدى ، والتأثير المباشر له بوصفه عضوا فى الحكومة على التقدم والنمو فى بلده الذى تبناه .

(أ) النظارة الثانية (١٠ يناير ١٨٨٤-٩ يونيو ١٨٨٨) .

انشغلت إذن بالبحث عن العثور على مؤرخ متخصص فى المسألة الشرقية يكون فى الوقت نفسه يعرف والدى ويقبل كتابة سيرته الذاتية ؛ كنت سعيد الحظ لأجد الشخص الأنسب لهذا العمل . . والسير ڤالنتين تشيرول (Valentine Chirol)(١) المدير السابق لصحيفة التايمز وهو اليوم صاحب باع كبير فى مسالة السياسية الشرقية قام بكثير من الرحلات الدراسية إلى مصر حيثُ تعرف بشكل حميم على والدى الذى أحاطه علما بأعماله بشكل عام كذلك بمباحثاته وصراعه من أجل تأسيس وتحقيق الإصلاح الذى قام بتغيير مصر .

نستطيع القول : إن السير ڤالنتين يمتلك أدواته وإنه لا شخص يعرف أفضل منه كيف يكتب دراسة نقدية أمينة لعمل والدى ، لقد بدأ عمله بالفعل بالبحث عن معلومات لم يتم ذكرها فى المذكرات التى وضعتها تحت تصرفه بيد أن هذه المذكرات حرص والدى تماما على ألا يعطيها طابع المذكرات الشخصية التى تتناول السيرة الذاتية وذلك من خلال العكوف على تدوين وتعليق على الأحداث التى كان إلى حد كبير مشاركا فيها ؛ لكن بها كثيراً من الجوانب الناقصة ، حيث إن والدى كان قد كتبها من واقع الذاكرة دون أن يذكر أى تواريخ بل وحتى دون أن يحتفظ بترتيب زمنى بحيث إنه كان من اللازم فى بعض الأحيان القيام بأبحاث دقيقة من أجل وضع الأحداث فى ترتيبها الزمنى الذى وقعت فيه ، ثم إن المذكرات ـ كما قلت ـ توقفت عند نهاية حكم إسماعيل برغم أن والدى بعد ذلك ولمرتين أخريين ترأس نظارة مصر تحت حكم الخديو توفيق ثم الخديو عباس حلمى الثانى وعاش قرابة عشرين عاما بعد عزل إسماعيل .

لكن السير ڤالنتين سيتمكن من العثور على معلومات مكملة داخل الكتيبين المخصصين لوالدى واللذين حملت على عاتقى وعاتق قلبى إعدادهما من أجل ذويِّ حتى يتسنى لهم دائما الاطلاع عليها ومتابعة الأفكار والحياة الحافلة للشخص الذى كتب أسماءنا وحفرها فى التاريخ .

---

(١) (Sir Valentine Chirol) سير ڤالنتين تشيرول : ١٨٥٢ ـ ١٩٢٩ صحفى وكاتب بريطانى كتب كثيرا من الأعمال من بينها «المسألة المصرية» ١٩٢٠ و«خمسون عامًا فى عالم متقلب» ١٩٢٧ لكن من غير المعروف لدينا لماذا لم ينه كتابة هذه السيرة الذاتية (ملاحظة ناشر النص الفرنسى) .

فى الكتيب الأول جمعتُ الخطابات التى كان والدى يكتبها لوالدتى فى أثناء الفترات الكثيرة التى كانا يتباعدان فيها بعضهما عن بعض، سواء لأن والدى كان فى مهام خارج البلاد أو سواء لأن والدتى من جانبها كانت تكون مجبرة على الغياب عن مصر كما كانت تفعل كل صيف من أجل الهروب من درجة الحرارة التى لم تكن صحتها الضعيفة تتحملها. وفى الكتيب الثانى الخاص بالملاحظات على الترتيب الزمنى والتى ستجدها فى نهاية بعض هذه الصفحات الخاصة بالمقدمة قمت بتدوين كل الأحداث والمعلومات المهمة عن حياة والدى والتى استطعت الحصول عليها إلى هذه اللحظة. للأسف لم يكن والدى يتمسك بالتأريخ بل إنه لم يكن يحتفظ بنسخ لكثير من المستندات والمذكرات التى قام بكتابتها. لم أجد سوى بعض المسودات المكتوبة بخط اليد التى كانت غالبا ما تكون غير مكتملة.

إن كثيرا من جوانب النقص سنلاحظه خصوصا فيما يتعلق بالسنين التى كان والدى يعيش فيها مع والدتى وكانت المراسلات بينهما تتوقف بالطبع. لكن فى الوقت نفسه أعطيت هذه الفترات القليل من المعلومات التى استطعت العثور عليها فى مراسلاته الخاصة وركزت اهتمامى بوجه خاص على السنوات الأكثر أهمية؛ تلك التى كان فيها بالخدمة. وبدراسة أفضل وأعمق لهذه الخطابات سنجد فى النهاية تعليقات بخط يده وفقرات صادف أن كتب والدى فيها رأيه فى الأحداث السياسية فى أوروبا ورأيه أيضا خصوصا فيما يتعلق بالمسألة الشرقية. وقد عكفت وذلك من أجل وضوح النص، على تجميع هذه التعليقات وربط السطور الموضحة لها والشارحة لها بعضها مع بعض.

لم أبحث أبدا عن إضافة و إعطاء أى معلومات أو سيرة ذاتية فى هذه المذكرات عن والدى تُكتب من خلالى حتى أتجنب أى شكوك بالانحياز وهى شكوك كانت طبيعية، كان هدفى فقط هو جمع أكبر قدر من الأحداث والمعلومات خصوصا من أجل ذوىّ وبقدر الإمكان من خلال البحث داخل هذه الخطابات وداخل المذكرات والملاحظات الشخصية التى كانت فى حوزتى. هذا العمل الناقص لن يتم إلا بعد أن أحصل على المستندات الموجودة فى مصر لكن فى الوقت نفسه سيحصل السير فالنتين على معلومات مفيدة. بقراءة هذه الملاحظات ستندهش من تنوع وعدد الوظائف التى شغلها والدى خلال مشواره الطويل واللامع والخصب الذى امتد

لأكثر من نصف قرن منذ عام ١٨٤٢ تاريخ وصوله إلى مصر ودخوله فى خدمة محمد على الكبير إلى آخر وزارة ترأسها عام ١٨٩٥ والتى لم يستقل منها إلا من أجل الانسحاب نهائيا من الحياة السياسية.

فى الفترة الأولى من مشوارد العملى فى عهد محمد على إلى نهاية حكم سعيد كان فى البداية ملتحقًا بمعية الواليين الأولين محمد على وإبراهيم بصفته سكرتيرا - مترجمًا ثم فى عهد عباس الأول عُهد إليه بالإضافة إلى وظيفته هذه وظيفة إدارة الكارانتينة وأرسله فيما بعد إلى ڤينا كمبعوث دبلوماسى. أخيرا أرسل إليه الوالى سعيد للعودة من ڤينا، ليعينه رئيسا لمحكمة الاستئناف ثم بعد فترة قصيرة مديرًا للترانزيت وسكك الحديد التى كان قد تم الانتهاء من المرحلة الأولى منها بين القاهرة والإسكندرية. وفى الجزء الثانى من حياته وتحت حكم إسماعيل وتوفيق وعباس حلمى الثانى أصبح على التوالى وزير التجارة ثم وزيرا للأشغال العمومية ثم وزيرا للخارجية ثم رئيسا لمجلس الوزراء المسئول، بل أيضا أصبح وصيا على مصر فى أثناء سفر الخديو عباس حلمى الثانى إلى أوروبا عام ١٨٩٤، إذا أضفنا المهام البالغة الأهمية التى كان عليه إجراؤها فى أوروبا والتى سأذكر منها: أولا تصفية وحل الخلافات مع شركة قناة السويس حيث أكسبه الحكم الذى أصدره الإمبراطور نابليون الثالث القضية، وثانيا الإصلاحات القضائية التى نجح فى التوصل إليها بعد سبع سنوات من الصراع المرير والمنهك منتصرا على صعوبات حسبها أعتى رجال السياسة غير ممكن تخطيها، يمكننا أن نُكون فكرة عن تعدد المهام التى شغلها وأنجزها فى حياته، والخدمات المتميزة التى قدمها لمصر فى كل مناسبة من هذه المناسبات.

كان النجاح فى كل مكان هو المردود لمجهوده بفضل حماسته الدائمة ومصادره الفكرية اللانهائية للوصول إلى الحلول العبقرية من أجل تذليل الصعاب للوصول إلى سعيه، وحرصه الدائب والحماس الشغوف الذى كان يصبغ به كل أعماله.

هو نفسه ذكر فى أحد خطاباته عندما كان ممثلا للوالى فى باريس فى أثناء خلافه مع شركة قناة السويس عام ١٨٦٤ كيف أنه أغمى عليه من الفرح بعد أن حصل على حكم يدين الصحيفة التى كانت تحاول التشهير به بإيعاز من المسيو دى ليسبس كى

تنال منه شركة قناة السويس، وصدر حكم على شركة قناة السويس بتحمل نفقات القضية، وكذلك نشر تكذيب لهذه الاتهامات فى اثنتى عشرة صحيفة باريسية معروفة.

إن هؤلاء الذين يعرفون والدى أو لم يعرفوا فيه سوى رجل السياسة بالتأكيد سيندهشون عندما يقرءون المختارات من الخطابات التى كان يكتبها لوالدتى، هذه الخطابات الحميمة حيث كان يأخذ راحته ويعبر عن نفسه بحرية من دون أى تحفظ؛ لأنهم سيكتشفون فى رجل دولة كبير مثله كل هذه الرقة والقلب الكبير اللذين كانا يلهمانه فى كل تصرفات حياته منذ أن عبر بالفلاح مرحلة العمل بالسخرة عن طريق القضاء على القوانين المجحفة بل والبربرية إلى أن أدخل العدالة للجميع فى مصر من خلال الإصلاح القضائى وتأسيس المحاكم المختلطة.

كانت العدالة هى سر قوته، وهى ما كللت بالنجاح الباهر كل مهامه مهما كانت جد صعبة وحساسة والتى كان يعمل بها بحماسة وشغف وبكل ما يملك من ذكاء وروح؛ كانت حياته كلها حياة دؤوب من العمل وحياته السياسية عبارة عن قصة طويلة من المآسى عانى خلالها بشدة وعنف نتيجة إحساسه المرهف وبسبب مؤامرات خصومه الوضيعة.

أى قصة مثيرة للشجون كانت بالفعل المعارك الشجاعة والموضوعية التى خاضها من أجل الإصلاحات القضائية لمدة سبع سنوات قضاها فى المباحثات والمفاوضات المهلكة والحثيثة من أجل دحر المقاومة المستمرة والشديدة التى كانت تعوق طريقه دبلوماسية قصيرة النظر كان يمثلها حاكمه نفسه. فى اللحظة التى كان سيحصل فيها على هدفه أرسل إليه الأوامر بوقف كل المفاوضات والعودة إلى مصر. بعد ذلك بفترة قصيرة كان الوالى فى إحدى حالات «التحول المفاجئ» التى كان معتاداً عليها كان قد أرسل هذه البرقية تحت تأثير أشخاص من المحيطين به يعارضون الإصلاحات.

على الرغم من ذلك نجح والدى بقوة الصبر فى أن يشرح لإسماعيل باشا النتيجة السيئة ورد الفعل المؤسف الذى سيخلفه التخلى عن مشروع الإصلاح فى أوروبا والتداعيات المأساوية التى ستسببها لمصر، من ثم استطاع نوبار الحصول على

تصريح باستئناف المباحثات لكنه لم يكن قد وصل بذلك إلى نهاية المشاق. ويمكننا أن نتخيل مدى العذاب والآلام التى أحس بها عندما أخيرا وبعد طول هذه السنين وبعد أن نال موافقة كل القوى العظمى (كانت فرنسا آخر هذه القوى التى أعطته موافقتها) فجأة يتم إقصاؤه من رئاسة المجلس لمجرد خلاف بسيط على مسألة الضرائب عشية ليلة اختيار القضاة؛ كان خليفته فى الوزارة هو من حضر افتتاح المحاكم الجديدة.

أى مأساة يمكن أن تكون قسوتها أشد حيث كان قد بذل أفضل ما لديه من قوة ومجهود وعبقرية وحيث انتصرت عبقريته واستطاعت تخطى كل العقبات؛ لكن فى المقابل كانت فرحته عظيمة لأنه عاش مدة كافية كى يرى نجاح المحاكم المختلطة على مدى عشرين عامًا من العمل، حتى إن ممثلى الدول العظمى فى مصر الذين كانوا يحاربون من أجل عدم تأسيسها، هم أنفسهم كانوا ممن أصبحوا فيما بعد المدافعين عنها بكل اقتناع.

أجانب وأهالى كلهم بالإجماع وافقوا على الإصلاح القضائى واعترفوا بمحاسنه حتى إنه فى صباح يوم وفاة والدى تم فتح باب الاكتتاب من أجل صنع تمثال له يوضع على مدخل مبنى المحكمة المختلطة بالإسكندرية وهو المسيحى، وهذا الأمر لم يسبق له مثيل فى مصر(١). كان هذا الاكتتاب له طابع مؤثر وخاص حيث اشترك فيه كل فئات الشعب دون تمييز للجنسية أو الطبقة.. وكان أكبر قدر من التبرعات قد وصل من القرى الأكثر فقرًا ومن فلاحين كانوا يريدون جلب القروش القليلة من أجل تشييد النصب التذكارى الذى شُيد من أجل تخليد ذكرى الشخص الذى كانوا هم أنفسهم قد أطلقوا عليه يوم ما «أبو الفلاح». الشخص الذى دافع عنهم وأنقذهم من التجاوزات التى كانت تثقل على كاهلهم.

إن هذا الإجماع دليل أكبر ويوضح لنا أكثر من أى شىء آخر يمكننا أن نكتبه،

---

(١) كانت الترع الرئيسية فى مصر كلها تحمل سواء أسماء جغرافية مثل (شبين، رياح المنوفية) أو سواء أسماء حكام مثل (ترعة المحمودية، الإبراهيمية، الإسماعيلية، بحر موسى، الرياح التوفيقى) فقط ترعة النوبارية هى الاستثناء حيث سميت على اسم نوبار باشا ووقع الموافقة والمرسوم الخديوى يوم ١ سبتمبر ١٨٨٦. إن هذا لشرف فريد وعظيم فى بلاد حيث الحياة كلها تقوم على الرى. (ملاحظة ناشر النص الفرنسي).

إلى أى مدى كان والدى ينظر إلى الأمور بطريقة صحيحة وكم كانت خدماته التى قدمها للبلاد كبيرة. لكن يمكننا أن نؤكد أنه من بين هؤلاء الذين اعترفوا له بهذا الفضل وبعد وفاته قليلون منهم فقط الذين كانوا يشككون فى سمو الهدف الذى كان يدفعه ويعتقد فيه. إنه بالعمل من أجل الإصلاحات القضائية كان يريد الوصول إلى هدف مزدوج أولاً: أن تصبح العدالة فى مصر للجميع، وأن الأجانب الذين لم يكونوا يمثلون إلا أمام قناصلهم، وبالتالى فإنهم تمتعوا بامتيازات كانت مجحفة بالأهالى، الذين سوف يصبحون على قدم المساواة مع الأجانب من خلال قضاء عادل. والهدف الثانى: هو حماية البلاد من تحكمات واستبداد السلطة المطلقة للوالى بإخضاعه هو شخصيا إلى القانون المطبق من خلال المحاكم المختلطة الجديدة.

هذا الهدف المزدوج تمكن من الوصول إليه بعد تخطى الحواجز مستنداً إلى عظمة الإنجاز الذى يقوم به وحبه للفقراء وللفلاح الذى كان يعانى وكان محروماً من كل حقوقه ويقف دون أى حماية أمام الأغنياء، ولن أتمكن من أن أذكر مقطعين من خطابين من الخطابات التى كتبها من القسطنطينية والتى قمت بوضعهما فى الكتيب الخاص بالملاحظات على الترتيب الزمنى للخطابات، فكتب فى يوم ٨ فبراير ١٨٧٣ بعد قبول مشروع الإصلاح القضائى من جانب اللجنة الدولية للسفراء:

«كل شيء يتم قبوله، كل شيء انتهى، لم يبق سوى التوقيع، الأمر الذى سوف يتم خلال خمسة عشر يوما.. فليكن الله فى عوننا ويصل هذا العمل إلى النهاية إذا لم أكن مخطئًا وأن يتم هذا العمل بالشكل الصحيح وإذا كنت برغبتى فى إنقاذ بلادى من الفوضى والتجاوزات فلن أقوم فى المستقبل بوضعها فى خطر.

الآن وقد انتهى العمل أو قرب على الانتهاء انتابتنى الهواجس وسيطرت علَىَّ المشاعر المضطربة بعمق؛ كنتُ وحيداً عندما فكرتُ فى الفكرة ووحيداً فى أثناء تنفيذها.. وحيداً من البداية إلى النهاية لم يساعدنى أحد. هل أخطأتُ؟ إذا كان الأمر هكذا فليسامحنى الله؛ لأننى لم أر سوى الخير والصالح العام ولم تكن لى أى أهداف شخصية تدفعنى وتقودنى إلى أى غرور أو رغبة فى الظهور. مزقت مئات من الاتفاقيات فعلتها دون أن أفكر وليس أمامى سوى العدالة والرغبة فى

تهدئة المشاعر السيئة بين العرب والأجانب والنهوض ببلادى والنهوض بالفقير وحمايته؛ هل استطعت بلوغ ذلك؟

وعلى الرغم من اقتناعى الكامل، فإن بعض الشكوك تساورنى ربما يكون الأمر إرهاقا وتعبا. لا أعرف، وفى غضون فترة قصيرة سوف ينتقل هذا العمل الذى قمت به وحدى إلى يد أخرى وأى يد يا إلهى؟! إنها اليد الأكثر خيبة».

وفى خطاب سابق على هذا الخطاب كتب بتاريخ يوم ٢٢يولية ١٨٧٢ بعد أن نال موافقة الباب العالى على الإصلاح القضائى كتب لزوجته: «انتهت مسألة الإصلاح، إن قلت إننى سعيد فسيكون هذا تعبيراً ضئيلاً جداّ، لقد سعدتُ وشعرتُ بالغبطة الكبيرة. أشعر بأننى حر أتنفس ومصر والفقراء كل هؤلاء الذين يعانون من ظلم الجبابرة سيتنفسون معى؛ تعبى لم يضع هباء أبدا كان الله يهدى خطاى ويوجه ذكائى ويوجه كلماتى وقلبى؛ لأن ذكائى وكلماتى وقلبى لم تكن تهدف إلا إلى العدالة ورد الحقوق إلى أصحابها وإعطاء الأمن والأمان لشعب فقير يعانى ويتعذب منذ قرون كثيرة. لم أفعل شيئًا. الله فعل كل شيء فليتقدس اسمه، هو الذى ذلل أمامى كل الصعاب والحواجز التى تمثلت أمامى، هو الذى فى وسعه وحده تأتى الحكمة والذكاء والقوة...».

هذا ما كتبه والدى فى خطاباته الخاصة لوالدتى فى أثناء إرهاصات الحماسة وتدفق المشاعر فيما يشبه نوعًا من الاعتراف ومحاسبة النفس. وبهذه العبارات الجميلة أنهى هذه الصفحات القليلة [(١)].

بوغوص نوبار

باريس فى ١٠ فبراير ١٩٢٣

---

(١) فى الأوراق التى تركها نوبار باشا يوجد عدد كبير من المستندات (خطابات رسمية وخاصة، تلغرافات ومذكرات وأچندات) وتمثل أهمية كبيرة للتاريخ فى أحداثه الكبيرة والصغيرة. (ملاحظة ناشر النص الفرنسى).

الملـحق الثاني

نماذج من وثائق نوبار باشا

صفحة من مذكرات نوبار باشا

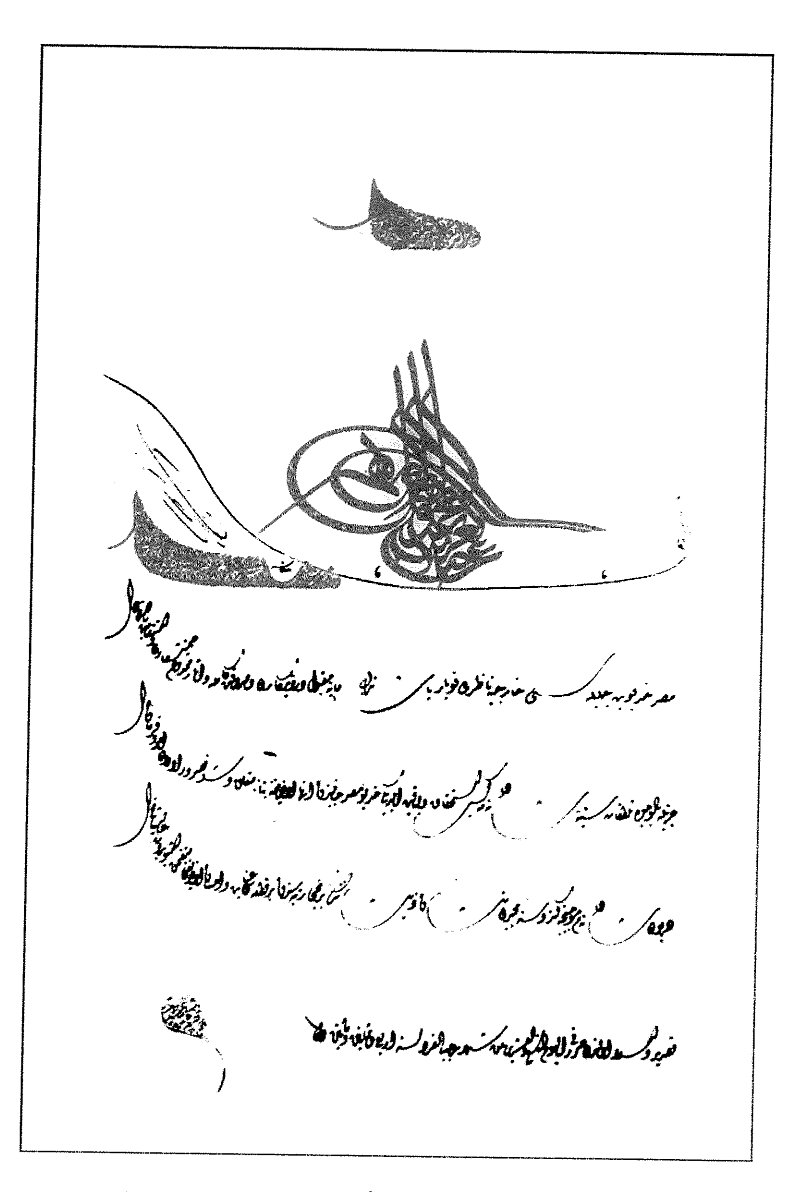
Mon cher Nubar,

Les négociations pour les [illegible], que j'ai
jugé à propos de vous laisser à Paris ayant
pris une marche assez favorable, je ne doute
plus maintenant que nous n'arrivions à obtenir
un résultat satisfaisant. Le zèle que vous mettez
pour remplir exactement mes ordres ne laisse
rien à désirer; je ne puis donc trouver une
occasion plus belle pour vous donner une
preuve de mon entier contentement. Recevez
donc, Mon cher Nubar, mes sincères félicitations
pour les succès que vous avez obtenus.
Sensible et convaincu de votre dévouement
constant je me fais un véritable plaisir de
vous conférer le grand cordon de l'ordre du
Médjidié.

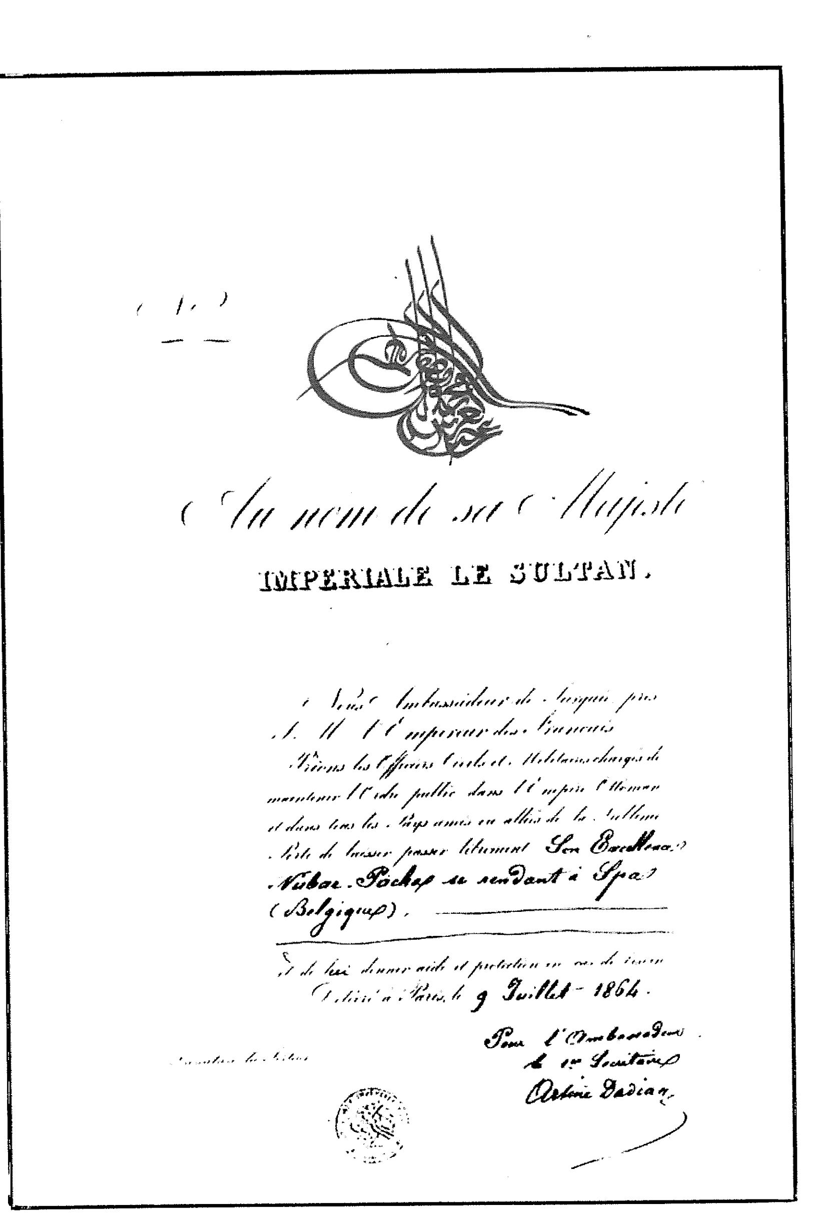
Recevez l'assurance de mon amitié

Ismaël.

خطاب من الخديو إسماعيل لنوبار باشا



نص فرمان مجيدى لنوبار باشا في أعلاه الطغراء (ختم السلطان)



Au nom de sa Majesté

IMPERIALE LE SULTAN.

Nous Ambassadeur de Turquie près S. M. l'Empereur des Français

Prions les Officiers Civils et Militaires chargés de maintenir l'Ordre public dans l'Empire Ottoman et dans tous les Pays amis ou alliés de la Sublime Porte de laisser passer librement Son Excellence Nubar Pacha se rendant à Spa (Belgique).

Et de lui donner aide et protection en cas de besoin.

Délivré à Paris, le 9 Juillet 1864.

Pour l'Ambassadeur
le 1er Secrétaire
Artin Dadian

جواز سفر دبلوماسي لنوبار باشا في أعلاه الطغراء (ختم السلطان).